جَامِعَـــةُ الأَزْهَــــــر
كليــَة الدراسات الإسلامِية والعربية للبنات بالمنصورة
شعبة اللغة العربية (قسم اللغويات)

(الْاخْتِيارات النَّحْوِيَّةُ لابن عمرون(ت ٦٤٩هـ) في شَرحِهِ على المُفَصَّل، مع تحقيقِ اللوحات من أولِ بابِ التثنيةِ إِلَى آخرِ المخطوطةِ)

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه)

المقدمة من البَاحِثة/
إيمَان عَبْدُهُ الشِّربيني حَسَنين سَمَاحة
المُدَرِّس المُسَاعِد في قسم اللغويات في الكُلّيَة

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور /
جَابِر السَّيِّد المُبَارَك
أُسْتَاذِ اللُّغَوياتِ المُتَفَرِّغِ فِي الكُلِّيَةِ
وعَمِيدِهَا الأسبق، وعضو اللجنة العلمية
الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين
(مُشْرِفًا رَئِيسًا)

و

الدكُتُورَة /
عَزَّة مُحَمَّد سَعْد زَلَط
مُدَرِّس اللُّغَوِيَّاتِ فِي الكليةِ
(مُشْرِفًا مُشَارِكًا)

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

بِسمِ اللهِ الرّحمَنِ الرّحِيم



مِنْ الآية رَقم (١١) مِن سُورَة المجادَلة

www.lisanarb.com
مكتبة لسان العرب

بسم الله الرحمن الرحيم

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) [النمل: ١٩].

شكر وتقدير

انطلاقًا من حديث رسول الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ»[1]

فإني أقدمُ خالصَ الشكرِ الجزيلِ والعرفانِ الجميلِ والاحترامِ والتقديرِ لِمَنْ غمرني بالفضلِ ووهبني من وافرِ عطائِهِ وثاقِبِ فِكرِهِ وكريمِ خُلُقِهِ، وتَفَضَّل عليّ بقبولِ الإشرافِ على هذهِ الرسالةِ بعد أن شرَّفني بإشرافِهِ على رسالتي لنيل درجة التخصص (الماجستير) معالي الأستاذ الدكتور/ جابر السيد مبارك، أستاذِ اللغويات المتفرغ في الكلية وعميدها الأسبق، وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين بجامعة الأزهر، ذلكم العالم الجليل الذي كان لي قبسَ الضياءِ في عتمةِ البحثِ ،كما كان قبطانَ مركبِ العلمِ في هوجِ الدراسةِ المتلاطمِ، ولعلي لا أعدو الحقَ إذ أقولُ: إنه لي نعمَ الناصحُ الأمينُ ونعمَ الأبُ الحنونُ ،ونعمَ الأخُ الحليمُ، أفاضَ عَلَيّ بِعِلمه وشَمَلَنِي بفضلِهِ وسماحَتِهِ، منحني الثقةَ في نفسي وغرسَ فيّ قوةَ العزيمةِ ولم يدخرْ جهداً في توجيهي، ولم يبخلْ عليّ بشيء من وقتِه الثمينِ، أبقاه اللهُ ذخرًا لطلبةِ العلمِ وجعلَ ذلك في ميزانِ حسناتِهِ، وباركَ له في أولادِهِ وزوجِهِ، ومَنَّ عليهِ بالصحةِ والعافيةِ. ولا أملك حيال فضله إلا أن أردد قول الشاعر[من مجزوء الرمل] :

مِنْ سَـــنَا رَأْيِكَ لِي   في غَسَقِ الخَطْبِ اقتباسُ

وَوِدَادِي لَكَ نَـــصٌّ   لمْ يُخَالِفْـــهُ قِيَـــاسُ

أستاذيَ الجليل: إن ما يقدمُ لي من توجيهاتٍ وتصويباتٍ وجيهةٍ وبنَّاءَةٍ لا يُوَجَّه إلى شخصكم الكريمِ، فأشهدُ اللهَ أنك ما قصرت، ولكنها هناتٌ وزلاتٌ مني، وشفيعي أني قد حاولتُ أن أسددَ وأقاربَ قدرَ الطاقةِ.

ف- لوكنتُ أعرفُ فوق الشكرِ منزلةً .....أوفى من الشكرِ عندَ اللهِ في الثمنِ

إذًا مَنَحْتُكَهَا مني مهذبةً ..... حذوًا على حَذْوِ مَا أَوْلَيتَ مِن حَسَنِ[2]

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك ٣/ ٢٢٨ برقم: ٢٠، ٢١.

(2) (أبو عيينه المهلبي من البسيط).

كما أقدمُ خالصَ الشكرِ والتقديرِ لسعادة الدكتورةِ / عزة محمد سعد زلط، مدرس اللغويات في الكلية ، التي شرفتني بقبولها الإشراف المشارك على هذا العمل المتواضع، فهي صاحبةُ الروحِ المستنيرِ بنورِ الإيمان ،والفكرِ الراقي والأسلوبِ المهذبِ والتي لها إيادٍ عليّ سابغةٌ، أُعَدّ منها ولا أُعَدِّدُها. فاللهَ أسألُ أن يباركَ لي في عُمْرِها، وأن يحفظ لها زوجها وولدها، وأن يَحْفَظها مَوْرِدًا عَذْبًا لِطالباتِهَا ومَنْهَلًا صَافِيًا إليها يَفِدْنَ وبِهَدْيِهَا يسترشِدْنَ .

كما أَتَوَجَّهُ بِخالِصِ شُكرِي وتَقدِيري إِلَى أساتِذَتِي بقِسمِ اللُّغَوِيَّاتِ فِي الكليةِ، فَجَزَى اللهُ الجميعَ عَنِّي خيرًا.

والحمدُ للهِ أولًا وأخيرًا، وصَلَّى اللهُ عَلَى سيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِهِ وصَحبِهِ وسَلَّم.

الباحثة

إيمان عبده الشربيني حسنين

إهداء

❖ وإن كان ولابدَّ للباحثِ من أن يهـديَ عملَـهُ وجهـودَهُ ومـا استأنَسَ بـها كَتَبَـهُ فأجدىٰ وأحرىٰ أن يُهْدَىٰ إلىٰ سيدِ الأنامِ وآلِـهِ الكـرامِ نبيِّنَـا الحبيـبِ المصـطفىٰ وأقول له....

فاحَ العبيرُ إذا ذكرتُ محمداً ....والنورُ أشرقَ والظلامُ تَبَدَّدَا

صلىٰ عليك اللهُ يا نبعَ الهدىٰ ....ما طارَ طيرٌ في السماءِ وغَرَّدَا

❖ إلىٰ روح والدي العزيز، إلىٰ من كَلَّلَهُ اللهُ بالهيبةِ والوقارِ، إلىٰ من أحملُ اسمَهُ بكل افتخارٍ، كم كنت أتمنىٰ يا والدي أن تكـون معـي؛ لـترىٰ بعينـك ثمـرةَ جهـدِكَ الطويل وحلمك الجميل، وعزائي أن روحك مستقرة في الجنـة، رحمـك الله يـا أبي وجعلنا غرسًا ونبتًا طيبًا وثمرةً من ثمارِ عملِك في هذهِ الحياةِ.

❖ إلىٰ أمي الحنونِ، إلىٰ من نَذَرَتْ عمرَهَا في أداءِ رسالةٍ صَنَعَتْهَا مـن أوراقِ الصـبرِ وطرّزَتْهَا في ظلامِ الدهرِ علىٰ سراجِ الأملِ بلا فتورٍ أو كللٍ ،رسالةً تعلمُ العطاءَ كيف يكونُ العطاءُ وتعلمُ الوفاءَ كيف يكـونُ الوفـاءُ . إليـكِ يـا أمـي أهـديكِ رسالتي لتُقَلِّبَ أورَاقَهَا أصابعُكِ الذهبيةُ، وشكرًا علىٰ كلِ شيءٍ يا كلَّ شيء ،أمي الحبيبة لقد كان إرضاؤك جزءًا من طموحي وجزءًا من سيري في طريق رسالتي للدكتوراه حتىٰ ترين بعينِكِ ثمرةَ جهدِكِ، وطيبَ غرسِكِ ، فلقد أرضاني اللهُ فيك يا أمي كلَّ الرضا فهلا رضيت عني؟!!!

❖ إلىٰ زوجي العزيزِ رفيقِ دربي ونورِ فؤادي، فقد كان لي سـندًا وناصـحًا ومعينًـا علىٰ النجاحِ وأهدىٰ إليَّ الوقتَ وشاركني البحثَ لحظةَ سرائِـهِ وضرائِـهِ ،فكـان

نبراسَ أملي ورمزَ إرادتي وإصراري فأهدي إليه هذا البحث تقديرًا لجميلِ صبرِهِ وتعبيرًا عن عظيمِ امتناني له وعظيمِ مكانَتِهِ في قلبي.

- إلى الشموعِ المضيئةِ في حياتي ،إلى أجملِ براءةٍ حلَّقَتْ في سمائِي إلى وَلَدَيَّ أحمد وعمر، بهجةِ الحاضرِ وأملِ المستقبلِ حفظَكُم اللهُ من كل سوءٍ وسدَّدَ خُطَاكُم وجَعَلَكُم من أهلِ الصَّلاحِ والتُّقَي والعفافِ.
- إلى أبي بعد أبي وأخي الأكبر الأستاذ الدكتور/ خالد عبده الشربيني، وأخواتي الأشقاء، أسألُ اللهَ أن يباركَ لي فيكم ويحفَظَكُم من كلِّ سوءٍ.

البَاحِثة

إيمان عبده الشربيني حسنين

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

المقدمة

المُقَدِّمَـــة

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ، أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، أَنْزَلَهُ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِيْنٍ، فَأَصْبَحَتْ بِهِ الْحُجَّةُ وَاضِحَةً، وَالمَحَجَّةُ نَاصِعَةً، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَىٰ رَائِدِ الإِنْسَانِيَّةِ وَقَائِدِهَا، وَعَصَبِ الإِيْمَانِيَّةِ وَعَضُدِهَا، سَيِّدِ العَرَبِ والعَجَمِ، وَخَيْرِ مَنْ وَطِئَ الثَّرَىٰ عَلَىٰ قَدَمٍ، أَفْضَلُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ، مَنْ صَنَعَهُ رَبُّهُ عَلَىٰ عَيْنِهِ، وَعَظَّمَ خُلُقَهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيْزِ بِقَوْلِهِ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيْمٍ﴾[1]، صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ الأَخْيَارِ الرَّاشِدِيْنَ الَّذِينَ مَلَأُوا الأَرْضَ نُوْرًا وَمَعْرِفَةً، فَفَازُوا بِسَعَادَةِ الدَّارَيْنِ، - رضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ- عَنْهُمْ وعَمَّن تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّيْنِ.

أَمَّا بَعْدُ

فَإِنَّ عُلُومَ اللغةِ العربيةِ من أَجَلِّ العُلُومِ قَدْرًا، وأَرْفَعِهَا شَأْنًا وذِكْرًا، نَزَلَ بِهَا القرآنُ الكَرِيمُ، فَاكْتَسَبَتْ مِنْهُ قداسَتَهَا ورِفْعَتَهَا، تكفَّلَ اللهُ بحفظِهَا؛ إذ تكفَّلَ اللهُ بحفظِ كتابِهِ العزيزِ، فقالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[2]. وفِي حِفْظِ اللهِ لِلْقُرْآنِ حِفْظٌ لِلُغَتِهِ. وسَائِرُ العُلُومِ العَرَبِيَّةِ لا غِنَىٰ لَهَا عَنِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ؛ لِذَا فَقَدْ تَبَارَىٰ أَسْلَافُنَا فِي إِثْرَاءِ هَذِهِ اللُّغَةِ، فَحَفِظُوا لَنَا تُرَاثًا ضَخْمًا فِي شَتَّىٰ مَيَادِيْنِ المَعْرِفَةِ، خَاصَّةً فِي لَطَائِفِ هذِهِ اللُّغَةِ وأَسْرَارِهَا، ومِنْ بَيْنِ هَذِهِ الكُتُبِ: (كِتَابُ المُفَصَّلِ فِي صَنْعَةِ الإِعْرَابِ) لِلزَّمَخْشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـــ) ، وقَدْ كَانَ لِهَذَا الكِتَابِ مَكَانَةٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ، وَنَالَ حَظًّا كَبِيرًا مِنْ عِنَايَةِ العُلَمَاءِ والوُلَاةِ مُنْذُ تَأْلِيْفِهِ سنة(٥١٣هـــ)، فالمَلِكُ المُعَظَّمُ سُلْطَانُ الشَّامِ، الَّذِي كَانَ يُلَقَّبُ بِـــ

(١) سورة القلم: الآية ٤.

(٢) سورة الحجر : الآية رقم ٩.

(سُلْطَانِ النُّحَاةِ) كَانَ مُعْجَبًا بِالمُفَصَّلِ أَشَدَّ الإِعْجَابِ، وَبَلَغَ مِنْ شِدَّةِ إِعْجَابِهِ بِهِ أَنَّهُ اشْتَرَطَ لِمَنْ يَحْفَظُهُ مَائَةَ دِيْنَارٍ وَخِلْعَةٍ، فَتَسَابَقَ النَّاسُ عَلَىٰ حِفْظِهِ ونَظْمِهِ وَشَرْحِهِ، وَقَدْ وُصِفَ بِأَنَّهُ كِتَابٌ عَظِيْمُ القَدْرِ، كَمَا قِيْلَ فِيْهِ [من الطويلِ]:

مُفَـــصَّلُ جَــارِ اللهِ فِي الحُسْنِ غَايَةٌ * وَأَلْفَـــاظُهُ فِيْهِ كَدُرٍّ مُفصَـــّـلِ

وَلَوْلَا التُّقَىٰ، قُلْتُ: المُفَصَّلُ مُعْجِزٌ * كَآيٍ طُوَالٍ مِنْ طُوَالِ المُفَصَّلِ

وَلِعِظَمِ شَأْنِ كِتَابِ (المُفَصَّلِ فِي صَنْعَةِ الإِعْرَابِ) نَالَ عِنَايَةَ العُلَمَاءِ وَاهْتِمَامَهُم ، وَتَسَابَقُوا إِلَىٰ شَرْحِهِ وَالتَّعْلِيْقِ عَلَيْهِ، وَنَظْمِهِ، وَقَدْ وَصلَتْ هَذِهِ المُؤَلَّفَاتُ نَحْوَ مَائَةَ كِتَابٍ، مِنْ هَذِهِ الشُّرُوْحِ شَرْحُ العَلَّامَةِ ابنِ عَمْرُونَ(ت٦٤٩هـ)، وهُوَ شَرْحٌ سَهْلُ المُتَنَاوَلِ كَثِيرُ الفَائِدَةِ، حَشَدَ فِيهِ مُؤَلِّفُهُ كَثِيرًا مِنَ الآرَاءِ النَّحْوِيَّةِ والصَّرْفِيَّةِ والنِّكَاتِ البَلَاغِيَّةِ الَّتِي أَضْفَتْ عَلَىٰ الكِتَابِ طَابعًا خَاصًا. وَلَكِنَّهُ لَا يَزَالُ حَبِيْسَ خَزَائِنِ المَخْطُوْطَاتِ، ينتظر يدًا حانيةً مخلصةً تُخْرِجُهُ إلى النور، فَعَقَدْتُ الْعَزْمَ - مُسْتَعِيْنَةً بِتَوْفِيْقِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ - عَلَىٰ تَحْقِيْقِ مَا تَبَقَّىٰ مِن لَوْحَاتِهِ مِنْ أَوَّلِ بَابِ التَّثْنِيَةِ إِلَىٰ آخِرِ المَخْطُوطَةِ؛ لِيَكْتَمِلَ الكِتَابُ وَيَخْرُجَ مِنْ غَيَاهِبِ خَزَائِنِ المَخْطُوْطَاتِ إِلَىٰ نُوْرِ المَطْبُوْعَاتِ فِي ثَوْبٍ قَشِيْبٍ؛ لِيَكُوْنَ إِضَافَةً قَيِّمَةً إِلَىٰ مَكْتَبَتِنَا الْعَرَبِيَّةِ، يَنْتَفِعُ بِهِ طُلَّابُ العَرَبِيَّةِ.

لِذَا... فَصَنِيْعُ التَّحْقِيْقِ لِثَرْوَتِنَا اللُّغَوِيَّةِ صَنِيْعُ مَنْ أَعَادَ الحَيَاةَ لِمَنْ سَلَبَهَا. وَبِمُوَاصَلَةِ التَّحْقِيْقِ سَنَقِفُ عَلَىٰ كَثِيْرٍ مِنْ رَوَافِدِ المَعْرِفَةِ وَتُخَضَّبُ عُقُوْلُنَا بِكُنُوْزِ العِلْمِ. فَتَحِيَّةً إِلَىٰ كُلِّ مَنْ حَمَلُوا لِوَاءَ عِلْمِ التَّحْقِيْقِ وَمَنْ أَنَارُوا لَنَا الطَّرِيْقَ وَفَتَحُوا لَنَا آفَاقَ هَذَا الفَنِّ، وَشَجَّعُوْنَا عَلَيْهِ، وَدَفَعُوْنَا إِلَيْهِ، وَفِي مُقَدِّمَتِهِم: سعادةُ الأستاذُ الدكتورُ: جابر السيد مبارك، رائدُ علمِ التحقيقِ في جامعةِ الأزهرِ الشَّرِيْفِ.

وَلَمَّا كَانَ هَذَا الكِتَابُ هُوَ مُؤَلَّفُهُ الوَحِيْدُ ، فَقَدْ آثَرْتُ أَنْ أُضِيْفَ إِلَى قِسْمِ التَّحْقِيْقِ هَذَا دِرَاسَةَ اخْتِيَارَاتِهِ وآرَائِهِ النَّحْوِيَّةِ فِي هَذَا الكِتَابِ، فَكَانَ مَوْضُوعِي الَّذِي قَدَّمْتُهُ إِلَى قِسْمِ اللُّغَوِيَّاتِ فِي الكُلِيَّةِ لِنَيْلِ دَرَجَةِ العَالِمِيَّةِ (الدُّكْتُورَاه) بِعِنْوان :

(الاخْتِيَارَاتُ النَّحْوِيَّةُ لابْنِ عَمْرُوْنَ "ت ٦٤٩هـ" فِي شَرْحِهِ عَلَى المُفَصَّلِ مَعَ تَحْقِيْقِ اللَّوْحَاتِ مِنْ أَوَّلِ بَابِ التَّثْنِيَةِ إِلَى آخِرِ المَخْطُوْطَةِ.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع عدةُ أسبابٍ من أهمِّها:

١- كشفُ اللثامِ وإماطةُ النقابِ عن شخصيةٍ نحويةٍ لها باعٌ طويلٌ، وعلمٌ غزيرٌ، لم يأخذْ حقَّه في الذيوعِ والشهرةِ، فقد ضنَّت كتبُ التراجمِ بالحديثِ عنه، وما وصَلَ إلينا نذرٌ يسيرٌ لا يفثأ غلةً ولا يشفي علةً .إنه : جمال الدين بن عمرون.

٢- أن شرحَ المفصلِ لابنِ عمرونَ هو أصدقُ مُتَرْجِمِيهِ، وأحسنُ مُحَدِّثِيهِ، فوددتُ أن أسهمَ ولو بقدرٍ ضئيلٍ في ابرازِ بعضِ جهودِهِ من خلالِ دراسةِ هذا الشرحِ .

٣- رأيتُ في شرحِ ابنِ عمرونَ مؤلَّفا قيمًا وآيةً من آياتِ القدرةِ الفائقةِ على حفظِ قواعدِ اللغةِ العربيةِ، وشرحِ المفصلِ بأسلوبٍ ممتعٍ، واستيعابٍ لآراءِ السابقينَ وتمثُّلِها تمثلًا رائعًا، كما رأيته دليلًا ساطعًا وبرهانًا قاطعًا على تمكن ابنِ عمرون من مادته، وجراءتِهِ في بسطِ قضايا النحوِ بإمعانٍ وإتقانٍ، فأردتُ أن أسهمَ ولو بجهدٍ يسيرٍ في هذا الكتابِ الجليلِ بدراستي لاختياراتِه .

أهمية هذا الموضوع:

١- أن هذا الكتابَ هو المؤلَّفُ الوحيدُ لابنِ عمرونَ.

٢- أن هذا الشيخ الجليل لم ينَلْ حظه من الشهرة والذيوع، فلم يظفر صاحبنا بشيءٍ ذي بالٍ، فالكتب التي عنيت بالترجمة له أشارت إليه في أسطرٍ قليلةٍ لا تتفق وقيمته العلمية، ومن ثَمَّ كان هذا البحث محاولةً لتسليط الضوء على شخصية هذا العالم الجليل ، ودراسة اختياراته، ووضعها أمام الباحثين والدارسين، لعل ذلك يفي بحقه علينا.

الدراسات السابقة:

سبقني في الحديث عن (شرح المفصل لابن عمرون) باحثان :

الباحث الأول: الدكتور محمد السيد عبده علي علي قياسة في رسالته للدكتوراه التي بعنوان" شرح المفصل لمحمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون ت(٦٤٩هـ) من أول الكتاب إلى نهاية فصل (الأسماء المضافة إضافة معنوية) تحقيقًا ودراسةً بإشراف الأستاذ الدكتور/ عادل محمد الطنطاوي- الأستاذ بكلية اللغة العربية بالمنصورة، ورئيس قسم اللغويات بكلية الدراسات العليا، والأستاذ الدكتور/ السعيد عبد العظيم السعيد- الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالمنصورة، وتمت مناقشتها في عام ٢٠١٧م.

الباحث الثاني: أماني سمير عبده يوسف في رسالتها للدكتوراه التي بعنوان " شرح المفصل لمحمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون ت(٦٤٩هـ) من أول باب المجرورات إلى نهاية باب الكنايات" تحقيقًا ودراسةً"، بإشراف الأستاذ الدكتور/ جابر السيد مبارك- أستاذ اللغويات المتفرغ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة وعميدها الأسبق، وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين بجامعة

الأزهر، والأستاذ الدكتور/ حسن عبد العزيز أبو العينين- أستاذ اللغويات المساعد المتفرغ في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالخانكة، ولما تناقش بعد.

ثم هناك أبحاث عن ابن عمرون:

الأول: ابن عمرون النحوي آراؤه واجتهاداته للدكتور إبراهيم بن صالح حندور- نشر بمجلة كلية دار العلوم بالقاهرة سنة ٢٠٠١م، وبجامعة أنديانا سنة ٢٠٠٢م وهو ١٧٦ صفحة.

الثاني: آراء ابن عمرون في شرح المقرب لابن النحاس عرضًا وتعليقًا وتوثيقًا للدكتور/ خالد الشربيني سماحة. وهو ١٥٣ صفحة، وقد رصد فيه الباحث آراء ابن عمرون من خلال كتاب التعليقة لابن النحاس تلميذ ابن عمرون، و ذكر في البحث أنه لم يتيسر له الحصول على كتاب شرح المفصل لابن عمرون.

الثالث: منهج أبي عبد الله بن عمرون فيما أُثِرَ من كتابه (شرح المفصل)، للدكتور محمد بن إبراهيم بن صالح المرشد، قسم اللغة العربية وآدابها- جامعة القصيم.

<u>خطة البحث</u>

تم تقسيم البحث إلى قسمين رئيسين تسبقهما مقدمةٌ، وتقفوهما خاتمةٌ وفهارسُ متنوعة .

<u>أما المقدمةُ</u> فتتضمنُ: أسباب اختياري لهذا الموضوع، وأهميته، والدراسات السابقة، وخطة البحث وتقسيمه.

القسم الأول : يتعلق بدراسة اختيارات "ابن عمرون" في شرحه على المفصل، وينقسم إلى بابين:

<u>الباب الأول، الدراسة المنهجية</u> ويشتمل على تمهيدٍ، وثلاثة فصول:

التمهيد ، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالإمام الزمخشري، من حيث: اسمه، نسبه ولقبه، ومولده، ، وحياته ، وآراء العلماء فيه، ومذهبه واعتقاده، وشعره، وأهم شيوخه، وأبرز تلاميذه، وأهم مؤلفاته، ثم وفاته.

المبحث الثاني: الحديث عن ابن عمرون، من حيث عصره، واسمه ونسبه، وحياته وثقافته، ومولده، ووفاته، وأهم شيوخه، وأبرز تلاميذه، ومؤلفاته وآثاره.

المبحث الثالث: المفصل (سبب تسميته و تأليفه- منهجه- شروحه).

الفصل الأول: دراسة اختيارات ابن عمرون دراسة منهجية، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الهدف من تأليف شرح المفصل لابن عمرون، ومنهجه في الشرح.

المبحث الثاني: مصادره في اختياراته، وتشمل الكتب والأعلام على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم.

المبحث الثالث: أسس اختياراته.

المبحث الرابع: طريقته في بيان الاختيار.

المبحث الخامس: أساليب اختياراته.

المبحث السادس: موقفه من النحويين، واتجاهه النحوي:

أولًا : موقفه من النحويين:

١- **موقفه من البصريين:**

أ- ما وافق فيه البصريين   ب- ما خالف فيه البصريين

٢- **موقفه من الكوفيين:**

أ- ما وافق فيه الكوفيين ب- ما خالف فيه الكوفيين

٣- **موقفه من البغداديين:**

أ- ما وافق فيه البغداديين ب- ما خالف فيه البغداديين

٤- **موقفه من الأندلسيين:**

أ- ما وافق فيه الأندلسيين ب- ما خالف فيه الأندلسيين

٥- **موقفه من النحويين المصريين:**

أ- ما وافق فيه النحويين المصريين ب- ما خالف فيه النحويين المصريين

ثانيًا : اتجاهه النحوي.

الفصل الثاني : الأصول النحوية عند ابن عمرون. وتشمل:

أولا : السماع، ويشمل:

١- القرآن الكريم والقراءات القرآنية.

٢- الحديث النبوي الشريف.

٣- أمثال العرب وأقوالهم.

٤- الأشعار والأرجاز.

ثانيًا: القياس.

ثالثًا : الإجماع. **رابعًا** : استصحاب الحال أو الأصل.

خامسًا : موقفه من العلة؛ إذ اهتم ابن عمرون بتعليل الأحكام، وذكر كثيرًا من أنواع العلل، كعلة السماع والتشبيه والاستغناء وغيرها.

الفصل الثالث: التقويم (ما للشارح ابن عمرون وما عليه في ضوء الدراسات النقدية النحوية)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما له.

المبحث الثاني : ما عليه.

الباب الثاني: دراسة اختيارات ابن عمرون" دراسةً نظريةً تطبيقيةً"، وقد رتبت الاختيارات بحسب تقسيم المفصل في قسم الأسماء، -وهو القسم الذي شرحه ابن عمرون-وفيه فصلان:

الفصل الأول : في المقدماتِ النحويةِ والأسماءِ المعربةِ، وفيه أربعةُ مباحثَ:

المبحث الأول : في المقدماتِ النحويةِ، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مجيء الكلام اسم مصدر.

المسألة الثانية: حد صيغة منتهى الجموع.

المبحث الثاني: في المرفوعات، وفيه تسعُ مسائلَ:

المسألة الأولى: القول في علامات إعراب المثنى والمجموع على حده.

المسألة الثانية: القول في علامات إعراب الأسماء الستة.

المسألة الثالثة: حكم المبتدأ إذا وقع وصفًا دون مُسَوِّغ.

المسألة الرابعة: أولى العاملين بالعمل في التنازع.

المسألة الخامسة: رافع المبتدأ والخبر.

المسألة السادسة: تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.

المسألة السابعة: الخلاف في متعلق الظرف الواقع خبرًا.

المسألة الثامنة: حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية.

المسألة التاسعة: هل الحال في (ضربي زيدًا قائمًا) هو الخبر، أو الخبر بجملته محذوف؟

المبحث الثالث : في المنصوبات، وفيه سبعَ عشرةَ مسألةً:

المسألة الأولى: ناصب المصدر في (قَعَدَ القُرْفُصَاء)

المسألة الثانية: هل المنادَىٰ مفعولٌ أو مُشَبَّه به؟

المسألة الثالثة: إعراب المنادىٰ المكرر في حال الإضافة.

المسألة الرابعة: حكم لحاق ألف الندبة نعت المندوب.

المسألة الخامسة: حكم وصف (اللَّهُمَّ) في أسلوب النداء.

المسألة السادسة: إعراب (خيرًا) في قوله تعالىٰ: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾.

المسألة السابعة: الاتساع في الظرف.

المسألة الثامنة: ناصب المفعول معه.

المسألة التاسعة: إطلاق المفعول له بدلًا من المفعول لأجله.

المسألة العاشرة: حكم تعدد الحال لمفرد.

المسألة الحادية عشرة: حكم تقديم الحال علىٰ صاحبه المجرور بحرف.

المسألة الثانية عشرة: القول في نصب (فاه) في: كلَّمْتُهُ فَاهُ إلىٰ فِيَّ.

المسألة الثالثة عشرة: مجيء الحال جملة اسمية دون واو.

المسألة الرابعة عشرة: حكم تقديم التمييز علىٰ عامله.

المسألة الخامسة عشرة: (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء.

المسألة السادسة عشرة: هل يأتي الاستثناء المفرّغ من الموجب؟

المسألة السابعة عشرة: الخلاف في كون المستثنى أقلّ من نصف المستثنى منه.

المبحث الرابع: في المجرورات، وفيه مسألة واحدة:

المعنى الحرفي للإضافة.

الفصل الثاني: في الأسماء المبنية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أسماء الإشارة والموصولات، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: هل الموصول يتعرف بالصلة أو بالألف واللام؟

المسألة الثانية: أسماء الإشارة والموصولات المثناه، هل تثنيتها حقيقية أو غير حقيقية؟

المسألة الثالثة: (أي) الموصولة بين البناء والإعراب.

المبحث الثاني: أسماء الأفعال، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أسماء الأفعال بين الاسمية والفعلية.

المسألة الثانية: (هَلُمَّ) بين الفعلية واسمية الفعل عند الحجاز وتميم.

المسألة الثالثة: (هَلُمَّ) بين الأصالة والتركيب.

المبحث الثالث: الظروف، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: (مُنْذُ) بين الاسمية والحرفية إذا وليها اسم مجرور.

المسألة الثانية: الخلاف في إعراب (مُنْذُ) إذا وليها اسمٌ مرفوع.

المسألة الثالثة: الخلاف في ناصب (إذا)، وحكم الجزم بها.

المبحث الرابع: كنايات العدد، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: (كَمْ) بين البساطة والتركيب.

المسألة الثانية: تمييز (كَمْ) الخبرية، وموقعه الإعرابي.

وقد اعتمدت المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ والتكامُلِيّ في عرضِ المادةِ، فعمدتُ إلى وصفِ المسألةِ النحويةِ، وعرضِ الأقوالِ فيها، وتحليلِها، وردود كل فريق على الآخر، ثم اختيار الباحثة للأقرب والصواب في نهاية كل مسألة بما يتلاءم مع طبيعةِ اللغةِ ورُوحِهَا.

وقد كان منهجي في دراسة هذه الاختيارات على النحو الآتي:

أولًا : وضعت عنوانًا مناسبًا للمسألة، وذكرت كلام ابن عمرون فيها، ثم قمت بعرض المسألة على مائدة البحث النحوي قديمًا وحديثًا، محاولةً تقويم الشيخ، وإعطاءه ما له وما عليه بدون تحيز ولا إجحاف، واستخلصت ما وصلت إليه مع ذكر الأسباب.

ثانيًا: قمت بكتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وعزو الآيات القرآنية إلى سورها وإثبات رقمها، وإذا وردت الآية في أكثر من سورة أثبت ذلك، وذكرت أسماء السور وأرقام الآيات التي وردت بها، وإتمام الآيات التي يتوقف فهم المسألة على إتمامها، وكذا تخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات المعتمدة، والأحاديث النبوية الشريفة من كتب الأحاديث الصحيحة (كتب السنة).

ثالثًا: نسبت الشاهد الشعري إلى قائله ما أمكنني ذلك، وذكر ت بحره العروضي، مع ضبطه بالشكل، وشرح ما تدعو إليه الحاجة من مفرداته، وتخريجه من دواوين الشعراء والمجموعات الشعرية – إن وجد فيها- وإلا فمن الكتب التي تُعْنَى بالشواهد ، وخرجت الأمثال من كتب الأمثال.

رابعًا : ترجمت للأعلام الذين ورد ذكر هم في البحث، ووثقت الآراء الواردة من مصادرها الأصلية – إن وُجِدَت- وإلا فمن مظانّها.

القسم الثاني : التحقيق

أولًا : مقدمة التحقيق، وتشمل:

١- وصف المخطوطة.

٢- توثيق نسبتها إلى مُؤَلِّفِها.

٣- سمات عامة للمخطوطة .

٤- صفحة الغلاف والتملكات والأختام وخاتمة المخطوطة.

ثانيًا:. صور المخطوط.

ثالثًا: منهج التحقيق.

رابعًا: المخطوط محققًا تحقيقًا علميًا.

وأتبعت ذلك بخاتمةٍ ذكرت فيها النتائجَ التي توصَّل إليها البحثُ، وذكرتُ الفهارسَ الفنيةَ التي تُعَدُّ بمثابةِ إضاءاتٍ تكشفُ ما في الرسالةِ من الدراسةِ والتحقيقِ، وهي على النحوِ الآتي:

١- فهرس الآيات القرآنية . ٢- فهرس القراءات القرآنية.

٣- فهرس الأحاديث الشريفة. ٤- فهرس الأمثال وأقوال العرب.

٥- فهرس الأشعار والأرجاز . ٦-فهرس الأعلام الواردة في التحقيق.

٧- فهرس الأعلام المترجم لها في الدراسة.

٨-فهرس الكتب الواردة في التحقيق.

٩-فهرس الجماعات والقبائل.

١٠-فهرس الأماكن والبلدان.

١١-ثبت المصادر والمراجع. ١٢- فهرس الموضوعات .

وختامًا ،،، فهذا عَمَلِي ، بَذَلتُ فيهِ غايةَ جَهدِي وأقْصَىٰ ما لَدَيّ من طاقةٍ، لكن لا أحدَ يستطيعُ أن يدَّعِي العصمةَ لنفسه. فكلٌ يُؤخَذُ من قولِهِ ويُرَدّ إلا المعصومُ صلوات الله وسلامه عليه ،وحسب أيّ باحثٍ أن يقولَ إنه قد بَذَلَ الجهدَ واستفرغَ الوُسْعَ في الجمعِ والتصنيفِ والبحثِ والتقويمِ ،وأنه حاولَ أن يسيرَ في بحثِهِ سيرًا منهجيًّا ،فهذا العملُ لا شَكَّ في أنه ناقصٌ لأنه عملٌ بشريٌّ ،وهذا الإمامُ الشافعيُّ قد كتبَ كتابَهُ الرسالةَ أربعينَ مرةً ثم قال "أبَىٰ اللهُ أن يكونَ كتابٌ كامل إلا كتابُه"، وأقولُ مع المقريزيِّ في مقدمةِ كتابِهِ "الخُطَط"[1]

وما أُبرِئُ نَفْسِي إنني بشرٌ..... أَسْهُو وأُخْطِئُ ما لم يحمني القدرُ

ولا ترىٰ عُذْراً أولىٰ بِذِي زَلَلٍ ....مِن أَنْ يَقُولَ مُقِراً إنني بَشَرٌ

فإن أَكُ وُفقتُ فما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيبُ، وإن كانت الأخرىٰ فحسبي قولهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ١١٤ وَٱصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾[2] . واللهَ أسألُ أن يَتقَبَّلَ مِنِّي ومِنْكُم صَالِحَ الأَعْمَالِ.

وصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَىٰ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ . وآَخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ للهِّ رَبِّ العَالَمِيْنَ.

الباحثة

إيمان عبده الشربيني حسنين

---

(١) البيتان من بحر البسيط، ينظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بـــ (الخطط المقريزية)، لتقيِّ الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـــ) صــــ٣، دار صادر- بيروت.

(٢) من الآيتين : ١١٤، ١١٥ من سورة هود.

القســم الأول

دراسة اختيارات "ابن عمرون" في شرحه على المفصل، وينقسم إلى بابين:

الباب الأول، الدراسة المنهجية ويشتمل على تمهيدٍ، وثلاثة فصول:

أما التمهيد، فينقسم إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: التعريف بالإمام الزمخشري، من حيث: اسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده، وحياته ، وآراء العلماء فيه، ومذهبه واعتقاده، وشعره، وأهم شيوخه، وأبرز تلاميذه، وأهم مؤلفاته، ثم وفاته.

المبحث الثاني: الحديث عن ابن عمرون، من حيث عصره، واسمه ونسبه، وحياته وثقافته، ومولده، ووفاته، وأهم شيوخه، وأبرز تلاميذه، ومؤلفاته وآثاره.

المبحث الثالث: المفصل (سبب تسميته، وتأليفه – منهجه – شروحه).

الفصل الأول: دراسة اختيارات ابن عمرون دراسة موضوعية، وفيه ستة مباحث:

الفصل الثاني : الأصول النحوية عند ابن عمرون.

الفصل الثالث: التقويم (ماله وما عليه)، وفيه مبحثان:

الباب الثاني: دراسة اختيارات ابن عمرون" دراسةً نظريةً تطبيقيةً"، وقد رتبت الاختيارات بحسب تقسيم المفصل في قسم الأسماء، وهو القسم الذي شرحه ابن عمرون.

الباب الأول، الدراسة المنهجية

ويشتمل على تمهيدٍ، وثلاثة فصول:

التمهيد و فيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالإمام الزمخشري، من حيث: اسمه،ونسبه ولقبه، ومولده، وحياته ، وآراء العلماء فيه، ومذهبه واعتقاده، وشعره، وأهم شيوخه، وأبرز تلاميذه، وأهم مؤلفات، ثم وفاته.

المبحث الثاني: الحديث عن ابن عمرون، من حيث عصره، واسمه ونسبه، وحياته وثقافته، ومولده ووفاته، وأهم شيوخه، وأبرز تلاميذه، ومؤلفاته وآثاره.

المبحث الثالث: المفصل (سبب تسميته و تأليفه – منهجه – شروحه).

الفصل الأول: دراسة اختيارات ابن عمرون دراسة موضوعية.

الفصل الثاني : الأصول النحوية عند ابن عمرون.

الفصل الثالث: التقويم (المحاسن والمآخذ).

التمهيد

ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول: التعريف بالإمام الزمخشري، من حيث: اسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده ، وحياته، وآراء العلماء فيه، ومذهبه واعتقاده، وشعره، وأهم شيوخه، وأبرز تلاميذه، وأهم مؤلفاته، ثم وفاته.

المبحث الثاني: الحديث عن ابن عمرون، من حيث عصره، واسمه ونسبه، وحياته، وعلمه، ومولده ووفاته، وأهم شيوخه، وأبرز تلاميذه، ومؤلفاته وآثاره.

المبحث الثالث: كتاب المفصل (سبب تسميته، تأليفه – منهجه – شروحه).

المبحث الأول

التعريف بالإمام الزمخشري

أولًا: اسمه ونسبه، ولقبه ومولده:

هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، وكنيته: أبو القاسم، ولُقِّبَ بجار الله؛ لأنه أقام في مكة مجاورًا للبيت الحرام مدة من الزمن، كما لُقِّبَ بفخر خوارزم[1].

ولد في زمخشر يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة (٤٦٧هـ) سبع وستين وأربعمائة من الهجرة.

ثانيًا: حياته:

لم يتزوج الزمخشري رغم أنه عاش أكثر من سبعين عامًا، حيث رغب عن الزواج، ربما لتفرغه للعلم، وربما لأنه تحدث في شعره عن فساد الأولاد وشقاء آبائهم، فحتى لا يشقى بمثل هؤلاء الأبناء، لم يتزوج.

وكان الزمخشري – في أول عهده– ينادم الملوك والوزراء ويتنعم بالدنيا، ثم حدث أنه تعرض لمرض شديد، فقد أصابه خراج في رجله فقطعها واتخذ رجلًا من خشب، وقيل أصابه برد الثلج في بعض أسفاره بنواحي خوارزم فسقطت رجله، وحكي أن الدامغاني[2] المتكلم الفقيه سأله عن سبب قطع رجله فقال: دعاء الوالدة، وذلك أني أمسكت عصفورا وأنا صبيّ صغير وربطت برجله خيطا فأفلت من يدي ودخل خرقا فجذبته فانقطعت رجله، فتألمت له والدتي وقالت: قطع الله رجلك كما قطعت رجله، فلما رحلت إلى بخارى في طلب العلم

---

(١) يُنظر في ترجمته: الأنساب للسمعاني ٦/ ٣١٥، ونزهة الألباء ص ٢٩٠، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٧، وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٥، ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٨، وتاريخ الإسلام للذهبي ١٣/ ١٣٧، ومرآة الجنان ٣/ ٢٠٥، ولسان الميزان ٦/ ٤، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٢٠، وطبقات المفسرين للداوودي ٢/ ٣١٥.

(٢) هو أحمد بن علي بن محمد أبو الحسين الدامغاني، كان من بيت العلم والقضاء في بغداد. توفي سنة ٥٤٠هـ. الجواهر المضيّة (١: ٨٣).

سقطت عن الدابة في أثناء الطريق فانكسرت رجلي وأصابني من الألم ما أوجب قطعها[(١)].

فعاهد الله إن مَنَّ عليه بالصحة أن لا يطأ بأخمصه عتبة السلطان، فزهد في الدنيا، وأقبل على أمور دينه، ثم ذهب إلى الأماكن المقدسة وجاور مكة، وكانت وفاته في خوارزم سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة من الهجرة[(٢)].

ثالثًا: آراء العلماء فيه:

لقد ملأ علم الزمخشري الدنيا وشغل الناس قديمًا وحديثًا، ويرجع الفضل إليه في مصنفاته الكثيرة والمتميزة في مجالات متعددة من فنون البحث العلمي، وسأعرض رأيين: الأول يمثل رأي القدماء، والثاني يمثل رأي المحدثين.

الرأي الأول: مدح ابن الحاجب العالم الجليل، حيث قال عنه: "هو عالم بارز في تاريخ المصنفات العربية، وصاحب كتاب المفصل الذي صار كتاب الناس في القرنين السادس والسابع الهجريين، واشتهر بالتفسير والبيان والثقافة الواسعة"[(٣)].

وقال عنه ياقوت: "كان إمامًا في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم كبير الفضل متفننا في علوم شتى، معتزليّ المذهب متجاهرا بذلك..."[(٤)].

ووصفه القفطي بقوله: "كان علّامة الأدب، ونسّابة العرب، أقام بخوارزم تضرب إليه أكباد الإبل، وتحطّ بفنائه رحال الرجال، وتحدى باسمه مطايا الآمال..."[(٥)].

ووسمه ابن خلكان بقوله: "الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان؛ كان إمام عصره من غير ما دفع، تشد إليه الرحال في فنونه..."[(٦)].

---

(١) معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٨.

(٢) ينظر : تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥/ ٢١٥.

(٣) أمالي ابن الحاجب ١٢.

(٤) معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٨.

(٥) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٦.

(٦) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨.

أما الرأي الثاني الذي يمثل رأي المحدثين، وهو رأي المستشرق الألماني برجشتراسر حيث قال عنه: الزمخشري من أشهر علماء النحو... وأضاف الزمخشري أشياء كثيرةً، وأصاب الزمخشري في معرفة أصل الحرف في كثير من الكلمات..."(1).

رابعًا: مذهبه واعتقاده:

اعتنق الزمخشري مذهب الاعتزال، ولذلك آثر المدرسة البصرية على مدرسة الكوفة؛ لأن البصريين يهتمون بالعقل والقياس على النقل، وكان يجاهر بمذهبه ويفتخر به، يقول الدكتور أحمد الحوفي عن اعتزاله: "وليس من التزيد في شيء أن نصف الزمخشري بأنه كان أبرع المعتزلة تأويلًا للآيات القرآنية؛ لتطابق مذهبهم... وكان الزمخشري عميق التدين، عميق الإيمان، عظيم التقوى، غيورًا على الإسلام"(2).

وكان الزمخشري حنفي المذهب، وقد افتخر بانتسابه إلى هذا المذهب، فكان لأبي حنيفة مكانة عظيمة في نفسه، مما جعله يحمل مؤلفاته إلى بغداد ويقفها عليه.

وفي نهاية حياته ابتعد عن المذهب الاعتزالي، وتفرغ للعبادة، وترك الاشتغال بكل شيء إلا القرآن الكريم، وهذا الرأي صرح به الزمخشري في مخطوطة له بدار الكتب المصرية تحت عنوان "رسالة في الزاد الروحي".

خامسًا: شعــــره:

للزمخشري ديوان شعر، قام بتحقيقه عبد الستار ضيف في رسالة الماجستير، ثم قام بعد ذلك بسنوات بوضع دراسة عن حياة الزمخشري، وأضاف الدراسة مع التحقيق ونشر ذلك في مؤلف للدكتور عبد الستار ضيف تحت عنوان: "جار الله محمود بن عمر الزمخشري، حياته وشعره". عالم الكتب سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، ويقع الكتاب في ثلاثمائة صفحة من القطع الكبير، وقد كتب الزمخشري في الأغراض الشعرية كلها (المدح- الرثاء- الغزل- الشوق والحنين للوطن- الهجاء- الوصف- الفخر – الحكمة) وهذا إن دلَّ على شيءٍ فإنما

(١) التطور النحوي للّغة العربية ٥١، ٥٢، ٥٣.

(٢) ينظر: مقدمة المحقق في كتاب ربيع الأبرار ١/ ١٥.

يدلُّ على تمكنه من ناصية الشعر، وغزارة إنتاجه، ويُعدّ الشعر هو الوجه الآخر عند الزمخشري[1].

سادسًا: شيوخه:

تذكر المراجع العديد من أئمة العلم والأدب الذين تلمذ عليهم الزمخشري، وسأعرض بعض الأسماء التي أخذ عنها علمه على سبيل المثال لا الحصر؛ فمن المعروف عنه أنه لا يرى غضاضة في الجلوس إلى أحد العلماء في أي مرحلة من العمر:

١- أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني النحوي، وكان يلقب بفريد العصر، ووحيد الدهر في علم اللغة والنحو، درس عليه الأدب والنحو، وهو أعظمهم تأثيرًا في نفسية الزمخشري، وكان يحبه كثيرًا، فلما توفي سنة ٥٠٧هـ رثاه الزمخشري بقوله: [من الطويل]

وقـائلةٍ: مَا هَذِهِ الدُّرَرُ الَّتِي ... تسَاقطُ مِن عَيْنَيكَ سِمْطَيْنِ سِمْطَيْنِ
قُلْتُ لَهَا: الدُّرُّ الَّذِي كَانَ قَدْ حشَا بِهِ ... أَبُو مضرٍ أُذني تَسَاقَطَ مِنْ عيني

٢- أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري[2]. أخذ عنه الأدب أيضًا.

٣- شيخ الإسلام أبو منصور نصر الحارثي[3].

٤- أبو منصور بن الجواليقي[4]، قرأ عليه بعض كتب اللغة من فواتحها مستجيزًا لها.

٥- عبد الله بن طلحة اليابري[5]، قرأ عليه بمكة كتاب سيبويه، وشرح رسالة ابن أبي زيد، ورد على ابْن حزم. مَاتَ سنة ثَمَانِي عشرَة وَخَمْسمِائة.

سابعًا: تلاميذه:

(١) ينظر: الزمخشري حياته وشعره للدكتور عبد الستار ضيف.

(٢) معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٨.

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩، معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٨.

(٤) إنباه الرواة ٣/ ٢٧٠.

(٥) بغية الوعاة ٢/ ٤٦.

تلمذ على الزمخشري كثير، قال القفطي: "ما دخل بلدًا إلا واجتمعوا عليه وتلمذوا له، واستفادوا منه. وكان عَلّامة الأدب، ونسّابة العرب، أقام بخوارزم تضرب إليه أكباد الإبل، وتحطّ بفنائه رحال الرجال، وتحدى باسمه مطايا الآمال"(١) . **ومن أشهر تلاميذه:**

١- بزَمَخْشَر، أبو عمرو عامر بن الحسن السمسار(٢) .

٢- بطبرستان ، أبو المحاسن إسماعيل ابن عبد الله الطويلي(٣) .

٣- بأبيورد ، أبو المحاسن عبد الرحيم بن عبد الله البزاز(٤) .

٤- بسمرقند ، أبو سعد أحمد ابن محمود الشاشي(٥) .

٥- بخوارزم ، أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه(٦) .

٦- أبو الفضل الخوارزمي الآدمي(٧)، النحوي الأديب الملقب: زين المشايخ.

٧- علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس، أمير مكة (٨) .

٨- ضياء الدين المكي، وهو أحب تلاميذ الزمخشري إليه(٩) .

٩- وبنيسابور، أم المؤيد زينب بنت عبد الرحمن بن الحسن الجرجاني الأصل، النيسابوري الدار، الصوفي المذهب(١٠) .

مؤلفـاتـه:

---

(١) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٦.

(٢) ينظر : الأنساب للسمعاني ٦/ ٣١٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) السابق.

(٧) معجم الأدباء ٦/ ٢٦١٨.

(٨) السابق ٤/ ١٨٣٢.

(٩) معجم المؤلفين ١٣/ ٥٢.

(١٠) مرآة الجنان ٤/ ٢٦.

أَلَّفَ الزمخشري كتبًا كثيرة دلَّت على مكانته العلمية ، ولم يحاول أحد من القدامى حصر مصنفات الزمخشري، وأكبر القوائم التي وصلت إلينا أوردها ياقوت، ذكر فيها واحدًا وخمسين كتابًا، وأوسع القوائم في عصرنا الحديث قدمتها الدكتورة/ بهيجة باقر الحسيني- المتخصصة في الزمخشري- أحصت فيها ستةً وخمسين كتابًا، واستطاع الأستاذ/ هلال ناجي أن يصل بمصنفاته إلى ثمانية وستين، منها مطبوع، ومخطوط، ومفقود[1].

ومن أشهر مؤلفاته:

- ❖ أساس البلاغة، طبع بدار الكتب المصرية ١٣٤١هـ- ١٩٢٢م، وبتحقيق: محمد باسل عيون السود ط دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- ❖ الأنموذج في النحو، حققه: د السعيد عبد العظيم السعيد ١٩٩٨، وكذا حققه : سامي بن حمد المنصور ط أولى ١٩٩٩م.
- ❖ ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، حققه: عبد الأمير مهنا- منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت ١٩٩٢م.
- ❖ القسطاس في علم العروض، حققه الدكتور/ فخر الدين قباوة- ط مكتبة المعارف- بيروت ١٩٨٩م.
- ❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، طبع بالمطبعة البهية المصرية بالقاهرةسنة ١٣٤٣هـ، وبتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض – مكتبة العبيكان ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، وبتحقيق: خليل مأمون شيحا، وعليه تعليقات كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين ابن منير المالكي- ط ثالثة- دار المعرفة- بيروت ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- ❖ المحاجاة بالمسائل النحوية، تحقيق: الدكتورة بهيجة باقر الحسيني- طبعة بغداد ١٩٧٣م.
- ❖ المستقصى في أمثال العرب، طبع بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ١٩٦٢م.

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب صـ ١٧، ١٨ ط الآداب.

❖ الفائق في غريب الحديث، طبع في حيدر آباد ١٣١٤هـ، وبمطبعة عيسى البابي الحلبي بتحقيق: علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٤٥- ١٩٤٨م، وبتحقيقهما في دار الفكر- بيروت ١٩٩٣م.

❖ المفصل، وقد طُبِعَ أكثر من مرة، منها: طبعة دار الجيل- بدون تاريخ، وبذيل هذه الطبعة شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، وطبعة مكتبة الآداب ط ثالثة٢٠١٤م- وهي الطبعة التي اعتمدت عليها في توثيق نص الزمخشري – بتحقيق الأستاذ الدكتور/ خالد إسماعيل حسَّان- وراجعها / الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب.

❖ مقامات الزمخشري، تحقيق: د أحمد الحوفي.

❖ مقدمة الأدب، تحقيق: سيد محمد كاظم إمام- جامعة طهران ١٩٦٣م، كما حققه في رسالة ماجستير: محمد يونس ١٩٩٩م تحت إشراف د/ عبد الصبور شاهين.

❖ المنهاج في أصول الدين، مخطوط في برلين برقم ٦٠٥.

❖ نزهة المستأنس ونهزة المقتبس، مخطوط في أيا صوفيا برقم ٤٣٤١.

❖ نوابغ الكلم، تحقيق د/ بهيجة باقر الحسيني(١).

وفاته:

توفي الزمخشري سنة (٥٣٨هـ) ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة(٢).

***

---

(١) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ١٩، ٢٠، وشرح المفصل لابن عمرون ١/ ١٢، ١٣. (رسالة دكتوراه) للباحث/ محمد قياسة بكلية اللغة العربية بالمنصورة ٢٠١٧م.

(٢) راجع المؤلفات السابق ذكرها.

المبحث الثاني

الحديث عن ابن عمرون

أولًا: عصره:

كثرت في زمن أبي عبد الله بن عمرون الأحداث الداخلية والخارجية العظيمة مثل هجوم الصليبيين والتتار، وسقوط الدولة العباسية، فاتسم بالفتن والاضطرابات، وانقسم المجتمع إلى طبقات، وساءت الحالة الاقتصادية بسبب أخذ الأموال من الناس لصرفها على المقاتلين، فكثر الفقر وارتفعت الأسعار(١). وانعكس ذلك على حياة الناس الاجتماعية، فاختلفوا في أمور كثيرة كالأخلاق والعادات، وفي فهم الحياة وألوان المعيشة(٢).

وعلى الرغم من ذلك فإن وضع الشام الاقتصادي والاجتماعي كان أحسن مِمَّا كان عليه في البلدان الإسلامية الأخرى آنذاك؛ وذلك للاستقرار النسبي فيها زمن أولاد صلاح الدين الأيوبي وأحفاده(٣) وكثرت المساجد في ذلك العصر، وفيها دُرست مختلف العلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربية، وكان لكثرتها في بلاد الشام أهميةٌ بالغةٌ في نشاط الحركة العلمية آنذاك(٤).

كما امتاز هذا العصر بانتشار المدارس في العالم الإسلامي بعامة، وفي بلاد الشام على نحو خاص، فكانت المدارس مركزًا رئيسًا لنشر العلم، بجانب المساجد تحظى بعناية بالغة من قبل الحكام والأمراء ورجال الدولة الأيوبية الذين كفلوا لها كل ما تحتاج إليه من أموال وغيرها(٥).

ولم يقتصر الأمر على المساجد والمدارس في نشر العلم والثقافة، بل شاركتها المكتبات

---

(١) ينظر: شعر الجهاد في الحروب الصليبية ٥١.

(٢) ينظر: مقدمة شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٢١.

(٣) ينظر: السابق ١/ ٢٢.

(٤) ينظر: خطط الشام ٦/ ٤٥ – ٥٠، وبلاد الشام قبيل الغزو المغولي صـ ٤٠٣.

(٥) ينظر: خطط الشام ٦/ ٨٦.

العامة والخاصة، فقد كان الاهتمام بالغًا باقتناء الكتب في قصور الأمراء والسلاطين، ومن أشهر خزائن كتب الأمراء: الخزانة التي وقفها بحلب نور الدين محمود زنكي على مدرسته، كما وقف على البيمارستان الذي أنشأه في دمشق جملة كثيرة من الكتب الطبية، وجمع جمال الدين القفطي في حلب ما لا يوصف من الكتب، وكان الملك الناصر ابن الملك المعظم عيسى معنِيًّا بتحصيل الكتب النفيسة، ووقف الملك الأشرف موسى كتبه بالمدرسة الأشرفية بدمشق، واشتهرت خزانة ابن أبي أصيبعة وتلميذه ابن القُفِّ بدمشق، وكانت للكتب أسواقٌ تُباع وتُشترى فيها في الحواضر الكبرى[(١)].

وقد نضج في هذا العصر ما لم ينضج في الأعصر الماضية، وازدهرت علوم العربية ولا سيما اللغة، والنحو والصرف، والأدب والبلاغة، وهي مجموعة في قوله: (من البسيط)

نحوٌ وصرفٌ عروضٌ ثم قافيةٌ   وبعدها لغةٌ قرضٌ وإنشاءُ
خطٌ بيانُ معانٍ معْ محاضرةٍ   والاشتقاقُ لها الآدابُ أسماء

وكان لهذه البيئة التي نشأ فيها ابن عمرون دورٌ كبيرٌ في تنشئته العلمية ، فقد أولى الأيوبيون العلمَ والعلماءَ كلَّ اهتمامٍ، فأجزلوا لهم العطايا والهبات، وأنشئوا المدارسَ ودورَ الحديثِ، حتى أضحت مدينة حلب محجة القاصدين والوافدين من جميع الأقطار، كالحجاز والعراق والأندلس، مما جعل ياقوت الحموي يصف حلب بأنها في تلك الفترة كانت عامرة بالعلماء والفقهاء الرواسخ[(٢)].

ومما يدل على ازدهار الحركة العلمية في مصر والشام في ذلك العصر، كثرة العلماء في مختلف ضروب العلم والأدب والفقه وغيرها، من أمثال: ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)صاحب معجم البلدان، وابن معط (ت ٦٢٨هـ) صاحب ألفية ابن معط، وابن

---

(١) ينظر : الأدب في العصر الأيوبي صـ ٨٥، وعصر الدول والإمارات (الشام) صـ ٦٠، وخطط الشام الحكرة العلمية في ٤/ ٣٧،، والمدارس في٦/ ٦٦، ودور الكتب في ٦/ ١٨٦.

(٢) ينظر : معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي ٥/ ٢٠٦٨، وأعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ الحلبي صـ ٣٩٠ ، وزبدة الحلب من تاريخ حلب لابن العديم صـ ٣٣١.

يعيش(ت ٦٤٣ هـ) شارح المفصل، وهو من أشهر نحاة الشام في ذلك العصر، وابن الحاجب(٦٤٦هــ) وقد شرح المفصل، وله الكافية في النحو والشافية في الصرف وشرحها، وابن عمرون تلميذ ابن يعيش (ت ٦٤٩هــ) وابن العَديم (ت ٦٦٠هــ) صاحب كتاب زبدة الحلب في تاريخ حلب، وابن مالك(ت ٦٧٢هــ)، وابن خلكان(ت ٦٨١هــ)، وابن الناظم (ت ٦٨٦هــ)، وابن النحاس(ت ٦٩٨هــ) تلميذ ابن عمرون، صاحب كتاب التعليقة على المقرب، وغيرهم الكثير.

ولما كانت نشأة ابن عمرون بهذه المدينة المتقدمة في العلوم والمعارف، فما من شك في أن هذه البيئة العلمية والفكرية المزدهرة قد هيأت له فرصة عظيمة لتلقي العلوم العربية والإسلامية على أيدي علماء أفذاذ تجاوزت شهرتهم حدود حلب، وامتدت إلى أطراف بعيدة من العالم الإسلامي كابن يعيش، ولعل هذا هو السبب في أنه لم يغادر مسقط رأسه طلبًا للاستزادة من العلم كعادة العلماء، حتى غدا ابن عمرون أحد أئمة اللغة المبرزين في حلب، تصدر لإقرائها فيها، وتخرج به خلق كثير.

قال عنه ابن شهبة[(١)]: " برع في العربية، وتصدر لإقرائها، وتخرج به جماعة"[(٢)].

---

(١) تَقِيّ الدّين أَبُو بكر بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن عمر بن مُحَمَّد بن عبد الْوَهَّاب بن مُحَمَّد بن ذؤيب بن شرف الْأَسدي الدِّمَشْقِي الشَّافِعِي، الإِمَام تَقِيّ الدّين بن قَاضِي شُهْبَة فَقِيه الشَّام ورئيسها ومؤرخها. ولد فِي ربيع الأول سنة تسع وَسبعين وَسَبْعمائة. وتفقه على السراج البُلْقِينِيّ والشرف الْغَزِّي، الشهَاب بن حجي. وبرق ودرس، وأفتى وصنف. وطار أُسَمِّهِ بالفقه، حَتَّى كَانَ الْأَعْيَان من تلامذته، وَبعد صيته، وَله " شرح الْمِنْهَاج و " شرح التَّنْبِيه " و " نكت على الْمُهِمَّات "، و " نكت على الْمِنْهَاج "، و " نكت على التَّنْبِيه "، و " مُخْتَصر تَهْذِيب الْكَمَال للمزي و " الذيل على تَارِيخ بن كثير "، و " مَنَاقِب الشَّافِعِي "، و " طَبَقَات الْفُقَهَاء "، و " الْأَعْلَام بتاريخ الْإِسْلَام "، وَغير ذَلِك. مَاتَ لَيْلَة الْجُمُعَة ثَانِي عشر ذِي الْقعدَة سنة إحدى وَخمسين وَثَمَانِمِائَة هجرية. نظم العقيان في أعيان الأعيان١/ ٩٤ . وينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول١/ ٧٩.

(٢) تاريخ النحاة واللغويين صـــ ٢٥٤.

ويقول المقريزي[1] في ترجمة ابن مالك: "وهو في حلب أخذ عن ابن يعيش، وجالس تلميذه النابغ ابن عمرون"[2].

أما عن الكتب النحوية التي كان يتدارسها النحويون في حلب في تلك الحقبة فكان في مقدمتها : كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي، وإيضاح الفارسي، وكتاب المفصل في العربية للزمخشري الذي نال شهرة عالية ومنزلة رفيعة بين علماء الشرق فتناولوه- ومن بينهم ابن عمرون اقتداءً بشيخه ابن يعيش- بالشرح والتفصيل، والنقد والتعليق مما أظهر قيمَتَه العلمية، وجعل له شهرةً فاقت شهرة كثير من الكتب المصنفة في عصره، وكتاب المقرب لابن عصفور، الذي تناوله تلميذه ابن النحاس بالشرح والتفصيل، وتأثر فيه كثيرًا بشيخه ابن عمرون، ونقل كثيرًا عنه.

وكان لهذه الكتب الذي اطلع عليها ابن عمرون وأفاد منها أكبر الأثر في تكوين شخصية ابن عمرون العلمية.

ثانيًا: اسمه ونسبه[3]:

(١) عبد القادر بن محمد بن تميم، الفقيه المحدث محيي الدين المقريزي، بالميم المفتوحة والقاف الساكنة والراء المكسورة وبعدها زاي، البعلبكي الحنبلي. سمع ببلده من زينب بنت كندي، وبدمشق من ابن عساكر، وابن القواس، وبمصر من البهاء بن القيم وسبط زيادة، وبحلب والحرمين. ونسخ وحصل، وجمع وأصل، وميز وفصل، وتفقه ودأب، وجد واجتهد في الطلب، وصار شيخ دار الحديث للبهاء بن عساكر، وكان بها يحاضر ويذاكر. وتوفي رحمه الله تعالى سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة، عن خمس وخمسين سنة أو نحوها. أعيان العصر وأعوان النصر ٣/ ١٢٠ . وينظر: الوافي بالوفيات ١٩/ ٣٠.

(٢) ينظر: نفح الطيب ٢/ ٢٢٣.

(٣) على الرغم من شهرة ابن عمرون بين العلماء، إلا أن الوارد في كتب التراجم عنه قليل، وأحيانًا يَرِدُ عَرَضًا عند الحديث عن تلميذه ابن مالك. وتنظر ترجمته في : إشارة التعيين صـ ٣٣٧، والبلغة صـ ٢٣٨، وتاريخ الإسلام ٤٧/ ٢٦٧، وسير أعلام النبلاء ط الحديث١٦/ ٤٢٢، وسير أعلام النبلاء ط الرسالة ٢٣/ ٢٥١، والوافي بالوفيات ١/ ١٦١، طبقات ابن قاضي شهبة٣/ ٥ وفيه: (الثعلبي النحوي)، =

هو محمد بن محمد بن علي[١] بن أبي سعيد[٢] بن عمرون، جمال الدين، أبو عبد الله الحلبي النحوي، يكنى أبا عبد الله، وينعت بجمال الدين.

حيـــاته وثقافته:

لم تذكر المصادر التي ترجمت لابن عمرون شيئًا عن حياته الأولى، ولا عن أحوال أسرته، ووضعها العلمي والاجتماعي، كما أنها لم تذكر شيئًا عن مراحل تعليمه الأولى، ولكن من خلال تتبعنا لسير كثير من العلماء أنه بدأ منذ نعومة أظفاره بحفظ القرآن الكريم على ما هو معهود في تلك العصور، ثم تلا ذلك دراسة القراءات القرآنية، وعلوم الدين من حديث وتفسير وفقه، كما ظهر ذلك من خلال كلامه الذي ذكره في أول المخطوطة: "وإنما قلنا: "أنَّه لما نهاه عُلِمَ؛ لأن النهيَ عن الشيءِ أمرٌ بضده؛ لأن النهيَ تكليفٌ، وتكليفُ العدمِ محالٌ؛ لأنه ليس مقدورًا، وإذا ثبت أن متعلِّق التكليف ليس العدم، ثبت أنه أمرٌ وجودِيٌّ ينافي المنهي عنه وهو الضِدُّ على ما قُرِّرَ في أصولِ الفقه"[٣].

كما كانت له معرفة بالعروض، فقد قال: "تُروَى هذه القصيدةُ مطلقةً مرفوعةً ومقيدةً، وهي من المتقارب، فمن أطلقها فهي عنده من الضرب الأول "فَعُوْلُنْ عِصِيّ يُو، ومن قيَّدها فهي عنده من الثالث منه، وهو المحذوف فَعَل عِصِي"[٤]. وقال: "لولا ما يلزمُ من اختلافِ الرِّدْفِ بالألفِ والياءِ"[٥].

فكان ابن عمرون إمامًا في العربية، بارعًا بالنحو، متمكنًا فيه، مما هيأ له أن يتصدرَ

=وتعليق الفرائد ١/ ٢٩، وغاية النهاية ٢/ ١٨١، وبغية الوعاة ٢/ ٣٨١، ، وهدية العارفين ٦/ ١٢٤، ومعجم المؤلفين١١/ ٢٤٧، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤/ ٨٤، ومنهج أبي عبد الله بن عمرون فيما أُثِرَ من كتابه (شرح المفصل)، للدكتور محمد بن إبراهيم بن صالح المرشد- جامعة القصيم .

(١) في بغية الوعاة ٢/ ٣٨١: (محمد بن أبي علي).

(٢) في الوافي بالوفيات ١/ ١٦١: (سعد).

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٥٣٢.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ١٠٣.

(٥) ينظر : السابق ٢/ ٦٧٨.

لإقرائه مدة بحلب[١]، فانتفع به جماعة، وتخرجوا به منهم ابن مالك الطائي، الذي كان ملازمًا لابن يعيش، ثم حضر عند ابن عمرون فأعجب به وترك مجلس ابن يعيش ، وحدَّث عنه الحافظ عبد المؤمن[٢].

وقال عنه أبو حيان: "كان نحويًا حافظًا محصِّلًا خيرًا، أقرأ النحو بحلب، وتخَرَّجَ عليه كثيرٌ من أهلها، منهم قريبه الشيخ العلَّامة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي عُرِفَ بابن النحَّاس[٣]- رحمه الله- وشرح ابنُ عمرونَ المفصلَ وانتهى فيه إلى قوله: (الوزن الرابع عشر: محمدة في المصادر)، وعاق عن إكماله موته – رحمه الله-"[٤]. وقرأ ابن النحاس عليه كتاب سيبويه إلى أثناء أبواب الاستثناء، والإيضاح لأبي علي الفارسي[٥].

(١) ينظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـــ ٢٣٨، وإشارة التعيين صـــ ٣٣٧.

(٢) ينظر : تاريخ الإسلام ٤٧/ ٢٦٧، والوافي بالوفيات ١/ ١٩٧، وبغية الوعاة ١/ ٢٣١. وهو عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدمياطي الشافعي، إمام أهل الحديث في زمانه، فقيه، أصولي، نحوي، أديب، وسمع من العلم الصابوني، وابن الجواليقي، وابن عساكر، وابن بري، له تصانيف منها: كتاب الصلاة الوسطى، ومختصر السيرة النبوية. كانت وفاته فجأة بالقاهرة سنة ٧٠٥هـ. تنظر ترجمته في: فوات الوفيات ٢/ ٤٠٩-٤١١، وغاية النهاية ١/ ٤٧٢.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن النحَّاس الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية، المتوفى بها في جمادى الآخرة سنة ثمانٍ وتسعين وستمائة، عن إحدى وسبعين سنة.
أخذ العربية عن ابن عمرون والقراءات عن الكمال الضرير وسمع الحديث من ابن اللَتِّي وابن يعيش، ودخل مصر وأخذ عن شيوخها، ثم جلس للإفادة وتخرَّج به جماعة وكان من الأذكياء، له خبرة بالمنطق والهندسة وكتب الخط المنسوب. أخذ عن أبي حَيَّان وولي تدريس التفسير بالجامع الطولوني، وله شرح على كتاب "المقرّب". ذكره السيوطي في "النحاة". تنظر ترجمته في : إشارة التعيين صـــ ٢٨٦، ٢٨٧، وغاية النهاية ٢/ ٤٦، وبغية الوعاة ١/ ١٣، ١٤.

(٤) تذكرة النحاة صـــ ٥٢.

(٥) ينظر : برنامج الوادي آشي صـــ ٣٠٥- ٣٠٨، ومنهج أبي عبد الله بن عمرون فيما أُثِرَ من كتابه (شرح المفصل)، للدكتور محمد بن إبراهيم بن صالح المرشد- جامعة القصيم .

مولـــده ووفـــاته:

وُلِدَ ابن عمرون- كما تذكر أكثر المصادر- سنة ست وتسعين وخمسمائة(٥٩٦) من الهجرة النبوية بمدينة حلب الشهباء، وهي مدينة عتيقة تقع شمال غرب بلاد الشام(١) .

وتُوُفِّيَ ابن عمرون في الثالث من ربيع الأول سنة تسعٍ وأربعين وستمائة(٦٤٩هـ) ، ودُفِنَ من يومه بالمقام رضي الله عنه ورحمه الله(٢).

أهــم شيـــوخه:

تلقى ابن عمرون علوم العربية والقراءات والحديث على أشهر علماء حلب في عصره، ومن أبرز شيوخه الذين سمع منهم وتخرج عليهم:

١- ابن طَبَرْزَد: ((٥١٦ - ٦٠٧ هـ = ١١٢٣ - ١٢١٠ م)

عمر بن محمد بن معمر بن يحي ابن أحمد بن حسان أبو حفص ابن طبرزد الدارقزي، البغدادي: مؤدب. كان شيخ الحديث في عصره. أدب الصبيان في محلة " دار القز " ببغداد فنسب إليها. وحدث ببغداد وبإربل والموصل وحران وحلب ودمشق وغيرها. قال الحافظ المنذري: لقيته بدمشق، وسمعت منه كثيرا من الكتب الكبار والاجزاء والفوائد، وقرأت عليه (سنة ٦٠٣ هـ) الغيلانيات وهي ١١ جزءًا، وجمع له الحافظ أبو عبد الله محمد بن سعيد " مشيخة " في جزأين، وبعض ثالث، فيها ٨٣ شيخا، واستدرك عليهم غيرهم، وصنف"مسند الإمام عمر بن عبد العزيز - ط " من روايته. وفي دار الكتب المصرية جزء فيه أحاديث عن تسعة عشر شيخا من أصحاب ابن طبرزد - خ. توفي ببغداد. وقال ابن كثير، بعد أن عرّفه بشيخ الحديث: كان خليعا ظريفا ماجنا. ونعته

---

(١) ينظر : تاريخ الإسلام ١٤/ ٦٢٧، والوافي ١/ ١٦١، وبغية الوعاة ١/ ٢٣١.

(٢) ينظر : المصادر السابقة.

ابن قاضي شهبة بالمستند الكبير، وقال: الطبرزد، هو السكر، قدم دمشق في آخر أيامه فازدحموا عليه، وقد أملىٰ " مجالس " بجامع المنصور، وكان ظريفا كثير المزاح(١).

ابن يعيش (٥٥٣- ٦٤٣ هـ)

يعِيش بن عَليّ بن يعِيش بن مُحَمَّد بن أبي السَّرَايَا مُحَمَّد بن عَليّ ابْن الْمفضل بن عبد الْكَرِيم بن مُحَمَّد بن يحيىٰ النَّحْوِيّ الْحلَبِي موفق الدّين أَبُو الْبَقَاء الْمَشْهُور بِابْن يعِيش، وَكَانَ يعرف بِابْن الصَّانِع. بصاد مُهْملَة وَنون. ولد فِي ثَالِث رَمَضَان سنة ثَلَاث وَخمسين وَخَمْسمِائة بحلب، وَقَرَأَ النَّحْو علىٰ فتيَان الْحلَبِي وَأبي الْعَبَّاس البيزوري، وَسمع الحَدِيث علىٰ الرضي التكريتي وَأبي الْفضل الطوسي، ورحل إِلَىٰ بَغْدَاد ليدرك أَبَا البركات الْأَنْبَارِي؛ فَبَلغهُ خبر وَفَاته بالموصل حدّث عَنهُ جمَاعَة آخرهم أَبُو بكر الدشتي. وصنّف: شرح الْمفصل، شرح تصريف ابْن جني. مَاتَ بحلب سحرًا فِي الْخَامِس وَالْعِشْرين من جُمَادَىٰ الأولىٰ سنة ثَلَاث وَأَرْبَعين وستمِائَة(٢).

تـلامـذتـه:

تصدر ابن عمرون لتدريس علوم العربية والحديث في حلب، وشهد له بالتفوق والنبوغ مما جعل طلاب العلم يقبلون علىٰ مجالسه، وينهلون من علمه، وذكر المؤرخون أنه تخرج به جماعة، قال عنه السيوطي: "وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع فيه، وتصدر لإقرائه، وتخرج به جماعة"(٣).

---

(١) الأعلام ٥/ ٦١. وتنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ٤٥٢، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٥٠٧، وتاريخ الإسلام ١٣/ ١٧.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١، ٣٥٢. وتنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٨/ ٢٧٩، والبلغة صـ ٣١٩، والأعلام ٨/ ٢٠٦، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٢٥٦.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٣١.

ومن أشهر تلامذته:

ابن مالك (٦٠٠هـ- ٦٧٢هـ)

محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي، الجياني، النحوي، نزيل دمشق، إمام في العربية واللغة، طالع الكثير، وضبط الشواهد مع ديانة وصيانة وعفة وصلاح، وكان مبرزا في صناعة العربية. قرأ العربية على ثابت بن محمد بن حبان الكلاعي، وحضر مجلس أبي علي الشلوبين، وجالس بحلب ابْن عمرون وَغَيره، وتصدر بهَا لإقراء الْعَرَبيَّة . ومصنفاته مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها، وسارت مسير الشمس بحسن غرتها. ومنها: التسهيل، الذي اعترف بجلال قدره الأستاذون، واغترف من زلال بحره المنقادون، وشرحه الذي وصل فيه إلى مصدر غير الثلاثي، والعمدة، والخلاصة الألفية، والكافية الشافية، وشواهد التوضيح، والمثلث المنظوم، وشرحه، والمقصود والممدود منظوما، وشرحه، وغير ذلك. ولد سنة ستمائة ، وتوفي بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة(١) .

٢- بهاء الدين ابن النحاس (٦٢٧هـ- ٦٩٨هـ)

أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن النحَّاس الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية، المتوفى بها في جمادى الآخرة سنة ثمانٍ وتسعين وستمائة، عن إحدى وسبعين سنة. أخذ العربية عن ابن عمرون والقراءات عن الكمال الضرير(٢) وسمع الحديث من ابن اللَتِّي(٣) وابن يعيش، ودخل مصر وأخذ عن شيوخها، ثم جلس للإفادة

---

(١) ينظر في ترجمته: الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٥، والبلغة صـ ٢٦٩، ٢٧٠، وطبقات النحاة صـ ١٣٣، وبغية الوعاة ١/ ١٣٠، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٥/ ٤١٦.

(٢) هو علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى، ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما-توفي سنة ٦٦١هـ. تنظر ترجمته في: معرفة القراء / ٣٥٤، وغاية النهاية ١/ ٥٤٤.

(٣) هو أبو النجا عبد الله بن عمر بن علي بن عمر بن زيد الحريمي القزاز المعروف بابن اللّتي. ولد سنة ٥٤٥ هـ، وتوفي في بغداد سنة ٦٣٥ هـ. سمع من كبار المحدثين كأبي الوقت وسعيد ابن البناء وغيرهما=

وتخرَّج به جماعة وكان من الأذكياء، له خبرة بالمنطق والهندسة وكتب الخط المنسوب. أخذ عن أبي حَيَّان وولي تدريس التفسير بالجامع الطولوني، وله شرح على كتاب "المقرّب". ذكره السيوطي في "النحاة"[(١)].

٣- شرف الدين الدمياطي (٦١٣هـ- ٧٠٥هـ)

عبد المؤمن بن خلف الدمياطيّ، أبو محمد، شرف الدين، حافظ للحديث، من أكابر الشافعية. ولد بدمياط. وتنقل في البلاد، وتوفي فجأة في القاهرة. قال الذهبي: كان مليح الهيأة، حسن الخلق، بساما، فصيحا لغويا مقرئا، جيد العبارة، كبير النفس، صحيح الكتب، مفيدا جدا في المذاكرة. وقال المزي: ما رأيت أحفظ منه. من كتبه " معجم " ضمنه أسماء شيوخه وهم نحو ألف وثلاثمائة، في أربع مجلدات، و " كشف المغطى، في تبيين الصلاة الوسطى – ط " و " المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح – خ " و " قبائل الخزرج " و " العقد المثمن فيمن اسمه عبد المؤمن " و " المختصر في سيرة سيد البشر – خ " وكتاب " فضل الخيل – ط " و " التسلي والاغتباط بثواب من تقدم من الأفراط – خ "[(٢)].

=وأجاز له مسعود الثقفي والأصبهانيون وقد نشر حديثه بالشام، وكان رجلا خيرا. وهو منسوب الى الحريم الطاهري محلة بالجانب الغربي من بغداد. تنظر ترجمته في: شذرات الذهب ٥/ ١٧١، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤/ ٩٩.

(١) تنظر ترجمته في : إشارة التعيين صـــ ٢٨٦، ٢٨٧، وغاية النهاية ٢/ ٤٦، وبغية الوعاة ١/ ١٣، ١٤.

(٢) الأعلام ٤/ ١٦٩، ١٧٠. وتنظر ترجمته في: طبقات الحفاظ للسيوطي صـــ ٥١٥، وقلادة النحر ٦/ ٣٢، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/ ٣١٠، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١/ ٤٠٣، وفهرس الفهارس ١/ ٤٠٦.

مؤلفـاته وآثـاره:

الظاهر أن ابن عمرون لم يكن له اهتمام كبير بالتصنيف، بل كان من العلماء الذين يعكفون على العلم دراسةً وتمحيصًا وإملاءً لا تأليفًا، فلم يعرف له إلا شرحه على مفصل الزمخشري، وكان مفصل الزمخشري قد نال شهرة في عصره لا تدانيها شهرة، حيث أقبل عليه النحويون بالشرح والتحليل كشيخه ابن يعيش، ومعاصره ابن الحاجب، فأراد ابن عمرون أن يشارك في هذا المضمار الذي تسابق فيه النحويون، فكان شرحه على المفصل، ويبدو أنه ابتدأ في تصنيفه في أخريات حياته، فقد حال الموت بينه وبين إتمامه، يقول أبو حيان: "وشرح ابن عمرون المفصل وانتهى فيه إلى قوله: "الوزن الرابع عشر: محمدة في المصادر" وعاقه عن إكماله موته رحمه الله"(١).

ونقل السيوطي عن تذكرة ابن مكتوم (ت ٧٤٩هـ) أن ابن عمرون شرح المفصل، وانتهى فيه إلى قوله: الوزن الرابع عشر نجده في المصادر"(٢).

****

(١) تذكرة النحاة صـ ٥٣.

(٢) الأشباه والنظائر ٥/ ٢٩٩. ط الرسالة .

المبحث الثالث

كتاب المفصل وشروحه

أولًا التعريف بالمفصل وزمن تأليفه:

(المفصل في صنعة الإعراب): أحد الكتب النحوية المختصرة التي كانت تقرر على الطلبة، فيتسارعون إلى حفظه ودرايته، ألفه أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري وشرع فيه يوم الأحد غرة رمضان سنة ٥١٣هـ- ١١١٩م، وفرغ منه في غرة المحرم سنة ٥١٥هـ- ١١٢١م[(١)].

ثانيًا: الغرض من تأليف المفصل، ومنهجه، وأسلوبه:

أما الغرض من تأليف المفصل، فقد أشار الزمخشري في مقدمة هذا الكتاب إلى أهم الأسباب التي دعته إلى تأليفه، وهي: شعوره بما لدى المسلمين من رغبةٍ في معرفة كلام العرب، وشفقته على أشياعه المحبين للأدب، وقد صرَّح بذلك في المقدمة فقال: "ولقد ندبني

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/ ١٧٧٤، ومرآة الجنان ٣/ ٢٦٩.

ما بالمسلمين من الأَرَبِ(١) إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحَدَبِ(٢) على أشياعي من حَفَدَةِ(٣) الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب، محيطٍ بكافة الأبوابِ"(٤).

وقد حصر الزمخشري مادة النحو في أربعة أقسام هي: أسماء وأفعال وحروف ومشترك، وقيل إنه رتبه على غرار ما فعل أبو علي في الإيضاح، حيث جعل كتابه مقسومًا على أربعة أقسام: أسماء وأفعال وحروف ومشترك بين أحوالها(٥)، وقد صرح الزمخشري بهذه القسمة في مقدمة كتابه قائلًا: "فأنشأت هذا الكتابَ المترجمَ بكتابِ "المُفَصَّلِ فِي صَنْعَةِ الإِعرَابِ" مقسومًا أربعةَ أقسامٍ: القسم الأول: في الأسماء، القسم الثاني: في الأفعال، القسم الثالث: في الحروف، القسم الرابع: في المشترك من أحوالها"(٦).

ولم يكن في هذه القسمة متأثرًا بنظرية العامل، ولا بنظرية المعمول، ولا بالفصل بين قضايا النحو وقضايا الصرف، هذه النظريات التي أربكت النحويين قبله، وسببت لهم الكثير من الخلط والاضطراب، فالنحو في نظره: كل الأحكام المتصلة بالكلمة من حيث

---

(١) الأَرَبُ والإِرْبَةُ والمَأْرَبَةُ": الحاجَة، وخصَّ المسلمين بذلك دون غيرهم لأَمْرَين:
أحدُهما: أنّ الغالب على المسلمين التكلُّمُ بلسان العرب، والنحْوُ قانونٌ يُتوصّل به إلى كلام العرب.
والأمرُ الثاني أنّه وَسيلةٌ إلى معرفة الكتاب العزيز والسُنّةِ اللذين بهما عمادُ الإسلام. شرح ابن يعيش ١/ ٦٦.

(٢) الحَدَب: التعطف. ينظر : اللسان (حدب) ١/ ١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٦

(٣) الحَفَدَة: الأعوان والخَدَمَة والخَدَم. ينظر: اللسان (حفد)٣/ ١٥٣، والتخمير ١/ ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٦.

(٤) المفصل صـــ ٤٧ ط الأداب.

(٥) ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة – د/ عبد العال سالم مكرم ص/ ٦٤.

(٦) المفصل صـــ ٤٨.

بنيتها وشكلها ووظيفتها في التركيب اللغوي، وعلى هذا وضع المنهج وفصَّل عليه كل الأحكام.

ولعل فكرة التقسيم الرباعي ظلت ماثلة في تصور النحويين، ولكن حين كان يراد لها التنفيذ والظهور، تبقى غامضة مبهمة، إما بتزاحم صورها تحت ضغط الموضوع، وإما بنسيانها أو تناسيها أثناء سير التصنيف، وما فعله الزمخشري من غير شك جراءة بارعة وعمل أصيل[1].

وقد اتسم منهجه في تناول الموضوعات النحوية بالآتي:

١- الاستناد إلى الآيات القرآنية في عرض القواعد النحوية، وذكر بعض القراءات القرآنية

٢- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مخالفًا بذلك بعض النحويين[2] الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالحديث بحجة أنه قد يروى بمعناه لا بلفظه.

٣- كثرة الشواهد الشعرية التي وصلت إلى واحدٍ وأربعينَ وأربَعمائَة، وقد كرر بعضها. كما خالف الزمخشري اللغويين واستشهد بشعر أبي تمام وأبي نواس في الكشاف والمفصل، وتأثر به في هذه القضية: أبو حيان الأندلسي؛ إذ استشهد بأبي تمام في الارتشاف[3].

٤- الاستشهاد بالأمثال والأقوال المأثورة بنسبة قليلة.

---

(١) ينظر : تطور الدرس النحوي للدكتور/ حسين عون صـــ ٨٤، ٨٦. قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية/ معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية – ط/ ١٩٧٠م.

(٢) ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ١/ ٩- ١٥، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ د. محمد نبيل طريفي- إشراف/ د. إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية- بيروت ط ١/ ١٩٩٨م، والاقتراح في النحو للسيوطي صـــ ٤٣- ٤٦.

(٣) المفصل صـــ ٢٥ (قسم الدراسة).

أما أسلوب الزمخشري في المفصل : فقد أراد -كما ذكر في مقدمته- أن يتصف بالإيجاز غير المخل، والتلخيص غير الممل[(1)].

ثالثًا: المكانة العلمية للمفصل:

لكتاب (المفصل) مكانة في علم النحو، ونال حظًا كبيرًا من عناية العلماء والولاة منذ تأليفه سنة ٥١٣هـ، إلا أن شهرة الكتاب الواسعة كانت على يد الملك المعظم عيسى بن محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٦٢٤هـ)[(2)] سلطان الشام، الذي كان يلقب بـ (سلطان النحاة)، فقد كان هذا الملك معجبًا بالمفصل، وبلغ من شدة إعجابه به أنه اشترط لمن يحفظه مائة دينار وخلعة، فتسابق الناس على حفظه ونظمه وشرحه، ووصفه حاجي خليفة بأنه: كتاب عظيم القدر، كما قيل فيه [من الطويل]:

مفصل جار الله في الحسن غاية * وألفاظه فيه كدرٍّ مفصَّلِ

ولولا التُّقى، قلت: المفصل معجز * كآي طوال من طوال المفصل[(3)]

عكف عليه العلماء يدرسونه ويعلمونه للطلبة في حلقات التدريس لا ينافسه منافس في القرنين السادس والسابع الهجريين في شرق العالم الإسلامي (خوارزم، خراسان، وما جاورهما)، وهو من أبرز الكتب التي كانت تدرس في حلقات العلم في الشام والعراق ومصر والحجاز واليمن. وأما في بلاد المغرب والأندلس فإنه على الرغم من أنه وصلها مبكرًا، حال مذهب صاحبه الاعتزالي دون انتشاره، فوجد منافسة شديدة في تلك البلاد، خصوصًا وأن أهل تلك الديار متعلقون بكتاب (الجمل) لأبي القاسم الزجاجي (ت

---

(١) المفصل صـ ٤٨.

(٢) تنظر ترجمته في: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٦/ ٢٦٧.

(٣) ينظر : كشف الطنون ٢/ ١٧٧٦.

٣٣٨هـ) ، وكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، كما أن للأندلسيين والمغاربة عناية بالكافي لابن النحاس، والتبصرة للصيمري[1] (ت ٥٤١هـ)، ولهم على هذه المؤلفات شروح وتعليقات قيمة، فانصرافهم لها وتعلقهم بها قلل من قيمة كتاب (المفصل) في نظرهم، فكان كتاب (أبي القاسم السُنِّي) أحب إليهم من كتاب (أبي القاسم المعتزلي)[2]. لذلك لم يكسب المفصل الجولة في الأندلس والمغرب كما كسبها في المشرق.

واستمرت أهمية المفصل وسمعته مسيطرة على أذهان أغلب طلاب العلم طيلة القرن السابع الهجري، ثم بدأت عدة كتب تنافسه، فتراجع أمامها، ومن أشهر المؤلَّفات التي نافسته وزاحمته ما يأتي:

١- المصباح في النحو، ألفه خليفة الزمخشري: ناصر الدين بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي(ت ٦١٠هـ)[3]، وكانت عناية العلماء به في بلاد العجم وما وراء النهر.

٢- (المقدمة الجزولية)، لأبي موسى الجزولي (ت ٦٠٩هـ)[4]، ويسمى: (القانون)، و(الكراس)، واشتهر في بلاد الأندلس والمغرب، وهو امتداد لكتاب (الجمل)

---

(١) الصيمري: هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، نسبة إلى (صيمرة) موضع بالبصرة، قدم مصر، وحفظ عنه شيء من اللغة، وكان فهمًا عاقلًا. له (التبصرة والتذكرة) اعتنى به أهل المغرب، وأكثر النقل عنه أبو حيان ، توفي سنة ٥٤١هـ. تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٥، والأعلام ٢/ ٢٤٥.

(٢) ينظر : شرح المفصل للخوارزمي الموسوم بالتخمير ١/ ١٤، قسم الدراسة، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة العبيكان ط١/ ٢٠٠٠م.

(٣) المطرزي: ناصر الدين عبد السيد بن علي المطرزي، توفي سنة ٦١٠هـ، له: الإيضاح في شرح المقامات للحريري، وملخص إصلاح المنطق لابن السكيت.

(٤) الجزولي: هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المراكشي، لازم ابن بري فأخذ عنه النحو واللغة، وتصدر للإقراء بالمرية والجزائر، توفي سنة ٦١٠هـ، له: المقدمة الجزولية، وشرح الإيضاح للفارسي، وشرح قصيدة بانت سعاد، وغيرها.

للزجاجي، فما هو إلا تعليقات على أبواب (الجمل) جمعها الجزولي من كلام شيخه عبد الله بن بري المصري (ت ٥٨٢هـ).

٣- أكثر المؤلفات منافسة للمفصل كان كتاب (الكافية) لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وهو يعد امتدادًا للمفصل، حتى شاع بين المتأخرين من الشراح والدارسين[١] أن الكافية خلاصة نحوية اختصر فيها ابن الحاجب مفصل الزمخشري. وحقيقة الأمر أن العلاقة بين الكافية والمفصل لا تتعدى أن تكون كالتي بين (المقتضب) للمبرد، و (الكتاب) لسيبويه، أو كالتي بين (الأصول) لابن السراج، و(المقتضب) للمبرد، علاقة تأثر وتأثير، لا علاقة سطو على الأفكار، فلكل من الرجلين منهجه وشخصيته العلمية في عرض ومناقشة القضايا النحوية[٢] .

٤- (الدرة الألفية) التي اشتهرت باسم (ألفية ابن معطي)[٣]، مع كتابه الآخر (الفصول الخمسون)، شغل هذان الكتابان عددًا غير قليل من العلماء بشرحها والتعليق عليها.

٥- جاءت بعد ذلك: كتب ابن مالك(ت ٦٧٢هـ) مثل: (الكافية الشافية) وهو منظوم، و(الخلاصة الألفية) وهو منظوم أيضًا، و (تسهيل الفوائد) وهو منثور، ثم جاءت بعد ذلك مؤلفات ابن هشام الأنصاري(ت ٧٥٦هـ)، فلم يستطع كتاب (المفصل) الظهور عليها، بل شغل الناس بمؤلفات ابن مالك وابن هشام، ولم يلتفتوا إلى غيرها في العصور المتأخرة إلا نادرًا، ولم تزل لمؤلفاتها الشهرة والغلبة إلى يومنا هذا.

رابعًا: شروح المفصل:

(١) منهم: د/ أبو كتة الدراويش محقق كتاب (الإقليد بشرح المفصل) للجندي ١/ ١٤ (قسم الدراسة)، ود/ عبد الرحمن العثيمين محقق كتاب (التخمير بشرح المفصل) للخوارزمي ١/ ٤٦ (قسم الدراسة).

(٢) ينظر: (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب) لابن الحاجب ١/ ٦٣- ٦٤، تحقيق د/ جمال عبد العاطي مخيمر- مكتبة نزار الباز- الرياض ط١/ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

(٣) ابن معطي: يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي المغربي، قرأ على الجزولي ثم تصدر للإقراء، توفي سنة ٦٢٨هـ. له: الألفية، والفصول الخمسون، والمثلث، وغيرها.

كان لكتاب المفصل أهمية كبيرة لدى العلماء؛ لذا أقبلوا عليه ثناءً وشرحًا ونظمًا واختصارًا وردًا على أخطائه[1]، فمن أشهر من تعقبوا الزمخشري وردوا عليه أخطاءه: أبو الفضل المريسي (ت ٦٥٥هـ)، أورد فيه سبعين مأخذًا عليه، وابن معزوز الأندلس (ت ٦٢٥هـ) في كتابه (التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه)، وابن هشام.

ومن أثنوا عليه: ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) فقد قال في مقدمة شرحه: "إنه كتاب جليل القدر، نابه الذكر، جمعت فصوله أصول علم النحو، وأوجز لفظه، فتيسر على الطالب تحصيله[2]. والناظر في كتاب (كشف الظنون) يرى إشادة المؤلف بكتاب المفصل بقوله: ووصفه حاجي خليفة بأنه كتاب "عظيم القدر".وقال فيه الشاعر [من الطويل]:

إذا ما أردتَ النحو هاك محصَّلا ... عليكَ منَ الكُتُبِ الحسانِ مُفَصَّلا[3]

وقد ذكر حاجي خليفة طائفة من أئمة النحو ممن شرحوا (المفصل) واعتنوا به فجاوزوا الأربعين[4]، وإيثارًا للاختصار في الحديث عن الشروح سأكتفي هنا بذكر بعضها، ثم أحيل القارئ إلى مقدمة كتاب (شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير) للدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين[5]؛ إذ عرض فيه لأكثرَ من مائة مصنف ما بين شارح

---

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥/ ٢٢٥- ٢٢٧، نقله إلى العربية أ.د/ السيد يعقوب بكر، أ.د/ رمضان عبد التواب، أشرف على ترجمته: أ.د/ محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط/ ١٩٩٣م.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩ .

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٦.

(٤) السابق .

(٥) ينظر : التخمير ١/ ٤٧- ٥٩ (قسم الدراسة).

لكتاب (المفصل) وناظم ومختصر ومقلد له ، فأفاض في الحديث، ومن هذه الشروح مرتبةً ترتيبًا هجائيًا:

- أحمد بن محمود بن قاسم الجندي الأندلسي، من علماء القرن الثامن الهجري، وسمّىٰ شرحه "الإقليد"[١].

- أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (٥٣٨ هـ / ١١٤٣ م -٦١٦ هـ / ١٢١٩ م)، وسمّىٰ شرحه "المحصّل" [٢].

- ابن الحاجب عثمان بن عمر (٥٧٠ هـ / ١١٧٤ م- ٦٤٦ هـ / ١٢٤٩ م)، وسمّىٰ شرحه "الإيضاح" [٣].

- حسين بن علي السغناقي (ت ٧١٠ هـ/ ١٣١٠ م)، وسمّىٰ شرحه "الموصل"[٤].

- الخوارزمي، أبو محمَّد مجد الدين القاسم بن الحسين (٥٥٥ هـ/ ١١٦٠ م- ٦١٧ هـ / ١٢٢٠ م)، وسمّىٰ شرحه "التخمير"[٥]، وهو في ثلاثة مجلدات، وله شرح له آخر وسيط، وثالث مختصر [٦].

-الزمخشري، جار الله ، وهو شرح للمؤلف، ويسمىٰ حواشي المفصل، وذكر محقق كتاب

(١) حققه الدكتور/ محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش ، وطبع بمطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٢هـ- ٢٠٠٢م.

(٢) نشر في ليبزج سنة ١٨٨٢ م، وفي القاهرة بلا تاريخ.

(٣) حققه الدكتور/ موسىٰ بناي العليلي، طبع في الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي.

(٤) كشف الظنون ص ١٧٧٧.

(٥) حققه الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة- جامعة أم القرىٰ. طبعة دار الغرب الإسلامي.

(٦) كشف الظنون ص ١٧٧٧.

التخمير أنه توجد منه نسخة مختصرة عن الأصل كثيرة الخروم في ليدن رقم ١٦٤[١].

- السخاوي، أبو الحسن علي بن محمَّد بن عبد الصمد (٥٥٨ هـ/ ١١٦٣ م- ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥ م)، وسمّىٰ شرحه "المفضل"[٢]. وللسخاوي أيضًا كتاب آخر في شرح تصريفه سماه "سفر السعادة وسفير الإفادة"[٣].

- علي بن عمر بن الخليل بن عمر المعروف بالفخر الاسفندري (ت ٦٩٨ هـ/ ١٢٩٩ م)، وسمّىٰ شرحه "كتاب المقتبس في توضيح ما التبس"[٤].

- ابن عمرون، محمَّد بن محمَّد الحلبي (ت ٦٤٩ هـ/ ١٢٥١ م)[٥] وهو موضوع الدراسة.

- القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسيّ، علم الدين (ت ٦٦١ هـ/ ١٢٦٢ م)، وسمّىٰ شرحه "الموصّل"[٦].

- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (٥٥٣ هـ/ ١١٦١ م- ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥ م)[٧].

- وشرح أبياته أبو البركات مبارك بن أحمد المعروف بابن المستوفي (ت ٦٣٨ هـ/ ١٢٤٠ م)، وسمّىٰ شرحه "إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصّل"، ورضي الدين حسن بن محمَّد الصغاني (٥٧٧ هـ/ ١١٨١ - ٦٥٠ هـ/ ١٢٥٢ م)؛ وعبد الظاهر بن بشران (أونشوان) (٦٤٩ هـ/ ١٢٥١ م)[٨]،

---

(١) ينظر: التخمير ١/ ٤٧.

(٢) حققه بعض الباحثين في جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالقاهرة. وينظر: كشف الظنون ص ١٧٧٧.

(٣) حققه د/ محمد أحمد الدالي – ط دار صادر بيروت ١٩٩٥م. وينظر: كشف الظنون ص ١٧٧٧).

(٤) حقق في عدة رسائل بجامعة أم القرىٰ.

(٥) كشف الظنون ص ١٧٧٦.

(٦) شرحه مخطوط في سليم آغا. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٧).

(٧) طُبِعَ بإدارة الطباعة المنيرية، بتحقيق الدكتور: إميل بديع يعقوب ط دار الكتب العلمية ٢٠٠١م.

(٨) كشف الظنون ص ١٧٧٧.

وفخر الدين الخوارزميّ[1].

ونظمه أبو نصر فتح بن موسى الخضراوي القصري (ت ٦٦٣ هـ/ ١٢٦٤ م)؛ وأبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت ٦٦٥ هـ/ ١٢٦٦ م)[2]. واختصره الشيخ عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني (ت ٦١٢ هـ/ ١٢١٥ م)، وشمس الدين محمَّد بن يوسف القونوي (ت ٧٨٨ هـ/ ١٣٨٦ م)[3].

وصنف أبو الحجّاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسيّ (ت ٦٢٥ هـ/ ١٢٢٧ م) في الردّ على المفصّل كتابًا سماه "كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشريّ في المفصّل وما خالف فيه سيبويه"[4]

****

(١) شرحه مخطوط في المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد حاليًا). (انظر: فهرس مخطوطات المكتبة الظاهرية (النحو). ص ٢٢٦؛ وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٧).

(٢) كشف الظنون ص ١٧٧٨.

(٣) السابق.

(٤) السابق.

الفصل الأول:

دراسةُ اختياراتُ ابن عمرون دراسةً منهجيةً، وفيه ستةُ مباحث:

المبحثُ الأولُ: : الهدفُ من تأليفِ شرحِ المفصلِ لابنِ عمرونَ، ومنهجُهُ في الشرحِ.

المبحثُ الثاني: مصادرُهُ في اختياراتِهِ، وتشمل الكتبَ والأعلامَ على اختلافِ مذاهِبِهِم ومَدَارِسِهِم.

المبحثُ الثالثُ: أُسُسُ اختياراتِهِ.

المبحثُ الرابعُ : طريقتُهُ في بيانِ الاختيارِ.

المبحثُ الخامسُ: أساليبُ اختياراتِهِ.

المبحثُ السادسُ : موقفُهُ من النَّحْوِيِّينَ، واتجاهُهُ النَّحْوِيُّ:

أولًا : موقفُهُ من النَّحْوِيِّينَ:

١- موقفه من البصريين:

أ- ما وافق فيه البصريين ب- ما خالف فيه البصريين

٢- موقفه من الكوفيين:

أ- ما وافق فيه الكوفيين ب- ما خالف فيه الكوفيين

٣- موقفه من البغداديين:

أ- ما وافق فيه البغداديين ب- ما خالف فيه البغداديين

٤- موقفه من الأندلسيين:

أ- ما وافق فيه الأندلسيين ب- ما خالف فيه الأندلسيين

٥- موقفه من النحويين المصريين:

أ- ما وافق فيه النحويين المصريين ب- ما خالف فيه النحويين المصريين

ثانيًا : اتجاهُهُ النَّحْوِيُّ.

المبحث الأول:

الهدفُ من تأليفِ شرحِ المفصلِ لابنِ عمرونَ، ومنهجُهُ في الشرحِ.

المبحث الأول

شرح ابن عمرون (سبب تأليفه وزمنه – منهجه)

أولًا: سبب تأليفه:

أشار ابن عمرون في مقدمة شرحه هذا إلىٰ أهم الأسباب التي دعته إلىٰ تأليفه، وهي أنه اطلع علىٰ الشروح السابقة فلم يجد فيها بُغْيَتَهُ ، ولم يحصُلْ فيها علىٰ مُنْيَتِهِ فقال: " فَصِرْتُ أَحْتَاجُ إِلَىٰ الشَّيءِ لا أَجِدُهُ فيهِ، فَتَتَبَّعْتُ غَيْرَهُ مِنَ الشُّرُوحِ فلمْ أَظْفَرْ بِبُغْيَتِي، ولا حَصَّلْتُ مُنْيَتِي، فَعَلِمتُ أَنْ لَيْسَ كُلُّ مَنْ خَلَقَ يَفْرِي، وأَنْ لَنْ يَحُكَّ جِلْدِي مِثْلُ ظُفْرِي، فسَأَلْتُ اللهَ – سبحانه- أن يُسَدِّدَ قَلَمِي – لَا كَلَّ-، ويُثَبِّتَ قَدَمِي – لا زَلَّ- واسْتَخَرْتُهُ فِي شَرحٍ لَعَلَّ لَا يَقُولُ فِيهِ النَّاظِرُ : كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ لِلآخِرِ، تَتَبَّعْتُ فُصُولَهُ فَبَيَّنْتُهَا، وأُصُولَهُ فَتَمَّمْتُهَا، وإِنْ وَجَدتُ لِغَيْرِي عَلَيهِ مَا لا أَرْتَضِيهُ بَيَّنْتُ مَا عِنْدِي... فَجَاءَ بحَمْدِ الله كَمَا أَمَّلْتُ، وعَلَىٰ الاسْتِعَانَةِ بِاللهِ عَوَّلْتُ، ولَوْلَا قَوْلُ الأَوَّلِ: " كُلُّ فَتَاةٍ بِأَبِيهَا مُعْجَبَةٌ" لَتَمَثَّلْتُ بقولِ أَبِي الطَّيِّبِ:

ومَا حَاجَةُ الأَظْعَانِ حولَكِ في الدُّجَىٰ إِلَىٰ قَمَرٍ مَا وَاجِدٌ لكِ عَادِمه

فإنْ حَلِيَ كتابِي بعَينِكَ فاشْكُرِ اللهَ تعالَىٰ، وتَرَحَّمْ علىٰ مَنِ اجتهدَ في أنْ بلغتَ مرادَكَ، واجعلْ كتابي وسادَكَ، وإنْ كانت الأُخرىٰ فَعَاوِدْهُ بحسنِ نَظَرٍ، فإنْ أَبَىٰ، فارْثِ لِمَنْ ضَيَّعَ أوقاتَه، ولم يعبأْ بعد تحصيلِهِ ما تراهُ علىٰ ما فاتَهُ، فلَقَد ضيَّعَ أوقاتًا رُبَّما حَصَّلَ فيها ما فَازَ به صاحِبُهُ دنيا وآخِرةً، ولكنْ كَشَفَ الصَّادِقَ بقوله: ((كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ))، وإنْ سَمَتْ هِمَّتُكَ إلىٰ إصلاحِ شيءٍ منه فانْسُبْهُ إلىٰ نفسِك، فلَعَمْرِي كُلُّ امرِئٍ بِوَسْمِ قِدْحِهِ، ولقد تَفَرَّىٰ لَيْلُ المفَصَّلِ بكتابي هذا عن صُبْحِهِ، نسألُ اللهَ العظيمَ أن يجعلَ أقوالَنَا وأفعالَنَا لوجهِهِ الكريمِ، إنهُ هو المَنَّانُ الرحيمُ"[1].

فقد كشَفَ ابنُ عمرون في هذه المقدمة عن سبب تأليفه لهذا الشرح ، وهو أنه اطلع علىٰ شروح المفصل في عصره التي نقل عنها وانتقدها في شرحه- كشرح الرازي والسخاوي

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٥ (مقدمة الشارح).

وصدر الأفاضل وابن يعيش وابن الحاجب- فأراد أن يشرح المفصل بنفسه ليكون أتم وأكمل، ولكنه وافته المنية قبل أن يدرك هذه الأمنية.

ومع ذلك لم يدَّعِ لشرحه الكمال وعدم النقد، فأجاز لمن رأى فيه شيئًا لا يعجبه أن ينتقده، وينسب اجتهاده لنفسه.

زمن التأليف:

الظاهر أن ابن عمرون لم يكن له اهتمام كبير بالتصنيف، بل كان من العلماء الذين يعكفون على العلم دراسةً وتمحيصًا وإملاءً لا تأليفًا، فلم يعرف له إلا شرحه على مفصل الزمخشري، وكان مفصل الزمخشري قد نال شهرة في عصره لا تدانيها شهرة، حيث أقبل عليه النحويون بالشرح والتحليل كشيخه ابن يعيش، ومعاصره ابن الحاجب، فأراد ابن عمرون أن يشارك في هذا المضمار الذي تسابق فيه النحويون، فكان شرحه على المفصل، ويبدو أنه ابتدأ في تصنيفه في أخريات حياته، فقد حال الموت بينه وبين إتمامه.

ثانيًا: منهجه في الشرح:

تختلف طريقة الشراح في عرض المتون، فبعض الشراح يقول: قال المصنف، ويأتي بعبارة وافية، ثم يقول: قال الشارح، كما فعل ابن يعيش في شرحه كتاب المفصل للزمخشري، ومثله الرضي في شرح الكافية والشافية لابن الحاجب.

وبعض الشراح يأتي بكلمة أو جزء من النص، ولا يأتي بالنص الطويل ويكون المعنى في ذهنه، مثل: شرح الأشموني على الألفية وأصحاب الحواشي كالصبان، وقد لا يأتي بشيء أبدًا، بل يستحضر المعنى كما فعل ابن هشام في كتابه أوضح المسالك.

أما ابنُ عمرون فقد كان يذكر كلام الزمخشري مبدوءًا بقوله: **" قالَ صاحبُ الكتابِ"** ويذكر جزءًا من بداية الفصل، ثم يقول: **(الفصل محمد)**- يقصد نفسه- ، ثم يشرح كلام الزمخشري بقوله: **"قوله"**.

ومثال ذلك مما ورد في جزء التحقيق: **(قال صاحب الكتاب: " ومِنْ أَصْنَافِ الاسْمِ المُثَنَّىٰ"**

الفصلُ مُحَمَّدٌ: قوله" هو ما لحقت" صوابه اسمٌ، وقوله " لحقت آخره" فصل مما فيه زيادة غير آخر. وقوله" زيادتان" فصل ثانٍ مِمَّا لحقته تاء التأنيث وميم الإلحاق نحو : ابنم. وقولهُ " ألفٌ أو ياءٌ"... [1].

ولقد سار علىٰ ذلك في الشرح كله إلا ما ندر، ففي مواضع قليلة كان يذكر الشرح مباشرة دون أن يبدَأَهُ بعبارة: (الفصلُ مُحَمَّدٌ)، أو كلمة (مُحَمَّدٌ) .

فمما ذكره دون عبارة : (الفصلُ مُحَمَّدٌ) قوله: : **قال صاحب الكتاب:" ومن أصناف الاسم: المُصَغَّر"، وهو: اسم مفعول من: "صُغِّرَ"، يريد: الاسم المُصَغَّر، ومعنىٰ صُغِّرَ الشيء: حُكِمَ عليه بأنه صغير...)**[2].

ومما ذكره دون كلمة (مُحَمَّدٌ) قوله: **قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وتقول في "غَزْوٍ" و"ظَبْيٍ"**.

الفصل: إذا سكن ما قبل الواو والياء، جرتا مجرىٰ الصحيح؛ فلذا لم تتغير، تقول في "غَزْوٍ" و"ظَبْيٍ": غَزْوِيّ، و ظَبْيِيّ...)[3].

---

(١) ينظر : التحقيق صـــ ٦٣٧، ٦٣٨.

(٢) ينظر : التحقيق صـــ ٩٨٢، ٩٨٣، و صـــ ١١٥٦، و صـــ ١٢٤٠.

(٣) ينظر : التحقيق صـــ ١١٠٦.

أحيانًا يكون كلام الزمخشري واضحًا لا يحتاج إلى شرح فلا يشرحه ويقول: **(كلامه في ذا الفصل غنيٌّ عن الشرح)**[1].

اقتفى أثر المنهج الذي رسمه الزمخشري لكتابه (المفصل في صنعة الإعراب)، من ناحية ترتيب الأبواب، وتقسيم الباب إلى مسائل، ، دون أن يجري أي تغيير إلا ما يقتضيه عرض بعض المسائل أحيانًا من تفصيلٍ وتوضيحٍ، فأسلوبُهُ في الشرحِ كان سهلاً يسيرًا يفيدُ الباحثين ومُحبي العربيةِ على اختلافِ عباراتهم وأذواقهم.

عني الشارح بتفسير معاني المفردات الغريبة التي وردت في شرحه لمتن المفصل، ويلاحظ عنايته الفائقة، واهتمامه الواضح بشرح المفردات الصعبة، والكلمات الغامضة حتى جاء شرحه متكاملًا جليًا للأبصارِ لا يتوقف فيه القارئُ عند كلمةٍ غامضةٍ أو لفظةٍ تنبو على الفهمِ إلا وجد تفسيرًا لها، وبيانًا لمعناها، وشرحًا لغامضها، وإزالةً لِلَّبْسِ في فهمها.

وغالبًا ما تأتي هذه الكلمات في الشواهد الشعرية التي استند إليها في الاستدلال على قواعد النحو ومسائله وقضاياه، أو تكون وردت في متن المفصل .

كما اهتمَّ بشرح الشواهد وبيان موطن الشاهد، ومن ذلك : قوله: **(وقد جاء : "يَدَيَانِ ودَمَيَانِ" فَرَدَّ، قال:**

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ ... قد يَمنَعانِكَ أن تُضَامَ وتُضْهَدَا

وَيُروَى: مُحَرِّق، شاهده: "يَدَيَانِ" فَرَدَّ الساقطَ، والمراد باليد هنا: النعمة، ومُحَلِّم: مَلِك من مُلوك اليمن)[2].

وقول الشاعر: فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِيْنِ

---

(١) ينظر : التحقيق صـــ ١١٩٧.

(٢) ينظر : التحقيق صـــ ٦٦٥.

شاهده: "الدَّمَيَانِ" فَرَدَّ اللامَ الساقطةِ وهي (الياء). يَصِفُ ما بينهما من العَدَاوَةِ حتى إنَّهُما لو ذُبِحَا على حَجَرٍ واحدٍ لمَا امتزجَ دِمَاؤُهُمَا)[1] .

وأنشد أبو عُبَيْدٍ:

سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبَدًا فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمروٌ عِقَالَيْنِ

لَأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا جِمَالَيْنِ

ثَنَّى " جِمَالًا" على تأويل: قطيعين، وأَوْبَاد : هَلْكَى، واحدها "وَبَد"، والعِقَال: صدقةُ عامٍ، وهو منصوب على الظرف)[2] .

استخدم كثيرًا الحوار النحوي، وأعني به: الحوار القائم بين المتكلم والمخاطب على غرار ما يثار في حلقات التدريس بين التلميذ ومعلمه، مبدوءًا بعبارة: (فإن قيل... قلت) ومثال ذلك: (ولم يجعلوا رفع التثنية والجمع بالواو؛ لئلا يلتبس منصوب التثنية بمنصوب الجمع. فإن قيل: فإذا خِيْفَ اللبسُ وجب العدولُ عنه في أحدهما، فَلِمَ كان فيهما ؟ قيل: طردًا للباب. فإن قيل: اَللَّبْسُ حَصَلَ في الألف، فَلِمَ أزالوا الواو من التثنية ووُضِعَ الألف مكانها؟ قيل: كرهوا أن يستعملوا بعضَ حروفِ اللينِ دونَ بعضٍ، فجعلوا الألف في التثنية؛ لانفتاح ما قبل حرف العلة فيها، وذلك للألف، ولأنها أكثرُ من التثنية)[3] .

وقوله: (وأُجْرِيَ الواحدُ مُجْرَى الجمع في رد اللام. فإن قيل: إضافتُه إلى الجمع يدلّ أنّه جمعٌ؛ قيل: يحتمل أن يكون من قبيل قوله:كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا

---

(١) ينظر : التحقيق صـــ ٦٦٦.

(٢) ينظر : السابق صــــ ٦٧١.

(٣) ينظر : السابق صــــ ٦٤٦، ٦٤٧.

فإن قيل: فقد قالوا: "استأصل الله عَرْقاتَهم"، أي: شأفتَهم، -بفتح التاء- وهذا الاسمُ ليس منتَقَصًا، حتى يقالَ: تُمِّمَ؛ قيل: يحتمل أن يكون "عرقاتهم" واحدًا، والألفُ للإلحاق بـ "دِرْهَم"، فلا حجة فيه)[١].

وهذا الأسلوب كثير في شرح ابن عمرون.

في بعض المواضع حين يذكر كلام العالم، يستطرد أثناء النقل بقوله: (محمد)، ثم يعود إلى كلام العالم ، ومثال ذلك: (قال ابن جني: علامات التأنيث أكثر من ثلاث، ألا ترى أن الكسرة في "أَنْتِ" و "قُلْتِ" علم تأنيث الضمير، وكذلك "الياء" في : "تقومين" علم تأنيث". **مُحَمَّدٌ:** ذا على رأي أبي الحسن، وعند سيبويه: فاعله وليست علامة. ثم قال: " والنون في : "قمن" و"يَقُمْنَ". **مُحَمَّدٌ:** يكون علامة إذا قيل: "قُمْنَ النساء" على أكلوني البراغيث، وإذا كانت فاعله فلا تكون علامة. ثم قال: " و"التاء" في : "هي تقوم" و"تذهب"". **مُحَمَّدٌ:** تاء المضارعة مشتركة بين المخاطب والمؤنث، فليست علامة؛ لأن العلامة لا تكون مشتركة. ثم قال: " والألف والتاء في : "قائمات" علامة جمع وتأنيث فعمَّ، و أنَّثوا بالصيغة في : "بنت" و"أخت". انتهى[٢].

وفي بعض المواضع حين يتناول أمرًا قد تناوله من قبل أو سيأتي، فإنه يحيل عليه ولا يكرر كلامه، ومن ذلك : قوله: "وغير مردود كـ "ثُبَات" ، وهي الجماعة – تقدم الكلام عليها–، و "هَنَات– -تقدم في أول الكتاب)[٣].

(١) ينظر : التحقيق صـــ ٧٠٠.

(٢) ينظر : السابق صـــ ٨٦٢.

(٣) ينظر : التحقيق صـــ ٧٥٢.

وقوله: وإن جُهِلَ أَصْلُهما نَظَر فإن أُمِيْلَتْ قُلِبَت ياءً"؛ لأنه ليس شيءٌ من الأسماءِ أصله الياء يمتنع من الإمالة، كقولك: مَتيَانِ، وبَلَيَانِ، في مُسَمَّيَنِ بـ (مَتَى) و (بَلَى). ويأتي الكلام لِمَ أُميلا)[1].

وقوله: "و الألف والتاء في نحو : "غُرْفَة" و"حُبْلَى" و"حَمْرَاء" لَمَّا كانت الألف على ضربين: ما بقيت الفًا، وما قلبت همزة، مثَّل بالنوعين- ويأتي الكلام على القلب، ولمَ كان، وما دليله في الأبنية التي يلحقها ألف التأنيث)[2].

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ٦٥٦.

(٢) ينظر : السابق صـــــ ٨٦٥.

المبحث الثاني

مصادره في اختياراته، وتشمل:

١- الكتب

٢- الأعلام.

توطئة :

قبل أن أدرس مسائل اختيارات ابن عمرون، أقف قليلا على معنى الاختيار، وهو في اللغة : بمعنى الاصطفاء، يقال: اخترته من الرجال، واخترته الرجال أي :اصطفيته، وفي التنزيل: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ [1] وهو مما يتعدى إلى مفعولين بحذف حرف الجر، وإنما استجازوا وقوع الفعل على المفعول الثاني إذا طرحت (من)؛لأنه مأخوذ من قولك: هؤلاء خير القوم، وخير من القوم، فلما جازت الإضافة مكان (من) ولم يتغير المعنى، استجازوا أن يقولوا : اخترتكم رجلًا، واخترت منكم رجلًا . ويأتي الاختيار بمعنى : التفضيل إذا عدي ب (على)، يقال: اخترت فلانًا على فلانٍ، أي: فضلته عليه[2]. وأصل الخاء والياء والراء: العطف والميل، ثم يحمل عليه، فالخير خلاف الشر؛ لأن كل واحد يميل ويعطف على صاحبه[3]. وقال بعض أهل اللغة: الاختيار هو :طلب ما هو خير وفعله. وقال بعضهم: الاختيار: الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، كأن المختار ينظر إلى الطرفين ويميل إلى أحدهم، والمريد ينظر إلى الطرف الذي يريده[4]. وهو يخالف ما عليه عرف المتكلمين، فقولهم :هو مختار في كذا، فليس يريدون به ما يراد بقولهم: فلان له اختيار، فإن الاختيار: أخذ ما يرى خيرا ، أما المختار عندهم: فيقال لكل فعل يفعله الإنسان لا على سبيل الإكراه[5].

أما في الاصطلاح :فمن خلال الدلالة اللغوية لكلمة الاختيار يمكن أن يعرف بأنه: ترجيح الشيء، وتخصيصه، وتقديمه على غيره[6].

---

(١) من الآية: ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر: لسان العرب ٢/ ٩٩٢١-١٣٠٠، والمصباح المنير ١١٣ (خ ي ر).

(٣) ينظر : معجم مقاييس اللغة ٢/ ٢٣٢٠ (خ ي ر).

(٤) ينظر : الكليات للكفوي ٦٢ .

(٥) ينظر : المفردات ١٦١ ، والكليات ٦٢ .

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٢٨ .

المبحث الثاني

مصادره في اختياراته

اعتمد ابن عمرون في مسائله وفي قسم التحقيق على عدد من المصادر التي استقى منها مادته، وأخذ منها أدلته، واعترض مافي بعضها من أقوالٍ أو آراءَ أو أدلةٍ أو ردودٍ مبينةً سعة اطلاعه، وجمعه الدقيق ببصيرته الواعية، ونظراته العميقة في الفهم والاستنباط والاجتهاد.

وتتفاوت إفادة ابن عمرون من كل مصدر نوعًا وكميةً، ويتفاوت أيضًا موقفه مما أفاده منها قبولًا وردًا.

وقبل أن أبدأ، أَوَدُّ التنبيهَ على أن ابن عمرون لم يكن يلتزم ذكرَ اسمِ الكتابِ المنقولِ عنه، بل يكتفي بذكرِ اسمِ صاحِبِهِ، وهذا يدفع إلى متابعة كتب ذلك العالم، فإن وجدت القول في كتابه نصصت على ذلك، وإن لم يكن ، بحثت عما يمكن أن يكون مصدره سواء رواية عمن لم يعاصره أو مشافهة، أو عن طريق مصدر وسيط من كتاب أو شيخ غيرهما.

على أنه ربما يكون الكتاب مفقودًا، ومن ثم فالحكم بأن النقلَ عن كتابٍ أو غيره يحتاج إلى مجموعة من الشواهد والدلائل التي تؤيد أحد الأمرين، فإن لم يترجحِ الحملُ على أحدهما، كان الحملُ على أن مصدره غير الكتاب أولى، وقد يعمم ذلك في ما كان فيه شيء من الدلالة على الأخذ من كتب لكنها مفقودة. ويغلب على ظني أن كثيرًا من الآراء- باستثناء آراء شيوخه- مذكورة في كتب القدامى، لكن لا يلزم من ذلك أن ابن عمرون قرأ تلك الكتب على أحد شيوخه، ولربما وقف على تلك الآراء من طريق شيوخه في أثناء تدريسهم أو مباحثاتهم النحوية والتصريفية.

وفيما يأتي إيراد أبرز مصادر ابن عمرون مقسمة بحسب اختلاف مشارب المصادر وفنونها، وبحسب كثرة النقول منها، وشدة الاعتماد عليها، وسأذكر في هذه المصادر نماذج مما اعتمد عليه في اختياراته ومما ذكر في قسم التحقيق.

أولًا: الكتب

اعتمد ابن عمرون على مصادر أصلية مختلفة اعتمادًا كبيرًا، ونهل منها منهلًا عظيمًا، ولا تكاد تخلو صفحة في هذا الشرح من هذه المصادر، وسأســـــردها بحسب أهميتها، وكثرة النقول منها، وشدة الاعتماد عليها، وقد ذكر الباحثان اللذان سبقاني في تحقيق لوحات المخطوط مصادره في الجزء الخاص بكل واحدٍ منهما، لذا سأكتفي بذكر نموذج أو اثنين منهما وأذكر الباقي من قسم التحقيق الخاص بي.

أولًا: كتب النحو والتصريف:

اعتمد ابن عمرون على كثيرٍ من الكتب النحوية والصرفية، ككتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، والمقتضب للمبرد، والمسائل المشروحة من كتاب سيبويه، والأصول لابن السرَّاج، وشرح الكتاب للسيرافي، والإيضاح والإغفال، وبعض كتب المسائل كالقصريَّات والهيتيَّات لأبي علي الفارسي، وشرح الكتاب، وشرح الأصول للرماني، والخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف، والمبهج، والتمام، والتنبيه لابن جني، وشرح مختصر الجرمي للربعي، والمغرب للواحدي، وشرح الجمل لابن باب شاذ، والمقتصد والجمل لعبد القاهر الجرجاني، وحواشي المفصل للزمخشري، وأمالي ابن الشجري، والعوني لابن الخشاب، وشرح المفصل للرازي، والمقدمة الجزولية والتمشية للجزولي، وشرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه لابن خروف، وشرح المفصل لصدر الأفاضل، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح المفصل للسخاوي، وشرح الكافية والمفصل لابن الحاجب.

وسأذكر بعضًا من هذه الكتب على سبيل المثال لا الحصر:

١- الكتاب لسيبويه(ت ١٨٠هـــ) :

جاء كتاب سيبويه في مقدمة الكتب التي اعتمد عليها ابن عمرون اعتمادًا أصليًا، نقل منه عبارات وفقرات كاملة، ناقش المسائل من خلال نقوله منه، وشرح الأبواب مستندًا إلى نصه.

❖ من أمثلة ذلك: استشهاده على جواز إضمار الفعل ببيت الكتاب فقال: "ومثلُهُ بيتُ

الكتابِ...

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَـــارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٍ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ

قال سيبويه: "فقال: لِيُبْكَ ثم جاءَ بقوله: ضَارِعٌ؛ لأنه قد عُلِمَ أنَّ له باكيًا إذا قال لِيُبْكَ"(١).

عقَّبَ على ذلك ابن عمرون بقوله: "فكأنه قال: لِيَبْكِيهِ ضارعٌ".

❖ ومن ذلك أيضًا قوله: "ولا يصحُّ نصبُ شيءٍ في مسألةِ الكتاب : "ما أَغْفَلَهُ عنكَ شيئًا" على المصدر؛ لأن فعلَ التعجبِ يستغني بما فيه من المبالغةِ عن التوكيد بالمصدرِ، بل (شيئًا) في هذه المسألةِ مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ: دَعْ الشَكَّ؛ لأنَّ هذا الكلامَ يُقالُ لِمَنْ قال: فلانٌ مهتمٌّ بي، فقال المجيبُ: ما أغفَلَهُ عنك شيئًا"(٢).

❖ واعترض الزجَّاجي في نسبته قولًا لسيبويه بأن ذلك ليس في كتاب سيبويه فقال:

"وليس ما ذكره الزجاجي في شرح رسالة أدب الكاتب من قوله: "قال سيبويه:

وكلُّ العربِ يُنشِدُ: يَا عَدِيًّا لِقَلبِكَ المُهْتَاجِ"

بشيءٍ؛ لأنَّ هذا البيتَ ليس في كتاب سيبويه"(٣).

❖ وقال في تصغير (قَرْقَرَىٰ) و (حَوْلَايَا): "و(قُرَيْقِر) في تصغير(قَرْقَرَىٰ): اسم موضع، و(حُوَيِّلِي) تصغير: (حَوْلَايَا)؛ لأن الكلمة على ستة أحرف، فتحذف الألف الأخيرة؛ لمجاوزتها الأربعة، يبقى خمسة أحرف رابعها ألف فتثبت الألف، وتقلب لكسر اللام ياءً، فتجتمع ياءان الأولى ساكنة ، فتدغم

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٠٦، وينظر: الكتاب ١/ ٢٨٨ بتصرف، وشرح السيرافي ٢/ ٢٥٣.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٤٠٦ . وينظر: الكتاب ٢/ ١٢٩، وشرح السيرافي ٢/ ٤٦١.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٤٦٧.

إحداهما في الأخرىٰ. هكذا تصغيره في كتاب سيبويه[1].

❖ وقال: "وقد قالوا : ثلاثة أثوابًا" لَّما ذَكَرَ الشُّذُوذَ في الْمُمَيَّزِ الخارجِ عن القياسِ وهو: ثَلاثِمِائَة، والخارج عن الاستعمال وهو : ثلاث مِئِيْن، أتبَعَهُ بما خَرَجَ عنهما جميعًا فقال: "وقد قالوا : ثلاثةُ أثوابًا" وشذوذُهُ: نصبُه، وهو من قَبِيْلِ / [٥٥٦ ب] ضرورة الشعرِ، وقياسه الخفضُ – علىٰ ما تقدم–

وأنشد صاحبُ الكتاب[2] للربيعِ بن ضبع:

إِذَا عَاشَ الفَتَىٰ مِائَتَيْنِ عَامًا ... فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالفَتَاءُ[3]

شاهده: إثبات النون في: "مَائَتَيْنِ"، ونصب "عامًا"، والإضافة أحسن وأكثر. يصِفُ كِبَرَهُ وضَعْفَهُ وذِهَابَ سُرُورِه وفُتُوَّتَهُ، و(الفَتَاء): مصدر الفَتَىٰ، وعاش نيِّفًا عن ثلاثِمائَة وخبَرُهُ مشهور، ويُروَىٰ: تِسْعِيْنَ عَامًا، ولا شاهدَ فيه علىٰ هذه الروايةِ[4].

٢- التكملة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) :

قال ابن عمرون: وقال أبو علي في التكملة: "ويجوز عندي في قياس قول مَنْ قال

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ١٠٢٩ . وينظر: الكتاب ٣/ ٤٤٣، قال سيبويه: " وإذا حقَّرت بردرايًا أو حولايًا قلت: بُرَيْدِرٌ وبُرَيْدِيْرٌ وحُوَيْلِيٌّ، لأنَّ هذه ياءٌ ليست حرف تأنيث، وإنَّما هي كياء درحايةٍ، فكأنك إذا حذفت ألفا إنَّما تحقر قوباءً وغوغاءً فيمن صرف".

(٢) يقصد: سيبويه، ينظر: الكتاب ٢/ ١٦٢.

(٣) البيت من الوافر، من شواهد الكتاب ٢/ ١٦٢، ونسبه سيبويه إلىٰ الربيع بن ضبع الفزاري ١/ ٢٠٨، ثم عاد في ٢/ ١٦٢ فنسبه إلىٰ يزيد بن ضبة. وذكر المسرة بدلا من البشاشة في الشطر الثاني. والشاهد فيه إثبات النون في "مائتين" ضرورة ونصب ما بعدها بها وكان الواجب حذفها وخفض ما بعدها إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين، ونحوها مما يثبت نونه ونصب ما بعدها .

(٤) ينظر : التحقيق صـــــ ١١٨٤.

في النسب "قُرَّاوِيّ" أن يُثَنَّى بالواو"[1]. وهذا من أبي علي يدل أنه ليس منقولًا[2].

٣- الإغفال لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ):

قال ابن عمرون: وقال أبو علي في الإغفال في جمع "مَسِيل": مُسْلَان"، فـ "مَسِيل": "مَفْعِل" الياء عين، فتوهمها زائدة، فجمعها كـ "قَضِيب" و"قُضْبَانٍ"، فإذا أخذ من "مَسِيل" كان كـ "مَصِير" و"مُصْرَان" . و"مَسِيْل" هذا من الشواذ[3].))[4].

٤- الشيرازِيَّات، لأبي علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ) :

قال ابن عمرون : ((قال أبو علي في الشيرازيَّات: "ومَنْ قال: حُبْلَوِيّ، قال: كِلْتَوِيّ"[5]. انتهى))[6].

٥- حواشي المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ):

نقل عنه ابن عمرون فقال: ((وذكر الزمخشري في الحواشي أن "أُمَّ سَوْءٍ" تفسير للضمير في "وَلَدَ"؛ لأن كل فعل لا بُدَّ له من فاعل، وذلك الضمير هو الفاعل،

---

(١) التكملة ص ٢٤٣.

(٢) ينظر : التحقيق صـ ٦٦١.

(٣) الإغفال لأبي علي الفارسي ١/ ٥٥.

(٤) ينظر : التحقيق صـ ٨١٥.

(٥) المسائل الشيرازيات صـ ٤٤٦. وتمام النص: "فإن أضاف إلى "كِلْتَا" قال في قول يونس: كِلْتِيٌّ، كما يقول: أُخْتِيٌّ، ومن قال "حُبْلَوِيٌّ" قال: كِلْتَوِيٌّ" على قياس قوله، كما يقول في "شَرْوَى و دُنْيَا: شَرَوِيٌّ و دُنْيَوِيٌّ، وعلى قول الخليل يحذف التاء كما تحذف من أُخت، ويرُدُّ ما التاءُ بدلٌ منه فيقول: كِلَوِيٌّ".

(٦) ينظر : التحقيق صـ ١١٢٧.

وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[1] فـــ "الذين ظلموا تفسير للضمير في "أَسَرُّوا"، ولهذا قلنا: ليس بالواسع؛ لأنه يحتاج فيه إلى هذا التعسف والتأويل"[2] انتهى[3]. لم يبين لِمَ حمله على أن فاعله ضمير- إن كان- حتى تقول: وليس بالواسع، فنعم، وبالجملة فقد استشهد به السيرافي رادًا على المبرد[4] في في رده على سيبويه: "قال فلانة"، ولا يكون حجة إلا بما تكلفه الزمخشري، وحينئذٍ يصح رد المبرد بناءً على مذهبه))[5].

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري(ت ٥٧٧هـــ):

نقل عنه ابن عمرون فقال: الفصل مُحَمَّدٌ: "فَيْعِل" لا يكون إلا في المعتل، وحكى الأنباري في الإنصاف عن الأصمعي: " جاءت الصَّيِّقِل" بكسر القاف"[6]. لم يوجد مثله، وكذا "غُزاة" و "رُمَاه" لا يكون مثله في الصحيح. وذهب بعض الكوفيين إلى أن أصله: "فَعِيل"، ثم قلب إلى "فَيِّعِل". والقلب خلاف الأصل ولا دليل عليه، مع / [٤٨٣ أ] أن تقديم الياء على عين "فَيِّعِل" لم يأتِ في الصحيح، فلا بد من ركوب ما لم يأت مثله في

---

(١) من الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٢) ينظر: حواشي المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري بتحقيق الدكتور بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن صـ١٢٨.

(٣) وهذا التعليق من الزمخشري غير مُرضِي؛ لأن قوله تعالى: "وأسروا النجوى الذين ظلموا" ليس من هذا القبيل، ولو صح جعل (أم) مفسرة للضمير المستتر في (ولد) لكان كل فاعل ظاهر مفسرًا للضمير في الفعل.

(٤) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٢/ ١٤٨.

(٥) ينظر : التحقيق صــــ ٨٧١.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ٢/ ٦٦٢. المسألة المسألة الخامسة عشرة بعد المائة (وزن سيِّد وميِّت ونحوهما) ٢/ ٦٥٦- ٦٦٢.

الصحيح. وما ذكره البصريون أقرب؛ لأنه غير مغيَّر من شيءٍ لم يُسْتَعْمَل يجيء جمعه على "أفعال"، نحو : "مَيِّتٍ" و"أَموَات"، و"ميْتَة" و"أَمْوَات" المذكر والمؤنث فيه سواء))[1].

٧- التخمير، للخوارزمي (ت ٦١٧هـ):

نقل ابن عمرون عنه في أكثر من موضع:

❖ في قول عامر بن جُوَيْن الطائي:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَهَا[2]

قال ابن عمرون: ((وقال في التخمير: "البيت للخنساء"[3] انتهى. ولم أجده في شعرها))[4].

❖ وقال ابن عمرون: ((و"إِنْسَان" و"إِنْسَانَة"، وفي التخمير: "ومما رأيته بخط بعض المشايخ:

---

(١) ينظر : التحقيق صـــ ٨٠٧.

(٢) البيت من المتقارب، لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص٤٨٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٧، ٥١؛ والدرر ٦/ ٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٨

والشاهد فيه قوله: "ولا أرض أبقل إبقالها"، والقياس: "أبقلت إبقالها ... " لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنّث مجازيّ، وما حذف التاء إلّا للضرورة.

(٣) ينظر: التخمير ٢/ ٣٨٥. وقد ردَّ محقق كتاب التخمير / الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين نسبة الخوارزمي البيت للخنساء، فقال: والصواب أن البيت ينسب إلى عامر بن جوين الطائي، ولعل الزمخشري على علم باختلاف الرواة في نسبته وليس عنده ما يرجِّح نسبته فقال: "قوله"، وهو يقصد القائل سواء كان عامرًا أو الخنساء أو غيرهما.

(٤) ينظر : التحقيق صـــ ٨٧٤.

إِنْسَـــانَةٌ فَتَّـانَـــةٌ... بَدْرُ السَّـــــمَا مِنْهَا خَجِلْ[1]" انتهى[2].

❖ وفي التخمير: أن أهل الكوفة لا يحذفون شيئًا، فيقولون في تصغير مُعَاوِيَة: مُعَيِّة، على قول مَنْ قال : أُسَيِّد"[3] انتهى[4].

❖ وقال في التخمير في "عُشَيْشِيَة": " كأنهم أرادوا الفرق بين تصغير عَشِيَّة، وعَشْوَة"[5].

❖ وقال في التخمير: "وقال بعضهم في النسب إلى فقه أبي حنيفة: حَنِيْفِيّ، ذكره ابن الدهَّان في كتابٍ له موسوم بمعاني الحروف[6]، فكأنه طلب الفرق بين المنسوب إلى حَنِيْفَة، ومذهب أبي حَنِيْفَة"[7] انتهى[8].

٨- شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ):

---

(١) الرجز لأبي منصور الثعالبي في ديوانه ص ١١١ – ١١٢، والقاموس المحيط (فصل الباء) ١/ ٥٣١، وتاج العروس ١٥/ ٤١٠ (أنس)، وهو من الغزل، وشاهده إلحاق التاء بإنسان إذا أريد به التأنيث، والبيت من شواهد: المساعد (٣/ ٢٩٣)، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦١٤.

(٢) ينظر : التحقيق صـــــ ٨٨١.

(٣) التخمير للخوارزمي ٢/ ٤١٣.

(٤) ينظر : التحقيق صـــــ ١٠٢٢.

(٥) التخمير للخوارزمي ٢/ ٤٢٠. وصـــــ ١٠٤٨ من التحقيق.

(٦) لم أعثر على هذا الكتاب ، وذكر محقق كتاب التخمير / د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين أنه لم يعثر أيضًا على هذا الكتاب لابن الدهَّان.

(٧) التخمير للخوارزمي ٣/ ١١، ١٢.

(٨) ينظر : التحقيق صـــــ ١٠٨٤.

وفي نسخة الشيخ يعيش: (وخَامِسُهُم، وسَادِسُهُم)[1]، فهو في الأول بمعنى: واحد من الجماعة المضاف هو إليها، وإضافته محضة كـ "أَحَدِ ثلاثة"، ولا يجوز أن ينَوَّن[2].

٩ - المفضل شرح المفصل، للسخاوي (ت ٦٣٤هـ):

نقل ابن عمرون عنه في أكثر من موضع، وقد وثَّقت النصوص التي نقلها عنه من كتاب (المفضل شرح المفصل) الجزء الثالث، وهو رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة، إعداد الدكتور/ يوسف محمد محمود محمد عبد الغني، وهي محفوظة برقم ١٦٧٠ ، وقد وجدت جزءًا مفقودًا من هذا الكتاب – من بعد جموع التكسير إلى أول قسم المشترك- بعد اطلاعي على رسائل الدكتوراه التي حققت فيه، كما راجعت مخطوطة الكتاب الأصلية المحفوظة في دار الكتب المصرية ، وهما نسختان تحملان أرقام (٤٨٦ نحو طلعت)، وعدد أوراقها ٢٨٠ لوحة، و (١٩ نحو شنقيطي)، وعدد أوراقها ١٩٦ لوحة، فلم أجد هذا الجزء الذي نقل منه ابن عمرون نصوص السخاوي .

ثانيًا: كتب اللغة:

نقل ابن عمرون عن العين للخليل(١٧٥هـ)، وما تلحن فيه العامة للأصمعي (٢١٦هـ) ، ونوادر ابن الأعرابي(٢٣١هـ)، وما تلحن فيه العامة لأبي حاتم السجستاني (٢٤٨هـ)، والمجتنى لابن دُرَيْد (٣٢١هـ)، وشرح رسالة أدب الكاتب للزجاجي (٣٣٧هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (٣٧٠هـ)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة والتنبيه لابن جني (٣٩٢هـ)، والصحاح للجوهري (٣٩٣هـ)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٥٠٢هـ)، ودُرة الغوَّاص للحريري (٥١٦هـ)، ومجمع الأمثال، وكتاب

---

(١) في نسخة ابن يعيش: (خمسة سادسهم)، وذكر محقق الكتاب أن في الطبعتين: "خامسهم سادسهم"، وهذا تحريف. ينظر : شرح المفصل ٤/ ٣١.

(٢) ينظر : التحقيق صـ ١٢١١.

الأدوات للمَيْداني(٥١٨هـ)، ومختصر العمدة لابن السراج الأندلسي (٥٤٩هـ)، والإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرزي (٦١٠هـ).

وسأذكر بعضًا من هذه الكتب مما ورد في جزء التحقيق الخاص بي:

١- المجتنى لابن دُرَيد (ت ٣٢١هـ):

قال ابن عمرون: ((وقال[1] فيما قرأته على الشيخ الإمام الحافظ شمس الدين يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي عن الشيخ الإمام تاج الدين أبي اليمن زيد بن الحسن الكِندِي عن الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد المقرئ عن أبي منصور محمد بن محمد بن أحمد بن الحسين بن عبد العزيز عن أبي الطيب محمد بن أحمد بن خلف بن خاقان عن أبي بكر محمد بن الحسن بن زيد كتاب المجتنى أنشدني عبد الرحمن عن عمه لِعَلِيّ بن بَدَّال من بني سُلَيْم:

لَعمْرُكَ إنَّنِي وأَبَا ذِرَاعٍ ... على حَالِ التَّكَاشُرِ مُنْذُ حِينِ

لَأُبْغِضُهُ ويُبغِضُنِي وأَيْضًا ... يَرانِي دُونَه وأَراهُ دُونِي

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِيْنِ[2][3]

شاهده: "الدَّمَيَانِ" فَرَدَّ اللامَ الساقطةِ وهي (الياء). يَصِفُ ما بينهما من العَدَاوَةِ حتى إنَّهُما لو ذُبِحَا على حَجَرٍ واحدٍ لَمَا امتزجَ دِمَاؤُهُمَا . وحكَى عن بعضِ العَرَبِ : "دَمَوَانِ" جاءت (الواو) مُعَاقِبَةً للياءِ، والأكثر أن تجيء الياء مُعَاقِبَةً للواوِ؛ لأن الياءَ أَخَفُّ))[4].

٢- كتاب الصحاح للجوهري (ت ٣٩٣هـ):

---

(١) ينظر : المجتنى، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ص١ (مقدمة المصنف).

(٢) الأبيات من الوافر، وهي للمثقب العبدي في ملحق ديوانه ص ٢٨٣.

(٣) المجتنى لابن دُرَيْد ص ٦٢.

(٤) ينظر : التحقيق صـ ٦٦٥، ٦٦٦.

قال ابن عمرون: ((وفي الصحاح: " ويقال للمرأة أيضًا إنْسانٌ، ولا يقال إنْسانةٌ، والعامة تقوله"[١].))[٢].

وقال: ((وفي كتاب الصحاح: "خُنْفَسَاءَة"[٣]- بتاءٍ بعد الهمزة الممدودة-، وهو خطأٌ؛ لأن تاء التأنيث لا تدخل على همزة التأنيث، ولا يجوز أن تكون للإلحاق؛ لأنه ليس في الكلام "فُعَلَال" ولا "فُنْعال" حتى يكون / [٥١٤ ب] هذا ملحقًا به، و أصله من: "أَخْفَسَ الرجل"، إذا جاء بالخَفَسِ، وهو القول القبيح[٤].

٣- شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٥٠٢هـ):

وقال التبريزي في قول الشاعر في الحماسة[٥]: / [٤٧٦ ب]

نُغَادِيكُم بِمُرْهَفَةِ الصِّقَالِ[٦]

جَمَعَ "فَعِيْل" بمعنى : "مَفْعُول" على : "فِعَال"، وذلك غير بابه؛ لأن التكسيرَ على "فِعَال" يكون في "فَعِيل" إذا كان بمعنى : "فَاعِل"، نحو: "ظَرِيْف" و"ظِرَاف"، ومثله:

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٣/ ٩٠٤.

(٢) ينظر : التحقيق صـ ٨٨١.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : (خفس) ٣/ ٩٢٣.

(٤) ينظر : الصحاح (خفس) ٣/ ٩٢٣. وينظر التحقيق صـ ٩٧٤، ٩٧٥.

(٥) الحماسة : هو كتاب لأبي تمام: حبيب بن أوس الطائي المتوفى: سنة ٢٣١هـ، جمع فيه ما اختاره من أشعار العرب العرباء. ورتب على أبواب عشرة: الحماسة، والمراثي، والأدب، والنسيب، والهجاء، والإضافات، والصفات، والسير، والملح، ومذمة النساء، واشتهر ببابه الأول. ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ٦٩١.

(٦) عَجُزُ بيتٍ من الوافر، وصدره: بِكُرْهِ سَرَاتِنا يَا آلَ عَمْرٍو.

"فَصِيْل" و "فِصَال"، وساغ ذلك؛ لاتفاقهما في الزنة"[١].

ثالثًا: كتب التفسير:

ذكر ابن عمرون من كتب التفسير: تفسير الثعلبي(ت ٤٢٧هـ)، و المُوَضِّح لِقِوَامِ السُنَّة (ت ٥٣٥هـ)، والكشَّاف للزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

١- تفسير الثعلبي(ت ٤٢٧هـ)- المسمى بالكشف والبيان عن تفسير القرآن:

نقل عنه ابن عمرون فقال: ((وفصَّلَ الثعلبي في تفسيره في قوله تعالى :﴿ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾[٢]، أَنَّثَ "طَيِّبَة"؛ لتأنيث "الذُّرِيَّة"، كما قال:

أَبُوكَ خَلِيْفَةٌ وَلَدَتْهُ أُخْرَى ... وَأَنْتَ خَلِيْفَةٌ ذَاكَ الْكَمَالُ [٣]

فأنث "وَلَدَتْهُ"؛ لتأنيث لفظ "الخَلِيْفَةِ"، وكما قال:

فَمَا تَزْدَرِي مِنْ حَيَّةٍ جَبَلِيَّةٍ ... سُكَاتٍ إِذَا مَا عَضَّ لَيْسَ بِأَدْرَدَا[٤]

فأنث "الجبلية"؛ لتأنيث لفظ "الحَيَّة" ثم رجع إلى المعنى ، فقال: عَضّ؛ لأنه أراد حيةً ذكرًا / [٤٩٥ أ] و"الحَيَّة" تكون للذكر والأنثى، وإنما يجوز هذا فيمن لا يقع عليه فلان من الأسماء

---

(١) ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ص ٦١، وصـــ ٧٧٥ من التحقيق.

(٢) من الآية ٣٨ من سورة آل عمران، وتمامها: ﴿ قَالَ رَبِّ هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾.

(٣) البيت من الوافر لقائل مجهول.

والشاهد فيه قوله: ولدته؛ إذ أنث الفعل شذوذًا؛ لأن الفاعل ضمير يعود على مذكر، والذي جوزه: اقتران هذا المذكر بالتاء، وانظر البيت في المساعد (٣/ ٢٧٩) وحاشية الصبان (٤/ ٩٤).

(٤) البيت من الطويل لقائل مجهول.

كالدابة والذرية والخليفة فإذا سمي رجل بشيء من ذلك فكان في معنىٰ فلانٍ، لم يجز تأنيث فعله ولا نعته فتقول : حَدَّثَنَا مُغِيْرَة الضَّبِّي، ولا يجوز : حَدَّثَتْنَا مُغِيْرَة الضَّبِّيَّة"[1].

٢- كتاب المُوَضِّح لقِوَامِ السُنَّة (ت ٥٣٥هـ):

قال ابن عمرون: قوله: "ويقرءون ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾[2] إلا من درىٰ كيف هي في المصحف" وقد نقلها في المُوَضِّح الأصبهاني عن القارئ، وأبي المُتَوَكِّل، وأبي نَهِيْك، وأبي شيخٍ وعِكْرِمَة، وابنِ قَائِدٍ ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾ بفتح الباء والشين مع الرفع))[3].

٣- الكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨هـ):

قوله:" وكذلك أسماء حروف التهجي" نحو: بَا تَا ثَا. قوله: " وما شاكل ذلك" يعني: الأصوات، وكذا لو ذكرت: زيدٌ، خالدٌ، بكرٌ، لم يستحقّ إعرابًا؛ لعدم التركيب، فلذا قال: " إذا عُدِّدَت تعديدًا" وقال في الكشّاف: " هي أسماء معربة، وإنما سكنت سكونَ زيدٍ وعَمْرٍو وغيرِهِمَا من الأسماءِ حيثُ لا يمَسُّها إعرابٌ لِفَقْدِ مُقْتَضِيْهِ"[4] انتهىٰ))[5].

رابعًا: كتب القراءات:

---

(١) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٣/ ٥٩. وينظر: صـ ٨٧٥، ٨٧٦ من التحقيق.

(٢) من الآية: ٣١ من سورة يوسف. وقرأ عبد الله بن مسعود وأبو المتوكل وأبو نهيك وعكرمة ومعاذ القارئ: ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾ بالرفع، وهي لغة تميم ونجد. معجم القراءات للخطيب ٤/ ٢٤٨، وينظر: زاد المسير ٤/ ٢١٩ ط المكتب الإسلامي.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٧٣٠، ٧٣١.

(٤) ينظر : الكشاف ١/ ٢١.

(٥) ينظر : التحقيق صـ ١١٩٨، ١١٩٩.

ذكر ابن عمرون كتاب اللوامع في القراءة[1]، وهو لعبد الرحمن بن الحسن أبي الفضل المقري (ت ٤٥٤هـ)، وكتاب المُبهج في القراءات الثمان[2]، وقرأه على الشيخين: كمال الدين عبد المجير بن محمدٍ بنِ عشائرَ القَبِيصِي الموصِلي (ت ٦٣١هـ)، وتاج الدين أبي القاسم أحمد بن هبةَ الله بنِ سعدِ الله البحتري المعروف بابنِ الجَبْرَاني الحَلَبي (ت ٦٦٨هـ)، وذكر أنه قرأ على عبد المجير السابق كتاب سوق العروس[3]. ومن مصادره في القراءات ما ذكره من أنه "قرأت به من طريق التيسير لأبي عمروالداني[4]، فقد قرأ على بعض الشيوخ كتاب التيسير لأبي عمرو.

خامسًا: كتب الفقه وأصوله:

ومن المصادر الفقهية التي اعتمد عليها ابن عمرون وذكرها في شرحه: الجامع الكبير[5]، لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، واللمع في أصول الفقه[6]، لأبي إسحاق الشيرازي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، والبرهان في أصول الفقه[7]، لإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ)، وقواطع الأدلة[8]، للسمعاني (ت ٤٨٩هـ)، وفتاوى الغزالي[9] والمستصفى (ت ٥٠٥هـ)،

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٧٣٣.

(٢) ينظر : السابق ٢/ ٤٩١.

(٣) ينظر : السابق ٢/ ٥٤٦.

(٤) ينظر : السابق ١/ ٢٦٣.

(٥) ينظر : السابق ١/ ٤٣.

(٦) ينظر : السابق ٢/ ٧٣٣.

(٧) ينظر : السابق ١/ ٤٨.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٤٨.

(٩) السابق ١/ ٤٥، ٤٨.

٥٠٥هـ)، وفتاوى الشاشي[١] (ت ٥٠٧هـ)، والمحصول في علم أصول الفقه[٢]، للرازي للرازي (ت ٦٠٦هـ).

الثاني من مصادره: الأعلام :

لم يقف الشارح عند الأخذ من علمٍ بعينه يستقي منه مادة كتابه، بل اعتمد على عدة مصادر تضافرت، واجتمعت لتثمر هذا الشرح، من أعلام النحو، والتفسير، واللغة، و القراءات، وغيرهم.

أولاً: النحويون:

أفاد الشارح من جميع المدارس النحوية السابقة عليه، وطوف على أعلام هذه المدارس، وجمع بين اتجاهاتها المختلفة ونسج منها شرحه، وهذه إشارة إليها.

أ- مدرسة البصرة:

نقل الشارح عن أبرز أعلام البصرة، مثل الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، وأبي الخطَّاب الأخفش الأكبر (ت ١٧٧هـ)، ويونس (ت ١٨٢هـ) من الطبقة الثالثة، وسيبويه (ت ١٨٨هـ) من الطبقة الرابعة، وقطرب (ت ٢٠٦هـ) ، والأخفش (ت ٢١٥هـ)، وهما من الطبقة الخامسة، والجرمي (ت ٢٢٥هـ)، والمازني (ت ٢٤٩هـ)، وأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٠هـ) ، والرياشي (ت ٢٥٧هـ) من الطبقة السادسة، والمبرد (ت ٢٨٥هـ) من الطبقة السابعة، وهذه نماذج لأقوالهم :

(١) السابق ١/ ٤٤.

(٢) السابق ١/ ٢٩.

❖ الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ):

نقل عن الخليل أنَّ (الهاء) في (هِجْرَع) زائدة على مذهب الخليل فقال: ((و"هِجْرَع" و"هَجَارِع"، وهو : الرجل الطويل، والهاء أصلٌ على مذهب سيبويه، وعلى مذهب الخليل: هي زائدة))(١).

وقال الخليل: "إنّما قالوا: "مَرْضَى"، و"هَلْكَى" ونحوهما؛ لأنّ هذه الأشياء أمورٌ أُدْخلوا فيها، وهم لها كارهون، فصار بمنزلة المفعول به"(٢). وإنما قال(٣) إنها محمولةٌ؛ لأن "مَرِيضًا" بابه: "مَرِيضُون"؛ لدخول التاء في / [٤٨٩ أ] "مَرِيضَة"، والمؤنث: "مَرِيضَات"، فجمعهم إياه على "فَعْلَى" ليس بأصلٍ، و"فَعِيل" بمعنى: "مَفْعُول" لا يجمع جمع السلامة؛ لأنهم لما سووا في الإفراد بين المذكر والمؤنث، سووا بينهما في الجمع؛ لئلا يفصلوا بين لفظيهما(٤).

وذكر مذهب الخليل في كلمة (حائض)فقال: ((فـ "حَائِض" مذكر؛ بدليل أنه لو سمي به مذكر انصرف، بخلاف "سُعَاد"، وفيه للبصريين مذهبان: فعند الخليل أنه على معنى النسب، كـــ "لَابِن" و"تَامِر"، كأنه قيل: ذات حيض؛ لأن هذا أمرٌ منسوبٌ إلى المرأة على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث، ومعناه: عُرِفَت بذلك فأشبهه؛ فلذا قال إنه على معنى النسب))(٥).

---

(١) التحقيق صـــ ٧٥٤.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٦٤٨، وفيه: "قال الخليل: وإنّما قالوا: مَرْضى وهَلْكى وموتى وجَرْبى وأشباه ذلك؛ لأنّ ذلك أمر يُبتلون به، وأُدْخِلوا فيه، وهم له كارهون، وأُصيبوا به".

(٣) أي : الزمخشري.

(٤) التحقيق صـــ ٨٤٣.

(٥) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٨١، ٣٨٢، وصـــ ٨٩٩ من التحقيق.

ونقل مذهب الخليل في وزن (أشياء) فقال: ((**فإن قيل:** فما وزنها على مذهب الخليل وسيبويه؟ قيل: أصلها: "شَيْئَاء" كـ "قَصْبَاء"، ثم استثقلوا الهمزتين بينهما ألف، فخفَّفوا بأن قدَّموا لامه فجُعِلَت قبل فائه، فصار وزنها: "لَفْعَاء".

فإن قيل: القلب على خلاف الأصل؟ قيل: هذه مسألة مُشْكِلة، ولذا اختلفت آراء النحاة فيها، فينبغي أن يُنْظَر إلى أنها كانت أقل مخالفة، أو إلى مخالفة لها نظير فيصار إليها))[1].

وذكر مذهب الخليل في تصغير الخماسي فقال: ((وقال الخليل: " لو كنت مُحَقِّرًا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئًا كما قال بعض النحويين لقلت: "سُفَيْرِجْلٌ" كما ترى، حتى يصير بزنة: "دُنَيْنِيْرٌ"، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب"[2] انتهى.

❖ أبو الخطَّاب الأخفش الأكبر (ت ١٧٧هـ):

فقد احتجَّ بقول الأخفش الأكبر في أنَّ ألف المنقوص إن كانت ثالثة، فعند التثنية تُرَدُّ إلى أصلها : الواو أو الياء مثل: قَفَوَان، وفَتَيَانِ، ولا عبرة بقول الكوفيين: إن المضموم والمكسور من الياء وإن كان أصلُها الواو كَتَبُوهُ بالياء، نحو: (الضُّحَى)، وما أشبَهَ ذلك. فقال: ((ومِن حُجَّتِنَا ما حكاه أبو الخطَّاب من تثنية (الكِبَا): كِبَوَانِ[3]، وحكوا أيضًا عن الكسائي أنه سَمِعَ من العرب من يقول في (حِمًى): حِمَوَانِ، وفي (رِضَى): رِضَوَانِ))[4].

❖ يونس (ت ١٨٢هـ):

---

(١) التحقيق صـ ٩٦٦.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٤١٨، وصـ ٩٩٤ من التحقيق.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٨٧.

(٤) ينظر : الصحاح (حمى) ٦/ ٢٣١٩، والمخصص ٤/ ٤٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩٩، واللسان (حما) ١٤/ ٢٠٠، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٣٤، وينظر التحقيق صـ ٦٥٤، ٦٥٥.

وقال يونس: " ما جاء مؤنثًا من "فَعَل" من هذا الباب فإنه يُكَسَّر على " أَفْعُل""[(١)].

وقال سيبويه: " لو كان هذا للتأنيث لما قالوا: رَحًا وأَرْحَاء، وقَفًا وأَقْفَاء في قول مَنْ أَنَّثَ (القفا)" انتهى. كأن سيبويه قال: لو كان التأنيث مُوجبًا للصحة لم تُعَلّ اللام، ويحتمل أن يقال جوابًا عن يونس: اللام أقوى في الإعلال من العين[(٢)].

وذكر قول يونس إنَّ(العَمَد) مذكرة فقال: وقول يونس[(٣)]: هو العَمَد، يدل على تذكيرها، ولو كانت جمع تكسير لكانت مؤنثة، ولقلت: هي العَمَد؛ فلأن "فَعَلا" لا يكون جمعًا لـــ "فَاعِل" مُكَسَّرًا؛ لأن حق جمع التكسير أن يزيد على لفظ الواحد، فأما "إِزَار" و"أُزُر"، فتقدم أنه منقوص / [٤٨٨ ب] من "فُعُول"، ولو كانت هذه جموعًا، لاطَّرَدَت فيما كان على وزنه، وأنت لا تقول في جالس: جِلْس، فثبت أنه مفرد وليس بجمع تكسير))[(٤)].

وقال يونس: "بَرَاكَاء الشتاء، وبَرَاكَاء القيظ، وبَرَاكَاء القتال". وأصله من البُرُوك، يقال: بَرَكَ، إذا جثم، ومنه: بُرُوك الطائر. و"بَرُوكَاء"- بفتح الباء وضم الراء وإسكان الواو ممدودة- على "فَعُولَاء" لغة في : "بَرَاكَاء"[(٥)].

---

(١) انظر : الكتاب ٢/ ١٨٧.

(٢) التحقيق صـــــ ٧١٥.

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٦٢٥.

(٤) التحقيق صـــــ ٨٣٩.

(٥) قال في اللسان (برك) ١٠/ ٣٩٨: البروكاء (بفتح فضم) والبراكاء (بضم أولها) والبراكاء (بفتح أولها) : الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك، قال بشر بن أبي خازم ولا ينجي من الغمرات إلا براكاء القتال أو الفرار والبراكاء (بفتح أولها) أيضا: ساحة القتال " اه بتصرف. وينظر صـــــ ٩٧٤ من التحقيق.

ونقل مذهب يونس في النسب إلى (ظَبْيَة، دُمْيَة، قِنْيَة) فقال: ((وقال يونس في "ظَبْيَة" و"دُمْيَة، و"قِنْيَة": ظَبَوِيّ، ودُمَوِيّ، وقِنَوِيّ، فحرَّكَ الساكن قبل الياء بالفتح، وكذلك بنات الواو كـ "غُزْوَة"، و"عُرْوَة"، و"رِشْوَة" يحرك ما قبل الواو أيضًا بالفتح، ويحتج بقول العرب في بَنِي زِنْيَة:زِنَوِيّ[1].

قوله: "وكان الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات الواو؛ لأنه يستفيد بالحركة قلب الياء واوًا، وذلك مطلوب في النسب؛ كراهة اجتماع الياءات، والتحريك في الواو / [٥٤١ ب] لا تفيده شيئًا))[2].

ونقل مذهبه في النسب إلى (بِنْت وأُخْت)، فقال: وعن يونس[3]: بِنْتِيّ و أُخْتِيّ؛ لأنهما لما لم يكونا للتأنيث، لم يُحذفا كما لم تحذف (تاء) عِفْرِيت إذا نسبت إليه، والفرق بينهما: أن (تاء) بِنْت أشبهت تاء التأنيث لَمَّا حُذِفَت في الجمع بالألف والتاء، فأُجرِيَت مُجراها، بخلاف (تاء) عِفْرِيت))[4].

❖ سيبويه (ت ١٨٨هـ):

كان الكتاب- ولايزال- المنهل الأول الذي استقى منه النحويون مادتهم، ولا عجب فهو قرآن النحو، وأعجوبة الزمان؛ فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو لم ينقل عن سيبويه، وقد نهج ابن عمرون منهج أسلافه النحويين، فنهل من معين سيبويه في مواضع جمة من كتابه،

---

(١) ينظر رأي يونس في: الكتاب ٣/ ٣٤٧، و شرح الشافية ٢/ ٤٧، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٩٣.

(٢) التحقيق صـــــ ١١٠٧.

(٣) ينظر : الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٦١، وفيه يقول: "وأما يونس فيقول أختيٌ وليس بقياس". وكذلك ينظر : الأصول في النحو٣/ ٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٦، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٥٢.

(٤) ينظر : التحقيق صـــــ ١١٢٧.

متمثلة في ذكر رأي سيبويه، أو مذهبه، فقد نقل الشارحُ عن سيبويه -في الجزء الذي قمت بتحقيقه- خمسةً وعشرين ومائة موضعًا، وسأذكر بعضًا منها على سبيل المثال لا الحصر:

نقل عنه جمع (فَعَال) على : (فُعُول)، فقال: ((و"عَنَاق" و"عُنُوق"، قال سيبويه: "وقالوا في الجميع: "عُنُوق"، فكَسَّرُوها على "فُعُول"، كما كسَّروها على "أَفْعُل"، بَنَوْهُ على ما هو بمنزلة "أَفْعُل"، كأنهم أرادوا أن يَفْصِلُوا بين المذكر والمؤنث، كأنهم جعلوا الزيادة التي فيه إذا كان مؤنثاً بمنزلة الهاء التي في قصعةٍ ، ورحبةٍ، وكرهوا أن يجمعوه جمع قصعةٍ؛ لأنَّ زيادَتَه ليست كالهاء، فكسَّروه تكسيرَ ما ليس فيه زيادةٌ من الثلاثة، حيث شُبِّهَ بها فيه الهاء منه ولم تبلغ زيادته الهاء؛ لأنهَّا من نفس الحرف، وليست علامة تأنيث لحقت الاسم بعد ما بني كـ "حضرموت". ونظير "عُنُوقٍ" قول بعض العرب في السَّماء: "سُمِيٌّ" "[١] انتهى.

وكان يشرح قول الزمخشري بقول سيبويه ، ومن ذلك قوله: ((وقوله: "مَطَافِل" و"مَشَادِن" فبيَّنه سيبويه بقوله: "وأما "مُفْعِلٌ" الذي يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء فإنهَّ يكسر. وذلك "مُطْفِلٌ" و"مَطَافِل"، و"مُشْدِنٌ" و"مَشَادِن". وقد قالوا على غير القياس: "مَشَادِين" و"مَطَافِيل"، شبهوه في التكسير بـ المصعود والمسلوب، فلم يجز فيها إلا ما جاز في الأسماء إذ لم يجمعا بالتاء[٢].انتهى.

فلا يجمع جمع السلامة؛ لأنه لا تدخله الهاء في مؤنث.

بقي "فُعَّل"، قال سيبويه: "هو بمنزلة "فُعَّال"، هذا يجمع مذكره بالواو والنون، ومؤنثه بالألف والتاء، و"مِفْعَال" يُكَسَّر على "مَفَاعِيل"، نحو : "مِكْثَار" و "مَكَاثِير"، ولا يجمع بالواو والنون، كما لا يجمع "فُعُول"، و"مُفْعِل" بمنزلته / [٤٨٤ ب]؛ لأنه للمذكر والمؤنث سواء. وكذلك "مِفْعِيل"؛ لأنه للمذكر والمؤنث سواء، و"مِفْعَل" نحو " مِدْعَسٍ"،

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠٥،٦٠٦، وصـــ ٧٦٣، ٧٦٤ من التحقيق.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٦٤٢.

و"مِقْوَلٍ"، وكذلك المرأة. و"مِفْعِيل"، نحو: "مِحْضِير" و"مَحَاضِيْر"، وقالوا : "مِسْكِيْنَة"، شُبِّهت بـــ "فَقِيْرَة"، فإن شئت قلت: "مِسْكِيْنُون"، وقالوا أيضًا: امرأة مِسْكِين، فقاسوه على امرأةٍ جَبَانٍ"(١).

وقال سيبويه: "هذا باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث ، أما ما كان أصله "فعلًا" فإنه إذا كُسِّرَ على بناء أدنى العدد، كُسِّرَ على "أَفْعُلٍ"، وذلك نحو: " يدٍ " و"أيدٍ "، وإن كُسِّرَ على بناء أكثر العدد، كُسِّرَ على "فِعَالٍ"، و"فُعُولٍ"، وذلك قولهم: " دِمَاءٌ " و" دُمَيٌ "، لَمَّا ردَّوا ما ذهب من الحروف كَسَّروه على تكسيرهم إيَّاه لو كان غيرَ منتقصٍ على الأصل نحو: ظبيٍ ودلوٍ. وإن كان أصله "فعلا"، كُسِّرَ من أدنى العدد على "أفعالٍ"، كما فعل ذلك بما لم يحذف منه شيءٌ، وذلك قولهم: " أبٌ" و" آباءٌ ". فبنات الحرفين تكسَّر على قياس نظائرها التي لم تحذف. وبنات الحرفين في الكلام قليل. وأمَّا ما كان / [٤٨٩ ب] من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث فإنَّك إذا أردت الجمع، لم تُكَسِّره على بناء يردُّ ما ذهب؛ وذلك لأنَّها فُعِلَ بها ما لم يُفْعَل بما فيه الهاء كما لم يحذف منه شيءٌ، وذلك أنهم يجمعونها بالألف والتاء، والواو والنون" ثم قال فيما بعد: " وقد يكسَّرون هذا النحو على بناءٍ يردُّ ما ذهب من الحرف. وذلك قولهم: " شفةٌ " و" شفاهٌ "، و" شاةٌ " و" شِيَاهٌ "، تركوا الواو والنون حيث ردُّوا ما حذف منه، واستغنوا عن التاء حيث عنوا بها أدنى العدد"(٢) انتهى. فقول سيبويه: "قد" يدل على قلته، والزمخشري لم يفصِّل))(٣).

❖ قطرب (ت ٢٠٦هـــ):

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٠، بتصرف يسير من الشارح، وينظر التحقيق صـــ ٨١٣، ٨١٤.

(٢) ينظر بنصه: الكتاب ٣/ ٥٩٧، ٥٩٨.

(٣) ينظر : التحقيق صـــــ ٨٤٥، ٨٤٦.

ذكر أنَّ مِنَ النحويين مَنْ جعل (نون) المثنىٰ مفتوحةً في النصب والجرِّ، واستشهد بقول قطرب :

فَسَوَّتُهُ لَا تَنْقَضِي شَهْرَيْنَهُ ... [شَهْرَي رَبِيْعٍ وَجُمَادَيْيْنَهْ][1][2]

❖ الأخفش (ت ٢١٥هـ):

نقل عن أبي الحسن الأخفش في عدة مواضع منها قوله: ((وذهب أبو الحسن إلىٰ أن (ثُبَة الحَوْض) وهي : وسطه، من (ثَابَ يَثُوبُ)، وأنها محذوفة العين[3].

واعترضه بقوله: ((وأن تكون اللام المحذوفة أولىٰ؛ لكثرة حذفها وقلة حذف العين. قيل: لم يجيء إلا في (سَهٍ) و(مُذْ). و(واو) ؛ لأن الأكثر فيما حذف لامه الواو. و يُقال بضم التاء وكسرها، ويجمع بالألف والتاء؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾[4]))[5].

وقال أبو الحسن: "دِفْلَىٰ" يكون واحدًا وجمعًا"[6].

---

(١) صدر بيت من الرجز، وقبله:

يا رُبَّ خالٍ لك مِن عُرَيْنَة ... حَجَّ علىٰ قُلَيِّصٍ جُوَيْنَة

وهو لامرأة من فقعس في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٦، ٤٥٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣١١؛ والمقرب ٢/ ٤٥، ٤٦؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٠٩.

والشاهد فيه قوله: "شَهْرَيْنَهْ، و جُمادَيَيْنَهْ" ؛ إذ فتح نون التثنية، وهذا الفتح لغة.

(٢) ينظر : التحقيق صـ ٦٤٠.

(٣) ينظر هذا القول في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢١٦.

(٤) من الآية: ٧١ من سورة النساء.

(٥) ينظر : التحقيق صـ ٦٩٢، ٦٩٣.

(٦) ينظر : المخصص ٥/ ٦٢، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطَّاع صـ ٣٥٢، والتحقيق صـ ٧١٩.

ونقل قوله في وزن (أشياء) فقال: ((وذهب الأخفش[1] إلى أنه جمع تكسير وزنه: "أفْعِلَاء"))[2].

واعترضه بقوله: ((فالأخفش ارتكب ثلاثة أشياء: أنه جمع "فَعْل" على : "أَفْعِلَاء"، و أن أصله "فَعِيل" وهما خلاف القياس، وحذف الهمزة على خلاف القياس، وتصغيره وجمعه وهما على خلاف القياس، فتلك خمسة))[3].

وفي تصغير الخماسي نقل قول الأخفش: وقال الأخفش:"سمعت من يقول: "سُفَيْرِجِل" متحركًا، يعني: جيمه مكسورة"[4].

وقد اعترضه ابن عمرون بقوله: فإذا كان ما ذكره الخليل ليس من كلام العرب، فما ظنك بما قاله الأخفش!))[5].

❖ الجرمي (ت ٢٢٥هـــ):

---

(١) ينظر : التصريف الملوكي لابن جني ٦٠، والإنصاف ٢/ ٦٧١، وشرح الشافية ١/ ٣٠- ٣١، واللسان: "شيأ".

وتنظر أقوال العلماء في أصل أشياء في: الكتاب ٣/ ٥٦٤، والمقتضب ١/ ٣٠، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين- المسألة الثامنة عشرة بعد المئة ٢/ ٦٧٠- ٦٧٥، واللباب في علم البناء والإعراب ٢/ ٣٦٧- ٢٦٩، الممتع الكبير في التصريف صـــــ ٣٢٩- ٣٣٢، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ١/ ١١١- ١١٢، المغني في تصريف الأفعال صــــ ٣٧- ٣٨، و معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم صـــ ١٥٧.

(٢) ينظر : التحقيق صــــ ٩٦٤.

(٣) ينظر: السابق صــــــ ٩٦٦.

(٤) ينظر : الكتاب ٣/ ٤١٨. وفيه "وإنما منعهم أن يقولوا: "سُفيرجل" أنهم لو كسَّروه" لم يقولوا: سفارجل.

(٥) ينظر : التحقيق صــــ ٩٩٤.

في جمع (حَرَّة) قال: ((و(حَرُّون)[1] في جمع (حَرَّة)، وهي: أرض ذات حجارة سود، يقال: "حَرَّةٌ" و" أَحَرَّةٌ" والجمع " حَرُّون" و "إِحَرُّون" بكسر الهمزة عن سيبويه[2].

وقال الجرمي: " يقال أيضًا بفتحها، يقال: "حَرَّة" و"حَرُّون" و"أَحَرُّون" و"أَحَرَّة" و"حَرُّون"[3].

وحكىٰ أبو عُمَر الجَرْمِي: "فَرِح" و"أَفْرَاح"، ويقال : فِرَاح"، قال الشاعر:

وُجوهُ الناسِ ما عُمّرتَ بِيضٌ ... طلِيقاتٌ وأَنْفُسُهُمْ فِراحُ[4]

واعترض قول الجرمي في أنَّ ما كان من الصفات للعقلاء لا يجمع بالواو والنون قال: ((قوله: "والجمع بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للعقلاء الذكور غير ممتنع،كقولك:"صَعْبُون"،و"صَنَعُون"،و"حَسَنُون"،و"جُنُبُون"،و"حَذِرُون"،و"نَدِسُون"؛ لأنَّه صفات، وتقدم أن حكمَ الصفةِ أن تجمع جمع السلامة، هذا مذهب سيبويه، ومنع الجرمي في "عَزَب" و "بَطَل" أن يُجْمَعَ مذكَّرُهُ بالواو والنون، ولا مؤنثُهُ بالألف والتاء؛ لأنهم أَجرَوْهُ مُجرَىٰ الأسماء. والجواب : أنها لما كانت صفاتًا، جاز جمعها، ألا ترىٰ "شَيْخًا" لا تجري صفةً، فلا يقال: "رجلٌ شَيْخٌ"، ومع ذلك لم يخالفْ فيه الجرمي، فعلمت أن ما تمسك به الجرمي ليس بشيءٍ))[5].

---

(١) الحرّون: بفتح الحاء وتشديد الراء جمع حرة ولها معان كثيرة. انظر القاموس المحيط: مادة حرر (٢/ ٧) منها الكلمة الكبيرة والعذاب الموجع وموضع وقعة حنين ويروىٰ بالهمزة «أحرّة» مفتوحة ومكسورة.

(٢) قال سيبويه: "وزعم يونس أنَّهم يقولون أيضًا: حرّةٌ وإحرُّون، يعنون الحرار كأنه جمع إحرة، ولكن لا يتكلم بها". ينظر : الكتاب ٣/ ٦٠٠.

(٣) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٣٠.، وصـــ ٦٩٤ من التحقيق.

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٣٧٣، وشرح الجمل ٣/ ١٢٢، و شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٥٣. ينظر: المصادر السابقة، وصـــ ٧٣١ من التحقيق.

(٥) ينظر : التحقيق صـــ ٧٣٤، ٧٣٥.

❖ المازني (ت ٢٤٩ هـــــ):

نقل عن أبي عثمان المازني قوله: ((وعن أبي عثمان: تقول: "الأجداع انكسرت" لأدنى العدد؛ لأن "أَفْعَالًا" للقليل، "والجُذُوع انكسَرَت" و"فُعُول" للكثير))[١].

وقال المازني: ((لا أرى بأسًا بتحقير شهور السنة كلها، وأيام الجمعة، والأضحى، والفِطر فيم رفع، وأما النصب فليس بينهما اختلاف في تصغيره؛ لأنه يُصَغَّر فعل الناس))[٢].

وفي إضافة اسم الفاعل المشتق من العدد قال: ((وذكر المازني أنهم لم يجيزوه؛ لأن هذا الباب يجري مُجرى الفاعل المأخوذ من الفعل. ونحن لا نقول: رَبَعَتْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، ولا أعلم أحدًا حكاه. فإن صح أن العرب قالته فقياسه ما قاله سيبويه"[٣] انتهى)).

❖ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٠هـــ):

نقل مذهبه في صرف (أشياء) فقال: ((واعلم أن العرب لم تصرف " أَشْيَاء" إلا ما يحكى عن أبي حاتم السجستاني أنه قال: "إنما تركوا صرف "أَشْيَاء" على غير قياسٍ، والقياس: صرفها؛ لأنه جمع "شيء"، فهي بمنزلة: "فَيْءٍ وأَفْيَاءٍ"، و"حَيٍّ وأَحْيَاءٍ"، وبلغني أن من العرب من يصرف "أَشْيَاء"، وهو القياس، فأما قول الخليل: إنها "لَفْعَاء" مقلوبة من "فَعْلَاء"، وقول الأخفش إنها "أَشِيْئاء"، فحذفت إحدى الهمزتين، فاحتيال من احتيال النحويين"[٤] انتهى)).

❖ الرياشي (ت ٢٥٧هـــــ):

---

(١) ينظر: التحقيق صـــــ ٩٢١.

(٢) ينظر: التحقيق صـــــ ١٠٦٣.

(٣) ينظر: شرح الكتاب ٤/ ٢٩٢، والتحقيق صـــــ ١٢٢١.

(٤) حكى هذا القول عن أبي حاتم السجستاني: اليمني في كتاب: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٦/ ٣٥٩٥، وينظر: التحقيق صـــــ ٩٦١، ٩٦٢.

قال الرِّيَاشِي:" لم يوصف الذكر بشيءٍ آخر هكذا إلا هذا الحرف ، وحرف آخر في قول الهُذَلِيّ:

أَوَ اصْحَمَ حَامٍ جَرَامِيْزَهُ... حُزَابِيَةٍ حَيَدَىٰ بالرِّحَالِ[1]" انتهىٰ .

❖ **المبرد (ت ٢٨٥ هـــ):**

نقل قول المبرد بأن (فُعَلَة) اسم جنس، فقال: ((وكان المبرد يقول: "فُعَلَة" ليس بتكسيرٍ، إنما هو اسمٌ للجمعِ، كـ "عَمُود" و"عُمُد""[2])).

واختار أنه إذا رفع الفعل ظاهرًا من غير فصلٍ، امتنع حذف التاء، إلا ما حكىٰ سيبويه

عن بعض العرب: قال فلانة[3][4]. ولا نظر إلىٰ رد المُبَرِّد؛ لأن رواية الثقة لا سبيل إلىٰ ردها))[5].

في تصغير الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف مثل (مُقْعَنْسِس)، نقل قول سيبويه والمبرد، واختار قول سيبويه، فقال: ((**"وإن كُنَّ ثلاثًا"** يعني : الزوائد، **والفضل لإحداهُنَّ، حذفت أُخْتَاها**

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٤٩٩.
والشاهد فيه : مجيء "حَيَدَىٰ" صفة لأَصْحَم، وهو مذكر. ينظر : التحقيق صـــ ٩٣٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ٢١٣، والتحقيق صـــ ٧٨٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨.

(٤) وجوّزه الأخفش ، والرّماني. ينظر: الرمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ١٥٨.

(٥) وقد رّدّ ابن ولّاد كلام المبرد أيضًا: ينظر: الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفىٰ: ٣٣٢ هـ) ١/ ١٢٤. دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان- الناشر: مؤسسة الرسالة- الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، وينظر: التحقيق صـــ ٨٦٨.

– على ما مر في الثنتين– **فتقول في "مُقْعَنْسِس"**–وهو : الشديد– الميم والنون وأحد السينين زوائد، هو اسم فاعل من "اقْعَنْسَسَ" ملحق بـــ "احْرَنْجَمَ" بالنون و إحدى السينين: **"مُقَيْعِس"**، هذا مذهب سيبويه(١)؛ لأن الميم لمعنىً بخلاف النون / [٥٢٧ أ] والسين(٢).

وقال المُبَرِّد: "قُعَيْسِس"؛ لأن السين للإلحاق، فأشبهت الأصلي، والميم لا تشبه الأصلي(٣).(٤) ومذهب سيبويه أولى؛ لأنه وإن أشبه الأصلي لكنه لغير معنىً، والمحافظة على المعاني في الحروف الزوائد أولى من المحافظة على زائدٍ ليس لمعنىً، وإذا كنا نحذف الأصلي للزائد إذا كان لمعنىً كما في "قاضٍ"، و "عَصًا"، فحذف الزائد الذي لغير معنىً أولى))(٥).

واعترض قول المبرد في النسب إلى (شَنُوءَة) فقال: ((و**"شَنَئِيّ"** في النسب إلى : أزد شَنُوءَة، وخالف المُبَرِّد في فَعُولَة"؛ لأن الواو في النسب ليست كالياء بدليل النسب إلى "عَدُوّ": عَدُوِّيّ قولًا واحدًا، ولم يأتِ فيه ما أتى في النسب إلى مائة على ما يأتي، ولذا غُيِّرَت الكسرة في النسب إلى "نَمِر"، ولم تُغَيَّرْ الضمة / [٥٣٦ ب] في النسب إلى "سَمُرَة". وحُجَّة

---

(١) قال سيبويه: "وإذا حقَّرت مقعنسسٌ، حذفت النون وإحدى السينين، لأنَّك كنت فاعلًا ذلك لو كسرته للجمع. فإن شئت قلت: مقيعسٌ، وإن شئت قلت مقيعيسٌ". ينظر : الكتاب ٣/ ٤٢٩.

(٢) وقد نقله عن سيبويه كثير من النحويين كابن الوراق، وابن جني ، وابن الأثير، وغيرهم .

ينظر : علل النحو / ٤٧٩، و الخصائص ٢/ ٤٨٠ ، و البديع في علم العربية ٢/ ١٦٩ ، ١٧٠. وينظر أيضًا: الأصول ٣/ ٤٣ ، والتخمير ٢/ ٤٢٤ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٢٢ ، وشرح الشافية ١/ ٢٥٩ .

(٣) المقتضب ٢/ ٢٣٥– ٢٥٤.

(٤) وقد نقله عن المبرد كثير من النحويين كابن الوراق، وأبي علي الفارسي، وابن الأثير، وغيرهم .
ينظر : علل النحو / ٤٧٩، والمسائل البصريات ١/ ٢٩٧ ، البديع في علم العربية ٢/ ١٧٠، =
= و التخمير ٢/ ٤٢٤ ، وشرح المفصل ٥/ ١٣١ ، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٥٩ ، وشرح الشافية للجاربردي ٢/ ٦١.

(٥) ينظر : التحقيق صـــ ١٠٣٦– ١٠٣٨.

سيبويه: أنه سمع من العرب: "شَنَئِيّ" في النسب إلى: "أزد شَنُوءَة"، وذا نص في محل النزاع، وادَّعَى المُبَرِّد أنه شاذ عن القياس. وذلك غير مُسَلَّم، وما ذكره في الواو والضمة، فنقول: لم يتطرَّقْ إلى الكلمة تغيير، لا لما ذكر؛ ولذا كان الوجه: قُرَيْشِيّ وإن كانت فيه الياء، وأما "سَمُرَة" فحرف العلة أثقل من الضمة فلا يقاس عليه))(١).

ب-مدرسة الكوفة:

ذكر الشارح بعضًا من آراء علماء الكوفة، كالكسائي (ت ١٨٩هـــ) من الطبقة الثانية، والفراء (ت٢٠٧هـــ) من الطبقة الثالثة، وثعلب (ت ٢٩١هـــ) من الطبقة الخامسة، وفيما يلي أمثلة من آرائهم:

❖ الكسائي (ت ١٨٩):

نقل قول الكسائي في وزن (أشياء) فقال: ((وذهب الكسائي إلى أنه جمع ووزنه: "أَفْعَال"، واحده: "شيء" مصدر "شاء يشاء شيئًا / [٥١٢ ب] فهو بوزن: "بَيْت وأبيات"؛ لأن مدلوله جمع، و الأصل مطابقة اللفظ للمعنى))(٢).

واعترضه فقال: ((والكسائي: عدم صرفه على خلاف القياس، وجمعه على : "أَشَاوِي" على خلاف القياس))(٣).

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ١٠٨٥، ١٠٨٦.

(٢) ينظر : التحقيق صـــــ ٩٦٥.

(٣) ينظر : التحقيق صـــــ ٩٦٧.

ونقل قراءة الكسائي فقال: ((وقوله عَزَّ من قائِلٍ: ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾[1] على البدلِ، قرأ حمزة والكِسَائِي بالإضافةِ، وغيرهما بالتنوين[2] وهو أسهل؛ لأنه قدَّمَ فيه الصفةَ على الموصوفِ، فصار (السُّنُون) بدلًا، والأصل: سنين ثلاثمائَة، ويجوز أن يكون بدلًا من (المَائَةِ) على المعنى؛ لأن (المَائَةَ) في موضع: (مِئَاتٍ)، ويجوز أن تكون (المَائَةُ) منوَّنةً من الإضافةِ، فتكون (السنين) تفسيرًا كقراءةِ مَنْ أضافَ))[3].

❖ الفراء (ت ٢٠٧هـــــ):

قال الفراء: "لم يجئ في "فَاعِل": "فَوَاعِيل" إلا في شيءٍ من كلام المؤلفين، قالوا: "بَاطِل" و "بَوَاطِيل"، شبَّهوه بـ "طَابِق" و "طَوَابِيق""[4].

وقال الفراء : "هو جمع "أُحْدُوثَة"، واستعمل في الحديث، والفرق: أن الحديث: اللفظ، والأُحدُوثَة: المعنى المتحَدَّثُ به، والقياس: "الحَدَائِث" كـــ "سَفِيْن" و"سَفَائِن""[1].

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الكهف، وتمامها: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾.

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين. النشر ٢:٣١٠، الإتحاف: ٢٨٩، غيث النفع: ١٥٥، الشاطبية: ٢٤٠ وفي ابن خالويه: ٧٩: «(ثلاثمائة سنة) على الواحدة أبي». وقرأ الضحاك (سنون) بالواو على إضمار هذه سنون. البحر ٦:١١٧. وفي المقتضب ٢:١٧١: «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة، فقال: (ثلاثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر». وفي البحر ٦:١١٧: «وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة، ولا يجوز له ذلك».

(٣) ينظر : التحقيق صـــــ ١١٨٥.

(٤) ينظر قول الفراء في: شرح السيرافي ٤/ ٣٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش٣/ ٢٩٦، والممتع الكبير في التصريف صـ ١٠١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٢. وينظر: التحقيق صـــــ ٧٧٧.

وقال الفرَّاء: " العرب تدخل "الهاء" في المذكر على وجهين: أما أحدهما فعلى المدح والآخر: ذم، فيوجِّهون المدح إلى الداهية، فتكون "الهاء" التي دخلت على الذكر يراد بها المدح و المبالغة في نوعه الذي وُصِفَ به، فيقال: "إِنَّهُ لَمُنْكَرَةٌ مِنَ المَنَاكِيْرِ"، و"إِنَّهُ لَرَوِايَة وعَلَّامَة"، فهذا مذهب المدح والداهية. وأما الذمّ، فقولهم: "إنه لـَجَخَابَة هِلْبَاجَة"، فَقَاقَة" فيما لا أحصيه، فكأنه يذهب به إلى البهيمة. فهذان تأنيثان قد وُضِعَا لمؤنثين، فأُجْرِيَ فِعْلُ المذكرِ عليهما، ولو أتى بغير "هاءٍ" لكان صوابًا"[٢] انتهى .

وذكر مذهب الفراء في وزن (أشياء) فقال: ((وذهب الفراء[٣]: أنه "أَفْعِلَاء" موافقًا لمذهب الأخفش في وزن الجمع، وخالفه في واحده، فقال: هو "شَيِّء" مثل : "سَيِّد" ثم خُفِّفَ... فالأخفش ارتكب ثلاثة أشياء: أنه جمع "فَعْل" على : "أَفْعِلَاء"، و أن أصله "فَعِيل" وهما خلاف القياس، وحذف الهمزة على خلاف القياس، وتصغيره وجمعه وهما على خلاف القياس، فتلك خمسة. والكسائي: عدم صرفه على خلاف القياس، وجمعه على : "أَشَاوِي" على خلاف القياس. والفراء يلزمه ما لزم الأخفش. وسيبويه التزم القلب، فليس في قوله إلا مخالفة واحدة، فكان المصير إلى / [٥١٣ أ] قوله أولى، مع أن القلب قد جاء في غيره كـ "قِسِيّ"))[٤].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٢٦، والتحقيق صـــــ ٨٢٨.

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٠، والتحقيق صـــــ ٨٨٦.

(٣) ينظر : شرح الشافية ١/ ٣٠، والتصريف الملوكي ٦١، واللسان: "شَيَأَ"، والتحقيق صـــــ ٩٦٥.

(٤) ينظر : التحقيق صـــــ ٩٦٦، ٩٦٧.

ونقل قول الفراء في النسب إلىٰ (عِدَة) فقال : **((قوله: "وعن ناسٍ من العرب "عَدَوِيّ"** يعني: ردوا الفاء فيما ليس لامه حرف علة، و أَخَّروه إلىٰ موضع اللام، وهو رأي الفرَّاء[(١)]. رَدَّ[(٢)] الفاء بعد اللام؛ لأنه الموضع الذي يَقْوَىٰ النسب فيه علىٰ الرد)) [(٣)] .

وفي إضافة اسم الفاعل المشتق من العدد نقل قول الفراء فقال: ((وقال الفرَّاء: "ثالثُ ثلاثةٍ" لا يكون إلا مضافًا؛ لأن المعنىٰ مذهب الاسم كأنك قلت: واحدٌ من ثلاثة، ولا يجوز أن تضيفه إلىٰ ما هو أقلُّ منه نحو: ثلاث اثنين بمعنىٰ: واحد من اثنين علىٰ انفرادهما، لا يستقيم تسميته ثالثًا؛ لأن الاثنين لا يكون أحدهما ثالثًا، بمعنىٰ أنه واحدٌ منهم[(٤)].

واعترض قول الفراء في عدم جواز قصر الممدود فقال: ((وأجمع النحاة علىٰ جواز قصر الممدود، غير أن الفراء قال: لا يجوز أن يُقْصَرَ من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصورٌ نحو: حمراء، لا يجوز قصرها، ولا باب (فُقَهَاء)، وكذلك ما كان من المقصور له قياسٌ يوجب قصرَهُ، لم يجئ في الشعر ممدودًا عنده، ويجوز أن يُمَدّ المقصور، وإنما يجيز قصر الممدود الذي يجيء في بابه مقصورٌ نحو: الحُدَاء؛ لأنه قد جاء (البُكاءُ) مقصورًا، ونحو : الغِطَاء والكسَاء والعَطَاء؛ لأنها أسماءٌ لأشياءَ لا يوجب القياس مَدَّها ولها نظائر مقصورة، نحو: المها والعصا والهدىٰ، ولا يجوز مدّ باب (سَكْرَىٰ)، ويجوز عنده مدُّ الرَّحَا والعَصَا؛ لأن مثلَها في الأسماء: السَّماء والغِطَاء/ [٥٦٧ أ] وأهلُ البصرةِ يجيزون قصرَ كلِّ ممدودٍ لا يُفَرِّقون بين بعضه

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٦٣.

(٢) أي: الفراء

(٣) ينظر : التحقيق صـــــ ١١٢٢.

(٤) ينظر : معاني القرآن ١/ ٣١٧ بتصرف من الشارح، والتحقيق صـــ ١٢١٣، ١٢١٤.

وبعض، ولا يجيزون مَدَّ المقصور إلا الأخفش ومَنْ تبعَه، فإنه كان يجيز مَدَّ المقصورِ كما أجازَ قصرَ كلِّ ممدودٍ من غير استثناءٍ ولا شرط، والحجة على الفراء قول الأعشى:

والقارِحَ العِدّا وَكُلَّ طِمِرَّةٍ ... [ما إنْ تَنالُ يَدُ الطويلِ قَذالَهَا]

ولا يجوز أن يجيء في بابه مقصورٌ؛ لأن (فَعَّالًا) لتكثير الفعل نحو: قَتَّال لا يجيء فيه فَعَّلَ، فيكون مقصورًا من المعتلّ))[1].

❖ ابن السكِّيت (ت ٢٤٤هـ):

نقل عنه معنى (مَرَطَى) فقال: و"مَرَطَى": ضربٌ من العَدْوِ سريع، قال ابن السكِّيت: هو فوق التقريب ودون [الإهذاب][2].

وقال ابن السكِّيت: "ليس في الكلام "فُعْلَى"- بضم الفاء وسكون العين- إلا حرفان: "الخُشَّاء"، و "القُوبَاء""[3] انتهى.

❖ ثعلب (ت ٢٩١هـ):

---

(١) ينظر: التحقيق صـ ١٢٤١- ١٢٤٣.

(٢) ذكر الشارح أن هذا القول لابن السكيت والصواب أنه للأصمعي. انظر: الصحاح (مسط) ٣/ ١١٥٩، و المخصص ٤/ ٤٨٩، و لسان العرب (مرط)٧/ ٤٠١. وينظر: التحقيق ص ٩٣٨، ٩٣٩.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ص ١٦٣. والتحقيق صـ ٩٨١.

نقل قول ثعلب في إضافة اسم الفاعل المشتق من العدد، فقال: ((إذا أضفت اسم الفاعل المشتق من العدد، لم يخلُ من أن تضيفَه إلى ما هو منه كقوله تعالى: ﴿ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ ﴾[1] و﴿ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾[2]، أو إلى ما هو دونه كقوله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ ﴾[3]، وقوله: ﴿وسَادِسُهُم﴾[4]... فهو في الأول بمعنى: واحد من الجماعة المضاف هو إليها، وإضافته محضة، كـ "أَحَدِ ثلاثة"، ولا يجوز أن ينوَّن. ويُنصب نحو: ﴿ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ في قول أكثر النحويين، وأجازه ثعلب، وأجاز أيضًا في الفعل أن يقال: ثلث / [٥٦١ أ] ثلاثة فيما حكى عنه ابن كيسان، قال الأخفش: قلت له: إذا أجَزْتَ ذلك فقد أجريته مُجرَى الفعل، فهل يجوز أن تقول: ثلَّثْتُ ثَلاثَةً؟ فقال: نعم على معنى: أتممتُ ثلاثةً، والمعروف قول الجمهور[5]. فإذا أردتَ أنه أخذ ثُلثَ أموالهم، قلت: ثالثُ ثلاثةٍ، وثالثٌ ثلاثةً، وليس هذا مما نحن بصدده، واختلف في علة ذلك: فقيل: لأنه ليس مأخوذًا من فعل عامل، وذا فيه نظر؛ لأنه مشتق من العدد، فليس هو من فعل أصلًا، وقيل: إنه بمعنى النسب، أي: ذو ثلاثةٍ كـ "لَابِن وتَامِر"، وقيل: كل واحدٍ من الاثنين ثانٍ لصاحبه، إلا أنَّه لمَّا

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة، ومطلعها: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ ﴾.

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾ .من الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٣) من الآية: ٧ من سورة المجادلة.

(٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ ﴾ .من الآية ٧ من سورة المجادلة.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٩١، والعدد في اللغة لابن سيده صـ ٤٠، والكلام موجودٌ بنصه.

اتَّحَدَ المضاف والمضاف إليه، لم يصح أن يعمل فيه، وقيل: لأنه بمعنى: أحد، فكما لم يعمل (أحد)، لم يعملْ ما هو بمعناه. ووجه قول ثعلب أنه على مذهب الكسائي في إعمال اسم الفاعل بمعنى المُضِيّ))[1].

وذكر أنَّ من النحويين مَنْ يقول: حَادي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، وثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ، فيركّب (ثالثَ) مع (عَشَر) فيكون أربع كلمات، الأولى والثانية مُرَكَّبتان، والثالثة والرابعة مُرَكَّبتان، ويكون المركَّبُ الثاني في موضعِ جرٍ بإضافةِ المركبِ الأولِ إليه؛ لأن (ثالثًا) استغرقَ حروفَ ثلاثَةَ وبُنَي منها، فكذلك ينبغي أن يستغرقَ (حَادي عَشَرَ) حروفُهُ حروفَ (أَحَدَ عَشَر)، وقد حكاه أيضًا فقال: وقال بعضهم: ثَالِث عَشَر ثَلاثَةَ عَشَر، وهو القياس، وأنكره ثعلب وهو خلاف مذهب الكوفيين، وحجتهم: أن (ثلاثةَ عَشَرَ) لا يمكن أن يُبنَى من لفظها (فَاعِلًا)، وإنما يُبْنَى من لفظ أحدهما وهو الثلاثة، فذِكرُ (العَشْرِ) مع (ثلاثة) لا وجهَ له))[2]

ج-المدرسة البغدادية:

زخرت المخطوطة بالعديد من آراء علماء المدرسة البغدادية ممن غلبت عليهم النزعة البصرية، وهم الزجاج (ت ٣١٠هـ)، وابن السَرَّاج (ت ٣١٦هـ)، والزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، وممن جمع بين النزعتين –البصرية والكوفية- ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، وابن وَلَّاد (ت ٣٣٢هـ)ومن المتأخرين في العراق، وهم: السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، والفارسي (ت ٣٧٧هـ)، والرماني (ت ٣٨٤هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وابن برهان العكبري

(١) ينظر: التحقيق صـ ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣ بتصرف.

(٢) ينظر: التحقيق صـ ١٢١٧.

(ت ٤٥٦هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وأبو البقاء العُكبَري (ت ٦١٦هـ)وهذه نماذج لآرائهم:

❖ الزجاج (ت ٣١٠هـ):

نقل عنه في باب تصغير ما فيه حرف مبدل من غيره مثل: (مُتَّعَد)، وأنَّ ما ذكره الزمخشري هو مذهب الزجَّاج فقال: ((**فغير اللازم** : ما بطلت علته من غير ما يخلفها في إيجاب الحكم، فذلك الذي **يُرَدُّ إلى أصله في التصغير كما يرد في التكسير، تقول في "مِيزَان": "مُوَيْزِين"**، فترد الواو إلى أصلها وهو الواو؛ لزوال علة القلب، وهو سكونها وانكسار ما قبلها، ولم يخلفها في إيجاب الحكم علة.

وفي "مُتَّعِد" و "مُتَّسِر": "مُوَيْعِد"، و"مُيَيْسِر".

هذا الذي ذكره الزمخشري في تصغير "مُتَّعِد" مذهب الزجَّاج))[1].

كما نقل عنه في باب التصغير أيضًا : تصغير (أُولاء)، فقال: ((و"أُوْلَاء" ممدودة : "أُلَيَّاء"، زادوا ياءَ التصغيرِ فانقلبت الألفُ ياءً، وقُلِبَت الهمزةُ حرفَ علةٍ، ثم زيدت ألفُ العِوَض، فاجتمعَ ألفانِ، فقُلبَت الثانيةُ همزةً؛ كراهيةَ اجتماعِ ألفينِ في آخرِ الكلمةِ، هذا مذهب الزجَّاج))[2].

ونقل عنه في باب أبنية المصدر: **(فَعْلَان)**- بفتح الفاء وسكون العين- (لَيَّانًا) مصدر: لَوَيْتُهُ بِدَيْنِه / [٥٦٨ ب] وقيل[3]: أصلُ فائِهِ الكسرُ؛ لأنَّ المصدرَ لا يكونُ على (فَعْلَان) –

---

(١) ينظر : التحقيق صـ١٠٠٧.

(٢) ينظر : التحقيق صـ١٠٦٦.

(٣) هو أبو العباس المبرد، وينظر قوله في: الكتاب ٤/ ١٥، والأصول في النحو ٣/ ٨٧، وشرح ابن يعيش ٤/ ٤٨.

بفتح الفاء- فكان أصله: لِيَّانًا أو لُيَّانًا، فاستثقلوا الكسرة والضمة مع الياء المشددة، فعَدَلوا إلى الفتحة، وقد حكى أبو زيدٍ بكسرِ أوَّلِه.

وقال الزَجَّاج: "أصله (فَعَلان)- بفتح الفاء والعين، فأسكن تخفيفًا"[1].

❖ ابن السَرَّاج (ت ٣١٦هـ):

نقل عنه شرط التعبير بالمثنى عن الجمع، فقال: ((فـ "سيبويه"، و"ابن السَرَّاج" قالا: "باب ما لُفِظَ به مِمَّا هُوَ مُثَنَّىً كما لُفِظَ بالجمعِ، وهو أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهما بعضَ شيءٍ مفردٍ من صَاحِبِهِ"[2]. وإنما الخلاف في عِلَّتِهِ : هل لأن الجمعَ يُعبَّرُ به عن الواحد كما في (نَحْنُ) على ما ذكره سيبويه، أو لأن دِيَةَ ما في الجسد منه واحدٌ كـ دِيَةِ ما فيه اثنانِ؛ فلذا جاز جمعه؟))[3].

ونقل عن الزمخشري أنَّ أوزان جمع الثلاثي المجرد الذي لحقته التاء ستة، بينما جعلها ابن السراج ثلاثةَ عَشَرَ بِنَاءً، فقال: ((ذكر من أمثلة جمعه سِتَّة. وقال ابن السَرَّاج: تجيء على ثلاثةَ عَشَرَ بناءً في الجمع"[4].

وقال ابن السرَّاج: "وما كان أصله صفة فأجري مُجرَى الأسماء فيجيء على "فُعْلَان"، نحو: "رَاكِب" و"رُكْبَان"، وفَارِس" و"فُرْسَان"، وجاء على "فِعَال"، نحو: "صَاحِب"

---

(١) ينظر : التحقيق صـــ ١٢٥٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢١، والأصول (باب ما لُفِظ به مثنىً كما لُفِظَ بالجمعِ) ٣/ ٣٤.

(٣) ينظر : التحقيق صـــ ٦٧٥، ٦٧٦.

(٤) ينظر : الأصول لابن السَرَّاج ٢/ ٤٣٩، و التحقيق صـــ ٧١١.

و"صِحَاب"، ولا يكون فيه فَوَاعِل"؛ لأن أصله صفة وله مؤنث، ففصلوا بينهما إلا في"فَوَارِس"[(١)].

ونقل رأيه في أعرف المعارف، فقال: ((وذهب جماعة منهم ابن السَرَّاج إلى أن المبهم أعرف، ثم الضمير، ثم العَلَم، ثم ما فيه حرف التعريف[(٢)] محتجين بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين: بالعين والقلب، وغيره يتعرف بالقلب. والجواب: اجتماع المعرفين بالنسبة إلى المتكلم، ولا اعتداد بجانبه، إنما الاعتداد بالنسبة إلى المخاطب))[(٣)].

❖ الزجاجي (ت ٣٤٠هـــــ):

نقل قول الزجاجي في جمع (عَبْد) : وحكى الزجاجي في جمع "عَبْد" سبعة: "أَعْبُد"، و"عِبَاد"، و"عَبِيْد"، و"عِبْدَان"، و"مَعْبُوداء"، و"عِبِدَّى" – بكسر العين والباء وتشديد الدال مقصورة ، ولا يجوز مدها؛ لأنه ليس في كلام العرب "فِعِلَّى" ممدود، ويجمع جمع السلامة، والسابع: "عَبُد" – بفتح العين وضم الباء، وقد قرأ بعض القراء[(٤)] : "وَعَبُدَ

---

(١) ينظر : الأصول لابن السراج ٣/ ٧. والتحقيق صـــــ ٧٧٨.

(٢) لم أجد في أصول ابن السراج ما يفيد ذلك. ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٤٩) وفيها يقول: "والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنى عنه – وهو الضمير–، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهن".

(٣) ينظر : التحقيق صـــــ ٨٥٧.

(٤) قرأ ابن مسعود في رواية: (وعَبُدَ) بضم الباء، أي: صار له عبدًا، كالخلق والأمر المعتاد، قاله ابن عطية_ المحرر الوجيز ٢/ ٢١٢–. وقال الزمخشري: أي صار معبودًا من دون الله، كقولك: أَمُرَ: إذا صار أميرًا. البحر ٣: ٥١٩. الكشاف ١: ٦٥٢.

وفي المحتسب ١: ٢١٦: ومن جهة أحمد بن يحيى (وعبد الطاغوت) أي صار الطاغوت معبودًا، كـ "فَقُهَ الرجل وظَرُفَ": صار فقيهًا وظريفًا. انظر معاني القرآن للزجاج ٢: ٢٠٧.

الطَّاغُوت" علىٰ ما ذكرت لك"[1] انتهىٰ.

❖ ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ):

نقل عنه في باب تمييز العدد، فقال: ((وقال ابنُ كيسَان: "تقول: عندي عشرونَ رجلًا صالحون، نعت للعشرين، ولا يجوز : صالحين علىٰ أن يكون نعتًا لرجلٍ، ولو قلت: عندي رجلًا صالحًا فنَعَتَّ المنصوب، سَاغَ، ولو قلت: صالحٌ فنَعَتَّ المرتفعَ لامتنعَ، ولو قلت: عندي عشرون رجلًا جِيَادًا، لجاز الرفع والنصب، فمَنْ رَفَعَ، جَعَلَهُ نعتًا لقوله: رجلًا؛ لأنه في المعنىٰ جمعٌ وإن كان مفردًا في اللفظِ، فالجمعُ بالواوِ والنون والياءُ والنون لا يكون نعتًا إلا لما فيه الواو والنون، والمفرد لفظًا لا يكون إلا نعتًا للمفرد لفظًا، وما كان تكسيرًا سَاغَ كونه صفةً لكلٍّ واحدٍ منهما.

ويُرْوَىٰ بيت عنترة علىٰ وجهين:

فيهَا اثنتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً ... سودًا [كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ]))[2].

وفي باب إضافة اسم الفاعل المشتق من العدد، قال: ((وأجاز أيضًا في الفعل أن يقال: ثلث ثلاثة فيما حكىٰ عنه ابن كيسان، قال الأخفش: قلت له: إذا أَجَزْتَ ذلك فقد أجريته مُجرَىٰ الفعل، فهل يجوز أن تقول: ثلَّثْتُ ثَلَاثَةً؟ فقال: نعم علىٰ معنىٰ: أتممتُ ثلاثةً، والمعروف قول الجمهور))[3].

وفي جمع (حمراء) بالألف والتاء قال : وكان ابن كيسان يقول:" لا أرىٰ به بأسًا، فإن سمَّيْتَ بشيءٍ من ذلك جاز جمعه جمعَ السلامة" ، ومنه ما جاء في الحديث: " لَيْسَ في

---

(١) ينظر: مختصر الزاهر / ٢١٤، ٢١٥ ط أوقاف قطر، وينظر: التحقيق صـــ ٧٣٢.

(٢) ينظر : التحقيق صـــ١١٧٨، ١١٧٩.

(٣) ينظر : التحقيق صـــ ١٢١٢.

الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ"؛ لأنه جعله اسمًا للبُقُول، فذا معنىٰ قوله: "فلِجَرْيِهِ مجرىٰ الاسم، وكذا لو سميتَ رجلًا "أَسْوَد" جاز جمعه بالواو والنون. الدليل علىٰ ذلك: أنك لو حقَّرتَ "سُودًا" جمع "أَسْوَد"، رددته إلىٰ الواحد، وجمعته بالواو والنون إن كان لمذكر، فقلت: "أُسَيْوِدُون"، و "سُوَيْدَاوَات" إن لم يكن لمذكر مَنْ يعلم))[1].

❖ ابن وَلَّاد (ت ٣٣٢هـــــ):

نقل الشارح عن ابن ولَّاد باب المقصور والممدود فقال: ((قال ابن وَلَّاد: "المقصور في لغة العرب: اسمُ عامٌ لكل ما قصر من كلام أو غيره، وإنما جعله النحويون لكل اسمٍ كانت في آخره ألفٌ في اللفظ علىٰ وجه الاتفاق والاصطلاح لا لجهلٍ منهم بمعنىٰ المقصور في اللغة، ولكن لا بُدَّ لأهل كل صناعة من ألفاظٍ يختصون بها ويتفقون عليها[2].

وقال ابن ولَّاد: " وقال أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر: جعلوا الغرّاء اسما للمصدر فأجرَوه مُجْرَىٰ الذهاب"[3].

"وقال الخليل : مَدُّوا "البُكَاءَ" علىٰ ذا"، يعني : لأنه صوتٌ **والذين قصروه جعلوه كالحَزَنِ**[4]، ولم يذهبْ به مذهبَ الصوتِ؛ لأنه ليس بصوت علىٰ الحقيقة، فلم يجروه مُجْرَىٰ الأصوات، وليس قصره بقياس؛ إذ ليس في الصحيح مفتوح ما قبل الآخر ، ولم يأتِ (فَعَّل)

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ٧٩٥، ٧٩٦.

(٢) ينظر بنصه في : المقصور والممدود لابن ولَّاد صـــ ١٣٦، وينظر: التحقيق صـــــ ١٢٢٣.

(٣) ينظر : المقصور والممدود صـــ ١٣٩، وصـــ ١٢٣٤ من التحقيق.

(٤) ينظر رأي الخليل في: الكتاب ٣/ ٥٤٠. ونصه هناك: "قال الخليل: الذين قصروه جعلوه كالحَزَنِ".

مصدرًا إلا الهُدَىٰ والسُّرَىٰ. وقال ابن ولَّاد: "وهو عندي اسمٌ جرىٰ مَجرَىٰ المصدر"[١] انتهىٰ.

❖ السيرافي (ت ٣٦٨هـ):

نقل عنه في باب النسب : ((ونقل السيرافي عن غيره[٢] أن الأبناء خمسة من بني سعد: عَبْد شَمس، ومالك، وعوف، وعوافة، وجُشَم، وسائر ولد سعد لا يُقالُ لهم الأبناء، وولد سعد نحو العشرة" انتهىٰ))[٣].

واحتُجَّ في مَدّ المقصورِ بأبياتٍ، قال السيرافي: " هي غير معروفة، ولا يعرف قائلها"[٤] انتهىٰ. وهي قابلة للتأويلِ، فلا يكون فيها حجَّةٌ، ولا أُطيل باستقصائها / [٥٦٧ ب] منها:

فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاء

---

(١) ينظر : المقصور والممدود لابن ولّاد صـ ١٤٨، وصـ ١٢٣٦ من التحقيق.

(٢) نقل السيرافي عن علي بن عبد العزيز، عن أبي إسحاق العباسي، وكان أمير مكة عالما بأنساب العرب: إن الأبناء هم: خمسة من بني سعد: عبد شمس، ومالك، وعوف، وعوافة، وجشم. وسائر ولد سعد لا يقال لهم الأبناء، وولد سعد نحو العشرة. شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٣٠.وينظر: جمهرة أنساب العرب: ٢١٥. وأبو إسحاق العباسي: هو إبراهيم بن محمد بن إسماعيل بن جعفر. جمهرة أنساب العرب: ٣٤، والعقد الثمين ٣/ ٢٤٧.

(٣) ينظر : التحقيق صـ ١١٤٤.

(٤) ينظر: شرح الكتاب ١/ ٢١٣. قال السيرافي: " وهذه أبيات غير معروفة، ولا يعرف قائلها، وغير جائز الاحتجاج بمثلها. ولو كانت صحيحة لم يعوزنا تأوّلها على غير الوجه الذي تأوّلوه عليه".

والإنشاد بفتح الغين والمدّ على أن (الغِنَاء) بكسر الغين إن صحَّت روايته مصدر: غَانِيْتُهُ، أي: فَاخَرتُهُ بالغِنَى، ولا دليل فيه[1].

❖ أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ):

قال أبو علي: "قال أبو عمر: كل العرب تقول: حمراوان، وحكى مُحَمَّد بن يزيد عن أبي عثمان المَازِني: حمرايان [2].

وقال أبو علي في تصغير: (حَوْلَايَا): " إن أخذته من الحول، لم يكن الياء للإلحاق؛ لأن "فَعْلَالًا" ليس في الكلام فيلحق به، وينبغي أن يكون "فَعْلَايَا" فيكون اسمًا أعجميًّا، و إن أخذته من الحلي، كان ملحقًا بـ "تَوَارِب"[3].

❖ الرماني (ت ٣٨٤هـ):

نقل عن الرماني تعليله منع جمع ما كان من الصفة على (أَفْعَل فَعْلَاء)، و(فَعْلَان فَعْلَى) بالواو والنون، فقال: ((قال الرُمَّانِي: " لَمَّا مُنِعَا الاشتراكَ في الواحدِ إلا بمقدارِ لحاق علامة التأنيث أُعْطِيا الاشتراك في الجمع على فِعَالٍ"[4]. انتهى. فلذا لا يجمع المذكر بالواو والنون،

---

(١) ينظر: المقصور والممدود لابن ولَّاد صـ ١٤٦، والتحقيق صـ ١٢٤٥، ١٢٤٦.

(٢) ينظر: التكملة لأبي علي الفارسي ص ٢٤٢. والتحقيق صـ ٦٦٠، ٦٦١.

(٣) ينظر: التحقيق صـ ١٠٣٠.

(٤) ينظر: شرح أصول ابن السراج صـ ٧٨ بتصرف. رسالة ماجستير في جامعة أم القرى من أول باب التثنية إلى باب المصادر، تحقيق: نصار محمد حميد الدين، اشراف الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري- ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م. ونصه: (وحكم (أَفْعَل، وفَعْلاء): أن يشتركا في (فُعْلٍ) في الجمع؛ لأنهما لما مُنِعا ما لهما من الاشتراك في الواحد، أُعطيا الاشتراك في الجمع على سبيل العِوَض، وذلك أن الذي لهما =

والمؤنث بالألف والتاء))[1].

وفي جمع الصفة التي وزن (فَاعِل)، قال: **((الرابع: "فُعَلَة": "**قَاضٍ" و"قُضَاه"، يختص بالمعتل اللام، قال الرُمَّانِي: "لَمَّا كَثُرَ "فُعَلَة" في الواحد، حَمَوْهُ من الجمع، وإنما جاء في المعتل خاصةً في الجمع؛ لأن الصيغة لا تسلم في المعتل، فلا يخلّ ذلك ببناء الواحد في الصفة"[2] انتهى))[3].

وقال الرُمَّاني[4]: "أبنية الجمع على وجهين: منها ما يجوز أن يجمع، ومنها ما لا يجوز أن يجمع، فالذي يجوز هو: ما كان له نظير في الواحد في عدة الحروف، والذي لا يجوز أن يجمع هو: ما ليس له نظير في الواحد في عدة الحروف، أو طريقة الإعراب، وذلك: "مَفَاعِيل" و"مَفَاعِل))[5].

❖ ابن جني (ت ٣٩٢هـــــ):

=في الواحد سلامة الصيغة، إلا بمقدار لحاق علامة التأنيث، ولهذه العلة كان حكم (فَعْلَان) و (فَعْلَى) أن يشتركا في (فِعَال) في الجمع نحو: (غِضَاب، وغَضْبَان، وغَضْبَى).

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ٦٨٧.

(٢) ينظر قوله في: شرح أصول ابن السراج صـــ ٧١. وفي النص بعض تحريف، وصوابه ما جاء في شرح الأصول، ونصه: (وتقول: قاضٍ وقُضَاة، ولا تكون "فُعَلَة" جمعًا إلا في المعتل، أي: أكثريته في صفات الواحد، فَحَمَوْهُ من الجمعِ إلا في المعتل؛ إذ لا تسلم في المعتل الصيغة. فلا يخل ذلك ببنية الواحد في الصفة.)

(٣) ينظر : التحقيق صـــــ ٧٨٢.

(٤) ينظر قوله في: شرح أصول ابن السراج صـــ ٩٦.

(٥) ينظر: التحقيق صـــــ ٨٣٢، ٨٣٣.

نقل ابن عمرون عن ابن جني - في الجزء الذي قمت بتحقيقه - ثمانيةَ عشرَ موضعًا، وهذه النصوص لم أجدها في كتب ابن جني المطبوعة، فلعلها في كتاب له مفقود لم يصلْ إلينا، وسأذكر بعضًا منها على سبيل المثال لا الحصر:

قال ابن جني: "كثر تكسير "فَعُول" على "فُعُل" في الأسماء، نحو "رَسُول" و "رُسُل"، وعَجُوز" و"عُجُز"، و"عَتُود" و"عُتُد"، ومن الوصف: "جَزُور" و"جُزُر"، و"ذَلُول" و"هَلُول" و"غَفُور" و"فَخُور"، و"لَجُوج"، و"دَلُوق"، و"قَذُوف"، ونظير هذا الوصف في تشبيههم إياه بالأسماء حتى كسَّروه تكسيرها ما أذكره لتعجب منه، وذلك إني رأيتهم يُكَسِّرون "فَعِيْلًا" في الأسماء على "أَفْعِلَة"، كـ "جَرِيب" و"أَجْرِبَة"، فإن كان "فَعِيْل" وصفًا، لم يُكَسَّرْ عليه، نحو : "ظَرِيْف" و"ظُرَفَاء"، ولا يقولون: "أَظْرِفَة"، فإذا صاروا إلى "فَعِيْل" في المضاعف كسَّروه على "أَفْعِلَة"، وذلك كـ "شَحِيْح" و"أَشِحَّة"، وذلك عندي لمشابهة "فَعِيْل " في المضعف في الصفة للاسم، ووجه الشبه بينهما: أن "فَعِيْلًا" في الوصف بابه الأكثر أن يكون خارجًا من "فَعُلَ"، كـ "شَرُفَ"، فهو "شَرِيف"، وباب / [٤٧٥ ب] "فَعِيل" أن يأتي على "فَعُل"، و "فَعُل" غير موجود في المضاعف إلا ما لا حفلَ به، نحو: "شَدِيد"، وبابه بالأسماء؛ إذ لم يوجد له "فَعُل" التي في العُرف، والعادة أن يكون مأخوذًا منها؛ فلذلك عندي كُسِّرَ "فَعِيل" في المضاعف تكسيرَ الأسماء، فاعرف ذلك"(١).

وقال ابن جني: علامات التأنيث أكثر من ثلاث، ألا ترى أن الكسرة في "أَنْتِ" و "قُلْتِ" علم تأنيث الضمير، وكذلك "الياء" في : "تقومين" علم تأنيث". **مُحَمَّدٌ:** ذا على رأي أبي الحسن، وعند سيبويه: فاعله وليست علامة. ثم قال(٢): " والنون في : "قمن" و"يَقُمْنَ" **مُحَمَّدٌ:** يكون علامة إذا قيل: "قُمْنَ النساء" على أكلوني البراغيث، وإذا كانت فاعله فلا

(١) ينظر: التحقيق صـــ ٧٧١.

(٢) أي: ابن جني .

تكون علامة. ثم قال[1]: " و"التاء" في : "هي تقوم" و"تذهب"" **مُحَمَّدٌ:** تاء المضارعة مشتركة بين المخاطب والمؤنث، فليست علامة؛ لأن العلامة لا تكون مشتركة. ثم قال[2]: " والألف والتاء في : "قائمات" علامة جمع وتأنيث فعمَّ، و أنَّثوا بالصيغة في : "بنت" و"أختٍ". انتهى))[3].

❖ ابن بَرْهَان العُكْبَرِي (ت ٤٥٦هـــ):

نقل عن ابن برهان في تصغير (حُبَارَى)، فقال: وقال ابنُ بَرْهَان: "قال أبو علي: قال أبو عثمان: إذا حَقَّرت "حُبَارَى" فحذفت الألف قلت: حُبَيِّرَى، ولم يجزْ أن تعوضَ من المحذوفِ؛ لأنَّ العوضَ يقعُ قبلَ الآخرِ، والآخرُ ههنا ساكنٌ، فلا يكون أن يلتقي ساكنان، هذا والآخر ألف، ولا تكون الألف إلا بعد فتحة"[4].

❖ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـــ):

نقل عنه في مجيء (تاء) التأنيث للجمع في قولهم: (جَمَّالَة): ((ولذا قال عبد القاهر: "فإذا لحقت (التاء) دلَّ على الجمع؛ لأنك تريد الجماعة الجَمَّالَة كما تقول: الشَّارِبَة، والوَارِدَة، والسَّابِلَة على معنى: الجماعة الشَّاربة، فلما قصدوا هذا صار (التاء) علمًا للجمع"[5] انتهى. إلا أنها لا تدخل إلا في الجمع، ألا ترى أنك تقول: امرأة شارِبَة، ليس إلا كثرة الاستعمال له مرادًا به

---

(١) أي: ابن جني.

(٢) أي: ابن جني.

(٣) ينظر: التحقيق صــــ ٨٦٢.

(٤) شرح اللمع لابن بَرهان ٢/٦٥٨، تحقيق د: فائز فارس ط أولى الكويت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. وينظر: صـــــ ١٠٤١ من التحقيق.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ص ٧٢٢، ٧٢٣.

الجماعة؛ فلذا أفاد الجمع و إن لم يذكر موصوفه. وكذا "بَغَّالَة": جمع "بَغَّال"، و"حَمَّارَة": جمع "حَمَّار". و"شَارِبَة": الجماعة على ضفة النهر ولهم ماؤه. و"وَارِدَة" و"سَابِلَة": أبناء السبيل))[1].

وقال عبد القاهر: " مَنْ قال "حَلُوبَة" للجماعة، فإنه يجري على الظاهر، فيجعل (التاء) علمًا للجمع، كما في "بَغَّالَة". ويقول: "إن الذي منع في "فَعُول" أن تكون (التاء) فيه للفصل / [٤٩٨ ب] بين المذكر والمؤنث، فأما أن يلحقه (التاء) على معنى التكثير، فغير ممتنع بدلالة أنهم قالوا: "فَرُوقَة" و "صَرُورَة" ، فقياس "حَمُولَة" قياس "فَرُوقَة" لا قياس "ضَارِب" و "ضَارِبَة"، و إذا لحقت "فَرُوّقَة" "حَمُولَة" للتكثير كان أن يلحق "حَلُوبَة" أجدر، وذلك ؛ لأن الكثرة هنا كثرة عدد وهناك كثرة اعتداد، وحكم "قَتُوبَة" و "رَكُوبَة" حكم "حَلُوب" و "حَلُوبَة"[2] انتهى .

❖ الزمخشري (ت ٥٣٨هـــ):

هو صاحب المتن، وعليه اعتمد ابن عمرون في شرحه لكتاب المفصل، ونقل عنه كثيرًا، وخاصة من كتاب (حواشي المفصل)، ومن ذلك ما نقله حيث قال: وذكر الزمخشري في الحواشي[3] أن "أُمَّ سَوْءٍ" تفسير للضمير في "وَلَدَ"؛ لأن كل فعل لا بُدَّ له من فاعل، وذلك الضمير هو الفاعل، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[4]

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ٨٩٥.

(٢) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ص ٧٢٣، ٧٢٤، والتحقيق صــــــ ٨٩٦.

(٣) وهي حواشٍ ذكرها جار الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري – رحمه الله- على مواضع من كتابه المعروف بالمفصل، في بيان مُشْكِلِها

(٤) من الآية ٣ من سورة الأنبياء.

فـــ "الذين ظلموا" تفسير للضمير في "أَسَرُّوا"، ولهذا قلنا: ليس بالواسع؛ لأنه يحتاج فيه إلى هذا التعسف والتأويل"[1] انتهى. لم يبين لِمَ حمله على أن فاعله ضمير- إن كان- حتى تقول: وليس بالواسع، فنعم ، وبالجملة فقد استشهد به السيرافي رادًا على المبرد في رده على سيبويه: "قال فلانة"، ولا يكون حجة إلا بما تكلفه الزمخشري، وحينئذٍ يصح رد المبرد بناءً على مذهبه))[2].

❖ أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـــــ):

نقل عنه فقال: وقال أبو البقاء: "يجوز أن يكون النجوى اسم مصدر كــ "العَطَاء" بمعنى الإعطاء"[3].

وقال أبو البقاء: "إذا قال: ثَالِثُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، كان الواحدُ المشارُ إليه آخر عدَدك، ولو قلت: أَحَدَ ثَلاثَةَ عَشَرَ، لكان واحدًا منها على الإبهامِ، ولم تعرفْ بذلك الأخير من غيرِه"[4] انتهى.

---

(١) ينظر: حواشي المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري بتحقيق الدكتور بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن صـ١٢٨.

(٢) ينظر : التحقيق صـــ ٨٧١.

(٣) لم أجد هذا القول لأبي البقاء، ولكنه قال: "وَالنَّجْوَى: مَصْدَرٌ، أَيْ ذَوِي نَجْوَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ نَجِيٍّ، كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى. ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٢٤. و ينظر : التحقيق صـــ ٩٤٦.

(٤) ينظر : التحقيق صـــ ١٢٢٠.

د-المدرسة الأندلسية:

اهتمَّ الشارح بالنقل عن أعلام المدرسة الأندلسية، وهم: السُّهَيْلي (ت٥٨٣هـــ)، وابن خروف (ت ٦٠٩هـــ)، وفيما يلي نماذج من أقوالهم:

❖ السُهَيلي (ت ٥٨١هــــ):

وافق السُّهَيْلي (ت ٥٨١هـــ) في أنَّ الظرف والجار والمجرور لا يرفع الظاهر في صورة [(١)].

❖ (ابن خروف ت ٦٠٩هـــ):

وافق ابن خروف (٦٠٩هــ) في أنَّ العلةَ إن كانت مما تمنع من الصرف وحدها، لم ينصرف في النكرة، وكذلك إذا كان آخر المركب أحد هذه الأسماء نحو: رام سكرانَ، الثاني غيرُ مخفوضٍ بالكسرةِ في المعرفةِ والنكرةِ؛ لأَنَّكَ لَمَّا نَكَّرتَه بَقِيَت فيه عِلَّةٌ لا ينصرفُ الاسمُ الذي فيه أبدًا كان مركَّبًا أو غيرَ مُركَّبٍ، وصرف مثل هذا خطأ في النكرة[(٢)].

ووافق ابن خروف في أنَّ الاشتقاق هو الذي يحدد الألف والنون الزائدة، وليس أن يكون قبلها ثلاثة أحرف[(٣)].

وقال في : إنْ خيرًا فخيرٌ: إنَّ التقدير: يكن جزاؤه خيرًا، أو جُزِيّ خيرًا، وهذا الذي ذكره ابن خروف أجود، وهو غير تقدير سيبويه[(٤)].

وذكر قول ابن خروف في بيت عنترة

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٣٩.

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٢٨، ٩٢٩، وشرح المفصل لابن عمرون ١/ ٢٣٩.

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٢٣، وشرح ابن عمرون١/ ٢٤٧.

(٤) ينظر : الكتاب ١/ ٢٥٨، وشرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٩٦.

فيهَا اثنتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً ... سودًا [كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأسْحَمِ]

إن (سودًا) حال من الاثنين والأربعين[(١)].

وقال ابن عمرون: وادَّعىٰ ابنُ خروف أنَّ مذهبَ سيبويه أنَّ العاملَ في الظرفِ النصبَ المبتدأُ وأنَّه يعملُ في الحالِ، أمَّا الظرفُ فتمسَّكَ بظاهرِ قولِ سيبويه في مواضع منها: قوله في باب ما ينتصب من الأماكن: ((فصار هو خلفَك بمنزلة ذلك، والعامل في (خلفِ) الذي هو موضعٌ له، والذي هو في موضعِ خبرِه كما أنَّك إذا قلتَ: عبدُ الله أخوكَ، فالآخِرُ قد رَفَعَ الأوَّلُ، وعملَ فيه واستغنىٰ به الكلامُ))[(٢)] وقال ابن عمرون: ((والذي يدفعُ عن سيبويه ما توهَّمه ابنُ خروف قولُ سيبويه في باب إنَّ : ((وإنما هي ظرفٌ لا يعمل فيه (إنَّ) بمنزلة (خلفَك)، وإنما ينتصبُ (خلفَك) بالذي فيه))[(٣)].

واعترض قوله: إن (إيَّاكَ) في التحذير تتضمن الضمير، قال ابن عمرون: ((قال ابن خروف :((لا يجوز في جميع ما كان بدلًا من الفعلِ أن يتعدَّىٰ إلىٰ مصدرٍ؛ لأنَّ ذلك من تصرُّفِ الفعلِ، وصارت (أيَّا) تتحمَّلُ الضميرَ الذي كان في الفعل، فيجوز تأكيدُه))[(٤)]. وهو سهوٌ؛ لأنَّ سيبويه قال: ((وحَمَلْتُهُ- يعني التأكيدَ- علىٰ الاسمِ المضمرِ في نحِّ))[(٥)].

وقال ابن عمرون: ((وتسويةُ ابنِ خروفٍ بين (إذا) و (حيثُ) في أنَّ المرفوعَ بعدهما بإضمارِ فعلٍ ليس بجيِّدٍ))[(٦)].

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٣٤، و التحقيق صـــــــ ١١٧٩.

(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٤٠٦. وينظر رأي ابن خروف في شرح الجمل ١/ ٣٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٤.

(٣) ينظر : الكتاب ٢/ ١٣٢، وشرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٣٥.

(٤) ينظر رأي ابن خروف في: المساعد لابن عقيل ٢/ ٥٧٢.

(٥) ينظر : الكتاب ١/ ٢٧٧، وشرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٢٤.

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٤٩.

هـ-المدرسة المصرية:

عنِيَ ابن عمرون أيَّما عناية بأعلام المدرسة البصرية، فنقل عن ابن وَلَّاد (ت ٣٣٢هـ) في الجزء الذي قمت بتحقيقه معظم باب المقصور والممدود(١)، وعن ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) سبعةً وعشرين موضعًا، وعن السخاوي (ت ٦٤٣هـ) اثنين وثلاثين موضعًا، وعن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) اثني عشر موضعًا، وفي أكثر المواضع كان يكتفي بالنقل عنهم في التعليل واللغة والرواية، وإضافة بعض التفصيل، وهذه مقتطفات من أقوالهم:

❖ (ابن وَلَّاد (ت ٣٣٢هـ):

نقل عن ابن ولَّاد تعريف المقصور، فقال: ((قال ابن وَلَّاد: "المقصور في لغة العرب: اسمُ عامٌ لكل ما قصر من كلام أو غيره، وإنما جعله النحويون لكل اسمٍ كانت في آخره ألفٌ في اللفظ على وجه الاتفاق والاصطلاح لا لجهلٍ منهم بمعنى المقصور في اللغة، ولكن لا بُدَّ لأهل كل صناعة من ألفاظٍ يختصون بها ويتفقون عليها))(٢).

وقال ابن ولَّاد: " وقال أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر: جعلوا الغِرَاء اسما للمصدر فأجرَوه مُجرَىٰ الذهاب"(٣).

❖ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ):

---

(١) ينظر: التحقيق صـ ١٢٢٢- ١٢٤٦.

(٢) ينظر بنصه في : المقصور والممدود لابن ولَّاد صـ ١٣٦، وينظر التحقيق صـ ١٢٢٣.

(٣) ينظر : المقصور والممدود صـ ١٣٩، والتحقيق صـ ١٢٣٤.

نقل الشارح قوله: ((وقال الشيخ يعيش: "أما "فَعُول" و"مِفْعَال"، و"مِفْعِيل" فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل ولم تجرِ على الفعل، فجرت مَجرى المنسوب، نحو: "دَارِع"، فلم يُدخلوا فيها (الهاء) لذلك، وقد شَذّ نحو: "مِعْزَابَة": للذي يعزب بإبله في المرعى فيُبْعِدُها عن الناس[1]، و"مِطْرَابَة": للكثير الطرب[2]، و"مِجْذَامَة": للسريع في قطع المودة[3]"[4] انتهى.

قوله[5]: "وقد شَذّ" فيه نظر؛ لأنا لم نقل إنه لا يدخلها (هاء) التأنيث، بل قلنا إنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، وليست (التاء) في هذه الألفاظ للتأنيث، بل للمبالغة، فلا يحتاج [أن] يقول : وقد شَذّت. ثم قوله: "للمبالغة" ليس داخلًا في علة استواء المذكر والمؤنث؛ بدليل: "فَعَّال"، فإنه للمبالغة، وتدخله (التاء) – كما تقدم- وليس له هنا ذكر إلا أن يكون قَصَدَ أن يُعرف الحكم فحسب[6].

❖ السخاوي(ت ٦٤٣هـــ):

قال السخاوي: " أصل "هارٍ": "هَاوِر" من : هار يهور، إذا سقط، ثم "هَائِر" مثل قائم، ثم قصر بحذف ألف "فَاعِل"، كما قصر "خَالِف" فقيل: "خَلَف"، فلما صار إلى : "هَوِرَ" قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالألف على هذا في "هَارٍ" ليست ألف "فَاعِل"، إنما هي عينه، فإن صغرته من غير ردّ قلت: "هُوَيْر"، فرددت الواو؛ لأن المصغَّر لا بد من حركة ثانيه، ولو رددتَ ألف فَاعِل" المحذوفة لقلتَ: "هُوَيِّر"، فقلبتَ ألف "فَاعِل" واوًا

---

(١) ينظر : جمهرة اللغة ٣/ ١٢٤٢.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٠، وللمفضل ٥٠، ولابن الأنباري ٢/ ١٢١، ولابن التستري ٥٤.

(٣) ينظر : الصحاح (جذم) ٥/ ١٨٨٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٣٧٥.

(٥) أي: الشيخ ابن يعيش.

(٦) ينظر : التحقيق صـــــ ٩٠٤، ٩٠٥.

كما تقلبها في الجمع، وقلبتَ الواو من "هَاوِرٍ" ياءً؛ لأن ياءَ التصغير ساكنةٌ قبلها، و أدغمتَ فيها ياء التصغير فقلت: "هُوَيِّر"، وهذا مذهب صاحب المفصل في "هَارٍ" وجماعة من النحويين، وقال سيبويه: أصل "هَارٍ": هائر"[1]. انتهى . ما أدري من أين له أن صاحب المفصل يعتقد ما ذكر[2] .

وقال السخاوي: "وأما "حُوَيِّل" فلا وجه له على تصغير الترخيم على أنه من الحول" انتهى. كيف يكون على تصغير الترخيم وفيه واو وألف، وشرط تصغير الترخيم حذف جميع الزوائد- على ما يأتي-؟ إلا أن يكون رواه بغير ياء في آخره[3] .

وقال السخاوي: "أُجَيِّال، وإن شئت رددته إلى الواحد فصغَّرتَه ثم ألحقتَ الألف والتاء فقلت: جُمَيِّلَات". انتهى.

اعترضه ابن عمرون فقال: ((والرد إلى الواحد إنما يكون في جمع الكثرة))[4].

❖ ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـــ):

قال ابن الحاجب: "ووقع في النسخة: "هُوَيِّر"، وليس بجيد؛ لأن قياس اسم الفاعل من مثل: "قَامَ" و"هَار" أن يُقَال: "قُوَيِّم"، وكذلك: "هُوَيِّر"، وقد اعتذر عنه بأن "هارًا" محذوف منه الواو قبل قلبها همزة؛ استثقالًا لها"[5]. كتابة الهمزة إذا لم تقع أولًا على تخفيفها، فظَنَّ التخفيفَ لازمًا لذلك، وأخذ يحتال في الجواب، وخوفًا من مثل هذا

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٥٦: "ومن ذلك قولهم في هارٍ: هويرٌ، وإنَّما الأصل هائرٌ، غير أنَّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميِّتٍ، وكلاهما بدلٌ من العين".

(٢) ينظر : التحقيق صـــــــ ١٠٠٢، ١٠٠٣.

(٣) ينظر : التحقيق صـــــ ١٠٣٠.

(٤) ينظر : التحقيق صـــــ ١٠٤٢.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٧٣، ٥٧٤.

كتبها بعضهم بحركة نفسها، فقال: "هُوَيِّر". واحترز سيبويه فقال على مثال: "هُوَيْعِرٌ"[(١)]. و"أُنَيِّس"، وإذا فعل ذلك لم يكن مصغرًا للمحذوف منه[(٢)].

وقال ابن الحاجب: " لا فرق بين أن يكون الأول مُتَّحِدًا في كلِّ واحدٍ منهما أو مُتَعَدِّدًا؛ فلذلك تقول: "قُطِعَت أَيْدِيْهِما، وأنت تريدُ يَدًا من كُلِّ واحدٍ منهما، وقال الكوفيون : شرطه أن يكون الأولُ مُتَّحِدًا في كلِّ واحدٍ منهما؛ كقوله تعالى﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[(٣)]، وهو مردود بقوله تعالى :﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[(٤)]، والمراد : أَيْمَانُهُما، فبطلت شرطية الاتحاد"[(٥)]. انتهى.

وما أعلم من أين نَقَلَ هذا الخلاف، فـ "سيبويه"، و"ابن السَرَّاج" قالا: "باب ما لُفِظَ به مِمَّا هُوَ مُثَنًّى كما لُفِظَ بالجمعِ، وهو أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهما بعضَ شيءٍ مفردٍ من صَاحِبِهِ"[(٦)]. وإنما الخلاف في عِلَّتِهِ : هل لأن الجمعَ يُعبَّرُ به عن الواحد كما في (نَحْنُ) على ما ذكره سيبويه، أو لأن دِيَةَ ما في الجسد منه واحدٌ كـ دِيَةِ ما فيه اثنانِ؛ فلذا جاز جمعه؟[(٧)].

---

(١) قال سيبويه: "وزعم يونس: أن ناساً يقولون: هويئرٌ على مثال هويعرٍ، فهؤلاء لم يحقروا هارًا إنَّما حقَّروا هائرًا، كما قالوا: رويجلٌ كأنهم حقَّروا راجلًا، كما قالوا أبينون كأنَّهم حقروا أبنىٰ مثل أعمىٰ. ومثل ذلك مرِويرىٰ، قالوا: مريٌّ ويريٌّ، كما قلت: هويرٌ ومييتٌ. ينظر : الكتاب ٣/ ٤٥٦.

(٢) ينظر : التحقيق صـــــــــ ١٠٠٣.

(٣) سورة التحريم : من الآية رقم : ٤، وتتمة الآية :﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾

(٤) سورة المائدة : من الآية رقم :٣٨، وتمامها: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

(٥) ينظر بنصه في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٥٣٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢١، والأصول (باب ما لُفِظ به مثنىً كما لُفِظَ بالجمعِ) ٣/ ٣٤.

(٧) ينظر : التحقيق صـــــ ٦٧٥، ٦٧٦.

وفي (مُزَّاء) قال ابن الحاجب: "ليس بـــ "فُعَّال"؛ لأن ذلك من أبنية الصفات، وهذا اسم" انتهى. اعترضه ابن عمرون فقال: ((وليس بشيء؛ لأنه قد جاء :"خُطَّاف"))[1].

وقال ابن الحاجب: "إحالةُ النسبِ على التثنية ردٌّ إلى عَمَايَة؛ إذ لا يُعرَف ما الذي يُرَدُّ في التثنية"[2].

مُحَمَّدٌ: بعد تَقَدُّم التثنية والجمع ومعرفته، فلا يكون ردًا إلى عَمَايَة. ثم قال[3]: "ومنهم من قال: كل ما كان المحذوف منه غير ياء في موضع اللام متحرك الأوسط ولم يُعَوَّض منه همزة وصل، فهو واجب الردّ، وكذلك ما كان المحذوف منه فاءً معتل اللام"[4]. انتهى. وما ذكره يبطل بما ذكر في : "هَنٍ"، و"ضَعَةٍ". وإن كان المحذوف فاءً أو عينًا، لا يُرَد؛ لبُعدها من ياءي الإضافة، ولأنها لو ظهرت، لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير بالكسر، وهو القسم الثاني، نحو: "عِدِيّ" في: "عِدَةٍ"، أصلها: وِعْدَة، و"زِنِيّ" في: "زِنَةٍ"، أصلها: وِزْنَة، وكذا الباب[5].

٢-المفســـــرون :

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ٩٧٩.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٩٧.

قال ابن الحاجب: "وقد ضبط بعضهم بأن كل موضع رُدَّ في التثنيةِ، وجب الردُّ في النسبِ، وكلُّ موضعٍ لم يُرَدّ في التثنية، جاز الوجهان، وكل موضوع كان المحذوف غير لام لا يجوز الردّ، وليس بجيِّدٍ؛ لأنه ردٌّ إلى عماية؛ إذ لا يُعرَف ما الذي يُرَدُّ في التثنيةِ"

(٣) أي: ابن الحاجب.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٩٧.

(٥) ينظر : التحقيق صـــــــ ١١١٩، ١١٢٠.

ورد ذكر العديد من المفسرين في الشرح، وذلك في مقام توضيـــــح الشواهد وإعرابها، وبيان المراد منها، وهم: الثعلبي (ت ٤٢٧هـــ)، و الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وأبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، وهذه نماذج من أقوالهم:

❖ الثعلبي (ت ٤٢٧هـــ):

قال ابن عمرون:((وفصَّلَ الثعلبي في تفسيره في قوله تعالى:﴿ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾[(١)]، أنَّثَ "طَيِّبَة"؛ لتأنيث "الذُّرِيَّة"، كما قال:

أَبُوكَ خَلِيْفَةٌ وَلَدَتْهُ أُخْرَىٰ ... [وَأَنْتَ خَلِيْفَةٌ ذَاكَ الْكَمَالُ]

فأنث "وَلَدَتْهُ"؛ لتأنيث لفظ "الخَلِيْفَةِ"، وكما قال:

فَمَا تَزْدَرِي مِنْ حَيَّةٍ جَبَلِيَّةٍ ... سُكَاتٍ إِذَا مَا عَضَّ لَيْسَ بِأَدْرَدَا

فأنث "الجبلية"؛ لتأنيث لفظ "الحَيَّة" ثم رجع إلى المعنى ، فقال: عَضّ؛ لأنه أراد حيةً ذكرًا / [٤٩٥ أ] و"الحَيَّة" تكون للذكر والأنثى، وإنما يجوز هذا فيمن لا يقع عليه فلان من الأسماء كالدابة والذرية والخليفة فإذا سمي رجل بشيء من ذلك فكان في معنى فلانٍ، لم يجز تأنيث فعله ولا نعته فتقول : حَدَّثَنَا مُغِيْرَة الضَّبِّي، ولا يجوز : حَدَّثَتْنَا مُغِيْرَة الضَّبِّيَّة"[(٢)].

❖ الزمخشري (ت ٥٣٨هـــ):

---

(١) من الآية ٣٨ من سورة آل عمران، وتمامها: ﴿ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾.

(٢) ينظر : تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٣/ ٥٩، وينظر التحقيق ص٨٧٥، ٨٧٦.

نقل عن الزمخشري أن حروف التهجي لا تستحق الإعراب؛ لعدم التركيب، فقال: ((وقال في الكشَّاف: " هي أسماء معربة، وإنما سكنت سكونَ زيدٍ وعَمْرٍو وغيرِهِمَا من الأسماءِ حيثُ لا يمَسُّها إعرابٌ لِفَقْدِ مُقْتَضِيْهِ"[1] انتهى.

❖ **أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ):**

قال أبو البقاء: "يجوز أن يكون النجوى اسم مصدر كـ "العَطَاء" بمعنى الإعطاء"[2].

وقال أبو علي: "ومثل ذلك: "﴿تَتْرَا﴾[3]، وهو "فَعْلَى" من المواترة، و أبدلت من واوها التاء كما أبدلت في: "تُرَاث" و "تُخَمَة". والأقيس عندي ترك الصرف، كـ "الدَّعْوَى و "النَّجْوَى"؛ لأن ألف الإلحاق لم تدخل المصادر. وقد كثر دخول ألف التأنيث / [٥٠٩ أ] على المصادر في هذا البناء وفي غيره"[4] انتهى. ويمكن أن يكون على قول من نوَّنَ "تَتْرًا" بغير ألفٍ و إذا وقف وقف على الألف المبدلة من التنوين. ذكره أبو البقاء))[5].

٣- القُـــرَّاء:

---

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٢١، والتحقيق صـ ١١٩٨، ١١٩٩.

(٢) لم أجد هذا القول لأبي البقاء، ولكنه قال: "وَالنَّجْوَى: مَصْدَرٌ، أَيْ ذَوِي نَجْوَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ نَجِيٍّ، كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى. ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٢٤. وينظر: التحقيق صـ ٩٤٦.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة المؤمنون، وتمامها: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾.

(٤) ينظر بنصه في: التكملة لأبي علي الفارسي ص ٣٢٦.

(٥) ينظر: التحقيق صـ ٩٤٨.

حفلت المخطوطة بالعديد من القراءات القرآنية، والتي عني الشارح بنسبتها إلى قارئيها، وهم : أُبيّ (ت ٢١هـ)، وابن مسعود (ت ٣٢هـ)، وابن عامر (١١٨هـ)، وابن كثير (ت ١٢٠هـ)، وأبو عمرو (ت ١٥٤هـ)، وحمزة (ت ١٥٦هـ)، وهذه نماذج من أقوالهم:

❖ أُبَيّ بن كَعب (ت ٢١هـ) :

قرأ أُبَيّ بن كعب، وعائشة، وابن مسعود: (رَكُوبَتُهُم)- بالتاء-، وهي فعولة بمعنى مفعولة[١].

❖ عبد الله بن مسعود (ت ٣٢هـ):

ذكر ابن عمرون قراءة ابن مسعود نقلًا عن الزمخشري، فقال: ((إنما جاز جعل الاثنين لفظ الجمعِ؛ لأن التثنيةَ جمعٌ في المعنى؛ لأنه ضمٌّ، فكَمَا قالوا : "نحن" فعبَّروا به عن الجمع والتثنية، كذلك عبَّروا بالجمع هنا عن التثنيةِ، وذلك إذا كانا مُتَّصِلَيْنِ؛ لأنه إذا قَصَدَ التعبيرَ في المعنى مُضافَيْنِ إلى اثنينِ وهما مُتَّصِلَانِ بهما، كأنهم كَرِهُوا اجتماعَ لفظِ تَثْنِيَتَيْنِ فيما تأكدَ اتِّصَالهما لفظًا ومعْنىً، **كقولك: "مَا أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا**، يريد: رَأْسَيْهِمَا، **وفي التنزيل: ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾**[٢]، **وفي قراءةِ عبدالله "أَيۡمَانَهُمَا"**[٣]، يريد: أن المراد باليد اليمين؛ بدليل قِرَاءة ابن مسعود- رضِيَ الله عنهُ- وشَرَطَ في وُقُوعِ الجمعِ موقعَ التثنيةِ: الاتصال، وهو موجود في "أَيْدِيَهما"، فما الحاجة له إلى قراءة عبد الله؟ إنما يجوزُ فيما كان بعضُ شيءٍ مفردٍ من صاحبِهِ،

---

(١) ينظر : التبيان للعكبري ٢/ ١٠٨٦، والبحر المحيط ٩/ ٨٢ "، والتحقيق صـ ٨٩٤.

(٢) من الآية رقم ٣٨ من سورة المائدة.

(٣) انظر القراءة المذكورة في: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٠٦) ، وتفسير الطبري ١٠/ ٢٩٤، ٢٩٥، وشرح المفصل (٣/ ٢٠٧) والهمع(١/ ١٩٦).

فرقوا / [٤٥١ ب] بين المُثَنَّىٰ الذي هو شيءٌ علىٰ حِدَه وبين ذا، كما قرَّرَهُ سيبويه، وابن السَرَّاج، والرُمَّانِي))[١].

❖ ابن عامر (ت ١١٨هـ):

قرأ حمزة، والكسائي، وابن عامر: ﴿قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾[٢].

❖ ابن كثير (ت ١٢٠هـ)، وأبو عمرو (ت ١٥٤هـ):

قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا} منونة. وقرأ الباقون {تَتْرَىٰ} ومن نون وقف بالألف. ومن لم ينون وكان مذهبه الفتح وقف عليه أيضا بالألف، وهم: نافع وابن عامر وعاصم ويعقوب. ومن كان مذهبه الكسر والإمالة وقف عليه بالياء، ويقال: ليس بياء ولكن ألف ممالة، وهم: حمزة والكسائي وخلف[٣].

❖ حمزة (ت ١٥٦هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ):

نقل ابن عمرون عن حمزة والكسائي في قوله عَزَّ من قائِلٍ: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[٤] علىٰ البدلِ،

---

(١) ينظر: التحقيق صـ ٦٧٤.

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف. وهي أيضًا قراءة الأعمش وغيره.

انظر: البحر المحيط ٦/ ١٦٩؛ والكشاف ٢/ ٥٠١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣١٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢١. وينظر: التحقيق صـ ٩١٦.

(٣) ينظر: المبسوط في القراءات العشر صـ ٣١٢، وحجة القراءات صـ ٤٨٧، والتحقيق صـ ٩٤٨.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف، وتمامها: ﴿وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾.

قرأ حمزة[1] والكِسَائِي بالإضافةِ، وغيرهما بالتنوين وهو أسهل؛ لأنه قدَّمَ فيه الصفةَ على الموصوفِ، فصار (السُّنُون) بدلًا، والأصل: سنين ثلاثمائَة، ويجوز أن يكون بدلًا من (المَائَةِ) على المعنى؛ لأن (المَائَة) في موضع: (مِئَاتٍ)، ويجوز أن تكون (المَائَةُ) منوَّنةً من الإضافةِ، فتكون (السنين) تفسيرًا كقراءةِ مَنْ أضافَ))[2].

٤-علمـــاء اللغة:

شرح ابن عمرون بعض المفردات الغامضة في شواهده مستعينًا بأقوال أهل اللغة، مثل: أبو عبيدة(ت ٢٠٩هــ)، والأصمعي (ت ٢١٦هــ)، وأبو عُبَيْد (ت٢٢٤هــ)، وابن الأعرابي (ت ٢٣١هــ)، وابن السكّيت (ت ٢٤٤هــ)، وابن دُرَيْد (ت ٣٢١هــ)، والأزهري (ت ٣٧٠هــ)، والجوهري (ت ٣٩٣هــ)، وهذه نماذج من أقوالهم:

❖ أبو عُبَيْدَة (ت ٢٠٩هـــ):

قال أبو عُبَيْدة: " لم نَجِدْ فَعْلًا على "فُعُل" إلا ثمانية أحرف: " حَلْق و حُلُق"، و "سَقْف و سُقُف"، و "قَلْب النخلة و قُلُب"، و"جَدَّ اللحظُ" و"جُدُّ" جمعه،

---

(١) قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين. النشر ٢:٣١٠، الإتحاف: ٢٨٩، غيث النفع: ١٥٥، الشاطبية: ٢٤٠ وفي ابن خالويه: ٧٩: «(ثلاثمائة سنة) على الواحدة أبى». وقرأ الضحاك (سنون) بالواو على إضمار هذه سنون. البحر ٦:١١٧. وفي المقتضب ٢:١٧١: «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة، فقال: (ثلاثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر». وفي البحر ٦:١١٧: «وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة، ولا يجوز له ذلك».

(٢) ينظر : التحقيق صـــــ ١١٨٥.

و"ثَطّ"و"ثُطٌّ"، و"فَرَس وَرْدٌ" و"خَيْلٌ وُرْدٌ"، و"نَسْرٌ" و"نُسُر"، و"رَهْنٌ" و"رُهُنٌ"[1].

وقال أبو عُبَيْدة: أصل الجِلْف: الدَنُّ الفارغُ، قال: والمسلوخ إذا أُخْرِجَ بطنُه جِلْفٌ أيضاً. وقال أبو عمرو: الجلف: كل ظرف ووعاء، وجمعه جلوف[2].

قال أبو علي: "ولم نعلمهم قالوا : مطرٌ أهطل. وقالوا : "حُلَّةٌ شَوْكاء". قال الأصمعيّ: لا أدري ما يُعْنَى به. وقال أبو عُبَيْدَة: يُرَادُ بها: خُشُونَةُ الجِدَّة"[3] انتهى.

❖ الأصمعي (ت ٢١٦هـ):

قال ابن عمرون: ((وقالوا: "قُضْبَان" – بالضم- وحكى الأصمعي: بكسر القاف))[4].

وقال الأصمعيّ: "الحِجْلَى" لغةً في الحَجَلِ"، والصحيح أنه جمع ؛ لقولهم: هي الحجلى، ولو كان كما قال الأصمعيّ لكان مذكرًا ولم يأتِ غيره[5].

وقال الأصمعيُّ: " الذُّبَاب واحد، ولم يُعْرَفْ "ذُبَابَةً" و "ذُبَابًا"، وقال: إنما تقول العرب: ما أكثرَ الذِبَّان"!، ومن قال: " ما أكثرَ الذُّبَاب"!، فقد أخطأ؛

---

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ٢٠٢، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ص ٢٩٨، وشرح ديوان المتنبي للواحدي ص ٤٩، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢/ ١٩٦ .وينظر التحقيق صـــــ ٧١٦، ٧١٧.

(٢) ينظر : الصحاح ٤/ ١٣٣٩ (جَلَف). وينظر : التحقيق صـــــ ٧٣٠.

(٣) ينظر : التكملة لأبي علي الفارسي ص ٣٤٦. وينظر: التحقيق صـــــ ٩٧٠.

(٤) ينظر : التحقيق صـــــ ٧٦١.

(٥) ينظر قول الأصمعي في: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٤٣، وسفر السعادة للسخاوي١/ ٣١٤، وارتشاف الضرب ١/ ٤٤٣. وينظر : التحقيق صـــــ٧١٨، ٧١٩.

لأن "الذُّبَابَ" واحدٌ لا يكثر"[١].

❖ أبو عُبَيْد (ت ٢٢٤هـ):

نقل عن أبي عُبَيْد في تثنية الجمع : وأنشد أبو عُبَيْدٍ:

سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبِدًا   فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمروٌ عِقَالَيْنِ

لَأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا   عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا جِمَالَيْنِ

ثَنَّى " جِمَالًا" على تأويل: قطيعين، وأَوْبَاد: هَلْكَى، واحدها "وَبَد"، والعِقَال: صدقةُ عامٍ، وهو منصوب على الظرف))[٢].

ونقل عنه في النسب إلى (أبناء) ، قال أبو عُبَيْد: "الأبناء هم ولد سعد إلا كَعْبًا وعَمْرًا"[٣].

❖ ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ):

نقل عنه معنى (كِيْصَى): ((يقال: كَاصَ طعامَهُ، يكِيْصُهُ: إذا أَكَلَهُ وَحْدَهُ، وكَاصَ عَنِ الأَمر يَكِيصُ كَيْصاً وكَيَصاناً وكُيوصاً: كَعَّ. وَرَجُلٌ كِيْصَى وكِيصٌ أيضًا؛ الثانية عَنِ ابْنِ الأَعرابي: ينفرد بِطَعَامِهِ لَا يُؤَاكِلُ أَحدًا. والكِيصُ أيضًا: اللئيمُ الشَّحِيحُ، وَالْقَوْلَانِ مُتَقَارِبَانِ))[٤].

---

(١) ينظر : التحقيق صـ ٧٦٣.

(٢) ينظر : التحقيق صـ ٦٧١.

(٣) ينظر : التحقيق صـ ١١٤٤.

(٤) ينظر : التحقيق صـ ٩٥٢.

❖ ابن السَكِّيت (ت ٢٤٤هـ):

نقل عنه في معنى (مَرَطَى): ((و"مَرَطَى": ضربٌ من العَدْوِ سريع، قال ابن السكِّيت: هو فوق التقريب ودون الإهذاب[(١)].

وقال ابن السكِّيت: "ليس في الكلام "فُعْلَى"- بضم الفاء وسكون العين- إلا حرفان: "الخُشَّاء"، و "القُوْبَاء""[(٢)] انتهى.

❖ ابن دُرَيْد (ت ٣٢١هـ):

نقل ابن عمرون عنه في باب الجمع فقال: ((و "أَهْل" بغير تاء مذكر يجمع بالواو والنون، ولما قالوا في المذكر: ""أَهْل" و"أَهْلُون"، وفي المؤنث: "أَهْلَ" و"أَهَلَات"، أشبه "فَعْلَة" من الصفات فجُمِعَ بالألف والتاء، وأسكنوا الثاني منه، فقالوا: "أَهْلَات" كـ "صَعْبَات"، ومن العرب مَنْ يفتح، كما في "أَرَضَات"؛ لأنه اسم وإن أشبَهَ الصفة، قال قائلهم: / [٤٦٨ أ] فهُمْ أهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ

البيت للمُخَبَّل، وتمامه : إذا أدْلَجوا باللَّيلِ يَدعُون كَوْثَرَا

وأنشده ابن دُرَيد:

فهُمْ أهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ.... يَحُجُّونَ سِبَّ الزِّبْرِقَانِ المُزَعْفَرَا

---

(١) في الأصل: (الإلهاب)، وما أثبته هو الصواب ، وقد ذكر أن هذا القول لابن السكيت والصواب أنه للأصمعي. انظر : الصحاح (مسط) ٣/ ١١٥٩، و المخصص ٤/ ٤٨٩، و لسان العرب (مرط)٧/ ٤٠١. وينظر: التحقيق صـ ٩٣٨، ٩٣٩.

(٢) ينظر : إصلاح المنطق ص ١٦٣، والتحقيق صـ ٩٨١.

فيحتمل أن يكون لاختلاف الرواية في النصف الثاني ، لم يتمه الزمخشري. "الكوثر": الكثير العطاء، و "السِّبّ" : العِمَامَة))[1].

❖ الأزهري (ت ٣٧٠هـ):

قال الأزهري: " والمِلْحُ من الملاحة. تَقول: مَلُحَ يَمْلُحُ مَلاحَةً ومِلْحاً فَهُوَ مَليحٌ"[2] انتهى.

❖ الجوهري (ت ٣٩٣هـ):

حكى الجوهري: "أكالبًا" في جمع : "أَكْلُب"[3].

وفي معنى (سِيِّسَاء) نقل قول الجوهري، فقال: وقال الجوهري: "منتَظَم فَقَارِ الظهر"[4]. وزنه: "فِعْلَاءٌ".

---

(١) ينظر : التحقيق صـ ٧٤٣، ٧٤٤.

(٢) تهذيب اللغة ٥/ ٦٤. والتحقيق صـ ١٠٥١، ١٠٥٢.

(٣) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (كلب) ١/ ٢١٣، والتحقيق صـ ٨٣٣.

(٤) ينظر: معجم الصحاح (سيس)٣/ ٩٣٩. والتحقيق صـ ٩٧٦.

المبحـــث الثـــالـث

(أســـس اختيـــاراتـــه)

المبحث الثالث: أسس اختياراته

إنَّ اختيار الآراء في النحو والتصريف يغلب عليه أن يكون مبنيًّا على أسس جعلت العالِم يُقَدِّمُ رأيًا على آخر، ويعترض قولًا دون غيره، ولولا ذاك لكان ما يصنعه ضربًا من العبث في العلوم، وابن عمرون عالم اطَّلَعَ على كثير من الكتب السابقة وأفاد منها وتوصل إلى كثيرٍ من القواعد الكلية، يفترض فيه أنه استوعب تلك القواعد، وفهم تطبيقاتها، وأنَّ ذلك دعاه إلى التمييز بين الآراء، وانتقاء خيرها.

ولعل من أبرز الأسس التي ظهرت لي في أثناء بحث اختياره ما يأتي:

الأول: موافقة السماع والقياس:

يقصد بهذا الأساس: تلك المسائل التي نظر فيها ابن عمرون إلى المسموع فيها وموافقته القياس، وأفضى به هذا النظر إلى اختيار الرأي مراعيًا السماع والقياس معًا .

وهذا أقوى الأسس عند ابن عمرون؛ لأنَّ به اجتماع قطبي علم النحو والتصريف، وأساسيّيه الرئيسين، والأمر الذي يجتمع فيه السماع والقياس لا ينبغي النزوح عنه، ولا البحث عن غيره؛ لأنه بمثابة ما أُجْمِعَ عليه في اللغة، كما قال ابن جني: " فالمُطَّرِد في القياس والاستعمال جميعًا هو الذي لا نهاية وراءه، نحو: رفع الفاعل ونصب المفعول"(١).

وقد اعتمد عليه في كثير من المسائل، التي مال في ترجيحاته فيها إلى موافقة السماع والقياس، بأن يكون فيهما دليلٌ على الرأي المختار، أو يكون أحدهما مؤيدًا للرأي المختار، والآخر نافيًا الرأي المخالف.

وقد يرى ابن عمرون أن القياس قد يمنع الشيء، فإذا ورد به الاستعمال وإن كان قليلًا، أُخِذَ به مع ترجيح ما جرى عليه القياس والسماع، من ذلك اعتراضه الفراء منع تصغير غير الأعلام تصغير الترخيم مع أنَّ القياس يؤيد الفراء، قال: وقال الفراء: العرب إنما تفعل

---

(١) المنصف ١/ ٢٧٨.

ذلك في الأسماء الأعلام، ولم يفرق أصحابنا في هذا الترخيم بين العَلَم وغيره، وقد جاء عن العرب: (عَرَفَ حُمَيِّقٌ جَمَلَه)، فـ "حُمَيِّق" تصغير : أَحْمَق، وليس بِعَلَم. ولا أدفع أن يكون ذلك في الأعلام أقيس منه في الأجناس، من حيث كانت العلمية فيه دالة على المحذوف والمراد منه، فأمَّا ألَّا يجوزَ إلا في الأعلام فلا، أفلا ترى إلى قولهم في تحقير (أَكْمَت) و(كَمْتَاء): كُمَيْت؟[1].

وهذا يدلُّ على قوة هذا الأساس عنده.

الثاني: اعتماده على المذهب البصري:

لم يختر ابن عمرون مذهب الكوفيين إلا على وجه الاحتمال، أمَّا مذهب البصريين فقد اعتمد عليه اعتمادًا كليًّا في جميع اختياراته، وإذا حدث خلاف بين أفراد المذهب البصري، انتصر للجماعة التي يكون فيها سيبويه، حتى ولو كان الخليل ويونس – أحدهما أو كلاهما- في الجماعة الثانية، ومن المسائل التي اعتمد فيها ابن عمرون على مذهب البصريين:

١- رجَّح رأي البصريين في التنازع على إعمال الثاني[2].

٢- في قولنا: (قائم زيد)، (زيد) مبتدأ على الصحيح ، موافقًا البصريين في ضرورة اعتماد الوصف الرافع لفاعل سد مسد الخبر[3].

٣- الخبر الجامد لا يتحمل الضمير، والصحيح ما ذهب إليه البصريون[4]

٤- والصحيح أنَّ الخبر هو (وجد) أو (استقر) في: زيدٌ من الكرام، وهو قول البصريين[5].

---

(١) ينظر : التحقيق صـــ ١٠٥٨، ١٠٥٩.

(٢) ينظر : شرح المفصل ١/ ٣٠٠، وتفصيل المسألة في صـــ ٢٧٦ -٢٨٥.

(٣) ينظر : شرح المفصل ١/ ٢٧٧، وتفصيل المسألة في صـــ ٢٦٣- ٢٧٥ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١/ ٣٢٤، وتفصيل المسألة في صـــ ٢٩٥-٢٩٩.

(٥) ينظر : شرح المفصل ١/ ٣٣٣، وتفصيل المسألة في صـــ ٣٠٠- ٣١٢.

٥- والصحيح ما ذهب إليه البصريون من إجازة الظرفية في الظرف المستغرق[(١)].

٦- هذا هو الصحيح، أي: أنَّ الفعل هو العامل في المفعول معه بتوسط الواو موافقًا البصريين[(٢)].

٧- (كلا)، و (كلتا)، لفظهما الإفراد، والمعنى فيهما التثنية عند البصريين، ومثنى لفظًا ومعنىً عند الكوفيين، والصواب مذهب البصريين[(٣)].

٨- حذف الخبر وجوبًا بعد لولا[(٤)].

٩- إلحاق ألف الندبة بالصفة[(٥)].

١٠- يرتفع الاسم بعد (منذ) على الخبرية، وهو الصحيح، وعند الكوفيين: يرتفع على الفاعلية لفعل مضمر[(٦)].

١١-(كم) بوجهيها: الخبرية والاستفهامية اسم عنده، موافقًا البصريين، بنما يرى الكوفيون أنها حرف[(٧)].

وقد صرَّحَ باختيار مذهب سيبويه في كثير من المسائل، منها:

١- أن الأسماء الستة والمثنى والجمع معرب بحركات مقدرة موافقًا سيبويه، ومخالفًا الزمخشري الذي أعربها بالحروف[(٨)].

٢- رجَّحَ أنَّ الحال في (ضربي زيدًا قائمًا) سدت مسدّ الخبر، لا أنَّ الخبر بجملته محذوف

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٥٦٨.

(٢) ينظر: السابق ٢/ ٥٨٠، وتفصيل المسألة في صـ ٣٩٩-٤١٠ من البحث.

(٣) ينظر: السابق

(٤) ينظر: السابق ١/ ٣٤٩، وتفصيل المسألة في صـ ٣١٣- ٣٢٣.

(٥) ينظر: السابق ٢/ ٥٠٠، وتفصيل المسألة في صـ ٣٦٠- ٣٦٨.

(٦) ينظر: السابق ق (٤٢٠ أ)، وتفصيل المسألة في صـ ٥٧٩- ٥٨٢.

(٧) ينظر: السابق ق (٤٤١أ)، وتفصيل المسألة في صـ ٥٩٤- ٦٠١.

(٨) ينظر: السابق ١/ ١٧٠، وتفصيل المسألتين في صـ ٢٤٦- ٢٥١، ٢٥٢- ٢٦٢.

موافقًا سيبويه[1].

٣- رجَّحَ كون (القرفصاء) منصوبًا بـ (قَعَدَ) في: قَعَدَ القُرْفُصَاء، وهو قول سيبويه[2].

٤- اختار أنَّ المنادَىٰ مفعول، وهو قول سيبويه وجمهور البصريين[3].

٥- والصحيح ما ذهب إليه سيبويه في منع وصف (اللهم)[4].

٦- والصحيح ما ذهب إليه سيبويه في إعراب قوله تعالىٰ: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[5].

٧- اختار ابن عمرون القول بمنع تقديم الحال علىٰ صاحبه المجرور بحرف جر أصلي، فقال في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[6]: "والصحيح أنَّهُ حالٌ من الكاف في "أرسلناك"، والتاء للمبالغة" موافقًا في ذلك سيبويه[7].

٨- قال ابن عمرون في: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلىٰ فِيَّ): والصحيح أن الجار والمجرور يتعلق بـ (فَاهُ)؛ لأنه واقع موقع مشافهة، موافقًا سيبويه والبصريين[8].

٩- والصحيح أنَّه ليس بشاذ، وهو مجيء الجملة الاسمية حالًا دون واو موافقًا سيبويه، وقد أطلق الزمخشري الشذوذ على القلة[9].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١/ ٣٥٥، وتفصيل المسألة في صـ ٣٢٤- ٣٣٥.

(٢) ينظر: السابق ٢/ ٤٠٣، وتفصيل المسألة في صـ ٣٣٧- ٣٤٠.

(٣) ينظر: السابق ٢/ ٤٥٠، وتفصيل المسألة في صـ ٣٤١- ٣٤٩.

(٤) ينظر: السابق ٢/ ٥٠٥، وتفصيل المسألة في صـ ٣٦٩- ٣٧٧.

(٥) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٦) من الآية ٢٨ من سورة سبأ. وتمامها: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٠٦، وتفصيل المسألة في صـ ٤٢٩- ٤٤١.

(٨) ينظر: السابق ٢/ ٦٠٩، وتفصيل المسألة في صـ ٤٤٢- ٤٤٨.

(٩) ينظر: السابق ٢/ ٦٢٣، وتفصيل المسألة في صـ ٤٤٩- ٤٥٧.

الثالث: اعتماده على المذهب الكوفي:

لم أعثر على مسألة اختار فيها ابن عمرون مذهب الكوفيين بلفظٍ صريح، إلا في بعض المسائل القليلة التي اختار فيها آراء شخصيات من الكوفيين، وهي في الحقيقة لا تمثل رأي المذهب، فقد اختار ابن عمرون في مجمل اختياراته مذهب البصريين، وأكثر من الاعتراض والرد على الكوفيين، وإذا شعر بقوة مذهب الكوفيين في مسألةٍ فإنه يلتمس العذر للبصريين وخاصةً سيبويه، ومن أمثلة ذلك:

١- توقفه عن اعتراض مذهب الكوفيين عندما يشعر بقوة مذهبهم ، وذلك أنه اختار القول بجواز مجيء عطف البيان من النكرات، وهو ما ذهب إليه الكوفيون، ووافقهم عليه الفارسي من البصريين، وعُزِيَ إلى ابن جني[1].

٢- التماسه العذر للبصريين أو لسيبويه عند الشعور بضعف مذهب البصريين، ذلك في مسألة الفصل بين المتضايفين، كما في قول الفرزدق:

يَامَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

فقال: "أنشد الزمخشري البيتين؛ لأنهما يوهمان جواز الفصل بغير الظرف، وخرَّجهما على حذف المضاف إليه من الأول استغناءً عنه بالثاني، واختار مذهب أبي العباس حذرًا من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، ويلزم وضع الظاهر موضع المضمر في الثاني، وحسَّنه عدم ذكر الأول، ومذهب سيبويه أنَّ الأول مضاف إلى الاسم الذي بعد الثاني، وحذف المضاف إليه من الثاني وهو ضمير، ووضع ما أضيف إليه الأول موضع الثاني ولم يقع فيه ظاهر موقع مضمر في البيتين.

فإن قيل: يلزم سيبويه الفصل بغير الظرف.

فالجواب: لما شارك الفاصل ما قبله في النسبة إليه حسن، وشجَّعه كون الدليل يكون مقدمًا على المدلول عليه، وإنما أُخِّرَ عنه؛ لأنه لو وقع موقعه لجاء الثاني مضافًا ليس

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ق (٣٣٨أ) .

بعده مضاف إليه في اللفظ ولا ما يقوم مقامه، فأخَّره ليكون كالعِوَضِ... وما وقع في بعض نُسَخِ الكتاب من قوله:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ   زَجَّ القَلُوصِ أَبِي مَزَادَهْ

فسيبويه بريء من عهدته، يريد: ليس البيت من كتاب سيبويه، والبيت لا يعرف قائله، لكن رواه الأخفش والكوفيون، ثم البيت لا يحتاج إلى هذا كله، فإنه يقبل التخريج على قواعد سيبويه، وهو أن يكون حذف التنوين من (زَج) لالتقاء الساكنين لا للإضافة"[1].

ومن المسائل التي اختار فيها مذهب الكوفيين:

١- لا يجوز أن يقال: اختصم الزيدان كلاهما؛ لفوات فائدة التوكيد، وأجاز ذلك البصريون[2].

٢- لا يضاف الزمان الدال على العدد كشهر وأسبوع إلى الجملة، وأجاز ذلك الكوفيون[3].

٣- أجاز الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول، ومنع ذلك البصريون[4].

٤- يجوز إعراب (أي) الموصولة إذا أضيفت وحُذِفَ صدر صلتها، والبصريون على لزوم البناء[5].

الرابع: اعتماده على علماء آخرين :

اختار ابن عمرون تعليل الرماني لمنع تقديم التمييز على عامله الفعل، وضعَّفَ التعليلات الأخرى فقال: "لم يتقدم التمييز على عامله إذا كان فعلًا؛ لأنه فاعلٌ في المعنى،

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ق (٣٠٥أ، ب) .

(٢) ينظر : السابق ق(٢٩٢أ).

(٣) ينظر : السابق ق (٣٠٢أ).

(٤) ينظر : السابق ق (٣٠٦ب).

(٥) ينظر : السابق ق(٣٨٨أ).

وقد لَهِجَ بهذا التعليل جماعةٌ كبيرةٌ، وليس بشيءٍ من أصلِه؛ لأن التمييزَ يكونُ من المفعولِ كقوله تعالىٰ: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[1] فهذا من المفعول، والمفعول به يجوز تقديمه علىٰ عامله فِعلًا، وقيل: لأنه مُبَيِّنٌ والبيانُ لا يأتي قبلَ المُبَيَّنِ، وذا أيضًا ليس بشيءٍ؛ لأن ذلك لو كان علةً لما جاز تقديمه علىٰ المُفَسَّر، وقد جاء ذلك ومنه:

تَضَوَّعَ مِسْكًا بَطْنُ نَعْمَانَ أَنْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ[2]

وكذا قول الآخر:

وَنَارُنَا لَمْ تُرَ نَارًا مِثْلُهَا [قَدْ عَلِمَت ذَاكَ معدّ كلّها][3]

والصحيح ما أشار إليه الرماني[4] محتجا لسيبويه أن الفعلَ لَمَّا نُقِلَ عن بابِهِ، ضَعُفَ عمَلُه وصارَ يعملُ عملَ ما ليس بفعلٍ، ومعنىٰ كلامه أعمُّ من أَنَّه فاعلٌ كما ظَنَّ مَنْ تقدَّمَت الإشارةُ إليه؛ لأن قولَه تعالىٰ: ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ نُقِلَ فيه الفعلُ عن المفعول

---

(١) من الآية ١٢ من سورة القمر.

(٢) البيت من الطويل ونسب لعبد الله بن نمير الثقفي في اللسان ٨/ ٢٢٩، وللنميري في المقاصد الشافية ٣/ ٤٢٩، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٤، والتذييل والتكميل ٩/ ١٢، ٢٥٩. **والشاهد: (مسكًا)**؛ إذ تقدم وهو تمييز علىٰ تمييزه، وقيل: (مسكًا) حال ، أي: مثل مسك تقدم علىٰ صاحبه.

(٣) البيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول وفيه يفتخر بالكرم وأن العرب كلها تعرف ذلك. وشاهده: تقدم التمييز علىٰ عامله وهو غير فعل في قوله: «لم ير نارا مثلها»؛ إذ نصب «نارا» بلفظ المثل وهو ضرورة. والبيت في: شرح ابن الناظم ١/ ٢٥٤، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٦٩، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩٣.

(٤) قال الرماني: "ولا يجوز : ماءً امتلأت؛ لأن عملَ العامل في الشيء علىٰ جهة التمييز عمل ضعيف وإن كان فعلًا؛ لأنه في الفعل كالشاذ لقلته، وليس بمنزلة الحال من جهة أن العامل متصرف وليس مثلَه؛ لأنه وإن كان متصرفًا فهو يعمل في الحال علىٰ وجه الاطراد وهو وجه قوي، ويعمل في التمييز علىٰ طريق الشذوذ، وهو وجهٌ ضعيف، فلا يستوي القياس فيه لهذه العلة". شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٧٨ للباحث محمد إبراهيم يوسف.

الحقيقيِّ إلىٰ الأرضِ، وأُخْرِجَ ما كانَ مفعولًا تمييزًا، فقد نُقِلَ عن بابِه فَضَعُفَ عملُه"(١).

وتأثره بابن جني في ذكر كثير من آرائه في المسائل الصرفية، حتىٰ إنه كان ينقل عنه في الموضع أكثر من صفحة(٢).

الخامس: الاختيار لموافقة الصنعة اللفظية:

اختار ابن عمرون بعض آرائه معتمدًا علىٰ الصناعة اللفظية، ومن أمثلة ذلك:

- في مسألة مجيء الكلام مصدرًا أو اسم مصدر، وقد اختار ابن عمرون أن الكلامَ اسمٌ للمصدر فقال: "واختُلِفَ في الكلامِ، والصحيحُ أَنَّهُ اسمٌ للمصدرِ؛ لأنَّ المستعملَ من فعله (كَلَّمَ)، ومصدرُه الجاري (التكليمُ)، و (تَكَلَّمَ) ومصدره: (تَكَلُّمٌ)، و(كَالَمَ) ومصدرُه (مُكَالَمَة) و(كِلَام)، وكلُّها ذواتُ زوائدٍ، ومصادرُ ذواتِ الزوائدِ تجري علىٰ أفعالِها، وليس الكلامُ جاريًا علىٰ واحدٍ منها"(٣).
- اختار ابن عمرون القول بأن الخبر الجامد لا يتحمل الضمير فقال: "والمفرد علىٰ ضربين: جامدٌ نحو: هذا زيدٌ، ولا ضمير فيه خلافًا للكوفيين(٤) والرماني(٥) من البصريين؛ لأنه هو الأوَّلُ فلم يحتجّ إلىٰ رابطةٍ، وقال الكوفيون: إنه في معنىٰ المشتقِّ؛ لأنك إذا قلت: جعفرٌ غلامُكَ تريد إسنادَ الغلوميةِ وهي الخدمة إليه، وإذا قلت: جعفرٌ أخوك تريدُ إسنادَ الأخوةِ والقرابةِ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ لأن تحمُّلَ الضميرِ يكونُ من جهة اللفظِ لا من جهة المعنىٰ، ولو تحمَّلَ ضميرًا لجاز العطفُ

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٢/ ٦٤٢، وتفصيل المسألة في صـــ٤٥٨- ٤٧٢.

(٢) ينظر : التحقيق صـــ ٩٠٧- ٩٠٩.

(٣) يُنظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٧٤، والكلام عن المسألة في صـــ٢٢٨- ٢٣٦.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في: الإنصاف ١/ ٤٨، والتبيين ص ٢٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٨، والإيضاح لابن الحاجب ١٨٧، والتذييل والتكميل ٤/ ١٤، والهمع ١/ ١٠..

(٥) ينظر رأيه في الانصاف ١/ ٤٨.

عليه وتأكيدُه، ولم يُسمَعْ عن العرب شيءٌ من ذلك دلَّ على عدم تحمُّلِهِ الضميرَ، ولأنه لو عَمِلَ في مرفوعٍ لجَازَ أن ينصبَ، فإذا لم يعملْ في منصوبٍ فأَولَى أن لا يعملَ في مرفوعٍ، ولأنه لو تحمَّلَ ضميرًا لجازَ وقوعُ العلمِ صفةً، وذلك منتفٍ بإجماعٍ"[1] .

السادس: الاختيار لموافقة المعنى:

اختار ابن عمرون بعض الآراء معتمدًا على المعنى، ومن ذلك:

- يرى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء[2]، وهذا شيء معنوي.
- اختار ابن عمرون رأي سيبويه في إعراب "خيرًا" في قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾، فقال: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أن (خيرًا) منتصبٌ بتقدير: وائتِ خيرًا؛ لأنه لمَّا نهاه، عُلِمَ أنَّه يأمره بما هو خيرٌ، فكأنه قال: وائتِ خيرًا، وإنما قلنا: إنَّه لمَّا نهاهُ عُلِمَ؛ لأن النهيَ عن الشيءِ أمرٌ بضده؛ لأن النهيَ تكليفٌ، وتكليفُ العَدَمِ مُحالٌ؛ لأنه ليس مقدورًا، وإذا ثبت أنَّ مُتعَلَّقَ التكليفِ ليس العدمَ، ثبتَ أنه أمرٌ وجوديٌّ ينافي المنهيَّ عنه وهو الضدُّ على ما قُرِّرَ في أصول الفقه"[3].

السابع: الاختيار السهل البعيد عن التكلف:

اختار ابن عمرون بعض الآراء في شرحه للمفصل معتبرًا السهولة في التقدير والإعراب، والبعد عن التكلف والتأويل، ومن أمثلة ذلك:

- في مسألة القول في علامات إعراب الأسماء الستة ذكر رأي الكوفيين بأنها معربة من مكانين: بالحركة والحرف، وضعَّف رأيهم فقال: "وهو ضعيف؛ لأن الإعرابَ

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٢٣- ٣٢٤.

(٢) ينظر: السابق ١/ ٣١٢.

(٣) ينظر: السابق ٢/ ٥٣٢، وتفصيل المسألة في صـ ٣٧٧- ٣٨٤.

أمارةٌ، والواحدةُ كافيةٌ، فلا حاجة إلى تكَلُّفِ مزيدٍ"[١].

وفي مسألة ناصب المصدر في نحو: (قَعَدَ القُرْفُصَاء)[٢]، رجَّحَ ابن عمرون كون (القُرفُصاء) منصوبًا بـ (قعد)، فقال: " وهي منصوبة بالفعلِ قبلها؛ لأنَّ القَهْقَرَىٰ نوعٌ من الرجوعِ[٣]، فإذا عُدِّيَ إلى المصدرِ الذي هو عامٌّ جاز أن يتعدَّىٰ إلى النوعِ إذ كان داخلًا تحتَه، وقيل: بل يُقَدَّرُ لها فعلٌ من لفظِه تُنْصَبُ به كأَنَّهُ تَقَرْفَصَ القُرفُصَاءَ، وتصَمَّمَ الصمَّاءَ، ورُجِّحَ الأَوَّلُ بأَنَّهُ لا يحتاجُ معه إلى تقديرٍ"[٤].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ١/ ١٧٠، وصـــ ٢٤٣- ٢٥٣ من الرسالة.

(٢) قعد القرفصاء: أي: جلس على أليتيه، وألصق فخذيه ببطنه محتبيا بيديه. ينظر: تهذيب اللغة ٩/ ٣٨٧، وقال الزبيدي: " قعد القرفصى، مثلثة القاف والفاء، مقصورة، الكسر نقله الفراء عن بعضهم، والقرفصاء بالضم، ممدودة، وهذه الفصحى، زاد ابن جني القُرُفُصاء بضم القاف والراء مع المد". تاج العروس ١٨/ ٩٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٦٧، ونسبه العكبري لسيبويه في اللباب ١/ ١٦٥، ونسبه لسيبويه أيضًا ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٢٧٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٤٠٣، وتفصيل المسألة في صـــ ٣٣٧- ٣٤٠.

المبحـــــث الرابـــع

(طريـــقته في بيـــان الاختيـــار)

المبحث الرابع: طريقته في بيان الاختيار

كان لشخصية ابن عمرون القوية، وثقته بعلمه، أثره الواضح في اختياراته، وصدور أحكامه على آراء النحويين، سواء أكان بصحتها واختيارها، أم كان بتضعيفها وردها وشرح وجه فسادها، فجاءت أحكامه كلها صريحة وواضحة ومباشرة لا غموض فيها ولا التواء.

فقد عبَّرَ عن اختياراته بالأصح، والأظهر، والأولى، والأقوى، والأوجه، إلى غير ذلك من الأساليب التي استخدمها في الدلالة على ترجيحه، واختياره لقولٍ ما من الأقوالِ مُعَلِّلًا في أغلب الأحيان لما قضى بصحته وأظهريته وأولويته ووجاهته على غيره من الآراء الأخرى.

كما عبَّرَ عن الرأي الذي لم يختره، بأنه ضعيف، أو أنه خطأ، أو أنه باطل، أو فاسد، إلى غير ذلك من العبارات التي استعملها لرد غير ما اختاره ورجَّحه من الآراء مع ذكر الأسباب التي بنى عليها حكمه بالضعف، والخطأ، والبطلان، إلى غير ذلك:

وقد اختلفت طريقة ابن عمرون في اختياراته خلال عرضه للقضايا النحوية ومناقشته لها على النحو التالي:

أولًا: أن يذكر المذهب الذي يختاره ويغفل ما سواه:

قد يكتفي ابن عمرون في عرضه للقضية بذكر القول المختار عنده مشيرًا إلى صحته، وقد يعلل لذلك متغافلًا ما عداه من الأقوال الأخرى في القضية، وكأنه يريد بذلك أن يُقدِّمَ للقارئ ما يأخذ به من الأقوال؛ لأنه أصحها، وليس له أن يشغل ذهنه بغيره.

وهذه بعض النماذج التي تبرهن على ذلك:

- في تعريف الزمخشري لاسم الجنس بأنه: (ما عُلِّقَ على شيءٍ وعلى كل ما أشبهه)، قال: قوله: "وعلى كل ما أشبهه" ليس بجيد؛ لأنه إن أراد في أمرٍ ما، فهو باطل؛ لأنَّ كلَّ شيئينِ يشتبهان من حيث إنهما شيءٌ ، وإن أرادَ في أمرٍ خاصٍّ، فلم يُبَيِّنْ ذلك

الخاص، والأولى أن يقال: وعلى ما أشبهه في الحقيقة التي وُضِعَ اللفظُ بإزائها[1].

- اختار ابن عمرون القول بعدم جواز لحاق ألف الندبة صفة المندوب فقال: "قوله: ولا يلحق الصفة عند الخليل" يعني ألف الندبة، فلا يقال: وا زيدُ الظريفاه، وهو الصحيح؛ لأن الصفةَ ليست كالمضافِ إليه يفصلُ التنوينُ بينهما بخلاف المضافِ والمضافِ إليه"[2].

ثانيًا: أن يفتتح المناقشة في القضية ويصدرها بذكر اختياره:

من المناهج التي سلكها ابن عمرون في اختياراته، أنه كان يبتدئ القضية، ويفتتحها بذكر اختياره للقول الذي يرى أنه الأصح والأظهر، ثم يُدلِّلُ على صحته، ويُردِفُ ذلك بذكر افتراضاتٍ للآراء بقوله: فإن قيل، ويتولى الرد عليها.

وهذه بعض النماذج:

- في حذف الجر والتنوين من الاسم الممنوع من الصرف، قال: واختلف النحاة هل حُذِفَا بطريقِ الأصلِ أو أحدهما تابعٌ؟ والصحيح أنَّ التنوينَ حُذِفَ بطريقِ الأصلِ، والجرِّ تَبَعًا؛ لأنَّ التنوينَ علامةُ الخفةِ، ولأن أكثرَ النحاةِ قالوا: فإذا دخلَ الألفُ واللامُ الاسمَ أو أُضيفَ، أُمِنَ فيه التنوينُ، فدخلَه الجرُّ، ولم يقولوا : انصرف، إلا القليل. فإن قيل: إذا قرَّرْتُم أنَّ ما لا ينصرف إنما حُذِفَ منه بطريق الأصل التنوين، فَلِمَ حُذِفَ الجر؟ قلنا: إنما مُنِعَ الجرَّ؛ لكونه مصاحبًا للتنوين، وذلك أنه شاركه في الاختصاص بالاسم، وأنَّ المجرورَ يقومُ مقامَ التنوينِ، فلما كان بين الجرِّ والتنوينِ هذه المناسبةُ، جعلوه تابعًا للتنوين في الحذف. وقيل[3]: لو جُرَّ الاسمُ الذي لا

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٨٥.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٠٠.

(٣) نسبه ابن يعيش في شرح المفصل لأبي علي. شرح المفصل ١/ ٥٨.

ينصرف مع حذف تنوينه فقيل: مررتُ بأحمدِ، لأشبَهَ المبنيَّات، وقيل: لو بَقِيَ الجرُّ بعد حذف التنوينِ لالتبس الذي لا ينصرف بالمضاف إذا قلت: مررتُ بأحمدَ، وأنت تريدُ: بأحمدي، كما قالوا: مررتُ بغلامِ، يريدون: بغلامي، وهي لغةٌ حكاها المازنيُّ في غير النداء(١)(٢).

- واختار القول بأن الاسم الممنوع من الصرف إذا أُضيفَ أو دخلته الألف واللام فإنه يقال له: انْجَرَّ، هذا قول أكثر النحاةِ، وهو الجيدُ؛ لأن الصرفَ عبارةٌ عن التنوينِ، وإذا دخلته اللامُ أو أُضيفَ، لا تنوين. وقيل: انصرفَ، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ المانعَ قائمٌ بدليل: مساجدَ، وأنَّك إذا عرَّفتَها باللام فالجمعيةُ باقيةٌ، وإن دخلته اللامُ، فكيف يقال: انصرف؟

فإن قيل: عارَضَه دخولُ الألفِ واللامِ؛ لأنها من خواصِّ الاسم فتُبعدُها عن شَبَهِ الفعلِ؟ قلنا: لو كانت كذلك لكانت حروفُ الجرِّ بأسرها، وجميع العوامل والمعاني المختصة بالأسماء كالفاعلية وغيرها موجبةً صرفَه؛ لأنها من خواصِّ الأسماءِ، فإن قيل: الألفُ واللامُ ينقلان ذاتَ الاسمِ من الإبهامِ إلى التعيينِ فتُغيِّرانِه، الدليل على ذلك: أنَّ جمعَ الشاعرِ بينَ قافيتينِ في قصيدةٍ واحدةٍ أحدُهما معرفةٌ والأُخرى نكرةٌ لا يكون إيطاءً(٣)

---

(١) وقد صرَّحَ الأخفش بسماع هذه اللغة في معاني القرآن ١/ ٧٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ١/ ١٨٠، ١٨١.

ولم أتناول مسائل الاختيارات في باب الممنوع من الصرف؛ لتناول الباحث / خالد سماحة لها في بحثه الذي أشرت إليه آنفًا، وهو آراء ابن عمرون في شرح المقرب لابن النحاس، عرضًا وتعليقًا وتوثيقًا، إذ إنَّ ابن النحاس قد نقل هذا الباب برمته عن شيخه ابن عمرون، وأشاد بما صنعه ابن عمرون في هذا الباب.

(٣) قال الخطيب التبريزي: "والإيطاء أن تتكرر القافية في قصيدة واحدة بمعنىً واحد، كالرجل ورجل، فإن كان بمعنيين لم يكن إيطاءً، نحو: (رجل) نكرة، و (الرجل) معرفة، و (ذهب) بمعنى =

علىٰ الصحيحِ، وكذا الإضافة للتعريف إن كانت إلىٰ معرفةٍ، أو التخصيص إن كانت إلىٰ نكرةٍ، وإذا غيرت حقيقته صرفته؛ لأنها خاصةٌ، ولها هذا المعنىٰ الزائدُ، وهو تغييرُ حقيقته، بخلاف ما ذُكِرَ من النقوض. فالجواب: لو كان ما ذكرتم مُؤَثِّرًا لَلَزِمَ أن يُؤَثِّرَ كونُه جمعًا في الصرفِ أيضًا؛ لأنه تغييرُ حقيقةِ المفردِ، والجمعُ من خواصِّ الأسماءِ، وهو في نفسه موجبٌ لعدمِ الصرفِ، فلو كان ما ذكرتم مُؤَثِّرًا، لَزِمَ أن ينصرفَ الاسمُ؛ لتَعَارُضِ كونِ الجمعِ فرعًا، وكونُه من خواصِّ الاسمِ مُؤَثِّرًا في حقيقةِ الاسم، فيترجَّحُ الصرفُ بالأصلِ، ولأنَّ التصغيرَ لا يوجبُ صرفًا وإن غيَّرَ حقيقةً[1].

ثالثًا: أنه كان يبتدئ بالقول المختار عنده ولا يذكر ما يدلُّ على اختياره له إلا بعد ذكره باقي الآراء والرد عليها.

من أكثر الطرق التي انتهجها ابن عمرون في عرضه لاختياراته، أنه كثيرًا ما كان يصدر القضية بالقول المختار عنده دون أن يقرنه بما يدلُّ علىٰ اختياره، ثم يسير مع القارئ ليعرض عليه الآراء الأخرىٰ، وأدلة أصحابها والردَّ عليها، فإذا ما ثبت عنده ضعف باقي الآراء، خرج عليه بالحكم علىٰ أول الأقوال بأنه الأظهر أو الأصح أو الأوجه مبينًا الأدلّةَ، والأسبابَ التي بنىٰ اختياره عليها، فيقع هذا الاختيار في نفس القارئ موقع الإقناعِ، ويلقىٰ لديه قبولًا واستيعابًا، بعد أن أطلَعَه علىٰ كل الآراءِ، وبيَّنَ له الضعيفَ والفاسدَ من الصحيحِ الأوجَهِ، وأظهر له جميع الأسباب التي استحقَّ كلُّ قولٍ من الأقوالِ الحكمَ الذي قضىٰ به عليه.

وهذه بعض النماذج التي تبين ذلك:

- قال في عرض خلافهم في ناصب المفعول معه، واختياره لأصح الآراء:

" والصحيح أن الفعل هو العامل في المفعول معه بتوسط الواو، لا ما أشار إليه ابنُ

= الفعل، و(ذهب) بمعنىٰ الجوهر". الكافي في العروض والقوافي ص ١٦٢ ط الخانجي، وينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية لإميل بديع يعقوب ص ٦٥.

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ١٨٢، ١٨٣.

الخَشَّاب[1]. وذهب الزجَّاج[2] إلى أنَّ المفعولَ معه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ كأَنَّهُ قال: ما صنعتَ ولابستَ أخاك، واحتجَّ بأَنَّ الفعلَ لا يعملُ في المفعولِ وبينهما الواو، والجواب: أن التقديرَ على خلافِ الأصلِ وما ذكره غيرُ محتاجٍ إليه، وقوله: "إنَّ الفعلَ لا يعملُ في المفعولِ وبينهما الواوُ" فالجواب: أنَّ (عمرًا) في قولنا: ضربتُ زيدًا وعمرًا قد عملَ فيه الفعلُ وبينهما الواوُ، والفعلُ إنَّما يعملُ على حسبِ اقتضائِهِ، فإن اقتضى بواسطةٍ فلا بُدَّ منها. وذهب الأخفش[3] إلى أنَّه ينتصبُ انتصابَ (مع). وهو ضعيف؛ لأنَّ (معًا) ظرفٌ والمفعولُ معه ليس بظرفٍ، وما ليس بظرفٍ فلا يجوز نصبه على الظرفِ. وذهب الكوفيون[4] إلى أنه منصوبٌ على الخلافِ[5]".

- اختار ابن عمرون ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين من أن المحذوف في : ضربي زيدًا قائمًا، هو الخبر؛ لسد الحال التي لا تصلح أن تكون خبرًا للمصدر (ضربي) مسده فقال: " وذهب بعض النحاة إلى أنَّ العاملَ في الحالِ المصدرُ المبتدأُ ولا يحتاجُ إلى خبرٍ؛ لأن هذا محمولٌ على المعنى كأنك قلت: ضربتُ زيدًا قائمًا، وشبَّهَهُ بقولهم: أقائمٌ الزيدانِ؟ لَمَّا كان المعنى: أيقومُ الزيدانِ؟ لم يحتج إلى خبرٍ، وليس مثلَه؟ لأنه لا يَتِمُّ المصدرُ بفاعلِه، بخلاف أقائمٌ الزيدانِ؟ فإِنَّهُ تمَّ بفاعله، فكان حملُ (أقائمٌ) على معنى الفعل أولى. وذهب الكوفيون إلى أن العاملَ المصدرُ المبتدأُ، والخبر بجملته محذوفٌ للعلمِ به، تقديره: ضربي زيدًا قائمًا كائنٌ. **وقد رُجِّحَ الأولُ بأنَّ حذفَ بعضِ الخبرِ أولى**

---

(١) ينظر : الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين كيكلدي العلائي تح د/ حسن موسى الشاعر ص ١٩٠.

(٢) ينظر : شرح السيرافي ٢/ ١٩٦، وشرح ابن يعيش ٢/ ٩٤، والإنصاف ١/ ٢٤٨، والتبيين / ٣٧٩، والتذييل والتكميل ٨/ ١٠١، و المساعد ١/ ٥٤٠.

(٣) ينظر : معاني الحروف للرماني ص ٦٠، والإنصاف ١/ ٢٤٨، والتبيين / ٣٧٩.

(٤) يُنظر : معاني الحروف للرماني ص ٦٠، والإنصاف ١/ ٢٤٨، والتبيين / ٣٧٩.

(٥) يُنظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٨٠. وصـــ ٤٠٠- ٤١١ من الرسالة .

من حذفِ كلِّهِ"[1].

رابعًا: أن يذكر الرأي المخالف أولًا:

من المناهج التي نهجها ابن عمرون في اختياراته، أنه كان يذكر القول المخالف، أو الأقوال المخالفة أولًا، ويتولى الرد عليها، ويُبيِّنُ وجهَ ضعفِها وفسادِها، ثم يتبع ذلك بذكرِ القول الذي استقرَّ عنده أنَّه الأصحُّ والأظهر، مستدلًّا على أوجه صحته ورجاحته على غيره.

ومن أمثلة ذلك:

اختار ابن عمرون تعليل الرماني لمنع تقديم التمييز على عامله الفعل، وضعَّفَ التعليلات الأخرى فقال: "لم يتقدم التمييز على عامله إذا كان فعلًا؛ لأنه فاعلٌ في المعنى، وقد لَهِجَ بهذا التعليل جماعةٌ كبيرةٌ، وليس بشيءٍ من أصلِه؛ لأن التمييزَ يكونُ من المفعولِ كقوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[2] فهذا من المفعول، والمفعول به يجوز تقديمه على عامله فِعلًا، وقيل: لأنه مُبَيِّنٌ والبيانُ لا يأتي قبلَ المُبَيَّنِ، وذا أيضًا ليس بشيءٍ؛ لأن ذلك لو كان علةً لما جاز تقديمه على المُفَسَّر، وقد جاء ذلك ومنه:

تَضَوَّعَ مِسْكًا بَطْنُ نَعْمَانَ أَنْ مَشَتْ ... بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ[3]

وكذا قول الآخر:

وَنَارُنَا لَمْ تُرَ نَارًا مِثْلُهَا [قَدْ عَلِمَت ذَاكَ معدّ كلّها][4]

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٥٥، وصـــ ٣٢٤- ٣٣٥ من الرسالة.

(٢) من الآية ١٢ من سورة القمر.

(٣) البيت من الطويل ونسب لعبد الله بن نمير الثقفي في اللسان ٨/ ٢٢٩، وللنميري في المقاصد الشافية ٣/ ٤٢٩، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٤، والتذييل والتكميل ٩/ ١٢، ٢٥٩. **والشاهد: (مسكًا)**؛ إذ تقدم وهو تمييز على تمييزه، وقيل: (مسكًا) حال ، أي: مثل مسك تقدم على صاحبه.

(٤) البيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول وفيه يفتخر بالكرم وأن العرب كلها تعرف ذلك. =

والصحيح ما أشار إليه الرماني[1] محتجا لسيبويه أن الفعلَ لمَّا نُقِلَ عن بابِهِ، ضَعُفَ عمَلُه وصارَ يعملُ عملَ ما ليس بفعلٍ، ومعنى كلامه أعمُّ من أنَّه فاعلٌ كما ظَنَّ مَنْ تقدَّمَت الإشارةُ إليه؛ لأن قولَه تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ نُقِلَ فيه الفعلُ عن المفعول الحقيقيِّ إلى الأرضِ، وأُخْرِجَ ما كانَ مفعولًا تمييزًا، فقد نُقِلَ عن بابِه فَضَعُفَ عملُه"[2].

= وشاهده: تقدم التمييز على عامله وهو غير فعل في قوله: «لم ير نارا مثلها»؛ إذ نصب «نارا» بلفظ المثل وهو ضرورة.

والبيت في: شرح ابن الناظم ١/ ٢٥٤، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٦٩، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩٣.

(١) قال الرماني: "ولا يجوز: ماءً امتلأت؛ لأن عملَ العامل في الشيء على جهة التمييز عمل ضعيف وإن كان فعلًا؛ لأنه في الفعل كالشاذ لقلته، وليس بمنزلة الحال من جهة أن العامل متصرف وليس مثلَه؛ لأنه وإن كان متصرفًا فهو يعمل في الحال على وجه الاطراد وهو وجه قوي، ويعمل في التمييز على طريق الشذوذ، وهو وجهٌ ضعيف، فلا يستوي القياس فيه لهذه العلة". شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٧٨ للباحث محمد إبراهيم يوسف.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٦٤٢. وينظر صـــ ٤٥٩- ٤٧٣ من الرسالة.

المبحث الخامس

(أساليب اختياراته)

المبحث الخامس: أساليب اختياراته

تنوَّعت الأساليب التي استخدمها ابن عمرون في اختيار الآراء المفضلة عنده، سواء بالموافقة أو بالمعارضة، أو الاستحسان أو غير ذلك، وانقسمت هذه الأساليب إلى قسمين:

القسم الأول: الاختيار باللفظ الصريح:

كان هذا الأسلوب هو أكثر الأساليب التي انتهجها ابن عمرون في اختيار آرائه، إذ وجدته يُصرِّح في أغلب المسائل بألفاظ صريحة تدل على أنه اختار هذا المذهب، وقد تفنَّنَ في استخدام هذه الألفاظ، حيث استخدم نحو عشرين لفظًا للدلالة على الرأي المختار والمفضل عنده، وقد يكرر أحد هذه الألفاظ أكثر من مرة، من هذه الألفاظ:

١- (والصحيح كذا):

اختار ابن عمرون هذا الأسلوب للإعراب عن اختياره في أربعٍ وثلاثين مسألة، وهو أكثر الأساليب استخدامًا من الألفاظ الصريحة الدالة على الاختيار، ومن المسائل التي استخدم فيها هذا الأسلوب:

- اختار أن المنادى مفعول، وهو قول سيبويه وجمهور البصريين[١].
- والصحيح ما ذهب إليه سيبويه في منع وصف اللهم[٢].
- والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، وذلك في إعراب: (انتهوا خيرًا لكم)[٣].
- والصحيح مذهب سيبويه في منع تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف[٤].

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٤٥٠.

(٢) ينظر : السابق ٢/ ٥٠٥.

(٣) ينظر : السابق ٢/ ٥٣٢.

(٤) ينظر : السابق ٢/ ٦٠٦.

- والصحيح أنه حال أي: في قوله: (ولا خارجًا من فِيَّ)[1].
- والصحيح أن الجار والمجرور في : (كلمته فاهُ إلى فِيَّ) يتعلق بـــ (فاهُ)؛ لأنه وقع موقع (مُشافهة)[2].
- والصحيح أنه ليس بشاذ، وهو مجيء الجملة الاسمية حالًا دون واو[3].
- والصحيح ما قال سيبويه: ((واعلم أن المضاف ينجرُّ بثلاثة أشياء: بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ، وبشيءٍ يكون ظرفًا، وباسمٍ لا يكون ظرفًا))[4].
- والصحيح ما ذهب إليه سيبويه في تعليله لحذف التنوين والنون من اسم الفاعل المتصل به ضمير متصل[5].
- قال: ((واختُلِفَ في أنَّ المستثنى يجب أن يكون أقل من نصفِ ما تقدَّمَ، والصحيح أنه لا يجب))[6].
- والصحيح ما أشار إليه الرماني، حيث اختار ابن عمرون تعليل الرماني لمنع تقدم التمييز على عامله الفعل، وضعَّفَ التعليلات الأخرى[7].
- والصحيح أنها بعده، حيث اختار كون الحركة بعد الحرف، وهو رأي ابن جني[8].
- والصحيح أنها- أي الحركة- فرعٌ على الحرف[9].

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٠٩.

(٢) ينظر : السابق ٢/ ٦١٣.

(٣) ينظر : السابق ٢/ ٦٢٣.

(٤) ينظر : السابق ٢/ ٧٣٩.

(٥) ينظر : السابق ٢/ ٧٥٥.

(٦) ينظر : السابق ٢/ ٦٩٢.

(٧) ينظر : السابق ٢/ ٦٤٢.

(٨) ينظر :السابق ١/ ١٧٥.

(٩) ينظر : السابق ١/ ١٩٣.

- والصحيح هو الأول، اختار تعدد الحال موافقًا ابن جني وجماعة[١].
- والصحيح ما نقله الجوهري أن (سائرًا) بمعنى: (جميع)[٢].
- والصحيح ما قاله ابن فارسٍ في المجمل: ((الهاويةُ اسمٌ من أسماءِ جهنَّمَ))[٣].
- والصحيح أنَّ (جمعاء) معدول من (فعالى)، وقال به ابن الشجري وابن الأثير[٤].
- والصحيح أن الاشتقاق هو الذي يحدد الألف والنون الزائدة، وليس أن يكون قبلهما ثلاثة أحرف[٥].
- وقال في الممنوع من الصرف: ((والصيح أنَّ التنوين حُذِفَ بطريقِ الأصلِ والجرُّ تبعًا))[٦].
- (وهو صحيح)، اختار موافقة ابن الحاجب في زيادة: (بوضع واحد) في تعريف العَلَمِ[٧].
- في (قائم زيد) قال: ((زيدٌ مبتدأ على الصحيح)) موافقًا البصريين في ضرورة اعتماد الوصف الرافع لفاعل سد مسدّ الخبر[٨].
- الخبر الجامد لا يتحمل الضمير، والصحيح ما ذهب إليه البصريون[٩].

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٩٥.

(٢) ينظر : السابق ١/ ١٦٥.

(٣) ينظر : السابق ١/ ١٩٢.

(٤) ينظر : السابق ١/ ٢١٣.

(٥) ينظر : السابق ١/ ٢٤٧.

(٦) ينظر : السابق ١/ ١٨٠.

(٧) ينظر : السابق ١/ ٨٨.

(٨) ينظر : السابق ١/ ٢٧٧.

(٩) ينظر : السابق ١/ ٣٢٤.

- والصحيح أن الخبر هو (وجد) أو (استقرَّ) في: زيدٌ من الكرام[١].
- والصحيح ما ذهب إليه البصريون من إجازة الظرفية في الظرف المستغرق[٢].
- هذا هو الصحيح، أي: أن الفعل هو العامل في المفعول معه بتوسط الواو[٣].
- والصحيح أنَّ الإعراب دخل الكلام للحاجة[٤].
- (وهو الصحيح)، اختار أن يكون الكلام اسمًا للمصدر[٥].
- والصحيح أنَّ علةَ عدم دخول الجر على الفعل؛ ألا يجمع بين ثقل الفعل والجر[٦].
- بل الصحيح أن يقال: ((كُلُّ اسمٍ مفتوحِ الأولِ وثالثُه ألفٌ وبعدَ ألِفِهِ حرفان أو ثلاثةٌ، والحرفُ الذي بعد الألفِ مكسورٌ لفظًا أو تقديرًا كسرةً أصليةً سَلِمَ من تاءِ التأنيثِ أو ياءِ نسبٍ حقيقيٍّ[٧]. في حدِّ صيغة منتهى الجموع.
- والصحيح أن ما كان من الظروف أصله غيرُ ظرفٍ ثم نُقِلَ إلى الظرفِ ، لم يجزِ الاتساعُ فيه[٨].
- في جملة الصلة قال: ويرجع منها: أي من صلة اللام إليه، يعني إلى اللام، اختار أن اللام اسم فأعادَ الضميرَ إليها وهو الصحيح[٩].
- وقال ابن خروف: ((وجعلوا الألف واللام الداخلة على الأجناس نحو: الرجل

---

(١) ينظر :شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٣٣.

(٢) ينظر : السابق ٢/ ٥٦٨.

(٣) ينظر : السابق ٢/ ٥٨٠.

(٤) ينظر :السابق ١/ ١٧٥.

(٥) ينظر : السابق ١/ ٧٤.

(٦) ينظر: السابق ١/ ٨٤.

(٧) ينظر : السابق ١/ ٢٢٨.

(٨) ينظر : السابق ٢/ ٥٦٦.

(٩) ينظر : السابق ق (٣٧٥ب).

والغلام بمعنى: الذي، وما ذكره ابن خروف هو الصحيح[1].

- والصحيح أن (منذُ) مبتدأ ما بعده الخبر؛ لأن (منذُ) معرفة، و (يومان) نكرة[2].
- في نا صب (إذا) قال: ((والصحيح أنه الجواب))[3].
- في الخلاف في (ذا) اختار مذهب البصريين فقال: ((والصحيح الأول؛ بدليل التصغير))[4].

(٢) **((وهو الجيد))**:

اختار ابن عمرون هذا الأسلوب للإعراب عن اختياره في سبعِ مسائلَ، ومن المسائل التي استخدم فيها هذا الأسلوب:

- (وهو الجيد)، يرى أن الأسماء الستة والمثنى والجمع معرب بحركات مقدرة موافقًا سيبويه، ومخالفًا الزمخشري الذي أعربها بالحروف[5].
- (وهو الجيد)، اختار تسمية الممنوع من الصرف إذا دخله (أل) أو أضيف مجرورًا وليس مصروفًا، وهو وصف سيبويه[6].
- والذي ذكره ابن الخشَّاب هو الجيِّدُ، وهو إنكار الإضافة بمعنى: (في)[7].
- والجيد أنَّ (سواءٌ عليهم) مبتدأٌ، و (أأنذرتهم) الخبر، قاله مخالفًا الزمخشري[8].
- وقال في: (أما أنت ذا نفرٌ): ((والجيد في تقدير الفعل: بَقيتَ أو سَلِمْتَ لأنْ كنتَ ذا

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ق (٣٧٤ ب).

(٢) ينظر: السابق ق (٤٢٠ أ).

(٣) ينظر: السابق ق (٤٢٢أ).

(٤) ينظر: السابق ق (٣٦٦ ب).

(٥) ينظر: السابق ١/ ١٧٠.

(٦) ينظر: السابق ١/ ١٨٢.

(٧) ينظر: السابق ٢/ ٧٤٣.

(٨) ينظر: السابق ١/ ٣٤٤.

نفرٍ فإنَّ قومي لم تأكلْهم الضبعُ))[1].

- والجيد إطلاق المفعول له بدلًا من المفعول لأجله؛ لأن (من) و (الباء) دخلا في هذا الباب، فالمعنىٰ معنىٰ اللام فهي الأصل، وهي الدالَّة علىٰ العِلِّيَّة"[2].
- والجيد في (ليس) إذا اتصلت بها ياء التكلم: ليسني[3].

٢- (وهو عندي أجود):

اختار ابن عمرون القول بأن رافع المبتدأ والخبر هو التجرد موافقًا السيرافي فقال: "وقوله: "وكونهما" يقتضي أنَّ عاملَ المبتدإِ تَجَرُّدُهُ، وعاملَ الخبرِ تَجَرُّدُ الخبرِ؛ لأنه أضافَ الكونَ إليهما، وكونُ أحدِهما غيرُ كونِ الآخَرِ، فيلزمُ أنْ يُفْرَدَ المبتدأُ بعاملٍ والخبرُ بآخرَ وحينئذٍ هما عاملان، وإلىٰ ذلك أشارَ السيرافيُّ في شرحِ كتابِ سيبويه...، وهو عندي أجودُ شيءٍ؛ لأنَّ المبتدأَ قد يجيءُ لا خبرَ له في اللفظِ ولا في التقديرِ كما في: أقائمٌ أخواك؟ فلو كان تَجَرُّدُ المبتدإِ يطلبُ الخبرَ لم يوجدْ مبتدأٌ إلا وله خبرٌ"[4].

٣- (والذي أراه):

"والذي أراه أنه لا يلزم حذفُ الخبرِ بعد (لولا) – وإليه ذهبَ الرُمَّاني- إلا إذا كان معلومًا[5].

٤-(وقد رُجِّحَ الأول):

- اختار ابن عمرون ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين من أن المحذوف في : ضربي زيدًا قائمًا، هو الخبر؛ لسد الحال التي لا تصلح أن تكون خبرًا

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٧٠٠.

(٢) ينظر : السابق ٢/ ٥٦٢، وصـــ٣٢٤- ٣٣٥ من الرسالة.

(٣) ينظر : السابق ق (٣٦٤ ب).

(٤) ينظر : السابق ١/ ٣١٢.

(٥) **ينظر** : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٤٩، وينظر قول الرماني في : شرح كتاب سيبويه للرماني المجلد الثاني ١٤٣/ أ.

للمصدر (ضربي) مسده فقال: ". **وقد رُجِّحَ الأولُ بأنَّ حذفَ بعضِ الخبر أولىٰ من حذفِ كلِّه**"(١).

- رجَّحَ ابن عمرون كون (القُرفُصاء) منصوبًا بـــ (قعد) في قولهم: قَعَدَ القُرفُصَاء، فقال: " وهي منصوبة بالفعلِ قبلها؛ لأنَّ القَهْقَرَىٰ نوعٌ من الرجوعِ(٢)، فإذا عُدِّيَ إلىٰ المصدرِ الذي هو عامٌّ جاز أن يتعدَّىٰ إلىٰ النوعِ إذ كان داخلًا تحتَه، وقيل: بل يُقَدَّرُ لها فعلٌ من لفظِه تُنْصَبُ به كأنَّهُ تَقَرْفَصَ القُرفُصَاءَ، وتصَمَّمَ الصمَّاءَ، ورُجِّحَ الأَوَّلُ بأنَّهُ لا يحتاجُ معه إلىٰ تقديرٍ"(٣).

٥-(وهو أولى):

اختار قول سيبويه في (يا تيم تيم عديّ) وقال: وقول سيبويه ليس فيه إلا زيادةٌ فهو أولى(٤).

٦-(وهو المذهب):

اختار ابن عمرون مذهب سيبويه في بناء (أي) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها فقال: "غير أن الموصولة إذا أضيفت وحُذِفَ صدرُ صلتِها ففيها لغتان: منهم مَنْ يبني "أيًّا" **وهو المذهب**، وزعم الخليل أنه علىٰ الحكاية، كأنه قال: اضرب الذي يُقال له أيهم أفضل... ، ومنهم مَنْ يعربها، قال سيبويه: وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرر علىٰ أيهم أفضل"(٥).

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٥٥.

(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٣٥، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٦٧، ونسبه العكبري لسيبويه في اللباب ١/ ١٦٥، ونسبه لسيبويه أيضًا ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٢٧٧.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٤٠٣.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٣٢.

(٥) يُنظر : شرح المفصل لابن عمرون ق/ ٣٨٨، وتفصيل المسألة في صـــ٥٣٨- ٥٤٨.

القسم الثاني: الاختيار السكوتي:

أقصد بهذا القسم المسائل التي اختارها ابن عمرون ولم يذكر اختياره بلفظ من الألفاظ الصريحة التي أشرت إليها سابقًا، وهي قليلة جدًا، حتى كاد هذا الأسلوب ألا يوجد في اختياراته، لكنه وُجِدَ، ومنه اختياره أن أسماء الأفعال أسماءٌ، فقال:" وهي أسماء، والدليل على أنها أسماء أشياء من جملتها قول سيبويه: " وذلك أنّها أَسماءٌ، وليست على الأَمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفي يومِك"[1]. يعني: أنها تخالف صيغ الأفعال. وقال سيبويه: " ولكنَّ المأمور والمنهيّ مضمرانِ في النية". أي: لا يتصل بها الضمير على حد اتصاله بمسماها، وذلك دليل أنها أسماء؛ لأن الأسماء إذا تحملت ضميرًا لا يظهر في تثنية ولا جمع.

ورَدَّ ابن عمرون على من زعم أنها حروفٌ فقال: "وليست بحروف؛ لأن الحرفَ لا يتحمل الضمير، والدليل على تحملها الضمير توكيده، ومن الدليل أنها إذا نقل منها ما في آخره راء وسُمِّيَ بها، لم تُعرب بل تبقى على بنائها بخلاف الأفعال، ولأن تنوين التنكير يلحقها، ولأن اللام قد دخلت على بعضها في: (النجاءَك)[2]...))[3].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٢.

(٢) من أمثلة سيبويه، ينظر : الكتاب ١/ ٢٤٢، و"النجاء": اسم لـ (انج)، وتلحقها كاف الخطاب فتقول: النجاءك، قاله ابن طاهر، وقيل: ليس اسم فعل، بل هو من المصادر النائبة عن الفعل. ينظر : الارتشاف ٥/ ٢٣٠١.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ورقة ٣٩٣ أ، وتفصيل المسألة في صـــ ٥٥٠-٥٦٠.

المبحـــث الســادس

(مَوْقِفُهُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ واتِّجَاهُهُ النَّحْوِيُّ)

أولًا: مَوْقِفُهُ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ، وَيَشْمَلُ:

١- مَوْقِفُهُ مِنَ البَصْرِيِّيْنَ:

أ- مَا وَافَقَ فِيْهِ البَصْرِيِّيْنَ

ب- مَا خَالَفَ فِيْهِ البَصْرِيِّيْنَ

٢- مَوْقِفُهُ مِنَ الكُوْفِيِّيْنَ:

أ- مَا وَافَقَ فِيْهِ الكُوْفِيِّيْنَ

ب- مَا خَالَفَ فِيْهِ الكُوْفِيِّيْنَ.

٣- مَوْقِفُهُ مِنَ البَغْدَادِيِّيْنَ:

أ- مَا وَافَقَ فِيْهِ البَغْدَادِيِّيْنَ

ب- مَا خَالَفَ فِيْهِ البَغْدَادِيِّيْنَ.

٤- مَوْقِفُهُ مِنَ الأَنْدَلُسِيِّيْنَ:

أ- مَا وَافَقَ فِيْهِ الأَنْدَلُسِيِّيْنَ.

ب- مَا خَالَفَ فِيْهِ الأَنْدَلُسِيِّيْنَ

٥- مَوْقِفُهُ مِنَ المِصْرِيِّيْنَ:

أ- مَا وَافَقَ فِيْهِ المَصْرِيِّيْنَ

ب- ما خَالَفَ فِيْهِ المَصْرِيِّيْنَ.

ثَانِيًا: اتِّجَاهُهُ النَّحْوِيّ

المبحث السادس: موقفه من النحويين واتجاهه النحوي

أولًا: موقفه من النحويين:

١- موقفه من البصريين:

(أ) ما وافق فيه البصريين:

اتفق مع البصريين في كثير من المواضع ومنها:

- اختار أن الأسماء الستة والمثنى والجمع معربٌ بحركاتٍ مقدرةٍ موافقًا سيبويه ومخالفًا الزمخشري الذي أعربها بالحروف[١].
- اختار تسمية الممنوع من الصرف إذا دخله (أل)، أو أضيف مجرورًا وليس مصروفًا، وهو وصف سيبويه[٢].
- رجَّحَ أنَّ الحال في (ضربي زيدًا قائمًا) سدت مسد الخبر، لا أنَّ الخبر بجملته محذوفٌ موافقًا سيبويه[٣].
- رجَّحَ كون القرفصاء منصوبًا بـــ (قعد) في: قعدَ القُرفُصاء، وهو قول سيبويه[٤].
- اختار أنَّ المنادَىٰ مفعول، وهو قول سيبويه وجمهور البصريين[٥].
- اختار مذهب سيبويه في منع وصف اللهم[٦].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ١/ ١٧٠.

(٢) ينظر: السابق ١/ ١٨٣.

(٣) ينظر: السابق ١/ ٣٥٥.

(٤) ينظر: السابق ٢/ ٤٠٣.

(٥) ينظر: السابق ٢/ ٤٥٠.

(٦) ينظر: السابق ٢/ ٥٠٥.

- اختار مذهب سيبويه في عدم تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فقال في قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾(١): "والصحيح أَنَّهُ حالٌ من الكاف في "أرسلناك"، والتاء للمبالغة"(٢).
- واختار قول سيبويه في مجيء الجملة الاسمية حالًا دون واو (٣).
- رجَّحَ رأي البصريين في التنازع على إعمال الثاني(٤).
- لا يرى مجيء التصغير للتعظيم موافقًا البصريين(٥).
- قال في (قائم زيد): (زيد) مبتدأ على الصحيح موافقًا البصريين في ضرورة اعتماد الوصف الرافع لفاعل سدَّ مسدّ الخبر(٦).
- الخبر الجامد لا يتحمل الضمير، والصحيح ما ذهب إليه البصريون(٧).
- إجازة الظرفية في الظرف المستغرق، وهو قول البصريين(٨).
- اختار أنَّ الفعل هو العامل في المفعول معه بتوسط الواو موافقًا البصريين(٩).
- رجَّحَ كون (سبحان) لم يُنَوَّنْ في: سبحان من علقمة؟ لأنه نوي فيه الإضافة، موافقًا المبرد، ومخالفًا سيبويه الذي قال بأنَّ منع التنوين لعدم الصرف،

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ. وتمامها: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٠٦.

(٣) ينظر : السابق ٢/ ٦٢٣.

(٤) ينظر : السابق ١/ ٣٠٠.

(٥) ينظر : السابق ١/ ٢١٩.

(٦) ينظر : السابق ١/ ٢٧٧.

(٧) ينظر : السابق ١/ ٣٢٤.

(٨) ينظر : السابق ٢/ ٥٦٨.

(٩) ينظر : السابق ٢/ ٥٨٠.

ومتأوِّلًا كلام سيبويه[1].

- اختار أنَّ العَلَمَ إذا نودِيَ لا يُنكَّرُ ثم يعَرَّف بالنداء والقصد، وقال: لا داعي للتنكير، موافقًا ابن السرَّاج[2].
- اختار كون رافع المبتدأ والخبر هو التجرد، موافقًا سيبويه[3].
- قال: "واخْتُلِفَ في أَنَّ المستثنى يجب أن يكونَ أقلَّ من نصفِ ما تقدَّمَ، والصحيح أنَّه لا يجب، وهو قول السيرافي[4].
- الفعل مشتق من المصدر، بينما يرى الكوفيون أنَّ المصدر هو الذي يشتق من الفعل[5].
- أسماء الإشارة والمحلى بأل والنكرة وكل ما صلح فيه الألف واللام ليست من الموصولات، بينما يرى الكوفيون جواز وقوعها أسماء موصولة[6].
- امتناع إلغاء صلة (رجل)، و (الرجل)، و(الذي)، بينما أجازها الكوفيون[7].
- الألفاظ التي سُمِّيَ بها الفعل أسماء، بينما يرى الكوفيون أنها أفعال[8].
- يرتفع الاسم بعد (منذ) على الخبرية، وعند جمهور الكوفيين يرتفع على

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٤٢٦.

(٢) ينظر : السابق ٢/ ٤٦٠.

(٣) ينظر : السابق ١/ ٣١٢.

(٤) ينظر : السابق ٢/ ٦٩٢.

(٥) ينظر : السابق ق (٣٧٢ ب) .

(٦) ينظر : السابق ق (٣٩١ أ).

(٧) ينظر : السابق ق (٣٩١ أ).

(٨) ينظر : السابق ق (٣٩٢ أ).

الفاعلية لفعل مضمر[1].

- (كم) بوجهيها: الخبرية والاستفهامية اسم عنده، بينما يرى الكوفيون أنها حرف[2].
- الاسم المقصور إذا كثرت حروفه لا يجوز حذف شيءٍ منه في المقصور ولا الممدود، بينما يرى الكوفيون أنَّ ألفه تُحذف في التثنية، فيقولون في تثنية خوزلى وقهقري: خوزلان وقهقران[3].

(ب)ما خالف فيه البصريين:

- اعترض الخليل بقوله: وميم المكان أصليةٌ، ولا نظر إلى قول مَنْ أخذه من الكون، وحكم بزيادة الميم لقولِ العربِ: تَمَكَّنَ[4].
- اعترض سيبويه في قوله: إن جواز الابتداء بـــ (شر) في: شرٌ أَهَرَّ ذَا نَاب؛ لأنه في معنى الفاعل، وقال: "وليس بشيءٍ؛ لعدم جواز: رجلٌ قامَ، وإن كان في المعنى فاعلًا "[5].
- اعترض خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ) في أنَّ العامل في الفاعل معنى الفاعلية،

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ق (٤٢٠ أ)، وتفصيل المسألة في صـ ٥٧٩- ٥٨٨.

(٢) ينظر : السابق ق (٤٤١أ) ، وتفصيل المسألة في صـــ ٥٩٤- ٦٠١.

(٣) ينظر : قسم التحقيق صــــــــ ٦٥٧.

(٤) وهو قول الخليل، قال: "والمكان في أصل تقدير الفعل: مفعل؛ لأنه موضع للكينونة، غير أنه لما كثر أجروه في التصريف مُجْرَى الفعال، فقالوا: مكنًا له، وقد تمكَّنَ، وليس بأعجب من (تَمَسْكَنَ) من المسكين، والدليل على أن المكان (مَفْعَل): أنَّ العربَ لا تقول: هو مني مكان كذا وكذا إلا بالنصب". العين ٥/ ٣٨٧، ونُسِبَ لثعلب في المحكم ٧/ ٧١، واللسان ١٣/ ٤١٤، وينظر في الخلاف في اشتقاق (مكان) ووزنه: تهذيب اللغة ١٠/ ٢٩٤. ينظر: شرح المفصل ١/ ١٨٤.

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣١٩.

وقال: "وذا لا يُعوَّل عليه"(١)

- واعترض قوله: إن العامل في المفعول به معنى المفعولية، وقال: " وليس بشيءٍ"(٢).
- اعترض يونس (ت ١٨٢هـ) فقال: "وإذا فَصَلْتَ فقلتَ: لا يَدَيْنِ بها لك، ولا أَبَ فيها لَكَ، امتنعَ الحذفُ، يعني حذف نون التثنية، و الإثبات، يعني امتنعَ إثباتُ الألفِ في (أَبَ) عند سيبويه وأجازهما يونس فيما لا يتم به الكلام؛ لأن الفصلَ بين المضاف بالجارِّ والمجرورِ والظرفِ والمضافِ إليه يجوز في الشعرِ، فأجازهما يونس في غير الشعر، وهذا ضعيف؛ لأن الفصلَ باللامِ شاذٌّ، وبشيءٍ آخرَ أضعفُ"(٣).
- و إذا سُمِّيَ مذكر بمؤنث نحو : (عَيْن) وصُغْرَ، فلا تاء، نظرًا إلى مسماه الآن خلافًا ليونس، واحتجَّ يونس بـ (أُذَيْنَة)، ولا حجة فيه، لأنها تقال بعد التصغير(٤).
- واعترض يونس بقوله: "و زعم يونس أن "مُثَنًّى" بمنزلة : "مُعْطًى"، قال سيبويه: "وهو بمنزلة مرامى، لأنَّه خمسة أحرف. وإن جعلته كذلك فهو ينبغي له أن يجيز في عَبْدِيّ: عَبْدَوِيٌّ، كما جاز ذلك في حُبْلى. فإن جعل النون بمنزلة حرفٍ واحد، وجعل زنته كزنته فهو ينبغي له إن يُسمِّى رجلاً باسم مؤنَّث على زنة "مَعَدٍّ" مدغم مثله أن يصرفه، ويجعل المدغم كحرفٍ واحدٍ. فهذه النون الأولى بمنزلة ساكنٍ ظاهر. وكذلك / [٥٤٠ أ] يجري في بناء

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٢٨٠.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٤٤١.

(٣) ينظر : السابق ٢/ ٧١٤.

(٤) ينظر : التحقيق صـــــــ ١٠٢٦.

الشِّعر وغيره"(١).

- اعترض الأخفش (ت ٢١٥هـ) في توجيهه نصب المفعول معه فقال: " وذهبَ الأخفش إلى أنَّه ينتصبُ انتصابَ (مع). وهو ضعيف؛ لأنَّ (معًا) ظرفٌ والمفعولُ معه ليس بظرفٍ، وما ليس بظرفٍ فلا يجوز نصبه على الظرفِ(٢).
- اعترضه في قوله: "اتصال المضمر عاقب النون والتنوين، ألا ترى أنك لا تقول: هو ضاربُنْك، فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية، صار بمنزلة ما لا ينصرف من الأسماء". وقال: وقياس الأخفش على ما لا ينصرف غير مستقيم؛ لأن ما لا ينصرف يجوز إضافته ويقدر حذف التنوين للإضافة، فلو كان هنا كغير المنصرف، لجاز الوجهان عنده(٣).
- وقال: وذهب أبو الحسن إلى أن (ثُبَة الحَوْض) وهي : وسطه، من (ثَابَ يَثُوبُ)، وأنها محذوفة العين. وأن تكون اللام المحذوفة أولى؛ لكثرة حذفها وقلة حذف العين(٤).
- وقال الأخفش:"سمعت من يقول: "سُفَيْرِجِل" متحركًا، يعني: جيمه مكسورة". وقال الخليل: " لو كنت مُحَقِّرًا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئًا كما قال بعض النحويين لقلت: "سُفَيْرِجْلٌ" كما ترى، حتى يصير بزنة: "دُنَيْنِيْرٌ"، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب" انتهى. يعني: يُسَكِّن الجيم، فإذا كان ما ذكره الخليل ليس من كلام العرب، فما ظنك بما قاله

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــــــــ ١١٠٠.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٨٠، والتفصيل في المسألة صـــــ ٣٩٩- ٤١٠.

(٣) ينظر : السابق ق (٢٨٤ ب).

(٤) ينظر : التحقيق صـــــــ ٦٩٢، ٦٩٣.

الأخفش![1].

- وقال الأخفش: مَنْ قال اليوم الجمعةَ، لم يُحَقِّرْ؛ لأنه يريد: اليوم الاجتماع، ومَنْ قال: اليوم الجمعةُ بالرفع، حَقَّرَ؛ لأنه يريد اليوم يوم الجمعة، على أنه عند أكثر النحويين لا يُحَقَّر نُصِبَ أو رُفِعَ[2].
- واعترض المبرد (ت ٢٨٥هـ) في مسوغات الابتداء بالنكرة، قال ابن عمرون: ومما وقع الاختلاف فيه أهو دعاءٌ أم لا قولهم: "أَمْتٌ فِي حَجَرٍ لا فيكَ"[3]، ومعناه: إعوجاج؛ لأن (الأَمْتَ) اعوجاجٌ، وزعم المبرد أنه دعاءٌ، وليس كذلك بل نَفَى عنه العيب، وجعله للحجر الذي هو أولى به، ولو دعا عليه بألا يجعل فيه أمتٌ لم يكن في ذلك فائدة، وإنما هو مدحٌ[4].
- قال المبرد في (عَسَاكَ) : الكاف في موضع نصب؛ لأنه خبر عسى، واسمها مرفوع مضمر فيها، وجعله كقولهم: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)، إلا أنه قدَّمَ الخبر؛ لأنه فعل ونوى الاسم للعلم به، كقولهم: ليس إلا. قال ابن عمرون: والقياس على (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا) بعيد؛ لأنه قياسٌ على شاذ[5].
- قال المبرد في علة بناء "فَعَال" بُنِيّ لأن فيه ثلاث علل، واثنتان تمنعان الصرف، وليس بعد منع الصرف إلا البناء. واعترضه ابن عمرون فقال: "وأُبْطِل بأنَّا لو سمَّيْنا بالأعجمي مؤنثًا نحو: (دابجرد) لم يُبْنَ و إن زادت عِلَلُه"[6].

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــــــ ٩٩٤.

(٢) ينظر : التحقيق صـــــــــ ١٠٦٣.

(٣) ينظر : المستقصى ١/ ٣٦٠، ولسان العرب ٢/ ٥، وهو مثلٌ يُضرب في الدعاء بالخير.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٢٠.

(٥) ينظر : السابق / ٤٧٤.

(٦) ينظر : السابق / ٦٠٥.

- حكىٰ سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة[١][٢]. ولا نظر إلىٰ رد المُبَرِّد؛ لأن رواية الثقة لا سبيل إلىٰ ردها[٣].
- وخالف المُبَرِّد في النسب إلىٰ فَعُولَة"؛ لأن الواو في النسب ليست كالياء بدليل النسب إلىٰ "عَدُوّ": عَدُوِّيّ قولًا واحدًا، ولم يأتِ فيه ما أتىٰ في النسب إلىٰ مائة علىٰ ما يأتي، ولذا غُيِّرَت الكسرة في النسب إلىٰ "نَمِر"، ولم تُغَيَّرْ الضمة / [٥٣٦ ب] في النسب إلىٰ "سَمُرَة". وحُجَّة سيبويه: أنه سمع من العرب: "شَنَئِيّ" في النسب إلىٰ: "أزد شَنُوءَة"، وذا نص في محل النزاع، وادَّعَىٰ المُبَرِّد أنه شاذ عن القياس. وذلك غير مُسَلَّم[٤].

٣- موقفه من الكوفيين:

(أ) ما وافق فيه الكوفيين:

لم أعثر علىٰ مسألة اختار فيها ابن عمرون مذهب الكوفيين بلفظٍ صريح، إلا في بعض المسائل القليلة التي اختار فيها آراء شخصيات من الكوفيين، وهي في الحقيقة لا تمثل رأي المذهب، فقد اختار ابن عمرون في مجمل اختياراته مذهب البصريين، وأكثر من الاعتراض والرد علىٰ الكوفيين، وإذا شعر بقوة مذهب الكوفيين في مسألةٍ فإنه يلتمس العذر للبصريين وخاصةً سيبويه، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨.

(٢) وجوّزه الأخفش ، والرّماني. ينظر: الرمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ١٥٨.

(٣) وقد رَدّ ابن ولَّاد كلام المبرد فقال: ذكر المبرد عن سيبويه أن "قال فلانة" قليل، ثم قال: وهذا لا يجوز، لأنه لم يوجد في قرآن ولا شعر ولا كلام فصيح، فلو وجد مثله في قرآن أو كلام فصيح لما نسبه إلىٰ الضعف "والقلة". الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفىٰ: ٣٣٢ هـ) ١/ ١٢٤. دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان- الناشر: مؤسسة الرسالة- الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م. وينظر : التحقيق صـــــــ ٨٦٨.

(٤) ينظر : التحقيق صـــــــ ١٠٨٥.

١- توقفه عن الاعتراض على مذهب الكوفيين عندما يشعر بقوة مذهبهم ، وذلك أنه اختار القول بجواز مجيء عطف البيان من النكرات، وهو ما ذهب إليه الكوفيون، ووافقهم عليه الفارسي من البصريين، وعُزِيَ إلى ابن جني[1].

٢- التماسه العذر للبصريين أو لسيبويه عند الشعور بضعف مذهب البصريين، ذلك في مسألة الفصل بين المتضايفين، كما في قول الفردق:

يَامَنْ رَأَىٰ عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ   بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

فقال: "أنشد الزمخشري البيتين؛ لأنهما يوهمان جواز الفصل بغير الظرف، وخرَّجهما على حذف المضاف إليه من الأول استغناءً عنه بالثاني، واختار مذهب أبي العباس حذرًا من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، ويلزم وضع الظاهر موضع المضمر في الثاني، وحسَّنه عدم ذكر الأول، ومذهب سيبويه أنَّ الأول مضاف إلى الاسم الذي بعد الثاني، وحذف المضاف إليه من الثاني وهو ضمير، ووضع ما أضيف إليه الأول موضع الثاني ولم يقع فيه ظاهر موقع مضمر في البيتين.

فإن قيل: يلزم سيبويه الفصل بغير الظرف.

فالجواب: لما شارك الفاصل ما قبله في النسبة إليه حسن، وشجَّعه كون الدليل يكون مقدمًا على المدلول عليه، وإنما أُخِّرَ عنه؛ لأنه لو وقع موقعه لجاء الثاني مضافًا ليس بعده مضاف إليه في اللفظ ولا ما يقوم مقامه، فأَخَّره ليكون كالعِوَضِ... وما وقع في بعض نُسَخِ الكتاب من قوله:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ   زَجَّ القَلُوصِ أَبِي مَزَادَهْ

فسيبويه بريء من عهدته، يريد: ليس البيت من كتاب سيبويه، والبيت لا يعرف قائله، لكن رواه الأخفش والكوفيون، ثم البيت لا يحتاج إلى هذا كله، فإنه يقبل التخريج على قواعد سيبويه، وهو أن يكون حذف التنوين من (زَج) لالتقاء

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ق (٣٣٨أ) .

الساكنين لا للإضافة"[1].

ومن المسائل التي وافق فيها الكوفيين:

١- لا يجوز أن يقال: اختصم الزيدان كلاهما؛ لفوات فائدة التوكيد، وأجاز ذلك البصريون[2].

٢- لا يضاف الزمان الدال على العدد كشهر وأسبوع إلى الجملة، وأجاز ذلك الكوفيون[3].

٣- أجاز الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول، ومنع ذلك البصريون[4].

٤- يجوز إعراب (أي) الموصولة إذا أضيفت وحُذِفَ صدر صلتها، والبصريون على لزوم البناء[5].

(ب) ما خالف فيه الكوفيين:

- اعترض تعليل الكسائي إعراب المنادى ، قال الكسائي: "وجدت النداءَ لا مُعْرِبَ له، ووجدته مفعولَ المعنى، فلم أخفضْه؛ لئلا يُشْبِهَ المضافَ، ولم أنصبْه؛ لئلا يُشْبِهَ ما لا ينصرفُ، ويحتملُ وجهينِ فرفعتُه بلا تنوينٍ؛ ليكون بينه وبين ما هو مرفوعٌ برافعٍ صحيحٍ فرقٌ، وفي المضاف وجدته أكثرَ الكلامِ منصوبًا، فحملتُه على الأكثرِ"[6].

قال ابن عمرون: "وذا يكادُ يَسْتَغْنِي عن رَدٍّ لسقوطه، ويقال له: ما الموجب لحملِ المضافِ

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ق (٣٠٥أ، ب) .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون/ ق (٢٩٢ أ).

(٣) ينظر : السابق/ ق (٣٠٢ أ).

(٤) ينظر : السابق / ق (٣٠٦ ب).

(٥) ينظر : السابق ق (٣٨٨ أ).

(٦) ورد في الإنصاف ١/ ٣٢٣ منسوبًا للكوفيين، ونسب للكسائي في شرح الكافية للرضي ١/ ٣٤٩

دونَ المفردِ، وهلَّا كان المفردُ مخفوضًا بغيرِ تنوين؛ لأنه يكون بلا مُعْرِبٍ، بخلاف الرفعِ، فإنه يكون إعرابًا بلا تنوينٍ"[1].

- واعترض تقدير الكسائي لإعراب قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[2]، فقال: وحمله الكسائي على إضمار (كان) تقديره: يكنِ الانتهاءُ خيرًا لكم، ويمنعه: إضمار (كان)، ولا تُضمَرُ في كل موضعٍ، ولذلك لا يصحُّ: أَطِعِ اللهَ أفقهَ الناسِ، أي: تكنْ أَفْقَهَ الناسِ، ولا (انصُرْ أخانا)، أي: تكن أخانا، ومن جهة المعنى: أنَّ مَنْ تَرَك ما نُهِيَ عنه، فقد سقَطَ عنه اللومُ، وعُلِمَ أنَّ تَرْكَ المنهِيُّ خيرٌ من فعلِهِ، فلا فائدة في قوله: خيرًا[3].
- وعند الكسائي إدخال لام التعريف على الأسماء الثلاثة، نحو: الخمسةَ العَشَرَ الدِّرْهَم، وهو قبيحٌ؛ لأن التمييزَ لا يدخله لامُ التعريفِ[4].
- ردّ مذهب الكسائي في إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، قال الكسائي : لا يجب إضافته؛ لأنه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، واستدلّ الكسائيّ بقوله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ – من الآية: ٩٦ من سورة الأنعام – والقراءة باسم الفاعل هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي– (وجَعَل) – فعلا ماضيا[5] فقال الكسائي: لا ناصب لسكنا سوى جاعل، وهو بمعنى الماضي، وإذا نصب المفعول الثاني فلأن ينصب الأول أقرب . وهذا القول أيضًا

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٤٥٩.

(٢) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٣٣. وصـــ ٣٧٧- ٣٨٤ من الرسالة.

(٤) ينظر : التحقيق صـــــــ ١٢٠٤.

(٥) ينظر : السبعة لابن مجاهد ٢٦٣.

قول هشام وأبي جعفر بن مضاء. ورُدّ بأنّ نصبه يكون بفعل مقدّر، وتقديره: وجاعل الليل جعله سكنًا[١] .

- اعترض الفراء في إعراب قوله تعالىٰ: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[٢]، فقال: ويمنعه من جهة المعنىٰ: أنَّ الانتهاءَ لا يتنوَّعُ إلىٰ خيرٍ وشرٍّ، لأنَّ المطلوبَ التركُ، وقد حصل، فلا فائدةَ حينئذٍ في قوله: انتهاءً خيرًا، ومن جهة اللفظ: أنَّه قد جاء فيما ليس مصدرًا، وهو قولهم: وراءَكَ أوسعَ لك"[٣].

- واعترض قول الفراء بأن (منذ) مركبة من (من) و (ذو)، فحذفوا الواو تخفيفًا، وما بعدها من صلة الذال. فقال: ويبطل قول الفراء: أنَّ (ذو) بمعنىٰ (الذي) إنما تستعملُها طيِّء لا غير، و (مُنْذُ)تستعملها جميع العرب[٤].
- وذهب الفراء في نحو: ما رأيته مُنْذُ يومانِ، إلىٰ القول بأنَّ (يومانِ) رُفِعَ علىٰ الخبرية بإضمار مبتدأ، وقال ابن عمرون: إنَّ (مُنْذُ) مبتدأ، وما بعده خبر[٥].
- في جعل الجمع موضع الاثنين قال الفراء: " إنما جمَعوا ذلك؛ لأن الأعضاء في البدن أكثرها اثنان، كـ العيْنَيْنِ، والحاجِبَيْنِ، والخديْنِ، واليَدَيْنِ، والرجلَيْنِ، فإذا كان في البدن منه واحدٌ أُقيمَ مقامَ الاثنين، فإذا ضممناه إلىٰ آخر صارا أربعة؛ فجُمِعَا لذلك" قال ابن عمرون وقول أبي ذُؤَيْبٍ:

فالعينُ بَعْدَهُمُ كأنَّ حِدَاقَها ... سُلِمَتْ بشوكٍ فَهْيَ عُورٌ تَدْمَعُ

أراد بالعين: العينين، وبالحِداقِ: الحَدَقَتَيْنِ. وإن كان قال : " فَهْيَ عُورٌ" أراد : فهما عوراوانِ،

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ١٢١٢.

(٢) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٣٣. وصـــــ ٣٨٢، ٣٨٣ من الرسالة.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٤٢٠أ، وصـــــ ٥٧٦ من الرسالة.

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٤٢٠أ، وصـــــ ٥٧٩ من الرسالة.

فاستعمل ضمير المفرد موضع الاثنين، والجمع في "عُوْرٌ" موضع التثنية ؛ لأن العين لا يكون لها إلا حَدَقَةً واحدةً، وذا يُبْطِلُ ما علَّلَ به الفراء، ويُبَيِّنُ أن العلة ما ذكرته: أن يكون كلُّ واحدٍ منهما بعضَ شيءٍ مفردٍ من / [٤٥٢ أ] صاحبه، كأنه لَمَّا سَمِعَ ابن الحاجب قول الزمخشري : "إذا كانا متصلين" ظن هذا مذهب البصريين، فبنى أن خلافه مذهب الكوفيين، ولم أقف عليه لغير الزمخشري[1].

- في تصغير الترخيم قال: وفي "قُرْطَاسٍ": "قُرَيْطِسٌ"؛ لأن الألف زائدة. وقال الفراء: العرب إنما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام، ولم يفرق أصحابنا في هذا الترخيم بين العَلَم وغيره، وقد جاء عن العرب: (عَرَفَ حُمَيِّقٌ جَمَلَه) فـ "حُمَيِّق" تصغير : أَحْمَق، وليس بِعَلَم. ولا أدفع أن يكون ذلك في الأعلام أقيس منه في الأجناس، من حيث كانت العلمية فيه دالة على المحذوف والمراد منه، فأَمَّا أَلَّا يجوزَ إلا في الأعلام فلا، أفلا ترى إلى قولهم في تحقير (أَكْمَت) و (كَمْتَاء): كُمَيْت؟! فإن قيل: شَرَطَ حذف الزوائد، ونحو "غَلَابِ" لا تُحْذَفُ تاؤه بل تقول: غُلَيِّبَة؟ قيل: تاء التأنيث غير معتد بها في البِنْيَة؛ فلذا ثبتت في تصغير الترخيم[2].
- وأجمع النحاة على جواز قصر الممدود، غير أن الفراء قال: لا يجوز أن يُقْصَرَ من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصورٌ نحو: حمراء، لا يجوز قصرها، ولا باب (فُقَهَاء)، وكذلك ما كان من المقصور له قياسٌ يوجب قصرَهُ، لم يجئ في الشعر ممدودًا عنده، ويجوز أن يُمَدّ المقصور، وإنما يجيز قصر الممدود الذي يجيء في بابه مقصورٌ نحو: الحُدَاء؛ لأنه قد جاء (البُكاءُ) مقصورًا، ونحو : الغِطَاء والكسَاء والعَطَاء؛ لأنها أسماءٌ لأشياءٍ لا يوجب القياس مَدَّها ولها نظائر مقصورة، نحو: المها والعصا والهدى، ولا يجوز مدّ باب (سَكْرَى)، ويجوز عنده مدُّ الرَّحَا والعَصَا؛ لأن مثلَهما في

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــــــــ ٦٧٦، ٦٧٧.

(٢) ينظر : السابق صـــــــــــ ١٠٥٨، ١٠٥٩.

الأسماء: السَّماء والغِطَاء/ [٥٦٧ أ] وأهلُ البصرةِ يجيزون قصرَ كلِّ ممدودٍ لا يُفَرِّقون بين بعضه وبعض، ولا يجيزون مَدَّ المقصور إلا الأخفش ومَنْ تبعَه، فإنه كان يجيز مَدَّ المقصورِ كما أجازَ قصرَ كلِّ ممدودٍ من غير استثناءٍ ولا شرط، والحجة على الفراء قول الأعشى:

والقارِحَ العِدّا وَكُلَّ طِمِرَّةٍ ... [ما إنْ تَنالُ يَدُ الطويلِ قَذالَهَا]

ولا يجوز أن يجيء في بابه مقصورٌ؛ لأن (فَعَّالًا) لتكثير الفعل نحو: قَتَّال لا يجيء فيه فَعَّل، فيكون مقصورًا من المعتلّ، وقول شميت:

بِفِيّ مَنْ أَهْدَاهَا

هو مصدر: أَهْدَىٰ يُهْدِي، ولا يكون إلا إِهْداءً ممدودًا مثل: أَكْرَمَ إِكْرامًا. وأنشد الفرَّاء:

لَو أَنّ الأَطِبّا كَانُ حَوْلِي

وهو جمع: طبيب، والقياس يوجبُ مدَّه ويمنعُ من قصرِه، والدليل على منع مَدّ المقصور: أنه ليس يُرَدُّ إلى أصلٍ، فوجب ألا يجوزُ، ولأن الطلبَ يطلبُ الاختصارَ في كلامها ولذلك استعملوا الترخيمَ. فإن قيل: فقد زادوا في الشعر؟ قال سيبويه: " وربما مَدُّوا فقالوا : مَسَاجِيد ومَنَابير" فزيادة الألف قبل آخر الكلمة كزيادةِ هذه الياء في الشعر؛ إذ كانا جميعًا ليسا من أصلِ الكلمةِ، وكذلك زادوا (الواو) إذا كان الحرف الذي قبلها مضمومًا في قول الآخر:

مِنْ نَحْوِ أَرْضِكُمُ أَدْنُو فَأَنْظُورُ

يريد: فأَنْظُرُ. وقد جاء بمُنْتَزَاحِ في: بِمُنْتَزَح. والجواب: أن الزيادة في المعتل اللام أشدُّ من غيره؛ لأنه يلزم منه قلب الحرف همزة بخلاف الصحيح اللام، فظهر الفرق. واحتُجَّ في مَدّ المقصورِ بأبياتٍ، قال السيرافي: " هي غير معروفة، ولا يعرف قائلها" انتهى. وهي قابلة للتأويلِ، فلا يكون فيها حجَّةٌ، ولا أُطيل باستقصائها / [٥٦٧ ب] منها:

فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاء

والإنشاد بفتح الغين والمدّ على أن (الغِنَاء) بكسر الغين إن صحَّت روايته مصدر: غَانَيْتُهُ، أي: فَاخَرتُهُ بالغِنَى، ولا دليل فيه[١].

٣-موقفه من البغداديين والمتأخرين:

(أ)ما وافق فيه البغداديين والمتأخرين:

- اختار أنَّ الاسم إذا كان في آخره ألف التأنيث، مقصورة أو ممدودة، فيجوز جمعه بالألف والتاء؛ لأنه يجري مُجرى ما فيه التاء؛ لاتفاقهما في الزيادة والتأنيث إذا أُرِيدَ أدنى العدد، وذكر رأي ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) فقال: وكان ابن كيسان يقول:" لا أرى به بأسًا، فإن سمَّيْتَ بشيءٍ من ذلك، جاز جمعه جمعَ السلامة" ، ومنه ما جاء في الحديث: " لَيْسَ في الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةً"؛ لأنه جعله اسمًا للبُقُول، فذا معنى قوله: "فلِجَرْيِهِ مَجرى الاسم، وكذا لو سميتَ رجلًا "أَسْوَد" جاز جمعه بالواو والنون. الدليل على ذلك: أنك لو حقَّرتَ "سُودًا" جمع "أَسْوَد"، رددته إلى الواحد، وجمعته بالواو والنون إن كان لمذكر، فقلت: "أُسَيْوِدُون"، و"سُوَيْدَاوَات" إن لم يكن لمذكر مَنْ يعلم[٢].
- اختار أنَّ العلم إذا نودِيَ لا يُنكَّرُ ثم يُعَرَّفُ بالنداء والقصد، وقال: لا داعي للتنكير، موافقًا ابن السَرَّاج(٣١٦هـ)[٣].
- واختار كون رافع المبتدأ والخبر هو التجرُّد، موافقًا السيرافي(ت ٣٦٨هـ)[٤].
- وقال: واختُلف في أَنَّ المستثنى يجب أن يكون أَقَلَّ من نصفِ ما تقَدَّمَ،

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــــ ١٢٤٢- ١٢٤٦.

(٢) ينظر : السابق صـــــــ ٧٩٥، ٧٩٦.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٤٦٠.

(٤) ينظر : السابق ١/ ٣١٢.

والصحيح أنَّه لا يجب" وهو قول السيرافي[١].

- ويرىٰ عدم وجوب حذف الخبر بعد (لولا) موافقًا الرُمَّاني(ت ٣٨٤هـ)[٢].
- واختار تعليل الرماني لمنع تقدم التمييز علىٰ عامله الفعل، وضعَّفَ التعليلات الأخرىٰ[٣].
- واختار تعدد الحال للواحد، موافقًا ابن جني(ت ٣٩٢هـ) وجماعة [٤].
- وذكر قول ابن الخشَّاب (ت ٥٦٧هـ) في الإضافة المعنوية في قولهم: فلانٌ ثَبْتُ الغَدَر، قال ابن الخشَّاب: وزاد من المتأخرين- أحسِبُه عبد القاهر الجرجاني- إضافةً ثالثةً، وقال: هي بمعنىٰ: (في)، ومثَّلَ عليها بقولهم: فلانٌ ثَبْتَ الغَدَرِ، قال: والمراد: ثَبْتٌ في الغَدَرِ، وغرَّه تفسيرهم إياه بـ (في)، وهذا كلامٌ جرىٰ كالمثلِ، والأصلُ في الغَدَرِ: المكان الذي فيه حِجْرَة ولَخَاقِيْقٌ، فيَشُقُّ سُلُوكُه، ولا تثبت القدمُ فيه، و (ثَبْتٌ) صفةٌ بمعنىٰ: ثابتٍ، فهي إضافةٌ في تقدير الانفصال علىٰ هذا، وكيف تكون منفصلةً، وتُقَدَّرُ تقديرَ متصلةٍ؟".قال ابن عمرون: والذي ذكره ابن الخشاب هنا هو الجيدُ[٥].
- وقد نقل ابن عمرون نصًا كاملًا لابن جني ليرد به علىٰ الزمخشري ، قال ابن جني: "فَعِيل" في المؤنث كثير، وقد جاء في الفاعل قريبا من مجيئه في المفعول، وذلك قولهم : ناقةٌ فَنِيْق، وجَمَلٌ فَنِيْق، إذا انفتقت في الخصب[٦]، ومُلاءَةٌ قَشِيب، وثَوْبٌ قَشِيب: للجديد، وأكثر ما يأتي "فَعِيل" بطرح (التاء) إذا كانت مفعولًا

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٩٢.

(٢) ينظر : السابق ١/ ٣٤٩.

(٣) ينظر : السابق ٢/ ٦٤٢.

(٤) ينظر : السابق ٢/ ٥٩٥.

(٥) ينظر : السابق ٢/ ٧٤٣.

(٦) ينظر : تاج العروس (فنق) ٢٦/ ٣١٧.

بها وتابعةً لموصوفٍ مؤنث، كقولهم: امرأة قتيل وجَريح، وقد جاءت وهي وصفٌ للمؤنث بالهاء كقولهم: امرأة جَلِيْدَة، في نسوةٍ جَلْدَىٰ وجَلَادَىٰ، أي: مجلودَة(١)، وامرأة تَرِيْكَة: في نِسْوَةٍ تَرَائِك، وهي: التي تترك لا تتزوج(٢)، و كـ نعجةٍ ذَبِيح وذَبيحة، ونَطِيْح ونَطِيْحَةٍ، ونَاقَةٍ بَحِيرٍ وبَحِيْرَةٍ(٣)".

وينبغي أن يعلم أن مذهب أصحابنا(٤) فيما جاء من "فَعِيل" بغير (هاءٍ) إنما جاز ذلك فيه؛ لأنه مُشَبَّه بـ "فَعُول"، نحو: امرأة غَدُور، ووجه الشبه بينهما: أن كل واحدٍ منهما ثلاثي ذو زيادة ثالثة، والواو أخت الياء، وقد تساويا أيضًا في التكسير فقالوا : "عَمُود" و"عُمُد"، و"عَجُوز" و"عُجُز"، كما قالوا: "قَضِيب" و"قُضُب"، و"رَغِيف" و"رُغُف"، وقالوا: "أَعْمِدَة" كـ "أَرْغِفَةٍ"، و"عَجُوز" و"عَجَائِز"، و"ذَنُوب" و"ذَنَائِب" كـ "صَفِيّ" و"صَفَايَا" / [٥٠١ ب] فلما اجتمعا في هذه الأماكن، جاء "فَعِيلُ" في المؤنثِ بلا هاءٍ، كما

---

(١) قال ابن سيده: وَامْرَأَة جَلِيد، وجَلِيدة، كلتاهما عَن اللحياني: أَي مجلودة، من نسْوَة: جَلْدَىٰ، وجلائد. وَعِنْدِي: أَن جَلْدَىٰ: جمع جَلِيد، وجلائد: جمع جَلِيدة. المحكم (ج ل د) ٧/ ٣٢٩.

(٢) ينظر : تهذيب اللغة ١٠/ ٧٨.

(٣) قال أبو عبيدة: البَحِيرة: الناقة، كانت إِذا نُتِجَتْ خمسةَ أبطُن آخرها سَقْب ذَكَرٌ شقُّوا أذنها وخلَّوها لا تُحلب ولا تُركب.

وقال عِكْرِمةُ: هي الناقة إذا نتجت خمسة أبطن نُظِر في البطن الخامس فإن كان سَقْباً ذبحوه فأكلوه، وإن كان رُبَعَة بَتَكُوا أذنَها وقالوا: هذه بَحِيرَةٌ، فلم يُشرب لبنُها، ولم يُركب ظهرها. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم١/ ٤٣٧.

(٤) أي: مذهب البصريين، قال سيبويه: " وقد أجري شيءٌ من "فَعِيل" مُسْتَوِيًا في المذكر والمؤنث شبه بـ "فَعُول"، وذلك قولك: جديدٌ، وسديسٌ، وكتيبةٌ خصيفٌ، وريحٌ خريقٌ وقالوا: مديةٌ هذامٌ، ومديةٌ جرازٌ جعلوا فعالاً بمنزلة أختها فعيلٍ. وقالوا: فلوٌّ فلوّةٌ لأنها اسم، فصارت كفعيل وفعيلةٍ.

وقالوا: امرأةٌ فروقةٌ وملولةٌ جاءوا به على التأنيث كما قالوا: حمولةٌ. ألا ترىٰ أنه في المذكر والمؤنث والجمع فهي لا تغيرَّ كما لا تغيرَّ حمولةٌ فكما كانت حمولةٌ كالطَّريد كان هذا كربعةٍ. الكتاب ٣/ ٦٣٨.

جاء "فَعُولُ" كذلك، كــ امرأةٍ كَفُور، إلا أن حذفَ الهاءِ من هذه الصفاتِ إذا تَبِعَت موصوفاتِها المؤنثاتِ أكثرُ، وذلك من قبيلِ أنَّ الصفةَ هي الموصوفُ عند أهل هذا العلم وإن أفادت ما لم يُفِد، فلما كان كذلك ووجدت (الهاء) في الموصوف، صارت كالمُغْنِيَة منها في الصفة.

هذا ممّا ذكرناه من حمل "فَعِيْل" المحمول على حكم "فَعُول"، هذا مذهب أصحابنا نحن في باب "فَعِيْل"، فأما ما رآه البغداديون في هذا فغريب مأخذ الفرق بين "فَعِيل" إذا كان فاعلًا، و"فَعِيل" إذا كان مَفعولًا كــ "قَتيل"، ولكن يبقى عليهم من أين خصوا المفعول بترك (الهاء)، نحو: امرأة قتيل، والفاعل بإقرارها فيه، نحو: ظريفة؟ وجوابه أن "ظَرِيفه" على : "ظَرُفَت"، فــ (الهاء) في الاسم كــ (التاء) في الفعل، ولست أعني بقولي : جارٍ على الفعل: جريان "ضَارِب" على : "يضرب"، و إنما أقول: إنه مستمرٌ عليه استمرارَ "فاعِل" على : "يَفْعِل" .

فإن قلت: فإن "فَعِيلًا" في معنى "مفعُول" جارٍ على فعل فيه (التاء)، نحو: قُتِلَت فهي قَتِيل؟ قيل: الجاري عليه غير معدول، إنما هو مفعول، نحو: قُتِلَت فهي مقتولة، فأما "قَتِيل" و"جَريح" فمغروم عن : "مقتولة" و "مَجْروحَة"، فلما انصرف به عن مثال إلى آخر، انصرف به التأنيث إلى التذكير، وقال لي بعض أصحابنا : إنهم كَرِهوا الجمعَ بين العدل وعلم التأنيث. وهذا يتعلل به وليس مما يقطع بمثله.

واعلم أن المراد بقولهم: : إن "فَعِيلًا" في معنى "مَفْعُول" الغرض فيه المعنى، وليس لابدّ من أن يكون معدولًا عن "مَفْعُول" هذا البناء نفسه، ألا ترى أن "الحلية" في : "فَعِيلة"، وإنما هي في معنى: يتحلى بها، أو "مخلاة" إنها في معنى: "مَخْلُوة"؛ لأن هذا لا يقال أصلًا إذ كان "خَلَوْتُ" غير متعدّ، ولو تجشَّمت أن تبني منه "مَفْعُولًا" / [٥٠٢ أ] لم تجد بدًّا من إصحابه حرف الجر" فتقول: مَخْلُوٌّ بها، على حد قولك: خَلَوتُ بها - وليس هذا هو الغرض هنا-، ومثله قولهم: عَسَلٌ مُعْقَد وعَقِيد، فــ "عَقِيد" الآن معدول "مُفْعَل" لكنه "مَفْعُول"

في المعنىٰ لا محالة، وأما إلحاقهم (التاء) عند حذف الموصوف، فإن هذا لا يعرفه أصحابنا ولا رووه ولم يحكه أبو يوسف عن العرب، و إن كان جاء عنهم، فإنما الغرض في التأنيث نفس الموصوف لا الصفة؛ لأن الصفة عندنا مذكرة، ونظير ذلك في الحاق علم التأنيث في شيء، والمُزَاد به غيره تأنيث الفعل" انتهىٰ.

فذا كلام ابن جني. وقال سيبويه: " وقد أجري شيءٌ من "فَعِيل" مُسْتَوِيًا في المؤنث والمذكر شبه بـــ "فَعُول""[1]. فذا عين ما ذكره ابن جني، وقال أيضًا: " و أما "فَعِيل" إذا كان في معنىٰ: "مَفْعُول" فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة : "فَعُول""[2].

وقال السيرافي في "فَعِيل": " والعلة فيه عندي أن ما حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل"[3] انتهىٰ. فذا ما وقفت عليه. وقول الزمخشري: "ما جرىٰ إنما هو في "فَعِيل" لا في غيره؛ لأن عدم دخول (التاء) فيه إنما كان بالحمل، فسَهُلَ أمره.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٨.

(٢) قال سيبويه: " وأما فعيلٌ إذا كان في معنىٰ مفعولٍ فهو في المؤنث والمذكر سواءٌ وهو بمنزلة فعولٍ، ولا تجمعه بالواو والنون كما لا تجمع فعولٌ؛ لأن قصتّه كقصتّه وإذا كسّرته كسرته علىٰ فعلىٰ. وذلك: قتيلٌ وقتلىٰ، وجريحٌ وجرحىٰ، وعقيرٌ وعقرىٰ، ولديغٌ ولدغىٰ. وسمعنا من العرب من يقول قتلاء يشبِّهه بظريفٍ؛ لأنَّ البناء والزيادة مثل بناء ظريفٍ وزيادته".

وتقول: شاةٌ ذبيحٌ، كما تقول: ناقةٌ كسيرٌ. وتقول: هذه ذبيحة فلانٍ وذبيحتك. وذلك أنكَّ لم ترد أن تخبر أنهَّا قد ذبحت. ألا ترىٰ أنك تقول ذاك وهي حيَّة، فإنَّما هي بمنزلة ضحَّيةٍ. ينظر : الكتاب ٣/ ٦٤٧.

(٣) قال السيرافي: " والعلة عندي أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل لأنه كالفعل المستقبل. ألا ترىٰ أنك تقول امرأة حائض فإذا قلت (حائضة) غدا لم يحسن فيه غير الهاء ونقول (زيد ميّت) إذا حصل فيه الموت ولا تقل (مائت) وإذا أردت المستقبل قلت (زيد مائت) غدا فتجعل فاعلا جاريا علىٰ فعل. ينظر : شرح الكتاب ٤/ ٣٩٤.

وقول ابن جني : " وأما الحاقهم (التاء) عند حذف الموصوف فإن هذا لا يعرفه أصحابنا ولا رووه ولم يحكِه أبو يوسف عن العرب، وقوله: "فأما ما رآه البغداديون في هذا فغريب مأخذ الفرق" . تعلم منه أنه ليس مذهب بصريّ.

وقوله أيضًا[١]: "إن حذف الهاء من هذه الصفات إذا أتبعت موصوفاتها المؤنثات أكثر"، تعلم منه أن الزمخشري عوَّلَ على غير مذهب البصريين؛ فلذا ذكرت كلامَ ابن جني كلَّه؛ لتعلم ما يظهر منه من المخالفة والردّ؛ لتعلم فرق ما بين مَنْ / [٥٠٢ ب] قلَّدَ الزمخشري، ومَنْ تتبَّعَ الأشياء من أصولها، فإن الزمخشري ليس واضعًا ولا شافَهَ العربَ و أخذَ منها[٢].

- في أصل كلمة (ثبة) اختار قول التبريزي بأن المحذوف فيها العين فقال: "وقال التبريزي: "(ثُبَة الحوض) العرب تقول في تصغيرها : ثُوَيْبَة". انتهى. فذا قاطع بأن المحذوف العين"[٣].
- واختار رأي الزمخشري القائل بجواز دخول الواو على جملة الصفة في قولهم: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه، فقال: "وقول الزمخشري**(و (إلّا) لغوٌ في اللفظِ جاعلةٌ زيدًا خيرًا من جميع مررت بهم)**؛ لأن (زيدٌ خيرٌ منه) صفةٌ لــ (أحدٌ)، ولو حذفتَ (إلّا) صار: ما مررتُ بأحدٍ زيدٌ خيرٌ منه، فنفيتَ أن تكونَ مررتُ بأحدٍ يفْضُلُه زيدٌ، فإذا أدخلتَ (إلَّا) صار المعنى أنَّكَ ما مررتَ بأحدٍ إلا وزيدٌ يفْضُلُهُ، فلهذا قال: جاعلةٌ زيدًا خيرًا من جميعِ مَنْ مررتَ بهم، وقيل[٤]: إنَّ هذا المعنى مفهومٌ من نفسِ (خيرٍ)؛ لأنَّكَ لو قلتَ: زيدٌ خيرٌ من جميعِهم أفادَ ذلك المعنى. وهذا فيه نظر؛ لأنَّ قولَكَ: زيدٌ خيرٌ من جميعهم صفةٌ، ولا يحصلُ ما ذَكَرَ من المعنى حينئذٍ، وكَشْفُ ما

---

(١) أي: قول ابن جني.

(٢) ينظر : التحقيق صــــ٩٠٧- ٩١١.

(٣) ينظر : التحقيق صــــــ٦٩٣.

(٤) قاله ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٣٧٨.

ذَكَرهُ الزمخشري من المعنىٰ بقولِك: ما مررتُ بناسٍ إلا زيدٌ خيرٌ منهم لو قلت: مررت بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم، لم تنفِ أنَّك مررت بآخرينَ خيرٌ من زيدٍ، ولو قلتَ: ما مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم، لم يكن في هذا دليلٌ إنَّ زيدًا خيرٌ من جميعِ مَنْ مررتَ به؛ لأنَّهُ نفيٌ، ولا يلزمُ من النفيِ أن يكونَ مرَّ بغيرِهم، ووقوع الجملة بعد (إلا) مختصٌّ بالاسمية أو ما شابَهَ الاسم؛ لأن الاستثناءَ إخراجٌ، وإخراجُ ما لا يشبهُ الاسمَ لا يتحققُ، فلو قلتَ: ما زيدٌ إلا قامَ على أن تجعلَ (قامَ) خبرًا ، لم يجز[1].

- وذكر أن (فُعُولًا) تأتي جمعًا لـــ (فَعِيل)، فقال: "فُعُول" في بناءين: "فَعِيْل": "فَصِيْل" و "فُصُول"- ولم أرَ "فُصُولًا" في جمع "فَصِيْل" لغَيْر الزمخشَرِيّ"[2].
- ووافق الزمخشري في أنَّ (تمرًا) مفردٌ، فقال: اختلف النحاة في "تَمْر" وبابه: فمذهب

البصريين[3] كما ذكره الزمخشري: إنه اسم مفرد يقع على الجنس؛ لأنه يوصف بالواحد المذكر، قال تعالىٰ: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾[4]، ولو كان جمعًا لما جاز "مُنْقَعِر"، كما لم يجُزْ : الرجال قائم. وذهب الكوفيون إلىٰ أنه جمع كُسِّرَ على الواحد، بدليل تأنيث حاله وجمعها في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ ﴾[5]، وصفته بالجمع في قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾[6]. والدليل علىٰ أنه مفرد: الإجماع علىٰ جواز تصغيره علىٰ لفظه، وليس ههنا قلة.

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٨٨.

(٢) ينظر : التحقيق صـــــــ ٧٦٣.

(٣) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين . والراجح ما ذكره البصريون ووافقهم في ذلك الزمخشري وابن عمرون.

(٤) من الآية: ٢٠ من سورة القمر ، وتمامها : ﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾.

(٥) من الآية : ١٠ من سورة ق، وتمامها : ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾.

(٦) من الآية : ١٢ من سورة الرعد، وتمامها: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾.

أما وصفه بالجمع، فنظر إلىٰ معناه؛ لأنه جنس يقع علىٰ القليل والكثير، وبالإفراد نظر إلىٰ لفظه(١).

(ب)ما خالف فيه البغداديين والمتأخرين:

- اعترض ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) فقال: وذهب جماعة منهم ابن السَرَّاج إلىٰ أن المبهم أعرف، ثم الضمير، ثم العَلَم، ثم ما فيه حرف التعريف محتجين بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين: بالعين والقلب، وغيره يتعرف بالقلب. والجواب: اجتماع المعرفين بالنسبة إلىٰ المتكلم، ولا اعتداد بجانبه، إنما الاعتداد بالنسبة إلىٰ المخاطب(٢).
- اعترض الرماني (ت ٣٨٤هـ) فقال: وقال الرُمَّاني: "ومن قال: "ضَعَيَات"، جاز فيه: "ضَعِيّ"، و"ضَعَوِيّ""(٣) انتهىٰ. ولم يَحْكِ سيبويه: "ضَعَيَات"(٤).
- في جمع (فَعْلان) صفةً علىٰ (فِعَال) قال ابن جني: "لَمَّا كثُرَ هذا الباب، لم يُجْزِ أن يحمل التكسير علىٰ حذف الزيادة؛ لأن حذف الزيادة قليل، ولا يجوز القياس عليه" انتهىٰ. اعترضه ابن عمرون فقال: "أما أنه علىٰ حذف الزيادة، فواضح؛ لأن ألفه ونونه قد حُذِفَتَا، وأما أنه قليل لا يقاس عليه، فيحتاج إلىٰ نقلٍ"(٥).
- واعترض ابن جني في قوله إن علامات التأنيث أكثر من ثلاث، قال ابن جني: علامات التأنيث أكثر من ثلاث، ألا ترىٰ أن الكسرة في "أَنْتِ" و "قُلْتِ" علم

---

(١) ينظر : التحقيق صـــ ٨٢٣، ٨٢٤.

(٢) ينظر : السابق صــ ٨٥٧.

(٣) ينظر: شرح أصول ابن السراج صـــ ١٩٨(رسالة ماجستير). ونصه: وأما "ضَعَة"،- وهو نبت- فمن قال: ضَعَوَات قال: ضَعَوِيّ لا غير، ومن قال: "ضَعَيَات" قال: "ضَعِيّ" و "ضَعَوِيّ". أ.هـ

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٦٠. وينظر التحقيق صـــ ١١١٨.

(٥) ينظر : التحقيق صـــ ٨٠٤.

تأنيث الضمير، وكذلك "الياء" في : "تقومين" علم تأنيث". مُحَمَّدٌ: ذا على رأي أبي الحسن، وعند سيبويه: فاعله وليست علامة. ثم قال: " والنون في : "قمن" و"يَقُمْنَ" مُحَمَّدٌ: يكون علامة إذا قيل: "قُمْنَ النساء" على أكلوني البراغيث، وإذا كانت فاعله فلا تكون علامة. ثم قال: " و"التاء" في : "هي تقوم" و"تذهب"" مُحَمَّدٌ: تاء المضارعة مشتركة بين المخاطب والمؤنث، فليست علامة؛ لأن العلامة لا تكون مشتركة[1].

- واعترض الزمخشري فقال: وذكر الزمخشري في الحواشي أن "أُمَّ سَوْءٍ" تفسير للضمير في "وَلَدَ"؛ لأن كل فعل لا بُدَّ له من فاعل، وذلك الضمير هو الفاعل، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[2] فـ "الذين ظلموا تفسير للضمير في "أَسَرُّوا"، ولهذا قلنا: ليس بالواسع؛ لأنه يحتاج فيه إلى هذا التعسف والتأويل" انتهى[3]. لم يبين لِمَ حمله على أن فاعله ضمير- إن كان- حتى تقول: وليس بالواسع، فنعم ، وبالجملة فقد استشهد به السيرافي رادًا على المبرد في رده على سيبويه: "قال فلانة"، ولا يكون حجة إلا بما تكلفه الزمخشري، وحينئذٍ يصح رد المبرد بناءً على مذهبه[4]. وفي الحديث عن (حَيْصَ بَيْصَ) قال: أصله: حيصَ وبَيْصَ بالواو على قاعدته، فلما حُذِفَت الواو وتضمنتا معناها، بُنيتا كما بني خمسة عشر، هذا قول السيرافي أنهما تضمنتا، فلا يكون الثاني متضمنًا وحده، كما ذكره الزمخشري[5].

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــــ ٨٦٢.

(٢) من الآية : (٣) من سورة الأنبياء.

(٣) ينظر: حواشي المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري بتحقيق الدكتور بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن صـ١٢٨.

(٤) ينظر : التحقيق صـــــ ٨٧١.

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون

٤- موقفه من الأندلسيين:

(أ) ما وافق فيه الأندلسيين:

- وافق السُّهَيْلي (ت ٥٨١هـ) في أنَّ الظرف والجار والمجرور لا يرفع الظاهر في صورة [١].
- وافق ابن خروف (٦٠٩هـ) في أنَّ العلةَ إن كانت مما تمنع من الصرف وحدها، لم ينصرف في النكرة، وكذلك إذا كان آخر المركب أحد هذه الأسماء نحو: رام سكرانَ، الثاني غيرُ مخفوضٍ بالكسرةِ في المعرفةِ والنكرةِ؛ لأنَّكَ لمَّا نكَّرتَه بَقِيَت فيه عِلَّةٌ لا ينصرفُ الاسمُ الذي فيه أبدًا كان مركَّبًا أو غيرَ مُركَّبٍ، وصرف مثل هذا خطأ في النكرة[٢].
- ووافق ابن خروف في أنَّ الاشتقاق هو الذي يحدد الألف والنون الزائدة، وليس أن يكون قبلها ثلاثة أحرف[٣].
- وقال في : إنْ خيرًا فخيرٌ: إنَّ التقدير: يكن جزاؤه خيرًا، أو جُزِيّ خيرًا، وهذا الذي ذكره ابن خروف أجود، وهو غير تقدير سيبويه[٤].
- وذكر قول ابن خروف في بيت عنترة

  فيهَا اثنتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً ... سودًا [كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأسْحَمِ]

  أن (سودًا) حال من الاثنين والأربعين[٥].

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٣٩،٢/ ٦٢٥.

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٢٨، ٩٢٩، وشرح المفصل لابن عمرون ١/ ٢٣٩.

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٢٣، وشرح ابن عمرون١/ ٢٤٧.

(٤) ينظر : الكتاب ١/ ٢٥٨، وشرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٩٦.

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٣٤، و التحقيق صـــــــ ١١٧٩.

(ب)ما خالف فيه الأندلسيين:

- قال ابن عمرون: وادَّعى ابنُ خروف أنَّ مذهبَ سيبويه أنَّ العاملَ في الظرفِ النصبَ المبتدأُ وأنَّه يعملُ في الحالِ، أمَّا الظرفُ فتمسَّكَ بظاهرِ قولِ سيبويه في مواضع منها: قوله في باب ما ينتصب من الأماكن: ((فصار هو خلفَك بمنزلة ذلك، والعامل في (خلفِ) الذي هو موضعٌ له، والذي هو في موضعِ خبرِه كما أنَّك إذا قلتَ: عبدُ اللهِ أخوكَ، فالآخِرُ قد رَفَعَ الأوَّلُ، وعملَ فيه واستغنى به الكلامُ))[١] وقال ابن عمرون: ((والذي يدفعُ عن سيبويه ما توهَّمه ابنُ خروف قولُ سيبويه في باب إنَّ : ((وإنما هي ظرفٌ لا يعمل فيه (إنَّ) بمنزلة (خلفَك)، وإنما ينتصبُ (خلفَك) بالذي فيه))[٢].
- واعترض قوله: إن (إيَّاكَ) في التحذير تتضمن الضمير، قال ابن عمرون: ((قال ابن خروف :((لا يجوز في جميع ما كان بدلًا من الفعلِ أن يتعدَّى إلى مصدرٍ؛ لأنَّ ذلك من تصرُّفِ الفعلِ، وصارت (أيَّا) تتحمَّلُ الضميرَ الذي كان في الفعل، فيجوز تأكيدُه))[٣]. وهو سهوٌ؛ لأنَّ سيبويه قال: ((وحَمَلْتُهُ- يعني التأكيدَ- على الاسمِ المضمرِ في نحِّ))[٤].
- وقال ابن عمرون: ((وتسويةُ ابنِ خروفٍ بين (إذا) و (حيثُ) في أنَّ المرفوعَ بعدهما بإضمارِ فعلٍ ليس بجيِّدٍ))[٥].

---

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٤٠٦. وينظر رأي ابن خروف في شرح الجمل ١/ ٣٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٤.

(٢) ينظر : الكتاب ٢/ ١٣٢، وشرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٣٥.

(٣) ينظر رأي ابن خروف في: المساعد لابن عقيل ٢/ ٥٧٢.

(٤) ينظر : الكتاب ١/ ٢٧٧، وشرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٢٤.

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٤٩.

٥-موقفه من المصريين:

نقل عن ابن وَلّاد (ت ٣٣٢هـ) في الجزء الذي قمت بتحقيقه معظم باب المقصور والممدود(١)، وعن ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) سبعةً وعشرين موضعًا، وعن السخاوي (ت ٦٤٣هـ) اثنين وثلاثين موضعًا، وعن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) اثني عشر موضعًا، وفي أكثر المواضع كان يكتفي بالنقل عنهم في التعليل واللغة والرواية، وإضافة بعض التفصيل، ولذا تعذَّرَ ذكرُ موقفٍ له منهم إلا قوله:

وقال الشيخ يعيش: "أما "فَعُول" و"مِفْعَال"، و"مِفْعِيل" فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل ولم تجرِ على الفعل، فجرت مَجرى المنسوب، نحو: "دَارِع"، فلم يُدخلوا فيها (الهاء) لذلك، وقد شَذّ نحو: "مِعْزَابَة": للذي يعزب بإبله في المرعى فيُبْعِدُها عن الناس(٢)، و"مِطْرَابَة": للكثير الطرب(٣)، و"مِجْذَامَة": للسريع في قطع المودة(٤)"(٥) انتهى.

قوله(٦): "وقد شَذّ" فيه نظر؛ لأنا لم نقل إنه لا يدخلها (هاء) التأنيث، بل قلنا إنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، وليست (التاء) في هذه الألفاظ للتأنيث، بل للمبالغة، فلا يحتاج [أن] يقول : وقد شَذّت. ثم قوله: "للمبالغة" ليس داخلًا في علة استواء المذكر والمؤنث؛ بدليل: "فَعَّال"، فإنه للمبالغة، وتدخله (التاء) – كما تقدم- وليس له هنا ذكر إلا أن يكون قَصَدَ أن يُعرف الحكم فحسب(٧).

---

(١) ينظر: التحقيق صـ ١٢٢٢- ١٢٤٠.

(٢) ينظر : جمهرة اللغة ٣/ ١٢٤٢.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٠، وللمفضل ٥٠، ولابن الأنباري ٢/ ١٢١، ولابن التستري ٥٤.

(٤) ينظر : الصحاح (جذم) ٥/ ١٨٨٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٣٧٥.

(٦) أي: الشيخ ابن يعيش.

(٧) ينظر : التحقيق صـ ٩٠٤، ٩٠٥.

وقال السخاوي: " أصل "هارٍ": "هَاوِر" من : هار يهور، إذا سقط، ثم "هَائِر" مثل قائم، ثم قصر بحذف ألف "فَاعِل"، كما قصر "خَالِف" فقيل: "خَلَف"، فلما صار إلى : "هَوِرَ" قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالألف على هذا في "هَارٍ" ليست ألف "فَاعِل"، إنما هي عينه، فإن صغرته من غير ردّ قلت: "هُوَيْر"، فرددت الواو؛ لأن المصغَّر لا بد من حركة ثانيه، ولو رددتَ ألف فَاعِل" المحذوفة لقلتَ: "هُوَيِّر"، فقلبتَ ألف "فَاعِل" واوًا كما تقلبها في الجمع، وقلبتَ الواو من "هَاوِرٍ" ياءً؛ لأن ياءَ التصغير ساكنةٌ قبلها، و أدغمتَ فيها ياء التصغير فقلت: "هُوَيِّر"، وهذا مذهب صاحب المفصل في "هَارٍ" وجماعة من النحويين، وقال سيبويه: أصل "هَارٍ": هائر"[١]. انتهى . ما أدري من أين له أن صاحب المفصل يعتقد ما ذكر[٢] .

وقال السخاوي: "وأما "حُوَيْل" فلا وجه له على تصغير الترخيم على أنه من الحول" انتهى. كيف يكون على تصغير الترخيم وفيه واو وألف، وشرط تصغير الترخيم حذف جميع الزوائد- على ما يأتي-؟ إلا أن يكون رواه بغير ياء في آخره[٣].

وقال السخاوي: "أُجَيْمَال، وإن شئت رددته إلى الواحد فصغَّرتَه ثم ألحقتَ الألف والتاء فقلت: جُمَيْلَات". انتهى.

اعترضه ابن عمرون فقال: ((والرد إلى الواحد إنما يكون في جمع الكثرة))[٤].

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٥٦: "ومن ذلك قولهم في هارٍ: هويرٌ، وإنَّما الأصل هائرٌ، غير أنَّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميِّتٍ، وكلاهما بدلٌ من العين".

(٢) ينظر : التحقيق صــــــــ ١٠٠٢، ١٠٠٣.

(٣) ينظر : التحقيق صــــــــ ١٠٣٠.

(٤) ينظر : السابق صــــــــ ١٠٤٢.

وقال ابن الحاجب: "ووقع في النسخة: "هُوَيِّر"، وليس بجيد؛ لأن قياس اسم الفاعل من مثل: "قَامَ" و"هَار" أن يُقَال: "قُوَيِّم"، وكذلك: "هُوَيِّر"، وقد اعتذر عنه بأن "هارًا" محذوف منه الواو قبل قلبها همزة؛ استثقالًا لها"(١). كتابة الهمزة إذا لم تقع أولًا على تخفيفها، فظَنَّ التخفيفَ لازمًا لذلك، وأخذ يحتال في الجواب، وخوفًا من مثل هذا كتبها بعضهم بحركة نفسها، فقال: "هُوَيِّئر". واحترز سيبويه فقال على مثال: "هُوَيِّعٌ"(٢). و"أُنَيِّس"، وإذا فعل ذلك لم يكن مصغرًا للمحذوف منه(٣).

وقال ابن الحاجب: " لا فرق بين أن يكون الأول مُتَّحِدًا في كلٍّ واحدٍ منهما أو مُتَعَدِّدًا؛ فلذلك تقول: "قُطِعَت أَيدِيهما، وأنت تريدُ يَدًا من كُلِّ واحدٍ منهما، وقال الكوفيون : شرطه أن يكون الأولُ مُتَّحِدًا في كلِّ واحدٍ منهما؛ كقوله تعالى﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(٤)، وهو مردود بقوله تعالى :﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾(٥)، والمراد : أَيمانُهما، فبطلت شرطية الاتحاد"(٦). انتهى.

وما أعلم من أين نَقَلَ هذا الخلاف، فـ"سيبويه"، و"ابن السَرَّاج" قالا:

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٧٣، ٥٧٤.

(٢) قال سيبويه: "وزعم يونس: أن ناساً يقولون: هويئرٌ على مثال هويعرٍ، فهؤلاء لم يحقروا هارًا إنَّما حقَّروا هائرًا، كما قالوا: رويجلٌ كأنهم حقَّروا راجلًا، كما قالوا أبينون كأنَّهم حقروا أبنى مثل أعمى. ومثل ذلك مرِويرى، قالوا: مريٌّ ويريٌّ، كما قلت: هويرٌ ومييتٌ. ينظر : الكتاب ٣/ ٤٥٦.

(٣) ينظر : التحقيق صـــــــــ١٠٠٣.

(٤) سورة التحريم : من الآية رقم : ٤، وتتمة الآية :﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾

(٥) سورة المائدة : من الآية رقم :٣٨، وتمامها: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

(٦) ينظر بنصه في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٥٣٤.

"باب ما لُفِظَ به مِمَّا هُوَ مُثَنًّى كما لُفِظَ بالجمعِ، وهو أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهما بعضَ شيءٍ مفردٍ من صَاحِبِهِ"(١). وإنما الخلاف في عِلَّتِهِ : هل لأن الجمعَ يُعبَّرُ به عن الواحد كما في (نَحْنُ) على ما ذكره سيبويه، أو لأن دِيَةَ ما في الجسد منه واحدٌ كـ دِيَةِ ما فيه اثنانِ؛ فلذا جاز جمعه؟(٢).

وفي (مُزَّاء) قال ابن الحاجب: "ليس بــ "فُعَّال"؛ لأن ذلك من أبنية الصفات، وهذا اسم" انتهى. اعترضه ابن عمرون فقال: ((وليس بشيء؛ لأنه قد جاء :"خُطَّاف"))(٣).

وقال ابن الحاجب: "إحالةُ النسبِ على التثنية ردٌّ إلى عَمَايَة؛ إذ لا يُعرَف ما الذي يُرَدُّ في التثنية"(٤).

مُحَمَّدٌ: بعد تقَدُّم التثنية والجمع ومعرفته، فلا يكون ردًا إلى عَمَايَة. ثم قال(٥): "ومنهم من قال: كل ما كان المحذوف منه غير ياء في موضع اللام متحرك الأوسط ولم يُعَوَّض منه همزة وصل، فهو واجب الردّ، وكذلك ما كان المحذوف منه فاءً معتل اللام"(٦). انتهى. وما ذكره يبطل بما ذكر في : "هَنٍ"، و"ضَعَةٍ". وإن كان المحذوف فاءً أو عينًا، لا يُرَد؛ لبُعدها من

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢١، والأصول (باب ما لُفِظ به مثنىً كما لُفِظَ بالجمعِ) ٣/ ٣٤.

(٢) ينظر : التحقيق صــــ ٦٧٥، ٦٧٦.

(٣) ينظر : التحقيق صــــ ٩٧٩.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٩٧.

قال ابن الحاجب: "وقد ضبط بعضهم بأن كل موضع رُدَّ في التثنيةِ، وجب الردُّ في النسبِ، وكلُّ موضعٍ لم يُرَدّ في التثنية، جاز الوجهان، وكل موضوع كان المحذوف غير لام لا يجوز الردّ، وليس بجيِّدٍ؛ لأنه ردٌّ إلى عماية؛ إذ لا يُعرَف ما الذي يُرَدُّ في التثنيةِ"

(٥) أي: ابن الحاجب.

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٩٧.

ياءي الإضافة، ولأنها لو ظهرت، لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير بالكسر، وهو القسم الثاني، نحو: "عِدِيّ" في: "عِدَةٍ"، أصلها: وِعْدَة، و"زِنِيّ" في: "زِنَةٍ"، أصلها: وِزْنَة، وكذا الباب[1].

ثانياً: اتجاهه النحويّ:

بعد الدراسة المستفيضة في شرح ابن عمرون لكتاب (المفصل في صنعة الإعراب) للزمخشري، ومعاودة النظر في صفحات شرحه، اتضح لي أن ابن عمرون كان بصريّ النزعة، لاحظت ذلك من خلال تمسكه بأصول المذهب البصري، واختياره لآراء نحويّ البصرة، يبدو ذلك مما يلي:

أولًا: اهتمامه بالسماع والقياس وفق الأسس التي أصَّلها البصريون في كتبهم التي تعتمد على كثرة الشواهد الواردة في المسألة النحوية لوضع القاعدة الخاصة بها، ويتضح ذلك مما يلي:

١- عنايته بالشاهد القرآني، وجعله أساسًا ومصدرًا موثوقًا في التقعيد، واستخلاص قواعد النحو وتثبيتها، فقد بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في شرحه لمتن" المفصل" أكثر من مائتي آيةٍ، وهو في هذا متبع لمذهب الزمخشري -صاحب المفصل- ، وسائر علماء النحو عامة، وفيما يلي أمثلة تبين مدى اعتماد الشارح على الشاهد القرآني:

ذكر من الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة وأن الأبنية المشتركة منها ماهو مفرد، ومنها ماهو جمع ، ومنها المصدر، فقال: **ومصدر كـ "الذِّكْرَىٰ"** مصدر "ذَكَرْتُهُ ذِكْرَىٰ"، قال تعالى : ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2]، ومعناه: الذكر بالقلب واللسان،

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ١١١٩، ١١٢٠.

(٢) الآية ٥٥ من سورة الذاريات.

ودليل كونها في هذه الكلم للتأنيث: عدم سماع الصرف فيها. وقد أشار الزمخشري إلى ذلك بقوله: **"وذِفْرَىٰ" فيمن لم يصرف**(1).

نقل عن سيبويه أنَّ العرب قالت في الشيئين اللَّذَيْنِ كلُّ واحد منهما شيءٌ على حدةٍ وليس واحدٌ منهما بعضَ شيءٍ، كما قالوا في ذا ؛ لأن التثنية جمع، فقالوه كما قالوا: فعلنا. زعم يونس أنهم يقولون: "ضع رحالهما وغلمانهما"، وقال الله عز وجلّ: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ ۝٢١ إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُواْ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ ﴾(2)(3).

ثانيًا: مما يؤكد ميل الشارح إلى المذهب البصري اهتمامه بالقراءات المتواترة للاستدلال على القواعد النحوية التي وضعها البصريون.

ثالثًا: اتفاقه مع آراء المدرسة البصرية في كثير من المسائل والقضايا، ومن ذلك اتفاق الشارح مع سيبويه في كثير من الآراء، حتى يمكن القول إنه سيبَوَيْهِ الهَوَىٰ ، فهو شديد الغيرة عليه، حيث نراه معتدًّا بآرائه، ومقدِّرًا لها، ويعلل لها، ويدحض آراءَ مخالفيه ويوهنها، ومن الأمثلة التي تدلل على ذلك:

مذهبه في العامل في المبتدأ، ففي شرحه لكلام الزمخشري: ((هما الاسمان المجردان للإسناد))، قال ابن عمرون: وكونهما مجردين أن العامل في الخبر معنوي غير الابتداء، وهو تجرد آخر؛ لأن قوله: ((وكونهما)): يقتضي أن عامل المبتدأ تجرد المبتدأ، وعامل الخبر تجرد الخبر؛ لأنه أضاف الكون لهما، وكون أحدهما غير كون الآخر، فيلزم أن يكون للمبتدأ عامل، وللخبر عامل غير حال المبتدأ، وحينئذٍ لهما عاملان.

---

(1) ينظر : التحقيق صـــــــ ٩٥٠.

(2) الآيتان رقم ٢١، ٢٢ من سورة ص.

(3) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢٢، والتحقيق صـــــ ٦٧٩، ٦٨٠.

قال ابن عمرون – رحمه الله- أيضًا: "وإلى ذا أشار السيرافي في شرح كتاب سيبويه فقال: ((في كل واحدٍ منهما تعرية)) فقوى ذلك بأن خبر المبتدأ قد يتقدم عليه، ويرتفع بما كان يرتفع به"، قال السيرافي: "ويقوي هذا قول سيبويه- رحمه الله-؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته". قال ابن عمرون –رحمه الله-: "وذا عندي أجود ما يقال". وإذا كان ما ذكره الزمخشري-رحمه الله- من تشبيهه بـــ (كان) يعلم منه أن العامل عنده واحد. وقوى ابن عمرون- رحمه الله- هذا المذهب بأن قال: "وكذا قول سيبويه- رحمه الله- أنَّ (لا) لا تعمل في الخبر، بل هو مرفوع بما ارتفع به إذا كان خبرًا"(١).

مذهبه في تقدير الخبر إذا كان المبتدأ مصدرًا كما في نحو: (ضربي زيدًا قائمًا)، اختار ابن عمرون ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين من أن المحذوف في : ضربي زيدًا قائمًا، هو الخبر؛ لسد الحال التي لا تصلح أن تكون خبرًا للمصدر (ضربي) مسده فقال: " وذهب بعض النحاة إلى أنَّ العاملَ في الحالِ المصدرُ المبتدأُ ولا يحتاجُ إلى خبرٍ؛ لأن هذا محمولٌ على المعنى كأنك قلت: ضربتُ زيدًا قائمًا، وشبَّهَهُ بقولهم: أقائمٌ الزيدانِ؟ لَمَّا كان المعنى: أيقومُ الزيدانِ؟ لم يحتج إلى خبرٍ، وليس مثلَه؟ لأنه لا يَتِمُّ المصدرُ بفاعلِه، بخلاف أقائمٌ الزيدانِ؟ فإِنَّهُ تمَّ بفاعله، فكان حملُ (أقائمٌ) على معنى الفعل أولى. وذهب الكوفيون إلى أن العاملَ المصدرُ المبتدأُ، والخبر بجملته محذوفٌ للعلمِ به، تقديره: ضربي زيدًا قائمًا كائنٌ. وقد رُجِّحَ الأولُ بأنَّ حذفَ بعضِ الخبرِ أولى من حذفِ كلِّهِ"(٢).

من هذه الأمثلة وغيرها مما هو مذكور في الشرح يتضح لي أن ابن عمرون كان بصريّ المذهب؛ حيث مال إلى علماء البصرة ووافق مذهبهم وخاصةً سيبويه، واتفق معهم في كثير من آرائهم واتجاهاتهم، وغالبًا ما كان يعبر عن البصريين بالجمهور، أو الحذاق، أو أصحابنا، غير أن هذا لم يمنعه من الاتفاق مع المذهب الكوفي في بعض ما ذهبوا إليه، وكذلك مع

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣١٢.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٥٥.

البغداديين والأندلسيين والمتأخرين، فشخصية الشارح تبدو واضحة من خلال شرحه أنه يأخذ من كل مذهب ما يراه صوابًا، وأيضًا فإن ذلك لم يمنعه من أن تكون له تعليلات واجتهادات خاصة به، فهو ذو شخصية متميزة، ولديه عقلية مبتكرة لها القدرة على الموازنة والتحقيق والتدقيق، فهو يعرض الآراء ويناقشها ويخرج منها برأيٍ يختاره ويعلل له، ويؤيده بالبرهان الساطع، والدليل القاطع.

الفصلُ الثَّانِي

الأُصُولُ النَّحْوِيَّةُ عِنْدَ ابنِ عَمْرُونَ

وَيَشْتَمِلُ علَى:

أولاً: السَّمَاعِ، وَيَشْمَلُ:

أ- القُرْآَنَ الكَرِيْمَ، والقِرَاءَاتِ القُرْآَنِيَّةَ

ب- الحَدِيْثَ النَّبَوِيَّ الشَّرِيفَ.

ج- أَمْثَالَ العَرَبِ وَأَقْوَالَهِم.

د- الأَشْعَارَ وَالأَرْجَازَ.

ثانيًا: القِيَاسِ.

ثالثًا: الإِجْمَاعِ.

رابعًا: الاسْتِصْحَابِ.

خامسًا: التَّعْلِيْلِ.

الفصل الثاني: الأصول النحوية عند ابن عمرون

تمهيد عن أصول النحو:

الأصل في اللغة: أسفل كل شيء، وجمعه: أصول، ولا يكسر على غير ذلك، وأصل الشيء: صار ذا أصل. (١)

أما عند النحويين فثمة مفهومان للأصول عندهم:

الأول: يعني القواعد الأساسية في النحو.

والثاني: يعني الأصول المنهجية والأدلة الإجمالية التي قام عليها علم النحو، ففي فترة من الفترات المبكرة من مراحل هذا العلم عُني بالأصول القواعد المستنبطة مما اطرد في كلام العرب، فمن أقدم الكتب التي وصلتنا في هذا الشأن: كتاب الأصول في النحو لابن السراج، ولكنه في الحقيقة كتاب قواعد أشار إلى أصول النحو فيه إشارة عابرة.

والذي يعنينا في هذه الدراسة هو علم أصول النحو الذي يدرس الأصول المنهجية التي قام عليها علم النحو. (٢)

وقد عرفه ابن الأنباري بأنه:« أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه: أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله.» (٣)

وعلى الرغم من أن هذا العلم جاءت المحاولات فيه متأخرة عن نشأة النحو إلا أن تطبيق مبادئه قديم قدم النحو نفسه.

يقول الدكتور / فاضل السامرائي:« أصول النحو من حيث هي مبادئ وتطبيقات قديمة قدم علم النحو؛ لأن القبول والرفض والترجيح والقياس وما إلى ذلك كله يرجع إلى

---

(١) ينظر المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده مادة: (أ - ص - ل) - دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الحميد هنداوي.

(٢) ينظر أصول النحو عند ابن مالك للباحث / خالد سعد شعبان ص ١٢ - مكتبة الآداب - القاهرة

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري: ص ٨٠ - مطبعة الجامعة السورية - تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني.

أصول إن لم تكن مكتوبة فهي معلومة مقررة يرجع إليها النحاة العرب، فتقسيم النحاة العرب إلى قبائل متباينة في الفصاحة، منها ما يقبل كلامه، ومنها ما يرد، وامتحان العربي لقبول كلامه، أو رفضه، والقياس، ومقدار النصوص التي يحول القياس عليها، وتضعيف النصوص وتشذيذها كل ذلك من صميم علم أصول النحو، وكتاب سيبويه مليء بهذه الأصول.» [١]

ومن محاولات هذا العلم المبكرة ما أورده ابن السراج في أصوله من إشارات إلى العلة وغيرها من أصول النحو، ومن ذلك - أيضا - كتب الإيضاح في علل النحو للزجاجي الذي فصل فيه الحديث عن العلل.

ثم مضى هذا العلم وتطور على يد ابن جني حيث [٢] تعرض بالدراسة لكثير من مباحث هذا العلم، فتحدث عن السماع والقياس والعلة والإجماع، وغير ذلك.

ومن نماذج الأصول عنده:

١- الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه.

٢- إذا ضعف الشيء في القياس وشذ في الاستعمال، فهو مرزول مطروح. [٣]

٣ - الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم. [٤]

٤ - إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. [٥]

---

(١) ينظر أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ص ١٥٤، للدكتور صالح فاضل السمرائي - بغداد ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

(٢) الخصائص لابن جني: ١/ ٩٩.

(٣) الخصائص : ١/ ١٢٦.

(٤) الخصائص: ١/ ١٨٤.

(٥) الخصائص: ١/ ١٨٩.

ثم جاء ابن الأنباري وأفرد هذا العلم برسالتين في كتاب واحد:

الأولى هي: الإغراب في جدل الإعراب.

الثانية هي: لمع الأدلة في أصول النحو.

ثم جاء السيوطي الذي بلغ هذا العلم مرحلة الاستواء على يديه، إذ صنف في هذا العلم كتابا جمع فيه ما تشتت من كلام المتقدمين، وسماه « الاقتراح في علم أصول النحو »، وفي وصفه يقول: « هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمع قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو « أصول النحو » الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع لأبرز في كل حين للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين » (١)

وقد عرف السيوطي أصول النحو فقال:« أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل.» (٢)

وقد بُنِيَ علم النحو ووُضِعت قواعده، وأُسست حدوده بناءً على أصولٍ أربعةٍ، وهي: السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب. والسماع يشمل : القرآن الكريم بقراءاته، والحديث النبوي الشريف برواياته، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وفيما يلي توضيح لهذه الأصول.

أولاً: السماع: وهو الأصل الأول من أصول النحو، وأكثرها أهمية، ويقصد به كل ما ورد من الأساليب الفصيحة المنقولة نقلا صحيحا عن العرب.» (٣)

وقد سماه الأنباري النقل، وعرفه بأنه: « الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح

---

(١) الاقتراح للسيوطي: ص ٣٠ – تحقيق: طه عبد الرءوف سعد – مكتبة الصفا – القاهرة.

(٢) الاقتراح: ص ٣٥، وينظر المزيد من التوضيح في: أصول النحو عند ابن مالك من ص ١٢ حتى ص ١٤.

(٣) أصول النحو عند ابن مالك: ص١٨.

الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة. »[1]

وفي هذا يقول السيوطي: « السماع أعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت. »[2]

ومما سبق يتضح لنا أن السماع يشتمل على كلام الله، وهو القرآن الكريم وقراءاته، وكلام رسول الله ﷺ، وهو الأحاديث النبوية، وكلام العرب وهو الشعر العربي الفصيح، وأمثال العرب وأقوالها.

أ- القرآن الكريم:

لقد أجمع العلماء القاصي منهم والداني على أن نصوص القرآن الكريم هي الينبوع الأول، والمصدر الأساس في تقعيد القواعد والاستشهاد لقواعدها، فهو كتاب الله المنزَّل بلغة عربية سليمة، قال تعالى ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾[3]، وهو في أعلى درجات الفصاحة والبيان، فالقرآن كلام الله تعالى أجري على كلام العباد فَكُلِّمُوا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنون[4]. فلا خلاف بين النحويين في حجية النص القرآني.

لا جدال في أن ابن عمرون اعتمد الشاهد القرآني أساسًا ومصدرًا موثوقًا به في التقعيد، واستخلاص قواعد النحو وتثبيتها، فقد بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في الجزء الذي قمت بتحقيقه أكثرَ من مائتي آيةٍ، وهو في هذا متبع لمذهب الزمخشري صاحب المفصل، وسائر علماء النحو عامة، وقد تنوعت طريقته في الاستشهاد بالقرآن الكريم، فأحيانًا يذكر كلمة من الآية، وأحيانًا يذكر جزء الآية، وأحيانًا يذكر الآية كلها ، أو آيتين

(١) لمع الأدلة: ٨٢.

(٢) الاقتراح: ٥١.

(٣) الآية رقم: (٢) من سورة يوسف.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه ط عبد السلام هارون١/ ٣٣١، وأصول النحو العربي ص٣٣.

بحسب ما تقتضيه القضية التي يتحدث عنها، وفيما يلي أمثلة تبين مدى اعتماد الشارح على الشاهد القرآني:

فمن نماذج استشهاده بالكلمة الواحدة:

فقد استشهد على وصف المذكر بمؤنث إذا كان جمعًا بقوله تعالى : ﴿خَاوِيَةٍ﴾ ،فقال: " وقال: ﴿خَاوِيَةٍ﴾[1]، فأنَّث؛ لوقوعه على الجمع. ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه؛ لالتباس الواحد بالجمع.

ونقل عن أبي علي الفارسي إبدال التاء من الواو واستشهد بقوله تعالى: "﴿تَتْرَا﴾ فقال: قال أبو علي: "ومثل ذلك: "﴿تَتْرَا﴾[2]، وهو "فَعْلَى" من المواترة، و أبدلت من واوها التاء كما أبدلت في : "تُرَاث" و "تُخَمَة". والأقيس عندي ترك الصرف، كـ "الدَّعْوَى و "النَّجْوَى"؛ لأن ألف الإلحاق لم تدخل المصادر. وقد كثر دخول ألف التأنيث على المصادر في هذا البناء وفي غيره"[3] انتهى . ويمكن أن يكون على قول من نوَّنَ "تَتْرًا" بغير ألفٍ و إذا وقف وقف على الألف المبدلة من التنوين. ذكره أبو البقاء.

ومن نماذج استشهاده بجزء آية -وهو كثير-:

---

(١) من الآية ٧ من سورة الحاقة، وتمامها: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾. وينظر: التحقيق صـــــ ٩٢٥.

(٢) من الآية ٤٤ من سورة المؤمنون، وتمامها: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾.

(٣) ينظر بنصه في : التكملة لأبي علي الفارسي ص ٣٢٦. وينظر : التحقيق صــــ ٩٤٨.

استشهد على أنَّ الجمع **الذي بالواو والنون لِمَنْ يعلم"** وهو أجود من قول من قال: لِمَنْ يعقل؛ لأن هذا الجمع قد أوقع على القديم – سبحانه –، نحو : قوله – سبحانه وتعالى –:﴿ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾[١]، ﴿ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾[٢]. والباري –سبحانه- يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل، وليس كل اسمٍ لِمَنْ يعلم يُجْمَعُ هذا الجمعِ، إنما يجمع منها ما كان مذكرًا؛ ولذا لا يجمع (هند) اسم امرأة، وإن كان لمن يعلم، فإن سُمِّيَ به رجل جاز جمعه بالواو والنون[٣].

وقال: اختلف النحاة في "تَمْر" وبابه: فمذهب البصريين كما ذكره الزمخشري: إنه اسم مفرد يقع على الجنس؛ لأنه يوصف بالواحد المذكر، قال تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾[٤]، ولو كان جمعًا لما جاز "مُنْقَعِر"، كما لم يجُزْ: الرجال قائم. وذهب الكوفيون إلى أنه جمع كُسِّرَ على الواحد، بدليل تأنيث حاله وجمعها في قوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ ﴾[٥]، وصفته بالجمع في قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾[٦]. والدليل على أنه مفرد: الإجماع على جواز تصغيره على لفظه، وليس ههنا قلة. أما وصفه بالجمع، فنظر إلى معناه؛ لأنه جنس يقع على القليل والكثير، وبالإفراد نظر إلى لفظه[٧].

---

(١) سورة الواقعة: من الآية ٥٩، وتتمة الآية : ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾.

(٢) سورة الواقعة من الآية ٦٤، وتتمة الآية : ﴿ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾.

(٣) ينظر : التحقيق صـــــ ٤٨٤، ٦٨٥.

(٤) من الآية:(٢٠) من سورة القمر ، وتمامها : ﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾.

(٥) من الآية :(١٠)من سورة ق، وتمامها : ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾.

(٦) من الآية :(١٢)من سورة الرعد، وتمامها: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾.

(٧) ينظر : التحقيق صـــ ٨٢٣، ٨٢٤.

ومن نماذج استشهاده بالآية كلها:

ذكر من الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة وأن الأبنية المشتركة منها ماهو مفرد، ومنها ماهو جمع ، ومنها المصدر، فقال: **ومصدر كـ "الذِّكْرَىٰ"** مصدر "ذَكَرْتُهُ ذِكْرَىٰ"، قال تعالى : ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(1)، ومعناه: الذكر بالقلب واللسان، ودليل كونها في هذه الكلم للتأنيث: عدم سماع الصرف فيها. وقد أشار الزمخشري إلى ذلك بقوله: **"وذِفْرَىٰ" فيمن لم يصرف**(2).

ومن استشهاده بالآيتين:

نقل عن سيبويه أنَّ العرب قالت في الشيئين اللَّذَيْنِ كلُّ واحد منهما شيءٌ على حدةٍ وليس واحدٌ منهما بعضَ شيءٍ، كما قالوا في ذا ؛ لأن التثنية جمع، فقالوه كما قالوا: فعلنا. زعم يونس أنهم يقولون: "ضع رحالهما وغلمانهما"، وقال الله عز وجلّ: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُواْ لَا تَخَفْ خَصْمَانِ ﴾(3)(4).

القراءات القرآنية:

للقراءات القرآنية مكانة واضحة في الشرح، حيث اعتمد عليها ابن عمرون في تبيين الوجوه الإعرابية المحتملة للآيات، وفي شرح القواعد، والاستدلال لمذاهب العلماء.

والمقصود بالقراءات : الوجوه المختلفة التي سمح النبي ﷺ بقراءة نص المصحف بها قصد التيسير، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربية، وفي الاقتراح للسيوطي: " أما

---

(1) الآية ٥٥ من سورة الذاريات.

(2) ينظر : التحقيق صـــــــ ٩٥٠.

(3) الآيتان رقم ٢١، ٢٢ من سورة ص.

(4) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢٢، والتحقيق صـــــ ٦٨٠.

القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحادا، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، وبل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه"[1].

وبيَّن ابن الجزري شروط القراءة فقال: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل واحد من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكثر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"[2].

وبالنظر إلى الجزء الذي حققته من المخطوطة نجد الشارح ذكر القراءات الواردة في نحو عشرين آية من الآيات الواردة في الشرح، فعند الحديث عن جعل المثنى على لفظ الجمع ذكر قراءة ابن مسعود فقال: وفي التنزيل: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[3]، وفي قراءةِ عبدالله "أَيْمَانَهُمَا"[4]، يريد: أن المراد باليد اليمين؛ بدليل قِرَاءة ابن مسعود- رضِيَ الله عنهُ- وشَرَطَ

(١) ينظر: الاقتراح ص ٩٦.

(٢) ينظر: النشر ١/ ٩.

(٣) من الآية رقم ٣٨ من سورة المائدة، وتتمة الآية: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

ووجه الاعتراض بهذه الآية على أنه لا يجمع المضاف إلى المثنى مما تضمنه إلا بشرط هو: ألا يكون لكل من المضاف إليهما من المضاف إلا شيء واحد، وهنا لكل من السارق والسارقة يدان فكيف جمع؟

وأجيب بأن المراد قطع اليمين من كل واحد كما فصلته الشريعة بعد ذلك بالقول والفعل.

(٤) انظر القراءة المذكورة في: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٠٦)، وتفسير الطبري ١٠/ ٢٩٤، ٢٩٥، وشرح المفصل (٣/ ٢٠٧) والهمع(١/ ١٩٦).

في وُقُوعِ الجمعِ موقعَ التثنيةِ: الاتصال، وهو موجود في "أَيْدِيَهما"، فما الحاجة له إلى قراءة عبد الله؟ إنما يجوزُ فيما كان بعضُ شيءٍ مفردٍ من صاحبِهِ، فَرَقُوا بين الْمُثَنَّى الذي هو شيءٌ على حِدَه وبين ذا[1]، كما قَرَّرَهُ سيبويه، وابن السَّرَّاج، والرُّمَّانِي[2].

وذكر في مجيء تاء التأنيث للجمع: " و**"القَتُوبَة"** و**"الرَّكُوبَة"** يريدون أنه مما تقتب وتركب، فهي متخذة لذلك وإن لم يقع بها الفعل، فهي في ذلك كالذبيحة، قال تعالى :﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾[3]، وقرئ : ﴿ رَكُوبَتُهُم﴾[4].

قال أبو العباس: المعنى في رَكُوبِهِم و رَكُوبَتُهُم واحد، وهو : ما يركبون، وكذلك الحَلُوبَة: ما يحلبون"[5].

وذكر أن ما كان مجموعًا جمع سلامة فالأرجح فيه تأنيث الفعل، وقد يجوز تذكيره واستشهد بقراءة حمزة، والكسائي، وابن عامر: ﴿قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾[6][7].

---

(١) أي: فيما كان بعض شيءٍ مفردٍ من صاحبهِ، كـ (العينان).

(٢) ينظر : التحقيق صـــ ٦٧٤.

(٣) من الآية ٧٢ من سورة يس، وتمامها: ﴿ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٣٨١ "قال الفراء: وقرأت عائشة ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبَتُهُم﴾ " وينظر : التبيان للعكبري ٢/ ١٠٨٦، والبحر المحيط ٩/ ٨٢ " وقرأ أُبَيّ بن كعب، وعائشة، وابن مسعود: (رَكُوبَتُهُم)- بالتاء-، وهي فعولة بمعنى مفعولة.

(٥) ينظر : التحقيق صـــ ٨٩٦.

(٦) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف. وهي أيضًا قراءة الأعمش وغيره.
انظر: البحر المحيط ٦/ ١٦٩؛ والكشاف ٢/ ٥٠١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣١٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢١.

(٧) ينظر: التحقيق صـــ ٩١٦.

ونقل عن ابن جني أنه يجوز الرفع والجر في (الجوار)، فقال: " وقرأ بعضهم[1]:

﴿وَلَهُ الْجَوارُ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلام﴾[2][3].

وقال في قوله تعالى: " ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾[4] على البدلِ، قرأ حمزة[5] والكِسَائِي بالإضافةِ، وغيرهما بالتنوين وهو أسهل؛ لأنه قدَّمَ فيه الصفةَ على الموصوفِ، فصار (السُّنُون) بدلًا، والأصل: سنين ثلاثمائَة، ويجوز أن يكون بدلًا من (المائَةِ) على المعنى؛ لأن (المائَةَ) في موضع: (مِئَاتٍ)، ويجوز أن تكون (المائَةُ) منوَّنةً من الإضافةِ، فتكون (السنين) تفسيرًا كقراءةِ مَنْ أضافَ[6].

---

(١) والقراءة لعبد الله بن مسعود في: الكشاف (٢/ ٧٩) وقال في البحر المحيط (٨/ ١٩٢): وقرأ عبد الله والحسن وعبد الوارث، عن أبي عمرو بضم الراء، ونُسِبَت للحسن في: الإتحاف (ص ٤٤٦). وهذه القراءة في شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٠٣) وفي الكشاف (٢/ ٧٩)، والبحر المحيط (٤/ ٢٨٩) ما نصه:«وقريء غواش بالرفع كقراءة عبد الله – يعني ابن مسعود – وله الجوارُ المنشئآتُ [الرحمن: ٢٤].

(٢) سورة الرحمن: ٢٤. وهي في المصحف:﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴾ .

(٣) ينظر : التحقيق صـــ ١١٧٤.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف، وتمامها: ﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَـٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴾.

(٥) قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين. النشر ٢:٣١٠، الإتحاف: ٢٨٩، غيث النفع: ١٥٥، الشاطبية: ٢٤٠ وفي ابن خالويه: ٧٩: «(ثلاثمائة سنة) على الواحدة أبى». وقرأ الضحاك (سنون) بالواو على إضمار هذه سنون. البحر ٦:١١٧. وفي المقتضب ٢:١٧١: «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة، فقال: (ثلاثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر». وفي البحر ٦:١١٧: «وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة، ولا يجوز له ذلك».

(٦) ينظر : التحقيق صـــ ١١٨٥.

وجاءت القراءات مؤيدة لبعض لهجات العرب، ومن ذلك قراءة الكسائي بكسر لام "مَطْلِع" في قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[(1)] قرأ الجمهور (مَطْلَع) بفتح اللام، والذي قرأ بكسرها أبو رجاء، والأعمش، وابن وثاب، وطلحة بن محيصن، والكسائي ، وأبو عمرو بخلاف عنه، فقيل: هما مصدران في لغة بني تميم، وقيل: المصدر بالفتح، وموضع الطلوع بالكسر عند أهل الحجاز[(2)][(3)].

ب- الحديث الشريف.

الحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول النحو بعد كلام الله عز وجل، وقد بيَّن الشيخ محمد الخضر حسين[(4)] المقصود بذلك بقوله: " كتب الحديث تشمل أقواله ﷺ وأقوال الصحابة، تحكي فعلاً من أفعاله ﷺ، أو حالاً من أحواله، أو تحكي ما سوى

---

(١)الآية: (٥) من سورة القدر.

(٢) ينظر : البحر المحيط ١٠/ ٥١٦، وشرح الرضي على الشافية ١/ ١٧١، والكشاف ٤/ ٧٨١. هذا وقال الألوسي في روح المعاني ١٥/ ٤٢٠: " ومَطْلِع اسم زمان ٠٠٠ وجوز كونه مصدرًا مِيمِيًّا بمعنى: الطلوع، ويحتاج إلى تقدير مضاف قبله هو: وقت أو ما في معناه؛ لتتحد الغاية والمغيا فيكونان من جنس واحد".

(٣) ينظر : التحقيق صـــ ١٢٥٨.

(٤) محمد الخضر بن الحسين بن علي بن عمر الحسني التونسي: عالم إسلامي أديب باحث، يقول الشعر، من أعضاء المجمعين العربيين بدمشق والقاهرة، وممن تولوا مشيخة الأزهر. ولد في نفطة (من بلاد تونس) وانتقل إلى تونس مع أبيه (سنة ١٣٠٦) وتخرج بجامع الزيتونة. وعمل مصححا في دار الكتب خمس سنوات. وتقدم لامتحان (العالمية) الأزهرية فنال شهادتها. ودرّس في الأزهر. وأنشأ جمعية الهداية الإسلامية وتولى رئاستها وتحرير مجلتها. وترأس تحرير مجلة (نور الإسلام) الأزهرية، ومجلة (لواء الإسلام) ثم كان من (هيئة كبار العلماء) وعين شيخًا للأزهر (أواخر ١٣٧١) واستقال (٧٣) وتوفي بالقاهرة. ودفن بوصية منه في تربة صديقة أحمد تيمور (باشا) عام ١٩٥٨م. وله تآليف، منها (حياة اللغة العربية – ط) و (الخيال في الشعر العربيّ). ينظر: الأعلام ٣/ ١١٦، ومعجم المؤلفين ٩/ ٢٧٩، وتراجم المؤلفين التونسيين٢/ ١٢٦.

ذلك من شئون عامة أو خاصة تتصل بالدين، بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين، وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظًا من أقوال الرسول ﷺ، أو أقوال الصحابة، أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز، وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين متى جاءت من طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو قاعدة نحوية"(١).

ولقد كثر الجدل ودارت المناقشات حول الاحتجاج بالحديث، وانقسم النحويون إلى ثلاثة فرق في ذلك:

الفرقة الأولى: منعت الاحتجاج به مطلقا، وعلى رأسها أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) وشيخه أبو الحسن بن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، وسندهما في ذلك أمران :

الأول: أن الأحاديث لم تنقل كما سُمِعَتْ من النبي ﷺ، وإنما رويت بالمعنى.

الثاني: أن أئمة النحو المتقدمين من المِصْرَيْن لم يحتجوا بشيء منه.

الفرقة الثانية : أجازت الاحتجاج به، وعلى رأسها ابن مالك (ت ٦٧١هـ)، وابن خروف (ت ٦١٠ هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، وردوا على قولهم

أما الأول: فعلى تقدير تسليمه بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، على أن اليقين غير شرط، بل الظن كافٍ.

ورد الثاني: بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه.

---

(١) ينظر : الشاهد وأصول النحو ص ٦١.

وتوسط الشاطبي ت(٧٩٠هـ)، وتبعه السيوطي(ت ٩١١هـ) فأجازوا الاحتجاج بالأحاديث التي اعْتُنِيَ بنقل ألفاظها، وقال السيوطي: "وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا"(١).

وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة جواز الاحتجاج ببعض أنواع الحديث في أحوال خاصة مبينة فيما يلي:

أ- لا يحتج بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الستة فما قبلها.

ب-يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

١- الأحاديث المتواترة المعروفة.

٢- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

٣- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

٤- كتب النبي ﷺ.

٥- الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

٦- الأحاديث التي عُرِفَ من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل : القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

٧- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة(٢).

وقد استشهد الشارح في الجزء الذي قمت بتحقيقه بنحو تسعة أحاديث:

فقد ذكر أن بعض النحويين قد أجاز تثنية ماليس متفقًا في المعنى؛ لأنه جنس الْمُسَمَّى ،

---

(١) ينظر : الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص ١٠٦، وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ٩، ١٢، ١٣.

(٢) كتاب أصول النحو العربي للدكتور : محمود أحمد نحلة ص ٥٦.

واستشهدوا بحديث عائشة – رضي الله عنها- " وَمَا هُوَ إِلَّا الأَسْوَدَانِ"(١) الماء والتمر.

واعترض ذلك بقوله: وليس ذلك بشيء(٢).

واستشهد على تثنية الجمع بقول الرسول ﷺ: { مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَالشاةِ العَائِرَةِ بَيْنَ الغَنَمَيْنِ} (٣) يعني: القطيعين، شبَّهَ حالَ المنافقِ بالشاةِ العائِرَةِ المتردِّدة بينَ الغَنَمَيْنِ لا يُعْلَمُ من أيِ القطيعينِ هِيَ، يقال: سَهْمٌ عائرٌ، وحَجَرٌ عائِرٌ، إذا لم يُعْلَمْ من أين هُوَ ولا مَنْ رَمَاهُ(٤).

وذكر أنَّ **الذي بالألف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته، كالهندات والتمرات"** يعني: لا فرق بين مَنْ يعلم وغيره، و**المسلمات** في جمع الصفة إذا جمع مذكرها بالواو والنون

---

(١) وتكملة الحديث :عن عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها- قالت : لقد رأيتنا مع رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم- وما لنا من طعام إلا الأسودان". والحديث في صحيح البخاري في باب الهبة وباب الرقاق وباب الأطعمة برواية مختلفة عن الرواية التي هنا وفي مسند أحمد بن حنبل (٢ / ٢٩٨، ٣٥٥، ٤٠٥).

(٢) ينظر : التحقيق صـــــ ٦٤٣، ٦٤٤.

(٣) انظر الحديث في صحيح مسلم: (٨/ ١٢٥) من كتاب صفات المنافقين وأحكامهم؛ ونصه: حدثنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: «مثل المنافق كمثل الشّاة العائرة بين الغنمين تعير إلى هذه مرّة وإلى هذه مرّة». وهو في مسند الإمام أحمد بن حنبل: (٢/ ٨٢) ونصه أيضا: «مثل المنافق كمثل الشاة بين الغنمين؛ إن أقبلت إلى هذه الغنم نطحتها، وإن أقبلت إلى هذه نطحتها». وهو بنص المخطوطة في مسند الإمام أيضا في: (٢/ ٨٨). والشاة العائرة: المترددة الحائرة لا تدري من تتبع. ومعنى تعير: تتردد وتذهب.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة ٢/ ٧٧٧، وتهذيب اللغة ٣/ ١٠٨، و الصحاح (عور) ٢/ ٧٦٠، واللسان (عور) ٤/ ٦١٨. وينظر : التحقيق صـــــــــ ٦٧٠.

إلا أن يضطرّ شاعرٌ. وقوله –عليه الصلاة والسلام–: "لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ"[١]: جعلها اسمًا للبُقُول؛ فلذا جمعها جمع (صَحْرَاء)[٢].

وذكر أنَّ "فُعُول" تأتي جمعًا لـ "فَعْلَة"- بفتح الفاء- ، وقد جاء جمع (فُعْلَة) – بضم الفاء- على (فُعُول) كـ" حُجُوز" – بالزاي- : جمع حُجْزَة، كما جاء في حديث عائشة - رضي الله عنها- : "وذكرت نساء الأنصار فأثنت عليهن وقالت: لما نزلت سورة النور عَمَدْنَ إِلَى حُجُوْزِ مَنَاطِقِهِنَّ فَجَعَلْنَ مِنْهَا خُمُرًا"[٣]. فيجوز أن يكون جمع "حُجْزَة" كما ذكر، فيكون على ترك الاعتداد بالتاء، فيكون كـ "بُرْد" و "بُرُود"، وأن يكون جمع "حُجَرٍ"، و"الحُجْرَة"

---

(١) انظره في النهاية، لابن الأثير ١/ ٣٣٤ وجامع الترمذي، مع شرح تحفة الأحوذي، ٢/ ١٢ ومختصر شرح الجامع الصغير للمناوي، ٢/ ٢٣١ وفي لسان العرب، حضر، ما نصه «وإنما جمعه هذا الجمع لأنه قد صار اسما لهذه البقول لا صفة» ونقل الشيخ ياسين في حاشيته على شرح التصريح عن الدنوشري قوله :"وإذا سمّي بذلك جمع مؤنث جمع بالألف والتاء لخروجه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث. وانظر شرح الكافية، ٢/ ١٨٧.

(٢) ينظر : التحقيق صـــــــ ٦٩٥، ٦٩٦.

(٣) حديث صحيح، وأخرجه البخاري (٤٧٥٩)، والنسائي في "الكبرى" (١١٢٩٩) من طريق الحسن ابن مسلم بن يَنَّاق، عن صفيّة بنت شيبة، عن عائشة. وليس فيه تخصيص نساء الأنصار. وهو في "مسند أحمد" (٢٥٥٥١).

و في الحديث (٤١٠٢) من طريق عروة عن عائشة أن النساء المهاجرات الأول فعلن ذلك.

قال الحافظ في "الفتح" ٨/ ٤٩٠: ويمكن الجمع بين الروايتين بأن نساء الأنصار بادرن إلى ذلك.

وقوله: عمدن إلى حجور بالراء المهملة، قال الخطابي: الحجور لا معنى لها ها هنا، وإنما هو بالزاي المعجمة. حدثني عبد الله بن أحمد المكي، قال: حدَّثنا علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد: حُجَز أو حجوز مناطقهن، فشققنهن والحُجز: جمع الحجزة وأصل الحجزة موضع ملاث الإزار، ثم قيل للإزار: حُجْزة، وأما الحجوز، فهو جمع الحُجُز، يقال: احتجز الرجل بالإزار: إذا شده على وسطه.

واحد، وقد صَحَّفَ هذا كثير من الناس فقالوا : "حُجُوْر" – بالراء- وإنما (الحُجُور) جمع (حِجْر)[1].

وذكر أنَّ "فَاعِلًا" اسمٌ، له في الجمع ثلاثة أمثلة، منها: **"فَوَاعِل"**، جُمِعَ على الزيادة، فكان حكمه حكم الرباعي، نحو: "كَاهِل"، و هو: موصل الرقبة بالظهر[2]، ومنه الحديث عن الحسن : "كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم- يحتجم ثلاثًا، اثنتين على الأَخْدَعَيْنِ وواحدة على الكَاهِل"[3] وجمعه على : "كَوَاهِل"، قلبت ألف "فَاعِل"؛ لاجتماع الألفين، ولا يمكن حذف أحدهما؛ لأنه يخلّ بالدلالة على الجمع، وقلبت واوًا؛ حملًا لها على التصغير؛ لأن في التصغير يُضَمّ ما قبلها ، فيجب قلبها واوًا، فلما احتيج في الجمع إلى قلبها قُلبت إلى حرفٍ قد قُلبت إليه في التصغير؛ لأن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ، وقيل: لم يقلبوها ياءً؛ لئلا يلتبس بجمع "فَيْعَل"، فلو قالوا في جمع "صَارِف": "صَيَارِف" لأُلْبِسَ بجمع "صَيْرَف"[4]

---

(١) ينظر : التحقيق صـــ ٧٢٥ .

(٢) قال السخاوي: الكاهل: هو ما بين الكتفين، ويقال له: الحارك. سفر السعادة وسفير الإفادة١/ ٤٣٢.

(٣) عن ابن عباس قال: كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يحتجم ثلاثا في الأخدعين أو بين الكتفين حجمه غلام لبني بياضة يقال له أبو هند وكان يؤدي إلى أهله كل يوم مدا ونصفا فشفع له رسول الله –ﷺ– فوضعوا عنه نصف مد وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يعطى الحجام أجره ولو كان حراما لم يعطه (أبو نعيم) [كنز العمال ٢٨٤٨٥] أخرجه أيضًا: أحمد (١/ ٣٣٣، رقم ٣٠٧٨) ، والطبراني (١٢/ ٩٥، رقم ١٢٥٨٦) ، ومسلم (٣/ ١٢٠٥، رقم ١٢٠٢) .

(٤) ينظر : التحقيق صـــ ٧٧٦، ٧٧٧.

وقال: و "سَوَابّ": جمع "سَابِيَاء"، وهو النتاج[1]، ومنه الحديث : "تسعةُ أعشارِ البركةِ في التجارة، وعُشْرُهَا في السَّابِيَاءِ"[2]، والسابياء: المشيمة التي تخرج مع الولد[3].

وقد ذكر الحديث مرة أخرىٰ برواية أخرىٰ فقال: ومنه قوله – عليه الصلاة والسلام–: "تسعةُ أعشارِ الرزقِ في التجارة، والعُشرُ الآَخَرُ في السَّابِيَاء"[4].

وذكر أنَّ التصغير يأتي للتحبُّبِ ومنه ما يُروَىٰ عن النبي – ﷺ– : "هؤلاء أُصَيْحَابِي"[5] ونحوه[6].

---

(١) قَالَ أَبو مَنْصُورٍ: إِنَّهُ قِيلَ لِلنِّتَاجِ السَّابِيَاءُ لِمَا يخرُج منَ المْاءِ عِنْدَ النِّتَاجِ عَلَىٰ رَأْسِ المْوْلُودِ. وَقَالَ اللَّيْثُ: إِذَا كَثُرَ نَسلُ الغَنَم سُمِّيَت السَّابِيَاءَ فيقعُ اسمُ السَّابِيَاءِ عَلَىٰ المْالِ الْكَثِيرِ وَالْعَدَدِ الْكَثِيرِ. ينظر : اللسان (سبىٰ) ١٤/ ٣٦٩.

(٢) ورد هذا الحديث في كتاب : "النهاية في غريب الحديث والأثر" ٢/ ٣٤١، والرواية به : «تسعةُ أعْشارِ الرِّزق فِي التِّجارة، والجزءُ الْبَاقِي فِي السَّابِيَاءِ» يُريد بِهِ النِّتَاجَ فِي المَواشي وكثرتهاَ. يُقال إنَّ لِآلِ فُلان سَابِيَاءَ: أَيْ مَوَاشِيَ كَثِيرَةً. والجمعُ السَّوَابِي، وَهِيَ فِي الأصْل الجِلدَة الَّتِي يَخْرُج فِيهَا الولدُ. وَقِيلَ هِيَ المَشِيمَةُ. وَمِنْهُ حَدِيثُ عُمَرَ– رَضِيَ اللهُ عَنْهُ– «قَالَ لِظِبْيَانَ: مَا مَالُكَ؟ قَالَ: عَطَائِي أَلْفان. قَالَ: اتخِذْ مِنْ هَذَا الحرْثَ والسَّابِيَاء قَبْلَ أَنْ يَلِيَك غِلْمةٌ مِنْ قُرَيش لَا تَعدُّ العَطاَء معَهُم مَالاً» يُرِيدُ الزِّراعة والنِّتاَج.

(٣) ينظر: اللسان (سبىٰ) ١٤/ ٣٦٩. والتحقيق صـــــ ٧٨٠.

(٤) ينظر : التحقيق صـــــــ ٩٧٣.

(٥) لم أجده بنصه في كتب الحديث والأثر التي اطلعت عليه، وقد ورد في التخمير للخوارزمي ٢/ ٤٢١. والرواية التي وجدتها: عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله صلىٰ الله عليه وسلم قَالَ: " لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ الْحَوْضَ رِجَالٌ مِمَّنْ صَحِبَنِي وَرَآنِي، حَتَّى إِذَا رُفِعُوا إِلَيَّ وَرَأَيْتُهُمُ اخْتَلَجُوا دُونِي، فَلأَقُولَنَّ: رَبِّ أُصَيْحَابِي أُصَيْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ.

أخرجه أحمد ٥/ ٤٨ (٢٠٧٦٨) قالا: حدَّثنا عفان، حدَّثنا حماد بن سلمة، أَخْبَرنا علي بن زيد، عن الحسن، فذكره.

(٦) ينظر : التحقيق صـــــ ٩٨٤.

وقال: وقول من قال: "كَنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا"[1] أي: و إن كان صغير القدر فهو ملآن علمًا. ولمَّا دلت الصيغة على ما ذكر من المعنى، قيل: التحقير صيغة تُنْبِئُ عن اجتزاء الوصف: تصغير، ولذا قيل: تصغير الاسم دليل على صِغَر مُسَمَّاه، فهو حِلْيَة وصفة للاسم؛ لأنك تريد: رجلٌ صغيرٌ، و إنما اختُصِرَ بحذف الصفة [2].

وهكذا يتضح اعتماد الشارح الحديث النبويّ أصلًا من الأصول النحوية التي بنى عليها شرحه، ومثَّلَ بها للقواعد النحوية، وهو في صنيعه هذا اقتفى أثر المصنف وصاحب المتن، الزمخشري في عنايته بالاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف.

جـ- أمثال العرب وأقوالهم:

استعان ابن عمرون بعددٍ من أمثال العرب المعروفة، وأقوالهم الذائعة الصيت؛ لتوضيح المسائل النحوية وبيان الشواهد، فقد نقل عن صاحب المتن قوله: وَأَلِفُهُ" يعني: تُحْذَفُ

(١) هذا حديث موقوف على عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولم يرفعه إلى النبي - صلّى الله عليه وسلّم-، فعن زيد بن وهب قال: (كنت جالسا عند عمر إذ جاءه رجل نحيف فجعل ينظر إليه ويتهلل وجهه ثم قال: كُنَيِّف مُلِئَ عِلْمًا، يعنى: عبد الله بن مسعود).

وقد رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣١٨)، في (كتاب معرفة الصحابة) باب (مناقب عبد الله بن مسعود) وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرّجاه). وقد وقع في رواية الحاكم تحريف كلمة (كنيف) إلى كلمة (كيف). ورواه ابن أبي شيبة في المصنّف (١٢/ ١١٥)، ١١٦ (١٢٢٨٦)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ١١٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في كتابه (حلية الأولياء: ١/ ١٢٩)، والفسويّ - في كتابه (المعرفة والتاريخ: ٢/ ٥٤٣)، والذهبيّ في سير أعلام النبلاء (١/ ٤٩١) والكُنَيِّف: تصغير الكنف وهو الوعاء.

(٢) ينظر : التحقيق صـــــ ٩٨٥.

علامةُ التثنيةِ "بملاقاةِ ساكنٍ، كقولك: "الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ"[1]، فإنَّ ألف (حَلَقَتَا) حُذِفَت من اللفظ؛ لسكونها، واللام من (البِطَانِ) وهي غير مدغمة، فَهُوَ اجتماعُ ساكنين على غيرِ حَدِّهِ، وهو مَثَلٌ في شِدَّةِ الأمرِ؛ لأنه إنما تلتقي حَلْقَتَاهُ إذا شُدَّ. ولَمْ تُحَرَّكْ الألف؛ لأن الألف لا يمكن تحريكها، بخلاف ياء التثنية، فإنها تُحَرَّكُ بالكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكِنَيْنِ، نحو: مَرَرْتُ بِعَبْدَي اللهِ"[2].

ومَثَّلَ لمجيء الجمع بالواو والنون في أسماء الدواهي، كـ "الأَقْوَرِين" و"الفِتْكِرِين"[3] كأنه بلغ نهاية الناطقين تهويلًا، وما غُيِّرَ منها؛ فللإعلام بأنه ليس بسلامة[4].

---

(١) هذا المثل معناه: أن يغذ الرجل هاربا في السير فيضطرب حزام رحله ويستأخر حتى يلتقي عروتاه وهو لا يقدر فرقا أن ينزل فيشده، يضرب في تناهي الشرّ، انظر: مجمع الأمثال (٢/ ١٨٦)، والمستقصى في أمثال العرب (١/ ٣٠٦) المثل رقم (١٣١٦).

ووجه الاستشهاد به: جواز التقاء الساكنين في قوله: حلقتا البطان فقد التقت ألف «حلقتا» مع ألف «البطان» والذي سهل ذلك أن الألف الأولى لما فيها من المدة كالحركة لما بعدها، وقياسا على هذا أجاز يونس ومن تبعه من الكوفيين وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف المثنى والألف الفاصلة بينها وبين نون الإناث.

(٢) ينظر: التحقيق صـــــ ٦٥٠، ٦٥١.

(٣) في مجمع الأمثال للميداني(٣/ ١١٣) : لقيت منه الأقورين والفتكرين والبرحين والأمرّون: بفتح الميم وتشديد الراء مضمومة أي الشر والأمر العظيم، والفتكرون: بكسر الفاء وسكون التاء وفتح الكاف ومعناه الداهية والأمر العجيب. والبرحون بضم الباء وفتح الراء بمعنى ما سبق. والأقورين في المثل بمعناه أيضا. (انظر القاموس المحيط مواد الكلمات السابقة) .

(٤) ينظر: التحقيق صــــ ٦٩٤.

ونقل قول البغداديين بجواز فتح تاء جمع المؤنث في قولهم: : "سَـمِعْتُ لُغَـاتَهُم"[١]. فقـال: واحتمال أن يكون واحدًا تُمِّمَ يدفع ما قالوا[٢].

وقال: فإن قيل: فقد قالوا: "استأصل الله عَرْقاتَهم"[٣]، أي: شأفَتَهم، -بفتح التاء- وهذا الاسمُ ليس منتَقَصًا، حتىٰ يقالَ: تُمِّمَ؛ قيل: يحتمل أن يكون "عرقاتهم" واحدًا، والألفُ للإلحاق بـ "دِرْهَم"، فلا حجة فيه[٤].

ونقل قول الزمخشري: لا زالت الأمة والأكمه يصطحبان في كلامهم حتىٰ قالوا في مَثَلٍ من أمثالهم: "لا تُفْشِ سِرَّكَ إِلَىٰ أَمَةٍ، ولا تَبُل علىٰ أَكَمَةٍ"[٥].

وذكر أنَّ "فَعَلَان" بتحريك العين يأتي علىٰ (فِعْلَان)، قالوا: "كَرَوَان" و "كِرْوَان" في جمعه، إنما جمعه علىٰ أنه "فَعَل"، لما قالوا في الترخيم: "اطْرِق كَرَا"[٦] اعتقد أن هذا هو الاسم

الاسم

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١/ ٣٣٧). وفي الهمع (١/ ٢٢): «وأجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا وأجازه هشام منهم في المعتل خاصة كلغة وثبة وحكي: "سمعت لغاتهم» وانظر الرأي مسندا لأبي علي في شرح التصريح (١/ ٨٠)، وتمهيد القواعد ١/ ٣٧١، ٣٧٢.

(٢) ينظر : التحقيق صـــــ ٦٩٩.

(٣) هكذا جاء في كتاب العَيْن عن الخليل. ينظر: العين ١/ ١٥٢ (عرق).

(٤) ينظر : التحقيق صـــــ ٧٠٠.

(٥) هذا من قول أَكْثَم بن صَيْفي، وإنما قَرَنَ بينهما لأنهما ليسا بمحل لما يودَعَانِ، أي لا تجعل الأمة لسرك محلا، كما لا تجعل الأكمة لبولك موضعا.

ويروي أيضاً: "لاتُفَاكِهَنَّ أمة " قَال أبو عبيد: هذا مثل قد ابتذلَتْه العامة، المفاكهة: الممازحة، والفُكَاهة: المَزْح. ينظر : مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٢١٥. وينظر : التحقيق صـــــ ٧٥٣.

(٦) تتمة المثل: (أطرق كرا إن النعام في القرىٰ) وهذا المثل معناه: أن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلىٰ القرىٰ. وأنه يضرب للذي ليس عنده غناء ويتكلم فيقال له: اسكت وتوق انتشار =

فجمعه على "فِعْلَان" كـ "خَرِبٍ" و "خِرْبَان"[1].

واستشهد على أنَّ تصغير الترخيم يأتي في غير العلم فقال: ولم يفرق أصحابنا في هذا الترخيم بين العَلَم وغيره، وقد جاء عن العرب: (عَرَفَ حُمَيِّقٌ جَمَلَه)[2] فـ "حُمَيِّق" تصغير : أَحْمَق، وليس بِعَلَم.

وهكذا يتضح اعتماد الشارح أمثال العرب وأقوالهم أصلًا من الأصول النحوية التي بنى عليها شرحه، ومثَّلَ بها للقواعد النحوية، وهو في صنيعه هذا اقتفى أثر المصنف وصاحب المتن، الزمخشري في عنايته بالاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم.

د- الأشعار والأرجاز:

لاقى الشعر عناية كبيرة من اللغويين، وكان من أهم الأصول التي بني عليها النحو العربي، واهتموا اهتمامًا بالغًا بتقسيم الشعراء الذين يحتج بشعرهم، فقسموهم إلى أربعِ طبقاتٍ:

=ما تلفظ به كراهة ما يعقبه. ويقال: إن الكروان يقال له: أطرق كرى إنك لن ترى، فإذا سمعها لبد بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصطاد.

وانظر: الأمثال للميداني ١/ ٤٣١، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١/ ١٩٤، والمستقصى ١/ ٢٢١، والخزانة ٢/ ٣٧٤.

(١) ينظر : التحقيق صـــــــ ٨٠٣.

(٢) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وكتاب الأمثال ص ٢٩١؛ والمستقصى ٢/ ١٦٠؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٢ . أي: عرف هذا القَدر وإن كان أحمق. ويروى: "عرفَ حُميقًا جَمله"، أي: إنّ جمله عرفه، فصال عليه. وبهذه الرواية يُضرب للرجل يأنس بالشَّيء حتى يهون عليه. وقيل: يُضرب لمن يستضعف إنسانًا ويولع به، فلا يزال يُؤذيه ويظلمه. وينظر: التحقيق صـــــ ١٠٥٨.

١- الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام كـ امرئ القيس، والأعشى، وزهير، وطرفة، وعمرو بن كلثوم.

٢- الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كـ لبيد، وحسان بن ثابت، وكعب بن زهير.

٣- الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كـ جرير، والفرزدق، والأخطل.

٤- الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم يبدءون في العصر العباسي ببشار بن برد، وأبي نواس.

فالطبقة الأولى والثانية يستشهد بشعرهم إجماعًا من غير نزاع، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم(١) .

ولقد اعتمد ابن عمرون اعتمادًا كبيرًا على الشعر في استشهاده، فقد ذكر في الشرح ما يقرب من مائةٍ وخمسين بيتًا من الشعر، منهم ثلاثة عشر بيتًا من الرجز، وهو في استشهاده بالبيت الشعري يذكره كاملًا صدره وعجزه، وقد يأتي بالصدر فقط، كاستشهاده على فتح نون المثنى بقول قطرب:

فَسْوَتُهُ لَا تَنْقَضِي شَهْرَيْنَهْ(٢)

(١) ينظر: خزانة الأدب ١/ ٥، ٦.

(٢) صدر بيت من الرجز، وعجزه: [شَهْرَي رَبِيْعٍ وَجُمَادَيَيْنَهْ]، وقبله:

يا رُبَّ خالٍ لك مِن عُرَيْنَة ... حَجَّ على قُلَيِّصٍ جُوَيْنَة

وهو لامرأة من فقعس في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٦، ٤٥٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣١١؛ والمقرب ٢/ ٤٥، ٤٦؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٠٩.

والشاهد فيه قوله: "شَهْرَيْنَهْ، و جُمادَيَيْنَهْ" ؛ إذ فتح نون التثنية، وهذا الفتح لغة. ينظر: التحقيق صـ ٦٤٠.

واستشهد على أنَّ النحويين كما فَروّا من الجمع بين تثنيتين إلى الجمع ، كذلك فروا منه إلى الإفراد[1]. قال:

كَأَنَّهُ وَجْهُ تُرْكِيَّيْنِ قَدْ غَضِبَا[2]

والفرار من الجمع أولى؛ لأنه ضمٌ كالتثنية.

وقد يأتي بالعجز فقط، كاستشهاده على جَرِّ جمع المذكر السالم بالكسرة لا بالياء خلافًا للقياس، وقد حمل ذلك بعضهم على الضرورة بقول ذي الإصْبَع:

.... وابْنُ أَبِيٍّ أَبِيٍّ مِن أَبِيِّينِ

فذاجمع سلامة مثل "مُسْلِمِيْن" قد كُسِرَ لالتقاء الساكنين لا غير على ما قرر من أنه مختص بما جُمِعَ عِوَضًا ، ومثله قول الآخر:

.... مِثْلُ الخَلائِفِ من بَعْدِ النَّبِيِّينِ[3].

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور المحقق (١/ ٤١٢)، (٣/ ٢٥) تحقيق الشغار ومراجعة إميل يعقوب، والتذييل والتكميل (١/ ٣٥٨) وكذلك شرح الجمل لابن الضائع المخطوط، يقول ابن الضائع في شرحه: «إنّ التعبير بالجمع عن التثنية أولى من المفرد لصحّة حقيقة الجمع في التّثنية، فلذلك اطّرد – وكثر لفظ الجمع وقل لفظ المفرد فلم يأت إلا في ضرورة أو نادر كلام». وأنشد البيت المذكور: كأنه وجه تركيين ... إلخ. ينظر شرح الجمل لابن الضائع مخطوط رقم ٢٠ نحو جـ ٢ ورقة ٢٦٠ أ). وينظر هذا القول في التذييل والتكميل (٢/ ٦٩).

(٢) تتمة البيت : [مستهدف لطعان غير تذبيب]، والبيت من بحر البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٣٧١ (طبعة الصاوي)؛ وخزانة الأدب ١/ ٥٣٢، ٥٣٨، ٥٤٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٢٦٦ (طعن). والشاهد: قوله: «كأنّه وجه تركيّين» حيث وضع فيه المفرد وضع الاثنين ضرورة، ولو جاء على القياس لقال: كأنه وجها تركيين. والبيت في شرح الجمل (١/ ٤١٢) وفي معجم الشواهد (ص ٦٣ – ١٧٩). ينظر: التحقيق صـــــ ٦٧٩.

(٣) عَجُز بيت من البسيط ، وصدره: [ما سَدَّ حَيٌّ وَلا مَيِّتٌ مَسَدَّهُما] . =

واستشهد على جمع (فِعَال) على (فَعَائِل) بقول عنترة:

وَكَما عَلِمْتَ شَمَائِلِي وتَكَرُّمَي (١)

كما استشهد على جواز إضافة ثلاثة ونحوها إلى نحو: تَمْرٍ وبَطٍّ كما يضافُ إلى الجموعِ قياسًا وإن لم يكثرْ استعماله، ومنه:

خَمْسَ بَنَانٍ قانِئِ الأَظْفار (٢).

وبالنظر إلى شعراء الشرح لمعرفة مركزهم من الطبقات الأربعة للشعراء نجد أن شعراء العصر الجاهلي جاءوا في المرتبة الأولى، فقد استشهد الشارح بنحو مائة شاهدٍ من العصر الجاهلي.

ومثال ذلك استدلاله على فتح نون التثنية في حالتي النصب والجرِّ، بقول حُمَيْد بن ثور:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَلَيْهِمَا   فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ فَتَغَيَّبُ (٣)

واستشهاده في جمع (فَعُول) على: (فَعَائِل) بقول عنترة:

=والبيت للفرزدق في تخليص الشواهد ص ٧٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦٠، ٦٦، ٦٨؛ والدرر ١/ ٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٨. والشاهد فيه قوله: "النبيينِ" إذ كسر نون الجمع ضرورة، وعدّها كسرة التقاء الساكنين: الياء والنون. ينظر: التحقيق صـــ ٧٠٩.

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره: [وإذا صَحَوْت فما أُقَصِّرُ عَنْ نَدىً]

ينظر: التحقيق صـــ ٧٦١.

(٢) هذا عجز بيتٍ أَنْشدهُ سِيبَوَيْهِ، وصدره: قَدْ جَعَلَتْ مَيٌّ على الطِّرَارِ

فَإِنَّمَا أضافَ إِلَى الْمُفْرد بحسَب إِضَافَة الخَمس وَلَيْسَ يَعْني بالمفرد أَن البَنَان واحِدٌ إِنَّمَا يَعْني أَنه لم يُكَسَّر عَلَيْهِ واحِده للجَمْع إِنَّمَا هُوَ كسِدْرة وسِدْر، ويقصد: خمسًا من البَنَانِ. ينظر: الكتاب ٣/ ٥٧٠، ٦٢٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٣٠٤، ٣٦٨، والمخصص ١/ ١٤٦، واللسان (قرء)١/ ١٣٠، ١٣/ ٥٩، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٩٣، ٢٩٤. وينظر: التحقيق صـــ ١١٩١.

(٣) ينظر: التحقيق صـــ ٦٣٩.

[وإذا صَحَوْت فما أُقَصِّرُ عَنْ نَدىً]   وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلي وتكَرُّمَي [1]

واستشهد على جواز نعت المؤنث بالمذكر مراعاةً للفظ بقول عنترة:

فيهَا اثنتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً ... سودًا [كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ] [2]

ويليهم شعراء الطبقة الثانية، وهم المخضرمون، حيث استشهد بها يقرب من خمسة عشر شاهدًا

فقد استشهد على استعمال ضمير المفرد موضع الاثنين، والجمع موضع التثنية بقول أبي ذؤيب:

فالعينُ بَعْدَهُمُ كأنَّ حِدَاقَهَا ... سُلِمَتْ بشوكٍ فَهْيَ عُورٌ تَدْمَعُ

أراد بالعين: العينين، وبالحِداقِ: الحَدَقَتَيْنِ. وإن كان قال : " فَهْيَ عُورٌ" أراد : فهما عوراوانِ، فاستعمل ضمير المفرد موضع الاثنين، والجمع في "عُوْرٌ" موضع التثنية ؛ لأن العين لا يكون لها إلا حَدَقَةً واحدةً [3].

واستشهد على مجيء التصغير للتعظيم بقول لبيد "رضي الله عنه":

وكلّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُم ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ

أي: لعِظَمِها تصفر منها الأنامل [4].

---

(١) ينظر : التحقيق صـــ ٧٦١.

(٢) ينظر: التحقيق صـــ ١١٧٩.

(٣) ينظر : التحقيق صـــ ٦٧٧.

(٤) ينظر : التحقيق صـــ ٩٨٣.

ثم يأتي بعد ذلك شعراء الطبقة الثالثة، فقد ورد من شعرهم خمسة وعشرون شاهدًا، ومن هذا استشهاده على أن "فَاعِل" لا يُجمع على: "فَوَاعِل" إلا في ضرورة الشعر كما في قول الفرزدق:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ * خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ(١)

واستشهد على مجيء "الحانوي" في النسبة إلى "حانة" على غير قياس. والقياس فيه: "الحانيّ" بقول الفرزدق:

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ(٢)

وذكر أنَّ اسم الموضع الذي يُبَاعُ فيه الخمر يقال له: : حَانَةٌ، و"حَان"، وقد جمع بينهم الأخطل في قوله:

وخَمرَةٍ من جِبالِ الرُّومِ جاء بها ... ذو حانَةٍ تاجِرٌ أَعْظِمْ به حانًا(٣)

أمَّا الطبقة الرابعة، وهي طبقة المُوَلِّدِين، أو المحدثين فلم يكثر من الأخذ عنهم، وشواهدهم في الشرح نادرة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، وذكرهم لمجرد الاستشهاد والتمثيل والاستئناس، لكنه لم يثبت بها قاعدة، أو بنى عليها حكمًا، وكان يصرح بأسماء الشعراء الذين لا يحتج بشعرهم، فقد ذكر أن "أَهْل" يجمع في المؤنث على: "أَهْلَات" بسكون الهاء، ويجوز فتحها كما في قول ابن دريد:

فهُمْ أَهَلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ.... يَحُجُّونَ سِبَّ الزِّبْرِقَانِ المُزَعْفَرَا(٤)

---

(١) ينظر: التحقيق صـــ ٧٨٩.

(٢) ينظر: التحقيق صـــ ١١٠٣.

(٣) ينظر: التحقيق صـــ ١١٠٢.

(٤) ينظر: التحقيق صـــ ٧٤٤.

فابن دريد ولد في البصرة سنة ٢٢٣هـ، وتوفي سنة ٣٢١هـ، أي: بعد عصر الاحتجاج.

وذكر أن المبالغة في الشيء يخرجه للتجاوز فيه إلى ضدّ بابه، وضدّ التذكير التأنيث، وكشف هذا المعنى المتنبي بقوله:

وَ لَجُدْتَ حَتَّى كِدْتَ تَبْخَلُ حَائِلًا ... لِلْمُنْتَهَى وَمِنَ السُّرورِ بُكَاءُ(١)

وابن عمرون في شواهده الشعرية قد اعتمد على الرجز كثيرًا، فالأبيات المرجوزة في شرحه كثيرة .

وابن عمرون في ذكره للشاهد قد ينسبه إلى قائله، ويذكر الخلاف في نسبته إلى القائل كما يذكر الأبيات التي قبله، أو التي بعده، ويشرح معنى البيت ويذكر شاهده، ومثال ذلك قوله: و"قَاضَوِيّ" أبدل من الكسرة فتحة على ما تقدم، و"حَانَوِيّ" كذلك، قال الفرزدق، وقيل: هو لأعرابي، وقيل : لذي الرُّمَّة :

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

ويُرْوَى: وكيف لنا بالشرب فيها وما لنا دَوانِيقُ ...

وبعده:

أَنَعْتَانُ أم نَدّانُ أم يَنبَرِي لنا ... أغَرُّ كنَصْلِ السَّيْفِ أَبْرَزَهُ الغِمْدُ

---

(١) البيت من الكامل ، وليس شاهدًا من شواهد النحو؛ لأن المتنبي -فيما يراه النحاة- لا يستشهد بشعره، وإنما ذكر للتمثيل به فقط، وهو في الخصائص ٣/ ٢٤٤، والوساطة بين المتنبي وخصومه ص ١٨٢، وشرح ديوان المتنبي للواحدي ١/ ١٠٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٦٠، و الصبح المنبي عن حيثية المتنبي ٢/ ١٦٥، وخصائص النظم في خصائص العربية لابن جني ١/ ١٦. وينظر: التحقيق ص٨٨٦.

ويُرْوَىٰ: يَنْبَرِي لَنَا فَتًىٰ مثلُ نَصْلِ السَّيْفِ شِيْمَتُهُ المَجْدُ

فمَـا حَرَّمَ الرَّحْمَنُ تَمْرًا قَنيتهُ ... وَمَاءً سَقَانَا مِنْ ركيته سَعْـــدُ

إذَا طُرِحَا فِي الدَّنِّ صَرَّحَ منهُمَا ... شَرَابٌ إذَا مَا صُبَّ فِي صَحْنِهِ الوَردُ

نُبَاكِرُ حَدَّ الرَّاحِ حَتَّىٰ كَأَنَّنَا ... نَرَىٰ بالضُّحَىٰ أطْنَابَ مَنْ قَبْلَنَا بَعْدُ

وقيل: البيتان الأولان لذي الرمة، وبقية الأبيات مجهولة، ويقال إن ذا الرُمَّة دخل الكوفة ومعه رفيق، وقد فَنِيَ الزادُ، فتحيَّرا بها، فقال ذو الرُمَّة: كيف لنا وا نعتان- البيتين- فسارع الناس إلىٰ كفايتهما. شاهده: "الحَانَوِيّ" في النسب إلىٰ: "حَانِيَة" -علىٰ ما تقدم- والدَّوَانِيق: جمع دَانِق، وهو عُشْر الدراهم، ويقال: سُدسُه، والقياس: دَوَانِق، إلا أنه جاء علىٰ غير بناء واحده، كأن واحده: دَانَاقًا، فقالوا: دَوَانِيْق. و"نَعْتَان" أي: نشتري بنَسِيئَةٍ من قولهم: "اعْتَانَ الرجل السِّلْعَةَ"، إذا اشتراها بنسيئة، من العِينَة بالكسر، وهي: السَّلَف، وادّانَ: إذا أخذه بدَيْنٍ. وينبري لنا، أي: يعترض لنا، أغرُّ، أي: كريمٌ مشهورٌ بالكرم كالأغَرِّ من الخيلِ، وقوله : كَنَصْلِ السيفِ أي: ماضٍ، ومراده: أنه يطلب شُربَ الخمرِ لو كان له عند الخَمَّارِ ما يصرفه في ثمنه(١).

ويلاحظ أن الشارح قد يكرر الاستشهاد بالبيت في مواضع مختلفة من الشرح، وهو في طريقته هذه قد يذكر البيت أكثر من مرة؛ مستدلًا به علىٰ الشاهد نفسه، ومثال ذلك قوله في صـــ ٦٤٢: إن جمع التكسير كالواحد من جهة أنه صيغة مستأنَفَة مُعرَبة بالحركات، فأشبه الواحد، فجاز تثنيته وجمعه، كما في قوله:

بَيْنَ رِمَاحَي مَالِكٍ ونَهْشَلِ

(١) ينظر: التحقيق صـــــ١١٠٣- ١١٠٥.

وذكر في صـــــ ٦٧٢ : وقالوا: "لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ" فثنُّوا " لِقَاحًا" جمع " لِقْحَةٍ". وقال أبو النجم:

تَبَقَّلَتْ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ   بَيْنَ رِمَاحَي مَالِكٍ ونَهْشَلِ

أَعْلَمَ بالتثنيةِ افتراقَ رماحِ هؤلاء من رماح هؤلاء.

ومثال ذلك أيضًا: قوله في صـــــ ٦٨٦ :" وإنما اشترط في الصفة أن تكون لِمَن يعلم؛ تحرُّزًا من نحو: جملٌ بازلٌ، فلا يُجْمَعُ بالواو والنون، وقول الشَّنْفَرَىٰ:

وليِ دُونَكُم أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

لَمَّا خالطهم أجراهم مُجْرَىٰ مَنْ يعقل؛ فلذا جمعهم جمع السلامة.

وقال في صـــ ٧٤٣: ((و "أَهْل" بغير تاء مذكر يجمع بالواو والنون، قال الشنفرىٰ:

وليِ دُونَكُم أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

ولما قالوا في المذكر: ""أَهْل" و"أَهْلُون"، وفي المؤنث: "أَهْلَ" و"أَهَلَات"، أشبه "فَعْلَة" من الصفات فجُمِعَ بالألف والتاء))[1].

ثانياً: القياس:

القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي التي بني عليها، وعليه العمدة في تحديد الظواهر اللغوية، وتقعيد القواعد النحوية وتأصيلها، ولهذا نجد لفظ القياس وجد في كتب النحو مقرونًا بمحاولة النحويين الأوائل وضع أساس للنحو العربي الذي به يحفظ اللسان من الحن، ويعين علىٰ فهم القرآن الكريم، وضبط أدائه، وفي مقدمة هؤلاء أبو الأسود

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ٧٤٣.

الدؤلي، فيقول ابن سلام الجمحي ت ٢٣١هـ في كتابه" طبقات فحول الشعراء": "وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، ونهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"[١].

وجاء عبد الله بن أبي إسحاق فخطا بالدرس النحوي نحو تحديد منهج البحث فيه برصد الظواهر اللغوية المطردة، والنظر إلى ما خالفها على أنه من الشاذ الذي لا يعول عليه[٢].

وكذلك كان موقف تلميذه عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) يأخذ بالمطرد من الظواهر، ويصوغ منها قواعد ملزمة لا يجيز الخروج عليه.

وعلى هذا النهج في العناية بما يطرد من ظواهر اللغة والقياس عليه سار زميله في الأخذ عن ابن أبي اسحاق، وهو أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)[٣].

وتلقى الخليل بن أحمد العلم على يد عيسى بن عمر فتأثر بمنهجه في القياس على المطرد من كلام العرب، وأكثر من ذلك وكان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب، مع نصه دائمًا على ما يخالفه، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلًا[٤].

ولم يترك الخليل لنا كتابًا في النحو، لكن آراءه مثبتةٌ في كتاب تلميذه سيبويه، وتطور القياس على يدي الخليل وسيبويه تطورًا بارزًا، ثم جاء بعدهما المبرد الذي نبغ في القياس حتى قال عنه ابن جني: "يعد جيلًا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها"[٥].

---

(١) ينظر : طبقات فحول الشعراء١/ ١٢ ت محمود محمد شاعر القاهرة ١٩٧٤.

(٢) ينظر : طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥.

(٣) ينظر : أصول النحو العربي ص ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤.

(٤) ينظر : أصول النحو العربي ص ١٠٤، ١٠٥، والمدارس النحوية ص ٥٣.

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٩، ١٣٠.

ونبغ بعد سيبويه والمبرد نحويون صرفوا جلّ همهم إلى القياس، وبعضهم ألف فيه منهم الأخفش ت ٢١٥هـ، وله كتاب "المقاييس"[١]، وأبو عمرو الجرمي ت ٢٢٥هـ والذي كان أكثر اعتدالاً في القياس من الأخفش؛ إذ كان يرى الاقتصار على السماع الصحيح والقياس عليه دون افتراض صور لم ترد عن العرب، وكذلك كان نهج أبي عثمان المازني، لكن أبا علي الفارسي ت ٣٧٧هـ، وتلميذه ابن جني ت ٣٩٢هـ سارا على نهج الخليل وسيبويه في افتراض صور عقلية لم يرد بها استعمال، فهؤلاء هم أئمة النحويين البصريين[٢]، أما نحويو الكوفة فكان لهم أيضًا اهتمام بالقياس لكنهم توسعوا في المسموع عن العرب، وقاسوا عليه، وتوسعوا في القياس، وأباحوا النسج على القليل أو النادر، وقالوا بالقياس على الشاهد أو الشاهدين[٣].

ولقد بلغ القياس قمة نضجه واكتماله على يد ابن الأنباري، ثم السيوطي من بعده، فقد تحدث عندهما حدوده، وأنواعه، وأقسامه، واعتمدا في كثير مما جاءا به على ما كتبه ابن جني في الخصائص.

بدأ ابن الأنباري بتعريف القياس لغة واصطلاحًا، فقال: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً، أي: قدرته، ومنه المقياس، أي المقدار، وقيس رمح أي : قدر رمح.

وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل لعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو ربط الأصل بالفرع بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة[٤].

---

(١) ينظر : نشأة النحو ص ١٠٩.

(٢) ينظر : أصول النحو العربي ص ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨.

(٣) ينظر : من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس صـ ١٠ .

(٤) ينظر : لمع الأدلة لابن الأنباري ص ٤٢.

ويوضح السيوطي أقسام القياس فيقول: "القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد، وينبغي أن يسمى الأول والثالث قياس المساوي، والثاني قياس الأولى، والرابع قياس الأدون"(١).

ولابن عمرون عناية فائقة بالقياس، فقد وضع له ضابطًا وهو قوله: "ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"(٢).

وقد أفاد ابن عمرون من القياس سواء في شرح متن المفصل أو في الاستدلال به على صحة اختياره، وقد استخدم القياس اللفظي والمعنوي بأنواعه، كحمل الفرع على الأصل، أو العكس، أو حمل النظير على النظير، أو الضد على الضد، أو الشبه، ومن الأمثلة على ذلك:

- إعلال الجمع وتصحيحه حملًا على المفرد في (قِيَم و زِوَجَة) حملًا على:

قيمة، وزوجة(٣).

- إعلال "مفعول" وهو فرع في العمل، قياسًا على إعلال فعله المبني للمجهول (فُعِلَ) وهو الأصل في العمل(٤).
- حمل المؤنث "أخت" على المذكر "أخ" في النسب: "أَخَوِي و أَخَوِي"(٥).
- إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته في: قام قيامًا، وقاوَمَ قِوَامًا(٦).

---

(١) ينظر : الاقتراح ص ١٦٠.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٥٨٥.

(٣) ينظر : التحقيق صـــ ٧٢٣.

(٤) ينظر : التحقيق صـــ ٦٩٣.

(٥) ينظر : التحقيق صـــ ١١٢٦.

(٦) ينظر : التحقيق صـــ ٨٠٨.

- واعترض من جعل الإعراب في النون ولم تُغَيَّرْ الواو"، وقال: "يحمدون" تجعله كـــ "زَيْتُوْن" و"عُرْجُون" . فقال: "فقوله يبعد عن القياس؛ لأن واو "زَيْتُون" لم يكن قط إعرابًا ولا دالَّة كما كانت الواو في "مُسْلِمُون" مع أنا لم نعلمْهُ جاء في شيءٍ عنهم، وأما "الماطِرون" فأعجمي وليست الواو فيه إعرابًا. قال: وقد كثر هذا في الجمع حتى لو جُعِلَ قياسًا مستمرًا لكان مَذْهبًا"[1].
- وقوله: "ثم اعلم أن معنى قولنا في بعضها: إنه القياس، معناه: لو وَرَدَ اسمٌ ولم تعرف كيف جمعه، جَمَعْتَهُ على ما ذُكِرَ إنه القياس، كما لو جَمَعتَ "ضَرْبًا" لقلت: "أَضْرُبٌ" قياسًا على "أَفْلُس"، ولا بُدَّ مع ذلك من ذكرِ الشاذِ؛ لِيُعْلَمَ أنه إذا اضطَرَّ شاعرٌ أو ساجعٌ إلى مثله لم يكنْ مُخْطِئًا؛ لأنه استَنَدَ إلى أصلٍ من استعمالهم"[2].

فنجد أنه استخدم القياس في الاستشهاد لرأيه وتقويته وتوكيده، ومن هذه الأمثلة يتضح عناية ابن عمرون بالقياس، واعتماده عليه في تأصيل القواعد وشرح المسائل وبيان أصل الكلام.

ثالثاً: الإجماع.

المقصود بالإجماع: اجتماع أهل المصرين البصرة والكوفة، وهو أصل من أصول النحو عند ابن جني، قال في الخصائص: " وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا؛ لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة. فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ٧٠٦.

(٢) ينظر : التحقيق صـــــ ٧١٩.

نفسه، وأبا عمرو فكره. إلا أننا -مع هذا الذي رأيناه وسوغناه مرتكبة- لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعانٍ وإتقانٍ"(١).

وتبعه السيوطي خلافاً لابن الأنباري الذي جعل أدلة النحو عنده ثلاثة، وهي: النقل، والقياس، واستصحاب الحال، وقد نقل السيوطي أن اجتماع النحويين على الأمور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثَمَّ ردَّ(٢).

والذي ينظر في كتب الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، كالإنصاف في مسائل الخلاف "لابن الأنباري"، ومسائل خلافية للعكبري، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، وغيرهما، يجد الإجماع دليلًا من أدلة النحو في الاحتجاج لما يقرءون من أحكام نحوية، ومستندًا يستندون إليه في ردِّ آراء المعارضين والمخالفين، ومن أمثلة ذلك ما صرح به ابن الأنباري في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف" من أنهم أجمعوا على عدد من المسائل، مع أنه لم يذكر الإجماع – في كتابه لمع الأدلة- بين أصول النحو(٣).

ففي مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة نقل عنهم قولهم : أجمعنا على أن هذه الحركات – التي هي الضمة والفتحة والكسرة- تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: هذا أبٌ لك، ورأيت أباً لك، ومررت بأبٍ لك، وما أشبه ذلك"(٤).

وقد ذهب الدكتور محمود أحمد نحلة إلى أن لفظ" أجمعنا" يرد في سياق حديث البصريين والكوفيين، وليس المقصود به إجماع طائفة منهم،

---

(١) ينظر : الخصائص ١/ ١٩٠، ١٩١.

(٢) ينظر : الاقتراح ص١٤٧.

(٣) ينظر : أصول النحو العربي ص ٨١.

(٤) ينظر : الإنصاف ١/١٨.

بل يعنون به إجماع أهل البلدين معًا[١].

وفي مسألة إبراز الضمير إذا جرىٰ الوصف علىٰ غير صاحبه نقل عنهم أنهم " أجمعوا علىٰ أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرىٰ علىٰ من هو له لا يجب إبرازه"، وقالوا أيضًا: " أجمعنا علىٰ أن اسم الفاعل فرع علىٰ الفعل في تحمل الضمير، إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل، كاسم الفاعل، نحو: ضارب وقاتل، والصفة المشبهة، نحو: حسَن، وشديد، وما أشبه ذلك"[٢].

كما تعرض السيوطي في كتاب" الاقتراح" لإجماع العرب من غير النحويين والرواة، وجعله أصلاً يحتج به إن أمكن الوقوف عليه فقال: " وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أنَّىٰ لنا بالوقوف عليه؟ ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه. قال ابن مالك في التسهيل: استُدِلَّ علىٰ جواز توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم   إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ[٣]

ورده المانعون بأن الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتمداً جوازه عند الحجازيين فلم يصب، ويجاب بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرىٰ شيء من ذلك لنقل؛ لتوفر الدواعي علىٰ التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل علىٰ إجماع أضداده الحجازيين والتميميين علىٰ تصويب قوله"[٤]. وهذا داخل فيما أسماه الأصوليون الإجماع السكوتي[٥].

---

(١) ينظر : أصول النحو العربي ص ٨١ حاشية ٤.

(٢) ينظر : الإنصاف ١/ ٥٠، ٥١.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٧٣.

(٤) ينظر : الاقتراح ص١٤٨.

(٥) ينظر : أصول النحو العربي ص ٨٠، ٨١.

وهناك نوع آخر من الإجماع يكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد، وقد ذكر ابن الأنباري في معرض رده على الكوفيين إذ ذهبوا إلى أن "كما" تكون بمعنى "كيما"، ويجوز نصب ما بعدها، واعتد به أصلا من الأصول النحوية لا تجوز مخالفته أو الخروج عليه. وكان الكوفيون قد أوردوا شواهد على أن " كما" تكون بمعنى "كيما"، وأن الفعل ينصب بها، ومن هذه الشواهد قول عُدَيّ بن زيد العباديّ:

أسمعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْماً تُحَدِّثُهُ   عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلَا

فقرر ابن الأنباري أنه لا حجة في هذا البيت؛ لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية: " كما يوما تحدثه" بالرفع[(١)]. ثم قال: ولم يروه أحد" كما يوما تحدثه" بالنصب إلا المفضل الضبي وحده، فإنه كان يرويه منصوبًا وإجماع الرواة من نحوي البصرة والكوفة على خلافه والمخالف له أقوم منه لعلم العربية"[(٢)] .

ونقل ابن السراج عن أبي العباس المبرد قوله: "وليس البيت الشاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام، ولا نحو، ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لا حجة معه"[(٣)].

وبالنظر إلى المخطوطة نجد الشارح اعتمد الإجماع أصلًا من أصول النحو في مواطن كثيرة، فقال: "اختلف النحاة في "تَمْر" وبابه: فمذهب البصريين[(٤)] كما ذكره الزمخشري: إنه

(١) ينظر : ابن الأنباري في الإنصاف ٢/ ٥٩١.

(٢) ينظر : المصدر السابق ٢/ ٥٩٢.

(٣) ينظر : الأصول لابن السراج ١/ ١٠٥، وينظر في هذا النوع من الإجماع كتاب أصول النحو العربي ص ٧٩، ٨٠.

(٤) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين . والراجح ما ذكره البصريون ووافقهم في ذلك ابن عمرون ، ويؤيد هذا الاختيار : ما جاء في: المصباح المنير، مادة: "النخل"
ينظر: المصباح المنير ٢/ ٥٩٦، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٢/ ٢٧٧.

اسم مفرد يقع على الجنس؛ لأنه يوصف بالواحد المذكر، قال تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾[١]، ولو كان جمعًا لما جاز "مُنْقَعِر"، كما لم يجُزْ : الرجال قائم. وذهب الكوفيون إلى أنه جمع كُسِّرَ على الواحد، بدليل تأنيث حاله وجمعها في قوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ﴾[٢]، وصفته بالجمع في قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾[٣]. والدليل على أنه مفرد: الإجماع على جواز تصغيره على لفظه، وليس ههنا قلة. أما وصفه بالجمع، فنظر إلى معناه؛ لأنه جنس يقع على القليل والكثير، وبالإفراد نظر إلى لفظه[٤].

وقوله في علامات التأنيث: " وقوله: "والألف" قدمها على الياء؛ لأن الألف علامة تأنيث بالإجماع، ولا كذلك "الياء"[٥].

وقوله: "وتقول : هذه شاة ذكر" ؛ لأن فيه تأنيثًا لفظيًا، فيجوز اعتباره ، وعلى ذا لا يلزم أن يكون قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[٦] إنها أنثى؛ لجواز أن يكون لما في لفظ "نملة" من التأنيث، فالذي جوَّزَ الإتيان باسم الإشارة للمؤنث مع التصريح بالتذكير، يجوِّز الإتيان بعلامة التأنيث في الفعل و إن كان مذكرًا.

---

(١) من الآية: ٢٠ من سورة القمر ، وتمامها : ﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾.

(٢) من الآية : ١٠ من سورة ق، وتمامها : ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾.

(٣) من الآية : ١٢ من سورة الرعد، وتمامها: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾.

(٤) ينظر : التحقيق صـــــ ٨٢٤.

(٥) ينظر : التحقيق صـــــ ٨٦٣.

(٦) من الآية ١٨ من سورة النمل، وتمامها: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾.

فإن قيل: يلزم : قامت طلحة، وإن عنيت رجلًا؛ لوجود (التاء) في لفظه؟ فالجواب من وجهين: أحدهما: أنه مذهب لبعضهم على ما تقدم.

الثاني: إنما يلزم إن لو جاز: هذه طلحة للرجل، وهو منتفٍ بالإجماع، والأجود : أن اسم الجنس بينه وبين مسماه علقة ولا كذلك العلم، فافترقا"[١].

ومن الأمثلة المثبتة في ثنايا المخطوطة يتضح لنا أن الإجماع يمثل ركنًا أصيلًا في بناء النحو العربي صاغ أركانه، واعتمد عليه النحويون في تثبيت دعائم هذا العلم، وحمايته من الخلل والضعف.

رابعاً الاستصحاب:

الاستصحاب، أو استصحاب الأصل المقصود به: كل كلمة أخذت حكمها الأصلي، وهو من الأصول النحوية المختلف في الأخذ بها، فإن ابن جني عدها ثلاثة هي: السماع، والإجماع، والقياس، وأسقط الاستصحاب، وابن الأنباري عدها ثلاثة أيضاً: نقل، وقياس، واستصحاب حال، فأسقط الإجماع، وزاد الاستصحاب.

وجاء السيوطي فاعتد بها جميعًا، فجعل أصول النحو أربعة: السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب. يقول السيوطي: " وأدلة النحو الغالبة أربعة، قال ابن جني في الخصائص، أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم، وقد تحصل مما ذكرناه أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب"[٢].

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ٩٢٦.

(٢) ينظر : الاقتراح ص ٧٢.

ومع أن ابن الأنباري يعتد باستصحاب الحال، ويعدّه من الأدلة المعتبرة فإنه يصرح بأنه من أضعف الأدلة، ولا يجوز التمسك به ما وجد دليل آخر، كما نقل عنه الدكتور محمد أحمد نحلة. يقول ابن الأنباري: " اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل"[١]. وقال في الإنصاف: "...ومَنْ تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومَن عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة[٢]. ثم قال في موضع آخر: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"[٣]

وعلى الرغم من أن الاستصحاب من الأصول النحوية المختلف فيها إلا أن النحويون اعتمدوا عليه كثيراً، قال السيوطي: "والمسائل التي استدل فيها النحويون بالأصل كثيرة جداً لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها...والأصل في الأسماء الصرف، والتنكير، والتذكير، وقبول الإضافة، والإسناد"[٤] .

وبالنظر في كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري يتضح أن البصريين اعتمدوا عليه في كثير مما أوردوه من حجج يؤيدون بها رأيهم، وينقضون رأي الكوفيين، ومن ذلك:

في مسألة " كم"، مركبة أو مفردة؛ رأى البصريون أنها مفردة موضوعة للعدد، ونقل عنهم قولهم: "إنما قلنا إنها مفردة؛ لأن الأصل هو الإفراد وإنما التركيب فرع، ومن تمسك

---

(١) ينظر : لمع الأدلة ص٨٦.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٠٠.

(٣) ينظر: لمع الأدلة ص٨٧، وينظر كتاب أصول النحو العربي ص١٤٢، ١٤٣.

(٤) ينظر : الاقتراح ص٢٢٤.

بالأصل خرج عن عدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"(١).

وفي مسألة فعل الأمر معرب أو مبني؛ نقل عن البصريين قولهم: "إنما قلنا إنه مبني على السكون، وإن ما أعري من الأفعال، أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيًا على أصله في البناء"(٢).

أما بالنسبة لشرح المفصل لابن عمرون، وهي المخطوطة التي بين أيدينا، فإنه بعد البحث في ثناياها لاحظت مجيء الاستصحاب على استحياء، ومن نماذجه في ا لشرح :

حكى سيبويه عن بعض العرب: إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ، جمع "نَحْو"، أي: جهة، وجهه: أنه خرج منبهة على الأصل، ونحوه: "نُجُوّ" في جمع "نَجْوٍ"، وهو السحاب الذي قد هراق ماؤه(٣).

وقوله في أوزان جموع الكثرة: " الثالث: "فَعَلَة": "فَاسِق" و"فَسَقَة"، و"بَارّ" و"بَرَرَة"، و"أَبْرَار" جمع : "بَرّ"، وفي المعتل العين: "خَائِن" و"خَوَنَة"، والقياس: "خَانَة"، وربما قالوا: "خَانَة" و "حَاكَة"، كما قالوا: "بَاعَة"، وخرج "خَوَنَة" منبِّهَةً على الأصل(٤).

وقوله: وأَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ مَبْنِيٌّ إلا اثني عشر" فإنه معرب، خرج منبهة على الأصل، أولما جعلوه كالمضاف إلى (عشر) بحذف نونه، لم يقدَّرْ فيه حرف العطف، أو لم يُجعلْ مركبًا؛ إذ تقدير حرف العطف أو التركيب وجعله كالمضاف متناقض، وليست النون محذوفة على جهة الإضافة؛ لأن المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه، وإذا قلت: عندي

(١) ينظر : الإنصاف ١/ ٣٠٠.

(٢) ينظر : الإنصاف ٢/ ٦٣٤.

(٣) ينظر : التحقيق صـــ ٧٤٩.

(٤) ينظر : التحقيق صـــ ٧٨١.

اثنا عشر درهمًا، فالحكم منسوب إليهما، وإنما بُنِيَت (عشر)؛ لأنها وقعت موقع النون، والاسم إذا وقع موقع الحرف بُنِيَ[1].

من هنا نجد أن الاستصحاب اعْتُدَّ به دليلًا من أدلة النحو، وإن كان وروده قليلًا.

ومن أدلة النحو غير الغالبة : التعليل، والاستحسان، ومراعاة النظير

فالعلة في اللغة: السبب، وعلة الشيء سببه يقال: هذا علة لهذا أي سبب[2].

وفي اصطلاح النحويين: تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[3].

وقد ظهر الاهتمام بالعلة النحوية منذ العصور الأولى لنشأة النحو، قال سيبويه: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[4].

وتنوعت تقسيمات النحويين للعلل. فقسمها الزجاجي ثلاثة أقسام" علل تعليمية ، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"[5].

---

(١) وإنما بُنِيَ كل من الصدر والعجُزِ على حركة؛ لأن له حالةَ إعرابٍ، وكانت الحركة فتحة؛ لأن الاسم طال بالتركيب فأوثر بأخفِّ الحركاتِ. قاله يس ينظر : حاشية الصبان ٤/ ٩٣.

وتبنى (عشر) على الفتح مطلقًا سواء أكانت مع اثنين واثنتين أم مع غيرهما، أما بناؤهما مع اثنين واثنتين؛ فلأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة، والاسم إذا وقع موقع الحرف يبنى، وأما بناؤها مع غيرهما؛ فلأنها واقعة موقع التنوين، وهو حرف مبني على السكون، وخالفت في البناء حكم ما وقعت موقعه؛ تنبيهًا على الفرعية، واختير الفتح طلبًا للخفة. ينظر: شرح ابن الناظم صـــ ٥٢١، والتصريح ٢/ ٤٥٩. وينظر: التحقيق صـــــــ ١١٩٥.

(٢) ينظر: لسان العرب (ع ل ل) ١/ ٤٦٧.

(٣) أصول النحو العربي: ١٠٨.

(٤) الكتاب ١/ ٣٢.

(٥) الإيضاح في علل النحو: ٦٦ .

وذكر لها السيوطي " أربعة وعشرين نوعًا وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على معنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة أشعار، وعلة تضاد، وعلة أوّلى"(١).

وقد أفاد ابن عمرون من مؤلفات النحويين قبله، سواء ممن أفردوا العلة في مؤلفات، أو ممن طبقوها وتناثرت في ثنايا تآليفهم، وقد طبَّقه هو في شرحه، ولا تكاد تفتح صفحة من صفحات شرحه التي تربو على ألف وخمسمائة صفحة إلا وقد وجدت تعليلًا أو أكثر لشرحٍ أو لاختيارٍ أو لاعتراضٍ على مذهبٍ مخالفٍ، مما جعلني أزعم أن شرح ابن عمرون خير ميدانٍ لتطبيق نظرية التعليل؛ لما يحتويه هذا الكتاب من غزارة المادة في موضوع العلة بأنواعها، لكن لضيق المقام وطول الموضوع سأختار بعض المسائل التي اختارها ابن عمرون بناءً على العلل، وسأذكر هنا من أنواع العلل التي أوردتها عن الإمام السيوطي سابقًا، وهي كما يلي:

١ – علة تشبيه:

- وذلك في قوله: وإنما جُمِعَ المؤنث جمع السلامة؛ تشبيهًا له بالمذكر، ولم يكن بُدٌّ من علامة، وزِيْدَ حرفان كما في المذكر، وكانت الأولى ألفًا؛ لخفتها وثقل التأنيث والجمع، وزيدت التاء بعدها؛ إما لِئلا يشبه المنصوب المنصرف، أو لِئلا يشبه رفع التثنية إذا أضيفت، ولأنها تشبه الواو لإبدالها منها في نحو: "اتَّعَدَ" و "تُكَأَةَ"، ولأن التاء تدل على التأنيث فجُعِلَت مع الألف ليدلا على الجمع والتأنيث، وقيل: إنها للتأنيث والألف للجمع، ويبطله: أنا لو حذفنا التاء لم يفهم الجمع، والتاء حرف إعراب هنا؛ لأنها حرفٌ صِيغَت الكلمة عليه، فكانت كـ "ياءِ" النسب والواو والياء في الجمع

(١) الاقتراح: ٢٥٧ .

وتاءِ التأنيث. وضمتها علامة الرفع، وكسرتها علامة الجر، والنصب محمولٌ في ذلك على الجر؛ لأنهما فضلتان"(١).

- وقوله: "وقد يُجْعَل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون؛ تشبيهًا لها بـــ نون "غِسْلِيْن"(٢).

٢- علة استغناء: ومثال ذلك:

- و(اثنان) محذوف اللام؛ لأنه من ثّنَّيْتُ إذا عطفتُ، كأن أصله: ثَنَّىٰ على (فَعَّلَ) بدليل: أَثْنَاءٍ، ثم نُقِلَ إلىٰ (فِعْل) في: ثِنْتَانِ كما في بنتٍ، ولا يُفْرَدُ استغناءً عنه بواحدٍ (٣).

- وقوله: فلا حاجة إلىٰ واحدُ رجالٍ؛ للاستغناء عنهما بـــ "رجلٍ"، وكذا "اثنا رجالٍ"؛ للاستغناء بـ "رجُلَيْنِ"(٤).

٣- علة استثقال:

- ومن ذلك قوله: فمن قال: "صَحَارٍ"، حذف إحدىٰ الياءين تخفيفًا، فصار كـــ "ذِفَار"، ومنهم من فرَّ من ذلك؛ لزوال الياء في الرفع والجر، فأبدل من الكسرة فتحة، فقُلِبت الياء ألفًا، فقال: "صَحَارَىٰ"، ولا ينَوَّن،؛ لأنهم فروا من التنوين، فلم يعودوا إليه، وقلعوا ذلك لأشياء منها: أنها جمع، والجمع أثقل من الواحد، ومنها: ألا تقع بعد ألف الجمع تغيير كثير كألف "صَحَائِف"، و أن الياء تستثقل مع الكسرة قبلها في الرفع والجر"(٥).

---

(١) ينظر : صـــــ ٦٩٧.

(٢) ينظر : صـــــ ٧٠٥.

(٣) ينظر : صـــــ ١١٦٤.

(٤) ينظر : صـــــ ١١٦٨.

(٥) ينظر: صـــــ ٧٩٢.

٤- **علة فرق:**

- ومن ذلك قوله: "اعلم أن العرب ألزمت "عِيْدًا" الياء في جمعه وتصغيره، قيل: للفرق بين عود من الخشب وجمعه، وهذا المعنى موجود في التصغير"[١].
- وقوله: "و(بَحْرَانِيّ) بَنُوا البحر على (فَعْلَان)، والقياس: بَحْرِيّ في النسب إلى البَحْرَيْنِ: موضع بعينه، كأنهم فعلوا ذلك للفرق بينه وبين النسب إلى البحر، فإنك تقول فيه: بَحْرِيّ"[٢].
- وتقول في حي من بني عدي يقال: لهم بنو عَبِيدة: عُبَدِيٌّ، وقال: وحدثنا من نثق به أَن بعضهم يقول: في بني جذَيمة جُذمي فيضم الجيم ويجريه مجرى عُبَديٍّ، فرقاً بين هاتين القبيلتين وبين مسمى آخر بعَبِيدة وجَذِيمة"[٣].

٥- **علة توكيد:**

تعد هذه العلة علة دلالية، تتم عن طريق الزيادة في معظم الأحيان، وتستعمل في تأكيد الأسلوب [٤] قال ابن السراج ممثلاً لها: « ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه ».[٥]

ومثال ذلك: ذكر أنَّ "الحَمُولَة: جمع "حِمْل"، ودخلت (الهاء) فيه توكيدًا لتأنيث الجمع[٦].

٦- **علة تعويض:**

---

(١) ينظر: صـــ ١٠١٢.

(٢) ينظر: صـــ ١١٤٩.

(٣) ينظر: صـــ ١١٥٢.

(٤) أصول النحو عند ابن مالك ص ٢٥٢.

(٥) الأصول لابن السراج ١/ ٦٦.

(٦) ينظر: صـــ ٨٩٧.

- اختار مذهب البصريين معتمدًا على هذه العلة في "اللَّهُمَّ"[١].
- وحذف الهمزة في "أناس" والتعويض عنها بـــ "أل"[٢].
- والتعويض بالتاء من الياء في "فَرَازِيْن"؛ بدليل أنهما لا يجتمعان، فلا يقال: "فَرَازِيْنَة" ولا يجوز حذفها[٣].

٧- **علة نظير:**

- ذكر أنَّ "قريبًا" : فَعِيل بمعنى : فَاعِل، وهو صفة لرحمة، ولم يأتِ بـــ (هاء) التأنيث حملًا على ما إذا كان بمعنى : مَفْعُولٍ، ويحتمل أن تكون على حذف مضاف تقديره: إن إتيانَ رحمة الله قريب"[٤].
- وحُمِلَ "فَعِل" على "فَعْلَان"؛ لاشتراكهما، تقول: "صَدٍ" و"صَدْيَان"، و "غِرْث" و"غَرْثَان"، و"عَطِش" و"عَطْشَان"، فحُمِلَ "وَجَاعَى" عليه، و"يَتَامَى" محمول على "وَجَاعَى"؛ لقرب ما بينهما في الوزن؛ لأن "فَعِيْلًا" و"فَيْعِلًا" لا يفارقان "فَعِلًا" إلا بزيادة يائه، فحُمِلَا عليه، مع موافقتهما في كونهما آفة"[٥].

٨- علة نقيض:

- قولهم: "بَدَوِيّ" في النسب إلى البادِيَة، وقياسه: بَادِيّ كــ "غَارِيّ"، قيل: إنهم بَنُوا من البادية اسمًا على (فَعَلٍ) حملًا على ضده وهو الحَضَر فقالوا : بَدَا، ثم بَدَوِيّ"[٦].
- وَيجوز أَن تَقول: أسيود، وَإِنَّمَا وَجب هَذَا الْوَجْه، لِأَنَّهَا تظهر فِي الْجمع، إِذا قلت:

---

(١) ينظر : صـــــ ٣٦٩.

(٢) ينظر : صـــــ ١٠٠١.

(٣) ينظر : صـــــ ٨٨٩.

(٤) ينظر : صـــــ ٩١١.

(٥) ينظر : صـــــ ٨٤٤.

(٦) ينظر : صـــــ ١١٤٦.

أساود، والتصغير وَالْجمع من وَاد وَاحِد، فَلَمَّا وَجب إِظْهَار الْوَاو فِي الْجمع، وَكَانَت ألف الْجمع بِمَنْزِلَة يَاء التصغير، أَجَازُوا أَيْضا إِظْهَار الْوَاو بعد يَاء التصغير، حملًا على الْجمع(١).

٩- علة قرب ومجاورة:

اختار ابن عمرون مذهب البصريين في إعمـال الثاني؛ لقربه من المعمول(٢).

١٠- علة تضمين:

والتَّضْمِين: هُوَ إشراب معنى فعل لفعل؛ ليعامل مُعَامَلَته، وَبِعِبَارَة أُخْرَى: هُوَ أَن يحمل اللَّفْظ معنى غير الَّذِي يسْتَحقّهُ بِغَيْر آلَة ظَاهِرَة (٣).

ومثال ذلك: تعليله لعدم تصغير "أَيْنَ" و"مَتَى"؛ لتضمنها معنى الحرف، غَلَبَ عليها شَبَهُ الحرف.

١١-علة افتقار:

تعليله لعدم تصغير "حَيْثُ" لافتقارها إلى جملة، غَلَبَ عليها شَبَهُ الحرف(٤).

١٢- علة إتباع:

وتدور هذه العلة حول تفسير ضبط حرف من حروف الكلمة، بكونه تابعًا لما قبله، ومن أمثلة ذلك:

- قوله: ويقال في "أَفْعُل"، و"فُعُول" من المعتل اللام: "أَدْلٍ" و"أَيْدٍ" و"دُلِيٌّ" و"دُمِيٌّ". وقالوا: "نُحُوٌّ" و"قُنُوٌّ". والقلب أكثر. وقد يكسر الصدر؛ إتباعًا لما

---

(١) ينظر: صـــ ١٠١٥.

(٢) ينظر: صـــ ٢٧٦.

(٣) كتاب الكليات: ٢٦٦.

(٤) ينظر: صـــ ١٠٦٠.

قبله؛ ليكون العمل من وجهٍ واحدٍ[١].

- و قوله: "وقولهم : "قِسِيّ" كأنه جمع "قَسْوٍ" في التقدير، يعني أنه مقلوب؛ لأن "قَوْسًا" معتل العين صحيح اللام، فقدمت لامه وأُخِّرَت عينه، فصار: "قَسْوًا" ثم جُمِعَ على "فُعُول"، ثم كُسِرَت سينه على ما ذكر ثم قافه إتباعًا، فقيل: "قِسِيّ"[٢].

١٣ـ علة توَسَّع:

وقد مثَّلَ لها بقوله: وقياس "فُعْل" : " أَفْعَال" كـ "فِعْل"، والتوسع في "فُعْل" أقلُّ منه في "فِعْل"؛ لأنه أقلُّ في الصفة[٣].

١٤– علة تغليب:

ومن ذلك قوله: "وقولهم: (عُمَرَانِ) في أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما– على المختار، وغَلَبَ (عُمَرُ)؛ إما لطول مدَّة خلافته، وإما لإفراده. وقوله:

لَنَا قَمَرَاهَا.

يريدُ: الشمسَ والقمرَ، قيل : كنى بهما عن الخليل إبراهيم والنبيّ محمد– صلى الله عليهما– ، وبالنجوم: عن الخلفاء الراشدين، وهو غاية في الحسن. والمروتان في : الصفا والمروة أبعد من ذلك؛ لأنه غَلَبَ المؤنث. وكل ذلك يُحْفَظ ولا يقاس عليه[٤].

١٥– علة أمن اللبس:

---

(١) ينظر : صـــ ٧٥٠.

(٢) ينظر : السابق نفسه.

(٣) ينظر : صـــ ٧٣٠.

(٤) ينظر : صـــ٦٤٣.

- ومثال ذلك قوله: "ولم يجعلوا رفع التثنية والجمع بالواو؛ لئلا يلتبس منصوب التثنية بمنصوب الجمع. فإن قيل: فإذا خِيْفَ اللبسُ وجب العدولُ عنه في أحدهما، فَلِمَ كان فيهما ؟ قيل: طردًا للباب. فإن قيل: اللَّبْسُ حَصَلَ في الألف، فَلِمَ أزالوا الواو من التثنية ووُضِعَ الألف مكانها؟ قيل: كرهوا أن يستعملوا بعضَ حروفِ اللينِ دونَ بعضٍ،؟ فجعلوا الألف في التثنية؛ لانفتاح ما قبل حرف العلة فيها، وذلك للألف، ولأنها أكثرُ من التثنية"[1].
- جمع"كَاهِل" على : "كَوَاهِل"، قلبت ألف "فَاعِل"؛ لاجتماع الألفين، ولا يمكن حذف أحدهما؛ لأنه يخلّ بالدلالة على الجمع، وقلبت واوًا؛ حملًا لها على التصغير؛ لأن في التصغير يُضَمّ ما قبلها ، فيجب قلبها واوًا، فلما احتيج في الجمع إلى قلبها قُلبت إلى حرفٍ قد قُلبت إليه في التصغير؛ لأن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ، وقيل: لم يقلبوها ياءً؛ لئلا يلتبس بجمع "فَيْعَل"، فلو قالوا في جمع "صَارِف": "صَيَارِف" لأُلبِسَ بجمع "صَيْرَف"[2].

١٦- علة التقاء الساكنين:

فقد ذكر علة حذف ألف الاثنين لملاقاة الساكن بقوله: " الألف لا يمكن تحريكها، بخلاف ياء التثنية، فإنها تُحَرَّكُ بالكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكِنَيْنِ، نحو : مَرَرْتُ بِعَبْدَيِ اللهِ.

فإن قيل: لِمَ حُذِفَتْ أَلِفُها للسَّاكِنِ ولم تُحْذَفْ للنُّونِ، بل حُرِّكَتْ النونُ؟ قيل: إنَّ النونَ أَلْزَمُ لها، فلو حُذِفَت معها أُلْبِسَ، بخلاف ما كان من كلمةٍ أُخرى فذلك غيرُ لازمٍ أن تكون بَعْدَهَا[3].

وقوله: ((وكذا :"قِنِّسْرُونَ"، و"فِلَسْطُونَ"، قياس واحده إن نُطِقَ به : " فِلَسْطَه

(١) ينظر : صـــ ٦٤٧.

(٢) ينظر : صـــ ٧٧٧.

(٣) ينظر : صـــ ٦٥١.

وقِنَّسْرَه "، فعُوِّض الجمع بالواو والنون، والأجود أن حركة النون لالتقاء الساكنين وليست إعرابًا، بل كسر على أصل التقاء الساكنين))[1].

١٧- **علة كثرة الاستعمال:**

تقترن هذه العلة بعلـة التخفيـف في كثـير مـن الأحيـان؛ لأن كثـرة الاسـتعمال تقتضي التخفيف، فالأكثر دورانًا في كلامهم يتطلب أن يكون أكثرَ خفة [2]، قال سيبويه: « إنهـم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج »[3] وقد علل العلماء بهذه العلة كثيرًا من الظواهر اللغوية.

وقد علل ابن عمرون بهذه العلة، ومنها قوله : إنَّ "فَعَّال" لا يُكَسَّرُ إلا إذا دخلته التاء؛ لأنها لا تدخل إلا في الجمع، ألا ترى أنك تقول: امرأة شارِبَة، ليس إلا كثرة الاستعمال له مرادًا به الجماعة؛ فلذا أفاد الجمع و إن لم يذكر موصوفه[4].

* * *

---

(١) ينظر : صـــ ٧٠٨.

(٢) أصول النحو عند ابن مالك ص ٢٣٨.

(٣) الكتاب ٢/ ١٦٣.

(٤) ينظر : صـــ ٨٩٥.

الفصـــــل الثــالــث

التقويم(ما للشارح ابن عمرون وما عليه في ضوء الدراسات النقدية النحوية)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما له.

المبحث الثاني : ما عليه.

المبحث الأول: ما له

بعد أن قمتُ بتحقيق جزءٍ من مخطوط شرح المفصل لابن عمرون ودراسته، ظهرت منزلة هذا العالم النحويّ الجليل، وبرزت قيمة هذا الشرح بين شروح كتاب المفصل للزمخشريّ، وسأحاول فيما يلي أن أُجمِلَ أهمَّ ميزات هذا الشرح، وأستعرض حسناته وما له من قيمةٍ علميةٍ رفيعةٍ.

ومن هذه المحاسن ما يأتي:

- جاءت المخطوطة مبينة سعة اطلاع ابن عمرون، ووقوفه على مصادر أصلية متنوعة اعتمد عليها، ونقله عن عيون كتب النحو واللغة والتفسير والفقه.
- صنع ابن عمرون لشرحه مقدمة، ذكر فيها اسمه، واسم أبيه، واسم الكتاب المشروح، وسبب التأليف، وكان منصفًا عادلًا مع قارئه؛ حيث طلب منه أن يشكر الله ويترحَّم عليه إن وجد الشرح جيّدًا، وإن وجد القارئ اجتهادًا آخر فلينسبه لنفسه، فكلٌ أولى باجتهاده، وهذا دليلٌ على شخصيةٍ منصفةٍ، تفكر بعقلٍ حصيفٍ.
- تميّز شرح ابن عمرون بالموسوعية؛ لما اشتمل عليه من جمعٍ بين شروح المفصل المختلفة؛ فيغني القارئ عن الرجوع إليها، كما ربط المؤلف بين مصنفات الزمخشري -كالحواشي، والكشاف- فجعلها أشبه بالحلقة المتصلة، فكان يوازن بين نصوصه وآرائه في كتبه المختلفة.
- الشخصية العلمية المتميزة للشارح، فقد وهبه الله -تعالى- عقلًا واعيًا، وفهمًا ثاقبًا، وقريحة متوقدة، فكان عالمًا محققًا بارعًا في استقصاء المسائل العلمية التي يعرضها، يجمع نقول العالم من كتبه المختلفة، ويوازن بينها، ويحللها موجهًا ومناقشًا، ثم يثبت اختياره معلّلًا له بقوة الاستدلال، أو محتجًّا بقوة الأدلة المعارضة، أو موافقة الأصل، وغيرها من أساليب وأسباب اختياره.
- كثرة الشواهد وتنوّعها، فقد حفل الكتاب بشواهد كثيرة متباينة، ما بين شواهد قرآنية، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية، مع عناية فائقة في تناول هذه الشواهد، وشرح ألفاظها، ونسبة القراءات للقراء، ونسبة الأبيات الشعرية، وذكر الروايات المختلفة، وهنا تتجلى قيمة العالم في معرفته بالشواهد واستخراجه لها من الكلام الفصيح، مما أكسب الكتاب إثراءً متميزًا.

- وقف على كلام الزمخشري وشرحه كلمة كلمة من أول المتن إلى آخره.
- محاولة ربط المعلومات السابقة باللاحقة، وعمل خلاصة عند انتهائه من شرح بعض المسائل، وإشارته إلى مرور معلومة في مسألة سابقة بقوله: كما مرَّ بيانه، أو معلومة ستأتي بقوله: كما سيأتي، وأيضًا بكلمة(انتهى) عند الانتهاء من المسألة.
- سار ابن عمرون على منهج الزمخشري في تبويب الكتاب، ولم يغير في ذلك شيئًا.
- اهتم كثيرًا بالحوار النحوي، بذكر الافتراضات والرد عليها، وهو من أيسر الطرق لتقريب المادة إلى الذهن، فكان يقول: فإن قيل كذا فالجواب، أو فإن قلتَ قلتُ.
- جمع الشارح في استدلاله بين الأدلة النقلية والعقلية، ولم يترك أصلًا من الأصول النحوية إلا واعتمد عليه، واهتم بالتعليل لكل شاردةٍ وواردةٍ في كتابه، وبلغ من قوته في الاحتجاج: الجمع بين أدلة السماع المختلفة في الشاهد الواحد، وقد يجمع بين العلتين، مع عنايته بالتنظير، كما استخدم القواعد الأصولية في شرحه؛ وهذا كله كان له أثرٌ واضحٌ في تقوية ودعم أدلته.
- اشتمال الكتاب على نقولٍ من كتبٍ مفقودةٍ، مما أتاح الفرصة للاطلاع على آراء العلماء الذين لم تصلنا مصنفاتهم والانتفاع بآرائهم، ومن هذه المصنفات: كتاب العوني لابن الخَشَّاب[١]، وكتاب معاني الحروف لابن الدهَّان[٢]، وشرح الأصول للرماني[٣]، وكتاب الأدوات للميداني[٤] المتوفى سنة ٥١٨هـ، وكتاب المُوَضح[٥] لليزيدي المتوفى سنة ٢٠٢هـ، واللوامع[٦] لأبي الفضل عبد الرحمن بن الحسن الرازي المقرئ المتوفى سنة ٤٥٤هـ، والتفصيل الجامع لعلوم التنزيل[٧] للمهدوي المتوفى ٤٤٠هـ.

- من سمات الكتاب البارزة التي يقف عليها القارئ في مستهل مطالعته للكتاب: اهتمام

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٢٤١، ٢/ ٥٠١.

(٢) ينظر: التحقيق صـ ١٠٨٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ١/ ١٤٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ٤/ ٦٨٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ٤/ ٦٥٩.

(٦) ينظر: السابق نفسه.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ٣/ ٢٨٨.

الشارح اهتمامًا بالغًا بالجانب اللغويّ، فكانت له عناية فائقة بضبط الألفاظ، وتحري الصواب في ضبطها من بطون المعاجم اللغوية؛ مما أكسب الشرح وضوحًا وقوةً، وحوى الكتابُ بين دفّتَيه ثروةً لغويةً هائلةً.

- دقته وتوثيقه للمنقول؛ مما يدلّ على أن ابن عمرون من الأئمة المحققين المُدقّقين فيما ينقلون، فقد حرص على نسبة الأقوال والأدلة غالبًا، وعزا الآراء إلى أصحابها، وعني بالسند في بعض المواضع، وبان لي من خلال الدراسة حرصه على الاعتدال والإنصاف في الأحكام والآراء، وعدم التكلُّف والتحيُّز في التوجُّه والتوجيه، ومن ينظر في كلامه يجد الكثير من الآراء والتوجيهات الجديدة التي لم يسبق إليها، مما يدلُّ على دقة في النظر، وبراعة في الإبداع.
- عدم التعصب لأي مذهبٍ نحويٍّ، فقد ظهر كثيرًا بأنه موفقٌ بين الآراء من شتى المدارس، مع استشفاف ميله للبصريين من خلال آرائه ومنهجه، فقد كان مشغولًا بكتاب سيبويه، محاولًا الاستئناس به في تصحيح آرائه، وتحقيق وجهاته، وتوثيق منحاه، معللًا لآرائه، ومُقَويًا لها، وموهنًا لآراء مخالفيه.

المبحث الثاني: ما عليه

لا شك في أنَّ البشر معرضون للنقص والزلل، وكذلك أعمالهم لا تصل إلى حدِّ الكمالِ، فالكمالُ ليس إلا لله- سبحانه وتعالى-، ولذلك فإن شرح ابن عمرون هو نتاج بشري اعترته بعض المآخذ التي لا تقدح فيه ولا تقلل من قيمته العلمية، ومن هذه المآخذ:

- لقد أكثر ابن عمرون من النقل عن العلماء، وامتلأ الشرح بالنقول الكثيرة والتي تصل إلى صفحاتٍ كاملة، ورغم أنه تحلى بالأمانة العلمية في نسبة كثيرٍ من هذه النقول إلى أصحابها، وزاد من حرصه أنه كان يشير إلى انتهاء النص الذي ينقله بقوله: انتهى، إلا أنني وجدت –في الجزء الذي قمت بتحقيقه- بعضًا من النصوص التي نقلها عن غيره ولم ينسبها له، حتى يظن القارئ أن هذا الكلام كلام ابن عمرون وليس كلام العالم الذي نقل عنه، ومن هذه النقول:

قوله: ((واعلم أن المصدر الذي في أوله الميم من الأفعال ذوات الزوائد فهو بمنزلة المفعول مقصور؛ لأن المصادر عندهم مفعولات، وذلك قولهم: أمسي مُمْسَىً بمنزلة قولك: أصبح مُصْبَحًا؛ لأن المصدر الذي في أوله الميم من أي فعلٍ كان من أفعال الزوائد فهو بمنزلة المفعول / [٥٦٥ أ] منه، فإن لم يكن في أوله ميم فهو ممدود))[١]. ونقله كثيرًا من كلام ابن يعيش دون أن يشير إليه.

- وجد في الشرح بعض المخالفات اللغوية، مثل: كلمة (يعتبر)، والأولى :(يُعد)؛ لأن العبرة معناها: الاعتبار، ثم الاعتبار والعبرة: الموعظة، قال تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ﴾- من الآية: (٢) من سورة الحشر-، وقوله في التقسيم: أحدهما والثاني، والأولى أن يقال مع أحدهما: الآخر؛ لأن (الثاني) لثاني الشيئين المعين وما له ثالث،

---

(١) ينظر من أول قوله: (واعلم أن المصدر الذي في أوله الميم ... إلى قوله: فهو ممدود) بنصه في: المقصور والممدود لابن ولاد صـ ١٤٢. ولم يشر ابن عمرون إلى أن هذا كلام ابن ولَّاد.

أما (الآخر) من الشيئين فغير المعين منهما وما ليس بعده ثالث، كما جاء في القرآن الكريم. ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ ﴾. من الآية: (٣٦) من سورة يوسف.

- زيادة ألف مد بعد الهمزة في كلمة (بناءًا)، والصواب حذفها؛ لأن الهمزة إذا وقعت بين ألفين وجب حذف الثانية؛ لئلا يؤدي إلى اجتماع ثلاثة ألفات في كلمة واحدة، فالهمزة بعض الألف.
- نسبة الشارح بعض الآراء إلى غير أصحابها، من ذلك قوله: **((و"مَرَطَى": ضربٌ** من العَدْوِ سريع، قال ابن السكّيت: هو فوق التقريب ودون الإهذاب))، فقد ذكر أن هذا القول لابن السكيت والصواب أنه للأصمعي[١].
- ترك نسبة كثير من الآراء إلى أصحابها والاكتفاء بقوله: قيل، وذكر، وذهب البعض.
- كان الشارح يبدأ بذكر كلمة أو كلمتين من متن المفصل قد لا تفي بالغرض لفهم مراد الزمخشري، فلا يتضح المراد إلا بالرجوع إلى المتن كاملًا.
- قد ينقل الشارح نصًا طويلًا يستغرق أكثر من صفحتين؛ مما يصعب الأمر على القارئ في تتبع النص؛ إذ قد يتوهم انتهاءه قبل نهايته؛ لطوله، ومن ذلك ما نقله عن ابن جني في باب: ما يستوي فيه المذكر والمؤنث: ((وقال ابن جني: "فَعِيل" في المؤنث كثير، وقد جاء في الفاعل قريبًا من مجيئه في المفعول، وذلك قولهم: ناقةٌ فَنِيّق، وجَمَلٌ فَنِيّق، إذا انفتقت في الخصب، ومُلاءَةٌ قَشِيب، وثَوْبٌ قَشِيب: للجديد، وأكثر ما يأتي "فَعِيل" بطرح (التاء) إذا كانت مفعولًا بها وتابعةً لموصوفٍ مؤنث، كقولهم: امرأة قتيل وجَريح، وقد جاءت وهي وصفٌ للمؤنث بالهاء كقولهم: امرأة جَلِيّدَة،

---

(١) انظر: الصحاح (مسط) ٣/ ١١٥٩، و المخصص ٤/ ٤٨٩، و لسان العرب (مرط)٧/ ٤٠١، وينظر: التحقيق صـــ ٩٣٨، ٩٣٩.

في نسوةٍ جَلْدَىٰ وجَلَادَىٰ، أي: مجلودَة، وامرأة تَرِيْكَة: في نِسْوَةٍ تَرَائِك، وهي: التي تترك لا تتزوج، و كـ نعجةٍ ذَبِيح وذَبيحة، ونَطِيْح ونَطِيْحَةٍ، ونَاقَةٍ بَحِيرٍ وبَحِيْرَةٍ"... فذا كلام ابن جني[1].

- هناك أخطاء نحوية أظنها من الناسخ، نحو: "ولذا لم يَجْرِي علىٰ الفعل"[2]، والصواب: (يجرِ)؛ لأنه مجزوم بحذف حرف العلة، وقوله: "وتقدم أنه كان مقصورٌ"[3]، و(مقصورٌ) خبر كان ، فالصواب (مقصورًا) بالنصب. وقوله: "كما قالوا: ثلاث جعافر"[4] ، والصواب: (ثلاثة جعافر)؛ لأن العدد من ٣: ٧ يخالف المعدود مالم يكن مقدمًا. وقوله: " وكان فعيلًا أشدَّ منه مبالغةً[5]".

والصواب الرفع؛ لأنه اسم كان.

وقوله: فحملوا (فَاعِلًا) علىٰ (فُعُل) ثم نسبوا إليه بعد أن أَبْدَلُوا من الياء واوٌ- بالرفع- ، والصواب: (واوًا) بالنصب؛ لأنها مفعول به للفعل (أبدل)[6].

- هناك تحريفٌ في كتابة الآيات القرآنية، وهو خطأ لا يغتفر بأي حالٍ من الأحوالِ في كتاب الله – عز وجل–، ومن هذه الأخطاء: قوله: و"فُعَّل" بمنزله "فُعَّال" و"فِعِّيل" شِرِّيْب، وشِرِّيْبَة بمنزلة " فُعَّال"، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ كِتَٰبَ

(١) ينظر : صــــ ٩٠٧- ٩٠٩ بتصرف.

(٢) ينظر : صــــ ٦٩١.

(٣) ينظر: صــــ ٧٢٦.

(٤) ينظر: صــــ ٧٦٧.

(٥) ينظر: صــــ ٧٨٣.

(٦) ينظر : صــــ ١١٤٨.

ﵟٱلۡأَبۡرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﵞ[1]وقد كتبت الآية في المخطوط: "لفي عليون" ، وهو تحريف[2].

وقوله : (ثُبُون) في جمع (ثُبَة) للجماعة من الناس وغيرهم ، أصله : (ثُبْوَة) بدليل: ثَبَيْتُ الشيءَ، إذا جمعته، فذا يدل أنه محذوف اللام، وجُمِعَت بالألف والتاء، قال تعالى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾[3]،وقد كتبت في المخطوط: (انفروا)، وهو تحريف[4].

وقوله: " عِيَرَات" في جمع: "عِيْر"، وهي الإبل تحمل الميرة، وهي مؤنثة بغير تاءٍ، قال تعالى : ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَا﴾[5]،وقد كُتِبَت الآيةُ في المخطوط: "واسأل العير التي كنا فيها"، وهو تحريف[6].

ومنها ما ورد بباب الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة ، إذ قال: ((و"الرُّجْعَىٰ": الرجوع، يقال: رَجَعْتُهُ رُجْعَىٰ أو رُجُوعًا، قال تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ ﴾[7]، وفي المخطوط: "وإِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَىٰ"-بالواو-، وهو تحريف[8].

---

(١) سورة المطففين ، من الآية ١٨.

(٢) ينظر : صـــــ ٦٩٠.

(٣) سورة النساء: من الآية ٧١، وتتمة الآية:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾.

(٤) ينظر : صـــــ ٦٩٢.

(٥) من الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٦) ينظر : صـــــ ٧٤٤.

(٧) الآية ٨ من سورة العلق.

(٨) ينظر :صـــــ ٩٣٤.

البابُ الثاني:

دراسةُ اختيارات ابن عمرون" دراسةً نظريةً تطبيقيةً"

وقد رتبتُ الاختياراتِ بحسبِ تقسيم المفصل في قسم الأسماء، وهو القسمُ الذي شرحَهُ ابنُ عمرون:

وفيه فصلان:

الفصلُ الأولُ: في المقدماتِ النحويةِ، والأسماء المعربة.

الفصلُ الثاني: في الأسماءِ المبنيةِ.

الفصـــلُ الأولُ

في المقدمات النحوية والأسماء المعربة، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : في المقدمات النحوية، وفيه مسألتان:

المبحث الثاني: في المرفوعات، وفيه تسع مسائل:

المبحث الثالث : في المنصوبات، وفيه سبعَ عشرةَ مسألةً:

المبحث الرابع: في المجرورات، وفيه مسألة واحدة:

المبحث الأول : في المقدماتِ النحويةِ، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مجيء الكلام اسم مصدر.

المسألة الثانية: حد صيغة منتهى الجموع.

مجيء الكلام اسم مصدر[1]

ذهب بعض العلماء إلى أنَّ لفظ الكلام مصدر وفعله (كلَّم) كلامًا، ومثله: سلَّم سلامًا، وأعطى عطاءً، واستدلوا على مصدريته بإعماله نحو قولك: عجبت من كلامك زيدًا، وذهب بعضهم إلى أنه اسم للمصدر؛ لأنه ناقص عن حروف فعله؛ لأنه إما أن يكون من (كلَّمَ تكليمًا) أو (تكلَّمَ تكَلُّمًا)، وكلاهما يخالفان لفظ الكلام، فهو إذن اسم مصدر عندهم وليس بمصدر[2].

العرض والتحليل:

قبل الخوض في الكلام عن الخلاف في الكلام هل هو مصدر أو اسم مصدر، أَوَدُّ التعريفَ بكل واحدٍ من الكلام، والاسم، والمصدر، واسم المصدر ، وأيّ منهما يحق له العمل حتى تتم الفائدة.

أولًا: تعريف الكلام:-

الكلام: مشتق من (الكَلم)، وهو الجُرْح، والجُرْح مؤثر في نفسِ المجروح، فيلزم أن يكون الكلامُ مؤثرًا في نفسِ السامعِ[3].

ويطلق الكلامُ في اللغة على كل ما يتكلم به الإنسان ويفهم منه معنى، أي: ما تحصل به الفائدة، سواء أكان لفظًا أم لم يكن كالخَطِّ والإشارةِ والكتابةِ، وهو –

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: المرتجل ١/ ٢٩، وتوجيه اللمع ١/ ١٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٤، ٧٥، ولسان العرب (كلم) ١٢/ ٥٢٢- ٥٢٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٤٥، وضياء السالك ٢/ ١٢٢.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٣، ٧٤.

(٣) يُنظر: اللباب في علم الإعراب ١/ ٤١، وتاج العروس ٢٣/ ٣٦٩.

أيضًا_ ما يَدُلُّ على نُطْقٍ مُفْهَمٍ نحو: كَلَّمتُهُ أُكَلِّمُهُ تكليمًا، وهو كَلِيمي إذا كَلَّمَكَ أو كلَّمتَه[١].

ـقال الفَاكِهِيُّ[٢] عن الكلام لغة: يطلق على الخط[٣]، والإشارة المفيدين[٤]، وما يفهم من حال الشيء[٥]، والتكليم الذي هو مصدر- وإطلاقُه على هذه الأربعة

(١) يُنظر: مقاييس اللغة ٥/ ١٣١.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله الفاكهي، ولد بمكة سنة ٨٩٩هـ، من مصنفاته: مجيب الندا إلى شرح قطر الندا، وشرح الآجُرُّومية، الفواكه الجنيَّة على متممة الآجُرُّومية، وشرح كتاب الحدود في النحو، وغيرها، توفي بمكة سنة ٩٧٢هـ. تنظر ترجمته في: شذرات الذهب ١٠/ ٥٣٦، والأعلام ٤/ ٦٩، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٨.

(٣) كما يقولون للرسوم التي بين دفتي المصحف: هذا كلام الله.

(٤) كما في قول بعض الهذليين:

أَرَادَتْ كَلَامًا، فَاتَّقَتْ مِنْ رَقِيْبِهَا ... فَلَمْ يَكُ إِلَّا وَمْأَهَا بِالحَوَاجِبِ

أي/: فلم يك الكلام إلا ومأها، أي: إشارتها.

(٥) ودليله قول رؤبة:

لَو أَنَّنِي أُوتِيتُ عِلْمَ الحُكْلِ ... عِلْمَ سُلَيْمَانَ كَلامَ النملِ

لأنه يقال: إن سليمان عليه السلام كان يفهم من دبيب النمل ما يفهم المخاطب من الكلام بدليل قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝١٨ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾. وعلم الحُكلِ هو ما لا يسمع له صوت.

ومنه قول زُهير:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ ... بِحَوْمَانَةِ الدُّرَّاجِ فَالمُتَثَلَّمِ

أي: ليس لها أثر يستبان لقدم عهدها بالنزول، ولو كان لها أثرٌ يستبان؛ لكان ما تبيَّنَ من أثرها كلامًا لها.

مجاز- وعلى ما في النفس من المعاني التي يُعَبَّرُ عنه، وعلى اللفظِ المركبِ مطلقًا"[(١)].

أما الكلام في الاصطلاح:

فقد عرفه النحويون بعدة تعريفات منها:

١- عرفه أبو بكر بن طاهر[(٢)] بقوله: "الكلامُ مُفِيْدٌ مُؤَلَّفٌ مِنَ الكَلِم"[(٣)].

٢- عرِّفه الجَزولِي[(٤)] بقوله: "الكلام هو اللفظُ المركَّبُ المفيدُ بالوضعِ"[(٥)].

فاللفظ: عبارة عن الصوت المُتقَطِّع من اللسانِ، فخرج به أصوات البهائم. المُرَكَّب: أي المُسْنَد بعضه إلى بعضٍ، فخرج المفرد. المفيد: أي: المفهوم منه معنى يحسن السكوت عليه. بالوضع: أي بالاصطلاحِ بين الناس.

---

(١) يُنظر: شرح كتاب الحدود في النحو ص ٥٢.

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ، نحوي مشهور أخذ عن ابن الرماك، وابن الأخضر، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني، له طُرَرٌ مدوَنة على الكتاب، وتعليق الإيضاح، توفي سنة ٥٧٠هـ. تُنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/ ١٩٤، وبغية الوعاة ١/ ٢٨.

(٣) يُنظر نسبة هذا التعريف إليه في: التذييل والتكميل ١/ ٣٨، وهو غير موجود فيما اطلعت عليه من كتبه.

(٤) هو الإمام أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، كان إمامًا في العربية لا يشق له غبار، تعلم على ابن بري المصري، قال عنه ابن خلكان: كان إمامًا في علم النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وشاذه، وصنَّفَ فيه المقدمة التي سماها (القانون)، ولقد أتى فيها بالعجائب، توفي سنة ٦٠٧هـ. تُنظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٧٨، ووفيات الأعيان ٢/ ٤٨٨، وشذرات الذهب ٧/ ٤٩، ٥٠.

(٥) يُنظر: المقدمة الجزولية في النحو ص ٣، تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة الدكتور/ حامد أحمد نيل، والدكتور/ فتحي أحمد جمعة.

٣- وعرَّفه ابن مالك بقوله: "والكلام ما تضمَّن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته"(١).

وقال في ألفيته:

كَـلَامُنَا لَفْـظٌ مُفِيْدٌ كَـاسْـتَقِم(٢)

فالكلام في اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة. والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقًا أو تقديرًا. والمفيد: الذي يدل على معنى يحسن السكوت عليه(٣).

ومن خلال التعريفات الثلاثة السابقة يتضح أن الكلام عبارة عما اجتمع فيه: اللفظ والإفادة والقصد، والمراد بالقصد: أن يقصد المتكلم إفادة السامع، فيخرج به كلام الساهي والنائم ونحوهما.

تعريف الاسم:

هو ما دَلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان(٤)

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل ١/ ٥.

(٢) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، جمع العلامة موسى بن محمد الدغستاني ص ٢٠.

(٣) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١١.

(٤) بين الكوفيين والبصريين خلافٌ في اشتقاق الاسم. فيرى الكوفيون أنه مشتق من الوسم وهو ويرى البصريون أنه مشتق من السمو وهو العلوّ. وحجة الكوفيين أنَّ الاسمَ وسمٌ على المسمى، ووزنه عندهم: اعل. وحجة البصريين أن الاسمَ يعلو المسمى، ووزنه عندهم: افع، ولأنه لا يوجد ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أوله، أو ما حذف لامه وعوض بالهاء في آخره، ولأنك تقول: أسميته، ولو كان مشتقًا من الوسم لقلت: وسمته. فدَلَّ ذلك على أنه من السمو، وكلا الرأيين- عندي- مقبول. وانظر: الإنصاف ١/ ٨- ١٧.

وللاسم علامات فوق الثلاثين علامة، ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ٥: الجر، وحروفه، والتنوين، والنداء، وأل، والإسناد إليه، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسماه، وعود الضمير إليه=

تعريف المصـــدر:

هو الاسم الذي يدل -غالبًا- على الحدث المجرد من غير ارتباط بزمان، أو مكان، أو بذات، أو بعلمية. ومدلوله الحقيقي: أمر معنوي محض، يدل عليه اللفظ المعروف، وتسميته مصدرا مجاز. ولا بد من ناحيته اللفظية أن يشتمل على جميع الحروف الأصلية والزائدة في فعله لفظًا أو تقديرًا، وقد يزيد عنها؛ كأكرمه إكرامًا، ولا يمكن أن ينقص بدون تعويض(١).

أما اسم المصدر:

فهو كالمصدر في معناه؛ من حيث دلالته على الحدث المجرد، ويكون علم جنس. ويخالفه في لفظه بنقص حروفه عن حروف فعله بدون تعويض.

هذا: ويرى بعض المحققين أن اسم المصدر، يدل مباشرة على لفظ المصدر لا على الحدث، أما دلالته على الحدث فتبعية؛ جاءت بوساطة دلالته على المصدر. ومن أسماء المصدر: كل اسم يدل على معنى مجرد وليس له فعل، كالقهقري(٢).

واعلم أن من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذى هو الحدث، وأكثر المتقدمين على هذا، فليس عندهم مصدر واسم مصدر، بل كل ما

=وإبدال اسم صريح منه، والإخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه، ونعته، وجمعه تصحيحًا، وتكسيره، وتصغيره، وتثنيته، وتذكيره، وتأنيثه، ولحوق ياء النسبة له، وكونه فاعلًا، أو مفعولًا، وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال، ولحوق ألف الندبة، وترخيمه، وكونه مضمرًا، أو علمًا، أو مفردًا منكرًا، أو تمييزًا، أو منصوبًا حالًا.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٧٨، والهمع ٥/ ٧٧، وحاشية الصبان ٢/ ٢٨٨.

(٢) ينظر: ضياء السالك ٣/ ٣ هامش ١.

دَلَّ على الحدث فهو مصدر، وتكاد تلمس هذا في عبارة سيبويه وفي ما ذكره اللسان عن جلة العلماء[١].

والمتأخرون على الفرق بين المصدر واسم المصدر[٢]، وأحسن ما يفرق به بينهما ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث عرف اسم المصدر بقوله: " هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما في فعله "[٣]. واعتيد بعدئذٍ أن يُقسَّم اسمُ المصدر على ثلاثة: العَلَم، والمصدر الميمي، واسم المصدر[٤] الذي يبدو في صيغته كأنه مصدر فعل ثلاثي، وهو في الحقيقة مصدر مُخَفَّف الصيغة لفعل رباعي أو خماسي في العادة.

وبعد هذه التعريفات لكلٍ من الكلام، والاسم، والمصدر، واسم المصدر، بقي لنا الوقوف على أيٍّ منهما يحق له العمل؟

أما الاسم، فلا يعمل اتفاقًا، وأما العلم فيعمل باتفاق الآراء، والميمي يعمل بالإجماع، واسم المصدر، فإن كان علمًا، فلا يعمل اتفاقًا؛ وإن كان غير علم، فإعماله جائز على قلة.

ودعوى البصريين أن عمله قليل يعتمد في رأيي على عدم عثورهم على نحو (عطاء) في القرآن الكريم عاملًا في مفعول به، ففي الآيات الكريمات في سور هود /١٠٨، والإسراء/٢٠، والنبأ/٣٦، وص/ ٣٩ ورد اسم المصدر (عطاءً)

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٢ ، واللسان (كلم) ١٢/ ٥٢٢- ٥٢٤.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ١٦٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١١٩.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٤٢- ٢٤٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٠١ هامش ١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦.

منونًا أو مضافًا غير عامل في مفعول به، على حين أن عمل (عطاء) في الشعر مألوف في نحو شاهدهم:

وبعد عَطَائِكَ المَائةَ الرِّتَاعَا[١]

وكذا مع (كلام)؛ فقد ورد اسم المصدر هذا مضافًا إلى لفظ الجلالة في ثلاث آيات كريمات: البقرة/٧٥، والتوبة/ ٦، والفتح/ ١٥، ومضافًا لياء المتكلم في: الأعراف/١٤٤، ولكنه جاء في الشعر مع إضافته عاملًا في مفعول به في قول القائل:

قالوا: كلامُك هندًا، وهي مُصْغِيَةٌ   يشفيكَ؟ قلتُ: صحيحٌ ذاك لو كانا[٢]

لقد بالغ البصريون في الأمر حتى راحوا إلى إلزام تقدير فعل عامل في معمول اسم المصدر بدلًا من التسليم بعمله هو نفسه[٣]، وقد سلَّمَ الأستاذ عباس حسن إلى هذا التصور البصري مما حمله على القول بأن إعمال اسم المصدر – مع قياسيته– قليل، والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة"[٤].

وأرى أن استعمال (عطاء)، و(كلام) في محل: (إعطاء)، و(تكليم) في أمثال البيتين المذكورين راجعٌ إلى العلة الصوتية؛ فخفة (عطاء)، و(كلام) هي ما جعلت الشاعرين يؤثرانهما على : (إعطاء)، و(تكليم).

إنَّ ادَّعاءَ الصَّيْمَرِيّ– نقلًا عن ابن عقيل والأشموني[٥]– إنَّ إعمال اسم المصدر شاذ لا يمكن استيعابه ألبتة؛ لأن ما نثره النحويون في كتبهم فقط يدحض تشذيذ الصيمري. فابن عقيل وحده ذكر أربعة شواهد لـ (عطاء)،

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٩٩، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦.

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب ص ٢٧، ص ٤١٤.

(٣) ينظر : السابق ص ٤١٤.

(٤) النحو الوافي ٣/ ٢٢٠.

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل ٢/ ١٠١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦.

و(قُبْلَة)، و(عوْن)، و(عِشْرَة) [١]، وأضاف الأشموني شاهدين على (كلام)، و(ثواب)[٢].

وقد اختلف النحويون في (الكلام) هل هو مصدر أو اسم مصدر على قولين:

القول الأول: أن الكلام مصدر، واختاره السيرافي[٣]، وقد عقَّبَ أبو محمد عبد الله الخفاجي[٤]على كلام السيرافي فقال: (الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير، وذكر السيرافي أنه مصدر، والصحيح أنه اسم مصدر، والمصدر التكليم، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوْسَى تَكْلِيْمًا﴾[٥]. ولعل أبا سعيد تسمَّح في إيراد ذلك وقال مجازًا) .

القول الثاني: أن الكلام اسم مصدر، وقد اختاره ابن عمرون، فقال: "واختُلِفَ في الكلامِ، والصحيحُ أنَّهُ اسمٌ للمصدرِ؛ لأنَّ المستعملَ من فعله (كَلَّمَ)، ومصدرُه الجاري (التكليمُ)، و (تَكَلَّمَ) ومصدره: (تَكَلُّمٌ)، و(كَالَمَ) ومصدرُه (مُكَالَمة) و(كِلَام)، وكلُّها ذواتُ زوائدٍ، ومصادرُ ذواتِ الزوائدِ تجري على أفعالِها، وليس الكلامُ جاريًا على واحدٍ منها"[٦].

وهو في قوله هذا موافقٌ لما ذكره ابن جني[٧]، وابن يعيش[٨]، قال ابن جني : (وذلك أن الكلام اسم من كلّم بمنزلة السلام من سلَّم، وهما بمعنى التكليم والتسليم،

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٩٩- ١٠٠.

(٢) ينظر : شرح الأشموني ٢/ ٣٣٦.

(٣) ينظر : شرح السيرافي ١/ ١٢.

(٤) ينظر : سر الفصاحة (٣٢).

(٥) من الآية : (١٦٤) من سورة النساء.

(٦) يُنظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٧٤.

(٧) ينظر : الخصائص (١/ ٢٦، ٢٧)

(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٤.

وهما المصدران الجاريان على كلَّم وسلَّم) . فقد نبه على أن (الكلام) اسم مصدر، وإنه بمنزلة (التكليم) وهو المصدر. وأردف (فلما كان الكلام مصدرًا يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره، عدل عنه إلى الكلم الذي هو جمع كلمة) . فجعل الكلام والتكليم سواء من حيث اشتمالهما على الجنس الدال على القليل والكثير، لكن الجنس الذي انطوى عليه الكلام هو جنس (الجمل) ، لا جنس (الفعل) . قال ابن جني: (فالكلام إذًا إنما هو جنس للجمل التوامّ بمفردها ومثناها ومجموعها) . فذهاب ابن جني إلى أن (الكلام) هنا اسم مصدر وأنه بمنزلة المصدر، إنما جرى اعتبارًا بما اعتد أصلًا، لأنه قد عني بالكلام جنس (الجمل) لا جنس الفعل.

وأرى :

أن الكلامَ يكون اسمًا إذا كان عبارةَ عمّا يتكلّم به من المعنى؛ ويكون مصدرًا، إذا كان عبارةً عن فعلِ جارحة اللسان، وهو المحصِّلُ المعنى المتكلَّمَ به؛ ويكون اسمًا للمصدر، إذا كان عبارةً عن التكليم، الذي هو عبارةٌ عن فعلِ جارحةِ اللسان. وبهذا يكون اللفظ محكومٌ عليه من حيث الصيغة والمعنى، لا من حيث الصيغة فقط كما ذكر ابن عمرون[١].

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٥.

۞ حَـد صيغـة منتـهى الجمـوع [1] ۞

إنَّ دقةَ علماء العربية في استقصاء الحقائق والتعليل لها لازمها قوة ملاحظتهم لكلم العربية ومفرداتها، فقد لاحظ سيبويه أن المفرد يأتي منونًا، فإذا جُمِعَ على (مفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) امتنع تنوينه فقال: " باب ما كان على مثال (مفاعل) و (مفاعيل) اعلم أنه ليس شيءٌ يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا من البناء والواحد الذي هو أشدُّ تمكناً وهو الأول فلما لم يكن هذا من بناء الواحد هو أشد تمكناً وهو الأول تركوا صرفه؛ إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكنًا. وإنما صرفت مقاتلاً وعذافرًا؛ لأن هذا المثال يكون للواحد"[2].

وزاد المبرد على هذين الوزنين ما كان على (فَعَالِل، وفَوَاعِل، وأَفَاعِل، وأَفَاعِيْل)، ثم قال: " وكل مَا كَانَ مِمَّا لم نذكرهُ على سُكُون هَذَا وحركته وعدده، فَغير منصرف في معرفَة وَلَا نكرَة وَإِنَّمَا امْتنع من الصّرْف فيهمَا؛ لِأَنَّهُ على مِثَال لَا يكون عَلَيْهِ الْوَاحِد، وَالْوَاحد هُوَ الأَصْل، فَلَمَّا باينه هَذِه المباني، وتباعد هَذَا التباعد في النكرَة – امْتنع من الصّرْف فِيهَا، وَإِذا امْتنع من الصّرْف فِيهَا فَهُوَ من الصّرْف في الْمعرفَة أبعد"[3].

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٢٢٧٢٩، والمقتضب ٣/ ٣٢٧، ، والأصول ٢/ ٩٠، و المقتصد ٢/ ١٠٢٥، و شرح المفصل لابن يعيش ١/١٧٨، والتخمير ١/ ٢١٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٣٦، ١٣٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٧، وحاشية الصبان ٣/ ٣٥٥، والنحو الوافي ٤/ ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٢٧.

(٣) ينظر : المقتضب ٣/ ٣٢٧.

وعند هذا الجمع يقول ابن السرَّاج: "وهو الذي ينتهي إليه الجموع، ولا يجوز أن يجمع، وإنما مُنع الصرف لأنه جمعُ جمع، لا جمع بعده، ألا ترى أن أكلُبًا جمع كَلْبٍ، فإن جمع أَكلُبًا قلت: أكالبُ، فهذا قد جمع مرتين"(١).

وبهذا تردَّدَ مصطلح (منتهى الجموع) على ألسنة النحويين قديمًا وحديثًا، ولكنهم اختلفوا في حده على وجهين:

أحدهما: حدَّهُ أبو علي الفارسي بقوله: " الذي يكون ثالثه ألفًا، وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، وذلك نحو: مساجد ومنابر ودوابّ ودنانير ومفاتيح"(٢).

وقد اقترب حدُّ الخوارزمي وابن يعيش كثيرًا مما ذكره الفارسي، قال الخوارزمي: "... وهو كل اسم أوله مفتوح، وبعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن..."(٣).

وقال ابن يعيش: "وأمّا الجمع المانع من الصرف، فهو كلُّ جمع يكون ثالثُه ألفًا وبعدها حرفان أو ثلاثةُ أحرف أوْسَطُها ساكنٌ، كـ "دَوَابّ"، و"مَخَادّ"، و"مَساجِدَ"، و"مَنابِرَ"، و"دَنانِيرَ"، و"مَفَاتِيحَ". فكلُّ ما كان هذا النوع، فإنّه لا ينصرف نكرةً ولا معرفة(٤).

والآخر: جمع التكسير المماثل لصيغة (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيل)، ولكنهم يريدون بالمماثلة: أن الكلمة خماسية أو سداسية، والحرف الأول مفتوحٌ في الحالتين – سواء ميمًا كان أو غير ميم– وأن الثالثَ ألفٌ زائدة يليها كسر الحرف الأول من

(١) ينظر : الأصول ٢/ ٩٠.

(٢) ينظر : المقتصد ٢/ ١٠٢٥.

(٣) ينظر : التخمير ١/ ٢١٣.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٧٨.

حرفين بعدها، أو لثلاثة أحرف أوسطها ساكن[١]، وهو قول الرضي في شرح الكافية قال: " وضابط هذه الصيغة هو: أن يكون أولها مفتوحًا، وثالثها ألفا، وبعدها حرفان أدغم أحدهما في الآخر، أولًا، كمساجد ودَوَابّ، أو ثلاثة ساكنة الوسط كـ (مَصَابيح)[٢]، فليس المراد بالمماثلة أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفي الأصيل، وإنما عدد الحروف وحركاتها، فالأمر مجرد اصطلاح يراعى في العمل به ما وضع له[٣] .

وقد اعترض بعض النحويين التعريفين السابقين لصيغة منتهى الجموع، وعلى أنها الصيغة المماثلة لصيغة: "مفاعل" ومفاعيل، ووضع تعريفًا آخر يحوي شروطًا سبعة،

واختار ذلك ابن عمرون فقال بعد أن ذكر أقوال العلماء في تعريفه " بل الصحيح أن يقال: كلُّ اسمٍ مفتوحِ الأولِ وثالثُه ألفٌ وبعد ألفه حرفان أو ثلاثةٌ، والحرفُ الذي بعدَ الألفِ مكسورٌ لفظًا أو تقديرًا كسرةً أصليةً، سَلِمَ من تاءِ التأنيثِ أو ياءِ نَسَبٍ حقيقيّ"[٤].

واعتراضه ضعيف، وتعريفه طويل معقد، وقد سجله بعض النحويين وشرح غامضه؛ ومنهم الخضري في حاشيته. والصبان[٥]. والأحسن الاقتصار على التعريف الأول؛ لعدم معارضته الميزان الصرفي الأصيل[٦].

(١) ينظر : النحو الوافي ٤/ ٢٠٨.

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٧.

(٣) ينظر : النحو الوافي ٤/ ٢٠٩.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٢٢٨.

(٥) ينظر : حاشية الصبان ٣/ ٣٥٥.

(٦) ينظر : النحو الوافي ٤/ ٢٠٩ الهامش.

لماذا منـع منـتهى الجموع من الصرف؟

اتفق النحويون على إحدى العلتين، وهي الجمع بكونه نهاية جمع التكسير، فلا يمكن جمعه مرة أخرى فكأنه جمع مرتين فصار مطلق الجمع[١]. واختلفوا في العلة الثانية، فقال فريق: إنه جمعٌ لا نظيرَ له في الآحادِ، وعدمُ النظيرِ يؤكدُ فيه الجمع ، وهذا قول سيبويه[٢]، والمبرد[٣]، والزجاج[٤]، وأبي علي الفارسي[٥]، وابن وابن جني[٦]، والزمخشري[٧]، والعكبري[٨]، واختاره ابن يعيش[٩]، وهذا الرأي هو هو الغالب الراجح وعليه الجمهور، وهو معنى قولهم: قائم مقام العلتين.

وقال آخرون: العلة تكرار الجمع تحقيقًا أو تقديرًا، فالتحقيق نحو: أكالب وأراهط جمع (أكلب) و (أرهط)، والتقدير نحو: مساجد ومنابر، وهذا اختيار ابن الحاجب، واستضعف أقوال النحويين إذ قال: " وهذا أولى من قول الكثيرين؛ لأنه جمعٌ لا نظيرَ له في الآحادِ، فإنَّ ذلك منقوضٌ بـ (أفلُس) وبابه، وهو أكثر من أن يحصى، فـ (أفعل) جمعٌ لا نظيرَ له الآحادِ، فكان جديرًا بأن يمنعَ من الصرف"[١٠].

---

(١) ينظر : اللباب ١/ ٥٠٣، والأصول ٢/ ٩٠.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٢٧.

(٣) ينظر : المقتضب ٣/ ٣٢٧.

(٤) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٣.

(٥) ينظر : المسائل العسكريات ص ١٣١، والمقتصد ٢/ ١٠٢٥.

(٦) ينظر : اللمع ص ٢٢٠.

(٧) ينظر : المفصل ص ٤٥.

(٨) ينظر : اللباب ١/ ٥٠٣.

(٩) ينظر : شرح المفصل ١/ ١٧٨.

(١٠) ينظر : شرح المقدمة الكافية في النحو ١/ ٢٩١.

ورَدَّ العُكبري بأن: الفرق بين أَكْلُب وأجْمَال وبين الآحاد حركة فقط... وذلك اختلافٌ يسير بخلاف هذا الجمع فإنه يخالف الواحدَ في الحروفِ والحركات[١].

وفَصَّلَ الردَّ عليه الأشموني من ثلاثة أوجه:

الأول: أن (أفْعَالًا) و (أَفْعُلًا) يجمعان على : أفَاعِيل و أفَاعِل، نحو: (أَكَالِب) و(أَنَاعِم) في: (أَكْلُب) و(أَنْعَام)، وأما (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) فلا يجمعان، فقد جرى (أفْعَال) و(أَفْعُل) مجرى الآحاد في جواز الجمع، وقد نص الزمخشري على أنه مقيس فيهما.

الثاني: أنهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو: أُكَيْلِب وأُنَيْعَام، وأما (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) فإنهما إذا صُغِّرَا رُدَّا إلى الواحد أو إلى جمع القلة ثم بعد ذلك يُصَغَّرَان.

الثالث: أن كلا من (أَفْعَال) و(أَفْعُل) له نظير من الآحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف، فـ (أفعال) نظيره في فتح أوله وزيادة الألف رابعة: (تفعال) نحو: "تجوال وتطواف"، (وفاعال) نحو: ساباط وخاتام، و(فَعْلال) نحو: صلصال وخزعال، و(أَفْعُل) نظيره في فتح أوله وضم ثالثه: (تَفْعُل) نحو: تَتْفُل وتَنْضُب، ومفعل نحو: مكرم ومهلك.

على أن ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه إلا بأن له في الآحاد نظيرًا نحو طواعية وكراهية[٢].

وقد قيَّدَ ابن عمرون هذا الجمع بشرط وهو أن يكون بغير هاء فقال:

"وقولي: سَلِمَ من تاء التأنيث" احترازًا من (صَيَاقِلَة) وأمثاله؛ لأنه بالتاءِ صارَ على وزنِ الواحدِ كـ (كَرَاهِيَة)، فانصرف، وكذا (عَبَاقِيَة)، وهو: الداهية المنكر"[٣].

---

(١) ينظر : اللباب ١/ ٥٠٤.

(٢) ينظر : شرح الأشموني ٣/ ١٤٧، وحاشية الصبان ٣/ ٣٥٨.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٢٢٩.

وهو في قوله هذا يوافق سيبويه[١] الذي عَدَّ هذه الهاء لازمة ممتزجة ببنية الكلمة كما ضمت (موت) إلى (حضر)، و (كرب) إلى (معدي)؛ لأنه يرى أنها ليست من الحروف التي تكون زيادة في هذا البناء[٢] ولكنها قربت هذا الجمع المفرد، فتلحق ما فيه الهاء من نحو: صَيَاقِلَة بباب طلحة وتمرة[٣].

وتبعه في هذا المبرد[٤]، وابن السراج[٥]. وذكر الفارسي أن (مَفَاعِل) الذي تدخله تاء التأنيث على أربعة أضرب فقال: "باب ما جاء على مفاعل فدخلته تاء التأنيث، وذلك على أربعة أضرب: فمن ذلك ما يدل لحاقها على النسب وذلك قولهم: المَهَالِبَة، والمَنَاذِرَة، والأشَاعِثَة... ومن ذلك ما دخل على الأعجمية المعربة نحو: السَيَابِجَة، والمَوَازِجَة، وقد قالوا: صَيْقَل صَيَاقِلَة، وقَشْعَم قَشَاعِمَة... فإن شئت حذفت الهاء فقلت الأشاعث كما تقول: الصَيَاقِل... ومن ذلك أن تدخل الهاء عوضًا من الياء التي تلحق مفاعل مثل: فِرْزَانٍ وفَرَازِنَة، وجِحْجَاحٍ وجَحَاجِحَة، وزِنْدِيقٍ وزَنَادِقَة، فالهاء في هذا الباب لازمة لا تحذف؛ لأنها تعاقب الياء التي في الجحاجيح، فإن حذفتها أتيت بالياء؛ لأنهما يتعاقبان[٦].

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٢٨.

(٢) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٤، ٦٥.

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٢٨.

(٤) ينظر : المقتضب ٣/ ٣٢٧، ٣٤٥.

(٥) ينظر : الأصول ٢/ ٩٠.

(٦) ينظر : التكملة ص ٣٧٧، ٣٧٨ بتصرف.

أما الدكتور: إبراهيم مصطفى[١] فقد ذكر أن عدم صرف منتهى الجموع سببه تعريف هذا الجمع الذي يعود – في نظره- إلى دلالته على الإحاطةِ والشمول[٢]، وهذا واضح إذا أُريدَ به الاستغراق وتمام الإحاطة، فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم مُنوَّن.

وأبطل هذا الرأي الدكتور: فاضل السامرائي[٣] بأنه لم يقل أحد من النحويين إن صيغة منتهى الجموع تدل على الإحاطةِ والشمول.

ولبعض المحدثين رأي طريف في هذه المسألة إذ جعل لهذه الصيغة ملحقات فقال: "والملحق بها هو : كل اسم جاء وزنه مماثلًا لوزن صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالته على المفرد سواء أكان هذا الاسم عربيًا أصيلًا أم غير أصيل، علمًا أم غير علم، ومرتجلًا أم منقولًا، فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل: هوازن، ومثال العلم المُعَرّب: شراحيل ، ومن الأعجمي المعرب الذي ليس علمًا: سراويل، ... ومثال الأعلام المرتجلة في العصور الحديثة: "كشاجم علم رجل، و"بهادر" علم مهندس هندي، و"صنافير"، علم قرية مصرية...

فكل اسم من هذه الأسماء -ونظائرها- يعتبر ملحقا بصيغة منتهى الجموع يجري عليه حكمها، بشرط أن يكون دالًا على مفرد، وجاريًا على وزنٍ من أوزانها -كما سبق- لا فرق في هذا بين العلم، "وهو الأكثر"، وغير العلم. ويقال في إعرابه: إنه ممنوع من الصرف؛ لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع، أو:

---

(١) إبراهيم مصطفى: عضو مجمعي، تخرج في دار العلوم، ودرس في كلية الآداب، ثم انتقل عميدًا لكلية دار العلوم، ألَّف كتاب (إحياء النحو) فأثار ضجة ، ودُرِّسَ في مصر أربع سنوات، ثم ألغي التدريس به، شارك في تحقيق (سر صناعة الإعراب) لابن جني، و (الأنساب) للبلاذري، توفي سنة ١٣٩٣هـ-١٩٦٢م.

(٢) ينظر : إحياء النحو ص ١٩١- ١٩٢، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م القاهرة.

(٣) ينظر : معاني النحو لفاضل السامرائي ٣/ ٣٠٣.

لأنه مفرد ملحق بها، أما هي فممنوعة أصالة، كما أسلفنا؛ لدلالتها على الجمع حقيقة.

وإنما كانت تلك الألفاظ -ومنها سراويل- ملحقات لأنها تدل على مفرد، مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع، وهذه لا تكون في العربية إلا لجمعٍ أو منقولٍ من جمع. فما جاء على وزنها لمفرد فإنه منع من الصرف للمشابهة "أي: المماثلة" بين الوزنين. بالرغم من دلالته على مفرد[١].

وأرى أن ما قاله الدكتور عباس حسن[٢] هو رأي ثاقب لولا أنه يخالف تعريف منتهى الجموع، أي: أنه ليس جمعًا بل هي مفردات، والخلاف معه سيكون في الألف أهي للتكسير أم أصلية؟ أما مماثلتها لوزن منتهى الجموع فلا خلاف فيه، والقول إن كل صيغة تماثل وزنًا ما تأخذ حكم ما تماثله قولٌ لا يسلم من خطأ، فإن (ندمان)، و (سيفان) تماثل وزن (غضبان)، و (عطشان)، ولم يقل أحد إنها تأخذ حكمها.

(١) ينظر: النحو الوافي ٤/ ٢١٤، ٢١٥.

(٢) عباس حسن: عضو مجمعي تعلم بالأزهر، ثم التحق بدار العلوم، وأصبح مدرسا فيها، من مؤلفاته: النحو الوافي، واللغة والنحو بين القديم والحديث. توفي سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

المبحث الثاني : المرفوعات، وفيه تسع مسائل:

المسألة الأولى: القول في علامات إعراب المثنى والمجموع على حده.

المسألة الثانية: القول في علامات إعراب الأسماء الستة.

المسألة الثالثة: حكم المبتدأ إذا وقع وصفًا دون مُسَوِّغ.

المسألة الرابعة: أولى العاملين بالعمل في التنازع.

المسألة الخامسة: رافع المبتدأ والخبر.

المسألة السادسة: تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.

المسألة السابعة: الخلاف في متعلق الظرف الواقع خبرًا.

المسألة الثامنة: حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية.

المسألة التاسعة: هل الحال في (ضربي زيدًا قائمًا) هو الخبر، أو الخبر بجملته محذوف؟

۞القول في علامات إعراب المثنى والمجموع على حده۞[١]

اختار ابن عمرون مذهب سيبويه في إعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة في الواو والألف والياء، مخالفًا رأي الزمخشري الذي أعربها بالحروف، فقال: "وأما التثنية وجمع المذكر السالم فقد صرَّحَ[٢] بأنَّ النونَ عِوَضٌ من الحركةِ، ولو كان الإعرابُ بالحرفِ لما احتاجَ إلى عِوَضٍ؛ ولأنَّ الإعرابَ حذْفُهُ يُخِلُّ بمعنى الكلمةِ، وحذفُ حرفِ التثنيةِ مُخِلٌّ بالتثنية، ولأن حرفَ التثنيةِ كعلامةِ التأنيثِ فلا تكونُ العلامةُ فيهما إعرابًا قياسًا لأحدهما على الآخر؛ ولأن قولَكَ : اثنانُ في العددِ غيرُ معربٍ ومع ذلك هو مثنًّى، ولو كان معربًا لاحتاج إلى تركيبٍ...، هذا ما نراه تحقيقًا، وبعد ذلك فلا بُدَّ من الكلام على رأي مُصَنِّفِ المفصل؛ لأنه الباعث على هذا الكلام، فنقول على مسامحته: إنما أُعرِبَ التثنيةُ والجمعُ بالحروف؛ لأن معانيها أكثرُ من معاني المفردات، فناسَبَ أن يكونَ إعرابُها أكثرَ من إعرابِ الواحدِ، وإعرابُ الواحدِ بالحركة، ولا أكثرُ من الحركةِ إلا الحرف، فأُعرِبَ بالحروف لذلك"[٣].

---

(١) تنظر هذه المسألة في: الكتاب ١/ ١٨، ١٨، وأسرار العربية ص ٤٨- ٥٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٠٣، والإيضاح في علل النحو ص ١٤١، والخصائص ٣/ ٧٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٤، والمقرب ١ ٤٨- ٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٤، والتذييل والتكميل ١/ ١٩١-١٩٢.

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون (رسالة دكتوراه) ١/ ١٧٠- ١٧١.

<u>تمـهـــيد:</u> **<u>للإعراب معانٍ كثيرة في اللغة</u>[١]، أشهرها:** الإبانة والوضوح، يقال: أعْرَبَ الرجلُ عن حاجتِهِ: إذا أبانَ عنها،

ومنه قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :"الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نفسِهَا، والبِكْرُ رِضَاها صَمْتُهَا"[٢][٣].

<u>أمَّا الإعرابُ اصطلاحًا: ففيه مذهبان:</u>

<u>الأول:</u> أن الإعرابَ هو: الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال، وعلى هذا فالإعراب لفظيّ، وهو مذهب ابن السراج[٤]، وابن جني[٥]، وابن خروف[٦]، والشلوبين[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن مالك[٩].

---

(١) ذكر السيوطي عشرةَ معانٍ للإعراب. ينظر : همع الهوامع ١/ ٥٩.

(٢) تتمة الحديث: "آمِرُوا النساء في أنفسهن فإن الثيب تُعْرِب عن نفسها والبكر رضاها صَمْتُها (الطبراني، والبيهقي، وابن عساكر عن العُرْس بن عَمِيرة)

أخرجه الطبراني (١٧/ ١٣٨، رقم ٣٤٢) ، قال الهيثمي (٤/ ٢٧٩) : رجاله ثقات. والبيهقي (٧/ ١٢٣، رقم ١٣٤٨٣) ، وابن عساكر (٤٠/ ١٣٨) . ينظر : جامع الأحاديث ١/ ٤٦.

(٣) ينظر : الخصائص ١/ ٣٧، واللمحة في شرح الملحة ١/ ١٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٩٦، وإرشاد السالك ١/ ٨٦، وشرح الأشموني ١/ ٤١.

(٤) ينظر: الأصول ١/ ٤٥.

(٥) ينظر : الخصائص ١/ ٣٦.

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ١/ ٢٥٩.

(٧) ينظر : التوطئة ص ١١٦.

(٨) ينظر : الكافية ص ١١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٣، ١١٤.

(٩) ينظر : تسهيل الفوائد ص ٧.

الثاني: أن الإعرابَ: تغيير أواخر الكلم، أو ما كالآخر؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، والحركات علامات الإعراب، ودلائل عليه، وعلى هذا فالإعراب عندهم معنوي، وهو ظاهر كلام سيبويه[١]، و أبي علي الفارسي[٢]، الفارسي[٢]، وغيرهم من النحويين[٣].

وأرى أن المذهب الأول هو الأقرب إلى الصواب؛ لأن المذهبَ الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعرابًا؛ لأن العوامل لم تختلف بعد، وليس كذلك[٤].

والبناء لغةً: وضعُ الشيءِ على صفةٍ يُرادُ بها الثبوت[٥].

واصطلاحًا: حَدَّهُ ابن مالك بأنه: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً أو إتباعًا أو نقلًا أو تخلصًا من ساكنين[٦]، وعلى هذا فالبناء لفظي.

وقيل: هو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من سكونٍ أو حركةٍ لغيرِ عاملٍ ولا اعتلالٍ[٧]، وعلى هذا فالبناء معنوي.

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٣-١٥.

(٢) ينظر: الإيضاح للفارسي ص ٧٣.

(٣) ذهب إلى ذلك أيضًا: الزمخشري في المفصل ص ٣٣، والعكبري في اللباب ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح شرح المفصل ١/ ١٥٠، والمرادي في توضيح المقاصد ١/ ٢٩٦، والشريف الجرجاني في التعريفات ص ٣١، والأشموني في شرحه على الألفية ١/ ٤١.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٢٩٦، وشرح الأشموني ١/ ٤١.

(٥) ينظر: لسان العرب ١٤/ ٩٤ (بني)، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٩٦، وتاج العروس ٣٧/ ٢١٩ (بني).

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد ص ١٠.

(٧) ينظر: الخصائص ١/ ٣٨، ولسان العرب ١٤/ ٩٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٩٧، والتعريفات ص ١٩٧، وتاج العروس ٣٧/ ٢١٩ (بني).

العرض والتحليل:

اختلف النحويون في القول في علامات إعراب المثنى والمجموع على أربعة أقوال:

الأول: ذهب الخليل وسيبويه[١] إلى أن الإعراب بحركات مقدرة في الواو والألف والياء، أما الألف والواو فتقدر فيهما الضمة في حالة الرفع، وأما الياء فتقدر فيها الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر[٢].

الثاني: ذهب أبو الحسن الأخفش و أبو العباس المبرد إلى أن الألف والواو والياء تدل على الإعراب، وليست بإعراب، فإذا قلت: "قام الزيدان" فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الدال، وإذا قلت: "رأيت الزيدين" فعلامة النصب فتحة مقدرة على الدال، وإذا قلت: "مررت بالزيدين" فعلامة الجر كسرة مقدرة على الدال، والألف والياء دليل على ذلك، وكذا الجمع[٣].

والفرق بين هذا المذهب ومذهب سيبويه: أنها عند الأخفش والمبرد دلائل إعراب، بمعنى: أنها إذا رأيناها فكأننا رأينا الإعراب، أما عند سيبويه فهي حروف إعراب.

الثالث: ذهب أبو عمر الجرمي[٤]، **وابن عصفور**[٥] إلى أن انقلابها هو الإعراب، أي: أنَّ انقلاب الألف في التثنية ياءً وانقلاب الواو ياءً- أيضًا- في الجمع في حالتي النصب والجر هو الإعراب، وتوضيح ذلك: أنَّ الأصل قبل دخول العامل: (زيدان) و (زيدون)، ونظير ذلك: (اثنان) و (ثلاثون)، فإذا دخل

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٧-١٨.

(٢)ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٩١- ٢٩٢.

(٣) ينظر : أسرار العربية ص ٤٨- ٤٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٠٣.

(٤) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ١٤١، والخصائص ٣/ ٧٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٤.

(٥) ينظر : شرح الجمل ١/ ١٢٤، والمقرب ١/ ٤٨- ٤٩.

عامل الرفع عليهما لم يحدثْ شيئًا، فكان تركُ العلامةِ يقومُ مقامَ العلامة، فلما دخلَ عاملُ النصبِ وعاملُ الخفضِ، قلبَ الألفَ والواوَ ياءً، فكانت هذه الحروفُ هي حروفُ الإعرابِ، ولا إعرابَ فيها لا ظاهر ولا مقدر، وكان التغيرُ والانقلابُ وعدمُه هو الإعراب(١).

<u>**الرابع:**</u> **ذهب الكوفيون(٢) وتبعهم ابن مالك(٣)** إلى أنَّ الأحرفَ الثلاثةَ إعرابٌ، يعني: أن الألفَ في نحو: (الزيدان)، والواو في نحو: (الزيدون)، والياء في نحو: الزَّيْدَيْنِ)، و (الزَّيْدِيْنَ) هي علامات الإعراب.

وقد خالفَ ابن عمرون ما ذهب إليه الكوفيون ثم اختار مذهب الخليل وسيبويه، وهذا المذهب أرى رجحانه للأسباب الآتية:

١- أنَّ حرفَ الإعرابِ إذا سقطَ يختلُّ به معنى الكلمةِ، وهذه الحروفُ كذلك، ولو كانت إعرابًا لم يختلْ به معناها بسقوطه(٤).

٢- أنَّ هذه الأسماءَ معربةٌ، والأصلُ في كلِّ معربٍ أن يكون له حرفُ إعرابٍ؛ لأنَّ الإعرابَ كالغرض المحتاج إلى محل، والحرف محله(٥).

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٤، والتذييل والتكميل ١/ ٢٨٨.

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ١٤١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٣.

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٠٣.

(٥) ينظر : المصدر السابق ١/ ١٠٤.

٣- أنَّ العربَ قالوا: "جاءَ يَنْفُضُ مذْرَوَيْهِ"[١]، و "عَقَدْتُهُ بِثِنَايَيْنِ"[٢] فصحَّحوا الواو والياء كما صححوها قبل التأنيث نحو: شقاوة وعباية، ولولا أنها حروف إعراب لم يكن كذلك[٣].

(١) المِذْرَوَانِ: الجانبان، يعني: طرف الآليتين. ينظر: لسان العرب (ذرا) ١٤/ ٢٨٥.

(٢) الثِّنَاءُ: عقال البعير. ينظر: الصحاح ٦/ ٢٢٩٣، واللسان ١٤/ ١٢١ (ث ن ي).

(٣) ينظر: المقتضب ١/ ١٩١، ٣/ ٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٤٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٠٤.

۞ القول في علامات إعراب الأسماء الستة ۞[1]

اختار ابن عمرون القول بأن الأسماء الستة معربة بحركات مقدرة، موافقًا في ذلك سيبويه ومخالفًا الزمخشري الذي أعربها بالحروف، وذكر أقول العلماء وضَعَّفَها فقال: "وكلام سيبويه يشيرُ إلى أنَّ الاختلافَ في مواقعِ الإعرابِ في الأسماءِ جميعها بالحركةِ، أما (زيدٌ) فظاهرٌ، وأمَّا (أبوك) و أخواته فحَذْفُ الحركةِ من حرفِ العلةِ تخفيفًا، والحركةُ التي قبلَ حرفِ العلةِ للاتباع بدليل (فِيَّ) إذا أضفتَ الفمَ إلى ياءِ المتكلم، ولو كان حرفُ العلةِ إعرابًا لَلَزِمَ أن يبقَى اسمٌ معربٌ على حرفٍ واحدٍ في: في زيدٍ، و ذي مالٍ، فإن قيل: كما أنَّ هذا محذورٌ فكذلك جَعْلُ اسمٍ معربٍ في آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلها، قلنا: ضمَّةُ ما قبلَهُ ليستْ بِلازِمَةٍ، والمستثقلُ ما لَزِمَ ضمُّهُ، ولِلَّازِمِ حكمٌ ليسَ للعارضِ، ولأن ذا إنما يكون في الإضافةِ ومع الإضافةِ كأنه لم يَصِرْ ظرفًا أو أشبَهَ غيرَ الظرفِ، وقول سيبويه هو الصحيح[2].

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ٢/ ٦-٧، ٣/ ٤١٢، ٣٦٠، والمقتضب ٢/ ١٥٣، و إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢١١، ومجالس العلماء للزجاجي ص ٣٢٩، والتعليقة لأبي علي ١/ ٢٨، والإنصاف ١/ ١٧- ٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥١- ٥٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣، و شرح الكافية للرضي ١/ ٦٣- ٦٦، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٩٣- ١٩٥، والكافي لابن أبي الربيع ٢/ ١٣٢- ١٣٨، والتذييل والتكميل ١/ ١٧٥- ١٨٤، والارتشاف ٢/ ٨٣٦- ٨٣٩، وتمهيد القواعد ١/ ٢٥٣- ٢٥٩، والهمع ١/ ١٢٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٧٤.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرن ١/ ١٦٨- ١٧٠ (رسالة دكتوراه).

العرض والتحليل:

الأسماء الستة هي: أبٌ، أخٌ، حمٌ، فمٌ، هنٌ، وذو بمعنى صاحب، وترفع – في الأغلب– بالواو، وتنصب بالألف، ، وتجر بالياء[١].

هذا.. وقد سبق الحديث عن معنى المعرب والمبني في المسألة السابقة، فلا أطيل بإعادته هنا[٢].

وللنحويين في إعراب الأسماء الستة مذاهب كثيرة.

وقد نقل ابن عمرون عن سيبويه أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف.

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه لم أجد نصًا صريحًا يثبت أو ينفي ما نسبه له ابن عمرون، كما أنه لم يتحدثْ عن الأسماء الستة كثيرًا، ولكنه في أثناء حديثه عن المثنى والمجموع ذكر أنَّ إعرابَهُ بالحركات المقدرة، وهو معرب بالحروف، فربما يكون النحويون قاسوا مذهبَهُ في الأسماءِ الستةِ على مذهبِهِ في المثنى والمجموع[٣].

ونقل ابن عمرون عن الأخفش أحد قوليه في إعراب الأسماء الستة بأن حرف العلة في الأسماء الستة حرف إعراب ويدل على الإعراب، إلا أنه لا يقول إنَّ فيها إعرابًا منويًا.

فنجد الأخفش– في أحد قوليه بحسب ما نقله عنه ابن عمرون– اختلف مع سيبويه، فسيبويه يرى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، أي: الألف والواو

(١) النحو الوافي ١/ ١٠٨.

(٢) ينظر: مسألة: القول في علامات إعراب المثنى والمجموع على حده صـــ ٢٤٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٦، ٧، ٣/ ٤١٢، ٣٦٠.

والياء، أما الأخفش فيرى أنها معربة بالحروف (الألف والواو والياء) وهذه الحروف هي دليل الإعراب[١].

ومن خلال دراسة آراء النحويين في باب الأسماء الستة نجد تعدد آرائهم في إعرابها:

المذهب الأول: وهو المشهور عند النحويين أنها مُعربةٌ بالحروف، وأن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وأنها نابت عن الحركات، فتُرفَع بالواو نيابة عن الضمة، وتُنصَب بالألف نيابة عن الفتحة، وتُجَر بالياء نيابة عن الكسرة[٢]؛ وهذا مذهب قُطرُب[٣]، والزِيادِي[٤] من البصريين، وهشام[٥] من الكوفيين.

وقد رجَّح هذا المذهب وأيَّده جماعةٌ من النحويين، منهم ابن مالك[٦]، والرضي[٧]،

(١) ينظر رأي الأخفش في: المقتضب ٢/ ١٥٢ وتابعه المبرد، والبصريات ص ٨٩٦، والإنصاف ١/ ١٧، والتبيين ص ١٩٣.

(٢) يُنظر ارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٧، الهمع ١/ ١٢٥.

(٣) يُنظر رأيه في اللباب ١/ ٩٤. وقُطرُب هو: أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد البصري. لغوي نحوي، أخذ عن سيبويه وغيره من علماء البصرة. تُوفي سنة ٢٠٦هـ. من مصنفاته: معاني القرآن، العلل في النحو، الاشتقاق المصنف الغريب في اللغة. (وفيات الأعيان ١/ ٦٢٥، وشذرات الذهب ٢/ ١٥).

(٤) يُنظر رأيه في الهمع ١/ ١٢٥.

(٥) يُنظر رأيه في الارتشاف ٢/ ٨٣٧. وهشام هو: هشام بن معاوية الضرير الكوفي أبو عبد الله، نحوي صحب الكسائي مدة من الزمن، وأخذ عنه الكثير من النحو. تُوفي سنة ٢٠٩هـ. من مصنفاته: المختصر، والقياس، والحدود، وكلها في النحو (معجم الأدباء ١٩/ ٢٩٢).

(٦) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣.

(٧) يُنظر شرح الكافية للرضي ١/ ٧٩.

وابن هشام[١]. وقد استدل هؤلاء لمذهبهم بأدلة منها:

أولاً: أن هذه الأسماء أُعربت بالحروف توطئةً لإعراب التثنية والجمع بالحروف؛ وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف، جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يُستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف[٢].

ثانياً: أن هذه الأسماء أُعربت بالحروف؛ لأنها أسماءٌ حُذفت لاماتها من حال إفرادها، وتضمَّنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حَذْف لاماتها[٣].

وردَّ السيوطي وغيرُه هذا القول؛ لأن هذه الحروف لو كانت إعراباً لأدَّى ذلك إلى بقاء، نحو: (فِيكَ، وذِي مالٍ) على حرف واحد، وذلك شاذ[٤].

المذهب الثاني: أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة في الحروف، وقد أُتبِع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبُوكَ، فأصله أَبَوُكَ، فأُتبِعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل: أَبُوكَ. ثم استُثْقِلت الضمة على الواو فحُذِفت[٥]، وقد نُسب هذا القول إلى سيبويه[٦]، والفارسي[٧]، وجمهور البصريين[٨].

---

(١) يُنظر أوضح المسالك ١/ ٣٩.

(٢) يُنظر: أسرار العربية ص٤٣، وشرح المفصل ١/ ١٥٣.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٥٣.

(٤) يُنظر: الهمع ١/ ١٢٦، و اللباب ١/ ٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١.

(٥) يُنظر :الهمع ١/ ١٢٦.

(٦) يُنظر : الارتشاف ٢/ ٨٣٧، والهمع ١/ ١٢٦.

(٧) يُنظر: الهمع ١/ ١٢٦.

(٨) يُنظر :الإنصاف ١/ ١٧، والارتشاف ٢/ ٨٣٧.

واختار هذا المذهب ابنُ برهان[١]، وصحَّحه ابن مالك[٢]، وأبو حيان[٣]، وغيرهم. فقال ابن مالك في حديثه عنه: "وهو مذهب قوى من جهة القياس؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير على وجهٍ يوُجد معه النظير فلا عُدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه، واقتُصر القول عليه"[٤] .

وتبع السيوطي ابنَ مالك في استدلاله فقال: "واستُدِلَّ لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدَّرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يُعدَل عنه"[٥] .

المذهب الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف، فإذا كانت مرفوعة ففيها نقلٌ بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلبٌ بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. وإلى هذا ذهب الرَّبعي[٦].

وردَّ هذا المذهب وضعَّفه جماعةٌ من النحويين، منهم ابن عصفور[٧]،

---

(١) يُنظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢١.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٣.

(٣) يُنظر: الارتشاف ٢/ ٨٣٦.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٣.

(٥) يُنظر: الهمع ١/ ١٢٦، ويُراجع اللباب ١/ ٩١.

(٦) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٧، وشرح المفصل ١/ ٥٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٤، والهمع ١/ ١٢٦.
والرَّبعِي هو: علي بن عيسىٰ بن الفرج بن صالح الربعي، الشيرازي الأصل، البغدادي المنزل، أبو الحسن نحوي لغوي، أخذ عن السيرافي، والفارسي، وتُوفي ببغداد سنة ٤٢٠هـ. من مصنفاته: البديع في النحو، وشرح الإيضاح للفارسي في النحو، شرح البلغة. (وفيات الأعيان ١/ ٤٣٣، وشذرات الذهب ٣/ ٢١٦).

(٧) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣.

والرضي[١]، والسيوطي[٢]. وضعَّفه ابن عمرون بقوله: " وفيه ضعفٌ؛ لأنَّ نقلَ الحركةِ يكونُ إلى ساكنٍ"[٣].

المذهب الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وأن الباء في (أبِيكَ) حرف الإعراب والخاء في (أخِيكَ) حرف الإعراب، وكذلك الباقية، وهذه الحروف (الواو، والألف، والياء)عبارة عن إشباعٌ حدث للحركات، وقد نُسِب هذا القول للمازني[٤]، والزجاج[٥].

وقد استدْلَّ من ذهب لهذا بأن الباء تَختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر، كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب، فدل على أن الباء حرف الإعراب، وأن هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة حركات إعراب؛ وإنما أُشْبِعت فنشأت عنها هذه الحروف[٦].

وقد ضَعَّف هذا القول جماعةٌ من النحويين منهم الأنباري[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن عصفور[٩]، والرضي[١٠]. وحجتهم في ذلك، أن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع، وأيضاً؛ لأن

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٦٤.

(٢) يُنظر: همع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ١٦٩.

(٤) يُنظر رأيه في: الإنصاف ١/ ١٧، واللباب ١/ ٩٢.

(٥) يُنظر رأيه في: الارتشاف ٢/ ٣٧، والهمع ١/ ١٢٦.

(٦) يُنظر : الإنصاف ١/ ٢٣.

(٧) يُنظر: الإنصاف ١/ ٣١، وأسرار العربية ص٤٦.

(٨) يُنظر: شرح المفصل ١/ ١٥٤.

(٩) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١.

(١٠) يُنظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٦٤.

الإشباع زائد على الكلمة فيؤدى ذلك إلى بقاء (فِيكَ وذِي مالٍ) على حرف واحد[١].

المذهب الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تُضاف، فثبتت الواو في الرفع؛ لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة. ونُسب هذا القول إلى الأعلم[٢]، وابن أبي العافية[٣].

وقد رُدَّ هذا القول بأن هذه الحروف إن كانت زائدة، فهذا مذهب المازني السابق، وقد تبيَّن فساده، وإن كانت لامات لزم جَعْل الإعراب في العين مع وجود اللام[٤].

المذهب السادس: أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً، فإذا قلت: (هذا أَخُوكَ)، فهو مرفوع، والواو علامة الرفع، والضمة التي قبلها، وإذا قلت: (رأيتُ أخَاك)، فالألف علامة النصب، والفتحة التي قبلها؛ وإذا قلت: (مررتُ بأخِيكَ)، فالياء علامة الجر، والكسرة التي قبلها. ونُسب هذا القول إلى الكسائي[٥]، والفراء[٦]،

---

(١) يُنظر: الإنصاف ١/ ٣١، وشرح المفصل ١/ ١٥٤.

(٢) يُنظر رأيه في الارتشاف ٢/ ٨٣٧، الهمع ١/ ١٢٧. والأعلم هو: يوسف بن سليمان بن عيسي النحوي الشنتمري. المعروف بالأعلم من مصنفاته: شرح أبيات سيبويه، والنكت على كتاب سيبويه. توفي سنة ٤٧٦هـ. (بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦).

(٣) يُنظر رأيه في: الارتشاف ٢/ ٨٣٧، والهمع ١/ ١٢٧. **وابن أبي العافية هو**: محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي. كان كاتبًا مجيدًا، شاعرًا، سمع على أبي بكر بن العربي، وأبي بكر بن مسعود الخُشني. تُوفي سنة ٥٨٣هـ. (بغية الوعاة ١/ ١٥٤).

(٤) يُنظر: الهمع ١/ ١٢٧.

(٥) يُنظر :الارتشاف ٢/ ٨٣٧، والهمع ١/ ١٢٧.

(٦) يُنظر :الارتشاف ٢/ ٨٣٨، ويُراجع اللباب ١/ ٩٣.

والكوفيين[١].

واستدل هؤلاء لمذهبهم، بأنها أُعربت من مكانين لقلة حروفها، تكثيرًا لها. وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان، فوجب أن تكون معربة من مكانين[٢].

ورَدَّ البصريون مذهب الكوفيين، وما استدلوا به على مذهبهم: فردوا قولهم بأنها أُعْربت من مكانين لقلة حروفها، بأنه ينتقض بـ (غَدٍ، ويَدٍ، ودَمٍ)، فإنها قليلة الحروف ولا تُعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد[٣].

ورُدُّوا قولهم: (ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان)، بأن الإيضاح والبيان قد حصل بإعراب واحد، فصار الإعراب الزائد لغير فائدة، والحكيم ألاَّ يزيدوا شيئاً لغير فائدة، فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أُعرب من الكلام[٤].

المذهب السابع: أنها مُعربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع. وهذا القول منسوب للجرمي[٥] وهشام في أحد قوليه[٦].

ورَدَّ العكبري هذا القول من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الرفع لا انقلاب فيه مع أنه معرب.

الثاني: أن الانقلاب لو كان إعرابًا لا كتفي بانقلابٍ واحدٍ كما في التثنية.

---

(١) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٥٤.

(٢) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٠.

(٣) يُنظر: السابق نفسه.

(٤) يُنظر: السابق نفسه.

(٥) يُنظر رأيه في: اللباب ١/ ٩٢، والارتشاف ٢/ ٨٣٨، والهمع ١/ ١٢٧. والجَرْمِي هو: أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمي. نحويٌ لغويٌ، فقيه محدث عروضي، من أهل البصرة أخذ النحو عن الأخفش، واللغة عن الأصمعي وغيرهما. تُوفي سنة ٢٢٥هـ . من مؤلفاته: الكتاب المختصر في النحو، وكتاب العروض، وكتاب الأبنية. (يُنظر : وفيات الأعيان ١/ ٢٨٥، وشذرات الذهب ٢/ ٧٥).

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٨.

الثالث: أن الانقلاب في المقصور ليس بإعراب فكذلك ههنا[١].

ووجَّه الرضي ضَعْف هذا المذهب بقوله: "وهو ضعيف؛ لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة "[٢].

المذهب الثامن: أن فَاكَ وذَا مالٍ معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأن أبَاكَ، وأخَاكَ وحَماكَ، وهَناكَ، مُعربة بالحروف، وقد نُسب هذا القول إلى السهيلي[٣].

وهذا القول مردود؛ لأن فيه جمع بين نوعين من الإعراب أحدهما بالحركات والآخر بالحروف، وهذا لا يجوز؛ لأنه لابد من اتحاد الحكم الإعرابي في جميع هذه الأسماء.

المذهب التاسع: أن هذه الأحرف (الألف والواو والياء) دلائل الإعراب وليست بحروف إعراب. وقد نُسب هذا القول للأخفش[٤].

ووضَّح السيوطي رأي الأخفش، فقال: "إن الحروف دلائل إعراب، قاله الأخفش واختُلف في معناه. فقال الزجاج والسيرافي: المعنى: أنها معربة بحركاتٍ مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حرف العلة تطلب حركات من جنسها. وقال ابن السراج: معناه: أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر؛ فهي دلائل إعراب بهذا التقدير"[٥].

وهذا القول مردود؛ فقد أفسده الأنباري بقوله:" وهذا القول فاسد؛ لأنا نقول: لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب في الكلمة أوْ فِي غيرها، فإن كانت

(١) يُنظر: اللباب في علل البناء ١/ ٩٢.

(٢) يُنظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٦٦.

(٣) يُنظر: الارتشاف٢/ ٨٣٨، والهمع١/ ١٢٧. **والسُهيلي هو:**عبد الرحمن بن الخطيب عبد الله بن أحمد أبو زيد السهيلي الأندلسي، وُلد سنة ٥٠٨. وتُوفي سنة ٥٨١. وله مؤلفات كثيرة. (هديه العارفين ١/ ٥٢٠).

(٤) يُنظر : الإنصاف ١/ ١٧، واللباب ١/ ٩١.

(٥) يُنظر : همع الهوامع ١/ ١٢٨.

تدل على الإعراب في الكلمة فوجب أن يكون الإعراب فيها؛ لأنها آخر الكلمة، فَيَؤُوْل هذا القول إلى قول الأكثرين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فيؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية"(١).

وردَّ العكبري أيضاً هذا القول من وجهين، فقال:" وقال الأخفش: هي زوائد دوال على الإعراب كالحركات، وهذا لا يصح لوجهين: **الأول:** أن الإعراب الذي يدل عليه لا يصح أن يكون فيها إذا كانت زوائد على المُعرب كزيادة الحركة، ولا يصح أن يكون في غيرها لتراخيها عنه. و**الثاني:** أنها لو كانت زوائد لكان (فُوكَ، وذُو مالٍ) اسماً معرباً على حرف واحد، وذا لا نظير له"(٢).

المذهب العاشر: أن الواو والألف والياء حروف إعراب دَوالٍ على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدر. ونُسب هذا القول للفارسي(٣).

ورجَّح العكبري هذا المذهب بقوله: "وهذا مذهب مستقيم كما في التثنية والجمع"(٤).

تعقيب وترجيح:

اختار ابن عمرون المذهب الثاني، وهو أن الأسماء الستة معربة بحركات مقدرة، وهو قول سيبويه والفارسي وجهور البصريين، وذكر ستة من هذه المذاهب وضعَّفها.

وتعقيباً على ما سبق أرى: أن ما ذهب إليه بعضُ البصريين والكوفيين، وتبعهم ابن مالك، والرضي، وابن هشام هو ما أُرجِّحه وأميلُ إليه، ويمكن القول بأنه أصح

---

(١) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٢.

(٢) يُنظر: اللباب ١/ ٩٢.

(٣) يُنظر: اللباب ١/ ٩٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٦، والارتشاف ٢/ ٨٣٩.

(٤) يُنظر: اللباب ١/ ٩٤.

المذاهب؛ لأن هذا هو المذهب المشهور عند النحويين واختاره ابن مالك[١]، ووصفه بأنه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، والظاهر وافٍ بالأدلة المطلوبة.

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣.

حكم المبتدأ إذا وقع وصفًا دون مُسَوِّغ[١]

التمهيد

المبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير المزيدة مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لمكتفى به ، فالمبتدأ إما ذو خبر كقولك : زيدٌ ناجحٌ ، أو وصفٌ مسندٌ إلى الفاعلِ أو نائِبِهِ كقولك : أناجحٌ المحمدان؟ ، وأمُكرَم العمران ؟ .

فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن الخبر؛ لشدة شبهه بالفعل، ولذلك لا يحسن استعماله ولا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام أو النفي، أما إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفي كان الابتداء به قبيحًا ، وقد نقل الزجاجي عن سيبويه المنع مطلقا ، ونقل عنه ابن خروف الجواز على قبح ؛ قال:" وقوله[٢] (ولا يجيز سيبويه غير ذلك) قد ذكره سيبويه – رحمه الله – في باب "الابتداء" عن الخليل ، والذي منعه لم يمنعه ، والذي صرح بجوازه أبو الحسن الأخفش"[٣].

أي أن الذي منعه الزجاجي لم يمنعه سيبويه – وهو جعْل (قائم) في نحو (قائم زيد) مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر ، بل أجازه على قبح ؛ قال سيبويه

(١) تنظر هذه المسألة في: كتاب الشعر ١/ ٢٨٧ ، والمقتصد ١/ ٥١٢ ، ونتائج الفكر / ٣٢٨ ، ونظم الفرائد / ١٣٢ ، واللباب ١/ ١٣٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤١ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٣ ، ٢٧٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٣ ،وشرح الكافية ١/ ٨٧ ، والبسيط ١/ ٥٨٣ ، والكافي في الإفصاح٣/ ٩٨٧ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٢ ، ١٠٨٣، ٥/ ٢٢٧١ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٧٢ – ٢٧٥، والنكت الحسان / ٩١ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٩٢ ، والمساعد ١/ ٢٠٨ ،وشفاء العليل١/ ٢٧٣ ، والتصريح ١/ ١٥٧ ، وائتلاف النصرة / ٧٩ ، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣ ، والهمع ١/ ٩٤ .

(٢) أي الزجاجي .

(٣) شرح الجمل ١/ ٤٠١

:" وزعم الخليل– رحمه الله –أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًا على المبتدأ ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول: ضرب زيدًا عمرٌو ، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحدّ أن يكون مقدَّماً ويكون زيد مؤخّراً. وكذلك هذا، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميميٌّ أنا ،ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك ،ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك. فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله :يقوم زيدٌ وقام زيد قبُح لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه ؛كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيداً وأنا ضارب زيداً"[١].

وقد اختار ابن عمرون مذهب جمهور البصريين في ضرورة اعتماد الوصف الرافع لفاعل سد مسد الخبر فقال في قولهم: قائمٌ زيدٌ: زيدٌ مبتدأ على الصحيح[٢].

التحليل والبيان

المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر كقولك : عبد الله منطلق ، ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر نحو : أقائم الزيدان ؟ ونحو : ما مضروب المحمدان ؟ والنوع الأخير هو الذي فيه الخلاف إذا كان الوصف (قائم – ومضروب) غير معتمد على نفي أو استفهام ، وهذا الخلاف يمثل ثلاثة مذاهب :[٣]

المذهب الأول : الجواز على قبح ، وهو مذهب ابن السراج ؛قال:" إذا قلت : قائم زيد ، فأردت أن ترفع زيدا (بقائم) وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح ، وهو

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٧

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٢٧٧.

(٣) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٦ ، والخضري على ابن عقيل ١/ ٩٠

جائز عندي على قبحه"[١]. ونسبه ابن خروف لسيبويه– كما سبق – ووافقه ابن مالك في نسبة ذلك لسيبويه؛ إذ أشار إلى أن الوصف المذكور لا خبر له لشدة شبهه بالفعل وأنه لا يجري ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهامٍ أو نفي ، ثم قال : " وأشرت بقولي : (ولا يجري ذلك المجرى باستحسان) إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي ، وإن فُعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع . هذا مفهوم كلامه في باب "الابتداء" ، ولا معارض له غيره . ومن زعم أن سيبويه لم يُجز جعله مبتدأً إذا لم يلِ استفهاما أو نفيا فقد قوَّله ما لم يقل ." [٢]

وقال ابن مالك أيضا :" فإن لم يكن الوصف مسبوقا باستفهام ولا نفي ، ضعُفَ عند سيبويه إجراؤه مجرى المسبوق بأحدهما ولم يمتنع ." [٣]

وعلى هذا فقد فهم ابن مالك – كما فهم ابن خروف – من كلام سيبويه ، أنه يجيز كون الوصف المذكور مبتدأ من غير اعتماد ولا يمنع ذلك سيبويه ولكن إجازته له مع ضعف وقبح .

وإنما كان ذلك قبيحا؛ لأن الفعل لا حظَّ له في الابتداء فكذلك ما يجري مجراه ، وكأنه إذا جرى على الاسم قبله كان أصح شبها بالفعل، لأن الفعل لا يكون إلا محمولا على غيره . فإن لم يكن جاريا على ما قبله وضامته همزة الاستفهام أو ما النافية تقاوى بالاعتماد عليهما فلم ينب به موضعه وترشح لأن يعمل عمل الفعل ، فإن لم يكن هذا ولا ذاك فعمله مستقبح .[٤]

---

(١) الأصول ١/ ٦٠

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٧٣ ، وينظر : المساعد ١/ ٢٠٧

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٢

(٤) المستوفى ١/ ١٤٣

ولكن أبا حيان . رد هذا الفهم على ابن مالك ، حيث نقل نص سيبويه ثم علّق عليه بقوله :" انتهى ما نقلناه من كتاب (سيبويه) في باب (الابتداء) ، وليس فيه أن سيبويه يستحسن ذلك بعد استفهام أو نفي ، بل فيه أن الخليل قد استقبح (قائمٌ زيدٌ) على أن لا يكون (قائم) خبرا مقدما ." (١)

وردُّ أبي حيان على ابن مالك ليس ردًا مقنعًا؛ لأن ما استقبحه الخليل فهو مستقبح عند سيبويه لأن كلمة "زعم" التي يطلقها سيبويه ولا يعلق بعدها بما يدل على مخالفته أستاذه تعني أن سيبويه يقول به كذلك ، ومما يؤيد ذلك شهادة النحويين الأوائل من بعد سيبويه أن هذا رأيه ؛ يقول أبو سعيد السيرافي مفسرًا عبارة سيبويه :"وزعم الخليل أنه مستقبح...إلى آخره. "إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل، ورفعت الفاعل به ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قبح، وذلك أنه يلزمك أن تقول مكان"قام زيد" وقام الزيدان :قائم زيد وقائم الزيدان، وقائم الزيدون، والذي قبحه فساد اللفظ لا فساد المعنى، وذلك أنك إذا قلت : قائم الزيدون رفعت "قائم" بالابتداء، و"الزيدون" فاعل من تمام "قائم"، فيكون مبتدأ بغير خبر، ولو جاز هذا لجاز أن ترد "تضرب زيدا" إلى "ضارب زيدا"، و"زيدا" في صلته، ولا يكون له خبر، والذي يجيزه يزعم أن الفعل سد مسد الخبر، وقائل هذا يحتاج إلى برهان على ما ادعاه".(٢)

وقال أبو علي الفارسي تعليقًا على هذه العبارة :"قلت لأبي بكر : من أين قبح أن ترفع "زيدًا" بقائم هنا ؟ . فقال : لأن الكلام على ضربين : فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر، وليس هذا كواحد منهما، لأنه {ليس}(٣) بفعلٍ يرتفع به فاعله، ولا هو مبتدأ

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٣

(٢) شرح الكتاب ٢/ ١١٢

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

يجيء بعده خبره، فلخروجه عن حد ما عليه الكلام قبح، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلام".[١]

ومما يدل على ذلك ما قاله بعض شراح الألفية عن رأي سيبويه في هذه المسألة ؛قال المرادي : "ونقل المصنف عن سيبويه جوازه على قبح".[٢]
وقال ابن عقيل : " وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف ." [٣] وقد يقال : إن ابن مالك قال في "الخلاصة" ما يُفهم منه أنه يجيز عمل الوصف المذكور من غير اعتماد دون قبح ؛ قال :

..................وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد ." [٤]

ففائز مبتدأ، وأولو : فاعل بـ "فائز" سد مسد الخبر ولم يعتمد المبتدأ على نفي أو استفهام . والجواب : أن ابن مالك يقصد أن الغالب في الوصف الذي يرفع فاعلا يسد مسد الخبر أن يعتمد ؛ يقول العلامة الصبان : "ومذهب المصنف، وهو الجواز بقبح كما صرح به في "التسهيل"، وأشار إليه هنا "بقد" لأن تقليل الجواز كناية عن قبحه، وأشار إليه الشارح أيضا بقوله : وهو قليل جدا" . [٥] والدليل على ذلك قوله في "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ"[٦] :" ولا يكون هذا الثاني في الغالب إلا مسبوقا باستفهام أو نفي ثم قال مشيرا إلى عمل الوصف من غير اعتماد : إلا أن هذا قليل ."

---

(١) التعليقة ١/ ٢٨١

(٢) توضيح المقاصد ١/ ٢٧١

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ١٨٢ ، وينظر : المساعد ١/ ٢٠٧

(٤) الخلاصة / ١٦

(٥) حاشية الصبان ٢/ ٦

(٦) ١/ ١٥٦، ١٥٧

وما ذهب إليه ابن مالك ذهب إليه ابنه حيث قال :" المبتدأ إما ذو خبر ، كزيد : من قولك : زيد عاذر ، وإما وصف مسند إلى الفاعل ، أو نائبه ، كسارٍ ، ومكرم : من قولك : أسارٍ هذان ؟ وما مُكرَم العمران ، فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن الخبر ، لشدة شبهه بالفعل ، ولذلك لا يحسن استعماله ، ولا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل ، وهو الاستفهام ، أو النفي ... أما إذا لم يعتمد على الاستفهام ، أو النفي كان الابتداء به قبيحا ، وهو جائز على قبحه ." (١)

المذهب الثاني :مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد. (٢)

فإذا قلت (منطلق زيد) فيجوز ، إذا أردت بـ (منطلق) التأخير لأن (زيدا) هو المبتدأ . (٣)

ونسبه الزجاجي لسيبويه ،(٤) وكذا نقل الإمام عبد القاهر وابن أبي الربيع المنع عن سيبويه ؛ يقول الإمام عبد القاهر :" لو قلت : قائم أخوك ، لم يجز عند صاحب "الكتاب" ، لأنه لم يعتمد على شيء فلا يعمل عمَل الفعل ، ويجوز عند أبي الحسن ." (٥)

---

(١) شرح الألفية / ١٠٥ ، وينظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٩٤ ، أوضح المسالك ١/ ١٩٣ شرح الألفية للشارح الأندلسي ١/ ٢٦٠ ،٢٦١ ، ائتلاف النصرة / ٧٩

(٢) ينظر :ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٢ ،ائتلاف النصرة / ٧٩ ،الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣

(٣) المقتضب ٤/ ١٢٧ ، وينظر : الإنصاف ١/ ٤٨ –٥١ ، المغني لابن فلاح ٢/ ٣٣٤

(٤) الجمل / ٣٧ ،٣٨ ، وينظر : شرح الجمل المنسوب لابن هشام / ١٣٣

(٥) المقتصد ١/ ٥١٢

ويقول ابن أبي الربيع :" معنى الاعتماد : أن يقع خبرا للمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو حالا لذي حال ، أو يتقدم عليه أداة الاستفهام ، أو حرف النفي . فإن كان غير معتمد لم يعمل . وخالف في هذا أبو الحسن ، فقال : يعمل وإن لم يعتمد ، وأجاز : قائمٌ الزيدان ، وقائم الزيدون . ولا يجوز هذا إلا على أن يكون (الزيدان) فاعلا بـ (قائم) ، و (الزيدون) كذلك . وأبَى ذلك سيبويه ." (١)

وقال ابن أبي الربيع أيضا :" ولا أعلم أحدا من النحويين البصريين والكوفيين خالف في هذا إلا أبا الحسن الأخفش ، فإنه ادعى أن اسم الفاعل واسم المفعول يعملان وإن لم يعتمدا وحمله على ذلك مجيئه في الشعر ، وليس الشعر بدليل قوي ، لأن الشاعر قد يضطر فيقول فيه ما لا يقوله في كلامه ، والذي صح أنهما عملا في الكلام بشرط الاعتماد فإن أراد أن عمَل ما لم يعتمد منها بالقياس على ما اعتمد ، فليس بقياس قوي ؛ لأن اسم الفاعل إذا اعتمد قوي فيه جانب الفعل من حيث سيق لغيره ، كما سيق الفعل لغيره ، وأدوات الاستفهام طالبة بالفعل ، ولذلك لا يجوز أن تقول : هل زيد قام ؟ ، ولا : هل زيد ضربته؟ بالرفع ، ولا يقال بالنصب إلا في ضرورة الشعر ، وكذلك : أزيدا ضربته ؟ النصب فيه أحسن ، وهذا كله إنما كان لطلب هذه الحروف بالفعل ، فإذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول ، قوي جانب الفعل ، وإذا لم يعتمدا ولا دخل عليهما ما يطلب بالفعل فكيف يقاس ما لم يقوَ فيه جانب الفعل على ما قوي ؟ ! هذا لا يصح من جهة النظر ، ولا ينبغي أن يقاس الشيء على غيره حتى لا يكون بينهما فارق مؤثر أو ممكن أن يكون مؤثرا ، وسواء كان ذلك الفارق في الأصل أو في الفرع ." (٢)

---

(١) الكافي في الإفصاح ٣/ ٩٨٧

(٢) البسيط ٢/ ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، وينظر : ١/ ٥٨٣

المذهب الثالث : الجواز بلا قبح ، وينسب هذا المذهب للأخفش(١) والكوفيين . (٢) فيجوز عندهم : قائم زيد على أن يكون (قائم) مبتدأ ، و(زيد) فاعلا سد مسد الخبر لحصول الفائدة، ولا ضمير في اسم الفاعل عندهم لأنه رفع الظاهر ؛ يقول المهلبي :"ولو قلت : قائم زيد على أن يكون قائم خبر زيد مقدما جاز عند سيبويه وغيره ، ولو جعلته مبتدأ وجعلت زيدا فاعلا سد مسد الخبر لم يجز عند أكثر النحويين ؛ لأنه غير معتمد على شيء وقد أجازه بعضهم ، وهو مذهب الأخفش ". (٣)

ويظهر الفرق بين مذهب البصريين ، ومذهب الأخفش والكوفيين في التثنية والجمع فتقول في تثنية المسألة على الوجه الأول : قائمان الزيدان ، وقائمون الزيدون ، لأنه مع تقديمه على حاله مع تأخيره ، وأنت لو قلت زيد قائم ثم ثنيته لقلت : الزيدان قائمان فيلزمك أن يكون ذلك مع التقديم ، وتقول في تثنية المسألة على الوجه الثاني : قائم الزيدان، وفي الجمع : قائم الزيدون ؛ لأنه قد جرى

(١) ينظر مذهب الأخفش في : كتاب الشعر ١/ ٢٨٧ ، المقتصد ١/ ٥١٢ ، نتائج الفكر / ٣٢٨ ، نظم الفرائد / ١٣٢ ، اللباب ١/ ١٣٥ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤١ ، شرح التسهيل ١/ ٢٧٣ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٣ ،شرح الكافية ١/ ٨٧ ، البسيط ١/ ٥٨٣ ، الكافي في الإفصاح٣/ ٩٨٧ ، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٧١ ، ٣/ ١٠٨٢ ،التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٢ ، النكت الحسان / ٩١ ، شرح ابن عقيل ١/ ١٩٢ ، المساعد ١/ ٢٠٨ ،شفاء العليل١/ ٢٧٣ ، التصريح ١/ ١٥٧ ، الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣ ، الهمع ١/ ٩٤ .

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في : شرح التسهيل ١/ ٢٧٤ ، شرح الكافية ١/ ٨٧ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٣ ، التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٥ ، ائتلاف النصرة / ٧٩ ، الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣ ،الهمع ١/ ٩٤ .

(٣) نظم الفرائد / ١٣٢ ، وينظر : الإنصاف / ٤٨ ، المغني لابن فلاح ٢/ ٣٣٤

مجرى الفعل إذا رفع الظاهر فلا يثنى ولا يجمع ، وكذلك ما جرى مجراه ، لا يثنى ولا يجمع فمن قال : (أكلوني البراغيث)

و(**يعصرْن السَّليطَ أقاربُه**) [(١)]

لزم أن يقول في التثنية والجمع : قائمان الزيدان ، وقائمون الزيدون ، على أن الزيدين فاعل . [(٢)]

واستدل أصحاب هذا المذهب بقوله تعالى :﴿وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[(٣)]على قراءة أبي حيوة [(٤)] برفع دانية، فقالوا : دانية، مبتدأ استغنى بفاعله، وعليهم جار ومجرور متعلق به، وظلالها فاعله سد مسد الخبر، وعليه يكون اسم الفاعل عمل عمَلَ فعله ورفع الظاهر من غير اعتماد ؛ يقول السمين الحلبي :" وقرأ أبو حيوة (ودانيةٌ) بالرفع . وفيها وجهان ، أظهرهما : أن يكون (ظلالها) مبتدأ و(دانية) خبر مقدم . والجملة في موضع الحال قال الزمخشري[(٥)] : (والمعني : لا يرون فيها شمسا ولا زمهريرا ، والحال أن ظلالها دانية عليهم) . والثاني : أن ترتفع (دانية) بالابتداء ، و(ظلالها) فاعل به ، وبها استدل الأخفش على جواز إعمال

(١) البيت من الطويل للفرزدق وهو في ديوانه / ٥٠ والبيت كاملا : ولكنّ دِيَافِيٌّ أبوه وأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يعصِرْن السَّليطَ أقاربُه ، وقاله ضمن قصيدة في هجاء عمرو بن عفراء الضبي ، ودياف : قرية من قرىٰ الشام أو الجزيرة تنسب إليها الإبل والسيوف، وحوران : مدينة ، والسليط : الزيت (ينظر : الكتاب ٢/ ٤٠ ،شرح أبياته للنحاس /١٤٨ ، الخصائص ٢/ ١٩٤ ، النكت ١/ ٤٥٦ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٩٥ ، الكافي في الإفصاح ٢/ ٢٥٨ ، الملخص ١/ ١١٢)

(٢) ينظر : البسيط ١/ ٥٨٣ ، ٥٨٤

(٣) الآية ١٤ من سورة الإنسان .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٣٨ ، الكشاف ٤/ ١٩٧ ، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/ ٦٥٦ ، البحر المحيط ٨/ ٣٩٦

(٥) ينظر : الكشاف ٤/ ١٩٧-١٩٨

اسم الفاعل ، وإن لم يعتمد نحو : (قائم الزيدون) فإن (دانية) لم يعتمد على شيء مما ذكره النحويون ، ومع ذلك فقد رفعت (ظلالها) ." [١]

وهذا التوجيه لا يسلم لهم ، بل يرد بأن "دانية" خبر مقدم متحمل لضمير "ظلالها" وهذا الضمير هو الفاعل و"ظلالها" مبتدأ مؤخر وتكون المسألة على التقديم والتأخير . [٢]

يقول ابن عصفور :"ويستدل على ذلك بقراءة من قرأ :﴿وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ برفع التاء، فـ (دانيةٌ) عنده مبتدأ، و(ظلالها) فاعل به وقد سد مسد خبره ، وذلك لا دليل فيه، لاحتمال أن تكون (دانية) خبرًا مقدمًا، و(ظلالها) مبتدأ . وهو أيضًا في القياس غير صحيح ؛ لأن اسم الفاعل إذا ثبت أنه أجري مُجرى الفعل في عمله، فلا يلزم أن يجري مجرى الفعل في وقوعه أول الكلام والابتداء به، فلابد من دليل آخر يدل على ذلك ." [٣]

وقيل : ليس الأمر على التقديم والتأخير وإنما "دانية" خبر مبتدأ محذوف، والتقدير : هي " دانية" و"ظلالها" فاعل دانية ويكون اسم الفاعل قد عمل عمَل فعله ورفع الظاهر لاعتماده على مبتدأ ؛ يقول الألوسي :" وقرأ أبو حيوة "دانيةٌ" بالرفع، وخرج على أن "دانية" خبر مقدم لظلالها، وقال الأخفش[٤] : ظلالها مرفوع بدانية على الفاعلية . واستدل بذلك على جواز عمل اسم الفاعل من غير اعتماد، وقد علمت أنه لا يصلح للاستدلال، لقيام ذلك الاحتمال، على أنه يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ مقدر فيعتمد، أي :"دانية عليهم ظلالها"[٥]

(١) الدر المصون ١٠ / ٦٠٦

(٢) ينظر : الدر المصون ١٠/ ٦٠٦ ، ائتلاف النصرة / ٧٩ ، التصريح ١/ ١٥٧ ، الهمع ١/ ٩٤

(٣) شرح الجمل ١/ ٣٤١ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٧٦

(٤) ينظر : معاني القرآن ٢/ ٧٢٣

(٥) روح المعاني ٢٩/ ١٥٩

واستدلوا أيضا بقول الشاعر وهو رجل من الطائيين :

خَبيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فَلا تَكُ مُلْغِيًا   مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ (١)

حيث وجهوا البيت على ما ذهبوا إليه، على أن "خبير" مبتدأ، وهو وصف استغنى بفاعله "بنو لهب" عن الخبر، والوصف لم يتقدمه ما يعتمد عليه، وفي هذا دلالة على أن الوصف يعمل عمل الفعل وإن لم يعتمد، وأما قوله "ملغيا" فهو اسم فاعل من "ألغى" وقد عمل عمَل فعله فنصب مفعوله وهو (مقالة) إلا أنه معتمد على ذي خبر وهو اسم (تك) فتحقق له شرط عمله .

ويرد عليهم بقول البصريين ما عدا الأخفش إن قوله "خبير" خبر مقدم وقوله "بنو" مبتدأ مؤخر فالمسألة من قبيل التقديم والتأخير، وبهذا لا يكون الوصف عمل عمَل فعله مع عدم الاعتماد . (٢)

فإن زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور، وسببه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين، إفرادا وتثنية وجمعا، وهنا لا تطابق بينهما، لأن "خبير" مفرد و"بنو لهب" جمع فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد.

فالجواب على هذا يسير جدا، فإن (خبير) في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع، بسبب أنه على زنة المصدر مثل : الزميل، والصهيل، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل،

---

(١) البيت من الطويل ، وخبير : من الخبرة وهي : العلم بالشيء ، وبنو لهب : جماعة من بني نصر بن الأزد يقال : إنهم أزجر قوم وأعرفهم بما تدور عليه حركات الطير. والمعنى : إن بني لهب عالمون بالزجر فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع له ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه . (ينظر شرح التسهيل ١/ ٢٧٣ ،شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٣ ،التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٤ ،أوضح المسالك ١/ ١٩١ ، شرح ابن عقيل ١/ ١٩٥ ، الأشموني ٢/ ٧ ، شرح شواهد ابن عقيل / ٣٠) .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٤ ،شرح الأشموني ٢/ ٧ ، أوضح المسالك ١/ ١٩٣ ، حاشية الخضري ١/ ٩٠ ، اسم الفاعل والصفة المشبهة عند النحويين / ٥٥

والمحمدان عدل، والمحمدون عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي على زنة شيء حكم ذلك الشيء، وقد وردت صيغة "فعيل" مخبرا بها عن الجماعة في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾(١) . (٢)

يقول العلامة الخضري :" وقوله (خبير) مبتدأ أي لأنه مفرد لا يخبر به عن الجمع، وهو (بنو) ورده البصريون بأن "فعيلًا" بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالمصدر فإنه يوازنه، كـ (صهيل)، و(نعيق) نحو :﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ."(٣)

وقد أبطل السهيلي ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون بقوله :" وأما ما حكاه الزجاجي في هذا الباب عن بعض النحويين من قولهم :(قائم زيد) أن (قائم) مبتدأ ، و(زيد) فاعل ، فقد قدمنا أن هذا باطل في القياس ؛ لأن اسم الفاعل اسم محض ، واشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل ، إذا كنا نعمل كل اسم مشتق من الفعل كمسجد ، ومرقد ، ومروحة، ومغرفة . ولكن إنما نعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر ، فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه .

ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب : (قائم الزيدان) ولا : (ذاهب إخوتك) ، إلا على الشرط الذي ذكرناه . ولو وجد الأخفش ومن قال بقوله مسموعًا، لاحتجوا به على الخليل وسيبويه ، فإذا لم يكن مسموعًا ،وكان بالقياس مدفوعًا ، فأخلِق به أن يكون باطلًا ممنوعًا ! ." (٤)

---

(١) الآية ٤ من سورة التحريم .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٤ ،أوضح المسالك ١/ ١٩٣ ، شرح ابن عقيل ١/ ١٩٦.

(٣) حاشية الخضري ١/ ٩٠ .

(٤) نتائج الفكر / ٣٢٧، ٣٢٨ .

وضعفه ابن عقيل لقلة ما ورد من ذلك أو لعدمه ؛ قال :" لم يشترط الأخفش والكوفيون اعتماد الوصف المذكور ، فيجيزون : قائمٌ الزيدان أو الزيدون، قياسًا، وهو ضعيف؛ لقلة ما ورد من ذلك أو لعدمه ." (١)

فالرأي الراجح إذن ما ذهب إليه جمهور البصريين واختاره ابن عمرون ، وهو الذي نصره العلماء كافة(٢) وذلك لتطرق الاحتمال إلى ما استدل به الأخفش والكوفيون، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، ولذلك يقول العكبري بعد أن ذكر رأي الأخفش في هذه المسألة :" وهذا ضعيف؛ لأن اسم الفاعل فرع في العمل على الفعل فلم يعمل إلا بما يقويه . وإذا اعتمد اسم الفاعل على الاستفهام أو حرف النفي أو كان صفةً أو صلةً أو حالًا أو خبرًا أو مبتدأً بعد مبتدإٍ، جاز رفعه بالابتداء وكان ما بعده فاعلًا؛ لأن هذه الأشياء تقوي شبهه بالفعل "(٣).

---

(١) المساعد ١/ ٢٠٨.

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٩٦ ، ائتلاف النصرة / ٧٩، هامش أوضح المسالك ١/ ١٩٢ .

(٣) اللباب ١/ ١٣٤، ١٣٥ .

أولى العـاملين بـالعمل في التنـازع[١]

اختـار ابـن عمـرون مـذهب البصـريين فـي إعمـال الثـاني ؛ لقربـه مـن المعمول[٢]، فقال:" واختار الكوفيون إعمال الأول؛ لسبقه [٣]، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ، ذكر ذلك سيبويه" [٤][٥].

العرض والتحليل

هذا الباب يسمى باب التنازع في العمل، ويسمى أيضًا باب الإعمال[٦]

والتنـازع لغةً: التجاذب[٧]،

---

(١) تُنظر المسألة في: الكتاب ١/ ٧٣-٧٩، والإنصاف ١/ ٧١- ٨٠، والمقدمة الجزولية ص ١٦٤، والتبيين عن مذاهب النحويين ١/ ٢٥٢- ٢٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٠٥- ٢١١، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٩٦- ٥٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٤- ١٧٣، و شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤١- ٦٤٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٠، وشرح ابن الناظم على الألفية / ١٨٥- ١٨٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٣٩- ٢١٥٤، والتذييل والتكميل ٧/ ٦٤- ٨٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٢٩- ٦٤٣، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي ١/ ٢٨٥- ٢٩١، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٧١.

(٢) يُنظر: شرح الجمل : ١/ ٦١٣ ، والإنصاف : ١/ ٨٦ ، وشرح الكافية للرضى : ١/ ١٨٠

(٣) السابق .

(٤) يُنظر: الكتاب : ١/ ٧٦ ، وشرح الجمل : ١/ ٦١٥ ، وشرح الكافية للرضى : ١/ ١٨٠

(٥) شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٠٠.

(٦) سماه سيبويه: "باب هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به". ينظر : الكتاب ١/ ٧٣، وسَمَّاه المبرد: "باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر". ينظر: المقتضب ٣/ ١١٢، ٤/ ٧٢، وسَمَّاه الكوفيون: "باب الإعمال". ينظر : التصريح ١/ ٤٧٥.

(٧) ينظر : لسان العرب (نزع) ٨/ ٣٥١، والقاموس المحيط (نزع) ١/ ٧٦٦.

واصطلاحًا: أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما ، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما غير سببي مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى[١].

وقد اختلفت كلمة العلماء في أولى العاملين بالعمل في المتنازع فيه وإن كانوا قد اتفقوا على جواز إعمال كل واحد منهما :

١- فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى[٢] .

وعلى هذا المذهب كثير من النحويين منهم: الصَّيْمَرِي[٣]، والجرجاني[٤]، والأنباري[٥]،

---

(١) ضياء السالك ٢/ ١٠٤. وينظر : شرح قطر الندىٰ/ ١٩٧، وشرح شذور الذهب/ ٥٣٩-٥٤٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٥٧، وحاشية الصبان ٢/ ١٤٢.

(٢) يُنظر : الكتاب ١/ ٧٣، والمسائل البصريات ١/ ٥٢٣- ٥٢٧، ٢/ ٩١٩،٩٢٠، والتبصرة ١/ ١٤٨، والمقتصد ١/ ٣٣٦، والإنصاف ١/ ٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٠٦، والكافية ١/ ١٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٣٦، وأوضح المسالك ٢/ ١٧٤، وشرح ابن عقيل٢/ ١٦٠، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٨٧، وشرح الأشموني ١/ ٤٥٥، والتصريح ٢/ ٤٨٣، وضياء السالك ٢/ ١٠٩.

(٣) يُنظر: التبصرة ١/ ١٤٨، واختيارات الصيمري النحوية في كتاب التبصرة/ ١٧١. **والصيمري هو**: عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد، له كتاب في النحو سماه: تبصرة المبتدي، وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين، ولم يعرف تاريخ وفاته، والمذكور أنه من نحاة القرن الرابع. **تنظر ترجمته في**: البلغة/ ١٧٢، والبغية ٢/ ٤٩، والتبصرة ١/ ٦،٩.

(٤) ينظر : المقتصد ١/ ٣٣٦.

(٥) ينظر : الإنصاف ١/ ٧٧.

وابن مضاء[١]، والعكبري[٢]، وابن يعيش[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، والرضي[٦]، والمرادي[٧]، وغيرهم.

وقد استدلَّ البصريون على مذهبهم بالسماع وبالقياس :

فمن السماع : ورد قول الله عز وجل : ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[٨] بإعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقيل : أفرغه ، وقوله سبحانه : " ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[٩]، [٩]، فلو أعمل الأول لقيل : اقرأوه ، وقال الفرزدق :

وَلَكِنَّ نصفاً لو سَببتُ وسبَّني ... بنو عَبدِ شَمْسٍ من مَنَافٍ وَهَاشِمِ[١٠]

---

(١) ينظر : الرد على النحاة تح د/ محمد البنا / ٩٣ . **وابن مَضَاء هو**: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، اللخمي القرطبي، من كتبه: تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان، والمشرق في إصلاح المنطق، والرد على النحاة، وتوفي سنة ٥٩٢هـ. **تنظر ترجمته في**: البلغة/ ٧٤، وبغية الوعاة ١/ ٣٢٣، والأعلام ١/ ١٤٦.

(٢) ينظر : التبيين / ٢٥٢.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٠٦.

(٤) ينظر : شرح الجمل ١/ ٦١٣.

(٥) ينظر : تسهيل الفوائد/ ٨٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٧.

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي تح/ حسن الحفظي ١/ ٢٢٧.

(٧) ينظر : توضيح المقاصد ٢/ ٦٣٦.

(٨) من الآية : ٩٦ من سورة الكهف.

(٩) من الآية: ١٩ من سورة الحاقة.

(١٠) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه/ ٦٠٦ برواية: "ولكن عدلًا"، وبالرواية الأولى في: الكتاب : ١/ ٧٧، والإنصاف : ١/ ٧٤ ، وبلا نسبة في: المغني لابن فلاح ٢/ ٢٣٤، وائتلاف النصرة/ ١١٤.

اللغة : نصفا : عدلا ، وهي رواية الديوان. =

فأعمل الثاني، وإلا قال : سَبُّوني ، وقال طُفَيْل الغَنَوِيّ :

وكُمْتًا مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها ... جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ (١)

فلم يقل : واستشعرته ، فدل على إعمال الثاني(٢) .

ومن القياس :

(أ) **أنه ليس في إعمال الثاني** ما في إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل ، **أما ما يؤدى إليه** إعمال الثاني من الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل ففي مقابلته ما يؤدى إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل ، وذلك لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب ؛ لتداخل الجملتين واشتراكهما في المعمول ، فما يؤدى في بعض المسائل إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب

= بنو عبد شمس من مناف وهاشم : هذا ليس بمستقيم ، فإن هاشما ليس بابن عبد شمس ، وقد أتى به الفرزدق على الوجه الصحيح في قوله :

ولو سئلت من كفؤ الشمس أو مأت ... إلى ابني مناف عبد شمس وهاشم

الشاهد: (سببت وسبني بنو عبد شمس) إذ تنازع (سببت) و(سبني) قوله : (بنو) ، فأعمل فيه الثاني ، وهو دليل للبصريين في اختيار إعمال الثاني .

(١) البيت من الطويل ، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه : ٣٢ ، وانظر الإنصاف : ١/ ٩٠ ، والكتاب : ١/ ٧٧ ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٥٢ .

اللغة: الكمت : جمع لم يستعمل مفرده ، وهو (أكمت) ، والمستعمل (كميت) ، وهو: ما خالط حمرته سوادًا مدماة : شديد الحمرة كأنها طليت بالدم ، المتون : جمع متن وهو الظهر، استشعرته : جعلته شعارها ، وأصل الشعار : العلامة يتخذها المحارب ليعرف بها ، أو هو ما يلي الجسد من الثياب . المذهب : المموه بالذهب.

الشاهد : (جرى فوقها واستشعرت لون مذهب) حيث تنازع (جرى) و (استشعرت) قوله : (لون مذهب) ، فأعمل الثاني ، وبه استدل البصريون على أن المختار إعمال الثاني وأنه أولى من الأول .

(٢) يُنظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي١/ ١٢٧، وشرح المفصل ١/ ٢٠٧، وشرح الجمل : ١/ ٦١٥.

أولى مما يؤدى في جميع المسائل إلى ما لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب خاصة[١].

(ب) **أن الثاني أقرب العاملين إلى المعمول** ، وإذا كانوا قد لاحظوا المجاورة مع فساد المعنى في قولهم : " جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "[٢] ، فجروا (خَرِب) على أنه صفة لـ(ضَبٍّ) مع أن الخرب في الحقيقة إنما هو الجحر – فالأحرى أن يلحظوا المجاورة مع صلاح المعنى ، ومن ذلك قولهم : " خَشَّنْتُ بِصَدْرِهِ وصَدْرِ زَيد "[٣] فيختارون إعمال الباء في المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ، وليس في إعمالها نقض معنى ، فكان إعمالها أولى ، فكذلك الأمر هنا ؛ إذ لا ينقض المعنى بإعمال الثاني مع مجاورته المعمول ، وقد ذكر العلماء أن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول[٤].

قال الرضي : " ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم "[٥].

٢– **وذهب الكوفيون** إلى أن إعمال أول المتنازعين أولى[٦] ، واستدلوا أيضًا بالنقل والقياس :

<u>**فأما النقل**</u> : فقد ورد من إعمال الأول قول امرئ القيس :

---

(١) راجع شرح الجمل : ١/ ٦١٥

(٢) يُنظر هذا المثل في: تهذيب اللغة ١٠/ ٤٤، والمحكم ٣/ ١٠٢، ولسان العرب ٣/ ١٥٠.

(٣) ينظر هذا المثل في: الكتاب ١/ ٧٤، ٧٦، والمقتضب ٤/ ١١١، والمخصص ٣/ ٣٢٨، وشمس العلوم ٦/ ٣٨٣٦، والإنصاف ١/ ٧٧، واللباب ١/ ١٥٥، وروح البيان ٩/ ٤٠٢.

(٤) راجع شرح الجمل : ١ / ٦١٤ ، ٦١٥ ، والإنصاف : ١ / ٩٢ – ٩٣

(٥) شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٢٦.

(٦) يُنظر: الإنصاف : ١/ ٧١ ، والتبيين/ ٢٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٠٦، وشرح الكافية للرضى : ١/ ٢٢٦، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٢، وشرح ابن الناظم/ ١٨٥، وشرح الأشموني ١/ ٤٥٥.

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المَالِ(١)

وقوله :

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلَ لَيلَى ... سَمِعْنَا بَيْنَهُمْ نَعَبَ الغَرابَا(٢)

وقوله :

فَرَدَّ على الفُؤادِ هَوَيً عَميداً ... وسُوئِلٍ لَو يُرَدّ لَنا سُؤالا
وَقَدْ نُعنَى بها وَنَرى عُصُوراً ... بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُردَ الخِدَالا(٣)

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس بن حجر الكندي ، انظر ديوانه : ١٢٩ ، والكتاب : ١/ ٧٩ والمغني: ١/ ٥٧٠ ، والإنصاف : ١/ ٨٦ ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٤٤ ،، وبعده :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

المعنى: لو كنت أسعى لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال ، ولكنني أسعى للملك .

الشاهد: (كفاني ولم أطلب قليل) حيث أعمل أول المتنازعين ، وبه احتج الكوفيون على اختيار إعمال الأول .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أعثر على قائله ، انظر الإنصاف : ١/ ٨٨ .

اللغة: تحمل آل ليلى : وضعوا حمولهم ، وهموا بالارتحال . البين : البعد والفراق .

المعنى: لما هم قوم ليلى بالارتحال وعرفت أنهم يبعدون عنا نعب الغراب منذرا بالفراق ، وهذا مخالف لما في السنة ؛ إذ لا طيرة .

الشاهد: (سمعت ببينهم نعب الغرابا) حيث أعمل (سمعت) في (الغراب) ، فنصبه ، ولم يعمل (نعب) ، وإلا لرفع الغراب ، واستدل به الكوفيون على اختيار إعمال الأول .

(٣) البيتان من الوافر ، وهما لمرار الأسدي ، انظر ديوانه : ٤٧٦ ، والكتاب : ١/ ٧٨ ، والإنصاف : ١ / ٧٣

اللغة : هوى عميدا : فادحا مسقما. نغنى : نقيم

الخرد : جمع (خريدة) ، وهي المرأة الحيية الطويلة السكوت ، أو البكر التي لم تمس .

الخدال : جمع خدلة – بفتح فسكون – وهي الغليظة الساق المستديرتها.

الشاهد: (نرى يقتدننا الخرد الخدال) حيث أعمل (نرى) دون (يقتاد) ، وإلا لقال : تقتادنا الخرد الخدال . والحق أن كل هذه الشواهد دليل على جواز إعمال أي العاملين لا على ترجيح عمل أحدهما .

فأعمل الأول ، ولو أعمل الثاني لقال : تقتادنا الخرد الخدال . [١]

وأما القياس :

(أ) فلأن العامل الأول سابق للعامل الثاني ، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني إلا أنه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى ؛ لقوة الابتداء والعناية به ؛ ولهذا لا يجوز إلغاء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة نحو " ظننت زيدا قائما " بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو" زيد ظننت قائم "، و " زيد قائم ظننت "[٢].

وكذلك لا يجوز إلغاء (كان) إذا وقعت مبتدأة نحو " كان زيد قائما " بخلاف ما إذا كانت متوسطة نحو " زيد كان قائم " ؛ فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عامل الفعل ، **وقد وجدنا** أن العرب تعمل أول العاملين إذا طلبا معمولا واحدا ، دليل ذلك القسم والشرط إن اجتمعا ، فالجواب للمتقدم منهما نحو " والله إن يقم زيد ليقومن عمرو " و " إن يقم زيد والله يقم عمرو" .[٣]

(ب) ولسلامة إعمال الأول مما ورد على إعمال الثاني من الإضمار قبل الذكر ؛ لأن الإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم .[٤]

---

(١) يُنظر: الإنصاف ١/ ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ١٤٥، وتذكرة النحاة / ٣٤٨، وائتلاف النصرة/ ١١٤،١١٣، والتذييل ٧/ ٨٢.

(٢) يُنظر: الإنصاف ١/ ٧٣، والتبيين/ ٢٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٩، والمغني في النحو لابن فلاح ٢/ ٢٣٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٥٥، والتعليقة على المقرب لابن النحاس / ٣٩٣، والتذييل ٧/ ٨٢.

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٦١٣، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ١٦٩، والتعليقة/ ٣٩٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٩٢، ١٧٩٣.

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٤ ، والإنصاف : ١/ ٧٣.

الرد على الكوفيين :

– أما استشهادهم ببيت امرئ القيس فقد أعمل فيه الأول دون الثاني لئلا يحدث في كلامه تناقض . قال سيبويه : " فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى " (١) ؛ إذ يصير المعنى أنه يكفيه القليل ، وأنه لا يطلب القليل ، وهذا تناقض .(٢)

– وأما " نرى عصورا بها يقتدننا الخرد الخدالا " – فإنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروى ، فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية . (٣)

– وقوله : " ولما أن تحمل آل ليلى .... " بإعمال الأول – فهو يدل على الجواز ، وهو معارض بأمثاله من إعمال الثاني .(٤)

– وقولهم : " لما كان مبدوءا به كان إعماله أقوى " – قلنا : هم وإن كانوا يعنون بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر.(٥)

– وأما قولهم : " إذا اجتمع طالبان ، وتأخر عنهما مطلوب – فإن العرب تجعل المطلوب للمتقدم منهما " – فغير مسلم على الإطلاق ، بل لا يخلو أن يكونا عاملين ، أو غير عاملين ، أو كان أحدهما عاملا والآخر ليس كذلك ، فربما يكون الأمر على ما ذكروا ، وأما إذا اجتمع طالبان عاملان فإن المعمول للمتأخر

---

(١) الكتاب : ١/ ٧٩ .

(٢) يُنظر الإنصاف : ١/ ٧٧، و المقتصد ١/ ٣٤٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٦،٢٣٥، والتعليقة/ ٣٨٦،٣٨٥، والتذييل ٧/ ٨٥، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٧٨، ١٧٧٩ .

(٣) يُنظر: الإنصاف ١/ ٧٨، والتبيين / ٢٥٧ .

(٤) السابق .

(٥) يُنظر: الإنصاف : ١/ ٧٧، وشرح الجمل : ١/ ٦١٤

منهما نحو " إن لم يقم زيد قام عمرو " فـ(يقم) تقدمه عاملان : (إن) و(لم) ، والذى يعمل فيه إنما هو المتأخر ، وهو (لم) ؛ بدليل أن أداة الشرط إن جزمت فعل الشرط فإنه لا يجوز أن يجيء الجواب غير مجزوم إلا في ضرورة شعر كقوله :

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّيءٍ كُنْتُ مِنْهُ ... كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوَرِيدِ[١]

فلو كان (يقوم) من " إِنْ لَمْ يَقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ " مجزومًا بـ (إن)، لوجب ألا يجوز في الجواب فعل ماض إلا في الشعر أو نادر من الكلام ، فمجيئه ماضيًا في كلام العرب الفصحاء دليل على أن الجازم (لم) دون (إن) ؛ لمجاورتها له[٢].

– وقولهم : " إن في إعمال الثاني إضمارًا قبل الذكر ، وذلك لا يجوز " – قلنا : إنما جوزنا هنا الإضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره ؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف ؛ لعلم المخاطب ،

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو لأبي زبيد الطائي . انظر ديوانه : ٥٢ ، وشرح التسهيل : ٣/ ٤٠٨ ، وشرح الكافية للرضى : ٤/ ١١٣ ، وشرح الأشموني : ٤/ ٢٥ ، وشرح ابن عقيل : ٤/ ٣٣ ، والمقتضب : ١/ ٣٦٠ ، وشرح الجمل : ١/ ٦١٤ ، وهذا البيت من قصيدة أولها :

إن طول الحياة غير سعود   وضلال تأميل نيل الخلود

اللغة : يكدني : من الكيد ، من باب باع ، أي: يخدعني ويمكر بي .

الشجا : ما يعترض في الحلق كالعظم .   الوريد : هو الودج ، وقيل : بجنبه .

الشاهد : (من يكدني كنت) ؛ إذ جاء الشرط مضارعا وجوابه ماضيا، وهو ضرورة عند الجمهور ، قليل عند المبرد والفراء .

المعنى : يرثي ابن أخته ، فيقول : كنت لي بحيث إن من أراد أن يخدعني ويمكر بي فإنك تقف في طريقه ، ولا تمكنه من نيل مأربه ، كما يقف الشجا في الحلق ، فيمنع من وصول شيء إلى الجوف ، وكنى بذلك عن انتقامه له ممن يؤذيه .

(٢) يُنظر: شرح الجمل : ١/ ٦١٤ .

قال الله تعالى : ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾(١) ، فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناءً عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول ، ومثله قوله تعالى : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾(٢) .(٣)

وأرى أن كل ما مضى من الشواهد لا يدل على ترجيح إعمال أحد العاملين على الآخر ، وإنما يدل على الجواز ، وهو متفق عليه ، وإن كنت أميل إلى أولوية إعمال الثاني وهو ما اختاره ابن عمرون؛ لوروده في القرآن الكريم على ما ذكرت ، كما أنه الملاصق للمعمول ، والعرب أشد ما تكون اعتناءً بالقرب والجوار، ولأن في إعمال الثاني تخلصًا من أشياءٍ مخالفةٍ للقياس والسماع كالفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، والعطف على العامل قبل ذكر معموله وغيرها.

(١) من الآية: ٣٥ من سورة الأحزاب .

(٢) من الآية: ٣ من سورة التوبة .

(٣) الإنصاف : ١/ ٩٣ .

رافع المبتدأ والخبر[1]

اختار ابن عمرون القول بأن رافع المبتدأ والخبر هو التجرد موافقًا السيرافي فقال: "وقوله: "وكونهما" يقتضي أنَّ عاملَ المبتدإ تَجَرُّدُهُ، وعاملَ الخبرِ تَجَرُّدُ الخبرِ؛ لأنه أضافَ الكونَ إليهما، وكونُ أحدِهما غيرُ كونِ الآخَرِ، فيلزمُ أنْ يُفْرَدَ المبتدأُ بعاملٍ والخبرُ بآخرَ وحينئذٍ هما عاملان، وإلى ذلك أشارَ السيرافيُّ في شرحِ كتابِ سيبويه....، **وهو عندي أجودُ شيءٍ**؛ لأنَّ المبتدأَ قد يجيءُ لا خبرَ له في اللفظِ ولا في التقديرِ كما في: أقائمٌ أخواك؟ فلو كان تجَرُّدُ المبتدإِ يطلبُ الخبرَ لم يوجدْ مبتدأٌ إلا وله خبرٌ"[2].

<u>العرض والتحليل:</u>

اختلف النحويون في رافع المبتدأ والخبر على أقوال :

١- **فذهب البصريون وجمهور النحويين** إلى أن المبتدأ رُفِعَ بالابتداء ، والخبر رُفِعَ بالمبتدأ ، وهو مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالك[3].

قال سيبويه : " واعلم أن المبتدأ لابد أن يكون المبنى عليه شيئا هوهو، أو يكون في مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ ، فأما الذى يبنى عليه شيء هوهو فإن المبني يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك

---

(١) تنظر هذه المسألة في: الكتاب ٢/ ١٢٧، والمقتضب ٤/ ١٢٦، والأصول لابن السرَاج ١/ ٥٨، الإنصاف : ١/ ٥٧ ، ٥٨، والتصريح ١/ ١٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٩،و شرح ابن طولون : ١ / ١٧٨ – ١٨٠ ، واللباب ١/ ١٧٠، والهمع ١/ ٣١١.

(٢) شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣١٢ (رسالة دكتوراه).

(٣) انظر الكتاب : ٢/ ١٢٧ ، وشرح التسهيل : ١/ ٢٥٩

قولك : " عبد الله منطلق "، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته "(١).

واستدلوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن العامل هو الابتداء – وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية – لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وهى تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء .

فالحاصل أن البصريين جعلوا رافع المبتدأ معنويا ، وهو الابتداء؛ لأنه بُنِيَ عليه ، ورافع الخبر المبتدأ؛ لأنه مبنيٌّ عليه(٢).

وقد ضعف هذا المذهب بأن الابتداء متى وجب كونه عاملًا في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف ، فإن الخبر هو المبتدأ في المعنى كقولك : " زيدٌ قائمٌ " أو منزل منزلته كقولك : " زيدٌ الشمسُ حسنًا " ، فلما كان كذلك كان تابعا للمبتدأ في الرفع كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف سواء كان العامل قويا أو ضعيفا – فكذلك هنا .

وضعف كون المبتدأ عاملًا في الخبر بأن العامل في الشيء مادام موجودا لا يدخل عليه عامل غيره ، لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال : " كان زيد أخاك " ، و " إن زيدا أخوك " و " ظننت زيدا أخاك " بطل أن يكون أحدهما عاملا في الآخر(٣).

كما ضعف هذا المذهب بأن المبتدأ قد يرفع فاعلا ، نحو " القائم أبوه ضاحك " فلو كان رافعا للخبر لأدى إلى إعمال واحد رفعين ، ولا نظير له .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢/ ١٢٧

(٢) ينظر : الإنصاف : ١/ ٥٧ ، ٥٨

(٣) ينظر : المصدر السابق.

وأجيب بأن ذلك إنما يحظر إذا اتحدت الجهة ، وهى هنا مختلفة ، وبأنه قد يكون جامدا أو ضميرا ، وهما لا يعملان .

ورد بأن ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل ، وعمل المبتدأ ليس به ، بل بطريق الأصالة(١).

٢- **وذهب ابن السراج وبعض البصريين** إلى أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء(٢).

وحجة من قال به أن الابتداء رفع المبتدأ ، فيجب أن يرفع الخبر ؛ لأنه طالب لهما ، فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول(٣).

قال ابن مالك : " وهذا لا يصح لأربعة أوجه :

الأول : أن الأفعال أقوى العوامل ، وليس منها ما يعمل رفعين دون إتباع ، فالمعنى إذا جعل عاملا كان أضعف العوامل ، وكان أحق بأن لا يعمل رفعين دون إتباع .

الثاني : أن المعنى الذى ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه أقوى من الابتداء ؛ لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه ، والقوى لا يعمل إلا في شيء واحد وهو الحال ، فالابتداء الذى هو أضعف أحق بأن لا يعمل إلا في شيء واحد .

الثالث : أن الابتداءَ معنى قائم بالمبتدأ ؛ لأن المبتدأَ مشتقٌ منه ، والمشتقُ يتضمن معنى ما اشتَقَّ منه ، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا ، فلو كان الابتداء عاملًا في الخبر لزم من جواز تقديمه

---

(١) راجع الهمع : ١/ ٣١١

(٢) راجع الهمع : ١/ ٣١١ ، والتصريح : ١/ ١٥٩ ، وجرىٰ ابن السراج في الأصول علىٰ أن رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا . انظر الأصول لابن السراج : ١/ ٥٨

(٣) انظر التصريح : ١/ ١٥٩

على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف ، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع ، فما ظنك بالأضعف ؟!

الرابع : أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذى تضمنه ، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذى تضمنه – كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ[١].

٣- **وذهب المبرد وابن السراج في الأصول** إلى أن رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا[٢].

ودليله : أن الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف ، فقوى بالمبتدأ ، ومثله حرف الشرط الذى قوى بفعله ، فعملا معا في الجزاء عند بعض العلماء[٣].

وعلى هذا القول هل العامل مجموع الأمرين أم الابتداء بواسطة المبتدأ ؟ قولان ، ونظير الثاني تقوى الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه ، وبـ(إلا) في المستثنى ، وتقوى المضاف بمعنى اللام أو (من)[٤].

وقد اختار الأنباري أن الخبر قد رفع بالابتداء بواسطة المبتدأ ، ورجح ذلك حيث قال : " إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته ألا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ههنا الابتداء

---

(١) شرح التسهيل : ١/ ٢٦١ ، ٢٦٢

(٢) انظر المقتضب ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : ٤/ ١٢٦ ، والأصول لابن السراج : ١/ ٥٨.

(٣) انظر الهمع : ١/ ٣١١ .

(٤) انظر : السابق نفسه.

وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا أنه عامل معه؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء ألا تعمل "(١).

وقد رد ابن مالك هذا المذهب كما رد المذهب السابق ، فقال :

" وأمثل من قول من قال : الابتداء والخبر معا – قول أبي العباس : " الابتداء رفع المبتدأ بنفسه ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ " ، **وهو أيضا مردود** ؛ لأنه قول يقتضى كون العامل معنى متقويا بلفظ ، والمعروف كون العامل لفظا متقويا بلفظ كتقوى الفعل بواو المصاحبة ، أو كون العامل لفظا متقويا بمعنى كتقوي المضاف بمعنى اللام أو بمعنى (من) ، فالقول بأن الابتداء عامل مقوى بالمبتدأ لا نظير له فوجب رده "(٢).

وقد اختلف هؤلاء في الابتداء ما هو ؟

فقال ابن مالك : " هو تقديم الشيء في اللفظ والنية مجردا مسندا إليه خبر ، ومسندًا هو إلى ما يسد مسد الخبر"(٣) ، وقيل : " تجرده من العوامل اللفظية " أي : كونه معرى عنها(٤).

٤– **وذهب الكوفيون** إلى أن المبتدأ والخبر ترافعا، أي: رفع كل منهما صاحبه ، **واحتجوا بما يلي :**

* أن كل واحد منهما طالب الآخر ، ومحتاج له ، وبه صار عمدة(٥).

وقد أجيب عنه بشيئين :

(١) راجع الإنصاف : ١/ ٥٧

(٢) شرح التسهيل : ١/ ٢٦٢

(٣) شرح التسهيل : ١/ ٢٦١

(٤) الهمع : ١/ ٣١٢

(٥) انظر الهمع : ١/ ٣١١ ، والتصريح : ١/ ١٥٩

أحدهما : أن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا : إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدى إلى المحال محال.

والآخر : أن العامل في الشيء ما دام موجودا – لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال : " كان زيد أخاك " و " وإن زيدا أخوك " و " ظننت زيدا أخاك" بطل أن يكون أحدهما عاملًا في الآخر[١].

* **كما احتج الكوفيون** بأن المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما، فعمل كل واحد منهما في صاحبه مثلما عمل صاحبه فيه ، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، قال الله تعالى : ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾[٢] فنصب (أيامًا) بـ(تدعو) ، وجزم (تدعو) بـ(أيامًا) ، فكان كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا ، وقال تعالى: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾[٣] فـ(أينما) منصوب بـ (تكونوا) و (تكونوا) مجزوم بـ (أينما) ، وقال تعالى : ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾[٤][٥].

وأجيب بما يلي :

(١) ينظر الإنصاف : ١/ ٥٨

(٢) من الآية : ١١٠ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية : ٧٨ من سورة النساء.

(٤) من الآية : ١١٥ من سورة البقرة.

(٥) ينظر الإنصاف : ١/ ٥٦ ، وشرح المفصل : ١/ ١٦٣

١- أنا لا نسلم أن الفعل بعد (أياما) و(أينما) مجزوم بـ(أياما) و(أينما) ، وإنما هو مجزوم بـ(إن) ، و(أياما) و(أينما) نابا عن (إن) لفظًا وإن لم يعملا شيئًا[1].

٢- أنا نسلم أنها نابت عن (إن) لفظًا وعملًا ، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما ، ولم يعملا من وجهٍ واحدٍ ، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه بخلاف ما هنا[2].

٣- إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل ، فاستحق أن يعمل ، وأما ههنا فلا خلاف أن المبتدأ أو الخبر نحو " زيد أخوك " اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ، فبان الفرق بينهما[3].

- **وأما قولهم** : إن الابتداء لا يخلو أن يكون اسما إلى آخره – فقد بينت فيما سبق أن الابتداء عبارة عن العوامل اللفظية[4].

* **كما احتج الكوفيون** بأن الابتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئًا من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء ، فإن كان شيئا فهو اسم أو فعل أو حرف ، فإن كان اسمًا فينبغي أن يسبق بما يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا نهاية ، وإن كان فعلا كان ينبغي أن يقال : " زيدٌ قائمًا " كما يقال: " حضر زيدٌ قائمًا " ، وإن كان أداةً فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد ، وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، **ولا يجوز** أن نعنى بالابتداء التعري عن العوامل اللفظية ؛ لأن معناه عدم العوامل ، وهو لا يكون عاملا ، ولأنهم يبدءون بالحروف والمنصوبات ، فلو كانت موجبة للرفع لكانت مرفوعة[5].

---

(١) ينظر الإنصاف : ١/ ٥٨

(٢) السابق : ١ / ٥٨ – ٥٩

(٣) ينظر الإنصاف : ١/ ٥٩

(٤) السابق نفس الصفحة .

(٥) السابق : ١ / ٥٦ – ٥٧

وأجيب بما يلي :

- أما قولهم : " التعري عن العوامل عبارة عن عدم العوامل ، فلا يكون عاملًا " فهو مردود بأنه يلزمهم هذا في الفعل المضارع إذا قالوا : " مرفوع بتعريه من الناصب والجازم "[١].

- وأما قولهم : " إنهم يبتدءون بالمنصوبات والمسكنات والحروف " – فالمنصوبات لا يتصور أن تكون مبتدأة ؛ لأن رتبتها التأخير ، والمسكنات إن استحقت الإعراب في أول وضعها كالأسماء المبنية على السكون نحو (كم) فموضعها الرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر في اللفظ لعلة عارضة منعت من ظهوره ، وهى شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف ، وإن كانت لا تستحق الإعراب كالأفعال والحروف المبنية على السكون فليس موضعها الرفع بالابتداء ، فلم يوجب الابتداء لها الرفع ، وبهذا يجاب عن الحروف أيضا ؛ لأن الابتداء بها لو كان موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة[٢].

٥- **وذهب بعض الكوفيين** إلى أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى في الخبر ، نحو " زيد ضربته " ؛ لأنه لو زال الضمير انتصب ، فكان الرفع منسوبا للضمير ، فإن لم يكن ثم ذكر نحو " القائم زيد " ترافعا[٣].

قال الجرمي للفراء يوما : " أخبرني عن قولهم : " زيد ضربته " لِمَ رفعتم زيدًا ؟ " فقال : " بالهاء العائدة على زيد " ، ومراده : بالذكر العائد عليه[٤].

٦- **وذهب الزمخشري** إلى أنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد[٥].

(١) الإنصاف : ١/ ٥٩

(٢) ينظر الإنصاف : ١ / ٥٩ ، ٦٠

(٣) راجع الهمع : ١/ ٣١٢

(٤) ينظر الإنصاف : ١/ ٥٩

(٥) راجع شرح المفصل : ١ / ١٦٢ ، ١٦٣ ، وشرح التسهيل : ١/ ٢٦٢ – ٢٦٣

<u>وهو مردود بثلاثة أوجه</u> :

<u>أولها</u> : أنه جعل التجرد عاملًا ، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء .

<u>وثانيها</u> : أنه جعل تجردهما واحدًا ، مع أن تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه ، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ ، فلا يتحدان .

<u>وثالثها</u> : أنه أطلق التجرد ولم يقيده ، فلزم منه أن لا يكون مبتدأً ولا خبرًا ما جر بحرفِ جرٍ زائدٍ، نحو " ما فيها من أحد "(١).

كما يرد بمثل ما رد به قول من قال : " هما مرفوعان بالابتداء "(٢).

تعقيب وترجيح:

اختار ابن عمرون مذهب الجمهور بأن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، وعلَّل ذلك بأنَّ المبتدأ قد يجيء لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير كما في: أقائمٌ أخواك؟ فلو كان تَجَرُّدُ المبتدإِ يطلبُ الخبرَ، لم يوجدْ مبتدأ إلا وله خبرٌ. **وأرى** الأخذ بقول الجمهور الذي اختاره ابن عمرون، بأنَّ رافعَ المبتدإِ هو الابتداء، وكونه معنويًا لا يقدح في عمله ، فالعامل المعنوي يعمل النصب في الحال مع أنه غير مشتق من الفعل، ولا يقال : العامل المعنوي في الحال ملفوظٌ وهذا ملحوظٌ ؛ لأنا نجد المضارع يرفع لأنه لم يسبقه ناصب ولا جازم ، فكون الابتداء معنويًا أو غير ملفوظ به كل هذا لا يقدح في عمله في المبتدأ ، وأما الخبر فأرى أن الأولى كون المبتدأ رافعا له ؛ لأنه بني عليه ؛ إذ الخبر صفة للمبتدأ في المعنى ، وكما تتبع الصفة الموصوف في الإعراب ، فكذلك الخبر يتبع المبتدأ .

---

(١) انظر شرح التسهيل : ١/ ٢٦٢ – ٢٦٣

(٢) ينظر الكلام على القول الثاني من هذه المسألة .

تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ[1]

اختار ابن عمرون القول بأن الخبر الجامد لا يتحمل الضمير فقال: "والمفرد على ضربين: جامدٌ نحو: هذا زيدٌ، ولا ضمير فيه خلافًا للكوفيين[2] والرماني[3] من البصريين؛ لأنه هو الأوَّلُ فلم يحتجْ إلى رابطةٍ، وقال الكوفيون: إنه في معنى المشتقِّ؛ لأنك إذا قلت: جعفرٌ غلامُكَ تريد إسنادَ الغلوميةِ وهي الخدمة إليه، وإذا قلت: جعفرٌ أخوك تريدُ إسنادَ الأخوةِ والقرابةِ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ لأن تحمُّلَ الضميرِ يكونُ من جهة اللفظِ لا من جهة المعنى، ولو تحمَّلَ ضميرًا لجاز العطفُ عليه وتأكيدُه، ولم يُسمَعْ عن العرب شيءٌ من ذلك دلَّ على عدم تحمُّلِهِ الضميرَ، ولأنه لو عَمِلَ في مرفوعٍ لَجازَ أن ينصبَ، فإذا لم يعملْ في منصوبٍ فأولَى أن لا يعملَ في مرفوعٍ، ولأنه لو تحمَّلَ ضميرًا لجازَ وقوعُ العلمِ صفةً، وذلك منتفٍ بإجماعٍ"[4] .

---

(١) تنظر هذه المسألة في: الإنصاف ١/ ٤٨، وأسرار العربية ص ٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٢٩، والإيضاح لابن الحاجب ١٨٧، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٦، والتذييل والتكميل ٤/ ١٤، والمقاصد الشافية ١/ ٦٤٥- ٦٤٦، والتصريح ١/ ١٩٩، والهمع ١/ ١٠ ، و مسائل الخلاف بين النحويين البصريين للأستاذ الدكتور / محمود الدريني : ١٠٥ .

(٢) ينظر رأي الكوفيين في: الانصاف ١/ ٤٨، والتبيين ص ٢٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٨، والإيضاح لابن الحاجب ١٨٧، والتذييل والتكميل ٤/ ١٤، والهمع ١/ ١٠..

(٣) ينظر رأيه في الانصاف ١/ ٤٨.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٢٣- ٣٢٤.

العرض والتحليل:

ينقسم الخبر المفرد إلى ضربين:

أحدهما: أن يكون صفة : وهو المشتق نحو " زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو حسنٌ "، وما أشبه ذلك . ولا خلاف بين النحويين في أن هذا النحو يتحمل ضميرًا يرجع إلى المبتدأ لأنه يتنزل منزلة الفعل ويتضمن معناه .

والآخر: أن يكون اسمًا غيرَ صفةٍ : وهو الجامد نحو " زيدٌ أخوك وعمرٌو غلامُكَ" ، فزيدٌ : مبتدأ، وأخوك : خبره ، وكذلك عمرٌو : مبتدأ ، وغلامك : خبره.[١]

وقد اختلف العلماء فى تحمل الخبر الجامد لضمير المبتدأ :

١- **فذهب جمهور البصريين** وكثير من النحويين إلى أن الخبر الجامد لا يتضمن ضميرا يعود إلى المبتدأ إلا إن أول الجامد بمشتق نحو قولك **إشارة إلى الأسد المعروف** : " هذا أسدٌ " ، فهذا جامد لا ضمير فيه ؛ لعدم تأوله بمشتق .
فإن أشرت به إلى رجل شجاع ضمنته ضميرًا يعود إلى المبتدأ ؛ لتأول هذا الخبر الجامد بمشتق وهو شجاع[٢] .

وقد اختاره ابن مالك[٣] والزمخشري[٤] والأنباري[٥] ، **واختاره** ابن يعيش ، وقال : " وعليه الأكثر من أصحابنا "[٦] .

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/ ٢٠٥ ، وأسرار العربية ص ٧٥.

(٢) ينظر : الإنصاف ١/ ٤٨، وأسرار العربية ص ٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٦، والتصريح ١/ ٩٩.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٠٦.

(٤) ينظر : المفصل / ٤٤.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص ٧٥..

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٢٩.

<u>**دليل البصريين:**</u>

احتج البصريون بأن الجامد اسم محض غير صفة ، وإذا كان عاريا من الوصفية فينبغي أن يكون خاليا عن الضمير ؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابها له ومتضمنا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو(ضارب) ، و(قاتل) و(حسن) و(كريم) وما أشبه ذلك ، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال . ألا ترى أنك إذا قلت : " زيدٌ أخوك " كان أخوك دليلًا على الشخص الذى دَلَّ عليه زيدٌ ، وليس فيه دلالةٌ على الفعلِ ، فكذلك إذا قلت : عمرٌو غلامُكَ " كان غلامُكَ دليلًا على الشخص الذى دل عليه عمرو ، وليس فيه دلالة على الفعل ، فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه كما لا يجوز في (زيدٍ) و(عمرٍو)(١).

٢- وذهب **الكسائي** من الكوفيين **والرماني** من البصريين ومن وافقهما إلى أن الخبر الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقًا سواء أول بمشتق أم لم يؤول نحو " زيدٌ أخوك "، و" عمرٌو غلامُكَ " (٢) ، وقد استبعد ابن مالك أن يكون هذا كلام الكسائي(٣).

<u>**دليل الكسائي والرماني**</u> :

احتج من قال بهذا القول بأن الخبر هنا وإن كان اسما غير صفة إلا أنه في معنى ما هو صفة ؛ لأن قولك : " زيدٌ أخوك " في معنى : زيد قريبك ، و " عمرٌو غلامُك " في معنى: عمرٌو خادِمُكَ ، و(قريبك) و(خادمك) يتضمن كل

(١) ينظر: الإنصاف : ١ / ٤٨ – ٤٩.

(٢) ينظر: مسائل الخلاف بين النحويين البصريين للأستاذ الدكتور / محمود الدريني : ١٠٥ ، والإنصاف : ٤٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٢٩/١، والتصريح : ٩٩/١ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل : ٣٠٦/١.

واحد منهما الضمير ، فلما كان المبتدأ ههنا في معنى ما يتحمل الضمير، وجب أن يكون فيه ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ[١].

كما احتجا بأن الخبر غير المبتدأ ، فيحتاج إلى رابط بينهما كالجملة[٢].

<u>**الرد على هذا المذهب**</u> :

(١) **رده ابن يعيش** بأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ؛ وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل ، وهو معدوم هنا[٣].

(٢) **كما رد** بأنه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا ، فيقال : " هذا أخوك هو وزيدٌ " كما تقول: " زيد قائمٌ هو وعَمْرٌو " ، والمشتق يتحمله إن لم يرفع ظاهرا نحو " زيد قائم " بخلاف ما إذا رفعه لفظًا نحو " الزيدان قائم أبوهما " ، أو محلًا نحو " زيدٌ ممرورٌ به "[٤].

(٣) كما رد بأن الرابط لا حاجة إليه هنا ؛ لكون الخبر هو المبتدأ في المعنى[٥].

---

(١) ينظر: مسائل الخلاف بين النحويين البصريين للأستاذ الدكتور / محمود الدريني : ١٠٥ ، والإنصاف : ١/ ٤٨.

(٢) ينظر: مسائل الخلاف بين النحويين البصريين للأستاذ الدكتور / محمود الدريني: ١٠٥ ، والإنصاف : ١/ ٤٨.

(٣) راجع: شرح المفصل : ١/ ٢٢٩.

(٤) ينظر: التذييل ٤/ ١٥، الهمع : ١/ ٣٦٥.

(٥) ينظر: مسائل الخلاف بين النحويين البصريين للأستاذ الدكتور / محمود الدريني : ١٠٥

(٤) أنه لو تحمل ضميرًا لكان من جملة العوامل التي ترفع وتنصب، ويتعلق بها الظرف والمجرور، وليس الأمر كذلك(١).

(٥) الكوفيون محتاجون إلى سماع من العرب يبين أن الجامد المحض يتحمل الضمير، وذلك بأن يجدوا مثل: مررتُ برجلٍ أخٍ أبوه، وأبي عبدِ اللهِ غلامُهُ، وهذا غير جائز البتة(٢).

تعقيب وترجيح:

لقد اختار ابن عمرون رأي البصريين وهو ما أرى رجحانه ؛ لأن مشابهة المشتق للفعل في اللفظ هي التي جعلته يتحمل ضميرًا كما يتحمله الفعل ، فهو مشبه له في حروفه وفي حركاته وسكناته ، فتحمل الضمير تحمله إياه بخلاف الجامد ، فليس مشابهًا له في اللفظ ولا في المعنى إلا على سبيل التأويل .

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية ١/ ٦٤٦.

(٢) ينظر : المصدر السابق.

الخــلافُ في متعلِّق الظــرف الواقع خبـرًا[1].

اختار ابن عمرون القول بأن متعلق الظرف الواقع خبرًا هو الفعل، فقال: " والجار والمجرور على ضربين: منه ما يحسنُ أن يكونَ خبرًا ويُعَبَّرُ عنه بالتَّامِّ، ومنه ما لا يحسنُ أن يكونَ خبرًا ويُعَبَّرُ عنه بالظرفِ الناقصِ، فالتامُّ نحو: زيد من الكرامِ، والناقصُ نحو: بكَ زيدٌ مأخوذٌ، وفيك زيدٌ راغبٌ... ولمَّا كان الخبر هو المبتدأُ أو مُنَزَّلًا منزلتَه أو جملة، والظرف ليس واحدًا منها في الظاهر، وإنما هو واقعٌ موقعَ الخبرِ، لزِمَ النظرُ إلى ما وقعَ الظرفُ موقعَهُ، وهو عامِلُهُ، والصحيح أنَّهُ (وُجِدَ) أو (استقرَّ) مما يدلُّ عليه الكلام خلافًا لابن خروف"[2].

العرض والتحليل:

إذا وقع الظرفُ أو الجار والمجرور صفةً لموصوفٍ أو صلةً لموصولٍ، أو خبراً لمُخبَرٍ عنه، أو حالاً لذي حالٍ، تعلَّق الظرفُ أو الجارُ والمجرورُ بمحذوفٍ وجوبًا تقديره: (كائنٌ أو استقَر).

ويُشترط في الظرف أو الجار والمجرور الواقع خبراً أن يكون تامًا، نحو: (زيدٌ أمامك)، و (زيدٌ في الدار)، بخلاف الناقص وهو لا يُفهَم بمجرد ذكره، نحو:

---

(١) يُنظَر في هذه المسألة: الأُصول في النحو ١/ ٦٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٧٣، والأنموذج ١/ ٢٠٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠، والإنصاف ١/ ٢٤٥، ٢٤٦، واللباب في علل البناء ١/ ١٣٩، ١٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٨، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢١٤، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٤، وأوضح ا لمسالك ١/ ٢٠١، والتصريح ٢/ ٥١٣، وهمع الهوامع ١/ ٣٢٠، وشرح الأشموني ١ /٢٦٧، وإعراب الجمل وأشباه الجمل صـ٢٨٥.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٣٣.

(زيدٌ بك) أو (فيكَ) أو (عندكَ)، أي: واثقٌ بك، وراغبٌ فيك، ومعرضٌ عنك، فلا يقع خبرًا[١].

ومتـى وقـع الظـرف أو الجـار والمجـرور خبـراً تعلـق بمحـذوف وجوبـاً، والمتعلَّق إما من قبيل المفرد، وهو ما في معنى (كائن)، نحو: ثابت ومستقر، وإما أن يكون من قبيل الجملة، وهو ما في معنى: (استقر وثبت)[٢].

وقد اختلف النحويون في تقدير هذا المتعلَّق، أهو فعل أو اسم فاعل؟ على النحو التالي:

أولاً: ذهب فريق من البصريين[٣] إلى أن المتعلَّق اسم فاعل، وهذا دليل على أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل وهو (مُستقر).

واحتج هؤلاء لمذهبهم بأن تقدير اسم الفاعل أَوْلَى من تقدير الفعل؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلمَّا وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أوْلَى من تقدير الفرع[٤].

وذهـب ابـن السـراج[٥]، وتبعـه ابـن عصـفور[٦] إلـى مـا ذهـب إليـه بعضُ البصـريين مـن أن العامـل فـي الظـرف الـذي يقـع خبـرًا يُقـدَّر باسـم الفاعـل وهـو (مُسـتقِر)؛ لأن الأصـل فـي خبـر المبتـدأ أن يكـون مفـردًا، وحمْـل الفـروع علـى الأصـول أوْلـى. ووَجَّـه ابن عصفور رأْيَـه بـأن العامل المقدَّر في الظرف هو اسم

---

(١) يُنظر: همع الهوامع ١/ ٣٢٠.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني ١ / ٢٦٧.

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٦.

(٤) يُنظر: السابق ١/ ٢٤٦.

(٥) يُنظر : الأصول في النحو ١/ ٦٣.

(٦) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٤.

الفاعل، فقال: "والصحيح أنه من قبيل المفردات؛ لأنه لا يحتمل الصدق والكذب"[١].

وقد ذهب مذهبَ البصريين، أيضًا ابن مالك[٢]، وابن هشام[٣]؛ فوافق ابن مالك بعضَ البصريين في أن المتعلَّق اسم فاعل، فقال: " ويغنى عن الخبر باطِّراد ظرف، أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم فاعل كوْنٍ مطلق، وفاقاً للأخفش تصريحاً، ولسيبويه إيماءً، لا لفعله..."[٤].

فمن خلال قول ابن مالك يتبيَّن أن الأجود عنده أن يكون متعلق الظرف اسمًا، وقد دلَّل على الأَوْلى والأجود، قائلاً:" ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أَوْلى أربعة أوجه:

الأول: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقول الشاعر:

لكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ وإن يَهُن * فأنتَ لَدى بَحبُوحَةِ الهَوْنِ كَائِنُ[٥].

ولم يرِد اجتماع الفعل والظرف في كلامٍ يُستَشهد به، وإلى هذا البيت ونحوه أشرتُ بقولي: وربما اجتمعا لفظًا.

---

(١) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٤.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٨.

(٣) يُنظر: أوضح المسالك ١ / ٢٠١.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٨.

(٥) البيت من الطويل، ولم أعثر له على قائل، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك١/٣٠٣، والمغني٢/ ٥١٤، وشرح ابن عقيل١ / ٢١١، والمقاصد النحوية ١ / ٥٤٤، والهمع ١/ ٣٢١.

والشاهد: في قوله: (فأنت لدى بحبوحة الهون كائن) حيث صرح بالخبر (كائن) وهو متعلق الظرف الواقع خبراً، وهذا شاذ.

الثـاني: أن الفعل لا يغني تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليُستدل على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مغنٍ عن تقديره، وتقدير ما يغني أولى من تقدير ما لا يغني.

الثالث: أن كلَّ موضعٍ وقع فيه الظرفُ صالحًا لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: أمَّا عندك فزيدٌ، وجئتَ فإذا عندك زيدٌ؛ لأن (أمّا) و (إذْ) المفاجأة لا يليهما فعل. **الرابع**: أن الفعل المقدَّر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن، فلا عُدول عنه. فلهذه المرجحات وافقتُ الأخفش بقولي في الأصل: معمول في الأجود ولاسم فاعل كونٍ مطلق، وفاقاً للأخفش تصريحًا، ولسيبويه إيماءً"[1]..وأيَّد ابنُ هشام ابنَ مالك، فقال: " والصحيح أن الخبر في الحقيقة، متعلقهما المحذوف، أي: الظرف والجار والمجرور، وأن تقديره: كائن أو مستقر، لا كان أو استقر"[2].

ثانياً: ذهب جمهور البصريين[3] إلى أن متعلق الظرف فعل، فهو ينتصب بفعل مقدر، والتقدير فيه: زيدٌ استقر أمامَك، وعمروٌ استقرَّ وراءَك. واحتجوا لرأيهم بأنه يُنتصب بفعل مقدر، بأن الأصل في نحو: زيدٌ أمامكَ وعمروٌ وراءَك، (في أمامَك، وفي وراءَك)؛ لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة، يُراد فيه معنى (في) وفى حرف جر لابد لها من شيء تتعلق به، فدلَّ ذلك على أن التقدير في: (زيدٌ أمامَك وعمروٌ وراءَك): زيدٌ استقر في أمامك، وعمروٌ استقرَّ في وراءَك، ثم حُذِف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل (استقر) مُقدّر مع الظرف، كما هو مقدَّر مع الحرف[4]

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٢.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك ١ / ٢٠١.

(٣) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٤٥.

(٤) يُنظر: السابق نفسه.

ويُستدل من هذا على أمرين[١]:

الأول: جواز وقوع الظرف صلة نحو: الذي في الدار زيدٌ، والذي عندك عمرو، والصلة لا تكون إلا جملة.

الثـانـي: أن الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق، والأصل أن يتعلقا بالفعل، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شك في أن تقدير الأصل وهو الفعل أولى.

وقد ذهب الزمخشري موافقًا أبى على الفارسي، إلى ما ذهب إليه معظمُ البصريين[٢] من أن متعلق الظرف فعل، فإذا قيل: زيدٌ عندك، كان تقديره: زيدٌ استقرَّ عندكَ.

وعلَّل الزمخشري اختياره لمذهب البصريين، بأن متعلق الظرف فعل، فقال: "وقولك: زيدٌ في الدار: معناه: استقر فيها"[٣].

وقال أيضاً: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية..."[٤].

فوافق الفارسي في تقسيمه الخبر الجملة أربعة أقسام، حيث قال الفارسي في حديثه عن الجملة الخبر :"وأما الجملة التي تكون خبرًا لمبتدأ فعلى أربعة أضرب: **الأول:** أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل. **والثاني:** أن تكون مركبة من ابتداء وخبر. **والثالث:** أن تكون شرطاً وجزاءً، **والرابع:** أن تكون ظرفاً "[٥].

---

(١) يُنظر : شرح المفصل ١ / ٩٠.

(٢) يُنظر : الإنصاف ١/ ٢٤٥، واللباب في علل البناء ١ / ١٣٩.

(٣) يُنظر: شرح المفصل ١/ ٩١.

(٤) يُنظر : السابق١/ ٨٨.

(٥) يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٧٣.

وأرى أن في قوله هذا دلالة على أن متعلق الظرف عنده (فعل)، حتى يصلح ليكون من قبيل الإخبار بالجملة.

وما ذهب إليه الفارسي ووافقه الزمخشري من أن الظرف يقع جملة؛ فقد ردَّه ابن مالك، وخالفهما في مذهبهما بقوله: "وخالفتُ ما ذهب إليه أبو علي والزمخشري من جَعْل الظرف جملة. ورجح بعضهم تقدير الفعل بأنه متعين في صلة الموصول، وهذا ليس بشيء؛ لأن الظرفَ الموصول به واقعٌ موقعًا لا يُغني فيه المفرد، بل إذا وقع فيه مفرد تأول بالجملة، والظرف المخبر به واقع موقعًا هو للمفرد بالأصالة، وإذا وقعت الجملة فيه تأَوَّلت بمفرد، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معادلة الآخر"(١).

وقد ذهب مذهبَ جمهور البصريين ورجَّحه جمعٌ من النحويين منهم الأنباري(٢)، والعكبري(٣)، وابن الحاجب(٤). فذهبوا إلى أن العامل في الظرف الواقع خبراً هو فعل مقدر؛ وذلك لأنه الأصل في العمل، ولتُعينه في الصلة.

فقد صحَّحه الأنباري معللاً بقوله: "والصحيح عندي الأول؛ لأن اسم الفاعل فرعٌ على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل، فلمَّا وجب هنا تقدير عامل، كان تقدير ما هو الأصل في العمل وهو الفعل أَوْلى من تقدير ما هو الفرع فيه، وهو اسم الفاعل"(٥).

وقال العكبري مُوجِّهاً لرأيه: "والدليل على أنه مقدر بالجملة من وجهين:
أحدهما: أنه كالجملة في الصلة، كقولك: الذي خلفَك زيدٌ، فكذلك في الخبر.

---

(١) يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٣.

(٢) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٤٦

(٣) يُنظر: اللباب في علل البناء ١ / ١٤٠.

(٤) يُنظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٢١٤.

(٥) يُنظر : الإنصاف ١/ ٢٤٦.

والآخر: أن الظرفَ معمولٌ لغيره. والأصل في العمل للأفعال، والأسماء نائبة عنها، وجَعْل العمل هنا للفعل أَوْلى. وإذا أُنيب الظرف مناب الفعل دلَّ عليه"(١).

أما ابن الحاجب فأشار لمذهبه بقوله: "وما وقع ظرفاً، فالأكثر أنه مقدر بجملة"(٢).

ثالثاً: ذهب الكوفيون(٣) إلى أن العامل في الظرف الواقع خبرًا أمرٌ معنوي، وهو الخلاف، فالظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ، نحو: (زيدُ أمامك) و(عمروٌ وراءَك)، وما أشبه ذلك.

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأن الظرف ينتصب بالخلاف؛ وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ؛ لأنه إذا قيل: (زيدُ قائم، وعمروٌ منطلق) كان قائمٌ في المعنى هو زيدٌ، ومنطلق هو عمروٌ، فلما كان مخالفاً نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما(٤). وعلى هذا يكون الناصب عند الكوفيين أمرُ معنوي وهو الخلاف: أي كوْنِهِمَا مخالِفَيْن للمبتدأ.

وقد اختُلِف في جواز إظهار متعلق الظرف أو الجار والمجرور إذا وقعا خبرًا: فذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز إظهار هذا العامل أصلاً، لقيام القرينة على تعيينه وسدِّ الظرف مسده. وذهب ابن هشام(٥)، والسيوطي(٦) إلى القول بجواز إظهاره. وقيدَّه ابن هشام بالضرورة، واستدلَّا على رأيهما بقول الشاعر:

---

(١) يُنظر: اللباب ١ / ١٤٠.

(٢) يُنظر : شرح الكافية١ / ٢١٤.

(٣) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٤٥.

(٤) يُنظر : السابق ١/ ٢٤٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٥١٤.

(٦) يُنظر همع الهوامع ١ / ٣٢١.

لكَ العِزُّ إِنْ مولاكَ عَزَّ وإن يَهُن * فأنتَ لَدى بَحبُوحَةِ الهَوْنِ كَائِنُ[١].

فصرَّح بالخبر (كائن) الذي تعلق به الظرف (لدَى) وهذا التصريح شاذ، والقياس حذفه؛ لأن الأصل عند الجمهور إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أن يكون كلٌ منهما متعلقاً بكونٍ عام، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف.

وقد خالف ابن الشجري القولَ بظهور متعلق الظرف، وعلَّق بقوله: "والظرف متى وقع خبراً عمل فيه اسم فاعل محذوف مرفوض إظهاره، نحو: زيدٌ خلفك..."[٢].

وقيَّد ابن يعيش جواز ظهور المتعلَّق بقيد، فقد نقل عن ابن جنى إظهار متعلَّق الظرف، فقال: "وقد صرَّح ابن جنى بجواز إظهاره، والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير للظرف، لا يجوز إظهار المحذوف؛ لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فإذا ذكرته أولاً وقلت: زيدٌ استقر عندك لم يمنع منه مانع"[٣].

وأرى أن ما ذهب إليه جمهور النحويين من القول بعدم جواز إظهار المتعلَّق هو الرأي الراجح؛ وذلك لأن الظرف نائب عنه فلا يُجمَع بينهما للعلم به[٤].

---

(١) البيت سبق تخريجه، والتعليق عليه في صـــ ٣٠٢ .

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠.

(٣) يُنظر : شرح المفصل ١/ ٩٠.

(٤) يُنظر: اللباب في علل البناء ١ / ١٤١.

وأما ما ورد من نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾[١] فمستقر فيه بمعنى الساكن بعد الحركة لا الاستقرار الذي هو مطلق الكون[٢].

وإذا وقع الظرف أو الجار والمجرور صفةً لموصوف تعلَّقا بمحذوف وجوباً تقديره (كائن)؛ لأن الأصل في الصفة الإفراد، أو (استقر)؛ لأن الأصل في العمل للأفعال، كقوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[٣]. فـ (من السماء) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة، تقديره: (كائن) أو (استقر)، وقد يُحذف الموصوف وصفته إذا كان بعض اسم مجرور بـ (مِنْ) أو (في)، كقوله تعالى:﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[٤]. والتقدير: وإن كان أحد كائن منكم إلا واردها[٥].

وإذا وقع الظرف أو الجار والمجرور حالاً، تعلَّقا بمحذوف وجوباً تقديره: (كائن) أو (استقر)، وذلك كقوله تعالى:﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾[٦]. فقوله: (في زينته) متعلق بمحذوف وجوباً، والتقدير: فخرج على قومه كائناً في

---

(١) من الآية(٤٠) من سورة النمل. وتمامها: ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴾.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب ٢ / ٥١٣.

(٣) من الآية (١٩) من سورة البقرة.

(٤) من الآية (٧١) من سورة مريم. وتمامها: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾.

(٥) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٢٨٥.

(٦) من الآية (٧٩) من سورة القصص.

زينته، ونحو: (رأيتُ الهلالَ بين السحابِ)، فـ (بين) حال من الهلال، وهو متعلق بمحذوف تقديره: استقر أو مستقر[١].

وإذا وقع الظرف أو الجار والمجرور صلة لموصول، تعلَّقا بمحذوف وجوبًا تقديره (استقر) ولا يجوز (مستقر) كما سبق في وقوعهما خبرًا أو صفةً أو حالًا؛ لأن الأصل في الصفة والحال والخبر الإفراد، والأصل في الصلة أن تكون جملة. فإذا قيل: (جاءَ الذي في الدارِ). فـ (في الدار) جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً صلة الموصول، تقديره: (استقَرَّ)، فيقال: (جاء الذي استقرَّ في الدارِ)، ولا يصح أن يقال: (جاءَ الذي مُستقرٌّ في الدارِ)؛ لأن (استقر) فيه ضمير مستتر تقديره: (هو) يعود على الذي، والمحذوف هو العائد، فبهذا تكون صلة الموصول جملة من فعل وفاعل، وصلة الموصول لابد أن تكون جملة، فإذا قُدِّر المتعلَّق فعلاً فيقدر معه فاعلاً مستترًا، وبذلك تكون صلة الموصول جملة، وأما إذا قُدِّر اسماً فليس هناك من جملة لجعْلها صلة للموصول. وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ ﴾[٢] فقوله: ﴿فِي السَّمَاوَاتِ﴾ جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً تقديره: (استقر) وهو صلة للموصول.

ويُشتَرط في الظروف والمجرورات الواقعة صلة للموصول أن تكون تامة، ومعنى تامة، أن يكون في وصل الموصول بها فائدة، نحو: جاءَني الذي في الدارِ، والذي عندك، فلو قيل: جاءنِي الذي اليوم، أو جاء في الذي لكَ. لم يُستَفد بها فائدة[٣].

---

(١) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥١٣.

(٢) من الآية (١٩) من سورة الأنبياء.

(٣) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٠.

تعقيب وترجيح:

اختار ابن عمرون رأي جمهور البصريين ومن وافقهم ، من أن متعلق الظرف أو الجار والمجرور الواقعان خبرًا يكون فعلًا تقديره: (وُجِدَ) أو (استقر)؛ مما يدل عليه الكلام، وضعَّف الأقوال الأخرى. واختار أيضاً مذهب جمهور النحويين في عدم جواز إظهار المتعلق، لقيام القرينة على تعيينه وسدِّ الظرف مسده، فقال: " وعامل الظرف إذا كان الاستقرارَ لا يظهرُ، والدليل على ذلك: أنَّ قولَهم: كنتُ وزيدًا كالأخوَيْنِ، لو ظهرَ العاملُ في الجار والمجرور لفسدَ المعنى؛ لأنك إن قدَّرتَه مفردًا، فليس المعنى: كنتُ وزيدًا مستقرًا كالأخوين، وإن قدَّرتَه : كنتُ وزيدًا مستقران، كنتَ مخبِرًا بتثنيةٍ عن واحدٍ، وذلك لا يجوز "[1].

ونقل رأي أبي علي الفارسي فقال: وقال أبو علي :" إظهارُ عاملِ الظرفِ شريعةٌ منسوخةٌ فافهم"[2]

يتبين من نص ابن عمرون أنه اختار رأي جمهور البصريين ومن تبعهم من النحويين كالأنباري، والعكبري، وابن الحاجب وغيرهم من أن متعلق الظرف أو الجار والمجرور الواقعان خبراً لابد أن يكون فعلًا، تقديره: (وُجِدَ) أو (استقر)

وأرى أن الراجح هو ما ذهب إليه معظم البصريين من أن متعلق الظرف أو الجار والمجرور الواقعان خبرًا يكون اسمَ فاعلٍ تقديره: كائنٌ أو مُسْتَقِر؛ وذلك لأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفردًا، وحمْل الفروع على الأصول أوْلى، فتقدير المعلَّق المقدَّر بـ (كائن) أو (مستقر) أولى من تقديره بـ (استقر)؛ وذلك لأن

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٣٥.

(٢) ينظر : السابق ١/ ٣٣٦.

وقد وردت هذه العبارة في التعليقة لابن النحاس ص ١٥٥، ومعجم الكليات ص ١٠٥٩.

تقدير الاسم لا يحُوجُ إلى تقدير آخر؛ بخلاف تقدير الفعل، فإنه يحُوج إلى تقدير آخر، وهو تقدير فاعل، وما لا يحوجُ لتقدير أصل لما يحوج إليه.

وإن كان مذهبُ بعضَ البصريين وتبعهم ابن عمرون القائل: بأن متعلق الظرف أو الجار والمجرور فعل تقديره: استقر، له وجاهته أيضًا.

وقد أصاب ابن عمرون في اختياره مذهب جمهور النحويين، من عدم جواز إظهار متعلق الظرف أو الجار والمجرور؛ وذلك لأن الظرف نائب عنه فلا يُجمَع بينهما للعلم به. وأيضاً لأن القول بجواز إظهار المتعلَّق مردود.

فما ذهب إليه ابن هشام، والسيوطي من جواز إظهار المتعلق، واستدلاً على ذلك بقول الشاعر: ...... فأنت لدى بَحبوحةِ الهَوْنِ كائنُ. حُكِم على إظهار المتعلَّق فيه بالشواذ؛ لأن الأصل عند الجمهور، أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيكون كل منهما متعلقاً بكون عام، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف.

وتعقيبًا على ما سبق فإنه يمكن القول: بأن ما ذهب إليه كل واحدٍ من فريقي البصريين ومن تبعهما قد استند إلى أصل صحيحٍ في مذهبه. فما ذهب إليه جمهور البصريين ومن تبعهم من النحويين؛ كالزمخشري، والأنباري، والعكبري، وابن الحاجب، وغيرهم واختاره ابن عمرون من أن متعلق الظرف أو الجار والمجرور فعل تقديره (استقر) يُقوِّيه أن اسم الفاعل فرعٌ على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل، لهذا كان تقدير ما هو الأصل في العمل وهو الفعل أَوْلَى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل(١).

ويُسانده أيضًا أن الخبر الظرفي يُشبه الصلة الظرفية، والصلة لا تُقدَّر إلا فعلاً حتى تكون جملة، فكذلك ما يُشبهه وهو الخبر. وما ذهب إليه بعضُ البصريين ومن تبعهم؛ كابن مالك، وابن هشام، من أن متعلق الظرف أو الجار

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢٤٦/١.

والمجرور اسم فاعل تقديره: (كائن) أو (مستقر) يُقوِّيه أن تقدير اسم الفاعل أَوْلَى من تقدير الفعل؛ لأن اسمَ الفاعل اسمٌ يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلمَّا وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أَوْلَى من تقدير الفرع، وأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً، وحمْل الفروع على الأَول أولى.

يتبين مما سبق أن لكل مذهب من المذهبين وجاهته، ولكن يُرَّجح مذهب بعض البصريين ومن تبعهم كابن السراج، وابن عصفور، من أن متعلَّق الظرف أو الجار والمجرور اسم فاعل، تقديره (كائن) أو (مستقر)؛ وذلك لأن تقدير الاسم لا يحتاج لتقدير آخر، بخلاف تقدير الفعل، فإنه يحتاج لتقدير، وهو تقدير فاعل، وما لا يحتاج لتقدير أصل لما يحتاج إليه، وأيضا؛ لأن الاسم مفرد، والفعل مع فاعله جملة، والمفرد أصل والجملة فرع عليه.

ويُرجِّح هذا المذهب أيضاً قوة ما استدَّل به ابن مالك[1]، وذلك ردَّه استدلال جمهور البصريين على مذهبهم من وقوع الظرف صلة. فردَّه ابن مالك بأن الظرف الواقع صلة يكون في موقع لا يغنى فيه المفرد، بل إذا وقع فيه مفرد تأوَّل بجملة، والظرف المُخبر به واقع موقعًا هو للمفرد بالأصالة وإذا وقعت الجملة فيه تأوَّلت بمفرد، فلا يصلح أن يُعامَل أحدهما معاملة الآخر. فقول ابن مالك يُقوى مذهبه ويرجِّحه.

أيضًا ما ذهب إليه جمهور النحويين ومن تبعهم، من القول بعدم جواز إظهار المتعلَّق، هو الراجح عندي؛ وذلك لأن الظرف نائب عنه فلا يُجمَع بينهما للعلم به، وما ورد خلافًا لذلك فهو شاذ ولا يُقاس عليه.

---

(١) يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٨.

حذفُ الخبرِ بَعدَ "لولا" الامتناعِيةِ[١]

اختار ابن عمرون مذهب الرماني في القول بعدم لزوم حذف الخبر بعد (لولا) إلا إذا كان معلومًا فقال: "والذي أراه أنه لا يلزم حذفُ الخبرِ بعد (لولا) – وإليه ذهبَ الرُمَّاني– إلا إذا كان معلومًا، قال الرُمَّاني: "ولو أردت مكانًا خاصًّا بعينهِ لم يَجِزْ حذفُهُ كقولك: لولا عبدُ الله في الدارِ لكان كذا، فمثل هذا لا يحذفُ؛ لأنه لا دليلَ عليه، ولكن يحذفُ بالمكانِ الذي هو به"[٢].

العرض والتحليل:

تأتي "لولا" في اللغة على أوجه[٣]:

أولها: "لولا" الامتناعية؛ وهي التي تدخل على جملتين اسمية وفعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو: "لولا زيد لأكرمتك"؛ أي: لولا زيد موجود، فقد امتنع إكرام المخاطب لوجود زيد.

ثانيها: أن تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو

(١) **تُنظر المسألة في:** الكتاب ١/ ١٢٩، الإيضاح للفارسي ص ٨٥:٨٧، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ص٧٢، شرح المفصّل لابن يعيش ١/ ٩٥، التوطئة ص ٢١٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٥٨، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٦، شرح الجزولية للأبذي ١/ ٨٩٢، التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٨، توضيح المقاصد والمسالك للمُرادي ١/ ٤٨٦:٤٨٩، المساعد ١/ ٢٠٨، شرح التصريح ١/ ٢٢٤، الكواكب الدرية للأهدل على متممة الأجرومية للرُعيني ١/ ١٩٢:١٩٤.

(٢) **ينظر** : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٤٩، وينظر قول الرماني في : شرح كتاب سيبويه للرماني المجلد الثاني ١٤٣/ أ.

(٣) **يُنظر**: حروف المعاني للزجاجي ص٣:٥، معاني الحروف للرماني ص١٢٣، رصف المباني ص٢٩٢،٢٩٣، الجنى الداني ص٥٩٧:٦٠٥، مغني اللبيب ١/ ٢٨٧:١٩١، الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص ١١٩.

قوله تعالى: ﴿لَوْلا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾(٢)؛ والتحضيض طلب بِحَثّ وإزعاج، والعرض طلب بلين ورفق.

ثالثها: أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾(٣).

رابعها: أن تكون للاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾(٤).

و"لولا" الامتناعية مختصة(٥) بالأسماء ولها حالان:-

أحدهما: أن تكون حرف ابتداء، وذلك إذا وليها اسم ظاهر نحو: لولا الله ما اهتدينا، أو ضمير رفع منفصل نحو: قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(٦).

ثانيهما: أن تكون حرف جر، وذلك إذا وَلِيها الضمير المُتصل الموضوع للنصب والجر (الياء، الكاف، الهاء)، فـ "لولا" في نحو "لولاه" وأخواتها لا يُعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر؛ نحو قول الشاعر:

---

(١) من الآية رقم(٤٦) من سورة النمل.

(٢) من الآية رقم (١٠) من سورة المنافقون.

(٣) من الآية رقم(١٣) من سورة النور.

(٤) من الآية رقم(٨) من سورة الأنعام.

(٥) يرى البصريون أن "لولا" الامتناعية كلمة بنفسها غير مُركّبَة من "لو" و"لا"، واحتجوا لذلك بأن الفعل بعد "لو" إذا أُضمر وجوبًا فلابد من الإتيان بمفسر وهو هنا منتفٍ، وأيضًا لفظ "لا" لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مع التكرار. ويرى الكوفيون أنها "لو" الامتناعية دخلت على "لا" فمعناها "لولا وُجد" يدل على امتناع العدم وهو وجود. يُنظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٥.

(٦) من الآية رقم (٣١) من سورة سبأ.

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى بأَجْرامه من قُلةِ النّيقِ مُنهَوِي[(١)]

و"لولا" في الحالة الأولى يأتي الاسم بعدها مرفوعًا، **واختلف النحويون في رافع هذا الاسم على مذاهب**[(٢)]**:**

فذهب **البصريون** إلى أن الاسم المرفوع بعد "لولا" مرفوع بالابتداء، فهو مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: لولا زيد موجود أو كائن[(٣)].

---

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم الثقفي في الكتاب ٢/ ٣٧٤، سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥١، الجنى الداني ١/ ٦٠٣، شرح الأشموني ٢/ ٦٤؛ وفيه "قنة" بدل "قلة".

اللغة: "طاح": هلك، "الأجرام": جمع جِرم الجثة، "النيق": أرفع الجبل، "قلة النيق": أعلى الجبل، "المنهوي": الساقط.

الشاهد: "لولاي" حيث اتصلت الياء بـ"لولا"، فلولا، في ذلك، حرف جر عند **سيبويه** لا متعلق له، والضمير مجرور بها؛ لأن الياء وأخواتها لا يُعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، والنصب في "لولاي" ممتنع؛ لأن الياء لا تَنصِب بغير اسم، إلا ومعها نون الوقاية وجوبًا أو جوازاً، فيتعين كونها في موضع جر، وذهب **الأخفش** و**الكوفيون** إلى أنّ "لولا" في ذلك حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء نيابة عن ضمير الرفع المنفصل، كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، وأنكر **المبرد** استعمال "لولاي" وأخواته، وزعم أنه لا يوجد في كلام من يحتج بكلامه،

وقال **الشلوبين**: اتفق أئمة **البصريين** و**الكوفيين**، كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، على رواية لولاك عن العرب، فإنكار المبرد له هذيان. **يُنظر**: الجنى الداني ص٦٠٣:٦٠٥، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٠٧، تحقيق/ طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

(٢) **يُنظر**: الكتاب ٢/ ١٩٢، المقتضب ٣/ ٧٦،٧٧، المُقتصد ١/ ٢١٨، الإنصاف ص٦٧:٧٢، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص١٤٤:١٥١، اللباب ١/ ١٣١، شرح المُفصّل ١/ ٩٥،٩٦.

(٣) **يقول سيبويه**: "هذا باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبدالله لكان كذا وكذا، أمّا لكان كذا وكذا فحديث مُعلّق بحديث لولا. وأمّا عبدالله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك: أزيدٌ أخوك..."؛ **يُنظر**: الكتاب ٢/ ١٢٩.

وأمّا **الكوفيون** فقد تباينت آراؤهم في هذه المسألة؛ فذهب الكسائي(١) إلى أن رافع الاسم بعد "لولا" فعل محذوف تقديره "وُجد".

و**ذهب الفراء وأكثر الكوفيين**(٢) إلى أن الاسم مرفوع بـ "لولا" نفسها. يقول الفراء: "﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ﴾(٣) رفعهم بـ "لولا"(٤).

وأرى أنّ ما ذهب إليه البصريون من أن الاسم بعد لولا مرفوع بالابتداء(٥) هو الراجح؛ لأن الحرف يعمل إذا كان مختصًا و"لولا" لا تختص بالاسم دون الفعل بل قد تدخل على الفعل، كما تدخل على الاسم، ولأن "لولا" هذه تقتضي اسمين، أولهما مبتدأ، والثاني خبر محذوف.

وعلى القول بأنّ ما بعد "لولا" مرفوع بالابتداء، **اختُلفَ في الخبر؛ فيقول ابن مالك في ذلك:**

"وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هي دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ. فإن قيل: لولا زيد لأكرمت عمرًا، لم يشك في أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعيّن المحذوف، ووجب لسد الجواب مسدّه، وحلوله محله ... ولو أريد كون مُقيّد لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم، ... فلو أريد كون مقيّد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف، نحو: لولا

(١) **يُنظر**: شرح المُفصّل لابن يعيش ٣/ ١١٨، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٤،٢٧٥، الجنى الداني ص٦٠١.

(٢) **يُنظر**: المقتصد ص٦٦، شرح المُفصّل ١/ ٩٦.

(٣) من الآية رقم (٢٥) من سورة الفتح.

(٤) **يُنظر**: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠٤.

(٥) **يُنظر**: شرح المفصل ١/ ٩٦.

أَنْصَارُ زَيد حَمُوه لم يَنج، ... وهذا الذي ذَهب إليه هو مذهَب الرُمّاني[١] وابن الشَجري[٢] والشلُوبين[٣] وغَفل عنه أكْثر النّاس"[٤].

يتضح من النص السابق أنّ الرُّمّاني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك يرون أن الخبر إن كان كونًا مُطلقًا غير مُقيّد كالوجود والحصول؛ يجب حذفه نحو: لولا زيد لأكرمتك، فالمراد بالكون: الوجود والحصول، وبالإطلاق: عدم التقييد، فالإكرام ممتنع لوجود زيد، فـ "زيد" مبتدأ وخبره محذوف وجوبًا؛ والتقدير: لولا زيد موجود وصح الحذف لتعيين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده، وحلوله محله. فإن كان

(١) **الرماني:** هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرُمَّاني، ولد سنة ٢٩٦هـ، وهو باحث معتزلي مفسر، من كبار النحويين، أخذ عن ابن السَرَّاج، وابن دُرَيْد، وكان أبو حَيَّان التوحيدي من تلاميذه، له نحو من مائة مؤلَّف منها المعلوم والمجهول، والجامع في علم القرآن، وشرح أصول ابن السَرَّاج، وتوفى سنة ٣٨٤هـ. ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٩٦،٢٩٤ ٢، طبقات النحويين واللغويين ص ٨٦، والأعلام ٤/ ٣١٧.
يُنظر رأيه في: معاني الحروف للرُمّاني ص١٢٣، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٦، ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٩، مغني اللبيب ١/ ٢٨٨، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٠٩.

(٢) **ابن الشجري:** هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الشريف، أبو السعادات العلوي، صنف: الأمالي، والانتصار لنفسه على ابن الخشاب، وكتاب الحماسة، وما اتفق لفظه واختلف معناه، وشرح اللمع لابن جني، وشرح التصريف الملوكي، وتوفي سنة ٥٤٢ه. ينظر: الوافي بالوفيات ٢٧/ ١٧٤، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢.
يُنظر رأيه في: ارتشاف الضرب ١/ ١٠٨٩، مغني اللبيب ١/ ٢٨٨.

(٣) **الشلوبين:** هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأستاذ أبو علي الشلوبين، صنف تعليقًا على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، والتوطئة، توفي سنة ٦٤٥ه. ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٢٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٤.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٧٦.

مقيّدًا ودل على حذفه دليل إثبات الخبر وحذفه، نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، فـ "حموه" خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه؛ ومنه قول المَعرّي:

يُذيبُ الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لَسالا(١)

ولو أُريد كون مُقيد ولم يدل عليه دليل، لم يجز الحذف، نحو: لولا عمرو عندنا لهلك، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – للسيدة عائشة – رضي الله عنها – {لولا قَومُك حديثُ عَهدِهم بِكُفرٍ لأسست البيتَ على قَواعد إبراهَيم}(٢).

ومن ذكره أيضًا **قول الشاعر**:

لَولاَ أَبُوكَ ولولا قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالمَقَالِيدِ(٣)

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي العلاء المعري في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٦، رصف المباني ص ٢٩٥، التذييل والتكميل ٣/ ٢٨١، ٢٨٢، الجنى الداني ص٦، أوضح المسالك ١/ ٢٢١، مغني اللبيب ١/ ٢٧٣، لسان العرب مادة: (ع-ض-ب)١/ ٢٧٣، (غ-م-د) ٥/ ٣٢٩٢.

اللغة: "يذيب": من الإذابة وهي إسالة الجامدات، "عضب": هو السيف القاطع، "الغمد": قراب السيف وجفنه.

الشاهد: قوله: "فلولا الغِمْدُ يُمسِكُهُ" حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا"، وهو جملة "يمسكه"؛ لأن ذلك الخبر كون خاص دل عليه دليل فيجوز ذكره كما يجوز حذفه.

(٢) صحيح مسلم برقم ٣٩٨، ٢/ ٩٦٨، باب (نقض الكعبة وبنائها)، وروايته: (يا عائشة لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ...)، مسند أحمد بن حنبل برقم ٢٤٢٩٧، ٤٠/ ٣٣٩، باب (مسند الصديقة عائشة)، المسند الجامع ١٩/ ٦٤٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي عطاء السندي في شرح التسهيل ١/ ٢٧٦، ٢٧٧، التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٢، بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٠.

اللغة: "مَعَدٌّ" هو أبو العربِ، وهو مَعَدُّ بنُ عَدْنَانَ، "المقاليدِ": هو جمعٌ لا مفردَ له مِن لَفْظِه، وقيلَ: مفردُه: إقليدٌ ـ على غيرِ قِيَاسٍ، وهو المِفْتَاحُ.

الشاهد: قوله: "ولولا قبله عمر" حيث ذكر خبر المبتدأ، وهو قوله "قبله" مع كون ذلك المبتدأ واقعًا بعد "لولا" التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها.

وما نسبه ابن مالك للشلوبين لم ينص عليه الشلوبين في مؤلفاته، وربما يكون ما نسبه إليه صحيحًا حيث نسبه إليه أيضًا أبو حيّان(١)، والمُرادي(٢)، وابن هشام(٣)؛ وهو أحد مذاهب النحويين في هذه المسالة.

المذهب الثاني:

وجوب حذف الخبر بعد "لولا" لأنه لا يكون إلا كونًا مُطلقًا، وهو مذهب الجمهور(٤).

يقول سيبويه:

---

(١) **أبو حيان:** هو الإمام محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي الغرناطي مولدًا ونشأةً، الجيَّاني النَّفْزِيّ، المصريّ دارًا ووفاةً، المالكي ثم الشافعي. **صنف:** البحر المحيط، والتذييل والتكميل، وارتشاف الضرب، ومنهج السالك، وغيرها. توفي سنة٧٤٥ه. ينظر : الوافي بالوفيات ٥/ ١٨٦، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٣، والأعلام ٧/ ١٥٢.

يُنظر رأيه في: ارتشاف الضرب ١/ ١٠٨٩.

(٢) **المرادي:** هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصري المولد، بدر الدين، المعروف بـ(ابن أم قاسم)، وهي جدته لأبيه واسمها زهراء، أخذ العربية عن السراج الدمنهوري، وأبي زكريا الغماري، **صنف:** شرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الألفية، والجنى الداني. توفي سنة ٧٤٩ه. ينظر : بغية الوعاة ١/ ٤٢٥، وشذرات الذهب ٨/ ٢٧٤.

يُنظر رأيه في: الجنى الداني ص٦.

(٣) **ابن هشام :** هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، أبو محمد جمال الدين ابن هشام، مولده ومماته بمصر، من تصانيفه: مغني اللبيب، والجامع الصغير، والإعراب عن قواعد الإعراب، ونزهة الطرف في علم الصرف. توفي سنة ٧٦١ه. ينظر : بغية الوعاة ٢/ ٦٨، والأعلام ٤/ ١٤٧.

ويُنظر رأيه في: مغني اللبيب ١/ ٢٨٨.

(٤) **يُنظر**: شرح المُفصل ١/ ٩٥،٩٦، شرح التسهيل ١/ ٢٧٦، الجنى الداني ص ٦٠٠،٦٠١.

"هذا باب من الابتداء يُضمرُ فيه ما يُبنى على الابْتِداء"(١).

يقول ابن عصفور(٢):

"والخبر ينقسم بالنظر إلى الإثبات والحذف ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعد لولا نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، التقدير لولا زيدٌ حاضرٌ، إلا أنه لا يجوز ذكر الخبر لأن الكلام قد طال بالجواب فالتُزم فيه الحذف تخفيفًا ولذلك لحّن المعري في قوله:

.... فلولا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لَسالا

فأظهر خبر المبتدأ بعد لولا"، وقال في موضع آخر: "لولا ..... ولا يليها إلا المُبتدأ، والخبر محذوف، ولا يظهر لطول الجَواب فنَاب الجَواب مَناب الخَبر"(٣)؛

وعليه فقد أوَّلوا قول المعري:

يُذيبُ الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لَسالا

بما يلي:

أولاً: أن الخبر محذوف وجوبًا تقديره موجود و"يمسكه" بدل اشتمال من الغمد على

---

(١) **يُنظر**: الكتاب ٢/ ١٩٢.

(٢) **ابن عصفور**: هو علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن بن عصفور الإشبيلي، أخذ عن الدباج والشلوبين، وصنف: الممتع، والمقرب، وشرح الجزولية، وثلاثة شروح على الجمل، وغيرها. توفي سنة ٦٦٩هـ. ينظر : بغية الوعاة ٢/ ٢١٠، وشذرات الذهب ٧/ ٧٥٧.

ينظر قوله في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٥٩،٣٥٨.

(٣) **ينظر** : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٥.

أن الأصل: أن يمسكه فحذفت "أن" فلما حذف "أن" ارتفع الفعل؛ وهو قول الدماميني(١).

ثانيًا: تُقدر "يمسكه" جملة معترضة بين المبتدأ وهو "الغمد"، والخبر محذوف.

ثالثًا: يُحتمل أن يكون "يمسكه" حال من الخبر المحذوف؛ وهو قول المالقي(٢).

لكن هذا مردود بما نقله الأخفش عن العرب من أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد "لولا" الامتناعية بالحال؛ لأن الحال خبر في المعنى.

والوجهان الأول والثالث ذكرهما أبوحيان(٣) والمرادي(٤)، وذكر ابن هشام(٥) والشيخ خالد(٦) الوجوه الثلاثة، وقالوا في الحديث الشريف: {لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم}؛ أنه مرويّ بالمعنى لا باللفظ، وبمثله لا يُستدل به على ما خالف القواعد النحوية.

---

(١) **الدماميني:** هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزوميّ، بدر الدين المعروف بالدماميني، من مصنفاته: تحفة الغريب، وحاشية على مغني اللبيب، وشرح التسهيل، وجواهر البحور في العروض، والفواكه البدرية وغير ذلك. توفي سنة ٨٢٧ه. ينظر : بغية الوعاة ١/ ٦٦، والأعلام ٦/ ٥٧.**يُنظر رأيه في**: شرح التصريح ١/ ٢٢٦.

(٢) **المـــالقي:** هو أحمد بن عبد النور أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي النحوي، صنف: شرح الجزولية، وشرح مقرب ابن هشام، ورصف المباني في حروف المعاني. توفي سنة ٧٠٢ه. ينظر : بغية الوعاة ١/ ٣٣١. و**يُنظر رأيه في**: رصف المباني ص ٢٩٥.

(٣) **يُنظر**: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٠.

(٤) **يُنظر**: الجنى الداني ص ٦٠٠.

(٥) **يُنظر**: مغني اللبيب ١/ ٢٨٨.

(٦) **الشيخ خالد الأزهري:** هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجي الأزهري، ولد سنة ٨٣٨ه بجرجا في الصعيد، وتحول إلى القاهرة. **صنف:** شرح الأجرُّوميَّة، وشرح التوضيح لابن هشام. ينظر: الضوء اللامع ٣/ ١٧١. **ويُنظر رأيه في**: التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٦.

وقد نقل المرادي[١]، والشيخ خالد[٢] عن ابن أبي الربيع[٣] قوله: "لم أرَ هذه الراوية – يعني بهذا اللفظ – من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك: {لولا حدثان قومك}، و{لولا حداثة قومك} و{لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية}"؛ وهذه الروايات ذكرها السيوطي[٤] أيضًا في كتابه.

وزعم ابن الطراوة[٥] أنّ الجواب في موضع الخبر ولذلك لم يظهر الخبر.

و**هذا الزعم أبطله ابن عصفور بقوله:**

"وهذا باطل، لأن الجملة إذا وقعت موقع الخبر لابد فيها من ضمير رابط. فإن قال: الضمير محذوف، فالجواب أن تقول إنه لو كان محذوفًا لظهر ولو في موضع من المواضع، وأيضًا إذا جعل الجواب في موضع الخبر كان خارجًا عن

(١) **يُنظر**: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٨٧،٤٨٨.

(٢) **يُنظر**: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٢٦.

(٣) **ابن أبي الربيع:** هو عبيد الله بن أحمد بن عبد الله، أبو الحسن بن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي، ولد سنة ٥٩٩ه، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، والإفصاح في شرح الإيضاح. توفي سنة ٦٨٨ه. ينظر : غاية النهاية ١/ ٤٨٤، وبغية الوعاة ٢/ ١٢٥، والأعلام ٤/ ١٩١. **ويُنظر رأيه في**: البسيط في شرح الجمل ١/ ٦٩٤،٦٩٥، توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٨٧،٤٨٧، شرح التصريح ١/ ٢٢٦.

(٤) **السيوطي:** هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي. **له نحو ستمائة مصنف منها:** الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة، ومن هذه المؤلفات: الإتقان في علوم القرآن، والأشباه والنظائر، والاقتراح في أصول النحو، والألفية في النحو، واسمها (الفريدة)، وله شرح عليها. توفي سنة ٩١١ه. ينظر : شذرات الذهب ١٠/ ٧٤، والأعلام ٣/ ٣٠١. **ويُنظر قوله في**: : همع الهمع ١/ ٣٣٧،٣٣٨.

(٥) **ابن الطراوة:** هو سليمان بن محمد بن عبد الله أبو الحسين، له آراء في النحو تفرد بها، وله: الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه. توفي سنة ٥٢٨ه. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٦٠٢، والأعلام ٣/ ١٣٢.
ويُنظر رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٥، مغني اللبيب ١/ ٢٨٩.

جميع الأدوات المحتاجة إلى جواب، ألا ترى أن جميعها يربط جملة بجملة، ولو كان الأمر كما ذُكر من أن الجملة في موضع الخبر لكان الجواب مفردًا وما تقدمه مفرد فيكون ذلك خروجًا عن نظائرها"[١].

وممن وافق ابن عصفور في بطلان رأي ابن الطراوة : ابن هشام[٢]، وردّه أيضًا الرضيّ[٣]

كما ضعفه المرادي[٤].

<u>وأرى أن الرأي الراجح</u> هو ما ذهب إليه الجمهور من وجوب حذف الخبر بعد "لولا" مطلقًا؛ حيث جعلوا الكون الخاص مُبتدأ حُذف خبره، فقالوا في نحو "لولا زيد سالمنا ما سلم": لولا مسالمة زيد إيانا؛ أي: موجودة، والخبر عندهم إنما هو واجب الحذف لأن الكلام قد طال بالجواب فالتزم فيه الحذف تخفيفًا.

يقول أبو حيان: "بل المختار ما حكاه الجمهور من أنّ خبر المبتدأ بعد "لولا" يجب إضماره، وأنه لا يكونُ إلا كونًا مُطلقًا لا كونًا مُقيّدًا"[٥].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٥.

(٢) **يُنظر**: مغني اللبيب ١/ ٢٨٩.

(٣) **يُنظر**: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٥.

(٤) **يُنظر**: الجنى الداني ص ٦٠١.

(٥) التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٢.

۞ هل الحال في (ضربي زيدًا قائمًا) هو الخبر أو الخبر بجملته محذوف؟[1] ۞

اختار ابن عمرون ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين من أن المحذوف في : ضربي زيدًا قائمًا، هو الخبر؛ لسد الحال التي لا تصلح أن تكون خبرًا للمصدر (ضربي) مسده فقال: " وذهب بعض النحاة إلى أنَّ العاملَ في الحالِ المصدرُ المبتدأُ ولا يحتاجُ إلى خبرٍ؛ لأن هذا محمولٌ على المعنى كأنك قلت: ضربتُ زيدًا قائمًا، وشبَّهَهُ بقولهم: أقائمٌ الزيدانِ؟ لمَّا كان المعنى: أيقومُ الزيدانِ؟ لم يحتج إلى خبرٍ، وليس مثلَه؟ لأنه لا يَتِمُّ المصدرُ بفاعلِه، بخلاف أقائمٌ الزيدانِ؟ فإِنَّهُ تمَّ بفاعله، فكان حملُ (أقائمٌ) على معنى الفعل أولى. وذهب الكوفيون إلى أن العاملَ المصدرُ المبتدأُ، والخبر بجملته محذوفٌ للعلمِ به، تقديره: ضربي زيدًا قائمًا كائنٌ. **وقد رُجِّحَ الأولُ بأنَّ حذفَ بعضِ الخبرِ أولى من حذفِ كلِّه**"[2].

العرض والتحليل

هذه المسألةُ من المسائلِ التي ثار حولها جدلٌ شديدٌ بين النحويين، وقد أفرد لها السيوطي مؤلَّفًا مستقلًا[3].

---

(١) تنظر هذه المسألة في: الكتاب ١/ ١٩٩، والأصول في النحو ٢/ ٣٥٩، ٣٦٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤٣، ٢٤٤، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٨- ٢٨٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٢- ١٠٩٥، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٠١- ٣٠٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٢٢، ٢٢٣، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٧٩- ٨٩٠، والمقاصد الشافية ٢/ ١١٣- ١٢٠، وتعليق الفرائد ٣/ ٣٦، ٣٧، والتصريح ١/ ٢٢٨- ٢٣٠، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٥، وضياء السالك ١/ ٢٢٠.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٥٥.

(٣) ينظر : همع الهوامع ١/ ٣٩٥.

أولًا : ضابط المسألة

أن يبتدأ بمصدرٍ صريحٍ، أو اسم تفصيل مضافًا إلى مصدر صريح أو مؤول، وبعده حال لا تصلح أن تكون خبرًا أصالةً لهذا المصدر (١).

فالأول نحو: ضربي زيدًا قائمًا. فـ (ضربي) مصدرٌ صريحٌ مبتدأٌ به، وهو مضافٌ إلى فاعله، و(زيدًا) مفعوله، و(قائمًا) حال، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا للمصدر؛ لأنها غيرُ الأول في المعنى، إذ لا يُقال: ضربي قائم، والخبر المفرد يشترط فيه أن يكون هو الأول في المعنى.

ومثال اسم التفضيل المضاف إلى مصدر صريح: أكثر شربي السويقَ ملتوتًا.

ومثال اسم التفضيل المضاف إلى مصدر مؤول: أخطب ما يكون الأميرُ قائمًا.

والفرق بين هذين المثالين والمثال الأول: أن المبتدأ به في المثال الأول هو المصدر نفسه (ضربي)، أما في المثالين الأخيرين فالمبتدأ به مصدرٌ في المعنى؛ حيث أضيف فيها اسم التفضيل إلى مصدر صريح (أكثر شربي)، وإلى مصدر مؤول (أخطب ما يكون)؛ إذ معناه: أخطب الكون، وأفعل بعض لما يضاف إليه، فإذا أضيفَ إلى مصدر كان مصدرًا في المعنى .

فإن صلحت الحال لأن تكون خبرًا للمصادر المذكورة، وجب رفعها؛ لتكون هي الخبر نحو: ضربي زيدًا شديدٌ، وإكرامي الضيفَ عظيمٌ.

ثانيـــًا : إعراب المصدر:

اتفق النحويون على أن المصدر أو ما كان بمعناه في الأمثلة الثلاثة المتقدمة مرفوعٌ، ولكنهم اختلفوا في إعرابه على مذهبين:

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٨، والتصريح ١/٢٢٨.

المذهب الأول: ما ذهب إليه بعضهم من أنه مرتفع بأنه فاعل لفعل مضمر، والتقدير: يقع ضربي زيدًا قائمًا. حكى ذلك ابن مالك(١)، وأبو حيان(٢)، والمرادي(٣)، وغيرهم.

وَضعف بِأَنَّهُ تَقْدِير مَا لَا دَلِيل على تَعْيِينه لِأَنَّهُ كَمَا يجوز تَقْدِير (ثَبت) يجوز تَقْدِير (قل) أَو (عدم)، وَمَا لَا يتَعَيَّن تَقْدِيره لَا سَبِيل إِلَى إضماره(٤).

المذهب الثاني: مذهب جمهور النحويين أن هذا المصدر أو ما كان بمعناه في الأمثلة المتقدمة مرفوعٌ على الابتداء، ولكنهم اختلفوا: هل يحتاج هذا المبتدأ إلى تقدير خبر أو لا؟

فذهب الأخفش الأصغر(٥)، وابن درستويه(٦)،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٨٠.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص ٢٥١.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/ ٣٩٥.

(٥) ينظر رأيه في: الارتشاف ٣/ ١٠٩٣.

والأخافشة أكثر من أحد عشر أخفشًا، أكبرهم أبو الخطاب شيخ سيبويه، وأوسطهم سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، والأصغر تلميذ المبرد، واذا ذُكِرَ مجردًا فهو الأوسط. **والأخفش الأصغر هو:** علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر: نحوي، من العلماء، من أهل بغداد. أقام بمصر سنة ٢٨٧ - ٣٠٠ هـ وخرج إلى حلب، ثم عاد إلى بغداد، وتوفي بها، وهو ابن ٨٠ سنة. له تصانيف، منها " شرح سيبويه " و " الأنواء " و " المهذب ". وكان ابن الرومي مكثرا من هجوه، توفي سنة ٣١٥هـ . ينظر في ترجمته: بغية الوعاة ٢/ ١٦٧، والأعلام ٤/ ٢٩١.

(٦) ينظر رأيه في: الارتشاف ٣/ ١٠٩٣، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٥.

وابن بابشاذ[١]، إلى أن المبتدأ (المصدر) في هذه الأمثلة لا يحتاج إلى تقدير خبر؛ وذلك لأن المصدرَ في هذه الأمثلة واقعٌ موقعَ الفعلِ، فمعنى ضربي زيدًا قائمًا: ضربتُ زيدًا قائمًا، أو أضربُ زيدًا قائمًا، فاستغنى المصدر بفاعله عن الخبر، كما استغنى الوصف بفاعله عن الخبر في نحو: أقائمٌ الزيدانِ؟

وعلى هذا يجوز أن يكون (قائمًا) في: ضربي زيًا قائمًا، حالًا من الفاعل وهو ياء المتكلم في (ضربي)، ويجوز أن يكون حالًا من المفعول به وهو (زيدًا)، العامل فيهما المصدر، ويكون الحال على هذا من تتمة المبتدأ (ضربي) ونحوه.

وقد ردَّ النحويون هذا المذهب، وذكروا أنه بيِّنُ البُطلانِ؛ وذلك لفساده من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى، قال ابن الحاجب: "وفساد المذهب الثالث- يعني مذهب ابن درستويه ومن تبعه- من جهتين: من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى.

أما من حيث اللفظ: فلأنه لو كان المصدر قائمًا مقامَ الفعلِ لاستقلَّ بفاعِلِه، كما استقلَّ اسمُ الفاعلِ بفاعِلِه في قولك: أقائمٌ الزيدان، ولا يستقل؛ إذ لو قلت: ضربي زيدًا، لم يكن كلامًا.

وأما من حيث المعنى: فإن الإخبارَ بـ (ضرب) على (زيد) في حال القيام، ولا يمنع هذا من أن يكونَ ثم ضرب في غير حال القيام، ألا ترى أنك إذا قلت: ضُرِبَ زيدٌ قائمًا، لم يمنعْ من أن يكون ضُرِبَ قاعدًا"[٢].

فبانَ بذلك فساده من جهة المعنى؛ لمنافاة معناه على هذا التقدير للمعنى المطبق عليه لنحو قولهم: ضربي زيدًا قائمًا، إذ معناه: ما أضربه إلا قائمًا. وسيأتي إيضاح ذلك وبيانه إن شاء الله .

---

(١) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ١/ ١٧٢، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٨٧، وشرح التسهيل للمرادي ص ٢٥٧.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٦. وينظر : شرح الكافية لابن القواس ١/ ١٧٢.

وذهب الكسائي، وهشام ، والفراء[١]، وابن كيسان إلى أن خبرَ هذه المصادر هو الحال نفسه، فـ (ضربي) عندهم مبتدأ خبره (قائمًا)، ثم اختلفوا هل يتحمل الحال ضميرًا أو لا:[٢]

فقال الكسائي، وهشام ومن أخذ بمذهبهما بتحمله ضميرين؛ لأن الحال إذا وقع خبرًا للمبتدأ كان فيه ذكران (ضميران) مرفوعان، أحدهما صاحب الحال، والآخر من المبتدأ (المصدر)[٣] .

وإنما لزمهم القول بذلك؛ لأن الحال لابد فيه من ضمير يعود على المبتدأ؛ إذ المبتدأ عندهم – في أحد قولي الكوفيين– إنما يرتفع بما عاد عليه من الخبر. فـ (ضربي) هنا مبتدأ مرفوع، ولا بد له من رافع، فاحتاجوا إلى القول بتحمل الحال (قائمًا) ضميره. فلما اجتمع في (قائمًا) الوضعين: الحالية والخبرية، احتاج إلى ضميرين.

وقال الفراء بعدم تحمل الحال ضميرًا؛ إذ مذهبه أن الحال إذا وقعت خبرًا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر؛ لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه[٤].

وإنما وجب تعريها عن الضمير للزومها مذهب الشرط، والشرط إذا وقع خبرًا للمصدر لا يتحمل ضمير المصدر، ألا ترى أنك تقول: ضربي زيدٌ إن قامَ،

---

(١) هو هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، وله كتاب الحدود، صغير، لا يرغب الناس فيه، كتاب المختصر، كتاب القياس. ت ٢٠٩هـ. ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحويين ٣/ ٣٦٤، وفيات الأعيان ٦/ ٨٥، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٨، والأعلام ٨/ ٨٨.

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٣/ ٣٠٠، ٣٠١، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٥.

(٣) ينظر : الارتشاف ٣/ ١٠٩٣.

(٤) ينظر : المصدر السابق نفسه.

وركوبك إن أسرعت، فلا يتحمل الشرط الواقع خبرًا ضميرًا يعود على المصدر، فكما أن الشرط لا يتحمل ضميرًا يعود على المصدر، فكذلك الحال.

وجه نصب الحال مع كونه خبرًا

وإنما جاز نصب الحال في نحو: ضربي زيدًا قائمًا ونحوه مع كونه خبرًا- على مذهب الكسائي، وهشام والفراء، ومن أخذ بمذهبهم؛ لأن الحال فيه ليس عين المبتدأ؛ ألا ترى أن القائم ليس هو الضرب، والضرب ليس هو القائم، وكذلك الأمر في بقية الأمثلة، فلما كان خلافه انتصب على الخلاف؛ لأن الخلاف عندهم يوجب النصب.

وقال ابن كيسان: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف، قال ابن مالك نقلًا عنه: "وقد يجعلون الحال خبرا للمصدر كالوقت، فيقولون: ضربك زيدا قائما، وخروجك معنا راكبا، قال: وقد يجعلون الواو خبرا للمصدر، لأنها تكون بمعنى الحال والوقت، كقولك: قيامك والناس قعود، وخروجك والركب يسير. وقال: المصدر يكون خبره الحال كقولك: قيامك محسنا، وإحسانك قائما، يريد: قيامك في إحسانك، وإحسانك في قيامك"(١).

وقد عزا بعضهم هذا القول للأخفش أيضًا، قال أبو حيان: "ونقل بعض أصحابنا أن مذهب أبي الحسن – يعني الأخفش- أن الحال سدت مسد الخبر كالظرف لأنها في تقديره، كأنك قلت: ضربي زيدًا في حال كونه قائمًا، والعرب تقول: أكثر شربي يوم الجمعة، فاستعملوا الحال استعمال الظرف. وبه قال الجرمي(٢) في "الفرخ"،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨١.

(٢) الجرمي أبو عمر صالح بن اسحق البجلي كان فقهيًا ورعًا حسن المذهب عالمًا بالنحو واللغة أخذ عن الاخفش ويونس والاصمعي وأبي عبيدة وحدث عنه المبرد وتوفي سنة ٢٢٥ هـ ، وله كتب كثيرة منها =

وهو مذهب أبي الحجاج الأعلم[١]، وقال به ابن كيسان"[٢].

الرد على مذهب الكسائي ومن تبعه:

فأما قول الكسائي وهشام فيبطله أمران:

الأول: أن العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس أحدهما تابعًا للآخر رفعًا، فكذلك لا يعمل في ضميرين، ولا يرد على هذا قولهم في: زيدٌ حيث عمروٌ: إن (حيث) رفعت (زيدًا) و (عمرًا) لنيابتها مناب ظرفين؛ لثبوت بطلان ذلك. وإذا انتفى أن ترفع الحال ضميرين ، انتفى كونها خبرًا.

الثاني: أنا لو ثنينا: ضربي زيدًا قائمًا لقلنا: ضرْبَي الزيدَيْنِ قائمَيْنِ، لم يمكنْ أن يكون في (قائِمَيْنِ) ضميران؛ لأنه لو كان فيه ضميران لكان أحدهما مثنى لعوده على مثنى وهو صاحب الحال (الزيدين)، والآخر مفردًا من حيث عوده على مفرد وهو المصدر (ضربي)، وتثنية اسم الفاعل وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير، فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفردًا مثنىً في حالٍ واحدةٍ، وهذا محال لا يمكن القول به[٣]. **فبان بطلان ما ذهب إليه الكسائي وهشام رحمهما الله.**

=الفرخ، والابنية، والعروض، ومختصر في النحو تفسير غريب سيبويه وغيرها. ينظر : طبقات النحوين واللغويين ١/ ٧٤، وفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥.

(١) الأعلم الشنتمري يُوسُف بن سُلَيْمَان بن عِيسَىٰ أَبُو الْحَجَّاج الأندلسي الشنتمري بالشين الْمُعْجَمَة وَالنُّون وَبعدهَا تَاء ثَالِثَة الْحُرُوف وَمِيم بعْدهَا رَاء الأعلم النَّحْوِيّ، وَكَانَ مشقوق الشّفة الْعليا شقا كَبِيرا توفّي رَحمَه الله تَعَالَىٰ بإشبيلية سنة ٤٧٦هـ، وَكَانَت وِلَادَته سنة ٤١٠هــ، وَشرح الْجمل فِي النَّحْو لأبي الْقَاسِم الزجاجي وَشرح أَبْيَات الْجمل فِي كتاب مُفْرد وساعد شَيْخه الإفليلي علىٰ شرح ديوَان أبي الطّيب وَقيل إِنَّه شرح الحماسة شرحا مطولا ورتب الحماسة كل بَاب مِنْهَا علىٰ حُرُوف المعجم. ينظر : الوافي بالوفيات ٢٩/ ٩٠، وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٦، والأعلام ٨/ ٢٣٣.

(٢) التذييل والتكميل ٣/ ٢٩٣، وينظر : نتائج التحصيل في شرح التسهيل ٢/ ٩٧٨.

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٣/ ٣٠٢.

وأما قول الفراء بأن الحال لم تتحمل الضمير للزومها مذهب الشرط، فباطلٌ أيضًا؛ لأن الشرط بمفرده من غير جواب لا يصلح أن يكون خبرًا؛ لأنه لا يفيد، وإذا كان كذلك لزم أن يكون جواب الشرط محذوفًا، ويكون الضمير محذوفًا مع الجواب. يضاف إل ذلك: أن وقوع الشرط بمفرده خبرًا للمبتدأ دعوى لا دليل على شيءٍ منها، فكيف يُصارُ إليها؟! قاله ابن النحاس(١).

أما ما ذهب إليه ابن كيسان- وعزي للأخفش- من أن الحال تشبه الظرف فكأنه قال: ضربي زيداً في حال قيام، ليس بشيء؛ لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجثة أن تقول: "زيد قائماً" لأنه في معنى: زيدٌ في حال قيام، وحيث لم يجز ذلك دل على فساد ما ذكره(٢).

قال ابن مالك موضحًا فساد مذهب ابن كيسان: "إما أن يقدر لهذه الحال عامل أو لا، أن لم يقدر لها عامل لزم استغناؤها عما لا يستغنى عنه الظرف مع أنه أصل بالنسبة إليه، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره، فكان يقال: زيد قائماً، لأنه بمعنى: زيد في حال قيام. وإن قدرت لم يكن العامل إلا مثل المقدر في الظرف، فكما يقدر في: زيد في حال قيام: زيد مستقر في حال قيام، يقدر: ضربي زيداً مستقراً قائماً، فكان يلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال"(٣)

وذهب جمهور النحويين إلى أن خبر (ضربي) ونحوه محذوف، ولكنهم اختلفوا في حكم حذفه، وفي كيفية تقديره، وفي مكانه على ثلاثة أقوال:

الأول: مذهب الكوفيين، حيث ذهبوا إلى تقديره بـ (ثابت)، أو (حاصل)، أو ما شابه ذلك، وقدروه بعد الحال، فتقدير الكلام على مذهبهم: ضربي زيدًا قائمًا

---

(١) ينظر: التعليقة ١/ ٣٩٠.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٣٠٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٨١.

حاصلٌ أو ثابتٌ. حكى ذلك عنهم ابن السيد البطليوسي، وابن عمرون رحمهما الله.

وعلى مذهب الكوفيين يكون الحال (قائمًا) من تتمة المبتدأ، إذ هو العامل في صاحب الحال وهو (زيد)، ومعلومٌ أن العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال، ويلزم على هذا أن يكون حذف الخبر جائزًا لا واجبًا؛ لأن الحال لم تسد مسده، وإنما يجب حذف الخبر في مثل هذا إذا سدت الحال مسده؛ لأن الحال إذ ذاك عوض عن الخبر، بدليل أن العرب لا تجمع بينهما، وأما إذا تعلق الخبر بالمصدر المبتدأ، فإن ذلك لا يمنع من ذكر الخبر، بدليل أنهم أجازوا: ضربي زيدًا قائمًا خيرٌ من ضربِ عمروٍ، فأظهروا الخبرَ، ولو كان حذفُهُ واجبًا، لما جاز إظهاره ألبتة[١].

وقد ضعَّف النحويون هذا القول لفساده لفظًا ومعنى:[٢]

أما لفظًا: فلأنهم قدروا ما ليس في اللفظ دليل عليه، وشرط الحذف. كما تقدم- وجود ما يدل عليه، ألا ترى أنه كما جاز تقدير الخبر بـ (ثابت) أو (حاصل)، يجوز أيضًا تقديره بـ (منفي) أو (معدوم)، أو نحو ذلك؛ لعدم وجود ما يعين المحذوف، فدلَّ ذلك على بطلان مذهبهم.

وأما معنىً: فلأن تقدير الخبر مؤخرًا، وجعل الحال من تتمة المبتدأ، ينافي المعنى المطبق عليه بينهم لنحو قولهم: ضربي زيدًا قائمًا، ونحوه[٣].

ويظهر فساد قول من يعتقد ذلك أكثر في قولهم: أكثر شربي **السويق ملتوتًا، وقد أبان ذلك ابن عمرون - رحمه الله- في معرض رده على هذا المذهب فقال:** "وما أبطلنا به مذهبَ مَنْ يعتقد أنَّ الحالَ معمولُ المصدرِ يظهرُ

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٦.

(٢) ينظر: الإيضاح ١/ ١٩٦، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/ ٨٣٦.

(٣) ينظر: نتائج التحصيل ٢/ ٩٧٥.

في هذه المسألة؛ لأن (ملتوتًا) لو جُعِلَ من تمامِ الشربِ يكونُ الإخبارُ حينئذٍ عن أكثرِ شربِ سويقٍ ملتوتٍ أنَّه حاصلٌ، وذلك لا ينفي أكثريةً في غيرِ حالِ اللتِّ"(١).

والمراد من هذا الكلام: أن الإخبارَ عن أكثر شرب السويق الملتوت أنه حاصلٌ، لا يمنع حصول شرب سويق غير ملتوت أضعافه، ويوضحه- كما قال ابن الحاجب-: أنا لو قدرنا أنه شرب سويقًا ملتوتًا عشر مرات، وسويقًا غير ملتوت ألف مرة، فإذا أراد أن يخبرَ عن تسع من الأول بالحصول لقال: أكثر شربي السويق ملتوتًا حاصلٌ"(٢).

وذهب البصريون إلى أن خبر المبتدأ في نحو هذا محذوف وجوبًا سدت الحال مسده، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا له أصالةً؛ لأن الخبرَ إذا كان مفردًا يكون هو الأول، والمصدر الذي هو (الضرب) ليس هو (القائم). وقدروه قبل الحال، **ولكنهم اختلفوا في كيفية تقديره:**

فذهب سيبويه وجمهور البصريين(٣) إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسده ظرف زمان مضاف إلى صاحبها وهو الضمير، والتقدير : ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، إن أردت الاستقبال، و إذ كان قائمًا، إن أردت الماضي.

وتقديرهم الظرف بـ (إذ) و (إذا) دون غيرهما من ظروف الزمان أجاب عنه ابن عمرون فقال: "وأولى الظروف إن أردت الماضي (إذ)؛ لأنه تستغرق الماضي، وإن أردت المستقبل (إذا)؛ لأنها تستغرق المستقبل"(٤) .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٥٥.

(٢) ينظر : الإيضاح ١/ ١٩٦.

(٣) ينظر : الكتاب ١/ ١٩٩، وشرح التسهيل ١/ ٢٦٧، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٩٢.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٥٣.

وأجاز الزمخشري تقدير الخبر بـ : إذا كنت، أو إذ كنت، بإسناد كان إلى فاعل الضرب(١).

واعترضه ابن النحاس وأبو حيان بأن هذا لا ينبغي أن يجوز إلا بدليل؛ لأن التقييدات بالأحوال والصفات، وعود الضمير لا يكون إلا لأقرب مذكور، ألا ترى أن ما جاء من ذلك في تمثيلهم يعين أن يكون حالًا من المفعول كقولهم: أكثر شربي السويق ملتوتًا، وأكلي التفاحة نضيجة، وغير ذلك(٢).

وذهب الأخفش(٣) إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسده مضاف إلى ضمير صاحبها، والتقدير: ضربي زيدًا ضربه قائمًا. فـ (ضربي) مبتدأ، و (ضربه) خبره، و (قائمًا) منصوب بـ (ضربه)، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، وفاعله ضمير المتكلم محذوفًا، والأصل: ضربي زيدًا ضربيه قائمًا.

ويتبين مما سبق أن ابن عمرون وأبا حيان قد اختارا مذهب سيبويه، وعلل ابن عمرون هذا الاختيار بأن المعنى المطبق عليه بينهم لقولهم: ضربي زيدًا قائمًا: ما ضربت زيدًا إلا قائمًا، وكذلك إذا قلت: أكثر شربي السويق ملتوتًا، فإن معناه: ما أكثر شربي إلا ملتوتًا، وهذا المعنى لا يستقيم كذلك إلا على تقدير سيبويه(٤).

فيفهم من كلام ابن عمرون أن المعنى المفهوم من قولهم: ضربي زيدًا قائمًا، حصر ضرب زيد في حال القيام، فيكون المعنى: كل ضرب مني واقع على زيد حاصل حال القيام، ولا يستقيم هذا المعنى إلا إذا كانت الحال من تتمة الخبر، كما هو تقدير سيبويه. ولا يتحقق هذا المعنى على تقدير الأخفش.

---

(١) ينظر : الكشاف ١/ ٦٥٤.

(٢) ينظر : التعليقة لابن النحاس ١/ ٣٤٢، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٩٥.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٢٦٧، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٩٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٨٨، والمساعد ١/ ٢٣٤.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٥٥.

تعقيب وترجيح:

والذي أميل إليه أن أصح هذه المذاهب وأقربها للصواب هو ما اختاره ابن عمرون من مذهب سيبويه وجمهور البصريين؛ لأن المعنى على تقدير سيبويه مطابقٌ للمعنى المفهوم من : ضربي زيدًا قائمًا- كما سبق بيان ذلك وإيضاحه- وجانب المعنى من أقوى الأمور التي يركن إليها في ترجيح قولٍ على آخر؛ إذ الأصل في الأحكام التي تقتضيها الألفاظ أن تتطابق مع المعاني المسوقة لبيانها تلك الألفاظ، فالمتكلم إنما يعمد إلى تألف الكلمات وتضامها ليظهر مراد ما في نفسه، فالألفاظ عنده وعاء للمعاني.

ومما ينبغي التنبيه إليه أن هذا الباب- أعني سد الحال مسد الخبر- خارج عن القياس؛ لما فيه من تكلفات كثيرة، من نحو: حذف الظرف مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت ذلك في غير هذه المسألة، ومن قيام الحال مقام الظرف. قال الرضي: "ولا نظير له"(١).

ولهذا ينبغي أن يقتصر فيه على ما ورد به سماع.

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١/ ١٠٧.

المبحث الثالث : في المنصوبات، وفيه سبعَ عشرةَ مسألةً:

المسألة الأولى: ناصب المصدر في (قَعَدَ القُرْفُصَاء)

المسألة الثانية: هل المنادَىٰ مفعولٌ أو مُشَبَّه به؟

المسألة الثالثة: إعراب المنادىٰ المكرر في حال الإضافة.

المسألة الرابعة: حكم لحاق ألف الندبة نعت المندوب.

المسألة الخامسة: حكم وصف (اللَّهُمَّ) في أسلوب النداء.

المسألة السادسة: إعراب (خيرًا) في قوله تعالىٰ: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾.

المسألة السابعة: الاتساع في الظرف.

المسألة الثامنة: ناصب المفعول معه.

المسألة التاسعة: إطلاق المفعول له بدلًا من المفعول لأجله.

المسألة العاشرة: حكم تعدد الحال لمفرد.

المسألة الحادية عشرة: حكم تقديم الحال علىٰ صاحبه المجرور بحرف.

المسألة الثانية عشرة: القول في نصب (فاه) في: كلَّمْتُهُ فَاهُ إلىٰ فِيَّ.

المسألة الثالثة عشرة: مجيء الحال جملة اسمية دون واو.

المسألة الرابعة عشرة: حكم تقديم التمييز علىٰ عامله.

المسألة الخامسة عشرة: (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء.

المسألة السادسة عشرة: هل يأتي الاستثناء المفرّغ من الموجب؟

المسألة السابعة عشرة: الخلاف في كون المستثنىٰ أقلّ من نصف المستثنىٰ منه.

ناصب المصدر في (قعد القُرْفُصَاء)[1]

رجَّحَ ابن عمرون كون (القُرفُصاء) منصوبًا بـ (قعد) في قولهم: قَعَدَ القُرفُصَاء[2]، فقال: " وهي منصوبة بالفعلِ قبلها؛ لأنَّ القهْقَرَى نوعٌ من الرجوعِ[3]، فإذا عُدِّيَ إلى المصدرِ الذي هو عامٌّ جاز أن يتعدَّى إلى النوعِ إذ كان داخلًا تحتَه، وقيل: بل يُقَدَّرُ لها فعلٌ من لفظِه تُنْصَبُ به كأَنَّهُ تَقَرْفَصَ القُرفُصَاءَ، وتصَمَّمَ الصمَّاءَ، ورُجِّحَ الأَوَّلُ بأَنَّهُ لا يحتاجُ معه إلى تقديرٍ"[4].

العرض والتحليل

المفعول المطلق : هو المصدر المنتصب توكيدًا لعامله أو بيانًا لنوعه أو عدده نحو " ضَرَبْتُ ضَرْبًا " ، و" سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ " ، و" ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ ".

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ١/ ٣٥، والأصول ١/ ١٦٠، واللمع ١/ ٤٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦٤، ٢٦٥، وتوجيه اللمع ١/ ١٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٧٤-٢٧٧، وشرح ابن الناظم/ ١٩٢، واللمحة في شرح الملحة١/ ٣٥٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٥، والتذييل والتكميل ٧/ ١٤٥- ١٥٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٨٥، و إرشاد السالك ١/ ٣٥٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٢٩، وشرح الأشموني ١/ ٤٦٩، والتصريح ١/ ٣٢٧، وضياء السالك ٢/ ١٢٥.

(٢) قعد القرفصاء: أي: جلس على أليتيه، وألصق فخذيه ببطنه محتبيا بيديه. ينظر : تهذيب اللغة ٩/ ٣٨٧، وقال الزبيدي: " قعد القرفصى، مثلثة القاف والفاء، مقصورة، الكسر نقله الفراء عن بعضهم، والقرفصاء بالضم، ممدودة، وهذه الفصحى، زاد ابن جني القُرُفُصاء بضم القاف والراء مع المد". تاج العروس ١٨/ ٩٤.

(٣) ينظر : الكتاب ١/ ٣٥، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٦٧، ونسبه العكبري لسيبويه في اللباب ١/ ١٦٥، ونسبه لسيبويه أيضًا ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٢٧٧.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٤٠٣.

وسُمِّيَ مفعولًا مطلقًا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يقع عليها اسم المفعول إلا مقيدًا كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه(١).

وعامله:

إما مصدر مثله نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا﴾(٢)، أو ما اشتق منه من فعل(٣) نحو قوله تعالى: " ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾(٤) " ، أو وصف(٥) نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾(٦) . (٧)

وقد ينوب عنه مصدر مرادف لمصدر الفعل المذكور نحو " قعدتُ جلوسًا " ، و " افرح الجذل " ،

(١) ينظر: شرح ابن عقيل : ٢/ ١٦٩

(٢) من الآية: ٦٣ من سورة الإسراء.

ووجه الاستشهاد: مجيء عامل المفعول المطلق مصدرًا مثله لفظًا ومعنىً كما هو واضح؛ خلافًا للجرمي الذي ادعى أن المصدر لا يعمل في المصدر. شرح التصريح: ١/ ٤٩١.

(٣) بشرط أن يكون متصرفا تاما، وغير ملغي عن العمل، فخرج الفعل الجامد كفعل التعجب، والناقص مثل: كان، والملغي مثل: "ظن" عند إلغائها، فلا يقال: ما أحسن محمدا حسنا، ولا كان علي مسافرا كونا، ولا علي قائم ظننت ظنا.

(٤) من الآية: ١٦٤ من سورة النساء.

ووجه الاستشهاد: مجيء العامل في المفعول المطلق مشتقًا منه؛ لأن المصدر "تكليمًا" أصل للفعل "كلم" .

(٥) أي: متصرف يعمل عمل الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة دون أفعل التفضيل، والصفة المشبهة. شرح التصريح: ١/ ٤٩١.

(٦) سورة الصافات: الآية ١.

(٧) يُنظر: أوضح المسالك : ٢/ ١٨٢، ١٨٣.

فـ(الجلوس) نائب مناب القعود ؛ لمرادفته له ، و(الجذل) نائب مناب الفرح ؛ لمرادفته له[١].

وقد اختلف العلماء في ناصبه على أقوال :

أولها : وبه قال الجمهور – **أن الناصب له فعل مضمر** من لفظه ، فقولك : " قعدت جلوسا " – التقدير فيه : قعدت وجلست جلوسًا[٢].

ثانيها – وبه قال ابن مالك [٣] ، وهو ظاهر كلام ابن هشام في أوضح المسالك[٤] : **أن الناصب له هو الفعل المذكور** نحو (قعدت) في المثال السابق ، ، ورجح هذا المذهب الرضي قائلًا : " وهو أولى ؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه "[٥].

ثالثها : وبه قال أبو الفتح ابن جني[٦]. **التفصيل** :

– **فإن أريد به التأكيد** عمل فيه المضمر الذى من لفظه كـ" قعدت جلوسًا " ، و " قمت وقوفًا " بناءً على أنه من قبيل التأكيد اللفظي ، فلابد من اشتراكه مع عامله في اللفظ .

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل : ٢/ ١٧٣

(٢) راجع التصريح : ١/ ٣٢٧ ، والهمع : ١ / ٧٥

(٣) راجع شرح التسهيل : ٢/ ١١١

(٤) يُنظر: أوضح المسالك : ٢/ ١٧٩

(٥) شرح الكافية للرضى : ١/ ٢٧٠

(٦) ينظر: شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي – القاهرة : ٥٩ ، والهمع : ١/ ٧٥ ، وحاشية يس : ١/ ٣٢٧.

– **وإن أريد به بيان النوع** عمل فيه الظاهر ؛ لأنه بمعناه نحو " قعدت جلوسًا حسنًا " . [١]

واستدل لمذهبه بأن المؤكد مع فعله بمنزلة التأكيد اللفظي ، فيلزم أن يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعي . [٢]

رابعها – وعليه بعض العلماء : أن عامل المصدر المؤكد فعل مضمر من لفظه كالقول السابق ، **وأما الذى لغير تأكيد :**

– **فإن وضع له فعل** من لفظه عمل فيه المضمر أيضا نحو " قعدت جلوسًا حسنًا " ، فـ(جلوسًا) منصوب بـ(جلس) مضمرًا ، والتقدير : قعدت وجلست جلوسًا حسنًا .

– **وإن لم يوضع له فعل**، انتصب بالظاهر نحو " قعدتُ القُرفُصَاء " ، ولا يمكن أن يكون انتصابه بفعلٍ من لفظه ، أو على تقدير موصوف محذوف أي : القعدة القرفصاء[٣].

وأرى أن الناصب له هو الفعل المذكور، وهو ما اختاره ابن عمرون ؛ لأنه أبسط وأقرب إلى عدم التكلف ، لاسيما أن المصدر هنا متحد مع الفعل المذكور في المعنى ، كما أنه إذا كان المصدر هنا مؤكدا – فأنت إنما تؤكد الفعل المذكور ، وإن كان موصوفًا أو مضافًا أو دالًا على العدد، فأنت إنما تبين به نوع الفعل المذكور ، فدَلَّ ذلك على أن الفعل المذكور هو العامل فيه .

---

(١) يُنظر: شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير / ٥٩ ، والهمع : ١/ ٧٥ ، وحاشية يس : ١/ ٣٢٧.

(٢) يُنظر: حاشية يس : ١/ ٣٢٧

(٣) يُنظر: الهمع : ١/ ٧٦

۞هل المنادى مفعول أو مشبه بالمفعول[١]؟۞[٢]

اختار ابن عمرون أن المنادى مفعولٌ موافقًا في ذلك سيبويه وجمهور البصريين فقال: " واخْتُلِفَ في المنادَى أهو مفعولٌ أم مشبَّهٌ بالمفعولِ؟ والصحيح

(١) الفرق بين المفعول والمشبه به:

المفعولُ به هو: اسمٌ دلَّ على شيءٍ وقع عليه فعلُ الفاعلِ، إثباتاً أو نفياً، ولا تُغيِّر لأجله صورةُ الفعل، فالأولُ نحو "برَيتُ القلمَ"، والثاني، نحو "ما بَرَيتُ القلمَ"، نحو:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة :٥)، ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾(الضحى: ٣)

وقد يَتعدَّدُ، المفعولُ به، في الكلام، إن كان الفعل متعدِّياً إلى أكثرَ من مفعول به واحدٍ، نحو "أعطيتُ الفقيرَ دِرهماً، ظننتُ الأمرَ واقعاً، أعلمتُ سعيداً الأمر جَليّاً".

والمُشَبَّهُ بالمفعول به: إن كان معمولُ الصفةِ المُشبَّهة معرفةً، فحقُّهُ الرفعُ، لأنه فاعلٌ لها، نحو "عليٌّ حَسَنٌ خُلقُهُ" غيرَ أنهم إذا قصدوا المبالغةَ حوَّلوا الإسنادَ عن فاعلها إلى ضميرٍ يسْتَتِرُ فيها يعود الى ما قبلها، ونَصبوا ما كان فاعلًا، تشبيهًا له بالمفعول به، فقالوا "علي حَسَنٌ خُلقَهُ، بنصبِ الخُلُق على التَّشبيه بالمفعول به، وليس مفعولاً به، لأنّ الصفةَ المشبَّهة قاصرةٌ غيرُ متعديةٍ، ولا تمييزاً، لأنه معرفةٌ بالإضافة إلى الضمير. والتمييزُ لا يكونُ إلا نكرة. ينظر: جامع الدروس العربية ٣/ ٥، ٦، ١٥.

(٢) ينظر باب النداء في: الكتاب ٢/ ١٨٢، والمقتضب ٤/ ٢٠٢، والأصول في النحو ١/ ٣٢٩، والتعليقة لأبي علي الفارسي ١/ ٣٢٧، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٣٣٧، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢/ ٧٥٣، والمرتجل لابن الخشاب ص ١٩١، وشرح المفصل للخوارزمي ١/ ٣٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣١٥، والتوطئة في النحو ص ٢٨٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٥، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٢٨٨، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٤٤، والتعليقة على المقرب ص ٢٧٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٧٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٥١، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٢٥، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٣٣، وشرح المكودي على الألفية ١/ ٢٣٦، وشرح ابن طولون على الألفية ٢/ ١٠٤، وحاشية الخضري ٢/ ٧١، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٥٠، والنحو الكافي ٢/ ١٦١.

الأول؛ لأنك إذا قلت: يا عبدّ الله فكأنك قلتَ : أريدُ عبدَ اللهِ أو أُنادِي، وذلك فعلٌ وفاعلٌ، فالمنادَى مفعولٌ به، وكذا لو سُئِلتَ فقيل لك: ما فعلتَ بعد قولك: يا زيدُ لقلتَ: ناديتُ زيدًا، فعُلِمَ أنَّهُ مفعولٌ به.

ثم ذكر رأي السيرافي وضعَّفَه، فقال: وقال السيرافي: "هو مُشّبَّهٌ بالمفعولِ به" لَمَّا احتاجَ المنادِي إلى عطفِ المنادَى على نفسه واستدعائه إياه ليُقْبِلَ عليه فيخاطبُه بالذي يريدُ، احتاجَ إلى حرفٍ يصلُه باسمه؛ ليكونَ تصويتًا وتنبيهًا له، وهو (يا) و أخواتها، وهو شيءٌ يُحرِّكُ به المنادِي المنادَى، فصار المنادَى كالمفعولِ بتحريكِ المنادِي له وتصويتِهِ به، والمنادِي كالفاعل، و (يا) لفظٌ وصار بمنزلة الفعلِ الذي يذكره الذاكرُ فيصله بمفعولٍ ظاهرٍ وفاعلٍ مضمرٍ، فهذا ما يستحقُّهُ المنادَى في الأصل، وعبَّرَ سيبويه عن هذا المعنى بأنَّهُ فعلٌ لا يستعملُ إظهارُهُ. والجواب أن هذا يؤدي إلى أن يستقلَّ الحرفُ والاسمُ كلامًا، وهذا فاسد، ويَشْكُلُ بحرفِ التنبيهِ في هذا وهو (ها)، وهو حرفٌ يحرَّكُ به المُنَبَّهُ، وليس بعاملٍ في اسمِ الإشارةِ بالإجماعِ، فثَبَتَ أنَّهُ مفعولٌ بهِ"(١).

العرض والتحليل:

النداء فيه ثلاث لغات(٢)، أشهرها: كسر النون مع المدِّ، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المدِّ.

والنِّداء- بكسر النون وضمه- لغة: الدعاء لعاقل أو لغيره.

---

(١) ينظر : شرح المفصل لا بن عمرون ٢/٤٥٠، ٤٥١.

(٢) قيل: إن اللغات الواردة فيها أربع: كسر النون مع المدّ، وكسر النون مع القصر، وضم النون مع المدّ، وضمها مع القصر. موصل النبيل إلى نحو التسهيل (رسالة) ص ١١٤٤، وحاشية الخضري ٢/ ٧١.

وقيل: إن لغة الضم مع القصر غير مسموعة. حاشية ابن الحاج ٢/ ٥٥.

واصطلاحًا: رفع الصوت للمنادَى ليقبلَ عليكَ بحرفٍ من الحروفِ الموضوعةِ لذلك، وهي: الهمزة المقصورة، والممدودة، و (أي) المقصورة، و (أي) الممدودة، و(يا) و (أيا)، و (هيا)، و (وا)[١].

وقد اختلف النحويون في عامل النصب في المنادَى على أربعة مذاهب :

المذهب الأول: ذهب سيبويه[٢]، والمبرد[٣]، وتبعهما جماعة من النحويين[٤] إلى أن المنادَى مفعولٌ به في الحقيقة، وهو منصوبٌ لفظًا أو محلًّا بفعلٍ مقدَّرٍ، والتقدير: دَعَوتُ أو نادَيْتُ، فحُذِفَ الفعلُ وصار (يا) وأخواتها بدلًا منه في اللفظ؛ لأنك إذا قلت: يا عبدَ اللهِ، عُلِمَ أنَّك تريدُهُ، وقد وقعَ دعاؤُكَ بعبدِ اللهِ، فانتصَبَ على أنه مفعولٌ تعدَّى إليه فعلُكَ[٥].

واستدلوا على ذلك بأمرين:

---

(١) ينظر تعريف النداء في: المقرب لابن عصفور ١/ ١٧٥، والتعليقة على المقرب ص ٢٧٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٧٩، والمساعد ٢/ ٤٨٠، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٣٠، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٣٣، وحاشية الصبان ٣/ ١٩٧، وحاشية الخضري ٢/ ٧١، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٥٠.

(٢) الكتاب ١/ ٢٩١ حيث يقول: "ومما يَنتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهارُه قولك: يا عبد الله، والنَّداءُ كلُّه..." . وفي ٢/ ١٨٢ قال:" اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب".

(٣) المقتضب ٤/ ٢٠٢ حيث يقول: "اعْلَم أَنَّك إِذا دَعَوْت مُضَافا نصبته وانتصابه على الْفِعْل الْمَتْرُوك إِظْهَاره وَذَلِكَ قَوْلك يَا عبد الله..." وبهذا النص يتضح عدم دقة من نسب إليه القول بأن المنادَىٰ عنده منصوبٌ بحر النداء لسده مسدّ الفعل. ينظر : شرح الكافية ١/ ٣١٢، وجواهر الأدب ٢٨٨- ٢٩١، وشرح الأشموني ٣/ ٢٥٧، وحاشية الخضري ٢/ ٧٣.

(٤) منهم : الزمخشري في المفصل ٣٥، وابن خروف في شرح الجمل ٢/ ٦٨٣، وابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٨٥، ٣٩٠.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٥.

أحدهما: أنَّ الأصلَ في العملِ للأفعالِ، والحرفُ ينبِّهُ على ذلك؛ لأنه يعملُ، وكما أنَّ أدوات الشرط إذا حذف عنها الفعل، أعرب المعمول بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه الحرفُ، فكذا ما هنا، إلا أن الفرقَ بينهما أنَّ العاملَ هنا لا يظهر؛ لأنه لو ظهر لصارَ خبرًا، والمقصود الإنشاء لا الإخبار(١).

والآخر: أنَّ العربَ قالت: يا إيَّاكَ، وكان الأصلُ في الكلامِ: (أدعوكَ)، أو (أناديكَ)، فلما حُذِفَ الفعلُ وصارَ (يا) وأخواتها بدلًا منه، انفصلَ الضميرُ فقالوا: يا إيَّاكَ(٢).

وإنما لزمَ حذفُ الفعلِ هنا لعدةِ أمورٍ وهي:

١- أنَّ الضرورةَ تدعو إلى استعمال النداء كثيرًا، فحَذْفُ الفعلِ لضربٍ من الإيجازِ.

٢- الاستغناء عنه بظهور معناه، وهو ما يعبر عنه بدلالة قرينة الحال.

٣- أنَّ القصدَ من النداءِ الإنشاء، وظهور الفعل يوهم الإخبارَ.

٤- التعويض عنه بحرف النداء، ولو ظهرَ الفعلُ لاجتمع العوضُ مع المعوضِ عنه، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة(٣).

ونسبَ الإربلي(٤)،

---

(١) ينظر: التبيين / ٤٣٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩١.

(٣) ينظر: المفصل/ ٣٥، والتبيين/ ٤٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٥، ٣٨٦، وشرح شذور الذهب/ ٢٤١، وهمع الهوامع ٣/ ٣٣.

(٤) جواهر الأدب ٢٨٨- ٢٩١. **والإربلي هو:** أحمد بن عبد السيد بن شعبان، صلاح الدين الإربلي: أديب وجيه. كان حاجبا للملك المعظم صاحب إربل. وتغير عليه فاعتقله مدة ثم أفرج عنه، فانتقل إلى بلاد الشام ومنها إلى مصر فاتصل بالملك الكامل وعظمت منزلته عنده، ثم تغير عليه فاعتقله وأطلقه، فعاد إلى منزلته، وثبت على رفعة شأنه إلى أن توفي بالرها. ومولده في إربل. له: جواهر الأدب، و(ديوان شعر) =

وأبو حيان[١]، والسيوطي[٢] هذا القول للجمهور.

المذهب الثاني:

وذهب بعض النحويين ومنهم السيرافي[٣]، والفارسي في أحد قوليه[٤]، والأنباري[٥] إلى أنَّ المنادَى منصوبٌ بأحرف النداء أنفسها – والمنادَى على هذا مشبَّهٌ بالمفعولِ به لا مفعولٌ به– لوقوعها موقع الفعل الذي هو (أدعو)، أو (أنادي)، وهذا ما يعبر عنه بأنها عملت لنيابتها عن الفعل[٦]، على أنَّ لـ (يا) في قيامها مقامَ الفعلِ خاصةً ليست للحروفِ، وذلك أنَّ الحروفَ قد تنوبُ عن الأفعالِ كـ (هل) فإنها تنوبُ عن: أستفهم، و كـ (ما) و (لا) فإنهما ينوبان عن: أنفي، و (إلا) تنوب عن: أستثني، وتلك الأفعال النائبة عنها هذه الحروف هي الناصبة في الأصل، فلما انصرفت عنها إلى الحرف طلبًا للإيجاز ورغبةً عن الإكثارِ، أسقطت عمل تلك الأفعال ليتم لك ما تنحيته من الاختصار، وليس كذلك (يا)؛

=و(ديوان دوبيت) وشعره رقيق. توفي سنة ٦٣١هـ. تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ١٨٤، والوافي بالوفيات ٧/ ٤٠، والأعلام ١/ ١٥٠، ومعجم المؤلفين ١/ ٢٧٤.

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١١٧.

(٢) همع الهوامع ٣/ ٣٣.

(٣) ينظر قول السيرافي: في هامش الكتاب ١/ ٣٠٣ ط بولاق. والحديث عن النداء ساقط في شرحه للكتاب ط دار صادر.

(٤) ينظر: التعليقة ١/ ٣٢٧، والمسائل العسكرية ١٠٩– ١١١. و نسب السيوطي في الهمع ٣/ ٣٣ القول بأنه مشبه بالمفعول به للفارسي، وقد ذكر الفارسي باب النداء تحت باب المشبه بالمفعول به. ينظر : الإيضاح ١/ ١٧١، ١٨٧.

(٥) الإنصاف ١/ ٣٢٦، ٣٢٧.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٣٣٣، واللباب ١/ ٣٢٨، ٣٢٩، وجواهر الأدب ٢٨٨– ٢٩١.

وذلك أن (يا) نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال (أدعو) و (أُنادِي)، فيكون كل واحدٍ منهما هو العامل في المفعول، وليس كذلك : ضربتُ و قتلتُ ونحوه، وذلك أن قولك: ضربتُ زيدًا، وقتلتُ بشرًا، العامل الواصل إليها المعبر عنه بقولك: (ضربت) ليس هو نفس (ض، ر، ب، ت)، إنما هناك أحداث دلت هذه الحروف عليها، وكذلك: القتل والشتم والإكرام ونحو ذلك، وقولك: أُنادِي عبدَ اللهِ، وأكرمُ عبدَ اللهِ، ليس هنا فعل واقع على عبدِ الله غير هذا اللفظ، و (يا) نفسها في معنى: (أدعو)، ألا ترى أنك إنما تذكر بعدها اسمًا واحدًا كما تذكره بعد الفعل المستقل بفاعله إذا كان متعديًا إلى واحدٍ، كـ (ضربتُ زيدًا)، وليس كذلك الاستفهام وحروف النفي، وإنما تدخلها على الجملة المستقلة فتقول: ما قامَ زيدٌ، وهل زيدٌ أخوك؟ فلما قويت (يا) في نفسها، وأوغلت في شبه الفعل، تولت بنفسها العمل[١].

واستدلوا على ذلك أيضًا بأن (يا) تشبه الفعل من أربعة أمور:

١- أنَّهم أمالوها، والإمالة من أحكام الفعل.

٢- أنَّهم نصبوا بها الحال، فقالوا: يا زيدٌ راكبًا.

٣- أنَّهم علَّقوا بها حرفَ الجرِ في قولك: يا لَزيدٍ، وهذا حكم الفعل.

٤- أن الكلامَ يتمُّ به وبالاسم، وليس هذا شأن الحروف، ولولا وقوعها موقعَ الفعلِ لم تكن كذلك[٢].

وما استدلوا به مردودٌ من أوجهٍ:

١- إن إمالة الحرف (يا) وتعليق حرف الجر به في نحو: يا لَزيدٍ، لا يقوم دليلًا على كونِ المنادَى منصوبًا به؛ إذ لو سلَّمنا بهذا مع (يا) فكيف ينصب المنادَى مثلًا إذا كانت أداةُ النداءِ (الهمزة) في نحو: أزيدٌ، أو (أي) في نحو: أي زيدٌ،

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٥٢.

(٢) ينظر : الإنصاف ١/ ٣٢٦، ٣٢٧، والتبيين / ٤٤٣، وشرح المفصل ٥/ ٥٢.

وهما لم يثبت فيهما إمالة ولا تعلق لحرف الجر بهما، بالإضافة إلى أن الإمالةَ كما هي من خصائص الأفعال، فهي أيضًا من خصائص الأسماء، فليس الفعل أولى بها من الاسم.

٢- إنَّ الإمالةَ لا توجبُ العملَ، بدليل إمالة (بلى) وهي غير عاملة.

وأُجيبَ عن ذلك بأن الإمالة لم توجبْ العملَ؛ لضعف المشابهة بها وحدها، وهنا اعتضدت بتعدد جهة الشبه، فعملت لقوتها.

٣- أنه يمتنع تعلق الجار وانتصاب الحال بها، بل هما متعلقان بالمنوب عنه وهو الفعل المقدر.

وأُجِيبَ عن ذلك بأنَّه لم يعهدْ في الكلام انتصاب الحال، وتعلق الجار بمحذوف معوض لا يمكن الإتيان به، فتعيَّنَ كونُ الانتصابِ بالعوضِ وهو الحرف (يا).

٤- أن حصولَ الجملةِ من حرفٍ واسمٍ باطلٌ[(١)].

٥- أنَّ حرفَ النداءِ قد يُحذَفُ، والعرب لا تجمع بين النائبِ والمنوب عنه لا في الذكر ولا في الحذف.

٦- كما ردَّ ابنُ يعيش هذا القول أيضًا من قبل أنَّ هذه الحروف لتنبيه المدعو، وهي غير مختصة، فتارةً تدخلُ على الجملة الاسمية، وأخرى على الجملة الفعلية، وما هذا سبيله فلا يعمل، ولا يقال إنه عملَ بطريقِ النيابةِ[(٢)].

واعترض هذا الرأي وسابقه بأن الفعلَ لو كان مقدرًا أو (يا) عوضًا منه، كان جملةً خبريةً.

وأُجيبَ بعدم لزوم ذلك؛لأن الفعلَ مقصودٌ به الإنشاء، فالأولى أن يقدر بلفظ

(١) ينظر: جواهر الأدب ٢٨٨- ٢٩١- تحقيق: إميل بديع يعقوب.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٥٢.

الماضي، أي: (دعوتُ) أو (ناديتُ)؛ لأنَّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيؤها بلفظِ الماضي[١].

وجعل الأنباري[٢]، وابن يعيش[٣] هذا الرأي للأكثرين.

المذهب الثالث:

ذهب آخرون منهم الفارسي في قوله الآخر[٤]، إنَّ (يا) و أخواتها أسماء أفعال بمعنى (أدعو) كـ (أُفّ) بمعنى: أتضج، ولهذا نصبت.

واعترض هذا القول من عدة أوجه:

١- أن أسماءَ الأفعالِ لا تكون على أقلِّ من حرفين، والهمزة من أدوات النداء.

وأُجيبَ: بأنه لكثرة استعمال النداء، جوز في أداته ما لم يجوز في غيرها.

٢- أنَّ الضميرَ في اسمِ الفعلِ لا يكون لغائب؛ لعدم تقدم ذكره، ولا لمتكلم؛ لأنَّ اسمَ الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم.

وأُجيبَ: بأنَّ اسمَ كل فعلٍ يجرى مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرًا أو مضمرًا غائبًا أو متكلمًا أو مخاطَبًا، لكن لا يبرز في اسم الفعل شيءٌ من الضمائر، يقول: (صَهٍ) في المفرد المذكر والمؤنث، وكذا في مثناها ومجموعها، وإذا كانت أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره، فيكون كما قال بعضهم في (أُفّ) إنه بمعنى: أَتَضَجَّرُ، أو تضَجَّرتُ.

٣- أنه لو كانت الأداة اسم فاعل، لتمَّ الكلامُ من دونِ المنادَى؛ لكونه حينئذٍ جملة.

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١/ ٣١٢.

(٢) الإنصاف ١/ ٣٢٦، ٣٢٧.

(٣) شرح المفصل ٥/ ٥٢.

(٤) المسائل العسكرية ١٠٩- ١١١، وينظر أيضًا: جواهر الأدب ٢٩٠، وهمع الهوامع ٣/ ٣٤.

وأُجيبَ: بأنه قد يعرض لجملة ما لا تستقل كلامًا إلا بوجوده كالجملة القسمية، والشرطية، والنداء لا بدل له من منادَى[١].

المذهب الرابع: أن المنادَى منصوب بـــ "يا" وأخواتها على أنها أفعال[٢].

ورُدَّ هذا القول : بأنَّه لو كان الأمر كما ذكروا، لَلَزِمَ اتصالُ الضميرِ معها كما يتصلُ بسائرِ العوامل، لكنهم قالوا: (يا إياك) منفصلًا، ولم يقولوا: (ياك)[٣]، فدلَّ هذا على أن العاملَ محذوفٌ.

الخامس: قيل: إنَّ الناصبَ للمنادَى أمرٌ معنويّ، وهو : القصد.

ورُدَّ: بأنَّه لم يعهدْ ذلك في عوامل النصب[٤].

وأقرب هذه الآراء إلى القبول: هو كون المنادَى منصوبًا بالفعل المقدر، وهو ما اختاره ابن عمرون موافقًا سيبويه وجمهور البصريين، فكما أنَّ الفعل قد يعمل في المعمول الواجب الاستتار، كذلك يمكن للمعمول أن يعمل فيه عامل واجب الحذف، فكلاهما لا صورة له في الكلام، بالإضافة إلى أنَّ جعل العمل للفعل نفسه أولى من جعله للحرف بنيابته عن الفعل، أو غير ذلك من المذاهب الأخرى.

---

(١) ينظر : شرح الكافية ١/ ٣١٣، وهمع الهوامع ٣/ ٣٤.

(٢) ينظر هذا القول في: همع الهوامع ٣/ ٣٤.

(٣) الوارد في نص السيوطي: "لم يقولوا : (إِيَّاك)"، والصواب: ولم يقولوا : (ياكَ) بحرف النداء يليه الضمير المتصل المنصوب. ينظر : همع الهوامع ٣/ ٣٤.

(٤) ينظر : همع الهوامع ٣/ ٣٤.

۞ إعـــــراب المنـادى المكرر في حال الإضافة[1] ۞

إذا كان المنادى مضافًا وكُرِّرَ المضاف دون المضاف إليه ، وذلك نحو : يا زيدُ زيدَ عمرو ، فإنه يجوز فيه وجهان : أحدهما: ضم الأول ونصب الثاني، والوجه الآخر : نصب الأول والثاني . وهما سواء في المعنى ، وهما لغة العرب.

فإن ضممته وهو الأكثر ؛ لأنه منادى مفرد ، فالثاني بيان للأول، أو بدل منه، أو منادى ثانٍ بإضمار (يا)، أو مفعول بإضمار أعني، أو توكيد،قاله ابن مالك[2] واعترضه أبو حيان بأنه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف لأن تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء والثاني بالإضافة ، وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول[3].

وإن نصبت الأول والثاني نحو :

يَا تيمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لكمُ لا يُلْقِيَنّكُم في سَوءَةٍ عُمَرُ[4]

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ١/ ٥٣ ، ٢/ ٢٠٥ ، المقتضب ٤/ ٢٢٩ ، علل النحو / ٣٤٨ ، الجمل / ١٥٧ ،اللامات / ١٠١ ، شرح السيرافي للكتاب ٢/ ٤٠٣ ، المسائل المنثورة / ٩٠ ، الخصائص ١/ ٣٤٦ ، النكت للأعلم ١/ ٥٥٥ ،الحلل / ٢٠٩، البيان في شرح اللمع / ٣٩٠ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٧ ، نظم الفرائد / ٩٨ ، البديع في علم العربية ١/ ٤٠٧ ، التخمير ١/ ٣٤٧ ، المغني ٢/ ١٢٢ ، شرح المكودي ٢/ ٦٠٣ ، الأشباه والنظائر ٣/ ٨ ، ١٩٧.

(٢) ينظر : التسهيل / ١٨٢ ، شرحه ٣/ ٤٠٥ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢١ ، شفاء العليل ٢/ ٨١٢

(٣) ينظر : شرح المفصل ٢/ ١٠ ، ارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٤ ، التصريح ٢/ ١٧١ ، حاشية الخضري ٢/ ٧٨

(٤) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه / ٢١١ ، يهجو عمر بن لجأ وقومه ، وأضاف (التيم) إلى عدي ليفرق بين الذين هجاهم وغيرهم من التيميين ، وعدي المذكور هو أخو تيم ، وهما ابنا عبد مناة (ينظر : معجم قبائل العرب ١/ ١٣٧ – ١٣٨) والسوءة : الفعلة القبيحة ، أي : امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بليّة ، والشاهد فيه : إقحام (تيم) الثاني بين (تيم) الأول وما أضيف إليه ، فعامل الثاني في منع التنوين معاملة الأول . (ينظر : الكتاب ١/ ٥٣ ، ٢/ ٢٠٥ ، المقتضب ٤/ ٢٢٩ ، =

فللنحويين في مثل هذا التركيب أربعة أقوال ، نقل منها ابن عمرون قولي سيبويه والمبرد فقال :" وإن جعلته مضافا كان عند سيبويه – رحمه الله – مضافا إلى (عدي) و(تيم) الأوسط مقحم، وهو عند المبرد مضاف إلى محذوف ، ولا إقحام فيه ؛ أراد : يا تيمَ عدي تيمَ عدي ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، وفيه وضع الظاهر موضع المضمر. **وقول سيبويه ليس فيه إلا زيادةٌ فهو أولى**[1].

العرض والتحليل:

للنحويين في مثل (يا تيْمَ تيْمَ عديّ) بنصب الأول والثاني أربعة أقوال :

<u>القول الأول</u>: أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثاني ، والاسم الثاني مقحم بين المتضايفين .[2] قال ابن بري : والإقحام : إعادة شيء قد دل الكلام الأول عليه، إلا أنه لا يكون إلا بين شيئين، كقوله (يا تيْمَ تيْمَ عديّ)، فأقحم الثاني بين المضاف والمضاف إليه وهو مستغنى عنه، وكذلك : يا ويحَ لزيد، اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وهي مستغنى عنها؛لأن المضاف إليه متضمن معنى اللام، وكذلك : يا طلحة، أعاد التاء التي كان حذفها فأقحمها بين الحاء وفتحها[3].

= علل النحو / ٣٤٨ ، الجمل / ١٥٧ ،اللامات / ١٠١ ، شرح السيرافي للكتاب ٢/ ٤٠٣ ، المسائل المنثورة / ٩٠ ، الخصائص ١/ ٣٤٦ ، النكت للأعلم ١/ ٥٥٥ ،الحلل / ٢٠٩، البيان في شرح اللمع / ٣٩٠ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٧ ، نظم الفرائد / ٩٨ ، البديع في علم العربية ١/ ٤٠٧ ، التخمير ١/ ٣٤٧ ، المغني ٢/ ١٢٢ ، شرح المكودي ٢/ ٦٠٣ ، الأشباه والنظائر ٣/ ٨ ، ١٩٧)

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٤٨٨.

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٧ ، والملخص ١/ ٤٦٣ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٤ ، والأشباه والنظائر ٣/ ٨ ، وحاشية الخضري ٢/ ٧٨

(٣) ينظر : نظم الفرائد ٩٨ ،٩٩ .

وهذا القول هو قول سيبويه الذي نقله عنه ابن عمرون.

يقول سيبويه:" (هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر) وذلك قولك : يا زيدَ زيدَ عمرٍو ، ويا زيدَ زيدَ أخينا ، ويا زيدَ زيدَنا ، زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة . وقال جرير :

يَا تيمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لكمُ   لا يُلْقِيَنَّكُم في سَوءَةٍ عُمَرُ

وقال بعض ولد جرير :

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ[١]

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان لو لم يكرروا "[٢].

فسيبويه يرى أن (تيمًا) الأول هو المضاف إلى (عدي)، والثاني تكرر لضرب من التأكيد ولا تأثير له في خفض المضاف إليه؛ لأنا قد علمنا أننا لو لم نذكر الاسم الثاني لم يكن الأول إلا منصوبا فلما كرر بقي على حاله إذا لم يكرر ، ثم ذكر تشبيه الخليل (يا تيمَ تيمَ عدي) بقولهم (لا أبا لك)؛ وذلك أن الأب مضاف إلى الكاف بدليل نصب الأب بالألف ، والأب من الأسماء الستة لا يكون إعرابه بالحروف إلا في حال إضافته إلى غير متكلم ، فلما نصب بالألف دل على إضافته ، ثم أقحمت اللام فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف إلا تأكيد معنى

---

(١) هذا الرجز ينسب أيضا لعبد الله بن رواحة (الروض الأنف٢/ ٢٨٥ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣) ، واليعملات : الإبل القوية على العمل ، جمع (يعملة) ،والذبل : الضامرة لطول السفر ، وأضاف زيدا إلى اليعملات لحسن قيامها عليها ومعرفته بحدائها ، وبعده : (تطاول الليل عليك فانزل) ، أي : عن راحلتك ، والشاهد فيه كالذي قبله . (ينظر : الكتاب ٢/ ٢٠٦ ، المقتضب ٤/ ٢٣٠ ، المنصف ٣/ ١٦ ، التخمير ١/ ٣٤٦ ، شرح المفصل ٢/ ١٠ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٠ ، التهذيب الوسيط / ١٩٩ ، ابن الناظم / ٥٧٨ ، شرح الكافية ١/ ١٤٦ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٢٧٢ ، المساعد ٢/ ٥١٩ ، والبهجة المرضية / ٤٣٤).

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٥، ٢٠٦

الإضافة ، فقال :" وقال الخليل – رحمه الله – : هو مثلُ (لا أبا لك) قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال (أباك) فتركه على حاله الأولى ؛ واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله (يا تيمَ تيمَ عدي)" [١].

ثم شبه قولهم : (يا تَيْمَ تَيمَ عديٍّ) بقولهم (يا طلحَةَ أقبل) من قِبَل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ، وكانوا يقولون : يا طلحَ، وهو الأكثر فيه (أعني حذف الهاء وفتح الحاء) فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقه الهاء فيكون (تيم) الثاني بمنزلة الهاء في (طلحة)[٢]. قال أبو علي :" لم يعتد بالاسم الثاني من قولك : (يا تيْمَ تيْمَ عديّ) كما لم يعتد بالتاء من طلحة وأقحم ذا كما أقحم ذا "[٣].

واختلف في أصل المثال عند سيبويه مع اتفاقهم على إقحام (تيم) الأوسط بين (تيم) الأول و(عدي) ، فقيل : الأصل : (يا تيْمَ عديٍّ تيْمَه) فحذفت الهاء وأقحم (تيم) ، وقيل الأصل : (يا تيْمَ عديٍّ تيْمَ عديّ) فحذفت (عدي) الثانية ثم حصل الإقحام ، وقال ابن خروف الأصل : (يا تيْمَ عديٍّ تيمًا) فلما قدم حمل على لفظ الأول من غير تنوين مراعاة لمشاكلة ما قبله المؤكد به .

وقد نقله عن سيبويه كثيرون قبل ابن عمرون كابن السراج وأبي الحسن الوراق، وغيرهما[٤] ، ونقله عنه بعده كثيرون كابن يعيش[٥]، وابن عمرون، وابن الحاجب[٦]

(١) الكتاب ٢/ ٢٠٦ ، وينظر : شرح المفصل ٢/ ١٠

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٧ ، وينظر : شرح السيرافي ٢/ ٤٠١

(٣) التعليقة ١/ ٣٤٨

(٤) ينظر : الأصول ١/ ٣٤٢ ، علل النحو لابن الوراق / ٣٤٩ ، الحلل / ٢١٠

(٥) ينظر : شرح المفصل ٢/ ١٠

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٦ ، أمالي ابن الحاجب ٤/ ٤٣

وغيرهم[١].

يقول الرضي شارحا مذهب سيبويه :" وأما نصب الأول فقال سيبويه : إن (تيم) الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو تأكيد لفظي لـ (تيم) الأول ، وقد مر في توابع المنادى المبني أن التأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول وحركته حركته إعرابية كانت أو بنائية ، فكما أن الأول محذوف التنوين للإضافة فكذلك الثاني، مع أنه ليس بمضاف، وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في (لا أبا لك) لتأكيد اللام المقدرة ، وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف إليه لا بعد المضاف إليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الأغلب؛ لأنك لما كررت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الأول وكأنه لا فصل هنا"[٢].

وتابع سيبويه فيما ذهب إليه كثير من النحويين كأبي علي الفارسي والزجاجي وابن عصفور وغيرهم[٣] ؛ يقول أبو علي :" ويشبه إدخال اللام بين المضاف والمضاف إليه بقول الشاعر :

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٩٦ ، شرح التسهيل ٣/ ٤٠٥ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢١ ، ابن الناظم / ٥٧٩ ، ارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٤ ، أوضح المسالك ٤/ ٢٦ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٢٧٣ ، المساعد ٢/ ٥١٨ ، شرح الألفية للشارح الأندلسي ٤/ ١٩ ، التصريح ٢/ ١٧١ ، البهجة المرضية / ٤٣٤ ، الهمع ١/ ١٧٧ ، الأشموني ٣/ ٢٩٨ .

(٢) شرح الكافية ١/ ١٤٦ ، وينظر : أمالي ابن الحاجب ٤/ ٤٣

(٣) ينظر : المسائل المنثورة / ٩٠ ، الجمل / ١٥٧ ، المقرب / ٢٤٧ ، التهذيب الوسيط / ١٩٩ ، شرح الجمل المنسوب لابن هشام / ٢٣٩ .

يَا تيمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لكمُ   لا يُلْقِيَنّكُم في سَوءَةٍ عُمَرُ

لأنه لو لم يكرر (تيم) لكان يعلَم به ما يعلم به إن لو تكرر فذكره وتركُ ذكرِه يفيد شيئا واحدا وإنما زادها للتوكيد وكذلك هذا توكيد أيضا أعني اللام"[١].

وقد اعترض مذهب سيبويه من ثلاث جهات :

الأولى : القول بزيادة الاسم والأصل أن الأسماء لا تزاد .

والثانية : الفصل بين المتضايفين وهو كالفصل بين أحد جزأي الكلمة وهو غير جائز .

والثالثة : أن فيه حذف التنوين من الاسم الثاني من غير موجب يقتضيه ؛ لأن هذا الثاني غير مضاف[٢].

<u>القول الثاني</u> : أن الاسم الأول مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، فإذا قيل : (يا تيْمَ تيْمَ عديّ) فالأصل : (يا تيْمَ عديٍّ تيْمَ عديّ) فحذف (عدي) الأول لدلالة الثاني عليه وأُقر وهو غير مضاف لفظًا بغير تنوين إقراره حين كان مضافًا لفظًا، ونسبه ابن يعيش[٣] والرضي[٤] وأبو حيان[٥] وغيرهم[٦] إلى المبرد .

---

(١) المسائل المنثورة / ٩٠

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٧ ، التصريح ٢/ ١٧١ ، حاشية الصبان ٣/ ٢٩٨ ، عدة السالك ٤/ ٢٧

(٣) شرح المفصل ٢/ ١٠

(٤) شرح الكافية ١/ ١٤٦

(٥) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٥

(٦) ينظر : الحلل / ٢١١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٩٦ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢١ ، شرح الألفية لابن الناظم / ٥٧٩ ، أوضح المسالك ٤/ ٢٦ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٢٧٣ ، المساعد ٢/ ٥١٨ ، شرح الألفية للشارح الأندلسي ٤/ ١٩ ، التصريح ٢/ ١٧١ ، البهجة المرضية / ٤٣٤ ، الهمع ١/ ١٧٧ ، الأشموني ٣/ ٢٩٨

يقول ابن يعيش :"وذهب أبو العباس محمد بن يزيد إلى أن الأول مضاف إلى اسم محذوف وأن الثاني هو المضاف إلى الظاهر المذكور وتقديره عنده : يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو ، وحذف (عمرو) الأول اكتفاء بالثاني ." [١]

والحق أن المبرد ذكر ذلك في "الكامل"[٢] و"المقتضب" ، وفي "المقتضب" ذكر التخريجين : الأول الذي يراه سيبويه وهذا التخريجَ ، وبدأ بالوجه الذي يراه سيبويه، وفي (الكامل) اكتفى بتخريج سيبويه ، وصنيع هؤلاء العلماء يشعر بأن المبرد لا يقول بتخريج سيبويه مع أنه بدأ به حيث قال :" والوجه الآخر : أن تقول : (يا تيْمَ تيْمَ عديّ) ، و(يا زيدَ زيدَ عمرٍو) ، وذلك لأنك أردت بالأول : يا زيدَ عمرو ، فإما أقحمت الثاني تأكيدًا للأول ، وإما حذفت من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني ، فكأنه في التقدير : (يا تيْمَ عديٍّ تيْمَ عديّ)"[٣].

وما ذهب إليه المبرد من جواز الوجهين ذهب إليه ابن السراج[٤] والسيرافي[٥]

والسيرافي[٥]

والواسطي[٦] ؛ يقول السيرافي :" وأما قوله (يا تيْمَ تيْمَ عديّ) فإنما أراد : يا تيم عدي ، وزاد (تيم) الثاني فأجراه على لفظ (تيم) الأول تأكيدا ، ولم يبطل الإضافة ، كما قال : اجتمعت أهل اليمامة فلم يبطل التأنيث بإدخال الأهل ، ويجوز : أن

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١٠

(٢) ٥/ ٤٨ ، ٧/ ١٤٥ ، ١٤٦ ، وينظر : هامش المقتضب ٤/ ٢٢٧

(٣) المقتضب ٤/ ٢٢٧ ، وينظر : هامشه لمحققه رحمه الله .

(٤) الأصول ١/ ٣٤٣ .

(٥) شرح الكتاب ٢/ ٤٠٢ .

(٦) شرح اللمع / ١٤٤ .

يكون تقديره : (يا تيْمَ عديٍّ تيْمَ عديّ) فتحذف المضاف إليه الأول اكتفاء بالثاني كما تقول : هذا نصف وثلث درهم : تريد (هذا نصفُ درهمٍ وثلثُ درهمٍ)"[١].

وقد اعترض هذا القول بأن فيه وضع الظاهر موضع المضمر وأن الأصل أن يحذف من الثاني لدلالة الأول عليه ، وما هنا بخلاف ذلك[٢].

يقول ابن عصفور :" وأما المبرد فيقدر الأصل : يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو ، فحذف (عمرو) الأول لدلالة الثاني عليه، واستدل المبرد على صحة ما ذهب إليه بأن في كلا المذهبين حذفا ، وفي مذهب سيبويه – رحمه الله – تقديم وإقحام وأن ما ذهب إليه أولى .

وهذا الذي قال ليس بصحيح ؛ لأن المضاف إليه إذا حذف عاد التنوين ، نحو : أعطيته بعض الدراهم ، فإن حذفت قلت : بعضًا. وأيضًا فإن مذهب أبي العباس المبرد على غير طريقة الحذف؛ لأنه لا يحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما يحذف الثاني لدلالة الأول عليه"[٣].

<u>**القول الثالث**</u> : أن الاسمين المكررين مضافان لما بعد الاسم الثاني ، فكل منهما منادى مضاف منصوب ، وهذا القول ينسب للفراء[٤] ؛ قال أبو حيان :" ويقتضي ويقتضي مذهب الفراء[٥] أن يكون الأول والثاني معا مضافين إلى الثالث ، قال ذلك في قوله :

---

(١) شرح الكتاب ٢/ ٤٠٢ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٧٢١ ،الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٧ ، التصريح ٢/ ١٧١ ، الصبان ٣/ ٢٩٦ .

(٣) شرح الجمل له ٢/ ٩٦ ، ٩٧ .

(٤) ينظر : الحلل / ٢١١ ، أوضح المسالك ٤/ ٢٦ ، التصريح ٢/ ١٧١ ، البهجة المرضية / ٤٣٤ ، الهمع ١/ ١٧٧

(٥) ينظر : معاني القرآن له ٢/ ٣٢١ ، ٣٢٢

.... بَيْنَ ذِرَاعيْ وجَبْهَةِ الأسدِ[١]

لكنه لم يصرح بذلك في (يا زيدَ زيدَ عمرٍو)"[٢].

ورد هذا القول بأن فيه توارد عاملين على معمول واحد[٣].

القول الرابع : هو تركيب الاسمين (تيمَ تيمَ) تركيب خمسة عشر، فصارا واحدا، وفتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ، وأضيف المنادى المركب (تيمَ تيمَ) إلى ما بعدهما (عدي) كـ(خمسةَ عشرَ بكرٍ)[٤] ، وهو قول الأعلم الشنتمري[٥]، ونقله عنه أبو حيان وابن عقيل والشيخ خالد وغيرهم[٦].

---

(١) هذا عجز بيت من المنسرح ، وصدره : يا من رأى عارضا أُسَرُّ به ، والبيت منسوب للفرزدق في (الكتاب ١/ ١٨٠) ، ويا من : هو نداء لمذكور ، وهو (من) ، أو (يا) للتنبيه ، و(من) =

= للاستفهام والعارض السحاب يعترض الأفق ، وذراعا الأسد : كوكبان ، وجبهة الأسد : أربعة كواكب فيها عوج ، والشاهد فيه الفصل بلفظ جبهة بين المضاف والمضاف إليه ، ويرى الفراء أن الاسمين (ذراعي وجبهة) مضافان إلى (الأسد) ، ولذلك نسبوا إليه أنه قال بإضافة (تيم تيم) إلى (عدي) في قولهم : (يا تيْمَ تيْمَ عديّ) . (ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٢ ، المقتضب ٤/ ٢٢٩ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٠٢ ، شرح المفصل ٣/ ١٩ ، شرح التسهيل ٣/ ٢٤٩ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٨ ، ارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٦ ، تذكرة النحاة / ٤٨١) .

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٦

(٣) ينظر : التصريح ٢/ ١٧١ ، عدة السالك ٤/ ٢٧

(٤) ينظر : الحلل / ٢١١ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٢ ، شرح الألفية لابن الناظم / ٥٧٩ ، توضيح المقاصد ٣/ ٣٠٤ ، أوضح المسالك ٤/ ٢٦ ، شرح الألفية للشارح الأندلسي ٤/ ١٦ ، حاشية الخضري ٢/ ٧٨

(٥) ينظر : النكت له ١/ ٥٥٥ ، وتحصيل عين الذهب / ٨٣

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٥ ، والمساعد ٢/ ٥١٨ ، والتصريح ٢/ ١٧١ ، والهمع ١/ ١٧٧ ، الأشموني ٣/ ٢٩٩ .

يقول أبو حيان :" مذهب الأعلم هو تركيب الاسمين فصارا واحدا ، وفتحتهما فتحة بناء ، وأضيف المنادى المركب ، كما قالوا : ما فعلَت خمسةَ عشرَك ، والإعراب على مذهب سيبويه أنه منصوب على التوكيد ؛ إذ هو مقحم ، وعلى مذهب المبرد : بدل أو عطف بيان أو منادى مستأنف أو توكيد ، وجاز التوكيد لأن المحذوف مراد فصار بدلا لفظيا وعلى مذهب الأعلم في موضع نصب منادى مضاف ." [١]

واعترض هذا القول بأن فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له ؛ إذ المركب شيئان فقط[٢].

تعقيب وترجيح:

ومن تقرير هذه الآراء الأربعة يتبين لنا أن الأئمة الأربعة (سيبويه والمبرد والفراء والأعلم) قد جعلوا هذا المثال (يا تيْمَ تيْمَ عديّ) من نوع المنادى المضاف ، وأن رأي سيبويه يلزم عليه ارتكاب ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل ، وإن كان كل واحد منها على استقلاله قد ورد في بعض المسائل مخالفا لأصله ، وأن مذهب أبي العباس المبرد لزم عليه مخالفة الأصل أيضًا ولكن بأيسر مما خالف به سيبويه ، وأن رأي الفراء قد خالف الأصل في أمرٍ واحدٍ ، لكنه ليس مما يغتفر ارتكابه مثله رأي الأعلم .

ومن هنا فإن أقل هذه الأقوال تكلفًا وأيسرها مخالفةً للأصول المرعية هو رأي أبي العباس المبرد ، ومن أجل ذلك كان خليقًا بأن يكون الرأي الراجح في المسألة[٣].

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٥

(٢) ينظر : التصريح ٢/ ١٧١ ، حاشية الصبان ٣/ ٢٩٩

(٣) ينظر : عدة السالك ٤/ ٢٨ .

حكم لحاق ألف الندبة نعت المندوب [١]

اختار ابن عمرون القول بعدم جواز لحاق ألف الندبة صفة المندوب فقال: "قوله: ولا يلحق الصفة عند الخليل" يعني ألف الندبة، فلا يقال: وا زيدُ الظريفاه، وهو الصحيح؛ لأن الصفةَ ليست كالمضافِ إليه يفصلُ التنوينُ بينهما بخلاف المضافِ والمضافِ إليه"[٢].

العرض والتحليل:

المندوب: هو المدعو لكن على سبيل التفجع، والتفجع يكون بفقده حقيقة إما بموت نحو "وازيداه" لمن مات أو حكما نحو أن يستجير "بعمر" فتقول (واعمراه) أو المندوب توجعا كأن تقول "وارأساه"[٣].

ولما كان المندوب مدعوا بحيث لا يسمع، أتوا في أوله بـ "يا" أو "واو" لمد الصوت، ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرا للترنم كما يأتون بها في القوافي المطلقة، وخصوها بالألف دون الواو والياء، لأن المد فيها أمكن من أختها[٤].

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: كتاب سيبويه : ٢/ ٢٢٦ ، المقتضب : ٤/ ٢٧٥ ، الأصول في النحو : ١/ ٣٥٨ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٦٤م ٥٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/ ١٢٩ ـ ١٣٠ ، المقرّب : ٣٠٢ ، شرح التسهيل : ٣/ ٢٧٤ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٥٨ ، شفاء العليل : ٢/ ٨٢١ ، ارتشاف الضرب : ٥/ ٢٢١٦، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٥٣٧ ، ائتلاف النصرة : ٥٠ م ٣١ ، همع الهوامع : ٣/ ٦٩ ، شرح الأشموني : ٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١ ، حاشية الصبان : ٣/ ٢٥٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٠٠.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٠٩ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٨٧ .

وهذه الألف تلحق آخر المندوب فتلحق آخر المفرد تقول، وا محمداه، وآخر المضاف تقول: واعبد الملكاه، وآخر الصلة تقول: (وا مَنْ حفر بئر زمزماه) وآخر المركب تركيب مزج (واسيبويهاه)، ولا خلاف بين النحويين في لحاق هذه الألف آخر المندوب، وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه إذا كان مضافا أو شبهه نحو: واعبد الله، واضاربا عمرا"، وضمه إذا كان مفردا نحو: وازيد، وتنوينه عند الاضطرار (١).

وحروف الندبة هي: وا، يا، والمختصة "وا" ولا يندب المبهم من ضمير واسم إشارة أو موصول واسم جنس مفرد ونكرة، فلا يقال: وأنتاه، ولا واهذاه، ولا من ذهباه، ولا وارجلاه؛ لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لإبهامه، وذلك هو المقصود بالندبة.

شروط المندوب:

ليس كلّ منادى يصلح للندبة ، لأنه إنما يندب ما ليس مبهما ، وبذلك فإنه يندب:

١ . الأعلام : نحو : وا محمداه ، وا سعاداه...

ومن النحاة من يشترط في العلم المندوب أن يكون مشهورا.

٢ ـ المضاف إلى المعرفة التي توضحه : نحو : وا غلام محمداه ، وا ابنة فاطمتاه.

---

(١) ينظر: الكتاب : ٢/ ٢٢٦ ، المقتضب : ٤/ ٢٧٥ ، الأصول في النحو : ١/ ٣٥٨ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٦٤م ٥٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/ ١٢٩ ـ ١٣٠ ، المقرّب : ٣٠٢ ، شرح التسهيل : ٣/ ٢٧٤ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٥٨ ، شفاء العليل : ٢/ ٨٢١ ، ارتشاف الضرب : ٥/ ٢٢١٦، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٥٣٧ ، ائتلاف النصرة : ٥٠ م ٣١ ، همع الهوامع : ٣/ ٦٩ ، شرح الأشموني : ٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١ ، حاشية الصبان : ٣/ ٢٥٠ .

٣ . الاسم الموصول بما يعينه ويرفع عنه الإبهام الخالي من (أل) ، وهو : من ، نحو : وا من حفر بئر زمزماه ، وا من قتله ابن ملجماه ، يعنى عليا . كرم الله وجهه.

٤ . النكرة المتوجع منها ، نحو : وا مصيبتاه ... ، وقد أجاز الرقاشي ندب النكرة مطلقا ، وفى الخبر : وا جبلاه(١).

ولا خلاف بين النحويين في لحاق المندوب الألف في آخره كما أسلفت، بينما اختلفوا في لحاق الألف نعت المندوب على خمسة أقوال:

١ – قول الخليل وسيبويه: لا يجوز إلحاق علامة الندبة نعت المندوب.

٢ – قول يونس وأكثر الكوفيين: يجوز إلحاق علامة الندبة نعت المندوب.

٣ – قول خلف الأحمر: إن كانت صفة "أي" جازت نحو "يأيها الرجلان"، وإلا لم يجز.

٤ – قول يونس وابن مالك: إن كانت الصفة موصوفة بـ"ابن" جاز.

٥ – قول ابن خروف: يجوز إلحاق علامة الندبة نعت المندوب إن كانت الصفة تعينه .

وإليك تفصيل الخلاف في المسألة.

الأول: قول الخليل(٢) وسيبويه: لا يجوز إلحاق علامة الندبة نعت المندوب، قال سيبويه في باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب (وذلك قولك: وازيد الظريف والظريف، وزعم الخليل .رحمه الله. أنه منعه من أن يقول الظريفاه، أن الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: وازيد، أنت الفارس

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٣٢.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٢٥.

البطلاه؛ لأن هذا غير منادى، كما أن ذلك غير نداء) [١] فسيبويه ومن قبله الخليل يريا أنه لا يجوز إلحاق علامة الندبة نعت المندوب؛ لأن الصفة ليست مندوبة، وقاس الخليل بطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر، ورد ذلك من يخالفه بأن الخبر ليس كالصفة؛ لأن الخبر منقطع عن المندوب والصفة من تمامه[٢].

وحجتهم فى ذلك:

١ – أن الصفة ليست هي المندوبة، ولا لازمة للمندوب، لأنه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة، لأن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت، وذلك ليس موجودا في الصفة؛ لأنه لا يلزم ذكرها مع الموصوف[٣] فهي منفصلة عنه بخلاف المضاف إليه، فإنه من تتمة المضاف وهما بمنزلة اسم واحد، لكن الصفة أنت فيها بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف[٤].

والدليل على انفصال الصفة من الموصوف قولهم في النداء: يا زيد العاقل بإعراب الصفة وبناء الموصوف[٥].

٢ – أن الصفة اسم معرب مفرد فلا تلحقها علامة الندبة كالنكرة، وعلة ذلك ألا يصير مبنيا[٦].

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٥ .

(٢) حاشية الكتاب ٢/ ٢٢٦ .

(٣) الإنصاف ١/ ٣٦٥، واللباب ١/ ٣٤٣ .

(٤) الكتاب ٢/ ٢٢٦، والأصول ١/ ٣٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٢٩، وشرح الكافية للرضى ١/ ٣٨٥ .

(٥) الصفوة الصفية ٢/ ٢١٥ .

(٦) اللباب ١/ ٣٤٣ .

الثـاني: قـول يـونس[١] **وأكثـر الكـوفيين**[٢] كـالفراء وابـن كيسـان، أنـه يجـوز إلحاق علامة الندبة نعت المندوب نحو قولك: "وازيد الظريفاه" واستدلوا على ذلك بأدلة من السماع والقياس٠

فمـن السـماع: مـا روى عن بعض العرب: أنـه ضـاع منـه جمجمتـان أي قدحان فقال : "واجمجمتـي الشـاميتيناه" فـألقى علامـة الندبـة علـى صـفة المندوب، فدل على أنه جائز[٣]٠

ومن القيـاس: أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وقد تبنى الصفة مع الموصوف فـي بـاب (لا) فالصفة مـع الموصوف بمنزلـة المضـاف مـع المضـاف إليه فجرت مجرى المضاف إليه؛ لأنها توضح كما يوضح، فكما جاز إلقاء علامة الندبـة علـى المضـاف إليـه بإجمـاع نحـو: يـا عبـد الملكـاه بإجمـاع، فكذلك يجـوز إلقاؤها على نعت المندوب قياسا على المضاف إليه[٤].

---

(١) ينظر قول يونس في: الكتاب٢/ ٢٢٦،والأصول١/ ٣٥٨،والإنصاف١ ٣٦٥،واللباب١/ ٣٤٤ ٠

يونس: هو يونس بن حبيب الضبي البصري، من أصحاب أبي عمرو بن العـلاء سـمع منـه الكسـائي والفراء وغيرهما كانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وفصحاء الأعراب والبادية، توفي سنة ١٨٢هـ . ينظر: وفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤ ـ ٢٤٩، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤ـ٦٧، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٥ ٠

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٦٥، واللباب ١/ ٣٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٢، والهمع ٢/ ٦٧ ٠

(٣) الكتاب ٢/ ٢٢٦، الإنصاف ١/ ٣٦٥، واللباب ١/ ٣٤٤، والارتشاف ٥/ ٢٢١٦ ٠

(٤) الإنصاف ١/ ٣٦٥، واللباب ١/ ٣٤٤، والصفوة الصفية ٢/ ٢١٥ ٠

وتبع يونس والكوفيون ابن مالك : فجوز إلقاء علامة الندبة على نعت المندوب فقال: (وقد تلحق ألف الندبة نعت المندوب والمجرور بإضافة نعته، ويقاس عليه وفاقا ليونس) (١)٠

واستدل على ذلك بقول الشاعر:

ألا يا عمرو عمراه ∴ وعمرو بن الزبيراه(٢)

فكأن ابن مالك هنا قد قاس جواز إلحاق علامة الندبة نعت المندوب على جواز إلحاقها توكيد المندوب، والمضاف إليه الواقع نعتا لمعطوف على المندوب فكما جاز لحاقها لهذه الأشياء مع كونها أبعد من الصفة في الالتصاق بالمنعوت فجوازها مع النعت أولى(٣)٠

جواب البصريين عن أدلة الكوفيين:

١ - وأما ما استدلوا به من السماع من قول العرب: "واجمجمتي الشاميتيناه" يحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس . أو هو من الشاذ الذى لا يعبأ به، ولا يقاس عليه كقولهم: (وا مَنْ حفر بئر زمزماه)٠

(١) تسهيل الفوائد ٣/ ٣١٢ ٠

(٢) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٤٧، والارتشاف ٥/ ٢٢١٦، والمساعد ٤/ ٥٣٨، وشفاء العليل ٢/ ٨٢١، والهمع ٢/ ٦٧ ٠

الشاهد: قوله (عمراه)، و(الزبيراه) لذا استدل به ابن مالك على أن علامة الندبة كما لحقت توكيد المندوب، ولحقت المضاف إليه الواقع نعتا لمعطوف على المندوب، فلحاقها الصفة الواقعة نعتا للمندوب أولى"٠

(٣) النحو الكوفي في همع الهوامع صـ٥١٢ رسالة ماجستير للباحث/ سعد أبو نور٠

٢ – وأما ما استدلوا به من جواز إلحاق علامة الندبة نعت المندوب قياسا على المضاف إليه، فمن غير المسلم به، لأن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه بخلاف الموصوف مع الصفة، فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة، فلو قلت "عبد" في (عبد زيد) لم يتم إلا بذكر المضاف إليه بخلاف لو قلت "زيد" في قولك (هذا زيد الظريف) فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة[١].

الثالث: قول خلف الأحمر[٢]: يجوز لحاق علامة الندبة نعت المندوب إذا كانت صفة (أي) نحو: "يا أيها الرجلاه" ، و"يا أيها الطويلاه"؛ وذلك لأن (الرجلاه) غير مقصود، وإنما جئت بـ"أي" توصلا إلى نداء ما فيه أل، وإلا لم يجز لأنها عمدة هنا، فلا يجوز حذفها وهو المقصود بالنداء[٣].

الرابع: قول يونس وابن مالك[٤] يجوز لحاق علامة الندبة إذا كانت الصفة موصوفة بـ"ابن" كقول الشاعر:

ألا يـــــا عمــــــر وعمــــــراه ∴ وعمــــــرو بــــــن الزبيـــــراه[٥]

وكقول الآخر:

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٦، والإنصاف ١/ ٣٦٥ .

(٢) ينظر قول خلف الأحمر في: شرح الجمل ٢/ ١٢٩، والارتشاف ٥/ ٢٢١٦، والهمع ٢/ ٦٧، والبرود الضافية ٢/ ٥٤٠ .

(٣) الارتشاف ٥/ ٢٢١٦، والهمع ٢/ ٦٧ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣١٢، البرود الضافية ٢/ ٥٤٠، والهمع ٢/ ٦٧ .

(٥) سبق تخريجه صـ ٣٦٥ من البحث.

كم قائل يا أسعد بن سعداه　　　كـــل امـــرئ بـــاك عليـــك أراه[١]

الخــــامــس: يجوز لحاق علامة الندبة نعت المندوب إذا كانت الصفة معينة بأن كانت مقصودة، وإلا لم يجز نحو : "وارجلاه حماتاه" لأنه لا يصح ندبة النكرة إلا مع هذه الصفة فصار لها حظ، قاله ابن خروف[٢].

تعقيب وترجيح:

في حكم لحاق علامة الندبة نعت المندوب خمسة أقوال :

الأول: قول الخليل وسيبويه أنه لا يجوز لحاق علامة الندبة نعت المندوب؛ لأن الصفة منفصلة عن الموصوف بخلاف المضاف إليه، وهو ما اختاره ابن عمرون.

الثـاني: قول يونس وأكثر الكوفيين: أنه يجوز لحاقها نعت المندوب لأن الصفة هي نفس الموصوف في المعنى.

الثالث: قول خلف الأحمر: يجوز لحاقها إذا كانت صفة (أي) وإلا لم يجز.

الرابع: قول يونس وابن مالك: يجوز إذا وصفت الصفة بـ"ابن" وإلا لم يجز.

---

(١) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣١٢، والارتشاف ٥/ ٢٢١٦.

الشاهد: "سعداه" إذ وقعت الصفة مقرونة بـ"ابن" فجاز لحاقها علامة الندبة وذلك على رأي يونس وابن مالك.

(٢) ذكر الصنعاني ـ نسبة هذا القول لابن خروف ـ ونفى محقق الشرح (البرود الضافية) أنه لابن خروف، ولم أقف عليه له، ولم تذكر ما وقفت عليه من المصادر هذا القول في المسألة، وانفرد بذكره الصنعاني، وربما لابن خروف في مصدر لم يصلنا غير شرحه على الجمل ينظر : البرود الضافية ٢/ ٥٣٩ ـ ٥٤٠.

الخامس: يجوز لحاق علامة الندبة نعت المندوب، إذا كانت الصفة معينة وإلا لم يجز، لأنه لا يصح ندبة النكرة إلا مع هذه الصفة.

وأرى أن الرأى الأولى بالقبول في هذه المسألة هو رأى الكوفيين؛ لأن النقل والعقل في جانبهم ولا دليل للبصريين إلا العقل، فدليلان أقوى من دليل واحد، ولقوة قياسهم إذ الصفة والموصوف كالمضاف والمضاف إليه، وإن كان اتصالهما أنقص رتبة من اتصال المضاف بالمضاف إليه من جهة اللفظ، إلا أنه أتم من جهة المعنى، وكان مقتضى مذهب سيبويه والخليل، ألا تلحق علامة الندبة باقي التوابع كالمعطوف، والبدل والتوكيد؛ لأنها توابع كالصفة، وسيرًا للباب على وتيرة واحدة، وقد ثبت أنها لحقت البدل مثل: واغلامنا زيداه، وإذا ثبت أنها لحقت باقي التوابع، فلحاقها بالصفة أولى؛ لأنها أشد التصاقا بالمندوب.

أيضًا مما يرجح كفة الكوفيين في هذه المسألة: أن الصحيح أنّ الصفة لا توجب ذكرها مع الموصوف ، لكنها في الندبة تكون . إلى حد ما . واجبة الذكر ؛ لأننا عندما نذكر شخصًا عزيزًا على قلوبنا ونتفجع عليه نذكر صفاته الحميدة وخصاله الجميلة وأخلاقه الفاضلة ، بل إننا قد نذكره لهذه الصفات التي كان يتحلى بها؛ لأنّ الندبة " مصدر ندب الميِّت إذا تفجّع عليه ، وذكر خلاله الجميلة في معرض المدح "(١) لذلك فإنّ لحاق ألف الندبة نعت المندوب أمر جائز لتعذر لحاقها المندوب في حال وصفه ، لاسيما أنّ لحاق ألف الندبة النعت يُشعر بأنّ مما يزيد في التفجع على الميت تلك النعوت الحميدة التي كان يتحلى بها ، وما فقدان ذلك النعت إلا بفقدان حامله ، وهو الميت المندوب ، فجواز لحاق الألف نعت المندوب له دلالة معينة في سياق الكلام ، ومنعه يفوت إمكانية الحصول على هذه الدالة التي يريد أنْ يقصدها النادب .

---

(١) ارتشاف الضرب : ٥/ ٢٢١٥ .

حكم وصف (اللَّهُمَّ) في أسلوب النداء[١]

اختار ابن عمرون مذهب سيبويه في منع وصف (اللَّهُمَّ) فقال: "واخْتُلِفَ في وصف (اللَّهُمَّ) : فمنعه سيبويه، وأجازه الفراء والمُبَرِّد، واستدلا بقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٢] والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن المنادى أشبه الضمير، والضمير لا يوصف، ولذا قيل: إنَّ وصفَ المنادَى على خلافِ الدليلِ، وانضمَّ إلى ذلك في (اللَّهُمَّ): تركيبُهُ مع الحرفِ، والحرفُ لا يُوصَفُ، فلمَّا اجتمعَ الوصفانِ في (اللَّهُمَّ) امتنعَ وصفُهُ، والآيةُ الكريمةُ محمولةٌ على نِداءَينِ، كأنَّ تقديرُهُ– واللهُ أعلمُ–: يا فاطِرَ السماوات"[٣].

العرض والتحليل

الأصل في النداء ألا يُنادَى ما فيه (أل) مباشرةً؛ لأن النداءَ يفيدُ التعريفَ، والألفُ واللامُ تفيدُ التعريفَ، ولا يمكن اجتماعَ مُعَرِّفَيْنِ على مُعَرَّفٍ واحدٍ، فلا يقال: (يا الرجلُ) إلا في ضرورة الشعر.

---

(١) تنظر المسألة في: الجمل في النحو للخليل ص ١٣٦، والكتاب ٢/١٩٦، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، والمقتضب ٤/ ٢٣٩، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٣٩٤، والمسائل الشيرازيات ١/ ١٩١– ١٩٥، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٨٤، وشرح المشكاة للطيبي ٢/ ٥٤٥، والبحر المحيط ٣/ ٨٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩١، ٢١٩٢، والدر المصون ٣/ ٩٩– ١٠١، واللباب لابن عادل ٥/ ١٢٤– ١٢٦، وحاشية الصبان ٣/٢١٧، وحاشية الخضري ٢/١٧٦، والنحو الوافي ٤/٣٧، ودراسات لأسلوب القرآن ١٠/ ٢٣٧، والمدارس النحوية ص ١٢٩، ١٣٠.

(٢) من الآية رقم ٤٦ من سورة الزمر.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٠٥.

فإذا أردتَ نداءَ ما فيه (أل) أتيت بـ (أي) مشفوعة بـ (ها) التنبيه للمذكر مفردًا أو مثنىً أو جمعًا، و بـ (أيَّة) مشفوعةً أيضًا بـ (ها) للتنبيه للمؤنثة مفردة ومثناه وجمعًا، وجعلتها لندائه، تقول: يا أيها الرجلُ، ويا أيها الطالبان، ويا أيها المسلمون، ويا أيتها الفتاة، ويا أيتها الفتاتان، ويا أيتها المسلمات، واختُصَّ لفظ الجلالة(الله) بكونه يجوز فيه الجمع بين (يا) و (أل) تقول: يا الله، والأكثر في نداء لفظ الجلالة أن يحذف حرف النداء وهو (يا) خاصةً، وتعوض عنه الميم المشددة في آخره، فنقول: اللهم، وعليه الاستعمال في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾[١]، وقوله تعالى:﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[٢].

ومن هنا: فإذا نودِيَ لفظ الجلالة (الله) قيل: يا الله، فإذا حذفت الياء وعوض عنها بالميم قيل: اللهم، **وقد اختلفت آراء النحويين في حكم وصف اللهم، وفيما يلي تفصيل القول في هذه المسألة:**

القول الأول: ذهب بعض النحويين إلى امتناع وصف (اللَّهُمَّ) في النداء، وممن ذهبَ إلى ذلك: الخليل[٣]، وسيبويه[٤]، والفارسي[٥]، واختاره ابن عمرون،

---

(١) من الآية : ٢٦ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية رقم ٤٦ من سورة الزمر.

(٣) يُنظر: الجمل في النحو صــ ١٣٦.

(٤)ُينظر : الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٥) يُنظر : المسائل الشيرازيات ١/ ١٩١، ١٩٥.

ووافقهم ابن عجيبة[١].

قال سيبويه: " وقال الخليل رحمه الله: اللهم نداءٌ والميمُ ها هنا بدلٌ من يا، فهي ها هنا فيما زعم الخليل –رحمه الله– آخرَ الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن (الميم) ها هنا في الكلمة كما أن (نون) المسلمين في الكلمة بُنيت عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان أولُهما مجزومٌ، و(الهاء) مرتفعةٌ؛ لأنه وقع عليها الإعراب. وإذا ألحقتَ الميم تصف الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: يا هناهْ. وأما قوله عز وجلّ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٢] فعلى (يا)"[٣].

وقال ابن عجيبة: " قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ أي: يا فاطر، وليس بوصف، خلافاً للفراء[٤] والمبرّد[٥]، أي: اللهم يا مظهر السماوَاتِ والأرْض"[٦]

---

(١) ابن عجيبة: أحمد بن محمد المهدي، ابن عجيبة، الحسني الادريسي الشاذلي الفاسي، أبو العباس، مفسر صوفي، من أهل المغرب، من تصانيفه: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، وأزهار البستان في طبقات الأعيان، والفتوحات القدسية في شرح المقدمة الأجرومية، وغيرها، توفي سنة ١٢٢٤هـ. تنظر ترجمته في: الأعلام ١/ ٢٤٥، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٦٣، ومعجم المفسرين ١/ ٧٧.

وينظر رأيه في: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ١/ ٣٣٨.

(٢) من الآية : ٤٦ من سورة الزمر.

(٣) ينظر : الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٣.

(٥) ينظر : المقتضب ٤/ ٢٣٩.

(٦) ينظر : البحر المديد ٥/ ٨٦.

واحتجَّ هؤلاء بأن: اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصلَ به الميم المعوَّضة عن حرف النداء، أشبَهَ الأصواتِ، فلم يجزْ نعتُهُ[١].

كما أنه: ليس في الأسماءِ الموصوفةِ شيءٌ على حد (اللهم)؛ لأنه اسمٌ مفردٌ ضُمَّ إليه صوتٌ، والأصواتُ لا توصَفُ، نحو: (غَاقٌ)[٢]، وما أشبهه[٣].

واحتجوا أيضًا بأن: الأسماء الملازمة للنداء ومنها: "اللهم" ليست في حاجة إلى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها[٤].

القول الثاني:

يجوز وصف (اللَّهُمَّ) في أسلوب النداء، فيعرب ما بعده نعتًا، وممن قال بذلك: المُبَرِّد[٥]، والزَجَّاج[٦]،

(١) ينظر: مغني اللبيب ٧٨٤.

(٢) غاق: حكاية صوت الغراب: ينظر: تهذيب اللغة (باب الغين والقاف) ٨/ ١٤٤، والتعريفات للجرجاني صـ ٢٨، وتاج العروس (غوق) ٢٦/ ٢٦٨، وقيل: الغَاقُ والغَاقَةُ من طَيْرِ الماء. ينظر: العين للخليل ٤/ ٤٢٨، وتهذيب اللغة (باب الغين والقاف) ٨/ ١٤٤.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ٤/ ٥٥، وشرح المشكاة للطيبي ٢/ ٥٤٥، والدر المصون ٣/ ١٠٠، ١٠١، واللباب لابن عادل ٥/ ١٢٥، ١٢٦، وحاشية الصبان ٣/ ٢١٧.

(٤) ينظر: النحو الوافي ٤/ ٣٧.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٣٩.

(٦) الزجَّاج: هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ولقب بالزجاج؛ لأنه كان يخرط الزجاج، نشأ ببغداد، وتلقىٰ عن ثعلب ثم عن المبرد. من مؤلفاته: مختصر النحو، وما ينصرف وما لا ينصرف، وشرح أبيات سيبويه، وكتاب فعلت وأفعلت، توفي ببغداد سنة ٣١٠هـ. نشأة النحو وتاريخ أشهر للنحاة =

والرضِيّ[١]، وابن هشام[٢]، والطيبي[٣]، ومن المعاصرين: أ/ عباس حسن[٤]

=للشيخ الطنطاوي / ١٤٢. وتنظر ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١/ ١٨٣، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ١٩٨ ،وطبقات النحويين واللغويين ١/ ١١١.

وينظر رأيه في: معاني القرآن ١/ ٣٩٤.

(١) هو: محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي نجم الدين، عالم بالعربية، ومن أهل استرباذ، عرف بكتابيه: الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وشرح مقدمة ابن الحاجب، وهي المسماة: بالشافية في علم الصرف، وتوفي سنة ٦٨٨ه. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٥٦٧، وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٥، والأعلام ٦/ ٨٦. **وينظر رأيه في:** شرح الكافية ١/ ٣٨٤.

(٢) هو جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاريّ، ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨ه، وهو نحوي عصره غير مدافع، وانتهت إليه مشيخة النحو في عهده، من مصنفاته: أوضح المسالك، ومغني اللبيب، وشرح شذور الذهب. توفي بمصر سنة ٧٦١ه. ينظر في ترجمته: بغية الوعاة ٢/ ٦٨، ٦٩، والبدر الطالع ١/ ٤٠٠ وما بعدها، والنجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٦، ومعجم المؤلفين ٦/ ١٦٣، ١٦٤، والأعلام ٤/ ١٤٧.

وينظر رأيه في: شرح شذور الذهب / ٥٨٥، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ١٣٦.

(٣) الطيبي: هو الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي، أخذ عن عبد الرحمن الأفضلي، وفخر الدين التلمساني، وله: حاشية على الكشاف، ولطائف التبيان في المعاني والبيان، والكاشف عن حقائق السنن، ومقدمة في علم الحساب ، توفي سنة ٧٤٣هـ. تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/ ٦٨، ٦٩، وبغية الوعاة ١/ ٥٢٢، وكشف الظنون ٢/ ١٤٧٧، والأعلام ٣/ ٣٨٠.

وينظر رأيه في: شرح مشكاة المصابيح ٢/ ٥٤٥، وفتوح الغيب ٤/ ٦٦، ٦٧.

(٤) عباس حسن: وُلِدَ سنة ١٩٠٠م، حفظ ما تيسر من القرآن الكريم فالتحق بالأزهر ثم بدار العلوم، وعمل بالتدريس مدة، ثم انتقل للعمل مدرسًا للنحو بدار العلوم، واختير عضوًا بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٦٧م. ومن مؤلفاته: النحو الوافي، واللغة والنحو بين القديم والحديث، والمتنبي وشوقي دراسة نقد وموازنة، وغيرها. وتوفي سنة ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م. تنظر ترجمته في: المجمعيون في خمسين عامًا لـــ (مهدي علام)/ ١٣٥، وتكملة معجم المؤلفين لمحمد خير رمضان / ٢٦٥.

وينظر رأيه في: النحو الوافي ٤/ ٣٧.

قال المبرد: " وَاعْلَم أَن للنداء أسماءً يخص بهَا، فَمِنْهَا قَوْلهم: (يَا هَناه أقبل)، وَلَا يكون ذَلِك فِي غير النداء؛ لِأَنَّهُ كِنَايَة للنداء، وَكَذَلِكَ: (يَا نومان)، وَ(يَا فُسَق)، وَ (يَا لَكَاعِ)، وَهَذِه كلهَا معارف، وَزعم سِيبَوَيْهٍ أَنه لَا يُجِيز نعت شَيْء مِنْهَا، لَا تَقول: (يَا لَكَاع الخبيثة أقبلي)؛ لِأَنَّهَا عَلَامَات بِمَنْزِلَة الْأَصْوَات، وَمِنْهَا قَوْلهم: يَا فل أقبل، وَلَيْسَ بترخيم فلَان، وَلَو كَانَ كَذَلِك لَقلت: يَا فلَا أقبل، وَمِمَّا يزِيدهُ إيضاحاً أَنَّك تَقول: يَا فلة أقبلي،...، وَزعم أَن مثله (اللَّهُمَّ)، إِنَّمَا الْمِيم الْمُشَدّدَة فِي آخِره عوض عَن (يَا) الَّتِي للتَّنْبِيه وَ(الْهَاء) مَضْمُومَة؛ لِأَنَّهُ نِدَاء. وَلَا يجوز عِنْده وَصفه وَلَا أرَاهُ كَمَا قَالَ لِأَنَّهَا إِذا كَانَت بَدَلا من يَا فكأنك قلت يَا الله ثمَّ تصفه كَمَا تصفه فِي هَذَا الْموضع.

فَمن ذَلِك قَوْله: {قل اللَّهُمَّ فاطر السَّمَوَات وَالْأَرْض عَالم الْغَيْب وَالشَّهَادَة}

وَكَانَ سِيبَوَيْهٍ[١] يزْعم أَنه نِدَاء آخر كَأَنَّهُ قَالَ: يَا فاطر السَّمَوَات وَالْأَرْض"[٢].

وقال الزجَّاج: " وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف؛ لأنه قد ضمت إِليه الميم، فقال في قوله جلَّ وعزَّ: (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)، إن (فاطرَ) منصوب على النداءِ، وكذلك (مَالِكَ الملْكِ)، ولكن لم يذكره في كتابه.

والقول عندي أن (مَالِكَ الملْكِ) صفةٌ اللَّه، وأن (فاطر السَّمَاوَاتِ والأرضِ) كذلك

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٢) ينظر : المقتضب ٤/ ٢٣٥- ٢٣٩ بتصرف.

وذلك أن الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه " يا " فلا تمنع الصفة مع الميم كما لاتمنع مع (يا)[١].

وقال الرضي: "ولا يوصف (اللَّهُمَّ) عند سيبويه كما لا يوصف أخواته، أعني: الأسماء المختصة بالنداء نحو: يا هناه، و يا نومان، ويا ملكعان[٢]، وفُلِ، وقد أجاز المبرد وصفه؛ لأنه بمنزلة: (يا الله)، وقد يقال: (يا الله الكريم)، وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ﴾، وهو عند سيبويه على النداء المستأنف، ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعًا من الوصف، بل السماع مفقود فيها"[٣].

واحتج أصحاب هذا المذهب بما يلي:

١- الميم بدل من (يا)، والمنادى مع (يا) لا يمتنع وصفه، فكذا مع ما هو عوض منها[٤].

٢- الاسم لم يتغير عن حكمه حيث ظل مبنيًّا على الضم، كما كان مبنيًّا مع (يا)[٥].

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٩٤.

(٢) يا ملكعان، أي: يا لئيم. ينظر: تهذيب اللغة (ل ك ع) ١/ ٢٠٥، والمخصص ١/ ٢٤٨.

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٤.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٣٩، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٣٩٤، وتفسير الرازي ٨/ ١٨٦، والدر المصون ٣/ ٩٩، ١٠٠، واللباب ٥/ ١٢٥.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/ ٩٩، ١٠٠، واللباب ٥/ ١٢٥.

٣- ليس هناك ما يمنع من وصف (اللَّهُمَّ)[١].

تعقيب وترجيح:

بعد عرض هذين القولين أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه المبرد والزجاج من جواز وصف "اللهم" في النداء؛ وذلك لما يأتي:

١- أن (يا) نظير (اللَّهُمَّ) في النداء، وقد يقال: (يا اللهُ الكريمُ)، فكما لا تمتنع الصفة مع (يا) ، لا تمتنع مع (الميم)[٢].

٢- ليس هناك ما يمنع من جواز وصف (اللَّهُمَّ)[٣].

٣- ترتب على مذهب المبرد إعراب ما بعد (اللَّهُمَّ) وصفًا فقط، أما مذهب سيبويه ومن تبعه فإن فيه أوجه: أولها: أنه بدل من (اللَّهُمَّ)، والثاني: أنه عطف بيان، والثالث: أنه منادى ثانٍ حذف منه حرف النداء، وهذا هو البدل في الحقيقة؛ إذ البدل على نية تكرار العامل، إلا أن الفرق أن هذا ليس بتابع، ومذهب المبرد بلا تأويل ولا حذف، وما لا تأويل فيه ولا حذف أولى[٤].

---

(١) ينظر: النحو الوافي ٤/ ٣٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١/ ٣٩٤، وتفسير الرازي ٨/ ١٨٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٤.

(٣) ينظر: النحو الوافي ٤/ ٣٧.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/ ٩٩.

إعراب "خيرا" في قوله تعالى: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾[(١)][(٢)]

اختار ابن عمرون رأي سيبويه في إعراب "خيرًا" في قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾، فقال: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أن (خيرًا) منتصبٌ بتقدير: وائتِ خيرًا؛ لأنه لمَّا نهاه، عُلِمَ أنَّه يأمره بما هو خيرٌ، فكأنه قال: وائتِ خيرًا، وإنما قلنا: إنَّه لمّا نهاهُ عُلِمَ؛ لأن النهيَ عن الشيءِ أمرٌ بضده؛ لأن النهيَ تكليفٌ، وتكليفُ العدَمِ مُحالٌ؛ لأنه ليس مقدورًا، وإذا ثبت أنَّ مُتعلِّقَ التكليفِ ليس العدمَ، ثبتَ أنه أمرٌ وجوديٌّ ينافي المنهيَّ عنه وهو الضدُّ على ما قُرّرَ في أصول الفقه"[(٣)].

العرض والتحليل:

---

(١) من الآية : ١٧١ من سورة النساء. وتمامها:﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ﴾.

(٢) تنظر هذه المسألة في: الكتاب ١/ ٢٨٢، ومعاني القرآن للكسائي ١٢٢، ومجالس ثعلب ٧/ ٣٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٥٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٩، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٤٠، وشرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة صـ ١٢٤، والتذييل والتكميل ٧/ ٤٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٥، وشرح التسهيل للمرادي صـــ ٤٤٣، والدر المصون ٤/ ١٦٤، ١٦٧، ومغني اللبيب ٢/ ٧٢٧، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل١/ ٤٤١، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٥٥، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ٢٠٣، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ٢/ ٥١٠.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٣٢.

اختلف النحويون في عامل النصبِ في كلمة "خيرًا" من قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾[١] على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيبويه: أن كلمة "خيرًا" مفعول به لفعل محذوف[٢]، والتقدير: وائتوا خيرًا لكم[٣]، قال سيبويه: "ومما يَنتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾"[٤].

وقد اتفق الزمخشري مع أصحاب هذا المذهب فقال:

"... ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾[٥]، وكذلك: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾"[٦] انتصابه بمضمر؛ وذلك أنه لما بعثهم على الإيمان، وعلى الانتهاء عن التثليث، علم أنه يحملهم على أمر فقال: ﴿خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ أي: اقصدوا، أو ائتوا أمرًا خيرًا لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث، وهو الإيمان والتوحيد"[٧].

---

(١) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٢) يحذف ناصب المفعول به إن علم بالقرينة، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزًا نحو: "قالوا خَيْرًا"- سورة النحل من الآية ٣٠-، وقد يكون حذفه ملتزمًا كما في باب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء بشرطه، وما كان مثلًا نحو: الكلابَ على البَقَرِ- يضرب مثلًا للأمرين أو للرجلين لا يُبَالَى أهَلِكَا أو سَلِمَا، ويقال: الكلابُ أو الكلابَ بالرفع والنصب (جمهرة الأمثال ٢/ ١٦٩)- أي: أرسل الكلابَ، أو أُجرِيَ مُجْرَى المثل، نحو: "انتهوا خَيْرًا لَكُم" – النساء من الآية ١٧١-. وينظر: شرح الأشموني ١/ ١٩٩.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٢، وشرح الوافية نظم الكافية صـ ١٩٠، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٤٠.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٢.

(٥) من الآية ١٧٠ من سورة النساء.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٢.

(٧) ينظر: الكشاف ١/ ٥٩٣.

وقد حذف الفعل عند أصحاب هذا المذهب؛ لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمولٌ على أمر حين قال له: انتهِ، فصار بدلًا من قوله: ائتِ خيرًا، وادخل فيما هو خيرًا لك(١).

المذهب الثاني:

يرى الكسائي أن كلمة "خيرًا" خبرًا لـ (كان) المحذوفة، والتقدير: يكن الانتهاءُ خيرًا لكم(٢)، وقد اتفقَ أبو عُبَيْدَة(٣) مع الكسائي في هذا المذهب(٤).

وقد رُدَّ هذا المذهب بعدة أوجه:

- **رده ابن عمرون بقوله:** " ويمنعه: إضمار (كان)، ولا تُضمَرُ في كل موضعٍ، ولذلك لا يصحُّ: أَطِعِ اللهَ أفقهَ الناسِ، أي: تكنْ أَفْقَهَ الناسِ، ولا

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٣، ٢٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٩، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٥٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للكسائي ١٢٢، ومجالس ثعلب ٧/ ٣٠٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٥٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٩، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٤٠، وشرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة صـ ١٢٤، والتذييل والتكميل ٧/ ٤٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٥، وشرح التسهيل للمرادي صــ ٤٤٣، والدر المصون ٤/ ١٦٤، ١٦٧، ومغني اللبيب ٢/ ٧٢٧، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل١/ ٤٤١، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٥٥، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ٢٠٣، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ٢/ ٥١٠.

(٣) أبو عُبَيْدَة: هو معمر بن المثنَّى، التيميّ بالولاء، البصري، أبو عُبَيدَة النحوي، ولد سنة ١١٠هـــ، من أئمة العلم بالأدب واللغة، له نحو مائتي مؤلف منها: نقائض جرير والفرزدق، و مجاز القرآن، و أيام العرب، والخيل. توفى سنة ٢٠٩هــ بالبصرة. ينظر: وفيات الأعيان ٥/ ٢٣٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٤، والأعلام ٧/ ٢٧٢.

(٤) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ١٤٣، وإعراب القرآن للنحاس صــ ٢١٨، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١/ ٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٥.

(انصُرْ أخانا)، أي: تكن أخانا، ومن جهة المعنى: أنَّ مَنْ تَرَك ما نُهِيَ عنه، فقد سقَطَ عنه اللومُ، وعُلِمَ أنَّ تَرْكَ المنهِيُّ خيرٌ من فعلِهِ، فلا فائدة في قوله: خيرًا[(١)].

- أن حذف كان مع اسمها وإبقاء خبرها يكون بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين[(٢)] مثل قوله (ﷺ) : "اطْلُبُوا العِلْمَ وَلَوْ بِالصّينِ"[(٣)]، و قوله(ﷺ): "الْتَمِسْ ولَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيْدٍ"[(٤)]، والتقدير: ولو كان العلمُ بالصينِ، ولو كان الملتمسُ خاتمًا من حديد، ومنه قول الشاعر:

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٣٣.

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٤٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٧٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٩٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٦٨، وشرح التصريح ١/ ٤٧٤، ومعاني النحو ١/ ٢٠٨.

(٣) هذا الحديث رواه العقيلي، وابن عدي عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا. قَالَ ابْنُ حبان: وهو باطل لا أصل له، وفي إسناده: أبو عاتكة، وهو منكر الحديث، وتعقب بأنه قد روى له الترمذي . وقد أخرج هذا الحديث البيهقي في الشعب، وابن عبد البر في كتاب العلم.

وقال في المختصر، هو لابن ماجه، وأحمد، والبيهقي، ولفظه مشهور، وأسانيده ضعيفة، وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات. ينظر : جامع الأحاديث ٥/ ٢، ٣، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس ١/ ١٥٦، وتخريج أحاديث إحياء علوم الدين ١/ ٥٧، و أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب صـــ ٥٨.

(٤) ينظر الحديث في: الموطأ (كتاب النكاح- باب ما جاء في الصداق والحباء) ٢/ ٥٢٦، ومسند الإمام أحمد (حديث أبي مالك سهل بن سعد الساعدي) ٣٧/ ٤٩٨، وصحيح البخاري (كتاب النكاح – باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح) ٧/ ١٧، وسنن أبي داود (كتاب النكاح – باب في التزويج على العمل يعمل) ٢/ ٢٣٦، والسنن الكبرى للنسائي (كتاب النكاح – باب هبة المرأة نفسها لرجل بغير صداق والكلام الذي ينعقد به النكاح) ٥/ ٢٢٦، وسنن النسائي (كتاب النكاح – باب هبة المرأة نفسها لرجل بغير صداق) ٦/ ١٢٣.

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا ... فَمَا اعْتِذارُكَ عَنْ شَيْءٍ إِذَا قِيْلَا(١)

- كما ردَّ الفراء هذا الرأي فقال: " وليس نصبُهُ عَلَى إضمار (يكن)؛ لأن ذَلِكَ يأتي بقياس يبطل هَذَا، ألا ترى أنك تَقُولُ: اتق الله تكن محسنًا، ولا يَجوز أن تَقُولُ: اتق الله محسنًا وأنت تُضمر (تكن)، ولا يصلح أن تَقُولُ: انصرنا أخانا وأنت تريد : تكن أخانا"(٢) .
- أنه لا يطرد في نحو: انته أمرًا قاصدًا؛ لأنك لم ترد : يكن انتهاؤك أمرًا قاصدًا، وإنما الأمر بإتيان أمرٍ فيه القصد والصواب(٣).
- يرد عليه أيضًا بما ذُكِرَ قبلها؛ إذ ليس في الآية على قوله دعاء إلى التوحيد، بل نهي عن التثليث فقط، والمراد إنما هو الأول، وهو : النهي عنه والتوجيه إلى التوحيد(٤).
- كما خطَّأَ المبرد هذا المذهب فقال: "وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنه

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن المنذر في:الكتاب ١/ ٢٦٠، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٢٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٥، ٨٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٠٤، وبلا نسبة في : التذييل والتكميل ٤/ ٢٢٢، ومغني اللبيب ١/ ٨٦، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣/ ٢٢٥، وهمع الهوامع ١/ ٤٤٠.

والشاهد فيه قوله: "إن حَقًّا وإن كذبًا" حيث حذفت "كان" مع اسمها بعد "إن" الشرطية، وبقي الخبر، وذلك شائع، والتقدير : وإن كان ذلك حقًّا، وإن كان ذلك كَذِبًا.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٦، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٩، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٤٠، والتذييل والتكميل ٧/ ٤٨، وشرح التسهيل للمرادي – القسم النحوي صـ ٤٤٤، والمساعد ١/ ٤٤١، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٥٥.

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٧/ ٤٩، وشرح التسهيل للمرادي – القسم النحوي صــــ ٤٤٣، ٤٤٤.

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ٧/ ٤٩، والمساعد ١/ ٤٤١.

يضمر الجوابَ ولا دليلَ عليه"(١).

المذهب الثالث:

يرى الفراء أن كلمة "خيرًا" نعت لمصدر محذوف(٢)، والتقدير: "انتهوا انتهاءً خيرًا لكم"،

فقال في قوله تعالى :﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾(٣) : "(خيرًا) منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر وقد يستدل عَلَى ذَلِكَ، ألم ترَ الكنايةَ عَن الأمر تصلحُ قبلَ الخير، فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك، أي: الاتقاءُ خيرٌ لك، فإذا سقطت (هُوَ) اتصل بما قبله وهو معرفة فنُصِبَ ..."(٤).

ويُردّ على هذا المذهب:

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٨٣.

(٢) يشترط لحذف المنعوت وإقامة النعت مقامه: صلاحيته لمباشرة العامل، بألا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا أو مبتدأً؛ إذ الجملة لا تصلح لذلك، بخلاف الخبر والحال، فلا يحذف المنعوت بهما في غيرهما باطراد إلا إذا كان بعضَ اسمٍ مجرورٍ بـــ "من" أو "في" نحو: منا ظَعَنَ ومنَّا أقامَ، أي: فريقٌ ظَعَنَ، وفريقٌ أقامَ...، ولا يكون هذا الحذفُ إلا بدليل إما بمصاحَبَةٍ ما بينه نحو قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ -(سبأ من الآية ١١)- بعد قوله تعالى:﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ ﴾ -(سبأ من الآية ١٠)-، وإما باختصاص الصفة به، كـــ (مررت بكاتبٍ وصاهلٍ)، أو غير ذلك والله أعلم. حاشية الخضري ٢/ ٥٦ بتصرف.

(٣) من الآية ١٧٠ من سورة النساء.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٥، ٢٩٦ بتصرف، وينظر : إعراب القرآن للنحاس صـــ ٢١٨، ومجالس ثعلب ٧/ ٣٠٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٩٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٩، والتذييل والتكميل ٧/ ٤٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٥٥، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة صـ ١٢٤، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ٢/ ٥٥١٠.

- رده ابن عمرون بقوله: ويمنعه من جهة المعنى: أنَّ الانتهاءَ لا يتنوَّعُ إلى خيرٍ وشرٍّ، لأنَّ المطلوبَ التركُ، وقد حصل، فلا فائدةَ حينئذٍ في قوله: انتهاءً خيرًا، ومن جهة اللفظ: أنَّه قد جاء فيما ليس مصدرًا، وهو قولهم: وراءَكَ أوسعَ لك"[١].
- بأنه يُفهَمُ من هذا الكلام أن الإيمانَ منقسمٌ إلى خيرٍ وغيرِه، وإلا لم يكنْ لتقيده بالصفة فائدة[٢]، فتقدير مصدر ههنا لا يحسن[٣].
- ويرد عليه أيضًا بأنه لا يحسن تقديره في هذه الآية؛ لأنه إن كان خيرًا ضد الشر، قَبُحَ الوصفُ به؛ لأنه اسمٌ ولا ينقاس الوصفُ بالأسماءِ، وإن كان أفعل التفضيل فلا يحسن من حيث اللفظ؛ لأنه ليس معه (من)، ولا من حيث المعنى؛ لأن التقدير إذ ذاك: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم من تركه، فيلزم أن يكون في تركهم الانتهاء خيرٌ؛ لأن أفعل التفضيل يقتضي الاشتراك. وليس كذلك، ألا ترى أن النهي إنما هو عن الكفر؛ لأنه يراد به ما تقدم من قوله: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ﴾[٤]، والكفرُ لا خيرَ فيه أصلًا[٥].

المذهب الرابع: يرى أصحابُ هذا المذهب أن كلمة "خيرًا" حال[٦]، وقد نُسِبَ هذا الرأيُ لبعض الكوفيين[٧].

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٣٣.

(٢) الدر المصون ٤/ ١٦٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٩.

(٤) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٥) التذييل والتكميل ٧/ ٤٩.

(٦) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١/ ٢٠٤.

(٧) ذكر ذلك مكي بن أبي طالب القيسي فقال: "وَحكي عَن بعض الْكُوفِيّين أَن نَصبه على الْحَال وَهُوَ بعيد". بعيد". مشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٤.

تعقيب وترجيح:

ورد في نصب كلمة "خيرًا" في قوله تعالى : ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾(١) أربعة أوجه: فهي مفعول به لفعل محذوف عند الخليل وسيبويه، وعند الكسائي خبر لـ (كان) المحذوفة، وعند الفراء نعت لمنعوت محذوف، وعند بعض الكوفيين حال.

وأرى أن الراجح هو المذهب الأول الذي اختاره ابن عمرون موافقًا سيبويه والخليل بأن "خيرًا" مفعول به لفعل محذوف، وقد حذف الفعل؛ لكثرة استعماله في الكلام، ولعلم المخاطب به، كما أن قولهم: حسبك خيرًا لك، ووراءك أوسع لك بتقدير: حسبك وائت خيرًا لك، ووراءك وائتِ مكانًا أوسع لك يُقَوِّي مذهبَ سيبويه، أي: تقدير (ائتِ) في الآية(٢)، وبهذا أيضًا رُدَّ مذهب الفراء؛ لأن (أوسع) صفة لمكان وليس لمصدر(٣).

كما أن في تقدير سيبويه فائدةً عظيمةً؛ لأنه نهاهم بقوله: "انتهوا" عن التثليث، وأمرهم بقوله: "ائتوا خيرًا لكم" بالدخول في التوحيد، فكأنه قال: انتهوا عن قولكم: آلهتنا ثلاثة، واتوا خيرًا لكم فقولوا: إنما اللهُ إلهٌ واحدٌ، فقد أخرجهم بهذا التقدير من أمرٍ فظيعٍ، و أدخلهم في أمرٍ حسَنٍ جميلٍ(٤). وقال ابن عمرون: "فللهِ "فللهِ دُرُّ الخليل وسيبويه ما أطلعهما على المعاني!

(١) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٤٠.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٩، والتذييل والتكميل ٧/ ٤٩، وشرح التسهيل للمرادي- القسم النحوي صـ ٤٤٤، والمساعد ١/ ٤٤١، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٥٥، ١٧٥٦.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٩، ١٠٠.

❁ الاتســـاع في الظـــرف[١] ❁

اختار ابن عمرون القول بأن ما كان من الظروف أصله غير ظرف ثم نُقِلَ إلى الظرف، لم يجزْ الاتساع فيه فقال: **"والصحيح أن ما كان من الظروف أصله غير ظرف ثم نُقِلَ إلى الظرفِ، لم يجزْ الاتساع فيه"**[٢].

تمـهيد:

المقصـــود بالاتســـاع في الظـــرف: أن لا يقدر معه (في)، فينصب نصب المفعول به، أو يضاف إليه إضافة بمعنى اللام، كما في ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[٣] والمعنى على الظرفية، يعني: أن الظرف وإن قطع عن تقدير (في)، وأوقع موقع المفعول به إلا أن المعنى المقصود الذي سيق الكلام لأجله على الظرفية؛ لأن كونه مالكاً ليوم الدين: كناية عن كونه مالكًا فيه للأمر كله، فإنَّ تَمَلُّكَ الزَّمانِ كتَمَلُّكِ المَكَانِ يستلزم تَمَلُّكَ جميعِ ما فيه[٤].

العــرض والتحليـل:

لتشبيه الظرف بالمفعول به ثلاثة أحكام: جائز، وواجب وممتنع.

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ١/ ٣٥، وشرح السيرافي ١/ ٢٦٨، والإيضاح صـ ٢٠٩، والبديع ١/ ١٦٤، و الأصول ٢/ ٢٥٥، المقتصد ١/ ٦٤٨، والإغفال ٢/ ٦٤، وإيضاح الشعر صـ ٢٠٥، واللباب ١/ ٢٧٤، والبسيط ١/ ٤٨٠، والتخمير ١/ ٤٠٤، الارتشاف ٣/ ١٤٦٢، والهمع ٢/ ١٦٨- ١٧٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٦٦.

(٣) الآية: (٤) من سورة الفاتحة.

(٤) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي ت بعد ١١٥٨هـ - تحقيق: د/ علي دحروج.

فنصب الظرف على التشبيه بالمفعول بـه أمرٌ جائزٌ في الأصل، فإنَّ الظرفَ المنصوب يجوز حمله على التشبيه بالمفعول به، قال سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول: "ويتعدى إلى الزمان... وذلك قولك: قَعَدَ شهرينِ، وسيقعدُ شهرين، وتقول: ذهبت أمس، وسأذهب غدًا، فإن شئت لم تجعلهما ظرفًا، فهو يجوز..."(١).

وقال أبو سعيد السيرافي موضحًا ذلك: "... فإذا قلت: " صمت اليوم " جاز أن يكون ظرفًا، وجاز أن يكون مفعولًا على السعة، واللفظان واحد، والتقديران مختلفان"(٢).

وقال أبو علي: "واعلم أنَّ هذه الظروف يجوز أن يُتَّسَعَ فيها فتنتصبَ نصبَ المفعول به"(٣)، ووضَّحَ ابن الأثير ذلك فقال: "... لك أن تجعل ظروف المكان مفعولات على السّعة، كما فعلت ذلك في الأزمنة، تقول: سرت أمامك، فتجعل" أمامه" مسيرا نفسه، فإذا أخبرت عنه بالذي قلت: الذى سرته أمامك، ولو كان ظرفا لقلت: الّذى سرت فيه أمامك"(٤).

وهذا الجائز كثير الورود في الكلام، قال عنه ابن السرَّاج: "وهذا الاتساعُ أكثرُ في كلامهم من أن يُحاطَ به"(٥). فالأصل الجواز، وهو كثير، ففي قولنا: صمتُ اليومَ جواز الوجهين، فـ (اليومَ) منصوبٌ على الظرفية، أو على التشبيه بالمفعول به.

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٣٥. بتصرف.

(٢) شرح السيرافي ١/ ٢٦٨.

(٣) الإيضاح صـــ ٢٠٩.

(٤) البديع ١/ ١٦٤.

(٥) الأصول ٢/ ٢٥٥.

أما الواجب ففي ثلاثة مواضع[١]:

الموضع الأول: في حال الإضافة إلى الظرف، والمراد: إضافة المصدر أو الوصف المشتق إلى ظرفه[٢].فإذا أُضيفَ إليه، فهو اسمٌ مُشَبَّهٌ بالمفعول به لا غير، ولا يصح حمله على الظرفية، فإذا قلنا: يا صائمَ اليومِ، نرجو لك القبولَ، فإنَّ (اليوم) ليس فيه إلا وجهٌ واحدٌ، وهو أنَّه مُشَبَّهٌ بالمفعول به أُضيفَ إليه، قال سيبويه: "... ولكن كما تقول : يا سارقَ الليلةِ زيدًا الثوبَ، لم تجعلْه ظرفًا"[٣].

ويظهر لي أن العلماءَ قد اتفقوا على هـذا الحكـمِ، لكـنهم انقسـموا في تعليـل ذلـك وتوضيحه إلى مذهبين:

أحدهما: مَنْ ذَهَبَ إلى جواز مجيء الإضافة على معنى (في) وهم: السيرافي ومن نحا نحوه كابن مالك وابن هشام، قال أبو سعيد موضحًا كلام سيبويه السابق: " يريد: أنك إذا قلت: يا سارق الليلة، فقد جعلتها مفعولا له على السعة لا غير، وأضفت إليها اسم الفاعل، كما تقول: يا ضاربَ زيدٍ. وإذا قلت: " سرقتُ عبدَ اللهِ الثوبَ الليلةَ " جاز أن تكون " الليلة " مفعوله على السعة، وجاز أن تكون ظرفًا، فإن لم تجعلها ظرفًا فقد صيرتها بمنزلة " يا سارقَ الليلة " التي لا تكون ظرفًا. فإن قال قائل: لِمَ جاز أن تكون " الليلة" ظرفًا إذا لم تضف إليها، ولا يجوز أن تكون ظرفًا إذا أضفت إليها؟ قيل له: معنى الظّرف ما كانت [معه][٤]" في " مقدرة محذوفة، فإذا ذكرنا " في " أو حرفًا من حروف الجر، فقد زال عن

---

(١) أردت بهذه المواضع: ما كان من أسماء الزمان أو المكان منصوبًا أو في محل نصب، أما ما كان منها مرفوعًا أو مجرورًا فواضح أمره.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٦٠٢، والخزانة ٣/ ١٠٨.

(٣) الكتاب ١/ ٤١.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة على ما في المطبوع؛ ليستقيم السياق.

ذلك المنهاج، فإذا أضفناه إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر، فخرج من أن يكون ظرفا"[١].

فواضح هنا مراد أبي سعيد السيرافي أنَّ الإضافةَ تأتي على معنى (في)، وذلك إذا كان المضافُ إليه ظرفًا للمضاف، فإذا أُضيفَ إلى الظرفِ، فهذا يساوي التصريحَ بحرفِ الجرِ (في) ، أي: أنَّ الإضافةَ معاقبةٌ لحرفِ الجرِّ، فإذا صرَّحنا بحرفِ الجر (في)، لم يَعُدْ الظرفُ ظرفًا؛ لأن شرطَه عدمُ التصريحِ بـ (في)، بل تبقى منوية مقدرة، وكذلك الأمرُ إذا أُضيفَ إلى الظرفِ لم يَعُدْ ظرفًا؛ لأنَّ الإضافةَ معاقبةٌ لحرفِ الجرِ قائمةٌ مقامَه.

وهذا هو ما فهمه ابن عمرون، إذ وضَّحَ المسألةَ بقوله: "إذا جعلته مفعولًا به على السعة جازت الإضافةُ إليه من ذلك قولهم:

يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدار[٢]

أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما تقول: "يا ضاربَ زيدٍ" فإذا أضفت لا يكون إلّا مفعولًا على السعة... وإنّما امتنعت الإضافةُ إلى الظرف، لأنّ معنى الظرف ما كانت فيه "في" مقدَّرةٌ محذوفةً، فإذا صرّحنا بـ "فِي"، أو بغيرها من حروف الجرّ، فقد زال عن ذلك المنهاج. وإذا أضفنا إليه، فقد صارت الإضافة بمنزلةِ حروف

(١) شرح السيرافي ١/ ٢٨٧.

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ١٠٨، ٤/ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٥١، ٦/ ٥٣٤؛ والدرر ٣/ ٩٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٥٥؛ والمحتسب ٢/ ٢٩٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣.
والشاهد فيه قوله: "سارق الليلة" حيث أضاف "سارق" إلى "الليلة" - وهي ظرف- إضافة المشتق إلى ما ينصبه على المفعولية في المعنى، وذلك على التوسُّع في الظروف.

الجرّ، فخرج من أن يكون ظرفًا فاعرفه"[١]. فالإضافة ممتنعةٌ إلى الظرفِ الباقي على ظرفيته، لا أنها ممتنعة على معنى (في).

على أن ابن عمرون قد خالف ذلك في باب المجرورات؛ إذ ذهب إلى أنَّ الإضافةَ لا تكون إلا على معنى أحد حرفين هما: اللام و (من)[٢].

فعلى هذا المذهب(مذهب مَنْ يجيزُ ورودَ الإضافةِ على معنى (في)) العلةُ في وجوبِ تشبيهِ الظرفِ المضاف إليه بالمفعولِ به هي: أن الإضافةَ معاقبةٌ لحرفِ الجرِ(في)، فكأننا إذا أضفنا إليه، ذكرنا حرف الجر، والظرف لا يجوز أن يُذكرَ معه (في)، فإن ذُكِرَ، لم يَعُدْ ظرفًا، بل خرج عن الظرفيةِ إلى شيءٍ آخرَ، فلم يبقَ إلا أن يكون ظرفًا مُشَبَّهًا بالمفعولِ به، وذلك على اعتبار أنه من باب إضافة المصدر أو الوصف المشتق إلى منصوبه، وهو إما أن يكون منصوبًا على الظرفيةِ أو على شيءٍ آخرَ، وإذ قد ثبتَ أنه ليس بظرفٍ، فقد عُلِمَ أنه ظرفٌ مٌشَبَّهٌ بالمفعولِ به لا غير، لأنه مما يجوز أن يُجَرَّ بالحرفِ أو ما يقومُ مقامَ الحرفِ. وفي هذا خروجٌ من مأزقٍ نحويٍّ هو الجمع بين الظرفيةِ والإضافةِ.

والآخَـــر: مَنْ ذهب إلى عدم مجيء الإضافة على معنى (في) كأبي علي الفارسي ومَنْ نَحَا نحوَه كالخوارزمي[٣]. قال أبو علي : " وإذا أضفت إلى شيء منه فقلت: يا سائرَ اليومِ، ويا ضاربَ اليومِ، لم يكن إلا اسمًا، وخرج بالإضافة

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٧١، ٥٧٢ بتصرف. وينظر: البسيط ١/ ٤٨٠، والبديع ١/ ١/ ١٥٥.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٧٣٩.

(٣) ينظر : التخمير ١/ ٤٠٣. وينظر : الخزانة ٣/ ١٠٩.

إليه عن أن يكون ظرفًا؛ لأنها إذا كانت ظرفًا كانت (في) مرادةً فيها ومقدرةً معها بدلالة ظهورها مع علامة الضمير، فإرادة ذلك فيها يمنع الإضافة إليها..."[١].

فالظاهر أنه بنى ذلك على أساس أنَّ الإضافة لا تكون إلا على معنى أحد حرفين هما: اللام ومِنْ، فإذا قدَّرْنا أنَّ المضافَ إليه ظرفٌ في بعض المواضع، فهذا يعني أنَّ الإضافةَ على معنى (في)، وهذا خروجٌ عن منهاج الإضافةِ؛ لذا كان لا بُدَّ من الحكم على الظرفِ المضافِ إليه بأنَّه مُشَبَّهٌ بالمفعول به، حتى لا يخرج عن ذلك المنهاج.

من هذا يظهر أن علة وجوب تشبيه الظرف المضاف إليه على هذا المذهب هي أن الإضافة لا تأتي على معنى (في).

والراجح هو المذهب الأول الذي يجيز أصحابه مجيء الإضافة على معنى (في) لما يأتي:

١-كلام سيبويه المتقدم لا يعطي امتناع الإضافة على معنى (في).

٢-فهم السيرافي الواضح لمذهب سيبويه، وهو أقرب إليه من غيره من النحويين.

٣- أن الظرف المشبه بالمفعول به هو ما وافق الظرف في اشتماله على معنى (في). فالذين هربوا منه وقعوا فيه.

٤-ما أخذه ابن مالك على النحويين من إغفالهم الإضافة التي على معنى (في)، وأكَّدَ أنها ثابتةٌ في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح،

---

(١) الإيضاح صـ ٢٠٩. وينظر: المقتصد ١/ ٦٤٨، والإغفال ٢/ ٦٤، وإيضاح الشعر صـ ٢٠٥، واللباب ١/ ٢٧٤، والبسيط ١/ ٤٨٠، والتخمير ١/ ٤٠٤. وقد فصَّلَ الجرجاني في المقتصد مناقشة هذا الموضوع وبيانه.

واستشهد على ذلك بشواهد كثيرة[١] وتبعه ابن هشام[٢].

وأيًّا كان التعليل، فالمتفق عليه أن الظرفَ إذا أُضيفَ إليه، فقد وجبَ تشبيهه بالمفعول به.

الموضع الثاني: إذا تعدَّى الفعل إلى ضمير الظرف، قال الخوارزمي: "فإذا أُضيفَ إلى المفعول فيه أو تعدَّى الفعل إلى مُضْمَرِهِ، فقد تمَّ كونُه مفعولًا به، وخرج عن الظرفية..."[٣].واستشهد عليه بقول الشاعر:

ويَوَمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعَامِرًا [قليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ][٤]

---

(١) كقوله تعالى (وهو أَلَدُّ الخِصامِ) وكقوله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربُّصُ أربعةِ أشهر)، وقوله تعالى (ياصاحِبَي السِّجْن) وقوله تعالى (بل مكرُ الليل والنهار). ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فلا يجدون أعلم من عالم المدينة"، وقول العرب: شهيد الدار وقتيل الكربلاء. ثم ذكر سبعة شواهد شعرية على ذلك. ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٧٢- ٧٣.

(٣) التخمير ١/ ٤٠٤.

(٤) البيت من الطويل لرجل من بني عامر في الدرر ٣/ ٩٦، ولسان العرب ١٤/ ١٤٤ (جزي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٨، وخزانة الأدب ٧/ ١٨١، ٨/ ٢٠٢. ١٠/ ١٧٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨، ومغني اللبيب ١/ ٦٥٤، والمقتضب ٣/ ١٠٥، والمقرب ١/ ١٤٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٧.

اللغة: اليوم: المعركة. المعنى: ما أكثر المعارك التي حضرناها بين سليم وعامر، لم تكن الغنيمة فيها سوى النجاة، لما تقاطر من دماء على الرماح.

والشاهد فيه قوله: "شهدناه" حيث نصب ضمير "اليوم" تشبيهًا بالمفعول به اتساعًا، ولو جعله ظرفًا لقال: "شهدنا فيه".

وقال الفرخان[١] موضحًا ومعللاً: "وقد يُتَّسَعُ في الظرف فيُنَزَّلُ منزلةَ المعولِ الصريحِ، فيُنْصَبُ نصبَه على ما علمتَ، فإنْ أضمرتَ فقلتَ: يوم الإثنين قمتُهُ، لم يكن إلا ذاك؛ لأنَّ الضميرَ ليس مصوغًا للظرفية ولا مغلبًا عليه هي"[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾[٣]، قال العكبري: " والهاء في ﴿فَلۡيَصُمۡهُ﴾ ضمير الشهر، وهي مفعول به على السعة وليست ظرفًا؛ إذ لو كانت ظرفًا لكانت معها (في)"[٤].

الموضع الثالث: إذا كان الحدث يستغرق الظرف جميعه، وهذا مذهب الكوفيين فيما نقل عنهم أبو حيان، قال: "وتقدم ان من مذهب الكوفيين أنَّ الظرفَ إذا كان العمل في جميعه فلا ينصب ظرفًا، وإن كان في بعضه جاز أن ينتصب على الظرفِ وعلى التشبيه بالمفعول به، ولم يُفصِّلْ البصريون، بل أجازوا فيهما أن يكون مفعولًا على السعة"[٥].

ويؤيد هذا ما نقله العلوي عن الكوفيين حين بيَّنَ الفرق بين الظرف، والظرف المُشبَّه بالمفعول به، وهو أنَّ المُحقِّقينَ من أهل الكوفة يرَوْنَ أنَّ ما كان من المعاني مستوعبًا لظرفه، حسُنَ فيه الرفعُ، مثل: الصيامُ اليومُ، والاعتكافُ اليومُ، وما كان من المعاني غير مستوعبٍ لظرفه، حسُنَ فيه النصب، مثل: الأكلُ اليومَ، والشربُ اليومَ"[٦].

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٣٢.

(٢) المستوفى ١/ ٢٧٣.

(٣) من الآية (١٨٥) من سورة البقرة.

(٤) التبيان ١/ ١٥٢، وانظر: الدر المصون ٢/ ٢٨٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩/ ٧٢٦، ٧٢٧.

(٥) الارتشاف ٣/ ١٤٦٢.

(٦) عن حاشية (٣) من التخمير ١/ ٤٠٤ بتصرف.

أمَّا امتناع حمل الظرف على المُشبَّه بالمفعول به، فقد أشار ابن مالك في شرح التسهيل إلى وجود موانع بقوله: "وإذا ثبت من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتصرف فاعلًا ومفعولًا به ومضافًا إليه على معنى الفاعلية والمفعولية، لزم من ذلك جواز الحكم عليه في حال النصب بأنه مفعول به تجوُّزًا ما لم يمنع من ذلك مانع"(١).

وقد تتَبَّعْتُ هذه المواضع التي لا يجوز أن يُحمَلَ فيها الظرف على المفعول به، بل يجب أن يبقى ظرفًا محضًا، فوقفت منها على ما يأتي:

الموضع الأول: أن يكون عاملُ الظرفِ حرفًا أو اسمًا جامدًا، قال أبو حيان: "فإن كان العامل في الظرف حرفًا أو اسمًا جامدًا بما فيه من معنى الفعل، وهو قليل فلا يتوسع فيه مع شيء منها"(٢). وقد نقل السيوطي الإجماعَ على ذلك، ثم علَّله بقوله: "... لأنَّ التوَسُّعَ فيه تشبيهٌ بالمفعولِ به، والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به"(٣).

ومثال الظرف العامل فيه حرف : (اليوم) في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾(٤)، إذا كان العامل في الظرف (لن)، وقد أجاز ذلك ابن الحاجب في أحد وجهين، إذ قال: "ويجوز أن يكون العامل ما في (لن) من معنى النفي، أي: انتفى في هذا اليوم النفع"(٥). فعلى هذا الوجه لا يجوز أن يكون (اليومَ) مُشَبَّهًا بالمفعول به؛ لأن العاملَ حرفٌ، ومنه أيضًا: (غداة) في قول كعب بن زهير:

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٤.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٤٦٥.

(٣) الأشباه والنظائر١/ ٣٧، وينظر: همع الهوامع ٢/ ١٦٩.

(٤) الآية (٣٩) من سورة الزخرف.

(٥) أمالي ابن الحاجب ١/ ١٤٢.وينظر: مغني اللبيب ١/ ٥٧٣.

وَمَا سعاد غَدَاةَ الْبَيِنِ إِذْ رحلوا ... إِلَّا أغَنُّ غضيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ[١].

فعلى مذهب من يعلقه بـ (ما) النافية[٢]، لا يجوز أن يُحمَلَ على التشبيه بالمفعول به؛ لأن عاملَهُ حرفٌ.

وأما مثال الظرف الذي عامله اسم جامد فـ (إذ) في قول ليلى الأخيلية:

فَلَا يُبْعِدَنْكَ اللهُ توبة هالكًا ... أَخَا الحربِ إِذْ دَارَتْ عليهِ الدَّوَائِرُ [٣]

وإن كان تأويل التعلق مع (ما) بفعل، ومع (أخا) بمشتق؛ لأن التأويلَ مجازٌ، والنصب على التشبيه بالمفعول به مجازٌ أيضًا، فيكثُرُ المجازُ فيُمنَع منه[٤].هذا مع كون الظرف (إذ) غيرَ متصرفٍ، وهذا مانع آخر كما سيتبين في الموضع الثاني.

الموضع الثاني: إذا كان الظرفُ غيرَ متصرفٍ، سواء كان للزمان أو المكان كـ (سَحَر) و (عِنْدَ)[٥]. والظرف المتصرف هو الذي يُستعمل ظرفًا وغيرَ ظرفٍ، وغير المتصرف هو الذي لزم النصب على الظرفية أو شبهها من الجر بـ (من) نحو: عند ولدن[٦].

---

(١) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٠؛ والدرر ٥/ ٣١١، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨، والشعر والشعراء ١/ ١٦٠، ولسان العرب ١٣/ ٣١٥ (غنن)، وهمع الهوامع ٣/ ١١٤، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٥٧٢، والمنصف ٣/ ٨٥.

(٢) ينظر : مغني اللبيب ١/ ٥٧٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل صـــ ١٠٣.

(٣) البيت من الطويل، وهذه الرواية في أمالي الزجاجي ٧٨، ورواية ديوان ليلى الأخيلية ٦٥:

فَلَا يُبْعِدَنْكَ اللهُ حَيًّا ومَيِّتًا ... أَخَا الحربِ إِذْ دَارَتْ عليهِ الدَّوَائِرُ

وروايته في الكامل ٤/ ٧٦: (يا توبَ... إنْ دَارَتْ...) فلا شاهد .

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٧.

(٥) المساعد ١/ ٥٣٧.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٨– ١٩٩.

قال ابن يعيش: "ولا يكون هذا الاتّساع إلّا في الظروف المتمكِّنة، وهي ما جاز رفعُها، نحو: اليوم، والليلة، ونحوهما من الأزمنة، وخَلْفٍ، وقُدّامٍ وشِبْهِهما من الأمكنة؛ فأمّا غيرُ المتمكّنة نحو "سَحَرَ"، و"بُكْرَةَ" إذا أُريد بهما من يومٍ بعينه، و"عِنْدَ"، و"سِوَى"، ونحوهما ممّا تقدّم وصفُه، فإنّه لا يجوز فيها الاتّساعُ، فإذا قلتَ: "قمتُ سَحَرَ"، و"صلّيتُ عندَ محمّدٍ" لم يكن في نصبهما إلّا وجهٌ واحدٌ، وهو الظرفيّةُ"(١).

من هذا نعلم أنَّ الظروفَ غيرَ المنصرفةِ سواء كانت للزمان أو المكان، لا يجوز حملها على التشبيه بالمفعول به؛ لأنها لا تخرج عن الظرفية، أما قول سيبويه: "فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث"(٢).فمراده: على الأكثر، قال أبو سعيد في شرحه: "فإنه أراد الأكثر؛ لأن في الزمان ما لا يستعمل إلا ظرفًا، كَسَحَرِ يَوْمِكَ"(٣). وعلى ذلك يُحمَل قول أبي بكر بن السرَّاج: "وكل ما كان من أسماء الزمان يجوز أن يكون اسمًا، وأن يكون ظرفًا"(٤).

الموضع الثالث: إذا كان الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفعولات؛ لئلا يؤدي ذلك إلى الخروج عن الأصول وعدم النظير، وهو مذهب أبي علي الفارسي وابن مالك، خلافًا للجمهور، فقد وضَّحَ أبو علي أنَّ الفعلَ اللازمَ يُشَبَّه بما يتعدى إلى مفعولٍ، والمتعدي إلى مفعولٍ يُشبَّه بما يتعدى إلى مفعولين، والمتعدي إلى مفعولين يُشَبَّه بما يتعدى إلى ثلاثة، ثم قال: "فإن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعُولِيْنَ، لم يجز

(١) شرح المفصل ١/ ٤٣٣. وينظر: المقتضب ٤/ ٣٣٠، وشرح السيرافي ١/ ٢٦٨، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٨- ١٩٩، والمساعد ١/ ٥٣٧، والهمع ٢/ ١٦٨.

(٢) الكتاب ١/ ٣٥.

(٣) شرح الكتاب ١/ ٢٦٩.

(٤) الأصول ١/ ١٩٣.

أنْ يُتَّسَعَ في الظرف فتنصبَه نصبَ المفعول به، نحو: أعلمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرَ الناسِ اليومَ، ألا ترى أنَّكَ لو اتَّسعتَ في الظرفِ هنا فنصبتَه نصبَ المفعول به، لصارَ الفعلُ متعديًا إلى أربعة مفعولِيْنَ بهم... فلما كان الاتساع في هذا يؤدي إلى الخروج عن الأصول ويصير إلى ما لا نظيرَ له ولا مثلَ، لم يَجُزْ"(١).

وقال ابن مالك: "جواز تعدي ذي ثلاثة إلى ظرفٍ على أنه مفعول به يستلزم مُشَبَّهًا دون مُشَبَّه به لأنه إذا فعل ذلك بما له مفعول واحد ومفعولان، لم يعدم أصلًا يُحمل عليه بخلاف نصبه ما له ثلاثة، فإنه يلزم منه فرع لا أصل له ومشبَّهٌ دون مشبَّهٍ به، فوجب منعه"(٢).

ومذهب الجمهور وسيبويه: جواز التوسع في هذا، قال ابن مالك: "وهذا التوسع في باب (أَعْلَمَ) جائزٌ على ظاهر قول سيبويه؛ لأنَّ التوسُّعَ يجوز ولا يُسَلَّمُ باحتياجه إلى مُشَبَّه به(٣). ولم يبالوا بعدم النظير؛ لأنه مجاز(٤). وذكر الرضي أنَّه لم يُجَوِّزْهُ إلا الأخفش(٥).

وأرى أنَّ الصوابَ ما ذهب إليه أبو علي وابن مالك؛ لما يأتي:

١-عدم الخروج عن الأصل؛ لعدم النظير.

٢-أنَّ التوسُّعَ مجازٌ، والمجاز لا بُدَّ له من حقيقة، فإذا لم تكن ثَمَّ حقيقةٌ فلا مجاز، قال ابن جني: "الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل

---

(١) الإغفال ٢/ ٦٦.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٦.وانظر: المساعد ١/ ٥٣٨.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٥.

(٤) ينظر : الهمع ٢/ ١٦٩.

(٥) ينظر : شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٠٢.

وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك"[١]. فالمجاز ليس على إطلاقه.

أما إذا كان الفعل متعدِّيًا إلى مفعولَيْنِ، فيجوز التوسُّعُ في الظرفِ، فيُشَبَّهُ بالمفعول به، وقد عرضت بعضَ النصوصِ الدالة على ذلك فيما سبق، وقد أجاز سيبويه: سرقتُ عبدَ اللهِ الثوبَ الليلةَ، وقال: "لا تجعله ظرفًا، ولكن كما تقول: يا سارِقَ الليلةِ زيدًا الثوبَ، لم تجعلهما ظرفًا"[٢]. وشرَحَ السيرافي ذلك فقال: "يعني: لا تجعل " الليلة " ظرفا، ولكنك تجعلها مفعولا على السعة. وقوله. " لا تجعلها ظرفا ". يعني: أن " سرقتُ عبدَ اللهِ الثوبَ الليلةَ " يتعدى إلى ثلاثة مفعولِيْنَ، إذا لم تجعلها ظرفًا وجعلتها مفعولَه على السعة. وذَكَّرَ ضميرَ الليلةِ في قوله: " لا تجعله ظرفًا "؛ لأنه أراد الوقت، أو هذا اللفظ"[٣]. وهو ما ذكره أبو علي جليًا.

ويقول ابن الأثير في بديعه: "وإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعول، أو مفعولين، تعدى إلى الظروف المتّسع فيها، تقول: ضربتُ زيدًا يومَ الجمعة، وأعطيتُ زيدًا ثوبًا يومَ السّبت..."[٤].

وذهب ابن عصفور إلى عدم التوسع في الظرف إلا إذا كان عامله فعلًا غيرَ مُتَعَدٍّ، أو متَعَدِّيًا إلى واحدٍ"[٥]. وهو خلاف ما عليه سيبويه والجمهور، وهو واضحٌ من كلامهم ومُثُلِهم، وقال الرضي: "وجَوَّزَهُ الأكثرون"[٦]. أي: في المتعدي إلى اثنين.

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٤٤.

(٢) الكتاب ١/ ٤١.

(٣) شرح الكتاب ١/ ٢٨٦.

(٤) البديع ١/ ١٥٥.

(٥) المقرب ١٦٤.

(٦) شرح الكافية ١/ ٦٠٢.

الرابع: أن يكون العامل في الظرف (كان) أو إحدى أخواتها، نقل أبو حيان أنَّ هذا مبني على الخلاف (هل تعمل كان في الظرف أو لا؟) فإن قلنا: لا تعمل، فلا توسُّع، وإن قلنا: تعمل، فالذي يقتضيه النظر أنَّه لا توسُّع أيضًا[١]. وقد علَّلَ السيوطي ذلك بقوله: لأنه يكثر المجاز فيها؛ لأنها إنما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيهاً بالفعل المتعدي إلى واحدٍ، فعملت بالتشبيه، وهو مجاز، فإذا نَصَبَتِ الظرفَ اتساعًا كان مجازًا، فيكثر المجاز، فيُمنعُ منه"[٢]. ولكنه نقل في الهمع عن ابن عصفور جواز التوسع مع (كان) كسائر الأفعال، فتنصب الظرف على التشبيه بالمفعول به[٣].

وقال الرضي: "وجوَّزوا في الأفعال الناقصة نحو: يومَ الجمعةِ ليسَهُ زيدٌ قائمًا"[٤].

وأرى أنَّ الراجحَ ما ذهب إليه أبو حيان والسيوطي من عدم جواز التوسع في الظرف الذي عامله (كان)؛ لئلا يكثر المجاز.

تلك هي موانع تشبيه الظرف بالمفعول به التي وقفت عليها عند عامة النحويين.

وذهب الرضي إلى أنَّ الظروفَ كلَّها مُتَوَسَّعٌ فيها، فهو يرى أنَّ الظرفَ في الأصلِ مفعولٌ به بواسطة حرف الجر (في)، ثم لما حُذِفَ الحرفُ، صار الظرفُ مفعولًا به بلا واسطة، قال: "والذي أرى أنَّ جميعَ الظروفِ مُتَوَسَّعٌ فيها، فقولك: خرجتُ يومَ الجمعةِ، كان في الأصلِ: خرجتُ في يومِ الجمعةِ، كان (يوم الجمعة) مع الجارّ مفعولًا به بسبب حرف الجر، ثم صار مفعولًا به من غير واسطة حرفٍ في اللفظِ، والمعنى على ما كان"[٥].

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٤٦٥.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٣٧، وينظر: الهمع ٢/ ١٧٠.

(٣) الهمع ٢/ ١٧٠. ولم أجده في شرح الجمل ولا المقرب لابن عصفور ولا في غيرهما مما اطلعت عليه.

(٤) شرح الكافية ١/ ٦٠٣.

(٥) السابق نفسه.

ناصب المفعول معه[1]

اختار ابن عمرون رأي سيبويه وأكثر البصريين من القول بأن عامل النصب في المفعول معه، هو الفعل الذي قبله بواسطة الواو، واعترض وردَّ غيره من الآراء الأخرى، فقال: " والصحيح أن الفعل هو العامل في المفعول معه بتوسط الواو، لا ما أشار إليه ابنُ الخشَّاب[٢]. وذهب الزجَّاج[٣] إلى أنَّ المفعولَ معه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ كأنَّهُ قال: ما صنعتَ ولابستَ أخاك، واحتجَّ بأَنَّ الفعلَ لا يعملُ في المفعولِ وبينهما الواو، والجواب: أن التقديرَ على خلافِ الأصلِ وما ذكره غيرُ محتاجٍ إليه، وقوله: "إنَّ الفعلَ لا يعملُ في المفعولِ وبينهما الواوُ" فالجواب: أنَّ (عمرًا) في قولنا: ضربتُ زيدًا وعمرًا قد عملَ فيه الفعلُ وبينهما الواوُ، والفعلُ إنَّما يعملُ على حسبِ اقتضائِهِ، فإن اقتضى بواسطةٍ فلا بُدَّ منها. وذهب الأخفش[٤] إلى أنَّه ينتصبُ انتصابَ (مع). وهو ضعيف؛ لأنَّ (معًا)

---

(١) تنظر هذه المسألة في: الكتاب ١/ ٢٩٧، والجمل في النحو ص٧٦، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٦٥٩، ٦٦٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٨-٢٥٠، وأسرار العربية ص١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٣٧-٤٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٢-١٧٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦١٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٦٣-٦٦٤، والتصريح ٢/ ٥٢٨، والهمع ٢/ ١٧٦-١٧٨.

(٢) ينظر : الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين كيكلدي العلائي ص ١٩٠.

(٣) ينظر : شرح السيرافي ٢/ ١٩٦، وشرح ابن يعيش ٢/ ٩٤، والإنصاف ١/ ٢٤٨، والتبيين / ٣٧٩، والتذييل والتكميل ٨/ ١٠١، و المساعد ١/ ٥٤٠.

(٤) ينظر : معاني الحروف للرماني ص ٦٠، والإنصاف ١/ ٢٤٨، والتبيين / ٣٧٩.

ظرفٌ والمفعولُ معه ليس بظرفٍ، وما ليس بظرفٍ فلا يجوز نصبه على الظرفِ. وذهب الكوفيون[١] إلى أنه منصوبٌ على الخلافِ[٢]".

العرض والتحليل:

المفعول معه:

عرفه الزمخشري بأنه: المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)[٣]، وعرفه المرادي بأنه: الاسم المنصوب بعد واو بمعنى (مع)، نحو: (سيرى والطريق) أي: مع الطريق[٤]. ونحو قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[٥]، وإنما وضعوا الواو موضع (مع) في بعض المواضع لكونه أخصر لفظاً، وأصل هذه الواو (واو العطف) الذي فيه معنى الجمع، فناسب معنى المعية[٦]، وإنما ينتصب المفعول معه إذا تضمن الكلام فعلاً، نحو قولك: (ما صنعت وأباك)، و(مازالت أسيُر والنيل).

وقد اختلف النحويون في عامل النصب في المفعول معه، ونتج عن هذا الخلاف خمسة أقوال، بيانها كالتالي:

الأول: أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو؛ وذلك لأن الأصل في نحو قولهم: (استوى الماء والخشبة)، أي: مع الخشبة. فالمفعول معه عندهم

(١) يُنظر: معاني الحروف للرماني ص ٦٠، والإنصاف ١/ ٢٤٨، والتبيين / ٣٧٩.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٨٠.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٣٧.

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد ٢/ ٦٦٣.

(٥) من الآية (٧١) من سورة يونس.

(٦) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦١٩.

كالمفعول به في المعنى، فمعنى: (سرت والنيل): سرت بالنيل، وهذا ما ذهب إليه سيبويه[١]، وأكثر البصريين[٢].

وقد احتج البصريون على مذهبهم، بأن الأصل في نحو قولهم: (استوى الماء والخشبة)، أي: مع الخشبة، إلا أنهم أقاموا الواو مقام (مع) توسعًا في كلامهم فقوى الفعل بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه، كما قوى بالهمزة في نحو: (أخرجتُ زيدًا)، ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا)، نحو: (قام القومُ إلا زيداً)، فكذلك ههنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو[٣].

وقد قال بقول البصريين غير واحد من النحويين منهم الأنباري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن مالك[٦]، والرضي[٧]، والمرادي[٨]، والشيخ الأزهري[٩]، والسيوطي[١٠].

---

(١) يُنظر: الكتاب ١/ ٢٩٧.

(٢) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٤٨، وأسرار العربية ص١٠٨، وشرح الكافية للموصلي ١/ ٢٢٣، والهمع ٢/ ١٧٦.

(٣) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٤٨، وأسرار العربية ص١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٣٩.

(٤) يُنظر: أسرار العربية ص١٠٨.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٣٩.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل ابن مالك ٢/ ١٧٢.

(٧) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦١٩.

(٨) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٦٣.

(٩) يُنظر: التصريح ٢/ ٥٢٨.

(١٠) يُنظر: همع الهوامع ٢/ ١٧٦.

فقد صحح الأنباري مذهب سيبويه والبصريين من أن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو ٠ فبعد أن استعرض مذاهب النحويين في عامل النصب في المفعول معه، قال: ".. اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أن عامل النصب فيه هو الفعل،...، والصحيح هو الأول"(١).

وصوَّب ابن يعيش مذهب سيبويه، فقال: "والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول؛ لأنه وإن لم يكن متعدياً، فقد قوى بالواو النائبة عن (مع) فتعدَّى كما تعدى الفعل المُقوَّى بحرف الجر، نحو: (مررت بزيد)، إلا أن الواو لا تعمل،...، وذلك لأنها في الأصل عاطفة، والعاطفة فيها معنيان: العطف والجمع، فلما وُضعت موضع (مع) خُلِعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها."(٢)

وقال ابن مالك في حديثه عن المفعول معه، مختاراً رأي سيبويه:"... فنبَّهتُ بذلك على أن الواو معدية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها فينتصب به بواسطة الواو فعلاً كان ما عدته، أو عاملاً عمل الفعل، نحو: عرفت استواء الماء والخشبة، والناقة متروكة وفصيلها، ولست زائلاً وزيداً حتى يفعل،..، فالواو التي يليها المفعول معه معدِّية لا عاملة، هذا هو المذهب الصحيح."(٣)

وقال المرادي في معرض حديثه عن ناصب المفعول معه: "ناصب المفعول معه: إما فعل نحو: (استوى الماء والخشبة)، وإما اسم يشبهه نحو: زيد سائر والطريق."(٤)

---

(١) يُنظر: أسرار العربية ص١٠٨.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤٠.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٢.

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد ٢/ ٦٦٣.

أما السيوطي فقد صحح مذهب سيبويه بقوله: "أحدها: وهو الأصح: أنه ما تقدَّمه من فعل أو شبهه، نحو: جاء البرد والطيالسة، واستوي الماء والخشبة، وأعجبني استواء الماء والخشبة والناقة متروكةٌ وفصيلها، ولست زائلاً وزيداً حتى نعلّ"[١].

الثاني: أن المفعول معه منصوب على الخلاف. وهذا ما ذهب إليه الكوفيون[٢].

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم، بأنه إذا قيل:(استوي الماء والخشبة) لا يحسن تكرار الفعل، فيقال: (استوي الماء واستوي الخشبة)؛ لأن الخشبة لم تكن مُعوجَّة حتى تستوي ، فلما لم يحسن تكرار الفعل كما يحسن في (جاء زيد وعمرو)، فقد خالف الثاني الأول. فانتصب على الخلاف[٣].

هذا وقد ردَّ مذهب الكوفيين وما استدلوا به جماعة من النحويين، منهم: الأنباري[٤] وان يعيش[٥]، وابن مالك[٦]، والسيوطي[٧].

فقد أبطل الأنباري مذهب الكوفيين، بقوله:"أما قولهم :(إنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل، فحالف الثاني الأول. فانتصب على الخلاف). قلنا: هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين، نحو قولك: (ما قام زيدٌ لكن عمرو، وما مررت بزيد لكن بكرٍ) وما بعد (لكن) يخالف ما قبلها، وليس

---

(١) يُنظر : الهمع ٢/ ١٧٦ .

(٢) يُنظر: أسرار العربية ص١٠٨، والإنصاف ١/ ٢٤٨، والتبيين ص٣٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤٠.

(٣) يُنظر: المراجع السابقة نفسها.

(٤) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٥٠.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤١.

(٦) يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٥.

(٧) يُنظر: الهمع ٢/ ١٧٨.

بمنصوب، فإن (لكن) يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها على كل حال،...، وإذا كان الخلاف ليس موجباً للنصب مع (لكن) وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفاً لما قبله، فلأن لا يكون موجباً للنصب مع (الواو) التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها، كان ذلك من طريق الأولى."(١)

وضعَّف ابن يعيش مذهب الكوفيين، معللاً ذلك بقوله: "وأما ما ذهب إليه الكوفيون فضعيف جداً؛ لأنه لو جاز نصب الثاني؛ لأنه مخالفٌ للأول، لجاز نصب الأول أيضاً، لأنه مخالف؛ لأن الثاني إذا خالف الأول، فقد خالف الأول والثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة أولي من نصب الأول. ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول، نحو قولك: (قام زيدٌ لا عمروٌ) ونظائر ذلك، فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازماً، لم يكن ما بعد (لا) في العطف إلا منصوبًا"(٢).

أما السيوطي فقد نص على ما رد به النحويون مذهب الكوفيين، فقال: "ورُدَّ بأن الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ، وبأنه لو كان الخلاف ناصباً، ليقل: ما قام زيدٌ لكن عمراً، ويقوم زيدٌ لا عمراً، ولم يقله أحدٌ من العرب."(٣)

وأرى أنه يمكن القول بأن ردِّ مذهب الكوفيين في القول بأن عامل النصب في المفعول معه هو الخلاف، أولي من قبوله؛ وذلك لأن إحالة العمل على العامل اللفظي مع وجوده، أولي من إحالته على العامل المعنوي، ما لم يضطر إلى المعنوي، فنصبه بالفعل الملفوظ بواسطة الواو، كما هو مذهب سيبويه وأكثر

(١) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٥٠.

(٢) يُنظر: شرح المفصل ٢/ ٤٤١.

(٣) يُنظر: الهمع ٢/ ١٧٨.

البصريين أولي من نصبه بالمخالفة المعنوية؛ ولذلك فقد أصاب النحويون في ردِّهم وتضعيفِهم لهذا المذهب.

الثالث: أن عامل النصب في المفعول معه هو الواو نفسها. وقد نُسِب هذا المذهب إلى الجرجاني(١). وقد احتج باختصاص الواو لما دخلت عليه من الاسم، فعملت فيه.

هذا وقد رُد مذهب الجرجاني بأمور منها(٢):

١- أن الأَوْلى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى (مع) مطلقاً، لنصبت في (كلُّ رجل وضيعتُه). فلو كان النصب بها نفسها لم يشترط في وجوده وجود فعل قبلها، أو معنى فعل، كما لا يشترط في غيرها من النواصب.

٢- أن الواو لو كانت هي العاملة النصب في المفعول معه، لا تصل الضمير معها، كما يتصل ب(إن) وأخواتها، وبأنه لا نظير لها؛ إذ لا يعمل الحرف نصباً، إلا وهو مُشبَّه بالفعل.

ولكن ما نُسب للجرجاني من القول بأن عامل النصب في المفعول معه، هو الواو نفسها، ليس بصواب؛ لأن ما قاله في (المقتصد) يخالف ما نسب إليه من هذا القول، فقد أيَّد مذهب سيبويه من أن عامل النصب في المفعول معه هو ما تقدمه من فعل أو ما هو بمعناه بواسطة الواو، فقال: "اعلم أنك إذا قلت: ما صنعت وزيداً، فإن زيداً ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بواسطة الواو، وذلك أنك لما قلت: ما صنعت، لم يمكنك أن تعديه إلى زيد،...، فلما جئت بالواو صار متوسطاً بينهما وأَوْصل الفعل الاسم،...، وإنما لم يجعلوا للواو عملاً هنا، وإن كان بجنب الاسم، كما كان الباء في قولك: ذهبت بزيد،...، لأجل أن الواو أصله أن

---

(١) يُنظر: الجمل في النحو ص٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٤، وشرح الرضي للكافية ٢/ ٦٢٠.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦٢٠، والتصريح ٢/ ٥٢٨، والهمع ٢/ ١٧٨.

يكون حرف عطف،...، وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه، وإنما يعمل على سبيل النيابة من الفعل المتقدم وغيره من العوامل."[١]

الرابــع: أنـه منصـوب بإضـمار فعل بعـد الـواو، تقـديره فـي نحـو: (جـاء البـرد والطيالسـة)[٢]: ويلابـس، أو لابـس والطيالسـة. وإذا قيـل: مـا صـنعت وأبـاك، فالتقدير: ولابست أباك. وقد نُسِب هذا للزجاج[٣].

وإنما قُدِّر فعل الملابسة؛ لأنها أعم الأفعال، إذ لا يتحقق فعل بدونها[٤].
وقد احتج الزجاج لمذهبه، بأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[٥].

وهذا مردود، فبعد أن ذكر الرضـي مذهب الزجـاج ردَّه بقولـه: "والإضـمار خلاف الأصل"[٦].، وقد فطن إلى هذا قبله الأنباري، فقد ردَّ ما احتج بـه الزجـاج، قـائلاً: "وأمـا قـول الزجـاج: إنـه ينتصـب بتقـدير عامـل؛ لأن الفعـل لا يعمـل فـي المفعول وبينهما الواو، فليس بصحيح،...، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل بـه المفعول، فـإن كـان الفعل لا يفتقر لتقويـة؛ تعـدَّى إلـى

(١) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٦٥٩، ٦٦٠.

(٢) اشتهر هذا المثل في كتب النحو كالكتاب لسيبويه ١/ ٢٩٨ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢٧ والارتشاف ٣/ ١٤٨٥ ومعنى الطيالسة: رجل أطلس الثوب، وذئب أطلس أي في لونه غبره إلى السواد وكل ما كان على لونه غبره فهو أطلس والطيلسان بفتح اللام واحد الطيالسة والطيلسان الأسود، ينظر مقاييس اللغة "طلس" ٣/ ٤١٨ والصحاح " طلس "باب السين فصل الطاء ٢٢٤ ولسان العرب "طلس" ٤/ ٢٦٨٨.

(٣) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٤٨، وأسرار العربية ص١٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٤، والهمع ٢/ ١٧٨.

(٤) يُنظر: التصريح ٢/ ٥٣٠.

(٥) يُنظر: أسرار العربية ص١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤٠.

(٦) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٢٠.

المفعول بنفسه وإن كان يفتقر لتقوية بحرف الجر أو غيره عمل بتوسطه،...، فكذلك ههنا"[١].

واعترض ابن مالك مذهب الزجاج، ذاهباً إلى عدم صحته، ومعللاً ذلك بقوله: "وكان الزجاج يقول: إذا قلنا ما صنعت وأباك، فالنصب بإضمار، كأنه قال: ما صنعت ولابستَ أباك؛ لأنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو وهذا غير صحيح؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يصح به الارتباط، فإن ارتبطا بلا واسطة، فلا معنى لدخول حرف بينهما، وإن لم يرتبطا إلا بواسطة فلابد منها،...، ومما يبين فساد تقدير الزجاج، أنه إما أن يقصد تشريك صنعت ولابست في الاستفهام، وإما ألاَّ يقصده، فإن قصده لم يصح؛ لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام، جواز الاستغناء بالثاني عن الأول، والأمر بخلاف ذلك في التقدير المذكور، إذ لا معنى لقول القائل: ما لا بست أباك. وإن لم يقصد التشريك لم يصح أيضاً، إذ لا يُعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما،..."[٢]

وقد رُدَّ هذا المذهب أيضًا، بأنه لو كان ما بعد الواو منصوباً بفعل مضمر لم يحتج إلى الواو، كما لا يحتاج إليها مع إظهاره، فالاستغناء فيها باطل، وما أفضي إلى الباطل باطل[٣].

وأرى أن ما ذهب إليه بعضُ النحويين كالأنباري وابن مالك والرضي من ردِّهم وإبطالِهم مذهب الزجاج، قولٌ صواب، فقد أصابوا في ردِّهم واعتراضهم لهذا المذهب؛ وذلك لوجود العامل اللفظي في الكلام، فلا داعي لتقدير عامل آخر بعد

---

(١) يُنظر: أسرار العربية ص١٠٩.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٤.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٤ بتصرف يسير.

الواو؛ لأن التقدير فيه تكلف وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج، فلا داعي للتكلف في الكلام.

الخامس: أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف، وذلك؛ لأن الواو مُهيَئَةٌ لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف. وقد نُسب هذا المذهب للأخفش(١). واحتج بأن الواو لما أُقيمَت مقام (مع) المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف، فلا يحتمل النصب، أُعطى النصب ما بعدها عاريةً، كما أعطي ما بعد (إلا) إذا كانت بمعنى (غير) إعراب نفس (غير) في الاستثناء قال تعالى :﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٢) ، والأصل : غير الله (٣).

واعترض الأنباري مذهبَ الأخفش من أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف، فضعَّفه بقوله: "وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب (مع) فضعيف؛ لأن (مع) ظرف، والمفعول معه في نحو: (استوى الماء والخشبة،

---

(١) يُنظر : الإنصاف ١/ ٢٤٨، والتبيين ص٣٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤٠، والهمع ٢/ ١٧٨.

(٢) من الآية (٢٢) من سورة الأنبياء .

واعراب الآية: (لو) حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناسخ ناقص مبني على الفتح. (فيهما) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم. (آلهةٌ) اسم كان مؤخر مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. وجملة "كان فيهما آلهة" لا محل لها من الإعراب استئنافية.

(إلَّا) اسم استثناء بمعنى غير أو سوى، مبني على السكون في محل رفع نعت لآلهة.

(اللهُ) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية. (لفسدتا) اللام: واقعة في جواب لو. (فسدتا) فعل ماض مبني على الفتح الظاهر، والتاء: حرف تأنيث لا محل له، والألف: ضمير تثنية مبني على السكون في محل رفع فاعل. وجملة "فسدتا" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب "لو" الشرطية غير الجازمة.

(٣) يُنظر : التبيين ص٣٨١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦٢١.

وجـاء البـرد والطيالسـة)، لـيس بظـرف، ولا يجـوز أن يجعـل منصـوباً علـى الظرف."[١]

وضعَّفه ابن يعيش أيضاً بقوله: "وأما ما ذهب إليه أبو الحسن من أن ما بعد الواو منتصب على الظرف، فضعيف؛ لأن قولك: (استوي الماء والخشبة)، و (سرتُ والنيـل)، و (كنـت وزيـداً كـالأخوين)، ليسـت الأسـماء فيهـا ظروفـاً، فـلا ينتصب انتصابها."[٢]

وقـال الرضـي بعـد أن ذكـر مـذهب الأخفش: "ولـو كـان كمـا قالـه لجـاز النصب في كل واو بمعنى (مع) مطردا، نحو: كلُّ رجلٍ وضيعته."[٣]

رأي ابـن عمرون في هذه المسألة:

مـن خـلال نـص ابـن عمـرون يتبـين أنـه عـرض ثلاثـة مـذاهب فـي عامـل النصب في المفعول معه، واختار منها مذهب سيبويه وأكثر البصريين، في القول بأن عامل النصب في المفعول معه، هو الفعل الذي قبله بواسطة الواو، لكنه لم ينسبه إلى أحد.

فقد عرض ابن عمرون مذهب الكوفيين، القائل: بأن عامل النصب في المفعول معه هو العامل المعنوي، وهو المخالفة، وعرض مذهب الزجاج من أن عامل النصب في المفعول معه، هو فعل مضمر مقدَّر بعد الواو، وعرض كذلك مـذهب الأخفش فـي القول بـأن المفعـول معـه منصـوب انتصـاب الظـرف، ولـم يتعرض لرد النحويين لهذا المذهب، وغيره من المذاهب الأخرى، كمذهب الزجاج، وعبد القاهر.

---

(١) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٤٩.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤١.

(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٢١.

ويمكن القول بأن ابن عمرون قد أصاب في اختياره مذهب سيبويه وأكثر البصريين من القول بأن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل الذي قبله بواسطة الواو؛ وذلك لأنه مذهب يدعمه القياس، فما احتجوا به على مذهبهم يقوى أن يكون دليلاً على هذا المذهب، ولذلك اختاره ورجَّحه كثير من النحويين كالأنباري وابن يعيش، وابن مالك، والرضي، والأزهري، والسيوطي، وغيرهم.

وأرى: أن الرأي الراجح والأولى بالقبول، هو مذهب سيبويه وأكثر البصريين في القول بأن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل الذي قبله بواسطة الواو؛ وذلك لقوة ما استدلوا به على مذهبهم، وخلو مذهبهم من الاعتراضات التي وُجِّهَت للآراء الأخرى، فهو مذهب لا يحتاج إلى تقدير؛ لأن إعمال العامل اللفظي مع وجوده أولى من تقدير عامل آخر مضمر، فلا داعي للتكلف في الكلام؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير وتكلف أولى مما يحتاج.

❁ إطلاق المفعول له بدلًا من المفعول لأجله[1] ❁

اختار ابن عمرون إطلاق المفعول له بدلًا من المفعول لأجله فقال: "والجيد الأول؛ لأن (من) و (الباء) دخلا في هذا الباب، فالمعنى معنى اللام فهي الأصل، وهي الدالَّة على العِلِّيَّة"[2].

العــرض والتحليــل:

المفعول له، يسمى المفعول لأجله ومن أجله، هو ما دل على مراد الفاعل من الفعل، كدلالة التأديب في نحو: "ضربته تأديباً"[3].

وقيل في تعريفه: هو جواب (لِمَه)، فهو العلة التي لأجلها صدر الفعل عن فاعله، سواء كان سجِيَّة كـ (قَعَدَ عن الحربِ جبنًا)، أو عَرَضًا كـ (ضَنِيَ فلانٌ حبًا)[4].

وقيل في تعريفه أيضًا: هو المصدر القلبي، الفضلة، المعلل لحدث شاركه وقتًا وفاعلًا[5].

حكمه: النصب بشروط خمسة على اختلاف في بعضها بين النحويين، وهي:

---

(١) تنظر هذه المسألة في: الإيضاح العضدي صـ ١٩٧، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٠٨، وملحة الإعراب صـ ٣٦، والبديع في علم العربية ١/ ١٧٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧٧، وتوجيه اللمع ١/ ١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩٦، والارتشاف ٣/ ١٣٨٣، وإرشا د السالك ١/ ٣٦٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٧٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٦٧، وحاشية الصبان ٢/ ١٧٩، والنحو الوافي ٢/ ٢٣٧، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢/ ١٤٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٨٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩٦.

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب صـ ٨٧ ، والكناش ١/ ١٧٩، وإرشاد السالك١/ ٣٦٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو صـ ٢١٦.

الأول: كونه مصدرا.

الثاني: كونه قلبيا من أفعال النفس الباطنة، كالرغبة، بخلاف أفعال الحوادث، فلا يجوز" "جئتك قراءة للعلم"، ولا "قتلا للكافرين".

الثالث: كونه علة.

الرابع: اتحاد المعلل به وقتًا، نحو: "قعدت عن الحرب جبناً".

الخامس: اتحاد المعلل به فاعلًا، نحو قوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾[1].

فإذا فقد شرط، لم ينصب المفعول له عند من اعتبر ذلك الشرط؛ ولكن يجب جره بحرف من حروف التعليل، وهي اللام والباء و "في" و "من"[2].

وكل من (اللام) و(الباء) و(في) و(من) داخلة في الدلالة على العِلِّيَّة، بيد أن التفسير على (اللام)؛ لأنها الأصل والأكثر في الاستعمال ومن آثرها كثير[3].

وإن كان الشاطبي قال: ويسمى مفعولًا له ومفعولًا من أجله، والمعنى واحد[4] ويرده: أنَّ التعليل في المفعول له على ضربين:

الأول: ما يكون علة يراد تحصيلها، فالعلة غير موجودة في أثناء الفعل وإنما هي قصده ومراده كقولك: ضربت طالبتي تأديبًا، أي: لأجل التأديب، فالتأديب علة حاملة على الضرب وهي ليست موجودة في أثناء الضرب، بل يراد تحصيلها به وهذا كما نقول في تعبير آخر: جئت لأسلم، أي: الذي حملك على المجيء كذا.

---

(١) من الآية: (١٩) من سورة "البقرة".

(٢) ينظر: المقتصد ١/ ٦٦٨، وشرح المفصل ١/ ٤٥١، والتصريح ١/ ٥١١، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٠، ١٣١.

(٣) منهم: الجامي في الفوائد الضيائية ٢٦٨.

(٤) المقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٢٦٧.

الثاني: أن تكون علة موجودة وهي السبب في دفع الفاعل إلى الفعل وهي حاصلة ولا يراد تحصيلها كقولك: (قعد جبنًا)، فالجبن كان سببًا في القعود وإن كان حاصلًا ولا يراد تحصيله، وكقولك: عَضَّ أصبعه ندمًا، أي: عضه من الندم، فالندم كان سببًا في حصول العَضِّ، وهو بلا مرية حاصل ولا يراد تحصيله.

ولما كانت اللام مدلولًا بها على التعليل وقد أسقطت في نحو قولك: جئتُ رغبةً في قربك، فالكلام على وجودها نيةً وتقديرًا، ومن ثَمَّ قيل إن المفعول له على نية اللام وإنه منصوب بنزع الخافض.[١]

جاء في (ملا جامي): " المفعول له هو ما فعل لأجله، أي لقصد تحصيله، أو بسبب وجوده .. فعل "[٢].

وقد علق عليه المُحَشِّي بقوله: " أراد أن المفعول له قسمان: قسم يفعل لأجل تحصيله، ويكون غرضًا ومقصودًا من الفعل، يحصل منه فيترتب عليه، بكون علة بحسب التعقل، ومعلولًا بحسب الخارج.

وقسم يفعل الفعل لأجل وجوده، وبكونه محصولًا وموجودًا، قبل الفعل وهو العلة يكون على في الخارج كقولك: قعدت عن الحرب جبنا، فإن الجبن علة مؤثرة للقعود موجودة قبله[٣].

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٧، الصبان ٢/ ١٧٩، حاشية يس على التصريح ١/ ٢٦٢.

(٢) الفوائد الضيائية للجامي صـــ ٢٦٨.

(٣) حاشية الفرح النامي على ملا الجامي رقم ٤/ ٢٦٨.

لكن الأهم هل هناك فرق في المعنى بين إظهار اللام (حرف التعليل) وإسقاطه ؟ والجواب نعم؛ إذ لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا ويصحبه عدول من معنى إلى معنى، والفروق من وجوه :

١ – أن المجيء بحرف الجر هو نص في التعليل بخلاف اسقاطه فإنه لا يكون نصا في التعليل، بل هو محتمل له، وللحالية أو لغيرهما، وذلك نحو قولك: (جئت لرغبة في الخير) فهذا نص في التعليل، أما إذا قلت (جئت رغبة في الخير) فهذا يحتمل التعليل ويحتمل الحالة، أي: جئت راغبًا في الخير، ويحتمل المفعولية المطلقة، أي: جئت مجيء رغبة، فالأول تعبير، والثاني تعبير احتمالي؛ لأن التعبير في العربية على ضربين: قطعي أو نصي، وتعبير احتمالي[١]، وهو بحسب القصد فإذا أردت التنصيص على العلة، جئت بحرف العلة، وإن أردت التوسع في المعنى، أسقطت الحرف فتكسب أكثر من معنى، فإذا قلت مثلا (ينفق ماله لمراءاة الناس) جعلت المراءاة علة، وإذا قلت: (ينفق ماله رئاءً) أفدت ثلاثةَ معانٍ في آنٍ واحدٍ وهي: العلة كما ذكرت، أي: ينفق ماله للمراءاة، والحالية أي: ينفق ماله مرائيا، والمفعولية المطلقة، أي: ينفق ماله انفاق رئاء أو يرائي رئاء، جاء في (المغني) في (ما يحتمل المصدرية، والحالية، والمفعول لأجله): من ذلك: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٢] أي: فتخافون خوفًا تطمعون طمعًا، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثنى أو خائفين،

---

(١) ينظر : معاني النحو ١/ ١٧.

(٢) من الآية: (١٢) ن سورة الرعد، ومن الآية : (٢٤) من سورة الروم.

وطامعين أو لأجل الخوف والطمع .. وتقول (جاء زيد رغبةً) أي: يرغب رغبةً، أو مجيء رغبةٍ أو راغبًا للرغبةِ"[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ﴾[٢]، فإنه يحتمل المفعول له، أي: للخوف والطمع، ويحتمل الحالية أي: ادعوه خائفين وطامعين، ويحتمل المفعولية المطلقة أي: ادعوه دعاءَ خوفٍ وطمعٍ، وهذه المعاني كلها مرادة والله أعلم، فإنه أراد ادعوه للخوف وأنتم في حالة خوف، ودعاء خوف، وهو اتساع كبير فبدل أن يقول ثلاثة تعبيرات مختلفة قال تعبيرًا واحدًا جمعها كلها. بخلاف ما لو قال (ادعوه للخوف والطمع) فإنه يكون للتعليل فقط.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ﴾[٣]، فالظلم حاصل، ولو قال: لظلم وعلو؛ لاحتمل المعنى، أن هذا الجحود إنما هو تمهيد لظلم وعلو سيقعان.

ونحوه أن تقول: (فعلت هذا اختبارًا له، ولا ختبارٍ له) فالجملة الأولى أفادت أن الاختبار حصل، أما الثانية فتحتمل ذلك، وتحتمل أنه فعله لاختبارٍ سيُجريه عليه، ألا ترى أنه يصح أن تصرح بذلك، فتقول: فعلت هذا لاختبارٍ أجريتُهُ عليه، وفعلت هذا لاختبارٍ سأجريه عليه. ولا يصح ذلك في المنصوب، وهذا مرتبط إلى حد كبير باتحاد المفعول له مع فعله في الزمن.

---

(١) المغني: ١/ ٧٣٠ – ٧٣١، وانظر التفسير القيم ٢٥٦ – ٢٥٨.

(٢) من الآية: (٥٦) من سورة الأعراف.

(٣) من الآية: (١٤) من سورة النمل.

٢- - أن الأصل في إتيان المفعول له منصوبًا، أن يدل على حصول العلة وحدوثها أما إذا جئت بالحرف فإنه قد يفيد الحصول وعدمه، ومن ذلك على سبيل المثال قولك: (فعل ذلك عدوانًا) و (فعل ذلك للعدوانِ) فإن الأولى معناها: أن العدوانَ حصل، أما قولك: (فعله لعدوانٍ) فقد يحتمل وقوع العدوان، ويحتمل أيضًا أنه أراد أنه فعله تمهيدًا لعدوانٍ أو سببًا لإيقاعِ عدوانٍ فيما بعد، وعلى هذا المعنى الأخير، فالعدوان لم يقع بعد، ألا ترى أنه يصح أن تقول: فعل ذلك لعدوانٍ يُبَيِّتُهُ. ولا يصح مثل ذلك في المنصوب[1].

٣ – في حالة النصب تكون العلة محدودة معلومة بخلاف الجر، وذلك على سبيل المثال قولك: (فعله عدوانا) و (فعله لعدوان) فالعدوان الأول معلوم وهو محدود بالفعل المذكور، أما إذا قلت (لعدوان) فهو يحتمل أنه فعل ذلك لقصد عدوان بعد، وأنا لا نعلم مدى العدوان المتوقع، ومثله (ضربك ظلمًا) و (ضربك لظلمٍ) فإن مدى الظلم في الأول محدود بالضرب وأما الثانية فقد يحتمل غير ذلك كأن يكون ضربه لقصد ظلم سيوقعه به فإنا لا نعلم مدى الظلم الذي سيلحقه به.

٤ – إن ذكر الحرف أوسع في إفادة التعليل من عدمه، فهو يوقع للعلية ما لا يصلح أن يقع بدونه، وذلك كأن تكون العلة ليست مصدرًا نحو قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[2] ، وقوله: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾[3]، ﴿

---

(١) معاني النحو ٢/ ٢٢٩- ٢٣٤.

(٢) من الآية: (٣٦) من سورة الحج.

(٣) الآية رقم: (١٠) من سورة الرحمن.

﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۖ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ وَمَنَٰفِعُ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ﴾(١)، أو لإرادة تعيين زمان لا يؤديه المصدر نحو قوله تعالى: ﴿سَنُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ بِمَآ أَشۡرَكُواْ بِٱللَّهِ﴾(٢)، ونحوه: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمۡ عَنۡهُمۡ لِيَبۡتَلِيَكُمۡ﴾(٣)، فزمن الأول ماض، وزمن الثاني حال أو استقبال، علاوة على أنه يؤتى بالحرف في كل ما جاز نصبه نحو: (فعلت هذا ابتغاء مرضاة الله) أو لابتغاء مرضاة الله. فهو أوسع استعمالا وتعليلا من النصب.

٥ - قد يؤتى بالحرف لإرادة معنى لا يؤديه النزع، ولإرادة معنىً خاص به لا يؤديه حرف آخر، فإن لكل حرف من حروف التعليل معنى خاصا به، وإن كانت كلها تفيد التعليل ولذا لا يصح أن نجعل حرفا مكان آخر دوما فلا يصح مثلا في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمۡ﴾(٤)، أن يقال سخرها بكم، وسخرها فيكم بقصد التعليل.

ولا يصح في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ﴾(٥) ، أن يقال: والأرض وضعها على الأنام، أو في الأنام، أو بالأنام، لإرادة معنى التعليل، وإن كانت (الباء) قد تأتي للتعليل و(في) و(على) وغيرها.

---

(١) الآية رقم (٥) من سورة النحل.

(٢) من الآية (١٥١) من سورة آل عمران.

(٣) من الآية: (١٥٢) من سورة آل عمران.

(٤) من الآية: (٣٧) من سورة الحج.

(٥) الآية رقم: (١٠) من سورة الرحمن.

تقول: هجاه ظلمًا، وهجاه لظلمٍ وهجاه بظلمٍ، فإن معنى الأولى كما مر أن الظلم كان سببًا للهجاء، والظلم والهجاء متحدان في الوقت والفاعل، كما أن الظلم محدود بالهجاء – وأما (هجاه لظلمٍ) فتحتمل عدة معانٍ منها: أنه هجاه لظلمه أن الهاجي ظالم للمهجو، وتحتمل أنه هجاه لظلمٍ وقع من المهجو، أي أن المهجو ظلم فهجاه الشاعر لظلمه، وتحتمل أنه هجاه لإرادة ظلم سيوقعه به، أي: الظلم لم يقع بعد.

وأما قولنا (هجاه بظلمٍ) فمعناه: أن سبب الهجاء هو الظلم من المهجو، فالهجاء مقابل للظلم الذي فعله المهجو.

ونحوه: بظلمٍ فعل هذا، ولظلمٍ فعل هذا، فالأولى فيها الظلم حاصل، وفي الثانية قد يكون حاصلًا وقد يكون متوقعا. ونحو ذلك أن تقول: لِمَ فعلت هذا؟ وبِمَ فعلت هذا؟

فإن الأولى: استفسار عن علة الفعل، والثانية: سؤال عن المقابل الذي دعاك إلى الفعل؛ لأن العِلِّيَّة بالباء إنما هي مقابل لشيء حصل، أي حصل هذا بهذا، قال تعالى: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾(١)، وقال:﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(٢)، و ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ﴾(٣)، أما اللام فقد تكون لما لم يقع، ولما نحو (جئت للاستفادة) فالاستفادة مطلوب تحصيلها، وقد تكون الاستفادة حاصلة.

---

(١) من الآية: ٨٨ من سورة البقرة.

(٢) من الآية: (١٥٩) من سورة آل عمران.

(٣) من الآية: (٣٩) من سورة الحج.

وتقول: أرسلته اختبارًا له، أو باختباره، فالأولى تفيد أنه أرسله للاختبار، وأن وقت الإرسال هو وقت الاختبار، وأن المرسل هو المختبر.

وأما الثانية: فتفيد أن سبب الإرسال هو الاختبار، وقد يكون الاختبار لم يقع بعد، وقد يكون فاعلُ الاختبارِ شخصًا آخر.

فالباء في الغالب تفيد المقابلة مع التعليل، و (من) تفيد الابتداء مع التعليل، و (في) تفيد الظرفية مع التعليل، و (الكاف) تفيد التشبيه مع التعليل، ونحو ذلك. فلكل حرف خصوصية في التعليل لا يشركه الآخر فيها، وإن كنت ترى أنه يصح أن تجعل حرفا مكان آخر في تعبير ما، فذلك لأن التعبير يحتمل أداء عدة معانٍ، لا لأن الحرف كان بمعنى الحرف الآخر.

وبهذا نرى أن المعنى اتسع اتساعا كبيرا باسقاط حرف الجر.

وعلى هذا فاختيار ابن عمرون بأن الجيد اطلاق المفعول له بدلًا من المفعول لأجله، فالمعنى معنى اللام فهي الأصل، وهي الدالَّة على العِلِّيَّة" هو الأولى بالقبول لما ذكرت.

حكم تعدد الحال لمفرد[1]

اختار ابن عمرون رأي جمهور النحويين ومن تبعهم في القول بجواز تعدد الحال لواحد، وذلك قياسًا على تعدد الخبر والنعت؛ لأن للحال شبهًا بهما، فقال: "واعلم أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ للاسمِ الواحدِ حالتان وأكثرُ إذا كان ممَّا يجوزُ اجتماعُه كقولك: قامَ زيدٌ ضاحكًا متحدِّثًا، فإن لم يمكنْ اجتماعُهما وصَحَّ أنْ يُسْبَكَ منهما حالٌ جازَ أيضًا كقولك: هذا الطعامُ حلوًا حامضًا كأنَّكَ أردتَ مُزًّا، فكما يجوزُ تعدُّدُ الخبرِ كذلك الحالُ، و ذهبَ بعضُهم إلى أنَّه لا يجوزُ، واحتجَّ بأنَّ الحالَ كالظرفِ، والفعلُ إذا عملَ في ظرفٍ لم يجزْ أن يعملَ في آخرَ من جنسِه؛ لاستحالةِ وقوعِ الفعلِ الواحدِ في زمانين أو مكانَيْنِ، ومتى قلنا: هذا زيدٌ ضاحكًا جالسًا، فالأولَى عاملةٌ في الثانيةِ، **والصحيح الأول**؛ لأنَّه إنَّما امتنعَ في الظرفينِ لاستحالةِ المعنى، وذا مفقودٌ في الحالِ، فحَصَلَ الفرقُ"[2].

العرض والتحليل

عرف العكبري الحال بأنه: هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل المنسوب إليهما[3].، وعرفه السيوطي بأنه: فضلة دال على هيئة صاحبه، نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً، فـ (ضاحكًا) فضلة دال على الهيئة التي جاء عليها زيد[4].

---

(١) تُنظر هذه المسألة في : اللباب ٢/ ٢٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٦، والمقرب ص٢٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٨، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٣٣٢، وشرح الكافية للرضي٢/ ٦٣٧ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧١٤، والمغني ٢/ ٥٣٣، وأوضح المسالك٢/ ٣٣٥-٣٤٠، والتصريح ٢/ ٦٥٧-٦٦٣.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٩٥، ٥٩٦.

(٣) يُنظر : اللباب ١/ ٢٨٤.

(٤) يُنظر : الهمع ٢/ ٢٢٣.

والحالُ تُشبه الخبر في المعنى؛ لأن الحال خبرٌ عن صاحبه في المعنى، وتُشبه النعتَ في التقييد؛ لأن النعت تقييد للمنعوت، والحال تقييد لصاحبه إلا أن النعت لتخصيص المنعوت، والحال لبيان هيئة صاحبه[١]، والخبر والنعت يجوز تعددهما لواحد ولمتعدد، ولما كان للحال شبهٌ بالخبر والنعت، جاز أن يتعدد الحال وصاحبه متعدد.

وإن تعدَّد الحال لمتعدد، واتحد لفظه ومعناه، فيجوز فيه التثنية والجمع. فالتثنية أو الجمع واجبان حين يتَّحِد لفظ الحالين ومعناهما. فالتثنية كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾[٢] فـ (دائبين) حال مؤسسِّة، بمعنى: دائمين، والأصل: دائبة، ودائباً، فلما اتفقا لفظاً ومعنى، ثُنِّيا، ولا يضرُّ اختلافهما في التذكير والتأنيث. والجمع كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾[٣]. فـ (مسخرات) حال مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنىً، والأصل: مسخَّرًا، ومسخَّراً، ومسخّرةً، ومسخَّراً، ومسخَّرةً، فلما اتَّحد لفظًا ومعنىً جمعت[٤].

وقد صرَّح الرضي في سياق حديثه عن تعدد الحال لمتعدد بأن التثنية والجمع أولى من التفريق، فقال: "وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معاً،

---

(١) يُنظر: التصريح ٢/ ٦٥٧.

(٢) من الآية (٣٣) من سورة إبراهيم.

(٣) من الآية (٥٤) من سورة الأعراف.

(٤) يُنظر: التصريح ٢/ ٦٥٧ بتصرف يسير.

فـإن كانـا متفقـين، فـالأولي الجمـع بينهمـا، فإنـه أخصـر، نحـو: لقيـت زيـدًا راكبين..."[١].

وإن كان الحال مختلفًا لفظًا ومعنىً، فُرِّق بغير عطف، نحو: لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدرًا. فـ (مصعدًا) حال من (زيدًا)، و(منحدرًا) حال من (التاء) وقد قُدِّر الحال الأول للثاني من الاسمين، ويُقدر الثاني من الحالين للأول من الاسمين؛ ليتصل أحد الحالين بصاحبه، وقد يجوز عكس هذا مع أمن اللبس، فإن خِيف تعيَّن المذكور أولاً[٢].

ما سبق من القول هو حكم تعدد الحال، وصاحبُها متعدد، أما إذا تعدَّد الحال لواحد، فقد اختلف النحويون في ذلك، فمنهم من أجاز ومنهم من منع، وقد نتج عن خلافهم مذهبان، بيانهما كالتالي:

المذهب الأول: لجمهور النحويين[٣] فقد قالوا بجواز تعدد الحال لواحد، سواءً كانت الأحوال متضادَّة نحو: اشتريتُ الرمَّانَ حلوًا حامضًا، أو غير متضادة نحو: جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا. فـ (راكبًا) و(ضاحكًا) حالان من زيد.

وقد استدل جمهور النحويين على مذهبهم بالسماع والقياس.

أما السماع، فما ورد في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٤] ، ومن السماع أيضًا قول الشاعر:

عليَّ إذا ما جئتُ ليلى بخُفْيَةٍ * زيارةُ بيتِ اللهِ رَجْلَانَ حافياً[٥].

---

(١) يُنظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣٧.

(٢) يُنظر: الهمع ٢/ ٢٤٤.

(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣٨، وأوضح المسالك ٢/ ٣٣٥، والهمع ٢/ ٢٤٣.

(٤) الآية (١٨) من سورة الأعراف.

(٥) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلي في ديوانه ص٣٠١، وبلا نسبة في المغني٢/ ٤٦١، وأوضح المسالك ٢/ ٣٣٥، والتصريح ٢/ ٦٥٨، والأشموني ٢/ ١٨٤. =

فـ (رَجْلان حافيًا) حالان من فاعل الزيارة المحذوف، والتقدير: عليَّ زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيًا، أي: ماشيًا غير منتَعِل، ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بـ (على).

وأما القياس، فكما تقدم من أن الحال تشبه الخبر في المعنى، والنعت في التقييد، والخبر والنعت يجوز تعددها لواحد ولمتعدد، فتعدد الخبر لواحد نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[1].

وتعدد النعت لواحد، نحو: مررتُ برجلٍ راكبٍ مفارقٍ زيداً مصاحبٍ عمراً. فكما أن الخبر والنعت يجوز تعددها لواحد ولمتعدد، وللحال شبه بهما، فكذلك يجوز أن يتعدد الحال، ويكون للشيء الواحد أكثر من حال.

والقول بجواز تعدد الحال لواحد قد اختاره، ورجَّحه جمع من النحويين، كابن يعيش[2]، والعكبري[3]، وابن مالك[4]، والرضي[5]، والمرادي[6]، وابن هشام[7]، والشيخ خالد[8]،

=اللغة: خفية: بضم الخاء وكسرها: مصدر خفي إذا استتر، ورَجْلان: أي يمشي على رجلين، صفة مشبهه مثل عطشان، وحافيًا: غير منتعل.

والشاهد: قوله: (رجلان حافيًا)؛ إذ تعدد الحال لواحد، وهو ياء المتكلم في (عليَّ) وهذا جائز عند الجمهور.

(١) الآيات (١٤، ١٥، ١٦) من سورة البروج.

(٢) يُنظر: شرح المفصل ٢/ ٥٦.

(٣) يُنظر: اللباب ١/ ٢٩٢.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٨.

(٥) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣٧.

(٦) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧١٤.

(٧) يُنظر: المغني ٢/ ٥٣٣.

(٨) يُنظر: التصريح ٢/ ٦٥٨.

والسيوطي[١].

قال ابن يعيش في حديثه عن تعدد الحال: "واعلم أنه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعداً؛ لأن الحال خبر، والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً، فتقول: هذا زيدٌ واقفاً ضاحكاً مُتحدثاً "[٢].

وقال العكبري في معرض حديثه عن تعدد الحال: "العامل الواحد يعمل في أكثر من حال، كقولك: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً؛ لأن الحال كالظرف، والعامل قد يعمل في ظرفية من المكان والزمان، والمعنى لا يتناقض"[٣].

وعلَّل ابن مالك جواز تعدد الحال لواحد، بقوله: "... تقدم أن للحال شبهًا بالخبر، وشبهًا بالنعت، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والنعت الواحد خبران فصاعدًا، ونعتان فصاعدًا، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدًا، فيقال: جاء زيدٌ راكبًا مفارقًا عامرًا مصاحبًا عمرًا، كما يقال في الأخبار: زيدٌ راكبٌ مفارقٌ عامراً مصاحبٌ عمراً، وفي النعت: مررتُ برجلٍ راكبٍ مفارقٍ زيدًا مصاحبٍ عمرًا"[٤].

وقد صوَّب الرضي مذهب الجمهور في القول بجواز تعدد الحال بواحد، فقال: "وجوَّز الجمهور وهو الحق، أنه يجئ لشيء واحد أحوال مختلفة متضادة كانت، نحو: اشتريتُ الرمانَ حُلواً حامضاً، أو غير متضادة، كقوله تعالى:﴿قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗا﴾[٥] كما يجيئان في خبر المبتدأ."[٦]

---

(١) يُنظر: الهمع ٢/ ٢٤٣.

(٢) يُنظر : شرح المفصل ٢/ ٥٦.

(٣) يُنظر : اللباب ٢/ ٢٩٢.

(٤) يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٨.

(٥) من الآية (١٨) من سورة الأعراف.

(٦) يُنظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣٨.

وجوَّز الشيخ خالد تعدد الحال لواحد، فقال: "فالأول، وهو أن يتعدد لمفرد، كقوله:

عليَّ إذا ما جئتُ ليلَى بخُفْيةٍ * زيارةُ بيتِ اللهِ رَجْلَانَ حافيًا[١].

فـ (رجلان حافيًا) حالان من فاعل الزيارة المحذوف، والتقدير: عليَّ زيارتي بيت الله حال كوني رَجْلان حافياً، أي: ماشياً غير منتعل، ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بـ (على)."[٢]

أما السيوطي فقد صحَّح مذهب الجمهور بجواز تعدد الحال لواحد، فقال: "يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت، سواءً كان صاحب الحال واحداً، نحو: جاء زيدٌ راكباً مُسرعاً، أم متعدداً، وسواءٌ في المتعدد اتفق إعرابه، نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ مسْرعَيْن، أم اختلف نحو: لقى زيدٌ عمرًا ضاحكَيْن، هذا هو الأصح، وهو مذهب الجمهور"[٣].

المذهب الثاني: لجمع من النحويين[٤] منهم الفارسي، وابن عصفور فقد منعوا تعدد الحال لواحد، قائلين إن صاحب الحال إذا كان واحدًا، فلا يقتضي العامل إلا حالاً واحدة، وذلك قياسًا على الظرف، فكما لا يجوز أن يقع الفعل الواحد من شخص واحد في زمانين أو مكانين، فكذلك الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد. فقدروا نحو قول الشاعر (رَجْلان حافيًا) في البيت السابق صفة لـ (رَجْلان) أو حالاً من ضمير (رَجْلان)، فتكون حالاً متداخلة مترادفة، واستثنوا من ذلك، إذا كان العامل اسم تفضيل، واتَّحد صاحب الحال،

---

(١) سبق تخريج البيت، والتعليق عليه في صـــ ٤٢٢، ٤٢٣.

(٢) يُنظر : التصريح ٢/ ٦٥٨.

(٣) يُنظر: الهمع ٢/ ٢٤٣.

(٤) يُنظر: اللباب ٢/ ٢٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣٨، وأوضح المسالك ٢/ ٣٤٠.

نحو: (هذا بُسْرًا أطْيبُ منهُ رُطبًا)(١)،، وقدَّروا الحال في (مدحورًا) من قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾ حالاً من ضمير (مذءومًا)، أو صفة لـ (مذءومًا)(٢).

وقد قال ابن عصفور في حديثه عن الحال، مصرِّحًا بمنع تعدد الحال لواحد: " ولا يقتضي العامل من المصادر، ولا من ظروف الزمان، ولا من ظروف المكان، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة أزيد من شيء واحد إلا بحرف عطف، إلا أن يكون أفعل التي للمفاضلة، فإنها تعمل في ظرفين من الزمان أو المكان، وفي حالين من ذي حال واحدة، نحو: أنت يوم الجمعة أحسن قائمًا منك يوم الخميس قاعدًا، فإن كان الحالان من ذوي حال، جاز ذلك في كل عامل، نحو قولك: لقي عمروٌ زيدًا مصعدًا منحدرًا، إذا كان اللاقي مصعدًا والملقي منحدرًا"(٣).

وقد رَدَّ ابن مالك ما ذهب إليه الفارسي، وابن عصفور من امتناع تعدد الحال قياسًا على الظرف، فقال مُعلِّلاً: "وزعم ابن عصفور أن فعلاً واحدًا لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد، قياسًا على الظرف، وقال: كما لا يقال: قمتُ يومَ الخميس يومَ الجمعة، لا يُقال: جاء زيدٌ ضاحكًا مسرعًا، واستثنى الحال المنصوبة بأفعل التفضيل، نحو: زيدٌ راكبًا أحسن منه ماشيًا،... قلت: تنظير ابن عصفور: (جاء زيدٌ ضاحكًا مسرعًا) بـ (قمت يوم الخميس يوم الجمعة)، لا يليق بفضله، ولا يُقبَل من مثله؛ لأن وقوع قيام واحد، في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجيء واحدٍ في حال ضحك وحال إسراع غير محال، وإنما نظير: قمتُ يومَ الخميس يوم الجمعة: جاء زيدٌ ضاحكًا باكيًا؛

---

(١) يُنظر: التصريح ٢/ ٦٦٣.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣٨.

(٣) يُنظر: المقرب ص٢٢٢.

لأن وقوع مجيء واحد في حال ضحك وحال بكاء محال، كما أن وقوع قيام واحد في يومي الخميس والجمعة محال."[١]

وقد أيَّد ابنَ مالك غيرُ واحدٍ من النحويين في ردِّهِ مذهب ابن عصفور بمنع تعدد الحال لواحد، منهم ابن الناظم[٢] والرضي[٣].

وقد احتجا لردِّهِما هذا المذهب، بأنه لا وَجْه لقياس امتناع تعدد الحال على الظرف، فقال الرضي مُوجِّهاً لردِّه مذهب ابن عصفور: "ولا وجه للقياس؛ وذلك لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال، نحو: جلستُ خلفَك، أمامَك، وضربتُ اليومَ أمس، بلي لو عطفت أحدهما على الآخر جاز؛ لدلالته على تكرار الفعل، نحو: جلستُ خلفك وأمامك، وكذا يجوز أن لم يتباين المكانان والزمانان، نحو: جلستُ أمس وقت الظهر، وأمامك وسط الدار، وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين، كقوله تعالى:﴿مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾ ،أو بمتضادين في محلين غير ممتزجَيْن، كما في اشتريتُه أبيض أسود، أو مُمتَزجَيْن، كما في اشتريتُه حُلوًا حامضًا فلا بأس به."[٤]

وأرى أن ما ذهب إليه جمهور النحويين، وتبعهم جمع من النحويين، كابن يعيش، وابن مالك، والرضي، والمرادي والشيخ خالد، والسيوطي، وغيرهم، من القول بجواز تعدد الحال لواحد، هو الرأي الصواب؛ لأن السماع يدعمه، وكذا القياس، ويرجحه أيضًا خلوه من الاعتراضات التي وجهها بعض النحويين لمذهب القائلين بالامتناع.

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٩.

(٢) يُنظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص٣٣٢.

(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣٨.

(٤) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣٨.

رأي ابـن عمرون في هذه المسألة:

يتبين من نص ابن عمرون أنه اختار رأي الجمهور في القول بجواز تعدد الحال لواحد، ولم ينسبه لأحد، وهو تابع فيه لكثير من النحويين، كابن يعيش، والعكبري، وابن مالك، والرضي، والسيوطي، وغيرهم، وذكر الرأي المخالف للجمهور، القائل بامتناع تعدد الحال لواحد قياساً على الظرف، وهو المنسوب للفارسي، وذهب إليه ابن عصفور.

وقد أصاب ابن عمرون في اختياره رأي الجمهور؛ وذلك لأنه مذهب يدعمُه السماع والقياس، وقد سبق تفصيل القول في ذلك.

ويُصوِّبُه أيضاً خُلوِّه من الاعتراضات الواردة على المذهب المخالف لهم، القائل بامتناع تعدد الحال قياسًا على الظرف؛ وذلك لأنه لا وجه للقياس؛ لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال، أما تقييد الحدث بقيدين مختلفين أو أكثر فلا بأس به(١).

ونَخْلص من هذا إلى: أن المذهب الراجح والأولى بالقبول، هو مذهب الجمهور، ومن تبعهم كالعكبري، وابن يعيش، وابن مالك، واختاره ابن عمرون من أنه يجوز تعدد الحال لواحد؛ وذلك لأن للحال شبهًا بالخبر والنعت، فكما يجوز تعدد الخبر والنعت كذلك يجوز تعدد الحال وصاحبها واحد. ويُرجِّحه أيضاً ما ورد من السماع، وذلك كقوله تعالى: ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْؤُوماً مَدْحُوراً ﴾، وما ورد من قول الشاعر:

عليَّ إذا ما جئتُ ليلَى بخُفْيَةٍ * زيارةُ بيتِ اللهِ رَجْلَانَ حافياً.

ويُرجِّحه أيضاً سلامته من الاعتراضات التي وُجِّهت للمذهب الآخر، القائل: بامتناع تعدد الحال لواحد، وهو ما نُسب للفارسي، وذهب إليه ابن عصفور.

---

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣٨.

حكم تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف[1]

اختار ابن عمرون القول بمنع تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي، فقال في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[2]: "والصحيح أنَّهُ حالٌ من الكاف في "أرسلناك"، والتاء للمبالغة"[3].

العرض والتحليل

الحال: وصف فضلة مَسُوقٌ لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله، صالحة لجواب "كيف"[4].

ونسبة الحال من صاحبها كنسبة الخبر من المبتدأ، فالأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها، كما أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، وجواز مخالفة

(١) تنظر هذه المسألة في: شرح السيرافي ٢/ ٤٥٢، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ١/ ١٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٥- ٣٣٣٧، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٥، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٠، ومنهج السالك ٢/ ٣٠٤، والتذييل ٩/ ٧٤، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٨٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٥٩، والتصريح ١/ ٥٨٩- ٥٩١، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٨.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة سبأ. وتمامها: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٠٦.

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣١٦، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٤٤٦، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٢١٢، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية للبَّدِي ص ٦٨..

الأصل ثابت في الحال كما ثبت في الخبر ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو الخروج عنه[١].

وصاحب الحال إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، فإن كان مرفوعًا أو منصوبًا جاز تقدم الحال عليه نحو: جاء مسرعًا زيدٌ، ولقيتُ راكبةً هندًا[٢].

أما إذا كان مجرورًا بالإضافةِ، فيجب تأخر الحال نحو: تمتعت بجمالِ الحديقةِ واسعةً[٣].

وإن كان مجرورًا بحرف جر، فإمَّا أن يكون مجرورًا بحرف جرٍ زائدٍ أو أصليّ، فإن كان مجرورًا بحرف جرٍ زائدٍ، فلا خلاف في جواز تقديم الحال عليه، نحو: ما جاءَ عاقلًا من أحدٍ[٤].

وإن كان مجرورًا بحرف جرٍّ أصلِيّ فقد اختلفَ النحويون في تقديم الحال عليه على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: المنع مطلقًا، فلا يقال في مررتُ بِهِنْدٍ ضاحكةً: مررتُ ضاحكةً بِهِنْدٍ،

---

(١) فمما يوجب البقاء على الأصل: الإضافة إلى صاحب الحال مع كون الإضافة مخصّصة نحو: عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعًا. ومما يوجب لخروج على الأصل: اقتران صاحب الحال بإلا نجو: ما قام مسرعًا إلا زيدٌ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٥.

(٢) ومنع الكوفيون تقدم الحال على صاحبها إذا كان ظاهرًا مرفوعًا كان أو منصوبًا. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٦.

(٣) أجاز ابن مالك تقدم لحال على صاحبها إذا كانت الإضافةُ غيرَ محضةٍ نحو: هذا شاربُ السويقِ ملتوتًا؛ لأن الإضافةَ في نيةِ الانفصالِ. شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥.

(٤) وجاز ذلك؛ لأن المجرور بحرف جر زائد – عند التحقيق- فاعل أو مفعول. ينظر: التصريح ١/ ٥٩١، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٦، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٥.

وهو مذهب أكثر النحويين[١]، منهم: سيبويه[٢]، والمبرد[٣]، والزجاج[٤]، وابن السراج[٥]، وابن جني[٦]، والزمخشري[٧]، وابن الشجري[٨]، والشلوبين[٩]، وابن الحاجب[١٠]، وابن هشام[١١] ، والأشموني[١٢].

واحتجوا بأوجه من القياس منها:

أولًا: أن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، والعامل في صاحبها هو الحرف المتعلق بالفعل، فصارا كالشيء الواحد، فتقديم الحال على الجار يفصل بين الفعل والحرف، وهذا لا يجوز[١٣].

---

(١) ينظر : ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٥، وشفاء العليل ٢/ ٥٢٨.

(٢) قال سيبويه: في الكتاب ٢/ ١٢٤: "ومن ثم صار مررت قائما برجل لا يجوز، لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسن هذا الحسن قائما هذا رجل".

(٣) قال المبرد في المقتضب ٤/ ١٧١: "... وَتقول مَرَرْت رَاكِبًا بزيد إِذا كَانَ رَاكِبًا لَك فَإِن أردْت أَن يكون لزيد لم يجز لِأَن الْعَامِل الْبَاء ...".

(٤) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٥٤.

(٥) ينظر : الأصول ١/ ٢١٤، ٢١٥.

(٦) ينظر : اللمع ص ٦٣.

(٧) ينظر: الكشاف ٣/ ٥٨٣.

(٨) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥، ١٦.

(٩) ينظر : التوطئة ص ٢١٤.

(١٠) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٢.

(١١) ينظر : أوضح المسالك ٢/ ٢٧١.

(١٢) ينظر : شرح الأشموني على الألفية ٢/ ١٨.

(١٣) ينظر : اللباب ١/ ٢٩١.

ثانيًا: أنَّ تعلُّقَ العاملِ بالحالِ ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدَّى إلى صاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك لواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأنَّ فعلًا واحدًا لا يتعدى بحرف واحدٍ إلى شيئين، فجعلوا التزامَ التأخيرِ عوضًا من الاشتراكِ في الواسطة(١).

وأجيب بأن: حق الحال ليس تعدِّي الفعل إليه بواسطة كما تَعَدَّى إلى صاحبه بها، بل حقه الاستغناء عن الواسطة لشبهه بالظرف، ولذلك يعمل فيه ما لا يتعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وغيره(٢).

ثالثًا: أن صاحبَ الحالِ المجرورِ بحرفِ الجرِ شبيهٌ بصاحبِ الحالِ المجرورِ بالإضافةِ، ولمَّا كان صاحبُ الحالِ لا يجوز تقديمه عليها في الثاني، امتنعَ تقديمُهُ عليه في الأوَّلِ حملًا على المجرورِ بالإضافةِ(٣).

وأجيب بأن: المجرورَ بحرفٍ أصلٌ للمجرور بالإضافةِ أو كالأصلِ له، فلا يصح حمل حال المجرور بحرف على المجرور بالإضافة؛ لئلا يكون الأصلُ تابعًا للفرعِ، والفرع متبوعًا، ولأن المضافَ إليه بمنزلةِ الموصولِ مع صلتِهِ، والحال بمنزلة جزء الصلة فيجب تأخيره، وحال المجرور بحرف لا يشبه جزءَ الصلةِ؛ فأُجيزَ تقديمه(٤).

---

(١) ينظر : ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٥٤، والتصريح ١/ ٥٨٩، والهمع ٢/ ٣٠٧، وشرح الأشموني ٢/ ١٥.

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٩، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٥، والتذييل ٩/ ٦٩، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٨٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٥٥.

(٣) ينظر : المصادر السابقة.

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٥٥.

رابعًا: أن حالَ المجرورِ شبيهٌ بحالٍ عمل فيه حرفُ جرٍ مضمن معنى الاستقرارِ، نحو: زيدٌ في الدارِ مُتَّكِئًا، فكما لا يتقدمُ الحالُ على حرفِ الجرِ هذا وأمثاله، فكذلك لا يتقدمُ عليه في نحو: مَرَرْتُ بهندَ جالسةً[١].

وأجيب بأن: (جالسةً) منصوبٌ بـ (مَرَرْتُ)، وهو فعلٌ متصرفٌ لا يفتقر في نصبِ الحالِ إلى واسطة – كما لا يفتقر إليها في نصب الظرف والمصدر– وحرف الجر الذي عَدَّاه إلى صاحبِ الحالِ لا عملَ له إلا الجرِ، ولا جيءَ به إلا لتعديةِ (مَرَرْتُ)، والمجرور به بمنزلة المنصوب فيتقدم حاله كما يُتقدم حال المنصوب، وأما (مُتَّكِئًا) فمنصوب بـ (في) لتضمنها معنى الاستقرار، وهي رافعةٌ ضميرًا عائدًا على (زيدٍ) هو صاحب الحال، فلم يجزْ تقديم (مُتَّكِئًا) على (في)؛ لأن العملَ لها وهي عامل ضعيف، فمانع التقديم في: زيدٌ في الدارِ مُتَّكِئًا مفقود في: مَرَرْتُ بهندَ جالسةً، فهناك فرق بينهما[٢].

المذهب الثاني:

جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فتقول: مَرَرْتُ ضاحكةً بهِنْدَ، وهو مذهب بعض الكوفيين[٣]، وابن كَيْسَان[٤]،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٥، والتذييل ٩/ ٦٩، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٨٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٥٤، والهمع ٢/ ٣٠٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٩، والتذييل ٩/ ٧٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٥٥.

(٣) ينظر: التصريح ١/ ٥٩٠.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٢/ ٤٥٢، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ١/ ١٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٧، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٠، والتذييل ٩/ ٧٤، والتصريح ١/ ٥٨٩، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٨.

والفَارِسِي[١]، وابن بَرْهان[٢]، وابن ملكون[٣]، واختاره ابن مالك[٤]، والمرادي[٥]، والسلسيلي[٦]، والسيوطي[٧].

واحتجوا بالسماع والقياس:

فمن السماع: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾[٨]، فـ (كافةً) حالٌ من (الناس) المجرور باللام، وقد تقدم عليه، والأصل: للناسِ كافةً.

ومن النظم ما جاء في قول الشاعر:

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ص ١٧٩، ١٨٣.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن بَرهَان العكبري ١/ ١٣٧، ١٣٨.

(٣) نقل الشاطبي عن ابن ملكون أنه قال: "ولا شك أن الخبر في مثل: مررت بزيد إنما هو الفعل دون الحرف، فإذا كان الحال زيادة في الخبر الذي هو الفعل، وفضله من فضلته، وجب التصرف فيه حسب ما يُتصرف في غيره من فضلات الفعل". ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٥٩.

وابن ملكون هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مُنذر بن سعيد بن ملكون الحَضرميّ الإشْبيليّ، روى عن أبي الحسن شُرَيح، وأبي مروان بن محمد، وروى عنه ابن خروف والشلوبين، له: شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمري. توفي سنة ٥٨٤هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٤٣١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٧٠٦.

(٦) ينظر: شفاء العليل ٢/ ٥٢٨، ٥٢٩.

والسلسيلي هو: محمد بن عيسى بن عبد الله المصري، له أرجوزة في التصريف، وشفاء العليل، توفي سنة ٧٦٠هـ. ينظر: الدرر الكامنة ٥/ ٣٨٨، وبغية الوعاة ١/ ٢٠٥.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٣٠٧.

(٨) من الآية: ٢٨ من سورة سبأ.

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ ... بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي[١]

وقول الآخر:

إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ ناشِئًا ... فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ[٢]

وأيضًا قول الآخر:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا ... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيْبُ[٣]

وأما القياس:

فإن المجرور بحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول عليه[٤].

---

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على نسبته لقائل، وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٨، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦، والتذييل ٩/ ٧٣، وإرشاد السالك ١/ ٤١١، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٢٧، والتصريح ١/ ٥٩٠، وشرح الأشموني ٢/ ١٥.

والشاهد فيه: قوله: "طُرًّا عنكم" حيث قدم الحال "طُرًّا" على صاحبه المجرور بحرف جر، وهو الضمير في: "عنكم"، والأصل: تسليتُ عنكم طُرًّا.

(٢) البيت من الطويل، قيل هو للمعلوط القُرَيْعِيّ، وقيل للمخبل السعديّ في: خزانة الأدب ٣/ ٢١٩، ٢٢٠، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٦، والتذييل ٩/ ٧٣، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٨٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٥٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٨.

والشاهد فيه قوله: "كَهْلًا عليه"، حيث تقدم الحال "كَهْلًا" على صاحبه المجرور بحرف، وهو الضمير في "عليه"، والأصل: فمطلبُها شديدٌ عليه كَهْلًا.

(٣) البيت من الطويل، نُسِبَ لكُثَيِّر عزة في: المقاصد النحوية ٣/ ١١٢٥، وهو في ديوانه ص ٥٢٢، ونسبه ونسبه المبرد في الكامل ٢/ ٧٨٩ لقيس بن ذريح، وهو في ديوانه ص ٦٠، ونسبه البغدادي في الخزانة ٣/ ٢١٢ لعروة بن حزام، وهو في ديوانه ص ٢٣ وفيه: (عطشان) بدلًا من (حَرَّان)، كما يروى "**هيمان** صاديا". والشاهد فيه: قوله: "حَرَّانَ صَادِيًا"، حيث وقعا حالين من ضمير المتكلم في (إِلَيَّ)، وهو متأخر.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤، وشرح الأشموني ٢/ ١٥.

وقد ردَّ مانعو التقديم هذه الشواهد، وتأوَّلوا جميعها بما يلي:

أولًا: قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾، **خُرِّجَت على** أقوال:

القول الأول: إن (كافة) حال من الكاف في (أرسلناك)، والتاء للمبالغة لا للتأنيث كتاء (عَلَّامَة، ورَاوِيَة، ونَسَّابَة)، والمعنى: أرسلناك جَامِعًا للناس في الإنذارِ والإبلاغِ؛ لأنه ﷺ أُرسِلَ للعربِ والعجمِ، قاله: الزجاج[١]، وأبوالبركات الأنباري[٢]، والعكبري[٣]، وابن عمرون[٤]، وأبو حيان[٥]، وابن هشام[٦]، والأشموني[٧].

القول الثاني: وهو للزمخشري؛ حيث جعل (كافة) صفة لـ (إرسالة)، فحُذِفَ الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، يقول في بيان معنى الآية: ﴿إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾: "إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم، لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم"[٨].

---

(١) ينظر : معاني القرآن ٤/ ٢٥٤.

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٨٠، ٢٨١.

(٣) ينظر : اللباب ١/ ٢٩٢.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٠٦.

(٥) ينظر : منهج السالك ٢/ ٣٠٧، والتذييل ٩/ ٧٥.

(٦) ينظر : أوضح المسالك ٢/ ٢٧١.

(٧) ينظر : شرح الأشموني ٢/ ١٨.

(٨) ينظر : الكشاف ٣/ ٥٨٣.

القول الثالث: إذا جعلنا (كافة) حالًا من (الناس) كانت اللام بمعنى (إلى)، وتعدية (أرسلَ) باللام خلاف الأكثر، قاله الزمخشري[١]، وأبو البقاء العكبري[٢]، وابن هشام[٣].

القـول الـرابع: إنه يلزم من جعل (كافة) حالًا من (الناس) تقديم الحال المحصورة، وهو ممتنع، قاله ابن هشام[٤].

وأما الأبيات الشعرية: فأُجيب عنها بأنها ضرورة؛ لأن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام[٥] ، ووصف البغدادي هذا الرأيَ بالتعسف[٦].

فمما أولوه على غير وجهه قول الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ　　　بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

فقالوا: إن (طُرًّا) حال من (عنكم) محذوفة مدلولًا عليها بـ (عنكم) المذكورة[٧]

كما جعل بعضهم (حرَّان صاديًا) في قول الشاعر:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا　　　إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيْبُ

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ٥٨٣.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٦٩.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٧١.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٧١، والتصريح ١/ ٥٩١، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٢٦، وشرح الأشموني ٢/ ١٨.

(٦) ينظر: خزانة الأدب ٣/ ٢١٤.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٩/ ٧٥، والتصريح ١/ ٥٩٠.

حالين من (الماء) مبالغةً في الوصف[١]، أو مفعولين بـ (برد) وهو مصدر، والتقدير: لئن كان أن بَرَدَ الماءُ حَرَّانَ صاديًا حبيبًا إليَّ، ويعني بـ (هيمان صاديًا) نفسه[٢].

وأما (فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيد) من قول الشاعر:

إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ ناشِئًا   فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

فقالوا: إن (كهلًا) منصوبٌ على الحال من الفاعل المحذوف من المصدر، أي: فمطلَبُهُ إيَّاها كهلًا عليه شديدُ، وجاءت الحال من المحذوف كقوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٣][٤].

وَرُدَّ بأن: المصدر الخبر لا يضمر فيه الفاعل، بل يحذف معه حذفًا[٥].

وقد أجاب المجيزون عن تخريج المانعين لأدلتهم السماعية بالآتي:

- أما قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾، فإن رأيَ الزجاج، والأنباري في "كافة" مرفوض، فقد اعترضه أبو حيان بأن اللغة لا تساعد على ذلك؛ لأن "كَفَّ" ليس بمحفوظٍ أنَّ معناه: جَمَعَ[٦]، قال: " وتأويل الزجاج أنه حال حال من الكاف، فلا يعرف كونه حالًا من مفرد في غير محل النزاع، ولا ينبغي أيضا ذلك لتأنيثه، ولا يقال إن التاء للمبالغة؛ لأنها لا تلحق غالبًا إلا ما كان من

(١) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٧٩، وخزانة الأدب ٣/ ٢١٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٩/ ٧٥.

(٣) ينظر: من الآية: ٤١ من سورة الفرقان.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٩/ ٧٥.

(٥) ينظر: خزانة الأدب ٢/ ٢١٩.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٥٤٩.

صفات المبالغة، نحو نسَّابَة، وفَرُوقَة، ومِهْذَرَاة، ولحاقها هذه شاذ، ولحاقها لــ (رواية) أشذ، فحمل "كافة" على " رواية" حملٌ على شاذِ الشاذِ"(١).

– **وأما رأيُ الزمخشري في "كافة"** فمردود أيضًا؛ لأنه جعل "كافةً" صفةً، **وقد اعتُرِضَ** بأن المنقول عن العرب أن "كافَّةً" بمعنى: "عامَّة" لا تُستعمل إلا حالًا، ولم يتصرف فيها بغير ذلك، فجَعْلُها صفةً لمصدرٍ محذوفٍ خروجٌ عما نقلوا، ولا يُحفَظُ عن العربِ ذلك(٢).

– **وأما قولهم:** "إذا قلنا: إن (كافة) حال من (الناس) المجرور باللام يلزم منه تعدية (أرسل) باللام وهو خلاف الأكثر" فمدفوعٌ بأنَّ مخالفةَ الأكثرِ لا تضرُّ، فإن تعَدِّي (أرسلَ) باللام كثير فصيح(٣)، وواقع في التنزيل كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾(٤)،كما أن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحًا– كما هنا– سائغ(٥).

– **وأما منع ابن هشام تقديم الحال المحصورة بـ (إلا) على صاحبها**، فقد تعقَّبَهُ الشيخ خالد الأزهري بأن تقديم المحصور بـ (إلا) ليس ممتنعًا عند الجميع، كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المحصور بـ"إلا": وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل، وأي فرق بين الحال والمفعول؛ لأن الاقتران بـ"إلا" يدل على المقصود"(٦).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٩/ ٧٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، والتذييل والتكميل ٩/ ٧٥.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٥٤٩، والتصريح ١/ ٥٩١، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٣، وعدة السالك ٢/ ٣٢٤.

(٤) ينظر: من الآية: ٧٩ من سورة النساء.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٦٣.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٠٥، و التصريح ١/ ٥٩١.

المذهب الثالث: التفصيل:

أجاز الكوفيون تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍ أصليّ في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون المجرور ضميرًا نحو: مَرَرْتُ بِكِ ضاحكةً، فإنه يجوز لك أن تقول: مررتُ ضاحكةً بِكِ.

الثانية: أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو قولك: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو مسرعين، فإنه يجوز أن تقول: مرَرْتُ مسرعَيْنِ بزيدٍ و عمرٍو.

الثالثة: أن يكون الحال جملة فعلية نحو: مرَرْتُ بهندٍ تضحك، فإنه يجوز أن تقول: مرَرْتُ تضحكُ بِهِنْدٍ(١).

تعقيب وترجيح:

بعد عرض هذه الآراء أرى أن ما ذهب إليه بعض الكوفيين وابن كيسان، وأبو علي الفارسي، وابن مالك وغيرهم من القول بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصليّ مطلقًا هو الأولى بالقبول لأمورٍ منها:

١- وروده في كتاب الله- ﷻ- وأشعار العرب الموثوق بعربيتهم، وأما قول المانعين كـ (ابن الحاجب) أنه لا يوجد في كلام العرب، فهذه مجرد دعوى يدحضها الواقع من كثرة الشواهد، إنما الخلاف في تعليله، والسماع المتقدم من القرآن والشعر ينفي القول بانعدام السماع.

٢- أن تأويلات المانعين لشواهد المجيزين النثرية والشعرية مردودة، وقد سبق بيان فسادها، وعدم صحتها.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٧، ١٥٨٠، والتذييل ٩/ ٧٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٠٥، ١/ ٥٩١، والهمع ٢/ ٣٠٧، وشرح الأشموني ٢/ ١٩.

٣- ما ذكره أبو حيان[١] من أنه قد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور ، وعلى ما يتعلق به، فتقديمها عليه دون العامل أجوز.

٣- ما فصَّلَه الفريق الآخر من الكوفيين غير مُسلَّم به؛ لأن الأدلةَ السابقةَ كافيةٌ لإثبات ما منعوه، فقد جاء الحال من اسمٍ مجرورٍ نحو: مررتُ بزيدٍ ضاحكًا دون شرط كونه ضميرًا، كما جاء من مفرد ومثنى ومجموع نحو: مررتُ بزيدٍ مسرعًا، وبزيدٍ وعمر مُسْرِعَيْنِ، وبزيدٍ وعمر وخالد مسْرِعِيْنَ، وجاء أيضًا جملة اسمية نحو: جاء زيدٌ ويده على رأسِهِ دون شرط الجملة الفعلية كما هو واضح في كتب النحو في باب الحال. والله أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٢٨١.

القول في نصب (فاه) في: (كلَّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ)[1]

قال ابن عمرون في قوله: (وكَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فيَّ): "وقع فَاهُ إلى فيَّ موقع مُشَافَهَةٍ، وإنما قلنا: إنه واقع موقعَ المصدرِ؛ لأنه معرفةٌ، والحال لا يجيءُ معرفةً إلا مصدرًا، ومُشَافَهَةً موقعُ مُشَافِهٍ"[2]

وذكر رأي ابن خروف فقال: " وقال ابن خروف: "إلى فيَّ متعلقُ باستقرارٍ في موضعِ الحالِ من فاه"[3].

ورد رأيه فقال: "ولا يصح ما قاله؛ لأن (فاه) لا يتمُّ به المعنى، فكيف يجوزُ أن يكونَ الجارُ والمجرورُ حالًا؟ ثم قال ابن خروف: "ويجوز أن يكون في موضعِ رفعٍ أي: هو إلى فيَّ أو ذلك إلى فيَّ"[4].

وردَّ ابن عمرون ذلك أيضًا فقال: "وإذا قدَّرَ هذا التقديرَ يبقى هو منفصلًا من فاهُ، ولا يصحُّ أن تتعلقَ الجملةُ بـ (فاه)؛ لأنها إن تعلقت به فيُغنِي عن ذلك تعلُّقُ الجارِّ به ويخلُصُ من زيادةِ الكلفةِ، ثم قال: ويجوزُ أن يُعامَلَ اللفظُ فلا تعلَّقُ (إلى فيَّ) بشيءٍ من حيث عدلوا فيه عن المعنى الأولِ...

والصحيح أن الجار والمجرور يتعلَّق بـ (فاه)؛ لأنه واقعٌ موقعَ مشافَهَةٍ "[5].

(١) تنظر هذه المسألة في: الكتاب ١/ ٣٩١، والمقتضب ٣/ ٢٣٦، وشرح السيرافي ٢/ ٢٨٢، والتخمير ١/ ٤٣٢، و شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٩، و آمالي ابن الشجري ٣/ ١٩، و شرح الكافية ١/ ٢٠٢، و ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٠، ١٥٦١، و التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٧٥، و منهج السالك ٢/ ١٧٢، و تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٤٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٥، ٢٩٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣٩١، والمقتضب ٣/ ٢٣٦، وشرح السيرافي ٢/ ٢٨٢.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٤٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦١٢، ٦١٣.

العرض والتحليل:

من أوصاف الحال أن تكون مشتقة غالبًا، وقد تكون جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاثة مواضع: أن تدلَّ على التشبيه نحو: كرَّ زيدٌ أسدًا، وبَدَت هندٌ قمرًا، أو أن تدلّ على مفاعلة نحو: بعته يدًا بيدٍ[١]، وكلَّمتُهُ فاهُ إلى فيَّ، أو أن تدلّ على ترتيب نحو: ادخلوا رجلًا رجلًا، أو رجلين، أي: مرتبين، وقد تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبعة مواضع: وتسمى حالًا موطِّئة، أي: ممهدة لما بعدها من النعت؛ لأنه هو المقصود، أما الحال فهي غير مقصودة.

والكلام هنا في دلالتها على المفاعلة في حالة وقوعها جامدة مؤولة بالمشتق نحو: كلَّمتُهُ فاهُ إلى فيّ، فهي تؤول بـ (متشافهين)، وهذا التقدير مأخوذ من مجموع اللفظين، أو من معنى الكلام، **وقد اختلف النحويون في عامل النصب في كلمة (فاه) من قولك: (كلَّمتُهُ فاهُ إلى فيَّ) على ثلاثة مذاهب:**

المذهب الأول: نصب (فاه) على الحال؛ لأنه في موقع ومعنى: مشافهًا، وهو مذهب سيبويه، وقد صرَّحَ بذلك فقال: " باب ما يَنتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادرَ لأنَّه حالٌ يَقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به. وبعضُ العرب يقول: كلّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ، كأنَّه يقول: كلّمتُه وفُوهُ إلى فِيَّ، أي كلّمتُه وهذه حالهُ. فالرفعُ على قوله كلّمتُه وهذه حالهُ، والنصبُ على قوله: كلّمتُه في هذه الحال، فانتَصب؛ لأنه حال وقع فيه الفعل"[٢].

---

(١) "يدًا بيدٍ" مجموع اللفظين حال، أو "يدًا" حال، و "بِيَدٍ" متعلق بمحذوف صفة للحال، أي: يدًا كائنةً مع يدٍ. وروي : "يدٌ" على الابتداء، و "بِيَدٍ" خبر، والجملة في موضع الحال.

(٢) الكتاب ١/ ٣٩١.

وتبعه المبرد[١]، والزمخشري[٢]، وابن الشجري[٣]، في أحد أقواله، وابن يعيش[٤]، والرضي[٥]، وأبو حيان[٦]، والشيخ خالد[٧]، والأشموني[٨].

وذكر السيوطي تعقيبًا على هذا المذهب فقال: "وتَعَقَّبَ بأنَّ الاسمَ الذي تنقُلُه العرب إلى المصدر لابد أن يكون نكرة كما قال سيبويه، ولا بُدَّ أن يكون له مصدر كالدَّهن، والعطاء، وفاءَ إلى فِيَّ ليس كذلك"[٩].

<u>وأما المذهب الثاني:</u> فقد نسبه ابن مالك وغيره[١٠] إلى الكوفيين الذين جعلوا النصبَ في (فاه) على أنه مفعول به لاسم فاعل محذوف قدروه بـ (جاعلًا فاهُ إلى فِيّ)، وتبعهم في هذا التقدير ابن الشجري[١١].

ورجَّحَ ابن يعيش المذهب الأول على مذهب الكوفيين بقوله: "إذ لو كان بإضمار جاعلًا لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره، ولجاز أن تقول:

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٣٦.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٦٠.

(٣) آمالي ابن الشجري ٣/ ١٩.

(٤) شرح المفصل ٢/ ٦١.

(٥) شرح الكافية ١/ ٢٠٢.

(٦) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٠.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٧٥.

(٨) منهج السالك ٢/ ١٧٢.

(٩) همع الهوامع ٤/ ١٠.

(١٠) يُنظر: شرح المفصل ٢/ ٦١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٧٥.

(١١) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٦، ٣/ ١٩.

كلمته وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني، وأشباه ذلك، وفي امتناعه دليل على ما قلناه"(١).

وأما المذهب الثالث: المنسوب(٢) للأخفش من النصب على تقدير (من) الجارة، فقد ذكر أبو حيان أن المبرد رده بقوله: "إن تقدير الأخفش لا يعقل؛ لأن الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنما يتكلم كل إنسان من في نفسه"(٣).

وضعَّفه ابن مالك بقوله: "وفي التقدير ضعف زائد؛ وهو أنه يلزم منه تقدير (من) في موضع (إلى)، ودخول (إلى) في موضع (من)؛ لأن مبدأ غاية كلام المتكلم فمه لا فم غيره المخاطب، فلو كان معنى (من) مقصودًا لقيل: كلَّمته من فِيَّ إلى فيهِ، على إظهار (من)، وكلَّمته فِيَّ إلى فيه على تقديرها"(٤).

وذكر السيوطي جوابًا عن هذا الاعتراض على مذهب الأخفش نقلًا عن الفارسي فقال: "إن الفارسي أجاب عنه في المثال الشهير بأنه من المفاعلة، فلما تضمَّنَ (كَلَّمتُهُ) معنى: كلَّمَني وكلَّمته، صحَّ ذلك؛ لأن كلَّمَنِي من فيه صحيح، أي: لا بواسطة ولا بكتابة، والعرب إذا ضمَّنَت شيئًا معنى شيءٍ علَّقَت به ما يتعلق بذلك الشيء"(٥).

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٦١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٦١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٣٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٧٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٠.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٥، وينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٩٥.

(٥) همع الهوامع ٢/ ٢٩٦.

وهناك مذهب رابع : نسبه أبو حيان للسيرافي، وهو أنه اسمٌ وُضِعَ موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ومعناه: كلَّمتُهُ مشافَهَةً، فوضع (فاهُ إلى فِيَّ) موضع مشافهة، و (مُشَافَهَة) موضع : مُشَافِهًا"[١].

وهذا المذهب هو ما اختاره ابن عمرون فقال: "وقع فَاهُ إلى فيَّ موقع مُشَافَهَةٍ، وإنما قلنا: إنه واقع موقعَ المصدرِ؛ لأنه معرفةٌ، والحال لا يجيءُ معرفةً إلا مصدرًا، ومُشَافَهَةً موقعُ مُشَافِهٍ"[٢].

ومذهب خامس أيضًا للفارسي: "أن "فاه" حال نائب مناب "جاعل"، ثم حذف وصار العامل كلَّمتُه"[٣]. وتبعه الخوارزمي في ذلك[٤]، وهذا القول قريب من مذهب الكوفيين، إلا أنهم يقدرون الفعل المحذوف، وهو لا يقدره، ولعله نظر إلى حقيقته في نفسه، وفيه يقول الرماني: "(فاه) مفعول من جهة حقيقته في نفسه، وفي موضع الحال من جهة أنه وقع موقع جاعلًا فاهُ إلى فِيَّ"[٥].

والأرجح من هذه المذاهب هو مذهب سيبويه، وهو النصب على الحال، لما ذكره ابن مالك من نظائر مستعملة في هذا الباب[٦]. ولأنه لا ضرورة تدعو إليه لأنه حال، إذ لو قلت: (كلمته فوه إلى فِيّ) لما أعربت الجملة إلا حالًا، فلِمَ هذه المتاهات؟ والمعنى واضح فيه، فلا ضرورة تدعو إلى القول بغيره، والحال تأتي مشتقة وتأتي جامدة، ولأن القول بعدم التأويل والتقدير أولى.

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٠، وينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٧٥.

(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٣٩١، والمقتضب ٣/ ٢٣٦، وشرح السيرافي ٢/ ٢٨٢.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٧٥، وينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٦.

(٤) ينظر : التخمير ١/ ٤٣٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٣٩١، هامش الكتاب بتحقيق هارون.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٥.

ولم يجعله هشام الكوفي سماعًا، بل جعله على القياس، وفي هذا يقول ابن مالك: " وأجاز القياس عليه هشام الكوفي، فيقال على رأيه: ماشيته قدمه إلى قدمي، وكافحته وجهه إلى وجهي. وذكر ابن خروف أن الفراء حكى: حاذيته ركبته إلى ركبتي، وجاورته بيته إلى بيتي، وصارعته جبهته إلى جبهتي، بالرفع والنصب، ولا يرد شيئًا من ذلك، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى؛ لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق، وإيقاع معرفة موقع نكرة، وإيقاع مركب موقع مفرد"(١).

و أقول في هذا ما قاله ابن مالك: "الاقتصار فيه على السماع أولى، لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق، وإيقاع معرفة موقع نكرة... ولأنه "بأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس"(٢).

وأشار ابن مالك إلى جواز تقديم (فاه) على (كلَّمتُهُ) عند بعض النحويين، ومنعه عند بعضهم فقال: " وأجاز أكثر البصريين بعد سيبويه تقديم فاه على كلمته لتصرّفه، ومنع ذلك الكوفيون وبعض المتأخرين من البصريين"(٣).

فيفهم من كلام ابن مالك أن أكثر البصريين أجازوا التقديم ولم يجزه سيبويه، ومنعه الكوفيون وبعض المتأخرين من البصريين.

أما أبو حيان فينسب إلى سيبويه القول بالجواز فيقول: " فلو قدمت فاه إلى في، على كلمته فقلت: فاه إلى في كلمت زيدًا، فأجازه سيبويه، وأكثر البصريين، واتفق الكوفيون على منعه، وتبعهم بعض البصريين فلو قلت: فوه إلى في كلمني عبد الله، لم يجز ذلك عند أحد من الكوفيين، ولا أحفظه نصًا عن البصريين والقياس يقتضي الجواز "(٤).

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٥، وينظر : همع الهوامع ٢/ ٢٩٦.

(٢) همع الهوامع ٢/ ٢٩٦.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٥.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦١.

أما السيوطي فقد ذكر أن المنع عُزِيَ إلى سيبويه أيضًا: "لِأَنَّهَا حَال متأولة لم تقو قُوَّة غَيرهَا وَلم يسمع فِيهَا تَقْدِيم"[١].

وبالبحث في "الكتاب" لسيبويه لم أستطع العثور على ما يفيد جواز التقديم عنده، كما أنني لم أجد في كتب النحويين من أشار إلى هذا الخلاف سوى أبي حيان ، والسيوطي. وأجاز أبو حيان[٢] فيها التقديم على القياس.

وقال السيوطي: "ولم يُسمَعْ فيها تقديم"[٣]، فيكون كلامه هذا هو الفيصل؛ إذ لو سُمِعَ عن العرب لجاز، وعدم سماعه يمنعه.

---

(١) همع الهوامع ٢/ ٢٩٦.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦١.

(٣) همع الهوامع ٢/ ٢٩٦.

مجيء الحـــال جملة اسمية دون واو [(١)]

اختار ابن عمرون القول بأن الحال تأتي جملة اسمية بدون واو فقال: "اعلم أنَّ الجملةَ لا بُدَّ فيها من رابطٍ يربُطُها بما قبلها إذا وقعت في موضعِ المفرد، والرابطُ المعلومُ الضميرُ، والحالُ لمَّا كانت تُشبهُ الظرفَ، جازَ خُلُوُّها من الضمير؛ لأن الظرفَ لا يفتقرُ إلى ضميرٍ، فلذا جاز أن تقع الجملة حالًا وإن لم يكن فيها ضميرٌ كقولِ امرئِ القيس:

وَقَدْ أَغْتَدِي والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... [بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ][(٢)]

ولا بُدَّ حينئذٍ من الواوِ؛ لأن ما في الواو من معنى الجمع يُغنِي عن الضميرِ مع مشابهةِ الحالِ الظرفِ.

ثم أوردَ اعتراضًا للزمخشري على الربط بالضمير وحده، فذكرأن الزمخشري ذهب إلى أن ربط الجملة الاسمية إذا وقعت حالًا بالضمير شاذ ونادر فقال: "والصحيح أنه ليس بشاذٍّ؛ بدليل مجيئِه في الكتاب العزيز في مواضعَ منها قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[(٣)]. فـ (وُجُوهُهُم

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ١/ ١٥٥، وشرح السيرافي ٢/ ١٨، والإغفال لأبي علي الفارسي ٢/ ٥٢، والتخمير للخوارزمي ١/ ٤٤٣، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٦٠٢، وأوضح المسالك ٢/ ٣٤٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٨، وشرح التصريح ١/ ٦٠٨- ٦١٢، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٩، وحاشية الصبان ٢/ ٢٧٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٩، وفي جمهرة أشعار العرب ص ١٣٥ وإصلاح المنطق ص ٣٧٧، والزاهر ٢/ ٢١٢، وشمس العلوم ١/ ١٥٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٨، واللسان ١/ ٣٩١، والتذييل والتكميل ٩/ ١٧٢، وخزانة الأدب ٣/ ١٥٦.

والشاهد: مجيء الجملة الاسمية حالًا، والطير في وكناتها مقترنة بالواو مع خلوها من ضمير صاحب الحال.

(٣) من الآية: ٦٠ من سورة الزمر.

مُسْوَدَّةٌ) جملةٌ اسميةٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ ولا واوَ، والقرآنُ نختارُ له لا عليه"[١].

العرض والتحليل:

الأصل في الحال أن تكون وصفًا لصاحبها غير ملازمة له، والأصل فيها أن تكون مفردة مثل: جاء زيدٌ راكبًا، ولما كانت الحال مفردة ، لم تحتج إلى رابط يربطها بصاحبها؛ لأنها مشتقة، والمشتق متحمل للضمير الذي يرجع إلى صاحب الحال فتكون بغير واو؛ لأن إعرابها ليس تابعًا لما قبلها، فليس بينهما اتصالٌ في الإعرابِ؛ فلذا لم تدخل الواو عليها.

ولما كانت الجملة تبين حال ما قبلها مثل المفرد، أجازوا أن تجيء الجملة حالًا، لكن بشروط؛ لأنها ليست هي الأصل في الحال؛ فلذلك وضعوا لها شروطًا، وقد ألمح ابن عمرون إلى هذه الشروط دون أن يذكرها، وذلك بقياس جملة الحال على جملة الخبر والصفة والصلة[٢]؛ وذلك لأنه لا بد أن يكون في هذه الجمل شرطان: كونها خبرية، وارتباطها مع صاحبها برابط[٣].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٢٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٠٢، وأوضح المسالك ٢/ ٣٤٦ وما بعدها، وزاد ابن هشام في الجملة الحالية شرطًا ثالثًا وهو: أن لا تكون مصدرة بحرف استقبال؛ لأن ذلك ينافي الحال.

(٣) يشترط في الجملة التي تقع حالا أربعة شروط: الأول: أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال إما الواو، وإما الضمير، وإما هما معا . والشرط الثاني: أن تكون الجملة خبرية، فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية، والشرط الثالث: ألا تكون جملة الحال تعجبية، والشرط الرابع: ألا تكون مصدرة بعلم استقبال، وذلك نحو " سوف " و" لن " وأدوات الشرط، فلا يصح أن تقول: جاء محمد إن يسأل يعط، فإن أردت تصحيح ذلك فقل: جاء زيد وهو إن يسأل يعط، فتكون الحال جملة اسمية خبرية.
وبذلك يكون الخبر والحال مشتركين في ضرورة وجود رابط يربط كل واحد منها بصاحبه ، ومختلفين في الشروط الثلاثة الباقية، فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الاصح عند النحاة، وتصدر بعلم الاستقبال.

ولمـا كانت أهم هذه الجمل هي الخبرية؛ لأنها عمدة ولا يتم الكلام إلا بها، أكثروا من الروابط فيها، فجعلوا لها أربعةَ روابطٍ[١]، وأما الصفة فلما كانت هي نفس الموصوف، اكتفوا برابط واحد معها وهو الضمير، ويجوز حذفه إذا علم[٢]، وكذلك صلة الموصول اكتفوا لها برابطٍ واحدٍ وهو الضمير؛ لأن الموصولَ يطلبُ ما يوضحه، فاكتفوا بالضمير معها مع جواز حذفه[٣].

وأمـا الحـال فلما كانت فضلة تأتي بعد انتهاء أركان الجملة فتكون جملة أخرى غير الأولى، فانفصالها عن الأولى متحتم، فلا بد لها من رابط، ولا بد من تقويته، فجعلوا لها رابطين اثنين هما: الواو والضمير، وجعلوها في الروابط على النصف من الخبرية؛ لأنها فضلة، والخبرية عمدة، ولا يسوى بين فضلة وعمدة.

والجملة الاسمية مع الرابـط على ثلاثة أقسام[٤]:

أولًا: أن تكون بالواو والضمير مثل: جاء زيدٌ وهو ضاحك، وقوله تعالى: ﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ﴾[٥]

---

(١) وهذه الروابط هي: الإشارة إليه مثل قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾- من الآية ٢٦ من سورة الأعراف-، والضمير مثل: زيدٌ قام أبوه، وأن يكون الخبر هو نفس المبتدأ مثل قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾- آية ١، ٢ من سورة الحاقة، أو كان الخبر أعم من المبتدأ مثل: نعم الرجل زيد. شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٤.

(٢) مثل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾- من الآية ٤٨، ١٢٣ من سورة البقرة- أي: فيه. ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ١٩٨.

(٣) وذلك إذا كان ضمير نصب مثل: جاء الذي ضربت، أو جر مثل: مررت بالذي مررت. ينظر: السابق ١/ ١٧٣.

(٤) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ١٥٥.

(٥) من الآية: ١٨ من سورة الكهف.

وهذا هو الأكثر في ربط الجملة الاسمية[١].

ثانيًا: أن يحذف الضمير ويكتفى بالواو مثل: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، وقوله تعالى: ﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾[٢]. ونقل أبو حيان[٣]، وابن عقيل[٤]، وغيرهما[٥] عن ابن جني أنه لا يكتفى بالربط بالواو، وإنما يقدر ضميرًا مثل: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، والتقدير: والشمس طالعةٌ وقتَ مجيئه.

وأقـــول: ما ذكروه ونسبوه إلى ابن جني فيه نظر، ولم أجده فيما بين يدي من المراجع، بل وجدت أن رأيه في الجملة الحالية أن ترتبط بالواو أو بالضمير أو بهما معا، ولم يضعف أو يقوي هذه الروابط منفردة إلا أنه فضَّلَ الربطَ بالواو والضميرِ مجتمعين على انفراد أحدهما، يقول في ذلك: " وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو كنت في تضمينها إياه مخيرًا، فالتضمين كقولك: جاء زيد وتحته فرس، وترك التضمين كقولك: جاء زيد وعمرو يقرأ"[٦]، وإنما المثال الذي قدر فيه فيه الضمير وجعله واجبًا هو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، وهو ما سماه بالحال السببية قياسًا على النعت السببي؛ وذلك لأنه رأى جملة (والشمسُ طالعةٌ) لا تفيد وصف حال ما قبلها، والحال وصفٌ للفاعل أو المفعول، وإنما تفيد وصفًا لما بعدها مثل النعت السببي في قولنا: جاء رجلٌ كريمةٌ أخلاقه، فـ (الكرم) للأخلاق، والأخلاق تتصل بضمير يعود إلى الرجل، فتكون صفةً له، فكذلك (والشمسُ طالعةٌ) الطلوع للشمس وهو وقت مجيء زيد، والتقدير: والشمس طالعةٌ وقتَ

(١) ينظر : الفصول المفيدة ص ١٥٥.

(٢) من الآية: ١٥٤ من سورة آل عمران.

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٠٥، والنكت الحسان ص ١٠٠.

(٤) ينظر : المساعد ٢/ ٤٥.

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٦/ ٢٤٩، وهمع الهوامع ٢/ ٣٢٤.

(٦) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٨٦.

مجيئه، فيعود إلى زيد ضمير من هذه الجملة، وقد سماها بالحال السببي قياسًا على النعت السببي[١].

ثالثًا: أن تحذف الواو ويكتفى بالضمير رابطًا مثل: جاء زيدٌ وجهُهُ مسرور، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[٢]، وخالف الزمخشري في هذا، فجعل الربط بالضمير شاذًا أو نادرًا[٣]، وتبعه ابن الحاجب[٤]، وابن المنير[٥].

لكن ابن الحاجب لم يقل بالشذوذ وإنما قال بالتضعيف؛ لأن هناك فرقًا بين الشذوذ والتضعيف، فالتضعيف يكون على قاعدة لكنها ليست مشهورة، وأما الشاذ فليس على القاعدة بدليل أنه لا يقاس عليه ويؤول كما فعل الزمخشري؛ لأنه خرج عن القاعدة، ومما يدل على أن رأي ابن الحاجب هو التضعيف وليس التشذيذ عبارة ابن الحاجب فإنه قال: "وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير، أو بالواو، أو بالضمير على ضعف"[٦].

والذي يظهر لي أن الزمخشري أخذ هذا الرأي من عبد القاهر الجرجاني الذي ذكر أن الجملة المكونة من مبتدأ وخبر إذا جاءت حالًا فلا بد من الواو، وهذا هو الأصل والقياس، وإن ورد شيء خلاف ذلك فقد خرج عن أصله وقياسه[٧]،

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٣/ ١٧٧.

(٢) من الآية: ٦٠ من سورة الزمر.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٢٣.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥١٦.

(٥) ينظر: الانتصاف من الكشاف في أسفل الكشاف ٢/ ٨٧.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥١٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢١١.

(٧) ينظر: دلائل الإعجاز ص ٢١٨.

وخفف من مخالفته للقياس تأويله بمفرد مثل: كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيَّ[١] أي: مُشَافِهًا، ورَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ[٢]، أي: رَجَعَ ذاهِبًا في الطريقِ الذي جاء فيه، ثم قال مؤكدًا لذلك: " ويدل على أن ليس مجيء الجملة من المبتدأ والخبر حالًا بغير الواو أصلا قلته، وأنه لا يجيء إلا في الشيء بعد الشــيء"[٣].

وقد استخدم عبد القاهر القياس؛ وذلك لأنه رأى الفعل الماضي لا يقع حالًا إلا إذا جاءت معه (قد)؛ لتقربه إلى الفعل المضارع، ورأى أن الكوفيين لما احتجوا على البصريين بجواز وقوع الماضي حالًا دون (قد) في قوله تعالى : ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾[٤] لجأ البصريون إلى تأويل ذلك فقالوا: إن (قد) مقدرة قبل الفعل، والتقدير: أَوْ جَاءُوكُمْ قَدْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ[٥]. قدَّرَ الواوَ مع الجملة الاسمية إذا كانت حالًا وليس فيها رابط إلا الضمير، فيكون التقدير: كَلَّمْتُهُ وَفُوْهُ إِلَى فِيَّ، ورَجَعَ وَعَوْدُهُ عَلَى بَدْئِهِ، ولَقِيْتُهُ وَعَلَيْهِ جُبَّةُ وَشْيٍ، ثم حذفت الواو، فتكون في هذه الحالة في حكم الموجود، والجملة مرتبطة بها.

ورُدَّ رأي عبد القاهر بأن الأصل في الأمثلة عدم ذكر الواو، فكيف يخالف هذا الأصل ويذهب إلى تقدير ما ليس موجودًا في الأصل؟ وإن كان لا بد من التأويل فالأولى أن تؤول بالمفرد، ويصبح التقدير حينئذٍ: كَلَّمْتُهُ فُوْهُ إِلَى فِيَّ أي: مُشَافهًا، ولَقِيْتُهُ عَلَيْهِ جُبَّةُ وَشْيٍ أي: مُستَقرَّةً كما قدَّره الزمخشري، ورَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْئِهِ أي: راجِعًا من طريقه، ويكون هذا التأويل أولى من التضعيف والتشذيذ

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٣٩١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٦، ٣/ ١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٦.

(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٣٩١، ودلائل الإعجاز ص ٢١٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٥، ٣/ ٢٠.

(٣) ينظر : دلائل الإعجاز ص ٢١٩.

(٤) من الآية: ٩٠ من سورة النساء.

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧٨، والدر المصون ٦/ ٩٩.

خصوصًا أنه جاء في كلامٍ ورد عن العرب المشهود لهم بالفصاحة والبيان، وتخطئتهم ليست بالأمر اليسير[١]؛ وذلك لأن التأويل في الحال مطرد، ومن ذلك قولهم : جَاءَ البُرُّ قَفِيْزَيْنِ بِدِرْهَمْ، وبَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ، فقد أُوِّلَ هذا المثالان بحال مفردة فقالوا: جَاءَ البُرُّ مُسَعَّرًا، وبَايَعْتُهُ نَاقِدًا[٢]، والله أعلم.

وسبق عبد القاهر إلى هذا الرأي الفراء، فإنه قدَّرَ في قوله تعالى: ﴿بَيَـٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾[٣] واو الحال، والتقدير: أَوْ وَهُمْ قَائِلُون، وإنما حُذِفَت الواو؛ استثقالًا للجمعِ بين حرفي عطف، وجعل كل ما جاء حالًا من الجملة الاسمية فالواو فيه مقدرة مثل: أَتَيْتَنِي واليًا أو أنا معزول، فالواو مضمرة والتقدير: أو وأنا معزول[٤]، ولم يقبل ربط الجملة الاسمية بغير الواو، فلجأ إلى تقدير الواو فيما وجد من أمثلة ليس فيها الواو.

تعقيب وترجيح:

فِي جَوَاز وُقُوع هَذِه الْحَال جملَة اسمية أَقْوَال: أَولهَا: الْمَنْع سَوَاء كَانَت بواو أَو بِدُونِهَا وَعَلِيهِ سِيبَوَيْهٍ

وَالثَّانِي: الْجَوَاز مُطلقًا وَعَلِيهِ الْكسَائي وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك لوُرُود السماع بِهِ .

وَالثَّالِث: الْجَوَاز ب وَاو لَا دونهَا وَعَلِيهِ الزمخشري والْفراء وعبد القاهر الجرجاني اقتصارا على مورد السماع.

وأري أن ما اختاره ابن عمرون من مجيء الجملة الاسمية حالًا دون واو هو الصواب وهو ما أرى رجحانه لتأييده بالأدلة العقلية والنقلية: أما العقلية فالأصل

---

(١) ينظر : الفصول المفيدة ص ١٧٧.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٦.

(٣) من الآية: ٤ من سورة الأعراف.

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣٧٢.

في الربط هو الضمير؛ لأنه يكون مع الحال المفردة المشتقة أو المؤولة بالمشتق، والحال المفردة هي الأصل في الحال، فيكون الضمير وحده هو الأصل، وأن الضمير أقوى في الربط من الواو؛ لأنه يكون رابطًا مع صلة الموصول ومع الخبر ومع الصفة، والواو لا تأتي رابطة إلا مع الحال، وأن المعتد في ذلك ربط الجملة بأي رابط سواء كان الواو أو الضمير؛ وذلك لأجل أن لا تنفصل عن الجملة السابقة.

وأما الأدلة النقلية: فقد ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾[٤]. ومن أقوال العرب: كَلَّمْتُهُ فُوْهُ إِلَى فِيَّ، ولَقِيْتُهُ عَلَيْهِ جُبَّةُ وَشْيٍ، ورَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْئِهِ، ومن الشعر قول بشار:

إِذَا أَنْكَرَتْنِي بَلْدَةٌ أَوْ نَكِرْتُهَا ... خَرَجْتُ مَعَ البَازِي عَلَيَّ سَوَادُ[٥]

---

(١) من الآية: ٦٠ من سورة الزمر.

(٢) من الآية: ٣٦ من سورة البقرة.

(٣) الآية: ٢٤ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية: ٧ من سورة لقمان.

(٥) البيت من الطويل لبشار بن برد من قصيدة يمدح بها خالد بن يحيي البرمكي كما في ديوانه ص ٣٧٠، وفيه: (نهضت) بدل: (خرجت)، وانظر: دلائل الإعجاز ص ٢٠٣، والأغاني ٣/ ١٩٩، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨٧، ٢٨٨، وخزانة الأدب ٣/ ٢٢٨، ٢٢٩.

وقول الآخر:

فَاشْرَبْ هَنِيْئًا عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِقًا   فِي رَأْسِ غِمْدَانَ دَارًا مِنْكَ مِحْلَالا[١]

(١) البيت من البسيط لأمية بن أبي الصلت من قصيدة يمدح بها سيف بن ذي يزن كما في ديوانه ص ٤٥٨، وانظر : دلائل الإعجاز ص ٢٠٣، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٨٨، ونسب لوالده أبي الصلت كما في طبقات فحول الشعراء لابن سلام١/ ٢٦١، والشعر والشعراء ص ٤٥٣، والكامل ٢/ ٥٣٧، ٥٣٨، والعقد الفريد ١/ ٢٩٠، وفي السيرة النبوية نسبها لأمية ولوالده ١/ ٨٠، وفي معاهد التنصيص والكامل والعقد الفريد: (اشرب) بدل فـــ (اشرب) .

والشاهد فيه: عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِقًا، إذ وقعت الجملة الاسمية حالًا دون واو.

حكـــم تقديـــم التمييز علـى عـــامله[1]

اختار ابن عمرون تعليل الرماني لمنع تقديم التمييز على عامله الفعل، وضعَّفَ التعليلات الأخرى فقال: "لم يتقدم التمييز على عامله إذا كان فعلًا؛ لأنه فاعلٌ في المعنى، وقد لَهِجَ بهذا التعليل جماعةٌ كبيرةٌ، وليس بشيءٍ من أصلِه؛ لأن التمييزَ يكونُ من المفعولِ كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[2] فهذا من المفعول، والمفعول به يجوز تقديمه على عامله فِعلًا، وقيل: لأنه مُبَيِّنٌ والبيانُ لا يأتي قبلَ المُبَيَّنِ، وذا أيضًا ليس بشيءٍ؛ لأن ذلك لو كان علةً لما جاز تقديمه على المُفَسَّر، وقد جاء ذلك ومنه:

تَضَوَّعَ مِسْكًا بَطْنُ نَعْمَانَ أَنْ مَشَتْ　　　بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ[3]

وكذا قول الآخر:

---

(١) تنظر هذه المسألة في: الكتاب ١/ ٢٠٥، والمقتضب ٣/ ٦٣، والأصول لابن السراج ١/ ٢٢٣، والانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص ٨٦، وشرح السيرافي ٢/ ٧٨، وعلل النحو لابن الوراق ص ٣٩٢، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٣١٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٦٩٣، وثمار الصناعة للدينوري ص ٤٢٢، وشرح اللمع للباقولي الأصبهاني ص ٤٧١، وأسرار العربية للأنباري ص ١٩٦، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٧٠، وتعليقة ابن النحاس على المقرب ص ٢٥٨ (رسالة ماجستير)، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٤، و تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٥٥١.

(٢) من الآية ١٢ من سورة القمر.

(٣) البيت من الطويل ونسب لعبد الله بن نمير الثقفي في اللسان ٨/ ٢٢٩، وللنميري في المقاصد الشافية ٣/ ٤٢٩، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٤، والتذييل والتكميل ٩/ ١٢، ٢٥٩. **والشاهد: (مسكًا)**؛ إذ تقدم وهو تمييز على مُمَيِّزِه، وقيل: (مسكًا) حال ، أي: مثل مسك تقدم على صاحبه.

وَنَارُنَا لَمْ تُرَ نَارًا مِثْلُهَا [قَدْ عَلِمَت ذَاكَ معدّ كلّها][١]

والصحيح ما أشار إليه الرماني[٢] محتجا لسيبويه أن الفعلَ لَمَّا نُقِلَ عن بابِهِ، ضَعُفَ عمَلُه وصارَ يعملُ عملَ ما ليس بفعلٍ، ومعنى كلامه أعمُّ من أنَّه فاعلٌ كما ظَنَّ مَنْ تقدَّمَت الإشارةُ إليه؛ لأن قولَه تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ نُقِلَ فيه الفعلُ عن المفعول الحقيقيِّ إلى الأرضِ، وأُخْرِجَ ما كانَ مفعولًا تمييزًا، فقد نُقِلَ عن بابِه فَضَعُفَ عملُه"[٣].

العرض والتحليل:

العامل في التمييز قد يكون فعلًا أو غير فعلٍ، فإن كان غيرَ فعلٍ فلا يجوز تقديم التمييز عليه اتفاقًا نحو: عندي إرْدَبٌّ قمحًا، فلا يقال: قمحًا عندي إردَبٌّ؛ لأن العاملَ اسمٌ جامدٌ لا يتصرف في نفسه فلا يتصَرَّف في معموله بتقديمه عليه.

وإن كان العامل فعلًا فإمَّا أن يكون متصرفًا أو غير متصرِّف، فإن كان غيرَ متصرّفٍ ألحق بالنوع الأول في الإجماع على منع تقديم التمييز عليه، فلا

(١) البيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول وفيه يفتخر بالكرم وأن العرب كلها تعرف ذلك.

وشاهده: تقدم التمييز على عامله وهو غير فعل في قوله: «لم ير نارا مثلها»؛ إذ نصب «نارا» بلفظ المثل وهو ضرورة.

والبيت في: شرح ابن الناظم ١/ ٢٥٤، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٦٩، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩٣.

(٢) قال الرماني: "ولا يجوز : ماءً امتلأت؛ لأن عملَ العامل في الشيء على جهة التمييز عمل ضعيف وإن كان فعلًا؛ لأنه في الفعل كالشاذ لقلته، وليس بمنزلة الحال من جهة أن العامل متصرف وليس مثلَه؛ لأنه وإن كان متصرفًا فهو يعمل في الحال على وجه الاطراد وهو وجه قوي، ويعمل في التمييز على طريق الشذوذ، وهو وجهٌ ضعيف، فلا يستوي القياس فيه لهذه العلة". شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٧٨ للباحث محمد إبراهيم يوسف.

(٣) ينظر : شرح المفصل ٢/ ٦٤٢.

يجوز أن يُقال في نحو: محمدٌ أحسنُ الناسِ خلقًا: خلقًا محمدٌ أحسن الناس، **وإن كان العامل فعلًا متصرفًا، فقد اختلف النحويون في تقديم التمييز عليه على مذهبين:**

المذهب الأول:

ذهب فريق من النحويين[١] إلى جواز تقديم التمييز على عامله ‘ذا كان فعلًا متصرفًا، فيقال عندهم: عرقًا تصبَّبَ زيدٌ، وهذا هو مذهب الكسائي[٢]، والمازني والمبرد[٣]، والجرمي[٤]، ونُسبَ أيضًا إلى الكوفيين عامَّةً[٥]، ونسبه الكِيْشِي[٦] إلى الأخفش[٧].

وقد ذكر المبرد في كتابه المقتضب مذهبه في جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا متصرفًا ثُمَّ عَزَاهُ إلى شيخه المازني[٨].

(١) نسبه الأنباري لبعض الكوفيين. ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٢٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٦، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٣٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٤، والتصريح ١/ ٦٢٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٦.

(٣) ينظر رأيهما في: المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول لابن السراج ١/ ٢٢٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٧٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٥، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ١٠٠٢.

(٤) ينظر النسبة إليه في: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٦.

(٥) ينظر: تعليقة ابن النحاس على المقرب ٢٦٠.

(٦) الكِيِّشِي هو: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشيّ، ولد بـ (كِيِّش)- بكسر الكاف وسكون الياء سنة ٦١٥هـــــ، درس بالمدرسة النظامية ببغداد، له: الإرشاد إلى علم الإعراب. توفي بشيراز سنة ٦٩٥هـ. ينظر : الوافي بالوفيات ٢/ ١٠٠، ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٧٨.

(٧) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ٢٤٥.

(٨) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٦.

وقد ارتضى هذا المذهب جماعة من المتأخرين كـ : ابن مالك[١]،وابن الشجري[٢]، وأبي حيان[٣]، والمرادي[٤]، وابن جابر الأندلسي[٥]، والشيخ خالد الأزهري[٦].

حجة هذا الفريق:

احتج أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس:

أما السماع: فقد أوردوا منه قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ[٧]

وقول رجل من طييء:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية الشافية ٦/ ٧٧٦- ٧٧٧، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ١/ ٤٣٤، وشرح المنحة في اختصار الملحة لابن جابر الأندلسي (رسالة ماجستير) ٢/ ٢٩٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٥.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٥٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٦، وشرح المنحة في اختصار اللمحة لابن جابر الأندلسي ٢/ ٢٩٥.

(٤) ينظر: شرحه على التسهيل ص ٥٩٢.

(٥) ينظر: شرح المنحة ٢/ ٢٩٤. **وابن جـــابر**: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي النحوي الضرير، ولد سنة ٦٩٨هـــ، ومن تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك وغيره. توفي سنة ٧٨٠ هــــ. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٣٤.

(٦) ينظر: موصل النبيل إلى نحو التسهيل ص ٧٢٠.

(٧) البيت من الطويل، وقد اختلف في نسبته: فمنهم من نسبه إلى المخبل السعدي واسمه: ربيعة ابن مالك التميمي، ومنهم من نسبه لأعشى همدان، وقيل لقيس بن الملوح. ينظر: الخصائص ٢/ ٣٨٤، ولسان العرب ١/ ٢٩٠. وهو من شواهد: الأصول في النحو ١/ ٢٢٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٧٨، وأسرار العربية ١/ ١٥٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٦. **والشاهد فيه** قوله: "...نفسًا"، فإنه تمييز قُدّمَ على عامله "تطيب"، والأصل: "تطيب نفسًا"، وقد جوَّز ذلك فريق من النحويين واستدلوا بهذا البيت على صحة ما ذهبوا إليه.

إِذَا المَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بالعَيْشِ مُثرِيًا ولَمْ يُعنَ بالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا[١]

وقول ربيعة الضبي:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيْشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تحلّبَا[٢]

ومنه قوله:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيلِ المُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا[٣]

وقول آخر:

ضَيَّعتُ حَزمِي فِي إِبْعادِيّ الأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأسِيَ اشْتَعَلَا[٤]

---

(١) البيت من الطويل لرجل من طيء لم تُعَيِّنْه المصادر التي اطلعت عليها، وهو من شواهد: شرح التسهيل للمرادي ص ٥٩٣، ومغني اللبيب ٥/ ٤١٦، والأشموني ١/ ٢٦٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٥.
الشاهد: " إذا المرء عينًا قَرَّ"؛ إذ تقدم التمييز "عينًا" على عامله المتصرف (قَرَّ).

(٢) البيت من الطويل، لربيعة بن مقروم، ويروى: (كففت)، و (وزعت) في موضع (رددت)، وكلها بمعنىً واحدٍ. ينظر هذا البيت في : لمفضليات ص ٣٧٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٩٨، واللمحة ١/ ٤٣٥، ومغني اللبيب ٥/ ٤١٥، وشرح الألفية لابن هانئ ٢/ ٦٢٣، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٧/ ٢١.
اللغة: السِّد: الذئب، و نهد ضخم، و مقلَّص: طويل القوائم، وكميش: جادٌّ في عدْوه منكمشٌ مُسرعٌ، و عطفاه: جانباه، و تحلَّبَ: سال.
الشاهد: "ماءً تحلَّبَا"؛ إذ تقدم التمييز (ماءً) على العامل فيه (تحلبا) عند المازني ومن وافقه.

(٣) البيت من المتقارب، لم يُسَبّ إلى قائل معين. وهو من شواهد: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ١/ ٤٣٥، ومغني اللبيب ٥/ ٤١٧، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٧/ ٢٥.
والشاهد : "أنفسًا تطيبُ"؛ إذ تقدم التمييز "نفسًا" على عامله المتصرف "تطيب" .

(٤) البيت من البسيط، لم أعثر على قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل للمرادي ص ٥٩٣، ومغني اللبيب ٥/ ٤١٧، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٢٩٤، والأشموني ١/ ٢٦٦، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧/ ٢٥.
=

وأما القياس: فحمل التمييز على الحال؛ لأن العامل في الحال إذا كان فعلًا متصرفًا، جاز تقديم الحال عليه، فيقال في: جاء محمدٌ ضاحكًا: ضاحكًا جاءَ محمدٌ، فأُلحِقَ به التمييز في جواز ذلك[١]، مع أن الفعلَ عاملٌ قويٌّ بالتصرف، ومنعُ تقديمِ معموله وليس فاعلًا في اللفظ لا موجب له[٢].

وبالأمرين –أعني السماع والقياس– احتجَّ المبرد على جواز التقديم، إلا أنه اقتصر على البيت الأول من الشواهد المذكورة.

المذهب الثاني:

ذهب سيبويه وجمهور البصريين، ووافقهم الفراءُ من الكوفيين[٣] إلى امتناع تقديم التمييز على عامله المتصرف، ونُسِبَ أيضًا إلى عامة الكوفيين[٤].

يقول سيبويه:" وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأَتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْماً، ولا تقول: امتلأتُه، ولا تفقَّأتُه. ولا يَعمل فى غيره من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ،

= ويُروَىٰ في بعض المصادر بتقديم (رأسي) علىٰ (شيبًا).

والشاهد فيه: "وشيبًا رأسِيَ اشتعَلَا"؛ إذ قُدِّمَ التمييز "شيبًا" علىٰ العامل فيه "اشتعَلا"؛ لتصرفه عند مَن يُجيزُه.

(١) ينظر : المقتضب ٣/ ٣٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٧٨، والمقتصد في شرح الإيضاح للشيخ عبد القاهر ٢/ ٦٩٥، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٣١٩، وتعليقة ابن النحاس علىٰ المقرب ص ٢٥٩.

(٢) ينظر :المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي ٢/ ٢٥.

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٤.

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٥، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٩٦، والصفوة الصفية للنيلي ١/ ٥١٠.

كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه فى الصفةّ المشبَّهةِ، ولا فى هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل"[١].

وزاد السيرافي كلام سيبويه السابق إيضاحًا بقوله: "ولا يجوز إدخال الألف واللام، ولا التقديم ولا الإضمار في ذلك عند سيبويه، لا يجوز أن تقول: " شحمًا تَفَقَّأْتُ " ولاتصببتُ العرقَ " ولا " عرقٌ تَصَبَّبْتُهُ "، كما لم يجز في " العشرين " وما مر من أبواب التمييز شيء من ذلك"[٢].

وفي كلام الفراء ما يؤنِسُ بصحةِ ما نُسِب إليه؛ إذ يقول: "...ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقال: رأيَه سفه زيدٌ، كما لا يجوز: دارًا أنت أوسعهم؛ لأنه وإن كان معرفةً فإنه فِي تأويل نكرةٍ، ويصيبه النصبُ فِي موضع نصب النكرة ولا يجاوزه"[٣].

انظر كيف نظَّرَ بين قولك: رأيَهُ سَفَهَ زيدٌ، وقولك: دارًا أنت أوسَعُهُم، في عدم جواز تقديم التمييز في الحالتين، فهذا يُعَدُّ تصريحًا منه بموافقة سيبويه على منع تقديم التمييز على عامله مطلقًا.

وبهذا يتضحُ أنَّ نسبةَ المذهبِ الأولِ إلى الكوفيين عامةً نسبةٌ غيرُ دقيقة؛ لأنَّ منهم الفراءَ، وقد وافق سيبويه ومن معه في قوله السابق.

واختار هذا المذهب ابن السرَّاج[٤]، والسيرافي[٥]، والرماني[٦]، وابن

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) ينظر : شرح الكتاب ٢/ ٧٧، ٧٨.

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٧٩.

(٤) ينظر : الأصول ٢/ ٢٢٩.

(٥) ينظر : شرح الكتاب ٢/ ٧٨.

(٦) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٧٨ للباحث محمد إبراهيم يوسف.

الورَّاق [١]، وابن جني [٢]، وابن بابشاذ [٣]، والجليس الدينوري [٤]، والباقولي الأصفهاني[٥]، وابن خروف[٦]، وابن يعيش الصنعاني[٧]، وابن هشام[٨].

حجتهم:

تعدَّدَت عللُ منع التقديم عند أصحاب هذا المذهب، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

أولًا: حقيقة التمييز أن يُفسِّرَ ويُبيِّنَ ما يُشكلُ، ولا يكون التفسيرُ إلا بعد المُفسَّر، وتقديمه عنه يُخلُّ بهذا المعنى[٩]؛ لذا وجب تأخيره.[١٠]

(١) ابن الورَّاق: هو محمد بن عبد الله أبو الحسن الورَّاق، النحوي عالم بالنحو وعلله، وكان بغداديًّا، وصنَّف في النحو كتبًا حسانًا: كتاب علل النحو مشهور، وكتاب الهداية في شرح مختصر الجرمي، كان في طبقة أبي طالب العبدي، وكان زوج بنت أبي سعيد السيرافي. توفي سنة ٣٨١هـ . تنظر ترجمته في: معجم الأدباء ٦/ ٢٥٤٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/ ٢٦٥، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٦٨. وينظر رأيه في: علل النحو ص ٣٩٣.

(٢) ينظر : الخصائص ٢/ ٣٨٦.

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٧.

(٤) الجليس الدينوري: هو الحسين بن هبة الله الدينوري المعروف بالجليس النحويّ ـبو عبد الله، أكثر أبو حيان في التذكرة من النقل عنه، وله: كتاب ثمار الصناعة في النحو. توفي في حدود سنة ٤٩٠هـ . ينظر رأيه في : ثمار الصناعة ٢/ ٦٩٣.

(٥) ينظر : شرح اللمع له ٢/ ٤٧١.

(٦) ينظر : شرحه على جمل الزجاجي ٣/ ١٠٢.

(٧) ينظر : المحيط المجموع لابن يعيش الصنعاني (رسالة ماجستير) ٢/ ١٥١، ١٥٢.

(٨) ينظر : مغني اللبيب ٥/ ٤١٥.

(٩) أي: تقديم التمييز على العامل يلزم منه تقديم التمييز على المميَّزِ.

(١٠) ينظر : شرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٩٦، والصفوة الصفية ١/ ٥١٢.

ثانيًا: التمييز يشبه النعتَ في إيضاحِ وبيان المميَّز، فكما يمتنع تقديم النعت على عامله، يمتنع أيضًا تقديم ما يُشبهه(١).

ثالثًا: التمييز في نحو: طاب محمدٌ نفسًا، إنما هو فاعلٌ في المعنى قد حُوِّلَ عنه الفعل؛ إذ أصله: طابت نفسُ محمدٍ، والفاعل لا يتقدم على فعله مع بقائه على الفاعلية، فكذلك ما كان فاعلًا في المعنى لا يجوز تقديمه على الفعل(٢).

رابعًا: تحويل التمييز عن الفاعلية وتأخيره إضعافٌ وتوهينٌ له بجعله كبعض الفضلات وبتقديمه يزداد وهنًا على وهنه، فمنع من التقديم لذلك(٣).

موقفهم من شواهد غيرهم:

وشواهد المذهب الأول- على كثرتها- لم تسلم من تعقُّب أصحاب هذا المذهب لها بالرد أو التأويل على وجهٍ يُسقِطُ الاستدلالَ بها.

أما الشاهد الأول: "وما كان نفسًا بالفراق تطيب"، فقد ردَّه كثيرٌ من النحويين بإيراد روايةٍ أخرى يفوت الاستشهاد بها، وهي: "وما كان نفسي... بإضافة "نفس" إلى ياء المتكلم(٤).

وأورد السيرافي في شرح الكتاب روايةً أخرى؛ إذ قال: ".... فإن الروايةَ عند كثيرٍ من أصحابنا: وما كان نفسٌ بالفراق تطيب، وإذا كان كذلك فلا حجة فيه"(٥)

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥٥، والتصريح ١/ ٦٢٩.

(٢) ينظر: الانتصار لابن ولاد ص ٨٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٧٨، والخصائص ٢/ ٣٨٦، وعلل النحو لابن الورَّاق ص ٣٩٣، والتخمير للخوارزمي ١/ ٤٥١.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي ٢/ ٢٤.

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٥، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٣١٩، وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٧٦، والتخمير ١/ ٤٥١، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٤٥، وقد نُسبت هذه الرواية إلى أبي إسحاق الزجاج في أكثر هذه المصادر.

(٥) شرح الكتاب ٢/ ٧٨، وينظر : شرح التسهيل للمرادي ص ٥٩٣.

وهذا الردّ غير مقبول لدى كثيرٍ من النحويين حتى مَنْ يوافق سيبويه في منع التقديم؛ لأنه ردٌّ لروايةٍ صحيحةٍ بروايةٍ أخرى؛ لذلك تأوَّله بعضهم على صورته التي استشهد بها مَن يجيز التقديم بما يُفوّت الاستشهاد به، فحُمِلَ على أنَّ اسم (كان) ضميرُ الحبيب، ويجوز في "نفسًا" أحد وجهين(١):

الأول: أن تكون خبرًا لـ (كان)، و (تطيب) صفةً لها، والتقدير: وما كان الحبيب نفسًا تطيب بالفراق.

الثاني: أن يكون على حذف مضافٍ، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: وما كان الحبيب ذا نفسٍ تطيب بالفراق.

وتأوله ابن الورَّاق على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، وحمله آخرون على الضرورة التي لا تجوز في سعة الكلام(٢).

وأما البيان (الثاني والثالث) فقد رُدّ الاستشهاد بهما على اعتبار أن المرفوع بعد (إذا) فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور بعد الاسم المنصوب، والتقدير: إذا قَرَّ المرءُ عينًا، وإذا تحلب عطفاه ماءً؛ لأن (إذا) تضاف إلى الجمل الفعلية، وبذلك يكون التمييز منصوبًا بالفعل المقدّر قبله لا بالفعل المذكور بعده(٣).

وأما القياس على جواز تقديم الحال، فردَّهُ كثيرٌ بأن التمييزَ إنما منع من التقديم؛ لأنه في الأصل فاعلٌ على الحقيقة، فلم يجزْ تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وليس كذلك الحال في نحو: جاءَ زيدٌ ضاحكًا؛ لأنه لم يكن

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ١٠٠٣، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٩٧، والصفوة الصفية ١/ ٥١١.

(٢) ينظر: علل النحو ص ٣٩٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣١٩، وأسرار العربية ص ١٥٨، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٢٥١، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٨، وشرح الجمل لابن الفخَّار ٣/ ١٠٥٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٤١٥، ٤١٧، ونقله الأشموني عن ابن هشام. ينظر شرح الأشموني ١/ ٢٦٦.

فاعلًا لا لفظًا ولا معنىً، وقد استوفى الفعلُ فاعلَه، فنُزِّلَ (ضاحكًا) منزلة المفعول المحض فجاز تقديمه[١].

ومع اعتراض أصحاب هذا المذهب غيرهم، فإن العلل التي استدلوا بها على منع تقديم التمييز على عامله لم يسلم من الاعتراض عليها سوى العلة الأولى؛ حيث اعترُِضَت بقية العلل على النحو الآتي:

يُردُّ على القول بأن التمييز يشبه النعت في بيان المميز... بأن النحويين مجمعون على جواز توسط التمييز بين العامل والمميَّز نحو: طاب نفسًا محمدٌ، ولو كان يشبه النعت لما جاز فيه؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت[٢].

ورُدَّ التعليل الثالث وهو أن التمييز فاعلٌ في المعنى من أوجهٍ عدةٍ منها:

١-أنه منقوضٌ باتفاق النحويين على جواز تقديم المفعول في نحو: أذهبت زيدًا، فيقال: زيدًا أذهبتُ، مع أنه فاعلٌ في الأصلِ[٣].

وهذا الرد أجيب عنه ببيان الفرق بين التمييز في نحو: طاب محمدٌ نفسًا، والمفعول في المثال المتقدم بأن التمييز – في الأصل- فاعلٌ بالفعل الذي نصبه فمنع من التقديم، أما (زيدٌ) في المثال المذكور فلم يكن قطُّ فاعلًا بالفعل الذي نصبه، وإنما كان فاعلًا بالفعل المنقول منه هذا الفعل وهو (ذهب)، وهو الآن مفعولٌ، فوجب أن يُغلّبَ عليه الحكمُ الحاضرُ[٤].

٢- رده بعضهم بأن الشيء ربما يخرج عن أصله، ولا يراعى فيه ذلك الأصل كمفعول ما لم يُسمَّ فاعله؛ إذ كان له قبل النيابة عن الفاعل أن يتقدم على الفعل،

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٦٩٥، وأسرار العربية ص ١٩٥، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٩٧، والصفوة الصفية ١/ ٥١١.

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥٤، والتصريح ١/ ٩٢٦.

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥٤.

(٤) ينظر : المقاصد الشافية ٣/ ٥٤٤.

ومنع من ذلك بعد النيابة، فلا مانع أن يكون للفاعل – إذا صار على صورة المفعول– حكم المفعول من جواز التقديم[١].

وهذا أيضًا مجابٌ عنه بتوضيح الفرق بين الصورتين؛ إذ النائب عن الفاعل قد ناب عنه في وجهٍ لا يصح معه تقدمٌ، وهو شغل الفعل به، وبناؤه له، وامتناع حذفه، بخلاف التمييز فإنه يُشبه المفعولَ من وجهٍ واحدٍ وهو النصب من حيث اشتغلَ الفعلُ بغيره لفظًا[٢].

٣– أنه تعليلٌ غيرُ مطردٍ في جميعِ الصورِ؛ لأن التمييزَ قد لا يكون فاعلًا في الأصلِ، نحو: قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٣]، فهو منقولٌ عن المفعولِ، والمفعولُ يتقدم على الفعلِ[٤].

والجواب عنه أنه قد صحَّ في غير موضعٍ من كلامهم حملُ ما ليس فيه سببٌ على ما فيه السبب فيما إذا كان جميعه من بابٍ واحدٍ؛ ليجري الباب على سننٍ واحدٍ، ونظائر ذلك كثيرةٌ منها: حمل (تعد) و (نعد) و (أعد) في الحذف على (يعد) مع وجود سبب الحذف في الأخير دون ما حُملَ عليه، فلا مانع من حمل التمييز غير المحول عن الفاعل على المحول عنه في منع تقديم كلٍّ على عامله[٥].

ويمكن أن يُجابَ عنه أيضًا: بأن الأصل في المفعول أن يتأخر عن العامل، فوجب تأخر فرعه وهو التمييز؛ إذ لا يتصرف الفرع بتصرُّف أصله[٦].

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٩٨.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٥٥٤.

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٤، والصفوة الصفية ١/ ٥١٢.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن هانئ اللخمي ٢/ ٦٢٢ (رسالة دكتوراه)، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥٧.

(٦) المفضل شرح المفصل للسخاوي ص ٣٥٢.

كذا دُفِعَ التعليل الرابع– وهو ما ينصّ على أنّ تحويل الفاعل عن الفاعلية وتأخيره يوهنه بجعله كالفضلات وبتقديمه يزداد وهنًا على وهنه– دُفِعَ بأمرين، وهما[١]:

الأول: أنه دفعٌ لرواياتٍ بقولٍ لا دليلَ عليه.

الثاني: أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصّلٌ لضربٍ من المبالغة، ففيه تقويةٌ لا توهينٌ، ومع الحكم بجواز التقديم تزداد التقوية وتتأكد المبالغة.

وأُجيبَ عن الاعتراض الأول بأنَّ مَن يمنع التقديمَ لا يردّ ما ورد من ذلك في الشعر، وإنما يجعله من الضرورات التي تُقصرُ على الشعر؛ لعدم ورودها في غيره[٢].

يقول ابن ولَّاد: " ولم يمنع سيبويه من إجازة ذلك في الشعر فيكون هذا البيت حجةً عليه، بل ليس يوجد كثيرًا في الشعر "[٣].

كما أجيب عن الثاني بأن هذه المسألة من باب تشبيه الأصول بالفروع، وإذا شُبِّهَ الأصلُ بالفرعِ لم يقوَ الفرعُ أن يُحمَلَ عليه الأصلُ في جميع وجوهه، وإنما يُحمَلُ عليه في الوجهِ الذي وقع فيه التشبيه، والتمييز الذي أصله الفاعل إنما أشبَهَ المفعولَ في مجرد النصب لا في جواز التقديم على العامل، مع ما في تقديم التمييز من زيادة بعدٍ عن الأصلِ[٤].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٤، وشرح الألفية لابن هانئ ٢/ ٦٢٤، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/ ١٠٥٢.

(٣) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص ٨٦.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٥٥٦.

تعقيب وترجيح:

وبعد، فقد عُلِمَ مما سبق أن العامل في التمييز إذا كان فعلًا مُتصرِّفًا، فشأن تقديم التمييز عليه مختلفٌ فيه على مذهبين:

الأول: المنع، وهو مذهب سيبويه والجمهور.

الثاني: الجواز، وهو مذهب الكسائي والمازني والمبرد.

وقد اختار الشيخ ابن عمرون مذهب سيبويه والرماني القائل بمنع التقديم، وهو ما أرى رجحانه؛ لأمورٍ وهي:

١- العامل في باب التمييز أضعف من الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ لاختصاصه بنصب النكرة دون المعرفة، ولما كان معمول الصفة المشبهة لا يتقدم عليها مع أنه يُنصب معرفةً ونكرةً، كان امتناع تقديم التمييز في هذا الباب أحرى من امتناع تقديم المعمول في باب الصفة المشبهة[١].

٢- نسبة التمييز من المميَّز كنسبة التابع من المتبوع، فكما يمتنع تقديم التابع على متبوعه، يمتنع أيضًا تقديم التمييز على المميَّز، بل إن المنع في باب التمييز أولى؛ لأن المميَّز أحوج إليه في البيان من المتبوع لتابعه[٢].

ولا يُرد على ذلك بأن تشبيه التمييز بالتابع يقتضي عدم جواز توسطه نحو: طاب نفسًا محمدٌ، وهو جائزٌ بالإجماع بخلاف التابع فلا يتقدم على متبوعه؛ لأن هذا مردودٌ عليه بالفارقِ بين التابعِ والتمييزِ في هذا الباب، فإنما جاز ذلك في التمييز؛ لأن المميز هنا ليس الاسم المتقدم على التمييز، وإنما هو نسبة الفعل إلى معموله، وبذلك لا يكون التمييز في المثال السابق متقدمًا على المميَّزِ.

٣- الأصل في التمييز أن يكون متصفًا بما انتصب عنه، لا فرق في ذلك بين تمييزِ المفردِ وتمييزِ النسبةِ، فالأصل في نحو: عندي رطلٌ زيتًا، وطابَ محمدٌ

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٧٨.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ١٠٠٢.

نفسًا: عندي زيتٌ رطلٌ، و لمحمد نفسٌ طابت، وقد غُيِّرَ عن أصله بالتأخيرِ لغرضِ التفسيرِ بعد الإبهامِ؛ لما في ذلك من التأكيدِ والمبالغةِ[١]، فإذا قُدِّمَ فاتَ الغرضُ من تأخيره، فمُنِعَ التقديمُ لذلك[٢].

٤- التمييز في هذا الباب منقولٌ عن إعرابه الأصلي إلى إعراب المفعول، وهذا النقل اتساعٌ، وتقديمه على العامل اتساعٌ، والاتساع بعد الاتساع أمرٌ مرفوضٌ[٣].

٥- ما احتُجَّ به على جواز التقديم من السماعِ لم يتجاوز الشعر، ولو كان جائزًا في سعة الكلام لورد فيها، على أن ما ورد في الشعرِ يحتمل التأويل بما يخرجه من حيز الاستشهاد به على جواز التقديم، والدليل إذا تطرَّقَ إليه الاحتمالُ سقطَ به الاستدلالُ.

---

(١) ينظر : البديع في علم العربية ١/ ٢١١، والمفصل ص ٦٦، ٦٧.

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٩٦، والصفوة الصفية ١/ ٥١٢، وشرح الرضي ٢/ ٧١.

(٣) ينظر : ثمار الصناعة للدينوري ص ٤٢٢.

(ليس) و (لا يكون) في الاستثنـــاء[1]

اختار ابن عمرون رأيَ سيبويه وجمهور البصريين في القول بأن اسم(ليس ولا يكون) المُستثنى بهما يكون ضميرًا مستترًا وجوبًا عائدًا على البعض المفهوم من الكلام، مع أنه لم ينسب هذا الرأي لأصحابه، فقال: "... والمستثنى بـ (ليس ولا يكون) واجب النصب على أنه خبر لهما واسمها ضمير مستتر حتْمًا يرجع للبعض المفهوم من الكلام، أو يرجع لاسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أي: ليس ولا يكون هو، أي: بعضهم زيدًا، أو ليس هو ولا يكون، أي: القائم زيدًا، وجملتا ليس ولا يكون، قيل: في موضع نصب على الحال، وقيل: مستأنفتان لا محل لهما"[2]

العرض والتحليل:

من أدوات الاستثناء (لَيْسَ، ولاَ يَكُون)، وهي الناقصة، وقد ارتُجِلَت للاستثناء، وينصبان المُستثنَى على أنه خبر لهما، والاسم ضمير لازم الاستتار، نحو: قام القومُ ليسَ زيدًا، وخرجَ الناسُ لا يكونُ عمرًا[3].

وقد علل ابن مالك وجوب نَصْب المستثنى بـ(ليسَ، ولاَ يكون)، فقال: "(ليسَ، ولا يكون) المستثنى بهما، هما الرافعان الاسم الناصبان الخبر، فلذا يجب

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٢/ ٣٤٧، والمقتضب ٤/ ٤٢٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٩٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧١٤، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان ٢/ ٥٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١١، والاستغناء للقرافي ص ١٠٤، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/ ١٨٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٨، والتذييل والتكميل ٨/ ٣٢٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٢، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٩، والتصريح ١/ ٥٦١، والهمع ٢/ ٢١٥، وحاشية الصبان ٢/ ٢٤٠.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٤٩، ٦٥٠.

(٣) يُنظر: الهمع ٢/ ٢١٥.

نصب ما استُثْنِي بهما؛ لأنه الخبر، ولوقوعهما موقع (إلاَّ) التُزِم حذف اسمهما لئَلاَّ يفصلهُما من المُستثنَى فيُجهَل قصْد الاستثناء"[١]، ولا تُستَعمل (لا يكون) في الاستثناء من غير (لا)، فـ(لا) قيد في (يكون)، فلو نفيت بـ(مَا) أو (لمَّا)، أو (لَنْ) لم تقع في الاستثناء[٢].

فمما سبق يتبيَّن أن اسم (ليسَ ولا يكون) لابدَّ أن يكون ضميرًا واجب الاستتار. **ولكن هذا الضمير مختَلَف فيه، فقد اختلف النحويون في مرجع هذا الضمير، ونتج عن هذا الخلاف ثلاثة مذاهب، بيانها على النحو التالي:**

المذهب الأول: لسيبويه وجمهور البصريين[٣] فقد ذهبوا إلى أن الضمير المستتر في (ليْسَ ولا يكون) عائد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق، أي عائداً على البعض المفهوم من الكلام. فإذا قيل: (قامُوا ليسَ زيدًا) فإن التقدير: ليسَ هُو، أي: ليس بعضُهم زيدًا. ونحو: ذهبُوا لا يكون زيدًا، فالتقدير أيضًا: ليسَ هو، أي بعضُهم زيدًا، وهو نظير قوله تعالى:﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾[٤] بعد قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾[٥] بذكر الأولاد الشامل للذكور والإناث. فـ(النون) في (كُنَّ) اسمها، وهو عائد على الإناث اللاتي هن بعض الأولاد المتَقَدم ذكرهم في قوله تعالى:﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾، فإنه في قوة: أولادكم الذكور والإناث و(نساءً) خبر(كُنَّ)[٦].

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١١.

(٢) يُنظر: الهمع ٢/ ٢١٥.

(٣) يُنظر: الكتاب ٢/ ٣٤٧، وشرح المفصل ٢/ ٧٨، والارتشاف ٢/ ٣٢٠.

(٤) من الآية (١١) من سورة النساء.

(٥) من الآية (١١) من سورة النساء.

(٦) يُنظر: التصريح ٢/ ٥٨٥، والأشموني ٢/ ٢٦٩.

وقد صرَّح سيبويه بمذهبه هذا، فقال في سياق حديثه عن(ليس، ولا يكون) المستثنى بهما: " فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء، فإن فيهما إضمارًا، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، وذلك قولك: ما أَتانِي القومُ ليس زيدًا، وأَتُونِي لا يكون زيدًا، كأنه حين قال: أَتُوني، صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتِيَين زيد، حتى كأنه قال بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيدًا. "[١]

وقد اختار مذهبَ البصريين ورجَّحه بعض النحويين منهم عبد القاهر الجرجاني[٢]، وابن يعيش[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، والرضي[٦]، والأشموني[٧].

فقد أيَّد الجرجاني مذهبَ البصريين معللاً ذلك بقوله: "والدليل على أن التقدير ما ذكرنا أنك تقول: أَتَتنِي النساءُ ليسَ هندًا، فلولا أن التقدير: ليسَ بعضهن هندًا، لما ذُكِر الفعل، فلمَّا قيل:(لَيْسَ ولا يكون) من غير ضمير الجماعة، علمت أن التقدير ما ذكرنا من قولك: ليس بعضهن زيدًا، وهذا هو المتقبَّل السابق إلى الأفئدة."[٨]

---

(١) يُنظر: الكتاب ٢/ ٣٤٧.

(٢) يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧١٤.

(٣) يُنظر: شرح المفصل ٢/ ٧٨.

(٤) يُنظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦١.

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٠

(٦) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٧٣٥

(٧) يُنظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٦٩.

(٨) يُنظر: المقتصد ٢/ ٧١٤.

وقال ابن يعيش في سياق حديثه عن مذهب البصريين في(ليسَ ولا يكون): "وما ذهب إليه البصريون أمثل؛ لأنه أقل إضماراً، فكان أَوْلى."(١)

وقد أيَّد ابنُ عصفور مذهبَ البصريين بقوله: "وأما (ليْسَ ولا يكون) ففعلان، ويلزم إضمار اسميهما في هذا الباب، ويكون الضمير مفرداً على كل حال؛ لأنه يُراد به البعض وهو مفرد مذكر، وينتصب المُستثنَى على أنه خبر لهما، وذلك قولك: قام القومُ ليسَ زيداً، وقام القومُ لا يكون زيداً، كأنك قلت: قامَ القومُ لا يكون زيداً، كأنك قلت: قام القوم ليسَ هو زيداً، ولا يكون هو زيداً، أي: ليس بعضهم ولا يكون بعضهم."(٢)

أما ابن مالك فقد صرَّح باختياره لمذهب البصريين، فقال: "(ليْسَ ولا يكون) المستثنى بهما، هما الرافعان الاسم الناصبان الخبر، فلذا يجب نصب ما استُثْنِي بهما؛ لأنه الخبر، ولوقوعهما موقع(إلاَّ) التُزم حذف اسمهما لئلاَّ يفصلهما من المستثنى فيُجهَل قصد الاستثناء.

ومن شواهد الاستثناء بـ(ليس) قوله (ﷺ) (يُطبَعُ المؤمن على كل خُلُقٍ ليس الخيانةَ والكذبَ)(٣) أراد: إلاَّ الخيانة والكذب، فأوقع(ليسَ) موقع (إلاَّ)، وتقول: قام القومُ ليس زيداً، وأصله: ليْسَ بعضُهم زيدًا، وكذلك إذا قلت: قاموا لا يكون زيداً، ومعناه: إلا زيدًا، وأصله لا يكون بعضُهم زيدًا.."(٤).

---

(١) يُنظر: شرح المفصل ٢/ ٧٨.

(٢) يُنظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦١.

(٣) ينظر : الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير للسيوطي ٣/ ٤٢٦، دار الكتاب العربي بيروت- لبنان، وفي عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني ٢٢/ ١٥٣، من حديث أبي هريرة: " يطبع المؤمن على كل شيء ليس الخيانة والكذب" دار إحياء التراث العربي- بيروت، ونصه في مسند أحمد ٥/ ٢٥١: "يطبع المؤمن على الخلال كلها إلا الخيانة والكذب" وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١١.

وقال الرضي عن (ليس ولا يكون): "وفاعلهما واجب الإضمار، وهو ضمير راجع إلى بعضٍ مضافاً لضمير المستثنى منه، أي: ليس بعضُهم زيدًا."[١]

ويقول الأشموني مُرَجِّحًا مذهبَ البصريين " أما(ليس ولا يكون)، فالمستثنى بهما واجب النصب؛ لأنه خبرهما، واسمهما ضمير مستتر وجوبًا يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق، فتقدير: قاموا ليس زيدًا: ليس هو، أي: بعضهم."[٢]

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون[٣] إلى أن اسم(لَيْسَ ولا يكون) وهو الضمير المستتر فيهما، عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل، أي المفهوم من الفعل السابق. فإذا قيل: قام القومُ ليس زيداً، فالتقدير: ليس هو، أي: ليس قيامُهم قيامُ زيدٍ، فحُذِف المضاف وأُقِيم المضاف إليه مقامه.

وقد أشار الأزهري لمذهب الكوفيين في حديثه عن اسم (ليس ولا يكون) فقال: "... أو عائد – يعنى الضمير المستتر– على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمُّناً عند الكوفيين."[٤]

وما ذهب إليه الكوفيون مردود، فقد رُدَّ هذا المذهب بعدم الاطِّراد، ويُضعفه أن فيه تقديرًا محذوفًا لم يُلفَظ به قط[٥].

---

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٧٣٥.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٦٩.

(٣) يُنظر: شرح المفصل ٢/ ٧٨، والارتشاف ٢/ ٣٢٠، والتصريح ٢/ ٥٨٤.

(٤) يُنظر: التصريح ٢/ ٥٨٤.

(٥) يُنظر: التصريح ٢/ ٥٨٤، وشرح الأشموني٢/ ٢٦٩.

المذهب الثالث: لبعض النحويين[١]؛ فقد ذهبوا إلى أن الضمير المستتر في(ليس ولا يكون) عائد على اسم الفاعل، والمفهوم من الفعل السابق، أي اسم فاعل الفعل العامل في المستثنى منه، فإذا قيل: قام القومُ ليس زيداً، فالتقدير: ليس هو، أي القائم زيدًا.

وقيل: ليس هو، أي: ليس فعلُهم فعلُ زيدٍ، فحُذِف المضاف. وقد نَسَب الأزهري هذا المذهب إلى سيبويه، فقال:" واسمها ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه"[٢] ، وما نُسب لسيبويه من القول بهذا المذهب فهو منه براء، وهذا محض افتراء عليه.

فما ذكره سيبويه في سياق حديثه عن اسم (ليس ولا يكون) يُخالف ما نُسب إليه؛ فقد نص على أن الضمير عائد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق[٣]، وليس عائداً على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، كما نُسب إليه. وقد رُد هذا المذهب أيضاً بعدم الاطراد؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل، كما في نحو(القومُ إخوتُك ليس زيدًا)[٤].

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين من أن الضمير عائد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق هو الراجح؛ وذلك لقوته وسلامته من الاعتراضات التي وُجِّهت إلى المذهبين الآخرين، ولا حجة فيما ذهب إليه ابن هشام من القول بضعف هذا المذهب، حيث قال: "فإن قلت: فعلامَ يعود الضمير

---

(١) يُنظر الارتشاف ٢/ ٣٢٠، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٣، والتصريح ٢/ ٥٨٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٩.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٣٢.

(٣) يُنظر: الكتاب ٢/ ٣٤٧.

(٤) يُنظر : التصريح ٢/ ٥٨٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٩.

المستتر فيهما؛ قلت: في ذلك خلاف، فعند أكثر البصريين أنه ضمير البعض، وفيه بُعْد؛ لإطلاقهم حينئذٍ البعض على الجميع إلا واحدًا..."(١).

فما استدل به ابن هشام على ضَعْف هذا المذهب لا يَقْوى أن يكون دليلاً على ادِّعائِه؛ وذلك لأن ما ذهب إليه البصريون قد يُلائم المعنى المراد من الكلام.

يتبيَّن مما سبق أن (ليس، ولايكون) من أدوات الاستثناء، وإذا ضُمِّنا معنى الاستثناء، فجُملتا الاستثناء في محل نصب حال من المستثنى منه، أو مُستَأنفتان فلا محل لهما من الإعراب.

وقد وضَّح الأزهري أن معنى الاستئناف في جملة الاستثناء، ليس المقصود به عدم تعلُّق الجملة بما قبلها في المعنى، بل المقصود به عدم التعلُّق في الإعراب، وعلَّل ذلك بقوله: "فإذا قلت: دَعْوى الاستئناف يخل بالمقصود. قلت: لا يعنون بالاستئناف عدم تعلُّقها بما قبلها في المعنى، بل في الإعراب فقط؛ وذلك لأن هذه الجملة وقعت موقع(إلا زيدًا)، فكما أن(إلا زيدًا) لا موضع له من الإعراب مع تعلُّقِه بما قبله، فكذلك هذه."(٢)

ويتبَيَّن من خلال النص السابق لابن عمرون أنه اختار مذهبَ سيبويه وجمهور البصريين من أن اسم(ليس، ولا يكون) ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من الكلام، وإن لم ينسبه إلى أحد، ولكن يتبيَّن من سياق حديثه حيث يقول:(واسمهما ضمير مستتر حتما...)، أنه اختار مذهب البصريين، وتبع من حذا حذوَهم في هذا المذهب كابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وغيرهم. وقد ذكر أيضًا الرأي القائل بأن الضمير يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، ولم ينسبه أيضًا إلى أحد.

---

(١) يُنظر : شرح اللمحة البدرية٢/ ٢٣١.

(٢) يُنظر: التصريح ٢/ ٥٨٦.

كما يتبَيَّن من نصه أيضًا أن ابن عمرون لم يتعرَّض أيضًا لمذهب الكوفيين القائل بأن الضمير المستتر في(ليس ولا يكون) عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل.

وكان ينبغي عليه أن يتعرض لهذا المذهب، ولمن ضعَّفه وردَّه من النحويين، كالشيخ خالد الأزهري، والأشموني.

وأري أن ابن عمرون قد أصاب في اختياره مذهب سيبويه وجمهور البصريين؛ وذلك لأن هذا المذهب يُلائم المعنى المفهوم من الكلام، ويخلو من الردود والاعتراضات التي وُجِّهت للمذهبين الآخرين.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول: إن ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين من أن اسم(ليس ولا يكون) المستثنى بهما، ضمير مستتر وجوبًا عائد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق، أي: عائدًا على البعض المفهوم من الكلام، واختاره كثيرٌ من النحويين كابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، وابن عمرون، هو الرأي الراجح وبه أقول؛ وذلك لقوته وسلامته من الاعتراضات التي وُجِّهت إلى غيره من المذاهب الأخرى.

۞ هل يأتي الاستثناء المُفَرَّغ من الموجب؟[١] ۞

اختار ابن عمرون القول بأن الاستثناء المفرغ لا يأتي إلا من غير الموجب موافقًا في ذلك سيبويه فقال: " والوجه أنه يكون في غير الموجب، قال سيبويه: "فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق "إلا" فهو أن تُدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيدٌ"[٢].

ونقل قول الرماني " إنما كان الغالبُ في الإلغاءِ بابَ النفيِ؛ لأنه يصحُ فيه أعمُّ العامِ، فيجتزئ من ذكرِهِ بما هو معلومٌ"[٣].

وذكر الرأي الآخر القائل بجوازه من الموجب بشرط استقامة المعنى كقولك: قرأتُ إلا يوم كذا؛ لأنه يجوزُ أن يقرأ الأيامَ كلَّها إلا يومًا واحدًا، ومثله قوله تعالى: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[٤]، وهو موجب بدليل أنه لا يجوزُ: أبى القومُ إلا زيدٌ"[٥].

العرض والتحليل:

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٢/ ٣١٠، الأصول في النحو ١/ ٢٨٢، والكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء ١/ ١٣٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٣، والتذييل والتكميل ٨/ ١٧٤، والمساعد لابن عقيل ١/ ٥٥٤، وتمهيد القواعد ٥/ ٢١٢٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٧٥، والخلاصات الصافية على المقدمة الكافية لإسماعيل النجراني ص ٢٢٢(رسالة ماجستير من الكلمة إلى التوابع) ، وشرح الأشموني ١/ ٢٣١، والتصريح ١/ ٥٣٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥١، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢١.

(٢) ينظر : الكتاب ٢/ ٣١٠.

(٣) ينظر : شرح الكتاب للرماني ص ٤٤٠ (رسالة دكتوراه) للباحث سيف عبد الرحمن.

(٤) من الآية: (٣٢) من سورة التوبة.

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٦٧٢.

عرَّفَ النحويون المستثنى بقولهم: هو المُخرَج تحقيقًا أو تقديرًا بـ (إلا) أو بإحدى أخواتها[١].

وهذا المُخرَج إمَّا أن يكون من مذكورٍ في اللفظ متقدم عليه نحو: قام القومُ إلا زيدًا، وهذا النوع يُعرَفُ بالتامِ. وإمَّا أن يكون من متروكٍ، أي: محذوفٍ، وهو المُفَرَّغُ نحو: ما ضربتُ إلا زيدًا.

ومن خلال هذا التعريف يمكن بيان أنواع الاستثناء فيما يأتي:

أولًا: الاستثناء المتصل:

هو ما يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو: قامَ القومُ إلا زيدًا. فـ (زيدًا) في هذا المثال من جنس (القوم) ومتصل بهم، ونحو: سقيتُ الأشجارَ إلا شجرة، فـ (الشجرة) المستثناة من جنس (الأشجار) المسقاة[٢].

ثانيًا: الاستثناء المنقطع:

هو مالا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه[٣]، نحو: أكرمت الضيوفَ إلا سياراتهم، ونحو: اكتمل الطلابُ إلا الكتب. فالمستثنى (سياراتهم، والكتب) في المثالين السابقين ليس من جنس المستثنى منه حقيقة.

ومن النحويين من فرَّقَ بين الاستثناء المتصل والمنقطع بكون المستثنى بعض المستثنى، وعكسه في المتصل[٤].

وجملة الاستثناء إن سُبقت بنفي أو شبهه، وذُكِرَ فيها المستثنى منه سُمِّيَت: استثناء تام منفي نحو: ما حضر الطلابُ إلا طالبًا.

---

(١) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ٢٤٠.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٧٤.

(٣) ليس معنى انقطاع المستثنى أنه لا صلة له بالمستثنى منه، وإنما معناه انقطاع صلة البعضية بينهما.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٠.

وإن لم تكن مسبوقة بالنفي بل كانت موجبة سُمِّيَت: استثناء تام موجب، نحو: انصرفَ الضيوفُ إلا ضيفًا.

ثالثًا: الاستثناء المفرغ:

هو الذي لم يُذكر معه المستثنى منه، وكان في كلام غير موجب غالبًا، ويعرب بحسب العوامل الداخلة عليه، نحو: ما جاءني إلا زيدٌ، وما ضربتُ إلا زيدًا، وما سلمتُ إلا على زيدٍ.

وعرَّفَه الشاطِبِيّ بقوله:

"والتفريغ: عبارة عن كون ما قبل (إلا) طالبًا لما وقع بعدها طلبًا لا يفتقر إلى (إلا) من حيث التركيب، فلا يتم الكلام من حيث القصد إلا به، فيطلبه إمَّا بالفاعلية وإمَّا بالخبرية، وإمَّا بالمفعولية على أقسامها، وإمَّا بالحالية، وإمَّا بغير ذلك من الأحكام التي يقتضيها فيه ما قبل (إلا)؛ لأنه لم يذكر له قبلها شيءٌ من ذلك، فيريد أن ما قبل (إلا) إذا كان مفرغًا لما بعدها لأن يطلبه بما يقتضيه من الأحكام، فإنه يعرب بإعراب ما يطلبه به على حدٍّ لو عُدِمَتْ (إلا) من الكلام فلم تُذْكَرْ، لكن لا بد أن يتقدم نفي أو شبهه؛ إذ لا يصح التفريغ مع عدمها"[١].

فيُفهَم من هذا أن الفعلَ في الاستثناءِ المفرغ إذا فرغ لما بعد (إلا) عمل فيما بعدها وزال الاستثناء وكأنه لم يكن.

قال ابن السرَّاج: "إذا فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيما بعد إلا، وزال ما كنت تستثني منه، وذلك نحو قولك: ما قام إلا زيد،... فـ (زيد) مرتفع بـ (قام) وكذلك: ما ضربت إلا زيدًا، ينتصب (زيد) بـ (ضربت)...، وما مررت إلا بعمرو، فالمجرور بعد (إلا) معمول لما قبلها، بخلاف قولك: ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ، فإنك تقدر إبدالَ زيدٍ من أحدٍ، فكأنك قلت: ما قامَ إلا زيدٌ "[٢].

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٣٧٥.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٨٢ بتصرف.

والتفريغ يكون في جميع المعمولات من مفعول به وغيره إلا المصدر المؤكد، ولذا يُؤَوَّل قوله تعالى: ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾(١)، وأصله: ما نظن بعد قبول قولكم إلا ظنًا، أولت على حذف الوصف أي: ظنًا ضعيفًا(٢).

قال القرافي تعقيبًا على هذه الآية: وأمَّا حصرُ الظن ي الظن فمشكل، ولا يمكن أن يقال: إنه للتأكيد، ومنصوب على المصدر المؤكد؛ لأن التأكيد لا يكون بلفظ (إلا) ولا بُدَّ هاهنا من معنى الإخراج والإبقاء؛ لأن (إلا) لا بُدَّ فيه من ذلك.

إن الحصر هاهنا باعتبار ما يتوهم استعمال لفظ الظن فيه، وهو العلم والاعتقاد الجازم، وعليه فيمكن أن يتأوَّل عليهم أنهم يريدون العلم"(٣).

ولم يستثنوا من جميع المعمولات إلا المصدر المؤكد؛ إذ لا فائدة فيه؛ لأنه بمنزلة تكرار العامل، فلا يجوز: ما قمت إلا قيامًا؛ لأن المعنى يصير: ما قمتُ إلا قمتُ(٤).

فيمَ يكون الاستثناء المفرغ؟

اختلف النحويون فيمَ يدخله الاستثناء المفرغ على قولين:

القول الأول: وهو قول جمهور النحويين:

__ذهب جمهور النحويين إلى أن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا في غير الموجب، وهو النفي، ويكون فاعلًا نحو: ما قام إلا زيدٌ، ومفعولًا نحو قوله تعالى:

---

(١) من الآية: (٣٢) من سورة الجاثية.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٣/ ٢٥١.

(٣) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ص ٢٤١، ٢٤٢ بتصرف يسير.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢١٢٩.

﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾(١)، ومنه أيضًا: ما ضربتُ إلا زيدًا، والمجرور نحو: ما مررتُ إلا بزيدٍ، والخبر نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾(٢)، والمبتدأ نحو: ما في الدار إلا عمرو، هذا في جملة الاستثناء في النفي.

والنهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾(٣)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾(٥)، والاستفهام المؤول بالنفي نحو قوله

---

(١) سورة البقرة: الآية (٩).

(٢) من الآية: (١٤٤) من سورة آل عمران، وتمامها: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ وَسَيَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾. والاستثناء هنا مفرغ؛ لتوسطه بين المبتدأ والخبر، لم يتم الكلام قبله، والاستثناء فيه في المعنى من الأحوال والصفات، والتقدير: ما محمد في صفةٍ ولا حالةٍ إلا في حالة الرسالة المتعقبة بالغناء أسوة غيره من الرسل، فالمستثنى والمستثنى منه صفات وأحوال وهو متصل.

(٣) من الآية: (١٧١) من سورة النساء، وتمامها: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ﴾.

(٤) من الآية: (٤٦) من سورة العنكبوت.

(٥) من الآية: (٨٣) من سورة البقرة، وتمامها: ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ ﴾.

تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾[١].

ومن النفي المؤول قولهم: زيدٌ غيرُ آكل إلا الخبز، ومن الشرط المؤول بالنهي قوله تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[٢]، وهو تفريغ في الأحوال أي: لا يُوَلِّ أحدٌ دُبُرَهُ إلَّا في هذه الحالة أي: متحرفين لقتالٍ أو متحيزين إلى فئةٍ.[٣]

القول الثاني: قول بعض النحويين:

إن الاستثناء المفرغ يكون في الموجب نحو: قامَ إلا زيدٌ، وضربتُ إلا زيدًا، ومررت إلا بزيدٍ.

قال السيوطي: "وَجَوَّزَ بَعضُهم وُقُوعه فِي الْمُوجب أَيْضا نَحْو قَامَ إِلَّا زيدٌ وَضربت إِلَّا زيدًا ومررت إِلَّا بزيدٍ"[٤].

ونسب هذا الرأي إلى ابن الحاجب؛ حيث إنه صرَّحَ بجواز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين:

الأول: أن يكون ما بعد (إلا) فضلة.

والثاني: ان تحصل الفائدة، كأن يكون المستثنى منه المقدر محصورًا في نفسه، وذلك نحو: قرأتُ إلا يوم الجمعة، فإن كان عمدة نحو: حضرَ إلا زيدٌ، أو لم

(١) سورة الأنعام: الآية (٤٧).

(٢) سورة الأنفال: الآية (١٦).

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٣.

(٤) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٢٥١.

تحصل الفائدة نحو: ضربتُ إلا زيدًا، لم يجز[١].

رد الجمهور على أصحاب هذا المذهب:

سبق القول بأن جمهور النحويين اشترطوا في الاستثناء المفرغ أن يكون مسبوقًا بنفي أو شبهه، ومنعوا وقوعه في الكلام الموجب لما يأتي:

أنِّ الكلامَ السابقَ على أداةِ الاستثناءِ لو كان موجبًا، لكان المعنى الذي يدلُّ عليه مجموعُ الكلامِ محالًا في مجرى العادة، والسر في ذلك: أن نحو: ضربتُ إلا زيدًا معناها: أن المتكلمَ ضربَ جميعَ الناسِ إلا زيدًا، وهذا مستحيل، وغير مستقيم في مجرى العادة، وقيام قرينة تدل على أن المتكلمَ يريد بالناسِ جماعةً مخصوصةً، أو أنه قصد إلى المبالغةِ- يجعل الواقعَ على بعضِ الناسِ واقعًا عليهم كلِّهم-، تنزيلًا لهذا البعض منزلة الكل؛ لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض- أمر نادر، فلا يجعل له حكم.

أما نحو: ما ضربت إلا زيدًا، فإن المعنى الذي تدل عليه هذه العبارة أن المتكلم لم يضربْ أحدًا من الناسِ إلا زيدًا، فإنه ضربه دون من عداه، وهذا معنى مستقيم[٢].

أمَّا نحو قوله تعالى: ﴿...وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٣] حُمِلَ (يأبى) في إفادة النفي على (لا يريد)؛ لأن معناهما النفي، فهما بمعنى واحد، والمعنى: لا يريد اللهُ إلا إتمامَ نورِهِ، فلا فرق بين أن يكون في اللفظِ أو في المعنى.

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٤٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢١٩ هامش رقم ١، وأوضح المسالك لابن هشام ٢/ ٢١٢ هامش رقم ٢، وشرح كتاب الحدود في النحو ١/ ٢٤١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل٢/ ٢١٩ هامش رقم ٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٢ هامش رقم ٢.

(٣) من الآية: (٣٢) من سورة التوبة، وتمامها: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

تعقيب وترجيح:

بعد عرض أقوال النحويين في هذه المسألة وعرض أدلة كل فريق منهم على حِدَه، والنظر في الرأي الآخر أستطيع القول بأن الاستثناء المفرغ فيه المذهبان:

المذهب الأول: مذهب جمهور النحويين الذي منع مجيئه من الموجب مطلقًا.

المذهب الثاني: وهو مذهب بعض النحويين القائل بجواز مجيئه من الموجب بشرطين: الأول: أن يكون فضلة، والثاني: أن يفيد، وقد اختار ابن عمرون المذهب الأول القائل بمنع مجيئه من الموجب ، وإن كنت أميلُ إلى اختيارِ المذهب الثاني لشرط الإفادة، فإن استقامَ المعنى وأفادَ الكلامُ إفادةً يحسن معها الكلام دون خلل أو نقص، جاز إتيان الاستثناء المفرغ من الموجب. وهو ما أطمئن إليه للأدلة التي تؤيده وتعضده.

الخِلاف في كون المُستَثْنَى أقل مِن نصفِ المُستَثْنى مِنْهُ[(١)]

اختار ابن عمرون القول بأنه لا يجب أن يكون المستثنى أقل من نصف المستثنى منه موافقًا في ذلك السيرافي فقال: " واخْتُلِفَ في أنَّ المُستثنَى يجبُ أن يكونَ أقَلَّ من نصفِ ما تقدَّمَ، والصحيحُ أنه لا يجب، قال السيرافي: "ولا يضرُّ أنْ يكونَ المستثنى نصفَ المستثنَى منه وأكثرَ من النصفِ بعد أن يكون أقلَّ من المستثنى منه" انتهى. وبدليل قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ﴾[(٢)] فالقليل هو المستثنى وليس بمعلومِ القَدْرِ، فأبدلَ منه النصفَ لبيان مقدار القليل؛ لأنه غيرُ معلومٍ، فلا يُعْلَمُ نصفُه، ثم قال سبحانه بعد ذلك: ﴿أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ﴾[(٣)] فمعناه- والله أعلم- قُمْ الليلَ إلا نصفَه أو أقلَّ منه أو أكثرَ، فخرج من ذلك استثناءُ النصفِ أو أكثرَ من النصفِ"[(٤)].

العرض والتحليل:

أجمع جمهور النحويين إلا الفرّاء[(٥)] على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقًا للمستثنى منه، ولا زائدًا عليه.

---

(١) **تُنظر المسألة في**: الغرة ٢/ ٤٥٤، والبديع لابن الأثير ١/ ٢٣٦، واللباب للعكبري ١/ ٣٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٣-٢٥٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٩،و الاستغناء في أحكام الاستثناء ص٤٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١١٤، والتذيل والتكميل ٨/ ٢٥٥، والجنى الداني ص ٥١٢، والمساعد ١/ ٥٧١، وهمع الهوامع ٢/ ١٩٩،٢٠٠.

(٢) من الآية ١، ٢، ٣ من سورة المزمل.

(٣) من الآية ٣، ٤ من سورة المزمل.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٦٩٢، وينظر قول السيرافي في: شرح الكتاب ٣/ ٩٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨٧، ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٩.

قال أبو حيان:

"ونصّ أصحابُنا على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مُستغرقًا للمستثنى منه، ولا زائدًا عليه، ولا يجوز أن تقول: عندي عشرة إلا عشرة، ولا عندي عشرة إلا أحد عشر، وذكروا اتفاق النحويين على ذلك، وهو مخالف لما تقدم ذكره عن الفراء"(١).

إلا أنّهم اختلفوا في قدر البعض(٢) المخرج من المستثنى منه.

يقول ابن مالك:

"واشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقي، واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقي، فلا يجوز على القولين: عندي عشرة إلا ستة، ولا على الأول عندي عشرة إلا خمسة، وهو على القول الثاني جائز، وكلاهما جائز عند الكوفيين، وهو الصحيح. وممن وافقهم ابن خروف(٣)، واستدل بقوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾(٤) "فالقليل هو المستثنى وليس معلوم القدر، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل، والضمير عائد إلى الليل، والمعنى: قم نصف الليل وأقل منه وأكثر منه قال: يخرج من هذا أن المستثنى النصف أو أقل منه أو أكثر منه عائد إلى ضمير هذا المتقدم ... أو الأقل ولا محيص"(٥).

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٩.

(٢) هذا هو استعمال النحويين، إلا أن الأصح أن (بعض) تعرف بالإضافة، ولا تدخلها (أل).

(٣) **ابن خروف:** هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي النحوي، أخذ النحو عن ابن طاهر، وله مناظرات مع أبي زيد السهيلي، له: شرح سيبويه، وشرح الجمل، وغيرها. توفي سنة ٦٠٩هـ. ينظر : الوافي بالوفيات ٢٢/ ٥٩، وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٣.

(٤) الآيات (٢، ٣) من سورة المزمل.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٣.

يتضح من نص ابن مالك السابق موافقة ابن خروف للكوفيين في جواز كون المستثنى بقدر المستثنى منه أو أكثر.

يقول ابن خروف:

"أصل الاستثناء إخراج قليل من كثير. وقد يُستثنى النصف فأكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلا*نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلا*أو زِدْ عَليه﴾، فـ (نصفه) بدل من (الليل) بعد استثناء القليل، من الليل على جهة البيان للتقليل، بدل البعض من الكل، والضمير لليل، فأوقع القليل على النصف، ولا يجوز ردّه إلى القليل؛ لأن القليل مجهول فلا يُعلم له نصف، ثم عطف بـ (أو) على النصف، والضمير في (منه) عائد إلى النصف، وكذلك الضمير في "عليه" ولا يجوز رجوعهما إلى "الليل"؛ لأنه يُؤدي إلى الزيادة على الليل، والتقدير – والله أعلم – قم نصف الليل أو انقص منه أو زد عليه"[١].

فنص ابن خروف صريح في أنّه يجوز الاستثناء عنده من النصف فأكثر، ومن ثمّ يتضح صحة ما نسبه إليه ابن مالك.

وما نسبه ابنُ مالك لابن خروف هو مذهب أكثر الكوفيين[٢]، فيجوز عندهم استثناء النصف من المستثنى منه فأكثر؛ حيث يقولون: قرأت الكتاب إلا نصفه، وقرأت الكتاب إلا ثُلثيه.

وللفراء كلامٌ يُؤكد صحة نسبة هذا المذهب للكوفيين أفصح عنه في تفسيره لقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾[٣].

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٥٧

(٢) **يُنظر في نسبته للكوفيين**: شرح التسهيل ٢/ ٢٩٣، وشرح الكافية ٢/ ١١٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٠.

(٣) من الآية رقم (١٠٨) من سورة هود.

قال فيه: "في ذَلِكَ معنيان أحدهما أن تَجْعَله استثناءً يَستثنيه وَلَا يفعله كقولك: والله لأضربنّكَ إِلَّا أن أرى غير ذَلِكَ، ... والقول الآخر: أن العرب إذا استثنت شيئًا كبيرًا مع مثله أو مع ما هُوَ أكبرُ منه كَانَ مَعْنى إِلَّا ومعنى الواو سواء، فمن ذَلِكَ قوله :﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ سِوَى ما يشاء من زيادة الخلود فيجعل (إِلَّا) مكان (سِوَى) فيصلح، ومثله فِي الكلام أن تَقُولُ: لي عَلَيْكَ ألف إلا الألفين اللذين من قِبَل فلان أفلا ترى أَنَّهُ فِي المعنى: لي عَلَيْكَ سوى الألفين. وهذا أَحَبّ الوجهين إليَّ، لأن الله عَزَّ وَجَلَّ لا خُلْف لوعده، فقد وصل الاستثناء بقوله ﴿عَطاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ فاستدل على أن الاستثناء لهم بالخلود غير منقطع عنهم"[(١)].

وممن قال بهذا المذهب: أبو عبيدة[(٢)]، والسيرافي[(٣)]، و**اختاره** الشلوبين[(٤)]، وابن مالك[(٥)]، والرضي[(٦)].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨. وذكر أحد الباحثين أن الآية التي عالجها الفرَّاء ليس فيها إخراج الكثير من القليل أو ما هو بمقداره، وإنما أفاد زيادة مدة العقاب للتأكيد على تخليد المجرمين في النار من غير انقطاع وليس في الآية استثناء متصل وإنما يحمل ما فيها على الاستثناء مجازًا. **يُنظر**: الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي ص٢٩٧، د/ كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٨ه -١٩٩٨ م.

(٢) مُعمِر بن المُثنى التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيد النحوي، شيخ أبي عبيد القاسم بن سلام، تُوفي سنة ٢٠٩ه، تُنظر ترجمته في: الأعلام ٧/ ٢٧٢، و**يُنظر في نسبته إليه**: همع الهوامع ٢/ ٢٠٠.

(٣) يُنظر المصادر السابقة.

(٤) **يُنظر**: شرح الكافية للرضي ٢/ ١١٤، همع الهوامع ٢/ ٢٠٠.

(٥) **يُنظر**: شرح التسهيل ٢/ ٢٩٣.

(٦) **يُنظر**: شرح الكافية للرضي ٢/ ١١٤.

يقول ابن مالك:

"واشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقي، واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقي، فلا يجوز على القولين: عندي عشرة إلا ستة، ولا على الأول عندي عشرة إلا خمسة، وهو على القول الثاني جائز، وكلاهما جائز عند الكوفيين، وهو الصحيح وممن وافقهم ابن خروف"(١).

يتضح من النص السابق موافقة ابن خروف وابن مالك(٢) للكوفيين في جواز الاستثناء من النصف فأكثر.

و**احتج أصحاب هذا المذهب** بالآية السابقة، وبقوله تعالى:﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾(٣)، وبقوله تعالى:﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾(٤)، وبقوله تعالى:﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾(٥)؛ لأن من سفه نفسه أكثر ممن تبع ملة إبراهيم، والقوم الخاسرون هم غير

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٣

(٢) وتجدر بنا الإشارة إلى أنّ المرادي والسيوطي نسبا إلى ابن مالك أنه اختار المذهب الثاني القائل بجواز الاستثناء من النصف فما دونه ولا يجوز أن يكون اكثر من ذلك. **يُنظر**: الجنى الداني ص٥١٢، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٠.

(٣) الآية رقم (٤٢) من سورة الحجر.

(٤) من الآية رقم (١٣٠) من سورة البقرة.

(٥) من الآية رقم (٩٩) من سورة الأعراف.

المؤمنين، وبقوله – صلى الله عليه وسلم – فيما يحكي عن ربه عز وجلّ: {يَا عِبَادِي كُلْكُم جَائِعٌ إلا مَن أَطعَمتُه}[١]؛ والمطعَمون أكثر قَطعًا.

وقد ردّ ابن عصفور ما استدل به أصحاب هذا المذهب قائلاً:

"واستدلوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ فاستثنى "الغاوين" من "العباد" وهو أكثر من المؤمنين، بدليل قوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾[٢].

وهذا أيضًا لا حجة فيه؛ لأن "العباد" حيث أضافهم الله تعالى إلى نفسه، فإنهم يراد بهم المؤمنون، والإضافة إضافة تقريب. فكأنه قال: إن المؤمنين ليس لك عليهم سلطان.

وقوله: ﴿إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ استثناء منقطع، وليس مخرجًا من الأول، كأنه قال: لكن من اتبعك من الغاوين فلك عليهم"[٣].

وأضاف القرافي[٤] دليلاً عقليًا إلى هذا المذهب فقال:

---

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب الأدب المُفرد للبخاري، باب الظلم ظلمات ١/ ١٧٢، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، صحيح مسلم برقم (٢٥٧٧)، باب تحريم الظلم ٤/ ١٩٩٤.

(٢) من الآية رقم (٢٤) من سورة ص.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٤.

(٤) القرافي: هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، ونسبته إلى القرافة، وهي محلة بالقاهرة، مصريّ المولد والمنشأة والوفاة، له: أنوار البروق في أنواء الفروق، والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرف القاضي والإمام، والذخيرة في فقه المالكية. توفي سنة ٦٨٤هـ. ينظر: فوات الوفيات ١/ ٢٨٧، وشذرات الذهب ٥/ ٣١٠١، والأعلام ١/ ٩٤-٩٥.

"وأما المعقول، فهو أن الاستثناء لفظ يُخرج من الجملة ما لولاه لدخل فيها. فجاز إخراج الأكبر به كالتخصيص بالدليل المنفصل، وكاستثناء الأقل"(١).

المذهب الثاني:

ألا يكون المستثنى قدر المستثنى منه، أو زائدًا عليه، بل يشترط أن يكون أقل من النصف نحو: قرأت الكتاب إلا ثلثه.

ونُسب هذا المذهب لبعض البصريين(٢)، وبه صرّح الزجاج(٣)، وعليه ظاهر كلام ابن السراج(٤).

يقول الزجاج عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا﴾(٥): "فأمّا استثناء نِصف الشَيء فقَبيح جدًّا، لا يتكلم به العَرَبُ، فإذَا قلتَ عشرةً إلا خمْسةً فليس تَطُور العَشَرةُ بِالخَمْسَةِ؛ لأنها لَيْسَتْ تَقْرُبُ منها، وإنما تتكلم بالاستِثْنَاء كما تتكلم بِالنقْصَانِ، فتقول: عندي درهم ينقص قِيرَاطاً، ولو قلت عندي درهم ينقص خمسة دوانيق أو تنقُصُ نِصْفَه كان الأولى بذلك: عِنْدِي نصف دِرْهَمٌ، ولم يأتِ الاستثناء في كلام العَرَبِ إلا قليلٌ من كثير"(٦).

---

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء ص٤٤٤.

(٢) **يُنظر في نسبته للبصريين:** اللباب ١/ ٣٠٦، شرح التسهيل ٢/ ٢١٣، همع الهوامع ٢/ ١٩٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١٦٣،١٦٤.

(٤) الأصول في النحو ١/ ٣٠٤.

(٥) من الآية (١٤) من سورة العنكبوت.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٦٣،١٦٤

واختار هذا المذهب ابن عصفور[١]**، ونسبه السيوطي للأبذي**[٢].

يقول ابن عصفور:

"والصحيح أنَّ المَخرج أقل مِن النِّصف أبدًا وما قل كان أحسن لما ذكرنا من أن العَرَب توقع لفظ العموم على الأكثر، ولا تضعه على الأقل"[٣].

و**احتج أصحاب هذا المذهب بثلاثة أمور:**

الأول: أن الأصل في الاستثناء أنه دخل للاختصار، فإذا قلت: قرأت الكتاب إلا الفصل الخامس فهو أخصر من قولك: قرأت الكتاب، الفصل الأول والثاني والثالث والرابع، وبقي الفصل الخامس، فلا جدال أن جملة قرأت الكتاب إلا الفصل الخامس أخصر من الأخرى التي عددت فيها الفصول[٤].

الثاني: أن التعبير بالكل عن الأكثر جائز، والاستثناء يدخل لرفع احتمال الاستغراق، وتخصيص الحدث بالأكثرية، فإذا قلت: جاء الطلاب احتمل مجيئهم كلهم، ويحتمل مجيء الأكثرية، فإذا أدخلت "إلا" واستثنيت فقلت: إلا طالبين، منع الاستثناء استغراق العدد كله، وأفاد العدد بدقة، وعيّن الأكثر، وهذا عكس التوكيد الذي يرفع احتمال المجاز[٥].

الثالث: أن استثناء الأكثر من المستثنى منه يوهم التجوّز، إذ لا يُطلق لفظ الكل إلا على ما يُقارب الكلية أو التمام

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٦.

(٢) هو علي بن محمد بن عبدالرحيم الخشني الأبذي أبو الحسن، كان نحويًا ذاكرًا للخلاف في النحو، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه، تُوفي سنة ٦٨٠ه، **تُنظر ترجمته في:** بغية الوعاة ٢/ ١٩٩، و**يُنظر في نسبته إليه:** همع الهوامع ٢/ ١٩٩.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٦.

(٤) **يُنظر**: اللباب ١/ ٣٠٦.

(٥) السابق ١/ ٣٠٦.

بأن يكون الناقص منه أقل من النصف، وبعيد أن يُطلق اسم الكل على نصفه، وأبعد منه أن يُطلق على أقل من نصفه[١].

ولهذه الأمور وَجّهوا ما جاء من الآيات التي استثني فيها النصف فأكثر؛ فقالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾:

١. إن الاستثناء منقطع، والإضافة تشريف، و(الغاوين) ليسوا من العباد؛ لأن العباد هم الموحدون لا غير[٢].

٢. إن الاستثناء متصل، و(العباد) يشمل بني آدم وغيرهم من صلحاء الخلق كالملائكة، ومعلوم أن عدد الملائكة كثير جدًا يشهد لذلك قول المصطفى – صلى الله عليه وسلم – {أَطَّتِ السَّمَاءُ وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ شِبرٍ إلّا وَفِيهِ مَلَكٌ يُسبّحُ لِله}[٣]. فعدد الملائكة وحدهم أكثر من (الغاوين)

---

(١) **يُنظر**: شرح الكافية للرضي ٢/ ١١٤،١١٥.

(٢) **يُنظر**: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري ٢/ ٢٧٤، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٣) الحديث رواه الترمذي في سننه برقم (٢٣١٢) باب في قول النبي (ص) ٤/ ١٣٤، ضبطه وراجعه/ شاكر و/ فؤاد عبد الباقي، وصححه/ صدقي محمد جميل العطار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م، ومسند الإمام أحمد بن حنبل برقم (٢١٥١٦)، باب حديث أبي ذر (رضي الله عنه) ٣٥/ ٤٠٥، وروايته فيه: (ما فيها موضع أربع اصابع إلا عليه ملك ساجد).

اللغة: "الأطيط": صوت الأقتاب، وأطيط الإبل: أصواتها وحنينها. **المعني**: أي أن كثرة ما فيها من الملائكة قد أثقلتها حتى أطت، لسان العرب ٧/ ٢٥٦، مادة (أ–ط–ط).

فكيف إذا أضيف إليهم صُلحاء بني آدم؟ فعلى هذا فاستثناء (الغاوين) إنما هو من كل عباد الله، وهم على هذا أقل من المخلصين بلا شك[١].

وقالوا في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ*قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلا*نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلا﴾[٢] إن (نِصْفَهُ) بدل من (اللَّيْلَ)، وليس من (قَلِيلا)[٣].

المذهب الثالث:

يجوز إخراج النصف فما دونه في الاستثناء، ولا يجوز إخراج أكثر من النصف نحو: قرأت الكتاب إلا نصفه؛ استدلالاً بقوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا*نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾.

ونُسب هذا المذهب إلى البصريين[٤]، وبعض الكوفيين[٥]، وممن قال به العكبري[٦] عند إعرابه للآية السابقة: "والثاني: هو بدل من (قليلاً)، وهو أشبه بظاهر الآية؛ لأنه قال تعالى: (أَوِ انقُصْ مِنْهُ ... أَو زِدِ عَليه)، والهاء فيهما للنصف، فلو كان الاستثناء من النصف لصار التقدير: قم نصف الليل إلا قليلاً، أو انقص منه قليلاً، أي على الباقي، والقليل المُستثنى غير مُقدر فالنقصان منه لا يُعقل"[٧].

---

(١) **يُنظر**: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٦/٦٨، تحقيق/ محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى،

(٢) الآيات (١، ٢، ٣) من سورة المزمل.

(٣) **يُنظر**: إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٢٧١.

(٤) **يُنظر في نسبته للبصريين**: شرح التسهيل ٢/ ٢٩٣، المساعد ١/ ٥٧١، همع الهوامع ٢/ ٢٠٠.

(٥) **يُنظر في نسبته للكوفيين**: شرح التسهيل ٢/ ٢٩٣، همع الهوامع ٢/ ٢٠٠ .

(٦) **يُنظر**: إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٧١.

(٧) **يُنظر**: إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٧١.

واعتمد أصحاب هذا على السماع؛ فقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ﴾؛ فـ (نصفه) بدل من (قليلاً)، بدل شيء من شيء، و"هما لعين واحدة، وكأنه قال: قم الليل إلا نصفه، فأطلق القليل على النصف، وليس القليل معلوم القدر فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل"(١).

وردّ ابن عصفور هذا المذهب بقوله:

"وهذا الذي استدلوا به لا حجة فيه، بل النصف بدل من القليل بدل بعض من كل، ويكون القليل مُعينًا بالعرف، أي بالعادة أن يُسمّى قليلاً، والدليل على فساد ما ذهبوا إليه من أن النصف بدل من القليل بدل شيء من شيء أن من قام الليل إلا نصفه لا يُقال فيه إنه قد قام الليل إلا قليلاً"(٢).

تعقيب وترجيح:

و**بعد عرض مَذاهب النَّحوِيين في هذا المسألة وما فيها من استدلالات وردود من ابن عصفور** أرى أن مذهب الكوفيين، ومن وافقهم كالسيرافي، وابن عمرون، وابن خروف، وابن مالك من جواز أن يكون الاستثناء من النصف فأكثر هو الأولى بالقبول؛ وذلك لقوة أدلتهم، ولأن ظاهر الآيات يُؤيد مذهبهم، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

(١) **يُنظر**: التذييل والتكميل ٣/ ٣٤،٣٥.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٥، **والجدير بالذكر** أنّ ابن عصفور اختار هذا المذهب في المقرب؛ حيث قال: "والمخرَج، لا يكون إلا نصف فما دونه، فأما قوله تعالى: "إن عبادي" ومعلوم أن الغاوين أكثر من غيرهم، فإنه يتخرج على أنّه يريد بالعباد غير الغاوين، وتكون الإضافة تشريفًا لهم، ويكون الاستثناء منقطعًا"؛ المقرب ص٢٣٤.

المبحث الرابع : في المجرورات،
وفيه مسألة واحدة :

المعنى الحرفي للإضافة.

۞المعنـــى الحــــــرفي للإضــــــافة[١]۞

أورد ابن عمرون أكثر من معنى للإضافة فقال: "ومعنى الإضافة تارةً اختصاصٌ، وهي بمعنى اللام، وتارةً إضافةُ الشيء إلى نوعِه، وهو بمعنى (مِنْ) ... ولا يجوز أن تكونَ الإضافةُ بمعنى حرفٍ غيرِ اللامِ و(مِنْ)، وإنما وجب في اللامِ و(مِنْ) خاصةً دون غيرهما من حروف الإضافةِ ؛ لغلبةِ معنى اللام على كلِ شيئين، ولدلالة الجنسِ على النوعِ، والنوعِ على الجنسِ، فجازَ اختزالُ (مِنْ) لهذه العلةِ، إذ كان قولك: ثوبُ خُزٍّ يقتضي إذا قلتَ: ثوبٌ أنَّهُ من خزٍ أو ما جرى مَجراه كما يقتضي ضربتُ مضروبًا، هو زيدٌ أو غيره فجازَ لهذه أن تختزلَ الحرفَ ويَستغني باقتضاءِ اسمِ النوعِ للجنسِ"[٢].

العرض والتحليل:

الإضافة هي: إمالة الشيء إلى الشيء ونسبته إليه؛ فالأول مضاف والثاني مضاف إليه، وينزلان بالتركيبِ الإضافي منزلةَ الاسمِ الواحدِ[٣] .

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: المقتضب ٤/ ١٤٣، والأصول في النحو ١/ ٥٣، ٢/ ٥ ، والإيضاح للفارسي ص ٢٦٧، وعلل النحو لابن الوراق ص ٢٠٥، والخصائص ٣/ ٢٨، واللباب ١/ ٣٨٨، وشرح المفصل للخوارزمي ٢/ ٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٦، وشرح الكافية في النحو لابن فلاح ص ٨٠٢، ٨٠٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٥، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلي ١/ ٧٢٩، و اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ١/ ٢٧٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٠، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤١٩، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٥٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٢١، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠٠، وحاشية الصبان ٢/ ٣٥٧، والنحو الوافي ٣/ ١٦.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٧٣٩.

(٣) اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ١/ ٢٧٣.

وفــي الاصطــلاح: إسناد اسمٍ إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه[١]. وقيل هي: نسبة تقييديَّة بين اسمين توجِب لثانيهما الجرَّ أبدًا[٢].

وتنقسم الإضافة إلى قسمين: مَحضَة وعير مَحْضَة، فالمحضة- وهي التي سأتناولها بالدراسة- تقع تارةً بمعنى (اللام) وتسمى إضافة المِلك كقولك: غلامُ زيدٍ، أو الاختصاص كـ (باب الدار)، وتارةً بمعنى (مِنْ) وتُسمى إضافة الجنس، ويكون الأولُ بعضَ الثاني كقولك: خاتمُ فضةٍ، ومنها : إضافة بمعنى (في) كقولك: هؤلاء مسلمو المدينة[٣].

وقد اختلف النحويون في تقدير المعنى الحرفي للإضافة المحضة، وذلك كما يلي[٤]:

ذهب بعض النحويين إلى أن: الإضافة لا تأتي على تقدير حرف مطلقًا[٥]، ذهب إلى ذلك أبو حيان فقال: "والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكروه، ولا على نيته، وإن جهات الاختصاص متعددة، يبين كل منهما الاستعمال فإذا قلت: غلامُ زيدٍ، ودارُ عمروٍ، كانت

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٢٠، وينظر: اللباب ١/ ٣٨٨، والكناش ١/ ٢١٤، وأوضح المسالك ٣/ ٧٣.

(٢) ينظر : الهمع ٢/ ٥٠٠، وحاشية الصبان ٢/ ٣٥٦.

(٣) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٧٤، ٢٧٥.

(٤) ينظر : الأصول في النحو ١/ ٥٣، ٢/ ٥، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ١/ ٧٢٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٠، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٣.

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٠، وحاشية الصبان ٢/ ٣٥٩.

الإضافة للملك، وإذا قلت: سرجُ الدارِ، وحصيرُ المسجدِ، كانت للاستحقاق، وإذا قلت :هذا شيخُ أخيكَ، وتلميذُ زيدٍ، كانت لمطلق الاختصاص"[١].

وقد رَدَّ الأستاذ عباس حسن كلام أبي حيان فقال: "يرى بعض النحاة أن الإضافة المحضة ليست على تقدير حرف خفي، ولا على ملاحظة وجوده مع اختفائه وحجته: أنه لو كان هناك حرفٌ خفيٌ ملحوظٌ، ما وقع فرقٌ في المعنى بين: كتابُ محمدٍ، وكتابٌ لمحمدٍ؛ فيتساوى المعنيان، مع أنهما غيرُ متساويين في الواقع، لأن كلمة: "كتاب" الأولى معرفة، والثانية نكرة؛ وفرق كبير في المعنى بين المعرفة والنكرة.

وقد دفعوا حجته بمنع المساواة؛ قائلين: إن المراد من كون الإضافة على معنى حرف –كاللام مثلًا– مجرد ملاحظة معنى "اللام". وهذه الملاحظة المجردة لا تمنع من تعريف المضاف، ولا من تخصيصه، ما دام حرف الجر مختفيًا لا يظهر في الجملة بين المتضايفين. أما إذا ظهر بينهما فإن الأمر يتغير؛ فتخلو الجملة عندئذ من اسم المضاف والمضاف إليه؛ لأن كلا منهما يفقد اسمه هذا بسبب ظهور حرف الجر،...

فمجرد الملاحظة لا يستلزم المساواة التامة بين "كتابُ محمدٍ" و "كتابٌ لمحمدٍ" من كل وجه، إذ المراد من "كتاب محمد"، بمعنى: "كتاب لمحمد" ملاحظة معنى "اللام" فقط دون التصريح بها، ودون منع تعريف أو غيره مما يستفيده المضاف من المضاف إليه. فالأمر مقصور على مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور وأشباهه؛ من ناحية الملك، أو: الاختصاص، ونحوه، ليس غير"[٢].

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠١.

(٢) ينظر : النحو الوافي ٣/ ١٦ بتصرف.

❖ **وذهب بعض النحويين إلى أن الإضافة بمعنى اللام، وهي الأصل، ولا تخرج عنها، وممن ذهب إلى ذلك: المبرد[١]، وابن الضائع[٢]، وابن عقيل[٣].**

هذا،، وذكر النحويون أن الإضافة التي بمعنى (اللام) هي الأصل، والعلة في ذلك؛ لأنه أكثر في الكلام، ولأنه لا يدعى غيرها إلا إذا تعين ذلك المعنى في الموضع[٤].

❖ **وذهب بعض النحويين إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى (اللام) أو (من)**[٥] ذهب إلى ذلك: ابن السراج[٦]،

---

(١) المقتضب ٤/ ١٤٣، وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٠، والتصريح ١/ ٢٢٦.

(٢) ذكر ذلك ابن فلاح في شرحه على الكافية ص ٨٠٢، ٨٠٣ فقال: "وذهب ابن الضائع إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال".

وقال أبو حيان: "وذهب شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع إلى أن الإضافة التي هي بمعنى (من) من الإضافة التي بمعنى اللام، لأن الخز مستحق للثوب لكونه أصله، فالإضافة بمعنى اللام على كل حال، ومعنى اللام: الاستحقاق على كل حال، والملك نوع من أنواع الاستحقاق، كما أن الجنسية نوع من معانيه انتهى. ارتشاف الضرب / ١٨٠٠، ١٨٠١.

وابن الضائع هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الحسن، الكتامي، الإشبيلي، النحوي، المعروف بابن الضائع، إمام في العربية والكلام، لازم أبا علي الشلوبين وعبد الله بن العراقي القارئ، وسمع عليه أبو حيان، من كتبه: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، وغيرها، توفي سنة ٦٨٠هـ. ينظر في ترجمته: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤، والأعلام ٤/ ٣٣٣، ومعجم المؤلفين ٧/ ٢٢٤.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/ ٤٣.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ٦.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٧٨٥، والمساعد ٢/ ٣٣٠، وحاشية الصبان ٢/ ٣٥٩.

(٦) الأصول في النحو ١/ ٥٣، ٢/ ٥، وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٩٩.

والفارسي[١]، وابن الوراق[٢]، وابن جني[٣]، والزمخشري[٤]، وابن عمرون[٥]، والواسطي[٦]، والخوارزمي[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن الناظم[٩].

ويبين الإمام العكبري الفرق بين الإضافة التي بمعنى (اللام) والتي بمعنى (من) فيقول: " وَالْإِضَافَة تكون بِمَعْنى (اللَّام) وَبِمَعْنى (مِنْ) نَحْو غُلَام زيد وأثواب خزّ ويتبيَّن الْفرق بَينهمَا بأَشْيَاء:

مِنْهَا: أنَّ الَّتِي بِمَعْنى (اللَّام) يكون الثَّانِي فِيهَا غير الأوَّل فِي الْمَعْنى، وَالَّتِي بِمَعْنى (مِنْ) يكون الأوَّل فِيهَا بعض الثَّانِي.

وَمِنْهَا: أنَّ الَّتِي بِمَعْنى (اللَّام) لَا يصحّ فِيهَا أنْ يُوصف الأوَّل بِالثَّانِي، وَالَّتِي بِمَعْنى (مِنْ) يصحُّ فِيهَا ذَلِك.

وَمِنْهَا: أَن الَّتِي بِمَعْنى (اللَّام) لَا يَصح فِيهَا أنْ ينْتَصب الثَّانِي على التَّمْيِيز للأوَّل، وَالَّتِي بِمَعْنى (من) يصحُّ فِيهَا ذَلِك كَقَوْلِك هَذَا بَاب حديدا"[١٠].

---

(١) الإيضاح العضدي للفارسي ت د/ حسن شاذلي فرهود ص ٢٦٧، وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٩٩.

(٢) علل النحو لابن الوراق ص ٢٠٥.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٨، واللمع ١/ ٨٠.

(٤) المفصل ص ١١٣.

(٥) شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٧٣٩.

(٦) شرح اللمع للواسطي ص ٩٥.

(٧) شرح المفصل للخوارزمي ٢/ ٦.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٢.

(٩) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧٢.

(١٠) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٨٨.

وذكر العلامة ابن مالك ضابط الإضافة التي بمعنى (من)، والتي بمعنى اللام فقال:" وأما الإضافة بمعنى (من) فمضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه، مع صحة إطلاق اسمه عليه، والإخبار به عنه كثوب خزّ، وخاتم فضّة، فالثوب بعض الخزّ، ويصح إطلاق اسمه عليه والإخبار به عنه، وكذلك الخاتم بالنسبة إلى الفضة... فأما نحو: يدُ زيدٍ فالإضافة فيه بمعنى (اللام)، لا بمعنى (من)؛ لامتناع الإخبار فيها بالثاني عن الأول وإن كان الأول بعضا للثاني. وكذا الإضافة في نحو: يوم الخميس هي أيضا بمعنى (اللام) لا بمعنى (من)؛ لكون الأول ليس بعضًا للثاني وإن كان الإخبار فيها بالثاني عن الأول غير ممتنع[١].

وزاد العلامة ابن فلاح على ما ذكروه: " أن التي بمعنى (اللام) لا يكون الأول فيها نوعًا من الثاني بخلاف التي بمعنى (من)، ولهذه الأوجه كانت إضافة (يدُ زيدٍ، ووجهه، وبعض القوم) بمعنى (اللام)، ولاختلاف معنى الحرفين إذا قال له: عندي زقُّ عسلٍ، وجَرَّةُ سمنٍ إن قدر بـ (اللام)، فالقياس لزوم الظرف دون المظروف، وإن قدر (من) فالقياس لزوم المظروف"[٢].

وقيل : هو مذهب سيبويه[٣]، وجمهور النحويين[٤]، والمحققين[٥].

قال المرادي: "ومذهب الجمهور أن الإضافة لا تتقدر بغير "من، واللام"[٦].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٢٣ بتصرف.

(٢) شرح الكافية في النحو لابن فلاح ص ٨٠٢، ٨٠٣، وينظر : الأصول في النحو ١/ ٥٣، ٢/ ٥، واللباب ١/ ٣٨٨، والكناش ١/ ٢١٤، وأوضح المسالك ٣/ ٧٣.

(٣) لم أقف على قوله بهذا الرأي في كتابه، وهذه النسبة له في حاشية الصبان ٢/ ٣٥٩.

(٤) توضيح المقاصد ٢/ ٧٨٤.

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧٣.

(٦) توضيح المقاصد ٢/ ٧٨٤، وينظر أيضًا: شرح الأشموني ٣/ ٣٥٨.

وإلى ذلك ذهب العلامة ابن عمرون، فقال: ولا يجوز أن تكونَ الإضافةُ بمعنى حرفٍ غيرِ اللامِ و(مِنْ)، وإنما وجب في اللامِ و(مِنْ) خاصةً دون غيرهما من حروف الإضافةِ ؛ لغلبةِ معنى اللام على كلِ شيئين"

❖ **وذهب بعض النحويين إلى أن الإضافة بمعنى (عند)، ذهب إلى ذلك الكوفيون**(١)

قال أبو حيان: " وزاد الكوفيون: الإضافة بمعنى (عند) قال: تقول: هذه ناقة رقود الحلب(٢)، معناه: رقود عند الحلب"(٣).

ورَدَّ ابن عصفور مذهب الكوفيين في مجيء الإضافة بمعنى (عند) فقال :"وزاد أهل الكوفة قسمًا ثالثًا وهي إضافة بمعنى (عند)، واستدلوا على صحة مذهبهم بقول العرب: ناقة رقود الحلب، قالوا معناه: رقود عند الحلب، وهذا باطل؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وكأنه قال أولًا: رقود الحلب مثل: حسن الوجه، فيكون في اللفظ للأول وفي المعنى للثاني وكأن أصلها: هذه ناقة رقود حلبها، وإنما وصف الحلب بأنه رقود؛ لما كان الرقاد عنده، فجعل (رقودًا) مبالغةً"(٤).

كما ردَّهُ ناظرُ الجيش فقال: " وأما قول الكوفيين: إن الإضافة تكون بمعنى «عند» فشيء لا يعول عليه، وأما استدلالهم بقول العرب: هذه ناقة رقود

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٠، والدر المصون ١/ ٥٥٢، والمساعد ٢/ ٣٣٠، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٦٧، وشرح الأشموني ٣/ ٣٥٨.

(٢) هذا القول في: المعاني الكبير لابن قتيبة ١/ ٧٢، والدلائل في غريب الحديث لابن حزم السرقسطي ٣/ ١٠٨٧، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٦٧، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠٢.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٠.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٤.

الحلب، أي: عند الحلب كما قالوا؛ فالجواب عنده واضح وهو أن المراد: أنها رقود للحلب؛ فالإضافة بمعنى اللام"[١].

وكما اختلف النحويون في مجيء الإضافة على تقدير حرف، اختلفوا أيضًا في حكم جواز مجيئها على معنى (في) وذلك كما يلي:

ذهب بعض النحويين إلى جواز أن تأتي الإضافة بمعنى (في)[٢] .

وممن ذهب إلى ذلك: الجرجاني[٣]، وابن الحاجب[٤]، وابن مالك[٥]، وابن فلاح[٦]، فلاح[٦]، وابن جمعة الموصلي[٧]،

---

(١) تمهيد القواعد ٧/ ٣١٦٧.

(٢) ينظر: التسهيل ص ١٥٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٨٤، والمساعد ٢/ ٣٢٩، والهمع ٢/ ٥٠٢، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرُّوميَّة ص ٦٤١.

(٣) ينظر رأيه في: المقتصد ٢/ ٧٢٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٨٤.

(٤) ينظر رأيه في: الكافية في النحو ص ٢٨.

(٥) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ٣/ ٢٢١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٧.

(٦) ينظر رأيه في: شرح الكافية لابن فلاح ص ٨٠٢، ٨٠٣.

وابن فلاح هو: تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني، المعروف بابن فلاح النحوي، من مؤلفاته: المغني في النحو، والكافي، توفي سنة ٦٨٠هـ. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٣٠٢، والأعلام ٧/ ٣٠٣.

(٧) ينظر رأيه في: شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلي ١/ ٧٣١.

وابن جمعة هو: عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي النحوي المشهور بابن القواس، من مصنفاته: شرح ألفية ابن معط، وشرح كافية ابن الحاجب، وشرح الأنموذج في النحو، توفي سنة ٦٩٦هـ. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٩٩، والأعلام ٤/ ١٦.

وابن الصائغ[١]، وابن هشام[٢]، وابن عقيل[٣]، والشاطبي[٤]، والألوسي[٥]، وسعيد الأفغاني[٦]، وغيرهم.

بينما ذهب أكثر النحويين إلى امتناع أن تأتي الإضافة بمعنى (في).

وممن ذهب إلى ذلك: جمهور النحويين[٧]، ومنهم : أبو الحسن ابن الضائع[٨]، والرضي[٩]، وابن الناظم[١٠]، وأبو حيان[١١]، والسمين الحلبي[١٢]، وابن عادل[١٣]،

---

(١) ينظر رأيه في: اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٧٥.

وابن الصائغ هو: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ، من مصنفاته: شرح ملحة الإعراب، وشرح مقصورة ابن دريد، ومختصر كتابي ابن خروف والسيرافي على كتاب سيبويه، توفي سنة ٧٢٠هـ. تنظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٤/ ٥٤٠، والأعلام ٦/ ٨٧.

(٢) ينظر رأيه في: الجامع الصغير في النحو تح / د أحمد الهرميل ص ١٤٢.

(٣) ينظر رأيه في: المساعد ٢/ ٣٣٠.

(٤) ينظر رأيه في: المقاصد الشافية ٤/ ٩.

(٥) ينظر رأيه في: روح المعاني ٣/ ٣٦٦، ٤/ ٤٥- طبعة: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

(٦) ينظر رأيه في: الموجز في قواعد اللغة العربية ص ٣٤٢.

(٧) ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ١/ ٤٢٦، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٦٣، ٣١٦٤، والهمع ٢/ ٥٠٢، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٣، وحاشية الصبان ٢/ ٣٥٩.

(٨) ينظر رأيه في: شرح الكافية في النحو لابن فلاح ص ٨٠٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٠.

(٩) ينظر رأيه في: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٧.

(١٠) ينظر رأيه في: شرح الألفية ص ٢٧٣.

(١١) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٠.

(١٢) ينظر رأيه في: الدر المصون ١/ ٧١.

(١٣) ينظر رأيه في: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ١/ ١٩١.

وابن جابر الأندلسي[١]، والأشموني[٢].

تعقيب وترجيح:

بعد عرض هذه الآراء يتبين أن الراجح هو: جواز أن تأتي الإضافة على معنى حرف من الحروف التي ذكرها العلماء من (اللام) أو (من)، وهو ما ذهب إليه ابن عمرون- رحمه الله-.

ولست أوافق أبي حيان فيما ذهب إليه من أن الإضافة لا تأتي على معنى حرف؛ وذلك لأن العلماء شرطوا لكل حرف شروطًا، هذه الشروط يساعد عليها المعنى ويدل عليها.

كما أنه يجوز أن تأتي الإضافة على معنى (في) كما ذهب إلى ذلك ابن مالك ومن تبعه؛ وذلك لما يلي:

١- استدلال هؤلاء بما ورد يؤيد ذلك من القرآن الكريم ومن كلام سيد المرسلين ﷺ، وما ورد عن العرب شعرًا ونثرًا مما يدل على جوازه[٣].

---

(١) ينظر رأيه في: شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الأندلسي ٣/ ٧١.

(٢) ينظر رأيه في: شرح الأشموني ٢/ ١٢٣.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٢١: "وقد أغفل النحويون التي بمعنى "في" وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى (وهو أَلَدُّ الخِصامِ) – من الآية ٢٠٤ من سورة البقرة- ،وكقوله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربُّصُ أربعةِ أشهر)- من الآية ٢٢٦ من سورة البقرة-، وقوله تعالى (ياصاحِبَي السِّجْن)- من الآية ٣٩، ٤١ من سورة يوسف-، وقوله تعالى (بل مكرُ الليل والنهار)- من الآية ٣٣ من سورة سبأ-. ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فلا يجدون أعلم من عالم المدينة"، وقول العرب: شهيد الدار وقتيل الكربلاء. ومنه قول الشاعر:

هم سَلَفٌ شمٌّ طوالٌ رماحُهم ... يسيرون لا ميلَ الركوب ولا عُزّلا".

٢- أن المعنى يساعد على ما ذكره ابن مالك ومن تبعه.

٣- مع أن اللام هي الأصل، وجوز النحويون أيضًا وقوع الإضافة بمعنى (من) فليس هناك مانع من جواز وقوعها بمعنى (في) وقد وقعت في القرآن حيث إن المعنى يدل عليه، ولا يتغير بها.

الفصـــــل الثاني:

في الأسماء المبنية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أسماء الإشارة والموصولات، وفيه ثلاث مسائل:

المبحث الثاني: أسماء الأفعال، وفيه ثلاث مسائل:

المبحث الثالث: الظروف، وفيه ثلاث مسائل:

المبحث الرابع: كنايات العدد، وفيه مسألتان:

المبحث الأول: أسماء الإشارة والموصولات، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: هل الموصول يتعرف بالصلة أو بالألف واللام؟

المسألة الثانية: أسماء الإشارة والموصولات المثناه، هل تثنيتها حقيقية أو غير حقيقية؟

المسألة الثالثة: (أي) الموصولة بين البناء والإعراب.

۞ هل الموصول يتعرف بالصلة أو بالألف واللام؟(١) ۞

اختار ابن عمرون القول بأن الاسم الموصول يتعرف بالألف واللام فقال: "والصحيح تعريف (الذي) باللام؛ لأن الموصول نكرة؛ بدليل إضافة (أي)، ولو كان معرفة لما أضيف، ويفتقر إلى مٌعرف؛ ليحصل الغرض منه، واللام صالحة، فوجب أن تكون هي المُعَرِّفَة. فإن قيل: لو كانت هي المُعَرِّفَة لجاز نزعها كما في الرجل؟ قيل: إنما لزمت في (الذي)؛ لأنه إنما أتى بالذي لوصف المعارف بالجمل، فلو نُزِعَت، فات الغرض منها؛ فلذا لزمت، نظيره: (ذو) التي بمعنى صاحب، يلزم الإضافة؛ لأن الغرض من الإتيان بها الوصف باسم الجنس، فلا تستعمل إلا مضافة؛ لزوال الغرض من الإتيان بها.

فإن قيل: لو كانت اللام هي المُعَرِّفَة، لوجب أن تكون (ما) الموصولة، و (مَنْ) نكرة؛ لأنه لا لام فيهما؟ قيل: هما بمعنى (الذي)، و (الذي) معرفة، فاستغنى عن مُعَرِّف.

ورَدَّ ابن عمرون على من زعم أن تعريف الموصول بالصلة فقال: "لا نسلم، ويلزم منه اجتماع تعريفين لفظيين في نحو: اضرب أيهم قام صاحبه، فلو كانت الصلة مُعَرِّفَة لما صحت إضافته، مع أن الجملة للفائدة، وإنما التعريف لما يعلمه المخاطب ولا يعرفه بعينه، فيستحيل ان يعرف معنى الجملة وهو في الجملة، فإذا أخرج إلى الاسم صح تعريفه، بل هي مبينة للموصول كبيان بعض حروف الاسم لبعض.

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: المقتضب ٣/ ١٩٧، والأصول ٢/ ٢٦٧، وأسرار العربية ص ٣٧٩، واللباب ٢/ ١١٦، ١١٧، وشرح ابن يعيش ٢/ ٣٧٤، وشرح الجمل لابن عصفو ر٢/ ١٣٥، وشرح الكافية ٢/ ٣٦، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٢٨٢، والارتشاف ١/ ٥٢٤، والهمع ١/ ١٩٠، وشرح الأشموني ١/ ١٦٢.

ورَدَّ أيضًا على من زعم أن الاسم الموصول مُعَرَّف بالوضع كتعريف اسم الإشارة بقوله: "ولو كان كما قال، لم تضف أي؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف. فتدبره، فلم أجد أحدًا تتبَّعَهُ هذا التَّتَبُّعُ"(١).

العرض والتحليل:

عرف الخُضري(٢) الموصول في اللغة بأنه: " اسم مفعول من وصل الشيء بغيره، وجعله من تمامه، إذلا يتم معناه إلا بالصلة ."

وعرفه ابن الحاجب(٣) في الاصطلاح بقوله:" مالا يتم جزءًا إلا بصلةٍ وعائدٍ"، والموصل إما اسمي نحو:(الذي، التي) وإما حرفي نحو: (مَنْ، وما)، وسواء أكان الموصول اسميًا أم حرفيًا، فإنه يلزم أن يقع بعد صلة تُتم معناه وتوضحه؛ لأن الموصول مُبهم ويحتاج إلي ما يوضحه ويزيل إبهامه.

وقد اختلف النحويون في الاسم الموصول هل يتعرف بالصلة، أو يتعرف بالألف واللام على ثلاثة أقوال(٤):

الأول: ذهب أبو علي الفارسي(٥)،

---

(١) شرح المفصل لابن عمرون ق (٣٧٣ ب ، ٣٧٤ أ).

(٢) يُنظر : حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل ١/ ٦٩. **والخضري:** هو محمد بن مصطفي بن حسن الدمياطي، نحوي مفسِر فقيه، ومن مؤلفاته: منظومة في متشابه القرآن، حاشية علي شرح ابن عقيل علي الألفية، تُوفي بدمياط سنة ١٢٨٧ هـ . (الأعلام ٧/ ٣٢٢، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٢٧)

(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي٢/ ٣٥.

(٤) يُنظر : اللباب ٢/ ١١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٥، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٨٣، وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

(٥) يُنظر: الحجة ١/ ١٥٢، والمسائل العضديات ١٦٨ .

وتبعه تلميذه ابن جني[١] إلى أن الموصول يتعرف بالصلة، وأن الألف واللام زائدتان؛ لإصلاح اللفظ، واحتجا بأمرين:

أحدهما: أنا لو جعلنا الألف واللام هما المُعَرِّفتان، فإن بعض الأسماء الموصولة ليس فيها الف ولام مثل: "مَنْ" و "مَا"، فدَلَّ على أنهما تَعَرَّفا بالصلة.

وقد رَدَّ ذلك ابن عمرون بأنهما بمعنى (الذي)، و (الذي) معرفة، فاستغنى عن مُعَرِّف.

الآخر: من أجل أن يتوحد المُعَرِّف في جميع الباب ويكون تعريفه بالصلة؛ لأن الموصول لا بُدَّ له من الصلة، سواء وجدت فيه الألف واللام كـ (الذي) و (التي)، أم لم توجد كـ (مَنْ) و (مَا) و (أي).

وتبعهما في هذا الرأي جمعٌ من النحوين منهم ابن الأنباري[٢]، والعكبري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥]، وابن أبي الربيع[٦]، والإربلي[٧]،

---

(١) يُنظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٣.

(٢) ينظر : أسرار العربية ٣٧٩. تحقيق: محمد بهجة البيطار- مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

(٣) ينظر : اللباب ٢/ ١١٦.

(٤) ينظر : شرح المفصل ٢/ ٣٧٤.

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٠، وشرح التسهيل ١/ ٢٦١.

(٦) ينظر : شرح الجمل ١/ ٣١١.

وابن ابي الربيع هو: عبيد الله بن أحمد بن محمد بن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي، ولد سنة ٥٩٩هـ في إشبيلية، ثم انتقل من إشبيلية إلى سبتة بعد استيلاء الفرنج عليها، أخذ عن الدبَّاج، والشلوبين، وأخذ عنه محمد بن عبيدة الإشبيلي وإبراهيم الغافقي وأبو حيان، له: شرح الجمل، والملخص، وشرح الإيضاح. توفي سنة ٦٨٨هـ. تنظر ترجمته في: البلغة صـ١٢٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٢٥.

(٧) جواهر الأدب صـ٣٩٦. =

والمرادي[١]، وابن هشـــام[٢].

المذهب الثاني:

ذهب أبو الحسن الأخفش[٣] إلى أن تعريف الموصول يكون بالألف واللام، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه والفراء والمبرد، أما سيبويه فإنه في باب النداء[٤] لم يجز نداء ما فيه "أل" إلا في اسم الله تعالى ، وذكر أن العلة في عدم إجازته ذلك: ما ذكره الخليل أن النداءَ تعريفٌ، و "أل" تعريف، ولا يجتمع مُعَرِّفان في كلمةٍ واحدةٍ، ثم أورد قول الشاعر:

مِنَ اجْلِكِ يا الَّتِي تَيَّمتِ قَلْبِي ... وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عَنِّي[٥]

= **والإربلي هو:** صلاح الدين أحمد الإربلي، ولم تذكر سنة وفاته. ينظر: إيضاح المكنون صــ ٣٧٤، وذكر محقق الكتاب/ الأستاذ الدكتور/ حامد أحمد نيل (رحمه الله) أن اسمه: علاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي الموصلي البغدادي، توفي سنة ٧٤١هـــ. ينظر: مقدمة جواهر الأدب صــ ٢.

(١) ينظر: الجنى الداني صـــ ١٩٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٦١، تحقيق ودراسة الدكتور/ عبد الرحمن سليمان- مكتبة الكليات الأزهرية- الطبعة الثانية.

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١/ ١٨٠.

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٥، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٨٣، وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

(٤) ينظر : الكتاب ٢/ ١٩٥، ١٩٧.

(٥) البيت من الوافر، ولم ينسب لأحد. ينظر: الكتاب ٢/ ١٩٧، والإنصاف ١/ ٢٧٥ وفيه: (فديتك) بدل : (من أجلك)، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٤٢ وفيه: (بالوصل) بدل: (بالود).

اللغة: تيمته: ذلّلته لكثرة عشقه لها. الودّ: الحب.

المعنى: من أجلك مقاساتي يا من ذلّلت قلبي العاشق لك، بالرّغم من أنك تبخلين بالمحبّة عليّ.

والشاهد فيه قوله: "يا التي" حيث دخلت "يا" على "التي"، ودخول حرف النداء على ما فيه "أل" لا يجوز عادة إلا على لفظ الجلالة، ودخولها هنا شاذ للضرورة.

فشَبَّهَ نداء ما فيه "أل" في هذا البيت " يا الَّتِي" بنداء لفظ الجلالة "يا الله" المتعرف بـــ "أل" الملازمة له، والذي يعد نداؤه ضرورة، وهذا يدل على أن رأيه في الموصول: أنه معرف بـ "أل"؛ بدليل قياسه على لفظ الجلالة المتعرف بـ "أل" الملازمة له وقد نودِيَ ضرورةً؛ وإنما عُدَّ نداؤه ضرورةً؛ لاجتماع مُعَرِّفَيْنِ: النداء و "أل"، فكذلك نداء "التي" في البيت جعل ضرورة؛ لاجتماع مُعَرِّفَيْنِ: النداء و"أل"، وهذا يدل على أن تعريف "التي" بـــ "أل"، كما أن لفظ الجلالة معرف بـ "أل"؛ بدليل اتفاقهما في علة المنع، وهو اجتماع مُعَرِّفَيْنِ، ومما يدل على أن رأيَ سيبويه في الموصول هو تعرفه بالألف واللام : قوله في باب الحكاية: " وإذا سميت رجلاً: "الذي رأيته" و"الذي رأيت"، لم تغيَّره عن حاله قبل أن يكون اسماً؛ لأن "الذي" ليس منتهى الاسم، وإنَّما منتهى الاسم الوصل... ولا يجوز لك أن تناديه كما لا يجوز لك أن تنادي "الضارب أبوه" إذا كان اسماً، لأنَّه بمنزلة اسمٍ واحد فيه الألف واللام... و(الذي) مع صلته بمنزلة اسم واحد نحو: "الحارث"، فلا يجوز فيه النداء، كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسمًا"[١].

وأما الفراء، فإنه يرى أن الألف واللام التي في الموصول زائدتان، ويدل لذلك ما نُقِلَ عنه عند حديثه عن أصل "الذي" فقال: "أصل "الَّذِي" : "ذا" اسم إشارة ثم أدخلت عليها الألف واللام للتعريف فقيل: "الَّذَا"، ثم قلبت الألف ياءً؛ لئلا تشتبه الإشارة إلى الحاضر بالإشارة إلى الغائب"[٢].

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٣. بتصرف.

(٢) ينظر : الأزهية صـــ ٢٩١.

وأمـــا المبرد[١] فإنه يرى أن الألف واللام في الموصول معرفتان وليسا بزائدتين، ولهذا منع نداء الاسم المعرف بالألف واللام، وذكر السبب وهو: اجتماع مُعَرِّفَيْنِ في كلمةٍ، ولمَّا جاء إلى قول الشاعر:

مِنَ اجْلِكِ يا الَّتِي تَيَّمتِ قَلْبِي

جعل نداء "الَّتِي" وفيها الألف واللام ضرورة؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع مُعَرِّفَيْنِ: النداء و "أل"، وهذا يدلُّ على أنه يرى أن "أل" في الموصول معرفة وليست بزائدة.

وأمـــا من قال إن رأي المبرد أن الموصول يتعرف بالصلة[٢]، واحتجَّ بقوله: واعلم أن الصـــلة موضـــحة للاسم؛ فلذلك كانت هذه الأسماء مبهمة، ألا ترى أنك تقول..."[٣].

فالذي يقصده: توضيح الاسم المبهم، فعندما تقول: "الَّذِي" لا يفهم منه شيء، فتأتي الصلة وتوضح هذا الإبهام، ومما يدل على أن مراده هذا: قوله قبل هذا النص: " فَإِنَّمَا الصِّلَة والموصول كاسم وَاحِد لَا يتَقَدَّم بعضه بَعْضًا"[٤].

وأمَّا أدلة من قال: إن الموصول يتعرف بـــــ "أل" فهي كثيرة، ومنها:

أولًــا: أن أداة التعريف متفق على أنها الألف واللام، وإذا قلنا: إن الصلة عرفت الموصول، فإننا لم نوحد أداة التعريف، وعددناها وهي متفق على أنها واحدة، وأما ما احتجوا به من وجد أسماء موصولة ولا ألف ولام فيها فكيف تتعرف؟ فيرد عليهم بأن تعريفها منوي مثل كلمة "سَــحَر"، إذا أريد به يوم بعينه،

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٣٩، ٢٤١.

(٢) هو: الدكتور صاحب أبو جناح في تحقيقه شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٣٥.

(٣) المقتضب ٣/ ١٩٧.

(٤) ينظر: السابق.

فإنها منعت من الصرف بسبب العدل والتعريف المقدر، فكذلك "مَنْ" و "مَا" وغيرهما من الموصولات التي خلت من الألف واللام.

ثانيًا: أن الصلة جزء من الموصول لا يتم ولا يعرف معناه إلا بها، فهي كالجزء من هذا الاسم، فتكون مع الموصول كالاسم الواحد، ولم يعهد أن آخر الاسم جاء مُعَرِّفًا له.

ثالثًا: أن المنعوت النكرة يوصف بالجملة، ومع ذلك لا يتعرف هذا الاسم المنعوت: مررت برجلٍ يضحك، وهذا يدلُّ على أن الموصول لا يتعرف بالصلة إذا كانت جملة، وإذا لم يتعرف بالجملة إذا وقعت صلة، فيسري الحكم على بقية أنواع الصلة، فلا تكون الصلة مُعَرِّفَة له.

وحاول العُكبَري أن يرد ذلك، فذكر أن الجملة ليست بنكرة؛ بدليل وجود الضمير الرابط فيها وهو معرفة، فتكون الجملة معرفة، أو أن الجملة ليست بنكرة، بل تقدر باسم نكرة، فإذا انضمَّ إليها "الَّذِي" صار في حكم المركب، فالجملة كالمفرد النكرة، و "الَّذِي" نعت لما قبلها، فحدث بالتركيب معنى للمفرد على ما هو المألوف بالمركبات من كونها لا توصف بالتنكير"(١).

وأقول: ما قاله العكبري فيه نظر، والصحيح أن التعريف يكون بـ "أل"، ولو كان التعريف بالصلة، لكان الاسم معرفة دائمًا لا يتنكر؛ لأنه لا ينفك عن الصلة، ولَقُدِّمَ على العلم؛ لأنه يكون معرفة دائمًا كالضمير، وهذا غير صحيح، والله أعلم.

المذهب الثالث:

ذهب الرضي إلى أن الاسم الموصول معرفة بالوضع، فتعريف الموصول كتعريف اسم الإشارة حين كان كل واحد منهما موضوعًا على معلوم فتَعَرَّف، وكذا

---

(١) ينظر: اللباب ٢/١١٦، ١١٧.

الموصول هو مبهم، فلما وضع على الجملة المعلومة عند المخاطب ووصل بها، صار معرفة(١).

وقد رّدَّه ابن عمرون بأنه لو كان كما قال، لم تضف "أي"؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف، ولم أجد أحدًا تَتَبَّعَهُ هذا التَّتَبُّع(٢).

وأقول: جعل التعريف بأمرٍ خارجٍ عن الموصول غير سديد، وينقصه أمران:

أحدهما: أن التعريف يكون من أمرٍ ظاهرٍ متصل بالاسم، فالصلة والألف واللام من الأشياء المتصلة بالموصول، فيحق أن يقال: إنها تعرف الموصول، وأما الوضع فأمرٌ خارجٌ عن ذلك ولا يعول عليه.

والآخر: أن الموصول يدل على بعض معاني "أل" كالعهدية مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾(٣)، والجنسية كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾(٤)، فإذا كان تعريفه بالوضع ويدل على هذه المعاني، فإن كل ما عرف بالوضع سيدل على ذلك، وهذا غير صحيح.

فقد أصاب ابن عمرون في اختياره تعريف الموصول بالألف واللام؛ لسلامة هذا الرأي من الاعتراضات التي وجهت إلى الرأيين الآخرين.

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ق(٣٧٤ أ).

(٣) من الآية: ١ من سورة المجادلة، وتمامها: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾.

(٤) الآية: ٣٣ من سورة الزمر.

❁ أسمـــاء الإشارة والموصولات المثناه، هل تثنيها حقيقية أو غير حقيقية[1] ❁

اختار ابن عمرون القول بأن أسماء الإشارة والموصولات الواردة على صورة التثنية ليست تثنيةً صناعيةً، فقال: وليست تثنيةً صناعيةً؛ لأنَّ الصناعية إنما تكون فيما تعرَّفَت نكِرَتُهُ وتَنَكَّرَت مَعْرِفَتُهُ، وهذا غير موجود هنا، فعُلِمَ أنَّها ليست تثنيةً صناعيةً ، إنما هي صيغة دالة على الاثنينِ نحو: أنتُمَا وأشباهه من الضمير "[2].

العرض والتحليل:

يُعَرِّف النحويون المثنى بأنه: ما دَلَّ على اثنينِ أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره صالحة للتجريد، ويضعون للتثنية شروطًا إذا توافرت أمكن عندها تثنية الاسم، منها:

- أن يكون معربًا.
- أن يكون مفردًا.
- أن يكون نكرةً.
- أن يكون غيرَ مُرَكَّبٍ.
- أن يكون له مماثلٌ من لفظه ومعناه.

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٤١١، و المقتضب ٤/ ٢٧٨، و الأصول ٢/ ١٢٧، ومجالس العلماء للزجاجي ص ١١٣ المجلس (٦٦)، و الشرح الكبير (شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور)١/ ١٧٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٠، وشرح كافية ابن الحاجب للموصلي ١/ ٣٥٠، و أوضح المسالك ١/ ١٢٧، شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٧٩، و حاشية الصبان ١/ ١٤٧، و التذييل والتكميل ١/ ٢٢٥.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ق (٣٦٧ ب) من المخطوط.

- ألا يُستغنى عن تثنيته بتثنية غيره.

واختلف النحويون في المشارات والموصولات التي وردت على صورة التثنية نحو: (هذان، واللذان، واللتان)، أتثنيتها حقيقة أم غير حقيقية؟ على مذهبين:

أحدهما: ما ذهب إليه القدماء أنها تثنية حقيقية ؛ لما رأوها تأتي بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر[١] منهم سيبويه إذ قال: "هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة. وتلك الأسماء: ذا، وتا، والذي، والتي، فإذا ثنيت ذا قلت: ذان، وإن ثنيت تا قلت: تان، وإن ثنيت الذي قلت: اللَّذان، وإن جمعت فألحقت الواو والنون قلت: اللَّذون. وإنما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير"[٢]. والمبرد[٣]، وابن السَرَّاج[٤]، والمازني[٥]، وتبعهم ابن عصفور[٦]، وابن مالك[٧]، واختاره الموصلي[٨] في تثنية الموصول فقط، واختاره ابن هشام[٩].

ويستدل هؤلاء على مذهبهم بأمور:

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ١/ ٢٢٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٤١١.

(٣) ينظر : المقتضب ٤/ ٢٧٨.

(٤) ينظر : الأصول ٢/ ١٢٧.

(٥) ينظر : مجالس العلماء للزجاجي ص ١١٣ المجلس (٦٦) .

(٦) ينظر : الشرح الكبير ١/ ١٧٢.

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٠.

(٨) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ١/ ٣٥٠.

(٩) ينظر : أوضح المسالك ١/ ١٢٧.

أولها: أنَّه لَمَّا ثَنَّى (هذا) اجتمع ألفان: ألف (هذا)، وألف التثنية، فوجب حذف واحدة منهما؛ لالتقاء الساكنين؛ فمَنْ قدَّرَ المحذوفةَ ألف (هذا) والباقية ألف التثنية، قلبها في الجر والنصب ياءً، ومَنْ قدَّرَ العكسَ، لم يُغَيِّرْ الألفَ عن لفظها(١).

ثانيها: أن ياء (الذي) و (التي)، وألف (ذا) و (تا) لما لم يكن لهما حظٌ في الحركة، شُبِّهتَا عند ملاقاتهما ألف التثنية بألف المقصور إذا لقي ألف الندبة، فوافقها في الحذف، فكما يقال في الندبة: (وآموساه) لا (وآموسياه)، قيل هنا: (اللذان) و (ذان) لا (اللذيان) و (ذيان)(٢).

ثالثها: التفريق بين تثنية المعرب والمبني حذف الآخر(٣) خصوصًا أنَّ حذف ألف المقصور المثنى أولى من قلبه؛ لأنَّ في حذفه تخلُّصًا من تصحيحِ حرفِ علةٍ متحرك بعد فتحة...، ولأنَّ اسمَ الإشارةِ لا يضاف، فعومل بالحذفِ، وحمل عليه (الذي) و (التي)، لشبه ياءيهما في لزوم المد بالألف، ولأنهما لا يضافان(٤). يضافان(٤). وعوض عن المحذوف بتشديد النون.

والمذهب الآخر: يرى فريقٌ أنَّ ما توَهَّمَهُ الأولون من كونها تثنيةً حقيقيةً باطلٌ(٥)، وإنما هي صيغ موضوعة للتثنية ومخترعة لها، ومن هؤلاء ابن جني إذ قال: " فينبغي أن تعلم أن (هذان وهاتان)، و(اللذان واللتان) إنما هي أسماء مصوغة للتثنية مخترعة لها، وليست بتثنية للواحد على حد زيدٍ وزيدانِ، إلا أنها

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٧٩، المكتبة العصرية ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٦- ٢٥٧، وينظر: حاشية الصبان ١/ ١٤٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٤١١.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٧.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٥٢٢.

صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة، فقيل: هذان واللذان وهذين واللذين لئلا تختلف التثنية"(١)،

وتبعه العكبري(٢)، واختاره ابن عمرون إذ قال: "ليست تثنيةً صناعيةً؛ لأنَّ الصناعية إنما تكون فيما تعرَّفَت نكِرَتُهُ وتَنَكَّرَت مَعْرِفَتُهُ، وهذا غير موجود هنا"(٣)، واختاره الخوارزمي إذ قال:"(ذان) ليست بتثنية (ذا)، وإنما هو اسم موضوع لمثناه، كالنساء لجمع المرأة"(٤) ، وابن يعيش إذ قال: "صيغًا موضوعة للتثنية مخترعة لها. وليست تضُمّ هذا إلى هذا كما ضممتَ "زيداً" إلى "زيد" حين قلت: "الزيدان"، إلَّا أنهم جاؤوا بها على منهاجِ التثنية الحقيقية، فقالوا: "هذان" و"هذَين"، لئلا يختلف طريقُ التثنية"(٥). وقال ابن الحاجب: "...ولو كانت على قياس المثنى، لوجب أن تكون ألفها منقلبة كما تقلب ألف عصا ورحى، ولمَّا لم تقلب، دلَّ على أنها صيغة موضوعة للمشار إليه المرفوع والمنصوب"(٦)، وصحَّحهُ أبو حيَّان الأندلسي(٧).

ويستدل هؤلاء على مذهبهم بأمور:

الأول: أنَّ دليل وجوب البناء فيها قائم، فوجب الحكم عليها كلها بالبناء(٨)، وهذه حجة قوية؛ لأن مقتضى البناء وهو شبه الحرف موجودٌ فيها.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ١٣٢.

(٢) ينظر: اللباب ١/ ٤٨٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ق (٣٧٦ ب).

(٤) التخمير ٢/ ١٨١-١٨٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٥٤.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧٩- ٤٨٠.

(٧) ينظر: ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٧٩- ٤٨٠.

الثاني: أنَّ الاسمَ لايثنى حتى ينكر – كما ذكرت في الشروط – ولذلك نقول في تثنية زيد: الزيدان، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة جارية مجرى الضمائر، فلا تفارق التعريف[١].

الثالث: لو كانت تثنيتها حقيقية–كما قالوا– لقيل في تثنية (الذي): اللذيان، كما تقول في تثنية(الشجي): الشجيان، وكنت تقول في تثنية (هذا): (هَذيَان)، كما تقول في تثنية (موسى): (مُوْسَيَان)[٢]، ورُدَّ هذا بقولهم: ((وأما قولهم (اللذان)، ولم يقولوا: (اللذيان) كما في(عمٍ): (عميَان)؛ فلأن ياء (عَمٍ) تحرَّكَت في النصبِ، فلما جاءت بعدها ألف توجب فيها الفتحة، تحركت لذلك، وياء (الذي) ساكنة على كل حال؛ فلذلك حذفت لما جاءت الألف لالتقاء الساكنين؛ إذ لم يجز أن تتحرك ألبتة))[٣].

الرابع: أنها لو كانت تثنيةً حقيقةً لما جاز تشديد نونها بالاتفاق؛ إذ لا يجوز أن يقال: رجلانّ في: رجلان بالتشديد، وقد قُرِئ: ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٤] بتشديد النون في قراءة ابن كثير[٥]. ورُدَّ هذا بأن تشديدَ النون إنما هي عوضٌ من

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤١، وشرح الكافية للموصلي ١/ ٣٤١، و التذييل والتكميل ١/ ٢٢٤– ٢٢٥.

(٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٨٠، والتذييل والتكميل ١/ ٢٢٥.

(٣) مجالس العلماء للزجاجي / ١١٣ المجلس (٦٦).

(٤) من الآية: (٦٢) من سورة طه.

(٥) ينظر : حجة القراءات لأبي زرعة / ٤٥٦، والتذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون أبي الحسن طاهر بن بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي (ت ٣٩٩هــ) ٢/ ٤٣٢– دراسة وتحقيق/ أيمن رشدي سويد، والكشاف للزمخشري ٣/ ٧٤، وتفسير الفخر الرازي المشهور بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب للرازي ٢١/ ٧٥، والبحر المحيط لأبي حيان ٦/ ٢٣٨.

المحذوف فيهما؛ لأن من العربِ مَنْ إذا حذف، عوَّضَ، ومنهم مَنْ إذا حذف، لم يُعَوِّضْ، فمَنْ عوَّضَ آثَرَ تمامَ الكلمة وتشديد نونها، وَمنْ لم يُعَوِّضْ آثر التخفيف[١]، قال ابن مالك: "ولما حذفت الياء والألف من (الذي) و(التي)، و(ذا) و(تا) في التثنية، وكان لهما حق في الثبوت ، شدَّدوا النون من (اللذينّ) و(اللتينّ)، و(ذينّ) و(تينّ)؛ ليكون ذلك عِوَضًا من الياء والألف"[٢].

وانبثق من هذا الخلاف لاختلاف آخر في هذه الصيغة المثناه، أمعربةٌ هي أم مبنية؟

فذهب الفريق الأول إلى إعرابها تمشِّيًا مع قاعدتهم أنها تثنية حقيقية، فهي معربة بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا، وأنهم إنما حذفوا آخرها ليفرقوا بين تثنية المعرب والمبني[٣]، وعوَّضوا من المحذوف بتشديد النون كما أشرت قبله[٤]، وقد قرئ: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ﴾[٥]، و﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ﴾[٦] بالتشديد[٧]، كما قُرِئ: ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ﴾[٨]، و ﴿وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا﴾[٩]،

= وابن كثير هو: عبد الله بن كثير أبو معبد عبد الله المكي الداري، إمام أهل مكة في القراءات وأحد السبعة (ت ١٢٠ هـ) ترجمته في غاية النهاية ١/ ٤٤٣.

(١) ينظر : حجة القراءات / ٤٥٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٧، وينظر: علل التثنية / ٨٤، والأزهية في علم الحروف للهروي / ٢٩٧.

(٣) ينظر : حجة القراءات/ ٤٥٦.

(٤) ينظر : علل التثنية / ٨٥، وشرح الكافية الشافية١/ ٢٥٧.

(٥) من الآية: (٢٩) من سورة فصلت.

(٦) من الآية: (٢٧) من سورة القصص.

(٧) هي قراءة ابن كثير ، والباقون بالتخفيف، و حجة القراءات/ ٦٣٦.

(٨) من الآية: (٣٢) من سورة القصص.

(٩) من الآية: (١٦) من سورة النساء.

والتشديد لغة قريش[١]. وبلحارث بن كعب، وبعض ربيعة يحذفون نون (اللذان) واللتان)؛ لطول الكلام بالصلة[٢] كقول الأخطل:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا   قَتَلا المُلُوكَ وفَكَّكَا الأَغْلَالَا[٣]

وكقول آخر:

(١) ينظر : الأزهية في علم الحروف / ٢٩٦.

(٢) ينظر: الأزهية / ٢٩٦، وشرح كافية ابن الحاجب للموصلي ١/ ٣٥٠.

(٣) البيت من الكامل، للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧، والأزهية ص ٢٩٦؛ والاشتقاق ص ٣٣٨، وخزانة الأدب ٣/ ١٨٥، ٦/ ٦، والدرر ١/ ١٤٥، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٦، وشرح التصريح ١/ ١٣٢، والكتاب ١/ ١٨٦، ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (فلج) ١٤/ ٢٣٣ (حظا) ١٥/ ٢٤٥ (لذي)، والمقتضب ٤/ ١٤٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٢، وخزانة الأدب ٨/ ٢١٠، ورصف المباني ص ٣٤١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤، والمحتسب ١/ ١٨٥، والمنصف ١/ ٦٧.

اللغة: بنو كليب: المقصود قوم جرير. عمي: مثني "عم" وهو أخو الأب، والمراد بهما: أبو حنش عصم بن النعمان، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو، ودوكس بن الفدوكس، وقيل عمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند. الأغلال: ج الغل، وهو القيد.

المعنى: يفتخر الشاعر على جرير بأن عمّيه من أبطال تغلب، وقد قهرا الملوك، وحررا الأسرى، وحطما القيود. **والشاهد فيه قوله: "اللذا"** يريد "اللذان"، فحذف النون تخفيفًا، لاستطالة الموصول بالصلة.

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَت تميمٌ
لقِيْلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيْمٌ(١)

واختار ابن عمرون مذهب الإعراب إذ قال: "ولذلك أعربت التثنية وإن كان الواحد مبنياً"

وذهب الفريق الآخر إلى أنَّ البناء فيهما أصحّ وأفصح(٢).

والظاهر أنَّ بناءهما على الألف والياء(٣) ففي حالة الرفع مبنيان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء كما بنيا في: يا رجُلانِ، ولا رجُلَيْنِ، وليسا مُعرَبَيْنِ بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا كالمثنى؛ لأن أسماء الإشارة والموصولات

(١) الرجز للأخطل في خزانة الأدب ٦/ ١٤؛ والدرر ١/ ١٤٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٥؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٣٠٣؛ وأوضح المسالك ١/ ١٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٩.

اللغة: تميم: قبيلة أبوها تميم بن مر. فخر: شرف ومنزلة عظيمة. صميم: خالص لا شائبة فيه.

المعنى: يمدح الشاعر امرأتين، بأنه لو ولدتهما تميم، لكان لتميم بهذه الولادة وهذا النسب؛ الفخر الذي لا يشوبه شيء. **الشاهد: "اللتا"، ووجه الاستشهاد:** حذف النون من "اللتان" الواقعة في محل رفع خبر المبتدأ، وحكم هذا الحذف جائز في لغة بلحارث بن كعب جميعا، وبعض بني ربيعة، والمعروف عنهم، أنهم يحذفون "النون" من المثنىٰ المرفوع، ولم يحفظ عنهم حذف النون من المثنىٰ المنصوب والمخفوض، والذي جعلهم يجيزون حذف نون المثنىٰ في الرفع، من دون النصب والجر، هو امتناع التباس المثنىٰ بالمفرد في حالة الرفع، كما في المثال السابق، وأما في حالتي النصب والجر، فيمكن أن يقع الالتباس بين المفرد والمثنىٰ، وإن قال قائل: فالعائد "الضمير الذي يربط الصلة بموصولها"، يجب أن يطابق الموصول في الإفراد والتثنية والجمع، فهذا صحيح، غير أن العائد يكون محذوفا لفظا في كثير من الأحيان، ولهذا، امتنع الحذف في حالتي النصب والجر.

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ١/ ٢٢٤، وحاشية الصبان ١/ ١٤٧.

(٣) ينظر : حاشية الصبان ١/ ١٤٧.

مبنيةٌ لا معربةٌ(١)، واختار هذا الوجه ابن الحاجب ونسبه للمحققين فقال: " وهي مبنية كلها عند المحققين"(٢).

وقد اجتمعت كل المذاهب والأقوال في قوله تعالى: (إن هذان لساحران) وقد كثر اختلاف النحويين واللغويين في قراءات هذه الآية وتخريجاتها.

١- القراءة المشهورة: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٣) وهي قراءة حفص عن عاصم(٤)، وتخريج هذه القراءة على أنَّ (إنَّ) هي المخففة من الثقيلة على رأي البصريين. والكوفيون يزعمون أنَّ (إنَّ) نافية، و(اللام) بمعنى: (إلَّا)(٥) على تقدير: ما هذان إلا ساحران، واستحسنه مكي القيسي(٦) فقال: فأما مَنْ خفَّفَ (إنْ) فهي قراءة حسنة؛ لأنه أصلح الإعراب، ولم يخالف الخط، لكن دخول اللام في الخبر يعترضه على مذهب سيبويه.. وأمّا على مذهب الكوفيين فهو من أحسن شيء؛ لأنَّهم يُقَدِّرون (إنْ) الخفيفة بمعنى (ما)،

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٥١٣، وكتاب تهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني/ ٣١، وجامع الدروس العربية للغلاييني ١/ ١٢٩، ١٣١.

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٧٩، ٤٨٠.

(٣) من الآية: (٦٢) من سورة طه.

(٤) ينظر: حجة القراءات/ ٤٥٦، وتذكرة ابن غلبون/ ٤٣٢، والبحر المحيط ٦/ ٢٣٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٢٣٨، وحجة القراءات/ ٤٥٦، والكشاف ٣/ ٧٤.

(٦) مكي القيسي: هو مكي بن أبي طالب حَمُّوش بن محمد القيسي، ولد بالقيروان سنة ٣٥٥هـ، وبها نشأ، ثم سافر إلى مصر، ثم رجع إلى القيروان ثم خرج إلى مكة ثم إلى الأندلس فولي خطابة قرطبة وبها توفي سنة ٤٣٧هـ، له: مشكل إعراب القرآن، والكشف عن وجوه القراءات السبع، والهداية إلى بلوغ النهاية وغيرها. تنظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/ ٣١٣، والبلغة/ ٢٩٧، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٣٠٩، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٨.

و(اللام) بمعنى (إلَّا) فتقدير الكلام: ما هذان إلا ساحران، فلا خلل في هذا التقدير إلا ما ادَّعوه من أنَّ اللام تأتي بمعنى (إلَّا))[١].

٢- قرأ ابن كثير (إنْ) بالتخفيف،وشدَّدَ نون (هذانّ)، وأن تكون بمعنى (ما) أيضًا؛ لأنَّ الأصل في (هذانّ): (هذاان)، فحذف الألف وجعل التشديد عوضًا من الألف المحذوفة التي كانت في (هذا). ومن العرب من إذا حذف عوَّض، ومنهم مَنْ إذا حّذَفَ لم يُعَوِّضْ، فمَنْ عَوَّضَ أثَرَ تمامَ الكلمة، ومَنْ لم يُعَوِّضْ آثَرَ التخفيفَ))[٢].

٣- قرأ أبو عمرو وعيسى ابن عمر: ﴿إِنْ هَذَيْنِ لَسَاحِرَان﴾ على لغة فصحاء العرب، وهي قراءة عائشة والحسن بن علي والأعمش وسعيد بن جبير((وإعراب هذا واضح، إذ جاء على المهيع المعروف في التثنية بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، وقال الزجاج: لا أجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف. وقال أبو عبيد: رأيتها في الإمام مصحف عثمان (هَذَيْنِ) ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها"[٣]. واحتج أبو عمرو وعيسى على ذلك بما روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها سئلت عن قوله: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ فقالت يا ابن أخي

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٧، ٤٦٨.

(٢) حجة القراءات/ ٤٥٦، وينظر: تذكرة ابن غلبون ٢/ ٤٣٢، وشرح شذور الذهب/ ٧٩.

(٣) البحر المحيط ٧/ ٣٥٠، وينظر: حجة القراءات / ٤٥٤، وتذكرة ابن غلبون ٢/ ٤٣٢، وتفسير الفخر الرازي ٢٢/ ٦٥.

هذا خطأ من الكاتب، وروي عن عثمان أنه نظر في المصحف فقال: أرى فيه لحنا وستقيمه العرب بألسنتها"[١].

٤- والمشهور (إِنَّ) بالتشديد، و (هَذَانِ) بالألف، وقد اختلف فيه القراء، فقال بعضهم: هو لحن ولكن نمضي عليه؛ لئلا نخالف الكتاب، وقد رَدَّ ابن تيمية(ت ٦٥٢هـ)[٢] إشاعة اللحن وقال: وقد زعم قومٌ أنَّ قراءة من قرأ (إن هذان) لحن، وأنَّ عثمانَ – رضي الله عنه– قال: إنَّ في المصحف لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها، وهذا خبرٌ باطلٌ لا يصح من وجوه:

الأول: أنَّ الصحابة– رضي الله عنهم– كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف قرون اللحن في القرآن مع أنه لا كلفة عليهم في إزالته؟.

الثاني: أنَّ العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف؟

الثالث: أنَّ الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم؛ لأن المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي[٣].

كما رَدَّ محقق كتاب (معالم التنزيل للبغوي) هذا الخبر فقال: "إنه ليؤسفني أن يذكر البغوي هذا الخبر الباطل ولا يتعقبه بالتنبيه والتفنيد لما فيه من إضعاف ثقة المسلمين بالمصحف الشريف؛ لأن هذا الخبر المختلق يطعن بعدالة الأمة الإسلامية من لدن الصحابة الكرام وحتى يومنا هذا باعتبارهم ساكتين عن الخطأ في كتاب الله، وعلى هذا لا بُدَّ لنا أن نستنكره استنكارًا شديدًا.

---

(١) تفسير الرازي ٢٢/ ٦٥، وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٣.

(٢) ينظر : الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ لابن تيمية/ ٨٦-٨٩، دراسة وتحقيق/ الأستاذ الدكتور جابر السيد مبارك.

(٣) ينظر : تفسير الفخر الرازي ٢٢/ ٦٧، وشرح شذور الذهب / ٩- ٨٠.

لقد تعقبت هذا الخبر فوجدته يدور على أبي معاوية الضرير محمد بن خازم التميمي وهو كما جاء في كتاب (معاني القرآن)[١] يقول أهل الجرح والتعديل في أبي معاوية هذا: إنه كان مرجئًا خبيثًا مدلِّسًا، أي: يُدَلِّسُ في رواية الأخبار فيرويها عمن هو ثقة ليوهم بصحة الخبر وهو يسقط اسم الراوي الذي أخذ عنه، فهو في هذا يدلس عن ثقة ولا يوضح عمن أخذه، ولا شك في أنَّ أحد الزنادقة قد دَسَّهُ على أم المؤمنين عائشة– رضي الله عنها–، وروَّجه أمثال هذا المُدَلِّس الخبيث، يقول الحافظ ابن حبان في أبي معاوية: كان مرجئًا خبيثًا"، وقال فيه ابن سعد: "يُدَلِّس، وكان مرجئًا"، وعلى هذا فالخبر لا يثبت ولا يصح قطعًا ، وهو مرفوض حتمًا"[٢] .

وهذه القراءات مشكلة؛ لأنَّ (إنَّ) المشددة يجب إعمالها، فكان القياس والظاهر الإتيان بالياء كما في القراءة الثالثة، وقد أجيب عن ذلك من وجوه:[٣]

الأول: أنه على حذف ضمير الشأن، والتقدير: إنه هذان لساحران، كما نقول: إنَّه زيدٌ منطلقٌ، قال مكي بن أبي طالب:" وهذا قولٌ حسن لولا أنَّ دخولَ اللام في الخبر يبعده"[٤]. ولا يكون إلا في الشعر كقول الشاعر:

أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوْزٌ شَهْرَبَة

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ[٥]

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٣.

(٢) معالم التنزيل، للبغوي الحسين بن مسعود (ت ٥١٦هـــ) ٣/ ٢٢٢.

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب / ٧٦– ٧٩.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٦.

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٤؛ وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣؛ والدرر ٢/ ١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٥، =

وكقول آخر:

خَالِي لَأَنْتَ ومِنْ جَرِيْرٍ خَالُهُ   يَنَل العَلَاءَ ويُكْرِمُ الأَخْوَالَا[١]

الثاني: وقال الزجاج: إن اللام لم تدخل على الخبر، بل على مبتدأ محذوف، وأن الأصل: إنه هذان لهما ساحران، فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر[٢]، واستحسن هذا القول شيخه أبو

= ٢/ ٢٥١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٨؛ وجمهرة اللغة ص ١١٢١؛ والجنى الداني ص ١٢٨؛ ورصف المباني ص ٣٣٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، ٣٨١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨٥؛ ولسان العرب ١/ ٥١٠ (شهرب)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٣٠، ٢٣٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤. والشاهد فيه قوله: "لعجوز" حيث جاء ما ظاهره دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرّدًا من "إن". ولهذا ذهب العلماء إلى أنّ اللام ليست للابتداء ولكنها زائدة. وقيل: "عجوز" خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به: "أم الحليس لهي عجوز".

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٠٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٤؛ وشرح ابن عقيل ص ١٢١؛ ولسان العرب ١/ ٥١٠ (شهرب)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٦.

الشاهد: في "خالي لأنت" حيث قدم الخبر وهو قوله "خالي" على المبتدأ، وهو قوله "لأنت" مع أن المبتدأ مقرون بلام الابتداء التي لها صدر الكلام فلا يجوز أن يقال: زيد لقائم، وعن هذا قالوا: إن قوله "لخالي أنت" يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أراد "لخالي أنت" فأخر اللام إلى الخبر ضرورة، والآخر: أن يكون أراد "لأنت خالي" فقدم الخبر على المبتدأ، وإن كانت فيه اللام ضرورة، قال ابن جني وأخبرني أبو عليّ أن أبا الحسن حكى: إن زيدا وجهه لحسن. فهذه أيضا ضرورة. ا. هـ.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب / ٧٨.

العباس المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن يزيد[١]، ويستدل على هذا بأنَّ حذف المبتدأ كثير، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله ﷺ : ((إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا المُصَوِّرُونَ))[٢]، وردَّه ابن جني.

الثالث: وقيل: (إن) بمعنى (نعم)[٣]، و (هذان لساحران) مبتدأ وخبر، واختاره الأخفش في معانيه[٤]، ونسبه للمبرد[٥]، وهو على لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وكنانة، وزبيد، من يستعملون المثنى بالألف.

وذكر الفراء وجهًا رابعًا فقال: "والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف من هذا دعامة وليست بلام فعل، فلما ثنيت، زيدت عليها نونًا ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال، كما قالت العرب (الذي)، ثم زادوا نونًا تدلُّ على الجماع، فقالوا: (الذين) في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه، وكنانة يقولون: (اللذون)"[٦].

(١) ينظر: حجة القراءات/ ٤٥٥، والكشاف ٣/ ٧٤، وتفسير الرازي ٢٢/ ٦٧، والبحر المحيط ٦/ ٢٣٨، وشرح شذور الذهب/ ٧٨.

(٢) لا يجوز أن تكون (إنَّ) في هذا الحديث عاملة النصب والرفع في المذكور من الكلام على أية لغة من لغات العرب؛ إذ لو كانت عاملة لكانت الرواية: (إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورين) على أن يكون قوله (المصورين) اسم إِنَّ منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، ولا يجوز أن تكون مهملة؛ لأنها لا تهمل وهي مشددة مؤكدة، فلزم أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفًا، والمذكور في الكلام جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر (إنَّ).

(٣) ينظر : الجنى الداني/ ٣٩٨.

(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٢٨.

(٥) ينظر: الجنى الداني / ٣٩٨.

(٦) معاني القرآن ٢/ ١٨٤.

وأن ترد (إن) بمعنى (نعم) لغة أيضًا، فقد روي أن رجلًا سأل ابن الزبير شيئًا فلم يعطه، فقال: لعن اللهُ ناقةً حملتني إليك، فقال: إنَّ وراكبَها، أي: نعم ولعنَ اللهُ راكبَها[١]. و(إن) التي بمعنى (نعم) لا تعمل شيئًا، كما أنّ (نعم) كذلك[٢].

٥-وقرأ ابن مسعود[٣]﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾، ﴿أَنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ﴾ بفتح (أَنَّ)، وبغير لام بدل من النجوى[٤].

٦- وقرئ: ﴿ما هَذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾، وعزاها الرازي[٥] لأبي بن كعب[٦].

٧-وقرئ: ﴿إِنْ هَذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾، وعزاها الزمخشري لأُبيّ[٧].

والذي أراه أن المسألة ذات وجهين: الأول: هل المشارات والموصولات مثناه حقيقة أو غير حقيقة؟ والثاني: أهي مبنية أو معربة؟

من الناحية الأولى: أرى أنَّ العربَ يهتمون كثيرًا بصيغة التثنية ويحافظون على أن تخرج بصورة واحدة لا تتغير أكثر من اهتمامهم بصيغ الجمع المتعددة، والتي

(١) ينظر : البيان والتبيين ١/ ١٩٩، والجنى الداني/ ٣٩٩، والمغني ١/ ١٣.

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام / ٧٨.

(٣) ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، من أكابر الصحابة عقلا وفضلا، وقربا من رسول الله ﷺ، من أهل مكة. ولي بعد وفاة الرسول بيت مال الكوفة، روى ٨٤٨ حديثاً، ومات في المدينة سنة ٣٢هـ. ينظر: الأعلام ٤/ ١٣٧.

(٤) ينظر : الكشاف ٣/ ٧٤، وتفسير الرازي ٢٢/ ٦٦، والبحر المحيط ٦/ ٢٣٨.

(٥) ينظر : تفسير الرازي ٢٢/ ٦٦، والبحر المحيط ٦/ ٢٣٨.

(٦) أُبَيّ بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج. وله في الصحيحين وغيرهما ١٦٤ حديثا. حديثا. مات بالمدينة في خلافة عثمان سنة ثلاثين، وهو أثبت الأقاويل، وقال ابن عبد البر: الأكثر على أنه في خلافة عمر. ينظر في ترجمته: الأعلام ١/ ٨٢، والإصابة في تمييز الصحابة ١/ ١٨٠.

(٧) ينظر : الكشاف ٣/ ٧٤.

تكون تارةً سالمةً وتارة تتكسر [١]، وتعد أسماء الإشارة والاسم الموصول أكثر قربًا للأسماء المتمكنة من الضمائر؛ لأنه يمكن أن توصف وأن يوصف بها[٢]، بينما الأسماء المضمرة لا يمكن تنكيرها– لأن التثنية لا تلحق إلا النكرة– وما لا يمكن تنكيره فإن تثنيته غير جائزة[٣]، فعُلِمَ أنَّ (هذان، هاتان)، و (اللذان، واللتان) إنما هي صيغ مخترعة للتثنية، وليست بتثنية حقيقية للواحد– كما اختاره ابن عمرون– وإنما جاءت على هذه الصورة؛ لأنهم– كما أشرت– كانوا يحافظون على أن تكون صورة التثنية واحدة لا تتغير، فأوهم هذا بعض النحويين أنها تثنية حقيقية[٤].

ومن الناحية الثانية : وتحريا لأسهل المذاهب وأيسرها وأبعدها عن التكلف، فإن إعرابها إعراب المثنى هو الأصوب والأقرب لديّ، وعلى حد قول أحد المحدثين[٥] إن من الخير التيسير باتباع هذا الرأي القائل بأنهما معربان بالرغم من أنَّ مفرد كل منهما مبني، فلا داعي لإغفال الواقع بجعل الكلمتين مبنيتين على الألف رفعًا، وعلى الياء نصبًا وجرًا؛ لأن هذا يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذي يناسب اليوم تيسيرًا للناشئة والدارسين، ويترك الخلاف فيهما للمتخصصين.

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٦٧.

(٢) ينظر : السابق ٢/ ٤٦٨.

(٣) ينظر : السابق ٢/ ٤٦٧.

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ١/ ٢٢٥.

(٥) ينظر : النحو الوافي ١/ ٣٣٣ والهامش ١/ ٣٣٤.

(أيٌّ) الموصولة بين البنـاء والإعــراب[1]

اختار ابن عمرون مذهب سيبويه في بناء (أي) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها فقال: "غير أن الموصولة إذا أضيفت وحُذِفَ صدرُ صلتِها ففيها لغتان: منهم مَنْ يبني "أيًّا" **وهو المذهب**، وزعم الخليل أنه على الحكاية، كأنه قال: اضرب الذي يُقال له أيهم أفضل... ، ومنهم مَنْ يعربها، قال سيبويه: وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل"[2].

العرض والتحليل:

(أيٌّ) من الأسماء التي تُضاف إلى ما قبلها، ومعناها تبعيض ما أُضيفت إليه؛ ولذلك لزمتها الإضافة، وذلك في نحو: (أُيُّ أخويك زيدُ)، فقد علمت أن زيدًا أحدهما، ولم تَدْرِ أيهما هو. وأقسامها كأقسام (مَنْ) في وجوهها[3].

فمن الأوجه التي تأتي عليها (أيٌّ) أن تكون اسمًا موصولًا، فتحتاج إلى كلام بعدها يتمها وتصير اسمًا به، كاحتياج (مَنْ) و (ما)، إذا كانا بمعنى (الذي) ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل في الذي، فيقال: لأضربَنَّ أيَّهم في

---

(١) يُنظر في هذه المسألة: الكتاب٢/ ٣٩٨، ومعاني القرآن للزجاج٣/ ٦، وأمالي ابن الشجري٣/ ٤١، والإنصاف٢/ ٧١٢، وأسرار العربية ص١٩٣، ونتائج الفكر للسهيلي ص١٩٨، والتبيان في إعراب القرآن٢/ ١٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٠٩، وشرح الكافية للرضي٣/ ١٤٤ والمغني١/ ٩٢، وشرح شذور الذهب ص١٤٢، والهمع١/ ٢٩٥، المعجم الوافي ص١٠١.

(٢) يُنظر : شرح المفصل لابن عمرون ق/ ٣٨٨.

(٣) يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٢٦.

الدار، والمعنى: (الذي في الدار منهم)، فـ (أيٌّ) بمنزلة (الذي)، إلا أنها تفيد تبعيض ما أُضيفت إليه، ولذلك لزمتها الإضافة[١].

و(أيٌّ) اسم موصول بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، سواءً كان مفردًا أم غير مفرد، عاقلاً أم غير عاقل، ولا يتحقق ذلك إلا بشرطين:

الأول: أن يتقدم عليها عاملها، وتتأخر عنها جملة الصلة.

الثاني: أن يكون مدلول عاملها في المستقبل؛ لأن في المضارع إبهاماً يناسب ما في اسم الموصول من إبهام، بخلاف الفعل الماضي، ففيه تحديد وتعيين لا يناسبان الإبهام المُتضمن في (أيّ)[٢].

و (أيٌّ) الموصولة مُعربه في أكثر حالاتها[٣]، وهذه الحالات هي:

– أن يُذكَر مُضافها وعائدها كقولهم: يُعجبني أيُّهم هو أفضل، وجاءني أيُّهم قائمٌ.

– أن يُحذَف مضافها ويُذكر عائدها، نحو: اضْرِب أيًّا هو قائمُ ، ويعجبني أيٌّ هو فاضلٌ.

– أن تُقطَع عن الإضافة، ويُحذف العائد نحو: يُعجُبني أيٌّ فاضلٌ، واضرِبْ أيًّا قائمٌ. وهى في هذه الحالات الثلاث معربة على الأرجح[٤] خلافًا لبعض النحويين الذين قالوا ببنائها قياسًا إذا قُطِعت عن الإضافة، وحُذف العائد[٥].

وإنما أُعرِبت (أيٌّ) في أكثر حالاتها؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب،

---

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٨١.

(٢) يُنظر : المعجم الوافي ص١٠١.

(٣) يُنظر: شرح شذور الذهب ص١٤٢.

(٤) يُنظر : أمالي ابن الشجري ٣ / ٤١، وأسرار العربية ص١٩٣، وشرح المفصل ٢/ ٤٢٦.

(٥) يُنظر : همع الهوامع ١/ ٢٩٥.

ولأن شبهها بالحرف عُورِض بما يختص بالاسم وهو إضافتها لفظاً وتقديرًا[١].
وقيل: إنما أُعرِبت حملًا على نظيرها (جُزْء) و (بَعْض)، ونقيضها (كُل)، حيث أن كليهما يقوم التنوين فيه مقام الإضافة أحيانًا. وقيل: إنما أُعرِبت حملًا على أخواتها الاستفهامية والشرطية[٢].

وتُبْنى (أيّ) على الضم في حالة واحدة، وذلك إذا اجتمع شرطان:

الأول: أن تُضاف. **والثاني:** أن يكون صدر صلتها ضميرًا محذوفًا، وذلك كقوله تعالى:﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾[٣]، والتقدير في الآية: (أيُّهُم هو أشد)، فـ (أي) مفعول، وهو موصول اسمي يحتاج لصلة وعائد، والهاء والميم مضاف إليه، و (أشد) خبر لمبتدأ محذوف، أي: أيهم هو أشد. والجملة من المبتدأ والخبر صلة لـ (أي).

وعلل ابن هشام لبناء (أي) في الآية، فقال: "وكان الظاهر أن تُفتح (أيَّ)؛ لأن إعراب المفعول النصب، إلا أنها هنا مبنية على الضم لإضافتها إلى الهاء والميم وحُذف صدر صلتها، وهو المقدر بقولك: (هو)"[٤].

وبناء (أيّ) على الضم إذا أُضِيفت وحُذف صدر صلتها كما في الآية السابقة هو مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه؛ لأن القياس يقتضى أن تكون مبنية في كل حالاتها؛ لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام، والموصول كما بنيت (مَنْ) و (ما) لذلك في كل حال، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها (بَعْض) وعلى نقيضها وهو (كُل)، وذلك خلاف القياس، فلما دخلها نقْصٌ بحذف

(١) يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٩.
(٢) يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٨١.
(٣) الآية : (٦٩) من سورة مريم.
(٤) يُنظر : شرح شذور الذهب ص١٤٢.

العائد ضعُفَت، فرُدَّت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس[١]. فالشيء لو فارق أصله لعارض فهو شديد النزوع إليه، فبأدنى سبب يرجع إليه. كـ (ما) في لغة الحجاز إذا تقدم خبرها، أو أوْجَب رُدَّت لما يوجبه القياس من بطلان عملها.

والذي عليه النحويون أن (أيّ) إذا كانت مضافة وحُذف صدر صلتها، وهو الضمير العائد نحو قولك: أكرم أيَّهم قائم، كان فيها خلاف هل هي معربة أو مبنية؛ ويتمثل خلافهم فيما يأتي:

أولاً: ذهب البصريون[٢] وعلى رأسهم سيبويه والمازني إلى أن (أيًّا) إذا أُضيفت وحُذف صدر صلتها فإنها تُبْنى على الضم.

ووضح سيبويه ذلك بقوله: "اعلم أن (أيًّا) مضافاً، وغير مضاف بمنزلة (**مَنْ**) ألا ترى أنَّك تقول: أتيُ أفضل؛ وأتُى القومِ أفضَلُ؛ فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى (مَنْ)"[٣]. وعلل لبناء (أيَّ) على الضم، فقال: "وأرى قولَهم: اضرِبْ أيُّهم أفضل، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عَشَر،... فلمَّا كانت أخواته مُفارِقَةً له، لا تُستَعمل كما يُستَعمل، خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استُعمِلت عليه أخواته إلا قليلاً"[٤].

وأشار الرضي لمذهب سيبويه بقوله: "فإذا حذِف المبتدأ صار مبنياً كأخواته الموصولة، وذلك أن شيئاً إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها، ويُبنيِ تشبيهاً بـ (قبلُ) و (بعدُ) لأنه حُذِف من بعض ما يُوضَّحه ويبَنِيه – **أعنى الصلة**– لأنها المُبَيَّنة للموصول كما مر، كما

---

(١) يُنظر : الكتاب ٢/ ٣٩٨، والنكت ١/ ٦٧٨.

(٢) يُنظر : الكتاب ٢/ ٣٩٨، الإنصاف ٢/ ٧١٢.

(٣) يُنظر : الكتاب ٢/ ٣٩٨.

(٤) يُنظر : السابق ٢/ ٤٠٠.

حُذِف من (قبلُ) و(بعدُ) المضاف إليه المُبَيَّن للمضاف. هذا هو مذهب سيبويه وهو الأكثر؛ أعنى كونه مبنياً على الضم عند حذف المبتدأ"(١).

ثانياً: ذهب الكوفيون وبعضُ البصريين إلى أن (أيّاً) معربة، والضمة فيها ضمة إعراب، فقالوا: " إن أيَّهم إذا كان بمعنى (**الذي**) وحُذِف العائد من الصلة فمعرب نحو: لأضربن أيُّهم أفضل".(٤) فهي عندهم معربة مرفوعة وما بعدها خبر، وهى استفهامية لا موصولة، قالوا: وهى في الآية مبتدأ، خبره (أشد)(٢).

واحتج الكوفيون لمذهبهم بنصب (أيَّ) في قراءة هارون بن الأعور(٣) من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾ .

ووصفها سيبويه بأنها لغة جيدة، فقال: "وحدَّثنا هارون أن ناساً من الكوفيين يقرءونها: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ وهى لغة جيدة نصبوها حين جروها حين قالوا: (امرُر على أيَّهم أفضل)"(٤). ومع أن سيبويه جَوَّد هذه القراءة إلا أنها شاذة، جاءت لبعض العرب. قال الأنباري: "قراءة من قرأ: ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم، ..، بالنصب شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب، ولم يقع الخلاف في هذه اللغة، ولا في هذه القراءة، وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصيحة المشهورة، والقراءة المشهورة التي عليها قراءة الأمصار (أيُّهم) بالضم"(٥).

---

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٤٤.

(٢) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٩، شرح الكافية للرضي ٣ / ١٤٤.

(٣) هارون: هو هارون بن موسى الأزدي القارئ الأعور النحوي، عالم بالقراءات، كان يهودياً فأسلم، أول من تتبع وجوه القراءات. والنظائر في القرآن. وتُوفى سنة ١٧٠ هـ. (بغية الوعاة ٢/ ٣٢١).

(٤) يُنظر : الكتاب ٢/ ٩٩.

(٥) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧١٤.

وعلَّل الرضي لشذوذ هذه القراءة بقوله: "وجاءني في الشواذ: (أيَّهم أشد) بنصب (أيَّهم)؛ وذلك أنه لم تُحذف الصلة بكما لها بل حُذِف أحد جُزْأيها، وقد بقى ما هو معتمد الفائدة، أي الخبر"(١).

وتبع الزجاج من البصريين ما ذهب إليه الكوفيون من أن (أيًّا) إذا كانت مضافة وحُذف صدر صلتها فإنها معربة، ولذلك حكم على ما ذهب إليه سيبويه من بناء (أيّ) بالغلط، فقال: "ما تبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدهما، فإنه يُسلِّم أنها تُعْرَب إذا أفردت. فكيف يبنيها وهى مضافة."(٢)

وردَّ السهيلي قول سيبويه ببناء (أيّ) محتجاً بأن ما ذهب إليه سيبويه من بناء (أيّ) لم يُوجد في فصيح القول، ولم يرد به شاهد من نظم أو نثر، فقال: "وهذا الذي ذكره – يعنى سيبويه– من بناء (أيّ) لو استُشهِد عليه بشاهد من نظمٍ أو نثرٍ، أو وجدناه بعده في كلام فصيح شاهدًا له لم نَعْدِل به قولاً، ولا رأينا لغيره عليه طولاً، ولكنا لم نجد ما بنى لمخالفته غيره لا سيما مثل هذه المخالفة، فإنا لا نسلم أنه حذف من الكلام شيء، وإن قال: إنه حُذِف ولابد، والتقدير: أيّهم هو أخوك، فيقال: فلِمَ لَمْ يبْنُوا النكرة فيقولون: مرْرتُ برجلٍ أخوك، أو رأيتُ رجلُ أبُوك، ولمَ خصَّ (أيّ) بهذا دون سائر الأسماء أن يُحذف من صلته ثم يُبنَى للحذف، ومتى وجدنا شيئاً من الجملة يُحذَف ثم يُبنَى الموصوف بالجملة من أجل ذلك، وذلك الحذف لا يجعله متضمناً لمعنى الحرف ولا مضارعًا له، وهذه علة البناء، وقد عُدمت في (أيّ)"(٣).

---

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٣ / ١٤٣.

(٢) يُنظر: معاني القرآن للزجاج ٣ / ٦.

(٣) ينظر: نتائج الفكر ص١٩٨.

ويمكن القول بأن ما ذهب إليه السهيلي من إنكار مذهب سيبويه ببناء (أيُّ) على الضم بدعوى أن الذي ذكره سيبويه، لم يُستشهَد عليه بشاهد من نظمٍ أو نثرٍ، أو وُرُوده في كلام صحيح فصيح منتَقَضٌ بما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسَّان أن أنشد:

إذا ما لَقِيتَ بَنِي مالِكٍ * فسَلِّم على أيُّهُم أَفْضَلُ[1].

برفع (أيُّهم) وهى لغة صحيحة فصيحة لا وجْه لإنكارها؛ لأنها جاءت عمَّن يُؤْخذ عنه اللغة من العرب، و (أيُّ) في البيت موصولة بمعنى (الذي) ويكون (أفضل) خبراً لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: فسلَّم على الذي هو أفضل.

وممن نَحا مَنْحى الكوفيين من البصريين، فقال بإعرابها. يونس[2]، والخليل[3] والجرْمي[4]. وخرَّجوا قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ ﴾ على أن (أيًّا) فيها استفهامية، وأنها مبتدأ، وضمتها ضمة إعراب، و (أشد) خبر، غير أنهم اختلفوا في مفعول لنَنزعَنَّ على أقوال منها:

---

(١) البيت من المتقارب، ونُسِب لغسَّان بن مرة بن عباد، وقيل: لرجل من غسان لم يُسَّم، وهو من شواهد النكت في تفسير كتاب سيبويه١ / ٦٧٨، والإنصاف ٢/ ٧١٥، وشرح المفصل ٢/ ٤٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٠٨، وشرح الكافية الشافية١/ ٥٧، وشرح ابن الناظم ص٢٩٤، ورصف المباني صـ١٩٧، والمغني١ / ٩١، وأوضح المسالك١ / ١٥٠، والهمع١ / ٢٩٥، وشرح الأشموني١ / ١٦٦. والشاهد: في قوله: (فسلَّم على أيهم...) حيث بُنِيَت (أيّ) على الضم مع دخول حرف الجر عليها لإضافتها وحذف صدر صلتها.

(٢) يُنظر : الكتاب ٢/ ٣٩٨

(٣) يُنظر : يُنظر الكتاب ٢/ ٣٩٨، المغني ١ / ٧٧.

(٤) يُنظر : المغني١ / ٩١.

١- أن المفعول محذوف، والتقدير: (لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يُقال فيهم: أيّهم أشد)، فالجملة محكية بقول مقدر. وذلك مذهب الخليل(١).

وعن مذهب الخليل يقول سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضْربْ أيُّهم أفضلُ، فقال: القياس النصب، كما تقول: اضربْ الذي أفضل؛ لأن (أياًّ) في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة (الذي)، كما أن (مَنْ) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)"(٢).

ثم ذكر سيبويه تخريجه للآية الكريمة، فقال: "وزعم الخليل أن (أيَّهم) إنما وقع في اضْربْ أيَّهم أفضلُ، على أنه حكاية، كأنه قال: اضربْ الذي يُقال له: أيُّهم أفضل"(٣).

وقد استحسن الزجاج رأى الخليل في رفع (أَيُّهم) على الحكاية، ومفعول النزع محذوف تقديره: الذي يُقال فيهم: أيُّهم أشد، فقال: "والذي أعتقده أن القول في هذا قول الخليل، وهو موافق للتفسير؛ لأن الخليل مذهبه أو تأويله في قوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة..) الذي من أجل عتوه، يُقال: أي هؤلاء أشد عتيا، فيُستعمل ذلك في الأشد فالأشد"(٤).

وقد نفى سيبويه مذهب الخليل واستبعده معللاً ذلك بأن الحكاية لا تجوز إلا في اضطرارٍ أو شعر، فقال: "وتفسير الخليل- رحمه الله- ذلك الأول بعيدٌ

---

(١) يُنظر: التبّيان في علوم القرآن ٢ / ١٦٣.

(٢) يُنظر: الكتاب ٢/ ٣٩٨.

(٣) ينظر: السابق نفسه.

(٤) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٤٠.

إنما يجوز في شعرٍ أو في اضطرارٍ، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضْرِب الفاسقُ الخبيثُ، تريد: الذي يُقال له: الفاسِقُ الخبيث "[١].

وردَّ الأنباري مذهب الخليل، فقال: "وأما ما ذهب إليه الخليل من الحكاية، ضعيف في اختيار الكلام، وإنما يجوز مثله في الشعر، ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يُقال: (اضربْ الفاسقُ الخبيثُ) بالرفع، أي: اضربْ الذي يُقال له: الفاسقُ الخبيثُ، ولا خلاف أن هذا لا يُقال بالإجماع"[٢].

٢- أن قوله: (لننزعن) عمل في (من كل شيعة) واكتفى الفعل بما ذكر معه، كما تقول: أكلتُ من كلِّ طعامٍ، ثم ابتدأ، فقال: أيهم أشد. ونُسِب ذلك للكوفيين[٣].

٣- أن مفعول (لننزعن) هو جملة (أيهم أشد)، غير أن الفعل قبلها عُلِّق عن العمل، كما عُلِّق في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾[٤]. وهذا مذهب يونس؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب[٥].

وأشار سيبويه إلى رأى يونس بقوله: "وأما يونس فيزعُم أنه بمنزلة قولك: أشهد إنك لرسول الله، واضْرِب مُعَلَّقةٌ "[٦].

وقد ردَّ بعضُ النحويين مذهب يونس بأن التعليق غير مخصوص بأفعال القلوب، فضعفه الأعلم بقوله: "وأما يونس فزعم أن (اضّرِبْ) مُعلَّقة بالجملة، وهذا

---

(١) يُنظر: الكتاب ٢/ ٤٠١.

(٢) يُنظر : الإنصاف ٢/ ٧١٦.

(٣) يُنظر : السابق ٢/ ٧١١، ٧١٢.

(٤) الآية (١٢) من سورة الكهف.

(٥) يُنظر : التبيان في إعراب القرآن٢/ ١٢٨.

(٦) يُنظر: الكتاب٢/ ٤٠٠، ويريد بقوله: "واضرِبْ معلَّقة": أنها تُعلَّق عن العمل فلا تعملها في شيء.

القول ضعيف، وإنما تُعلَّق أفعال القلوب على الاستفهام، كقولك: أَتَظُنُّ أيُّهم في الدار، واعرفْ أزَيدٌ في الدار أم عمروٌ؛ وتعليقه أن يبطل عمله فيما بعده"[١].

وأيَّد الأنباري الأعلمَ في تضعيفِه مذهبَ يونس، وعلل ذلك بقوله: "وأما قول يونس فضعيف؛ لأن تعليق (اضْرِبْ) ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثر؛ فلا يجوز إلغاؤه، وإنما يجوز أن تُعلَّق أفعال القلوب عن الاستفهام، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب، فكان هذا القول ضعيفاً جداً"[٢].

٤- ذهب بعضُ الكوفيين إلى أن المفعول في الآية (كلُّ شيعةٍ) و (مِنْ) زائدة على حد قولهم بجواز زيادة (مِنْ) في الإيجاب، وجملة (أيهم أشد) مستأنفة[٣]. وقد رُدَّ هذا القول بأنه لا يُستَأنف ما بعد الجار[٤].

أما الجرمي من البصريين فذهب إلى إعرابها تابعاً للكوفيين في مذهبهم محتجاً بأنه لم يسمع أحدًا يقول: (أيُّهم) بالرفع، فقال: "خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقتُ الخندق إلى مكة أحدًا يقول: (لأضربَنَّ أيُّهم قائم) بالضم"[٥].

وقد رُدَّ قول الجرمي بأنه إذا كان لم يَسمعْ بالضم، فلا يمنع أن يكون غيره قد سُمع أو يكون ما سمعه لغة لبعض العرب، على أن سيبويه سمع ذلك وحكاه[٦]. وذهب بعضُ النحويين إلى أن (أيّاً) لا تأتى موصولة، فقد نقل ابن هشام هذا المذهب عن ثعلب، وأشار إليه بقوله: "وزعم ثعلب أن (أيّاً) لا تكون

(١) يُنظر: النكت في تفسير الكتاب لسيبويه١/ ٦٧٩.

(٢) يُنظر: الإنصاف٢/ ٧١٦.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٤٥.

(٤) يُنظر: حاشية الدسوقي على المغني١/ ٨٣.

(٥) يُنظر قول الجرمي في: الإنصاف ٢/ ٢٧١، والمغني١/ ٩١.

(٦) يُنظر: الكتاب ٢/ ٣٩٨.

موصولة أصلًا، وقال: لم يُسمع (أيُّهم هو فاضلُ) بتقدير: (الذي هو فاضل جاءني)"[١].

ويتبين من نص ابن عمرون أنه اختار رأي البصريين وشيخهم سيبويه ومن تبعهم من أعلام البصرة كالمازني في أن (أيًّا) إذا أُضيفَت وحُذِف صدر صلتها فإنها تُبْنى على الضم، وهو بذلك مؤيد ابن مالك في تبعيته للبصريين في مذهبهم، وقد أصاب ابن عمرون في اختياره لهذا المذهب، وذلك لخُلو ما استدلوا به على مذهبهم من الاعتراضات التي تعرض لها مذهب الكوفيين القائل بأن (أيًّا) إذا أُضيفت وحُذف صدر صلتها، فإنها تكون معربة، فـ (أيُ) معربة عند الكوفيين في جميع أحوالها.

ويكفى الحكم بشذوذ قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهَمْ ﴾ وكثرة الاعتراضات التي تعرض لها مذهب الكوفيين ومن تبعهم كـ يونس، والخليل، والجرمي، وغيرهم من رَدَّ هذا المذهب وعدم صوابه، ونفى ما استدلوا به على هذا المذهب.

ونَخْلُص من هذا إلى أنه يُمكن القول: بأن ما ذهب إليه سيبويه، ومن تبعه من النحويين؛ كابن مالك[٢]، والسيوطي[٣]، واختاره ابن عمرون؛ من أن (أيًّا) إذا أُضيفَت وحذف صدر صلتها فإنها تُبنى على الضم، هو الصواب، وهو ما أُرجِّحه؛ لأنها لغة فصيحة ويكفى ورودها في المصدر الأول للاستشهاد وهو كتاب الله عز وجل، كما وردت عند من يُستشهد بفصاحتهم، ويُؤخذ عنهم من العرب، فلا وجه لإنكارها.

---

(١) يُنظر : مغني اللبيب ١/ ٩٢.

(٢) يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٩.

(٣) يُنظر: همع الهوامع ١/ ٢٩٥.

المبحث الثاني: أسماء الأفعال، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أسماء الأفعال بين الاسمية والفعلية.

المسألة الثانية: (هَلُمَّ) بين الفعلية واسمية الفعل عند الحجاز وتميم.

المسألة الثالثة: (هَلُمَّ) بين الأصالة والتركيب.

۞ أسمــاء الأفعـال بـين الاسمية والفعلية[١] ۞

اختار ابن عمرون القول بأن أسماء الأفعال أسماءً فقال:" وهي أسماء، والدليل على أنها أسماء أشياء من جملتها قول سيبويه: " وذلك أنّها أَسماءٌ، وليست على الأَمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفى يومِك"[٢]. يعني: أنها تخالف صيغ الأفعال.وقال سيبويه: " ولكنَّ المأمور والمنهىّ مضمرانِ في النية". أي: لا يتصل بها الضمير على حد اتصاله بمسماها، وذلك دليل أنها أسماء؛ لأن الأسماء إذا تحملت ضميرًا لا يظهر في تثنية ولا جمع.

ورَدَّ ابن عمرون على من زعم أنها حروفًا فقال: "وليست بحروف؛ لأن الحرفَ لا يتحمل الضمير، والدليل على تحملها الضمير توكيده، ومن الدليل أنها إذا نقل منها ما في آخره راء وسُمِّيَ بها، لم تُعرب بل تبقى على بنائها بخلاف الأفعال، ولأن تنوين التنكير يلحقها، ولأن اللام قد دخلت على بعضها في: (النجاءَك)[٣]..."[٤]

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ١ / ٢٤٢، والمقتضب ٣ / ٢٠٢، واللباب ١ / ٤٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣-٧، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٣٨٤، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٤٣٥، وشرح الكافية للموصلي١ / ٣٦٢، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٩، وأوضح المسالك ٤/ ٧٥، والمساعد ٣/ ٦٣٩، والتصريح ٤/ ١٤٣، والهمع ٣/ ٨١، وشرح الأشموني على الألفية ٣ / ٣٦١.

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٢.

(٣) من أمثلة سيبويه، ينظر : الكتاب ١/ ٢٤٢، و"النجاء": اسم لـ (انج)، وتلحقها كاف الخطاب فتقول: النجاءك، قاله ابن طاهر، وقيل: ليس اسم فعل، بل هو من المصادر النائبة عن الفعل. ينظر : الارتشاف ٥/ ٢٣٠١.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ورقة ٣٩٣أ.

العرض والتحليل:

اسمُ الفعل: هو ما ناب عن الفعلِ معنىً واستعمالاً، كـ (شَتَّان) و (صَهْ) و (أوَّه)[١].

وعرَّفه ابن الناظم بقوله: "هي ألفاظ نابت عن الأفعال معنىً واستعمالاً، كشَّتان بمعنى: افْترقَ، وصَهْ بمعنى: اسْكُت، وأوَّه، بمعنى: أَتَوجَّع، ومَهْ، بمعنى: اكفُفْ."[٢]

وعلَّل ابن يعيش لاستعمال أسماء الأفعال، فقال: "والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوعٌ من المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هي الألفاظ أسماءُ لها أولى بموضعها، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة، والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة... فتركهم إظهار علامة التأنيث والتثنية والجمع مع أن فى كل واحدٍ من هذه الأسماء ضميراً للمأمور، والمنهيَّ بحكم مشابهة الفعل، ونيابته عنه دليل على ما قلناه من قَصْد الإيجاز والاختصار، وأما المبالغة، فإن قولنا: (صَهْ) أبلغ في المعنى من (اسْكُت) وكذلك البواقي."[٣]

وأسماءُ الأفعال على حَدّ قول أكثر النحويين، مُختَلف في حقيقتها، فقد اختلف النحويون في حقيقتها، هل هي أسماء أو أفعال أوغير ذلك؟، وجاء خلافهم على النحو التالي:

أولاً: ذهب جمهور البصريين[٤] إلى أنها أسماءٌ، ويُسمُّونها: أسماء أفعال، وهى نائبة عن الأفعال أو عن معانيها.

(١) يُنظر: أوضح المسالك ٤ / ٧٥.

(٢) يُنظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص٤٣٥.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣، ٤.

(٤) يُنظر: الكتاب١/ ٢٤٢، والمقتضب٣/ ٢٠٢، واللباب١/ ٤٥٤، والارتشاف٥/ ٢٢٨٩.

يقول سيبويه في باب (من الفعل سُمَّي الفعل فيه بأسماء لم تُؤخَذ من أمثلة الفعل الحادث): "واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر علامة المضمر، وذلك أنها أسماءٌ، وليست على الأمثلة التي أُخِذَت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يُستَقبل، وفى يومك، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية."(١)

ويُفهم من قول سيبويه أن هذه الأسماء لا تقع إلا في الأمر والنهى فقط، فلا يجوز أن يُقال: أعجبنِي متاع زيدًا، ولا هذا رُوَيد زيدًا، كما يُقال: أعجبني منعك زيدًا.

يقول المبرد في حديثه عن ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر: "ولكنها أسماءُ وضُعِت للفعل تدل عليه، فأُجرِيت مُجْراه ما كانت في مواضعها، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنها لا تُصرَّف تَصَرُّف الفعل، كما لم تُصَّرف (إنَّ) تَصرُّف الفعل، فألزمت موضعاً واحدًا، وذلك قولك: صَهْ ومَهْ. "(٢)

وقد استدل هؤلاء على مذهبهم بعدة أمور منها:

١- صِدْق حَدَّ الاسم عليها طردًا وعكسًا، ولا يُقال: لا يدخل تحت الحد لدلالتها على المعنى المُقتَرن بالزمان(٣).

٢- أنها تدل على معنى في نفسها، ولا تدل على زمان من طريق الوَضْع، وحقيقة القول أن (صَهْ) اسم لـ (اسْكُت). وليس عبارتين عن شيء واحد، مثل:

---

(١) يُنظر: الكتاب ١/ ٢٤٢.

(٢) المقتضب ٣ / ٢٠٢.

(٣) يُنظر: شرح الكافية للموصلي١/ ٣٦٣.

اسْكُت واصْمت، فـ (صَهْ) اسم ومُسمَّاه لفظ آخر، وهو السكت. فالزمان معلوم من المُسَمّى لا من الاسم[١].

٣- أنها تُنوَّن للتفريق بين التعريف والتنكير وهو من خصائص الأسماء، نحو: صَهٍ، فإذا قيل: صَهْ كان معرفة، وإذا قيل: (صَهٍ) كان نكرة، ويؤيد ذلك جُمهودها وعدم تصرفها[٢].

٤- جواز كونها فاعلة ومفعوله[٣]، فتقع موقع نائب الفاعل، ومن ذلك قول زهير:

وَ لَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أنتَ إِذْ * دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ[٤].

وقد تقع موقع المفعول، ومن ذلك قول ربيعة بن مقروم الضبي:

فَدَعَوْا نَزالِ فكنتُ أوَّل نازلٍ * وعلامَ أركَبُهُ إذا لمْ أَنْزِلِ[٥].

٥- التأنيث وهو من خصائص الأسماء[٦].

٦- أنها تقبل التعريف والتنكير، بخلاف الأفعال، فإن وضعَها على التنكير، فتدخل (ألْ) على بعضها، كقولهم: النَّجَاءك، بمعنى: انجُ.

---

(١) يُنظر: اللباب١/ ٤٥٤، وشرح الموصلي١/ ٣٦٣.

(٢) اللباب١/ ٥٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش٣/ ٧.

(٣) يُنظر: اللباب١/ ٤٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤، ويُراجع شرح الكافية للموصلي١/ ٣٦٤.

(٤) البيت من الكامل وهو لزهير، وصدره في شرح ديوانه ص٨٣:
ولَنِعْمَ حَشْوُ الدَّرع ...، ومن شواهد الكتاب٣/ ٢٧١، والمتقضب٣/ ٣٧٠، والإنصاف٢/ ٥٣٥، واللباب١/ ٤٥٤، وشرح الكافية للموصلي/ ٣٦٤. والشاهد: في قوله: (دعيت نزال..) حيث وقع اسم الفعل (نزال) موقع الفاعل، وأسُند إلى دُعيت.

(٥) البيت من الكامل، وهو لربيعة بن مقروم الضبي، ومن شواهد الإنصاف٢/ ٥٣٦، واللباب١/ ٤٥٥، وشرح ابن يعيش٣/ ٥، والشاهد في: (فدعوا نزال) فوقع اسم الفعل (نزال) موقع المفعول به؛ لأنه أراد هذا

(٦) يُنظر: شرح الكافية للموصلي١/ ٣٦٤.

٧- حكاية بنائه إذا نُقِل للعلمية وسُمي به، وآخره راء، فقد أجمع بنو تميم وأهل الحجاز على بنائه، كقولهم: (حَضَارِ) و(سَفارِ) فحاله بعد التسمية كحاله قبل التسمية في بنائه، لأنه اسمُ فُعَل، فبقى على بنائه، ولم يُعرَب، ولو كان فعلًا لوجب أن يُعرَب إذا نُقِل إلى العلمية ، نحو: (كَعْسَبَ)، و(تَغْلِبُ) و(اضْرب)، وهذا ما دلَّل به ابن يعيش على أنها أسماءُ للأفعال(١).

٨- أنها لم تُؤخَذ من لفظ أحداث الأسماء، ولا هي على أمثلتها، فإذا لم تكن أفعالاً ولا حروفاً ثبت أنها أسماء(٢).

وقد اختار مذهبَ البصريين ونحا نحوهم جمعٌ من النحويين، منهم الفارسي(٣)، والعكبري(٤)، وابن يعيش(٥)، وابن مالك(٦)، والموصلي(٧)، والمرادي(٨)، والمرادي(٨)، وابن عقيل(٩)، والأزهري(١٠)، والسيوطي(١١).

يقول الفارسي مدللًا على كونها أسماء أفعال: "وهذه الكلم التي سُمِّيت بها هذه الأفعال أسماء، وليست بأفعال ولا حروف يدل على أنها أسماء؛ أنها لا تخلو

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧.

(٢) يُنظر: المسائل الحلبيات ص٢١٢.

(٣) يُنظر : المصدر السابق ص ٢١١.

(٤) يُنظر : اللباب١/ ٤٥٤.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٣.

(٦) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٣.

(٧) يُنظر : شرح الكافية للموصلي ١/ ٣٦٣.

(٨) يُنظر : توضيح المقاصد ٣/ ١١٥٩.

(٩) يُنظر : المساعد ٣/ ٦٣٩.

(١٠) يُنظر : همع الهوامع ٣/ ٨١.

(١١) يُنظر : التصريح٤ / ١٤٤.

من أن تكون أسماءً أو أفعالًا أو حروفًا، فالدلالة على أنها ليست بحروف، أن الحروف لا تتضمن ضمير الفاعلين، ولا يُنتَصب المفعول بها، ... والدلالة على أنها ليست بأفعال أنها لم تُؤخَذ من لفظ أحداث الأسماء، ولا هي على أمثلتها، فإذا لم تكن أفعالاً ولا حروفاً ثبت أنها أسماء..."[١].

ويقول العكبري مؤيدًا مذهبَ جمهور البصريين: "وذلك نحو: (صَهْ، ومَهْ، ورُويدَ ، ونزالِ)، وكلها أسماء.."[٢].

وقال ابن يعيش في حديثه عن أسماء الأفعال: "أسماءُ الأفعال، المُرَاد به أنها وُضِعت لتدل على صيغ الأفعال، كما تدل الأسماء على مُسمَّياتها، فقولنا: (بَعُدَ) دال على ما تحته من المعنى، وهو خلاف القُرب، وقولك: (هَيْهات) اسم اللفظ(بَعُد) دال عليه، وكذلك سائرها، والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوع من المبالغة، ولولا ذلك، لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أَوْلى بموضعها..."[٣].

وقال ابن مالك: "نائب فعل، جنس يَعُمْ المصدر العامل، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم الفعل، والحروف التي فيها معاني الأفعال..."[٤].

وصَحَّح المرادي مذهبَ البصريين، فقال في سياق حديثه عن أسماء الأفعال: "والصحيح أنها أسماء؛ لقبولها بعض علامات الأسماء، كالتنوين

---

(١) يُنظر : المسائل الحلبيات ص ٢١٢.

(٢) يُنظر : اللباب١/ ٤٥٤.

(٣) يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٤.

والتصريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال؛ ولورودها على أوزان تُخَالف أوزان الأفعال."[١]

أما السيوطي فقال في معرض حديثه عن أسماء الأفعال: "هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرفة. لا تَصَرُّف الأفعال، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تَصرُّف الأسماء إذ لا يُسنَد إليها، فتكون مبتدأة أو فاعلة، ولا يُخبَر عنها فتكون مفعولاً بها، أو مجرورة، فإنها وإن قامت مقام الأفعال في العمل إلا أنها تتصرف تَصَرُّف الأسماء، فتقع مبتدأً، وفاعلًا، ومفعولًا..."[٢].

ثانيًا: ذهب الكوفيون[٣] إلى أنها أفعال حقيقةً مرادفة لما تفسَّرُ به، وقد جرت في ألفاظها على طريق الأسماء. وقد استدل الكوفيون على مذهبهم، بأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان[٤].

وذهب أبو حيان مذهبَ الكوفيين في القول بأنها أفعال، فقال عن باب الكلمات المُختَلف فيها أهي أسماء أو أفعال أو غيرها: "...، وهى أفعال لا الأفعال التي قسيمة الأسماء."[٥]

وما ذهب إليه الكوفيون من القول بأن أسماءَ الأفعال إنما هي أفعال حقيقة، فمردود، فقد ردَّه بعضُ العلماء كالشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد،

(١) توضيح المقاصد ٣ / ١١٥٩.

(٢) همع الهوامع ٣ / ٨١.

(٣) يُنظر: الارتشاف ٥/ ٢٢٨٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٦٣٩، والتصريح ٤ / ١٤٤، والهمع ٣ / ٨٢.

(٤) يُنظر الارتشاف ٥/ ٢٢٨٩، والهمع ٢/ ٨٢، وشرح الأشموني على الألفية ٣/ ٣٦١.

(٥) يُنظر: الارتشاف ٥/ ٢٢٨٩.

فبعد ذِكْره لمذهب الكوفيين من أنها أفعال، ردُّه وأفسده من عدة أوجه، فقال: "... **أولها**: أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية، **وثانيها**: أن منها ما يُنوَّن وقد علمنا أن الفعل لا يُنوَّن، **وثالثها**: أن منها ما وُضِع على حرفين أصالة، كـ (مَهْ وصَهْ)، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وُضِع على حرفين، **ورابعها**: أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة، **وخامسها**: أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد."[١]

ثالثًا: ذهب بعضُ البصريين[٢] إلى أنها أفعالٌ استُعمِلت استعمال الأسماء.

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم، بأن هذه الأفعال جاءت على أبنيتها، واتَّصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء، وذلك نحو: هَلُمُّوا[٣].

رابعًا: نُسِب لجماعة من البصريين[٤]، القول بأن أسماء الأفعال نائبة عن المصادر، والمصادر نائبة عن الأفعال.

وهذا القول مردود، فقد ردَّه الشيخ محيى الدين عبد الحميد وأفْسَده من جهتين، فقال معللاً ذلك:"... وهذا رأى جماعة من البصريين، وهو غير مستقيم من جهتين:

الأولى: أن المصادر لم تُوضَع للدلالة على الزمان، فلو كان اسم الفعل قد وُضِع للدلالة على المصدر لم يكن دالًا على الزمان، ولم يكن من الماضي والمضارع والأمر.

---

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣/ ٧٦.

(٢) يُنظر: الارتشاف ٥/ ٢٢٨٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٩، وعدة السالك لأوضح المسالك ٣ / ٧٦، والتصريح ٤/ ١٤٣، وشرح الأشموني ٣/ ٣٦١.

(٣) يُنظر: الارتشاف ٥/ ٢٢٨٩.

(٤) يُنظر: عدة السالك ٣/ ٧٦، والتصريح ٤/ ١٤٣.

والثانية: أن المصادر النائبة عن الأفعال مُعربَة نحو قولك: (ضَرْبًا زيدًا). وقد علمت أن أسماء الأفعال مبنية."(١)

خامسًا: ذهب بعضُ المُتأَخِّرين(٢) إلى أن أسماءَ الأفعال ليست أسماءً، ولا أفعالًا ولا حروفًا، وإنما هي قسم رابع زائد على أقسام الكلمة الثلاثة، فهي خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة، وسماه الخالفة، أي: خالفة الفعل، وقد نسب السيوطي هذا لأبي جعفر النحوي(٣).

وهذا الرأي مردود أيضًا، فقد رَدَّه الزجاجي معللًا ذلك بقوله: "... والمدَّعِي أن للكلام قسمًا رابعًا أو أكثر منه، فَخَمَّن أو شاك، فإن كان متقينًا فليُوجِد لنا في جميع كلام العرب قسمًا خارجًا عن أحد هذه الأقسام؛ ليكون ذلك ناقضًا لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلًا، وليس يجب علينا ترك ما قد تَيَقَّناه وعرفناه حقيقة، وصح في العقول الشك من شك بغير دليل ولا برهان؛ لأن الشكوك لا تدفع الحقائق."(٤)

سادساً: نُسِب لسيبويه القول بأنها أسماءٌ للألفاظ النائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة(٥). وارتضى هذا الرأي صاحب البسيط، وهذا ما نسبه إليه الأزهري(٦).

---

(١) عدة السالك لأوضح المسالك ٣ / ٧٦.

(٢) يُنظر: الارتشاف ٥/ ٢٢٨٩، والهمع ٣/ ٨٢، وشرح الأشموني على الألفية ٣/ ٣٦١.

(٣) يُنظر : الهمع ٣ / ٨٢.

(٤) يُنظر : الإيضاح في علل النحو ص٤٣.

(٥) يُنظر : التصريح ٤/ ١٣٤، ويراجع عدة السالك ٣ / ٧٦.

(٦) يُنظر: التصريح ٤/ ١٤٣.

وهذا شبيه برأي جمهور البصريين القائل: بأنها أسماءٌ نائبة عن الأفعال، إلا أنه يُفارقه في أن رأىَ البصريين جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة دلالته على لفظ الفعل، أما ما نُسِب لسيبويه هذا فإنه جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة بغير واسطة[١].

تعقيب وترجيـــم:

يتبَيَّن من نص ابن عمرون موافقته لجمهور البصريين في القول بأنها أسماء نائبة عن الأفعال أو معانيها، فقد صحَّح هذا المذهب لديهم، ودلَّل عليه كما فعل معظم النحويين، ولم يتعَرَّض لباقي المذاهب الأخرى، إلا أنه قد أصاب في اختياره لهذا المذهب، لأنه هو المذهب المقبول والراجح لدى كثير من النحويين، كما سبق الحديث عن اختيارهم لهذا المذهب، ونصوصهم في هذه القضية.

وبنـاءً على ما سبق، فإن الذى يقع في نفسي موقع القبول، هو مذهب جمهور البصريين، القائل بأن أسماء الأفعال إنما هي أسماءُ نائبة عن الأفعال أو عن معانيها، وهو ما اختاره ابن عمرون؛ وذلك لأن هذا المذهب تَدعمُه الأدلة التي تُبيِّن مدى صحته، فهذه الأسماء تُنَوَّن فرقًا بين المعرفة منها والنكرة، ومن المعلوم أن التنكير والتعريف من خصائص الأسماء، وبناءً على ذلك فإنها تقبل التعريف والتنكير، بخلاف الأفعال فإن وضعَها على التنكير، كما أنها قد تقع موقع الفاعل أو المفعول، فضلًا عن بقية الأدلة الأخرى.

ومما يُرجِّح هذا المذهب أيضاً خُلوِّه من الردود والاعتراضات التي وُجَّهت لبعض المذاهب الأخرى. كمذهب الكوفيين القائل بأنها أفعال حقيقة، ومذهب بعض البصريين القائل: بأنها أسماء للمصادر نائبة عن الأفعال، ومذهب بعض

---

(١) يُنظر: عدة السالك ٣/ ٧٦.

المتأخرين القائل: بأنها ليست أسماءً ولا أفعالًا ولا حروفًا، وإنما هي قسم رابع زائد على أقسام الكلمة الثلاثة، فهذه المذاهب، قد وُجه إليها بعض الاعتراضات والردود مما يبطل صحتها، كما سبق الحديث عن ذلك.

وأيضًا فهذا المذهب قد اختاره وصححه جمعٌ من النحويين، كالفارسي، والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك، والموصلي، والمرادي، والسيوطي، وغيرهم من النحويين.

۞ (هَلُمَّ) بين الفعلية واسمية الفعل عند الحجاز وتميم[1] ۞

اختار ابن عمرون القول بأن (هَلُمَّ) اسم فعل، وأنها غير مركبة، فقال: " والأصل فيها عدم التركيب، وإنما حُكِمَ به للغة بني تميم بتصريفها تصريفَ الفعلِ، ويضعف لغتهم أنه اسم فعل"[2].

العـــرض والتــحليل:

(هَلُمَّ) من أسماء الأفعال وهي ألفاظ تقوم مقام الفعل تدل على معناه وتعمل عمله، لكنها غير متصرفة تصرفها[3] أي أن أبنيتها لا تختلف لاختلاف الزمان كما تختلف أبنية الأفعال لذلك. ولا يجوز فيها التقديم والتأخير[4].

كما لا تتصرف تصرف الأسماء في كونها تستعمل مبتدأً وفاعلاً وغير ذلك[5].

وسيكون الحديث هنا عن الخلاف في (هَلُمَّ) بين الفعلية واسمية الفعل، وعن الخلاف في أصالتها وتركيبها.

أولًا: الخلاف في (هَلُمَّ) بين الفعلية واسمية الفعل:

(هَلُمَّ) اسم فعل عند أهل الحجاز لقولك: (تعالَ أو أقبل[6]

---

(١) تنظر هذه المسألة في: الكتاب ١/ ٢٤١، والمقتضب ٣/ ٢٠٢، و تهذيب اللغة (هـ ل م)، والخصائص ٣/ ٣٧، ٣٨، المخصص ١٤/ ٨٧، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٦٤، وأمالي ابن الحاجب ١٩٩، واللباب للاسفرايني ١٨١، والدر المصون ٣/ ٢١٢، واللهجات العربية نشأة وتطوراً ٣٣٥، واسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم ٢٤٢.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ورقة ٣٩٧ أ.

(٣) التسهيل ٢١١.

(٤) المقتضب ٣/ ٢٠٢.

(٥) شفاء العليل ٢/ ٨٦٩، وينظر شرح الكافية ٣/ ١٦٥.

(٦) حروف المعاني للزجاجي ١/ ١٩، شرح الكافية ٣/ ١٨٤، النحو في ظلال القرآن الكريم ١٣٥.

أو ايت[١] أو احضر[٢] أو هات)، ولا تكون عندهم إلا منصوبة الميم[٣].

وهي فعل أمر عند بني تميم و(الهاء) زائدة كما أفاده المبرد[٤].

ولم تستعمل لها تميم ماضياً ولا مضارعاً[٥].

كما أنهم التزموا فتح المدغم فيه مطلقاً فيفتحونها في (هلمَّها، وهلمَّه، وهلمَّ الرجل أي مع (ها) الغائبة، و(هاء) الغائب، وقبل الساكن، إلا أنها تكسر في (هلمِّي) وتضم في (هلمُّوا)، وحكى الجرمي: هلمَّ بالفتح والكسر عن بعض بني تميم[٦].

وهم في ذلك يجرونها مجرى الفعل (رُدَّ) فقولهم للواحد (هلم) كقولك (رُدّ)، وللاثنين (هَلُمَّا) كقولك (رُدَّا)، وللجميع (هَلُمُّوا) كقولك (رُدُّوا)، وللأنثى (هَلُمِّي) كقولك (رُدِّي) ولجماعة النساء (هَلْمُمْنَ) كقولك (ارْدُدْنَ) [٧].

وممن نسب إليهم هذه اللهجة سيبويه وتبعه جمع من النحويين أمثال: المبرد[٨] ومكي القيسي[٩]، والخوارزمي[١٠] وابن يعيش[١١] والنيلي[١٢]

---

(١) الخصائص ٣/ ٣٧، شرح المفصل ٤/ ٤١.

(٢) شفاء العليل ٢/ ٨٧٠.

(٣) المساعد ٣/ ٣٤٥، واسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم ٧، ٨.

(٤) المقتضب ٣/ ٢٥، ٢٠٣، وينظر: الكتاب ٣/ ٥٢٩، ٣/ ٣٣٢.

(٥) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٣٧ وينظر: المساعد ٣/ ٢٤٩.

(٦) المساعد ٣/ ٣٤٤، وينظر النحو في ظلال القرآن الكريم ١٣٥، ١٣٦.

(٧) لسان العرب (هـ ل م).

(٨) المقتضب ٣/ ٢٠٢، ٢٠٣.

(٩) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٧٥.

(١٠) ترشيح العلل ٢٣٢.

(١١) شرح المفصل ٤/ ٤٢.

(١٢) الصفوة الصفية حـ١ ق ١ ص ٨٢، ٨٣.

وأبي حيان[١] وابن هشام[٢] وابن عقيل[٣] والسيوطي[٤].

قال سيبويه: "وهَلُمَّ في لغة الحجاز... جعلوها للواحد والاثنين والجمع والذكر والأنثى سواء"[٥].

وقال أيضاً: "وقد تدخل الخفيفة والثقيلة- أي النون- في هلم في لغة بني تميم"[٦].

ومن العلماء من وسع دائرة اللغة التميمية:

فنسبها الجوهري[٧] والفيومي[٨] إلى **نجد** بصفة عامة كما ذكر الفيومي عن أبي أبي زيد أن استعمال (هلم) بلفظ واحد للجميع من لغة عقيل وعليه قيس بعد[٩].

ومنهم من ضيق الدائرة فنسب هَلُمّ إلى فرع من بني تميم هم بنو سعد حيث أورد صاحب العين نسبة هذه اللهجة إليهم[١٠]. ولعل المقصود بـ (بني سعد) هم بنو سعد بن زيد مناه من تميم.

ونسبها ابن منظور إلى بني تميم وأهل نجد[١١].

ولا تعارض بين هذه الروايات فـ(تميم) كانت تقيم بـ(نجد)، بل كانت تعد أكبر

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٢٥، ٤، ٢٠٣٧، وينظر: البحر المحيط ٤/ ٦٦٥، وتقريب المقرب ١٠٥.

(٢) شرح قطر الندىٰ ٣١.

(٣) المساعد ٣/ ٢٤٩.

(٤) همع الهوامع ٣/ ٨٦.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٢٩ بتصرف.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٢٩.

(٧) تاج اللغة صحاح العربية (هـ ل م).

(٨) المصباح المنير (هـ ل م) الهاء مع اللام وما يثلثهما.

(٩) السابق (هـ ل م).

(١٠) العين (هـ ل م).

(١١) لسان العرب (هـ ل م).

القبائل التي كانت تحل به، وكثيراً ما كان يذكر (نجد) ويعني به (تميم) والعكس .... وقد تكون هذه الظاهرة نطقت بها بعض القبائل المجاورة لـ(تميم) وما أورده الخليل يرجع على أنه هو أو من روى عنه سمعها من بني سعد دون بقية البطون التميمية[(١)].

وحجة أهل الحجاز في أنها عندهم اسم فعل ما يلي:

١- أنهم لمحوا فيها جانب الاسمية الجديد، وقد قامت الدلالة على أن أسماء الأفعال أسماء[(٢)]، وليس القياس في الأسماء أن تتصل بها الضمائر، إنما يكون ذلك في الأفعال[(٣)].

٢- أنها بلفظ واحد في كل حال فتقول: هلم يا زيدُ، وهلم يا رجالُ، وهلم يا امرأة[(٤)].

٣- أنها تتعدى تارة بنفسها، وتارة بحرف الجر كالفعل، مثال الأول قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾[(٥)] أي: احضروا وهاتوا، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[(٦)] أي: أقبلوا أقبلوا إلينا[(٧)].

٤- مخالفتهم مجرى الفعل في لغتهم؛ لأن لغتهم أن يقولوا للواحد (الممم) بإظهار

---

(١) لغة تميم ٤٨٩.

(٢) راجع الخلاف في حقيقة أسماء الأفعال في المسائل الحلبيات ٢١١- ٢١٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٥٤، ٤٥٥، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٩٠، ٩١.

(٣) شرح المفصل ٤/ ٤٢.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٢٩، وينظر شرح المفصل ٤/ ٤١ وما بعدها.

(٥) من الآية (١٥٠) من سورة الأنعام.

(٦) من الآية (١٨) من سورة الأحزاب.

(٧) الصفوة الصفية حـ ١ ق ١ ص ٨٢، ٨٣.

التضعيف نحو (اردد، واشدد) فلما رَكَّبوه مع غيره وسموا به خرج عن حكم الفعل، فلم يظهروا فيه علامة تثنية ولا جمع[١].

أي أنها عندهم مركبة، وخرجت بتركيبها عن حكم الفعل وأصبحت صيغة جديدة هي صيغة اسم الفعل النائب عن (احضر أو أقبل) المغير عن (اجمع) بسبب تغيير التركيب، ولذا لزمت عند الحجازيين صورة واحدة كأخواتها من جميع أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها التي الأصل فيها التصرف إلى عدم التصرف[٢].

وحجة بني تميم في أنها عندهم فعل ما يلي:

١- أن الأصل في (هلم) التصرف؛ لأن أصلها فعل هو (لُمّ، أو المم، أو أُمَّ) على اختلاف بين النحويين فنظروا إلى الأصل ولم يلتفتوا إلى الزيادة فتصرفوا فيها[٣].

٢- أن الكلمة منحوتة من كلمتين الأخيرة منهما فعل (لُمَّ) أي جمع الشمل فهي جزء في تركيب الكلمة يجمعها معنى كلي واحد أي جمع الشمل فظلت الكلمة على نمطها القديم عند تميم[٤].

٣- اجراؤها مجرى الفعل في اتصال الضمير بها لشدة شبهها به وإفادتها فائدته وعليه فاعتبار الفعلية فيها وهو (لُمّ) وتغليب جانبه ترتب عليه أنهم يثنونه ويجمعونه فيقولون: هلم يا رجل، وهلما يا رجلان، وهلموا يا رجال، وهلمي يا امرأة، وهَلْمُمْن يا نسوة[٥]، فأجروها مجرى (رُد) فقالوا (هَلُمَّا وهَلُمُّوا وهَلُمِّي وهَلْمُمْنَ) كما قالوا: (رُدّا ورُدُّوا ورُدِّي وآرْدُدْنَ) [٦].

وهناك مذهب آخر عن تميم وهو أنها اسم فعل وإن ألحقوها الضمائر

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٤٢.

(٢) شرح الكافية ٣/ ١٨٤ بتصرف.

(٣) لسان العرب (هـ ل م).

(٤) لغة تميم ٤٩٠.

(٥) شرح المفصل ٤/ ٤٢، وينظر المساعد ٢/ ٦٤٤.

(٦) لسان العرب (هـ ل م).

وليست مبقاه على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم.

وقد نقل هذا المذهب ابن عمرون فقال: " وهي اسم عندهم؛ بدليل إلزام الفتح لميمها إذا لم يظهر فيها ضمير، ولم يجرِ مُجرى (رَدَّ)، دلَّ على إخراجها عن حكم الفعلية".

ونقله ابن يعيش أيضًا فقال: "والذي يدل على ذلك أن بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف فمنهم من يتبع فيقول: رُدّ بالضم، وفِرّ بالكسر، وعَضَّ بالفتح، ومنهم من يكسر على كل حال فيقول: رُدّ وفِرّ وعِضّ، ومنهم من يفتح على كل حال، ثم رأيناهم كلهم مجتمعين على فتح الميم من هلم ليس أحد يكسرها ولا يضمها فدل ذلك على أنها خرجت عن طريق الفعلية وأخلصت أسماً للفعل نحو دونك ورويدك وعندك"(١).

ورد على ذلك بأمرين الأول: أن الحالة هنا تختلف فالفعل في (رُدّ) ثلاثي وهنا رباعي.

والثاني: ما حكاه الجرمي في (هلم) من فتح وكسر عن بعض بني تميم(٢).

ومن هنا قال السمين الحلبي: "وقد خالف بعضهم في فعليتها على هذه اللغة وليس بشيء"(٣).

والأولى عندي ما ذهب إليه الحجازيون من أنها اسم فعل؛ إذ به نزل القرآن الكريم فجاء بلفظ واحد وهو الإفراد حال التثنية والجمع تذكيرًا وتأنيثًا.

والدليل على ذلك أنه في الذكر الحكيم تعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى كالفعل نحو قوله تعالى:﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾(٤)

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٤٢، ٤٣، وينظر: البديع في علم العربية حـ ١ م ٢ ص ٥٣٠، والغرة المخفية ٢/ ٥٠٢، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٦.

(٢) المساعد ٣/ ٣٤٢، ولغة تميم ٤٩٠.

(٣) الدر المصون ٣/ ٢١٢.

(٤) من الآية (١٥٠) من سورة الأنعام.

أي: احضـروا وهـاتوا، وقولـه تعـالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾(١) أي: أقبلوا إلينا(٢).

كذلك ورد اللفظ بـالإفراد في مواطن كثيـرة من الأحاديـث النبـويـة متعديا ولازماً منـها على سبيل المثال لا الحصر:

١- ما ورد عن ابن عباس- رضي الله عنهما: أنه لما حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب. فقال النبي ﷺ " **(هلم) أكتـب لكـم كتابـا لا تضـلون بعده...**" (٣).

فـ (هلـم) فـي الحديث اسم فعل أمر حيث خوطب بـه جماعـة المخاطبين ولـم تلحقها علامـة الجمـع ومعنـاه أقبلـوا أو تعـالوا أكتـب لكـم، و**(أكتب)** مضـارع مجـزوم فـي جواب الطلب المدلول عليه بـ **(هلم)**.

٢- ما روى عن أبي قلابة عن رجل قال: أتيت النبي ﷺ لحاجة فإذا هو يتغدى قال : **(هلم) إلى الغداء فقلت: إني صائم قال: (هلم) أخبرك عن الصوم...**" (٤).

فـ(هلم) الأولى في الحديث اسم فعل أمر لازم تعدى بـ (إلى)؛ لأنـه بمعنـى أقبل، **وأما الثانية** فهي لازمة لم تتعد بنفسها ولا بحرف الجر (إلى) لأنها أيضاً بمعنى أقبل و**(أخبرك)** في الحديث مجزوم في جواب الطلب.

قال الرضي: "ومما جاء متعديًا ولازمًا (هلم) بمعنى أقبل فتعدى بـ (إلى) وبمعنى أحضره"(٥).

٣- ما روى عن خالد بن معدان قال: قال رسول الله ﷺ لرجل: "هلم إلى الغداء

---

(١) من الآية (١٨) من سورة الأحزاب.

(٢) الصفوة الصفية حـ ١ ق ١ ص ٨٣.

(٣) صحيح مسلم/ كتاب الوصية/ باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ٣/ ١٢٥٩.

(٤) سنن النسائي/ كتاب الصيام/ باب وضع الصيام عن المسافر ٤/ ١٨٥.

(٥) شرح الكافية ٣/ ١٨٤.

المبارك يعني السحور"[١].

٤- ما روى عن العرباض بن سارية قال: "دعاني رسول الله ﷺ إلى السحور في رمضان فقال: (هلم) إلى الغذاء المبارك"[٢].

و(هلم) **في الحديث** اسم فعل أمر لازم؛ لأنه بمعنى أقبل

٥- ما روى عن أنس بن مالك- في حديث طويل عن ابن طلحة- رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ قال: " **(هلمه) فإن الله سيجعل فيه البركة**"[٣] فـ ٠هلم) في الحديث اسم فعل بمعنى (أحضر) وعليه فهو متعدٍ والهاء مفعول.

كما أن تميمًا لم تنطق جميعها بفعليتها، بل نطق بعضهم باسميتها أيضا الأمر الذي بدوره يَدُل على رجحان اسميتها على فعليتها دون ظهور علامة التثنية والجمع، تذكيراً وتأنيثاً، فعدم بروز الضمير مع (هلم) الدالة على الطلب دليل واضح على أنها اسم فعل.

ثانياً: الخلاف في أصالتها وتركيبها

صرح أكثر[٤] العلماء بتركيب (هلم) لكن اختلفوا فيما ركبت منه على مذاهب:

الأول: يرى البصريون[٥]- غير الخليل وسيبويه- أنها مركبة من (ها) التي للتنبيه ومن (المم) أمرًا من (لَمَّ يَلُمُّ)، ولكنهم اختلفوا فيما حدث بعد التركيب.

فقيل: حذفت ألف (ها) لكثرة الاستعمال، وسقطت همزة الوصل؛ استغناءً بحركة الميم المنقولة إليها لأجل الإدغام، وأدغمت الميم في الميم.

---

(١) سنن النسائي/ كتاب الصيام/ باب تسمية السحور غداء ٤/ ١٤٩.

(٢) سنن أبي داود/ كتاب الصيام/ باب من سمىٰ السحور الغداء ٣/ ٣١٣.

(٣) صحيح مسلم/ كتاب الأشربة/ باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك ٣/ ١٦١٣.

(٤) ينظر: الغرة المخفية ٢/ ٥٠١، وهمع الهوامع ٣/ ٨٦.

(٥) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٠٣، والدر المصون ٣/ ٢١٢.

وقيل: نقلت حركة الميم إلى اللام فسقطت الهمزة للاستغناء عنها، وحذفت ألف (ها) لالتقاء الساكنين؛ لأن اللام ساكنة في التقدير.

وقيل: بل حذفت ألف (ها) أولًا؛ لالتقاء الساكنين وذلك أنه لما جيء بها مع (الممم) سقطت همزة الوصل في الدرج؛ فالتقى ساكنان ألف (ها) و(لام) (المم) فحذفت ألف (ها) فبقى (هلمم) فنقلت حركة الميم إلى اللام وأدغمت.

الثاني: يرى الخليل[١] وسيبويه أنها مركبة من (ها) التنبيه، و(لُمَّ) أمراً من لَمَّ الله شعثه أي جمعه، فحذفوا الألف من حرف التنبيه لكثرة الاستعمال، فصارت (هَلُمَّ).

قال سيبويه: "وأما هلم فزعم- الخليل- أنها حكاية في اللغتين جميعاً كأنها (لُمَّ) أدخلت عليها الهاء كما أدخلت (ها) على (ذا) لأني لم أر فعلاً قط بني على (ذا) ولا اسماً ولا شيئاً يوضع موضع الفعل وليس من الفعل، وقول بني تميم: هَلْمُمْنَ يقوى ذا كأنك قلت: المُمْنَ فأذهبت ألف الوصل"[٢].

وتبعهما على هذا التركيب جماعة من النحويين منهم الزمخشري[٣] وابن الأثير[٤].

الثالث: ذهب الفراء[٥] إلى أن أصلها (هَلْ أُمَّ) أي اقْصِدْ فخففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام وحذفت فصارت هلم.

فقال: "ونرى أن قول العرب: (هلم إلينا) إنما كانت (هل) فضم إليها (أمَّ) فتركت

(١) ينظر قوله في الخصائص ٣/ ٣٧، وشرح المفصل ٤/ ٤٢، والصفوة الصفية حـ١ ق ١ ص ٨٣، وشرح الكافية ٣/ ٨٤، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٤، والدر المصون ٣/ ٢١٢، وهمع الهوامع ٣/ ٦٨.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣٢، ٣٣٣.

(٣) المفصل ١٥٢.

(٤) البديع في علم العربية حـ ١ م ٢ ص ٥٣٠.

(٥) ينظر قوله في شرح المفصل ٤/ ٤٢، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٤، والمساعد ٢/ ٦٤٥، همع الهوامع ٣/ ٨٦.

على نصبها"[١].

وأنكر بعضهم ذلك ورماه بالضعف من جهة المعنى إذ كانت (هل) للاستفهام ولا مدخل للاستفهام هنا.

قال ابن جني: "وأنكر أبو علي عليه ذلك وقال: لا مدخل هنا للاستفهام. وهذا عندي لا يلزم الفراء؛ لأنه لم يدع أن (هل) هنا حرف استفهام وإنما هي عنده زجر وحث"[٢].

ويمثل جواب ابن جني أجاب ابن يعيش قائلا: "والقول أن هل التي ركبت مع (أم) ليست التي للاستفهام وإنما هي التي للزجر والحث من قوله:

ولقد تسمع قولي حيهل[٣]"[٤] وحديث عائشة إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر "[٥]

بعمر "[٥] فليست (هل) للاستفهام وإنما أرادوا بها (هل) التي في (حَيَّ هل) أي اقبل و(أَمّ) بمعنى أقصد ثم حذفوا الهمزة من (أم) لكثرة الاستعمال وركبوها مع (هل) فصارت (هلم) [٦].

الرابع: ما ذهب إليه الكوفيون من أن أصل "هلم" (هلا أُمَّ) و(هلا) كلمة

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢٠٣.

(٢) الخصائص ٣/ ٣٨.

(٣) هو عجز بيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٨٣ وصدره:

يـــتمارىٰ في الـــــذي قلــــت لـــــه ....

.   .

وينظر: (الخصائص ٣/ ٣٨، وشرح المفصل ٤/ ٤٢، والمعجم المفصل ٦/ ٣٤).

والشاهد: (حيهل) حيث استشهد به على إفادة (هل) المركبة مع (حيّ) للزجر والحث والإقدام.

(٤) شرح المفصل ٤/ ٤٢.

(٥) مسند أحمد ٦/ ١٤٨.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤٨، ٣٤٩ بتصرف.

استعجال فغيرت إلى (هل) لتخفيف التركيب ونقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت[١].

وقيل: حذفوا الهمزة من (أُمَّ) فصار (هلم) وحركوا لام (هل) لالتقاء الساكنين[٢] **ورد عليهم الفارسي بأن** (هَلَ) بمعنى أسرع مفتوح اللام، فلا يجوز أن يتركب منه (هلم) [٣].

وأجاب عنهم الزمخشري بقوله: "يجئ (هل) ساكن اللام"[٤].

ومع أن أكثر العلماء صرحوا بتركيبها في المذاهب الأربعة السابقة إلا أن هناك بعض العلماء قال ببساطتها وهو المذهب الخامس:

أنها بسيطة وليست مركبة، وهو ما اختاره ابن عمرون، وكذا نقله أبو حيان في قوله: "وذكر بعض من عاصرنا أن تركيبها إجماع، وذكر في البسيط أن منهم من قال: ليست مركبة وهو قول لا بأس به؛ إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب"[٥].

والأقرب إلى الصواب – فيما أرى – ما ذهب إليه الخليل وسيبويه؛ لإقامة الدليل عليه وهو تركيبها من (ها) للتنبيه، و(لُمَّ) فعل الأمر وحذفت الألف تخفيفًا ولكثرة الاستعمال.

كذلك فإنهم نطقوا به على هذا الأصل فقالوا: (ها لُمّ) [٦].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٤٧، وشرح الكافية ٣/ ١٨٤.

(٢) الصفوة الصفية حـ١ ق ١ ص ٨٤.

(٣) المسائل العضديات ٢٢١، وينظر: الشعر ١/ ٦٧.

(٤) في المفصل ١٥٢ قال الزمخشري: "وعند الكوفيين من هل مع أم محذوفة همزتها" ورأيه أيضا في شرح الكافية ٣/ ١٨٤.

(٥) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٥.

(٦) السابق ٥/ ٢٣٠٥ وينظر همع الهوامع ٣/ ٨٦.

كما أن لها نظيرًا من القياس وهو إدخال (ها) على (ذا) كما ذكر سيبويه[١].

فضـلًا عـن أن توجيـه التركيـب عنـدهما لا تكلـف فيـه، بخـلاف مـا ورد مـن أقـوال البصريين والكوفيين والفراء فلا تخلو من التكلف المشتمل على كثرة التركيب والحذف والنقل عند البصريين، وحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام عند الفراء وتغير (هلا) إلى (هل) ونقل ضمة الهمزة ثم حذفها عند الكوفيين وما لا تكلف فيه أولى.

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٢.

المبحث الثالث: **الظروف، وفيه ثلاث مسائل**:

المسألة الأولى: (مُنْذُ) بين الاسمية والحرفية إذا وليها اسم مجرور.

المسألة الثانية: الخلاف في إعراب (مُنْذُ) إذا وليها اسمٌ مرفوع.

المسألة الثالثة: الخلاف في ناصب (إذا)، وحكم الجزم بها.

۞ الخلاف في الاسم الواقع بعد (مُنْذُ) [١] ۞

تمهيد:

(مُنْذُ)[٢] من المفردات المختلف فيها بين الاسمية[٣] والحرفية لو وليها اسم مجرور ، فإن جر ما بعدها كانت حرفا على المشهور ، وقال بعضهم : اسما مضافا لما بعدها. وإذا ارتفع ما بعدها كانت اسمًا مختلفًا في إعرابه على الابتداء أو الخبر أو الظرفية على ما سيأتي . وأصلها السكون وإنما حركت الذال ؛ لسكونها وسكون ما قبلها ، واختيرت لها الضمة ؛ إتباعا لضمة الميم[٤]، ولم يحفل بالساكن بينهما ؛ لأنه حاجز غير حصين ، والحرف يضعف بسكونه ويقوى بحركته[٥].

(١) ينظر: (أمالي الزجاجي ١٤٥ ، والمخصص ١٤ / ٥٣ ، والمفصل ٢٩٠ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٦٦١، والغرة المخفية ١ / ١٧٩ ، والتوطئة ٢٥٣ ، والمقرب ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، والتهذيب الوسيط ٧٢ .

(٢) ذهب البصريون إلى أن (منذ) بسيطة ، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة ثم اختلفوا فقال الفراء أصلها : (من) و(ذو) الطائية ، وقال غيره : أصلها (من) الجارة و(إذْ) الظرفية ، وقال محمد بن مسعود الغزني : أصلها (من) الجارة و(ذا) اسم إشارة ، **والراجح عندي بساطتها**؛ إذ هو الأصل ؛ لأن تركيبها لا دليل عليه ، قال الأنباري : "وأما قولهم : إنها مركبة من (من وإذ) قلنا : لا نسلم وأي دليل يدل على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحي أو تنزيل وليس إلى ذلك سبيل ! ، كما أن كسر ميم منذ لغية شاذة وليس فيها حجة على تركيبها، كما أنها جاءت على لغة فصيحة مشهورة فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر ، والضم أفصح فأما أن تدل على أنها مركبة من (من وإذ) فلا " وعقب ابن مالك على ذلك قائلا: " ولا حجة فيه؛ لأن الأصل عدم التركيب". ينظر الإنصاف ١ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، وشرح التسهيل ٢ / ٢١٨ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١ / ٤٣٩ ، وكشف المشكل ١٥٦ ، ٣٥٢ ، والبديع في علم العربية جـ١ م١ ص ٥٢ ، والكافي في الإفصاح ٢ / ٢٠٣ .

(٤) ينظر: الكتاب ٣ / ٢٨٧ ، وسفر السعادة ٢ / ٨٤٩ .

(٥) ينظر: الفوائد والقواعد ٣٤٣ ، وشرح عيون الإعراب ٢٠٥ ، والبيان في شرح اللمع ٣٦ ، ٢٥٩ .

وهى لابتداء الغاية في الزمان كما كانت (من) لابتداء الغاية في المكان(١).

وفي الحديث عنها مسألتان :

الأولى : (مُنْذُ) بين الاسمية والحرفية إذا وليها اسمٌ مجرورٌ .

الثانية : الخلاف في إعرابها إذا وليها اسمٌ مرفوعٌ .

المسألة الأولى : (منذ) بين الاسمية والحرفية إذا وليها اسم مجرور.

اختار ابن عمرون القول بأنها حرف جر بمعنى (من) إن كان الزمان ماضيًا ، وبمعنى " في " إن كان حاضرًا ، وبمعنى " من " و " إلى " جميعًا إن كان معدودًا ، نحو : " ما رأيته منذ يوم الخميس ، أو منذ يومنا ، أو عامنا ، أو منذ ثلاثة أيام " . واعترض من ذهب من النحويين إلى أنها اسم وما بعدها مجرور بالإضافة ومنع أن تكون حرفًا بقوله: "وهو وهم؛ لأنها إذا كانت مبنية، لقطعها عن الإضافة، فلا يصح بأن تضاف(٢).

العـرض والتحليل:

إذا ولى (منذ) اسم مجرور نحو " ما رأيته منذ يومين " ففيها مذهبان :

أحدهما : أنها حرف جر ولا تجر إلا الزمان ، فإن كان معرفة ماضيا فهي بمعنى (من) لابتداء الغاية نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وإن كان معرفة حالاً فهي بمعنى (في) نحو: ما رأيته منذ الليلة ، وإن كان نكرة فهي بمعنى (من وإلى) فتدخل على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه نحو : ما رأيته منذ أربعة أيام ، وإليه ذهب الجمهور، واختاره ابن عمرون .

وحجتهم في ذلك: إيصالها الفعل إلى " كم " كما يوصل حرف الجر تقول : منذ كم سرت ؟ كما تقول : بكم اشتريت ؟ ولو كانت ظرفا جاز أن يستغنى الفعل

---

(١) ينظر : شرح المقدمة النحوية ١٨٢ ، وجواهر الأدب ٣٧٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون (ق) ٤٢٠ أ من المخطوط.

بعدها عن العمل فيها بإعمالها في ضميرها : أي : منذ كم سرت فيه؟ ، ولم تتكلم به العرب[١].

والآخر : أنها ظرف مضاف في موضع نصب بالفعل الذي قبلها ، وعليه فهي اسم في كل موضع [٢] وإليه ذهب بعض البصريين [٣]، وبنيت عندهم؛ لتضمنها معنى الحرف[٤].

ومعنى ذلك أنه لو وليها اسم مجرور أو مرفوع فهي اسم على كل حال ، بحجة أن الاسمية قد تثبت لها فلا تخرج عنها ما أمكن بقاؤها عليها ، وقد أمكن ذلك بأن تجعل ظرفًا في موضع نصب بالفعل قبلها[٥].

وقد ردَّ ابن عمرون هذا القول فقال: "وقوله إنها ظرف ليس بشيءٍ؛ لأنه لم يقع فيها شيءٌ، فلا يكون ظرفًا"[٦].

وما أراه في هذه المسألة: أن (مُنْذُ) إذا وليها اسمٌ مجرورٌ، فهي حرف جر متعلق بالفعل قبله أو بمعنى الفعل وصار الكلام جملة واحدة، وهذا ما عليه جمهور النحويين وعلى رأسهم سيبويه في قوله : " والضم في (منذُ) فيمن جر بها لأنها بمنزلة (من) في الأيام " [٧] وتبعه جمع كبير[٨] من النحويين أمثال

(١) ينظر: الإيضاح ٢٠٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٢١٧ .

(٢)ينظر: الجنى الداني ٥٠٢ ، ٥٠٣ .

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٩٣، وشرح الكافية ٣ / ٢٩٤ .

(٤) ينظر: حاشية الدماميني ٢ / ٩٤ .

(٥) ينظر: همع الهوامع ١ / ٢١٧ .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون (ق) ٤٢٠ أ.

(٧) ينظر: الكتاب ١ / ١٧ .

(٨) ينظر: حروف المعاني ١٤ ، والفوائد والقواعد ٣٤٣ ، وكشف المشكل ٣ / ٣٥٢ ، وترشيح العلل ٢١٠ ، ورصف المباني ٣٢٨ ، ومصابيح المغاني ٣٥٠)

الرماني[١]، وابن جني[٢]، والمجاشعي[٣]، والسهيلي[٤]، وأبو حيان[٥]، وابن الوردي[٦] الوردي[٦] وابن هشام[٧]، والدسوقي[٨]؛ وذلك لقوة ما احتجوا به من إيصالها الفعل إلى إلى (كم) كما يوصل حرف الجر، والتوصيل خاصية الحروف لا الأسماء، إذ الحروف توصل معاني الأفعال إلى الأسماء بعدها.

يقول الشيخ خالد الأزهري : " ومما يدل على حرفيتها قولهم : أنت عندنا منذ الليلة ، وأنت مستقر عندنا منذ الليلة ، فـ (منذ) أوصل معنى الاستقرار إلى الليلة كما تقول : أنت عندنا في الليلة "[٩].

كما أنها لو كانت ظرفا كـ " يوم " جاز استغناء الفعل بعدها عن العمل فيها بإعماله في ضميرها ، ويقال : منذ كم سرت فيه كما يقال : يوم الجمعة قمت فيه ، ولم تتكلم العرب بذلك. [١٠]

فضلا عن ذلك لزوم بنائها الذي يقوى شبهها بالحرف ويبعدها عن سائر الظروف المحتملة للبناء والإعراب مثل (يوم وحين) اللذين تختلف حالتهما بحسب ما تضاف إليه كل واحدة منهما فإن أضيفتا إلى جملة صدرها مبنى نحو:

---

(١) معاني الحروف ١٠٤ .

(٢) اللمع ١٣٠ .

(٣) شرح عيون الإعراب ٢٠٤ .

(٤) أمالي السهيلي ٤٣ .

(٥) تذكرة النحاة ٩٠ .

(٦) شرح التحفة الوردية ٢٤٣ .

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٩ ، ومغني اللبيب ١ / ٣٦٧ ، وشرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٥٣.

(٨) حاشية الدسوقي ٢ / ٢٩٠ .

(٩) العوامل المائة ١٩٣ .

(١٠) همع الهوامع ١ / ٢١٧ .

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا ∴ وقُلْـتُ : أَلَمَّـا أصْـحُ والشـيبُ وازِعٌ[١]

.

ونحو :

وَيَــوْمَ دَخَلْــتُ الخِــدْرَ خِــدْرَ عُنَيْــزَةٍ ∴ . فَقَالَـتْ : لَـكَ الـوَيْلاتُ إنَّـكَ مرْجِلِي[٢]

.

كانتا مبنيتين، وإن أضيفتا إلى جملة صدرها معرب كقوله تعالى : ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾[٣] كانتا معربتين .

أما (مُنْذُ) فهي ملازمة للبناء في جميع الأحوال مما يقرب الشبه بينها وبين الحرف ، وعلى ذلك فهي حرف من حيث اللفظ – ملازمة لحالة واحدة– والمعنى – أنها بمعنى (من) – .

يقول الرضي : " إنها حرف جر ؛ لتضمنها معنى الحرف؛ لأن معنى (منذ يوم الجمعة) من حد يوم الجمعة ، ومن تاريخه ، فهي بمعنى الحد المضاف إلى الزمان متضمنا معنى (من)" [٤] أي فلما تضمنت معناه، عملت عمله ونزلت منزلته ، قال سيبويه : " فيمن جر بها لأنها بمنزلة (من) في الأيام "[٥] .

أما من ذهبوا إلى اسميتها فيضعف عندي إفادة القلة من قولهم: " إن الاسمية قد تثبت لها " ومعنى ذلك أن الاسمية فيها ليست أكيدة ولا متأصلة في هذه المسألة بخصوصها ، كما أنه يمكن جعلها حرفَ جر متعلقًا بالفعل قبلها لا أن

(١) البيت من الطويل للنابغة في ديوانه ص٣٢ ، وهو من شواهد (الكتاب ٢/ ٣٣٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦ ، والتصريح ٢/ ٤٢)، وشاهده (على حين عاتبت) حيث بنيت (حين) لإضافتها إلى جملة مبنية الصدر .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ١١ وشاهده (يوم دخلت) حيث بنيت (يوم) لإضافتها لإضافتها إلى جملة مبنية الصدر .

(٣) من الآية (١١٩) من سورة المائدة .

(٤) شرح الكافية ٣ / ٢٩٤ .

(٥) الكتاب ١ / ١٧ .

تكون ظرفًا منصوبًا به .

المسألة الثانية : الخلاف في إعراب (منذ) إذا وليها اسمٌ مرفوعٌ:

اختار ابن عمرن القول بأنها مبتدأ وما بعدها خبر فقال في قولهم: ما رأيته منذ يومان": " وهي مبتدأ ما بعده الخبر، وقيل: يومان مبتدأ، و(مُنْذُ) الخبر، كأنه قال: بيني وبينه يومان، والصحيح الأول؛ لأن (مُنْذُ) معرفة، و (يومان) نكرة"[١].

العـــــرض والتحليــل:

اختلف النحويون في إعراب (منذ) إذا و ليها اسم مرفوع ، وتمخض هذا الخلاف عن ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : وهو للمبرد[٢]، والفارسي[٣]، واختاره ابن عمرون، وعليه أكثر النحويين[٤]: أن (مُنْذُ) مبتدأ، وما بعدها خبر، ومعناها: الأمد في النكرة إن كان الزمان حاضرا أو معدودا ، وأول الوقت في المعرفة إن كان ماضيا .

المذهب الثاني : وهو للأخفش[٥]، والزجاج[٦]، والزجاجي[٧] أنها ظرف في في موضع الخبر ، والمرفوع بعدها مبتدأ ، ومعناها بين بين مضافين فمعنى : ما

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ق (٤٢٠أ).

(٢) المقتضب ٣ / ٣٠ .

(٣) الإيضاح ٢٠٨ ، والتعليقة على كتاب سيبويه ١ / ٢٣ .

(٤) ينظر : ترشيح العلل ٢١٠ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ٣٧٢ ، والكافي في الإفصاح ٢ / ٢٠٤ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٣ .

(٥) ينظر قوله في الإنصاف ١/ ٣٥٥ ، وشرح المفصل ٨/ ٤٥ ، والتصريح ٢/ ٢٠ .

(٦) ينظر قوله في شرح المفصل ٨ / ٤٥ ، ومغني اللبيب ١ / ٣٦٧ ، والعوامل المائة ١٩٤ ، وهمع الهوامع ٢١٦/١ .

(٧) الجمل في النحو ١٤٠ .

لقيته منذ يومان . أي : بيني وبين لقائه يومان .

المذهب الثالث : وهو لأكثر الكوفيين[١]، واختاره السهيلي[٢]، وابن مالك[٣] وتبعه المرادي[٤] أنها ظرف مضاف لجملة حذف فعلها والمرفوع بعدها فاعل الفعل المقدر والتقدير : منذ كان يومان .

وما أراه في هذه المسألة من إعراب (منذ) لو وليها اسم مرفوع هو ما ذهب إليه المذهب الأول واختاره ابن عمرون، القائل بأنها مبتدأ وما بعدها خبر؛ لأن (منذ) تقدر بالأمد ، والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعًا بالابتداء، فكذلك ما كان في معناه .[٥]

فإذا قيل : ما رأيته منذ ثلاثة أيام، فالمعنى: أمد انقطاع الرؤية ثلاثة أيام، وانقطاع الرؤية مأخوذ من النفي[٦].

وإذا ثبت أنها مرفوعة بالابتداء، وجب أن يكون ما بعدها خبر عنها[٧].

قال ابن يعيش : "والصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر والمبتدأ منذ" [٨].

أما المذهب الثاني القائل بأنها خبر لما بعدها ومعناها بين وبين مضافين ، فهذا التقدير لا يسوغ في (ما رأيته منذ يوم الجمعة) ، لأنك إذا قلت : بيني

---

(١) ينظر قولهم في الإنصاف ١ / ٣٥٥ ، واللباب ١ / ٣٧٢ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٣ ، والمساعد ١ / ٥١٣ ، والفوائد الضيائية ٢ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٢) قوله في ارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٣ ، والجنى الداني ٥٠٢ ، وشرح الأشموني على الألفية ٢ / ٢٢٧ .

(٣) التسهيل ٩٤ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ٢١٧ ، وشفاء العليل ١ / ٤٧٤ .

(٤) الجنى الداني ٥٠٤ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٢٢٦ .

(٥) ينظر الإنصاف ١ / ٣٦٦ (بتصرف يسير) ، وشرح المفصل ٨ / ٤٦ .

(٦) حاشية الدسوقي ٢ / ٢٩١ .

(٧) إصلاح الخلل ٢٠٦ ، والإنصاف ١/ ٣٦٦ .

(٨) شرح المفصل ٨ / ٤٦ .

وبين لقائه يوم الجمعة كنت كاذبًا؛ لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة [١]

ورد البطليوسي قولهم قائلا : " وليس بقول مختار "[٢].

كما علق عليه ابن هشام بقوله : "ولا خفاء بما فيه من التعسف" [٣].

ورده السيوطي معللًا: " لأنه تقدير ما لم يصرح به في موضع "[٤]

كما رَدَّ ابن عمرون هذا المذهب بلزوم تنكير[٥] المبتدأ في مثل قولك (منذ يومان) والخبر معرفة، وذلك غير جائز[٦].

واستبعد العكبري هذا المذهب ؛ لأن (أنَّ) تقع بعد (منذ) كقوله : ما رأيته منذ أن الله خلقني (وأنَّ) لا تقع مبتدأ[٧].

وهذه الأدلة تضعف هذا الرأي مما يدل على فساده .

وأما المذهب الثالث القائل بأنها ظرف مضاف لجملة حذف فعلها وبقى فاعلها فمردود بأنه يقال : " ما رأيته منذ أن الله خلقني "، والجملة لا تكون فاعلة، وكذلك قولهم : ما رأيته منذ زيد قائم[٨].

وأما قول ابن مالك : " فيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ " [٩] فيمكن الجواب عنه بأن المسوغ التعريف المعنوي[١٠]، فضلاً عن ذلك أن قوله في الألفية

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٦٠ .

(٢)إصلاح الخلل ٢٠٦ .

(٣)مغني اللبيب ١ / ٣٦٧ .

(٤) همع الهوامع ١ / ٢١٦ .

(٥) الفوائد الضيائية ٢ / ١٤٤ .

(٦) شرح المفصل ق (٤٢٠أ)، وينظر: شرح الكافية ٣ / ٢٩٤ .

(٧) اللباب ١ / ٣٧٢ .

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٦٠ .

(٩) شرح التسهيل ٢ / ٢١٧ .

(١٠) ينظر حاشية الخضري ١ / ٢٣٣ .

مشعر بأن (منذ) مبتدأ حيث قال : ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا .'. أو أوليا الفعل : كجئت مذ دعا[١].

قال المرادي : " المفهوم من قوله (رفعا) أنهما مبتدآن لأنهما لا يرفعان ما بعدهما إلا إذا جعل خبرهما ؛ لأن المبتدأ رافع للخبر على الأصح "[٢]، وإليه ذهب ابن عقيل[٣]، والأشموني[٤]، كما رد هذا المذهب أيضا بأن إضمار الفعل الفعل ليس بقياس[٥]. ومن هنا ظهر فساده .

وأما المذهب المتعلق بإعراب الاسم الواقع بعد (منذ) وهو لبعض الكوفيين فهو مبنى على زعم باطل وهو القول بتركيب (منذ) من كلمتين (من) و(ذو) الطائية ، والتركيب فاسد ، وذلك لما يلزم عليه من كثرة التغيير والحذف والشذوذ ، فالتغيير ضم الميم ، والحذف إسقاط النون من (مَنْ) والواو من (ذو)[٦] ، ورده ورده الأنباري؛ لحذف صلة الموصول مع قصر الصلة[٧]. وعلق الرضي عليه وما قبله بقوله : " وأثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى"[٨].

وعلى ذلك ثبت أن الرأي الأول هو الأولى بالقبول؛ لما في غيره من التكلف والتعسف في التقدير، مما يبعدنا عن الأخذ بأيهم[٩] .

(١) ينظر شرح ابن الناظم على الألفية ٣٧٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣ / ٣٠ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٧ (باب حروف الجر)

(٢) توضيح المقاصد ٢ / ٢٢٥ .

(٣) شرح ابن عقيل ٣ / ٣١ .

(٤) شرح الأشموني على الألفية ٢ / ٢٢٧ .

(٥) همع الهوامع ١ / ٢١٧ .

(٦) اللباب ١ / ٣٧٠ .

(٧) الإنصاف ١ / ٣٦٧ .

(٨) شرح الكافية ٣ / ٢٩٤ .

(٩) ينظر اللباب ١ / ٣٧٠ ، وعدة السالك ٣ / ٥٥ .

الخلاف في ناصب (إذا) وحكم الجزم بها[١]

اختار ابن عمرون القول بأن العامل في (إذا) إذا كانت شرطًا هو جوابها فقال:" والعامل فيها إذا كانت شرطًا جوابها، وعليه الأكثر؛ لأن ما بعدها خفض بالإضافة، فيتعذر عمله في (إذا)، وما قبلها لا يعمل فيها؛ لأن الشرطَ لا يعملُ فيه ما قبله، فوجب أن يكون العامل الجواب. وقيل: الفعل الذي بعده بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[٢]، ومعلوم أنَّ الجواب معنى قوله: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾، فلو كان هو العامل و (إذا) مضافة إلى الموت، فسد المعنى؛ إذ يصير المراد بها وقتًا فيه الإخراج، فيصير وقت الموت والإخراج واحدًا، وهو محال، ونحوه: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غدا، فهنا العمل للفعل الذي هو الشرط لا للجواب. وما ذكره يلزم منه عمل المضاف إليه في المضاف، ولا قائل به. **والصحيح أنه الجواب.**

ولا يجوز الجزم بها إلا في الشعر، ويكون فيها حينئذٍ معنى الشرط، وموجب بنائها تضمنها معنى حرف الشرط، ولم تضف؛ لأن الإضافةَ تزيلُ إبهامَها، وحينئذٍ لا يصح الجزم بها"[٣].

العـــرض والتحليـــل:

(**إذا**) : لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية ، فتأتى اسما على أقسام :

---

(١) تنظر(إذا) في: المقتضب ٢ / ٥٥ ، ٣ / ١٧٨ ، وحروف المعاني ٦٣ ، التعليقة ٣ / ٩٧ ، وترشيح العلل ١٨٤ ، ورصف المباني ٦١ ، ٦٢ ، والجنى الداني ٣٦٧ – ٣٧٤ ، ومغني اللبيب ١/ ١٠٢-١١٦ ،و البرهان ٤ / ١٩٠ – ١٩٥ ، معترك الأقران ١ / ٥٨٠ – ٥٨٣ .

(٢) الآية: ٦٦ من سورة مريم.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ق (٤٢٢أ).

الأول : أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان متضمنا معنى الشرط نحو : إذا جاء زيد فقم إليه.

الثاني : أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان مجردًا من معنى الشرط كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[1].

الثالث : أن تكون ظرفًا لما مضى من الزمان واقعة موقع (إذ) كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ﴾[2]

الرابع : أن تخرج عن الظرفية فتكون اسمًا يبتدأ بها ، ومفعولًا به ، ومجرورة بـ (حتى).

وتأتى حرفًا على قسمٍ واحدٍ وهى الفجائية [3].

والحديث هنا عن (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط

تقع (إذا) اسمًا[4] من أسماء الزمان ظرفًا للمستقبل متضمنًا معنى الشرط.

يقول سيبويه : " وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر وفيها مجازاه وهى ظرف"[5] وتبعه في ذلك جمهور[6] النحويين ، وإنما بنيت؛ لأن فيها معنى

(١) الآية : ١ من سورة الليل .

(٢) من الآية (٩٢) سورة التوبة .

(٣) ينظر شرح الكافية ١ / ٢٤٢ ، ورصف المباني ٦١ ، ٦٢ .

(٤) والدليل على اسميتها :

١- أن فيها ما في (إذا) من الدلالة على الزمان دون تعرض لحدث .

٢- الإخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو : القيام إذا طلعت الشمس .

٣- إبدالها من اسم صريح نحو : أجيئك غدا إذا طلعت الشمس .

ينظر (شرح التسهيل ٢ / ٢١٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٠٦) .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٣٢ .

(٦) الأزهية ٢٠٢ ، والفوائد والقواعد ٥٤٧ ، وشرح الكافية ٣ / ٢٧٣ ، والجنى الداني ٣٦٧ ، =

الشرط ولإبهامها في المستقبل وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها وتبينها كما كانت الموصولات كذلك ، وسكن آخرها ؛ لأنه لم يلتق فيه ساكنان ، ولما تضمنت معنى الجزاء لم يقع بعدها إلا الفعل .

وأما عن الخلاف في ناصبها فتمخض عنه مذهبان ذكرهما ابن عمرون وذكرهما ابن هشام بقوله :

" في ناصب " إذا " مذهبان : أحدهما : أنه شرطها ، وهو قول المحققين[١]، فتكون بمنزلة " متى " و "حيثما" و" أيان " وقول أبى البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد ، لأن " إذا " عند هؤلاء غير مضافة ، كما يقوله الجميع إذا جزمت .

والثاني : أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه ، وهو قول الأكثرين[٢]، ويَرِدُ عليهم أمور : أحدها : أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة ، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة ، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله .

الثاني : أنه ممتنع في قول زهير :

بَدَا لِى أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ∴ ولا سَابقا شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[٣]

لأن الجواب محذوف ، وتقديره: إذا كان جائيا فلا أسبقه ، ولا يصح أن يقال : لا أسبق شيئا وقت مجيئه ؛لأن الشيء إنما يُسبق قبل مجيئه، وهذا لازم لهم أيضا إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق . وأما على القول

= ومصابيح المغاني ٢٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٠٦)

(١) ينظر (أمالي ابن الحاجب ٤ / ١٣٨ – ١٤٠ ، وشرح الكافية ٣ / ٢٧٥ ، والبحر المحيط ١ / ١٠٥ ، ١٠ / ٧٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ج١ ق١ ص ٩٩)

(٢) ينظر (شرح المقدمة النحوية ١١٩ ، وكشف المشكل ١ / ٨٤ ، والجنى الداني ٣٦٩) .

(٣) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٦٩ ، وهو من شواهد (شرح المفصل ٢ / ٥٢ ، ٧/ ٥٦) وشرح شواهد المغني ١ / ٢٨٢ ، وخزانة الأدب ٨ / ٩٤٢ ، ٥٥٢ ، والدرر ٢ / ٤٦٨) .

والشاهد (إذا كان جائيًا)؛ إذ امتنع نصب (إذا) بالجواب لأنه محذوف، والتقدير : إذا كان جائيًا فلا أسبقه.

الأول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملها إما خبر " كان " أو نفس " كان " إن قلنا بدلالتها على الحدث.

والثالث : أنه يلزمهم في نحو : " إذا جئتني اليوم أكرمتك غدا " أن يعمل " أكرمتك " في ظرفين متضادين ، وذلك باطل عقلا ، إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين ، وقصدا ؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم .

فإن قلت : فما ناصب " اليوم " على القول الأول ؟ وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان؟

قلنا : لم يتضادا كما في الوجه السابق ، وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو : "آتيك يوم الجمعة سحر " وليس بدلا ؛ لجواز " سير عليه يومُ الجمعة سحرَ " برفع الأول ونصب الثاني ، ونص عليه سيبويه (١) ، وأنشد للفرزدق :

مَتَى تَرِدَنْ يوماً سَفَارِ تجدْ بها ∴ أُدَيْهِمَ يَرْمِى المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرا (٢)

فـ " يومًا " يمتنع أن يكون بدلا من " متى " لعدم اقترانه بحرف الشرط ، ولهذا يمتنع في " اليوم " في المثال أن يكون بدلا من " إذا " ، ويمتنع أن يكون ظرفا لـ "تجد" لئلا ينفصل " ترد " من معموله – وهو " سفار " – بالأجنبي، فتعين أنه ظرف ثان لـ "ترد" .

والرابع : أن الجواب ورد مقرونا بـ " إذا " الفجائية نحو قوله تعالى:﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾(٣)، وبالحرف الناسخ ، نحو : " إذا جئتني اليوم فإني أكرمك " وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله، وورد أيضا والصالح فيه للعمل صفة ، كقوله تعالى :﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ۝ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾(٤)، ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف . وتخريج بعضهم هذه الآية على أن " إذا "

(١) ينظر الكتاب ١ / ٢٢٣ بلفظ " وسير عليه يومُ الجمعة غدوةً ، سير عليه يومُ الجمعة صباحًا "

(٢) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ٢٨٨ ، برواية [متى ما ترد يَومًا] ، وهو من شواهد (المقتضب٣/ ٥٠ ، شرح شواهد المغني ١ / ٢٨٥ ، اللسان (س ف ر ، ع ور) التصريح ٢ / ٢٢٥)

(٣) من الآية (٢٥) من سورة الروم .

(٤) الآيتان (٨ ، ٩) من سورة المدثر .

مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبى الحسن[١] ومن تابعه في جواز تصرف " إذا " وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، لأن " عسر اليوم " ليس مسببًا عن " النقر ". والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بـ " عسير " أي : عسر الأمر ، وأما قول أبى البقاء [٢] إنه يكون مدلولا عليه بذلك فإنه إشارة إلى " النقر " فمردود ، لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب ، وذلك ممتنع ، وأما نحو : " فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله "[٣] فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب ، لاشتهار المسبب ، أي : فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين .

قال أبو حيان [٤]: ورد مقرونا بـ "ما" النافية نحو :﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[٥]، و " ما " النافية لها الصدر ، انتهى .

وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء ، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾[٦]، وإنما الجواب محذوف ، أي : عمدوا إلى الحجج الباطلة . وقول بعضهم : إنه جواب على إضمار الفاء مثل قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾[٧]، مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة ، كقوله :

(١) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٠٦ ، ٤٢٩ .

(٢) التبيان ٢ / ١٢٤٩ .

(٣) صحيح البخاري / كتاب الإيمان / باب ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى ١ / ٢٠، حديث رقم (٥٢) .

(٤) البحر المحيط ٩ / ٤٢٤ .

(٥) من الآية : ٢٥ من سورة الجاثية .

(٦) من الآية : ٢٤ من سورة فصلت .

(٧) من الآية : ١٨٠ من سورة البقرة .

مَــنْ يَفْعَــلِ الحَسَــنَاتِ اللهُ يَشْــكُرُهَا ∴ والشَّــرُّ بالشَّــرِّ عِنْــدَ اللهِ مِــثْلانِ [١]

.

و" الوصية " في الآية نائب عن فاعل كتب ، و " للوالدين " : متعلق بها ، لا خبر ، والجواب محذوف ، أي: فليوصِ .

وقول ابن الحاجب[٢] "إن" إذا " هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب ، وإن عاملها ما بعد "ما" النافية كما عمل ما بعد " لا " في "يوم" من قوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[٣] وإن ذلك من التوسع في الظرف "

مردود بثلاثة أمور :

أولها : أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله : * ونحن عن فضلك ما استغنينا * [٤]

والثاني : أن " ما " لا تقاس على " لا " فإن " ما " لها الصدر مطلقا بإجماع البصريين ، واختلفوا في " لا " فقيل: لها الصدر مطلقا ، وقيل : ليس لها الصدر

(١) البيت من البسيط وهو لكعب بن مالك في (شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٨٩ ، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٤ ، ٢/ ٩، ١٤٤ – برواية سيّان – ، ولحسان في الكتاب ٣/ ٦٥ ، وبلا نسبه في الخصائص ٢/ ٢٨١ ، والمقرب ٣٥٢) .

والشاهد: حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط والتقدير. فالله يشكرها وذلك للضرورة الشعرية ، ويروي (فالرحمن يشكرها) وعليه فلا شاهد. وفيه شاهد آخر : (مثلان) حيث استغنت (مثل) عن الإضافة عند تثنيتها .

(٢) أمالي ابن الحاجب ٤ / ١٣٩ .

(٣) من الآية: ٢٢ من سورة الفرقان .

(٤) رجز لعبد الله بن رواحه في ، وتمامه (فثبت الأقدام إن لاقينا) وهو من شواهد (الكتاب ٣ / ٥١١ ، وله أو لعامر بن الأكوع في شرح شواهد المغنى ١ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، والدرر ٢ / ٢٣٤ ، وبلا نسبة في المقتضب٣/ ١٣ ، والأشباه ٢ / ٢٣٤) . واستشهد به على عمل ما بعد (ما)النافية في الظرف قبلها ، على سبيل التوسع لخصوصه بالشعر ، وفيه جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على الأمر بعده في (وأنزلَنْ سكينة علينا).

مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو : " إن لا تقم أقم " و"جاء بلا زاد " وقوله :

ألا إنَّ قُرْطُـــا عَلَـــى آلَـــةٍ ∴ أَلاَ إِنَّنِـــى كَيْـــدَهُ لا أكيـــدُ (١)

.

وقيل : إن وقعت " لا " في جواب القسم فلها الصدر : لحلولها محل أدوات الصدر ، وإلا فلا ، وهذا هو الصحيح ، وعليه اعتمد سيبويه ، إذ جعل انتصاب " حب العراق " في قوله :

آليتُ حَبَّ العراق الدَّهرَ أطعَمُهُ ∴ والحَبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسُ (٢)

.

على التوسع وإسقاط الخافض وهو "على" ولم يجعله من باب "زيداً ضربتُه" لأن التقدير : لا أطعمه ، و "لا" هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا .

والثالث : أن " لا " في الآية حرف ناسخ مثله في نحو : " لا رجلَ " والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ، ولو لم يكن نافيا ، لا يجوز " زيداً إني أضرب " فكيف وهو حرف نفي ؟ بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مصدر ، وهم يُطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله ، وإنما العامل محذوف ، أي : اذكر يوم ، أو يعذبون يوم .

ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى:﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾(٣) . فيقال : لا يصح لـ " جديد " أن يعمل في " إذا " لأن " إنَّ " ولام الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما الصدر ؛ وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف . والجواب أيضا أن الجواب محذوف مدلول عليه بـ " جديد " أي : إذا مزقتم تجددون ، لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء ،

---

(١) البيت من المتقارب للأخرم السنبسي في (شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٠٠ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٤ ، والمعجم المفصل ٢ / ٣١٣) .

(٢) البيت من البسيط وهو للمتلمس ص٢٦٣ – ضمن كتاب جمهرة أشعار العرب ص٢٦٣ وهو من شواهد (الكتاب١/ ٣٨ ، والجنى الداني ٤٧٣ ، والخزانة ٦/ ٣٥١) .

(٣) الآية: ٧ من سورة سبأ .

نحو: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾(١)، وأما ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾(٢) فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط، بدليل: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾(٣)، ولا يسوغ أن يقال : قدرها خالية من معنى الشرط ، فتستغنى عن جواب ، وتكون معمولة لما قبلها وهو (قال) أو (ندلكم) أو (ينبئكم)؛ لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت " (٤).

والذي أراه في هذه المسألة هو ما ذهب إليه أكثر النحويين وارتضاه ابن عمرون من أن عامل النصب في إذا الظرفية هو جوابها ، يقول ابن هشام : " إذا ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوبة بجوابه " (٥)

وإن قيل بكثرة ما وجه إلى هذا الفريق من اعتراضات فأقول بقول المرادي إن كلام الجمهور محمول على شرطهم لو لم يمنع مانع بعمل الجواب فإن منع كان الجواب محذوفاً ؛ إذ لم يقولوا لو منع عمل الشرط ، فدل ذلك على عمل الجواب سواء أوجد مانع أم لا .

وليس أدل على ذلك مما ذهب إليه بعضهم أمثال أبى حيان بنحو ما استدل بالآيات الكريمة كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾(٦) من أن الجواب ما بعد (ما) النافية، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها فهو عند ابن هشام ليس بجواب وإنما هو محذوف(٧) .

كما جعله محذوفا في قوله تعالى :﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ

(١) من الآية : ٢١٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية : ١٢١ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية : ٧٣ من سورة المائدة .

(٤) مغني اللبيب ١ / ١١٢ – ١١٦ .

(٥) شرح قواعد الإعراب ٨٦ .

(٦) من الآية: ٢٥ من سورة الجاثية .

(٧) الجنى الداني ٣٦٩ .

يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[١] يدل عليه (جديد) أي : إذا مزقتم كل ممزق تجددون ، أو بعثتم ، أو نشرتم ، أو ما أشبه ذلك ، وإليه ذهب الفارسي[٢]، والعكبري[٣].

وكذا في قوله تعالى:﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾[٤]، حيث جعله محذوفا وإليه ذهب الفارسي أيضا بقوله : " وانتصب (إذا) بفعل مضمر يدل عليه فلا أنساب بينهم"[٥] .

وعن الجزم بها يقول ابن يعيش : " وإذا لا تضاف إلا إلى جملة فعلية نحو آتيك إذا احمرَّ البُسْر ، وإذا طلعت الشمس "[٦]، ولا تجزم إلا في الضرورة[٧]

وقال ابن هشام: ولا تعمل " إذا " الجزم إلا في ضرورة كقوله :

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى ∴ وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّل[٨]"[٩].

فَتَجَمَّل[٨]"[٩].

فالجزم بـ (إذا) لا يجوز إلا في الضرورة **وهو مذهب سيبويه** [١٠]، **وجمهور**

---

(١) من الآية: ٧ من سورة سبأ .

(٢) المسائل البغداديات ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٦٣ .

(٤) من الآية : ١٠١ من سورة المؤمنون .

(٥) المسائل البغداديات ٢١٨ .

(٦) شرح المفصل ٣ / ١٧ ، ٤ / ٩٦ .

(٧) ينظر (البيان في شرح اللمع ٤٥٣ ، ٦٨٧ ، وكشف المشكل ٣٧٥ ، والكافي في الإفصاح ٢ / ٢٤٦ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ٤٦٦)

(٨) البيت من الكامل وهو لعبد قيس بن خفاف في (اللسان (ك ر ب) والدرر اللوامع ١/ ٤٤٠ ، ولحارثة ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى ١ / ٣٨٣ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٢١١، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٧٤)

والشاهد فيه الجزم بـ (إذا) ضرورة في قوله " وإذا تصبْك " .

(٩) مغني اللبيب ١ / ١٠٨ .

(١٠) في الكتاب ٣ / ٦٠ يقول سيبويه : " وسألته – يعني الخليل – عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها فقال : =

النحويين[١].

أما الكوفيون فأجازوا الجزم بها مطلقا ، يقول الإربلي : " وأجاز الكوفيون الجزم بـ (إذا) مطلقا " [٢]، وتبعهم الفزاري[٣] البصري صاحب كتاب (عيون الإعراب).

يقول المجاشعي : " وقد أجاز صاحب الكتاب الجزم بـ (إذا) في حال السعة، ووجهه أن (إذا) تشبه (إنْ) في الجزاء فجزم بها كما جزم بـ (إن) " [٤].

والذي أراه هو ما ذهب إليه سيبويه وتبعه ابن عمرون من عدم الجزم بها، وما ورد منه يحمل على الضرورة الشعرية .

يقول سيبويه : " وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ (إن) حيث رأوها لما يستقبل وأنها لابد لها من جواب ، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري :

إذا قصُرتْ أسيافُنا كانَ وصْلُهَا... خُطَانَا إِلَى أعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ[٥]".

=الفعل في إذا بمنزلته في إذْ ، إذا قلت : أتذكر إذ تقول ، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذْ فيما مضىٰ ، ويبين هذا أن إذا تجيء وقتا معلوما ، ألا ترىٰ أنك لو قلت : آتيك إذا احمر البسر كان حسنا ، ولو قلت : آتيك إن احمر البسر كان قبيحا ، فـ"إنْ" أبدا مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء ، وإذا توصل بالفعل ، فالفعل في إذا بمنزلته في حين ، كأنك قلت : الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه " .

(١) ينظر : الأصول ٢/ ١٦٠ ، وحروف المعاني ٦٣ ، والفوائد والقواعد ٥٤٧ ، وضرائر الشعر للألوسي ١٠٦ .

(٢) ينظر: جواهر الأدب ٤٣٦ ، والجنىٰ الداني ٣٦٨ .

(٣) **الفزاري** :هو أبو محمد عبد الله الفزاري البصري ، قاضي القضاة بشيراز ، أخذ عن الفارس ، وصنف (صناعة الإعراب ، وعيون الإعراب) ينظر : (بغية الوعاة ٢ / ١٢٦) .

(٤) شرح عيون الإعراب ٢٩١ .

(٥) البيت من الطويل وهو لقيس بن الخطيم الأنصاري في (المقتضب ٢ / ٥٧ ، والتهذيب الوسيط ٢٩٦ ، ونسب لشهم بن مرة في الحماسة الشجرية ١٨٦)

واستشهد به علىٰ الجزم بـ (إذا) ضرورة بدليل عطف (فنضارب) المجزوم علىٰ الجواب وهو (كان وصلها) وإنما حرك بالكسرة لإقامة الوزن . ينظر قول سيبويه في: الكتاب ١ / ١٣٤ ، ٣/ ٦١ .

المبحث الرابع: كنايات العدد، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: (كَمْ) بين البساطة والتركيب.

المسألة الثانية: تمييز (كَمْ) الخبرية، وموقعه الإعرابي.

❁ (كَمْ) بين البساطةِ والتركيبِ[١] ❁

اختار ابن عمرون رأي البصريين القائل بأن (كَمْ) بسيطة غير مركبة، ونقل قولَيْ الكسائي وردهما فقال: "مذهب البصريين أن (كَمْ) اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، والإخبار عنها، وضع للاستفهام والخبر.

وقال الكسائي: أصلها : (كَمَا)، حذفت الألف؛ لكثرة الاستعمال. وذا لا دليل عليه.

وعن الكسائي أن (كَمْ) حرف، وهو باطل بدخول حرف الجر. وإذا ثبت أنها اسم فلا بُدَّ لها من إعراب"[٢].

العرض والتحليل:

(كم) من كنايات العدد، وتستعمل في الكلام على ضربين: الخبر والاستفهام، فإذا أَخْبَرَ بها المُخْبِرُ، فإنما يُكَثِّر العددَ الذي دخلت عليه، وإذا ذكرها المُسْتَفْهِمُ، فإنما يَسْتَفْهِمُ بها عن مقدارِ عددٍ ليَعرف كميَّته، فيُعَرِّفُه المستفهِمُ كميَّةَ العددِ الذي سئل عنه[٣].

وقد اختلف النحويون فيها من حيث البساطة والتركيب، فمنهم من قال بتركيبها، ومنهم من قال ببساطتها،ولكلٍّ دليله وحجتُه:

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٢ / ١٦١، والمقتضب ٣ / ٥٥، والأصول ١/ ٣١٥، ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٨٦، الإنصاف ١/ ٢٤٣، والتبيين ص ٤٢٣،و والغرة المخفية لابن الخباز ٢/ ٥٧٢، وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٥٢، وشرح ألفية ابن معطي لابن القوَّاس ٢/ ١١١٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ٥، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٤٨٧.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ق (٤٤١ أ) من المخطوط.

(٣) ينظر: الفوائد والقواعد صـ ٥٨٢.

أولا:القائلون بتركيبها:

ذهب الكوفيون[١] وعلى رأسهم الكسائي[٢]، والفراء[٣] إلى أن (كَمْ) مُرَكَّبَة من (كاف) التشبيه و(ما) الاستفهامية التي حذفت ألفها؛ لدخول حرف الجر عليها، وسكنت ميمها؛ لكثرة الاستعمال، وللتخفيف؛ لثقل الكلمة بالتركيب.

أدلتهم على ذلك:

علَّلَ هؤلاء صحة مذهبهم: بأنهم إنما قالوا بالتركيب في (كَمْ)؛ لأمرين:

أولهما: أنَّ العربَ قد تصلُ الحرفَ من أوله وآخره، فما وصلته من أوله نحو: (هَذَا) و (هَذاك)، وما وصلته في آخره نحو قوله تعالى: ﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾[٤]، فكذلك ههنا، زادوا الكاف على (ما) فصارتا جميعًا كلمةً واحدةً، وكان الأصل أن يقال: (كما)، إلا أنَّها لما كثرت في الكلام وجرت في استعمالهم، حُذِفت الألف من آخرها وسكنت ميمها[٥].

ونظيرها (لِمْ)، فإنَّ الأصلَ فيها (ما) زيدت عليها (اللام)، فصارتا جميعًا كلمةً واحدةً، وحُذفت الألف؛ لكثرة الاستعمال، وسكنت ميمها، فقالوا: لِمْ فعلتَ كذا؟[٦]

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٤٣، والتبيين ص ٤٢٣،و والغرة المخفية لابن الخباز ٢/ ٥٧٢، وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٥٢، وشرح ألفية ابن معطي لابن القوّاس ٢/ ١١١٦.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٨٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٦.

(٤) الآية : (٩٣) من سورة المؤمنون.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٤٣. المسألة رقم (٤٠).

(٦) ينظر : السابق ١/ ٢٤٣، ٢٤٤.

قال الشاعر:

فَلِمْ دَفَنْتُمْ عُبَيْدَ اللهِ فِي جَدَثٍ وَلِمْ تَعَجَّلْتُمُ وَلِمْ تَرُوحُـونَا(١).

وقال الآخَر:

يَا أَبَا الأَسْوَدُ لِـمْ أَسْلَمْتَنِي لِهُمُـومٍ طَـارِقَـاتٍ وَذِكَرْ (٢)

وقال الراجز:

يَا فَقْعَسِيُّ لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟
لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ

---

(١) البيت من البسيط، لم ينسب لقائل معين، ولم أهتد إلى قائله.

أنشده الكسائي كما في إعراب القرآن للنحاس، في سورة الدخان (٤/ ٨٦)، والشاهد: في قوله: «فلم» أصلها (لما) وحذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر، ولضرورة الشعر أسكنت الميم فقالوا: لِمْ. ينظر التذييل والتكميل ١٠/ ٥، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٤٨٧.

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٠٠، ٧/ ١٠٨، ١٠٩، والدرر ٦/ ٣١٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٩، ومغني اللبيب ١/ ٣٩٣، وهمع الهوامع ٣/ ٤٤٢.

اللغة: الطارق: الزائر ليلًا، ويقصد هنا الهموم. أسلمتني: خذلتني وتركتني لأعدائي. الذكر: جمع "ذكرة" وهي ضد النسيان، والمعنى: يلوم أبا الأسود لأنه تركه للهموم والذكريات التي لا تسمح له بالنوم.

والشاهد فيه قوله: "لم" حيث إنّ أصلها "ما" الاستفهامية، وحرف الجر (اللام)، ثم حذف ألف "ما" وسكّن الميم، وقيل في ذلك إن الحذف جاء للتفريق بين "ما" الاستفهامية والموصوليّة، وبخاصة في موضع الجرّ؛ وأما إسكان الميم فهو إجراء للوصل مجرى الوقف.

فَمَا أَكَلْتَ لَحْمَهُ وَلَا دَمَهْ(١)

ثانيهما: أنَّ الكافَ تُزَادُ كثيرًا:

- قال الله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾(٢).
- وقال الراجز:

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالمَقَقْ(٣)

أي: المَقَق.

---

(١) الرجز لسالم بن دارة في الحيوان ١/ ١٧٦؛ ولسان العرب ٢/ ٤٦١ (روح)، ١٢/ ٥٦٤ (لوم)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٤٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٤ (لوم)؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٢٠٧٤؛ والمخصص ٣/ ٤.

المعنى: قال الجاحظ في : الحيوان ٤/ ٢٨١: "وليس يريد بقوله: «لو خافك الله عليه» أنّ الله يخافه على شيء أو يخافه من شيء. ولكنّه لمّا كان الكلب عنده مما لا يأكله أحد ولا يخاف على أكله إلّا المضطرّ، جعل بدل قوله: أمن الكلب على أكل لحمه، أنّ الله هو الذي لم يخف ذلك فيحرّمه. وهذا ممّا لا تقف الأعراب عليه، ولا تتّبع الوهم مواضعه؛ لأنّ هذا باب يدخل في باب الدّين، فيما يعرف بالنّظر".

والشاهد فيه قوله: (لِمَ أكلتَه)؛ حيث ركبت (لِمَ) من اللام و (ما) الاستفهامية، فلما جُرَّت باللام حُذفت الألف وسكنت الميم، كما أنَّ (كَمْ) مركبة من الكاف و (ما) الاستفهامية، وذلك على رأي الكوفيين.

(٢) من الآية: (١١) من سورة الشورى.

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه صـ ١٠٦، ومنسوب له في : الأصول ١/ ٢٩٥، وأمالي القالي ١/ ١٠٥، واللمع ص ٧٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٥، وسر الفصاحة ص ٥٧، وخزانة الأدب ١٠/ ١٧٧، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ٤١٨، والبغداديات ص ٤٠٠، والإنصاف ١/ ٢٤٦.

اللغة: اللواحق: جمع لاحقة، وهي الهزيلة الضامرة، الأقراب: جمع قُـرُب، وهو البطنُ، المَقَق: الطول.

والشاهد فيه قوله: (كالمَقَقِ)؛ حيث جاءت الكاف فيه زائدة؛ لأن (المَقَق) هو الطول، ولا يقال في الشيء: كالطول، إنما يقال: فيه طول، فكأنه قال: فيها مَقَق، أي: طُول، فدلَّ ذلك على أن الكاف زائدة.

- وقيل لبعضهم: كيفَ تصنعون الأقطِ؟ قال: كَهَيِّن[١]، أي: هَيِّن.
- وحُكِيَ عن بعض العربِ أنَّه لما قيل له: مُنْذُ كَمْ قَعَدَ فلانٌ؟ فقال: كَمُذْ أخذتَ في حديثِك، فرَدُّهُ الكافَ في (مُذْ) يدلُّ على أنَّها في (كَمْ) زائدة[٢].

ثانياً: القائلون ببساطتها:

ذهب البصريون[٣]، وابن كيسان[٤]، والباقولي الأصفهاني[٥]، وأبو البقاء العُكبَري[٦]، وابن عصفور[٧]، والرَّضِيّ[٨]، وأبو حَيَّان[٩]، والسيوطي[١٠]، والأشموني[١١]، ومحمد مرتضى الزُّبَيْدِيّ[١٢] ومَنْ تبعهم إلى أنَّ (كَمْ) بسيطةٌ مفردةٌ مفردةٌ غيرُ مُرَكَّبَة.

أدلَّتُهم على ذلك:

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦، والإنصاف ١/ ١٧٢، ٢٤٤.

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٤٤، والغرة المخفية لابن الخباز ٢/ ٥٧٢، وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٥٢، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القوَّاس ٣/ ١١١٦.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٢٩، ١٣٠.

(٥) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٨٥.

(٦) ينظر: التبيين صـ ٤٢٣- ٤٢٥.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦.

(٨) ينظر: شرح الكافية ٤/ ٣٧٢.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٦٥.

(١٠) ينظر: همع الهوامع ٣/ ٤٤٢.

(١١) ينظر: شرح الأشموني على الألفية ٤/ ١٢١.

(١٢) ينظر: تاج العروس ٩/ ٣٢٧ (أي).

أولها: أنَّ الأصل البساطة والإفراد، والتركيب إنما هو فرع، ومَنْ تَمَسَّكَ بالأصلِ خرج عن عُهدة المطالبة بالدليل، ومَنْ عدلَ عن الأصلِ افتقرَ إلى إقامةِ الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة، لا سيما في كلمة لا يصح أن تُجعَلَ كلمتين كـ (كَمْ)، فإنها حرفان، ولا يمكن أن يكون كل واحدة منهما ولا أحدهما كلمة تامة، فعلى هذا يمتنـع التركيب؛ لأنه إنما يكون بين الكلمتين(١).

ثانيها: ما ذكره ابنُ كيسان رادًّا على الكسائي بما تستعمله العرب في جواب (كَمْ)، فإنَّ العربَ تقول في جواب : كَمْ مَالُكَ؟ : ثلاثون وما أشبهه، ولو كان كما قال- أي: الكسائي- لكان الجواب بالكاف؛ لأن قائلًا لو قال: كَمَنْ أخوك؟ لقلت: كمحمد، ولو قال: مِثْلُ ما مَالُكَ،، لقلت: مثلُ الثيابِ، ولو قال: كأَيِّ شَيءٍ مالك؟ لقلت: كَمَالِ زيدٍ، وهذا لا يُقالُ في (كَمْ)، فصَحَّ أنها ليست (ما) دخلت عليها كافُ التشبيه، وأنها مثل (مَنْ) و (مَا) يُستفهم بها عن العدد؛ لأنك لو قلت: أمَالُكَ ثلاثون أم أربعون؟ لم ينتظم معنى (كَمْ)؛ لاشتماله على ذلك كُلِّه(٢).

ثالثها: دخول حرف الجر عليها، تقول: بكم درهمٍ اشتريتَ الثوبَ؟ وحرفُ الجرِ لا يدخل على مثلِه(٣).

رابعها: أنَّك تضيف إليها، تقول: (صاحب كَمْ أنتَ؟)، وتضيفها، تقول: (كَمْ رجلٍ في الدارِ؟)(٤).

---

(١) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٤٥، والتبيين صـــ ٤٢٣، والغرة المخفية لابن الخبَّاز ٢/ ٥٧٢.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٥٣٢.

(٣) ينظر : الفوائد والقواعد صـــ ٥٨٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٦، والهمع ٣/ ٤٤٢.

(٤) ينظر : الفوائد والقواعد صـــ ٥٨٢، والهمع ٣/ ٤٤٢.

وأجابوا عما استدلَّ به السابقون بما يأتي:

١- أما قولهم : " إنَّ (كَمْ) مُركَّبَة من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية، وحذفت الألف لدخول الجارِّ عليها، ومعنى قولنا: (كَمْ مَالُكَ؟) أي: ما عدده؟ وزيادة الكاف كثير" فدعوى من غير دليل ولا معنى؛ وذلك لأنَّ قولَه: (ما مالُكَ؟) ليس معناه: (كَمْ مَالُكَ؟)؛ لأنَّ (ما) سؤالٌ عن الحقيقة، فـ (ما مَالُكَ؟) معناه: أيّ جنسٍ هو؟، وليس هذا معنى العدد، فإذًا لا معنى لـ (مَا) ههنا، ثم إنَّ الحذفَ على خلافِ الأصلِ، فما الداعي إلى دعواه؟، ويدلُّ عليه أنَّ (كَمْ) تكون خبرًا للتكثير، كقولك: كَمْ عبدٍ ملكتُ، ولو قلت: ما عبدٍ ملكتُ، أو كَمْ ما عبدٍ ملكتُ، لم يجز، ولم يكن معناه (كَمْ عبدٍ ملكتُ)، ويدلُّ عليه أنَّ (مِنْ) تدخل عليها (كَمْ)، كقولك: كَمْ مِنْ عبدٍ ملكتُ، ولو قلت: (ما مِنْ عبدٍ) كان نفيًا[(١)].

٢- وأما تشبيههم (كَمْ) بـــ (لَمْ)، فلا يُسَلَّم لهم أنَّه يجوزُ إسكان الميم في (لِمْ) في سعة الكلام، وإنما يجوز ذلك في الضرورة، فلا يكون حجَّةً كالأبيات التي استشهدوا بها[(٢)].

٣- وأما ما استدلوا به على أنَّ الكافَ زائدةٌ في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[(٣)]، فلا يُسَلَّمُ لهم؛ لأننا لو قلنا إنَّ الكاف هنا زائدة، لما امتنع؛ لأنَّ دخول الكـاف في الآية كخروجها، وما نقل عن العرب بخلاف الكاف في

---

(١) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٤٦، والتبيين صـ ٤٢٤.

(٢) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٤٧.

(٣) من الآية: (١١) من سورة الشورىٰ.

(كَمْ)، فإنَّ الكافَ في (كَمْ) ليس دخولها كخروجها، بل لو قدرنا حذفها من الكلام، لاختلَّ معناها، ولم تحصل الفائدة بها(١).

تعقيب وترجيح:

من خلال ما سبق بدا لنا اختلاف العلماء في (كَمْ) من حيث البساطة والتركيب، فالكوفيون يرَوْنَ تركيبَها من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية التي حُذفت ألفها لدخول الجارِّ عليها، وسكنت ميمها؛ لكثرة الاستعمال، وللتخفيف؛ لثقل الكلمة بالتركيب.

والبصريون ووافقهم ابن عمرون يرَوْنَ بساطَتَها، وأنها مفردةً غيرُ مُرَكَّبةٍ.

وأرى أن ما ذهب إليه ابن عمرون هو الأسَدُّ والأرجح؛ لأنَّ الأصلَ البساطةُ والإفرادُ، والتركيب إنما هو فرعٌ، ومَنْ تمَسَّكَ بالأصلِ خرجَ عن عُهدة المطالبة بالدليل، ومَنْ عَدَلَ عن الأصلِ افتقرَ إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل.

كما أنَّ ردَّ ابنِ كَيْسَانَ على الكسائيِّ بما تستعمله العرب في جواب (كَمْ) ردٌّ معتبر، له وجاهته بين الأدِلَّةِ.

وأقوى من ذلك دخول حرف الجر عليها، وحرف الجر لا يدخل على مثله، كما ذكره ابن عمرون في رده على الكسائيِّ.

لذلك كله، ترجَّحَ عندي رأي ابن عمرون في هذه المسألة.

---

(١) ينظر : الإنصاف ١/٢٤٦، ٢٤٧.

❁ تمييز (كَمْ) الخبرية وموقعه الإعرابي[١] ❁

قال ابن عمرون في قول الشاعر:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالَةٍ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

"نصب عمة على الاستفهام بعيد؛ لأنَّ الذمَّ لا يكون استفهامًا، ويحتمل أن يكون على وجه التقرير، والأجود على وجه التوبيخ والهزء. والهزء معناه: كثيرٌ من عمَّاتِك وخالاتِك كُنَّ لي أجيرات، نسيت عددهن لكثرتهنَّ، فأخبرني بذلك.

وأجود من ذلك كله: من العرب مَنْ يُشَبِّهُ الخبرية بالاستفهامية، فينصب مميزها فيجعلها في الخبر بمنزلة عددٍ مُنَوَّن، كما أنَّ منهم مَنْ يحمل الاستفهامية على الخبرية فيجر بها، والجر على الخبرية ظاهر[٢].

العرض والتحليل:

"كَمْ" من الألفاظ التي يكنى بها عن العدد، وهي اسمٌ لعددٍ مبهم الجنس والمقدار[٣] وهي نوعان:

الأول: استفهامية: ومعناها: (أي عدد؟) ويستعملها مَنْ يسأل عن مقدار الشيء وكميته[٤]، وتحتاج إلى جواب.

والثاني: خبرية: ومعناها: (عدد كثير) ويستعملها مَنْ يريد التكثير، ولا تحتاج إلى جواب[٥].

وكلا النوعين يحتاج إلى تمييز بعده، إلا أن الغالب في تمييز الاستفهامية أن

---

(١) ينظر: نظم الفرائد ٨٨، ترشيح العلل ٣٢٦، التوطئة ٢٨٥، الفاخر في شرح الجمل ٢/ ٨٦٠، في اللهجات العربية ٨٣، فصول في لهجات العرب ١٣٧، ١٣٨، في اللهجات العربية والقراءات القرآنية ٩٠، ٩١، لغة تميم ٥٢٨، ٥٢٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ق (٤٤٤أ) من المخطوط.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٢٠٥، أوضح المسالك ٤/ ٢٣٨- ٢٤٠، شرح الأشموني على الألفية ٤/ ٧٩.

(٤) قطر الندى ٢٤٠، التصريح ٢/ ٢٧٩، جامع الدروس العربية ٣/ ٨٨.

(٥) شرح الجمل ٢/ ٤٦، الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٦٤، بغية العارف على رسالة الوظائف ٢٣٥.

يكون مفردًا منصوبًا[(١)] وذلك "تشبيهًا لها بالعدد المنصوب على التمييز ولهذا جاء مفسرها واحدًا -مفردًا- ولم يجئ جمعًا، كما أن المنصوب بعد العدد الذي هو (أحد عشرَ) إلى (تسعة وتسعين) لا يكون إلا واحدًا"[(٢)].

ولا يجوز جره مطلقًا خلافًا لمن أجازه[(٣)].

تقول: كم كتابًا قرأت؟ وكم درهمًا أنفقت؟

أما الخبرية فيكون تمييزها مجرورًا عند جمهور[(٤)] العرب سواء أكان مفردًا -وهو أكثر وأفصح- أم جمعًا[(٥)]، وذلك بإضافة "كم" إليه، "كما أن العدد المجرور قد يكون واحدًا في مثل قولك: مائةُ ثوْبٍ، وقد يكون جمعًا في مثل قولك: ثلاثةُ أثوابٍ"[(٦)] يعني: كما أن تمييز العدد المجرور يأتي مفردًا وجمعًا تقول: كم فارسٍ قتلتُ، وكم دروسٍ ذاكرتُ.

مثال المفرد قول الشاعر:

وكـم ليلـةٍ قـد بِتُّهـا غيـرَ آثـمٍ بناحيـة الحجْلَـيْن مَنْعَمـةِ القلـب[(٧)]

---

(١) نازع بعضهم في هذين القيدين (الإفراد والنصب) ينظر: الصفوة الصفية حـ ٢ م ١ ص ٢٧٨ والتصريح ٢/ ٢٧٩، وشرح الأشموني على الألفية ٤/ ٧٩، ٨٠.

(٢) شرح ملحة الإعراب ١١٧ وينظر أيضًا: شرح المفصل ٤/ ١٢٩.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٢٠٩.

(٤) نصت كتب النحو على أن تمييز "كم" الخبرية يكون مفرداً مجروراً، وجمعاً مجروراً، ومنصوباً عند الفصل بينه وبين "كم" وبدون فاصل لغة لتميم

ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٦٤، وأوضح المسالك ٤/ ٢٤٣، وهمع الهوامع ٢/ ٢٧٥، ٢٧٧، وشرح الأشموني على الألفية ٤/ ٨٠، ٨١.

(٥) الإفراد أكثر من الجمع حتى زعم بعضهم أن مجيء تمييزها جمعًا شاذ.

ينظر: المساعد ٢/ ١٠٩، والتصريح ٢/ ٢٧٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٧٦، وشرح الأشموني ٤/ ٨١

وقيل: الجمع على معنى الواحد فـ "كم رجالٍ" على معنى "كم" "جماعة من الرجال".

ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٨٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٧٦.

(٦) شرح ملحة الإعراب ٧٤، وينظر شرح المفصل ٤/ ١٢٩.

(٧) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في (المقاصد النحوية ٣/ ٤٥٨، وشرح الأشموني على الألفية ٤/ ٨٠=

ومثال الجمع قول الشاعر:

كـــم ملـــوكٍ بـــاد ملكُهُـــمُ ونعـــيمٍ سُـــوقَةٍ بـــادوا[١]

ونقل عن بني تميم أنهم ينصبون تمييز "كم" الخبرية أي سواء أكان مفردًا أم جمعًا[٢].

فممن نص على الإفراد ابن هشام في قوله: "وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز "كم" الخبرية إذا كان الخبر مفردًا"[٣].

وكذا أبو علي الشلوبين[٤] وابن هشام الخضراوي[٥] ذهبا إلى أن تمييزها إن نصب وجب إفراده؛ لأن العرب التزمت الإفراد في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية.

وأثر هذا النقل عن ابن يعيش وابن مالك[٦] وابن الناظم[٧] وأبي حيان، وابن

=الحَجْلَيْن: موضع، **والشاهد (كم ليلة)** حيث جاء مميز "كم" الخبرية مفرداً مجروراً.

(١) البيت من مجزوء المديد وهو بلا نسبة في (شرح الجمل ٢/ ٤٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٥١١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥٧، والدرر اللوامع ١/ ٥٣٨، ٥٣٩) ويروى (جمعُهُمُ) بدل (ملكُهُمُ)، ونسبه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/ ١٥٣ إلى عدي بن زيد والرواية عنده (باروا)، **باد:** هلك، **والسوقة:** بضم المهملة وسكون الواو ما دون المَلِك، **ونعيم** بالجر عطفاً على ملوك تقديره: وكم من نعيم سوقه على معنى: وكم باد نعيم وسوقةٍ **واستشهد به في** (كم ملوك) على مجيء تمييز "كم" الخبرية جمعاً مجروراً لأنه استعمل استعمال عشرة.

(٢) ينظر: التصريح ٢/ ٢٨٠، وشرح الأشموني ٤/ ٨١.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٢٠٩.

(٤) التوطئة ٢٨٥، وينظر المساعد ٢/ ١١١، وهمع الهوامع ٢/ ٢٧٧.

(٥) **ابن هشام الخضراوي:** هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الخزرجي ولد سنة ٥٧٥هـ، وصنف (فصل المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح، وتوفى سنة ٦٤٦هـ. ينظر: (بغية الوعاة ١/ ٢٦٨)، وقوله في همع الهوامع ٢/ ٢٧٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/ ٢٠٦، شرح التسهيل ٢/ ٤٢١.

(٧) شرح ابن الناظم على الألفية ٥٢٧.

الوردي وابن هشام[١] والسيوطي[٢] والأشموني[٣] والشنقيطي[٤].

قال ابن يعيش: "وبعض العرب ينصب بـ"كم" في الخبر كما ينصب في الاستفهام وهم بنو تميم"[٥].

وصرح أبو حيان بقوله: "والنصب بلا فصل- أي بين كم ومميزها- لغة تميمية"[٦].

وقال ابن الوردي: "نعم تميم تجري الخبرية مجرى الاستفهامية"[٧].

وبينما عزاها النحويون سابقاً إلى تميم نجد سيبويه وتبعه ابن السراج[٨] يعزوانها إلى ناس من العرب وهم كثير قال سيبويه:

"واعلم أن ناساً من العرب يعملونها (أي يعملون كم) فيما بعدها (أي ينصبونه) في الخبر (أي إذا كانت خبرية) كما يعملونها في الاستفهام فينصبون بها كأنها اسم منون... وبعض العرب ينشد قول الفرزدق:

كم عمة لك يا جرير وخالة ....

وهم كثير فمنهم الفرزدق والبيت له"[٩].

وأرى أن سيبويه نسب اللغة لتميم حين صرح بأن نصب تمييز "كم" في قول

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٠٩، وأوضح المسالك ٤/ ٢٤٥.

(٢) همع الهوامع ٢/ ٢٧٧.

(٣) شرح الأشموني ٤/ ٨١.

(٤) الدرر ١/ ٥٣٨ نقلاً عن الأشموني.

(٥) شرح المفصل ٤/ ٣٠.

(٦) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٨١.

(٧) شرح التحفة الوردية ٣٥٨.

(٨) الأصول في النحو ١/ ٣١٨، ٣١٩.

(٩) الكتاب ٢/ ١٦١، ١٦٢.

الشاعر: كم عمةً للفرزدق ومعلوم أن الفرزدق تميمي.

كذا أبهم بعضهم النسبة إليهم أمثال الباقولي(١) وابن الأثير(٢) وابن الخباز(٣) وابن القواس(٤) والرضي –وهو من نص على الإفراد والجمع– في قوله: "وبعض العرب ينصب مميز "كم" الخبرية مفردًا كان أو جمعًا بلا فضل أيضًا اعتمادًا على التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال"(٥).

وتعليل ذلك عند تميم يمكن حمله على:

قياسهم تمييز "كم" الخبرية على تمييز "كم" الاستفهامية في الإفراد مع النصب على نحو ما بينه سيبويه في عبارته السابقة: "واعلم أن ناسًا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام فينصبون بها..." (٦). وهذا التعليل هو ما اختاره ابن عمرون.

على أن ذلك عادة لسانهم فاتخذوا موقفاً واحداً من تمييز "كم" بنوعيها، واعتمدوا في التفرقة بينهما على قرينة الحال كما يقول النحويون(٧) أو على طريقة الأداء– كما يقول المحدثون، فمن المعروف أن أداء الاستفهام غير أداء الإخبار، والنغمة التي تصاحب النطق هي التي تحدد المراد "فإذا انتهى البيت بنغمة صاعدة ثم تهبط فجأة كانت "كم"

---

(١) **الباقولي:** هو علي بن الحسين بن علي الضرير الأصفهاني النحوي الباقولي من مصنفاته (شرح اللمع، والكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات) وتوفي سنة ٥٤٣هـ. ينظر: (إنباه الرواه ٢/ ٢٤٧، بغية الوعاة ٢/ ١٦٠)

وقوله في كتابه شرح اللمع ٢/ ٦٨٧.

(٢) البديع في علم العربية حـ ١ م ٢ ص ٦٥٣.

(٣) الغرة المخفية ٢/ ٥٧٣.

(٤) شرح الكافية لابن القواس ٢/ ٣٨٨.

(٥) شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٤٢.

(٦) الكتاب ٢/ ١٦١.

(٧) حاشية الشيخ يس على التصريح ٢/ ٢٨٠.

استفهامية، وإن انتهى بنغمة هابطة تدريجية كانت خبرية"[١].

محل الخلاف في هذه المسألة يدور حول قول الفرزدق وهو تميمي:

كم عَمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حلبتْ عليَّ عِشَارِي[٢]

حيث روي البيت بجر (عمة) ورفعها ونصبها[٣] و(الخالة) معطوفة عليها في الرفع والنصب والجر[٤].

فالجر- كم عمةٍ... وخالةٍ- وُجِّهَ على أن (كم) خبرية، وتمييزها مجرور

---

(١) علم الصوتيات ٤٥، نقلًا عن كتاب (خصائص لهجتي تميم وقريش ٢٤٢).

(٢) البيت من الكامل وهو له في ديوانه ١/ ٣٦١ بتقديم خالة (كم خالةٍ لك يا جرير وعمةٍ) بالجر وعليه فلا شاهد. وهو من شواهد (الكتاب ٢/ ٧٢، ١٦٢، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٦٩، وأمالي المرتضى ١/ ٨٠ وشرح اللمع للباقولي ٢/ ٦٨٧، والنكت للأعلم ١/ ٤٧٧، والفصول الخمسون ٢٤٦ وشفاء العليل ٢/ ٥٨٠، وشرح المفصل ٤/ ١٣٣، وشرح الجمل ٢/ ٤٩، ٥١، وشرح الكافية لابن القواس ٢/ ٣٨٨ والجامع الصغير ١٢٥، والأشباه والنظائر ٨/ ١٢٣، والدرر ١/ ٥٣٧

والفدعاء: التي أعوجت أصابعها من كثرة الحلب. **والعشار:** ج عشراء وهي الناقة التي مضى لها عشرة أشهر من عمرها

والشاهد: (عمة) حيث يجوز فيها الرفع على الابتداء، والمسوغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور (لك) والجر على الإضافة، والنصب على التمييز بعد (كم) الخبرية مع اتصاله بها، والشرط في جوازه بعدم الفصل فإن فصل نصب حملاً على "كم" الاستفهامية.

ينظر: الفوائد والقواعد ٥٨٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٨١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٩، والأصول في النحو ١/ ٣١٩، والفوائد والقواعد ٥٨٩، ٥٩٠، وتوجيه اللمع ٤٠١، ٤٠٢، وشرح المفصل ٤/ ١٣٣، ١٣٤، والمحرر في النحو ٨٦٦، ٨٦٧، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٧، ٢١٨، وبغية العارف على رسالة الوظائف ٢٤١.

(٤) الفوائد والقواعد ٥٨٩.

بإضافتها إليه[١]

خلافًا للفراء فإنه عنده مجرور بـ (مِنْ) مقدرة[٢].

والمعنى الإخبار بكثرة من حلب عشار الفرزدق من عمات جرير وخالاته.

واختاره عمر الكوفي بقوله: "اعلم أن هذا البيت الاختيار فيه أن تكون (العمة) مجرورة؛ لأنه يقصد تكثير العمات اللاتي حلبن عشاره والتقدير: كم عماتٍ لك فأقام الواحدة مقام الجمع، وفي البيت حذف؛ لأن التقدير: كم عمة فدعاء لك يا جرير وخالةٍ فدعاءَ لك فحذف (فدعاءَ) من الأول لدلالة الثاني عليه وحذف (لك) من الثاني لدلالة الأول عليه وأقام الواحدة مقام الجماعة فيكون التقدير: كم عمات فدع لك، وخالاتٍ فدع لك قد حلبن عشاري"[٣].

ووجه الرفع- كم عمةٌ... وخالةٌ- على أن (عمة) مبتدأ وهي نكرة موصوفة بشبه الجملة بعدها- لك- جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ (عمة) والخبر (قد حلبت) و"كم" نصب على الظرف أو مصدر منصوب المحل على أنه مفعول مطلق، وتمييزها محذوف والتقدير: كم وقتٍ أم كم حلبةٍ[٤] أو كم مرة حلبت[٥].

أي: كم عمةٌ حلبت عليَّ عشاري مراراً[٦].

ووجه النصب- كم عمةً... وخالةً على أن "كم" خبرية وهي بمنزلة عدد منون كـ ثلاثة أثوابًا[٧]، وتمييزها منصوب عند التميميين، وقيل: إن من نصب أراد النون في الخبر ليسلم هذا المعنى- كم عماتٍ فُدِع لك وخالاتٍ فُدِع لك قد حلبن عشاري-

---

(١) التبيين ٤٢٦، بغية العارف على رسالة الوظائف ص ٢٤١.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٦٩.

(٣) البيان في شرح اللمع ٢/ ٤٩٢.

(٤) مغني اللبيب ١/ ٢٠٩، شرح الأشموني على الألفية ٤/ ٨١.

(٥) البيان في شرح اللمع ٢/ ٤٩٣، شرح اللمع للباقولي ٢/ ٦٨٨.

(٦) المسائل المنثورة ٨٣، ٨٤.

(٧) شرح التحفة الوردية ٣٥٨.

فيكون عشرون عمة لك أو ثلاثون أو ما أشبه ذلك فيكون تكثيرًا للعمات[١].

أو هي استفهامية للتهكم؛ لأنه هاجٍ، والهاجي لا يكون مستفهماً إلا على سبيل التلهي[٢] وهو ما اختاره ابن عمرون ، والمبرد بقولـه: "وإذا قلت: كم عمة؟ فعلى الاستفهام"[٣].

ووجه الشيخ عبد الخالق عُضيمة قول المُبرِّد بقوله: "والمبرد يرى أن "كم" استفهامية في البيت وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي ولكنه على سبيل التهكم والسخرية فكأنه يقول لجرير: أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشاري فقد ذهب عني عددها"[٤].

و"كم" في حالتي النصب والجر مبتدأ خبره جملة "قد حلبت" وإفراد الضمير مراعاة للفظ "كم"[٥] و(عمة) تفسيرًا لعدد وكأنه عشرون عمة حلبت[٦].

وتبع المبرد في اختياره الزجاج[٧] والباقولي[٨] ومن قبله السيرافي إثر خلافٍ بينه وبين الفارسي، إليه أشار البطليوسي بقوله: "هذه المسألة إحدى المسائل التي وقَع فيها الخلاف والتنازع بين أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي فكان السيرافي يقول[٩]: "إن النصب في عمة وخالة على جهة الاستفهام وكان الفارسي يأبى ذلك

(١) البيان في شرح اللمع ٢/ ٤٩٢.

(٢) البديع في علم العربية حـ ١ م ٢ ص ٦٥٤.

(٣) المقتضب ٣/ ٥٨.

(٤) السابق ٣/ ٥٨ الحاشية (١).

(٥) التصريح ٢/ ٢٨٠، وشرح الأشموني ٤/ ٨١.

(٦) المسائل المنثورة ٨٣، ٨٤.

(٧) الجمل في النحو ١٣٨.

(٨) شرح اللمع ٢/ ٦٨٨.

(٩) ما وقفت عليه في شرح كتاب سيبريه للسيرافي ٢/ ٤٩٢ أن السيرافي يستجيد الخفض في بيت الفرزدق، وأما النصب فيأتي عنده في المرتبة الثامنة، يتضح ذلك من قوله: "وبيت الفرزدق من ينشد على=

ويقول[١]: لا مدخل هنا للاستفهام إنما هو إخبار، وإنما النصب على أنه شبه الخبرية بالاستفهامية كما يشبه بعض الأشياء ببعض إذا كان بينها تناسب في بعض الأحوال، وتوسط أبو الحسن الربعي القول بينهما فقال: الوجه ما قاله أبو علي، والذي قاله السيرافي: مجازه على أنه استفهم جريرًا على وجه التهزؤ به"[٢].

وأرى أن ما اختاره ابن عمرون هو الأولى؛ لإفادة المعنى على الخبرية؛ إذ هو أوقع وأقوى به عن الاستفهامية على سبيل التهكم إذ لا مدخل له هنا، كما أن قول الشاعر في الشطر الثاني (قد حلبت عليّ عشاري) مصدر بـ(قد) فـ (قد) لا تكون مع الاستفهام فلا يقال: أين قد حلبت؟ وإنما تكون مع الإخبار نحو: زيدٌ قد ضربتُ[٣].

وعليه فإن نصب تمييز (كم) الخبرية وإن كان جائزًا وعربيًا جيدًا– كما حكم ابن يعيش[٤] وابن عمرون– لكنه قليل عند ابن الأثير[٥] وأبي حيان[٦] وابن عقيل[٧] وهو حكم يمكن استخلاصه أيضاً من كلام ابن مالك "وربما نصب مميز الخبرية متصلًا بها"[٨]

= ثلاثة أوجه أجوده الخفض؛ لأنه خَبر، كم عمةٍ لك يا جرير، هي في معنى (عمات) وبعدها النصب وهي أيضاً في معنى عمات".

(١) مؤدي قول الفارسي بمعناه في المسائل المنثورة ٨٣، ٨٤ حيث جعل التقدير: "عشرون عمةً حلبت".

(٢) إصلاح الخلل ٢٠٣، ٢٠٤، وينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ١٨٠، والبيان في شرح اللمع ٢/ ٤٩٢، ٤٩٣.

(٣) ينظر شرح الجمل للغافقي ٩٦.

(٤) شرح المفصل ٤/ ١٣٠.

(٥) البديع في علم العربية حـ ١ م ٢ ص ٦٥٤.

(٦) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٨١.

(٧) المساعد ٢/ ١١١.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٤٢١.

كما أنه جعل اللغة الأخرى- الجر- هي المشهورة[١] وكذا صرح ابن الوردي "بجر عمة على اللغة المشهورة"[٢].

قال ابن الأثير: فالنصب على هذه اللغة- وهي قليلة- أو على الاستفهام من طريق الاستهزاء به"[٣].

مما سبق أستطيع القول إن الأصل في تمييز "كم" الخبرية أن يكون مجرورًا سواء أكان مفردًا أم جمعًا، والشواهد المؤيدة لذلك معلومة:

وكـــم ليلـــةٍ قـــد بتُّهـــا غيـــرَ آثـــمٍ ....[٤].

كـــــم ملـــــوكٍ بـــــاد ملكُهُـــــمُ ....[٥].

والمفرد أكثر وذلك: أن "كم" للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو (المائة والألف) وإنما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح؛ لأنه في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز، وأما (كم) فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا جمع مميزه تصريحًا بالكثرة"[٦].

أما نصبه على حد رواية النصب في المفرد: كم عمةً، أو الجمع كما نص الرضي[٧] وإن لم أقف له على شاهد ربما لندرته وقلته فمن ناحية حمل كل واحدة من الاستفهامية والخبرية على الأخرى فيما هو الأصل في مميزها، فيجر بالاستفهامية، وينصب بالخبرية لما بينهما من المشابهة في اللغة ولزومهما الصدر، وافتقارهما إلى

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٢٠٧.

(٢) شرح التحفة الوردية ٣٥٨.

(٣) البديع في علم العربية حـ ١ م ٢ ص ٦٥٤.

(٤) سبق تخريجه ص ٦٠٣ الحاشية (٧).

(٥) سبق تخريجه ص ٦٠٤ الحاشية (١).

(٦) شرح الكافية ٣/ ٢٤٢.

(٧) السابق ٣/ ٢٤٢.

مميز، والحكم على موضعهما بالإعراب.... [١].

قال ابن عصفور: "ويجوز حمل الخبرية على الاستفهامية في نصب التمييز خاصة إذا فهم المعنى، ومن ذلك قوله: كم عمة...

فإنه روى بنصب عمة، وكذلك يجوز أيضاً حمل الاستفهامية على الخبرية في خفض التمييز خاصة وحكى من كلامهم: على كم جذعٍ بيتُك؟ والأصل على كم من جذع فحذفت (من) وعُوّض منها على"[٢].

كما أن رواية الجر والنصب أبلغ في الهجاء من رواية الرفع؛ لأنهما يفيدان أن لجرير عماتٍ وخالاتٍ أجيراتٍ ممتهناتٍ، ورواية الرفع تدل على أن لجرير عمة واحدة وخالة واحدة قد حلبت عليه عشارَه في أوقات كثيرة[٣].

وعليه فما ذهب إليه التميميون من نصبها لمميز "كم" الخبرية لا داعي لرده أو إنكاره فهذا أمر كان يجرى على ألسنتهم؛ ولهج به لسان شاعرهم.

أما تخريجات النحويين فلا ضرورة لمثلها ما دامت اللهجة مروية عن تميم ونقلها لنا عدد من الأئمة الثقات من أهل اللغة.

كذلك عباراتهم التي تنص على أن لغة تميم جواز نصب تمييز "كم" الخبرية إذا كان مفرداً [٤] أولا تعني أن التميميين كانوا تارة ينصبون وأخرى يجرونه "وهذا كلام يتجافى مع الواقع اللغوي؛ لأن التميميين لم يكونوا يقصدون قصدًا إلى النصب وإنما هو شيء مرنت عليه ألسنتهم، ودرجوا عليه في النطق، فلا معنى للقول بأنهم كانوا

(١) شرح الكافية لابن القواس ٢/ ٣٨٨.

(٢) المقرب ١/ ٣١٢، أرى أن يقال: "والأصل: "كم من جذع بيتك؟ فحذفت (من) وعوض منها (على) فقيل: على كم جذع بيتك؟.

(٣) هذا ما ذهب إليه الشيخ عضيمة في المقتضب ٣/ ٥٨ الحاشية (١)، والمحقق د/ حمزة النشرتي في إصلاح الخلل ٢٠٣ الحاشية (١).

(٤) مغني اللبيب ١/ ٢٠٩، والتصريح ٢/ ٢٨٠، وحاشية الصبان ٤/ ٨١.

يجيزون النصب"[١] ولذلك أرى أن الفرزدق قد أنشد بيته السابق بالنصب لأنه تميمي وله أن يتكلم بلغة قومه وبلغة غيرهم من الجر والرفع والتي عليها إجازات النحويين وتوجيهاتهم.

(١) خصائص لهجة تميم وقريش ٢٤٢.

القسم الثاني

التحقيق

أولاً: مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيْقِ

وتشمل:

١- وصف المخطوطة.

٢- توثيق نسبتها إلى مُؤَلِّفِها.

٣- سمات عامة للمخطوطة .

٤- صفحة الغلاف والتملكات والأختام وخاتمة المخطوطة.

أولًا: مقدمة التحقيق

١- وصف المخطوطة:

اعتمدت في التحقيق على نسخة وحيدة منه توجد في دار الكتب المصرية تحت رقم(٨٠) نحو خليل أغا، وميكروفيلم رقم ٤٢١٧.

وبعد أن أعدت النظر فيها، وقلَّبت صفحاتها طويلًا اتضح لي أن النسخة كاملة غير منقوصة، واضحة المبتدأ والمنتهى، خالية من السقط، ثابتة النسب إلى صاحبها.

ومع أن المخطوط مرقم بعدد اللوحات وترقيمه كما هو موجود فيه (٥٦٩) لوحة إلا أن عدد اللوحات حقيقة (٥٧٢) لوحة؛ لأنه يوجد لوحتان لم يتم ترقيمهما، وهما: اللوحة الواقعة بين ٤٠١، ٤٠٢، واللوحة الواقعة بين ٥٤٥، ٥٤٦.

وهذه النسخة تمثل نسختين، فقد روجعت كما هو واضح على صفحاتها على اليمين وعلى اليسار، وهذا يزيدها قوة وصحة.

وهي تقع في اثنتين وسبعين وخمسمائة لوحة ٣٠×٢٠ سم لمجموع صفحات أربع وأربعين ومائة وألف صفحة، ومسطرتها تسعةَ عشرَ سطرًا، وعدد كلمات السطر الواحد تتراوح فيما بين إحدى عشرة كلمة، واثنتي عشرة كلمة. وقد قمت بتحقيق خمس وعشرين ومائة لوحة منها.

وهناك لوحة زائدة في نهاية المخطوط ليست من شرح المفصل لابن عمرون، بل كتب في بدايتها : من كتاب الصحاح في اللغة، وهي صفحة كاملة وسطران في الصفحة المقابلة، وقد قمت بتحقيقها.

وتمتاز هذه النسخة بوجود التعقيبة في آخر سطر في الصفحة اليمنى دائمًا، وأوراقها مسلسلة ومرقمة بطريقة منتظمة لم يسقط منها شيء، ولا يوجد بها خروم، وإنما يوجد بها بياض في بعض المواضع القليلة منها خاصة المقدمة.

٣- توثيق نسبتها إلى مؤلفها:

المخطوطة وهي : شرح المفصل هي لابن عمرون، كما هو مذكور على ورقة الغلاف، ولأنها تعد هي المؤَلَّف الوحيد له فقد ترجم له صاحب هدية العارفين، وذكر أنه صنَّفَ شرح المفصل[١]، وكذلك في كشف الظنون[٢]، ومعجم المؤلفين[٣]، وهي منسوبة لابن عمرون في فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية، وفي هذا ما يفيد اليقين في نسبتها لابن عمرون، وأنها من تأليفه ووضعه.

وقال عنه أبو حيان: "كان نحويًا حافظًا محصِّلًا خيرًا، أقرأ النحو بحلب، وتخَرَّجَ عليه كثيرٌ من أهلها، منهم قريبه الشيخ العلَّامة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي عُرِفَ بابن النحَّاس- رحمه الله- وشرح ابنُ عمرونَ المفصلَ وانتهى فيه إلى قوله: (الوزن الرابع عشر: محمدة في المصادر)، وعاق عن إكماله موته – رحمه الله-"[٤].

---

(١) ينظر : هدية العارفين ٦/ ١٢٤.

(٢) ينظر : كشف الظنون ١/ ٨١.

(٣) ينظر : معجم المؤلفين ١١/ ٢٤٧.

(٤) تذكرة النحاة صـــ ٥٢.

٣- سمات عامة على المخطوطة:

أ- وجود تعليقات في حواشي المخطوطة:

يوجد على هامش المخطوط كاملًا عدة حواشٍ وتعليقات، فهناك تعليقان في ٢/ أ و ٣/أ الأول ذهب معظمه، والثاني ذهبت بدايته، وهناك ثلاث تعليقات في ٧/ ب تعليقان، وآخر في ٣٩٩/ ب بخط مغاير لخط الناسخ، وفي آخرها رسمت (ل)، وهناك تعليقان في ٤٢١/ ب و٤٤٣/ ب ليس في آخرها شيء.

وبلغت الحواشي حوالي أربع عشرة حاشية، واحدة نصَّ الناسخ أنها بخط المصنف في ١٠/ ب، واثنتان بدأهما بـ ابن النحاس، وهما في ٥/ ب و ٤٩٣/ ب، والباقي في ٤/ ب و ٦/ ب، و ٧/ ب، و١٤/ أ، و ١٨/ أ، و ٢٣/ أ، و ٣٩/ أ، و ٤١/ ب، و ٩٧/ ب، ١٤٧/ أ، و ١٨٩/ أ، و ٥٠٢/ أ، و ٥٠٤/ ب، و ٥١٧/ ب، و ٥٢٨/ ب، ٥٢٩/أ، و ٥٣١/ أ.

ويلاحظ على هذه الحواشي أن بها ذكرًا لبعض العلماء، ولم يوجد أحد منهم توفي بعد وفاة ابن عمرون، مما يدل على أن زمن نسخ المخطوطة بعد وفاة ابن عمرون مباشرة، وأن الأصل الذي نسخ عنه إما نسخة ابن عمرون أو ابن النحاس.

ب- وجود عدد من الرموز في المخطوطة ومنها:

- وضع علامة تضبيب وهي (صـ) فوق الكلمة؛ لتدل على شك الناسخ في صحة الكلمة.
- وضع (مـ) فوق الكلمتين؛ ليدل على تغاير مكان الكلمتين، وأن كل واحدة منهما ينبغي أن تكون مكان الأخرى.

- حين تسقط كلمة ويراد تصحيحها في الهامش، يأتي لمكان سقوطها ويرسم خطًا مائلًا تجاه الهامش الذي سيكتب فيه التصويب يشير به للهامش نحو (   )، أو (   )، ثم يكتب الساقط ويضع في نهايته: صح.

ج -كلمات وردت مكررة ، أو كتبت خطأ وشطب عليها، وهي كثيرة في المخطوطة:

مثل قوله: وإن كان الجمع لمذكرين بالواو والنون، فالوجه تذكير الفعل، نحو: قام الزيدون، التذكير فيه من (وجهين جهتين)، وشطب على كلمة : (وجهين)[١].

وقوله: أما جمع المذكر السالم، نحو: المسلمِيْنَ، فقال عبد القاهر "ليس فيه إلا التذكير، نحو: خرج المسلمون وخرجوا، ولا يكاد يجيء : خَرَجَت إلا في شذوذ؛ لأن الواو علامة علم التذكير، وشطب على كلمة (علامة)[٢].

وقوله: "ويُنَسَبُ إلى الصدر من الكلمة المركبة، وشطب على كلمة: (الكلمة)[٣].

وقوله:" ولا يُسْتَعْمَلُ أَحَدٌ وإِحْدَى فِي العدد الأَعْدَادِ إِلَّا فِي المُنَيِّفَةِ"، وشطب على كلمة (العدد)[٤].

د - ضبط الكلمات بالشكل:

---

(١) ينظر : التحقيق صـــ ٩١٦ حاشية ١.

(٢) ينظر : التحقيق صـــ ٩١٤ حاشية ٣.

(٣) ينظر : التحقيق صـــ ١١٣٠ حاشية ١.

(٤) ينظر : التحقيق صـــ ١٢٠٢ حاشية ٢.

المخطوط مكتوب بخط النسخ الواضح، وهو مضبوط بالشكل بصورة كبيرة، وقد التزمتُ هذا الضبطَ غالبًا إلا في بعض مواضع يسيرة.

هـ- كلمات وردت مُصَحَّفَة أو مُحَرَّفة:

وردت كلمات في المتن وبها تصحيف وتحريف مثل: الفصل، وقد كُتِبَت: (الوصل)(١)، وقوله: و"خَمْصَان"، وقد كُتِبَت: (خَصْمَان)(٢). وقوله: "وغير مردود كـ "ثُبَات"، وقد كُتِبَت: (ثُباب)(٣)، وقوله: أجريت (ياء) "ضِيْزَى" بعد [قلبها]عن همزة "ضِئْزَى"، وقد كُتِبَت : (قبلها)(٤).

وقوله: و"كُرْدُوْس" وهو: القطعة من [الخيل]، وقد كُتِبَت: (الجبل)(٥).

وقوله: جعلوا [المفرق] مواضع ، وقد كُتِبَت: (الفرق)(٦).

وقوله: وأما ["عَبشَمْس"]، وقد كُتِبَت: (عبشمش)(٧).

وقوله: لمَّا [قرَنَهُ]، وقد كُتِبَت: (قَرَّبَه)(٨).

وجاء في أول المخطوطة:

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حَسْبِي وبِهِ توفيقِي. قال الفقيرُ إلى رَبِّهِ مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ عَمْرُوْنَ النَّحْوِيُّ غَفَرَ اللهُ لَهُ: الحَمْدُ للهِ نَاظِمِ العِلْمِ في سِلْكِ

---

(١) ينظر : التحقيق صـــ ٦٥٨ حاشية ٤.

(٢) ينظر : التحقيق صـــ ٦٨٨ حاشية ١.

(٣) ينظر : التحقيق صـــ ٧٥٢ حاشية ١.

(٤) ينظر : التحقيق صـــ ٩٥٧ حاشية ١.

(٥) ينظر : التحقيق صـــ ١٠٣٢ حاشية ٢.

(٦) ينظر : التحقيق صـــ ١٠٤٩ حاشية ١.

(٧) ينظر : التحقيق صـــ ١١٤٠ حاشية ١.

(٨) ينظر : التحقيق صـــ ١٢٣٧ حاشية ٢.

الشَّهَادَةِ، وجَاعِلِ دَرْسِهِم تَسْبيحًا ونَوْمِهِم عِبَادَةً، وقَارِنِ مِدَادِهِم في الوَزْنِ بِدَمِ الشَّهَادَةِ، أَحْمَدُهُ حَمْدَ مَنْ بَذَلَ فِي ذلك اجْتِهَادَهُ، وأَشْهَدُ أَنَّ لَا إلاهَ إِلَّا اللهَ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةَ مَنْ جَعَلَهَا عَتَادَهُ، وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ ... وبعد فإن اللهَ اخْتَارَ مِنْ خَلْقِهِ صَفِيَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عليْهِ، واْخْتَارَ لَهُ خَيْرَ الأَهْلِ والأَصْحَابِ المُبَرَّئِيْنَ مِنْ كُلِّ عَابٍ... وقد نَاقَشْتُ شَيْخِي العَلَّامَةَ فَرِيْدَ دَهْرِهِ، وَوَاحِدَ عَصْرِهِ مُوَفَّقَ الدِّيْنِ ابْنَ عَلِيٍّ بنِ يَعِيْشَ- رَحِمَهُ اللهُ- وَقْتَ قِرَاءَتِي عَلَيْهِ، وبَحْثِي مَعَهُ شَرْحَهُ أَتَمَّ مُنَاقَشَةٍ، فَصِرْتُ أَحْتَاجُ إِلَى الشَّيءِ لا أَجِدُهُ فيهِ، فَتَتَبَّعْتُ غَيْرَهُ مِنَ الشُّرُوحِ فلمْ أَظْفَرْ بِبُغْيَتِي، ولا حَصَّلْتُ مُنْيَتِي، فَعَلِمتُ أَنْ لَيْسَ كُلُّ مَنْ خَلَقَ يَفْرِي، وأَنْ لَنْ يَحُكَّ جِلْدِي مِثْلُ ظُفُرِي، فسَأَلْتُ اللهَ – سبحانه- أن يُسَدِّدَ قَلَمِي – لَا كَلَّ-، ويُثَبِّتَ قَدَمِي – لا زَلَّ- واسْتَخَرْتُهُ فِي شَرحٍ لَعَلَّ لَا يَقُولُ فِيهِ النَّاظِرُ : كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ لِلآخِرِ، تَتَبَّعْتُ فُصُولَهُ فَبَيَّنْتُهَا، وأُصُولَهُ فَتَمَّمْتُهَا، وإِنْ وَجدتُ لِغَيْرِي عَلَيهِ مَا لا أَرْتَضِيْهُ بَيَّنْتُ مَا عِنْدِي... فَجَاءَ بحَمْدِ اللهِ كَمَا أَمَّلْتُ، وعَلَى الاسْتِعَانَةِ بِاللهِ عَوَّلْتُ، ولَوْلَا قَوْلُ الأَوَّلِ: " كُلُّ فَتَاةٍ بِأَبِيهَا مُعْجَبَةٌ" لَتَمَثَّلْتُ بقولِ أَبِي الطَيِّبِ:

ومَا حَاجَةُ الأَظْعَانِ حولَكِ في الدُّجَى إِلَى قَمَرٍ مَا وَاجِدٌ لكَ عَادِمه

فإنْ حَلِيَ كتابي بعَينِكَ فاشْكُرِ اللهَ تعالَى، وتَرَحَّمْ على مَنِ اجتهدَ في أنْ بلغتَ مرادَكَ، واجعلْ كتابي وسادَكَ، وإنْ كانت الأُخرى فَعَاوِدْهُ بحسنِ نَظَرٍ، فإنْ أَبَى، فارْثِ لِمَنْ ضَيَّعَ أوقاتَه، ولم يعبأْ بعد تحصيلِهِ ما تراهُ على ما فاتَهُ، فلَقَد ضيَّعَ أوقاتًا رُبَّما حَصَّلَ فيها ما فَازَ به صاحِبُهُ دنيا وآخِرةً، ولكنْ كَشَفَ الصَّادِقَ بقوله: ((كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ))، وإنْ سَمَتْ هِمَّتُكَ إلى إصلاحِ شيءٍ منه فانْسُبْهُ إلى نفسِك، فلَعَمْرِي كُلُّ امرِئٍ بِوَسْمِ قِدْحِهِ، ولقد تَفَرَّى لَيْلُ المفَصَّلِ بكتابي هذا عن صُبْحِهِ، نسألُ اللهَ العظيمَ أن يجعلَ أقوالَنَا وأفعالَنَا لوجهِهِ الكريمِ، إنهُ هو المَنَّانُ الرحيمُ"(١).

وجاء في آخِرِ المخطوط:

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٥ (مقدمة الشارح).

البناء الثاني والثلاثون: (مَفْعِلَة) – بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين وتاء تأنيث– نحو: (مَحْمِدَة) مصدر : حَمِدَ يَحْمَدُ.

إلى هَاهُنَا انتهى التَّصْنِيفُ، وعَاجَلَتْهُ المَنِيَّةُ قَبْلَ دَرْكِ الأُمْنِيَّة – رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً ورَضِيَ عَنْهُ– والحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم، وحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيْلُ[1].

٤– صفحة الغلاف والتملُّكات والأختام وخاتمة المخطوطة:

صفحة الغلاف عليها ثلاثة عناوين، الأول: (شرح كتاب سيبويه للإمام الفاضل محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون النحوي غفر الله له ولوالديه).

الثاني: ثم جاءت عبارة: (هذا خطأ والصواب أنه شرح مفصل الزمخشري لابن عمرون الأندلسي رحمه الله تعالى). والميم من كلمة (مفصل) كتبت ممدودة هكذا (مـ)، وكُتِبَ فوقها (الشهير بفخر الدين الرازي)، وأظن الكاتب يقصد بفخر خوارزم: الزمخشري.

العنوان الثالث: كتب في وسط صفحة الغلاف تقريبا وهو واضح، وهو : (شرح المفصل لابن عمرون الأندلسي).

وعلى الغلاف أيضًا أنه وقف من الأمير خليل أغا، ففي أسفل الغلاف: " وقف وحبس وسبل هذا الكتاب المسمى بشرح كتاب سيبويه للزمخشري سعادة الأمير خليل أغا باشا أغاي، والدة الخديو الأعظم، وجعل مستقرَّه خزينة كتبه بمدرسة سعادته بجوار سيدنا الحسين وقفًا صحيحًا شرعيًا لا يباع ولا يرهن ولا يستبدل، فمن بدَّله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه والله سميع عليم إلى أن يرث الله الأرضَ ومن عليها وهو خير الوارثين".

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــ ١٢٦٠.

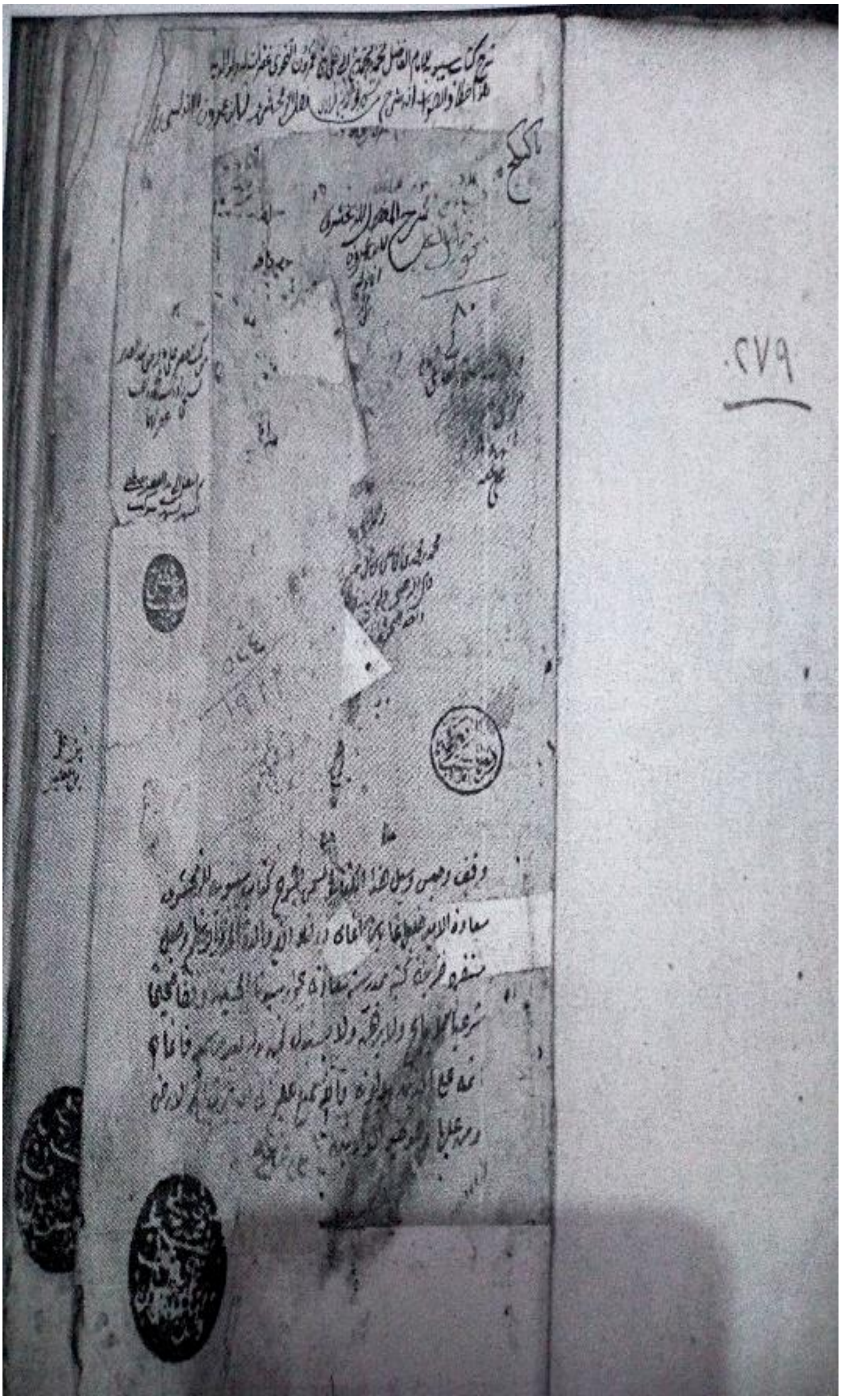
وعلى يمين الغلاف تملكان: الأول: ورد فيه: (من كتب القصر على ما فرض الله القدير السيد محمد راغب غفر لهما)، والثاني: (ثم انتقل إلى يد الفقير مصطفى شوكت).

وعلى الغلاف ثلاثة أختام: الأول: كتب فيه مصطفى شوكت، **والثاني**، وهو أسفل الصفحة وتكرر في مواضع عديدة من المخطوط، وكتب فيه: أوقفه الخليل أغا، **والثالث:** خاتم دار الكتب المصرية.

وكتب على الغلاف أيضًا ١٩٣٣/٥٢٤.

وفي آخر لوحة من المخطوط وردت عبارة: "أنهاه مطالعه الفقير إلى الله تعالى عمر علي الحنفي عفا الله تعالى عنهما ورحم مؤلفه وكاتبه وجميع المسلمين" وهذا يعني أنه طالعه فقط وربما تملَّكَهُ.

ثانيـًــــا: صــــور المخطـــــوط



لوحة الغلاف من المخطوط



اللوحة الأولى من المخطوط



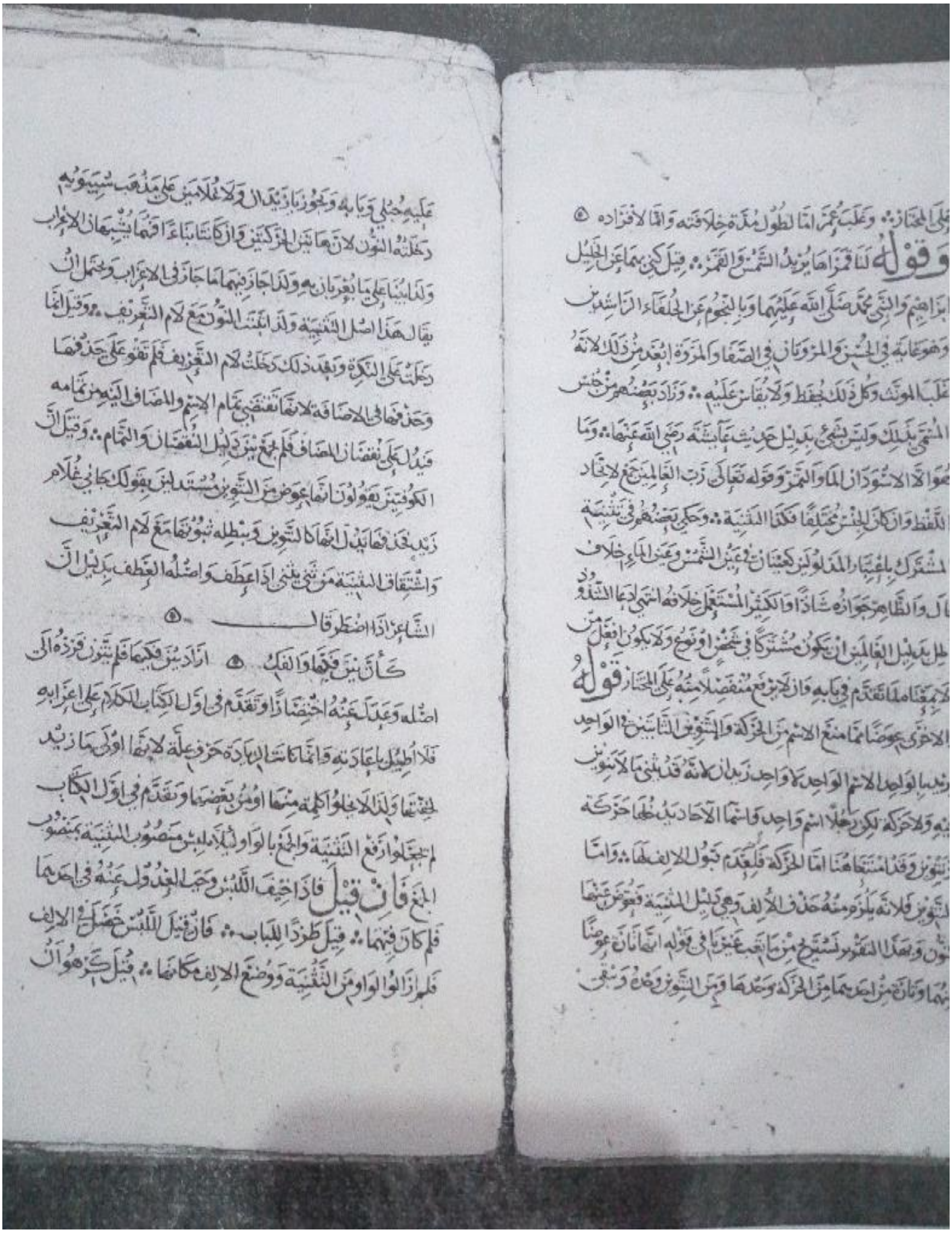
اللوحة الثانية من المخطوط



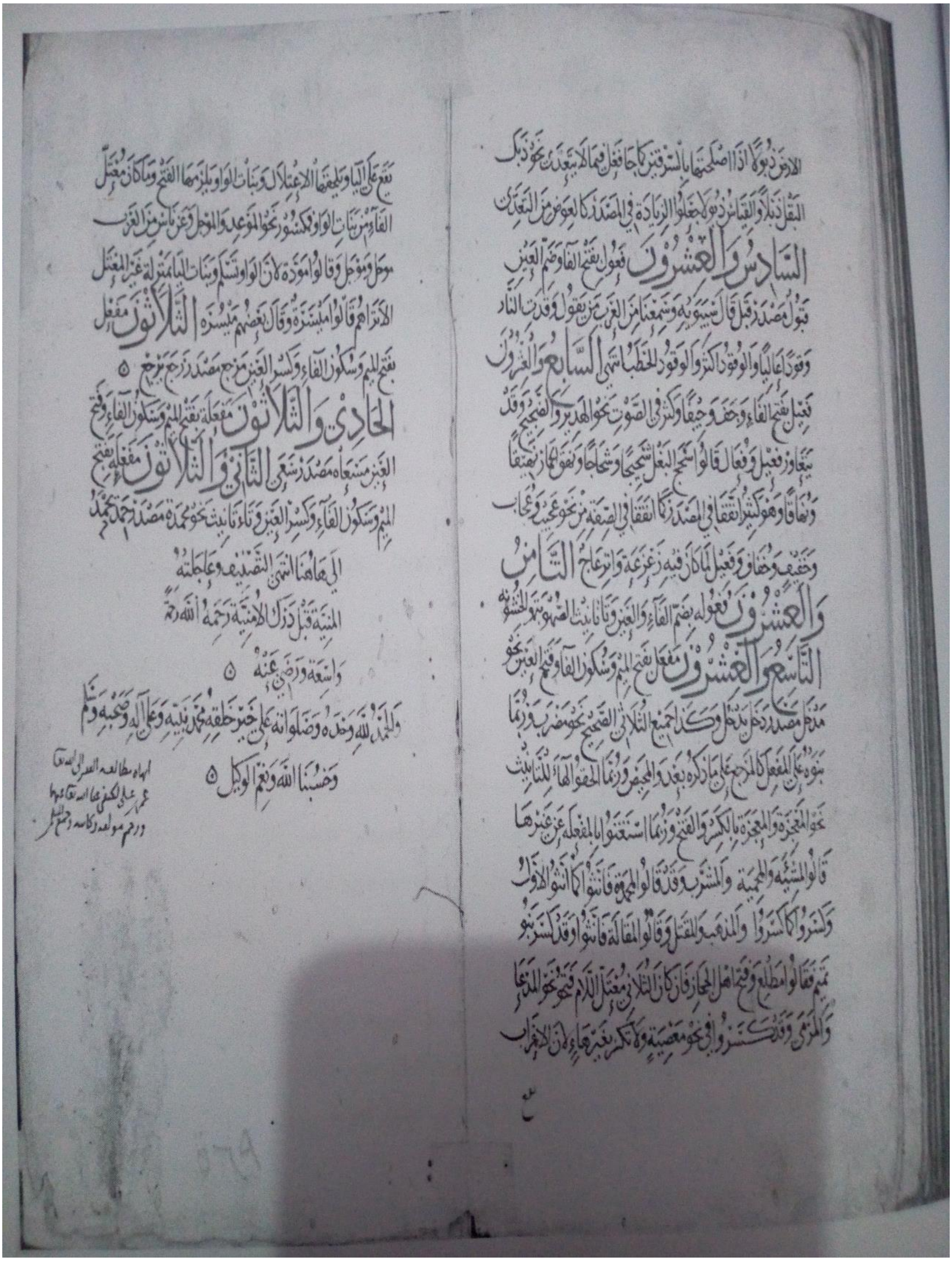
الجملة فوتا بالضم قال صاحب الكتاب
ومن اصناف الاسم المثنى الفصل محمد قوله هو ما لحقت حرفا به
اسم وقوله لحقت اخره فصل مما فيه زيادة غير اخر وقوله زيادتان
فصل ثان من ما لحقته تاء التانيث ومنه الالحاق ونحوا به وقوله
الف او ياء فسر الزيادة ليخرج عنه ما في اخره زيادتان ليست الفا
او ياء نحو سكران وهاشمي وقوله اولا للتفصيل فلا يضر دخولها
في الحد . وفيها فايدة لان صنوان وسكران في اخر كل منهما الف
ونون لكن لا تقع اليا مكان الضم في النصب والجر وقوله مفتوح
ما قبلها يرجع الضمير الى اليا لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا
وفصل به بينها وبين ياء الجمع في نحو الزيدين قوله وبعدها نون
زيد الضمير في بعدها معوز الاخل او قوله ونون مكسورة لالتقاء
الساكنين ولم تحذف الالف لئلا تزول علامة التثنية . وقيل كسرت
فرقا بينها وبين نون الجمع في نحو الزيدين ولما كانت الالف من علامة
التثنية وهي خفيفة خصوا نونها بالكسر لثقله ومن علامة الجمع الواو
وهي ثقيلة فجعلوا نونه مفتوحة لخفتها فان قيل فهلا فتحت
في التثنية في النصب والجر استثقالا للياء والكسرة . قيل اليا
غير لازمة . ومنهم من فرق لذلك وجعلها مفتوحة في النصب والجر
انشد البغداديون لحميد بن ثور
على احوذيين استقلت عليهما فما هي الا لمحة وتغيب

وانشد قطرب فشوته لا تنقضي شهرينه
وقد فتحها قوم مع لزوم الالف . انشد ابو زيد
اعرف منها الانف والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا
وحكي عن بعضهم ضم نون التثنية ومما شاذ ان قوله لتكون الاولى
علما الضم واحد الى واحد بزيد واحد لا يكون مثنى ولا مجموعا جمع السلامة
فلا يثنى زيدان ولا زيدون لما يؤدي اليه من اجتماع اعرابين في اسم
واحد فان نقل وسمي به والزم الالف جاز زيدانان وانما قلت ذلك
لجواز تثنية قوم ورهط وليس شيء منهما دالا على واحد وجاز تثنية جمع
التكسير وان كان على خلاف الاصل لان جمع التكسير كالواحد من جهة انه
صيغة مستانفة معربة بالحركات فاشبه الواحد فجاز تثنيته وجمعه
كما في قوله . بين رماحي مالك ونهشل ولا يثنى الجمع الجنس لانه يقع بلفظه
على القليل والكثير فلا يتعين للوحدة فان اريد النوع فهم منه وجه
ما فجاز حينئذ تثنيته وجمعه ونحوه الفعل لا يثنى ولا يجمع لانه لا يفهم
منه وحدة ما بالوضع ولذا لا يثنى ضارب باعتباره ومضروب وان
دل عليهما ما لم يكن لانه على مضروب بالوضع والحرف ومعناه في غيره
فلم يثن لك ونحوه نا ط شرا لا يثنى ولا يجمع وان دل على واحد
لكن تجري عليه حكم التركيب ويلزمه ان يقول بشرط اتفاق اللفظ
نحو رجل ورجل تقول رجلان لانه اذا اتفق لفظهما جاز ان يقتصر
احدهما ويغني الاخر . وقولهم عمران في ابي بكر وعمر رضي الله

اللوحة الأولى من رسالتي في المخطوط



اللوحة الثانية من ر سالتي في المخطوط



الأرض ذبولًا إذا أصلحتها بالسرقين كما فعل فيما لا يتعدى نحو ذبل البقل ذبلًا والقياس ذبولًا لأنهم جعلوا الزيادة في المصدر كالعوض من التعدي

السادس والعشرون فعول بفتح الفاء وضم العين نحو قبول مصدر قبل قال سيبويه وسمعنا من العرب من يقول وقدت النار وقودًا عاليًا والوقود أكثر والوقود الحطب تهيّأ

السابع والعشرون فعيل بفتح الفاء وهو جيفًا وكثر في الصوت نحو الهدير والضجيج وقد يتعاوز فعيل وفعال قالوا شحج البغل شحيجًا وشحاجًا ونهق الحمار نهيقًا ونهاقًا وهو كثير اتفاقًا في المصدر كما اتفقا في الصفة من نحو عجيب وعجاب وخفيف وخفاف وفعيل لما كان فيه زعزعة وانزعاج

الثامن والعشرون فعوله بضم الفاء والعين وتاء تأنيث الشهوة نحو الخشونة

التاسع والعشرون مفعل بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو مدخل مصدر دخل يدخل وكذا جميع الثلاثي الصحيح نحو مضرب وربما بنوه على المفعل كالمرجع على ما ذكره بعده والمحيض وربما الحقوا الهاء للتأنيث نحو المعجزة والمعجزة بالكسر والفتح وربما استغنوا بالمفعلة عن غيرها قالوا المشيئة والمحمية والمشرب وقد قالوا المهمة فأنثوا كما أنثوا الأول وكسروا كما كسروا والمذهب والقتل وقالوا المقالة فأنثوا وقد كسر بنو تميم فقالوا مطلع وفتح أهل الحجاز فإن كان الثلاثي معتل اللام فتح نحو المدعا والمرمى وقد كسروا في نحو معصية ولا تكسر بغير هاء لأن الإعراب

يقع على الياء ويلحقها الاعتلال وبنات الواو يلزمها الفتح وما كان معتل الفاء من بنات الواو فمكسور نحو الموعد والموجل وعن ناس من العرب موجل وموجل وقالوا مودة لأن الواو تسلم وبنات الياء بمنزلة غير المعتل الآخر قالوا ميسرة وقال بعضهم ميسرة

الثلاثون مفعل بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين مرجع مصدر رجع يرجع ٥

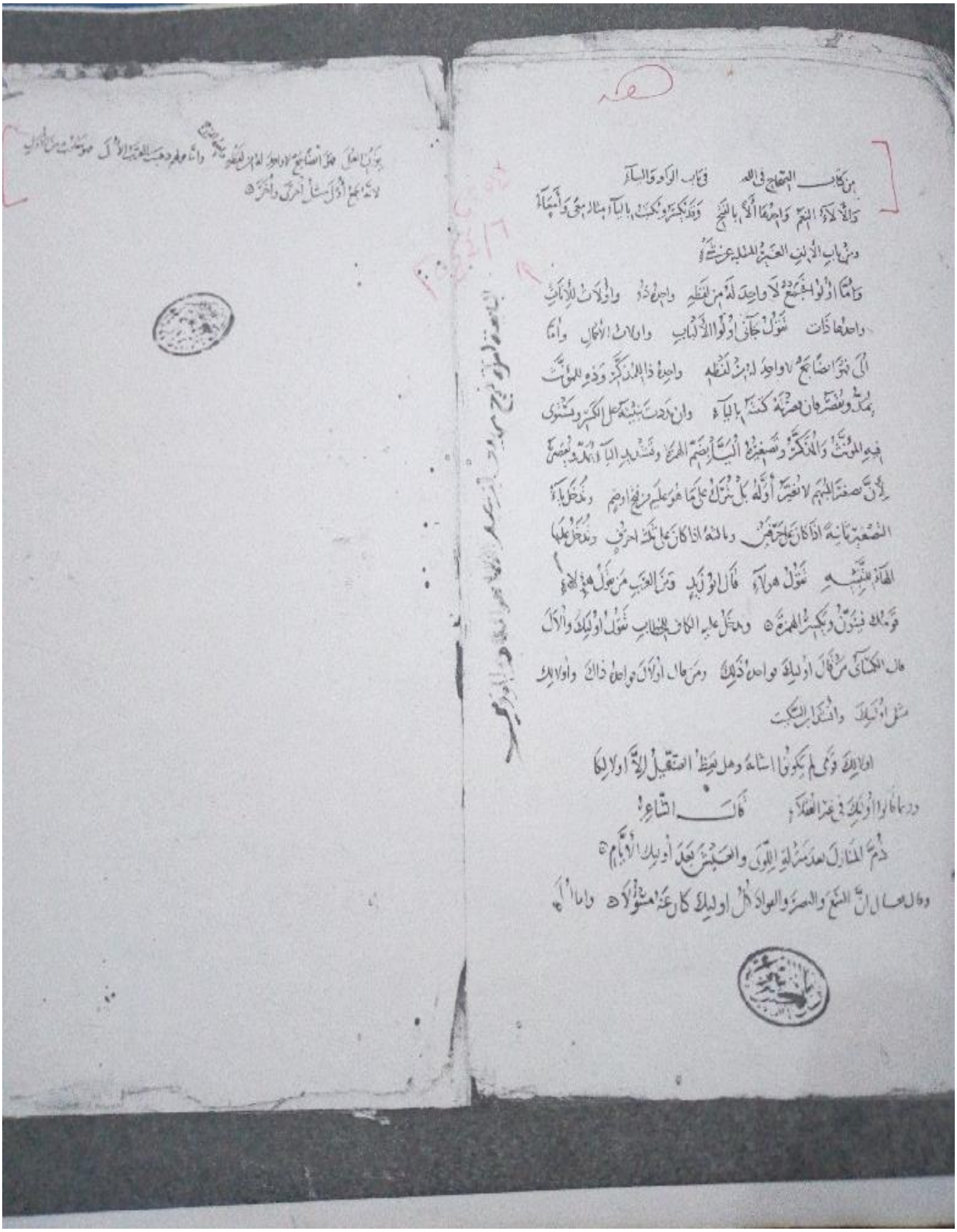
الحادي والثلاثون مفعلة بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين مسعاة مصدر سعى

الثاني والثلاثون مفعلة بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين وتاء تأنيث نحو محمدة مصدر حمد يحمد

إلى ههنا انتهى التصنيف وعاجلته المنية قبل ذلك الأمنية رحمة الله رحمة واسعة ورضي عنه ٥

والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ٥

اللوحة الأخيرة من المخطوط



من كتاب الصحاح في اللغة في باب الواو والياء
والألاء النبت واحدها ألاءة بالفتح وقد يكسر ويكتب بالياء مثال معى وأمعاء
ومن باب الألف اللينة
وأما أولو فجمع لا واحد له من لفظه واحده ذو وأولات للإناث
واحدتها ذات تقول جاءني أولو الألباب وأولات الأحمال وأما
أولى فهو أيضاً جمع لا واحد له من لفظه واحده ذا للمذكر وذه للمؤنث
يمد ويقصر فإن قصرته كتبته بالياء وإن مددته بنيته على الكسر ويستوي
فيه المؤنث والمذكر وتصغيره أُلَيّا بضم الهمزة وتشديد الياء يمد ويقصر
لأن تصغير المبهم لا يغير أوله بل يترك على ما هو عليه من فتح أو ضم وتدخل ياء
التصغير ثانية إذا كان على حرفين وثالثة إذا كان على ثلاثة أحرف وتدخل عليها
الهاء للتنبيه تقول هؤلاء قال أبو زيد ومن العرب من يقول هؤلاءِ
قومك فينون ويكسر الهمزة وتدخل عليه الكاف للخطاب تقول أولئك وأولاك
قال الكسائي من قال أولئك فواحده ذلك ومن قال أولاك فواحده ذاك وأولالك
مثل أولئك وأنشد ابن السكيت

أولالك قومي لم يكونوا أشابة ... وهل يعظ الضليل إلا أولالكا

وربما قالوا أولئك في غير العقلاء قال الشاعر

ذم المنازل بعد منزلة اللوى ... والعيش بعد أولئك الأيام

وقال تعالى إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وأما ألى

اللوحة الزائدة على المخطوط من كتاب الصحاح

ثالثًا : منهج التحقيق

ثــــالــثًا: منهـج التحقيق

حاولتُ جاهدةً إخراجَ الشرحِ إخراجًا علميًا، متحريةً الدقة فيما أكتبه أو أعرض له من تخريج. **وأوجزُ هذا المنهجَ في النقاط التالية:**

١- اعتمدت في التحقيق على نسخةٍ واحدةٍ تامةٍ خاليةٍ من السقطِ مكتوبةٍ بخط معتاد يسهل قراءتها، وهذه النسخة تمثل نسختين، فقد روجعت كما هو واضح في صفحاتها على اليمين وعلى اليسار، وهذا يزيدها قوة وصحة.

٢-وثقت متن كتاب (المفصل) للزمخشري من كتابه الذي حققه الدكتور/ خالد إسماعيل حَسَّان، وراجعه الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب- الطبعة الثالثة- مكتبة الآداب.

٣-كتبت النص بحسب قواعد الرسم الإملائي الصحيح مع مراعاة المألوف حديثًا مثل نقط الياء المتطرفة للفرق بينها وبين الألف المقصورة .

٤- هناك كلمات قام الناسخ بتصحيحها عند مقابلة نسخته، وقد صححها في الهامش، ونص على ذلك بحسب قواعد النسخ في ذلك العصر، وبحسب ما رصد كبار المحققين في العصر الحديث، وقد أثبت ذلك في صلب النص دون أقواس أو إشارة؛ لأنها من صلب النص، فليست زيادات من الهامش تحتاج إلى تنبيه.

٥- قمت بترقيم أوراق المخطوطة التي اعتمدتها أصلًا، وأشرت إلى أرقام أوراق المخطوط في صلب النص، فجعلت (أ) رمزًا لظهر الورقة، و(ب) رمزًا لوجه الورقة من نسخة الأصل، ووضعت هذا الخط المائل (/) في بدء الصفحة التالية من المخطوط أمام رقمها.

٦- ضبطت الألفاظَ التي تشكل على القارئ، وقيدتُ بالحركاتِ الآياتِ القرآنيةَ، والأحاديثَ النبويةَ، والشواهدَ الشعريةَ، والمشتبهَ من الأعلامِ، والغريبَ من الألفاظِ، وما قد يلتبسُ مِنَ المصطلحاتِ.

٧- وضعتُ عناوينَ داخلَ الأبوابِ والفصولِ؛ لتعينَ على الاطلاعِ، ووضعتها بين معقوفتين [ ].

٨- عزوت الأقوالَ النحويةَ وغيرَها إلى أصحابها من خلال كتبهم ما تيسر لي وإلا فمن الكتب المعتمدة.

٩- قمت بتخريجِ الآياتِ القرآنيةِ، بذكر اسم السورة ورقم الآية، وإذا كان في الآية قراءةٌ قرآنيةٌ أثبتُ رسمَها في الصلب وأشرت في الحاشية إلى مَنْ قرأ بها ووثقتها من كتب القراءات المعتمدة، وخرجتُ الأحاديثَ النبويةَ والآثارَ، والشواهدَ الشعريةَ والنثريةَ كلٌّ من كتبه المتخصصةِ.

١٠- تفسير الألفاظ الغامضة في الحواشي، وتوثيقها من المعاجم اللغوية.

١١- التعليق على النص كلما اقتضت الضرورة، أو أظن أن التعليق قد يفيد إمَّا توضيحًا أو إزالة إشكال أو غير ذلك.

١٢- لم يذكر ابن عمرون نص المفصل كاملًا، بل كان يكتفي بذكر قَدْرٍ يسير من بداية الفصل، ثم يعلق بما يريد ذاكرًا بعض كلمات المفصل

وجمله في شرحه؛ لذا وضعت نص المفصل كاملًا قبل كل فصل شرحه ابن عمرون، وكانت هذه طريقة ابن يعيش؛ ليكون نص المفصل معينًا لفهم ومتابعة كلام ابن عمرون، وبدأت نص المفصل بقولي: قال الزمخشري.

رابعًا: المخطوط محققًا

[الباب الرابع: الاسم المثنى][1]

[تعـــــــــــريفه]

قال الزمخشري: "وهو ما لَحِقَتْ آخره زيادتان: ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها، ونونٌ مكسورةٌ؛ لتكونَ الأولى عَلَمًا لضم واحدٍ إلى واحدٍ، والأخرى عوضًا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد. ومن شأنه إذا لم يكن مثنىً منقوصًا أن تبقى صيغة المفرد فيه محفوظةً. ولا تسقط تاء التأنيث إلا في كلمتين : خُصْيَانِ وَأَلْيَانِ، قال:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ.

وقال: تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ

وتسقط نونه بالإضافة كقولك غُلَامَا زَيْدٍ، وثَوْبَيْ بَكْرٍ، وألفه بملاقاة ساكن، كقولك: الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطْنَانِ"[2].

ش: قال صاحب الكتاب[3]: " ومن أصناف الاسم المثنى"

الفصل محمد[4] قوله" هو ما لحقت" صوابه اسمٌ[5]، **وقوله " لحقت آخره"** فصل مما فيه زيادة غير آخر[6]. **وقوله" زيادتان"** فصل ثانٍ من ما لحقته تاء التأنيث

(١) العنوانات من عمل الباحثة؛ لتساعد القارئ على معرفة الفصل الذي يتحدث عنه.

(٢) المفصل للزمخشري صـــ ٢٢٨، تحقيق ودراسة الدكتور / خالد إسماعيل حسَان، والأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب- الطبعة الثالثة- القاهرة- مكتبة دار الآداب ٢٠١٤م .

(٣) يقصد: صاحب الْمُفَصَّل، وهو : جار الله الزمخشري .

(٤) يقصد نفسه، أي: الشارح جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون . ولقد سار على ذلك في الشرح كله.

(٥) أي: الصواب أن يقال في تعريف المثنى: هو اسمٌ لحقت آخره زيادتان.

(٦) وذلك إذا كانت الزيادة بعد الفاء مثل: حامد، أو بعد العين كـــ (رحيم وعظيم).

وميم الإلحاق نحو : ابنم[١].

وقولهُ " **ألفٌ أو ياءٌ**" فسَّرَ الزيادةَ؛ ليخرج ما في آخره زيادتان [ليستا][٢] ألفًا أو ياءً، نحو : سكران، وهاشميّ. **وقوله** : "**أو**" للتفصيل، فلا يضر دخولها في الحدّ، وفيها فائدة؛ لأن "صِنوان"، و"سَكْرَان" في آخر كل قبيل منهما ألف ونون ، لكن لا تقع (الياء) مكان ألفه في النصب والجرّ. **وقوله** " **مفتوح ما قبلها**" يرجع الضمير إلى (الياء)؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا ، وفَصَل به بينها وبين ياء الجمع في نحو : الزَّيْدِيْنَ. **قوله** " **وبعدها نون**" ردَّ الضمير في بعدها مفردًا؛ لأجل" أو" . **وقوله** " **ونون مكسورة**" ؛ لالتقاء الساكنين. ولم تُحْذَفْ الألف؛ لئلا [تزول][٣] علامة التثنية، وقيل كُسِرَت فرقًا بينها وبين نون الجمع في نحو : الزَّيْدِيْنَ. ولمَّا كانت الألف من علامة التثنية وهي خفيفة خصُّوا نُونَها بالكسرِ؛ لِثِقَلِهِ[٤]، ومن علامة الجمع : (الواو)، وهي ثقيلة، فجعلوا نونَهُ مفتوحةً

---

(١) ابنم: هو (ابن) زيدت عليه الميم للمبالغة والتوكيد، كما زيدت في : (زرقم) بمعنىٰ الازرق، وليست الميم بدلاً من لام الكلمة علىٰ حدها في (فم)؛ لأنها لو كانت بدلاً من اللام لكانت في حكم اللام وكانت اللام كالثابتة، وكان يبطل دخول همزة الوصل هذا ما قاله الجاربردي وابن يعيش، وقال الرضي: إن الميم بدلًا من اللام أي: الواو، ثم نقل القول الاول. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٠٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٥٢، ومجموعة شروح الشافية من علمي الصرف والخط للجاربردي ٢/ ١١٨.

(٢) في الأصل: (ليست)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق؛ لأن الضمير عائد علىٰ مثنىٰ.

(٣) في المخطوط : (يزول)، وما أثبته هو الصواب، كما يقتضيه السياق.

(٤) ذكر ابن يعيش علتين لكسر نون الثنية فقال: " إحداهما: أنّ الأصل في حركةِ التقاء الساكنين الكسرُ، فكُسرت نونُ التثنية علىٰ أصل التقاء الساكنين.

والأخرىٰ: أنّهم أرادوا الفرق بين نون التثنية ونون الجمع. ولّما كان ما قبل نون التثنية ألفًا، وما قبل نون الجمع واوًا، والألفُ أخفُّ من الواو، كسروها مع الألف، وفتحوها مع الواو، لتكون الكسرةُ التي هي =

ليعتدلا. فإن قيل: فَهَلَّا فُتِحَت في التثنية في النصبِ والجرِّ استثقالًا للياء والكسرة؟ قيل: الياء غيرُ لازمةٍ[١].

ومنهم[٢] مَنْ فَرَّ [مِنْ][٣] ذلك، وجعلها مفتوحةً في النصب والجرِّ، أنْشَدَ البغداديون لحُمَيْد بن ثور[٤]:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَلَيْهِمَا فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ فَتَغَيَّبُ[٥] / [٤٤٥ أ]

=ثقيلةٌ مع الألف التي هي خفيفةٌ، والفتحةُ التي هي خفيفةٌ مع الواو التي هي ثقيلةٌ، فيعتدل الأمرُ. ينظر : شرح المفصل ٣/ ١٩٠.

(١) أي: ليست بلازمة على حدّ لزومها في "أين" و"كيف"، ألا تراك تقول في الرفع الذي هو الأصل: "رجلان"، و"فرسان"، فلا تلزم النونَ الياءُ كما تلزم الياءُ النونَ والفاءَ في "أين" و"كيف"؟ فلِعدم لزوم الياء في التثنية، وكونِ الرفع هو الأصلَ، أجروا البابَ على حكم الأصل الذي هو الألفُ، وإنّما الياءُ بدلٌ مع تنكّبِ اختلافِ حالِ نون التثنية.

(٢) وهم بنو أسد . ينظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١/ ١٢٤، وعلل التثنية لأبي الفتح عثمان بن جني/ ٨٧، والخاطريات، لأبي الفتح عثمان بن جني/ ٦٢، والصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعَرِّي/ ٦٣٨، والضرائر لابن عصفور/ ٢١٧، وتخليص الشواهد، لجمال الدين محمد بن يوسف بن هشام/ ٦٩، وشرح شواهد ابن عقيل، لعبد المنعم الجرجاوي/ ٩، والمقاصد النحوية، لمحمود بن أحمد العيني ١/ ١٧٧.

(٣) ليست في الأصل، وأثبتها في حاشية الأصل .

(٤) هو حُمَيد بن ثور بن عبد الله بن عامر بن أبي ربيعة بن نهيك بن هلال بن عامر ، المتوَفَّى نحو ٣٠ هـ. ينظر : تاريخ مدينة دمشق٥/ ٣٣٩، ومعجم الأدباء١١/ ٨، وحسن الصحابة في شرح أشعار الصحابة/ ٩٢.

(٥) البيت من الطويل لحُمَيد بن ثور في ديوانه ص ٥٥، والرواية به :

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ. والمقاصد النحوية ١/ ٢٢٢، وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٨، والدرر ١/ ١٣٧، ، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ٢/ ١٥١، وأوضح المسالك ١/ ٨٣، وتخليص الشواهد ص ٧٩ ، وجواهر الأدب ص ١٥٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٩ وشرح التصريح ١/ ٧٨،

وأنشدَ قُطْرُبٌ(١)

فَسْوَتُهُ لَا تَنْقَضِي شَهْرَيْنَهُ ... [شَهْرَي رَبِيْعٍ وَجُمَادَيَيْنَهْ](٢)

= ولسان العرب ٣/ ٤٨٦ (حوذ)؛ والمقرب ٣/ ١٣٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.وجُلُّ المصادر الرواية بها:
عَلَى أَحْوَذِيَّيْن اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً

اللغة : الأحوذيّان. مثنّى الأحوذي، وهو :المشمر فِي الْأُمُور القاهر لَهَا لَا يند عَلَيْهِ مِنْهَا شَيْء والسريع فِي كل مَا أَخذ فِيهِ والعالِم بِالْأَمر(المعجم الوسيط ص ٢٠٥). استقلّت: ارتفعت.

والشاهد فيه قوله: "أحوذيّين"؛ إذ فُتحت نون المثنّى على لغة بعض العرب. وليس الفتح، هنا، ضرورة لأن الكسر يصح معه الوزن.

(١) قُطْرُب: هو أبو علي محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب، وسمي قطربًا؛ لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه، فيقول له: إنما أنت قطرب ليل، توفى سنة ست ومائتين في خلافة المأمون. ينظر في ترجمته: نزهة الألباء في طبقات الأدباء١/ ٧٦- ٧٧، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/ ٢٢٠، و وفيات الأعيان ٤/ ٣١٢.

(٢) بيت من الرجز، وقبله:

يا رُبَّ خالٍ لك مِن عُرَيْنَة ... حَجَّ على قُلَيِّصٍ جُوَيْنَة

وهو لامرأة من فقعس في :سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٩ ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٦، ٤٥٧، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣١١؛ والمقرب ٢/ ٤٥، ٤٦؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٠٩.

اللغة: عُرَينة: قبيلة باليمن. جوينه: مصغّر جُونَ وهو الأسود من الخيل والإبل، تنقضي: تذهب شيئًا فشيئًا.

والمعنى: ربما كان خالك هذا نتنًا، لا تذهب رائحة فسوته شهرين كاملين.

والشاهد فيه قوله: "شَهْرَيْنَهْ، و جُمادَيَيْنَهْ" ؛ إذ فتح نون التثنية، وهذا الفتح لغة.

وقد فتحها قومٌ مع لزوم الألف، أنشد أبو زيد(١)

أَعْرِفُ منها الأَنْفَ والعَيْنانَا ... ومَنْخَرَيْن أَشبَهَا ظَبْيانَا(٢)

وحكى عن بعضِهِم ضَمُّ نون التثنية ، وهما شاذان(٣).

قوله: " لتكون الأولى علمًا لِضَمِّ وَاحِدٍ إِلَى وَاحِدٍ"، يريد: واحدًا لا يكون مثنىً ولا مجموعًا جمعَ السلامةِ، فلا يُثَنَّى "زيدانِ" ولا "زيدونَ"؛ لما يؤدي إليه من

(١) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ، أحد أئمة الأدب واللغة، وهو من ثقات اللغويين، توفي بالبصرة سنة ٢١٥هـــ. ينظر في ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٠٥، وبغية الوعاة١/ ٥٨٢، والأعلام ٣/ ٩٢.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧، ولرؤبة أو رجل من ضبّة في الدرر ١/ ١٣٩، والمقاصد النحوية ١/ ١٨٤، ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٦٨، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٨٠، ورصف المباني ص ٢٤، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ١٥٢، ٣٤٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٧١، وشرح الأشموني ١/ ٦٨، وشرح التصريح ١/ ٧٩، ، وهمع الهوامع ١/ ١٨١، وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧.

وجُلُّ المصادر الرواية بها: أعْرِفُ منها الجِيدَ والعَينانا

اللغة: ظبيان: قيل اسم رجل، وقيل: مثني "ظبي"، وهو الغزال، وهنا لا معنى له. والمرجّح أن يكون اسم علم. والشاهد فيه: لزوم الألف في المثنى "العينان" في الأحوال الثلاثة، وهي لغة بني الحارث بن كعب.

(٣) في الهمع (١/ ٤٩): «قال الشّيبانيّ: ضمّ نون التّثنية لغة قال أبو حيّان: يعني مع الألف لا مع الياء؛ لأنّها شبّهت بألف عثمان وغضبان، أنشد المطرز في اليواقيت (من الرجز):

يا أبتي أرّقني القذّان ... فالنّوم لا تألفه العينان

والشيباني هو: إسحاق بن مرار الكوفي وكنيته أبو عمرو، سكن بغداد ومات بها. له مناظرات مع الأصمعي (نزهة الألباء ص ٩٤) تدل على براعته في اللغة. من مصنفاته: كتاب كبير جمع فيه أشعار القبائل العربية، وله كتاب في غريب الحديث والنوادر والخيل وغير ذلك، عمّر طويلا حيث ولد سنة (٩٤ هـ) ومات سنة (٢٠٦ هـ). انظر ترجمته في نزهة الألباء (ص ٩٣)، وبغية الوعاة (١/ ٤٣٩)، والأعلام (١/ ٢٨٩).

اجتماع إعرابين في اسمٍ واحدٍ، فإن نُقِلَ وسُمِّيَ به وأُلْزِمَ الألف، جاز: "زَيْدَانَانِ". وإنما قلت ذلك؛ لجواز تثنية "قوم" و"رهط"، وليس شيءٌ منهما دالًا على واحدٍ. وجاز تثنية جمع التكسير وإن كان على خلاف الأصل؛ لأن جمع التكسير كالواحد من جهة أنه صيغة مستأنَفَة مُعرَبة بالحركات، فأشبه الواحد، فجاز تثنيته وجمعه، كما في قوله:

بَيْنَ رِمَاحَي مَالِكٍ ونَهْشَلِ(١).

ولا يُثَنَّى الجمع الجنس؛ لأنه يقع بلفظه على القليل والكثير، فلا يتعين للوَحْدَة، فإن أُريدَ النوع فُهِمَ منه وَحْدُه، فجاز حينئذٍ تثنيته وجمعه، ونحوه الفعل لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع؛ لأنه لا يُفْهَمْ منه وَحْدُهُ ما بالوضع؛ ولذا لا يُثَنَّى (ضارب) باعتباره، و(مضروب) وإن دلَّ عليهما؛ لما لم يكن دلالته على (مضروب) بالوضع. والحرف معناه في غيره فلم يُثَنَّ لذلك، ونحوه: (تأبَّطَ شَرًّا) لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع وإن دَلَّ على واحدٍ؛ لأنه مَحْكِيٌّ، فجرى عليه حكمُ التركيبِ(٢). ويلزمه أن يقول :

---

(١) بيت من مشطور الرجز، قائله: أبو النجم العجلي وهو الفضل بن قدامة أحد رجاز الإسلام المتقدمين. ترجمته في الخزانة (١/ ١٠٣) هارون وقبله – وهو في وصف قطيع من الأغنام – قوله: تَبَقَّلَتْ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ. **اللغة:** تبقلت: أي الغنم وغيرها رعت البقل وهو النبات الرطب، مالك ونهشل: قبيلتان الأولى من هوازن والثانية من ربيعة وكانت بينهما حروب في مكة. **والشاهد فيه: قوله: «بين رماحي مالك ونهشل»**؛ إذ يجوز تثنية الجمع لتأويله بالجماعتين، وقد جعله الزمخشري نظير وضع أسباطا موضع قبيلة كما وضع الرماح، وهو جمع رمح موضع جماعتين من الرماح، وثنى على تأويل رماح هذه وتلك. والبيت في: شرح المفصل (٣/ ٢٠٨، ٢٠٩)، وشرح شواهد الشافية (٤/ ٣١٢)، واللسان «بقل».

(٢) فإذا أريد تثنية ذلك وجمعه، ففيه مذهبان:

أحدهما: أن تأتي ب «ذي» وتثنّيه، وتجمعه؛ فتقول: جاءني ذوا تأبّط شرّا، وذوو تأبّط شرّا.

والآخر: أن تفصّل فتقول: جاءني رجال كل واحد منهم تأبّط شرا، وكذلك مع «كلا» و «كلّ» فتقول: كلاهما تأبّط شرّا، وكلّهم تأبّط شرّا. ينظر: البديع في علم العربية ١/ ٧١١.

بشرط اتفاق اللفظ، نحوُ: رجل ورجل، تقول: رجلان؛ لأنه إذا اتفق لفظهما جاز أن يُقْتَصَرَ على أحدِهِما ويُفْهَم الآخَر. وقولهم: (عُمَرَانِ) في أبي بكر وعمر – ﷺ – / [٤٤٥ ب] على المختار، وغَلَبَ (عُمَرُ)؛ إما لطول مدَّة خلافته، وإما لإفراده[١].

وقوله[٢]:

لَنَا قَمَرَاهَا[٣].

يريدُ: الشمسَ والقمرَ[٤]، قيل : كنى بهما عن الخليل إبراهيم والنبيّ محمد– صلى الله عليهما– ، وبالنجوم: عن الخلفاء الراشدين، وهو غاية في الحسن. والمروتان في : الصفا والمروة أبعد من ذلك؛ لأنه غَلَبَ المؤنث. وكل ذلك يُحْفَظ ولا يقاس عليه. وزاد بعضهم من جنس المُسَمَّى بذلك، وليس بشيء؛ بدليل حديث عائشة[٥] –رضي الله عنها– :

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق ٢٨٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩.

(٢) وهو قول الفرزدق .

(٣) جزء بيت من بحر الطويل وأوله:

أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ　　　لَنَا قَمَرَاهَا وَ النُّجُوْمُ الطَّوَالِعُ

(٤) وغلّبوا القمر على الشّمس؛ لخفّة التّذكير. يُنظر: أمالي ابن الشّجريّ ١/ ١٩.

(٥) عَائِشَة بنت أَبي بكر الصّديق –رَضِي الله عَنْهَا– زَوْج رَسُول اللهَّ –صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وَأم الْمُؤمنِينَ الصديقة بنت الصّديق حَبِيبَة رسول الله – رَسُول اللهَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– المبرأة من فَوق سبع سماوات كنيتها أم عَبْد اللهَّ مَاتَت سنة سبع وَخمسين فِي ولَايَة مُعَاوِيَة وَكَانَت بنت ثَمَانِي عشرَة حِين قبض رَسُول اللهَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى جنته وَأم عَائِشَة أم رُومَان بنت عَامر بْن عُوَيْمِر بْن عَبْد شمس. ينظر: الثقات لابن حبان ٣/ ٣٢٣، ومعرفة الصحابة لابن منده١/ ٩٣٩، و وفيات الأعيان٣/ ١٦، و الأعلام ٣/ ٢٤٠.

" وَمَا هُوَ إِلَّا الأَسْوَدَانِ"(١) الماء والتمر. وقوله تعالى: ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾(٢) جمع؛ لاتحاد اللفظ وإن كان الجنسُ مختلفًا، فكذا التثنية. وحكى بعضهم في تثنية المشترك باعتبار المدلولين، كـ "عينان" في: عين الشمس وعين الماء خلاف، قال: والظاهر جوازه شاذًا، والكثير المستعمل خلافه. انتهى(٣). ادعاء الشذوذ باطل بدليل: "العالمين" أن يكون مشتركًا في شخصٍ أو نوعٍ(٤)، ولا يكون أفعل

---

(١) وتكملة الحديث :عن عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها– قالت : لقد رأيتنا مع رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– وما لنا من طعام إلا الأسودان". والحديث في صحيح البخاري في باب الهبة وباب الرقاق وباب الأطعمة برواية مختلفة عن الرواية التي هنا وفي مسند أحمد بن حنبل (٢ / ٢٩٨، ٣٥٥، ٤٠٥).

(٢) الآية رقم ٢ من سورة الفاتحة، ومن الآية ٢٨ من سورة المائدة، ومن الآية ٤٥، ١٦٢من سورة الأنعام، ومن الآية ٥٤، ٦١، ٦٧، ١٠٤ من سورة الأعراف، ومن الآية ١٠، ٣٧ من سورة يونس، ومن الآية ١٦، ٢٣، ١٠٩،٧٧، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠، ١٩٢من سورة الشعراء، ومن الآية ٨، ٤٤ من سورة النمل، ومن الآية ٣٠ من سورة القصص، ومن الآية ٢ من سورة السجدة، ومن الآية ١٨٢ من سورة الصافات، ومن الآية ٧٥ من سورة الزمر، ومن الآية ٦٤، ٦٥ من سورة غافر، ومن الآية ٩ من سورة فصلت، ومن الآية ٤٦ من سورة الزخرف، ومن الآية ٣٦ من سورة الجاثية، ومن الآية ٨٠ من سورة الواقعة، ومن الآية ١٦ من سورة الحشر، ومن الآية ٤٣ من سورة الحاقة، ومن الآية ٢٩ من سورة التكوير.

(٣) الذي قال بالشذوذ هو ابن الحاجب. ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٢٩.

وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله. قال الأندلسي: يقال: العينان في عين الشمس وعين الميزان، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى. انظر: شرح المقدمة الجزولية ص٢٩، التسهيل ص ١٢، والمساعد على تسهيل الفوائد١/ ٣٨-٣٩، شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣٢.

(٤) والعالمون جمع عالم، وهو اسم مشتق من العلم، لكنه اسم لذوي العلم أو لكل جنس يعلم به الخالق، سواء كان من ذوي العلم أو لا، كالطابع لما يطبع به والخاتم لما يختم به، يقال: عالم الملك وعالم الإنس وعالم الجن، وكذا عالم الأفلاك وعالم النبات وعالم الحيوان، وليس اسما لمجموع ما سوى الله تعالى، بحيث لا يكون له أفراد بل أجزاء فيمتنع جمعه. ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٠، ٤١.

من ولا بمعناه لما تقدم في بابه[١]، وأن لا يرفعَ منفصلًا عنه على المختار.

قوله:" والأخرى عِوَضًا مِمَّا مَنَعَ الاسم من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد".

يريد بالواحد: الاسم الواحد، لا واحد "زَيْدَانِ"؛ لأنه قد يثنى مالا تنوين فيه ولا حركة، لكن (رجلًا) اسم واحد، وأسماء الآحاد يدخلها حركةٌ وتنوينٌ، وقد امتنعا هنا؛ أما الحركة ؛ فلعدم قبول الألف لها، وأما التنوين؛ فلأنه يلزم منه حذف الألف، وهي دليل التثنية، فعُوِّضَ عنها النون ، وبهذا التقرير نستريح ممَّا أتعب غيرَنا في قوله : إنها تارةً عوضًا منهما، وتارةً من أحدهما- من الحركة وحدها ومن التنوين وحده- ويبقى/[٤٤٦أ] عليه " حُبْلَى" وبابه[٢] . ويجوز: يا زيدان ولا غلامين، على مذهب سيبويه[٣][٤]، دخلته النون؛ لأن هاتين الحركتين وإن كانتا [بناءً][٥] فهما يشبهان الإعراب؛ ولذا بُنِيا على ما يعربان به[٦]؛ ولذا جاز فيهما ما جاز في الإعراب، ويحتمل أن يقال: هذا أصل التثنية؛ ولذا ثبتت النون

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون١/ ١٥١، ١٥٢- رسالة دكتوراه للباحث محمد السيد قياسه في كلية اللغة العربية بالمنصورة، وق(٤٦ ب) من المخطوط.

(٢) أي: الاسم المقصور، وهو: الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة .

(٣) سيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب، وقيل آل الربيع بن زياد الحارثي؛ كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه، قِيْلَ: مَاتَ سَنَةَ ثَمانِيْنَ وَمائَةٍ، وَهُوَ أَصَحُّ. وقيل: سنة ثمانٍ وثمانين ومائة. ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٥٤، وفيات الأعيان٣/ ٤٦٣، وسير أعلام النبلاء ط الحديث٧/ ٣٤٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٨١- ٢٨٦.

(٥) في الأصل: (بناءًا)، والصواب ما أثبته؛ لأن الهمزة إذا وقعت بين ألفين وجب حذف الثانية؛ لئلا يؤدي إلى اجتماع ثلاثة ألفات في كلمة واحدة، فالهمزة بعض الألف.

(٦) فإنها وقعت التثنية في حالة الإعراب، ثم طرأ البناء بعد ذلك لدخول حرف النداء. ينظر : التذييل والتكميل ١/ ٢٢٤.

مع لام التعريف، وقيل: إنما دخلت على النكرة وبعد ذلك دخلت لام التعريف، فلم تقوَ على حذفها، وحذفها في الإضافة؛ لأنها تقتضي تمام الاسم، والمضاف إليه من تمامه، فيدل على نقصان المضاف، فلم يُجْمَع بين دليل النقصان والتمام، وقيل: إن الكوفيين يقولون إنها عوضٌ من التنوين، مستدلين بقولك: جاءني غلامُ زيدٍ، فحذفها يدل أنها كالتنوين، ويبطله ثبوتها مع لام التعريف.

واشتقاق التثنية من ثنَّى يُثَنِّي، إذا عَطَفَ، وأصله العطف؛ بدليل أن الشاعر إذا اضطر قال:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا والفَكِّ[١]

أراد: بين فكَّيْها، فلم يتَّزِنْ، فردَّهُ إلى أصله وعدل عنه اختصارًا، وتقدَّمَ في أولِ الكتاب الكلام على إعرابه، فلا أطيل بإعادته[٢].

وإنما كانت الزيادةُ حرفَ علةٍ؛ لأنها أولى ما زِيْدَ؛ لخفتها، ولذا لا يخلو كلمة منها أو من بعضها، وتقدم في أول الكتاب[٣]. ولم يجعلوا رفع التثنية والجمع بالواو؛ لئلا يلتبس منصوب التثنية بمنصوب الجمع. فإن قيل: فإذا خِيْفَ اللبسُ وجب العدولُ عنه في أحدهما، فَلِمَ كان فيهما ؟ قيل: طردًا للباب. فإن قيل: اللَّبْسُ

(١) هذا شطر بيت من الرجز ، وعجزه: فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَت في دَسُكِّ

والرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٧/ ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٦٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٣٦ (زكك)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠١؛ وأسرار العربية ص ٤٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٥. اللغة: الفَكُّ: الحنك. المِسْك: ضرب من الطيب، وكذلك السُّكُّ. والفأرة (هنا) الوعاء الذي يجتمع فيه المسك. ذبِحَتْ: (هنا) فُتِقَتْ، أو شُقَّتْ.

والشاهد فيه قوله: "بين فكّها والفك"، فقد كان القياس أن يقول: بين فكيها، لكنه أتى بالمتعاطفين للضرورة.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ١٧٠، و ق (٥٢ أ) من المخطوط .

(٣) ينظر : السابق.

حَصَلَ في الألف، فَلِمَ أزالوا الواو من التثنية ووُضِعَ الألف مكانها؟ قيل: كرهوا أن/ [٤٤٦ب] يستعملوا بعضَ حروفِ اللينِ دونَ بعضٍ،؟ فجعلوا الألف في التثنية؛ لانفتاح ما قبل حرف العلة فيها، وذلك للألف، ولأنها أكثرُ من التثنية على ما تقدَّمَ في أولِ الكتابِ(١). وكان تغييرُ الرفعِ من الجر؛ لأن الجر لازم الاسم، والرفعُ غيرُ لازمٍ، فكان غير اللازم أولى، ولأن الواوَ أثقلُ من الياءِ، والثانية نونٌ يُشَبِّهُهَا بحروف المدّ بما فيها من الغُنَّة.

قوله:" وَمِنْ شَأْنِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُثَنَّى مَنْقُوص أَنْ يُبْقِي صِيْغَةَ المُفْرَدِ مَحْفُوظَةً"؛ لأن المثنى في معنى العطف، والعطف لا يتغير فيه بنية المعطوف، فكذا في التثنية، وما ذَكَرَهُ موجودٌ في جمعِ التكسيرِ، والجيِّد أنَّ التثنيةَ تكون لِمَنْ يعقل ولِما لا يعقل، فصانوا لفظَهُ عن إزالةِ التغييرِ، وأُجْرِيَت التثنيةُ على ذلك؛ لَمَّا لَمْ يختلفْ مقدارُها بخلاف الجمع، فإنه لَمَّا اختلفَ مقدارُهُ خَالَفُوا بين جمعِ مَنْ يعقل وما لا يعقل، وجَمَعَ مَنْ يعقل جمع التكسير بالحملِ على غيرِهِ، ولَمَّا التُزِمَ فيه بقاءُ صيغةِ الواحدِ حافظوا على تاءِ التأنيثِ الموجودةِ في الواحدِ، فقالوا: (شجرتان، وامرأتان)، ولا تسقط إلا في كلمتين: (خُصْيَانِ) الواحدة (خُصْيَه)- بضم الخاءِ، ورُبَّما كُسِرَت، وهي معروفة(٢). قالت امرأةٌ:

---

(١) وهو قوله في باب المثنى: " جعلوا الألف لرفع التثنية؛ لأن التثنيةَ أكثرُ استعمالًا من الجمعِ؛ لأنها تكونُ لِمَنْ يعقلُ ولِمَا لا يعقلُ، والألف أخفُّ فجعلوها لِمَا يكثرُ استعماله، والواو للجمع، والياء للنصب والجر في الموضعين، وفَرَّقوا بحركة ما قبلها إن أمكن؛ لأن حركة النون لا تصلحُ فارقةً؛ لأنها تذهب في الوقفِ، وفي الإضافة تذهب النون أصلًا". انظر: المخطوط ق(٥٣أ)، و شرح المفصل لابن عمرون ١/ ١٧٢

(٢) الخُصْيةُ: واحدة الخُصى، وكذلك الخِصية بالكسر. قال أبو عبيدة: سمعت خُصية بالضم ولم أسمع خِصية بالكسر، وسمعت خصياه، ولم يقولوا خصى للواحد. وقال أبو عمر: الخُصْيَتانِ: البيضتان. والخُصْيَتانِ: الجلدتانِ اللتان فيهما البيضتان. ينظر : الصحاح ٦/ ٢٣٢٧.

إِذَا رَأَيْتُ خُصْيَةً مُعَلَّقَةً[١]

قال الراجز أنشدهُ سيبويه[٢]

كأَنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ... ظَرَفُ عَجُوزٍ، فيه ثِنْتَا حَنْظَلَ[٣]

شاهده: حذفُ التاءِ من (خُصْيَيْهِ) في التثنية، وهو شاذ عن القياس. وفيه شذوذٌ آخر، وهو : (ثِنْتَا حَنْظَلِ)- ويُذْكَر في العدد[٤]- وخَصَّ ظَرْفَ العجوزِ/ [٤٤٧ أ] ؛ لأنها لا تستعملُ طِيْبًا ولا غيره مِمَّا يتصَنَّعُ بهِ النساءُ للرجالِ، وإنَّما تدَّخِرُ فيه ما تتعانى [بِهِ][٥] منَ الحَنْظَلِ ونحوِه.

(١) الرجز لامرأة من العرب في إصلاح المنطق ص ١٦٨؛ ولأعرابية في خزانة الأدب ٧/ ٥٢٩، ٥٣٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٦٠؛ والمنصف ٢/ ١٣٢. وقبله: لَسْتُ أُبالِي أنْ أكونَ مُحْمِقَه

اللغة: المُحْمِقَة :التي تلد ولدًا أحمق. والشاهد فيه قوله: "خُصية" وعليه يكون مثناها "خصيتان" لا "خصيان"، ولعلهم أسقطوا التاء لكثرة الاستعمال.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٦٤٥ .

(٣) الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/ ٤٠٠، ٤٠٤؛ والدرر ٤/ ٣٨؛ ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية ٤/ ٤٨٥، ولجندل بن المثنى في شرح التصريح ٢/ ٢٧٠؛ وللشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/ ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١، وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥٦٩، ٦٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤٧ .

اللغة: التدلدل: التعلّق والاضطراب. ظرف العجوز: مزودها الذي تضع فيه متاعها. ثنتا حنظل: حنظلتان، والحنظل نبت يستخدم للتداوي به. والمعنى: شبَّه خصيتي الشيخ بحنظلتين في كيس فارغ.

(٤) إذ جاء به على أصل القياس ضرورةَ، وكان قياسُ ما عليه الاستعمالُ: "حَنْظَلَتانِ" فإذا كان القائل يريد في التثنية ما يريده في الجمع، لجاز ذلك في الشعر، لأنه كان الأصل، لأنّ التثنية جمعٌ من حيث هو ضمُّ شيء إلى شيء مثله.

(٥) (بِهِ) مطموسة في الأصل، وما ذكرته بين معقوفتين زيادة ليستقيم بها الكلام.

وقيل: ثَنَّاهُ على غيرِ واحِدِهِ المستعمل، كـ "حَوَائِج " في الجمعِ[١].
وقيل: بَنَوْهُ على التثنية، كـ " مِذْرَوَانِ"[٢]، وأسقطوا التاء حينئذٍ؛ لئلا تصيرَ حشوًا، وليس كـ "قائمتين"؛ لأن التثنية فيها في تقدير الانفصال.
وقال أبو عُمَر[٣]: الخُصْيَتَانِ: البيضتان، والخصيتان: الجلدتان اللتان فيهما البيضتان، فلا شذوذ إذًا[٤].
و (أَلْيَةُ)[٥] – بفتح الهمزة– معروفة، قال:

تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ[٦]

---

(١) حوائج جمع حاجَة وَقِيَاس وَاحِدهَا حائجة مثل ضاربة وضوارب وقياسُ حاجةٍ حاجٌ وحَاجَات وهما مستعملان وَمن ذَلِك ذَكَر ومذاكير وَكَأَنَّهُ جمع مِذْكَار وكأنّهم توهّموا فِي جمعِه مَا يدلّ على التكثير. ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص صــ٦٥، واللباب في علل البناء والإعراب٢/ ١٩٠.

(٢) المِذْرَوَان : طرفا الإليتين، وأيضًا ناحيتا الرأس، ومن السهم الموضعان اللذان يقعان على الوتر: ينظر: الصحاح/ ٢٣٤٦، واللسان ١٤/ ٢٨٥ (ذرا).

(٣) أبو عمر هو : صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر، فقيه عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، سكن بغداد، له كتاب في السير، وكتاب الأبنية، وغريب سيبويه، وكتاب في العروض، توفى= ٢٢٥هـ. ينظر: طبقات النحويين ص ٧٤، وأخبار النحويين البصريين ص ٥٥، ونزهة الألباء ١/ ١١٤، ومعجم الأدباء ٤/ ١٤٤٢، وإنباه الرواه ٢/ ٨٠، وبغية الوعاة ٢/ ٨، والأعلام ٣/ ١٨٩.

(٤) ينظر : الصحاح ٦/ ٢٣٢٧.

(٥) الأَلْيَةُ: العَجِيزَةُ، أو ما رَكِبَ العَجُزَ من شَحْمٍ ولَحْمٍ، والأَلْيَةُ: اللَّحْمَةُ في ضَرَّةِ الإِبْهامِ، وحَماةُ الساقِ، والمَجَاعَةُ، والشَّحْمَةُ، وبالكسر: القِبَلُ، والجانِبُ. ينظر : القاموس المحيط ١/ ١٢٦٠.

(٦) الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٠؛ وجمهرة اللغة ص ٢٤٧، ٩٩١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٨، ٥٢٥، ٥٢٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٠٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣ (إلا)، ٢٣٠ (خصا)؛ والمقتضب ٣/ ٤١؛ والمقرب ٢/ ٤٥؛ والمنصف ٢/ ١٣١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٠. =

شاهده: (أَلْيَاهُ)، والوَطْب: النَّحَى، [وارتجاجه][(١)]: اضطرابُهُ إذا كان مملوءًا، وليس (أَلْيَاهُ) بضربه لازم، فقد قال:

تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارا[(٢)]

قوله: "وتسقطُ نونُهُ بالإضافةِ، كقولك: غُلَاما زيدٍ، وثَوْبَي عمرو" وتقدم في هذا الفصل الكلام عليه ونريده، فقيل : لَمَّا ثَبَتَتْ النون مع لام التعريف؛ لقوتها بالحركة مع أن التنوين لا يجامع اللام وهو أحد بدليها، حُذِفَت مع الإضافة، وإن ثَبَتَ أحد بَدَلَيْهَا لضربٍ من التعادُل. وقيل: لَمَّا اختُلِفَ موضع الألف واللام والنون ثبتت، بخلاف الإضافة.

قوله: " وَأَلِفُهُ" يعني: تُحْذَفُ علامةُ التثنيةِ **"بملاقاةِ ساكنٍ، كقولك: "الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطْنَانِ"**[(٣)]، فإنَّ ألف (حَلَقَتَا) حُذِفَت من اللفظ؛ لسكونها، واللام من

= **اللغة:** الألية: العجيزة. الوطب: سقاء اللبن. والمعنى: يصف الراجز رجلًا عظيم الكفل تتحرّك أليتيه تحرّك سقاء اللبن. والشاهد فيه قوله: "ألياه" للضرورة الشعريّة، والقياس: أليتاه.

(١) في الأصل: (وارّ) وتكملة الكلمة (تجاجه) في الهامش .

(٢) تَتِمَّة البيت : متى ما تلقني فردين ترجف ... روانف أليتيك وتستطارا

والبيت من الوافر، لعنترة في ديوانه صـ ٣٧، وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٧، ٧/ ٥٠٧، ٥٥٣، ٨/ ٢٢، والدرر ٢/ ١٩٦، وشرح شواهد الشافية ص٥٠٥، وشرح عمدة الحافظ ص٤٦٠، وشرح المفصل ٢/ ٥٥، ولسان العرب ٤/ ٥١٣، "طير" ١٤/ ٤٣ "ألا" ١٤/ ٢٣١ "خصا"، والمقاصد النحوية ٣/ ١٧٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٩١، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥١، وشرح ابن الناظم ص٢٤٢، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٩، وشرح التسهيل ١/ ٩٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٠١، وشرح المفصل ٤/ ١١٦، ٦/ ٨٧، ولسان العرب ٩/ ١٢٧ "رنف"، وهمع الهوامع ٢/ ٦٣.

(٣) هذا المثل معناه: أن يغذ الرجل هاربا في السير فيضطرب حزام رحله ويستأخر حتى يلتقي عروتاه وهو لا يقدر فرقا أن ينزل فيشده، يضرب في تناهي الشرّ، انظر: مجمع الأمثال (٢/ ١٨٦)، والمستقصى في أمثال العرب (١/ ٣٠٦) المثل رقم (١٣١٦). =

(البِطْنَانِ) وهي غير مدغمة، فَهْوَ اجتماعُ ساكنين على غيرِ حَدِّهِ، وهو مَثَلٌ في شِدَّةِ الأمرِ؛ لأنه إنما تلتقي حَلْقَتَاهُ إذا شُدَّ. ولَمْ تُحَرَّكِ الألف؛ لأن الألفَ لا يمكن تحريكها، بخلاف ياء التثنية، فإنها تُحَرَّكْ بالكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكِنَيْنِ، نحو : مَرَرْتُ بِعَبْدَي اللَّهِ.

فإن قيل:/ [٤٤٧ب] لِمَ حُذِفَتْ أَلِفُها للسَّاكِنِ ولم تُحْذَفْ للنُّونِ، بل حُرِّكَتِ النونُ؟ قيل: إنَّ النونَ أَلْزَمُ لها، فلو حُذِفَت معها أُلْبِسَ، بخلاف ما كان من كلمةٍ أُخرى فذلك غيرُ لازمٍ أن تكون بَعْدَهَا.

[قلبُ ألف آخر الاسم في التثنية](١)

قال الزمخشري: "ولا يخلو المنقوص من أن تكون ألفُهُ ثالثةً أو فوق ذلك. فإن كانت ثالثةً وعُرِفَ لها أصلٌ في الواو أو الياء رُدَّتْ إليه في التثنية كقولك: قَفَوَان، وعَصَوَان، وفَتَيَان، ورَحَيَان، وإن جُهِلَ أصلهما نُظِرَ فإن أُمِيلتْ قُلِبت ياءً كقولك: "مَتَيَان وبَلَيَان" في مسمين بـ "متى وبلى"، وإلا قُلِبَتْ واوًا كقولك: لَدَوَانِ وإِلَوَانِ في مسمَّيْنِ بـ "لَدَى وإِلَى"، وإن كانت فوق الثلاثة لم تُقْلَبْ إلا ياءً،

=**ووجه الاستشهاد به:** جواز التقاء الساكنين في قوله:(حلقتا البطنان)، فقد التقت ألف «حلقتا» مع ألف «البطنان» والذي سهل ذلك أن الألف الأولى لما فيها من المدة كالحركة لما بعدها، وقياسًا على هذا أجاز يونس ومن تبعه من الكوفيين وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف المثنى والألف الفاصلة بينها وبين نون الإناث.

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٣٨٦، والمقتضب ٣/ ٤٠، ٨٧، والأصول في النحو ٢/ ٤١٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١٣٦، ٢٧٠، والألفاظ المهموزة/ ٤٤، وعلل النحو/ ٥٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩٦، وشرح التعريف بضروري التصريف/ ٧٥، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك / ٥٤٣، واللمحة في شرح الملحة ١/ ١٩١، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٣٤، وشذا العرف في فن الصرف/ ٤٤.

كقولك: "أَعْشَيَانِ"، "ومَلْهَيَانِ"، و"حُبْلَيَانِ"، و"حُبَارَيَانِ". وأما "مِذْرَوَانِ" فلأن التثنية فيه لازمة كالتأنيث في "شَقَاوَةٍ" و"عِضَايَةٍ"[(١)].

ش: قال صاحب الكتاب: "ولا يخلو المنقوص"

الفصل محمد: عَبَّرَ بالمنقوصِ[(٢)] عما في آخره، كأنه نَقَصَ لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ إعرابُهُ.

قوله:" من أن [تكونَ][(٣)] **أَلِفُهُ ثالِثَةً أو فوق ذلك"** دليل الحصر الاستقراء.

قوله" فإن كانت ثالثةً وعُرِفَ لها أصلٌ في الواو أو الياء رُدَّت إليه في التثنية" لسكون حرف التثنية امتنعَ بقاؤها ألفًا، ولا يمكن تحريك أحدهما؛ لامتناع الألف من الحركة، والياء محمولة هنا على ذلك[(٤)]، ولا حذفها؛ لأن نونَها تُحْذَفُ في

---

(١) المفصل صـــ ٢٢٩.

(٢) يريد: الاسم المقصور، وهو كل اسم وقعت في آخره ألفٌ مفردةٌ، إذا ما رجعنا إلى الكتاب نجد سيبويه يطلق لفظ المنقوص على المقصور، أي أن سيبويه يسمي (الاسم المقصور) بـ(الاسم المنقوص)، فيقول: "فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولاجر". الكتاب ٣/ ٥٣٦.

فنلاحظ أن سيبويه هنا قد أطلق لفظ الاسم المنقوص على مصطلح الاسم المقصور.

(٣) في الأصل : (يكون) – بالياء– وما أثبته هو ما يقتضيه الاستعمال كما في متن المفصل.

(٤) إن كَانَ الْمثنى مَقْصُورا فَكَانَ على ثَلَاثَة أحرف ينظر إِلَى أَصله: فَإِن كَانَ من الْوَاو / أظهرت الْوَاو، وَإِن كَانَ من الْيَاء أظهرت الْيَاء، وَذَلِكَ قَوْلك فِي تَثْنِيَة قفا: قفوان وعصا: عصوان، وَرَأَيْت قفوين، وعصوين وَأما مَا كَانَ من الْيَاء فقولك فِي رحى: رحيان، وحصى: حصيان وَإِنَّمَا فعلت ذَلِك؛ لِأَن ألف التَّثْنِيَة تلْحق الْأَلف الَّتِي كَانَت فِي مَوضِع اللَّام، وَكَذَلِكَ يَاء التَّثْنِيَة، وهما ساكنان، فَلَا يجوز أَن يلتقيا؛ فَلَا بُد من حذف أَو تَحْرِيك؛ فَلَو حذفت لذهبت اللَّام، فحركت، فَرددت كل حيّز إِلَى أَصله؛ كَمَا كنت فَاعِلا ذَلِك إِذا ثنيت الْفَاعِل فِي الْفِعْل، وَذَلِكَ قَوْلك: غزا الرجل، ودعا، ثمَّ تَقول: غزوا، ودعوا؛ لِأَنَّك لَو حذفت لالتقاء الساكنين لبقى الِاثْنَان على لفظ الْوَاحِد وَتقول: رمى، وَقضى، فَإِذا ثنيت قلت: رميا، وقضيا، فَكَذَلِك هَذَا الْمَقْصُور فِي التَّثْنِيَة. ينظر: الكتاب ٣/ ٣٨٦، والمقتضب ١/ ٢٥٩، و٣/ ٤٠، ٨٧، والأصول =

الإضافةِ، فَيُلْبَسُ حينئذٍ، فلم يَبْقَ [إلا][1] قلب أحدهما، وكان قلبُ لامِ الكلمة أولى من حرفِ التثنيةِ؛ لأن اختلافَ حرفِ التثنيةِ يُعْلَمُ منه الإعرابُ فلو قُلِبَ للساكنِ قبلَهُ زالَ هذا المعنى، ولأن لامَ الكلمةِ لها أصلٌ تُرَدُّ إليهِ بخلاف حرفِ التثنيةِ؛ ولذا رُدَّ ما أصلُهُ الواوُ إلى الواوِ، والياءُ إلى الياءِ، **كقولك: (قَفَوَانِ)** في تثنية (قَفَا)، وهو: مُؤَخِّرُ العُنُقِ[2]، ويُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، وهو من الواو . فإن قيل: قولُ العربِ فيما حكاه أبو زيد[3]: قفيتُ الرجلَ أُقْفِيْهِ قَفْيَا- إذا ضربتَ قفاه[4]- يدل أنه من الياء؟ قيل: بدليل قولهم: قَفَوْتُ الرجلَ، إذا تَتَبَّعْتُهُ. **(وعَصَوَانِ)**؛ لقولهم: عَصَوْتُهُ بالعصا، إذا ضَرَبْتُهُ بها. **(وفَتَيَانِ)** – بالياء– قال تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[5].

=في النحو ٢/ ٤١٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١٣٦، ٢٧٠، وعلل النحو صـ ٥٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩٦، ١٩٧، وشرح ابن الناظم على الألفية ٥٤٣، واللمحة في شرح الملحة ١/ ١٩١.

(١) ليست في الأصل، واستدركها في حاشية الأصل.

(٢) ينظر: الصحاح (قفا) ٦/ ٢٤٦٥، واللسان (قفا) ١٥/ ١٩٢، والمصباح المنير ٢/ ٥١٢، والمعجم الوسيط ٢/ ٧٥٢.

(٣) سبقت ترجمته في صـ ٦٤١.

(٤) ينظر: الصحاح (قفا) ٦/ ٢٤٦٦. وحكى الزّبَيديّ قول أبي زيد : قفيت الأرض قفا إذا مطرت وفيها نبت فجعل المطر على النبت الغبار فلا تأكله الماشية حتى يجلوه الندى. ينظر: تاج العروس (قفو) ٣٩/ ٣٣٦.

(٥) من الآية رقم ٣٦ من سورة يوسف. وتتمة الآية :﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ ٱلْأَخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾.

(ورَحَيَانِ) للرَّحَى التي يُطْحَنُ بها[١]؛ لقولهم: رَحَيْتُ بالرَّحَا. فإن قيل: فقد قالوا: رَحَوْتُ – بالواو – أيضًا[٢]؟ قيل: الأكثرُ (رَحَيْتُ) بالياء، والحكم على الأكثر / [٤٤٨أ]، وقد جاءَ تثنيتُها عن العرب، قال:

كَأَنَّا غُدْوَةً وَبَنِي أَبِينَا ... بجَنْبِ عُنَيْزَةٍ رَحَيَا مُدِيرِ [٣]

وجَعَلَ الكوفيون المفتوحَ على هذه العبرةِ[٤] والمضموم والمكسور من الياء وإن كان أصلُها الواو وكَتَبْوهُ بالياء، نحو: (الضُّحَى)، وما أشبَهَ ذلك. ومِن حُجَّتِنَا ما حكاه أبو الخطَّاب[٥]

---

(١) ينظر: اللسان (رحا) ١٤/ ٣١٢.

(٢) قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: الرَّحَا عِنْدَ الفرَّاء يكتُبها بِالْيَاءِ وبالأَلف لأَنه يُقَالُ رَحَوْت بالرَّحا. لسان العرب (رحا) ١٤/ ٣١٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو للمهلهل بن ربيعة التغلبي في ديوانه ص ٤٢؛ وأدب الكاتب ص ٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص ٦٤٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٢٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٣١٢ (رحا)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٢١.

اللغة: الغدوة: ما بين الفجر وطلوع الشمس، والغداة كذلك. بنو أبينا: إخوتنا. عنيزة: اسم موضع جرت فيه معركة بين بكر وتغلب. الرحيان: حجرا الطاحون. المدير (هنا): من يدير الحجر الأعلى ليطحن الحب. والمعنى: يشبه معركتهم في صباح هذا اليوم بحجري الطاحون، وهم وإخوتهم الحبوب التي تُطحن.

والشاهد فيه قوله: "رحيا مدير" إذ جاء بالمثنى من "رحيت"، ولم يأتِ بها من "رحوت".

(٤) أي: اعتبار انقلاب الألف في أصل الكلمة، كما يرى البصريون، فهم لم يفرقوا في الثلاثي، بين ما كان أوله مفتوحا، وبين ما كان مكسورا، أو مضموما. واعتبروا انقلاب الألف في أصل الكلمة. وأما الكوفيون فجعلوا ما كان مفتوحا على ما ذكره البصريون، وما كان مضموما، أو مكسورا، جعلوه من الياء، وإن كان أصله الواو، وكتبوه بالياء نحو الضُّحى، وما أشبه ذلك.

(٥) أبو الخطَّاب: هو الأخفش الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد من أهل هجر من مواليهم، وكان نحويًا لغويًا وله ألفاظ لغوية انفرد بنقلها عن العرب وأخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة ومن في طبقتهما، =

من تثنية (الكِبَا)[١] : كِبَوَانِ[٢]، وحكوا أيضًا عن الكسائي[٣] أنه سَمِعَ من العرب من يقول في (حِمىً): حِمَوَانِ، وفي (رِضَى): رِضَوَانِ[٤].

قوله: " وإن جُهِلَ أصْلُهَما نَظَر فإن أُمِيْلَتْ قُلِبَت يـاءً"؛ لأنه ليس شيءٌ من الأسماءِ أصله الياء يمتنع من الإمالة[٥]، **كقولك: مَتَيَانِ، وبَلَيَانِ، في مُسَمَّيْنِ**

=توفي سنة ١٧٧هـ . انظر: طبقات النحويين واللغويين ١/ ٤٠، وفيات الأعيان ٣/ ٣٠١، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة/ ٦٤.

(١) الكِبا، مَقْصُورٌ: الكُناسة، وَيُقَالُ للكُناسة تُلْقَى بِفِناء الْبَيْتِ: كِبا، مَقْصُورٌ، والأَكْبَاء لِلْجَمْعِ. أما الكِبَاء مَمْدُودٌ فَهُوَ البَخُور. وَيُقَالُ: كَبَّى ثوبَه تَكْبِيَةً إِذا بَخَّره. انظر : لسان العرب (فصل الكاف) ١٥/ ٢١٣.

(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٨٧.

(٣) الكسائي هو : علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة، ولد في إحدى قرى الكوفة، ألّف معاني القرآن، والقراءات، ومختصر في النحو، والمصادر، وما يلحن فيه العوام- وهو مطبوع- وتوفي بالريِّ سنة ١٨٩هـ . ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٧٠، ومعجم الأدباء ٥/ ١٧٣٧، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٩٥، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٢، والأعلام ٤/ ٢٨٣.

(٤) ينظر : الصحاح (حمى) ٦/ ٢٣١٩، والمخصص ٤/ ٤٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩٩، واللسان (حما) ١٤/ ٢٠٠، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٣٤.

(٥) الإمالة: هي انتحاء المتكلم بالألف نحو الياء، وبالفتحة نحو الكسرة بغرض تحقيق التناسب بين الأصوات والعمل على صيرورتها من نمط واحد، وهي جائزة لا واجبة، وتقع في الأسماء المعربة والأفعال، والذين يميلون هم قبيلة بني تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس. ومن شروط إمالة الألف إلى الياء: أن تكون طرفًا وأن تكون مبدلة من الياء مثل ألف: رمى ومرمى، وقد تمال الألف الواقعة بعد الياء بشرط اتصالها بها مثل: بيان، أو منفصلة عنها بحرف نحو: يسار، كما تمال إذا وليتها كسرة مثل: عالم... وقد تسمى الإمالة كذلك: الكسر والبطح والإضجاع. ينظر : التعريفات صـــ ٣٧، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور/ محمد سمير نجيب اللبدي صـــ ٢١٦.

بـ **(مَتَـى)** و **(بَلَـى)**. ويأتي الكلام لِمَ أُميلا[١]. **قولـه" وإلا قُلِبَت وَاوًا"**؛ لأنـه لـم يُسْمَعْ فيها الإمالة، فتعيَّنَت الواو، **كقولك: (لِدَوَانِ)، و(إِلَوَانِ) فـي مُسَمَّيَيْنِ بـ (إِلَـى)، و(لَـدَى)**[٢]، ولا اعتبـار بقلبها يـاءً مـع المضمر؛ لأن ذلك للفرق بين المتمكن وغيره.

قولـهُ: "وإن كانـت فـوق الثلاثـة لـم تقلـب إلا يـاءً"؛ لأن الـواو إذا وقعت رابعـةً طَرَفًـا قُلِبَـتْ يـاءً –وهـذه مـن قواعـد التصـريف يـأتي بيانهـا– كقولـك: **"أَعْشَـيَانِ"** وأصـلها الـواو؛ لقـولهم : يَعْشُـو، **و"مَلْهَيَـانِ"** مِـنَ اللَّهْـوِ، **و"حُبْلَيَـانِ"** الألـف زائـدة للتأنيث، **و"حُبَارَيَانِ"**[٣] كذلك وليست منقلبـةً لكنها فـي حُكمِ المنقلبـةِ، ولو اشْتَقَقْتَ منهُ فعلًا بالزيادةِ قلت: (حَبْرَيْتُ وحُبْلَيْتُ).

قوله : "وأَمَّا "مِذْرَوَانِ" لِطَرْفِ الأَلْيَتَيْنِ[٤]، فلم تُقْلَبْ واوها يـاءً؛ للزوم التثنية لهـا، فلم تقـعْ واوُهَـا طَرَفًـا. **و"ثِنَايَـانِ"** من قولهم : عَقَلْتُهُ بِثِنَايَيْنِ[٥]؛ لِلزُومِهَـا التَّثْنِيَـةُ لـم

---

(١) في باب الإمالة، ولكن الشارح وافته المنية قبل أن ينجز وعده؛ إذ وقف عند باب المصادر. ينظر: ق (٥٧١ ب)، وهي على الفيلم برقم ٥٦٩ ب؛ لأن هناك ورقتين سقطتا من الترقيم كما تبين في وصف النسخة المخطوطة .

(٢) الصواب أن يقال: بـ (لَدَىٰ) و(إِلَىٰ)؛ لأنه ذكر (لَدَوَان) أولًا . كذا جاء في متن المفصل أيضًا.

(٣) الحُبارىٰ: طائر، يقال للذكر وللأنثىٰ، ويقال: إنها إذا تبعها الصقر سلحت في وجهه فشغلته. ينظر : تهذيب اللغة ٥/ ٢٤، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم٣/ ١٣١٨.

(٤) ينظر : لسان العرب (ذرا) ١٤/ ٢٨٥.

(٥) في لسان العرب ١٤/ ١٢١ (ثني): " ... وأمّا الثناء، ممدود، فعقال البعير ونحو ذلك من حبل مَثْنيّ، وكل واحد من ثُنَيَيه فهو ثِناءٌ لو أُفرد؛ قال ابن بري: إنما لم يفرد له واحد؛ لأَنه حبل واحد تُشدّ بأَحد طرفيه اليد وبالطرف الآخر الأُخرىٰ، فهما كالواحد. وعقلت البعير بِثِنايَيْن، غير مهموز، لأَنه لا واحد له إذا عقلت يديه جميعًا بحبل أو بطرفي حبل، وإنما لم يهمز لأَنه لفظ جاء مُثَنّىٰ لا يفرد واحده، فيقال: ثِناء فتركت =

تُقْلَبْ يَاءُهَا همزةً، فلِذَا قالَ : التثنية / [٤٤٨ب] فيها لازمة كالتأنيثِ في "شَقَاوَة" و" إدَاوَة"؛ لأن لُزُومَهُما تاءُ التأنيثِ مَنَعَ الواوَ أَنْ تقعَ طَرَفًا، فلم تُقْلَبْ همزةً.

ومِمَّا لا يُسْتَعمل إلا مُثَنَّى: اثْنَانِ، ومَقَصَّانِ، ومِقْرَاضَانِ(١).

وقال الكوفيون: العرب تُسْقِطُ ألفَ المقصورِ فيما كَثُرَت حُرُوفُهُ إِذَا [ثَنُّوا](٢)، فيقولون في "خَوْزَلَى"(٣) : خَوْزَلَانِ، ولم يُفَرِّقْ أصحابُنا بين ما قلَّت حُرُوفُهُ أو كَثُرَت(٤).

قال السيرافي:(٥)" ورأيتُ في شعرِ العرب "جُمَادَيَيْنَ"، ولم أَرَ الكوفيين استشهدوا

= الياء على الأصل، كما قالوا في مِذْرَوَين؛ لأَن أصل الهمزة في "ثِنَاءٍ" لو أُفْرِد، ياءٌ؛ لأَنه من ثَنَيت، ولو أُفرد واحده لقيل: ثناءان، كما تقول كساءان ورداءان".

(١) المقراض: المقص وَهُوَ مَا يقْرض بِهِ الثَّوْب أَو غَيره وهما مقراضان، والجمع: مقاريض، وَآلَة يقْرض بهَا المراقب تذكرة الرَّاكِب فِي قطار السِّكَّة الحديدية، وَيُقَال لِسَان فلَان مقراض الْأَعْرَاض. المعجم الوسيط (باب القاف) ٢/ ٧٢٧.

(٢) في الأصل: (بنوا)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٣) خوزلى: مشية فيها تثاقل وتبختر. اللسان "١١/ ٢٠٣" مادة/ خزل.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية، فقالوا في تثنية خوزلى وقهقري: خوزلان وقهقران، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود. انظر المسألة مفصلة في كتاب الإنصاف: (٢/ ٧٥٤) مسألة رقم (١١٠).

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد ، نحوي عالم بالأدب، أصله من سيراف من بلاد فارس، تفقه في عمان، وسكن بغداد، وتوفي فيها سنة ٣٦٨هـ ، له الإقناع في النحو، وأخبار النحويين البصريين، وصنعة الشعر، والبلاغة، وشرح المقصورة الدريدية، وشرح كتاب سيبويه. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص٢٩، وتاريخ بغداد ٨/ ٣١٦، وإنباه الرواة ١/ ٣٤٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٠٧، والأعلام ٢/ ١٩٥.

على ذلك بشيءٍ"[١].

[قلب همزة آخر الاسم في التثنية][٢]

قال الزمخشري: "وما آخره همزة لا تخلو همزته من أن يسبِقَهَا ألف أو لا. فالتي تسبقها ألف على أربعة أضرب: أصلية كـ "قُرَّاء" و"وُضَّاء"، ومنقلبة عن حرف أصل كـ "رِدَاءٍ" و"كِسَاءٍ"، وزائدة في حكم الأصلية كـ "عِلْبِاء" و"حِرْبَاء"، ومنقلبة عن ألف تأنيث كـ "حَمْرَاءَ" و"صَحْرَاءَ" فهذه الأخيرة تقلب واوًا لا غير كقولك: حَمْرَاوَانِ وصَحْرَاوَانِ. والباب في البواقي ألا يُقْلَبْنَ وقد أُجِيْزَ القلبُ أيضًا. والتي لا ألف قبلها فبابها التصحيح كـ "رَشَإٍ" و "حِدَإٍ"[٣].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " وَمَا آخِرُهُ هَمْزَة "

[الفصلُ][٤] مُحَمَّدٌ: لا يَخْلُو ما آخِرُهُ همزٌ مِنْ أَنْ يَسْبِقَهَا ألفٌ أو لا[٥]، ودليله الاستقراء، فالتي يسبقُها ألفٌ على أربعةِ أضْرُبٍ: أصلية، كـ "قُرَّاءٍ" همزته أصل؛

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١٣٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٥١، ٢٥٢، ٣٩١، ٣٩٢، والمقتضب ٣/ ٣٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١٤٠، والمقرب ٢/ ٣٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٣، والمخصص ١٥/ ١١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٠١- ٢٠٢، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٣٢، والتخمير ٢/ ٢٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٣، والكناش في فني النحو والصرف١/ ٣١٢، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٧، وتمهيد القواعد ١/ ٣٨٢.

(٣) المفصل صـــ ٢٢٩،٢٣٠.

(٤) في الأصل: (الوصل)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته؛ لأنه يذكر ذلك في شرح كل فصل فيقول: الفصل محمد.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٥١، ٢٥٢، ٣٩١، ٣٩٢، والمقتضب ٣/ ٣٩، والمقرب ٢/ ٣٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٣، والمخصص ١٥/ ١١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٠١- ٢٠٢، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٣٢، والتخمير ٢/ ٢٣٥.

لثبوتها في (قَرَأْتُ) وما تَصَرَّفَ مِنْهُ، و" وُضَّاءٍ"؛ لقولهم : توضَّأتُ، والوُضَّاء: الجميل. ومُنْقَلِبَة عن حرفِ أصلٍ، كـ "رِدَاءٍ" همزتُهُ عن ياء؛ لظهورها في قولهم: فُلان حَسَنُ الرِدْيَةِ، و "كِسَاء" همزته أيضًا منقلبة عن واو (كَسَوْتُ) فهي أصل، وزائدة في حكمِ الأصلية، كـ "عِلْبَاءٍ"[١] همزته بدل من ياءٍ زائدةٍ؛ لقولهم: سيفٌ مَعْلُوبٌ ومُعَلَّبٌ إذا كان مشدود المقبض بالعَلْباءِ[٢]، وإنما قلت إنها ياءٌ؛ لأنهم لَمَّا أَنَّثُوا هَذَا الضَّرْب أظْهَروها، فقالوا: دِرْحَاية[٣].

وقوله : "**في حكمِ الأصليةِ**"؛ لأنها زِيْدَت للإِلْحاقِ بـ "سِرْدَاحٍ"[٤]، و"**حِربَاء**"[٥] دُوَيْبَة أكبر من [العظاية][٦] شيئًا يستقبل الشمس ويدور معها كيف دارت، وهو ذَكَرُ أم حُبَيْن، همزته أيضًا زائدةٌ؛ لقولهم : أرضٌ مُحَرْبِئَةٌ، ذات حِرْبَاءٍ، ولقولهم في جمعه: حَرَابِي، وليست همزته للتأنيث؛ بدليل / [٤٤٩أ] قولهم في مؤنثهِ:

---

(١) العِلْباء: عَصَب العُنُق، والعِلابُ: سمة في طول العُنُق ربما كان شبرًا ، وربما كان أقصر. ينظر : العين ٢/ ١٤٧.

(٢) ومنه قول الشاعر:

فلو كنت بالمعلوب سيف ابن ظالم ... ضربت فعادت قبر عوّف قرائه

وقال ساعدة بن جؤيّة:

من كل أظمئ عاتر لا شأنه ... قصر ولا راض الكعوب معلّب.

ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/ ١٤٠، والمخصص ٤/ ٤٢٩.

(٣) يقال: رجلٌ دِرْحايَةٌ، أي: قَصيرٌ سمين ضخم البطن. ينظر : الصحاح ١/ ٣٦١ (د ر ح).

(٤) السّرداح: جماعة الطَّلْح، واحدُها: سِرّداحة . والسِّرداح: النّاقةُ الطويلة ،وجمعها السّرادح، وناقة سِرّداح سِرّناح، أي: كريمة. ينظر : العين ٣/ ٣٣٢، واللسان (سردح) ٢/ ٤٨٢.

(٥) ينظر : تاج العروس ٢/ ٢٥٦.

(٦) في الأصل : (عضاية)، وما أثبته هو الصواب . ينظر : تاج العروس ٢/ ٢٥٦.

حِرْبَاءَةٌ. **ومُنْقلبة عن ألف التأنيث، كـ "حَمْرَاء"** هذه منقلبة بدليل "صَحَاري"، وللتأنيث؛ بدليل عدم الصرف، وهي من الأوزان المختصةِ بالتأنيثِ.

قوله : "فهذه الأخيرة" يعني ما همزته للتأنيث: **تقلب وَاوًا**؛ لئلا تقع علامة التأنيث حَشْوًا، وقيل: للفرق بين همزة التأنيث وغيرها، وكانت أولى بالقلب؛ لأنها بدل من غير أصل ولا مُنَزَّل مَنْزِلَه، وهو الحرف الزائد للإلحاق، وقيل: لمَّا وقعت الهمزة بين ألفين في كلمة والثانية للتأنيث استثقلوا ذلك فقلبوها وَاوًا؛ لأنهم لمَّا كَرِهوا (الألف)، كَرِهوا (الياء) لقربها منها، ولأن (الياء) مِمَّا يُؤَنَّث به [في نحو : اذْهَبِي][1] فَرَفَضُوهَا ، وقيل: لأن الواو [أبين][2] في الصوت، وقيل: للفرق بين المقصورة والممدودة، وقيل: لمشاكلتها الهمزة في الثِّقَلِ، وقيل: كَراهة اجتماع ياءين في النصب والجر، كقولك: حمراوان، وصحراوان. وقال أبو علي[3]: "قال أبو عمر[4]: كل العرب تقول: حمراوان،

(١) سقطت من الأصل، وذُكِرَت في حاشية الأصل.

(٢) في الأصل: (بين)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٣) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي أحد الأئمة في علم العربية، ولد في فسا (من أعمال فارس) ودخل بغداد وحلب، وصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده، فعلمه النحو، وصنف له كتاب الإيضاح في قواعد العربية، ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن توفي بها ٣٧٧هـ، من كتبه: التذكرة في علوم العربية، والتعليقة على كتاب سيبويه، والشعر، والحجة في علل القراءات، والإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني، والمقصور والممدود، والعوامل في النحو، والمسائل العسكريات، والمسائل البصريات، والحلبيات، والبغداديات. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص ٢٦، وبغية الوعاة ١/ ٤٩٦، والأعلام ٢/ ١٧٩.

(٤) أبو عمر الجرمي: سبقت ترجمته في صـ ٦٤٩.

وحكى مُحَمَّد بن يزيد[١] عن أبي عثمان المَازِنِي[٢]: [حمرايان]"[٣][٤].
قوله: "**والباب في البواقي ألا يُقْلَبْنَ**"؛ لأن همزتهن ليست للتأنيث.
قوله: "**وقد أُجِيزَ القلب أيضًا**" يعني: في الثلاث بالحمل على التي للتأنيث، وإن كان قد أُجيزَ لكن ليس على السواء؛ فإن القلبَ في "عِلْبَاءٍ" أحسنَ من "قُرَّاءٍ"؛ لأن همزةَ "كِساءٍ" مُنقَلِبة وليس كذلك "قُرَّاءُ". وسيبويه[٥] لم يحكِ في تثنية "قُرَّاءٍ" الواو[٦]. وقال السيرافي[٧]: "أضعَفُها في القلب ما كانت الهمزةُ فيهِ أصليةً، كـ "قُرَّاءٍ"[٨]. وقال أبو علي في التكملة: "ويجوز عندي في قياس [قول][٩] مَنْ قال

---

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمُبَرِّد، ولد في البصرة سنة ٢١٠هـ، من أهم مصنفاته: الكامل، والمقتضب، وشرح لامية العرب. توفي سنة ٢٨٦هـ. ينظر في ترجمته: بغية الوعاة ١/ ٢٦٩، والأعلام ٧/ ١٤٤.

(٢) هو بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان المازني، إمام عصره في النحو والآداب، درس على الأخفش الأوسط، ودرس عليه المبرد والفضل اليزيدي، وغيرهما، له من التصانيف: التصريح، والديباج، توفي سنة ٢٤٩هـ . ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٨١، ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٣- ٢٨٦.

(٣) وردت في الأصل: (حمرايا)، وأكملت في الحاشية (ن).

(٤) ينظر : التكملة لأبي علي الفارسي ص ٢٤٢.

(٥) سبقت ترجمته في صـــــــ ٦٤٥.

(٦) لم يذكره سيبويه صراحة في كتابه وإنما ذكر حكم الممدود كله: أي الذي همزته بدل من أصل ومثّل له بكساء وغطاء والذي همزته للتأنيث ومثل له بخنفساء والذي همزته للإلحاق ومثل له بعلباء. ثم ترك ما همزته أصلية فعلم أنه كالصحيح لا يجوز تغيير همزته. وانظر ذلك كله في كتاب سيبويه: (٣/ ٣٩١، ٣٩٢) تحت عنوان: «هذا باب تثنية الممدود».

(٧) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٥٧ .

(٨) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٤١.

(٩) ليست في الأصل، واستدركتها من كتاب التكملة لأبي علي الفارسي .

في النسب "قُرَّاوِيّ" أن يُثَنَّى بالواو"(١). فذا من أبي علي يدل أنه ليس منقولًا. ثُمَّ الفرق بين /[٤٤٩ ب] التثنية والنسب ظاهر؛ لأن النسبَ أكثرُ تغييرًا. وسبب هذه الإلحاقات كثرةُ اللغةِ وَسِعَتُهَا، وغَلَبة حاجة أهلها إلى التصرُّفِ فيها؛ لِمَا يُلابِسونَهُ ويُكثِرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون، والخُطَبِ والسَّجعِ، ولقوة إحساسهم في كل شيء وتخَيُّلِهِم ما لا يكاد يشعر به من لم يَأْلَفْ مَذَاهِبَهُم. وحَكَى الكسائي(٢): "رِدَايَانِ"، و"كِسَايَانِ"، وأجاز "حَمْرَاءان" من غير قلبٍ، وأن يُحْمَلَ بابُ "حمراء" على جميع ما يجوز في باب "رِداءٍ"، فيقال: "حمرايانِ"(٣). وتَقَدَّمَ حكاية المازني لـ "حمرايينِ"(٤).

وجَوَّزَ الكوفيون(٥) فيما طال من هذا الممدود حذفَ الحرفين الأخيرين، فأجازوا: "قَاصِعَان" في "قَاصِعَاءٍ"(٦) و "قَاصِعَاوانِ" ، واستحسنوا إذا كان قبل الألف (واو) أن يُثَنُّوا بالهمزة وبالواو،

---

(١) التكملة ص ٢٤٣.

(٢) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة، والنحو، والقراءة، ولد في قرية بالكوفة، وقرا النحو بعد الكبر، له تصانيف منها: معاني القرآن، والمصادر، والحروف، والقراءات، والنوادر، وما يلحن فيه العوام، وتوفى بالري سنة ١٨٩هـ عن سبعين عاما. ينظر: تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٣، وإنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، والنجوم الزاهرة ٢/ ١٣٠، والأعلام ٤/ ٢٨٣.

(٣) فيجتمع على قول الكسائي ثلاث لغات: رداءان، وردايان، ورداوان. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/ ١٤١، والمخصص ٤/ ٤٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٠٣.

(٤) ينظر : صـــ ٦٥٩.

(٥) تنظر المسألة العاشرة بعد المئة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين٢/ ٦٢١- ٦٢٤.

(٦) القاصِعاء: حجر اليربوع، وقيل: فم جحره. (لسان العرب ٨/ ٢٧٥ (قصع)).

[فيقال في لَأْوَاءِ][(١)(٢)]: "لَأْوَاءَانِ" و "لَأْوَاوَانِ".

قوله" والتي لا ألف قبلها فبابها التصحيح، كـ "رَشَأٍ"[(٣)] و "حَدَأٍ"[(٤)]؛ لأن همزَتَه أصلية، ولم يقع بين ألفين؛ فلذا ثبتت قولًا واحدًا إلا على مذهب مَنْ يُخَفِّفُ الهمزة على ما يأتي[(٥)].

[تثنية المحذوف لامه][(٦)]

قال الزمخشري: والمحذوف العجز يُرَدُّ إلى الأصل ولا يُرَّد، فيقال: أَخَوَانِ وأَبَوَانِ ويَدَانِ ودَمَانِ، وقد جاء: يَدَيَانِ، ودَمَيَانِ، قال:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمِ

وقال:

وَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِيْنِ[(٧)]

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " والمحذوف العَجُز"

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام وليست في المخطوطة.

(٢) اللأْواء : المَشَقة وَالشِّدَّةُ، وَقِيلَ: القَحْط. ينظر : (لسان العرب ١٥/ ٢٣٨ (فصل اللام)).

(٣) الرشأ :هو الظبي إذا قوي ومشى مع أمه. ينظر : (لسان العرب ١٤/ ٣٢٣ (فصل الراء)).

(٤) حدأ: الحِدَأَةُ: طَائِرٌ يَطير يَصِيدُ الجِرْذان، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ كَانَ يَصِيدُ عَلَى عَهد سُلَيْمان، عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكَانَ مِنْ أَصْيدِ الجَوارِح، فانْقَطَع عَنْهُ الصَّيْد لدَعْوة سُلَيْمانَ. الحِدَأَةُ: الطَّائِرُ المَعْرُوفُ، وَلَا يُقَالُ حِداءةٌ؛ وَالْجَمْعُ حِدأٌ، مَكْسُورُ الأَوّل مَهْمُوزٌ، مِثْلُ حِبَرَةٍ وحِبَرٍ وعِنَبَةٍ وعِنَبٍ. (لسان العرب ١/ ٥٤ (فصل الحاء المهملة))

(٥) وافته المنية – رحمه الله- قبل أن يصل إلى باب تخفيف الهمزة.

(٦) تُنظر هذه المسألة في : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٠٥، والممتع الكبير في التصريف/ ٣٩٧، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ١١٣، وتمهيد القواعد ١/ ٤٠٣، وشرح المفصل للجندي ج١ م٢/ ١٠٣٤، والنحو الوافي ١/ ١٣٦.

(٧) المفصل صـ ٢٣٠.

الفصل مُحَمَّد: قوله: " **المحذوف العَجُز**" يريد اللام، ولا يوجد في غير الثلاثي؛ لأنه أقل الأصول، فإذا نَقَصَ عُلِمَ أَنَّهُ سَقَطَ منه حرفٌ. **قوله: "يُرَدُّ إلى الأصل ولا يُرَدُّ**" خُيِّرَ فيهما(١)، وقال الشيخ مُوَفَّق الدِّين يعيش(٢):" متى كانت اللام الساقطة ترجع في الإضافة فإنّها تردّ في التثنية. لا يكون إلا كذلك؛ لأنّا رأينا التثنية قد تَرُدّ الذاهبَ الذي لا يعود في الإضافة، كقولك[في "يَدٍ":](٣) "يَدَيانِ"، وأنت تقول في الإضافة: "يَدُك" ، فلمّا قويت [التثنيةُ على ردّ ما لم تردّه](٤) الإضافةُ، صارت أقوى من الإضافة في باب الردّ.

الثاني "يَدٌ" و"دمٌ"، تقول [في التثنية:](٥) "يَدانِ" و"دَمَانِ"، فلا / [٤٥٠ أ] تردّ الذاهب؛ [لأنّك لا تردّه في الإضافة]"(٦)(٧). انتهى. وقال السخاوي(٨): "وقد جاء

---

(١) لأن قلب الألف إلى الواو والياء لا شك في أنه أسهل من ردِّ المحذوف؛ إذ في القلب عودٌ من حرفٍ إلى حرفٍ، وفي الرَدِّ الأمر بخلافه، فلما صعب الأمر في الرّدِّ ، لم يطّرد، فجاء الأمران: الرد وعدمه.

(٢) هو يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، معروف "ابن يعيش" و "ابن الصانع"، ولد سنة ٥٥٣هـــ، وأصله من الموصل، ولد بحلب ورحل إلى دمشق وبغداد، كان محاضرًا ظريفًا كثير المجون مع سكينة ووقار. من مؤلفاته: شرح المفصل، وشرح التصريف للملوكي، لابن جني. توفى بحلب سنة ٦٤٣هـ . ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٥١، والأعلام ٨/ ٢٠٦.

(٣) سقطت من الأصل، واستدركتها من شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٢٠٥.

(٤) سقطت من الأصل، واستدركتها من شرح المفصل لابن يعيش .

(٥) سقطت من الأصل .

(٦) في الأصل : (لأنها ترد في الإضافة)، والصواب ما أثبته كما في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٠٥. ولو أبقيتها كما هي لتغير المعنى واختلَّ الحكم.

(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٠٥.

(٨) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي، عالم القراءات والأصول واللغة والتفسير، وله نظم، أصله من سخا (بمصر). من كتبه: جمال القراء وكمال الإقراء، وهداية المرتاب، =

عنهم نادرًا: (أَخَانِ وأَبَانِ) على الحذفِ[1]. انتهى ، ثم مَثَّلَ[2] فقال: "**أَخَوَانِ وأَبَوَانِ**" هذا مما رُدَّ، ولم يحكِ غيرَهُ، وقال: "**يَدَانِ ودَمَانِ**" فلم يَرُدُّوا مالم يُرَدّ في الإضافة. **وقد جاء : "يَدَيَانِ ودَمَيَانِ"** فَرَدَّ، **قال:**

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ ... قد يَمنَعانِكَ أن تُضَامَ وتُضْهَدَا[3]

وَيُروَى: مُحَرِّق، شاهده: "يَدَيَانِ" فَرَدَّ الساقطَ، والمراد باليد هنا: النعمة، ومُحَلِّم: مَلِك من مُلوك اليمن. وقال[4] فيما قرأته على الشيخ الإمام الحافظ شمس الدين يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي عن الشيخ الإمام تاج الدين أبي اليمن زيد

=والمفضل شرح المفصل للزمخشري، وسفر السعادة، والكوكب الوقَّاد. توفى سنة ٦٤٣هـ . ينظر : إنباه الرواة ٢/ ٣١١، والنجوم الزاهرة ٦/ ٣٥٤، وبغية الوعاة ٢/ ١٩١، ١٩٤، والأعلام ٤/ ٣٣٢، ٣٣٣.

(١) المفضل شرح المفصل ٣/ ٦٦٢.

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) البيت من الكامل، لم أعثر على قائله. ورواه ابن الشجري في أماليه (٢/ ٣٥): (قد يمنعانك أن تذلّ وتقهرا) ورواه الجوهري في الصحاح (٦/ ٢٥٤٠). (قد تنفعانك منهما أن تهضما)، وروى الصّيمريّ في التبصرة والتذكرة (٢/ ٥٩٩) البيت: (يديان بالمعروف عند محرّق ...).

قوله: (محلّم) قيل: إنه ملك من ملوك اليمين.

وأما (محرّق): فهو لقب عمرو بن هند ملك الحيرة، لقّب بذاك لأنه حرق مائة من بني تميم. وقيل: إنه لقب الحارث بن عمرو ملك الشام من آل جفنة. تضام وتضهد: أي تظلم وتقهر.

والبيت في كثير من كتب النحو واللغة منها: الأمالي الشجرية (٢/ ٣٥)، والتبصرة والتذكرة (٢/ ٥٩٩)، والتخمير (٢/ ٣٦٧)، والخزانة (٣/ ٣٤٧)، وشرح الأشموني (٤/ ١١٤)، وشرح الجمل (١/ ١٤٠)، وشرح السيرافي (٤/ ٥٦٢)، وشرح شواهد الشافية (١١٣)، وشرح اللمع - لابن برهان (٢٥٦)، وشرح المفصل (٣/ ٢٠٣)، والصحاح (٦/ ٢٥٤٠)، والمخصص (١٧/ ٥٢)، والمفصل (٢٣١)، والمقرب (٢/ ٤٤)، والمنصف (١/ ٦٤).

(٤) ينظر : المجتنى، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ص١ (مقدمة المصنف).

بن الحسن الكِندِي عن الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد المقرئ عن أبي منصور محمد بن محمد بن أحمد [بن][١] الحسين بن عبد العزيز عن أبي الطيب محمد بن أحمد بن خلف بن خاقان عن أبي بكر محمد بن الحسن بن زيد كتاب المجتنى أنشدني عبد الرحمن عن عمه لِعَلِيّ بن بَدَّال من بني سُلَيْم:

لَعمْرُكَ إنَّنِي وأَبَا ذِرَاعٍ ... على حَالِ التَّكَاشُرِ مُنْذُ حِينِ

لَأُبْغِضُهُ ويُبغِضُنِي وأَيْضًا ... يَرانِي دُونَه وأراهُ دُونِي

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِيْنِ[٢][٣]

شاهده: "الدَّمَيَانِ" فَرَدَّ اللامَ الساقطةِ وهي (الياء). يَصِفُ ما بينهما من العَدَاوَةِ حتى إنَّهُما لو ذُبِحَا على حَجَرٍ واحدٍ لَمَا امتزجَ دِمَاؤُهُمَا . وحكَى عن بعضِ العَرَبِ : "دَمَوَانِ" جاءت (الواو) مُعَاقِبَةً للياءِ، والأكثر أن تجيء (الواوُ) مُعَاقِبَةً للواوِ؛ لأن الياءَ أَخَفُّ.

---

(١) ليست في الأصل ، واسْتَدْرَكَهَا في حاشية الأصل.

(٢) الأبيات من الوافر، وهي للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢٨٢، ٢٨٢، والرواية به: (وأبا رِيَاحٍ)، والأزهية ص ١٤١، والمقاصد النحوية ١/ ١٩٢، ولعلي بن بدال في أمالي الزجاجي ص ٢٠، وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧، وشوح شواهد الشافية ص ١١٢، وللمثقب أو لعلي بن بدال في خزانة الأدب ٧/ ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٢/ ٦٨٦، ٣/ ١٣٠٧، ورصف المباني ص ٢٤٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٣، وشرح الأشموني ٣/ ٦٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ١١٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨١، ولسان العرب ١٤/ ٢١ (أخا)، ٢٦٨ (دمى)، والمقتضب ١/ ٢٣١، ٢/ ٢٣٨.

(٣) ينظر: المجتنى لابن دُرَيْد ص ٦٢.

قال الشيخ يعيش[١]: " وحَمَلَهُ أصحابُنَا على القلةِ والشُّذوذِ / [٤٥٠ ب] وجعلوه من قبيلِ الضرورةِ، والذي أراه أن بعضَ العربِ تقولُ في اليد :"يدًا" [في الأحوال كلها][٢] يجعله مقصورًا [كـ "رَحَىً" و "فَتَىً"][٣] من ذلك قول الراجز:

يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدَا ... إلّا ذِراعَ العَنْسِ أو كَفَّ اليَدَا[٤]

وتثنيتُها على هذه اللغة: "يَدَيانِ" مثلُ "رَحَيانِ"، وكذلك "دَمٌ"، يقال منقوصًا ومقصورًا. وعليه قولُ الشاعر:

فلَسْنَا على الأَعْقابِ تَدْمَى كُلُومُنا ... ولكِنْ على أَقْدامِنا يَقْطُرُ الدَّمَا[٥]

---

(١) سبقت ترجمته في صـــــــــ ٦٦٤.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركته من شرح المفصل ٣/ ٢٠٥.

(٣) ما بين معقوفتين سقط من الأصل، واستدركته من شرح المفصل ٣/ ٢٠٥.

(٤) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٧؛ والجنى الداني ص ٣٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٢٨٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٧٧، ٤٩٨؛ والدرر ١/ ١١٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٢١ (يدي)؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٩. اللغة: سار: اسم فاعل من "سرىٰ في الليل". توسَّدَ: اتَّخذ وسادة. العَنْسُ: الناقة الشديد. والمعنىٰ: أكثرُ من يسيرِ في الليل لا يتوسَّدُ للاستراحة إلا ذراع ناقته المعقولة، أو كَفَّ يده. والشاهد فيه: أن السيرافي استدل به علىٰ أن "يَدا" أصله "فَعَل" بتحريك العين مثل "رَحَا" فجعله مقصورًا كـ (فَتىً).

(٥) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام المريّ في جمهرة اللغة ص ١٣٠٦؛ وديوان المعاني ١/ ١١٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٩٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٦٨ (دمي)؛ وله أو لخالد بن الأعلم في خزانة الأدب ٧/ ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٤؛ ولسان العرب ٥/ ٣١١ (برغز)؛ والمنصف ٢/ ١٤٨.

اللغة: الأعقاب: جمع عَقِب، وهو مؤخر القَدَم. الكلوم: جمع كَلْم، وهو الجرح. =

فلذا قال: "جَرَى الدَّمَيان"، [كما تقول: "فَتَيَان" و"رَحَيان"][(١)]. و"هَنٌ"، من قال: "هنك"، ولم يردّ الذاهبَ في الإضافة؛ قال في تثنيته: "هَنانِ"، [و"هَنَيْن"][(٢)] ومن قال: "هَنُوكَ"، قال في التثنية: "هَنَوَانِ" [فَرَدَّ الساقطَ]"[(٣)] انتهى.

[تثنيـــــــــةُ الجمـــــــعِ]

قال الزمخشري: " وقد يُثَنَّى الجمعُ على تأويل الجماعتين والفرقتين، وأنشد أبو زيد:

لَنَا إِبِلَان فِيْهِمَا مَا عَلِمْتُمُ

وفي الحديث: " مَثَلُ المُنَافِقِ كالشاةِ العَائِرَةِ بَيْنَ الغَنَمَيْنِ"، وأنشد أبو عبيد:

لَأَصْبَحَ الحَيّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا ... عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا جِمَالَيْنِ

وقالوا: لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ. وقال أبو النجم:

بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ"[(٤)]

ش: قال صاحب الكتاب[(٥)]: فصلٌ "وقد يُثَنَّى الجمعُ"

= والشاهد فيه: أن المبرد استدلَّ بالبيت على أَنَّ أصل "الدم" " فَعَل" بتحريك العين، ولامه ياء محذوفة بدليل أنَّ الشاعر لما اضطر أخرجه على أصله، وجاء به على الوضع الأول، فقوله: الدّما بفتح الدال فاعل "يقطر"، والضمة مقدرة على الألف، لأنها لام اسم مقصور.

(١) ما بين معقوفتين سقط من الأصل، واستدركته من شرح المفصل ٣/ ٢٠٦.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من الأصل، واستدركته من شرح المفصل.

(٣) ينظر بنصه في: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٠٥- ٢٠٧.

(٤) المفصل صـــ ٢٣٠، ٢٣١.

(٥) يقصد: صاحب كتاب المفصل، وهو الزمخشري، كما أسلفت آنفا.

الفصل مُحَمَّد[١]**: قوله : " وقد يُثَنَّى"** يدل على قلته، وإنما قَلَّ؛ لأن الغرضَ من الجمعِ الدِّلالةُ على الكثرة، والتثنية تدل على القلة، وقد جاء شيءٌ منه على تأويل الإفراد[٢]؛ فلذا قال: **على تأويل الجماعتين والفرقتين** على [.....][٣] وجهه أنه قد يجري في بعض المعاني ما يحتاج إلى ذكر الجمع مثنىً، كقوله – عليه الصلاة والسلام: "كالشاةِ العَائِرَةِ بينَ الغَنَمَيْنِ"[٤] فإنه لا يمكن التعبير عن هذا المعنى بمجرد الجمع،

---

(١) أي: الشارح جمال الدين ابن عمرون.

(٢) مقتضى الدليل ألا يثنى ما دل على جمع؛ لأن الجمع يتضمن التثنية، إلا أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد؛ فإذا اتفق لفظا جمعين مقصود عطف أحدهما على الآخر، استغني فيهما بالتثنية عن العطف، كما استغني بها عن عطف الواحد على الواحد ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو مساجد ومصابيح.

وفي المثنى والمجموع على حده مانع آخر، وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، ولأجل سلامة نحو مساجد ومصابيح من هذا المانع الآخر جاز أن يجمع جمع تصحيح، كقولهم في (أيامن): أيامنون، وفي (صواحب): صواحبات. وامتنع ذلك في المثنى والمجموع على حده. والمسوغ لتثنية الجمع مسوغ لتكسيره. والمانع من تثنيته مانع من تكسيره.

ولما كان شبه الواحد شرطا في صحة ذلك، كان ما هو أشبه بالواحد أولى به؛ فلهذا كان تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع. ينظر : تمهيد القواعد ١/ ٤٠٤.

(٣) كلمتان مطموستان، وأرى أن تكون الكلمتان: (على معنى الإفراد) ، وبذا يستقيم النص.

(٤) انظر الحديث في صحيح مسلم: (٨/ ١٢٥) من كتاب صفات المنافقين وأحكامهم؛ ونصه: حدثنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: «مثل المنافق كمثل الشّاة العائرة بين الغنمين تعير إلى هذه مرّة وإلى هذه مرّة». وهو في مسند الإمام أحمد بن حنبل: (٢/ ٨٢) ونصه أيضا: «مثل المنافق كمثل الشاة بين الغنمين؛ إن أقبلت إلى هذه الغنم نطحتها، وإن أقبلت إلى هذه نطحتها». وهو بنص =

بخلاف: "عِنْدِي رِجَالَانِ" فإنه ضعيف[١].

وأنشد أبو زيدٍ[٢]:

لَنَا إِبَلَانِ فِيهِمَا لَوْ عَلِمْتُم[٣]

وإنما ثَنَّى " إِبَلًا"؛ لأنه بمنزلة الواحد من قِبَلِ أن "فِعَلًا" لم يُكَسَّرْ عليه، **وفي الحديث : " مَثَلُ المُنَافِقِ كَالشاةِ العَائِرَةِ بَيْنَ الغَنَمَيْنِ"** يعني: القطيعين، شبَّهَ حالَ المنافقِ بالشاةِ العائِرَةِ [المتردِّدة][٤] بينَ الغَنَمَيْنِ لا يُعْلَمُ من أيِ القطيعينِ هِيَ، يقال: سَهْمٌ عائرٌ / [٤٥١ أ] وحَجَرٌ عائِرٌ، إذا لم يُعْلَمْ من أين هُوَ ولا مَنْ رَمَاهُ[٥].

=المخطوطة في مسند الإمام أيضا في: (٢/ ٨٨). والشاة العائرة: المترددة الحائرة لا تدري من تتبع. ومعنى تعير: تتردد وتذهب.

(١) صرح بذلك ابن عصفور فقال: إنّ جمع التّكسير لا يثنّى إلّا في ضرورة أو نادر كلام. ينظر : المقرب في النحو لابن عصفور (ص ٤٣٨)، والمقرب ومعه مثل المقرب مطبوع (بيروت) بتحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض.

(٢) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٤١.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه: [فعن أيها ما شئتم فتنكبوا]، وهو لشعبة بن قمير في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦١؛ ولعوف بن عطية في الأصمعيات ص ١٦٧ (مع اختلاف في الرواية)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٦٤، ٥٨٠؛ ولسان العرب ١/ ٧٧٠ (نكب).

اللغة: فيهما ما علمتم، أي: فيهما ما تعرفون من قرى الأضياف، وتحمُّل الغرامات والديات. والتنكُّب: التجنُّب، وتنكَّب القوسَ. ألقاها على منكبيه. والشاهد فيه: أنَّه يجوز تثنية اسم الجمع على تأويل: فرقتين وجماعتين، فقد قال: "إبلان" تثنية لاسم الجمع "إبل".

(٤) في المخطوطة : (المنتدة)، وهو تحريف، والصواب ما أثبته كما يقتضيه السياق.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة ٢/ ٧٧٧، وتهذيب اللغة ٣/ ١٠٨، و الصحاح (عور) ٢/ ٧٦٠، واللسان (عور) ٤/ ٦١٨.

وأنشد أبو عُبَيْدٍ[(١)]:

سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَنَدًا فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمرٌو عِقَالَيْنِ
لَأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا جِمَالَيْنِ[(٢)]

ثَنَّى " جِمَالًا" على تأويل: قطيعين، وأَوْبَاد[(٣)]: هَلْكَى، واحدها "وَبَد"، والعِقَال: صدقةُ عامٍ[(٤)]، وهو منصوب على الظرف.

---

(١) هو القاسم بن سلام أبو عبيد الهروي، ولد سنة ١٥٧هـ ، وهو إمام في اللغة والنحو والأدب. من مصنفاته: الغريب المصنف، والأمثال، والمقصور والممدود، توفي سنة ٢٢٤هـ . ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٥٣، والأعلام ٥/ ١٧٦.

(٢) البيتان من البسيط، وهما لعمرو بن عدّاء الكلبيّ في خزانة الأدب ٧/ ٥٧٩. ٥٨٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٠؛ ولسان العرب ٣/ ٤٤٣ (وبد)، ١١/ ٤٦٤ (عقل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٣؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٧١؛ والمقرب ٢/ ٤٣.

اللغة: الهيجا: مقصور الهيجاء، وهي الحرب. الحيّ: القبيلة. الأوباد: جمع وَبَد، وهو شدة العيش، وسوء الحال، وقيل: هو جمع وَبِد، وهو السيّيء الحال. الجِمَالَانِ: القطيعان من الإبل، وثنَّاهما لأن الإبل نوعان: نوع للترحل يحمل عليه، ونوع للركوب. والشاهد فيه ثنية الجمع المكسَّر، فقد ثنَّى الشاعر "جِمَالاً"، فقال: "جِمَالَيْنِ"، و"جِمَال": جمع "جَمَل".

(٣) الوَبَدُ: الفقرُ والبُؤْسُ. والوبَدُ: سُوء الْحَالِ مِنْ كَثْرَةِ الْعِيَالِ وَقِلَّةِ الْمَالِ. وَرَجُلٌ وبَدٌ أَي فَقِيرٌ؛ وَقَوْمٌ أَوْبادٌ وَقَدْ وَبِدَتْ حالُه تَوْبَدُ وَبَداً. ينظر : اللسان (وبد) ٣/ ٤٤٣.

(٤) وهو قول الكسائي. ينظر: جمهرة اللغة (عقل) ٢/ ٩٣٩، وتهذيب اللغة (ع ق ل) ١/ ١٦٠، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٧/ ٤٦٥٩، وسفر السعادة وسفير الإفادة ٢/ ٩٨٦، واللسان (عقل) ١١/ ٤٦٤.

وقالوا(١): "لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ" فثَنُّوا " لِقَاحًا" جمع " لِقْحَةٍ"(٢). **وقال أبو النجم(٣):**

تَبَقَّلَتْ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ **بَيْنَ رِمَاحَي مَالِكٍ ونَـهْشَلِ(٤)**

أَعْلَمَ بالتثنيةِ افتراقَ رماحِ هؤلاء من رماح هؤلاء.

---

(١) وقد تحدث سيبويه في الكتاب ٣/ ٦٢٣عن تثنية الجمع فقال "واعلم أنَّ من قال: أقاويل وأبابيت في أبياتٍ، وأناييب في أنيابٍ، لا يقول: أقوالان ولا أبياتان.

قلت: فلم ذلك؟ قال: لأنكَّ لا تريد بقولك: هذه أنعامٌ وهذه أبياتٌ وهذه بيوتٌ ما تريد بقولك: هذا رجلٌ وأنت تريد هذا رجلٌ واحد، ولكنك تريد الجمع. وإنَّما قلت: أقاويل فبنيت هذا البناء حين أردت أن تكثَّر وتبالغ في ذلك، كما تقول: قطعه وكسره حين تكثِّر عمله. ولو قلت: قطعه جاز واكتفيت به. وكذلك تقول: بيوتٌ، فتجزيء به.

وكذلك الحلم، والبسر، والتَّمر، إلا أن تقول: عقلان وبسران وتمران، أي ضربان مختلفان. وقالوا: إبلان؛ لأنه اسم لم يكسَّر عليه، وإنَّما يريدون قطيعين، وذلك يعنون. وقالوا: لقاحان سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا. وإنما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر. وذلك لأنهم يقولون لقاحٌ واحدةٌ، كقولك: قطعةٌ واحدة. وهو في إبلٍ أقوى؛ لأنه لم يكسَّر عليه شيء".

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٦٢٣، والأصول لابن السراج ٣/ ٣٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٩، والتذييل والتكميل ١/ ٢٢١، وهمع الهوامع ١/ ١٥٤.

(٣) هُوَ الْفضل بن قدامَة بن عبيد الله بن عبد الله بن الْحَارِث ابْن عَبدة بن الْحَارِث بن الياس بن العوف بن ربيعَة بن مَالك بن عجل بن لجيم بن صَعب بن عَليّ بن بكر بن وَائِل وَهُوَ أحد رجاز الْإِسْلَام الْمُتَقَدّمين فِي الطَّبَقَة الأولى. ينظر : الخزانة ١/ ١٠٣.

(٤) سبق تخريجه في صـــــ ٦٤٢ من التحقيق.

فصل [جعـــل المثنى على لفـــظ الجمــــــع]

قال الزمخشري: "ويُجْعَلُ الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متصلين، كقولك: ما أَحْسَنَ رؤوسَهُمَا، وفي التنزيل: ﴿ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ . وفي قراءة عبد الله: ﴿أَيْمَانِهِمَا﴾ وفيه: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. وقال:

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

فاستعمل هذا والأصلَ مَعًا، ولم يقولوا في المنفصلين: أَفْرَاسُهُمَا ولا غِلْمَانُهُمَا. وقد جاء: "وَضَعَا رِحَالَهُمَا"[١].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " ويُجْعَل الاثنانِ على لفظ الجمعِ"

الفصلُ مُحَمَّدٌ: إنما جاز جعل الاثنين لفظ الجمعِ؛ لأن التثنيةَ جمعٌ في المعنى؛ لأنه ضمٌّ، فَكَمَا قالوا : "نحن" فعبَّروا به عن الجمع والتثنية، كذلك عبَّروا بالجمع هنا عن التثنيةِ، وذلك إذا كانا مُتَّصِلَيْنِ[٢]؛ لأنه إذا قَصَدَ التعبيرَ في المعنى مُضافَيْنِ إلى اثنينِ وهما مُتَّصِلَانِ بهما، كأنهم كَرِهُوا اجتماعَ لفظِ تَثْنِيَتَيْنِ فيما تأكدَ اتِّصَالهما لفظًا ومعْنىً، **كقولك: "مَا أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا**، يريد: رَأْسَيْهِمَا، **وفي التنزيل: ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾**[٣]،

(١) المفصل صــ ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) أي: الواحد منهما متصل بالجسد لا ينفصل عنه كالرأس، والأنف، والبطن، والظهر. وإنما جُعِلَ الاثنان في هذه الصورة على لفظ الجمع؛ لعدم الإلباس؛ إذ من المعلوم أن ليس لكل أحد إلا رأسٌ واحدٌ، ويمينٌ واحدةٌ، وقلبٌ واحدٌ.

(٣) من الآية رقم ٣٨ من سورة المائدة، وتتمة الآية : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾. =

وفي قراءةِ عبدالله(١): "**أَيْمَانَهُمَا**"(٢)، يريد: أن المراد باليد اليمين؛ بدليل قِرَاءة ابن مسعود- رضِيَ الله عنهُ- وشَرَطَ في وُقُّوعِ الجمعِ موقعَ التثنيةِ: الاتصال، وهو موجود في "أَيْدِيْهِما"، فما الحاجة له إلى قراءة عبد الله؟ إنما يجوزُ فيما كان بعضَ شيءٍ مفردٍ من صاحبِهِ، فرقوا / [٤٥١ ب] بين المُثَنَّى الذي هو شيءٌ على حِدَه وبين ذا(٣)، كما قَرَّرَهُ سيبويه(٤)، وابن السَرَّاج(٥)، والرُمَّانِي(٦).

= ووجه الاعتراض بهذه الآية على أنه لا يجمع المضاف إلى المثنى مما تضمنه إلا بشرط هو: ألا يكون لكل من المضاف إليهما من المضاف إلا شيء واحد، وهنا لكل من السارق والسارقة يدان فكيف جمع؟

وأجيب بأن المراد قطع اليمين من كل واحد كما فصلته الشريعة بعد ذلك بالقول والفعل.

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، من أكابر الصحابة عقلًا وفضلًا وقربًا من رسول الله ﷺ ، من أهل مكة، ولي بعد وفاة الرسول ﷺ بيت مال الكوفة، روى ٨٤٨ حديثًا، ومات في المدينة سنة ٣٢هـ . ينظر: الأعلام ٤/ ١٣٧.

(٢) انظر القراءة المذكورة في: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٠٦) ، وتفسير الطبري ١٠/ ٢٩٤، ٢٩٥، وشرح المفصل (٣/ ٢٠٧) والهمع(١/ ١٩٦).

(٣) أي: فيما كان بعض شيءٍ مفردٍ من صاحبِهِ، كـ (العينان).

(٤) سبقت ترجمته في صــ ٦٤٥. وينظر قوله في الكتاب ٣/ ٦٢٢.

(٥) هو محمد بن السري بن سهل بن أبي بكر بن السَرَّاج، أديب لغوي من أهل بغداد، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه الزجَّاجي والسيرافي وغيره، من كتبه: الأصول، وشرح كتاب سيبويه، والموجز في النحو والعروض، توفى سنة ٣١٦ هـ . ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٠٩، والأعلام ٦/ ١٣٦. وينظر رأيه في كتابه الأصول (باب ما لُفِظَ به مثنىً كما لُفِظَ بالجمعِ) ٣/ ٣٤.

(٦) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرُمَّاني، ولد سنة ٢٩٦هـ ، وهو باحث معتزلي مفسر، من كبار النحويين، أخذ عن ابن السَرَّاج، وابن دُرَيْد، وكان أبو حَيَّان التوحيدي من تلاميذه، له نحو من مائة مؤلَّف منها المعلوم والمجهول، والجامع في علم القرآن، وشرح أصول ابن السَرَّاج ، وتوفى سنة ٣٨٤هـ . ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٩٦،٢٩٤ ٢، طبقات النحويين واللغويين ص ٨٦، والأعلام ٤/ ٣١٧.

وقال ابن الحاجب[١]: " لا فرق بين أن يكون الأول مُتَّحِدًا في كلِّ واحدٍ منهما أو مُتَعَدِّدًا؛ فلذلك [تقول][٢]: "قُطِعَت أَيْدِيْهِما، وأنت تريدُ يَدًا من كُلِّ واحدٍ منهما، وقال الكوفيون : شرطه أن يكون الأولُ مُتَّحِدًا في كلِّ واحدٍ منهما؛ [كقوله][٣] تعالى ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٤]، وهو مردود بقوله تعالى :﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[٥]، والمراد : أَيْمَانُهُمَا، فبطلت شرطية الاتحاد"[٦]. انتهى.

وما أعلم من أين نَقَلَ هذا الخلاف[٧]، فـ "سيبويه"، و"ابن السَرَّاج" قالا:

---

(١) هو أبو عمرو، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب، ولد سنة ٥٧٠هـ، رحل إلى دمشق وقضى بها مدة طويلة، و أَلَّفَ في الفقه والعروض والنحو، من مصنفاته: الأمالي، والإيضاح في شرح المفصل، والشافية في الصرف، والكافية في النحو، مات بالإسكندرية سنة٦٤٦هـ. ينظر: البداية والنهاية ١٣/ ١٨٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤- ١٣٥، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٦٥- ٢٦٦.

(٢) في الأصل: (يقول)- بالياء- وما أثبته هو الصواب كما في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٥٣٤.

(٣) في الأصل: (لقوله)، وما أثبته من الإيضاح.

(٤) سورة التحريم : من الآية رقم : ٤، وتتمة الآية :﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾

(٥) سورة المائدة : من الآية رقم :٣٨، وتمامها: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

(٦) ينظر بنصه في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٥٣٤.

(٧) هذا اعتراض من ابن عمرون لابن الحاجب بأنه فسَّر قول الزمخشري: أن يكونا متصلين بأن هذا رأي للبصريين وأن خلاف هذا هو رأي الكوفيين.

"باب ما [لُفِظَ][١] به مِمَّا هُوَ مُثَنَّىً كما لُفِظَ بالجمعِ، وهو أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهما بعضَ شيءٍ مفردٍ من صَاحِبِهِ"[٢]. وإنما الخلاف في عِلَّتهِ : هل لأن الجمعَ يُعبَّرُ به عن الواحد كما في (نَحْنُ) على ما ذكره سيبويه[٣]، أو لأن دِيَةَ ما في الجسد منه واحدٌ كـ دِيَةِ ما فيه اثنانِ؛ فلذا جاز جمعه؟

وذا[٤] ذكره السيرافي[٥] تقويةً لتعليل الفرَّاء[٦] في قوله: " إنما جمَعوا ذلك؛ لأن الأعضاء في البدن أكثرها اثنان، كـ العيْنَيْنِ، والحاجِبَيْنِ، والخديْنِ، واليَدَيْنِ، والرجلَيْنِ، فإذا كان في البدن منه واحدٌ أُقيمَ مقامَ الاثنين، فإذا ضممناه إلى آخَر صارا أربعة؛ فجُمِعَا لذلك"[٧].

وقول أبي ذُؤَيْبٍ[٨]:

---

(١) في الأصل: (لفظه): وما أثبته من نص الكتاب والأصول.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢١، والأصول (باب ما لُفِظ به مثنىً كما لُفِظَ بالجمعِ) ٣/ ٣٤.

(٣) سبقت ترجمته في صــــ ٦٤٥.

(٤) أي: التعليل الثاني. وهو تعليل الفراء .

(٥) سبقت ترجمته في صـــ ٦٥٧.

(٦) هو يحيىٰ ابن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكريا الفراء، أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، أخذ النحو عن الكسائي، وكان مؤدِّب ابنَي الخليفة المأمون. من كتبه: الحدود، والمعاني، والجمع والتثنية في القرآن، توفىٰ سنة ٢٠٧هـ . ينظر : إنباه الرواة٤/ ٧-٢٣، وتهذيب التهذيب ١١/ ١٨٦، ووفيات الأعيان ٦/ ١٧٦، ومعجم الأدباء٢٠/ ٩، ١٠، والأعلام ٨/ ١٤٥.

(٧) ينظر : شرح السيرافي ٤/ ٣٦٤.

(٨) هو خويلد بن خالد بن محرث، شاعر مخضرم فحل سكن المدينة، واشترك في الغزو والفتوح، وهو شعراء هُذَيل، لُقِّبَ بأبي ذؤيب الهُذَلي، ومات بمصر، وقيل بأفريقية سنة ٢٧هـ . ينظر : الشعر والشعراء ص ٤٤٠، وطبقات فحول الشعراء ص ١٢٣، والأعلام ٢/ ٣٢٥.

فالعينُ بَعْدَهُمُ كأنَّ حِدَاقَها ... سُمِلَتْ بشوكٍ فَهْيَ عُورٌ تَدْمَعُ[١]

أراد بالعين: العينين، وبالحِداقِ: الحَدَقَتَيْنِ. وإن كان قال : " فهْيَ عُورٌ" أراد : فهما عوراوانِ، فاستعمل ضمير المفرد موضع الاثنين، والجمع في "عُوْرٌ" موضع التثنية ؛ لأن العين لا يكون لها إلا حَدَقَةٌ واحدةٌ، وذا يُبْطِلُ ما علَّلَ به الفراء[٢]، ويُبَيِّنُ أن العلة ما ذكرته: أن يكون كلُّ واحدٍ منهما بعضَ شيءٍ مفردٍ من / [٤٥٢ أ] صاحبه، كأنه لَمَّا سَمِعَ ابن الحاجب[٣] قول الزمخشري[٤] : "إذا كانا متصلين" ظن هذا مذهب البصريين، فبنى أن خلافه مذهب الكوفيين، ولم أقف عليه لغير الزمخشري.

---

(١) البيت من بحر الكامل من عينية أبي ذؤيب المشهورة التي يرثي فيها أولاده (انظرها في ديوان الهذليين ص ٣) وقبل بيت الشاهد قوله: وإذا المنية ... إلخ. ومعنى البيت والشاهد فيه واضحان. وهو في معجم الشواهد (ص ٢٢٧)، وفي شرح التسهيل (١/ ١١٢)، وفي التذييل والتكميل (٢/ ٩٢)، وفي تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١/ ٤٥٠، وتمهيد القواعد ١/ ٤٢١، و المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٣/ ١٣٩٢.

(٢) وقد نقل أبو حيان أن أبا الحسن بن عصفور أبطل ذلك أيضا، فقال: و قول الفراء فاسدٌ؛ إذ لو كان كذلك لواجب أن ينزل العضو وحده منزلة اثنين، فيقال: قطعت رأس الكبشين، وذلك غير جائز. ينظر التذييل والتكميل ٢/ ٧١.

(٣) سبقت ترجمته في صــــ ٦٧٥.

(٤) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، أبو القاسم جار الله، ولد في رجب سنة ٤٩٧هـ ، كان واسع العلم ، غاية في الذكاء وجودة القريحة، سمع من أبي سعد الشفاني وأبي منصور الحارثي، وجاور مكة، ولُقب بجار الله، من تصانيفه: الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو، والمقامات، والأنموذج في النحو، مات يوم عرفة سنة ٥٣٨هـ . ينظر: وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨، و شذرات الذهب ٤/ ١١٨، والأعلام ٧/ ١٧٨.

قوله: " **وفيه**" يعني: الكتاب العزيز: ﴿ **فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾ [١]، يريد : قلباكما.

وقال:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ * **ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ**

جُبْتَهُمَا بالنَّعْتِ لا بِالنَّعْتَيْنِ[٢]

قال السيرافي:" هذا الشعر منسوب إلى هميان في النسخة التي قرأتها على ابن السراج، والمشهور أنه لخطام المجاشعي"[٣]. فاستعمل هذا، يعني: الجمع موضع التثنية " في ظهور الترسين" والأصل يعني: "ظَهرَاهُما" استعمل فيه التثنية موضعها. **وقوله:** "**معًا**" يعني في بيتٍ واحدٍ، يصفُ مفازةً قطعها، والمهمة: القَفْرُ[٤]، والقَذَف – بالفتح– البعيد[٥]. وقوله:" بالنعت لا بالنعتين" أي: بأن نُعِتَا

(١) سورة التحريم : من الآية رقم : ٤.

(٢) الأبيات من مشطور السريع، لخطام المجاشعي في خزانة الأدب ٢/ ٣١٤؛ والدرر ١/ ١١٦، ١١٨، ١٦٦؛ والكتاب ٢/ ٤٨؛ ولسان العرب ٢/ ٨٩ (كرت)؛ وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب ٧/ ٥٤٤، ٥٤٧؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٨٩؛ ولهميان في الكتاب ٣/ ٦٢٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٠٢،٧/ ٥٣٩، ٥٧٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٤، وهمع الهوامع ١/ ٤٠، ٥١.

والشاهد فيه قوله: "ظهراهما مثل ظهور الترسين" حيث ورد المضاف مثنّى، والمضاف إليه مثنًى أيضًا في قوله: "ظهراهما". وورد المضاف في "ظهور الترسين" جمعًا، والمضاف إليه مثنًى، وهذا جائز لأنّ العرب تنزل المثنّى منزلة الجمع، نحو قول الاثنين: "نحن فعلنا".

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه٤/ ٣٦٥ وهو فيه بنصه.

(٤) قَالَ اللَّيْث: المَهْمَهُ: الخَرْقُ الأملس الْوَاسِع. وَقَالَ ابْن شُمَيْل: المَهْمَهُ: الفلاة بِعَينهَا، لَا ماءَ بهَا وَلَا أَنِيس. وَأَرْض مَهَامِهُ: بعيدَة. وَقيل: المَهْمَهُ: الْبَلَد الْمُقْفِرُ. ينظر : تهذيب اللغة ٥/ ٢٥٠، واللسان(مهه)١٣/ ٥٤٢.

(٥) يُقَال: منزلٌ قَذَف، أي: بَعِيدٌ. ينظر : جمهرة اللغة (ذفق)٢/ ٦٩٩، وشمس العلوم ٨/ ٥٤١١.

لي مرة لا مرتين، يشير إلى فطنته وثباته في مواضع الخوف وحفظه للنعت، وإنه لم يضل.

وكما فَروّا من الجمع بين تثنيتين إلى الجمع ، كذلك فروا منه إلى الإفراد(١). قال:

كَأَنَّهُ وَجْهُ تُرْكِيَّيْنِ قَدْ غَضِبَا(٢)

والفرار من الجمع أولى؛ لأنه ضمٌّ كالتثنية. قوله: " ولم يقولوا في المنفصلين أفراسهما ولا غلمانهما" قال سيبويه(٣): " وقد قالت العرب في الشيئين [اللَّذَيْنِ](٤) كلُّ واحد منهما شيءٌ على حدةٍ وليس واحدٌ منهما بعضَ شيءٍ، كما قالوا في ذا ؛

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور المحقق (١/ ٤١٢)، (٣/ ٢٥) تحقيق الشغار ومراجعة إميل يعقوب، والتذييل والتكميل (١/ ٣٥٨) وكذلك شرح الجمل لابن الضائع المخطوط، يقول ابن الضائع في شرحه: «إنّ التعبير بالجمع عن التثنية أولى من المفرد لصحّة حقيقة الجمع في التّثنية، فلذلك اطّرد - وكثر لفظ الجمع وقل لفظ المفرد فلم يأت إلا في ضرورة أو نادر كلام». وأنشد البيت المذكور: كأنه وجه تركيين ... إلخ. ينظر شرح الجمل لابن الضائع مخطوط رقم ٢٠ نحو جـ ٢ ورقة ٢٦٠ أ). وينظر هذا القول في التذييل والتكميل (٢/ ٦٩).

(٢) تتمة البيت : [مستهدف لطعان غير تذبيب]، والبيت من بحر البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٣٧١ (طبعة الصاوي)؛ وخزانة الأدب ١/ ٥٣٢، ٥٣٨، ٥٤٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٢٦٦ (طعن). والشاهد: قوله: «كأنّه وجه تركيّين» حيث وضع فيه المفرد وضع الاثنين ضرورة، ولو جاء على القياس لقال: كأنه وجها تركيين. والبيت في شرح الجمل (١/ ٤١٢) وفي معجم الشواهد (ص ٦٣ - ١٧٩).

(٣) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٤٥ . ونظرا لكثرة وروده في التحقيق، فلا أكرر ذكر ترجمته.

(٤) في المخطوط : (الين)، وهو تحريف.

لأن التثنية جمع، فقالوه كما قالوا: فعلنا. زعم يونس[١] أنهم يقولون: "ضع رحالهما وغلمانهما"، وقال [الله عز وجلّ][٢]: ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ/ [٤٥٢ ب] فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ ﴾[٣] وقال [تعالى][٤]: ﴿قَالَ كَلَّا ۖ فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾[٥]"[٦] **قوله: " وقد جاء: "وَضَعَا رِحَالَهُمَا"**[٧] تقدّم الكلام عليه.

---

(١) هو : يونس بن حبيب الضبي بالولاء، ولد سنة ٩٤هـ . كان إمام نحويي البصرة علّامة بالأدب، أعجمي الأصل. من مؤلفاته: معاني القرآن، واللغات، والنوادر. توفى سنة ١٨٢ه . ينظر: الفهرست صـ ٤٧، ووفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤، ومعجم الأدباء صـ ٢٨٥، والأعلام ٨/ ٢٦١.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في المخطوط ، وأثبته من نص الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٢٢.

(٣) الآيتان رقم ٢١، ٢٢ من سورة ص.

(٤) ليست في المخطوط، وأثبتها تأدبًا وتمييزًا لكلام الله تعالى عن كلام غيره.

(٥) سورة الشعراء: الآية رقم ١٥.

(٦) ينظر بنصه في : الكتاب ٣/ ٦٢٢.

(٧) الاثنان هنا ليسا جزءي ما أضيفا إليه ، يريد: رحليهما ، وأجاز ذلك الفراء، إذا لم يلبس وتبعه ابن مالك، وهو عند غيرهما شاذ لا ينقاس. ينظر: الكتاب ٢/ ٤٩، وشرح السيرافي٢/ ٣٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢١٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٣.

ولعل مَن قال: "وَضَعَا رِحَالَهُما" بَنَى على غالب الأمر؛ لأن في غالب المتعارف ألا يكون للمسافر إلا رحلٌ واحدٌ، وهو ملقى ثقله من متاعه وجسمه، وهكذا في المُغْرب قال: " وَيُقَالُ لِمَنْزِلِ الْإِنْسَانِ وَمَأْوَاهُ: رَحْلٌ أَيْضًا، وَمِنْهُ : نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ، وَالرَّحْلُ فِي الْأَصْلِ لِلْبَعِيرِ كَالسَّرْجِ لِلدَّابَّة". ينظر : المغرب في ترتيب المعرب / ١٨٦.

والتثنية على أضرب: لفظ ومعنى، نحو : الرجلَيْنِ، ولفظ دون معنى، نحو : لبيك[١]، ومعنىً دون لفظٍ، نحو: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٢] ، ومن التثنية: ما

(١) اختلف النحويون في معنى التثنية في (لَبَّيْكَ) على مذهبين:

المذهب الأول: أن التثنية فيها معنى التكثير والمبالغة ومداولة الفعل، فمعنى (لَبَّيْكَ): إقامة على إجابتك بعد إقامة، وهو مذهب جمهور النحويين ومنهم: الخليل، وسيبويه، والمبرد، وابن جني، والأعلم، وابن الأثير، وابن يعيش، والشلوبين، وابن عصفور، والرضي، وأبو الفداء، وأبو حيان، والفيروزابادي، والسيوطي، وغيرهم. ينظر: الجمل في النحو/ ١٧٦، والكتاب ١/ ٣٤٨- ٣٥٤، والمقتضب ٣/ ٢٢٣، والخصائص ٣/ ٤٧، والمنصف١/ ٣٥٥، والبديع في علم العربية ٢/ ٧٦، وشرح المفصل ١/ ١١٨، والتوطئة/ ٣٥٣، وشرح المقدمة الجزولية٣/ ١٠٩٣، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨١، وشرح الكافية للرضي١/ ٣٢٩، الكناش في النحو والتصريف١/ ١٥٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٦٥، والقاموس المحيط (لب) ١/ ١٣٣، والهمع٢/ ١١١.

المذهب الثاني: أن التثنية فيها يراد بها حقيقة التثنية، فيقتصر بها على اثنين خاصة دون مزيد، وهو مذهب السُّهيلي. ينظر: الروض الأنف ت / السلامي ٢/ ٢٤٠، وينظر: الهمع ٢/ ١١١.

وأرى أن ماذهب إليه الجمهور هو الأولى بالقبول؛ إذ إنه من المستبعد أن تقصد التثنية الحقيقية، فيقصد بـــ (لَبَّيْكَ): الإجابة مرتين.

(٢) للتثنية ثلاثة أقسام:-

١ – تثنيةٌ في اللفظِ والمعنى، مثل رجلان، وهي الأكثر.

٢ – تثنيةٌ في اللفظِ دونَ المعنى، مثل لَبَّيْكَ وسَعْدَيْك، لأن المرادَ به الواحدة.

٣– تثنيةٌ في المعنى دونَ اللفظِ، كقولهِ تعالى: {فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} ، ولا يكون هذا إلا فيما كان في البدنِ منه شيءٌ واحدٌ، كالقلبِ والرأسِ، فَرْقاً بينَه وبينَ ما فيه شيئان كالعينينِ واليدينِ. ويُلاحظُ أنَّ كلمةَ اثنين لفظٌ مرتجلٌ ليس له مفردٌ من لفظهِ. ينظر: البديع في علم العربية٢/ ٧٦، ٧٧، واللمحة في شرح الملحة١/ ١٨٦، والحدود في النحو ١/ ٤٩٥.

ثُنِّيَ على غيرِ واحده" ضِبْعَان" – لذكر الضباع– قالوا في تثنيته: "ضَبُعَان"[١]، فثنوا المذكر بلفظ المؤنث، قال أبو علي[٢]: "فغلب المؤنث المذكر، وحكى أبو زيد: "ضِبْعَانَانِ""[٣].

[الباب الخامس: الاســـــــم المجمــــــــوع]

[أنـــــــــواعه]:

قال الزمخشري: وهو على ضربين: ما صحَّ فيه واحده، وما كُسِّرَ فيه. فالأول ما آخره واو، أو ياء مكسور ما قبلها، بعدها نون مفتوحة، أو ألف أو تاء. فالذي بالواو والنون لِمَنْ يَعْلَمُ في صفاته وأعلامَه كالمسلمِيْنَ والزَّيْدِيْنَ، إلا ما جاء من نحو: "ثُبُون، وقُلُون، وأَرَضُون، وأَحَرُّون، وإِوَزُّون". والذي بالألف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته كـ "الهِنْدَات، والتَّمرات، والمُسْلِمَات". والثاني: يَعُمُّ مَنْ يَعْلَمُ وغَيْرَهم في أسمائهم وصفاتهم كـ "رِجَال وأَفْرَاس وجَعَافِر وظِرَاف وجِيَاد". وحكم الزيادتين في "مُسْلِمُونَ" نظير حكمهما في "مُسْلِمَانِ": الأولى عَلَمٌ لِضَمِّ الاثنين فصاعدًا إلى الواحِدِ، والثانية عِوَض عن الشيئين، وتسقط عند الإضافة. وقد أجرى المؤنث على المذكر في التسوية بين لفظي الجر والنصب، فقيل: رأيت المسلماتِ ومررت بالمسلماتِ، كما قيل: رأيت المسلمِيْنَ، ومررت بالمُسْلِمِيْنَ"[٤].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " ومن أصناف المجموع"

---

(١) وهو تثنية المؤنث؛ لأن مؤنثه: ضَبُع.

(٢) أبو علي الفارسي. سبقت ترجمته في صـــــــ ٦٦٠.

(٣) ينظر بنصه : التكملة لأبي علي الفارسي صـــ ٤٢.

(٤) المفصل صـــ ٢٣٢، ٢٣٣.

الفصل مُحَمَّدٌ: الجمع ضم شيءٍ إلى أكثرَ منه، وشرطه: الاتفاق في اللفظ، وقال السخاوي[١]:" وأن لا يكون جنسًا ولا مركَّبًا، وأن يكون مركَّبًا معربًا ومشتركًا". وأصله: العطف، وعدل عنه اختصارًا". **قوله:** "**وهو على ضربين**"[٢] تقسيم للجمع ما صحَّ فيه واحده، يعني: حروف واحده وحركاته، و"بنون" صحَّ باعتبار أصل "ابن"، فإن أصلَه: "بَنَوٌ".

وقال عبد القاهر[٣]: " إنه ليس بجمع سلامة نظرًا إلى لفظ "ابن" "[٤].

قوله: "**وما كُسِّرَ فيه**" يريد: ما غُيِّرَ حروفه أو حركاته لفظًا أو تقديرًا ليدخل فيه (فُلْك). فالأول يعني: جمع التصحيح لِمَا صَحَّ فيه لفظ الواحد وبناؤه. سُمِّيَ تصحيحًا، ويقال له جمعُ السلامة؛ لسلامة لفظ واحده من التغيير، ويقال: على حد التثنية؛ لسلامته أيضًا كما سَلِمَ في التثنية، ويقال في (عجائز)؛ لأنه مرةً بالواو، وأخرى بالياء. وإنما اختلف الجمع لَمَّا اختُلِفَ مقداره، بخلاف التثنية، وهو على ضربين: مذكر ومؤنث، فالمذكر: ما آخره واوٌ أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها،

---

(١) سبقت ترجمته في صـ ٦٦٤، وينظر قوله في المفضل شرح المفصل ٣/ ٦٨٠

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ١٤٦، والخزانة ٢/ ٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢١٣- ٢١٤، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٣٥.

(٣) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ النحويّ، الإمام المشهور أبو بكر، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ولم يأخذ عن غيره؛ لأنه لم يخرج عن بلده، وكان من كبار أئمة العربيَّة والبَيَان، شافعيا أشعريا، صنَّف المغني في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرحه، وإعجاز القرآن الكبير والصغير، والعوامل المِائَة، والعمدة في التصريف، ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة. توفى ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ . ينظر: نزهة الألباء ص ٢٤٦، وإنباه الرواة ٢/ ١٨٨، وتاريخ الإسلام ١٠/ ٣٣٢، وفوات الوفيات ٢/ ٣٦٩، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦، والأعلام ٤/ ٤٨.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٩١.

واحترز بقوله: / [٤٥٣أ]" مكسور ما قبلها" من التثنية، ويلزمه أن يقول: ما لم يكن مقصورًا، نحو: اسم المفعول من (اصْطَفَى)، فإنه (مُصْطَفَيْنَ)؛ لأن الفتحة دليل على الألف المحذوفة فلا تُغَيَّرُ، وفي الواو المضموم ما قبلها إلا في المقصور. تقدَّمَ لِمَ كان حرفَ علةٍ، ولِمَ كانت الواو والياء، والكلام عليهما هنا كالكلام في التثنية[١].

قوله : "**وبعدها**" يريد : بعد [الواو][٢] أو (الياء) نونٌ أتى بها هنا كما أتى بها في التثنية، العلة واحدة، وفتحوا (النون)؛ طلبًا للخفةِ، أو ليعتدلا.

الثاني: ما آخره ألف وتاء، وهو: جمع المؤنث السالم. **قوله:** "**فالذي بالواو والنون لِمَنْ يعلم**" وهو أجود من قول من قال: لِمَنْ يعقل؛ لأن هذا الجمع قد أوقع على القديم – سبحانه –، نحو : قوله – سبحانه وتعالى– ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾[٣]، وقوله تعالى:﴿ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾[٤] ، ﴿ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾[٥]. والباري –سبحانه– يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل[٦]، وليس

---

(١) ينظر : التحقيق صـــــــ ٦٤٦، ٦٤٧.

(٢) في الأصل: (الألف) وشطب عليها، وكتابة (الواو) فوقها.

(٣) سورة الذاريات: الآية رقم ٤٨.

(٤) سورة الواقعة: من الآية ٥٩، وتتمة الآية : ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾.

(٥) سورة الواقعة من الآية ٦٤، وتتمة الآية : ﴿ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾.

(٦) وذهب جمهور النحويين إلى اشتراط التذكير والعقل بدون العلم، وقالوا: إنّ هذه الجموع سماعية ملحقة بجمع المذكّر السّالم ولا يقاس عليها فلا يقال: الرحيمون ولا الحكيمون. انظر: شرح الأشموني، ومعه حاشية الصبان، ١/ ٨١، وهمع الهوامع١/ ٤٦ .

كل اسمٍ لِمَنْ يعلم يُجْمَعُ هذا الجمعَ، إنما يجمع منها ما كان مذكرًا[١]؛ ولذا لا يجمع (هند) اسم امرأة، وإن كان لمن يعلم، فإن سُمِّيَ به رجل جاز جمعه بالواو والنون.

وعاريًا من تاء التأنيث[٢]خلافًا للكوفيين في نحو: (طلحة)، وإنما لم يُجْمَعْ بالواو والنون؛ لأنه لا يخلو من أن تبقى تاء التأنيث أو تُحْذَف، فإن بقيت جمعت بين علامتَي التذكير والتأنيث، وذلك غير جائز؛ لأنه جمعٌ بين متضادين، وإن حُذِفَتْ لم يكن جمع سلامة مع أنه حُذِفَت منه تاء التأنيث، قيل: حُذِفَت ثَمَّ؛ لدلالة الثانية على التأنيث، مع أنه لم يرد عن العرب. و(عَلَمًا)[٣] قد أشار إليه بقوله: "وإعلامه"؛ ولذا لا يُجمَع نحو: (رجل) نكرة / [٤٥٣ ب] بالواو والنون. هذا في الجامد، وهو: ما لم يؤخذْ من مصدر . **وقوله: "في صفاته"** يريد: صفات مَنْ يعلمْ مما جرى على الفعل في التأنيث والتذكير، نحو : (قائم وقائمة)؛ لأن هذا الباب لَمَّا جَرَى على الفعل شُبِّهَ لفظُ جمعِهِ بِلَفْظِ الفعل الذي يتصل به ضمير الجمع؛ لأن الفعل يسلم ويغير ما اتصل به، فجعل "مُنْطَلِقونَ" كـ "يَنْطَلِقون"، و"مُنْطَلِقات" كـ "يَنْطَلِقْنَ" ؛ لسلامة لفظ الفعل. والصفة هي ما أُخِذَ من مصدر-

---

(١) هذا هو الشرط الأول لمن يجمع جمع مذكر سالم.

(٢) هذا هو الشرط الثاني. وقد زاد ابن الحاجب في مقدمته هذا الشرط في جمع السلامة فقال: "ألا تكون فيه تاء كــ (عَلَّامَة، و نَسَّابَة)". ينظر : الكافية في النحو صــ ١٧٥، وشرح المقدمة الكافية٣/ ٨٢١.

(٣) هذا هو الشرط الثالث لمن يجمع جمع مذكر سالم.

كما تقدم– وإنما اشترط في الصفة أن [تكون][1] لِمَن يعلم؛ تحرُّزًا من نحو: جملٌ بازلٌ، فلا يُجْمَعُ بالواو والنون، وقول الشَّنْفَرَى[2]:

وَلِي دُونَكُم أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ[3]

لَمَّا خالطهم أجراهم مُجْرَى مَنْ يعقل؛ فلذا جمعهم جمع السلامة، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾[4]. وليس كل صفةٍ لِمَنْ يعلم تجمع بالواو والنون، فإن ما فيه التاء للتأنيث لا يجمع بالواو والنون، نحو: "رجلٌ

---

(١) في الأصل: (يكون)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق؛ لأن الفاعل ضمير يعود على مؤنث، وإن كان لفظيًّا.

(٢) عمرو بن مالك الازدي، الشنفَرَىٰ، شاعر جاهلي، يماني، من فحول الطبقة الثانية، كان من فتاك العرب وعدائيهم، وهو أحد الخلعاء الذين تبرأت منهم عشائرهم، قتله بنو سلامان. من آثاره: لامية العرب. (توفي نحو ٧٠ ق.هـ) (٥٢٥ م). ينظر: معجم المؤلفين ٨/ ١١، ١٢، ومعجم الشعراء العرب ١/ ٧١٢.

(٣) البيت من الطويل، للشنفرىٰ في ديوانه ص ٥٩؛ وشرح لامية الشنفرىٰ ص ١٧، وشرح المفصل ٣/ ٢٦٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٨٧، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٦٣، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤١٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢/ ٦٥٢.

اللغة: السيِّد: الذئب. العملَّس: القوي على السير، السريع. الأرْقَط: ما فيه نَقطُ بياضٍ وسَواد، والمراد هنا النَّمِر. الزهلول: الأملس. العرفاء: مؤنث أَعْرَف وهو الضبع الكثيرة شعر الرقبة. جَيأَلُ: اسم للضبع.

والشاهد فيه قوله: أنَّ "أهلًا" ليست علمًا لمذكر عاقل ولا صفة له في هذا البيت، ومع ذلك جمعه جمع المذكر العاقل، وذلك لتنزيله هذه الوحوشَ الثلاثة منزلة الأهل الحقيقيين.

(٤) سورة يوسف: من الآية ٤، وتتمة الآية :﴿ إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾.

امَّعة"؛ لما ذُكِرَ في "طلحة"(١) فلا بُدَّ أن تقول: عارية من تاء التأنيث لمذكر، فصفة المؤنث لا تجمع بالواو والنون(٢). وليست أَفْعَل فَعْلَاء(٣)، وفَعْلَان فَعْلَى(٤)، قال الرُمَّانِي(٥): " لَمَّا مُنِعَا الاشتراكَ في الواحدِ إلا بمقدارِ لحاق علامة التأنيث أُعْطِيا الاشتراك في الجمع على فِعَالٍ"(٦). انتهى. فلذا لا يجمع المذكر بالواو والنون، والمؤنث بالألف والتاء.

---

(١) لأنه لا يخلو من أن تبقى تاء التأنيث أو تُحْذَف، فإن بقيت جمعت بين علامتَي التذكير والتأنيث، وذلك غير جائز؛ لأنه جمعٌ بين متضادين، وإن حُذِفَتْ لم يكن جمع سلامة مع أنه حُذِفَت منه تاء التأنيث، قيل: حُذِفَت ثَمَّ؛ لدلالة الثانية على التأنيث، مع أنه لم يرد عن العرب. ينظر: المخطوط ٩/ أ

(٢) خلافا للكوفيين فإنّهم يجيزون في علّامة ونسّابة، علّامون ونسّابون، وفي طلحة وحمزة: طلحون وحمزون، وكذلك ما أشبه ذلك. ينظر: شرح الكافية، ٢/ ١٨٢ – ١٨٣، وشرح الأشموني، ١/ ٨١، وشرح التصريح، ١/ ٧٠ – ٧٢ وهمع الهوامع ١/ ٤٥.

(٣) نحو : أحمر وحمراء، وإنما منع جمعه؛ للفرق بينه وبين أفعل التفضيل، فإنّ أفعل التفضيل جمع به، نحو: أفضل وأفضلون.

(٤) أمّا فعلان فعلى، فلأنّ فعلان فعلانة جمع هذا الجمع نحو: ندمان وندمانون، فلو جمع سكران كذلك لالتبس به. ينظر: الكناش في فني النحو والصرف صـــ ٣١٦.

(٥) سبقت ترجمته في صــــــ ٦٧٤.

(٦) ينظر : شرح أصول ابن السراج صـــ ٧٨ بتصرف . رسالة ماجستير في جامعة أم القرى من أول باب التثنية إلى باب المصادر، تحقيق: نصار محمد حميدالدين، اشراف الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري- ١٤١٥هـــ- ١٩٩٤م. ونصه: (وحكم (أَفْعَل، وفَعْلاء): أن يشتركا في (فُعْلٍ) في الجمع؛ لأنهما لما مُنِعا ما لهما من الاشتراك في الواحد، أُعطيا الاشتراك في الجمع على سبيل العِوَض، وذلك أن الذي لهما في الواحد سلامة الصيغة، إلا بمقدار لحاق علامة التأنيث، ولهذه العلة كان حكم (فَعْلَان) و (فَعْلَى) أن يشتركا في (فِعَال) في الجمع نحو: (غِضَاب، وغَضْبَان، وغَضْبَى).

و"نَدْمَان" و"خَمْصَان"[١] محمولان على "فَعْلَان فَعْلَى" وإن لحقته الهاء، وإن شئت جمعت ما تدخله التاء بالواو والنون.

وكل صفة تجري على المذكر والمؤنث، و"فَعِيْل" إذا كان بمعنى "مَفْعُول" في المذكر والمؤنث سواء لا يُجْمَع بالواو والنون؛ لأنه لو جُمِعَ بالواو والنون لَجُمِعَ مُؤَنَّثُهُ بالألف والتاء، فيفصل / [٤٥٤ أ] في الجمع بين المذكر من المؤنث، كرهوا ذلك، وقد اتفقا في الواحد، وهذه علةٌ تجري في كل ما كان البابُ فيه أن يتفق لفظُ المؤنث والمذكر، و"فَعُول" ليس شيءٌ من هذا الجمع بالواو والنون كما أن مؤنثه لا يجمع بالألف والتاء، نحو: "جريح" بمعنى "مجروح"[٢].

و"مِفْعَال" و "مِفْعَل" لا يجمع بالواو والنون[٣].

و"مِفْعِيل" مَن أدخل الهاء: جمعه بالواو والنون، ومَنْ لم يُدخِلْ: لم يجمعْهُ بالواو والنون ولا بالألف ولا بالتاء؛ لأنها صفةُ مبالغة ليست بجارية على الفعل ولا معدولة على هذه الجهة[٤] – لا. ليس موضعه هنا، إنما موضعه في التكسير– و"فَعَّال" يجوز جمعه بالواو والنون، ومؤنثه بالهاء وجمعه بالياء؛ لأنه وإن كان

---

(١) في الأصل: (خصمان) وهو تصحيف، و (خمصان) بالفتح لغة في (خُمصان) بالضم، وهو الجائع الضامر البطن. تراجع التكملة والذيل والصلة ٧/ ٤ ولسان العرب ٧/ ٢٩ (خمص) .

(٢) فـ " فعيل بمعنى مفعول" منع جمعه؛ للفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل، فإنّه جمع مصحّحا نحو: سميع وسميعون، وأمّا صبور فإنّه لمّا وافقوا بين المذكّر والمؤنّث في المفرد، لم يخالفوا بينهما في الجمع، فلم يقولوا: صبورون ولا صبورات بل قالوا: صُبُر فيهما. ينظر : الكناش في فني النحو والصرف ٣١٦.

(٣) مِفْعَالٌ: ويجيءُ على: مَفَاعيلَ ولا تدخلُه الهاءُ ولا يجمعُ بالواوِ والنونِ نحو: مِهْذَارٍ ومَهَاذير ومِفْعَلٌ بمنزلتِه للمذكر والمؤنثِ كأنه مقصور منه. ينظر : الأصول في النحو ٣/ ٢٣.

(٤) تقولُ في مِحْضِيرٍ: مَحَاضِيرُ وقالوا: مِسْكينةٌ شبهتْ بفَقيرةٍ فأدخلوا الهاءَ فيجوزُ على ذَا: مسكينونَ وقالوا أيضًا: امرأة مِسكينٌ فَمَنْ قالَ هَذا لم يجزْ أن يجمَع بالواوِ والنونِ ومؤنثهُ بالألفِ والتاءِ لأَنَّ الهاءَ تدخلهُ. ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٠، والأصول ٣/ ٢٣.

صفة مبالغة فهو معدول عن الصفة الجارية من نحو: "قاتل". فصفة المبالغة على وجهين: أحدهما : المبالغة المعدول عن الصفة الجارية، والآخر: غير معدول ، وحكم المعدول: بأن يجوز فيه ما يجوز في الصفة الجارية؛ ليؤذِن ذلك بمعنى العدل، فـ "فَعَّال" قد يمَّكن في الصفة بوجهين: أحدهما : العدل عن الجارية، والآخَر: كثرته في بابه، فأُجرِيَ مُجرى الصفة الجارية في التأنيث والتذكير وجمع السلامة بالواو والنون، والألف والتاء، ومُنِعَ التكسير وأعمل، فأعطي هذه الأربعة كالجارية؛ لاجتماع سببين: العدل عن الجارية، والكثرة، فأما "ضَروب" فمعدول عن "ضارب"، إلا أنه لم يكثرْ في بابه كما كثر " فَعَّال" فأُعْطِيَ بعضُ ما للصفة الجارية، وهو أنه أُعمِلَ عملَها ولم تؤنث.

و" عَوَّار "[١] للجبان لا يجمع بالواو والنون؛ لأنه لا يقال للمؤنث لأن هذه الصفة تخص الرجال في الغالب.

وشَذَّ مما دخلته التاء: " نِضْوَة" و" أَنْضَاء"[٢] ، و" نِسْوة" / [٤٥٤ ب] و"نِسْوان" كأنَّ الهاء لم تدخلْهُ – لا. هذا أيضًا موضعه التكسير – وقال السيرافي[٣]: " فَعَّالًا لا يُكَسَّر؛ لأنه [تدخله][٤] الواو والنون فيستغنى بهما ويجمع مؤنثه بالتاء؛ لأن الهاء تدخله. فَصَلُوا بين " فَعَّال " و" فَعُول " للمبالغة؛ لأنهم جعلوا (فَعَّالا) كـ (مَفْعَل) في المبالغة و(مَفْعَل) يجرى على (فَعَّل) كقولك: (كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ) فهو (مُكَسَّر)، وتدخله الهاء للمؤنث، نحو: (مُكَسَّرة) وكذلك (فَعَّال) تقول للذكر

---

(١) العَوَّار: الرجل الجبان الضعيف. ينظر : تهذيب اللغة ٣/ ١٠٩، واللسان (عور) ٤/ ٦١٦.

(٢) أنضاء: جمع نضو – بكسر فسكون – وهو المهزول من الابل وغيرها، وهو أيضا اسم لحديدة اللجام. ينظر : اللسان (نضو) ١٥/ ٣٣٠

(٣) سبقت ترجمته في صـــــــــ ٦٥٧.

(٤) في الأصل: (يدخله)، وما أثبته هو الصواب كما في نص شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٨٦.

(شَرَّاب) وللأنثى (شَرَّابَة) و(شَرَّابون) و(شَرَّابات)، و(فَعَّال) بهذه المنزلة (رجل كَرَّام) و(امرأة كَرَّامة)، [وفي جمع المذكر :][١] (كَرَّامون) [وللأنثى][٢]: (كَرَّامات)، و(عَوَّار) و (عَوَاوِير) – للرجل الجبان– [وكسّروه لأنهم أجروه مُجْرَى الاسم][٣]؛ لأنهم لا يقولون للمرأة (عَوَّارة)؛ لأن الشجاعة والجبن في الأغلب من أوصاف الرجال الذين يحضرون الحرب والقتال"[٤].

و"فُعَّل" بمنزله "فُعَّال" و"فِعِّيل" شِرِّيب، وشِرَّيْبَة بمنزلة " فُعَّال"، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾[٥] –وهو اسمٌ لديوان أهل السعادة[٦]– هو في التقدير جمع على "فِعِّيل" من العُلُوّ، كـ "شِرِّيب"[٧]، وشَذَّ مما دخلته الهاء: (نِضْوَة وأنضاء)، و (نِسْوَة ونِسْوَان)، كأن الهاء لم تدخلْهُ. و "فُعَيْل" بمنزلة " فَعَّال" لا يجمع [إلا][٨] بالواو والنون؛

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وأثبته من نص شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٨٦.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وأثبته من نص شرح الكتاب.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركته من شرح الكتاب للسيرافي.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٨٦، ٣٨٧.

(٥) سورة المطففين ، من الآية ١٨، وقد كتبت الآية في المخطوط: "لفي عليون" ، وهو تحريف.

(٦) عِلِّيُّون: اسْمٌ لِلسَّمَاءِ السَّابِعَةِ. وَقِيلَ: هُوَ اسمٌ لِدِيوَان المَلَائِكَةِ الحَفَظَة، تُرْفَع إِلَيْهِ أعمالُ الصَّالِحِينَ مِنَ الْعِبَادِ. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٢٩٤، واللسان (علا) ١٥/ ٩٤.

(٧) قال ابن جني: "كأنه جمع "عِلِّيّ" وهو "فِعِّيل" من العُلُوّ، كأنه مما كان سبيله أن يكون "عِلِّيَّة" فيذهب بتأنيثه إلى الرفعة والنباوة، على أنهم أيضًا قد قالوا للغرفة "عِلِّيَّة": لأنها من العلو، فجرى ذلك مجرى "فلسطينَ" و"يبرينَ" و"قنسرينَ" و"صريفينَ" و"نصيبينَ". وأما من قال "فلسطينُ" و"يبرينُ" و"قنسرينُ" و"صريفينُ" و"نصيبينُ" فجعل النون حرف الإعراب، ورفعها، فأمره واضح، لأنه واحد لا جمع له، أو جمع لا واحد له مستعمل. ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٧٠.

(٨) وردت في حاشية الأصل.

لضعفه في باب الصفة [...][١] و(فَعَّال) لا تدخُلُهُ الهاء، كما لا تدخُل (فَعُول)، و(فَعَّال) لا يدخل الهاء مؤنثه، و(مُفْعِل) الذي يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء فإنه يُكَسَّر، وفعل التكسير فيه أكثر، و(فَيْعِل) الواو والنون فيه أكثر. وإن صغَّرْتَ شيئًا من ذلك جُمِعَ بالواو والنون، و الألف والتاء، ولو صَغَّرتَ (سُوْدًا) وأنت تريد المذكر، قلت : أُسَيْدُون، وإن أردت المؤنث قلت: سُوَيْدَاوَات. وإنما كان الجمعُ بزيادةٍ؛ لأنه تكثير، فوجب تكثير الحروف لتكون / [٤٥٥ أ] الزيادةُ كالعِوَضِ من الساقط، هذا هو القياس. فإن قيل : لِمَ فُرِقَ بين مَنْ يعلم وغيره؟ قيل: القياس يقتضي التفرقة بين كل متفرقين إلا أن يدخلَ في غير بابه لضرْبٍ من المشاكلة.

وخَصَّ ما جَمَعَ هذه الشروط بهذا الجمع[٢]؛ لأن ما جَمَعَهَا أَشْرَفُ من غيره، فصين اسمه عن إذالة التكسير، ولأن الصفات تجري مُجْرَى الفعل، فَجُمِعَ جمعَ السلامةِ كما يؤتَى بضميرهم بعد سلامة الفعل، نحو: يضربون، ولذا لم [يَجْرِ][٣] على الفعل في تأنيثه بالتاء سوى أفعل التفضيل[٤] لم يجمع جمع السلامة.

---

(١) في الأصل كلمة غير واضحة .

(٢) قال ابن يعيش: لمّا كانت الحاجة ماسّةً إلى الأعلام للإخبار عن كل شخص ممن يعقل بما له أو عليه، من تبايُع ومُعامَلة وغيرِها، كانوا بثباتها مُعتنين. وتصحيح ألفاظها لفرطِ اهتمامهم بها، فجعلوا لجمعها لفظًا يحفظ صيغتَها من التغيير والتكسير. وأمّا صفاتُهم؛ فإنّها جارية مُجرىٰ الأفعال، فزادوا عليها بعد تمامها على الجمع، كما يُفعل ذلك بالفعل في نحو: "يَقُومُونَ"، و"يَضْرِبُونَ" فكما جمعوا أفعالَهم بالواو والنون، كذلك جمعوا صفاتِهم؛ لأنّ الصفة تجري مُجرىٰ الفعل. وأمّا النون فكالعوض من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد ، وتحريكُها لالتقاء الساكنين، وهما النون، وما قبلها من حروف اللِّين. شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢١٤، ٢١٥.

(٣) في الأصل: (يجري)، والصواب ما أثبته؛ لأنه مجزوم بحذف حرف العلة.

(٤) فإن قيل: كيف جمعوا الأفعل للتفضيل بواو ونون، ومؤنثها الفعلى، وهي لا تشبه الفعل؟ =

وأما أفعل التفضيل فأُجْرِيَ مُجْرَى الأسماء؛ فلذا جاز جمعُهُ جمعَ السلامة . **قوله:** " **إلا ما جاء**"استثناءً من قوله: "لِمَنْ يعلم" إلا ما جاء في (ثُبُون) في جمع (ثُبَة)[١] للجماعة من الناس وغيرِهم ، أصله : (ثُبْوَة) بدليل: ثَبَيْتُ الشيءَ، إذا جمعته، فهذا يدل أنه محذوف اللام[٢]، وجُمِعَت بالألف والتاء[٣]، قال تعالى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾[٤] أي: جماعاتٍ في تفرقة. وذهب أبو الحسن[٥] إلى أن (ثُبَة الحَوْض) وهي :

= فالجواب أن هذه الصفة لا يجوز تنكيرها إلا في ضرورة، فلما التزم فيها التعريف – وهو فرع على التنكير – أشبهت لذلك الفعل لأن الفعل فرع عن الاسم، فلما أشبهته في الفرعية حملت عليها، فجمعت بالواو والنون لذلك، ولهذه العلةِ نفسُها جمع الاسم الجامد إذا كان علمًا بالواو والنون، وإن كان نكرةً لم يجمع بهما ؛لأن تعريف العلمية فرع، فأشبه بذلك الفعل، والتنكير أصل، فلم يشبه الفعل. ينظر :التذييل والتكميل ١/ ٣١٧.

(١) جمع "ثُبَة"، وهي العُصْبة من الفُرسان. (لسان العرب ١٤/ ١٠٧ (ثبا)).

(٢) فـ"ثَبَّيْتُ" يدلّ على أن اللام حرفُ علّة، وأن الثاء فاءٌ، والباء عينٌ، ولا يدلّ أنّه من واو أو ياء؛ لأنّ الواو إذا وقعتْ رابعةً طرفًا، لا تثبت، ألا تراهم قالوا: "عَدّيْتُ"، و"خَلَيْتُ"، وهو من "العَدْو"، و"الخَلْوَة". لكن لما كان الأكثرُ فيها حُذفت لامُه من الواو، نحو: "أخٍ"، و"أَبٍ"، و"غَدٍ"، و"هَنٍ"، قُضي عليه أنه من الواو.

(٣) فيقال في جمعها : "ثُباتٌ" على قياسِ جمع الأسماء المؤنَّثة.

(٤) سورة النساء: من الآية ٧١، وتتمة الآية:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾. وقد كتبت في الأصل: (انفروا)، وهو تحريف.

(٥) هو أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدَة، المجاشعي بالولاء البلخي، نحوي وعالم باللغة والأدب، سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه، له مؤلفات عديدة منها: معاني القرآن، والمقاييس في النحو والاشتقاق والعروض، توفي سنة ٢١٥هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٥٩٠، ٥٩١، والأعلام ٣/ ١٠٢. وينظر هذا القول في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢١٦.

وسطه، من (ثَابَ يَثُوبُ)، وأنها محذوفة العين. وأن تكون اللام المحذوفة أولى؛ لكثرة حذفها وقلة حذف العين. قيل: لم يجىء إلا في (سَهٍ) و(مُذْ)[١]. و(واو)[٢]؛ لأن الأكثر فيما حذف لامه الواو. و يُقال بضم التاء وكسرها[٣]، ويجمع بالألف والتاء؛ لقوله تعالى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾. وقال التبريزي[٤]: "(ثُبَة الحوض) العرب تقول في تصغيرها : ثُوَيْبَة". انتهى. فذا قاطع بأن المحذوف العين.

و (قُلُون) في جمع (قُلَة)[٥]، فأصلها: (قُلْوَة)، لقولهم: (قَلَوْتُ بالقُلَّة).

وقال السخاوي[٦]: " وحُكِيَ: قَلَيْتُ بالقُلَّة أَقْلِي قَلْيًا، والأكثر بالواو" انتهى. وتُضَم قافُهُ في الجمع وتُكْسَر، ويُجْمَع : قُلات . قال الشيخ[٧]: " والقُلَةُ: اسمُ لُعْبة، وهو أن يُؤخَذ عُودان صغيرٌ وكبيرٌ، يُوضَع / [٤٥٥ ب] الصغير على الأرض،

---

(١) أي: لم يجئ حذف العين إلا في (سَهٍ) وأصلها: است، و (مُذ)، وأصلها: مُنْذُ.

(٢) أي: كانت لام (ثُبَة) واوًا؛ لأن الأكثر فيما حذف لامه الواو .

(٣) فيقال: ثُبُون، وثِبُون.

(٤) هو: يحيىٰ بن عليّ بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيبانيّ التبريزيّ الخطيب أبو زكريا، والخطيب أبوه عليّ، ولم يكن هو خطيبا. كانت له معرفة تامة بالأدب والنحو واللغة. وصنّف التصانيف المفيدة، مثل كتاب شرح الحماسة الكبير، وشرح الحماسة الأوسط، وشرح الحماسة الصغير، وشرح المفضّليات، و تهذيب غريب الحديث، وتهذيب إصلاح المنطق، و مقدمة في النحو عزيزة الوجود حسنة المقصد، فيها أسرار الصنعة، والكافي في العروض والقوافي، و كتاب إعراب القرآن . مات في يوم الثلاثاء لليلتين بقيتا من جمادىٰ الآخر سنة اثنتين وخمسمائة، ودفن بمقبرة بابرز. ينظر: إنباه الرواه علىٰ أنباه النحاة٤/ ٣٠، وكشف الظنون ١/ ٧٧٠. وينظر قوله في: شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي صـ ٣٦٧.

(٥) القلة، وهي عودان يلعب بهما الصِّبْيان. (لسان العرب ١٥/ ١٩٩ (قلا)).

(٦) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٦٤، وينظر قوله في كتابه: المفضل في شرح المفصل ٣/ ٦٨٣.

(٧) أي: الشيخ موفق الدين ابن يعيش. ينظر : شرح المفصل٣/ ٢٦٨.

ويَضرِبُهُ بالكبير". انتهى. و(أرَضُون)– بفتح الراءِ، وجوّز تسكينها– في جمع (أَرْض)، و(حَرُّون)[١] في جمع (حَرَّة)، وهي: أرض ذات حجارة سود، يقال: "حَرَّةٌ" و" أَحَرَّةٌ" والجمع " حَرُّون" و "إِحَرُّون" بكسر الهمزة عن سيبويه[٢].
وقال الجرمي[٣]: " يقال أيضًا بفتحها، يقال: "حَرَّة" و"حَرُّون" و"أَحَرُّون" و"أَحَرَّة" و"حَرُّون"[٤]. و"إِوَزُّون" في جمع "إِوَزَّة"، وهي: البطة. وباب هذا أن لا يجمع بالواو والنون، فـ "ثُبَة" و"قُلَة"، وما كان نحوها من سَنَنِه، فجبر لما حذف منه. و"أَرضُون" جُبِرَ ؛ لحذف تائه؛ لأنه مؤنث، وأصله: "أَرْضَة" بدليل ظهورها في التصغير. و"حَرَّة" جُبِرَ ؛ لما دخلها من الوهن بالإدغام، والجميع ليس بقياس، وقد جاء جَبْرٌ للإعلال بالقلب، قالوا: "قَنَاة" و"قِنِيْن" و"أُضاه"[٥] و" إِضَيْن" . ويجيء في أسماء الدواهي، كـ "الأَقْوَرِين" و"الفِتْكَرِيْن"[٦] كأنه بلغ نهاية الناطقين تهويلًا،

(١) الحرّون: بفتح الحاء وتشديد الراء جمع حرة ولها معان كثيرة. انظر القاموس المحيط: مادة حرر (٢/ ٧) منها الكلمة الكبيرة والعذاب الموجع وموضع وقعة حنين ويروىٰ بالهمزة «أحرّة» مفتوحة ومكسورة.

(٢) قال سيبويه: "وزعم يونس أنّهم يقولون أيضًا: حرّةٌ وإحرُّون، يعنون الحرار كأنه جمع إحرة، ولكن لا يتكلم بها". ينظر : الكتاب ٣/ ٦٠٠.

(٣) هو صالح ابن إسحاق، أبو عمر الجرمي، فقيه ونحوي ولغوي، أخذ اللغة عن أبي زيد وطبقته، وعن الأصمعي، وهو من أهل البصرة وسكن بغداد، وكان مع أبي عثمان المازني سببًا في إظهار كتاب سيبويه. له كتب وتصانيف كثيرة منها: التنبيه، وتفسير أبيات سيبويه، والأبنية، والتصريف، وتوفي سنة ٢٢٥هـــ . ينظر: طبقات النحويين صـــ ٧٤، والفهرست صـــ ٥٦، وإنباه الرواة ٢/ ٨٠، ٨٣، وغاية النهاية ١/ ٣٣٢، ومعجم الأدباء صـــ ١٤٤٢، ووفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥.

(٤) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٣٠.

(٥) الأضاة: الغدير، وقيل: هو مَسِيْلُ الماء إلى الغَدِير، والجَمِيعُ الأَضَا والإِضَاء. ينظر : المحيط في اللغة ٢/ ٢٠٧.

(٦) في مجمع الأمثال للميداني(٣/ ١١٣) : لقيت منه الأقورين والفتكرين والبرحين والأمرّون: =

وما غُيِّرَ منها؛ فللإعلام بأنه ليس بسلامة. ويجمع بالواو والنون ما كان محذوف اللام، وقد جاء جمع "كِبَا"(١) على "كِبِين"، و"كِبَا" ليس بمحذوف اللام، فإما أن يكون حَذَفَ اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف، وإما أن يكون جمع واحدٍ محذوف اللام ولم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التام. قال السخاوي(٢): " وقد نقل أهل اللغة "الكِبَة"، وعلى ذلك جاء الجمع المذكور"(٣).

قوله: "والذي بالألف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته، كالهندات والتمرات" يعني: لا فرق بين مَنْ يعلم وغيره(٤)، و**المسلمات في جمع الصفة** إذا جمع مذكرها بالواو والنون إلا أن يضطرّ شاعرٌ(٥).

=بفتح الميم وتشديد الراء مضمومة أي الشر والأمر العظيم، والفتكرون: بكسر الفاء وسكون التاء وفتح الكاف ومعناه الداهية والأمر العجيب. والبرحون بضم الباء وفتح الراء بمعنى ما سبق. والأقورين في المثل بمعناه أيضا. (انظر القاموس المحيط مواد الكلمات السابقة) .

(١) (الكبا) بضم الكاف وكسرها: الكناسة والزبل، وهو جمع تكسير، المضموم جمع "كُبة" بالضم، والمكسور جمع "كِبة" بالكسر، و"كُبة" بالضم يجمع جمع سلامة على "كُبون" في الرفع و"كُبين" في النصب والجر بضم الكاف فيهما، و"كِبة"- بالكسر- يجمع مثله "كِبون" في الرفع و"كِبين" في النصب والجر بالكسر فيهما أيضا، ويقال: كبا البيت: إذا كنسه. ينظر: المنصف لابن جني ١/ ٣٦٨.

(٢) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٦٤.

(٣) ينظر قوله في: كتاب المفضل في شرح المفصل ٣/ ٦٨٩.

(٤) لم يفرق في جمع المؤنث بين مَنْ يعقل وغيره؛ لأن الاختصاص بالعقلاء وصفٌ بنوع فضلٍ، كما قال عبد القاهر الجرجاني: "وجمعُ المؤنث فيه نوع نقصٍ، فاستكرهوا أن يجمعوا بين وصفَي فضلٍ ونقصٍ في شيءٍ واحدٍ". ينظر : المقتصد ١/ ١٩٥، ٢٠٤. ولأن المؤنث أيضًا خلقٌ تَبَعًا للمذكر وانتفاعًا له، فكان كسائر المخلوقات من غير العقلاءِ؛ بسبب انتفاع العقلاء بها، فعومل بها معامَلَتَها، فشُرِّكَت في الجمع.

(٥) أي: إن المؤنّث إن كان صفة وله مذكر، فشرط جمعه بالألف والتاء أن يكون مذكّره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية للفرع على الأصل في جمع السّلامة فلا يجمع نحو: سكرى وحمراء وجريح، هذا الجمع =

وقوله -عليه الصلاة والسلام-: "لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ"(١): جعلها اسمًا للبُقُول؛ فلذا جمعها جمع (صَحْرَاء)، ونحوه: (بَطْحَاوَات) حيث استعملت استعمال الأسماء / [٤٥٦ أ] . ثم المؤنث إن لم يكن فيه علامة تأنيث زدتَ ألفًا وتاءً، كـ "هِنْدَاتٍ"، وإن كان فيه علامة لم تخلُ من أن تكون تاءً أو ألفًا، فإن كانت تاءً حُذِفَت؛ لئلا تقع علامة التأنيث حَشْوًا، وقيل: لئلا يجمع في الكلمة علامتا تأنيث بلفظٍ واحدٍ، نحو: "مسلمات"، وإن كانت ألفًا: لم تخلُ من أن تكون مقصورةً أو ممدودةً، فإن كانت مقصورةً، قلبت ياءً ولم تثبت؛ لأن علامة التأنيث لا تقع حشوًا، أو لأنها علامة تأنيث ساكنة فلم يمكن الجمع بينها وبين علامة الجمع؛ لأنهما ساكنان في دَرَجٍ، ولم يجز حذفها؛ لأنها تنزَّلَت منزلةَ جزءٍ من الكلمة، بدليل جواز ثباتها في النسب في "حُبْلَوِيّ" فقلبت ياءً؛ لأنها أقرب حروف العلة مخرجًا من الألف، نحو: " حُبْلَيَات".

=لامتناع جمع مذكره بالواو والنون، فلا يقال: حمراوات وسكرايات؛ لامتناع أحمرون وسكرانون. وإن كان صفة وليس له مذكّر نحو: حائض وحامل مما حذف منه تاء التأنيث، فيجمع مكسرا كقولك: حوائض وحوامل، وأما إذا لم يحذف منه التاء فيجمع بالألف والتاء، كقولك في حائضة وحاملة: حائضات وحاملات لأنّه لو كان لهما مذكّر لجمع مصحّحا . وأما إن كان اسم المؤنّث غير صفة فيجمع بالألف والتاء من غير شريطة، نحو: بيضات وطلحات وزينبات، وقد جمع بالألف والتاء مذكّر غير عاقل نحو: بوقات وحمامات وسرادقات . ينظر: شرح الوافية، ٣٢٠ وانظر شرح الكافية، ٢/ ١٨٧ ، والكناش في فني النحو والصرف ٣١٨/١، وشرح التصريح، ١/ ٨١ وهمع الهوامع، ١/ ٢٢.

(١) انظره في النهاية، لابن الأثير ١/ ٣٣٤ وجامع الترمذي، مع شرح تحفة الأحوذي، ٢/ ١٢ ومختصر شرح الجامع الصغير للمناوي، ٢/ ٢٣١ وفي لسان العرب (خضر) ٢٤٩/٤، ما نصه «وإنما جمعه هذا الجمع؛ لأنه قد صار اسمًا لهذه البقول لا صفة» ونقل الشيخ ياسين في حاشيته على شرح التصريح عن الدنوشري قوله :"وإذا سمّي بذلك جمع مؤنث، جمع بالألف والتاء؛ لخروجه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث. وانظر شرح الكافية، ٢/ ١٨٧.

وإن كانت ممدودة قلبت واوًا؛ للفرق بينها وبين المقصورة، ولأن الهمزة أثقل من الألف فأبدل منها الواو التي هي أثقل من الياء. وإنما جُمِعَ المؤنث جمع السلامة؛ تشبيهًا له بالمذكر، ولم يكن بُدٌّ من علامة، وزِيْدَ حرفان كما في المذكر، وكانت الأولى ألفًا؛ لخفتها وثقل التأنيث والجمع، وزيدت التاء بعدها؛ إما لِئلا يشبه المنصوب المنصرف، أو لِئلا يشبه رفع التثنية إذا أضيفت، ولأنها تشبه الواو لإبدالها منها في نحو: "اتَّعَدَ" و "تُكَأَةَ"، ولأن التاء تدل على التأنيث فجُعِلَت مع الألف ليدلا على الجمع والتأنيث، وقيل: إنها للتأنيث والألف للجمع، ويبطله: أنا لو حذفنا التاء لم يفهم الجمع، والتاء حرف إعراب هنا؛ لأنها حرفٌ صِيغَت الكلمة عليه، فكانت كـ "ياءِ" النسب والواو والياء في الجمع وتاءِ التأنيث. وضمتها علامة الرفع، وكسرتها علامة الجر، والنصب محمولٌ في ذلك على الجر؛ لأنهما فضلتان / [٤٥٦ ب].

قوله:" والثاني يعم مَنْ يعلم وغيرهم في أسمائهم" يعني: جمع التكسير(١)(٢)، إلا ما كانت ألفه خامسة، فإنه لا يجمع جمع التكسير. **قوله: "وصفاتهم**" يعني: صفة مَنْ يعلم وغيرهم وليس على إطلاقه، فإن فيها ما لا يجمع جمع التكسير على ما

---

(١) لم يعرض كثير من النحويين والصرفيين لجمع التكسير في مؤلفاتهم، وعلل بعضهم ذلك بأن جموع التكسير كلها مرجعها السماع، ولا تؤخذ بقياس، فكان الأولى بها كتب اللغة التي تذكر فيها المفردات ومعانيها، وينبه عقب كل مفرد على جمعه.

وبعض النحويين عرض له ومنهم : سيبويه وكثير من المتأخرين، وقال ابن هشام مبررًا ذكره والإعلام به: أكثر الجموع سماعي، إلا أن منها ما يغلب فيعلم حتى لا ينكر إذا سمع وليقاس عليه في الضرورة، وأما ما يطرد منه فالإعلام به فائدته ظاهرة". ينظر : التبيان في تصريف الأسماء للدكتور / أحمد حسن كحيل صـــ ١٢٤.

(٢) جمع التكسير: هو ما دل على ثلاثة فأكثر بتغيير بناء مفرده لفظًا أو تقديرًا.

يأتي، كـ "رِجَال" لمَنْ يعلم، و" أفراس" لما لا يعلم – هذان نكرتان–، و"جَعافِر" هذا علم ورباعي، و"طراف" هذا صفة من يعلم، و"جِيَاد" صفة ما لا يعلم.

وسمي مُكَسَّرًا؛ لتغيير بنيته، كأنك فككت بناء واحده وبنيته للجمع بناءً ثانيًا، فهو مشبه بتكسير الأبنية، وتكون تارةً بزيادة حرف، كـ (رجال)، وأخرى بنقص، كـ "كُتُب"، وأخرى بتغيير بنية نحو: "أُسُد" لفظًا، أو تقديرًا كـ (الفُلْك).

قوله: " وحكمُ الزيادتَيْنِ في "مُسْلِمُون" نظير حكمِهِمَا في "مُسْلِمَانِ"، الأولى على ضمِّ الاثنين فصاعدًا إلى الواحد، والثانية عِوَض مِنَ الشيئينِ، وتسقط عند الإضافة" يعني : أن جمع(١) المذكر السالم تقدم بيانه في التثنية(٢).

قوله: "وقد أجري المؤنث على المذكر في التسويةِ بين لفظَي الجر والنصب، فقيل: رأيتُ المُسْلِمَاتِ، ومررتُ بالمسلماتِ، كما قيل: رأيت المسلمِيْنَ، ومررت بالمسلِمِيْنَ" لَمَّا كان المؤنثُ فرعًا على المذكر، وقد استوى في جمعه السالم لفظ المنصوب والمجرور، حَمَلُوا المؤنثَ في ذلك عليه؛ لأن المؤنثَ فرعُ المذكرِ. وإعرابُ جمعِ التكسيرِ بالحركاتِ؛ لشبهه بالمفردِ في استئنافِ الصيغةِ، ولشبهه به وصفوا المفرد بجمع التكسير، كقولهم: "بُرْمَةٌ أَعْشَار"(٣). ولا يفعلون هذا بجمع السلامة. وأجاز البغداديون فتحَ تاءِ جمع المؤنث السالم(٤)، وأنشدوا لأبي ذؤيبٍ(٥):

---

(١) في الأصل : (السلامة جمع المذكر السالم)، ثم شطب على كلمة السلامة؛ لزيادتها.

(٢) ينظر: التحقيق صـــ ٦٤٦، ٦٤٧.

(٣) أي: متكَسِّرة. وانظر: لسان العرب ٤/ ٥٧٣ (عشر).

(٤) وقد ذكر ذلك الفراء في معاني القرآن (٢/ ٩٣) عند حديثه عن قوله تعالى: الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ [الحجر: ٩١]. ومثل هذا يعرب منصوبا بالفتحة وحينئذٍ فلا فرق بين ثبات ودعاة.

(٥) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٦.

فَلَمَّا جَلاها بالإِيَامِ تَحَيَّزَتْ ... ثُباتًا، عَلَيْهَا ذُلُّها واكْتِئابُها[١]

/ [٤٥٧ أ] ورووا: "سَمِعْتُ لُغَاتَهُم"[٢]. واحتمال أن يكون واحدًا ثُمِّمَ يدفع ما قالوا.

---

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة لأبي ذؤيب الهذلي. ينظر: أبو ذؤيب الهذلي حياته وشعره صـــ ٧٨ ، وديوان الهذليين (١/ ٧٩). وهو في هذا البيت يصف رجلا يقطف جني النحل.

اللغة: جلاها: طردها. الأيام: بضم الهمزة وكسرها: الدخان. تحيزت: اجتمع بعضها إلى بعض ويروى مكانه: تحيَّرَت.

وقد روي البيت بجر (ثبات) على أنه جمع مؤنث سالم منصوب بالكسرة وهو حال، كما روي بالفتح على أنه جمع أيضًا منصوب بالفتحة، كما جاء ذلك عن العرب مطلقا، أو لأنه محذوف اللام التي لم ترد إليه في الجمع كما حكى الكسائي: سمعت لغاتهم بفتح التاء. وكما يحكي ابن سيده: رأيت بناتك بفتحها أيضا.

وانظر البيت في: شرح التسهيل (١/ ٨٧)، والتذييل والتكميل (١/ ١٥١، ٣٣٥). واستشهد به ابن جني على أن تحيزت وزنه تفيعلت من حاز يحوز (المحتسب: ١/ ١١٨).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (١/ ٣٣٧). وفي الهمع (١/ ٨٣): «وأجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا وأجازه هشام منهم في المعتل خاصة كلغة وثبة وحكي: سمعت لغاتهم» وانظر الرأي مسندا لأبي علي في شرح التصريح (١/ ٨١). قال: وأصله لغية أو لغوة، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفًا، فصار لغات.

وزعم أبو علي أن قول من قال: "سمعت لغاتَهم" –بالفتح– لا يحمل إلا على أنه مفرد ردت لامه وقلبت ألفا. وهذا الذي ذهب إليه مردود من أوجه:

أحدها: أن جمعية لغات في غير: سمعت لغاتهم، ثابتة والأصل عدم الاشتراك لا سيما بين إفراد وجمع.

الثاني: أن التاء في هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة؛ فلو ردت لكان جمعا بين العوض والمعوض عنه وذلك ممنوع.

والثالث: أن بعض العرب قال: رأيت بناتك بفتح التاء، حكاه ابن سيده، وهذا نص في الجمعية التي لا يمكن فيها ادعاء الإفراد ، فبطل قول أبي علي بطلانا جليّا غير خفي. =

وقد حكى أحمد بن يحيي[(١)]: "سِمٌ"، و"سُمٌ"، و"سُماةٌ"، فرَدَّ اللام، وإن كان الاستعمال بحذفها، فـ "لُغاتٌ"[(٢)] مثلُ "سُماةٍ"، وأُجْرِيَ الواحدُ مُجرَى الجمع في رد اللام. فإن قيل: إضافتُه إلى الجمع يدلّ أنّه جمعٌ؛ قيل: يحتمل أن يكون من قبيل قوله:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا[(٣)]

فإن قيل: فقد قالوا: "استأصل الله عَرْقاتَهم"[(٤)]، أي: شأفَتَهم، -بفتح التاء- وهذا الاسمُ ليس منتَقَصًا، حتى يقالَ: تُمِّمَ؛ قيل: يحتمل أن يكون "عرقاتهم" واحدًا، والألفُ للإلحاق بـ "دِرْهَم"، فلا حجة فيه.

= والرابع: أن معنى البيت الذي رواه الفراء بالنصب لا يستقيم إلا إذا كان ثباتا جمعا. ينظر: شرح التصريح على التوضيح: (١/ ٨١، ٨٢)،، وتمهيد القواعد ١/ ٣٧١، ٣٧٢.

(١) هو أحمد بن يحيي بن يسار أو سيار الشيباني، أبو العباس ثعلب، نحوي ولغوي، وهو إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه، من مؤلفاته: معاني القرآن، واختلاف النحويين، وما ينصرف وما لا ينصرف، وقواعد الشعر. توفى سنة ٢٩١هـ . ينظر: إنباه الرواة ١/ ١٧٣- ١٨٦، ونزهة الألباء/ ٢٩٣، ومعجم الأدباء ٥/ ١٠٢.

(٢) في الأصل: (لغاة)، والصواب ما أثبته.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه: فإنّ زَمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

والبيت بلا نسبة في الكتاب ١/ ٢١٠، والمقتضب ٢/ ١٧٢، والمحتسب ٢/ ٨٧، وأسرار العربية ص ٢٢٣، وتخليص الشواهد ص ١٥٧، والدرر ١/ ١٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٤، وخزانة الأدب ٧/ ٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣، وهمع الهوامع ١/ ٥٠.

اللغة: تعفوا: تُمنح لكم العافية. الخميص: الجدب والجوع.

والشاهد فيه قوله: "في بطنكم" إذ وضع "البطن" موضع "البطون" اجتزاءً بالمفرد عن الجمع.

(٤) هكذا جاء في كتاب العَيْن عن الخليل. ينظر: العين ١/ ١٥٢ (عرق).

[جمـــــــع القلـــــة وجمـــــــع الكثـــــــرة]

قال الزمخشري: وينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة، فجمع القلة العشرة فما دونها، وأمثلته: "أَفْعُل"،"أفْعَال"، "أَفْعِلَة"،"فِعْلَة"كـ "أَفْلُس"،و"أَثْوَاب"،و"أَجْرِبَة"، و"غِلْمَة". ومنه ما جمع بالواو والنون، والألف والتاء. وما عدا ذلك جموع كثرة"(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " وينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة"

الفصل مُحَمَّدٌ: كثرة تفاوت الجمع يوجب أن يُجْعَلَ لكلِّ مقدارٍ صيغةٌ تَخُصُّه، كالتثنية، لكن لما كان يفضي إلى كثرة الصِّيَغِ، اقتصر على الفصل بين القليل والكثير، فجمع القلة – كما ذكر– العشرة فما دونها(٢)، وأمثلته مجموعة في قول الشاعر:

بِأَنْفُسٍ حُرَّةٍ وأَفْئِدَةٍ وَصِبْيَةٍ في اللِّقَاءِ أَكْيَاسِ(٣)

أَنْفُس: أَفْعُل، أَفْعِلَه (أَغْلِمَة)، فِعْلَة (صِبْيَة)، (أَكْيَاس): أَفْعَال(٤). واختُصَّ جمعُ القلةِ بـ (أَفْعَل)، و (أَفْعَال)، ولَمَّا كان بين جمع القلة والواحد مشابهة من كون

(١) المفصل صـــ ٢٣٣.

(٢) اختلف في العشرة فقيل: جمع قلة، وهذا على قول من يجعل ما بعد إلى داخلًا فيما قبلها، ولذلك يقال: عشرة أكلب، وقيل: إنها أول جمع الكثرة، والتسعة هي التي تنتهي عندها القلة، وهذا على قول من يرى أن ما بعد إلا لا يدخل فيها قبلها. ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٥٥.

والذي يظهر لي – والله أعلم– : أن العشرة لا تعد من جموع القلة، بل هي بداية جموع الكثرة؛ لأنهم قالوا في تعريفه: ما وضع للعدد القليل من الثلاثة إلى العشرة، فـــ (إلى) حرف يفيد انتهاء الغاية، أي: أن المعنى قبل إلى ينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بعدها. جاء في النحو الوافي: "والغالب أن نهاية الغاية نفسها لا تدخل في الحكم الذي قبل (إلى) ما لم توجد قرينة تدل على دخوله". ينظر : النحو الوافي ٢/ ٤٦٨.

(٣) هو بيت جُمعت فيه أبنية جمع القلة؛ تسهيلًا على المتعلم. ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز صـــ ٤٤٧.

(٤) هذه هي أوزان جموع القلة التي اتفق عليها النحويون ، وقد زادوا أبنية أخرى اختلفوا عليها: =

صيغته مستأنفة كالواحد، وعود الضمير إليه مفردًا في نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[١]، وجواز تصغيره، ووصف المفرد به من نحو: بُرْمَةِ أَعْشَار، اِخْتِيْرَ هذان البناءان؛ لعدم النظير لهما في الآحاد ليعلم أنهما للجمع.

قوله: "ومنه ما جُمِعَ بالواو والنون والألف / [٤٥٧ ب] والتاء" يريد: جمعَ السلامة، وإنما كان جمعُ السلامةِ جمعَ قلةٍ؛ لتصغيرهما على لفظهما؛ لأنك إذا صغَّرْتَ جمع الكثرة رددتَ الكلمة إلى الواحد ثم جمعتَه بالواو والنون إن كان لِمَنْ يعقل، وبالألف والتاء إن كان لغيرهم، نحو: رُجَيْلُون، و جُمَيْلَات. ولتفسير العدد القليل بهذه الأوزان، نحو : ثَلاثَةُ أَفْلُسٍ، وثَلَاثُ شَجَرَاتٍ، وأَرْبَعَةُ بَنِيْنَ، ولأن جمعَ السلامةِ أَشْبَهَ التثنيةَ، قال سيبويه: "وإنما صارت التاء [والواو][٢] والنون لتثليث

= فقد أدرجَ الفرَّاء أبنية أخرىٰ للقلة كـ (فُعَل) نحو: ظُلْمَة وظُلَم، و (فَعَلَة) مثل: أَكَلَة رأس، أي: قليلون، و(فِعَل) كنِعْمَة ونِعَم، و (فَعلة) مثل: درج ودرجة.

وزاد أبو زيد الأنصاري بناءً آخر هو : (أَفْعِلاء) كـــ (أصدِقاء).

وذكر ابن مالك أن الكوفيين يرون أن (فُعَلًا) و (فِعَلًا) من جموع القلة، ومن الأدلة علىٰ ذلك : قول عائشة – رضي الله عنها- "ثم يُصبُّ علىٰ رأسه ثلاث غُرَف"، وقوله تعالىٰ: "فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ"- من الآية ١٣ من سورة هود- ، وقوله تعالىٰ: "عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ"- من الآية ٢٧ من سورة القصص-. ينظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣/ ١٢٩- ١٣٠، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٤/ ١٢١، والكافية ص ٩١، والتسهيل صــ ١٨٦، وشذا العرف في فن الصرف صــ ١٠٦، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك صــ ١٥٠، والفيصل في ألوان الجموع صـ ٣٣.

(١) من الآية ٦٦ من سورة النحل، وتتمة الآية:﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾.

(٢) ليست في الأصل، وأثبتها من نص الكتاب: ٣/ ٤٩٢.

أقل العدد إلى تعشيره وهو الواحد، كما صارت الألف والنون لتثنيته، ومثناه أقلُّ من مثلَّثه. ألا ترى أن جر التاء ونصبها سواءٌ، وجر الاثنين والثلاثة الذين هم على حد التثنية ونصبهم سواء. فهذا يقرِّب أن التاء والواو والنون [لأدنى العدد](١)؛ لأنه وافق المثنى"(٢). انتهى

وهذا الجمع إن كان للقلة فليس بمعيبٍ قولُ الشاعرِ :

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى ... وأَسْيافُنا يَقْطُرْن من نَجْدَةٍ دَمَا(٣)

لأن الجفناتِ مُعَرَّفةٌ باللامِ، والجمعُ المُعَرَّفُ يقتضي العمومَ، وقوله: "يَلْمَعْنَ بالضُّحَى" خَصَّ الضُّحى؛ يريد أنهم لا يؤخرون الغداء إلى نصفِ النهار، وفي بياض النهار لا يلمعُ إلا الكثيرُ، و(أسيافُنا) مضافة، وهي تقتضي العموم؛ لأن تعريفَ الإضافةِ كتعريفِ اللامِ فيما أُضِيْفَ إليهِ، وقوله: "يَقْطُرْنَ" ولم يقل: "يَسِلْنَ"؛ لأن الضربةَ إذا كانت سريعةً لا يثبت على السيف منها دمٌ كثيرٌ؛ فلذا قال: " مِنْ نَجْدِهِ" مع أنهم ربما استعاروا القليلَ للكثيرِ، والموضع موضع مدح، وربّما اقتصر على القلة، وربما اقتصر على الكثرة على ما يأتي. **قوله:** "**وما عدا**

(١) في الأصل: (للأدنى)، وما أثبته من نص الكتاب ٣/ ٤٩٢.

(٢) ينظر بنصه: الكتاب ٣/ ٤٩٢.

(٣) البيت من الطويل ، لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢١٩، والكتاب ٣/ ٥٧٨، ولسان العرب ١٤/ ١٣٦ (جرا)، والمحتسب ١/ ١٨٧، وأسرار العربيَّة ص ٣٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢١، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٢٧، وخزانة الأدب٨/ ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٦، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٨٨، والخصائص ٢/ ٢٠٦، الأشباه والنظائر ١/ ١٣٥.

اللغة: الجفنات: جمع الجفنة، هي القصعة. الغرّ: البيض من كثرة الشحم.

والشاهد فيه قوله: "الجفنات" إذ إنه إن ثبت اعتراض النابغة على حسّان بقوله: "قلّلت جفانك وسيوفك" لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلّة.

ذلك" يعني: ما ذكر من الجموع الأربعة والتصحيح **جموع كثرة**، ولم يتعرضْ هنا لاسم الجمع[١]، وهو على ضربين: / [٤٥٨ أ] أحدهما: جمعٌ لا واحدَ له من لفظه، كقولنا: " إِبِل" و "غَنَم" و "رَهْط".

والآخر: له واحدٌ من لفظه، إلا أنه لم يقصِدْ بِهِ تكسيرَ ذلك الواحد، بل قصدَ به إيقاعَ اللفظِ على الجملةِ من غيرِ تقديرِ الواحدِ، فمن ذلك : أسماءُ الأجناسِ التي بينها وبينَ الواحدِ الهاء، كقولنا: " نَخْل ونَخْلَة"[٢]،

(١) اسم الجمع: ما كان موضوعًا لمجموع الآحاد دالًا عليها دلالة الواحد على جملة أجزاء مُسمَّاه، سواء كان له واحد من لفظه مستعمل، كـ "رَكْب" جمعًا لـ "راكب"، و"صَحْب" جمعًا لـ "صاحب" ، و "وَفْد" جمعًا لـ "وَافِد"، أو لم يكن له واحد من لفظه، ولكن يقدر له واحد من معناه، كـ "قوم" فإن واحده: "رجل"، و "رَهْط" واحده "إنسان"، و"خَيْل" واحده: "فرس" ، و "إِبِل" واحده: "بَعِير". ينظر : الفيصل في ألوان الجموع ص ١١١.

(٢) يقصد: اسم الجنس الجمعي، وهو : ما كان موضوعًا للحقيقة والماهية، معتبرًا في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر، وله مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معًا، ويمتاز منه، إما : بتاء التأنيث غالبًا، كنحلة ونحل، وكلمة وكلم، ونخلة ونخل، وشجرة وشجر. وقد يكون المجرد من التاء مفردًا، وذو التاء جمعًا، كما في كمء، وجبء للواحد، وكمأة وجبأة للجنس، وبعضهم يقول للواحد كمأة وجبأة ، وللجنس كمء وجبء على القياس. وإما بياء النسب ، كرومي وروم، وعربي وعرب، وعجمي وعجم، وتركي وترك، وزنجي وزنج.

أما اسم الجنس الإفرادي، فهو "ما ليس دالًا على اثنين، ولا على أكثر من اثنين، وإنما هو صالح للقليل وللكثير، نحو : ماء ، ولبن، وخل، وزيت، وتراب، وجميع أنواع المصادر، كفهم، ونصر، وضرب، ونوم، وصوم. الفيصل في ألوان الجموع، للأستاذ عباس أبو السعود صـ ١١١، ١١٢.

ويدل اسم الجنس الجمعي على ما يدل عليه جمع التكسير من الدلالة العددية.

ومن النحويين من يجعل اسم الجنس الجمعي جمع تكسير، لا قسما مستقلا بنفسه. انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤ ، شرح التصريح: ١/ ٢٤، وابن عقيل: ١/ ١٥ ، النحو الوافي٤/ ٦٨١.

ومنه: "الجَامِل"[١]، و "البَاقِر"[٢] على ما يأتي[٣].

[إعراب جمع المذكر السالم بالحركات في بعض اللغات]

قال الزمخشري: " وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء، إذ ذاك قالوا: "أتت عليه سنين"، وقال :

دعاني من نجد فإن سنينه ... لعبن بنا شيبًا وشيبننا مُردا

وقال سحيم :

وماذا يدري الشعراء مني ... وقد جاوزت حد الأربعين"[٤]

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ : "وقد يُجْعَل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون"

الفصل مُحَمَّد: إنما جعل في النون؛ تشبيهًا لها بـ نون "غِسْلِيْن"[٥]، وهو فِعْلِين من الغسالة؛ ولذا تثبت في الإضافة، وإذا جعلوا الإعرابَ في النون ألزموه الياءَ؛ لأنها ليست كالواو في كونها مختصة بنوعٍ من الإعراب، وأشبهت الياء من **(قِنْدِيل)** التي لا تدل على إعراب، ولم يجتمع بإثباتها إعرابان في كلمة ، بخلاف الواو فإنها لَمَّا كانت لإعرابٍ معين لم يَجُزْ أن يقال: "هذهِ سِنُون" وقيل: ألزم الياء؛

---

(١) الجامِل: الجِمال، وقيل. القطيع من الإبل معها رعيانها وأربابها. (لسان العرب ١١/ ١٢٤ (جمل)).

(٢) الباقر: جماعة البقر مع رعاتها. (لسان العرب ٤/ ٧٣ (بقر)).

(٣) وهو أن يكون اسم الجمع مشتقاً من لفظ الواحد المجموع.

(٤) المفصل صــــ ٢٣٣.

(٥) الغِسلين: ما يُغسَل من الثوب ونحوه كالغُسالة. (لسان العرب ١١/ ٤٩٤) غسل)).

لأنها ألزم من الواو لها حالتان. وقال المُبَرِّد: "يجعل الإعراب في النون ولم تُغَيَّرِ الواو"[١]. فقلت: "يحمدون" تجعله كـ "زَيْتُوْن" و"عُرْجُون"[٢] .

قال أبو علي[٣]: " مَنْ أجاز ثبات الواو في هذا الضرب من الجمع، وزعم أن ذلك يجوز قياسًا على "زَيْتُون" فقوله يبعد عن القياس؛ لأن واو "زَيْتُون" لم يكن قط إعرابًا ولا دالَّة كما كانت الواو في "مُسْلِمُون" مع أنا لم نعلمْهُ جاء في شيءٍ عنهم، وأما "الماطِرون"[٤] فأعجمي وليست الواو فيه إعرابًا. قال: وقد كثر هذا في الجمع حتى لو جُعِلَ قياسًا مستمرًا لكان مَذْهبًا"[٥].

وقال الشيخ موفق الدين يعيش[٦] – رحمه الله–: "إنما يكون ذلك فيما جمعه بالواو والنون [عِوَضًا][٧] من نقصٍ لحقه، نحو: "سِنُون". والشيخ – يعني: الزمخشري– /

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٣٢.

(٢) العُرْجون: مَعْرُوف، وَهُوَ الإهان الَّذِي فِي طرفه العِذْق، فَإِذا كَانَ رطبا فَهُوَ إهان، وَإِذا يبس فَهُوَ عُرجون. ينظر : جمهرة اللغة ٢/ ١١٣٧.

(٣) أبو علي الفارسي: سبقت ترجمته في صـــــ ٦٦٠.

(٤) في قول الشاعر: وَلَهَا بالماطرون إذا ... أكَلَ النّملُ الذي جمعا

البيت من المديد، وهو مختلف في نسبته، فهو ليزيد بن معاوية في المقاصد النحوية ١/ ٢٠١، ومعجم البلدان (الماطرون) ٥/ ٤٢، وخزانة الأدب ٧/ ٣٠٩، وهو لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٨٥، والحيوان ٤/ ٢٦٤، وثمار القلوب ٤٣٩، والمستقصى ١/ ٥١، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه ص ٢٧٥، والكامل ١/ ٣٠١، وهو للأخطل في تاج العروس(مطرن)٣٦/ ١٧٩، واللسان (مطرن) ١٣/ ٤٠٩، وبلا نسبة في مجاز القرآن ٢/ ٧٩، ومقاييس اللغة ٢/ ٢١١، والمخصص ٥/ ١٩٧، والتخمير ٢/ ٣٣٤.

والماطرون: جمع ماطر: اسم موضع بدمشق، وهو أعجمي.

(٥) كتاب: الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي صــ ١٥٩، ١٦٠.

(٦) سبقت ترجمته في صــــ ٦٦٤.

(٧) في الأصل : (عِوَض)، وهو تحريف.

[٤٥٨ ب] أطلق، والحق ما ذكرته، وإنّما جاز إعرابُ النون في هذا الضرب من الجمع؛ لأنّ النون فيه قامت مقامَ الحرف الذاهب، فجعلوه كـ (لام) الفعل، وقيل: لما كانت مستحقة لجمع التكسير جُعِلَ فيها إعرابه"[١] انتهى. ومنها أسماء العدد.

قوله: "وأكثر ما يكون ذلك في الشعر"؛ لأن فيه جمعًا بين السلامة وإعراب التكسير؛ فلذا قلَّ في غير الشعر. قال الصمَّةُ بن عبدِ اللهِ القُشَيْرِيّ[٢]:

لَحَى اللهُ نَجْدًا كَيْفَ يَتْرُكُ ذا الغِنَى ... فَقِيرًا وحُرَّ القَوْمِ تَحْسِبُهُ عَبدا

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِيْنَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شيبًا وشيبننا مُردا[٣]

شاهده: نصب نون "سنِيْنَه" جعلها حرف الإعراب؛ ولذا ثبتت مع الإضافة وألزمه الياء.

وقال سُحَيْمُ بنُ وَثِيْلٍ[٤]:

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٣/ ٢٢٧ بتصرف يسير من الشارح.

(٢) الصمَّة بن عبد الله بن الطُّفَيْل الْقشيرِي كَانَ شَاعِرًا إسلاميًا بدويًا من شعراء بني أُميَّة، وَخرج الصمَّة فِي غزي من الْمُسلمين إِلَى الديلم فَمَاتَ بطبرستان سنة ٩٥هـ . ينظر: الوافي بالوفيات ١٦/ ١٩٣، والأعلام ٥/ ١٩٨.

(٣) البيتان من الطويل، للصمة بن عبد الله القشيري في تخليص الشواهد ص٧١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦؛ وشرح الصريح ١/ ٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٦٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩؛ ولسان العرب ٣/ ٤١٣ (نجد)، ١٣/ ٥٠١ (سنه)؛ ومجالس ثعلب ص ١٧٧، ٣٢٠.

اللغة: دعاني: اتركاني. نجد: اسم موضع. السنين: ج السنة، وهي العام. المرد: ج الأمرد، وهو الذي لم ينبت شعر بوجهه. والشاهد فيه قوله: "فإنّ سنينه" إذ نصب "سنين" بالفتحة على لغة بعض العرب. ولو عاملها معاملة جمع المذكر السالم لقال: "سنيه"؛ لأنّ نون الجمع تُحْذَف عند الإضافة.

(٤) سُحَيْم بنُ وَثِيْلٍ بن عمرو، الرياحيّ اليربوعيّ الحنظليّ التميمي: شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية والإسلام، وناهز عمره المئة. قال ابن دريد: عاش أربعين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام. أشهر شعره =

وَمَاذَا يَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي   وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ[١]

شاهده: كسر نون "الأربعين" جعلها إعرابًا، وهو من قبيل "أرضين"؛ لأن "عِشْرِين" إلى "تسعين" ليس بجمع حقيقة، وإلا لزم أن يقع "عشرون" على ثلاثة عشرات، فيكون أكثر من عشرين، فاعتُقِدَ أنَّ له واحدًا مقدرًا، وإن لم يستعملْ، فكاد "أربع" وهي جماعة فكان ينبغي أن يكون أربعة، فعُوِّض عنها الجمع بالواو والنون، وكذا :"قِنِّسْرُونَ"[٢]، و"فِلَسْطُونَ"[٣] قياس واحده إن نُطِقَ به : " فِلَسْطَه وقِنِّسْرَه "، فعُوِّض الجمع بالواو والنون، والأجود أن حركة النون لالتقاء الساكنين وليست إعرابًا، بل كسر على أصل التقاء الساكنين، ومما يبيِّن ذلك قول ذي الإِصْبَع[٤]:

=أبيات مطلعها: (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا). توفي نحو ٦٠ هـــ. ينظر: الأعلام ٣/ ٧٩، ومعجم الشعراء العرب ١/ ١٣٧٨.

(١) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ص ١٥٦؛ وتخليص الشواهد ص ٧٤؛ وتذكرة النحاة ص ٤٨٠؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨؛ وحماسة البحتري ص ١٣؛ والدرر ١/ ١٤٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٧؛ وشرح التصريح ١/ ٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٣ (نجذ)، ٨/ ٩٩ (رفع)، ١٤/ ٢٥٥ (دري)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٩١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٤٨؛ وجواهر الأدب ص ١٥٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٨، ٣٩؛ والمقتضب ٣/ ٣٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩. والشاهد فيه قوله: "الأربعينِ" حيث أُعرب بالحركاتِ، فجُرّ بالكسرة، ولم يعامل معاملة جمع المذكر السالم الذي هو الأكثر شيوعًا. وقيل: إن كسرة النون، هنا، لغة من لغات العرب، وقيل: كسرت النون على ما هو الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين.

(٢) قِنِّسرون: بكسر القاف وتشديد النون مكسورة: كورة بالشام. ينظر: لسان العرب (مادة: قنسر: ٥/ ٣٧٥١).

(٣) فِلَسِّطُون: بكسر الفاء وفتح اللام هي : فلسطين المشهورة.

(٤) هو : عمرو بن حُرثان ذي الاصبع العدواني، نزل خراسان وهو شاعر فارس. ينظر: معجم الشعراء ١/ ٢٢٧.

.... وابْنُ أبِيٍّ أبِيٍّ مِن أبِيِّين[١]

فذا[٢] جمع سلامة مثل "مُسْلِمِيْن" قد كُسِرَ لالتقاء الساكنين لا غير على ما قرر من أنه مختص بما جُمِعَ عِوَضًا / [٤٥٩ أ] ، ومثله قول الآخر:

.... مِثْلُ الخَلائِفِ من بَعْدِ النَّبِيِّينِ[٣]

واعتمد في الفصل بين التثنية والجمع على ما قبلها[٤] [في الجرّ والنصب][٥]، وفي الرفع أمره ظاهرٌ[٦].

---

(١) عَجُز بيت من البسيط ، وصدره: إنِّي أبِيٌّ أبِيٌّ ذو مُحافَظَةٍ

والبيت لذي الإِصبع العدواني في ديوانه ص ٩٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦٦، ٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٥ (أبي)؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١/ ٢١٣. والشاهد فيه قوله: "من أبيِّنِ" إذ جُرَّ جمع المذكر السالم بالكسرة لا بالياء خلافًا للقياس، وقد حمل ذلك بعضهم على الضرورة.

(٢) أي: (أَبِيُّون).

(٣) عَجُز بيت من البسيط ، وصدره: [ما سَدَّ حَيٌّ وَلا مَيْتٌ مَسَدَّهُما] .

والبيت للفرزدق في تخليص الشواهد ص ٧٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦٠، ٦٦، ٦٨؛ والدرر ١/ ٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٨. والشاهد فيه قوله: "النبيينِ" إذ كسر نون الجمع ضرورة، وعدّها كسرة التقاء الساكنين: الياء والنون.

(٤) أي: بحركة ما قبل الياء في الجرّ والنصب.

(٥) ما بين المعقوفتين : ليس في الأصل، وهي زيادة يقتضيها السياق.

(٦) لأنّ رفع الاثنين بالألف، ورفع الجمع بالواو، فالفصل بينهما ظاهرٌ في حالة الرفع.

[أوزان جمـــــع الاســــــم الثلاثي المجـــــرد]

قال الزمخشري: " وللثلاثي المجرد إذا كُسِّرَ عشرةُ أمثلةٍ: "أفْعالٌ"، "فِعالٌ"، "فُعُولٌ"، "فِعلانُ"، "أفعُلٌ"، "فُعلانُ"، "فِعَلَةٌ"، "فُعْلٌ"، "فُعْلةٌ". فـ "أفعالٌ" أعمُّها، تقول: أفراخٌ، وأحْمَالٌ، وأرْكَانٌ، وأجْمَالٌ، وأعْجَازٌ، وأعْنَاقٌ، وأفْخَاذٌ، وأعْنَابٌ، وأرْطَابٌ، وآبَالٌ، ثم فِعَال تقول: زِنَادٌ، وقِدَاحٌ، وخِفَافٌ، وجِمَالٌ، ورِبَاعٌ، وسِبَاعٌ، ثم فُعُول وفِعْلَان وهما متساويان، تقول: "فُلُوس، وعُرُوق، وجُرُوح، وأُسُود، ونُمُور، ورِئْلَان، وصِنْوَان، وعِيْدَان، وخِرْبَان، وصِرْدَان"، ثم أَفْعُل، تقول: "أَفْلُس، وأَرْجُل، وأَزْمُن، وأَضْلُع"، ثم فُعْلَان، وفِعَلَة، وهما متساويان، تقول: "بُطْنَان، وذُؤْبَان، وحُمْلَان، وغِرَدَة، وقِرَدَة، وقِرَطَة"، ثم فُعْل، تقول: "سُقْف، وفُلْك"، ثم فِعْلَة، وفُعُل، تقول: "جِيْرَة، ونُمُر". وقد جاء "حِجْلَى" في جمع حَجَل قال :

.... حِجْلَي تَدَرَّجُ فِي الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ"(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصل:" وللثلاثي المجرد إذا كُسِّرَ"

الفصل مُحَمَّدٌ: ذكر أوزانَ الجمعِ من غير ذِكْرِ أوزانِ المفردات؛ لأن الباب للجمع، ويذكر المفردات في الأوزان، والحاجة هنا داعية إلى ذِكْرِ المفردات؛ لِيُعْلَم ما لكلِّ مفردٍ من الجمع، أو كلُّ وزنٍ لما يكون من المفردات(٢). وحصر أوزان

---

(١) المفصل صـــــ ٢٣٤.

(٢) وقد عقَّبَ على ذلك ابن الحاجب فقال: "ثم تعرَّض لأبنية الجمع ولم يذكر مفاريدها، ولم يذكر لكل مفرد أبنيته؛ لأنه لا يفيده كثير عرض، إذ ذاك لا ينضبط إلا بالسماع في كل لفظة، وهو حظ اللغة، والذي ينضبط هو أن تعلم أوزان الجمع وأوزان المفردات، ويعلم أن تلك المفردات لا تخرج عن مثل هذا الجمع". ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٣٨.

جمع الثلاثي المجرد في عشرة، وقال ابن السَرَّاج[١]: هي ثلاثة عَشَر بناءً. فأُبَيِّنُ أولًا ما ذكره الزمخشري، وأُتْبِعُهُ بما ذكره غيره، فأول ما ذَكَرَهُ:

"**أَفْعَالٌ**" وهو قياس في غير "فَعْل" مفتوح الفاء ساكن العين صحيحها، وهي تسعة أوزان[٢]، وقليل في " فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين صحيحة، نحو: (فَرْخ، وأَفْرَاخ) حُمِلَ على: (طَيْرٍ، ووَلَدٍ). و(رَأْد، وأَرْآد)، ولا يُجْمَعُ "رَأْدُ" على غيرِ "أَفْعَال"، والرَّأْدُ: أصل اللّحى[٣]، حُمِلَ على ما هو بمعناه، وهو: (الذَّقْن).

و(زَنْد و أَزْنَاد): للعود الذي يُقْدَحُ بِهِ النار[٤] ، وهو الأعلى، والزِّنْدَةُ السُّفْلى فيها ثَقْبٌ، وهي الأُنثى، فإذا جُمِعا قيل: "زِنْدانِ"، ولم: يُقَل: "زِنْدَتَانِ"، حُمِلَ على "عُود".

(١) قال ابن السَرَّاج في الأصول ٢/ ٤٣٠ : " الاسم الثلاثي الذي لا زائد فيه، وهو يجيء على عشرة أبنية: فُعْلٌ، و فِعْلٌ، و فَعْلٌ، و فَعَلٌ، وفَعِلٌ، وفَعُلٌ، وفِعُلٌ، وفِعِلٌ، و فُعَلٌ، و فُعُلٌ. وأبنية الجموع على ثلاثة عشر بناءً: فَعْلٌ، و فُعُلٌ، و فُعَلَةٌ، و فِعُلَةٌ، و أفعُلٌ، وفَعِيلٌ، وفَعَالٌ، وفُعُولٌ، و فِعَالةٌ، وفُعُولةٌ، وفُعَلاتٌ، وفِعْلانٌ، وأَفْعَالٌ.

(٢) أوزان الثلاثي بمقتضى الحصر: اثنا عشر وزنًا؛ لأن أوله لا بُدَّ أن يكون متحركًا، والحركة إما: فتحة أو كسرة أو ضمة، وثانيه: قد يكون ساكنًا، وقد يكون متحركًا، والحركة إما: فتحة أو كسرة أو ضمة، وإذا ضربت ثلاثة في أربعة كان الخارج من ذلك اثنتي عشرة صورة، منها وزن مهمل، وهو مكسور الأول مضموم الثاني، ووزن قليل ، وقيل: مهمل، وهو مضموم الأول مكسور الثاني، ووزن قليل، وهو: (فَعْلًا) بفتح الفاء وسكون العين. بقي تسعة أوزان تجمع بـــ (أَفْعَال).

(٣) ينظر : الصحاح (ر أ د) ٢/ ٤٧١.

(٤) ينظر: العين المنسوب للخليل ٧/ ٣٥٦، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم٥/ ٢٨٤٧، ومختار الصحاح (ز ن د) ١/ ١٣٧، واللسان (زند) ٣/ ١٩٥، والمصباح المنير (زند) ١/ ٢٥٦.

و"أَنْف وآَنَاف" حُمِلَ على "عُضْو"، وقيل: إنما قالوا: "أرْآد"؛ لأن الهمزة مقاربة للألف، فعاملوها معامَلَتَهَا في الجمع، والنون في "زِنْد"، و"أَنْف" لغنتها جَرَت مَجْرَى المتحرك، وتكرير الراء في متحرك "فَرْخ" جَرَى مَجْرَى الحركة.

و"عَمّ وأَعْمَام" لَمَّا أُدْغِمَت عين الكلمة خَفِيَت فأشبهت حرف العلة، فجَرَت مَجْرَى "عَيْن و أَعْيَان"، ومنه "جَدّ و أَجْدَاد" و"رَبّ وأَرْبَاب" و"مَنّ وأَمْنَان" و"ثَلْج وأَثْلَاج"؛ لأن اللام أخت النون(١).

و" أَهْل و آهَال"؛ لمضارعة الهاء حرف / [٤٥٩ ب] العلة.

(فَعَل وأَفْعَال): "جَمَل" و"أَجْمَال"(٢)، ويلزم ما كان مُضَاعَفًا (أَفْعَال)، نحو:"مَدَدْ وأَمْدَاد".

(فُعْل و أَفْعَال): "رُكْن" و"أَرْكَان".

(فِعْل و أَفْعَال): "حِمْل" و"أَحْمَال".

(فَعُل و أَفْعَال) : "عَجُز" و"أَعْجَاز"، واقتُصِرَ في "عَضُد" على "أَعْضَادٍ"(٣).

(فُعُل و أَفْعَال): "عُنُق" و" أَعْنَاق"، واقتُصِرَ في "طُنُب" على " أَطْنَابٍ"(٤).

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية: إن ما حقه أفعل قد يشترك فيه أفعل، وأفعال، كفرخ وأفرخ وأفراخ، وزند وأزند وأزناد ، وقد ذكر الشيخ في شرحه كلمات أخر، وهي رأل وأرآل، وشفر وأشفار، وفرد وأفراد، وألف وآلاف، وبرد وأبراد، وأنف وآناف، وثلح وأثلاج، وحمل وأحمال، وذكر الشيخ بعد ذلك كلمات كثيرة جاءت على أفعال؛ ثم قال: ولو ذهب ذاهب إلى اقتباس أفعال في فعل الصحيح العين؛ لكان قد ذهب مذهبا حسنا لكثرة ما ورد منه "انتهى. ينظر : شرح الكافية ٤/ ١٨١٨، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٦٨.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٧٠، والمقتضب ٢/ ١٩٩، والأصول ٢/ ٤٣٦، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٣٨١، والمقاصد الشافية ٧/ ٣٥.

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٧٣، والأصول ٢/ ٤٣٧، وارتشاف الضرب١/ ٤١٢، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٦٧.

(٤) وترك من أقسام مضموم الفاء ما كان مكسور العين؛ لأنه قليل أو مهمل. ينظر: المصادر السابقة.

(فَعِل و أَفْعَال): "فَخِذ" و"أَفْخَاذ"، ولم يُجاوِزْهُ في الأكثرِ، وقالوا: "نُمُور" و "وُعُول".

(فِعَل و أَفْعَال) : "عِنَب" و"أَعْنَاب".

(فُعَل و أَفْعَال) : "رُطَب" و" أَرْطَاب".

(فِعِل و أَفْعَال): "إِبِل" و"آبَال"، ولم يتجاوَزْ به إلى غيرِه. وإنما قال: "أعمَّها"؛ لأنه جُمِعَ عليه أوزان الثلاثي المجرد[١].

الثاني: (فِعَال)، جُمِعَ عليه ستةُ أوزانٍ:

(فَعْل وفِعَال): "زَيْد" و"زِيَاد"، واختُصَّ بما كان معتلًا بالواو، نحو: "حَوْض" و"حِيَاض"، ولا يأتي فيه "فُعُول"[٢].

(فِعْل وفِعَال) : "قِدْح" و"قِدَاح".

(فُعْل و فِعَال): "خُفّ" و "خِفَاف".

(فَعَل وفِعَال) : "جَمَل" و"جِمَال"، و"فِعَال" في "فَعَل" أكثر من "فعُول".

(فُعَل وفِعَال) : "رُبَع" و"رِبَاع".

(فَعُل): "سَبُع" و "سِبَاع"، ولم يذكرْ ابن السَرَّاج[٣] مما جُمِعَ على **(فِعَال)**: **(فُعَل)**، فيكون "رُبَع" و "رِبَاع" ، و"رُطَب" و"رِطَاب" قليلًا.

و**(فُعُل وفِعَال)**: "جُمُد" و "جِمَاد"، ويقال: "جُمْد" -بسكون العين- فتكون كـ "خُفّ".

الثالثُ والرابعُ: (فُعُول و فِعْلَان)، وهما متساويان.

(فَعْل و فُعُول): "فَلْس" و "فُلُوس"، واختُصَّ به ذوات الياء، نحو: "بَيْت" و "بُيُوت" ولا يأتي على "فِعَال". **(فِعْل وفُعُول)**: "عِرْق" و"عُرُوق".

---

(١) وترك من أقسام مكسور الفاء ما كان مضموم العين؛ لأنه مهمل. ينظر: الأصول ٢/ ٤٣٧، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٣٨١، وشرح ابن عقيل ٤/ ١١٧، والتصريح ٢/ ٥٢٤.

(٢) أي: فيما اعتلت عينه من ذوات الواو، نحو حَوْض، وسَوْط.

(٣) ينظر : الأصول ٢/ ٤٣٣.

(فُعْل و فُعُول): "جُرْح" و"جُرْوح".
(فَعَل و فُعُول): "ذَكَر" و"ذُكُور". (فَعِل و فُعُول): "نَمِر" و"نُمُور"، وجاء: "ضِلْع" و"ضُلُوع"، و"إِرَم" و"أُرُوم".

(فَعْل وفِعْلَان) : "رَأْل"[١] و"رِئْلَان". / [٤٦٠ أ]
(فِعْل وفِعْلَان): "صِنْو" و"صِنْوَان"، وقد يُضَمُّ واوُهُ، فيقال: "صُنْوَان" و"قُنْوَان".
(فُعْل): "عُوْد" و"عِيْدَان"، وجاء في المعتل من بنات الواو التي هي عينات: "فِعْلَان" انفرد به دون "فُعْلَان"، نحو: "عُوْد"، و"غُوْل"، و"كُوْز"، و"حُوْت"، و"نون"[٢] و"نِيْنَان".

(فَعْل و فِعْلَان): "خَرْب"[٣] و "خِرْبَان"، وفي المعتل: "جَار" و "جِيْرَان"، و "قَاع" و "قِيْعَان"، وقلَّ فيه: "فِعَال"، وألزموه "فِعْلَان"، فيكون "جِيْرَه" قليلًا، وقد يُسْتَغْنَى بـ ""أَفْعَال"، نحو: مَال و أَمْوَال.
(فُعَل وفِعْلَان): "صُرَد"[٤] و"صِرْدَان" يستوي فيه القليل والكثير، وأصله الكثرة، والقلة داخلة عليه،؟ ويُفْرَق بينهما بقرينة. وإنما اخْتُصَّ "فُعَل" بـ " فِعْلَان"؛ لأن هذا البناء اختُصَّ بضربٍ من المسمَّيَات، وهو الحيوان، ولَزِمَهُ فلم يفارقْه إلى غيره،

---

(١) الرَأْلُ: ولدُ النعام، والأنثى رألة. ينظر : الصحاح (ر أ ل)٤/ ١٧٠٣.
(٢) النون: الحوت وجمعه نينان مثل حوت وحيتان. هذا في الكثير وفي القليل أنوان. ينظر: المخصص ٣/ ١٦، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ١٠/ ٦٧٩١.
(٣) الخَرْب: ذكر الحُبَارَى. ينظر : جمهرة اللغة ١/ ٢٢٨.
(٤) الصُّرَد: طائر فوق العصفور. (لسان العرب ٣/ ٢٤٩ (صرد)).

وخَصُّوهُ بهذا الجمع، كما خَصُّوه بـ "فَعْلَى" ما كان بَلِيَّة[١]، وقيل: لأنه مُنْتَقَصٌ من "فُعالٍ"، و"فُعَالٌ" يُجمع على "فِعلان"[٢]، ويؤيّد التَّغيير: باب "عُمَرَ"، فإنه معدول عن "فَاعِل"، وكذا: "فُسَقَ"، و"خُبَثَ"، فلمّا كان قد تَغيَّر عن "فاعِلٍ"، و"فَعِيلٍ"، كان تغييرُه عن "فُعالٍ" أوْلى؛ لأنّه ليس بين البناءَيْن إلا طرحُ الألف، فهو أقربُ [إليه].

قوله: "ثم أَفْعُل" وهو قياس فيما كان على "فَعْل"- مفتوح الفاء ساكن العين- ولم يكن عينه واوًا ولا ياءً، نحو: "فَلْس" و "أَفْلُس". فإن قيل: فَلِمَ اختُصَّ "أَفْعُل" بـ "فَعْل"؟ قيل: لخفته وكثرة استعماله اختاروا له أخفّ لفظَي القلة وأقلهما حروفًا. وغير مقيس في غيره، نحو: (فَعُل): "رَجُل" و "أَرْجُل"، و (فَعَل): "زَمَن" و"أَزْمُن"، قيل: حُمِلَ " زَمَن" على "دَهْرٍ" و"جَبَل" و"أَجْبُل". وجاء فيما اعتلت عينه: "دَار" و"سَاق" و"نَار". وقال يونس[٣]: " ما جاء مؤنثًا من "فَعْل" من هذا الباب فإنه يُكَسَّر على " أَفْعُل""[٤].

وقال سيبويه[٥]: / [٤٦٠ ب]" لو كان هذا للتأنيث لما قالوا: رحا وأرحاء، وقفًا وأَقْفَاء في قول مَنْ أَنَّثَ (القفا)" انتهى. كأن سيبويه قال: لو كان التأنيث مُوجبًا للصحة لم تُعَلّ اللام، ويحتمل أن يقال جوابًا عن يونس: اللام أقوى في الإعلال من العين.

---

(١) كما قال ابن يعيش: خصوه بهذا الجمع كما خصّوا بـ "فَعْلَى" ما كان به آفَةٌ من نحوِ: "قَتْلَى"، و"مَرْضَى"، ولا يُجمع عليه إلّا ما أصابته بليّةٌ، نحوُ: "جَرِيحٍ"، و"جَرْحَى"، و"زَمِينٍ"، و"زَمْنَى". شرح المفصل ٣/ ٢٣٤.

(٢) نحو: "غُرابٍ" و"غِرْبان"، و"عُقاب" و"عِقْبانٍ".

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٦٨٠.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٧.

(٥) انظر: المصدر السابق.

و (فِعْل وأَفْعُل): "ضِلْع" و"أَضْلُع"، وقيل: جاز فيه (أَفْعُل)؛ لأنه عَظُمَ. وزاد غيره[١] : (فُعْل وأُفْعُل): "رُكْن و أَرْكُن".

قوله : " ثم "فُعْلَان" و"فِعْلَة" وهما متساويان" (فَعْل وفُعْلَان): "بَطْن" و"بُطْنَان". (فِعْل): "ذِئْب" وذُؤْبَان". (فَعَل): " حَمَل" و"حُمْلَان". (فُعْل): "حُسّ" و"حُسَّان" بضم الحاء ويجوز كسرها. (فَعْل وفِعْلَة): "غَرْد" و "غِرْدَه"، و"جَبْء"[٢] و "جِبْأَه"، وهو اسمٌ للجمع، وهو أكثرُ من "فَعِيل"، نحو : "كَلْب و كَلِيْب" وإن كانا قليلين، وقيل إن (فِعْلَة) مقصورٌ من (فِعَاله). (فِعْل): "قِرْد" و "قِرْدَة". (فُعْل): "قُرْط" و "قِرْطَة".

قوله: " ثم "فُعْل" تقول: "سَقْف وسُقْف". وقال ابن السّرَّاج: " إنه اسمٌ للجمع. ولمتأول أن يتأول (فُعْل) مخفف من (فُعُل)، وأن (فُعُلًا) مقصور من (فُعُول). وكيف كان الأمرُ فهو اسمٌ للجمع لا يقاس عليه، وقال فيما اعتلت عينه: "دَار ودُوْر"، و "سَاق وسُوْق"، و "نَاب ونِيْب" هذا في الكثير"[٣].

وقال أبو عُبَيْدة[٤]: " لم نَجِدْ فَعْلًا على "فُعُل" إلا ثمانية أحرف: " حَلْق و حُلُق"،

---

(١) وهو ابن السرَّاج: ينظر الأصول ٢/ ٤٣٣.

(٢) الجَبْءُ والجَبْأَةُ: الكَمْأَةُ الحَمْرَاءُ. ينظر : المحيط في اللغة (ج ب أ) ٢/ ١٤٢، واللسان (جبأ) ١/ ٤٣.

(٣) ينظر : الأصول ٢/ ٤٣١.

(٤) هو معمر بن المثنَّي، التيميّ بالولاء، البصري، أبو عُبَيدَة النحوي، ولد سنة ١١٠هـ، من أئمة العلم بالأدب واللغة، له نحو مائتي مؤلف منها: نقائض جرير والفرزدق، و مجاز القرآن، و أيام العرب، والخيل. توفي سنة ٢٠٩هـ بالبصرة. ينظر: وفيات الأعيان ٥/ ٢٣٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٤، والأعلام ٧/ ٢٧٢.

و "سَقْف و سُقُف"، و "قَلْب النخلة و قُلُب"، و"جَدَّ اللحظُ" و"جُدُّ" جمعه، و "ثَطّ"(١) و"ثُطٌّ"، و"فَرَس وَرْدٌ" و"خَيْلٌ وُرْدٌ"، و"نَسْرٌ" و"نُسُر"، و"رَهْنٌ" و"رُهُنٌ"(٢).

و"فُلْكٌ" للواحد والجمع ولا يقاس عليه.

و"فَعَل" : " أَسَد" و أُسْدٌ". وأنكر بعضُهم أن يكون لفظُ الجمع أقلَّ من لفظِ الواحدِ، وتأوَّلَهُ على أنه مخفف من "أُسُد"– مضموم العين– و "أُسُد" مقصور من "أُسُود". **قوله : / [٤٦١ أ]** " ثم فِعْلَة وفُعَل" يقول: "جِيْرَة" جمع "جَار"، و "فَعِل" و "فُعُل": "نَمِر" و" نُمُر"، و"فَعَل" : "أَسَد" و" أُسُد"، وزاد غيره: "فِعِيل" نحو: "كِلِيب"، وجاء في "فِعْل": "ضِرْس" و "ضِرِيس"(٣)، ويذكره الزمخشري في الاسم الواقع على الجميع، نحو: "غِزِي".

و"فِعَالَة" و "فُعُولَة"، نحو : "ذِكَارَة" في "ذَكَر"، وجَمَل" وجِمَالَة"، وأتوا بالتاء؛ لتحقيق تأنيث الجمع. و "بَعْل" و"بُعُولَة"، و"عَمّ" و"عُمُومَة"، و جاء فيما اعتلَّت عينُه: "عَيْر" و"عُيُورَة"، و "خَيْط" و "خُيُوطَة"، و "فَعْلَه" جُمِعَ "فَعُل" عليه، قالوا : "رَجُل" و "رَجْلَة" استغنوا بها عن " أَرْجَال" .

وفي نسخة الشيخ يعيش(٤): وقد جاء "حِجْلَى" في جمع " الحِجَل"، قال عبد الله بن

---

(١) الثَّطُّ والأَثَطُّ: الكَوْسَجُ، رَجُلٌ أَثَطُّ بيِّن الثَّطَطِ مِنْ قَوْمٍ ثُطٍّ، وَقِيلَ: هُوَ القليلُ شَعْرِ اللِّحْية، وَقِيلَ: هُوَ الْخَفِيفُ اللِّحْيَةِ مِنَ العارِضَيْنِ، وَقِيلَ: هُوَ أَيضاً الْقَلِيلُ شَعْرِ الحاجِبَيْنِ. ينظر : اللسان (ثطط) ٧/ ٢٦٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ٢٠٢، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ص ٢٩٨، وشرح ديوان المتنبي للواحدي ص ٤٩، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢/ ١٩٦.

(٣) قالَ أَبُو حَاتِم: الضِّرْس السِّنُّ يُذَكَّر ويؤَنَّث وَأنكر الْأَصْمَعِي تأْنِيثَه فَأَنْشد قولَ دُكَين: فَفُقِئَتْ عَيْن وطَنَّتْ ضِرْسُ فَقَالَ إِنَّما هُوَ وطَنَّ الضِّرس وَلم يَفْهمه الَّذِي سَمعه وَالْجمع أَضْراس، الْأَصْمَعِي أضْرُس، أَبُو عُبَيْدَة، ضُرُوس سِيبَوَيْهٍ: ضَرِيس أَبُو عُبَيْدَة، أَضْراسُ. المخصص ١/ ١٢٧.

(٤) ينظر : شرح المفصل ٣/ ٢٣١.

الحجَّاج(١):

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الذين كأنّهم ... حِجْلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقّعُ(٢)

شبَّهَ "صِبْيَتَهُ"؛ لضعفهم عن الكسب بحَجَلٍ تدرَّجَ في أماكنها ولا تطير لعجزها عن الطيران، والشَّربة : موضع . شاهدُهُ: استعمال "حِجْلَى" جمعًا. وأُصَيْبِيَة: تصغير أَصْبِيَة، جمع "صَبِيّ" كـ "رَغِيْف" و"أَرْغِفَة"، وحقَّرَهُ على لفظِهِ ولم يردَّهُ إلى الواحد؛ لأنه بناءُ قِلَّةٍ.

وقال الأصمعيّ(٣): "الحِجْلَى" لغةٌ في الحَجَلِ"، والصحيح أنه جمع ؛ لقولهم: هي

---

(١) عبد الله بن الحجاج الأزدي: أحد الشجعان المذكورين في صدر الإسلام. قتل في وقعة " صفين " وكان مع علي. وأورد ابن الأثير خبرا عنه، قبل مقتله، يدل على أن العرب كانت تتطير من سقوط القلنسوة. توفى سنة ٣٧ هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ١٧/ ٦٥، و الأعلام ٤/ ٧٧.

(٢) البيت من بحر الكامل، لعبد الله بن الحجاج في المحتسب ٢/ ٢٧١، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥٤٥، ٢/ ٨١٣، ولسان العرب ١١/ ١٤٣ (حجل)، ١٤/ ٤٥٠ (صبا).

اللغة: أُصَيِّبِيَة: تصغير أَصْبِية، وهو جمع صبيّ. حِجلى: جمع حجل، وهو جمع حجلة، وهو طائر صغير من ضِعاف الطير. تدرّج: أصله: تتدرّج، تمشي مشيًا رويدًا. الشربة: الأرض اللينة التي تنبت العشب.

المعنى: أسألك أنّ ترحم أطفالًا صغارًا ضعافًا برحمتك إيّاي، فأنا معيلهم. والشاهد فيه قوله: "حِجلى" حيث جمع "فَعَل" على "فِعلى".

(٣) هو عبد الملك بن قُرَيب بن علي بن أَصْمَع بن أَعْيَا بن سعد بن عبْد بن غَنْم بن قُتَيبة بن مَعْن بن سعد مَناة الباهليّ. راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، مولده ووفاته بالبصرة، له تصانيف كثيرة فى اللغة والشعر منها: الأصمعيات . توفى سنة ستّ عشرة ومئتين، وهو ابن إحدى وتسعين سنة في صفر. ينظر: تاريخ النحويين واللغويين ١/ ١٦٧- ١٧٤، و موسوعة الأعلام ١/ ٣٧.

الحجلى، ولو كان كما قال الأصمعيّ لكان مذكرًا ولم يأتِ غيره(١).
وقال أبو الحسن(٢): "دِفْلَى"(٣) يكون واحدًا وجمعًا"(٤).
ثم اعلم أن معنى قولنا في بعضها: إنه القياس، معناه: لو وَرَدَ اسمٌ ولم تعرف كيف جمعه، جَمَعْتَهُ على ما ذُكِرَ إنه القياس، كما لو جَمَعتَ "ضَرْبًا" لقلت: "أَضْرُبٌ" قياسًا على "أَفْلُس"، ولا بُدَّ مع ذلك من ذكرِ الشاذِ؛ لِيُعْلَمَ أنه إذا اضطَرَّ شاعرٌ أو ساجعٌ إلى مثله لم يكنْ مُخْطِئًا؛ لأنه استَنَدَ إلى أصلٍ من استعمالهم / [٤٦١ ب] . وقد يتوارَد البناءانِ على الاسم الواحد، نحو: " زَنْد"(٥) و"أَزْنُد" و"أَزْنَاد"(٦)، و"فَرْخ"(٧)

---

(١) ونقل المرادي في شرحه على الألفية: أن مذهب ابن السراج أنه اسم جمع، وقال الأصمعي: الحجلى لغة في الحَجَلِ". ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٣/ ١٤٠٩. وينظر قول الأصمعي في: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٤٣، وسفر السعادة للسخاوي١/ ٣١٤، وارتشاف الضرب ١/ ٤٤٣.

(٢) أبو الحسن الأخفش: سبقت ترجمته في صـ ٦٩٢.

(٣) الدِّفْلَى: شجر مَعْرُوف مُرّ يكون فِي الأودية، وَهِيَ مِنَ السُّموم . ينظر : جمهرة اللغة (دفل) ٢/ ٦٧٢، واللسان (دفل) ١١/ ٢٤٦.

(٤) ينظر : المخصص ٥/ ٦٢، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطَّاع صـــ ٣٥٢.

(٥) الزند: العود الأعلى الذي يقتدح به النار، جمعه: أزند وأزناد وزنود ،وجمع الجمع: أزاند. ينظر : المحكم والمحيط الأعظم (ز ن د) ٩/ ٢١، واللسان (زند) ٣/ ١٩٥.

(٦) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٤/ ١٢٥) وفيه يقول : "فجمع: زند على أزناد ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس، وعليه مشي في التسهيل". وقال الفارسي: "وقد جمعوا فَعْلًا في العدد القليل على أفعال وذلك قولهم ... وزند وأزناد وفرخ وأفراخ وفرد وأفراد، وذلك قليل لا يقاس عليه". ينظر: التكملة صـــ ٣٩٩.

(٧) الفرخ: ولد كل بائض. وكل صغير من الحيوان والنبات والشجر وغيرها، والرجل الذليل. ينظر: المعجم الوسيط ٢/ ٦٧٩.

و"أَفْرُخ" و"أَفْرَاخ"[١]، و"أَنْف" و"آَنَاف"[٢].

ولَمَّا اشتركت الأسماء الثلاثية في عِدَّة الحروف جاز أن يُشَبَّهَ بعضُها ببعضٍ، فيدخل كل منهما على الآخَر. ولزوم "فَعْل" لـ " أَفْعَال" أكثر من لزوم "فَعْل" لـ "أَفْعُل"؛ لخفة "فَعْل" –بسكون عينه– توسَّعوا فيه أكثر من توسعهم في "فَعَل"، وربما اقتُصِرَ في بعض الكلام على جمعِ القلةِ، كـ "أَفْعَال" في "فَعَل" المضاعف، و"أرسان"، و "أقلام"، وربما اقتُصِرَ على جمع الكثرة، قالوا: "رَجُل" و "رِجَال"، و "سَبُع" و "سِبَاع".

خمسة من أوزان الجمع مطَّرَدَة مَقِيْسَة : "أَفْعَال" " أَفْعُل" للقليل، و"فُعُول" و"فِعَال" و"فِعْلَان" وباقي الأمثلة شاذة من جهة الاستعمال، وبعضها أكثر من بعض.

---

(١) قال الأنباري: " إنما قالوا في جمع: فرخ: أفراخ؛ لوجهين:

أحدهما: أنهم حملوه على معنى "طيْر"؛ فكما قالوا على جمع: طَيْر: أطيار؛ فكذلك، قالوا في جمع: فرْخ: أفراخ؛ لأنَّه في معناه.

والوجه الثاني: أنَّ فيه الرَّاء؛ وهو حرف تكرير فينزل التَّكرير فيها بمنزلة الحركة؛ فصار بمنزلة "فَعَل" بفتح العين؛ فجمع على "أفعال" كـ"جبل: وأجبال، وجمل: وأجمال"؛ قال الشاعر: [البسيط]

ماذا تقولُ لأفراخٍ بذي مرخٍ ... زُغْب الحواصلِ لا ماءٌ ولا شجرُ

ألقيتَ كاسِبَهُم في قَعْرِ مَظْلَمةٍ ... فاغفِر عليك سلامُ الله يا عمرُ. ينظر: أسرار العربية صـ ٢٤٥.

(٢) وأما "أنف" فإنما جمعه على "أفعال" فقالوا :"آناف"؛ لأنَّ فيه النون؛ والنون فيها غُنَّة، فصارت الغنَّة فيها بمنزلة الحركة، فصار بمنزلة "فَعَل" فجمع على "أَفْعَال" وأمَّا "زَنْد" فإنما جُمع على "أَفعال"، فقالوا: "أزناد" لوجهين:

أحدهما: لما ذكرنا أن النون فيها غُنَّة، فصارت كأنَّها متحرِّكة.

والوجه الثاني: أن "زندًا" في معنى "عود" و"عود" يجمع على "أعواد"، فكذلك ما كان في معناه. ينظر: المصدر السابق صـ٢٤٦، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٣٤، ٢٣٥.

[أوزان جمع الثلاثي المجرد الذي لحقته تاء التأنيث]

قال الزمخشري: "وما لحقته من ذلك تاء التأنيث، فأمثلة تكسيره "فِعالٌ"، "فُعُولٌ"، "أفْعُلٌ، "فِعَلٌ"، "فُعَلٌ"، "فُعْلٌ". نحو: "قِصَاعٍ"، و"لِقَاح"، و"بِرَام"، و"رِقَاب"، و"بُدُور" و"حُجُوز" و"أَنْعُم"، و"أَيْنُق" و"بِدَرٍ"، و"لِقَح" و"تِيَر"، و"مِعَد" و"نُوَبٍ" و"بُرَق" و"تُخْم" و"بُدْن""[١].

ش: قال صاحب الكتاب[٢] فصل:" وما لحقته من ذلك تاء التأنيث"

الفصل مُحَمَّدٌ: ذكر من أمثلة جمعه سِتَّة. وقال ابن السَرَّاج: تجيء على ثلاثةَ عَشَرَ بناءً في الجمع"[٣]. و أقدم ما ذكره الزمخشري: " اعلم أن المجموع سِتَّة: فَعْلَةُ"، و"فَعَلَةُ" ، و"فَعِلَةُ"، و"فُعْلَةُ"، و"فِعْلَةُ" ، و"فُعَلَةُ" . فقال: أعمُّها؛ لأنه يكون في أربعة[٤] [كـ][٥] "جَفْنَة" و"جِفَان"، فهذا الـ "فَعْلَة" إذا جاوزت أدنى العدد [كُسِّرَت على "فِعَال" مثل][٦] : "قَصْعَة"[٧] و "قِصَاع"، وبنات الياء والواو من اللام

---

(١) المفصل صــــ ٢٣٥.

(٢) يقصد صاحب كتاب المفصل، وهو الزمخشري، كما ذكرت آنفا.

(٣) ينظر : الأصول لابن السَرَّاج ٢/ ٤٣٩.

(٤) فجمعُه لأدنى العدد بالألف والتاء، نحوُ: "قَصْعَةٍ"، و"قَصَعاتٍ"، و"جَفْنَة"، و"جَفَنات"، و"صَحْفَة"، و"صَحَفات"، وإذا أردت الكثيرَ، كسّرته على "فِعالٍ"، وذلك: "قَصْعةٌ"، و"قِصاعٌ"، و"جَفْنَةٌ"، و"جِفانٌ"، و"صَحْفَةٌ"، و"صِحافٌ". هذا هو الباب، وقد يجيء على "فُعولٍ". قالوا: "بَدْرَةٌ"، و"بُدُورٌ"، و"مَأنَةٌ"، و"مُؤُونٌ". ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٤٤.

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام، وليست في الأصل.

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة يستقيم بها الكلام، وليست في الأصل.

(٧) القصعة: الضخمة تشبع العشرة. ينظر : اللسان (قصع) ٨/ ٢٧٤.

والمضاعف [بهذه المنزلة، نحو:][١] "رَكْوَة"[٢] و"رِكَاء"، و"ظَبْيَة"[٣] و"ظِبَاء"، و"سَلَّة" و"سِلَال".

والمعتل العين : "ضَيْعَة" و"ضِيَاع"، و"رَوْضَة" و"رِيَاض"، وجاء "فُعَل" في المعتل العين: "نَوْبَة" و"نُوَب"، كأنهم تصوروا أن حركة ما قبل الواو من جنسها فجُمِعَ على "فُعَل". وفي المعتل [اللام][٤]: "قَرْيَة" و"قُرَىً"، و"بُرَة" و"بُرَىً". وإنما / [٤٦٢ أ] كَثُرَ "فَعْلَة" في "فِعَال"؛ لأنه أخفُّ البناءين، وليس " فُعَل" في "فَعْلَة" بقياس، إنما حملوه على "فُعْلَة"، وقيل: محمول على الواو من حيث اشتركا في العلة. وجاء " فَعْلَة" و "فُعُول"، وهو قليل: "مَأْنَة" و"مُؤُوْن"، و(المَأْنَة): أسفل

---

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة يستقيم بها الكلام وليست في الأصل.

(٢) الرَّكْوة ، والرِّكْوة- بفتح الراء وكسرها-: إناءٌ صَغِيرٌ مِنْ جِلْدٍ يُشْرَب فِيهِ الماءُ، وَالْجَمْعُ رَكَوات، بِالتَّحْرِيكِ، ورِكاءٌ. ينظر: اللسان (ركا) ١٤/ ٣٣٣.

(٣) الظَّبْيُ: الْغَزَالُ، وَالْجَمْعُ أَظْبٍ وظِبَاءٌ وظُبِيٌّ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: أَظْبٍ أَفْعُلٌ، فأَبدلوا ضَمَّةَ الْعَيْنِ كَسْرَةً لِتَسْلَمَ الْيَاءُ، وظُبِيٌّ عَلَى فُعُول مِثْلَ ثَدْيٍ وثُدِيّ، والأُنثى ظَبْيَة، وَالْجَمْعُ ظَبَيَاتٌ وظِبَاء. ينظر : اللسان (ظبا) ١٥/ ٢٣.

(٤) في الأصل : (وفي المعتل العين اللام) وشطب على (العين).

البطن[١]. و"بَدْرَة" و"بُدُور"، و(البَدْرَة): قرية صغيرة للبن[٢]، والبَدْرَة: عشرة آلاف درهم[٣]، وعين بدرة، أي: مبادرة، وقيل: البدرةُ : الكاملة.

وعلى "فِعَل" : (خَيْمَة و خِيَم) من بنات الياء، وليس بقياس، وكأنه مقصور من "فِعَال"؛ بدليل قلب الواو ياءً في "قِيَم" كما قلبت من "سِيَاط"، ولو كانت أصلًا لفتحت الواو كما في : زِوَجَة[٤].

وجاء "فِعَال" في "فِعْلَة" : "لِقْحَة" و"لِقَاح"، – و"اللقحة" : الناقة التي تحلب[٥]–

---

(١) وجاء في المحيط في اللغة ٢/ ٤٧٦: ومَأْنَةُ الصَّدْرِ: لَحْمَةٌ سَمِيْنَةٌ في أسْفَلِه. وهي السُّرَّةُ أيضاً. وقيل: المَأْنَةُ تكونُ في أسْفَلِ شَطِّ السَّنَامِ؛ ولكُلِّ سَنَامٍ مَأْنَتَانِ. والمُؤُوْنُ: حَوَايَا البَطْنِ، الواحِدَةُ مَأْنَةٌ.

(٢) هذا تحريف في النص، فقد ذكر الجوهري في الصحاح ٢/ ٥٨٧: " البدرة: مسك السخلة؛ لأنها مادامت ترضع فَمسْكُها للّبن شكوة، وللسمن عكة. فإذا فطمت فمسكها للّبن بدرة، وللسمن مسأد. فإذا أجذعت فمسكها للّبن وطب، وللسمن نحي. والبدرة: عشرة الآف درهم. وعينٌ بَدْرَةٌ، أي تَبْدُرُ بالنظر، ويقال تامَّةٌ كالبَدْرِ.

(٣) ينظر: الصحاح (بدر) ٢/ ٥٨٧.

(٤) فـ "زِوَجَة" جمع كما أن "سياطًا" جمعٌ، وقبل واوها كسرة، كما أن السين من "سياط" مكسورة والواو ساكنة في "زَوْج" كما أنها ساكنة في "سَوْط". ولكن لمّا لم يكن في الجمع بعد الواو من "زِوَجَة" ألف مشابهة للياء، لم تقلب؛ لأنه قد صار مجموع تلك الأسباب هو العلة، وإذا انفرد بعضها لم يؤثر لم يكن علة، ألا ترى أن ما لا ينصرف إذا كان فيه سبب واحد من شبه الفعل لم يمنع الصرف، فإذا انضم إليه سبب آخر امتنع من الصرف، وهذا هو القياس ليكون بين السبب الأقوى والسبب الأضعف فرق. ينظر: المنصف لابن جني ١/ ٣٤٦.

(٥) ينظر: الصحاح (لقح) ١/ ٤٠١.

قال السخاوي[١]: ["قال سيبويه: "إنه يُكَسَّرُ أيضًا على (فِعَال)، قالوا لِقْحَة ولِقَاح، كما قالوا في (فَعْلَة): جَفْرَة وجِفَار، وقال سيبويه: واحد اللقاح: لَقُوح، كـ (قَلُوص[٢]، وقَلَائِص[٣]][٤].

وفي "فَعَلَة": رَقَبَة و رِقَاب". قال ابن السَرَّاج[٥]: "وإن جاء شيءٌ من الواو والياء والمضاعف يجري هذا المُجرى وهو عزيز . انتهى[٦]. "نَاقَة" و"نِيَاق"، وجاء "قَامَة" و"قِيَم"، وتقدم الكلام عليه. وفي "فُعْلَة" : "نُقْرَة" و"نِقَار"، وهي: موضع يبقى فيها ماء السيل[٧]، وكثر "فِعَال" في المضاعف في "فُعْلَة"، نحو: "جُلَّة" و"جِلَال". و"فِعَال" في "فَعْلَة" و "فِعْلَة" قياس، وفيما عداهما شاذ.

الثاني: "فُعُول" لـ "فَعْلَة" : بَدْرَة و بُدُور- تقدم ما معنى البدرة[٨]- أدخلوا "فُعُولًا" على "فِعَال"؛ لأنهما أختان، كما دخلت عليهما في جمع "فَعْل" نحو : "فُلُوس" إلا أن "فعُولًا" في جمع "فَعْلَة" قليل، وفي جمع "فَعْل" كثير؛ لأن "فَعْلًا" أخف من "فَعْلَة". و "حُجُوز" قال السخاوي: " حُجُوز" – بالزاي- : جمع حُجْزَة، كما جاء في

---

(١) سبقت ترجمته في صـــــــ ٦٦٤.

(٢) القلوص من النوق: الشابة، وهي بمنزلة الجارية من النساء. وجمع القَلوصِ: قلص وقلائص، مثل قدوم وقدم وقدائم. وجمع القلص قلاص. ينظر : الصحاح (قلص) ٣/ ١٠٥٤.

(٣) ينظر الكتاب: ٣/ ٥٨١، ٥٨٢. وذكر الجوهري أن لقاحا جمع لَقُوح، كقَلَاص وقَلُوص. "ينظر الصحاح "لقح": ١/ ٤٠١".

(٤) في المخطوط: (هذا مذهب سيبويه، وغيره: واحد اللقاح: لَقُوح، كـــ "قَلُوص" و"قِلَاص")، وما أثبته من المفضل شرح المفصل للسخاوي ٣/ ٧٣٧.

(٥) سبقت ترجمته في صـــــــ ٦٧٤.

(٦) الأصول ٢/ ٤٤٠.

(٧) ينظر : المعجم الوسيط ٢/ ٩٤٥.

(٨) ينظر: التحقيق صـــــ ٧٢٣ .

حديث عائشة - رضي الله عنها- : "وذكرت نساء الأنصار فأثنت عليهن وقالت: لما نزلت سورة النور عَمَدْنَ / [٤٦٢ ب] إِلَى حُجُوْزِ مَنَاطِقِهِنَّ فَجَعَلْنَ مِنْهَا خُمُرًا"(١). فيجوز أن يكون جمع "حُجْزَة" كما ذكر، ويكون على ترك الاعتداد بالتاء، فيكون كـ "بُرْد" و "بُرُود"، وأن يكون جمع "حُجَزٍ"، و" والحجز" و"الحُجْزَة" واحد، وقد صَحَّفَ هذا كثير من الناس فقالوا : "حُجُوْر" - بالراء- وإنما (الحُجُور) جمع (حِجْر)، قال تعالى: ﴿ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ﴾(٢)، وزعم هؤلاء أنه جمع "حِجْرَةٍ"، وذلك خطأ من وجهين: أحدهما : أن الأنثى من الخيل: "حِجْر"، والثاني: أن "فِعْلَة" لا يجمع على "فُعُول"، وأما "الحِجْرَة" : التي تُحْتَجَر للإبل(٣)، وحُجْرَة الدار، فالجمع: "حُجَر" كـ "غُرفَة" و"غُرَفٍ"(٤).

(١) حديث صحيح، وأخرجه البخاري (٤٧٥٩)، والنسائي في "الكبرى" (١١٢٩٩) من طريق الحسن ابن مسلم بن يَنَّاق، عن صفيّة بنت شيبة، عن عائشة. وليس فيه تخصيص نساء الأنصار. وهو في "مسند أحمد" (٢٥٥٥١).

و في الحديث (٤١٠٢) من طريق عروة عن عائشة أن النساء المهاجرات الأول فعلن ذلك.

قال الحافظ في "الفتح" ٨/ ٤٩٠: ويمكن الجمع بين الروايتين بأن نساء الأنصار بادرن إلى ذلك.

وقوله: عمدن إلى حجور بالراء المهملة، قال الخطابي: الحجور لا معنى لها ها هنا، وإنما هو بالزاي المعجمة. حدثني عبد الله بن أحمد المكي، قال: حدَّثنا علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد: حُجَز أو حجوز مناطقهن، فشققنهن والحُجز: جمع الحجزة وأصل الحجزة موضع ملاث الإزار، ثم قيل للإزار: حُجّزة، وأما الحجوز، فهو جمع الحُجُز، يقال: احتجز الرجل بالإزار: إذا شده على وسطه.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٣) الحُجْرَةِ وَهِيَ حَظِيرَةُ الإبل وحُجْرَةُ الدَّارِ، أَي أَنه يَحْجُر الإنسان النَّائِمَ وَيَمْنَعُهُ مِنَ الْوُقُوعِ وَالسُّقُوطِ. ينظر : اللسان (حجر) ٤/ ١٦٨.

(٤) المفضل ٣/ ٧٤٢.

الثالث: "أَفْعُل" : "نِعْمَة" و"أَنْعُم"، وقيل: يجوز أن يكون : "نُعْم" و"أَنْعُم" كـ "بُؤْس" و أَبْؤُس"، وقيل : الذي عليه المحققون إن "أَنْعُمًا" جمع "نِعَم" على القياس، والنِعَم" المصدر، و "أَشُدّ" جمع "شِدٍ" كـ "قِدّ" و" أَقُدّ" .

وقال أبو عُبَيْدَة: " أَشُدّ" جمع لا واحد له.

و"فَعْلَة" و"أَفْعُل" : "نَاقَة" و"أَيْنُق"، أصله: "أَنْوُقًا"، نقلت الضمة على الواو، فقدمت، فصار: "أَوْنُق" ثم قلبوا الواو ياءً؛ طلبًا للتخفيف[1]، و"شِدَّة" و"أَشُدّ"، وهو قليل– وتقدم ما في "أَشُدُّه"– . الرابع: "فِعَل" "فَعْلَة": "بَدْرَة" و "بِدَر" – وتقدمت– ، و"فَعْلَة": "تَارَة" و"تِيَر"[2] وتقدم أنه كان [مقصورًا][3] من "فِعَال". و"فِعْلَة": "لِقْحَة" و"لِقَح"– وتقدم الكلام عليها، وهو في "فِعْلَة" قياس، وفي غيره شاذ، وقد يقولون: "ثلاث كِسَر"، يوقعونه على القليل كما قالوا: ثلاثُ غُرَفٍ؟، فأوقعوه على القليل، و"ثَلاثُ كِسَر" أقوى من "ثلاثِ غُرَفٍ"؛ لأن جمع "فُعْلَة" المضمومة الفاء بالألف والتاء أكثر من جمع "فِعْلَة" بكسر الفاء؛ لأن التقاءَ كسرتين في كلمةٍ واحدةٍ أقلُّ من التقاءِ ضمتين؛ ولذا قَلَّ باب "إِبِل" وكَثُرَ باب "طُنُب" ، والمعتل اللام بهذه المنزلة، نحو : "لِحْيَةٍ" و"لُحَى" / [٤٦٣ أ] ولا يكادون يجمعونه بالألف والتاء؛ لأنه كان يلزم كسر ثانيه، فيقال: "رِشِوات"، وإذا كَرِهُوا اجتماعَ كسرتين في الصحيحِ فالمعتل أولى بذلك، وحكى غير سيبويه في "فِعْلَة" معتل اللام: "لُحَى"

---

(١) في الأصل: (طلبًا للخفة للتخفيف)، وشطب على كلمة (للخفة).

(٢) ومنه قول الراجز: يَقُومُ تاراتٍ ويَمْشِي تِيَرَا

وهو من شواهد سيبويه٣/ ٥٩٤ على جمع "تَارَة" على "تِيَر" والقياس: "تِيَار" بالألف؛ لأن "تَارَة" فَعْلَة كــ " رَحْبَة"، وجمع " رَحْبَة" : "رِحَاب" ، إلا أن المعتل من "فِعَال" قد تحذف ألفه، كما قالوا : ضَيْعَة و ضِيَع؛ طلبًا للخفة لثقله بالاعتلال. وينظر : كتاب إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٨٦، والصحاح ٢/ ٦٠٣.

(٣) في الأصل : (مقصورٌ)، والصواب ما أثبته؛ لأنه خبر كان.

و"حُلًى" لحية، و"كِسْوَة" و"كُسًا" ، و"رِشْوَة" و "رُشًا"، ويحتمل أن يكون جمع "رُشْوَة" – بضم فائه– استُغْنِيَ به عن جمع "رِشْوَة" بكسر فائه.

و"فَعِلَه" : "مَعِدَة" و "مَعِد"، وقال [السيرافي][(١)]: " وفَعِل قليل، لا تقول في "خَلِفَة" : "خَلِف"، ولا في "كَلِمَة" : "كَلِم""[(٢)] . انتهى

وقال السخاوي[(٣)]: "ضَيْعَة" و "ضِيَع" ليس بالباب، إنما هي من أسماء الجمع"[(٤)].

وحكى الجرمي[(٥)] : "فَعَلَة" و "فَعَل" : "فَلَكَه" و"فَلَك" للمِغْزَل، و"الحَلَقَة" من الحديد والناس والجمع: "حَلَق" قال: وزعم سيبويه أن من العرب من يقول: "حِلَق" و"فِلَك"، وهذا من الشاذ، والأول أكثر. ولم يذكر الزمخشري "فَعَل" ، وليس "مَعِد" بقياس في "فَعِلَة"، وإنما ساغ؛ لأنهم يقولون: "مِعْدَه" فيصير بسكون عينه كـ "كِسْرَة".

الخامس: "فُعَل" في "فَعْلَة": "نَوْبَة" و"نُوَب" – وتقدم– وفي "فُعْلَة" : "بُرْقَة" و"بُرَق"، و"فُعْلَة" : تُخْمَة" و"تُخَم"، وهو قياس في "فُعْلَة"، لكنهم أجروا "فَعَلَة" المفتوح العين مُجرَى المُسَكَّن العين، كما أجروا "فَعَلَة" المفتوح الفاء والعين مُجرَى المفتوح الفاء المُسَكَّن العين، وليس "تُخَم" كـ "رُطَب"؛ لأن "رُطَبًا" ونحوه جنس كـ "تَمْرٍ" و"تَمْرَة"[(٦)]، وجاء على "فِعَال"، نحو : "جُبَّه" و"جِبَاب"، وهو كثير في المضاعف، وفي غير المضاعف: "بُرْمَة" و"بِرَام"، و"نُقْرَة" و"نِقَار"، شبهوه بـ "قِصَاع".

---

(١) في الأصل : (وقال السخاوي السيرافي) وشطب على كلمة (السخاوي).

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٣١١.

(٣) سبقت ترجمته في صــــ ٦٦٤.

(٤) المفضل شرح المفصل ٣/ ٧٥٠.

(٥) سبقت ترجمته في صــــ ٦٤٩.

(٦) أي: اسم جنس جمعي، وهو ما كان موضوعًا للحقيقة والماهية، معتبرًا في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر، وله مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معًا، ويمتاز منه إما بتاء التأنيث غالبًا، كنحلة ونحل، =

وفيما اعتلت عينه: "دُوْلَة" فُعَل: "دُوْلَة" و"دُوَل"، ولامه: "خُطْوَة" و "خُطًا"، والمعتل بالياء في الكثير. كذلك " كُلْيَة" و "كُلًى"، فلا يكادون يجمعونه بالتاء؛ لما يلزم من ضم العين، فتقع [الياء][(١)] بعد ضمة، فتثقل؛ ولذا قالوا: ثلاثُ غُرَفٍ، فأضافوا / [٤٦٣ ب] عددَ القليلِ إلى بناءِ الكسرةِ.

السادس: "فُعْل"، نحو: "بُدْنَه" و "بُدْن"، وقيل : جاء "بُدْن" على مثال مُذَكَّرِهِ، كـ "أَسَد" و" أُسْد"، و "قَارَة" و"قُوْر"، والقارة : الأكمة. وقيل: إن "فُعْلًا" مخفف من "فُعُول".

[جمـــــع الصفـــــات]

قال الزمخشري: وأمثلةُ صِفَاتِهِ كأمثلةِ أسمائِه، وبعضُها أعمُّ من بعض، وذلك قولك: "أَشْيَاخ، وأَجْلَاف، وأَحْرَار، وأَبْطَال، وأَجْنَاب، وأَيْقَاظ، وأَنْكَاد، وأَعْبُد، وأَجْلُف، وصِعَاب، وحسَان، ووِجَاع"، وقد جاء "وَجَاعَى"، ونحوه: حَبَاطَى، وحَذَارَى، وضِيْفَان، وإِخْوَان، ووُغْدَان، وذُكْرَان، وكُهُول، ورِطَلَة، وشِيْخَة، ووُرْد، وسُحْلٌ، ونُصُفٌ، وخُشُنٌ، وقالوا: سُمَحَاء في جمع "سَمْحٍ".

والجمع بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للعقلاء الذكور غير ممتنع، كقولك: "صَعْبُون، وصَنَعُون،، وحَسَنُون، وجُنُبُون، وحَذِرُون، ونَدِسُون.

وأما جمع المؤنث منها بالألف والتاء فلم يجئ فيه غيرُه، وذلك نحو: عَبْلَات وحُلْوَات، وحَذِرَات، و"يَقِظَات" إلا مثال "فَعْلَة"، فإنهم كسَّروه على "فِعَال" كـ"جِعَاد" و"كِمَاش" ،و"عِبَال". وقالوا: عِلَجٌ في جمع عِلْجَة"[(٢)].

=وكلمة وكلم، ونخلة ونخل، وشجرة وشجر، وإما بياء النسب في المفرد، كرومي وروم ، وعربي وعرب، وعجمي وعجم. ينظر: الفيصل في ألوان الجموع ص ١١١.

(١) في الأصل: (فتقع الضمة الياء)، وشطب على كلمة (الضمة).

(٢) المفصل صـــ ٢٣٦.

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " وأمثلة صفاته كأمثلة أسمائه"

الفصل مُحَمَّدٌ: الأسماء أشد تَمَكُّنًا في التكسير، فمتى احتجت إلى تكسير صفة ولم تعلم العرب كسرتها، فكسِّرها تكسيرَ الاسمِ الذي على بنائه؛ لأنها أسماء وإن كانت صفات، والضرورة تقع في الشعر، فإذا جِيتَ إلى الكلام، فاجمع بالواو والنون والألف والتاء، إلا أن تعلمَ أن العربَ قد كسَّرَت من ذلك شيئًا، فكَسِّرْهُ على بنائه، وإنما ضعف تكسير الصفة؛ لأنها تجري مُجرَى [الفِعل](١)؛ لأن معنى "رجلٌ ضاربٌ": "رجلٌ يضربُ"، ولأنها تفتقرُ إلى موصوفٍ، كما يفتقرُ الفعلُ إلى فاعلٍ، ولأنها مشتقةٌ من المصدرِ كالفعلِ، فلما قارَبَتْهُ جَرَت مَجْرَاهُ؛ فلذا كان القياسُ ألَّا تُجْمَع(٢)، وجمعُ السلامةِ يجري مُجْرَى الضميرِ في الفعلِ، فـ "قائمون" يشبهُ: "يقومون"، فكلُّ ما قَرُبَ من الفعلِ كانَ من جمعِ التكسيرِ أبعدَ، فكانَ بابُهُ أن يُجْمَعَ جمعَ السلامة(٣). وقد تُكَسَّرُ الصفةُ على ضعفٍ لغلبةِ الاسميةِ. وإذا كثُرَ استعمالُ الصفةِ مع الموصوفِ، قَوِيَت الوصفيّةُ وقَلَّ دخولُ التكسير فيها، وإذا كثرَ إقامتُها مُقام الموصوفِ، غلبت الاسميّةُ عليها، وقوي التكسيرُ فيها. والضميرُ في قوله: "**صفاتِهِ كأمثِلَة أسْمَائِهِ**" يعود إلى الثلاثي المجرد، وجميع أبنية الصفات من الثلاثي سَبْعَة: "فَعْل" بفتح الفاءِ و سُكُون / [٤٦٤ أ] العين، و"فَعَل" بفتحهما، وبفتح الفاءِ وكسرِ العين، وبضمهما، وبكسر الفاء وتسكين العين، وبضم الفاء وتسكين العين.

---

(١) في الأصل: (لأنها تجري مُجرَىٰ الصفة الفعل) وشطب على كلمة (الصفة).

(٢) كما أن الأفعال لا تُجْمَع.

(٣) لأنّ "ضاربون"، و"مضروبون" يُشْبِه "يَضرِبون"، و"يُضْرَبون" من حيثُ سلامةُ الواحد في كل واحد منهما، وأن الواو للجمع والتذكير كما كانت في الفعل كذلك.

قوله: "وبعضها أعمُّ من بعض"؛ لأن "أَفْعَال" جُمِعَ عليه السبعة[١]، وضَبَطَهُ بالجمعِ على ما ذَكَر في أولِ الجمعِ.

قوله : "وذلك شيخ و أشياخ" وذا على قاعدة "فَعْل" المفتوح الساكن العين في الاسم إذا كانت عينه حرف علة، وقد جاء في جمعه: "شِيْخَان" و "شِيَخَه" – بفتح الياءِ– ولا يُكَسَّرُ "فَعْل" للقلةِ، فإذًا "أشياخ" قليل في ذا البابِ. و"أَجْلَاف" جمع "جِلْفٍ"، يقال: أعرابي جلف، أي: جافٍ، وأصله: من أجلاف الشاة، وهي المسلوخة بلا رأسٍ ولا قوائم ولا بطن، وقال أبو عُبَيْدة: أصل الجِلْف: الدَنُّ الفارغُ، قال: والمسلوخ إذا أُخْرِجَ بطنُه جِلْفٌ أيضاً. وقال أبو عمرو: الجلف: كل ظرف ووعاء، وجمعه جلوف[٢].

و "فِعل" في الاسم أيضًا يجمع على "أَفْعَال"، وهو قياس "فِعل" في الصفة، جعلوا "فِعَالًا" بدلًا من "فُعُول" و فعال" . و"أَحْرَار" جمع "حُرّ" على قياس الاسم في جمعه، وقالوا : "رَجُلٌ جُدٌّ"، فلم يجمعوه إلا : "جُدُّون". وقياس "فُعْل" : " أَفْعَال" كـ "فِعْل"، والتوسع في "فُعْل" أقلُّ منه في "فِعْل"؛ لأنه أقلُّ في الصفة. و"أَبْطَال" جمع "بَطَل". و"رَجُلٌ صَنَعُ"، وقومٌ صَنَعُون"[٣]، و"رَجُلٌ رَجَلٌ" و"قَوْمٌ رَجَلُون"، والرَّجَل الرجِل ولم يكسِّرُوهُما. و"جُنُب" و"أَجْنَاب"، وهو في الصفات قليل، قالوا: "رَجُلٌ شُلُلٌ" ولا يجاوزون "شُلُلُون"، وهو : الخفيف في الحاجة، اللَّبِق، وحكى الأخفش: "جُنُبَان"، وقومٌ يُفْرِدونَهُ في جميع الأحوال، فيقولون: "رَجُلٌ جُنُبٌ"، و"رَجُلانِ جُنُب"، و"رِجَال جُنُب"، قال تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ ﴾[٤]، جعلوه

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٣٨.

(٢) ينظر : الصحاح ٤/ ١٣٣٩ (جَلَف).

(٣) الصَّنَعون: جمع صَنَع، وهو الحاذق بالعمل. (لسان العرب ٨/ ٢١٠ (صنع)).

(٤) من الآية رقم : ٦ من سورة المائدة .

مصدرًا[١]. و" أَيْقَاظ" جمع "يَقُظ"، ولا يُكَسَّرُ على "فِعَال" ولا "فُعُول" / [٤٦٤ ب] حكمُهُ حكمُ "فَعِل"؛ لأنهما قد كَثُرا في الكلمة الواحدة، نحو : "حَذِر" و "حَذُر"، فأما "يَقْظَان" فتكسيره: "يِقَاظ". و "نَكِد" و " أَنْكَاد" حملوه على نظيره من الأسماءِ، نحو: "كَبِدٍ" و "أَكْبَادٍ" ، وقالوا: "وَجَعٌ" و "وِجَاعٌ"، حملوه على "حَسَنٍ" و "حِسَانٍ"، وافق "فَعَل" " فَعِلًا" في الصفة كما وافقه في الاسم، حيث قالوا: "جَمَل" و "أَجْمَال"، و"كَنِف" و"أَكْنَاف"، و"أَسَد" وأُسُود"، و"نَمِر" و"نُمُور"، فلما اتفقا في الاسمِ اتفقا في الصفة، وقالوا: "وَجْعَى"؛ لأنه بَلِيَّة، فأجْرَوْهَا مُجرَى : "هَلْكَى" و"زَمْنَى"، و"قَتْلَى" ، وقالوا : "وَجَاعى"، وهو أيضًا بناءٌ لما يكون أفةً وبَلِيَّةً، إلا أن "فَعْلَى" فيه أكثر. وحكى أبو عُمَر الجَرْمِي: "فَرِح" و"أَفْرَاح" [ويقال : فِرَاح"][٢]، قال الشاعر:

وُجوهُ الناسِ ما عُمّرْتَ بِيضٌ ... طلِيقاتٌ وأَنْفُسُهُمْ فِراحُ[٣]

الثاني: ""**أَفْعُل**": :عَبْد" و"أَعْبُد"، كَسَّروا ما استُعْمِل منه استعمالَ الأسماءِ على "أَفْعُل"، نحو : "أَعْبُد"، وقالوا: "عَبِيد"، كما قالوا: "كَلِيْب"،

---

(١) فلذلك وَحَّدوه.

(٢) ما بين المعقوفين : ليس في الأصل، واستدركتها من شرح كتاب سيبويه، وشرح المفصل لابن يعيش؛ إذ ورد فيهما قول أبي عمر الجرمي.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٣٧٣، وشرح الجمل ٣/ ١٢٢، و شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٥٣.

المعنى: يمدحه الشاعر بقوله: إن الناس جميعًا سعداء فرحون مستبشرون شرط أن تكون فيهم.

والشاهد قوله: "فِرَاح"؛ إذ جمع "فَرِح" على "فِرَاح"، والباب فيه أن يُجمع بالواو والنون، نحوَ "فَرِحُون"، و"وَجِلُون". قال الله تعالى: {كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ} – سورة المؤمنون: ٥٣–، وقال: {إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ} – سورة الحجر : ٥٢.

وحكى الزجاجي[١] في جمع "عَبْد" سبعة: "أَعْبُد"، و"عِبَاد"، و"عَبِيْد"، و"عِبْدَان"، و"مَعْبُوداء"، و"عِبِدَّى" – بكسر العين والباء وتشديد الدال مقصورة ، ولا يجوز مدها؛ لأنه ليس في كلام العرب "فِعِلَّى" ممدود، ويجمع جمع السلامة، والسابع: "عَبُد" – بفتح العين وضم الباء، وقد قرأ بعض القراء[٢] : "وَعَبُدَ الطَّاغُوت" على ما ذكرت لك"[٣] انتهى.

و"**جِلْف**" و "**أَجْلُفٌ**"، وهو قليل في "فِعْل"، أجروه مُجرَى الأسماء.

الثالث: "**فِعَال**"، وهو قياس جمع "فَعْل"، وربما جاء على "فُعُول"، دخلت عليها هنا كما دخلت عليها في الأسماء: "صَعْب" و "صِعَاب"، ولا يُكَسَّرُ على "أَفْعُل"؛ لأن الغرض من المجيء بأبنية القلة أن تضاف أسماء العدد إليها، نحو: ثلاثة أثواب، وأنت لا تُضِيفُ / [٤٦٥ أ] إلى الصدر؛ لأن الغرض بيان نوع المعدود، ولا يحصل ذلك إلا بالصفة؛ لأنك إذا قلت: ثلاثة طوال مثلًا، لم يدلّ على نوع دون نوع؛ لأن الطول يشترك فيه أنواع كثيرة، فلم يحتج إلى أمثلة القلة في الصفات،

---

(١) الزجاجي: هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق من نهاوند قدم بغداد وسمع من ابن السراج والأخفش، ولازم الزجاج فنسب إليه، وسكن دمشق وانتفع الناس بعلمه، وله مؤلفات في النحو منها: "الجمل" ولهذا الكتاب حظوة عند المغاربة، تداني كتاب سيبويه عند المشارقة فتصدى الكثير لشرحه وشرح شواهده، والكافي، وفي النحو والأدب واللغة وغيرها "الأمالي" الصغرى والوسطى والكبرى، توفي بدمشق سنة ٣٣٧هـ. ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ص ١٤٢.

(٢) قرأ ابن مسعود في رواية: (وعَبُدَ) بضم الباء، أي: صار له عبدًا، كالخلق والأمر المعتاد، قاله ابن عطية_ المحرر الوجيز ٢/ ٢١٢-. وقال الزمخشري: أي صار معبودًا من دون الله، كقولك: أَمُرَ: إذا صار أميرًا. البحر ٣: ٥١٩. الكشاف ١: ٦٥٢.

وفي المحتسب ١: ٢١٦: ومن جهة أحمد بن يحيى (وعبد الطاغوت) أي صار الطاغوت معبودًا، كـ "فَقُهَ الرجل وظَرُفَ": صار فقيهًا وظريفًا. انظر معاني القرآن للزجاج ٢: ٢٠٧.

(٣) ينظر: مختصر الزاهر / ٢١٤، ٢١٥ ط أوقاف قطر.

فإذا احتيج إلى ذلك جُمِعَ جَمْعَ السلامة ، وقد كَسَّروا بعضها تكسرَ الأسماء على ما قلت في "عَبْد" و "أَعْبُد". جاءت أمثلة "فَعَل" على تسعة أبنية، منها بناءٌ واحدٌ مُطَّرَدٌ، وهو "فِعَال"، والباقي شاذة يسمع ولا يقاس عليها وبعضها أكثر من بعض، و"حَسَن" و "حِسَان"، و "فَعَل" في الصفة بمنزلة "فَعْل"، قياسه: "فِعَال"، وربما كسَّروه على "أَفْعَال"، نحو : "بَطَل" و"أَبْطَال"، وقد جاء على "فِعْلَان"، نحو: "أَخٍ" و"إِخْوَان" بمعنى الأصدقاء، وقال السخاوي: " قال الهُنائي[١] ليس في الكلام "فَعَل" يكَسَّر على "فُعُول" و "فِعْلَان" إلا : "ذَكَر" و "ذُكُور" و "ذِكْرَان"، [وذُكُورَة، وذِكرَة][٢] و"ذِكَارَه". وجاء [فَعَل] على "فُعُل"، [قالوا]: "رَجُلٌ نَصَفٌ"، و"قَوْمٌ نُصُفٌ، و"نُصُفٌ " أيضًا عن سيبويه[٣] و"أَنْصَاف"، قال بعضهم: ويكون "النَّصَفُ" جمعَ "النَّصَفِ"، فيكون الجمعُ كالواحدِ، والنَّصَفُ: الكهل[٤]، كأنه قد بلغ نصف العمر"[٥]. انتهى. و"وَجَعٌ" و"وِجَاعٌ" جمع لثلاثة من أبنية الصفة، وباقي الأمثلة متساوية.

الرابع: "فِعْلَان" : "ضَيْف" و"ضِيْفَان"، و "أَخٍ" و"إِخْوَان".

---

(١) الهنائي هو : علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن: عالم بالعربية. مصري. لقب " كراع النمل " لقصره، أو لدمامته. قَالَ ياقوت: من أهل مصر أَخذ عَن الْبَصرِيين، وَكَانَ نحويا كوفيا. له كتب، منها " المنضد " في اللغة، و " المنتخب المجرد - خ " مختصره، في دار الكتب و " المنجد - خ " رتبه على ستة أبواب في أعضاء البدن وأصناف الحيوان والطير والسلاح والسماء والأرض، و " أمثلة غريب اللغة " و " المصحّف " و " المنظم " و " الأوزان ". توفى بعد ٣٠٩هـ . ينظر : بغية الوعاة ٢/ ١٥٨، والأعلام ٤/ ٢٧٢.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، وأثبته من نص المفضل للسخاوي٣/ ٧٥٧.

(٣) عبارة سيبويه: " وبلغني أن بعض العرب يقول: نَصَفٌ ونُصُفٌ". الكتاب ٣/ ٥٧١.

(٤) ينظر : اللسان (نصف) ٩/ ٣٣١.

(٥) المفضل ٣/ ٧٥٧.

الخامس: "**فُعْلَان**" : "وَغْد" و"وُغْدَان"، وجاء: "أَوْغَاد"، و"ذَكَر" و"ذُكْرَان".
السادس: "**فُعُول**": "كَهْل" و"كُهُول".
السابع: "**فِعَلَة**": "رَطْلٌ" و"رِطَلَة"، قال السخاوي(١): "قالوا : "رِطَلَة" في جمع "رِطْل"، وهو الليِّن المسترخِي، والكبير الضعيف والأحمق، و"غلام رِطْل"، أي: ضعيف، والذي قارب الاحتلام أيضًا "رطل"، والطفل الذي لم تشتد عظامه، والكبير الضعيف من الخيل، ويجوز في جميع ذلك: "رَطْل" / [٤٦٥ ب] بفتح الراء، ولكنه قد قال: "شِيَخَة"، فتعين "رِطَلَة" لـ "رِطل" بكسر الراء".
و"شَيْخ" و"شِيَخَه" بفتح الياء وسكونها حكاهما السخاوي(٢)، فعلى ذا تزداد أبنية الجموع "فِعْلَة"، ولا يكادون يقولون : "رَجُلٌ شَيْخٌ"؛ لأنهم أجروه مُجرَى الأسماء.
السابع: "**فُعْل**": "فَرَسٌ وَرْدٌ" و"خَيْلٌ وُرْدٌ"، و"كَثّ" و"كُثّ"، وجاء: "كِثَاث"، و"ثِطَاط"، و"رِدَاد" على القياس، و"ثَوْبٌ سَحْلٌ" و"سُحْلٌ" للأبيض، وقال السخاوي: ثيابٌ من القطن بيضٌ تَصْنَع باليمن(٣).
الثامن: "**فُعُل**": "خَشِنٌ" و "خُشُنٌ".
التاسع: "سُمَحَاء" في جمع "سَمْح"، جيء به على معناه؛ لأنه في معنى اسم الفاعل، فجاء على "عَالِم" و"عُلَمَاء"، وربما ذكره السخاوي من "شَيْخَه" بسكون الياء تصير عشرة.
قوله: "والجمع بالواو والنون [فيما كان من هذه الصفات للعقلاء الذكور](٤)

---

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٤. وينظر قوله في: المفضل ٣/ ٧٥٢.
(٢) ينظر : المفضل ٣/ ٧٥٣.
(٣) المفضل شرح المفصل ٣/ ٧٥٣.
(٤) ما بين المعقوفين: سقط من الأصل، واستدركها في حاشية الأصل .

غير ممتنع، كقولك: "صَعْبُون"، و"صَنَعُون"(١)، **و"حَسَنُون"، و"جُنُبُون"**(٢)، **و"حَذِرُون"**(٣)**،و"نَدِسُون"**(٤)" ؛ لأنه صفات، وتقدم أن حكمَ الصفةِ أن تجمع جمع السلامة، هذا مذهب سيبويه، ومنع الجرمي في "عَزَب" و "بَطَل" أن يُجْمَعَ مذكَّرُهُ بالواو والنون، ولا مؤنثُهُ بالألف والتاء؛ لأنهم أَجرَوْهُ مُجرَى الأسماء. والجواب : أنها لما كانت صفاتًا، جاز جمعها، ألا ترى "شَيْخًا" لا تجري صفةً، فلا يقال: "رجلٌ شَيْخٌ"، ومع ذلك لم يخالفْ فيه الجرمي، فعلمت أن ما تمسك به الجرمي ليس بشيءٍ.

قوله: " وأما جمع المؤنث منها بالألف والتاء فلم يجيء فيه غيره" تقدَّم أن تكسيرَ الصفةِ ليس بقياسٍ، فإذا انضَمَّ إلى ذلك كونها صفة لمؤنث، ازدادت شبهًا بالفعل؛ فلذا الوجه في جميع ما كان مؤنثًا من الصفات الثلاثية : الألف والتاء، وذلك نحو: "عَبْلَات"، و "حُلْوَات"، و "حَذِرَات"، و "يَقِظَات". **قوله: "إلا مثال "فَعْلَة"، فإنهم كَسَّروه على "فِعَال"** / [٤٦٦ أ] **كـ "جِعَادٍ"**(٥) **و"كِمَاشٍ"**(٦) **و"عِبَالٍ"**(٧)، لكثرة تصرُّفِهِم فيها نحوًا من تصرفهم في "فَعْل" في صفة المذكر؛ إذ

---

(١) الصَّنَعون: جمع صَنَع، وهو الحاذق بالعمل. (لسان العرب ٨/ ٢١٠ (صنع)).

(٢) الجُنُبون: جمع جُنُب، وهو الغريب، أو الذي يجب عليه الغسل. (لسان العرب ١/ ٢٧٧، ٢٧٩ (جنب)).

(٣) والحَذِرُ: الكثيرُ الحَذَر، يُقال: "رجلٌ حَذُرٌ وحَذِرٌ"، بالضمّ والكسر إذا كان مستيقِظًا مُتَحرِّزاً. (لسان العرب ٤/ ١٧٥ (حذر))

(٤) النَّدْسُ: الصَّوْتُ الْخَفِيُّ. وَرَجُلٌ نَدْسٌ ونَدُسٌ ونَدِسٌ أَي فَهِمٌ سَرِيعُ السَّمْعِ فَطِن. (لسان العرب ٦/ ٢٢٩ (ندس)).

(٥) الْجَعْدُ مِنَ الشَّعْرِ: خِلَافُ السَّبْطِ، وَقِيلَ هُوَ الْقَصِيرُ. (لسان العرب ٣/ ١٢١ (جَعُدَ)).

(٦) الكَمْشُ: الرجلُ السَّرِيعُ الْمَاضِي. (لسان العرب ٦/ ٣٤٣ (كَمَشَ)).

(٧) العِبَال: جمع عَبْلة، وامرأة عَبلة: تامّة الخَلْق. (لسان العرب ١١/ ٤٢٠ (عبل)).

كانا صفتين، فلم يتجاوزوا "فِعَالًا"؛ لأن التكسيرَ لا يتمكن في الصفة. قوله: "إلا مثال "فَعْلَة" ليس مستثنىً من قوله: "بالألف والتاء" من قوله: "فلم يجئ فيه غيره"؛ لأن جميع ذلك يجمع بالألف والتاء. وقالوا: "عِلَج" في "عِلْجَة"[١]، وهو قليل ، جاءوا به على نحو: "قِرْدٍ" و"قِرَدَةٍ".

[جمع المؤنث الثلاثي الساكن الوسط المنتهي بالتاء]

قال الزمخشري: "والمؤنث الساكن الحشو لا يخلو من أن يكون اسمًا أو صفةً، فإذا كان اسمًا تحركت عينه في الجمع إذا صحت بالفتح في المفتوح الفاء، كـ "جَمَرَات"، وبه وبالكسر في المكسورها، كـ"سِدِرَات"، وبه وبالضم في المضمومها كـ "غُرُفَات". وقد تُسَكَّنُ في الضرورة في الأول، وفي السعة في الباقين في لغة تميم. فإذا اعتَلَّت فالإسكان كـ "بَيْضَات" و"جَوْزَات" و"دِيْمَات" و"دُوْلَات"، إلا في لغة هذيل قال قائلهم :

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ

وتُسَكَّنُ في الصفةِ لا غير، وإنما حَرَّكوا في جمع "لَجْبَة"، و"رَبْعَة"؛ لأنهما كأنهما في الأصل اسمان، وُصف بهما، كما قالوا: "امرأةٌ كَلْبَةٌ"، و"ليلةٌ غَمّ"[٢].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ : "والمؤنث الساكن الحشو".

الفصل مُحَمَّدٌ: لَمَّا ذَكَرَ جمعَ الثُّلاثيَّة مُكَسَّرًا أسماءً و [صفاتًا][٣]، وما كان منها

---

(١) ناقة عِلّجة: كثيرة اللحم. (لسان العرب ٢/ ٣٢٧ (علج)).

(٢) المفصل صـــ ٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) في الأصل: (وصفات)، وهو تحريف؛ لأنه معطوف على منصوب.

للمذكر ووجدت شروطه، جُمِعَ [بالواو والنون][١]، أتبَعَهُ بأن ما كان منها للمؤنث لا يمتنعُ من جمع السلامة- وإن كان تقدَّمَ جمعُ السلامةِ- لكن ما يعتري المؤنث من الإسكان والتحريك لم يتعرَّضْ له، فذكَرَهُ هنا ، فقال: والمؤنث، يريد: ما كان فيه تاءُ التأنيثِ الساكنُ الحشو [لا يخلو][٢] من أن يكون اسمًا أو صفةً، دليل الحصرِ ظاهرٌ، فإذا كان اسمًا، تحرَّكَت عينُه في الجمع؛ للفرق بين الاسم والصفة، وخَصُّوا الاسم بالفتح؛ لخفة الاسم، حرَّكوه وتركوا الصفةَ على سُكُونِها؛ لأنها تجري مُجرَى الفعل، والفعل أثقل من الاسم؛ لما تقدَّم فيما لا ينصرف[٣]، وقيل: حُرِّكَ إشعارًا بأنه من حقه أن لا يسلم في الجمع كل السلامة كالمذكر؛ لأن المؤنث يُحَطّ عن رُتْبةِ المذكر.

وقوله: "**إذا صحت عينه**" احترازًا من نحو: "بَيْضَات" على ما يأتي، ويلزمه أن يشترط أيضًا عدمَ إدغامِ العين، نحو: "سَلَّة"، فإنها لا تُحَرَّكُ، فإن سُومِحَ بأن الصحةَ يريد بها إذا لم تكن معتلة[٤] ولا مدغمة، عَمَّ قوله: بالفتح؛ لأنه التزموا تحريكَه؛ لما ذكر من / [٤٦٦ ب]إرادة الفرق، وكانت الفتحة أخفّ، وَجَبَ المصيرُ إليها في المفتوح الفاء، كـ "جَمَرَات". **قوله:** "**وبه**" الهاء في "بِهِ" تعود إلى الفتح، كأنه قال: وبالفتح طلبًا للخفة. **قوله:** "**وبالكسرِ في المكسورها** كـ "سِدِرات"؛

---

(١) في الأصل: (بالألف بالواو والنون) ثم شطب على كلمة (بالألف).

(٢) في الأصل : (لا يخلوا) بألف بعد الواو، وهو تحريف.

(٣) ينظر : المخطوط / ٥٥ب ، وقد أحسن ابن عمرون في تفصيل هذه المسألة، فذكر عدة أوجه لخفة الاسم عن الفعل. أما ابن يعيش : فقد ذكر وجهين فقط لخفة الاسم : بأنه أكثر استعمالا، و أن الفعل لا بد له من فاعل ومفعول فهو كالمركب ، والاسم كالمفرد، والمفرد أخف. ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٦٥.

(٤) في الأصل: زيادة كلمة (العين) وشطب عليها .

للإتباع. **قوله:** "**وبه**" يعني: بالفتح أيضًا؛ طلبًا للخفة. **وبالضم في المضمومها؛** للإتباع أيضًا، **كـ** "**غُرُفَات**" ورُوِيَ:

فلمّا رَأَوْنا بادِيًا رُكَباتُنا ... على مَوْطِنٍ لا نَخلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ(١)

بفتح الكاف من "رُكَباتُنَا" وقال بعض النحاة: إن "رُكَبَاتُنَا" جمع "رُكَبٍ"، و"رُكَبٍ" جمع " رُكْبَة"(٢). ولو كان كما قال، لما جاز : "ثلاث رُكَبات"؛ لأن هذا الضربَ من العددِ لا يُضافُ إلا إلى أبنية القلةِ وما كان في معناها. **قوله:** "**وقد [تُسَكَّنُ]**(٣) **في الأول**" يعني: المفتوح ألفًا، إنما كان من الضرورة؛ لأن الفتحة

(١) البيت من بحر الطويل، لعمرو بن شأس الأسدي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٣؛ وبلا نسبة في اللمع ص ٢٥٤؛ والمحتسب ١/ ٥٦؛ والمقتضب ٢/ ١٨٩.

اللغة: الهَزَل بتحريك الزاي: لغة في (الهَزْلِ) بسكونها، وبُدُوُّ الركبة: كناية عن التأهُّب للحرب، وعلى موطن: أي في موطن من مواطن الجد الخالص، أي من مواطن الحرب.

المعنى: لما أيقنوا أنَّا سنحاربهم لا محالة استسلموا لنا. والشاهد فيه: فتح العين من "رُكباتنا" جمعًا لـ"رُكْبة" استثقالًا لتوالي الضمتين إذا أريد تحريك العين بالضم.

(٢) فيكون من جمع الجمع، وقد رَدَّ ذلك كثير من النحويين، كالسيرافي وابن جني وأبي حيان ،

قال أبو حيان :" والعدول إلى الفتح تخفيفًا أسهل من ادعاء الجمع؛ لأن العدول إليه قد جاء في نحو: كِسَرات جمع كِسْرة جوازًا، وإليه في نحو فُعْلة وجوبًا، وفَعْلَة وفِعْلَة وفُعْلَة أخوات، وجمع الجمع لا يصار إليه إلا بدليلٍ قاطعٍ، لأنه لا ينقاس.

ورد السيرافي مذهب هؤلاء بقولهم: ثلاث غُرَفات بالفتح، كما قالوا: ثلاث غُرُفَات بالضم.

وفي المصباح: والضم هو الأصل عند النحويين؛ لأنه إتباع لحركة الفاء كما اتفق في المفتوح والمكسور، والتسكين عندهم للتخفيف، وكذا الفتحة عندهم، عدلوا عن الضمة إليها تخفيفًا. قال ابن جني: "وهذا أدل دليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون إلي السكون". وعندي أن الفتح إتباعٌ لما بعدها، وأن التسكين تسليمٌ للمجموع وإبقاء العين على حدها. التذييل والتكميل ٢/ ٤٩.

(٣) في الأصل: (يسكن)- بالياء- وما أثبته هو ما يقتضيه السياق، كما في متن المفصل.

أخفُّ الحركات؛ ولذا لا يُخَفَّفُ، أي: لا يُسَكَّن كالمضموم والمكسور، وقيل: إنها لغةٌ. **قوله:** "**وفي السِّعَة في الباقِيين**" في لغة تميم، يعني: تسكين عين المكسور الفاء والمضمومها؛ لثقلهما، خففُوهما.

قوله: "**فإذا اعتلت كـ "بَيْضات" و"جَوْزَات**" ذَكَرَ ما عينُهُ واوًا، وإنما سكنت؛ لأنها لو تحركت وقبلها فتحة، رُبَّما قُلِبَت ألفًا، فأسكنوا خَوْفًا من ذلك.

قوله: "**ودِيمَات**" يعني: ما عينه معتلة من "فِعْلَة" المكسور الفاء، يلزم الإسكان؛ كراهة الكسر على الياء وقبلها كسرة(١).

قوله: "**و دُولاتٍ**" يعني: المعتل العين أيضًا من المضموم الفاء، نحو: "دُولات"، كَرِهوا الضمةَ على الواوِ وقبلها ضمة.

وقال سيبويه: " ومن العرب من يَدَع العين من الضمة في "فُعْلَة: فيقول: / [٤٦٧ أ] "عُرْوَات" و "خُطْوَات" "(٢) انتهى.

يعني: يسكن ما لامه [واوًا]، فذا فيه لغتان على إحدى اللغتين، يكون من المستثنى مع العين مما لامه [ياءً] من "فَعْلَه"، نحو: "كَلْبَة" لا يجمع جمع السلامة وتُضم عينه، كَرِهوا الضمة قبل الياء، ومن سكَّنَ العين جاز عنده "كَلبات"، ونحوه من المكسور الفاء، نحو: "لِحْيَه" و"رِشْوَة"، مَن ضَمَّ العين لا يجمَع ذا بالتاء؛

---

(١) وفي المصباح: هذيل تقول: دِيَمات بالفتح في جميع هذا الباب.

وفي شرح الشافية لركن الدين ١/ ٤٣٣ :"وإن كان معتل العين أو معتل اللام بالواو يجمع على فِعْلات بسكون العين وفتحها، نحو: دِيْمات ورِشْوات، في جمع: دِيْمَة ورِشْوَة؛ أما السكون في دِيْمات ورِشْوَات فلكونه أصلا؛ لمراعاة حرف العلة، وأما الفتح في دِيَمات؛ فلأن فتح حرف العلة مع كسر ما قبلها لا يستثقل ولم يجُز دِيِمات -بكسر العين- لاستثقال الكسرة على الياء مع كسرة ما قبلها. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٧٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٦٩.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٨٠.

كراهية وقوع الياء والواو بعد كسرة، ولأنه يلزم قلب الواو من "رِشْوَة" ياءً، ومن سَكَّنَ قال: "لِحْيَات" و"رِشْوَات"، والمضاعف أيضًا لا يحرِّكوا به؛ كراهية اجتماع المثلين، نحو : "سَلَّة" و"سَلَّات"، وكذا المضموم الفاء من المدغم، لا تُحَرَّك عينه، نحو: "سُرَّةٍ" وسُرَّاتٍ"، والمضاعف من "فِعْلَة" كالمضاعف من "فَعْلَة" لا تحرك، نحو : "قِدَّة" و"قِدَّاتٍ". **قوله: " إلا في لغة هُذَيل، قال قائِلُهُم:**

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ"(١)

حَرَّكَهَا بالفتحِ؛ جَرْيًا على القاعدة في الفرق بين الاسم والصفة، ولم يقلبوها ألفًا؛ لأن الحركةَ عارضةٌ، فلم يعتدُّوا بها، وذا في "فَعْلَة" المفتوح الفاء خاصةً. **قوله : "وتُسَكَّن الصفة لا غير"** ؛ لثِقَلِها. **قوله: "وإنما حرَّكوا في جمع "لَجْبَة" و"رَبْعَة"؛ لأنهما كأنهما في الأصل اسمان وُصِفَ بهما، كما قالوا: "امرأةٌ كَلْبَةٌ"، و"لَيْلَةٌ غَمٌّ"** "شاةٌ لَجْبَةٌ" : هي التي جَفَّ لَبَنُها(٢). و"امرأةٌ رَبْعَةٌ": قصيرة(٣). ويدل على

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: رفيقٌ بمسح المنكبين سبوح

والبيت لأحد الهذليين في الدرر ١/ ٨٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٥٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٠٢، ١٠٤؛ والخصائص ٣/ ١٨٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٧٧٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٥ (بيض)؛ والمحتسب ١/ ٥٨؛ والمنصف ١/ ٣٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣.

اللغة: رائح: عائد في العشيّ. متأوّب: عائد في أوّل الليل. مسح المنكبين: تحريك اليدين. السبوح: الحسن الجري. المعنى: يشبّه الشاعر سير مطيّته بطائر يعود بسرعة إلى احتضان بيضه عند العشاء.

والشاهد فيه قوله: "بَيَضات" حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التي تفتح العين في جمع "فَعْلَة" صحيحًا كان أو معتلًا، والقياس التسكين في المعتلّ.

(٢) ينظر: لسان العرب ١/ ٧٣٦ (لجب).

(٣) في اللسان (ربع) ٨/١٠٧: "وَرَجُلٌ رَبْعة ورَبَعة أَي مَرْبُوعُ الخَلْق لَا بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ، وُصِف المذَكَّر بِهَذَا الِاسْمِ المؤَنّث كَمَا وُصِفَ الْمُذَكَّرُ بخَمْسة وَنَحْوِهَا حِينَ قَالُوا: رِجَالٌ خَمْسَةٌ، وَالْمُؤَنَّثُ رَبْعة =

أنهما اسمان في الأصل: ثبوت تاء التأنيث مع المذكر كثبوتها مع المؤنث، كما يقال: "رجالٌ خمسة"، ولو كان صفةً في الأصل لفصل فيه بين المذكر والمؤنث بحذف التاء، وجهه: أنهم قد يصفون بالأسماء على تخيُّل معنى الوصفية فيها، كما ذُكِرَ من قولهم: "امرأة كَلْبَة"، أي: زَنِيَّة، و "ليلةٌ غم"، أي: مظلمة، وقيل : إنما حُرِّكَت؛ [لأن][(١)] من العرب مَنْ يقول: "شاةٌ لَجَبَةٌ" – بفتح الجيم– / [٤٦٧ ب] وأجمعوا في الجمع على هذه اللغة. وقالوا : "العَبَلات" – بالفتح– لقومٍ من قريش، سموا بذلك؛ لأن أُمَّهُم كان اسمها عبلة، والصفة إذا سُمِّيَ بها خرجت عن حكم الصفة وجُمِعَت جمعَ الأسماءِ، كما فُعِلَ في "الأحاوص"[(٢)]، وما كان "فَعَلَة" بمنزلة "فَعْلَة"، نحو : "رَحَبَة" و"رَحَبَات"– بالتحريك– في الجمع أيضًا. قال سيبويه : "وإن جاء شيءٌ من بنات الياء والواو والمضاعف، أُجْرِيَ هذا المُجرَى إذا كان مثل ما ذكرنا، ولكنه عزيز"[(٣)] انتهى.

=وربَعة كَالْمُذَكَّرِ، وأَصله لَهُ، وجَمْعُها جَمِيعًا رَبَعات، حَرَّكُوا الثَّانِيَ وإِن كَانَ صِفَةً لأَن أَصل رَبْعة اسمٌ مُؤَنَّثٌ وَقَعَ عَلَى الْمُذَكَّرِ والمؤنثِ فَوُصِفَ بِهِ، وَقَدْ يُقَالُ رَبْعات، بِسُكُونِ الْبَاءِ، فَيُجْمَعُ عَلَى مَا يُجْمَعُ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الصِّفَةِ؛ حَكَاهُ ثَعْلَبٌ عَنِ ابْنِ الأَعرابي. قَالَ الْفَرَّاءُ: إِنما حُرِّكَ رَبَعات لأَنه جَاءَ نَعْتًا لِلْمُذَكَّرِ والمؤَنث فكأَنه اسْمٌ نُعت بِهِ. قَالَ الأَزهري: خُولِفَ بِهِ طَرِيقُ ضَخْمة وضَخْمات لِاسْتِوَاءِ نَعْتِ الرَّجُلِ والمرأَة فِي قَوْلِهِ رَجُلٌ رَبْعة وامرأَة رَبْعَةٌ فَصَارَ كَالِاسْمِ، والأَصل فِي بَابِ فَعْلة مِنَ الأَسماء مِثْلِ تَمْرة وجَفْنة أَن يُجْمَعَ عَلَى فَعَلات مِثْلِ تَمَرات وجَفَنات، وَمَا كَانَ مِنَ النُّعُوتِ عَلَى فَعْلة مِثْلِ شَاةٍ لَجْبة وامرأَة عَبْلة أَن يُجْمَعَ عَلَى فَعْلات بِسُكُونِ الْعَيْنِ وإِنما جُمِعَ رَبْعة عَلَى رَبَعات وَهُوَ نَعْتٌ لأَنه أَشبه الأَسماء لِاسْتِوَاءِ لَفْظِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي وَاحِدِهِ؛ قَالَ: وَقَالَ الْفَرَّاءُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ امرأَة رَبْعة وَنِسْوَةٌ رَبْعات، وَكَذَلِكَ رَجُلٌ رَبْعة وَرِجَالٌ رَبْعون فَيَجْعَلُهُ كَسَائِرِ النُّعُوتِ.

(١) في الأصل: (أن)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٢) الأحاوص : من ولده الأحوص، وهم: عوف، وعمرو. ينظر: تاج العروس ١٧/ ٥٣٨.

(٣) ينظر بنصه : الكتاب ٣/ ٥٧٩.

و"فَعِلَة" نحو : "نَبِقَات"، وفِعْلَة" نحو: "إبْرات"، وهي: فسيل المُقل[١]، وكذا "فَعُلَة" كـ " سَمُرَات"، و"فُعُلَة" كـ "بُسُرات"، و "فُعَلَة" نحو: عُشَرات".

[جمع المؤنث الساكن الوسط غير المنتهي بالتاء]

قال الزمخشري: "وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء. وقالوا: "أَرَضَاتٌ"، و"أَهَلَاتٌ" في جمع "أَهْلٍ" و"أَرْضٍ". قال :

فَهُمْ أَهَلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عَاصِمِ

وقالوا: "عُرُسَاتٌ"، و"عِيَرَاتٌ" في جمع "عُرْسٍ"، و"عِيْرٍ". قال الكميت:

عِيَرَاتُ الفِعَالِ والسُّؤْدَدِ العِـــ ... ـدِّ إِلَيْهم مَحْطُوطَةُ الأَعْكَامِ"[٢]

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء"

الفصل مُحَمَّدٌ: يعني في التحريك في الجمع بالألف والتاء، يقول: "دَعْد" و"دَعَدَات"، و"أَرَضَات" في جمع "أَرْض"، فحرَّكوا الراء. الدليل على تأنيث "أَرْض": ظهور تاء التأنيث في "أُرَيْضَة". وأما "أَهَلَات" فليس من هذا الفصل، بل من الذي قبله؛ لأن التاء تدخله، قالوا : "أَهْلَة" و"أَهَلَات". قال الشاعر:

وأَهْلَةِ وُدٍّ قد تَبَرَّيْتُ وُدَّهُمْ ... وأَبلستُهمْ في الحَمْد جَهْدي ونائلي[٣]

---

(١) ينظر : القاموس المحيط ١/ ٣٤١، وتاج العروس ١٠ /٨ .

(٢) المفصل صـــ ٢٣٨.

(٣) البيت من الطويل، لأبي الطمحان القيني في خزانه الأدب ٨/ ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٨؛ ولسان العرب ١١/ ٢٨١ (أهل)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٥٤؛ والمحتسب ١/ ٢١٧.

اللغة: تبرَّيت لمعروفه: إذا تعرّضْت لَه. أبليتهم: أوصلتهم، ومنحتهم، البلية بمعنى المنحة تارة، والمحنة أخرى. الجهد: الطاقة. والنائل والنوال: العطاء. و المعنى: ربّ أهل ود قد تعرّضت لهم حامدًا، ليعلموا أنّي أودهم، وبذلت لهم حمدي وشكري جهد طاقتي.

والشاهد فيه قوله: أنَّ "أهلًا" الوصف قد يُؤَنّثُ بالتاء، فيقال: أهلة. كما في البيت. و"أهلة" صفة لموصوف محذوف، والتقدير: وجماعة مستأهلة للود، أي مستحقة له.

و "أَهْل" بغير تاء مذكر يجمع بالواو والنون، قال الشنفرى(١):

وَلِي دُونَكُم أهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وأرْقَطُ زُهْلُولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ(٢)

ولما قالوا في المذكر: ""أَهْل" و"أَهْلُون"، وفي المؤنث: "أَهْلَ" و"أَهَلَات"، أشبه "فَعْلَة" من الصفات فجُمِعَ بالألف والتاء، وأسكنوا الثاني منه، فقالوا: "أَهْلَات" كـ "صَعْبَات"، ومن العرب مَنْ يفتح، كما في "أَرَضَات"؛ لأنه اسم وإن أشبَهَ الصفة، قال قائلهم: / [٤٦٨ أ] فهُمْ أهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ

البيت للمُخَبَّل(٣)، وتمامه : إذا أدْلَجوا باللَّيلِ يَدعُون كَوْثَرَا(٤)

وأنشده ابن دُرَيد(٥):

---

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٦٨٦.

(٢) سبق تخريجه في صـــــ ٦٨٦.

(٣) المُخَبَّل: هو الرّبيع بن ربيعَة ويكنى أَبَا يزِيد، من بني أنف النَّاقة شَاعِر فَحل من مخضرمي الْإِسْلَام والجاهلية. توفى سنة ١٢هــ ، وقيل: في خلافة عمر أو عثمان. ينظر: الوافي بالوفيات ١٤/ ٥٧، و الإصابة في تمييز الصحابة ٢/ ٣٧٩، والأعلام ٣/ ١٥، ومعجم الشعراء العرب١/ ٨٠٨.

(٤) البيت من الطويل، للمخبل السعديّ في ديوانه ص ٢٩٤؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٣٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٩٦، ٩٩؛ ولسان العرب ١١/ ٢٨ (أهل)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ١٢٣.

اللغة: أدلجوا: ساروا بإبلهم ليلًا. يدعون كوثراً: يحدون إبلهم بكلمة "كوثر" إشارة إلى الممدوح، وهي كلمة يُكَنَّى بها عن الجواد الكثير العطاء. والشاهد فيه جمع "أهل" على "أَهَلات" بالألف والتاء. وتحريك الحرف الثاني، حملًا لِـ "أهل" على معنى الجماعة، ووجه تحريك الهاء تشبيهه بـ"أَرَضات" لأنّ في الجمع معنى التأنيث، ولأن حكم ما يجمع بالألف والتاء من باب "فَعْلة"، وكان من الأسماء، أَن يحرك ثانيه، نحو: "جَفْنَة" و"جَفَنات".

(٥) ابن دُرَيْد: هو محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدي، أبو بكر، أشعر الشعراء، و أعلم الشعراء، ولد في البصرة سنة ٢٢٣هـ، وعاش في عمان مدة، أخذ العلم عن أعلام عصره ومنهم أبو حاتم السجستاني، وعمه الحسين بن دريد، كما تلمذ عليه خلق كثير منهم: أبو علي القالي، و أبو علي الفارسي، والآمدي، =

فهُمْ أهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ.... يَحُجُّونَ سِبَّ الزِّبْرِقَانِ المُزَعْفَرَا(١)

فيحتمل أن يكون لاختلاف الرواية في النصف الثاني ، لم يتمه الزمخشري. "الكوثر": الكثير العطاء، و "السِّبّ" : العِمَامَة. **قوله: "وقالوا: "عُرُسات" في جمع : "عُرْسٍ" فأتبعوا، كما أتبعوا في "ظُلُمَات". و" عِيرَات" في جمع: "عِيْر"**، وهي الإبل تحمل الميرة(٢)، وهي مؤنثة بغير تاءٍ، قال تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾(٣) لكن المعتل العين إنما تحرَّكَ على لغة هُذَيْل. وقال السخاوي: "وافقَ أكثرُ العربِ هُذَيْلًا فيها، فحَرَّكوا الياء، [وإنما تُحَرَّكُ (الواوُ) في نحو: جَوَزَات، و(الياءُ) في نحو: بَيَضَات، ولكن في (عِيَرَات) وحدها يوافقهم غيرهم](٤)، قال الكُمَيْتُ(٥)، يمدحُ أهلَ البيتِ – رضوان الله عليهم – من قصيدة أولها:

مَن لقَلْبٍ مُتَيَّمٍ مُسْتَهامِ ... غيرِ ما صَبْوَةٍ ولا أحْلامِ

=وابن خالويه، وابن السراج، ومن أهم مؤلفاته: الاشتقاق، و أدب الكاتب، و الامالي، والجمهرة، وفعلت و أفعلت. توفي سنة ٣٢١هـ . ينظر: معجم المؤلفين ٣/ ٢١٧– ٢١٩، و الأعلام ١٦/ ٨٠.

(١) ينظر : جمهرة اللغة ١/ ٧٠، ٨٦، ٣/ ١٢٥٧.

(٢) ينظر : اللسان (عور) ٤/ ٦٢٤.

(٣) من الآية ٨٢ من سورة يوسف. وقد كُتِبَت الآيةُ في أصل المخطوط: "واسأل العير التي كنا فيها"، وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، وأثبته من المفضل شرح المفصل للسخاوي ٣/ ٧٧٤.

(٥) هو الكُمَيت بن زيد بن خنس الأسدي، أبو المستهلّ: شاعر الهاشميين. من أهل الكوفة. اشتهر في العصر الأموي. وكان عالما بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة في علمه، أشهر شعره " الهاشميات – ط " وهي عدة قصائد في مدح الهاشميين. اجتمعت فيه خصال لم تجتمع في شاعر: كان خطيب بني أسد، وفقيه الشيعة، وكان فارسا شجاعا، سخيا، راميا لم يكن في قومه أرمى منه. توفي ١٢٦هـ . ينظر : جمهرة أشعار العرب ص ٧٨٣، والشعر والشعراء٢/ ٥٨١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ص ٣٤٧، و الأعلام ٥/ ٢٣٣.

يقول فيها:

عِيَراتُ الفِعَالِ والسُّؤْدَدِ العِـ ... ـــدّ إليهم محطوطةُ الأعْكامِ"[١][٢]

ويُروَى[٣] : والحَسَب العود إليهم. شاهده: "عِيَرات"، وهو جمع "عِيْر" كما تقدم، و"الفَعَال" – بفتح الفاء: الكرم، و"السؤدد": السيادة[٤]، و"العِدّ"– بالكسر – الشيء الكثير، وما له مادة لا ينقطع[٥]، و"الحَسَب": كرم الرجل، و"العَوْد": القديم، وقوله: "محطوطة الأعكام" أي: تركب الإبل بأعكامها، أي: بأحمالها فيهم بالحَسَب والرُّشد[٦].

---

(١) البيت من الخفيف، للكميت – وليس في ديوانه– في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٣٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٦١، ٢٦٤، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٨١، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٦.

اللغة: العيرات: جمع العير، وهي القافلة. الفَعال: الكرم. السؤدد: السيادة. العِدّ: القديم. الأعكام: الأحمال. والمعنى: إنّ قوافل الجود والإحسان والسيادة حطَّتْ أثقالها لدى أهل بيت النبي –صلى الله عليه وسلم–. والشاهد فيه قوله: "عِيَرات" في جمع "عِير"، على القياس، وذلك لأنّ المؤنث المعتلّ العين الذي لا تاء فيه تُحرَّك عينه بالفتح، عند الجمع.

(٢) المفصل ٣/ ٧٧٤.

(٣) ذكرها السيرافي في شرحه على الكتاب ٤/ ٣٣٢.

(٤) ينظر : المعجم الوسيط صـــــــ٤٦١.

(٥) قاله الأصمعي: ينظر: تهذيب اللغة (عد) ١/ ٦٧.

وفي المصباح المنير ٢/ ٣٩٥: "وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْعِدُّ بِلُغَةِ تَمِيمٍ هُوَ الْكَثِيرُ وَبِلُغَةِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ هُوَ الْقَلِيلُ"

(٦) ينظر هذا المعنى في: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٦٤.

[حكم المُعتلّ العين من "أفعل" في الجمع]

قال الزمخشري: "وامتنعوا فيما اعتلت عينه من "أَفْعُل". وقد شَذَّ نحو: "أَقْوُس"، و"أَثْوُب"، و"أَعْيُن"، و"أَنْيُب". و"امتنعوا" في الواو دون الياء من "فُعُولٍ، كما امتنعوا في الياء دون الواو من "فِعَال". وقد شَذَّ نحو: "فُوُوجٍ"، و"سُوُوق"[١].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ:" وامتنعوا فيما اعتلت عينه من "أَفْعُل"

الفصل مُحَمَّد: إنما امتنعوا؛ لاستثقال / [٤٦٨ ب] الضمة على الياء في الجمع، وإن سكن ما قبلها وعنه مندوحةٌ إلى " أَفْعَال". **قوله: "وقد شَذَّ"** منبهة على أن الأصل، نحو : "أَقْوُس" في جمع "قَوْس"، قال الأزرق العنبري[٢]:

في أَقْوُسٍ نازَعَتْها أيْمُنٌ شُمُلا[٣]

ويجمع أيضًا على "أَقْوَاس" و "أَقْيَاس" و "قِياس" و "قِسِيّ" و "قُسِيّ"، وكلاهما على القلب، و "قُوُوسًا" لم تُستَعمَل، بل جاء مقلوبًا، واستغنوا [به][٤] عن "قُوُوس".

---

(١) المفصل صـــ ٢٣٨.

(٢) لم أعثر له على ترجمة.

(٣) عَجُز بيت من البسيط، وصدره: طِرْنَ انقطاعةَ أَوْتارٍ مُحَظْرَمةٍ

والبيت للأزرق العنبري في شرح شواهد المغني ص ١٣٣؛ والكتاب ٣/ ٦٠٧؛ ولسان العرب ١١/ ٣٦٤ (شمل)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٣٠.

اللغة: المحضرمة: المخلَّطة؛ وأرى أنّها المحصرمة (بالصاد) وهي المحكمة الصُّنع، وتروى. المحظربة وهي المحكمة الفتل. أقوس: جمع قوس. نازعتها: جاذبتها. أيمن شملًا: نحو اليمين ونحو الشمال (بالجمع).

المعنى: طارت هذه الطيور، فكان لطيرانها صوت يشبه صوت انقطاع الأوتار المشدودة جيدًا في الأقواس، فجذبتها الجهات (أو الأكفّ) اليمنى وجذبتها الجهات اليسرى (الشمل). والشاهد فيه قوله: "أَقْوُس" في جمع "قَوْس" شُذوذًا، وعلى القياس المرفوض؛ لأنه معتلّ العين.

(٤) في الأصل: (عنه به)، وشطب على: (عنه).

و"أَثْوُب" في جمع "ثَوْب"، ويجمع على : "أَثْوَاب". و "أَعْيُن" في جمع "عَيْن"، ويجمع أيضًا على : "أَعْيَان"، قال :

كَأَعْيَانِ الجَرَادِ المُنَظَّمِ(١)

و "أَنْيُب" في جمع "نَابٍ". وفي نسخة الشيخ(٢): "بَيْت" و" أَبْيُت". وجاء غير ذلك "ثَوْب" و"أَثْوُب". وقالوا: "أَيْرٌ" و"أَأْيُر"، وجاء "فَعْل" أيضًا، قالوا : "دَار" و"أَدْوُر"، و"سَاق" و"أَسْوُق" – وتقدم الكلام فيه بين يونس وسيبويه– وهو في "فَعْل" – بسكون العين– أقرب، حملًا على الصحيح؛ لأن صحيحَه يجمع على "أَفْعُل"، ويحتمل أنه لما لم تظهر الحركة فيه لقلبهم واوها ألفًا، أشبهت "فعْلًا" – بسكون العين–؛ فلذا جاز فيها "أَفْعُل". **قوله: "وامتنعوا في الواو دون الياء من "فُعُول" "**؛ لأنهم إذا امتنعوا من "فُعْل" مع سكون ما قبل حرف العلة، ففي "فَعُول" بطريق الأولى؛ لانضمام فائِهِ مع زيادة واو "فعُول".

قوله : "كما امتنعوا في الياء دون الواو من "فِعَال" لمَّا امتنعوا في ذوات الواو من "فُعُول" امتنعوا في ذوات الياء من "فِعَال"؛ ليفرقوا بين ذواتِ الياء والواو، أو لما ألزموا ذوات الواو "فِعَالًا"، ألزموا ذوات الياء "فَعُولًا" على وجه المعادَلَة بين حرفَي العلة.

---

(١) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

ولكنَّي أَغْدو عليّ مُفاضَةٌ ... دِلاصٌ كأَعْيان الجَرادِ المنظَّم

وهو ليزيد بن المدان في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤١، ولسان العرب ١٣/ ٣٠١ (عين)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٥٥، والكتاب ٣/ ٥٨٩، ولسان العرب ٦/ ٣٣٥ (قرش)، والمقتضب ١/ ١٣٢، ٢/ ١٩٩، والمنصف ٣/ ٢١، ٥١.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٦٤.

قوله: "**وقد شَذَّ نحو** : "**فُوُوج**" والفَوْج: / [٤٦٩ أ] الجماعة من الناس[١]، قال تعالى : ﴿ كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٌ ﴾[٢]، وقيل: الفوج: اتِّبَاع الرؤساء[٣]. و"**سُوُوق**" في جمع "سَاق".

[جمع "أفْعُل" و"فُعول" من المعتلّ اللام]

قال الزمخشري: "ويقال في "أَفْعُل"، و"فُعُول" من المعتل اللام: "أَدْلٍ" و"أَيْدٍ" و"دُلِيٌّ" و"دُمِيٌّ". وقالوا: "نُحُوٌّ" و"قُنُوٌّ". والقلب أكثر. وقد يكسر الصدر، فيقال: "دِلِيٌّ" و"نِحِيٌّ"، وقولهم: "قِسِيٌّ"، كأنه جمعُ "قَسْوٍ" في التقدير"[٤].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ : "ويُقَال في "أَفْعُل" و "فُعُول"

الفصل مُحَمَّدٌ: "أَفْعُل" من المعتل اللام يلزم منه أن تقع واوه طَرَفًا وقبلها ضمة، وذا لم يأتِ في اسمٍ معربٍ، وعلة ذلك في التصريف يأتي، فأبدلوا من الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياءً؛ لتطرفها ووقوع الكسرة قبلها، فصار من قبيل المنقوص، وذلك: "أَدْلٍ"، واحده: "دَلْو"، فجُمِعَ على "أَفْعُل" على قياسه في القلة، فصار: ""أَدْلُوُ"، فاستثقلوا الضمة على الواو فحذفت، ثم أُبْدِلَ من ضمة اللام كسرة– لما

---

(١) ينظر : الصحاح (فوج) ١/ ٣٣٦، ومجمل اللغة لابن فارس ١/ ٧٠٧، ومقاييس اللغة (فوج) ٤/ ٤٥٨، والمعجم الوسيط ٢/ ٧٠٥.

(٢) من الآية ٨ من سورة الملك ، وتمام الآية : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٌ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٌ ﴾.

(٣) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم (ف و ج) ٧/ ٥٦٥، ولسان العرب (فوج) ٢/ ٣٥٠، وتاج العروس (فوج) ٦/ ١٦٤.

(٤) المفصل صـــــ ٢٣٨.

ذكر -، فانقلبت الواو ياءً، فصار : "أَدْلي"، ثم دخل التنوين، فحذفت الياء كحذفها في "قَاضٍ"؛ لسكونها وسكون التنوين.

و"**أَيْدٍ**" جمع "يَدٍ" على "أَفْعُل"، فرُدَّت اللام فصار: "أيدٍ"، وكـ "أَفْلُس"، ففُعِلَ به ما ذكرت في "أَدْلٍ".

و"فُعُول" يعني: من المعتل اللام أيضًا، نحو: "**دِلِيّ**"، أصله: "دُلُوّ"، فكرهوا ثقَل الجمع والواو المشددة، فأبدلوا من الضمة كسرة، والواو الأولى ساكنة، والساكن حاجز غير حصين فلم يعتد به فاصلًا، فصار كـ "أَدْلٍ"، فانقلبت الواو ياءً، ثم قلبت الأولى؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن، قلبت الواو ياءً، أيهما كانت، وأدغمت الياء في الياء، وقيل: نزلوا الواو الأولى منزلة الضمة؛ لثقلهما مع ثقل الجمع، فصارت الثانية آخرًا وقبلها ضمة، فقلبت كـ "أَدْلٍ" .

و"**دَمِيٍ**" ليس لامه واوًا، بل ياءً، اجتمعت مع الواو الساكنة قبلها، فكُسِرَ ما قبل الواو، فقُلِبت ياءً و أدغمت / [٤٦٩ ب] في الياء. و"مَغْزُوّ" اسم مفعول، والمصدر، نحو: "عُتُوّ"، الاختيار فيهما: [عدم][1] القلب؛ لعدم الجمع على ما يأتي في موضعه.

قوله: "وقالوا "نُحُوٌّ" حكى سيبويه عن بعض العرب: إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ[2]، جمع "نَحْو"، أي: جهة، وجهه: أنه خرج منبهة على الأصل، ونحوه: "نُجُوّ" في جمع "نَجْوٍ"، وهو السحاب الذي قد هراق ماؤه[3].

و"بُهُوٌّ" في جمع "بَهْو"، و"بُهِيّ" أيضًا في الصدر. وحكى : "أَبٌ" و"أُبُوٌّ" ، و"أَخٌ" و"أُخُوٌّ"، و"فَتَىً" و"فُتُوٌّ"، وأصله: "فَتَوي" مثل "ثُدَي"، وذا عكس ما سبق؛ لأن

---

(١) ليست في الأصل، واستدركها في حاشية الأصل.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٨٤.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية / ٦١٤.

الباب في "فُعُول" أن يُرَدّ ذوات الواو إلى الياء، وهنا الأمر [بعكس][١] ذلك؛ لأن "فَتَىً" من الياء؛ لقولهم: "فتَيَان"، قال تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[٢]، ووجهه مع شذوذه عن القياس: إما أنه لم يعتد بالساكن، أو نزَّلَ الأولى منزلة الضمة، قلبت الثانية واوًا وأدغم فيها الأولى.

قوله: "**والقلب أكثر**" يعني في الجمع؛ لثِقَل الجمع و الواوين.

قوله: "**وقد يُكَسَّر [الصدر]**"[٣] إتباعًا لما قبله؛ ليكون العمل من وجهٍ واحدٍ.

و **قوله:** "**وقد يُكَسَّر**" يدل على قلته عنده وكثرة الأولى؛ لدخول "قد" على المضارع،

وكذا قال سيبويه: "وقد يكسرون أول الحرف لما بعده من [الكسرة][٤] والياء، وهي لغة جيدة"[٥]. انتهى، فيقال: "دِلِيّ" و "نِحِيّ"، وقولهم : "قِسِيّ" كأنه جمع "قَسْوٍ" في التقدير، يعني أنه مقلوب؛ لأن "قَوْسًا" معتل العين صحيح اللام، فقدمت لامه وأُخِّرَت عينه، فصار: "قَسْوًا" ثم جُمِعَ على "فُعُول"، ثم كُسِرَت سينه على ما ذكر ثم قافه إتباعًا، فقيل: "قِسِيّ".

---

(١) في الأصل: (يقتضي بعكس)، وشطب على كلمة: (يقتضي).

(٢) من الآية ٣٦ من سورة يوسف.

(٣) في الأصل: (يدل على قلته) بعد قوله: (يكسر) وشطب عليها .

(٤) ليست في الأصل، واستدركتها من نص الكتاب.

(٥) الكتاب ٤/ ٣٨٤.

[جمع ذي التاء من المحذوف العجز]

قال الزمخشري: وذو التاء من المحذوف العَجُز يُجْمَعُ بالواو والنون مُغَيَّرًا أَوَّلُه، كـ "سِنُون"، وقِلُون، وغيرَ مُغَيَّرٍ كـ "ثُبون" و"قُلون"، وبالألف والتاء مردوداً إلى الأصل كـ "سَنَوَات"، و"عِضَوَات"، وغيرَ مردودٍ كـ "ثُبَاتٍ" و"هَنَاتٍ"، وعلى "أَفْعُلَ" كـ "آم". وهو نظير "آكُم"(١).

قال صاحب الكتاب فصلٌ / [٤٧٠ أ] : " وذو التاء من المحذوف"

الفصل مُحَمَّدٌ: يعني : ما فيه التاء، والمحذوف العجُز، يريد: اللام. وعُلِمَ أنه محذوف؛ لأن أقلَّ عددِ حروف الأسماء المتمكنة ثلاثة أحرف، فلما جاء على أقل منها، عُلِمَ أنه حُذِفَ منه، وعُلِمَ أنه اللام بتصريف الكلمة، وكذا أنه واو أو ياء، فجمع بالواو والنون مُغَيَّرًا أوله، كـ "سِنُون" و"قِلُون"، وغير مُغَيَّر كـ "ثُبُون" و"قُلُون"- تقدم الكلام على ما جُمِعَ بالواو والنون مما لا يعقل، و أنه عوض مما دخل الكلمة من نقصٍ أو تغيير.

وقوله: "مُغَيَّرًا أوله كـ "سِنُون" و "قِلُون"، و غبر مُغَيَّرٍ كـ "ثُبُون". يريد: أنه قد جاء فيهما، ولذا أعاد "قُلُون". وقد رَوَى سيبويه: "ثِبُون" – بكسر أوله- قال سيبويه:" وإنما يكسر أول الحرف؛ كراهية أن يكون بمنزلة ما الواو والنون له الأصل، نحو: "هَنُون" و "مَنُون" و "بَنُون" . و"هَنَة" و"مَنَة" لا يجمعان إلا بالتاء؛ لأنهما قد ذُكِّرَا"(٢) **قوله: " وبالألف والتاء"** يعني: يُجْمَع جمعَ السلامة بالألف

(١) المفصل صــ ٢٣٩.

(٢) ينظر الكتاب بتصرف ٣/ ٥٩٨، قال سيبويه: "فإنَّما غيروا أوَّل هذا لأنَّهم ألحقوا آخره شيئاً ليس هو في الأصل للمؤنث ولا يلحق شيئاً فيه الهاء ليس على حرفين. فلما كان كذلك غيَّروا أوَّل الحرف كراهية أن يكون بمنزلة ما الواو والنون له في الأصل، نحو قولهم: هنون ومنون وبنون. وبعضهم يقول: قلون: فلا يغيَّر كما لم يغيروا في التاء. وأما هنةٌ ومنةٌ فلا تجمعان إلاَّ بالتاء؛ لأنَّهما قد ذُكِّرَتَا".

والتاء، مردودٌ إلى الأصل، كـ "سَنَوَات"، وإنما جُمِعَ بالألف والتاء؛ لأنه مؤنث، فجُمِعَ كأمثاله. و "سَنَه" أصلها الواو؛ لظهورها في "سَنَوَات" ، ومن قال : "سَنَهت"، كان المحذوف هاءً ولا أعلمها جاءت في الجمع "سَنَهَات". و "عَضَوَات" جمع "عِضَة"، وهي نبت، ويقال: بعير عاضِه، إذا أكل العِضَاه، ولا أعلمها جاءت "عَضَهَات"، بل : "عَضَوَات"، و فيه دليل أنه من الواو. **قوله:** "**وغير مردود كـ ["ثُبَات"]**"[١]، وهي الجماعة – تقدم الكلام عليها–، و "هَنَات– –تقدم في أول الكتاب– فمَن رَدَّ: نظر إلى الأصل، ومَنْ لم يردّ فلأن التاء كأنها عوض من المحذوف، وهما يرجعان إلى السماع.

قوله: "**وعلى "أَفْعُل**"، وقَلَّ التكسيرُ في هذا النحو؛ لأنها / [٤٧٠ ب] حُذِفَت لاماتها لضربٍ من التخفيف، وصارت التاء كأنها عوض من المحذوف، فلم يُكَسِّروها؛ لأن تكسيرَها يوجب رد ما حُذِفَ، فيكون نقضًا للغرض؛ فلذا كان الأكثر جمع السلامة، قال سيبويه: "وقد يُكَسِّرون هذا النحو على بناءٍ يَرُدُّ ما ذهب من الحرف"[٢] انتهى.

فقوله[٣]: "وقد يُكَسِّرون" يدل على قلته، و قوله: "على بناءٍ يَرُدّ" يشير إلى ما ذكر في علة عدم التكسير[٤]. **وذلك على "أَفْعُل"** كـ "**أَمٍ**" أصله: "أَأْمُوٌ"، فوقعت الواو

(١) في الأصل: "ثباب"، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٩٨. قال سيبويه: " وذلك قولهم: شفةٌ وشفاهٌ وشاةٌ وشياهٌ، تركوا الواو والنون حيث ردُّوا ما حذف منه واستغنوا عن التاء حيث عنوا بها أدنى العدد وإن كانت من أبنية أكثر العدد، كما استغنوا بثلاثة جروحٍ عن أجراحٍ، وتركوا الواو والنون كما تركوا التاء حيث كسَّروه على شيء يردُّ ما حذف منه واستغني به".

(٣) أي: قول سيبويه.

(٤) أن التكسير يوجب رد المحذوف، فيكون نقضًا للغرض.

طرفًا وقبلها ضمة، فقلبت الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياءً، فصار منقوصًا ونبّه على أصله، فقوله: "**وهو نظير آكمٍ**"؛ لأن "آكمًا" لم تحذف من واحده شيئًا رَدَّهُ الجمعُ، وظهر فيه الضم قبل آخره، ولأن "أَمَّة" أصلها: "فَعْلَة" فجُمِعَ جمعَها كـ "أَكْمَه"، وجريًا على جمع العرب بينهما، قال الزمخشري: لا زالت الأمة والأكمه يصطحبان في كلامهم حتى قالوا في مثَلٍ من أمثالهم: "لا تُفْشِ سِرَّكَ إِلَى أَمَةٍ، ولا تَبُل على أَكَمَةٍ"(١).

[جمــــع الرُّبـــــاعيّ والخُمَـــــاسِيّ]

قال الزمخشري: ويجمع الرباعي – اسمًا كان، أو صفة، مجردًا من تاء التأنيث، أو غير مجرد – على مثال واحد، وهو "فَعَالِل"، كقولك: "ثَعَالِب" و"سَلَاهِب"، و"دَرَاهِم"، و"هَجَارِع"، و"بَرَاثِن"، و"جَرَاشِع"، و"قَمَاطِر"، و"سَبَاطِر"، و"ضَفَادِع"، و"خَضَارِم". وأما الخماسي، فلا يُكَسَّرُ إلا على استكراهٍ، ولا يُتَجَاوَزُ به إن كُسِّرَ هذا المثالُ بعد حذفِ خامِسِهِ، كقولهم في "فَرَزْدَق": "فَرَازِد"، وفي "جَحْمَرِشٍ" جَحَامِر. ويقال: "دَهْثَمُون" و"هِجْرَعُون"، و"صَهْصَلِقُون"، و"حَنْظَلَاتٌ" و"بُهْصُلَات"، و"سَفَرْجَلَات"، و"جَحْمَرِشَات"(٢).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وَيُجْمَعُ الرُّبَاعِيُّ اسمًا كان أو صفةً، مُجَرَّدًا من تاءِ التأنيثِ أو غير مجَّرد [على] مثالٍ واحدٍ، وهو "فَعَالِل".

---

(١) هذا من قول أَكْثَمَ بن صَيْفي، وإنما قَرَنَ بينهما لأنهما ليسا بمحل لما يودَعَانِ، أي لا تجعل الأمة لسرك محلا، كما لا تجعل الأكمة لبولك موضعا.

ويروي أيضاً: "لاتُفَاكِهَنَّ أمة " قَال أبو عبيد: هذا مثل قد ابتذلَتْه العامة، المفاكهة: الممازحة، والفُكَاهة: المَزْح. ينظر : مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٢١٥.

(٢) المفصل صـ ٢٣٩، ٢٤٠.

الفصل مُحَمَّدٌ: الرباعي أقلُّ استعمالًا من الثلاثي؛ فلذا اقتُصِرَ فيه على مثالٍ واحدٍ، وسُوِّيَ فيه بين الاسمِ والصفةِ، كما قال: اسمًا كان أو صفةً وما فيه التاء وما ليس فيه؛ ولذا قال: مجردًا من تاء التأنيث أو غير مجرد؛ للقلة والكثرة، ويريد بالرباعي: ما كان على أربعة أحرف أصول، نحو : "جَعْفَر"، فإن كان في الأربعة زائدٌ فيقال: على أربعة، ولا يقال رُباعي، ويُجْمَع على "فَعَالِل" أو "مَفَاعِل"؛ لأنهم لم يريدوا تحقيقَ الوزنِ / [٤٧١ أ] كقولك: "ثَعْلَب" و"ثَعَالِب"، و"سَلْهَب" و"سَلَاهِب"، - والسلهب[١]: الطويل-، و"دِرْهَم" و"دَرَاهِم"، و"هِجْرَع"[٢] و"هَجَارِع"، وهو : الرجل الطويل، والهاء أصلٌ على مذهب سيبويه، وعلى مذهب الخليل[٣]: هي زائدة[٤]- وتأتي في تاسع فصلٍ- و"بُرْثُن" و"بَرَاثِن"، والبُرْثُن من السباع

(١) السَّلْهَب: الطويل من الخيل والناس. ينظر : تهذيب اللغة ٦/ ٢٧٧، ولسان العرب (سلهب)

(٢) الهِجْرع: الطويل، والأحمق. (لسان العرب ٨/ ٣٦٨ (هجرع)).

(٣) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، ولد سنة ١٠٠هـ، من أئمة اللغة والأدب، واضع علم العروض وأول معجم لغوي عربي وهو كتاب العين، وهو معلم سيبويه. من مؤلفاته: تفسير حروف اللغة، والعروض. توفي سنة ١٧٥هـ. ينظر : إنباه الرواه ١/ ٣٧٦، ووفيات الأعيان ٢/ ٢٤٤.
وبغية الوعاة ١/ ٥٥٧، وشذرات الذهب ١/ ٢٧٥، والأعلام ٢/ ٣١٤.

(٤) في التمام في تفسير أشعار هذيل ٢٥٣: أن الأخفش حكاه عن الخليل، وتابعه ابن عصفور في الممتع ١/ ٢١٩، أما الصحيح فالخليل لم يجعل الهاء في هجرع وهبلع زائدة وإنما جعلها أصلية ولذا ذكرت الكلمتان في الرباعي من كتاب العين ٢/ ٢٧٥، ٢٨٢، ولكن الخليل جعل الهاء زائدة في هركولة، كما في المنصف ١/ ٢٥، سر الصناعة ١٦٦ أ، وأما في العين فقد ذكرت في باب الرباعي ٤/ ١٣٣.
وقال السخاوي: " والهاء عند أبي الحسن زائدة، كما قال في (هبلع)، وهي عند الجماعة أصل؛ فأبو الحسن يقول: هو هفعل؛ والجماعة يقولون: هو فعلل. =
والذي أصار أبا الحسن إلى زيادة الهاء فيه أن الهجرع هو الطويل، والجرع: المكان السهل المنقاد.

والطير كالأصابع من الإنسان، والمخلب كالظفر[١]. و"قَمَاطِر"، القِمَطر: وِعَاء تُصَانُ فيه الكُتُب[٢]، و"حَضَاجِر" جمع "حَضْجَر"، وهو : العظيم الجبين[٣]، و"ضَفَادِع" جمع "ضِفْدَع"، و"خَضَارِم" جمع "خِضْرَم"، من أوصاف البحر، يقال: بحرٌ خِضْرَمٌ، أي: كثير الماء[٤]، و"رجلٌ خِضْرَمٌ": كثيرُ العَطِيَّةِ[٥].

وقوله: "وأما الخُماسيُّ فلا يُكَسَّرُ"؛ لكثرة حروفه، ولأنه لو كُسِّرَ لَوَقَعَ عَجُزُ الكلمةِ أثقل من صدرها؛ لأن ألف الجمع ثالثة، ويقع حينئذٍ بعدها ثلاثة أحرف، وهو مناقضٌ للقياسِ؛ لأن الأعجازَ لا تترجحُ على الصدورِ، ولأن الجمعَ والتصغيرَ تصريفٌ في الاسم، والاسم في ذلك محمولٌ على الفعلِ، وليس في الفعل خماسِيٌّ

= وأقول: إن هذه الدلالة ليست في القوة كالدلالة التي حملته على زيادة الهاء في (هبلع)، بل تلك أظهر وأقوى. ينظر : سفر السعادة وسفير الإفادة ١/ ٤٨٤.

وينظر الكتاب: ٤/ ٢٨٩، والصحاح "هجرع": ٣/ ١٣٠٦، واللسان "هجرع": ٦/ ٤٦٢١، والقاموس "هجرع": ٣/ ٨٩، والمقتضب: ١/ ٦٦، ٢٥٦، ٢/ ١٠٨، و٣/ ٣٣٨، وإصلاح المنطق: ٢٢٢، وتهذيبه: ١/ ٥١٣.

(١) قال الأصمعي: البَراثِنُ من السباع والطَير، هي بمنزلة الأصابع من الإنسان. قال: والمخلب ظُفر البُرْثُنِ. ينظر : الصحاح (برثن) ٥/ ٢٠٧٨.

(٢) ينظر: الصحاح (قمطر) ٢/ ٧٩٧، واللسان (قمطر) ٥/ ١١٧.

(٣) لم أجد هذا المعنى في كتب اللغة، وإنما ذكرت كتب اللغة أن الحضجر هو : العظيم البطن . ينظر : العين ٣/ ٣٢٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٦٨، والصحاح (حضجر) ٢/ ٦٣٤، والمحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٥٠، وشرح ابن يعيش ١/ ١١٥، ولسان العرب (حضجر) ٤/ ٢٠٢.

(٤) ينظر: اللسان (خضرم) ١٢/ ١٨٤.

(٥) ينظر : تهذيب اللغة (خضرم) ٧/ ٢٦٤، ومجمل اللغة ١/ ٣١٣، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٤٨، وفقه اللغة وسر العربية ١/ ٤٩.

فيقع فيه التصرُّف؛ فلذا حذفوا منه ليصير رباعيًّا، فيكون على عدد الفعل، فيدخله حينئذٍ[١].

قوله: "**إلا على استكراهٍ**" يعني: إن سُئِلُوا، كَسَّرُوه، ولا يتجاوزُ به إن كُسِّرَ هذا المثال، يعني: "فَعَالِل"؛ لأن الرباعي أخف منه، وقد لَزِمَ طريقةً واحدةً، فغاية هذا أنه صار رباعِيًا؛ فلذا لَزِمَ جمعَ الرباعي.

قوله: "**بعد حذف خامسه**" ؛ لطوله، ولِما ذكروا إنما يحذف الخامس؛ لأنه بتطرُّفِهِ أشبَهَ الزائدَ فَحُذِفَ، ولأن الجمعَ يسلمُ حتى ينتهي إليه فلا يكون له مثالٌ؛ فلذا تنكَّبوا تكسيرَ الخماسي؛ لأن فيه هَدْمًا لقولهم في "فَرَزْدَق": فَرَازِد، وفي "جَحْمَرِش": جَحَامِر، الجَحْمَرِش: العجوز المُسِنَّة[٢]. أو"فَرَازِق" / [٤٧١ ب] على

(١) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/ ٥٥٤): (والحاصل أنك إذا جمعت الخماسي؛ فإن لم يكن رابعه شبيها بالحرف الزائد تعين حذف خامسه، وإن كان رابعه شبيها بالحرف الزائد، لا يتعين حذف خامسه؛ بل يتخير الحاذق؛ فإن شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول:حدارق وفرازق – وجوّد السيوطي هذا في الهمع (٢/ ١٨١) – وإن شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول: خدارن وفرازد وهو الأجود، ومذهب سيبويه – كذا في الأشموني (٤/ ١٤٧)، وقال المبرد في المقتضب (٢/ ٢٢٨): لا يحذف إلا الخامس أي: الأخير، وفرازق ليس بجيّد؛ وجار مجرى الغلط عنده، وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث، فيقال: فرادق. الهمع (٢/ ١٨١)؛ والأشموني (٤/ ١٤٧)، ومحل الخلاف، إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد؛ فإن أشبهه تعيّن حذفه قولا واحدا، نحو: قذعمل، فتقول في جمعه: قذاعم.

(٢) الجَحْمَرِش مِنَ النِّسَاءِ: الثقيلةُ السمِجَة، والجَحْمَرِش أيضًا: العَجُوزُ الكبيرةُ، وقيل: العجوزُ الكبيرةُ الغليظةُ، ومن الإبل: الكبيرةُ السِّنِّ، والجمعُ جَحامِرُ، والتصغيرُ: جُحَيْمِر، يُحْذَفُ منه آخرُ الحرفِ، وكذلك إذا أَردتَ جمعَ اسمٍ على خَمْسَةِ أَحرف كلُّها مِنَ الأَصلِ وليس فيها زائدٌ، فأَما إذا كان فيها زائدٌ فالزائدُ أولى بالحذفِ. وفي حديثِ عُمَرَ، رضيَ الله عنه: إِنّي امرأَة جُحَيمِر؛ هو تصغيرُ: جَحْمَرِش، بإِسقاط الحرفِ الخامسِ وهي العجوزُ الكبيرةُ. وأفعى جَحْمَرِش: خَشْناءُ غَلِيظَةٌ. والجَحْمَرِش: الأَرْنَب الضَّخْمَةُ، =

ما يأتي في التصغير والكلام عليه هناك[١].

قوله: "ويُقَال : "دَهْثَمُون" يريد: أن السلامة لا يُحْذَفُ معها من الاسم شيءٌ؛ لطول الاسم؛ لأن علامة الجمع فيه بمنزلة الإعراب، فكما أن الإعرابَ لا يوجبُ طولَ الكلمةِ، فكذلك علامةُ جمعِ السلامةِ، فإن كان لمذكر ووُجِدَ شرطه، صحَّ جمعه جمعَ السلامةِ، نحو: "دَهْثَم" و "دَهْثَمُون"، – الدهْثَم: السهل الخُلُق[٢]– و"هِجْرَع" و"هِجْرَعون"– تقدَّمَ شرحُهُ في أثناء الفصل[٣]–، و"صَهْصَلق" و"صَهْصَلَقُون"، يقال: رجلٌ صَهْصَلق الصوت، أي: شديد الصوت[٤].

و "حَنْظَلات" يعني: وإن شئتَ جمعتَ بالألف والتاء، وإذا فَقَدَ شرطَ جمعهِ بالواو والنون نحو: "حَنْظَلَة" و "حَنْظَلَات" – والحَنْظَلَة": الشَّرْيُ[٥].

و"بُهْصُلَة" و "بُهْصُلَات" ، "البُهْصُلَة" – بالباء المضمومة والصاد غير معجمة: المرأة القصيرة من النساء، والبُهْصُل من الرجال: الجَسِيم، ومن الحُمُر: الغليظ[٦].

=وهي أيضًا الأَرنَب المُرْضِع، ولا نَظِيرَ لها إلا امرأَة صَهْصَلِقٌ، وهي الشَّديدةُ الصَّوتِ. ينظر: اللسان (جحمرش) ٦/ ٢٧٢.

(١) ينظر: صـــــ ٩٩٢-٩٩٤.

(٢) الدَّهْثَمُ: المَكَانُ الوَطيءُ السَّهْلُ الدَّمِثُ. وأَرض دَهْثَمَةٌ ودَهْثَمٌ: سَهْلَةٌ. وَرَجُلٌ دَهْثَم الخُلُقِ: سَهْلُهُ. وامرأَة دَهْثَمَةٌ: سَهْلَةٌ دَمِثَةُ الأَخلاق. ينظر: اللسان (دهثم) ١٢/ ٢١٢.

(٣) ينظر: صـــــ ٧٣٥.

(٤) ينظر: اللسان (صهصلق) ١٠/ ٢٠٧.

(٥) الحَنْظَل: الشَّجَرُ المُرُّ، وَقَالَ أَبو حَنِيفَةَ: هُوَ مِنَ الأَغْلاث، وَاحِدَتُهُ حَنْظَلَة. الجَوْهَرِيُّ: الحَنْظَل الشَّرْيُ. ينظر: الصحاح (حنظل) ٤/ ١٦٧٠، اللسان (حنظل) ١١/ ١٨٣.

(٦) ينظر: اللسان (بهصل) ١١/ ٧٣.

و"سَفَرْجَلَة" و "سَفَرْجَلَات" ، و "جَحْمَرِش" و "جَحْمَرِشَات"[١] .

[جمع الثلاثي المزيد بحرف الذي ثالثة مدة]

قال الزمخشري: وما كانت زيادته ثالثة مدة فلأسمائه في الجموع أحد عشر مثالاً: "أَفْعِلَة، فُعُل، فِعْلَان، فَعَائِل، فُعْلَان، فِعْلَة، أَفْعَال، فِعَال، فُعُول، أَفْعِلَاء، أَفْعُل". وذلك نحو: "أَزْمِنَة، وأَحْمِرَة، وأَغْرِبَة، وأَرْغِفَة، وأَعْمِدَة، وقُذُل، وخُمُر، وقُرُد، وكُثُب، وزُبُر، وغِزْلَان، وصِيْرَان، وغِرْبَان، وظِلْمَان، وقِعْدَان، وشَمَائِل، وأَفَائِل، وذَنَائِب، وزُقَّانٍ، وقُضْبَان، وغِلْمَة، وصِبْيَة، وأَيْمَان، وأَفْلَاء، وفِصَال وعُنُوق، وأَنْصِبَاء، وأَلْسُن. ولا يجمع على "أَفْعُل" إلا المؤنث خاصة نحو: "عَنَاق، وأَعْنُق، وعُقَاب وأَعْقُب، وذِرَاع وأَذْرُع". و"أَمْكُن" من الشواذ.

ولم يجئ "فُعُل" من المضاعف ولا المعتل اللام، وقد شَذَّ نحو" ذُبّ" في جمع "ذُبَاب" وأصله: "ذِبَب".

[جمع الثلاثي المزيد بحرف والذي ثالثة مدة وينتهي بتاء التأنيث]

ولِمَا لحقته من ذلك تاء التأنيث مثالان: "فَعَائِل وفُعُل"، وذلك نحو: "صَحَائِف، ورَسَائِل، وحَمَائِم، وذَوَائِب، وحَمَائِل، وسُفُن".

[جمع الوصف المزيد بحرف الذي ثالثه حرف مدّ]

ولصفاته تسعةُ أمثلةٍ: "فُعَلَاءُ"، "فُعُلٌ"، "فِعَالٌ"، "فُعْلانُ"، "فِعْلانُ"، "أَفْعَالٌ"، "أفْعِلاءُ"، "أَفعِلةُ"، "فُعُولٌ"، وذلك نحو: "كُرَماءَ"، و"جُبَنَاءَ" و"شُجَعَاءَ" و"وُدَدَاء" و"نُذُرٍ" و"صُبُر" و"صُنُع" و"كُنُز"، و"كرامٍ"، و"جِيَاد"، و"هِجَان" و"ثُنْيَانٍ" و"شُجْعَان"

---

(١) جمعوها بالتاء؛ لأنها مؤنّثة وإن لم تكن فيه علامة. والسبب في عدولهم عن جمع التكسير إلى جمع التصحيح في الخماسيّ؛ لما يؤدي إليه تكسيره من حذف حرف أصلي منه؛ وقد يستعذر جمع التصحيح في مثل ذلك مع احتياجهم إلى جمع تلك الكلمة، فعند ذلك يعدلون إلى جمع التكسير ويحذفون لأجله ما يحذفون. ينظر: شرح ابن يعيش ٣/ ٢٧٤، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٥٦.

و"**خِصْيَانٍ**" و"**أَشْرَاف**" و"**أَعْدَاء**" **وأَنْبِيَاء، وأَشِحَّة، وظُرُوف. ويُجْمَعُ جَمْعَ التصحيحِ، نحو: "كَرِيمُون" و"كَرِيْمَاتٌ"**[١].

ش: قال صاحب الكتاب[٢] فصلٌ: "وما كانت زيادة ثالثه مدَّة"

الفصل مُحَمَّدٌ: لمَّا فَرَغَ من الثلاثي المجرد اسمًا وصفةً و من الرباعي المجرد والخماسي، انتقل إلى ما كان [على][٣] أربعة بزيادة و أصله ثلاثي فقال: وما كانت زيادته ثالثه مَدَّة، وهو خمسة: "فَعال" بفتح الفاء وكسرها وضمها، و "فَعِيل" بفتح الفاء وكسر العين، و "فَعُول" بفتح الفاء وضم العين، فلأسمائه في الجمع أحَدَ عَشَرَ مثالًا، جَرَى على قاعدته في ضبط الجمع:

الأول: "أَفْعِلَة" الخمسة تُجمَعُ في القلةِ على "أَفْعِلَة"، نحو: "زَمَان" / [٤٧٢ أ] و "أَزْمِنَة"، و"حِمَار" و"أَحْمِرَة"، و"غُرَاب" و"أَغْرِبَة"، و"رَغِيف" و"أَرْغِفَة"، و"عَمُود" و"أَعْمِدَة". لمَّا كان ثلاثي الأصل، جُمِعَ على "أَفْعِلَة" في القلة؛ ليكون على منهاج "أَفْعُل" في جمع "فَعْل"، توهَّموا حذف الزوائد؛ لأن هذه الأسماء إنما زادت على "فَعْل" بحرف اللين، وهو مَدَّة؛ لأن ما قبله من جنسه فهو من توابعه، والضمة في "أَفْعُل" كالكسرة في "أَفْعِلَة"، مع أن ضمة "أَفْعُل" تصير كسرة في نحو: "أَدْلٍ"[٤]، وقد يستغنون ببناء القلة فلا يجاوزونه، قالوا: "زَمَان" و "أَزْمِنَة".

---

(١) المفصل صـــــ٢٤٠، ٢٤١.

(٢) يقصد: صاحب كتاب المفصل، وهو جار الله الزمخشري، كما أسلفت آنفًا.

(٣) في الأصل زيادة كلمة (عليه) وشطب عليها .

(٤) أدلٍ جمع دلو، و ليس في الأسماء المتمكنة اسم آخره واو قبلها ضمة وإنما يجيء ذلك في الفعل ك (يغزو)، وفي الأسماء غير المتمكنة نحو: (هو وذو)، فإذا أدى قياس إلى وقوع واو قبلها ضمة آخر اسم متمكن غُيِّر وعدل إلى بناء غيره، وذلك مثل دلو إذا جمعته على أفعل فالقياس أن يقال: أدلو، فتقلب الواو ياء =

الثاني: "فُعُل" جُمِعَ عليه "فَعَال"، نحو: "قَذَالٍ"[١] و"قُذُلٍ"، ويقتصر فيما كان منه من بنات الياء والواو على "أَفْعِلَة"، نحو: "أَسْمِيَة" في جمع "سَمَاء"، كَرِهوا بناء الأكثر لأجل الضمة قبل حرف العلة. و "فِعَال"، نحو: "حِمَار" و"حُمُر"، وربما عَنى ببناء أكثر العدد أدناه، وذلك في قولهم: ثلاثةُ جُدُرٍ، و ثلاثةُ كُتُبٍ، و "إِزَار" و"أُزُر"، وفِرَاش" و"فُرُش"، قال سيبويه: "وإن شئت خففت جميع هذا في لغة تميم"[٢] انتهى. ومضاعفه لا يُجاوز به أدنى العدد وإن عَنَوا الكثير، نحو: "جَلَال" و"أَجِلَّة"، وكذا المعتل اللام، نحو: "رِشَاء" و "أَرْشِيَة"، ومعتل العين منه يُكَسَّر على "أَفْعِلَة"، فإن أردت الكثير جاء على "فُعْل"- بتسكين عينه، نحو: "خِوَان" و"خُوْن"، وذوات الياء: "عِيَان" و "عُيْن"، والعيان: حديدة تكون في متاع الفدَّان[٣]، ثقَّلوا الياء؛ لأنه أخف من الواو، كما قالوا: "بِيُوض" و "بُيْض"، كما قالوا: "صيُود" و "صِيْد"، وهو على قياس من قال في "الرُّسُل": "رُسْل" بإسكان السين.

و "فُعَال"، نحو: "قُرَاد" و "قُرُد"، ومضاعفه: "ذُبَاب" و"أَذِبَّة" في القليل، و"ذِبَّان" في الكثير، وفي المعتل: "حُوَار" و"أَحْوِرَة"، و"ذُبَاب" و"أَذِبَّة".

و "فَعُول": "عَمُود" و"عُمُد"، و"زَبُور" و"زُبُر"، وقد جاء "فُعُل" في الأبنية الخمسة.

=والضمة كسرة فيصير: أدلي، ويعل اعلال قاض فتقول هذه أدلٍ ونظرت إلى أدلٍ واشتريت أدليًا. وقيل قلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء وتحقيق هذا في كتاب سيبويه ٣/ ٣٠٨، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٨٢٢.

(١) القذال: هو مؤخر الرأس، وهو معقد العذار من الفرس خلف ناصيته. ينظر : الصحاح (قذل) ٥/ ١٨٠٠، وسفر السعادة وسفير الإفادة١/ ٤١٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠١.

(٣) ينظر: القاموس المحيط (فصل العين) ١/ ١٢١٩.

الثالث: "فِعْلَان": "غَزَال" و "غِزْلَان" / [٤٧٢ ب] و "فُعَال": "غُرَاب" و"غِرْبَان"، كان أصله : "غُرَب" مثل "صُرَد"؛ لأن ألفه زائدة للمد، فحُذِفَت، فجُمِعَ على "فِعْلَان"،–وتقدَّم أن "فُعْلًا" كأنه منتَقَصٌ من "فُعَال"–، وباب "فُعَال" : "فِعْلَان"– بكسر الفاء، وباب "فَعِيل" : "فُعْلَان"– بضم فائه كـ "رُغْفَان"، و لِشَبَه كلٌّ واحدٍ منهما بصاحبِهِ، قالوا: "زِقَاق" و "زُقَّان"، و "ظَلِيم" و "ظِلْمَان"، وقالوا: "قُضْبَان"[١] – بالضم– وحكى الأصمعي: بكسر القاف. و "فِعَال"، قال سيبويه: "والذين يقولون "حِوَار"، يقولون: "حِيْرَان"، و "صِوَار" و"صِيْرَان"، جعلوا هذا بمنزلة "فُعَال"، كما أنهما متفقان في بناءِ أدنى العدد"[٢]. انتهى. و "فَعِيل": "ظِلْمَان"، و "فَصِيْل" و "فِصْلَان". و "فُعُول": "قَعُود" و "قِعْدَان"، فقد جاء في الأبنية الخمسة.

الرابع: "فَعَائِل" "فَعِيل": "أَفِيل" و "أَفَائِل"، الأفيل: حاشية الإبل[٣]. وفي "فُعُول": "ذُنُوب" و "ذَنَائِب"، وفي "فِعَال": "شَمَائِل" في "شِمَال"، قال عنترة[٤]:

وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وتَكَرُّمي[٥]

---

(١) القضيب : الغُصن. ينظر : الصحاح (ق ض ب) ١/ ٢٥٥.

(٢) ينظر بنصه : الكتاب ٣/ ٦٠٣.

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٦٠٥، والأصول في النحو ٢/ ٤٤٩، ٣/ ٧، والبديع في علم العربية ٢/ ١٣٥.

(٤) عنترة بن شدَّاد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى، توفي نحو ٢٢ق هـــ . ينظر : المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٥١، و المؤلف والمختلف للدارقطني ٣/ ١٧٢٢، و الأعلام ٥/ ٩١.

(٥) عجز بيت من الكامل، وصدره: [وإذا صَحَوْت فما أُقَصِّرُ عَنْ نَدىً]

والبيت لعنترة في ديوانه ص ٢٠٧؛ وتاج العروس (كمل).

اللغة والمعنى: الندى: الجود والكرم. الشمائل: جمع الشمال وهي الخلق والصفات. عندما أفيق من سكري لا أقصر في عطائي، كما تعلمين من كرمي وحسن صفاتي.

وقال الشيخ موفق الدين: "في شِمَال اليد، كَسَّرُوا الثلاثة على الزيادة ، جعلوه من كـ "قِمَطْر" و "قَمَاطِر" "[1].

الخامس: "فُعْلَان" في بناءين: "زُقَاق" و "زُقَّان". و"فَعِيل": "قَضِيب" و"قُضْبَان" – وتقدم ما في كسره وضمه–.

السادس: "فِعْلَة" في مثالين: "فُعَال" "غُلَام" و "غِلْمَه"، و "فَعِيل": "صَبِيّ" و"صِبْيَة"، قال سيبويه: "استغنوا بـ "صِبْيَة" عن "أَصْبِيَة"[٢] انتهى.

السابع: "أَفْعَال"، وهو في بِنَاءَيْن: "فَعِيْل": "يَمِيْن"، و"أَيْمَان"، و"فَعُول": "فَلُوٌّ" و"أَفْلَاء"، لم يذكر سيبويه في "فَلُوٌّ" غير : "أَفْلَاء"[٣].

وذكر الجرمي[٤]: "فِلَاء" و"فِلِي، وهو على "فعول"[٥].

وقال السخاوي: "جمعوا "فُعُولًا" إذا كان من بنات الواو على "أَفْعَال" كـ "رَهَوَان"، يقولون: "فِلَوَان"، واستثقالًا للكسرة قبل الواو، وليس الساكن بحاجز حصين / [

(١) النص منقول بتصرف، قال ابن يعيش: "وقالوا: "شِمالٌ" لليَد، و"شَمائلُ"، كسروه على "فَعائَلَ"، كأنهم جعلوه من ذوات الأربعة بزيادة الألف التي فيه، فصار كـ"قِمَطْر" ، و"قَماطِرَ". ينظر: شرح المفصل ٣/ ٢٧٥.

(٢) النص منقول بتصرف: قال سيبويه: وقالوا: صَبِيٌّ وصِبْيَانٌ كظِلْمَانٍ، ولم يقولوا: أَصْبِيَةٌ، استغنوا بصِبْيَةٍ عنها. ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠٥.

(٣) قال سيبويه: "وقد كسروا شيئاً منه من بنات الواو على أفعالٍ، قالوا: أفلاءٌ وأعداءٌ، والواحد فلوٌّ وعدوٌّ. وكرهوا فعلاً كما كرهوا في فعالٍ وكرهوا فعلاناً للكسرة التي قبل الواو إن كان بينهما حرفٌ ساكن لأنهَّ ليس جاهزاً حصيناً. وعدوٌّ وصفٌ ولكنَّه ضارع الاسم. ينظر : الكتاب ٣/ ٦٠٨.

(٤) سبقت ترجمته في صـــ ٦٤٩.

(٥) قال أبو سعيد: لم يذكر سيبويه في (فلوّ) غير (أفلاء). وقد ذكر أبو عمر الجرمي (فلوّ) و (أفلاء) و (فلاء) و (فُلِيّ) و (فِلِيّ) وهو على (فُعُول). ينظر : شرح الكتاب ٤/ ٣٤٣، و تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي صـــ ٣٢٩.

٤٧٢ أ] وإن كان "فِعْلَان" هو بابه، فجمعوه على "أَفْعَال"؛ لأنه يُوَاخِي "أَفْعِلَة" في أنهما للقلة. و "الفَلُو": المُهْر؛ لأنه يُفْتَلَى، أي: يُفْطَم"[١].

الثامن: "فِعَال" في : "فَعِيل" وحدها، نحو: "فَصِيْل" و"فِصَال"، قال سيبويه: "شبَّهوه بـ "ظَرِيْفٍ" و"ظِرَاف"، ودخل مع الصفة في بنائه، كما [دخلت][٢] الصفة في بناء الاسم وستراه، [فقالوا][٣]: "فَصِيْلٌ" حيث قالوا: "فَصِيلَةٌ"، كما قالوا: ["ظَرِيْفَةٌ"][٤] وتوهموا الصفة حيث أنثوا وكان هو المنفصل من أمِّه"[٥]انتهى. وقالوا: "فِيْل" و"إِفَال"، شبَّهوها بـ "فِصَال"؛ حيث قالوا: "أَفِيْلَةٌ".

التاسع: "فُعُول" في بناءين: "فَعِيْل": "فَصِيْل" و "فُصُول"- ولم أرَ "فُصُولًا" في جمع "فَصِيْل" لغَيْر الزمخشَرِيّ-، و"عَنَاق" و"عُنُوق"، قال سيبويه: "وقالوا في الجميع: "عُنُوق"، فكَسَّرُوها على "فُعُول"، كما كسَّروها على "أَفْعُل"، بَنَوْهُ على ما هو بمنزلة "أَفْعُل"، كأنهم أرادوا أن يَفْصِلُوا بين المذكر والمؤنث، كأنهم جعلوا الزيادة التي فيه إذا كان مؤنثاً بمنزلة الهاء التي في قصعةٍ [ورحبةٍ][٦] وكرهوا أن يجمعوه جمع قصعةٍ؛ لأنَّ زيادته ليست كالهاء، فكسَّروه تكسيرَ ما ليس فيه زيادةٌ من الثلاثة، حيث شُبِّهَ بما فيه الهاء منه ولم تبلغ زيادته الهاء؛ لأنهَّا من

---

(١) المفضل شرح المفصل ٣/ ٧٩٠.

(٢) في الأصل: (ودخل)، وما أثبته من نص الكتاب لسيبويه.

(٣) في الأصل: (فقال)، وما أثبته من الكتاب .

(٤) في الأصل: (ظريف)، والصواب ما أثبته، كما في الكتاب لسيبويه.

(٥) الكتاب ٣/ ٦٠٥.

(٦) ليست في الأصل.

نفس الحرف، وليست علامة تأنيث لحقت الاسم بعد ما بني كـ "حضرموت". ونظير "عُنُوقٍ" قول بعض العرب في السَّماء: "سُمِيٌّ" "[١] انتهى.

وقال أبو علي[٢] : "لَمَّا تَنَزَّلَت زيادَتُهَا منزلةَ التاءِ في التحقيرِ فعَاقَبَتْهَا، كَسَّروها تكسيرَ ما فيه الهاء، نحو: "أَنْعُمٍ" "[٣] انتهى.

مُحَمَّدٌ[٤]: و"فَصِيْل" لَمَّا جُمِعَ على "فِعَال" ، و"فُعُول" أختها في الثلاثي، جُمِعَ عليها أيضًا .

العاشر: "أَفْعِلَاء": "فَعِيْل": "نَصِيْب" و"أَنْصِبَاء"، قال ابن السّرَّاج في "فَعِيْل": " رُبّمَا كَسَّروه على "أَفْعِلَاء"، نحو : "أَنْصِبَاء" "[٥].

قال الشيخ يعيش: "ولأنهم يجمعون عليه ما كان مضاعفًا أو مُعْتلًا؛ جاؤوا بهذا البناء في الكثير / [٤٧٢ أ] على منهاج بناء القلة، ألا ترى أنّه لا فرقَ بينهما إلا إبدالُ عَلَم التأنيث، الذي هو التاء بغيره"[٦].

وقال السخاوي: "ويمكن أن يقال: لمَّا جاء "أَفْعِلَاء" في مضاعِفِهِ ومُعْتَلِّه لازمًا، جمعوا بعض الصحيح منه أيضًا على "أَفْعِلَاء" "[٧] انتهى

الحادي عشر: "أَفْعُل" : "فِعَال": (لِسَان و أَلْسُن)، هذا جمع مَنْ أَنَّثَ اللسانَ، ومن ذكَّرَهُ: جمعه على "أَلْسِنَةٍ"، ولا يجمع على "أَفْعُل" إلا المؤنث خاصةً سواءٌ في ذلك

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٠٥، ٦٠٦.

(٢) أبو علي الفارسي: سبقت ترجمته في صــــــــ ٦٦٠.

(٣) التكملة صــــــ ٤٥٠.

(٤) هذا رأي الشارح : جمال الدين ابن عمرون.

(٥) الأصول ٣/ ٦.

(٦) شرح المفصل ٣/ ٢٧٦.

(٧) في الأصل: (بالألف)، وما أثبته من نص الكتاب.

"فَعَال"، و"فِعَال"، و"فُعَال"، و"فَعِيْل"، أرادوا الفرق بين المذكر والمؤنث هنا، نحو: "عَنَاق" و "أَعْنُق"، و "عِقَاب" و "أَعْقُب"، و "ذِرَاع" و "أَذْرُع"، قال سيبويه: "حيث كانت مؤنثة، ولا يجاوز بها هذا البناء وإن عنوا بها المذكر، كما فعل [ذلك بالأكُفِّ][(١)]، والأرجل"[(٢)]، و"يَمِيْن" و"أَيْمُن"، قال سيبويه في "فُعُول": "وكَرِهُوا "أَفْعُل"[(٣)].

و "أَمْكُن" من الشواذ؛ لأنه "فَعَال"، بدليل: "أَمْكِنَة"، و مذكر، ولا نظر إلى ذكره في بعض كتب اللغة أنه "مَفْعَل"؛ لأنه ليس اسم مكان من الكون، ووجهه: أنه جمعه جمع الثلاثي وحَذَفَ الزائد، ومثله: "طُحَال" و "أَطْحُل"[(٤)].

قوله: "ولم يجيء "فُعُل" في المضاعف"؛ لِثِقَلِ الضمِّ والتضعيف، وإذا اجتزؤوا ببناءِ القلةِ حيث لا ضرورة، نحو : "زَمَان" و "أَزْمِنَة"، كان مع الضرورة أولى. ولا المعتل اللام[(٥)]؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون في آخر الاسم المعرب واوٌ قبلها ضمة، وقد شذَ نحو: "ذُبٌّ" في جمع "ذُبَابٍ"، يقال: "ذُبَابة" للواحد، و "ذُبَاب" للجنس، ويجمع "الذُّباب" في القلة على "أَذِبَّةٍ"، والكثير: "ذِبَّان" كـ "غِرْبَانٍ"، وقال

---

(١) في الأصل: (كما فعل بالألف)، وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٠٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) قال ثَعْلَب: يبطل أن يكون " مَكَان " فَعَالاً، لأن العربَ تقول: كن مَكَانك. وقم مقامك، واقعد مَقْعَدك، فقد دلّ هذا على أنه مصدر من: كَانَ، أو موضع منه، قال: وإنما جمع: أمكنة، فعاملوا الميمَ الزائدةَ معاملةَ الأصلية، لأن العربَ تُشَبِّهُ الحرفَ بالحرفِ، كما قالوا: مَنَارَة ومنائر، فشبهوها بفَعَالَة، وَهِي مَفْعَلة من النُّور، وكان حكمه: مَنَاور، وكما قيل: مَسِيل وأمْسِلة ومُسُل ومُسْلان، وَإِنَّمَا مَسِيل: مَفْعِل من السَّيْل، فكان ينبغي ألا يتَجَاوَز فيه مَسَايِل، لكنهم جعلوا الميم الزائدةَ في حكم الأصلية، فصارَ (مَفْعِل) في حكم (فَعِيل)، فكُسِّر تكسيره. ينظر المحكم لابن سيده ٧/ ٧١، والمخصص ٤/ ٣٢١.

(٥) أي : لم يجئ "فُعُل" في المعتل اللام .

الأصمعيُّ[١]: " الذُّبَاب واحد، ولم يُعْرَفْ "ذُبَابَةً" و "ذُبَابًا"، وقال: إنما تقول العرب: ما أكثرَ الذِبَّان"!، ومن قال: " ما أكثرَ الذُّبَاب"!، فقد أخطأ؛ لأن "الذُّبَابَ" واحدٌ لا يكثر"[٢].

وأجاز غيره أن يقال: "ذُبَابَة" و"ذُبَاب"، فيجوز على ذلك أن يقال: / [٤٧٤ أ] ما أكثرَ الذبابَ! ولِما لحقته من ذلك تاء التأنيث مثالان: "فَعَائِل" "فُعُل"، التاء تدخل على الأمثلة الخمسة كـ "حَمَامَة"، و"رِسَالَة"، و"ذُؤَابَة"، و"صَحِيْفَة"، و"حَمُولَة"، فبابه : "فَعَائِل"؛ للفصل بين ما دخلته تاء التأنيث من غيره، فنزَّلوا الزائدَ الذي هو حرف المد منزلةَ الأصل، فجمعوها على الزيادة، فصار كالأربعة، وذلك نحو: "صَحِيْفَة" و"صَحَائِف"، و"رِسَالَة" و"رَسَائِل"، و"حَمَامَة" و"حَمَائِم"، و"ذُؤَابة" و"ذَوَائِب" و"حَمُولَة" و"حَمَائِل"، ويقال: "حَمِيْلَة"، و"حِمَالة"، و"حَمَالَة"، وكل ذلك يجمع على : "فَعَائِل"، لكنه ذكر "صَحَائِف" و"رَسَائِل" و "حَمَائِم"؛ فلذا قلت إنه جمع "حَمُولَة" كـ "حَلُوبَة" و"حَلَائِب"– وعلة الهمز تُذْكَرُ في التصريف[٣]– وقال: "سُفُن"، و"صُحُف"، شبهوه بـ "قَلِيْب"[٤] و"قُلُب"، لم يعتدوا بالتاء، وقالوا: "دَجَاجَة" و"دِجَاج"،

---

(١) هو عبد الملك بن قُرَيْب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، نسبته إلى جده أصمع، مولده ووفاته في البصرة (١٢٢– ٢١٦هـ). من مؤلفاته: الإبل، وخلق الإنسان، والمترادف، والفرق، أي: الفرق بين أسماء الأعضاء من الإنسان والحيوان، والخيل والشاء والدارات، والنبات والشجر. ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي ص ٤٥، وإنباه الرواة ٢/ ١٩٧، ووفيات الأعيان ٣/ ١٧٠، والوافي بالوفيات ١٩/ ١٢٦، وبغية الوعاة ٢/ ١١٢، والأعلام ٤/ ١٦٢.

(٢) ينظر : جمهرة اللغة ٢/ ١٠٠٠.

(٣) الشارح وافته المنية قبل أن يفي بوعده.

(٤) القليب: البئر. (لسان العرب ١/ ٦٨٩ (قلب)).

شبَّهوه بـ "طَلْحَة" و "طِلَاح"، [ويجوز أن يكون](١) "دِجَاج" – فيمن كسر – جمعًا على حد "هِجَان"، وقالوا : "دَجَائِج" كـ "سَفَائِن"، وقالوا : "رِكْيَة" و"رِكِيّ"، و"مَطِيَّة" و "مَطِيّ" على "فَعُول"، كأنهم لم يعتدوا بالزيادتين (التاء وحرف العلة)(٢)، فإن أردتَ الجمع القليل، جمعتَ بالألف والتاء، نحو: "حَمَامَات" و"رِسَالَات"، وذُؤَابَات"، و"صَحِيْفَات"، و"حَمُولَات"، وربما قالوا: ثلاث صحائفٍ ورسائلٍ، فاستعملوا هذا البناء في القليل، كما قالوا: [ثلاثة جعافر](٣)، إلا أنَّ "جَعَافِر" في القليل عن ضرورة؛ إذ لا يجمع بالألف والتاء، وفي "صَحَائِف" وبابه استحسان وتشبيه بـ"جَخادِبَ"(٤).

[جمع الوصف المزيد بحرف الذي ثالثه حرف مدّ]

" **ولِصِفَاتِهِ تسعة أمثلة**" يريد : صفات ما كان ثالثه حرف مدٍّ زائدٍ؛ لأن ذلك يكون أسماءً وصفاتًا، فأضاف الصفة إليه إضافة بعضٍ إلى كلٍ، كـ "نَصْلِ السَّيْفِ"(٥).

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، واستدركه في حاشية الأصل.

(٢) وذلك نحو: جُخْدُبٍ"، و"بُرْثُنٍ"، فكما قالوا: "جَخادِبُ"، و"بَراثِنُ" قالوا هنا: "حَمائِمُ"، و"رَسائِلُ" لأنّه على طريقةِ "فَعالِلَ"، إذ كان في العدة والحركات مثله، وإن اختلفا في الوزن.

فوزنُ "جَخادِبَ"، و"بَراثِنَ"، "فَعالِلُ"، ووزنُ "حَمائِمَ"، و"رَسائِل"، "فَعائِلُ"؛ لأن الثالث منها مَدةٌ زائدةٌ، فقُوبلتْ في المثال بمثلها. والثالثُ من "جُخدُبٍ" أصل، فقُوبل في المثال باللام. ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٨٢.

(٣) في الأصل: (ثلاث جعافر)، والصواب ما أثبته؛ لأن العدد من ٣: ٧ يخالف المعدود مالم يكن مقدمًا.

(٤) الجُخدُب: الضَخم الغليظ من الرّجال والجمال. (لسان العرب ١/ ٢٥٤ (جخدب)).

(٥) فإن الباب أن يكسر على "فُعَلاء"، و"فِعالٍ"، فـ "فُعَلاءُ" نحو: "فَقِيهٍ"، و"فُقَهاءَ"، و"بَخِيل"، و"بُخَلاء"، و"كَرِيم"، و"كُرَماءَ". وإنّما جمعوا "فَعِيلًا" إذا كان صفة على "فُعَلاء"، للفرق بينه وبين =

الأول: "فُعَلَاء" "فَعِيْل": "كَرِيم" و"كُرَمَاء"، جمعوه على "فُعَلَاء"؛ للفرق بينه وبين ما إذا كان اسمًا، وجعلوا ألفي التأنيث في آخره بإزاءِ تاء التأنيث في جمع المذكر، نحو: "أَرْغِفَة" / [٤٧٤ ب] ، وقيل: إنما أتى بعَلَمِ التأنيثِ في الجمع؛ ليكون كالعِوَض من الزائد المحذوف في الجمع، ويُجْمَع على ثمانية: منها: "فَقِيْه" و"فُقَهَاء"، و"لَئِيْم" و"لِئَام"، وما كان منه مضاعَفًا كُسِّرَ على "فِعَال"، ونظير "فُعَلاء" فيه : "أَفْعِلَاء": "صَدِيْق" و"أَصْدِقَاء"؛ لأنه استعمل استعمال الأسماء، كـ "شَدِيْد" و"أَشِدَّاء" في المضاعَف؛ لأنهم كَرِهوا "شُدَدَاء"، فيكررون حرفين بلفظٍ واحدٍ من غير إدغام، وحين استثقلوا عَدَلُوا إلى بناءِ جمع الاسم، نحو : "أَفْعِلَة"، غير أنهم غيَّروا علمَ التأنيثِ؛ للفرق وبعده، وكُسِّرَ على "أَفْعِلَة"، نحو: "شَحِيْح" و"أَشِحَّة"، فأتوا به على بناء الاسم من غير تغيير، وكذا ما كان من بنات الياء والواو، فإن نظير "فُعَلَاء" فيه[١] "أَفْعِلَاء"[٢] كـ "غَنِيّ" و"أَغْنِيَاء"، استغنوا بها عن "فِعَالٍ"، وكأنهم كرهوا "شُقَيَاء"، فتقع الياء مفتوحة وقبلها فتحة، وذلك مما يوجب قلبها، فعَدَلُوا إلى "أَفْعِلَاء"، وشَذَّ " بَغِيّ" و"بُغَوَاء"، وكان حقه "بُغَيَاء"؛ لأنه من ذوات

="فَعِيل" الذي هو اسمٌ، وجعلوا ألفَ التأنيث في آخره بإزاء تاء التأنيث في جمع المذكر، نحو: "أَرْغِفَةٍ"، و"أَجْرِبَةٍ". وإنما أتوا بعَلَم التأنيث في الجمع ليكون كالعِوَض من الزائد المحذوف في الجمع. شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٨٣.

(١) أي: في الصحيح.

(٢) أي: في المعتل.

الياء، وحكى الفراء: "سَرِيٌّ" و "سَرُوَاء"، لم يُجمَع عليه إلا هذان الحرفان[١].
و"فُعُل" : "نَذِيْر" و "نُذُر"[٢]. و "ثَنِيّ" و"ثُنْيَان"[٣].
و "فِعلَان": "خَصِيّ" و"خِصْيَان"[٤]، و"أَفْعَال": "يَتِيْم" و"أَيْتَام"[٥]. و"ظَرِيْف" و"ظُرُوف"، جاءوا به على حذف الزوائد[٦].
و"فَعَال" : "جَبَان" و "جُبَنَاء"، قال سيبويه: "وشبَّهوه بفعيل؛ حيث قالوا : "فَقِيْه"

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٨٥.

(٢) شبهوه بالاسم نحو: "كَثِيب"، و"كُثُبٍ"، قال تعالى: {فَكَيفَ كَاَنَ عَذَابِى وَنُذُرِ} – سُوْرة القَمَر ١٨– . وقالوا: "جَدِيد"، و"جُدُدٌ"، و"سَدِيسٌ"، و"سُدُسٌ"، والسديسُ: التي أتت عليها السنةُ السادسةُ، يقال: "شاةٌ سَدِيسٌ"، "وناقة سديس"، والجمع: "سُدْسٌ" وقالوا: "صَدِيقٌ"، و"صُدُقٌ"، و"فَصِيحٌ"، و"فُصُحٌ".

(٣) شَبهوه بـ "جَرِيبٍ"، و"جرْبانٍ"، ومثله "شَجِيعٌ"، و"شُجعانٌ".

(٤) شبهوه بـ "ظَلِيم"، و"ظِلمانٍ".

(٥) شبهوا "فعِيلاً" بـ "فاعِلٍ" حيث قالوا: "شاهدٌ"، و"أَشهادٌ"، و"صاحبٌ"، و"أَصْحابٌ"؛ لأنه أربعة على عدته، والزيادةُ فيه حرفٌ ساكنٌ لين مثله.

(٦) كأنه جمعُ "ظَرْف"، وإن لم يُستعمل على نحو: "فَلْسٍ"، و"فُلُوسٍ". و"ظَرْفٌ" في معنى "ظرِيف" ،كما قالوا: "عَدْلٌ" في معنى "عادِلٍ". وقال أبو عمر : هو جمعُ "ظريف" على غير قياس. ونظيرُه "زَنْدٌ"، و"أَزْنادٌ"، و"زَمَانٌ"، و"أَزْمانٌ". قال: ويدل على ذلك أنك لو صغرت "ظُرُوفًا"، لقلت "ظُرَيفُونَ"، ولا يمتنع ما كان من ذلك لمن يعقل مذكرًا من الواو والنون، نحو: قولك: "ظريفون"، و"لبيبون"، و"حكيمون"، وما كان مؤنثًا بالألف والتاء، نحو: "لبيبة"، و"لبيبات"، و"ظريفة"، و"ظريفات". ينظر : الكتاب ٣/ ٦٣٦.

و"فُقَهَاء"؛ لأنه مثله في الزنة والصفة والزيادة"[١] و أن الزائد في البناءين حرف مدّ، سيبويه : (رجلٌ جَبَانٌ)، و (امرأةٌ جَبَانَةٌ)[٢]، فَعَلى ذا لا يمتنع جمعه بالواو والنون فيمن يعقل، وبالألف والتاء في المؤنث. ويجيء على ثلاثة أمثلةٍ:

"**فُعُل**": "صَنَاع"[٣] و "صُنُع"، و "فُعُل" فيما اعتلت عينه: "نَوَار"[٤] و"نُوُر"، و"جَوَاد"[٥] و"جُوُد"، والهاء لا تدخل في مؤنثه.

و"**فُعَال**": "شُجَاع" و "شُجَعَاء" .

"**فَعُول**": "وَدُود" و"وُدَدَاء" / [٤٧٥ أ] شبَّهوه بـ "فَعِيْل"؛ إذ كان مثله في العدة، والواو أخت الياء، وفيه شذوذ من وجهين: أحدهما: "فُعُول" لا يجمع على "فُعَلَاء"، إنما بابه "فَعِيْل" ، كـ "كَرِيْم" و "كُرَمَاء".

الثاني: إنما جاء على التشبيه بـ "فَعِيْل"، فلا يكون هذا البناء في المضاعف، فلا تقول: "شَدِيْد" و"شُدَدَاء"، و"وَدُود" و"وُدَدَاء"، شبَّهه سيبويه بـ "خُشَشَاء"، وربما أدغم فقيل: خُشَّاء"[٦]، ونظيره: "قُوْبَاء"[٧]، وهما حرفان نادران، وجاء "فَعُول" على

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٩، بتصرف يسير .

(٢) لم أقف على هذا في الكتاب .

(٣) الصناعُ: المرأة الحاذقة. اللسان (صنع).

(٤) يقال: "امرأةٌ نَوارٌ"، أي: عفيفة، نافرة عن القبيح. وأصل النوار النفارُ. اللسان (نور).

(٥) "الجَوادُ": الرجل الكريم مأخوذٌ من "الجَوْد"، وهو المطر الغزير. اللسان (جود).

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٦٣٨. يريد أنهم احتملوا التضعيف في "وُدَدَاء" كما احتملوه في "خُشَشَاء"، و"الخششاء": العظم الناتِيء خَلفُ الأُذن، وهما خشَشاوان. وربما ادغم، فقيل: "خُشاء"، ونظيرُه "قُوباء" بالسكون، وهما حرفان نادر.

(٧) "القُوباء": داءٌ معروفٌ يتقشَّر، فإذا تُفل عليه يَبْرَأُ. ينظر : اللسان (قوب) ١/ ٦٩٣.

"فُعُل"، نحو : "صَبُور" و"صُبُر"، وقالوا للمذكر: "جَزُور" و"جَزَائِر"، لمَّا لم يكن للآدميين، شبهوه بالمؤنث.

الثاني: "فُعُل"، "فَعِيل": "نَذِير" و"نُذُر"، و"فَعُول": "صَبُوْر" و"صُبُر"، هذا هو الباب في المذكر والمؤنث، وإنما استويا فيه؛ لأنه لا علامة للتأنيث فيه ظاهرة، فلما استويا في المفرد، استويا في الجمع، شبَّهوا "فَعُولًا" في الصفة بالاسم، فجمعوه جمعَهُ، كما قالوا : ""قُدُوم" و"قُدُم". قال ابن جني(١): "كثر تكسير "فَعُول" على "فُعُل" في الأسماء، نحو "رَسُول" و "رُسُل"، وعَجُوز" و"عُجُز"، و"عَتُود" و"عُتُد"، ومن الوصف: "جَزُور" و"جُزُر"، و"ذَلُول" و"هَلُول" و"غَفُور" و"فَخُور"، و"لَجُوج"، و"دَلُوق"، و"قَذُوف"، ونظير هذا الوصف في تشبيههم إياه بالأسماء حتى كسَّروه تكسيرها ما أذكره لتعجب منه، وذلك إني رأيتهم يُكَسِّرون "فَعِيْلًا" في الأسماء على "أَفْعِلَة"، كـ "جَرِيب" و"أَجْرِبَة"، فإن كان "فَعِيْل" وصفًا، لم يُكَسَّرْ عليه، نحو : "ظَرِيْف" و"ظُرَفَاء"، ولا يقولون: "أَظْرِفَة"، فإذا صاروا إلى "فَعِيْل" في المضاعف كسَّروه على "أَفْعِلَة"، وذلك كـ "شَحِيْح" و"أَشِحَّة"، وذلك عندي لمشابهة "فَعِيْل " في المضعف في الصفة للاسم، ووجه الشبه بينهما: أن "فَعِيْلًا" في الوصف بابه الأكثر أن يكون خارجًا من "فَعُلَ"، كـ "شَرُفَ"، فهو "شَرِيف"، وباب / [٤٧٥ ب] "فَعِيل" أن يأتي على "فَعُل"، و "فَعُل" غير موجود في المضاعف إلا ما لا حفلَ به، نحو: "شَدِيد"، وبابه بالأسماء؛ إذ لم يوجد له "فَعُل" التي في العُرف، والعادة أن يكون مأخوذًا منها؛ فلذلك عندي كُسِّرَ "فَعِيل" في المضاعف تكسيرَ الأسماء،

---

(١) أبو الفتح عثمان بن جني، الأزدي، ولد سنة ٣٠٠هـ ، كان من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف. ومن كتبه: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، وشرح تصريف المازني. توفي سنة ٣٩٢هـ . ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد ١١/ ٣١١، و بغية الوعاة ١/ ١٣٢.

فاعرف ذلك"[١]. ولا يجمع بالواو والنون "فَعُول"، و إن كان لمن يعقل؛ لأن مؤنثه لا يجمع بالألف والتاء؛ لأنها لم تستعمل في المؤنث بعلامة، فلم يجرِ على الفعل، فلما طُرحت (الهاء) في الواحد– مع أن التأنيث يوجبها–، كَرِهوا أن يأتوا بجمعٍ يوجب ما كَرِهوه، فيكون نقضًا لغرضهم؛ فعدلوا عن السلامة إلى التكسير، وأُجرِيَ المذكر مُجراه. ومن قال: "غَدُوَّة" شبهها بـ "صَديقة"؛ لأنها مثلها في الصفة والعدة والزيادة، وكما شُبِّهَ "فَعُول" بـ "فَعِيل"، فألحق العلامة، شبهوا "فَعِيلًا" بـ "فَعُول"، فأسقطوها، قالوا: "شاةٌ سَدِيسٌ"، إذا أتت عليه السنة السادسة[٢]، وقالوا: "رِيْحٌ خَرِيقٌ"، أي: باردة شديدة الهبوب[٣]، فأما قولهم: "رَكُوبَة" و"حَلُوبَة"، فالتأنيث فيه للمبالغة والتكثير كـ "نَسَّابَة". ومن قال: "عَدُوَّةٌ"، لم يمتنع عنده جمعه بالألف والتاء، ومذكره بالواو والنون.

و "فَعَال": "صَنَاع" و"صُنُع"، و"فِعَال": "كِنَاز"، و"كُنُز".

الثالث: "فِعَال" : "فَعِيل": "كَرِيم" و"كِرَام"، وذلك على حذف الزوائد ، فصار ثلاثيًا، فجمعوه كـ "صَعْب". "فَعَال": "جَوَاد" و "جِيَاد". "فِعَال": "هِجَان"[٤] للواحد والجمع، وإنما وقع هذا؛ لأن "فِعَالًا" و"فُعُولًا" و"فَعِيلًا" أخوات ؛ لأن الزيادة في جميعهم من موضعٍ واحدٍ، فهو كـ "فَعَال" – بفتح الفاء– لا تدخل فيه تاء التأنيث. فإن قيل: فهلَّا كان "هِجَان" في مذهب المصدر كـ "جُنُبٍ"، ولا يكون تكسيرًا؟ قيل: فيه مذهبان: مَنْ يقول: هذا هِجَان، وهذان / [٤٧٦ أ] هِجَانان، وهؤلاء هِجَان،

---

(١) لم أجد هذا النص في كتب ابن جني المطبوعة، فلعله في كتاب لم يصل إلينا.

(٢) ينظر : الصحاح (سدس) ٣/ ٩٣٧، واللسان (سدس) ٦/ ١٠٤.

(٣) ينظر : تاج العروس (خ ر ق) ٢٥/ ٢٢٥.

(٤) ناقةٌ هِجانٌ"، وهي الكريمة الخالصة.

يكون تكسيرًا؛ إذ لو كان مصدرًا لم يُثَنَّ[١]، ومَنْ يقول: هذان هِجَان، يجعله مصدرًا ويوحده على كل حالٍ، ولا تدخل الهاء في مؤنث "فِعَال"، ويجمع على : "فَعَائل"، نحو : "شِمَال"[٢] و"شَمَائِل"، ويختص بالمؤنث في "فَعُول"، نحو: "عَجُوز" و "عَجَائِز"، شبَّهوه بـ "فَعِيلَة"[٣].

الرابع: "فُعْلَان": "فَعِيْل": "ثَنِيّ" و "ثُنْيَان" و "فُعَال": "شُجَاع" و "شُجْعَان".

الخامس: "فِعْلَان": "فَعِيل": "خَصِيّ" و "خِصْيَان". "فُعَال": "شُجَاع" و "شُجْعَان".

السادس: "أَفْعَال": "شَرِيْف" و "أَشْرَاف"، شبَّهوا "فَعِيْلًا" بـ "فَاعِل"؛ حيث قالوا : "شَاهِد" و أَشْهَاد". و" فَعُول": "عَدُوّ" و "أَعْدَاء".

السابع: "أَفْعِلَاء": "فَعِيْل": "نَبِيّ" و "أَنْبِيَاء".

الثامن: "أَفْعِلَة": "فَعِيْل": "شَحِيْح" و "أَشِحَّة"، وتقدم ما فيه[٤].

---

(١) قال الخليل: "الهِجانُ" يكون واحدًا، ويكون جمعًا. تقول: "هذا هِجانٌ"، و"هؤلاء هِجانٌ". وذلك أن هِجانا "فِعالٌ"، و"فِعال" يجري مُجْرَىٰ "فَعِيلٍ"، لاستوائهما في العدة والزيادة. فمن حيث جمعوا "فَعِيلًا" على "فِعالٍ"، نحو: "ظَرِيفٍ"، و"ظِرافٍ"، و"شَرِيفٍ"، و"شِرافٍ"، كذلك كسروا عليه "فِعالاً"، وقالوا في "الشمال" التي هي الخليقة: تكون واحدًا وجمعًا. ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٩.

(٢) الشِّمالُ: الخليقة، والطبع والسجية.

قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلاَمَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ، وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شماليا

والشِّمال أيضا: ضد اليمين، قال الله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) .

والشّمال أيضا: الشؤم، قال الشاعر: – ولم أجعل شؤونك بالشمال أي: لم أضعها موضع شؤم .

ينظر : مجمل اللغة لابن فارس ١/ ٥١٢، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٦/ ٣٥٣٩، ولسان العرب (شمل) ١١/ ٣٦٥.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٩٢.

(٤) ينظر : صـــــ ٧٦٨.

التاسع: "فُعُول" : "فَعِيْل": "ظَرِيْف" و"ظُرُوف"، جُمِعَ بحذف الزوائد، وقيل: كأنهم وصفوا بالمصدر، فقيل: رجلٌ ظرف، أي: ذو ظُرْفٍ، فجُمِعَ على : "ظُرُوف".

قوله: "ويجمع جمع التصحيح، نحو: "كَرِيمون" و "كَرِيمات"" أطلق القول، وليس جميع هذه الصفات المقدم ذكرها يجمع جمع التصحيح، إنما يجمع منها ما وُجِدَ في مؤنثه تاءُ التأنيث.

[جمـــــع "فعيـــــل" بمعنى "مفعـــول"]

قال الزمخشري: وأما "فعيلٌ" بمعنى "مفعولٍ"، فبابه أن يكسَّر على "فَعْلَى" كـ "جَرْحَى"، و"قَتْلَى". وقد شَذَّ "قُتَلَاء"، و"أُسَرَاء"، ولا يجمع جمع التصحيح، فلا يقال "جَرِيْحُون" ولا "جَرِيْحَاتٌ". ولمؤنثها ثلاثة أمثلة: فَعَال، فَعَائِل، فُعَلَاء، وذلك نحو: "صَبَاح، وصَبَائِح، وعَجَائِز، وخُلَفَاء"(١).

ش: قوله: "و أما "فَعِيْل" بمعنى "مَفْعُول" خصَّهُ بهذا؛ لأنه إذا كان بمعنى فاعل – تقدم بيانه– **فبابه أن يُكسَّرَ على "فَعْلَى"، نحو: "جَرِيح" و "جَرْحَى"، و"قَتِيْل" و"قَتْلَى"**، واختص بـ "فَعْلَى"؛ لأنه آفة، والآفات والمكاره [التي](٢) تصيب الحي وهو لها كارهٌ غيرُ مريدٍ، يُجمَع على "فَعْلَى"، فلما اختَصَّ المفرد بمعنىً لا يشركه فيه غيره، اختصوا جمعه ببناءٍ خاصٍ لا يُشركه فيه غيره، فإن وُجِدَ في غيره ؛ فلمشاركته له. **وقد شَذَّ "قُتَلَاء" و"أُسَرَاء"** شبَّهوه بـ "فَعِيل" الذي هو بمعنى "فَاعِل"، نحو: "فُقَهَاء"، وقال التبريزي(٣)

---

(١) المفصل صـ ٢٤١.

(٢) في الأصل: (الذي)، وما أثبته هو ما يقتضيه الاستعمال؛ إذ إن (الآفات والمكاره) مؤنثة، فناسبها (التي)، بدليل قوله بعدها : (تصيب) بالتاء.

(٣) سبقت ترجمته في صـ ٦٩٣.

في قول الشاعر في الحماسة[١]: / [٤٧٦ ب]

نُغَادِيْكُم بِمُرْهَفَةِ الصِّقَالِ[٢]

جَمَعَ "فَعِيْل" بمعنى : "مَفْعُول" على : "فِعَال"، وذلك غير بابه؛ لأن التكسيرَ على "فِعَال" يكون في "فَعِيل" إذا كان بمعنى : "فَاعِل"، نحو: "ظَرِيْف" و"ظِرَاف"، ومثله: "فَصِيْل" و "فِصَال"، وساغ ذلك؛ لاتفاقهما في الزنة"[٣].

قوله: "ولا يجمع جمعَ التصحيح، فلا يقال: "جَرِيحُون" ولا "جَرِيْحَات"؛ لأنهم لم يفرقوا في الواحد بين المذكر والمؤنث، فأرادوا أنه كذلك في الجمع، ولو جمعوه جمعَ السلامةِ لافترق ما بين المذكر والمؤنث.

قوله: "ولمؤنثها[٤] ثلاثة أمثلة" يعني: ولمؤنث "فَعِيل" إذا لم يكن بمعنى : "مَفْعُول" ثلاثة أمثلة، وذلك نحو: "صَبِيْحَة" و"صِبَاح"[٥]، والصبيحة: الجميلة، جمعوه كالمذكر، واكتفوا بالفصل في الواحد.

---

(١) الحماسة : هو كتاب لأبي تمام: حبيب بن أوس الطائي المتوفى: سنة ٢٣١هـــــ، جمع فيه ما اختاره من أشعار العرب العرباء. ورتب على أبواب عشرة: الحماسة، والمراثي، والأدب، والنسيب، والهجاء، والإضافات، والصفات، والسير، والملح، ومذمة النساء، واشتهر ببابه الأول. ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ٦٩١.

(٢) عَجُزُ بيتٍ من الوافر، وصدره: بِكُرْهِ سَرَاتِنا يَا آلَ عَمْرٍو.

المرهفة :السيوف، والصقال : جمع صقيل، يَقُول : بِمَشَقَّة رؤسائنا وكراهتهم نباكركم بسيوف مرققة الْحَد مصقولة، وَإِنَّمَا قَالَ بكره سراتنا ؛لِأَن الرؤساء يحبونَ إصْلَاح ذَات الْبَين لِأَن عز الرئيس بِأَصْحَابِه. ينظر : شرح ديوان الحماسة للتبريزي ص ٦١.

(٣) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ص ٦١.

(٤) الضمير في (مؤنثها) عائد إلى الصفات في قوله: "ولِصِفَاتِهِ تسعةُ أمثلةٍ".

(٥) (صِبَاح) مثالٌ للوزن الأول، وهو : فِعَال.

الثاني: "**فَعَائِل**"، نحو : "صَبَائِح" في جمع: "صَبِيْحَة"، و"عَجَائِز" في جمع: "عَجُوزَة"، حملوا الاسم على الصفة، فكما قالوا: "صَحِيْفَة" و "صَحَائِف"، قالوا : "صَبِيْحَة" و "صَبَائِح".

الثالث: "**فُعَلَاء**": "خَلِيْفَة" و"خُلَفَاء"، جَمَعَ المؤنث فيه على المذكر أيضًا، نحو: "كُرَمَاء" في جمع: "كَرِيم"، ولقولهم: "خَلِيْف"، جُمِعَ جَمْعَ المذكرِ، و"فَقِيْرَة" و"فُقَرَاء"، و"سَفِيْهَة" و"سُفَهَاء"، ولم يُسْمَعْ إلا هذان الحرفان، وقد قالوا : "سَفَائِه" في : "سَفِيْهَة".

وقد يستغنون بـ "فِعَال" عن "فَعَائِل"، قالوا : "سَمِيْنَة" و"سِمَان"، و"صَغِيْرَة" و"صِغَار"، و"كَبِيْرَة" و"كِبَار"، ولم يقولوا: "صَغَائِر" و"كَبَائِر" في السنّ، إنما قالوها في الذنوب.

[جمـــــع الاســـــم الذي على وزن "فـــاعـــل"]

قال الزمخشري: وما كان على فاعل اسمًا، فله إذا جمع ثلاثة أمثلة: فَوَاعِل، فُعْلانُ، فِعْلانُ، نحو:" كَوَاهل، وحُجْرَان، وجِنَان"(١).

ش: قال صاحب الكتاب: "وما كان على فَاعِل".

الفصل محمدٌ: "فَاعِل" اسمًا له في الجمع ثلاثة أمثلة: "**فَوَاعِل**"، جُمِعَ على الزيادة، فكان حكمه حكم الرباعي، نحو: "كَاهِل"، و هو: موصل / [٤٧٧ أ] الرقبة بالظهر(٢)، ومنه الحديث عن الحسن : "كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يحتجم ثلاثًا، اثنتين على الأَخْدَعَيْنِ وواحدة على الكَاهِل"(٣) وجمعه على :

(١) المفصل صــ ٢٤١.

(٢) قال السخاوي: الكاهل: هو ما بين الكتفين، ويقال له: الحارك. سفر السعادة وسفير الإفادة١/ ٤٣٢.

(٣) عن ابن عباس قال: كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يحتجم ثلاثا في الأخدعين أو بين الكتفين حجمه غلام لبني بياضة يقال له أبو هند وكان يؤدي إلى أهله كل يوم مدا ونصفا فشفع له =

"كَوَاهِل"، قلبت ألف "فَاعِل"؛ لاجتماع الألفين، ولا يمكن حذف أحدهما؛ لأنه يخلّ بالدلالة على الجمع، وقلبت واوًا؛ حملًا لها على التصغير؛ لأن في التصغير يُضَمّ ما قبلها ، فيجب قلبها واوًا، فلما احتيج في الجمع إلى قلبها قُلبت إلى حرفٍ قد قُلبت إليه في التصغير؛ لأن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ، وقيل: لم يقلبوها ياءً؛ لئلا يلتبس بجمع "فَيْعَل"، فلو قالوا في جمع "صَارِف": "صَيَارِف" لأُلبِسَ بجمع "صَيْرَف"، وقد جاء في "فَاعِل": "فَوَاعِيل"، نحو: "طَابِق" و "طَوَابِيق"، و"دَانِق" و"دَوَانِيق"، و"خَوَاتِيم" في : "خَاتم"، وسمع: "خَاتَام"[١] فلا إشكال فيه، كأنه جمعٌ لغيرِ المستعمل، كأنه جمع "طَابَاق"، وليس بقياس، إنما هو مسموع. وقال الفراء: "لم يجئ في "فَاعِل": "فَوَاعِيل" إلا في شيءٍ من كلام المؤلفين، قالوا: "بَاطِل" و "بَوَاطِيل"، شبَّهوه بـ "طَابِق" و "طَوَابِيق"[٢].

=رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فوضعوا عنه نصف مد وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يعطى الحجام أجره ولو كان حراما لم يعطه (أبو نعيم) [كنز العمال ٢٨٤٨٥]

أخرجه أيضًا: أحمد (١/ ٣٣٣، رقم ٣٠٧٨) ، والطبراني (١٢/ ٩٥، رقم ١٢٥٨٦) ، ومسلم (٣/ ١٢٠٥، رقم ١٢٠٢) .

(١) ومنه قول الراجز:

أَعَزُّ ذاتَ المِئزرِ المنشق.... أخذتِ خاتامِي بغيرِ حَق

والرجز بلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٥٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤١؛ولسان العرب ١٢/ ١٦٣

والشاهد فيه قوله: أن "الخاتام" لغة في"خاتم"، وأن "الخواتيم" جمع "خاتام" لا جمع "خاتَم".

(٢) ينظر قول الفراء في: شرح السيرافي ٤/ ٣٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش٣/ ٢٩٦، والممتع الكبير في التصريف صـ ١٠١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٢. .

الثاني: "**فُعْلَان**": "حَاجِر"، وهو ما يمسك الماء من شَفَة الوادي[١]، وجمعه: "حُجْرَان".

الثالث: "**فِعْلَان**": "جَانّ"، ضرب من الحيَّات[٢]، والجمع : "جِنَان"، [و][٣]جاء على "أَفْعِلَة"، قالوا: "وَادِي" و "أَوْدِيَةٍ"، حملوه على "فَعِيل"، كرهوا "فَوَاعِل"؛ لاجتماع الواوين، و"فُعْلَان" و "فِعْلَان"؛ لئلا [تنضم][٤] الواو أو تكسر.

وقال ابن السرَّاج: "وما كان أصله صفة فأجري مُجرَى الأسماء [فيجيء][٥] على "فُعْلَان"، [نحو][٦]: "رَاكِب" و"رُكْبَان"، و[فَارِس"][٧] و"فُرْسَان"، وجاء على "فِعَال"، [نحو][٨]: "صَاحِب" و"صِحَاب"، ولا يكون فيه فَوَاعِل"؛ لأن أصله صفة وله مؤنث، ففصلوا بينهما إلا في"فَوَارِس"[٩]

---

(١) ينظر: الصحاح (حجر) ٢/ ٦٢٤، واللسان (حجر) ٤/ ١٦٩.

(٢) الجِنُّ: جَمَاعَةُ وَلَدِ الجانِّ، وهم الجِنَّةُ والجِنّانُ. والجانُّ: أبو الجِنِّ، سُمِّيَتْ لاسْتِتارِهم. والجانُّ: حَيَّةٌ بيضاءُ. ينظر: المحيط في اللغة (جن) ٢/ ٨٠، وفي المحكم ٧/ ٢١٦: الجان ضرب من الحيات (أكحل العين) يضرب إلى الصفرة (لا تؤذي) ، وهي (كثيرة في الدور) ، والجمع جنان.

(٣) [و] ليست في الأصل، واستدركها في حاشية الأصل.

(٤) في الأصل: (ينضم) –بالياء–، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق؛ بدليل قوله بعد ذلك: (أو تكسر).

(٥) ليست في الأصل، وأثبتها من الأصول.

(٦) ليست في الأصل، وأثبتها من نص الأصول.

(٧) ليست في الأصل، وأثبتها من نص الأصول.

(٨) ليست في الأصل، وأثبتها من نص الأصول.

(٩) ينظر : الأصول لابن السراج ٣/ ٧. وقالوا : "فَوَارِس" كما قالوا: "حَوَاجِر"؛ لأن هذا اللفظ لا يقع في كلام العرب إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا: "فَاعِل".

[جمـــع مؤنـــث الاســـم الذي على وزن "فـــاعـــل"]

قال الزمخشري: ولمؤنثه مثال واحد "فَوَاعِل"، نحو:"كَوَاثِب"، وقد نزلوا ألفَ التأنيث منزلةَ "تائه"، فقالوا في "فَاعِلَاء"، "فَوَاعِلُ"، نحوَ: "نَوافِقَ"، و"قَواصِعَ"، و"دَوامَّ"، و"سَوابِ"[١].

ش: **قوله: "ولمؤنثه"** يعني: لمؤنث "فَاعِل" **"مثال واحد: "فَوَاعِل"** حذفوا التاء إذ كانت منفصلةً / [٤٧٧ ب] ، ثم جُمِعَ جمعَ المذكر[٢]، ولم يخافوا الالتباس؛ لأن التأنيث [هنا][٣] لغير فرق.

قالوا في "كَاثِبَة"[٤] -وهي من الفَرَس: أعلى الحارك-: "كَوَاثِب"، وقد نزَّلوا ألف التأنيث منزلة تائه، قالوا في "فاعِلَاء": "فَوَاعِل"، يعني: اعتقدوا حذفها كالتاء، نحو: "نَوَافِق" و "قَوَاصِع"، جمع: "نَافِقاء" و "قَاصِعَاء"[٥]، و"دَامَاء"، وهي: من جِحَرَة اليربوع[٦]،

---

(١) المفصل صـ ٢٤١.

(٢) لأنّك في التكسير تحذف التاء إذا كانت منفصلة عن الاسم على حد حذفها في "قَصْعةٍ"، و"قِصاعٍ"، و"جَفنَة"، و"جِفانٍ"، ثم تجمع جمع المذكر، فتقلب ألفه واوًا، نحوَ: "جَواعِرَ"، و"كَواثِبَ". ولم يخافوا التباسَه بالمذكر؛ لأن التأنيث هنا ليس للفرق.

(٣) في الأصل: (هو)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٤) والكاثبة: ما ارتفع من منسج الفرس، والجمع كواثبُ. ينظر : مجمل اللغة لابن فارس ١/ ٧٧٩، ومقاييس اللغة (كثب) ٥/ ١٦٢، و شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٩/ ٥٧٦٧، ولسان العرب (كثب) ١/ ٧٠٣، وتاج العروس (كثب) ٤/ ١١٠.

(٥) شبهوا ما فيه ألفُ التأنيث بما فيه تاءُ التأنيث، فـ"نافِقاءُ"، و"قاصِعاءُ"، بمنزلة "نافِقَةٍ"، و"قاصِعَةٍ"، فحذفوها في التكسير كما يحذفون التاء، ومثلُه قولهم: "خُنْفَساءُ"، و"خَنافِسُ"، كأنهم جمعوا "خُنْفَسَةَ".

(٦) وقال الأصمعي : لليربوع أربعة جِحَرة: الراهِطاء، والنافِقاء، والقاصِعاء، والدامّاء. =

و "سَوَابّ": جمع "سَابِيَاء"، وهو النتاج[١]، ومنه الحديث : "تسعةُ أعشارِ البركةِ في التجارة، وعُشْرُهَا في السَّابِيَاءِ"[٢]، والسابياء: المشيمة التي تخرج مع الولد[٣].

[جمـــــع الصفـــــة التي على وزن "فـــاعــــل"]

قال الزمخشري: وللصفة تسعة أمثلة: فُعَّل، وفُعَّال، وفَعَلَة، فُعَلَة، فُعْلٌ، فُعَلَاءُ، فُعْلَانٌ، فِعَالٌ، فُعُولٌ. نحو شُهَّدٍ وجُهَّلٍ، وجُهَّال، وفَسَقَة، وقُضَاة. وتختص بالمعتل اللام٠، وبُزْلٍ، وشُعَرَاء، وصُحْبَانٍ، وتِجَارٍ، وقُعُودٍ. وقد شَذَّ نحو: فَوَارِس"[٤].

= فأما النافِقاء والراهِطاء فلا اشتقاق لهما، وأما / القاصِعاء، فإنما قيل له ذلك، لأنّ اليربوع يخرج تراب الجُحْر، ثم يسدّ به فم الآخر؛ من قولهم: قد قصع الجرح بالدم: إذا امتلأ به. قال: وقيل له: داماء، لأنه يخرج تراب الجُحْر. ينظر : الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ١٣٣، وتهذيب اللغة ٩/ ١٥٦.

(١) قَالَ أَبو مَنْصُورٍ: إِنَّهُ قِيلَ لِلنِّتَاجِ السَّابِيَاءُ لِمَا يخرُج منَ الْمَاءِ عِنْدَ النِّتَاجِ عَلَى رَأْس الْمَوْلُودِ. وَقَالَ اللَّيْثُ: إِذَا كَثُرَ نَسلُ الغَنَم سُمِّيَت السَّابِيَاءَ فيقعُ اسمُ السَّابِيَاءِ عَلَى الْمَالِ الْكَثِيرِ وَالْعَدَدِ الْكَثِيرِ. ينظر : اللسان (سبى) ١٤/ ٣٦٩.

(٢) ورد هذا الحديث في كتاب : "النهاية في غريب الحديث والأثر" ٢/ ٣٤١، والرواية به : «تسعةُ أَعْشَارَ الرِّزق فِي التِّجارة، والجزءُ الْبَاقِي فِي السَّابِيَاءِ» يُريد بِهِ النِّتَاجَ فِي المَواشي وكثرتها. يُقال إنَّ لِآلِ فُلان سَابِيَاءَ: أَيْ مَوَاشِيَ كَثِيرَةً. والجمعُ السَّوَابِي، وَهِيَ فِي الأَصْل الجِلدَة الَّتِي يَخْرُج فِيهَا الولدُ. وَقِيلَ هِيَ المَشِيمَةُ. وَمِنْهُ حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «قَالَ لِظِبْيَانَ: مَا مَالُكَ؟ قَالَ: عَطَائِي أَلْفان. قَالَ: اتخِذْ مِنْ هَذَا الحرْث والسَّابِيَاء قَبْلَ أَنْ يَليَك غِلْمةٌ مِنْ قُرَيش لَا تَعدُّ العَطاَءَ معَهُم مالاً» يُرِيدُ الزِّراعة والنِّتَاجَ.

(٣) ينظر: اللسان (سبى) ١٤/ ٣٦٩.

(٤) المفصل صـ ٢٤١.

ش: **قوله**: "**وللصفة**" يعني: من "فاعل" تسعة[١]:

"**فُعَّل**" للمذكر منه: "شَاهِد" و "شُهَّد"، لشاهد المصير، و "بَازِل" و "بُزَّل"، وفي المعتل العين: "صَائِم" و "صُوَّم"، ويجوز : "صُيَّم"، واللام[٢]: "غَازٍ" و "غُزًّى".

الثاني: "**فُعَّال**": "جَاهِل" و"جُهَّال"، وهو كثير، وهما الأصل في جمع "فَاعِل" صفة، والكثير فيه: "فُعَّال"، كأنه الأصل؛ لأنه يشاكل واحده بسكون ثانيه وإدخال الألف فيه، وكأن "فُعْلًا" مأخوذٌ منه.

الثالث: "**فَعَلَة**": "فَاسِق" و"فَسَقَة"، و"بَارّ" و"بَرَرَة"، و"أَبْرَار" جمع : "بَرّ"، وفي المعتل العين: "خَائِن" و"خَوَنَة"، والقياس: "خَانَة"، وربما قالوا[٣]: "خَانَة" و "حَاكَة"، كما قالوا: "بَاعَة"، وخرج "خَوَنَة" منبِّهَةً على الأصل.

قال التبريزي[٤]: "ولم يجئ على "فَعَلَة" من المعتل إلا: "سَرِيّ" و"سَرَاه" "[٥] انتهى. يريد: المعتل اللام.

---

(١) التكسير في الصفات ليس بقياس؛ لشَبَهِها بالأفعال، والبابُ أن تجمع بالواو والنون؛ لأن الفعل يتصل به هذه العلاماتُ، نحوُ: "يضربون"، فإذا البابُ في "فاعل" إذا كان صفة نحوَ "كاتب"، و"ضارب" أن يجمع بالواو والنون، نحوَ قولك: "ضاربون"، و"كاتبون"؛ لأنه صفة، ومؤنثُه بالهاء، نحوُ: "ضاربة"، و"كاتبة"، فكان جمعُ مذكره بالواو والنون، كما كان جمعُ مؤنثه بالألف والتاء، نحوُ: "ضاربات"، و"كاتبات"، وقد يُكَسَّرُ بحكم الاسمية.

(٢) أي: المعتل اللام.

(٣) في الأصل: زيادة (وقالوا)، وشطب عليها.

(٤) سبقت ترجمته في صـــ ٦٩٣، وينظر قوله في : شرح ديوان أبي تمام صـــ ١٠٣.

(٥) ذكر ذلك ابن جني في الخصائص ٢/ ٤٨٧ فقال: "وجاء عنهم سريّ وسراة مخالفًا"

وإنما كان مخالفًا؛ لأن قياس معتل اللام ضم الفاء، وهو مخالف أيضًا من حيث إن القياس فيه: أسرياء؛ كما ذكره. وقد جاء القياس في اللغة.

الرابع: "فُعَلَة": "قَاضٍ" و "قُضَاه"، يختص بالمعتل اللام، قال الرُمَّانِي[١]: "لَمَّا كَثُرَ "فُعَلَة" في الواحد، حَمَوْهُ من الجمع، وإنما جاء في المعتل خاصةً في الجمع؛ لأن الصيغة لا تسلم في المعتل، فلا يخلّ ذلك ببناء الواحد في الصفة"[٢] انتهى.

وقال أبو العلاء[٣]: " الكُمَاة في الحقيقة جمع: "كَامٍ"، كـ "غُزَاة" جمع: "غَازٍ"، من قولهم : كَمِيَ نفسُه في / [٤٧٨ أ] السلاح، إذا توارى فيه، وأهل العلم يتجاوزون في العبارة، فيقولون: جمع "كَمِيّ"، و"فَعِيل" لا يجمع على هذا الوزن، وإنما

---

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٤.

(٢) ينظر قوله في: شرح أصول ابن السراج صـــ ٧١. رسالة ماجستير في جامعة أم القرى من أول باب التثنية إلى باب المصادر، تحقيق: نصار محمد حمد الدين، اشراف / الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري- ١٤١٥هـــ- ١٩٩٤م. وفي النص بعض تحريف، وصوابه ما جاء في شرح الأصول، ونصه: (وتقول: قاضٍ وقُضَاة، ولا تكون "فُعَلَة" جمعًا إلا في المعتل، أي: أكثريته في صفات الواحد، فَحَمَوْهُ من الجمعِ إلا في المعتل؛ إذ لا تسلم في المعتل الصيغة. فلا يخل ذلك ببنية الواحد في الصفة.)

(٣) أبو العلاء المعري: أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخيّ المعري: شاعر فيلسوف. ولد ومات في معرة النعمان.كان نحيف الجسم، أصيب بالجدريّ صغيرا فعمي في السنة الرابعة من عمره. وَله من التصانيف: شرح شعر المتنبي، شرح شعر البحتري، شرح شعر أبي تَمام سَمَّاهُ ذكرى حبيب، شرح شَوَاهِد الْجمل لم يتم، ظهير العضدي فِي النَّحْو، شرح بعض كتاب سِيبَوَيْهٍ، مِثْقَال النّظم فِي الْعرُوض، سقط الزند، من نظمه، ضوء السقط، الحقير النافع فِي النَّحْو، لُزُوم مَا لَا يلْزم، وَأَشْيَاء كَثِيرَة.

مَاتَ لَيْلَة الْجُمُعَة ثَالِث – وَقيل ثَانِي وَقيل ثَالِث – عشر ربيع الأول سنة تسع وَأَرْبَعين وَأَرْبَعمِائَة وَأوصى أَن يكْتب على قَبره: (هَذَا جناه أبي عَليّ ... وَمَا جنيت على أحد). تنظر ترجمته في: معجم الأدباء ١/ ٥٥٥، و الكامل في التاريخ ٨/ ١٥٠)، و وفيات الأعيان ١/ ١١٣)، و سير أعلام النبلاء ط الحديث ١٣/ ٢٩٥، و تاريخ الإسلام ٣٠/ ١٩٨، و الوافي بالوفيات (٧/ ٦٨)، و بغية الوعاة١/ ٣١٥، ٣، والأعلام ١/ ١٥٧.

استجازوا ذلك؛ لأن "فَاعِلًا" و"فَعِيلًا" يشتركان، يقال: "عَالِم" و"عَلِيم"، وكان [فعيلٌ][(١)] أشدَّ منه مبالغةً. وجاء: "أَكْمَاء" كـ "يَتِيم" و"أَيْتَامٍ" "[(٢)] انتهى.

وكان المبرد يقول: "فُعَلَة" ليس بتكسيرٍ، إنما هو اسمٌ للجمعِ، كـ "عَمُود" و"عُمُد""[(٣)].

وقال بعض الكوفيين: إن أصل "قُضَاةٍ": "قُضَيّ "كـ "شُهُد"، فحذفوا إحدى العينين و أبدلوا منها الهاء، وذا لا دليل عليه[(٤)].

وقد يجيء المعتل على بناءٍ لم يجئ في الصحيح، من ذلك : "سَيِّد"، ولا يكون في الصحيح : "فَيْعِل" – بكسر العين[(٥)]– ، و في المصدر: "فَيْعَلُولَة"، ولا يكون في الصحيح[(٦)].

---

(١) في الأصل: (فعيلًا)، وهو تحريف، والصواب الرفع؛ لأنه اسم كان.

(٢) ينظر : اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري صـ ١٣٨.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/ ٢١٣.

(٤) ذكر ذلك السيرافي في شرح الكتاب ٤/ ٣٧٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٢٩٨.

قال السيرافي: وبعض الكوفيين زعم أن أصل (قضاة) و (رماة) :(قضيّ) و (رميّ) مثل (فرّح) و (سبّق) فاستثقلوا التشديد فأبدلوا الهاء من إحدىٰ العينين وخففوا وليس علىٰ هذا دليل".

(٥) وفي ذلك يقول سيبويه: "وكان الخليل يقول: سيدٌ فيعلٌ وإن لم يكن فيعلٌ في غير المعتل، لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا كينونةٌ والقيدود، لأنه الطويل في غير السماء، وإنما هو من قاد يقود" . ينظر: الكتاب ٤/ ٣٦٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٧٣.

(٦) قال المبرد في المقتضب ٢/ ١٢٦ : "وَلَا يُوجد مصدر علىٰ فيعلولة فِي غير المعتل لِأَن من كَلَامهم اخْتِصَاص المعتل بأبنية لَا تكون فِي غَيره وَالدَّلِيل علىٰ أَنه فيعلول أَنه لَا يكون اسْم علىٰ فعلول بِفَتْح أَوله وَلم يُوجد ذَلِك إِلَّا فِي قَوْلهم صعفوقٌ وَيُقَال إِنَّه اسْم أعجمي أُعرب وَمن الدَّلِيل علىٰ ذَلِك أَن كينونه لَو كَانَ فعلولة لَكَانَ كونونة لِأَنَّهُ من الْوَاو فَهَذَا وَاضح جدا". وانظر: الأصول لابن السَّراج ٣/ ٢٦٢، الإنصاف ٢/ ٦٥٦، والممتع الكبير في التصريف صـ ٣٢٣، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٥٢.

الخامس: "فُعْلٌ": "جَمَلٌ بَازِلٌ" و "بُزْلٌ"، قال :

لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيْسِ(١)

و"شَارِف" و"شُرْفٌ"، و"عَائِذ" و"عُوْذٌ".

وقال سيبويه(٢):" وقد جاء شيءٌ منه على "فُعُل"، شبَّهوه بـ "فُعُول" حين حُذِفَت زيادته، وكُسِّرَ على "فُعْل"؛ لأنه مثلَهُ في الزيادة [والزنة](٣) وعدة الحروف، وذلك: "بَازِل" و "بُزْل" ". ولم يذكر ابن السرَّاج إلا "فُعُل"(٤). فيحتمل أن تكون"فُعْل" مسكنًا من "فُعُل".

ولم يحكِ الشيخ مُوَفَّق الدين يعيش – رحمه الله– في "بَازِل" إلا : "بُزُل"(٥).

---

(١) عَجُزُ بيت من بحر البسيط لجرير بن عطية، وهو في ديوانه (٢٤٠) ط. دار الكتب العلمية، بشرح مهدي ناصر، والبيت في المغني (٥٢)، وشرح شواهده (١٦٧)، والكتاب لسيبويه (٢/ ٩٧)، ولسان العرب ٥/ ٤٠٥ (لزز)، ٦/ ١٧٨ (قعس)، ١٨٤ (قنعس)، ١٣/ ٣٧٥ (لبن)؛ والمقتضب ٤/ ٤٦، ٣٢٠؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ٦٧ .وتمامه:

وابن اللبون إذا ما لُزّ في قَرَن ... لم يستطع صولةَ البُزْلِ القناعيس

اللغة: ابن اللبون: البعير الصغير الذي تمت له سنتان وبدأ بالثالثة، والأنثى بنت لبون؛ واللبون: هي الناقة ذات اللبن. لزّه: شدّه. القرن: الحبل يُشدّ به بعيران معًا. الصولة: الوثوب والمنازلة. البزل: جمع بازل وهو البعير الذي بلغ التاسعة من عمره. القناعيس: جمع قنعاس وهو الجمل القوي الشديد الضخم.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٦٣١، ٦٣٢.

(٣) ليست في الأصل، واستدركتها من نص الكتاب .

(٤) ينظر : الأصول ٣/ ١٦.

(٥) قال ابن يعيش: "وذلك أنهم شبّهوا "فاعلًا" بـ"فَعُول"، فجمعوه على حذف الزيادة، لأنه مثلُه في الزيادة والعدة، فكما قالوا: "غَفُورٌ"، و"غُفُرٌ"، و"صَبُورٌ"، و"صُبُرٌ"، كذلك قالوا: "بازِلٌ"، و"بُزُلٌ"، و"شارِفٌ"، و"شُرُفٌ"، فحذفُ الألف من "فاعِل" هنا كحذف الواو من "فَعُولٍ" ". ينظر : شرح المفصل ٣/ ٢٩٨.

وما أنشدته يدل على تسكين (الزاي)[١].

أما المعتل العين: "عَائِذ"[٢] و"عُوْذ"، فيحتمل أن يقال: سُكِّن لاستثقال الضمة على حرف العلة. و لتسكين العين جاء: "عِيْطٌ"، وأصله: "عُيُط"، أسكنوا الياء، فبقيت ساكنة وقبلها ضمة، فقلبت الضمة كسرة؛ لتسلم الياء، كما في : "بِيْضٍ" جمع "أبْيَض"[٣].

السادس: "فُعَلَاء": "شَاعِر" و"شُعَرَاء"، وإنما يكون جمعَ "فَعِيلٍ" كـ "ظَرِيْفٍ" و "ظُرَفَاء"؛ لأن "فَعِيْلًا" / [٤٧٨ ب] إنما يقع لِمَنْ كَمُلَ ما هو فيه، فلما كان "شاعرًا" إنما يُقال لِمَنْ قد عُرِفَ بالشعرِ، شُبِّهَ بـ "فَعِيلٍ" ودخلت ألف التأنيث؛ لتأنيثِ الجماعةِ كما تدخل (الهاء) في "صَيَاقِلَة" وما أشبهه.

قال سيبويه: "وليس "فُعُلٌ" ولا "فُعَلاءُ" بالقياس المتمكن في هذا الباب"[٤] انتهى.

السابع: "فُعْلَان": "صَاحِب" و "صُحْبَان"، شبَّهوه بالاسم، حيث قالوا: "حَاجِر"[٥] و"حُجْرَان"؛ لأن "صاحِبًا" و"رَاعِيًا" مما استُعمل استعمالَ الأسماءِ، ونحوه: "رَاكِب"

(١) أي: إنه في ذلك موافق لرأي سيبويه.

(٢) العُوذ -بضم العين- جمع عائذ، وهي: الناقة القريبة العهد بالنتاج . ينظر : تاج العروس (خلف) ٢٣/ ٢٦١، معجم متن اللغة ٤/ ٢٣٩، موسوعة الطير والحيوان في الحديث النبوي صـ ١٩.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٧٤. قال السيرافي: "وأصل (عُوْذ) (عُوُذ) فاستثقلوا الضمة على الواو فسكنوا، وأصل (عِيْط) (عُيُط) فاستثقلوا الضمة على الياء، وكسروا العين لتسلم الياء، كما قالوا في (أبيض): (بيض) والأصل ضمة الياء وكما قالوا في أحمر (حمر). أ.هـ

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٢.

(٥) حاجر: الحاجر من مسائل المياه ومنابت العشب ما استدار به سندٌ أو نهرٌ مرتفعٌ. ينظر : العين (ح ج ر) ٣/ ٧٥، ومعجم متن اللغة ٢/ ٣٢.

و"رُكْبَان"، و"فَارِس" و"فُرْسَان"، وقيل: أُجْرِيَ مُجرى "فَعِيل" في الصفة[١] وليس بكثير.

الثامن: "**فِعَال**": "تَاجِر" و"تِجَار"، حملوه على "فَعِيل" أيضًا في الأسماء، كما قالوا: "فَصِيل" و "فِصَال"، قالوا: "صَاحِب" و "صِحَاب"، قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾[٢].

التاسع: "**فُعُولٌ**": "قَاعِدٌ" و"قُعُودٌ"، و"شَاهِدٌ" و"شُهُودٌ".

وقالوا : "هَالِك" و"هَلْكَى"، فذا "فَعْلَى"، وهو عاشر[٣]، شبهوه بـ "جَرْحَى"؛ إذ كانت بَلِيَّة. و"غَائِب" و "غَيْب" اسم للجمع.

وحكى التبريزي[٤] : "أَعِقَّة" في جمع : "عَاقّ"، وهو نادر"[٥] انتهى.

وقد شَذَّ نحو: "فَوَارِس"؛ لأن "فَاعِلًا" صفة لا يجمع على "فَوَاعِل"؛ فلذا قال: وشَذَّ "فَوَارِس"، قيل: إنه أُجْرِيَ مُجرى الأسماء لكثرة استعماله، وقيل: لأنه لا يكاد يُستعمَل إلا للرجال، فلما لم يكن للمؤنث، لم يخافوا اللبس[٦].

---

(١) وذلك أنهم أجروا "فاعِلًا" مُجرَىٰ "فَعِيل" حيث قالوا: "راعٍ"، و"رُعْيانٌ"، و"فالِقٌ"، و"فُلْقانٌ"، كما قالوا: "جَرِيب"، و"جُربانٌ".

(٢) من الآية ٢٣ من سورة القصص. وتمامها :﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾.

(٣) أضاف ابن عمرون بناءً عاشرًا، وهو "فَعْلَىٰ" وعلىٰ هذا فأبنية الصفة عنده عشرة لا تسعة.

(٤) سبقت ترجمته في صـــ ٦٩٣.

(٥) نقل عبد القادر البغدادي قول التبريزي فقال: " وَقَالَ الْخَطِيب التبريزي: أصل العقوق الْقطع يُقَال: عق الرَّحِم كَمَا يُقَال: قطعهَا. وَجمع الْعَاق أعقةٌ وَهُوَ جمع نَادِر. انْتهى. ينظر: خزانة الأدب ٧/ ٤٩٦.

(٦) ينظر: الأصول ٣/ ٧، وشرح السيرافي٤/ ٣٥٢، وشرح ابن يعيش ٣/ ٣٠١. =

وشَذَّ أيضًا: "هَوَالِك"، في قولهم في المثَلِ: "هَالِكٌ فِي الهَوَالِك"(١) ؛ لأنه مَثَلٌ، وقيل: هو جمع "هَالِكَة"، كأنه في النفوس الهوالك، وقال عُيَيْنَة بن الحرث(٢):

أُحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيْكُم .. وَمِثْلِي في غَوَائِبِكُم قَلِيْلُ(٣)

فقال جزء بن سعد(٤) لمَّا بَلَغَهُ ذلك: "نَعَم، وفي شَوَاهِدِنا"(٥). فذا جمع: "شَاهِد" و"غَائِب"، ويجوز أن يكونا جمعين لـ "طَائفة غائبَة"، و"طَائفة شَاهِدة"، فإن اضطرّ

= وقد ذكر أبو حيان كلمات غير فارس من صفات المذكر جمعت على فواعل منها: (هالك)، قال الشاعر:

وأيقنت أنّي عند ذلك ثائر ... غدا تئز أو هالك في الهوالك

و(ناكس)، قال الشاعر:

وإذا الرّجال رأوا يزيد رأيتهم ... خضع الرّقاب نواكس الأبصار

وانظر: تمهيد القواعد ٩/ ٤٨٠٨.

(١) ورد هذا المثل في خزانة الأدب ١/ ٢٠٧،٢٠٥؛ ولسان العرب ٦/ ١٥٩ (فرس)، و ١٠/ ٥٠٤.

(٢) لم أعثر له على ترجمة.

(٣) البيت من الوافر لعتيبة بن الحارث.

والشاهد فيه: قوله: غوائبكم ؛ إذ جاء جمعا لغائب فاعل العاقل شذوذا، وأحامي: من الحماية وهي الحفظ، والذمار بكسر الذال المعجمة: يقال فلان حامي الذمار أي إذا ذمّر – أي: استثير وغضب – حمي، وسمي ذمارا؛ لأنه يجب على أهله التذمر له. وينظر في: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٣، ٤/ ١٤١، وشرح شواهد الشافية للبغدادي (ص ١٤١)، والتذييل ٦/ ٢٢، و تمهيد القواعد ٩/ ٤٨٠٩، و المقاصد الشافية ٧/ ١٨٥.

(٤) عدل بن جزء بن سعد العشيرة بن مالك: جلاد جاهلي، يضرب به المثل. كان على شرطة تبع الحميري، وكان بتع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فصار الناس يقولون للشيء الميؤوس منه: " هو على يدي عدل " ومن كلام أبي بكر الخوارزمي في ذم العدول: " ما وقع في يدي عدل، فهو على يدي عدل! " . ينظر: الأعلام ٤/ ٢١٨.

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٣٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ١٥٣، ٤/ ١٤٢، والمقاصد الشافية ٧/ ١٨٥.

شاعِر / [٤٧٩ أ] جاز أن يجمعَه على "فَوَاعِل"؛ لأنه الأصل، كقول الفرزدق[١]:

= وقال البغدادي في الخزانة ١/ ٢٠٥ عدة توجيهات: أما الأول فقد حمله سِيبَوَيْهِ على اعْتِبَار التَّأْنِيث فِي الرِّجَال قَالَ لِأَنَّك تَقول هِيَ الرِّجَال كَمَا تَقول هِيَ الْجمال فشبهه بالجمال وَمِنْه أَخذ أَبُو الْوَلِيد فَقَالَ فِي شرح كَامِل الْمبرد هَذَا مخرج على غير الضَّرُورَة وَهُوَ أَن تُرِيدُ بِالرِّجَالِ جماعات الرِّجَال فَكَأَنَّهُ جماعات نواكس وَوَاحِدَة جمَاعَة ناكسة فَيكون مقيسا جَارِيا على بَابه كقائله وقوائل

وَوَجهه ابْن الصَّائِغ على أَنه صفة للأبصار من جِهَة الْمَعْنى لِأَن الأَصْل قبل النَّقْل نواكس أَبْصَارهم وَالْجمع فِي هَذَا قبل النَّقْل سَائِغ لِأَنَّهُ غير عَاقل فَلَمَّا نقل تركُوا الْأَمر على مَا كَانَ عَلَيْهِ لِأَن الْمَعْنى لم ينْتَقل وَأما الثَّانِي فَقَالُوا إِنَّه من الصِّفَات الَّتِي اسْتعْملت اسْتِعْمَال الْأَسْمَاء فَقرب بذلك مِنْهَا وَلِأَنَّهُ لَا لبس فِيهِ لما ذكر سِيبَوَيْهٍ من أَن الْفَارِس فِي كَلَامهم لَا يَقع إِلَّا للرِّجَال وَأما الثَّالِث فوجهه أَنه جرى عِنْدهم مجْرى الْمثل وَمن شَأْن الْأَمْثَال أَن لَا تغير عَن أَصْلهَا وَأما الرَّابِع وَالْخَامِس فوجههما يعلم مِمَّا وَجه بِهِ الشلوبين هوالك ونواكس فَإِنَّهُ يجْرِي فِي جَمِيع مَا جَاءَ من هَذَا وَهُوَ قَوْله قد عرف بقَوْلهمْ أَولا هَالك أَنه إِنَّمَا يُرِيد الْمُذكر وَكَذَلِكَ بقوله وَإِذا الرِّجَال رَأَوْا يزِيد قَالَ فَصَارَ ذَلِك مِمَّا تقدم ذكره من قَوْلهم فَارس فِي الفوارس وَإِن لم يكن مثله فِي الْجُمْلَة؛ لِأَن الْمَعْنى الَّذِي يتضمنه نواكس يصلح للمذكر والمؤنث وَالْمَعْنَى الَّذِي يتضمنه الفوارس لَا يصلح إِلَّا للمذكر هَذَا قَوْله وَهُوَ جَار فِي الْأَخيرينِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيد فِيمَن غَابَ من رجالكم وَلم يرد أَن مثله فِي نِسَائِهِم قَلِيل فعين أَنه يُرِيد الْمُذكر من جِهَة قَصده فَصَارَ كالفوارس قَالَ الشاطبي فِي شرح الألفية وَطَرِيقَة الْمبرد فِي جَمِيع مَا جَاءَ شاذا من هَذَا النَّوْع أَن فواعل هُوَ الأَصْل فِي الْجَمِيع وَإِنَّمَا منع مِنْهُ خوف اللّبْس فَإِذا اضطروا راجعوا الأَصْل كَمَا يراجعونه فِي سَائِر الضرورات وَكَذَلِكَ حَيْثُ أمنُوا الإلباس ا. هـ.

(١) هو همَّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق، شاعر من النبلاء، من اهل البصرة، من شعراء الطبقة الأولى من الإسلاميين، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، وكثير المهاجاة لهما، وقد جُمِعَ بعض شعره في ديوان مطبوع، ومن أُمَّات كتب الأدب والأخبار نقائض جرير والفرزدق، ولقب بالفرزدق؛ لجهامة وجهه وغلظه. توفي سنة ١١٠هـ . ينظر: معجم الشعراء ص ٤٨٦، و معجم الأدباء ٦/ ٢٧٨٥، والوافي ٢٧/ ٢٢٤، والأعلام ٨/ ٩٣.

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ * خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ [(١)]

[جمـــــــع مؤنـــــث الصفـــة التي على وزن "فـــاعـــــل"]

قال الزمخشري: ولمؤنثه مثالان: "فَوَاعِل" و"فُعَّل" نحو: "ضَوَارِب ونُوَّم، ويستوي في ذلك ما فيه التاء وما لا تاء فيه كـ "حَائِض، وحَاسِر"[(٢)].

ش: ولمؤنثها مثالان: "فَوَاعِل"، نحو : "ضَوَارِب"، ولم يخافوا التباسه بالاسم ؛ لأن الصفة مأخوذة من الفعل، وسواء في ذلك ما فيه تاء التأنيث وما لا تاء فيه، نحو : "حَائِض" و"حَوَائِض"، ويجري ذلك المجرى ما كان صفة لما لا يعقل؛ لأن ما لا يعقل يجري مُجرى المؤنث؛ ولذلك إذا صّغَّرت الجمع وكان لما لا يعقل، نحو: "فُلُوس"، قلت: "فُلَيْسَات"، وإن كان مذكرًا، نحو: "جَمَلٌ بَازِلٌ" و"جِمَالٍ بَوَازِل"، و"جَبَلٌ شَاهِقٌ" و"جِبَالٌ شَوَاهِق".

و "فُعَّل": "نَائِم" و "نُوَّم"[(٣)]، اعتمدوا على القرينة في الفرق بين المذكر والمؤنث.

---

(١) البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٩٦ من قصيدة يمدح بها آل المهلب، وخصّ من بينهم ابنه يزيد. خضع: جمع خضوع مبالغة خاضع، ويحتمل أن يكون خضع بسكون الضاد جمع أخضع كأحمر، نواكس: ينكسون أبصارهم، إذا رأوه إجلالا وهيبة. وهي الشاهد حيث جمع ناكس صفة العاقل على نواكس ضرورة، وينظر تفصيل هذه المسألة، والأسماء التي جمع فيها فاعل العاقل على فواعل في: الخزانة (١/ ٩٩). والشاهد في: الكتاب (٣/ ٦٣٣)، والمقتضب (١/ ١٢١)، (٢/ ٢١٩)، والكامل (٤/ ١٨٩)، شرح شواهد الشافية للبغدادي (ص ١٤٢)، والتذييل (٦/ ٢٢) .

(٢) المفصل صـــ ٢٤١.

(٣) (نُوَّم) جمع : نائمة، كـــ (خُنَّس) في جمع: خانِسَة، قال تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ﴾. الآيات ١٥، ١٦ من سورة التكوير.

قوله: "ويستوي في ذلك جمع ما فيه التاء، وما لا تاء فيه، كـ "حَائِض" و"حَاسِر[١]"

تقدَّمَ بيانه[٢].

[جمـــع الاســـم الذي في آخره ألف تأنيـــث رابعـــة]

قال الزمخشري: وللاسم مما في آخره ألف تأنيث رابعة مقصورة أو ممدودة مثالان: "فَعَالِى، و فِعَالٌ". نحو: "صَحَارِي وإِنَاثٌ"[٣].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وللاسم مما في آخره ألف تأنيث رابعة مقصورة أو ممدودة مثالان".

الفصل مُحَمَّدٌ: للزوم ألف التأنيث، نزَّلوها منزلةَ ما هو من نفس الكلمة، فجُمِعت جمعَ الرباعي، فقيل: "فَعَالَى"، نحو : "عَلْقَى"[٤] و"عَلَاقَى"، وليست الألف التي في الجمع بألف التأنيث[٥]؛ لأنه على منهاج "جَعَافِر" – على ما تقدم–، وما بعد ألف

---

(١) قال الأزهري: وَرجل حاسِرٌ: لَا عِمامَةَ على رَأسه، وامرأةٌ حاسِرٌ بِغَيْر هَاء إِذا حَسَرَتْ عنهَا ثِيابها، ورجُلٌ حاسِرٌ: لَا دِرْعَ عَلَيْهِ وَلَا بَيْضَة على رأْسِه. تهذيب اللغة ٤/ ١٦٩.

(٢) ينظر: صـ ٦٩٤ من التحقيق. أي: ما كان صفة في المؤنث عارية من التاء نحو: حائض، فإنه يجمع على (فَوَاعِل) و (فُعَّل) نحو: حَوَائِض وحُيَّض، وحَوَاسِر وحُسَّر.

(٣) المفصل صـ ٢٤١، ٢٤٢.

(٤) العَلقى: "شجر تدوم خضرته في القيظ، ولها أفنان طِوال دِقاق وورق لِطاف، بعضهم يجعل ألفها للتأنيث، وبعضهم يجعلها للإلحاق وتنوّن. قال الجوهري: علقى نبت، وقال سيبويه: تكون واحدة وجمعًا. (لسان العرب ١٠/ ٢٦٤ (علق)).

(٥) (عَلْقَى) تجمع في الأصل على : (فَعَالِي)–بكسر اللام– ثم يُبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألف؛ ليكون آخر الجمع كلفظ آخر المفرد، والألف في (عَلَاقَى) غيرُها في (عَلْقَى)؛ لأن هذه للتأنيث وتلك منقلبة عن الياء. ونظير هذا قولهم (هَرَاوَى) في جمع: هِرَاوَة؛ إذ الأصل فيها: هَرَائِيُ على وزن (فَعَائل)، أبدلوا من =

"جَعَافِر" لا يكون مكسورًا، فانقلبت ياءً، ثم أبدلوا من الكسرة الفتحة؛ لتنقلب الياء ألفًا؛ لأنها أخفّ، وليس ثَمَّ "فَعَالِل"، فيلتبس به ولم يفعلوا ذلك بـ "قاضي"؛ لئلا يُلْبِس بـ "فَاعِل"، وامتناع الصرف في "عَلَاقَى" و"صَحَارَى" كامتناعه في "مَسَاجِد"(١) لا لألف التأنيث؛ ولذا إذا سَمَّيْت بـ "حَبَالَى" ثم صغَّرتَ، وجب حذف الألف / [٤٧٩ ب] الأولى، فقلت: "حُبَيْلَى" كـ "أُرَيْطٍ" بخلاف تصغير "حُبَارَى"، فإنك مُخَيَّرٌ فيه بين حذف أيّ الألفين شئت.

وما في آخره الممدودة نحو : "صَحْرَاء" و "صَحَارَى"، وإن شئتَ : "صَحَارٍ، وكان الأصل: "صَحَارِيُ"، وقد جاء في الشعر:

لقد أغْدُو على أشْقَرَ ... يَغْتَالُ الصحارِيَا(٢)

=الهمزة واوًا؛ ليكون آخرُ الجمع كآخرِ الواحد في كون الحرف الذي يلي الأخير واوًا وإن اختلفت الواوان فإحداهما لام والأخرى بدل من الهمزة، والواو التي هي لام قد انقلبت إلى الياء في (هرائي)، ثم إلى الألف في (هَرَاوَى)، وهذا الصنيع؛ لفرط الرغبة منهم في أن يكون الفرعُ على منهاجِ الأصل.

(١) امتناعه من الصرف؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع، وهي كل جمع تكسير بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن.

(٢) البيت من الهزج، للوليد بن يزيد في ديوانه ص ٥٨، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٨٦، وشرح شواهد الشافية ص٩٥، والممتع في التصريف ١/ ٣٣٠، وخزانة الأدب ٧/ ٤٢٤، ٤٢٦، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٤، ٢/ ١٦٢، والمقرب ٢/ ١٦٢.

اللغة: أغدو: أذهب في وقت الغدوة. والغدوة: الوقت ما بين الصبح وطلوع الشمس. أشقر: الذي لونه الشقرة، وهي في الخيل الحمرة الصافية، وفي الإنسان حمرة يعلوها بياض، وعنى بالأشقر هنا: فرسًا. يجتاب المسافات: يقطعها بسرعة. و المعنى: غدوي ورواحي على فرسٍ شهاب سريع يسابق الريح.

والشاهد فيه قوله: أن "الصحاريا" وهي جمع "صحراء" لما قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياء، قلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيث، ياء أيضًا.

لأنه لمَّا وجبَ كسرُ ما بعد ألف الجمع قلبت ألف المد ياءً، ولم يحذف؛ لأن حرف المد إذا كان زائدًا رابعًا لم يحذف في جمعٍ ولا تصغيرٍ، فرجعت الهمزة إلى أصلها، وقُلبت ياءً؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، و أدغمت الياء في الياء، ولا تُستَعمل كذلك إلا في الشعر، فمن قال: "صَحَارٍ"، حذف إحدى الياءين تخفيفًا، فصار كـ "ذِفَار"[١]، ومنهم من فرَّ من ذلك؛ لزوال الياء في الرفع والجر، فأبدل من الكسرة فتحة، فقُلِبت الياء ألفًا، فقال: "صَحَارَى"، ولا ينَوَّن،؛ لأنهم فروا من التنوين، فلم يعودوا إليه، وفعلوا ذلك لأشياء منها: أنها جمع، والجمع أثقل من الواحد، ومنها: ألا تقع بعد ألف الجمع تغيير كثير كألف "صَحَائِف"، و أن الياء تستثقل مع الكسرة قبلها في الرفع والجر، وقيل المراد بالقلب: الفرق بينها وبين الياء المنقلبة عن ألفٍ ليست للتأنيث، نحو: "مَرَامِي" في جمع "مَرْمَى"، و "مَغَازِي" في جمع "مَغْزَا"، وقيل: فُتح؛ ليشاكل آخر الجمع آخرِ المفرد، وقيل: ليفرقوا بين ما واحده ليس فيه ألف التأنيث كـ "مهرِيَّة" و "مَهَارٍ"، وبين ما في واحده ألف التأنيث كـ "صَحْرَاء" و "صَحَارَى"، ومن قال إنها ألف تأنيث فقد غَلِطَ.

الثاني: "فِعَال"، قالوا : "ذِفْرَى" و "ذِفَار" و "أُنْثَى" و "إِنَاث"، شبَّهوا ألفَ التأنيثِ بتائِهِ، فكما قالوا : "جُفْرَة" و"جِفَار"، قالوا: "ذِفْرَى" و "ذِفَار"، وجاء "رُبَّى"[٢] و"رُبَابٌ" – بضم الراءِ– ، وهو قليل[٣] / [٤٨٠ أ]

---

(١) الذفرى: الموضع الذي يعرَق من البعير خلف الأذن، وعظم في أعلى العنق من الإنسان عن يمين النقرة وشمالها. (لسان العرب ٤/ ٣٠٧ (ذفر)).

(٢) ربى – كحبلى –: هي الشاة إذا ولدت، وإذا مات ولدها أيضا، والحديثة النتاج، والإحسان، والنعمة، والحاجة، والعقدة المحكمة.

(٣) كان القياس أن يقال في جمعه: "رِبَاب"– بكسر الراء، ولكنه جاء على "فُعَال" ، وعلى هذا يكون اسم جمعٍ وليس بجمعٍ. ينظر: شرح الشافية للرضي٢/ ١٦٧.

قالوا: "ظِئْرٌ" و"ظُؤَار"(١)، و"رِخْل" و"رُخَال"(٢)، و"فَرِيْر" و"فُرَار"(٣) و"عِرْق" و"عُرَاق"(٤)، وتَوْأَم" وتُؤَام"(٥). وقيل: مثَّل بـ "أنثى"، وهي صفة، وقد مثَّلَ بها سيبويه(٦) وابن السرَّاج(٧) في الأسماء.

[جمـــــع الصفة التي على أربعــــة أحرف آخرها ألف التأنيـــث]

قال الزمخشري: وللصفة أربعةُ أمثلة: "فِعالٌ"، "فُعْلٌ"، "فُعَلٌ"، "فَعالَى"، نحو "عِطاش"، و"بِطاح"، و"عِشار"، و"حُمرِ"، و"الصغَرِ"، و"حَرامَى"، ويُقال: "ذِفْرَيات"، و"حُبْلَيات"، و"الصغرَيات"، و"صَحراوات"، إذا أُريد أدْنَى العدد، ولا يُقال: "حَمراوات"، وأما قولُه عليه السلام: "ليس في الخَضْراوات صَدَقَة"؛ فلجَرْيِهِ مجرَى الاسم"(٨).

---

(١) ظؤار: اسم جمع واحده ظئر، وهى التي تعطف على ولد غيرها من الناس وغيرهم، ويقال للذكر أيضا: ظئر.

(٢) رُخال – كغراب –: اسم جمع واحده رِخْل – بكسر فسكون – وهي الأنثى من ولد الضأن، وقد جمع على أرخل – كأرجل، ورِخال – كقِداح.

(٣) والفرير: الحمل، ويقال أيضا لولد البقرة (فرير).

(٤) العرق: العظم الذي عليها اللحم.

(٥) التؤام – كغراب –: اسم جمع واحده توءم، وهو الذى يولد مع غيره في بطن، من الاثنين فأكثر، وجمع التؤام توائم.

قال في اللسان: " قال الأزهري: ومثل تؤام غنم رباب وإبل ظؤار، وهو من الجمع العزيز " اه.

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٦١٠.

(٧) ينظر : الأصول ٣/ ١٠.

(٨) المفصل صـــــــ ٢٤٢.

ش: **وللصفة أربعة أمثلة**، ما فيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة يُكَسَّرُ على "فَعْلَى" و"فِعَال" في الاسم والصفة؛ فلذا جاء "عِطَاش" في جمع "عَطْشَى" وهو "فَعَال"، و "بَطْحَاء" و "بِطَاح"، ولم يقولوا : "بُطْح"؛ لأنه لا يكاد يذكر موصوفًا، و"عُشَرَاء"(١) و"عِشَار".

الثاني: "**فُعْل**": "حَمْرَاء" و "حُمْر"، جمعوه على حذف الزيادة كما في "صَبُور" حين جمعوه على "صُبُر"، ولا يجوز تحريك عين "حُمْر" إلا في الشعر(٢)؛ للفرق بين جمع " أفعل" و "فَعلاء"، وبين ما جُمِعَ عليه من الأسماء، نحو : "رُسُل"، فإنه مضموم العين، ويجوز إسكانه.

الثالث: "**فُعَل**" وهو جمع "الفُعْلَى" تأنيث "الأفْعَل"؛ لمَّا كان لا يستعمل إلا بالإضافة أو بالألف واللام، نقص عن حكم الصفات؛ لأن الصفة بابها التنكير، فأُجْرِيَت لامتناع تنكيرها مُجرى الأسماء، ولذا جاز جمعه بالواو والنون، والألف والتاء، نحو: "الصُّغْرَى" و "الصُّغَر"، ويختصان بالصفة.

الرابع: "**فَعَالَى**"، نحو: "حَرْمَى" و"حَرَامَى"، يقال:"شاة حَرْمَى"،إذا اشتهت الفحل(٣)، و"شِيَاه حَرَامَى"، أجروه مُجرى "فُعْلَى" التي مذكرها "فَعْلَان" كـ "السكران" و"سَكَارَى"، وإن لم يكن هناك "حَرْمَان". والجمع بينهما: أن "الحَرَام" كالآفة، فأشبه

(١) العشراء: الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر، ولا تزال تسمى بذلك إلى أن تلد، وبعد الولادة أيضًا. ينظر: المحيط في اللغة (عشر) ١/ ٤٣.

(٢) نحو قول طَرَفَة : أيها الفِتيَانُ في مَجلِسنَا .. جَردُوا منها وِرادًا وشُقُر

والبيت من الرمل، لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٩؛ والخصائص ٢/ ٣٣٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨١؛ والمحتسب ١/ ١٦٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٩/ ٢٧١ (غلف).

والشاهد فيه قوله: "شُقُر" حيث ضم الحرف الثاني، والشائع تسكينه، وهذا من الضرورات الشعرية.

(٣) ينظر : الصحاح (حرم) ٥/ ١٨٩٦.

"سَكْرَى"، و هو أيضًا كـ "حَبَالَى" في جمع "حُبْلَى"؛ لأنه مختص بالإناث؛ إذ ليس ثَمَّ "حَرْمَان".

قوله: "ويقال : "ذِفْرَيَات" و"حُبْلَيَات" و"صَحْرَاوات"؛ لأن الاسم إذا كان في آخره ألف التأنيث، مقصورة أو ممدودة، فيجوز جمعه بالألف والتاء؛ لأنه يجري مُجرى ما فيه التاء؛ لاتفاقهما في الزيادة والتأنيث إذا أُرِيدَ / [٤٨٠ ب] أدنى العدد – تقدم أن جمع السلامة جمع قلة– إلا باب "حمراء" و "فَعْلَى" "فَعْلَان"؛ فلذا قال: ولا يقال "حمراوات" إلا عن ضرورة، نحو قول الشاعر في عجُزِ بيتٍ:

[حَلائِلَ أحْمَرِين] وَأَسْوَدِيْنَا[١]

وكان ابنُ كيسان[٢] يقول:" لا أرى به بأسًا، فإن سمَّيْتَ بشيءٍ من ذلك جاز جمعه جمعَ السلامة"[٣] ، ومنه ما جاء في الحديث: " لَيْسَ [في][٤] الخَضْرَاوَاتِ

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره: فما وُجِدَتْ بناتُ بني نِزار

والبيت للكميت بن زيد في ديوانه صــ ٤٣٧ –والرواية به: (حَلَائِلَ أَسْوَدِيْنَ وأَحْمَرِيْنَا)–، والمقرب ٢/ ٥٠؛ وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب ١/ ١٧٨؛ والدرر ١/ ١٣٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٣،وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ١٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٧١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٥.

اللغة: تميم: قبيلة. الحلائل: ج الحليل، وهو الزوج. والشاهد فيه قوله: "أسودين وأحمرين" حيث جمعهما جمع مذكر سالم، مع كون مؤنثهما على وزن "فعلاء"، إذ يجب أن يقال: "سود" و"حمر". وهذا شاذ عند جمهور النحويين.

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، أخذ عن المبرد وثعلب. من مؤلفاته: تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، والمهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، ومعاني القرآن، والمختار في علل النحو، والموفقي في النحو. توفى سنة ٢٩٩هـ . ينظر : نزهة الألباء ص ١٧٨، و إنباه الرواة٣/ ٥٧، و بغية الوعاة ١/ ١٨، و الأعلام ٥/ ٣٠٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٠٨، و شرح الشافية للرضي ٢/ ١٧١.

(٤) في الأصل : (من).

صَدَقَةً"[١]؛ لأنه جعلها اسمًا للبُقُول، فذا معنى قوله: "فلِجَرْيِهِ مَجرى الاسم، وكذا لو سميتَ رجلًا "أَسْوَد" جاز جمعه بالواو والنون. الدليل على ذلك: أنك لو حقَّرتَ "سُودًا" جمع "أَسْوَد"، رددته إلى الواحد، وجمعته بالواو والنون إن كان لمذكر، فقلت: "أُسَيْوِدُون"، و "سُوَيْدَاوَات" إن لم يكن لمذكر مَنْ يعلم.

[جمـــــع الاســـم الذي على خمسة أحرف وآخره ألف التأنيـــث]

قال الزمخشري: وإذا كانت الألف خامسة، جُمع بالتاء كقولك: "حُبارِيَّاتٌ"، و"سُمَانِيَّات"[٢].

ش: وإذا كانت الألف خامسةً، جُمِعَ بالتاءِ، كقولك: "حُبَارِيَّات" و"سُمَانِيَّات"؛ لأنهم لا يكسِّرُون ما كانت ألفه خامسةً، بل يقتصرون على جمع السلامة؛ لأنهم لو كسَّروهُ، لَلَزِمَ حذفُ إحدى الألفين منه، فإن حذفتَ الأولى، أفضى إلى "حُبَارَى"، فيُلبِس بباب "صَحَارى"، و إن حذفتَ الألف الثانية، أفضى إلى "حَبَائِر"، فيُلْبِس بباب "رَسَائِل"، ففصلوا بينهما بأن عدلوا عن تكسير ذلك إلى جمع السلامة.

فإن قيل: مثل هذا الإلباس غير منظور إليه، كما في "دَلَنْظَى"[٣] للإلحاق،

---

(١) ورد الحديث في مجمع الزوائد ٣/ ٦٨؛ ومشكاة المصابيح، الرقم ١٨١٣؛ والكامل في الضعفاء٢/ ٦١٠؛والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٤١. عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ ، وَلَا فِي الْعَرَايَا صَدَقَةٌ ،وَلَا فِي أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ وَلَا فِي الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ وَلَا فِي الْجَبْهَةِ صَدَقَةٌ» . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ.

(٢) المفصل صـــــ ٢٤٢.

(٣) الدلَنظى: السمين من كل شيء؛ والصلب الشديد. (لسان العرب ٧/ ٤٤٤ (دلنظ)).

فجرت مَجرى الأصل، فكما تقول في "سَفَرجَل" : "سَفَارِج"، فكذا هنا(١). وقيل: لأن ألف التأنيث أثبت من التاء؛ فلذا وجب ثباتها في الجمع، بخلاف تاء "رِسَالَة". وأما "قَاصِعَاء" فعلى تشبيه ألف التأنيث بتائه كما تقدم(٢).

فصل [جمـــــــــع "أَفْــــعَـــل"]

قال الزمخشري: ولـ "أفْعَلَ" إذا كلان اسمًا مثالٌ واحدٌ: "أفاعِلٌ" نحوُ "أجادِلَ"، وللصفة ثلاثةُ أمثلة: "فُعْلٌ"، "فُعْلَانٌ"، "أفاعِلُ"، نحوُ: "حُمْر"، و"حُمْرانٍ" و"الأصاغرِ"، وإنما يُجمَع بـ "أفاعِلَ" أفْعَلُ" الذي مؤنثُه "فُعْلَى"، ويُجمَع أيضًا بالواو والنون. قال الله تعالى: {بِالأخسَرِين أعمالًا} . أما قوله:

أتاني وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ ... فيَاعَبْدَ عَمْرو لو نَهَيْتَ الأحاوِصَا

فمنظورٌ فيه إلى جانِبَي الوَصْفِيّة والاسميّةِ"(٣).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "و لـ "أَفْعَل" إذا كان اسمًا مثالٌ واحدٌ :"أَفَاعِل" ".

الفصل مُحَمَّدٌ: لمَّا كان في العدة / [٤٨١ أ] بزيادته كالأربعة، جُمِعَ جمعَها، فأشبه الملحق وإن لم يكن إيَّاه لمَّا كان على زِنَتِهِ. وجميع ما في أوله همزة زائدة

---

(١) تقول في "دَلَنْظى"، و"سَرَنْدىٰ" ، ونحوِهما "دَلانِظُ"، و"سَرانِدُ"، و"دَلافي "، و"سَراب "، ولا تُبالي الالتباسَ.فالألف في "دَلَنْظى" و"سَرَنْدىٰ" ليست للتأنيث، وإنما هي للإلحاق، وما كان للإلحاق فهو جارٍ مَجرىٰ الأصل، فلذلك كُسر كما يُكسر "سَفَرْجَلٌ" ونحوُه بالحذف. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٠٩.

(٢) شبهوا ما فيه ألفُ التأنيث بما فيه تاءُ التأنيث، فـ"نافِقاءُ"، و"قاصِعاءُ"، بمنزلة "نافِقَةٍ"، و"قاصِعَةٍ"، فحذفوها في التكسير كما يحذفون التاء، ومثلُه قولهم: "خُنْفَساءُ"، و"خَنافِسُ"، كأنهم جمعوا "خُنْفَسَةَ".ينظر : ص ٧٧٧ من التحقيق.

(٣) المفصل صـــــ ٢٤٢.

من الثلاثي من الأسماء، فتكسيره على : "أَفَاعِل" وإن اختلفت حركاته، كـ "إِثْمِد"[١]، و"أُبْلُم"[٢]، و"إِصْبَع" و"أَصَابِع".

وللصفة ثلاثة أمثلة:

الأول: "فُعْل"، كما كسَّروا "فُعُول" على "فُعُل"؛ لأن "أَفْعَل" من الثلاثة وفيه زائدة، كما أن "فُعُولًا" فيه زائدة، وعدة حروفه كعدة حروف "فُعُول"، إلا أنهم لا يثقلون في "أَفْعَل" في الجمع، إلا أن يضطر شاعر، نحو : "أَحْمَر" و "حُمْر"، وكل "أَفْعَل" مؤنثه "فَعْلَاء" فذا جمعه.

الثاني: "فُعْلَان"، نحو: "أَحْمَر" و"حُمْرَان"، و"سُوْدَان"، وهما مختصان بـ "أَفْعَل" الذي مؤنثه "فَعْلَاء".

الثالث: "الأَفَاعِل"، نحو : "الأصَاغِر"، وبيَّنَ بقوله: " وإنما يجمع بـ "أَفَاعِل": أفْعَل" الذي مؤنثه "فُعْلَى"؛ لئلا يظن أنه يجوز في كل "أَفْعَل". قال سيبويه: "ألا ترى أنك لا تصف به كما تصف بـ "أَحْمَر" ونحوه، لا تقول: "رجلٌ أصغر" ولا "رجلٌ أكبر". سمعنا العرب تقول: "الأَصَاغِرَة" كما تقول: "القَشَاعِمَة"[٣]، حيث خرج على هذا المثال، فلمَّا لم يتمكَّن هذا في الصفة كتَمَكُّنِ "أَحْمَر" أُجْرِيَ مُجرَى "أَجْدَلٍ"[٤] و"أَفْكَلٍ"[٥]، كما قالوا: "الأَبَاطِح" و"الأَسَاوِد" حيث استُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الأسماءِ. وإن شئت قلت: "الأَصْغَرُون" "[٦] انتهى. يعني: وإن شئتَ جمعتَهُ جمعَ السلامةِ، ولذا

---

(١) الإثمِد: حَجَر يتَخذ منه الكحل، وقيل: ضرب من الكحل. (لسان العرب ٣/ ١٠٥ (ثمد)).

(٢) الإبلِم والأُبلم والإبلمة: الخوصة. (لسان العرب ١٢/ ٥٣ (بلم)).

(٣) قشاعمة: جمع قشعم، وهو الكبير من الرجال والنسور. ينظر : البديع في علم العربية٢/ ٧٥٣

(٤) الأجدل: الصقر. والهمزة فيه زائدة. الصحاح مادة: "جدل".

(٥) الأفكل: الجماعة من الناس، والرعدة من البرد والخوف. (لسان العرب ١١/ ٥٢٩ (فكل)).

(٦) الكتاب ٣/ ٦٤٤.

قال الزمخشري: "ويُجْمَعُ أيضًا بالواو والنون، قال تعالى : ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾[١]، ولا يجمع من "أَفْعَل" جمع السلامة غير "أَفْعَل" التي للتفضيل؛ لجريه مَجرى الأسماء من جهة أنه لا يوصف به نكرة، قال سيبويه: "اجتمع الواو والنون والتكسير كما اجتمع الفُعْل والفُعْلَان"[٢] انتهى . يعني في باب "أَحْمَر" .

قال سيبويه: " وقالوا: الآخرون ولم يقولوا غيره، كراهية أن / [٤٨١ ب] يلتبس بجمعٍ آخر "[٣]

ولو سُمِّيَ بـ "أَحْمَر" لجَرَى عليه حكمُ الأسماءِ، وجُمِعَ جمعَ السلامةِ[٤].

قوله:" وأما قول الأعْشَى[٥]

---

(١) من الآية ١٠٣ من سورة الكهف، وأولها : ﴿ قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴾.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٤٤.

(٣) ينظر : المصدر السابق.

(٤) في أحمر وشبهه خلاف، فمذهب سيبويه أنه لا ينصرف إذا نكر بعد التسمية وخالفه الأخفش مدة ثم وافقه في كتابه «الأوسط» قال: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه».

ثالثها: التفصيل وهو مذهب الفراء وتبعه ابن الأنباري، زعم أن «أحمر» إذا سمي به رجل أحمر لم يصرف في معرفة ولا نكرة. وإن سمي الأسود مثلا بـ «أحمر» انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة .

رابعها: وهو قول للفارسي في بعض كتبه «أنه إذا نكر بعد التسمية جاز فيه الصرف وتركه قال: لأن فعل هذا الذي هو صفة في الأصل حين سمعت به العرب تارة اعتبرت أصله، فجمعته جمع أحمر وتارة اعتبرت ما آل إليه من الاسمية فجمعته جمع الأسماء فقالوا في «أحوص» العلم: حوص كما قالوا في أحمر: حمر، وقالوا فيه: أحاوص كما قالوا في أحمد: أحامد. ينظر : الكتاب ٣/ ١٩٣، ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩، والتذييل ٦/ ٣٩٠- ٣٩١، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٤١.

(٥) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، يقال له أعشى قيس، و أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، يعد في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية، و أحد أصحاب المعلقات، =

أتاني وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ ... فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأحَاوِصَا[١]

فَقُلْتُ وَلَمْ أَمْلِكْ أَبَكْرَ بنَ وَائِلٍ ... مَتَى كُنْتَ فَقْعًا نَابِتًا بِفَصَائِصَا

الواحدة : "فَصِيْصَة"، وهي: بقلة تَنْبُتُ الكَمْأَة في وسطها.

أَلَمْ تَرَ أَنَّ العَرْضَ أَصْبَحَ بَطْنُهُ ... نَخِيْلًا وَزَرْعًا نَابِتًا وفَصَافِصَا[٢]

قوله: "فيه إلى جانبي الوصفية والاسمية" عَنِيَ بالحُوْصِ والأَحَاوِصِ: من ولده الأحوص، منهم: عَوْف بن الأحْوَص، وعَمْرو بن الأحْوَص، شَرِيح بن الأَحْوَص. وكان عَلْقَمَة بن عُلاثَة بن عَوْف بن الأَحْوَص نَافَرَ عامِر بن الطُّفَيْل، فهجا الأعشى علقمة، ومدح عَامِرًا، فأوعده بالقتل، فقال: أتاني وعيدُ الحُوصِ، وقوله: "فيَا عبدَ عمرو: هو ابن شَرِيح بن الأحْوَص، ومعنى قوله: "فمنظور فيه إلى جانبي الوصفية والاسمية"؛ لأنه في أول البيت قال: "حُوْصٌ"، و"فُعْل" جمع الصفة، وفي آخره قال: "الأَحَاوِص"، فجَمَعَهُ جَمْعَ الأسماءِ.

=سمي صناجة العرب، أدرك الإسلام ولم يسلم. توفي في قرية باليمامة قرب مدينة الرياض سنة ٧ هـ .

ينظر: الشعر والشعراء صـ ١٥٩، وطبقات فحول الشعراء صـ ٦٥، والأعلام ٧/ ٣٤١.

(١) البيت من الطويل ، للأعشى في ديوانه ص ١٤٩؛ والاشتقاق ٢٩٦؛ وإصلاح المنطق ص ٤٠١؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٤؛ ولسان العرب ٧/ ١٩ (حوص)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٣١.

والشاهد في البيت: قوله «الحوص» و «الأحاوص» حيث جمع عليهما «أحوص» وقد علم أنه لا يجمع على «فعل» – بضم فسكون – إلا أفعل صفة وشرطه أن يكون مؤنثه على «فعلاء» ولا يجمع على «أفاعل» إلا أفعل اسما أو أفعل التفضيل وعليه فيكون الشاعر قد لحظ في «الأحوص» الجهتين:

الاسمية والوصفية، فمن جهة الاسمية جمعه على أحاوص، ومن جهة الوصفية جمعه على «حوص».

(٢) تنظر هذه الأبيات في ديوان الأعشى ص ١٤٩– ١٥١.

فصل [جمـــع "فَعْــــلان" و"فُعْــــلان" و"فِعْــــلان"]

قال الزمخشري: وقد جُمع "فَعْلانُ" اسمًا على "فَعالِينَ"، نحوِ "شَياطينَ"، وكذلك "فُعْلانُ"، و"فِعْلانُ"، نحوَ: "سَلاطِينَ"، و"سَرَاحِينَ"، وقد جاء "سِرَاح".

وصفة على "فِعالٍ"، و"فَعالَى"، نحوِ: "غِضَاب"، و"سَكارَى"، ويقول بعضُ العرب: "كُسالَى"، و"سُكارَى"، و"غُيارَى"، و"عُجالَى" بالضم"[(١)].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وقد جُمِعَ "فَعْلَان" اسمًا على "فَعَالِين"، وكذلك "فُعْلَان" و"فِعْلَان"، نحو: "سَلَاطِين" و"سَرَاحِين"[(٢)] ونسخة الشيخ مُوَفِّق الدين يعيش[(٣)] :"وقد جُمِعَ "فَعْلَان" على "فَعَالِيْن"، نحو: "شَيَاطِين"، وكذلك "فُعْلَان" و"فِعْلَان"، وقد جاء "سِرَاح"[(٤)] . ونسخة السخاوي[(٥)]: "وقد جُمِعَ "فِعْلَان" اسمًا على "فَعَالِين" و"فِعَال"، نحو :"سَرَاحِيْن" و"سِرَاح"[(٦)].

أراد بـ "فِعْلَان": ما كان على هذه الزنة، سواءً المفتوح الفاء أو غير ذلك.

---

(١) المفصل صـــ ٢٤٣.

(٢) السِّرْحَانُ: الذِّئب. وَيجمع على السَّرَاح، وقيل : الأسد بلغة هُذَيْل. قَالَ الْأَزْهَرِي: وَيجمع سَراحِين وسَرَاحِي بِغَيْر نون كَمَا يُقَال: ثَعَالِب وثَعَالِي فَأَما السِّراحُ فِي جمع السِّرْحان فَهُوَ مسموع من الْعَرَب وَلَيْسَ بِقِيَاس. ينظر : تهذيب اللغة ٤/ ١٧٦.

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣١٢.

(٥) سبقت ترجمته في صـــ ٦٤٤.

(٦) المفضل شرح المفصل ٣/ ٧٧٩.

الفصل مُحَمَّدٌ: / [٤٨٢ أ] لمَّا كان "فعلان" – بفتح الفاء وضمها وكسرها– أصله الثلاثة، وزيدت فيه الزيادة للإلحاق[١]، نحو: "سُلْطَان" ملحق بـ "قُرْطَاس"، فلما كان للإلحاق جُمِعَ جمعَ الخماسي، والخماسي إذا كان رابعه حرف لين زائد، لم يُحْذَفْ، بل إن كانت ياءً ثبتت، وإن كانت واوًا أو ألفًا قُلِبَت ياءً. فأما ما في نسخة الشيخ يعيش من "شَيَاطِين" فتقدم فيما لا ينصرف من كلامي[٢] إن وزن "شَيْطَان": "فَيْعَال" من "شَطَن"، إذا بَعُد، ودلَّت عليه، وجمعه على "شَيَاطِين" يمنع من ذلك؛ لأن "فَيْعَالًا" كـ "حَيْتَام" لا يجمع على "فَعَالِين"؛ فلذا قيل: إنه مأخوذ من

(١) الإلحاق معناه: أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادةً غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كُلُّ وَاحِدٍ في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان المحلق به اسماً رباعيًّا لا خماسيًّا. وفائدة الإلحاق: أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شِعْرٍ أو سجع ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم. ينظر : شرح الشافية للرضي ١/ ٥٢، وارتشاف الضرب ١/ ٢٣٣.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٢٤٩، ٢٥٠.

وقال ابن جني : " وقد قالوا: تشيْطن الرجل وتشيَّط بمعنى واحد، فينبغي أن يكونا لغتين، ولا يجوز أن تجعل تشيطن تفعّلن؛ لأنه ليس في الكلام تَفَعْلَنَ، وتشيطن أقوى من تشيط؛ لقولهم: شاطن وشَطَن، وأرض شَطُون، وهذا كله من البُعْد، والشيطان مبعد مقصى، ومن هنا قيل: لعنه الله، أي: أبعده الله وأقصاه ... فمن هنا قيل له: شيطان؛ لأن الله قد أبعده. فلهذا كان الوجه في شيطان أن يكون فَيْعَالا بمنزلة الغَيْدَاق والقَيَّام، ومن أخذه من تشيّط جعله "فَعْلان". ووجه الاشتقاق فيه من تشيط، أنهم قد قالوا: غضب فاستشاط أي: احتدّ والْتهَبَ في الغضب وتشيط بمعناه. وهذا المعنى موجود في الشيطان؛ لأن الالتهاب في الغضب مشبه بالجنون والتخبط. المنصف ١/ ١٠٩ بتصرف.

"شَاط" "يَشِيْط"، إذا هلك، فإن الشيطان هالكٌ ببعده عن رحمة الله، فيكون "فَعْلَان"، والياء أصل؛ فلذا جاء جمعه "شَيَاطِين". وما في نسخة السَّخَاوِي من "سِرَاح" فشُبِّهَ فيه الاسم بالصفة على ما يأتي مما لم يذكرْهُ الزمخشري.

و"فَعَلَان" بتحريك العين، قالوا: "كَرَوَان" و "كِرْوَان" في جمعه، إنما جمعه على أنه "فَعَل"، لما قالوا في الترخيم(١) : "اطْرِق كَرَا"(٢) اعتقد أن هذا هو الاسم فجمعه على "فِعْلَان" كـ "خَرِبٍ" و "خِرْبَان"،

---

(١) الترخيم في اللغة: التسهيل والترقيق. وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، وينقسم إلى قسمين: ترخيم تصغير، وترخيم نداء، فترخيم النداء هو: حذف آخر المنادى إذا لم يكن اسم جنس نحو: فُلُ، أو مندوبًا نحو: وَا مُحَمَّدَاه، أو مستغاثًا نحو: يا لَخَالد لإنقاذ الأمة. وفيما عدا هذه ينقسم المنادى إلى منادى يجوز ترخيمه بلا شروط وهو المختوم بتاء التأنيث كقول الشاعر:

أفاطمُ مهلًا بعض هذا التدلُّلِ

وغير المختوم بالتاء يشترط في ترخيمه أربعة شروط: أن يكون علمًا نحو: أحمد، وأن يكون مكونًا من ثلاثة أحرف، فلا يقع الترخيم في نحو: هند، وألا يكون مركبًا تركيبًا إضافيًّا نحو: صلاح الدين، أو اسناديًّا نحو: تأبط شرًّا. معجم المصطلحات النحوية والصرفية صـ ٩٢، ٩٣.

(٢) تتمة المثل: (أطرق كرا إن النعام في القرى) وهذا المثل معناه: أن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى. وأنه يضرب للذي ليس عنده غناء ويتكلم فيقال له: اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهة ما يعقبه. ويقال: إن الكروان يقال له: أطرق كرى إنك لن ترى، فإذا سمعها لبد بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصطاد.

وانظر: الأمثال للميداني ١/ ٤٣١، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١/ ١٩٤، والمستقصى ١/ ٢٢١، والخزانة ٢/ ٣٧٤.

قال ذو الرمة[١]:

كَأَنَّهُم الكِرْوَانُ أَبْصَرْنَ بَازِيَا[٢]

وهو شاذ[٣].

قوله: "وصفة على "فِعَال" نحو: "غِضَاب" حُذِفَت الزيادة من آخره، كما في "أُنثَى" و "إِنَاثٍ"؛ للفرق بين الاسم والصفة.

وقال ابن جني[٤]: "لمَّا كثُرَ هذا الباب، لم يجُزْ أن يحمل التكسير على حذف الزيادة؛ لأن حذف الزيادة قليل، ولا يجوز القياس عليه"[٥] انتهى. أما أنه على حذف الزيادة، فواضح؛ لأن ألفه ونونه قد حُذِفَتَا، وأما أنه قليل لا يقاس عليه، فيحتاج إلى نقلٍ، قال سيبويه: "وكذلك مؤنثه [وافقه][٦] كما وافق / [٤٨٢ ب] "فَعِيلًا" "فَعِيلَة" في "فِعَال". وقد يُكَسَّر على "فَعَالَى"، و"فِعَالٌ" فيه أكثر من

---

(١) هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، أبو الحارث ذو الرمة، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره، قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة، له ديوان شعر، توفي سنة ١١٧ هـ . ينظر : وفيات الأعيان ٤/ ١١، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٧، و الأعلام ٥/ ١٢٤.

(٢) عَجُز بيت من الطويل ، وصدره : مِنَ الِ أَبِي مُوسىٰ تَرَىٰ النَّاسَ حَولَهُ

والبيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٣١٣، والخصائص ٢/ ٢٢٤، ٣/ ١٢٠، والخزانة ٢/ ٣٧٧.

(٣) ويُرَدُّ بهذا البيت على الرياشي الذي زعم أن (الكَرَوَان) و(الكِرْوَان) للواحد، وكذلك : ورشان ووِرْشَان. ينظر الخزانة ٢/ ٣٧٧.

(٤) سبقت ترجمته في صـــــ ٧٧١.

(٥) لم أجد هذا النص في كتب ابن جني المطبوعة، فلَعَلَّه في كتاب لم يصل إلينا.

(٦) ليست في الأصل، وأثبتها من الكتاب لسيبويه.

"فَعَالَى"، وذلك قولك: "سَكرَان" و"سَكَارَى"، و"حَيْرَان" و"حَيَارَى"، و"خَزْيان"[١] و"خَزَايا"، و"غَيْرَان" و"غَيَارَى"، وكذلك المؤنث أيضًا: شبَّهوا "فَعْلَان" بقولهم : "صَحْرَاء" و"صَحَارَى". و"فِعْلَى" و"فُعْلَى" جعلوها كـ "ذِفْرَى"[٢] و"ذَفَارَى"، و"حُبْلَى" و"حَبَالَى" "[٣] انتهى .

قوله: "وتقول بعض العرب: "كُسَالَى" و "سُكَارَى" و "عُجَالَى" و "عُيَارَى" بالضم، وهذا الضم خاصة في جمع "فَعْلَان"؛ ليعلم أنه جمع هذا الضرب خاصةً[٤]، وليس بجمع "فَعْلَاء"، قال سيبويه: "وقد قالوا : "رجلٌ سكران" و"قومٌ سَكْرَى"؛ وذلك أنهم جعلوه كالمرضى"[٥].

ولا يجمع بالواو والنون ما كان صفةً مما فيه ألفٌ ونونٌ زائدتان مما أشبه "حمراء"، وقد قالوا فيما يلحق مؤنثه (الهاء) كما قالوا في هذا؛ لأن آخره ألفًا ونونًا زائدتين، وذلك : "نَدْمَانَة" و"نَدْمَان" و"نَدَامَى"، وقالوا: "خُمصَان" و"خِمَاص"، ومنهم من يقول: "خَمصَان".

---

(١) رَجُلٌ خَزْيانُ وامرأَة خَزْيا، وَهُوَ الَّذِي عمِل أَمراً قَبِيحًا فاشتَدَّ لِذَلِكَ حياؤُه وخَزايَتُه، وَالْجَمْعُ الخَزاي. ينظر : اللسان (خزا) ١٤/ ٢٢٧.

(٢) الذفرى: الموضع الذي يعرَق من البعير خلف الأذن، وعظم في أعلى العنق من الإنسان عن يمين النقرة وشمالها. (لسان العرب ٤/ ٣٠٧ (ذفر)).

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤٥.

(٤) وقد ذكر الزمخشري في الكشاف في قوله تعالى: (ذريةً ضِعَافًا) أنه قرئ: ضِعَافَى كـ (سَكَارَى) و(سِكَارَى). ولم أجد رواية هذه القراءات إلا من الزمخشري. الكشاف ١/ ٤٧٨.

(٥) الكتاب ٣/ ٦٤٩.

و"فُعْلان" يجمع بالواو والنون، ولم يقولوا : "عِرَاء" في جمع "عُريَان"، ولا "عَرَايَا"، استغنوا بـ "عُرَاة"، و"عُرَاة" جمع "عَارٍ"، إلا أن المعنى واحدٌ في "عُريَان" و"عَارٍ"، أطلق الزمخشري وفيه هذا التفصيل[١].

فصل [جمـــــع "فَيْـــــعِل"]

قال الزمخشري: و"فَيعِلٌ"، يكسر على "أفْعالٍ"، و"فِعالٍ"، و"أفْعِلاء"، نحوِ: "أمواتٍ"، و"جِيادٍ"، و"أبْيِناءَ"، ويُقال: "هيِّنُونَ"، و"بَيِّعاتٌ"[٢].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ:" و "فَيْعِل" يُكَسَّر"

---

(١)قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٦٤٦: "وإن شئت قلت في عريان عريانون فصار بمنزلة قولك: ظريفون وظريفات، لأن الهاء ألحقت بناء التذكير حين أردت بناء التأنيث فلم يغيروا ولم يقولوا في عريان: عراء، ولا عرايا، استغنوا بعراة لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم".
وقوله (لم يقولوا: عراء) أي كما قالوا خُمْصان وخِماص فكان هذا سائغا لهم في القياس أن يقولوا: (عراء) ولكنهم أطرحوه استغناء عنه بعراة، وقوله (ولا عرايا) أي كما قالوا: خزيان وخزايا وسكران وسكارى، لأن عريان ليس من باب خزيان) .
وقد بان من كلام سيبويه أن عراة ليس في القياس جمعا لعريان وإنما هو قام مقام جمعه وهو عراء كخماص، وذلك أن عراة جمع لعارٍ كقضاة جمع لقاضٍ، غير أنه لما كان عريان في معنى عارٍ، جعل عراة جمعا لعريان في الاستعمال واستغنى به عن عراء، وهذا كما استغنوا بكماة في جمع كمي عن (أكمياء)؛ لما كان (كمي) في معنى كام . (وفي اللسان) والكمي :الشجاع المتكمي في سلاحه ؛لأنه كمى نفسه أي سترها بالدرع والبيضة، والجمع كماة كأنهم جمعوا كاميا مثل قاضيا وقضاة)) .
(٢) المفصل صـــــ ٢٤٣.

الفصل مُحَمَّدٌ: "فَيْعِل" لا يكون إلا في المعتل، وحكى [الأنباري][(١)] في الإنصاف عن الأصمعي قال: " سمعتهم يقولون:جاءت الصَّيْقِل" بكسر القاف"[(٢)]. لم يوجد مثله، وكذا "غُزاة" و "رُمَاه" لا يكون مثله في الصحيح. وذهب بعض الكوفيين إلى أن أصله: "فَعِيل"، ثم قلب إلى "فَيْعِل". والقلب خلاف الأصل ولا دليل عليه، مع / [٤٨٣ أ] أن تقديم الياء على عين "فَعِيْل" لم يأتِ في الصحيح، فلا بد من ركوب ما لم يأت مثله في الصحيح. وما ذكره البصريون أقرب؛ لأنه غير مغيَّر من شيءٍ لم يُسْتَعْمَل يجيء جمعه على "أفعال"، نحو : "مَيِّتٍ" و"أَموَات"، و"ميْتَة" و"أَمْوَات" المذكر والمؤنث فيه سواء.

و "قَيْلٌ" للمَلِك[(٣)]، وأصله: "قَيِّل" فخُفِّفَ، ولو لم يكن "فَيْعِلًا" لما جمعوه بالواو والنون : "قَيْلُون"؛ لأن "فَعِلًا" التكسير فيه أكثر. وقالوا أيضًا: "أَقْيَال" على لفظ "قَيْل" مخفَّفًا. والوجه الأول. و"فَيْعِل" الواو والنون فيه أكثر. وقال الرماني[(٤)]: "لم

---

(١) في الأصل: (ابن الأنباري)، والصواب ما أثبته؛ لأنه ذكر أن ذلك القول في كتاب : الإنصاف، وكتاب الإنصاف لأبي البركات كمال الدين الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـــــ .

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ٢/ ٦٦٢. المسألة الخامسة عشرة بعد المائة (وزن سيِّد وميِّت ونحوهما) ٢/ ٦٥٦- ٦٦٢.

(٣) وأصل اشتقاقه من القول.

سمي بذلك؛ لأنه يقول ما يشاء فينفذ ما يقول، ويجمع على أقوال نظرًا إلى أصله، وعلى أقيال نظرًا إلى لفظه، وعلى مقاول ومقاولة وكأنهم في هذين جمعوا مقولا لكونه بمعناه.

قال لبيد: لها غلل من رازق وكرسف * بأيمان عجم ينصفون المقاولا

وقال الاعشى: ثم دانت بعد الرباب وكانت * كعذاب عقوبة الاقوال. ينظر : شرح الشافية للرضي ٢/ ١٧٧.

(٤) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٧٤ .

يجزْ في "قَيِّم" إلا "قَيِّمُون" و إن جاء على طريق النادر في "ميِّتٍ" و "أموات"(١).
وقال أبو علي(٢): "كأنه الذي له قولٌ"(٣) انتهى.

وقولهم: "أموات" شبَّهوه بـ "فَاعِل"، حيث قالوا: شَاهِد" و"أشهاد"، جاؤوا به على حذف الزوائد، فكما قالوا: "سَوْط" و "أَسْوَاط"، قالوا: "مَيْت" و"أَموات".

وعلى "فِعَال": "جَيِّد" و"جِيَاد"، لما شبَّهوه بـ "فَاعِل"، فكما قالوا : "قَائِم" و "قِيَام"، أو على حذف الزائد صار كـ "صعب" و"صِعَاب"، ولأنه لمَّا جمع على "أموات" كان مثل : "أبواب"، فقيل فيه: "فِعَال" كـ "ثَوب" و "ثِيَاب" لمَّا جُمِعَ على أحد جمعيه جُمِعَ على الآخَر.

و "أَفْعِلَاء": "هيِّن" و"أَهْوِنَاء"، كما كسَّروا "فَاعِلًا"، ولم يقولوا: "هُوناء"؛ كراهة الضمة مع الواو، فقالوه كما قالوا :"أغنياء" حين فروا من : "غُنَياء".

وحكى الجرمي: "جَيّد" و"أجوداء"، حملوه على "فَعِيل"، نحو: "نَبِيّ" و"أَنْبِياء"، وبه احتجَّ الفراء على أن أصله: "فَعِيل"؛ لأن "فَعِيْلًا" يجمع على "فَعلاء"(٤).

---

(١) ينظر : شرح أصول ابن السراج صـــ ٧٤. رسالة ماجستير في جامعة أم القرىٰ من أول باب التثنية إلى باب المصادر، تحقيق: نصار محمد حمد الدين، اشراف / الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري- ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

(٢) أبو علي الفارسي: سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٠ .

(٣) التكملة صـــ ٤٨٢ .قال أبو علي: ((و(قَيِّلٌ) فَيْعِلٌ من القول، والعين منها محذوفة، كأنه الذي له قولٌ، أي: ينفُذ قولُهُ.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣١٥.

ولا دليل فيه؛ لأن الشيء قد يجمع على غير بابه، نحو: "شَاعِر" و"شُعَرَاء"، ولو كان "فَعِيلًا" لكان التكسير مطردًا فيه. ومن الكوفيين من قال إنهم أرادوا أن يعلوها كما أعلوا في : "سَادَ"، قلبوها ، فكان يلزمهم / [٤٨٣ ب] أن يقلبوها ألفًا، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها، فكرهوا أن يلتبس "فَعِيل" بـ "فَعْل"، فزادوا ياءً على الياء؛ ليكمل بناء الحرف، ويقع الفرق بها بين "فَعِيل" و "فَعِل". ويخرج عن هذا : "سَوِيق" و "عَوِيل"، فإنه إنما صحَّ؛ لأنه غيرُ جارٍ على الفعل، ولو كان ما ذكره الكوفي هنا صحيحًا، لم يجزْ تخفيف "سَيِّد"؛ لأنه يؤدي إلى الإلباس ، وذهب بعض النحاة(١) إلى أن وزنه: "فَيْعَل"؛ لأنه يوجد له نظير في الأسماء، وليس بـ "فَيْعِل" – بكسر العين– فجعل "فَيْعَل" ثم كسر العين، وقد جاء في بعض هذا المعتل :

مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعيب العَيَّنِ(٢)(٣)

---

(١) الذي حكى أنه "فَيْعَل": الرؤاسي، وهو من الكوفيين، وكان أستاذ الكسائي. ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٣٣٧.

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز ، وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج "ينظر أراجيز رؤبة ص١٦٠" وقد استشهد به سيبويه "٢/ ٣٧٢" ورضي الدين في شرح الشافية، وشرحه البغدادي "ص٦١، والجوهري في الصحاح وابن منظور "ع ي ن" وابن جني في الخصائص "٢/ ٤٨٧ ، ٣/ ٢١٧"

وقوله: "ما بال عيني" أي ما حالها وما شأنها، والشعيب بفتح الشين وكسر العين المزادة الصغيرة، والعين بفتح العين وتشديد الياء مفتحة المتخرقة التي فيها عيون فهي لا تمسك الماء.

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله "العين" .

(٣) وللعلماء في هذه الكلمة مذهبان، الأول: وهو رأي سيبويه وأتباعه ،وخلاصته: أن هذه الكلمة على وزن "فيعَل" بفتح الفاء وسكون الياء وفتح العين وأنه من معتل العين وزيدت عليه ياء بين الفاء والعين، وقالوا: إن هذا الوزن جاء كثيرا في صحيح العين نحو: حيدر وصيرف وجيأل، ولم يأت منه في =

ولو كان أصل "سَيِّد" -كما قال- لما كُسِّر كما لم يُكَسَّرْ "العَيِّن" و"تَيْجَان" و"هَيْبَان" بفتح العين، وحق "فَيْعِل" الواو والنون، نحو: "قَيِّمون"، وقد جاء منه شيءٌ استوى فيه المذكر والمؤنث، قال تعالى : ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾(١)، وقالوا: "ناقةٌ رَيِّض"(٢) للصعبة(٣). وقالوا: "سيِّد" و"سَادَة"، كما قالوا: قَائِد" و"قَادَة"، ويقال: "هَيْنُون" و"مَيْتَات"؛ لأن حق الصفة في الأصل جمع السلامة لما تقدم.

=معتل العين سوى هذه الكلمة، وذلك لأنهم خصوا المعتل بوزن "فيعِل" بكسر العين، نحو: سيد، وهين، ولين، وصيب، وبيع؛ فتكون هذه الكلمة خارجة عن نظرائها وأمثالها، وكان القياس فيها أن تكون بتشديد الياء مكسورة لا مفتوحة، قال الأعلم: "الشاهد فيه بناء العين على "فيعَل" بالفتح، وهو شاذ في المعتل، ولم يسمع إلا في هذه الكلمة، وكان قياسها أن تكسر العين فيقال: "عيِّن"، كما قيل: سيد وهين ولين ونحو ذلك، وهو بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح كما يختص الصحيح بـــ"فيعَل" مفتوحة العين نحو صيرف وحيدر، وهو كثير" ا. هـ،

والرأي الثاني: ما ذهب إليه ابن جني، وذلك في قوله" وكذلك ما أنشده من قوله رؤبة:

ما بال عيني كالشعيب العين

حملوه على فيعل مما اعتلت عينه، وهو شاذ، وأوفق من هذا عندي أن يكون فوعلا أو فعولا حتى لا يرتكب شذوذه، وكأن الذي سوغهم هذا ظاهر الأمر وأنه قد روى العين بكسر العين" ا. هـ.

(١) من الآية ١١ من سورة ق. وفي الأصل: "و أحيينا"- بالواو- وهو تحريف.

والآية بتمامها: ﴿ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًاۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴾.

(٢) الريِّض: الناقة التي لم تَمْهر الرياضة، أي لم تتعلم المشي، هي في أول أمرها وتعليمها. ينظر : اللسان (ر و ض).

(٣) ومنه قول الراعي:

وكَأَنَّ رَيِّضَهَا إِذَا بَاشَرْتَهَا ... كانت مُعَاوِدَةَ الرّحِيلِ ذَلُولَا

فصل [جمـــــع "فعّال" و"فُعّال" و"فِعِّيل" و"مفعول" و"مُفْعِل" و"مُفْعَل"]

قال الزمخشري: و"فَعّالٌ"، و"فُعّالٌ"، و"فِعِّيلٌ" و"مَفْعُولٌ"، و"مُفْعِلٌ" و"مَفْعَلٌ"، يُستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير، فيقال: "شَرّابُون" و"حُسَّانُون" و"فِسِّيْقُون" و"مَضْرُوبُون" و"مُكرَمون" و"مُكرِمون". وقد قيل: عَوَاوِيْر ومَلَاعِيْن ومَشَائِيْم ومَيَامِيْن ومَيَاسِيْر ومَفَاطِيْر ومَنَاكِيْر ومَطَافِل ومَشَادِن"[١].

ش: قال صاحب الكتاب:" و"فَعَّال" و "فُعَّال" و "فِعِّيل"[٢] و "مَفْعُول" و "مُفْعِل" و "مَفْعَل"

الفصل مُحَمَّدٌ: الأول: "فَعَّال"، نحو : "شَرَّابٍ" تدخله الهاء للمؤنث، فيجمع جمع السلامة بالواو والنون، والألف والتاء[٣].

الثاني: "فُعَّال"، نحو : "حُسَّان" و"حُسَّانون"[٤]، لما كان تكسير الصفة ليس بأصل، لم يكَسِّروه. قال سيبويه: "كرهوا أن يجعلوه كالأسماء[حيث وجدوا

= والبيت من بحر الكامل: انظر ديوانه: ٢١٨، جمهرة أشعار العرب: ١٧٣، اللسان (روض).

(١) المفصل صـــــ ٢٤٣.

(٢) امتنعوا من تكسير (فَعَّال، وفُعَّال، وفِعِّيل)؛ لأن في تكسير كل منهما وقوع الالتباس بين جمعه وجمع صاحبيه؛ إذ لو قيل: شَرَارِيب، وحَسَاسِين، وفَسَاسِيق، لما عُلم أن المفرد لكل من هذه الجموع مفتوح الأول، أو مضمومه، أو مكسوره، ولما عُلِم أن ما قبل الآخر في المفرد ألف أو ياء. قاله الجندي في شرح المفصل. ينظر الإقليد ج٢ م٣/ ١٠٩٠.

(٣) فيقال: شَرَّابُون و شَرَّابات .

(٤) حُسَّانُون: جمع حُسَّان - بضم الحاء وتشديد السين - وهو بمعنى الحسن إلا أنه يدل على الزيادة في الحسن، وحسان - بتخفيف السين - أقل منه في معنى الحسن، والحسن أقل منهما جميعا، وتقول للانثى: حسانة - بتشديد السين.

مندوحة][(١)][(٢)]. وقد قالوا: "عُوَّارٌ"، [وهو الجبان الضعيف][(٣)] و"عَوَاوِير"، شبّهوه بـ "نُقّاز"[(٤)] و"نقاقيز"؛ وذلك أنهم قلمَّا يصفون به المؤنث، فصار بمنزلة "مِفْعالٍ" و "مِفْعِيل"، ولم [يصر][(٥)] / [٤٨٤ أ] بمنزلة "فَعَّالٍ"، وكذلك "مَفْعَولٌ".

وأما الفِعِّيل فنحو: "الشِّرِّيب" و"الفِسِّيق"، تقول: شِرِّيبون وفِسِّيقون. والمفعول نحو: "مَضْرُوبٍ"، تقول: "مضروبون". غير أنهم قد قالوا: "مكسورٌ" و"مكاسير"، و"ملعونٌ" و"مَلَاعِين"، و"مَشْئومٌ" و"مَشَائِيم"، و"مَسْلُوخةٌ" و"مَسَالِيخ"، شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن، كما فعل ذلك ببعض ما ذكرنا. فأما مجرى الكلام فأن يجمع بالواو والنون، والمؤنث بالألف والتاء. وكذلك "مُفْعَلٌ"، و"مُفْعِلٌ"، إلاَّ إنهَّم قالوا: "مُنْكَرٌ" و"مَنَاكِير"، و"مُفْطِرٌ" و"مَفَاطِير"، و"مُوْسِرٌ" و"مَيَاسِير"[(٦)]. انتهى

وإنما شُبِّها بالأسماء؛ لئلا يخلص له جمع التكسير، وهو في الأصل أحق بجمع السلامة، كما ذكره سيبويه.

---

(١) ليست في الأصل، واستدركتها من الكتاب .

(٢) المندوحة: السعة. يقال: نَدَحت الشيء إذا وَسَّعته. ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس١/ ٢٨١، والمعجم الوسيط ٢/ ٩١٠.

(٣) زيادة من حاشية الأصل، وليست في الأصل.

(٤) النُقَّاز: العصفور، وفي بعض النسخ من كتاب (سيبويه) (نقّار) و (نقاقير) وهو غلط ذكر أبو حاتم أن النّقّاز سمي بذلك لأنه ينقز وذكره أبو بكر بن دريد في باب الزاي والقاف والنون. راجع : شرح السيرافي٤/ ٣٨٧.

(٥) في الأصل: (يصير)، وهو تحريف؛ لأنه مجزوم بلم .

(٦) ينظر بنصه في الكتاب ٣/ ٦٤١.

الثالث: "فِعِّيل"[١].

الرابع: "مَفْعُول".

والخامس: "مُفْعَل"، ومثله ومثَّلَه الزمخشري: "مُكْرَم"[٢].

والسادس: "مُفْعِل"، ولم يمثِّله ومثَّلَهُ الزمخشري: مُكْرِم"[٣].

قوله: "وقد قيل: "عَوَاوِير"، و"مَلَاعِين"، و"مَسَائِيم"، و"مَيَاسِير"، و"مَفَاطِير"، و"مَنَاكِير" تقدم كلام سيبويه فيه، وبقى زيادة الياء.

وقوله: "مَطَافِل" و"مَشَادِن" فبيَّنه سيبويه بقوله: "وأما "مُفْعِلٌ" الذي يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء فإنهَّ يكسر. وذلك "مُطْفِلٌ"[٤] و"مَطَافِل"، و"مُشْدِنٌ"[٥] و"مَشَادِن".

(١) نحو: فِسِّيقُون، وأبنية المبالغة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث، فيجمع الجميع جمع الصحة: المذكر بالواو والنون. والمؤنث بالألف والتاء، وإنما دخلتها الهاء لمشابهتها مُفَعِّلاً: لفظاً بالتضعيف، ومعنىً بالمبالغة. ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٧٨.

(٢) فـ "مُكْرَمٌ" اسمُ مفعول جار على "يُفْعَلُ"، بناءِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

(٣) "مُكْرِمٌ" اسمُ فاعل جارٍ على "يُكْرِمُ" مما سُمي فاعلُه، وتدخل المؤنثَ منه تاءُ التأنيث، فلذلك كان جمعُ مذكره بالواو والنون، ومؤنثِه بالألف والتاء.

(٤) المُطْفِلُ: الظبية معها ولدها، وهي قريبة عهد بالنتاج، ج: مطافيل، ومطافل. ينظر: تاج العروس (ط ف ل) ٢٩/ ٣٧١، والمعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم ٣/ ١٣٣٨.

(٥) المُشْدِنُ: الظبية التي قد شدن خشفها، أي: قوي ، وطلع قرناه، واستغني عن أمه. ينظر: اللسان (شدن) ١٣/ ٢٣٥.

وقد قالوا على غير القياس: "مَشَادِين" و"مَطَافِيل"، شبهوه في التكسير بـ المصعود والمسلوب، فلم يجز فيها إلا ما جاز في الأسماء إذ لم يجمعا بالتاء[(١)].انتهى.

فلا يجمع جمع السلامة؛ لأنه لا تدخله الهاء في مؤنث.

بقى "فُعَّل"، قال سيبويه: "هو بمنزلة "فُعَّال"، هذا يجمع مذكره بالواو والنون، ومؤنثه بالألف والتاء، و"مِفْعَال" يُكَسَّر على "مَفَاعِيل"، نحو : "مِكْثَار" و "مَكَاثِير"، ولا يجمع بالواو والنون، كما لا يجمع "فُعُول"، و"مُفْعِل" بمنزلته / [٤٨٤ ب]؛ لأنه للمذكر والمؤنث سواء. وكذلك "مِفْعِيْل"؛ لأنه للمذكر والمؤنث سواء، و"مِفْعَل" نحو " مِدْعَسٍ"، و"مِقْوَلٍ"، وكذلك المرأة. و"مِفْعِيل"، نحو: "مِحْضِير" و"مَحَاضِيْر"، وقالوا : "مِسْكِيْنَة"، شُبِّهَت بـ "فَقِيْرَة"، فإن شئت قلت: "مِسْكِيْنُون"، وقالوا أيضًا: امرأة مِسْكِين، فقاسوه على امرأةٍ جَبَانٍ"[(٢)(٣)].

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٤٠، بتصرف يسير من الشارح.

(٣) قال أبو سعيد: فصلوا بين " فعّال " و " فعول " وهما للمبالغة لأنهم جعلوا (فعّالا) (لمفعّل) في المبالغة و (مفعّل) يجرى على فعّل كقولك (كسّر) فهو (مكسّر) و (حرّك) فهو (محرّك) وتدخله الهاء للمؤنث نحو (محرّكة)، و (مكسّرة) وكذلك في (فعّال) يقول للذكر (شرّاب) والأنثى (شرّابة) و (شرّابون): و (قتّالون)، و (شرّابات) و (قتّالات)، وفعّال بهذه المنزلة (رجل كرّام) و (حسّان) و (امرأة كرّامة وحسّانة) وفي جمع المذكر (حسّانون) و (كرّامون) وللأنثى (حسّانات) و (كرّامات) لما كان الفصل بين الذكر والأنثى بالهاء جعلوه بمنزلة ما جرى على الفعل وقالوا: (عوّار) و (عواوير)...وكسّروه لأنهم أجروه مُجرى الاسم؛ لأنهم لا يقولون للمرأة (عوّارة) لأن الشجاعة والجبن في الأغلب من أوصاف الرجال الذين يحضرون الحرب والقتال. شرح السيرافي ٤/ ٣٨٦بتصرف.

وقال أبو علي في الإغفال في جمع "مَسِيل": مُسْلَان"، فـ "مَسِيل": "مَفْعِل" الياء عين، فتوهمها زائدة، فجمعها كـ "قَضِيب" و"قُضْبَانٍ"، فإذا أخذ من "مَسِيل" كان كـ "مَصِير" و"مُصْرَان" . و"مَسِيْل" هذا من الشواذ(١).

فصل [جمع الثلاثي المزيد بحرف للإلحاق بالرباعي أو لغير الإلحاق]

قال الزمخشري: وكل ثلاثي فيه زيادة للإلحاق بالرباعي كـ "جَدْوَل، وكَوْكَب، وعِثْيَر"، أو لغير الإلحاق وليست بمدة كـ "أَجْدَل، وتَنْضُب، ومِدْعَس"؛ فجمعه على مثال جمع الرباعي تقول : "جَدَاوِل، وأَجَادِل، وتَنَاضب، ومَدَاعس"(٢).

ش:قال صاحب الكتاب فصلٌ:" وكل ثلاثي فيه زيادة للإلحاق بالرباعي كـ جدول"

الفصل مُحَمَّدٌ: كل اسم فيه زيادة هو بها على وزن الرباعي لو قدر فعلًا وافق مصدره مصدر الرباعي، فهو للإلحاق ، فـ "جَدْوَل": "فَعْوَل"، ولو قدر فعلًا، لكان مصدره: "فَعْلَلَة"، وكذا "عِثْيَر"(٣).

قوله: "أو لغير إلحاقٍ"(٤) يعني: وإن وافق وزنه وزن الرباعي

---

(١) الإغفال ١/ ٥٥.

(٢) المفصل صـــ ٢٤٣، ٢٤٤.

(٣) العِثْيَرَ والعِثْيَرَة: العجاج الساطع. (لسان العرب ٤/ ٥٤٠ (عثر)).

(٤) إذا أُلحق بناء ببناء، صار حكمُ الفرع الملحَق كحكم الأصل الملحَق به، فالثلاثي إذا زيد فيه ما يُلْحِقه بالأربعة، صار حكمه حكمَ الأربعة، فجمعُه كجمعه، فتفتح أولَه، وتزيد فيه ألفا ثالثة، وتكسر ما بعدها، كما تفعل بـ"جَعافِرَ"، و"زَبارجَ"، فتقول في "جَدْوَلٍ": "جداول" وفي "كَوْكَب": "كواكب"؛ لأن "جدولًا"، و"كوكبًا"، الواوُ فيهما زائدة؛ لأنّها لا تكون أصلاً مع ثلاثة أحرف أُصول، =

كـ "أَجْدَل"[١] لو قدر فعلًا كان كـ "أَكرم" "إِكرامًا"، وكذا : "تَنْضُب"، وهو : شجر[٢]، ليس على وزن رباعي؛ لأنه ليس في الأصول مثال "جَعْفُر" بفتح الجيم وضم الفاء. و"مِدْعَس"، وهو: الرمح الأصمّ، ميمه زائدة؛ لأنه من الدَّعْسِ[٣]، وهي لمعنىً؛ لأنه آلة، فليست للإلحاق.

قوله: "**وليست بِمَدَّة**": احترازًا من : **(فاعل وفعال)** وأخواته، وقد تقدمت.

قوله: "**فجمعه على مثال الرباعي**"؛ لأنه لما وافقه في عدد الحروف، جُمِعَ جمعَهُ، تقول: "جَدَاوِل" في جمع "جَدْوَل"، و"أَجَادِل" في جمع "أَجْدَلٍ"، [و"تَنَاضِب"][٤] في جمع "تَنْضُبٍ"[٥]،

=فهما ملحقان بـ "جَعْفَر". و"عِثْيَرٌ" ثلاثي، والياء فيه زائدة، فهو ملحق بـ"دِرْهِم"، و"هِجْرَع"، فكما تقول: "جَعَافِرُ"، و"دَراهِمُ"، فكذلك تقول: "جَداوِلُ"، و"كواكب"، و"عَثايرُ"؛ لأنه قد صار في الحكم رباعيًا.

أما همزة "أجْدَلٍ"، فليست للإلحاقِ؛ لأنه ليست بمَدَّة، ولكنها زائدة؛ لأن الهمزة لا تكون في أول بنات الثلاثة إلا زائدة، فجرت الهمزة مَجرىٰ الملحق؛ لأن الملحق تكثيرٌ. ينظر : الكتاب ٣/ ٦١٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٤٨، وشرح ابن يعيش ٣/ ٣١٩.

(١) الأجدل: الصقر. والهمزة فيه زائدة. الصحاح مادة: "جدل".

(٢) ينظر : جمهرة اللغة ٣/ ١٢٤٦، واللسان (نضب) ١/ ٧٦٤.

(٣) "الدعْس"، وهو الطعن، لأن الرمح آلةُ الطعن، والمِدْعَس: الرمح يُدْعَسُ به، أي يطعن به. ينظر : اللسان (دعس) ٦/ ٨٣.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) التَّنْضُبُ: شَجَرٌ ضِخامٌ ليس له وَرَقٌ وهو يُسَوِّقُ ويَخْرُجُ له خَشَبٌ ضِخَامٌ وأَفْنانٌ كثيرةٌ وإنما وَرَقُه قُضْبانٌ تأْكُلُه الإِبِلُ والغَنَمُ وقال أبو نَصْرٍ التَّنْضُبُ شجرٌ لَهُ شَوْكٌ قِصارٌ وليس من شَجَر الشَّواهِقِ تأْلَفُهُ الحَرابِيُّ. المحكم والمحيط الأعظم (ن ض ب) ٨/ ٢١٣.

و"مَدَاعِس" في جمع "مِدْعَسٍ"(١).

[جمــــع الاســــم الرباعــي الأعجمي أو المنســـوب]

قال الزمخشري: وتلحق بآخره التاء إذا كان أعجميًّا أو منسوبًا كـ "جَوَارِبَة، وأَشَاعِثَة، وسَيَابِجَة"(٢).

ش: قوله: "ويلحق بآخره التاء إذا كان أعجميًا، كـ "جَوَارِبَة" في جمع "جَوْرَب"، وهو فارسي / [٤٨٥ أ] مُعَرَّب(٣)، دخلت فيه التاء إيذانًا بالعجمة على ما يأتي في تاء التأنيث، وربما حُذِفَت فقالوا: "جَوَارِب"، شبَّهوه بـ "كَوَاكِب.

أو منسوبًا كـ "أشَاعِثَة"(٤) فيمن انتسب إلى "أَشْعَث"، فالتاء بدل من ياءَي النسب، كما عوَّضوا(٥)

---

(١) (مِدْعَس) جارٍ على زنة المضارع كـ (يَدْعَس)، ولم تلحقه الواو والنون؛ لأنه فرعٌ على (مِفْعَال) ومنقوصٌ منه، فيجري على حكمه في امتناع العلامات، و(مِفْعَال) غير جارٍ على الفعل ولا بمعنى ما يجري مجراه؛ لأنه من أبنية الآلات؛ فلذا لم يقل: مِدْعَاسون، بل قال: مَدَاعِس.

(٢) المفصل صـــــ ٢٤٤.

(٣) التعريب: هو إدخال ألفاظ أعجمية إلى اللغة العربية على نحو يتلاءم مع خصائص اللغة العربية، مثل: كلمة مهندس، وأصلها: مهندز، و كلمة إبراهيم، وأصلها: إبراهام، وقيل في التعريب أيضًا: لفظٌ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناءً على ذلك الوضع. ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١٥٨٢.

(٤) الأشعث: رجل، والأشاعثة منسوبون إليه والهاء للنسب. اللسان (شعث) ٢/ ١٦٣. وقيل الأشاعثة: فرقة تنسب للأشعث بن قيس الكندي، وهو ممن سكن الكوفة من الصحابة، وله صحبة ورواية عن النبي ﷺ، توفي سنة ٤٠هـــ. ينظر: المتفق والمفترق للبغدادي ١/ ٤٩٥.

(٥) التعويض لغة : جعل شيءٍ خلفًا لشيءٍ. =

عن المحذوف في "سَفَارِيج"(١).

[جمع الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع، والثلاثي الملحق به، وما فيه زيادة غير مدّة فيصير بها أربعة]

قال الزمخشري: والرباعي إذا لحقه حرفُ لِين رابعٌ، جُمع على "فَعالِيلَ" كـ"قَنَادِيل"، و"سَرَادِيحَ"، وكذلك ما كان من الثلاثى مُلْحَقًا به، كـ "قَراوِيحَ"، و"قَرَاطِيطَ"، وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غيرُ مَدة كـ"مَصابِيحَ"، و"أناعِيمَ"، و"يَرابِيعَ"، و"كَلالِيبَ"(٢).

=وفي الاصطلاح: جعل حرفٍ خلفًا لحرفٍ، أو أكثر، أو خلفًا لحركة.

وفي المزهر: "ومن سنن العرب التعويض، وهو : إقامة الكلمة مقام الكلمة، كإقامة المصدر مقام الأمر في : "فَضَرْبَ الرِّقَابِ" – سورة محمد من الآية ٤– والفاعل مقام المصدر، نحو: "لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَة"– سورة الواقعة :٢– أي: تكذيب، والمفعول مقام المصدر نحو: "بِأَيِّكُم الْمَفْتُون"– القلم : ٦– أي: الفتنة، والمفعول مقام الفاعل، نحو: "حِجَابًا مَسْتُورًا" – الإسراء من الآية ٤٥– أي: ساترًا. ينظر : القاموس المحيط، ولسان العرب والمصباح المنير – مادة (ع و ض)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ١/ ٢٦٧.

(١) مَا كَانَ على خَمْسَة أحرف أصُول، فَلَا بُد من حذف الآخر مِنْهُ فِي الْجمع، كَقَوْلِك: سفرجل وسفارج، وفرزدق وفرازد، وَإِنَّمَا حذف آخِره لطوله، فَكَانَ الآخر أولى، لِأَنَّهُ المثقل للكلمة، فَلهَذَا كَانَ أولى بالحذف، فَلَمَّا حذف حرف عوض يَاء قبل آخِره، فَقيل: سفاريج وفرازيد، وَإِنَّمَا كَانَت الْيَاء أولى بِالزِّيَادَةِ؛ لِأَن مَا بعد ألف الْجمع مكسور، فَصَارَت زِيَادَة الْيَاء كإشباع الكسرة، وَمَعَ ذَلِك فَإِن الْيَاء أمكن حُرُوف الْمَدّ؛ لِأَن الْيَاء من وسط اللِّسَان، فَلَمَّا جَازَ أَن تزاد هَذِه الْيَاء قبل آخر الْجمع على طَرِيق الْعِوَض، كَانَ بَقَاؤُهَا إِذا كَانَت ثَابِتَة فِي الْوَاحِد أولى. علل النحو لابن الورَّاق/ ٥٢٣.

(٢) المفصل صـــــ ٢٤٤.

ش: **قوله: "والرباعي إذا لحقه حرف لين"** لم يشترط أن يكون حرف مد[(١)]؛ ولذا جمع "بِرْذَوْن"[(٢)]: "بَرَاذِيْن".

قوله: "جمعه على "فَعَالِيل" إنما ثبت حرف اللين؛ لأنه وقع في موضع ياء العوض في "سَفَارِيج"، فإذا كنت تأتي به عوضًا من محذوف، فإبقاؤه أو إبداله أولى. وقيل: إن الياء عوض من حرف اللين المحذوف، وذا تكلف لا حاجة إليه. كـ "**قَنَادِيل**" في جمع : "قِنْدِيل"، و"**سَرَادِيح**" في جمع : "سِرْدَاح"، وهي : الناقة الكثيرة اللحم[(٣)].

قوله: "وكذلك ما كان من الثلاثي ملحقًا به" يعني: بالرباعي، كـ "قِرْوَاح"، وهي الناقة الطويلة القوائم، كأنه من "قَرَح الفرس، والأرض البارزة للشمس التي لا يختلط بها شيء[(٤)]. قال:

---

(١) أحرف العلة إذا وقعت ساكنةً بعد حركة تجانسها، سميت : أحرف علة، ولين ، ومدّ مثل: طَالَ، و يقول، و يطير.

وإذا وقعت ساكنة بعد حركة لا تجانسها، سميت: حروف علة ولين، مثل: فردَوس، و غُرْنَيْق(طائر من طيور الماء).

واذا تحركت أحرف العلة، فإنها تسمى أحرف علة فقط، مثل: "صَدِيَ". وعلى ذلك فكل مدّ لين، وكل لين علة، ولا عكس. محاضرات في اللغة العربية للأستاذ الدكتور/ جابر مبارك ص١٥٠.

(٢) الْبِرْذَوْنُ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَرُبَّمَا قَالُوا فِي الْأُنْثَى بِرْذَوْنَةٌ قَالَ ابْنُ فَارِسٍ بَرْذَنَ الرَّجُلُ بَرْذَنَةً إذَا ثَقُلَ وَاشْتِقَاقُ الْبِرْذَوْنِ مِنْهُ قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ الْبِرْذَوْنُ التُّرْكِيُّ مِنْ الْخَيْلِ وَهُوَ خِلَافُ الْعِرَابِ وَجَعَلُوا النُّونَ أَصْلِيَّةً كَأَنَّهُمْ لَاحَظُوا التَّعْرِيب. ينظر : المصباح المنير ١/ ٤١ (ب ر ز ن)

(٣) ينظر : اللسان (سردح) ٢/ ٤٨٢.

(٤) ينظر: اللسان (قرح) ٢/ ٥٦١.

والمُسْتَكِنَّ كَمَنْ يَمْشِي بِقِرْوَاحِ(١)

الواو زائدة، كان أصله: "قِرْوَح" كـ "دِرْهَم"، ثم زيدت الألف للمد. و"**قُرْطَاط**": البَرذَعَة، وهو الحِلْسُ [للبعير](٢)(٣) إحدى الطاءين زائدة، أصله: ["قُرْط"](٤)، ثم كُرِّرَت الطاء للإلحاق كـ نون "جُنْدَب"- بفتح الدال-، ثم زادوا ألفًا للمد. تقول : "قَرَاوِيح"، وقول الشاعر:

وَلَكِن عَلَى الشُمِّ الجِلَادِ القَرَاوِحِ(٥)

---

(١) عجز بيت من البسيط ، وصدره: فمنٌ بنجوتهِ كمنٌ بعقوتهِ.

والبيت بلا نسبة في : إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٦٢٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ١٤٩، ولعبيد بن الابرص يصف مطر جودا في : الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، وهو في ديوانه "ص ٣٦" من قصيدته المشهورة التي يصف فيها حال لهوه وشربه الخمر ولكنه لا بد أنه سيصحو على نداء الموت كان هذا كله في [٥] أبيات الأول ثم انتقل إلى وصف البرق والسحاب والمطر ومنه بيتنا هذا ، والبيت في "مختارات ابن الشجري" "٢ / ٤٨" واللسان [نجا]

والبيت من قصيدة أيضا نسبت لأوس بن حجر وهي في "ديوانه" "٣" والشعر والشعراء "١ / ١٣٦" ، وسفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي ١/ ٤٢٠.

اللغة: العقوة: الساحة، والنجوة: المكان العالي، والمستكن: الذي توارىٰ في الكن، والقرواح: الأرض البارزة الفضاء. أخبر انه عم البلاد وهادها ونجادها بسيله وكثرة مائه.

(٢) ليست في الأصل، واستدركتها من كتب اللغة. ينظر: تهذيب اللغة ٩/ ٩، والمخصص ٢/ ٢٠٧، واللسان (قرط) ٧/ ٣٧٦.

(٣) في الأصل: زيادة (من ديوان الأدب)، وهي زيادة لا داعي لها؛ ولذلك حذفتها.

(٤) زيادة يقتضيها السياق، ليست في الأصل، وأثبتها من شرح المفصل لابن يعيش.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره: أدِينُ وما دَيْنِي عليك بمُغْرَمٍ =

هو على حد "العَوَاوِر"[(١)]، حذف الياء تخفيفًا. و"قَرَاطِيط".

قوله: "وكذا ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة" ذلك إشارة إلى ما رابعه مدة، يعني: وإن كان فيه زائدٌ غير مدة، [كـ "مِصْبَاح"][(٢)]، ميمه زائدة، وهي غير مدَّة، تقول: "مَصَابِيح". و"**أَنَاعِيم**" جمع : "أَنْعام"، الهمزة في أوله زائدة / [٤٨٥

= والبيت لسويد بن الصامت الأنصاري في أدب الكاتب ص ٣٥٠؛ ولسان العرب ٢/ ٥٦٢ (قرح)، ٣/ ١٢٦ (جلد)، ٤/ ٢٦٣ (خور)، ١٣/ ١٦٧ (دين)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة، ص ١٢٠٤؛ ولسان العرب ١/ ٤١٢ (رجب).

اللغة: أدين: أقترض منك مالًا، أو كَثُر ديني لك. المغرم: المثقل بالدين. الشم: جمع أشم وهو المرتفع قصبة الأنف والمتكبر، والسيد الكريم. الجلاد: جمع الجَلْد وهو القوي الصابر. القراوح: جمع القرواح وهو الذي يمشي كأنه على أرماح من البطر والتكبر.

المعنى: لقد كثر ديني، ولكنه لا يثقل عليك، رغم أنه قد يثقل على السادة الكرماء الصابرين المتكبرين.
والشاهد فيه قوله: "القراوح" وأصلها "القراويح" لكنه حذف الياء تخفيفًا.

(١) ومنه قول الشاعر: وَكَحِّل العَيْنَيْنَ بِالعَوَاوِر

الرجز لجندل بن المثنى الطّهوي وقبله: حنى عظامي وأراه ثاغري

وورد الرجز منسوبًا له في شرح الشواهد، ٤/ ٢٩٠ وشرح التصريح، ٢/ ٣٦٩ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٣٧٤ وورد من غير نسبة في الكتاب، ٤/ ٣٧٠ والخصائص، ١/ ١٩٥ والمحتسب، ١/ ١٠٧ والمنصف، ٢/ ٤٩ – ٣/ ٥٠ والإنصاف، ٢/ ٧٨٥ وشرح المفصل، ٥/ ٧٠ والممتع، ١/ ٣٣٩ واللسان، عور وشرح الأشموني، ٤/ ٢٩٠.

والشاهد فيه: تصحيح واو "العواور" الثانية لأنه ينوي الياء المحذوفة، والواو إذا وقعت في هذا الموضع تهمز لبعدها عن الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال، ولو لم تكن منوية فيه للزم همزها كما همزت "أواول" فقيل: "أوائل" في جمع "أول".

(٢) في الأصل: (لمصباح)، وما أثبته هو الصواب.

ب] للجمع، وهي غير مدَّة. و"**يَرَابِيْع**": جمع : "يَرْبُوع"، الياء في أوله زائدة وليست بمَدَّة، وهي دُوَيْبَة تُشْبه الجُرذ مُكَحَّل برِّي تأكله العرب(١). و"**كَلَالِيب**": جمع "كَلُوب"، وإحدى اللامين زائدة وليست مدَّة، و"الكُلُوب": مسمار مِعْوَجّ يعَلِّق فيه المسافر أداته(٢)، و "الكَلُّوب": الكُلَّاب، وهو المِنشال(٣)، وهذه الزيادة و إن كانت غير مدَّة، لكن يقع في غيرها مدة، ويجمع هذا الجمع، نحو: "طُومَار"(٤) و"طَوَامِير"، و"دِيمَاس"(٥) و"دَيَامِيس"، و"سَابَاط"(٦) و"سَوَابِيط"، فلا فائدة بتقييده بغير مدَّة(٧).

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٣/ ٢٣٤.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة (كلب) ٥/ ١٣٤، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٩/ ٥٨٧٩، واللسان (كلب) ١/ ٧٢٥.

(٣) الكلوب: فهو المنشال، وهو حديدة معقفة كالخطاف، وجمعه كلاليب. اسفار الفصيح ٢/ ٦٠٧. الصحاح (كلب) ١/ ٢١٤.

(٤) الطّامور والطّومار: الصحيفة . لسان العرب، (طمر) ٤/ ٥٠٣.

(٥) الدِّيَماس: سجن للحجاج بواسط وموضع في وسط عسقلان. ينظر : معجم البلدان، ٢/ ٥٤٤، وهي في الكتاب ٤/ ٢٦٠ بفتح الفاء وفي اللسان، دمس إن فتحت الدال جمع على دياميس وإن كسرتها جمع على: دماميس، والدّيماس : الحمَّام.

(٦) السَّابَاط: هو كلّ سقيفة بين حائطَيْن تحتها طريقٌ. ينظر : مختار الصحاح (سبط) ١/ ١٤١، والمعجم الوسيط / ٤١٣.

(٧) هذا اعتراض من ابن عمرون على تقييد الزمخشري(غير مدة)؛ لأنه لا فصل بين أن تكون مدة أو غيرها، ذلك أن المدَّة لا تكون فيما نحن بصدده إلا ثانية؛ لامتناع وقوعها في الأول؛ لأنه موضع حركة، وكذا الثالث؛ لأن ما قبل حرف المدّ متحرك، وكذا الرابع؛ لأنه نفس حرف المد الذي نتكلم عنه، =

فصل [اســـــم الجــنس الجمـــــعيّ]

قال الزمخشري: ويقع الاسم المفرد على الجنس، ثم يُميز منه واحده بالتاء، وذلك نحو: "تَمْر وتَمْرَة"، و"حَنْظَل وحَنْظَلَة"، وبطِّيخ وبطِّيخَة"، و"سَفَرْجَل وسَفَرْجَلَة". وإنما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة. ونحو "سَفِيْن وسَفِيْنَة" و"لَبَن ولَبَنَة"، و"قَلَنْس وقَلَنْسُوَة" ليس بقياس. وعكس "تَمْر وتَمْرَة": "كَمْأَة وكَمْء"، و"جَبْأَة وجَبْء"(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "ويقع الاسم المفرد على الجنس"

الفصل مُحَمَّدٌ: اختلف النحاة في "تَمْر" وبابه: فمذهب البصريين(٢) كما ذكره الزمخشري: إنه اسم مفرد يقع على الجنس؛ لأنه يوصف بالواحد المذكر، قال

=وكذا الخامس؛ لأنه حرف الإعراب، فتتعاقب عليه الحركات الإعرابية، فلم يبقَ إلا الثاني، وإذا تعيَّن لحرف المدّ فحكمه الصحيح؛ بدليل قولنا في طُومار، ودِيَماس، وسَابَاط: طَوَامِير، ودَيَاميس، وسَوابيط، فلا معنى للاحتراز بقوله (غير مدة) لأن المدة وغيرها سواء.

(١) المفصل صـــــ ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين . والراجح ما ذكره البصريون ووافقهم في ذلك ابن عمرون ، ويؤيد هذا الاختيار : ما جاء في: المصباح المنير، مادة: "النخل" ونصه الحرفي:

"النخل: اسم جمع "كذا يقول" الواحدة: "نخلة"، وكل جمع بينه وبين واحدة الهاء "يريد: تاء التأنيث المربوطة" قال ابن السكيت: فأهل الحجاز يؤنثون أكثره، فيقولون: هي التمر، وهي البر، وهي النخل، وهي البقر.... وأهل نجد وتميم يذكرون، فيقولون: نخل كريم، وكريمة، وكرائم، وفي التنزيل: {نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ} ، {نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} وأما النخيل -بالياء- فمؤنثة. قال أبو حاتم: لا اختلاف في ذلك" اهـ. =

تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾(١)، ولو كان جمعًا لما جاز "مُنْقَعِر"، كما لم يجُزْ : الرجال قائم. وذهب الكوفيون إلى أنه جمع كُسِّرَ على الواحد، بدليل تأنيث حاله وجمعها في قوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ ﴾ (٢)، وصفته بالجمع في قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾(٣). والدليل [على](٤) أنه مفرد: الإجماع على جواز تصغيره على لفظه، وليس ههنا قلة. أما وصفه بالجمع، فنظر إلى معناه؛ لأنه جنس يقع على القليل والكثير، وبالإفراد نظر إلى لفظه.

= لكن يتضح من أمثلة هذا النص أن أهل نجد وتميم لا يقتصرون على التذكير، وإنما يؤنثون أيضًا. ويلاحظ أنه جعل "النخل" اسم جمع. فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله السابق إن "الواحدة نخلة"؟ فهل يريد: اسم جنس جمعي؟

ومما يؤيد ما تخيرناه أيضًا ما جاء في كتاب: "بصائر ذوي التمييز"- تأليف: الفيروزآبادي، صاحب: "القاموس المحيط" -، ونصه عند الكلام على كلمة: "بنيان": "البنيان: واحد لا جمع له. وقال بعضهم: جمع واحدته: "بنيانه" على حد: "نخلة ونخل". وهذا النحو من الجمع يصح تذكيره وتأنيثه" أهـ. ومن التذكير قوله تعالى: {السَّمَاء مُنْفَطِرٌ بِهِ} على اعتبار أن "السماء" اسم جنس جمعي، مفرده: سماءة. ينظر: المصباح المنير ٢/ ٥٩٦، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز٢/ ٢٧٧.

(١) من الآية: ٢٠ من سورة القمر ، وتمامها : ﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾.

(٢) من الآية : ١٠ من سورة ق، وتمامها : ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾.

(٣) من الآية : ١٢ من سورة الرعد، وتمامها: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾.

(٤) ليست في المخطوط، وهي زيادة يقتضيها السياق.

ثم يُمَيَّز واحده بالتاء، يعني: إذا دخلت التاء تعيَّن للوحدة، وذلك نحو: "تَمْرٍ" و"تَمْرَة"، و"حَنْظَلٍ" و"حَنْظَلَة"، و"بِطِّيْخٍ" و"بِطِّيْخَة"، و"سَفَرْجَلٍ" و"سَفَرْجَلَةٍ"، وإنما يكثُر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة؛ لأنها جنسٌ يخلُقُهُ اللهُ جملةً، فالجملة فيه مقدَّمةٌ على الواحدِ، وليس كالمصنوعات التي الواحد / [٤٨٦ أ] فيها مقدَّمٌ على الجملة، ويحتمل أن يقال: فَرَقوا بين المخلوقات التي لا عمل للإنسان فيها، وبين المصنوعات ، فلذا قال: نحو: "سَفِيْن" و"سَفِيْنَة" و"لَبَن" و"لَبَنَه"، و"قَلَنْس" و"قَلَنْسُوَه"، ليس بقياس، إنما هو [على][(١)] التشبيه بالمخلوقات، وربما شبَّهوا المخلوقة بالمصنوعة، فقالوا: "صَخْرَة" و"صُخُور"، و"طَلْحَة" و"طِلَاح"، وعكس "تَمْر"و"تَمْرَة": "كَمْأَة" و "كَمْء"[(٢)]، و"جَبْأَة" و"جَبْء"[(٣)]، – لضرب من الكمأة– ، وجهه: أن التاء قد [تلحق الجمع][(٤)] لتأكيد تأنيث الجمع، نحو: "حِجَارة"، فتدرَّجوا إلى أن جعلوها للجمع ألبتة، وربما كسَّر فقالوا: "جِبَأَة" كـ "فِقَعَة"، و "أَكْمُؤ" كـ "أَكْلُب"، وإنما يُكَسِّرون ما كثُرَ استعمالهم له، نحو "الفَعْلَة"، ولا يكاد يجيء فيما لم يكثر. وكذلك جاء التكسير في باب "فَعْلَة"؛ لكثرة استعماله، و"فِعْلَة" أقل في الكلام من "فَعْلَة"، فلم يقولوا إلا : "نَبِقَة" و"نَبِق"، و"فِعَلَة" بمنزلة "فَعِلَة"، وأقل منه، "فَعُلَة" أقل من "فِعَلَة، وكذا : "فُعْلَة" و"فُعَلَة"، نحو: "بُسْرَة" و"رُطَبَة"

---

(١) ليست في الأصل، واستدركها في حاشية الأصل.

(٢) في اللسان (كمأ) ١/ ١٤٨: "نبات يُنقض الأرض فيخرج كما يخرج الفُطْر" .

(٣) الجبء: الكَمَأة السُّود أو نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء. ينظر : اللسان (جبأ) ١/ ٤٣.

(٤) في الأصل: (يلحق)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

و"رُطَب" و"أَرْطَاب"، و"أَعْنَاب": جمع ""رُطَب" و"عِنَب". والنظر إلى كثرة استعمالهم للمثال، لا لما يمارسونه.

فصل [الجمـــــع المبني على غير واحـــــــده المستعمـــل]

قال الزمخشري: وقد يجيء الجمع مبنيًّا على غير واحده المستعمل، وذلك نحو "أَرَاهِط"، و"أَبَاطِيل"، وأَحَادِيْث، وأَعَارِيْض، وأَقَاطِيْع، وأَهَالٍ، ولَيَالٍ، وحَمِير، وأَمْكُن"[١].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " وقد يجيء الجمع مبنيًا على غير واحده المستعمل"[٢] وفي نسخة الشيخ: "لا مبنيا على واحده المستعمل"[٣] ومعناهما واحد **و ذلك نحو: "أَرَاهِط"**.

الفصل مُحَمَّدٌ: "رَهْط"[٤]: "فَعْل"، ولا يجمع على "أَفَاعِل"، فقولهم: "أَرَاهِط" لم يجئ على واحده المستعمل، قال:

---

(١) المفصل صـــــــ ٢٤٥.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ٢١٢، ٢١٣، ٣/ ٨٥- ٢٨٣، وشرح ابن يعيش ٣/ ٣٢٥، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٥٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٢٥.

(٤) الرَّهط: ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم نساء. اللسان (رهط) ٧/ ٣٠٥، وانظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٦١٦.

يا بُؤْسَ للحَرْب التي ... وَضَعَتْ أراهِطَ فاستَراحُوا(١)

وقد جاء:

وفاضِحٍ مُفْتَضِحٍ في أرْهُطِهْ(٢)

(١) البيت من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك في خزانة الأدب ١/ ٤٦٨، ٤٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢، ٦٥٧؛ والكتاب ٢/ ٢٠٧؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٣٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٧؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٢٦، والجنى الداني ص ١٠٧؛ وجواهر الأدب ص ٢٤٣، والخصائص ٣/ ١٠٨ ورصف المباني ص ٢٤٤، وكتاب اللامات ص ١٠٨، ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رهط)، والمحتسب ٢/ ٩٣. **اللغة:** وضعتهم: صغرت مكانتهم، ذلّتهم. الأراهط: جمع أرهط، وأرهط: جمع (رهط)، ورهط الرجل: قومه (الرجال دون النساء). **الشاهد:** في قوله: "الأراهط"، إذ ليس القياس في "رهط" أن يجمع على "أراهط"؛ لأن هذا البناء من جموع الرباعيّ، وما كان على عدته، نحو: "جَعْفَرٍ"، و"جَعافِرَ"، و"جَدوَلٍ"، و"جَداوِلَ"، و"أَرْنَبٍ"، و"أرانِبَ". و"رَهْطٌ" ثلاثي فلا يجمع عليه، فكأنهم حين قالوا: "أراهِطُ"، جمعوا "أرهطا" في معنى "وهي"، وإن لم يُستعمل.

(٢) البيت من مشطور الرجز، وبعده: مِنْ أَرْفَعِ الوَادِي وَلَا مِنْ بُعْثُطِهْ

والرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٩٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٠٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٢؛ ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رهط). ولرؤبة رجز يقول فيه:

"* هو الدليل نفرًا في أرهطه

وهو في ملحق ديوانه ص ١٧٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٦٩؛ ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رهط).

اللغة والمعنى: الفضيحة: العيب. ورهط الرجل: قومه وقبيلته. وبعثط الوادي: جوفه وافضل موضع فيه.

يقول: ورب كاشف عيب رهطه ومنكشف عيبه في رهطه، وليس من سادة القوم.

والشاهد فيه قوله: "أرهطه" بمعنى "رهطه" وليس جمعًا له.

ولو استعمل "أَرْهُط" كثيرًا، لم يكن / [٤٨٦ ب] " أَرَاهِط" على غير واحده؛ لأن "أَفْعُلًا" يجمع على "أَفَاعِل"[(١)].

و"**أَبَاطِيل**" في جمع: "بَاطِل" وليس بقياسه، إنما قياسه: "بَوَاطِل"، مثل: "كَاهِل" و"كَوَاهِل"، فكأنهم توهَّموه "إِبْطِيْلًا" أو"إِبْطَالًا" وإن لم يُسْتَعمَل، وجمعوه : "أَبَاطِيل". و"**أَحَادِيث**": جمع "حَديث"، كأنهم جمعوا "أُحْدُوثَة" في معنى: "حَدِيث".

وقال الفراء : "هو جمع "أُحْدُوثَة"، واستعمل في الحديث، والفرق: أن الحديث: اللفظ، والأُحدُوثَة: المعنى المتحَدَّثُ به، والقياس: "الحَدَائِث" [كـ "سَفِيْن"][(٢)] و"سَفَائِن"[(٣)].

و"**أَعَارِيض**" في جمع "عَرُوض"، وهي: آخر جزء من النصف الأول من البيت، كأنه جمع "إِعْرِيضًا"، ولم يستعمل، والقياس: "عَرَائِض"، كـ "قَلُوص" و"قَلَائِص"، فأما عَروض الشعر التي هي ميزانها، فلا يجمع؛ لأنها كالجنس يقع على القليل والكثير[(٤)].

---

(١) وبهذا يرد على أبي علي الفارسي في زعمه أن اسم الجمع كرَكْب ورَجْل ورَهْط وطَيْر لا يجمع جمع قلة، وقد قالوا أيضًا: قوم وأقوام، قال في المسائل البغدادية: حكى سيبويه: أطيار، وحمله على أنه جمع طائر مثل صاحب وأصحاب، وشَاهِدٍ وأشهاد، وفَلُو وأفلاء، لأن فَلوًّا مثل فاعل في الزيادة والزنة. ينظر : المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي صـــ ١٨٧.

(٢) في الأصل: (لسفين)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٢٦.

(٤) ينظر : الصحاح (عرض) ٣/ ١٠٩٨، والمحكم (ع ر ض) ١/ ٤٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٢٦، وسفر السعادة ٢/ ٧٩٣، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٠٦، ولسان العرب (عرض) ٧/ ١٨٤.

وقال أبو علي: ""عَرُوض" و"أَعَارِيض" مما غُيِّرَ في التكسير؛ لأن عروضًا كـ "ذَنُوب"، فكما تقول في الذنوب: الذنائب، كان كذلك القياس في العَرُوض"[١]. وهذه الأسماء مُغَيَّرَة في التكسير، وأُلْحِقَت الهمزة في أوائلها كما ألحقت [الميم][٢] في (المَلَامِح)، و(مَشَابِه)، و(مَذَاكِير)، وإن كان لم يستعمل في آحادها، فكذا: "عَرُوض" و"أَعَارِيض" آحادها مرفوضة، ويدل على رفضها: أنهم إذا نسبوا إلى الجموع، نسبوا إلى آحادها، نحو: مَسْجِدِيّ في : مَسَاجِد، لا يجيزون فيه النسب إلى لفظه، فإذا نسبوا إلى جمع لم يستعمل واحده، نسبوا إلى الجمع، فيقولون في "مَحَاسِن": "مَحَاسِنِيّ"، فاستجازوا هنا بما رفضوه في "المساجد"، فكما رفضوا هنا النسب إلى الواحد، كذلك ينبغي أن تكون هذه الجموع التي لم تستعمل آحادها، نحو: "أَعَارِيض"، آحادها مرفوضة.

و"**أَقَاطِيع**"، واحدها: "قَطِيع"، للطائفة من البقر والغنم، كأن واحده: "إِقْطِيع"[٣] / [٤٨٧ أ] والقياس: "قَطَائِع".

و"**آهَالٍ**"، كأنهم [جمعوا][٤]: "أَهْلَاه"، ولم يستعمل[٥]، وقد جاء : آهَال، قال:

---

(١) التكملة صـــــ ٤٥٩.

(٢) في الأصل: (الهمزة الميم)، وشطب على كلمة (الهمزة).

(٣) ينظر: الصحاح (قطع) ٣/ ١٢٦٨.

(٤) في الأصل: (أجمعوا)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٥) ولو جُمع على القياس، لقيل: "إهالٌ" على زنة "فِعَالٍ"، كـ "كَعْبٍ"، و"كِعابٍ".

وبَلْدَة ما الإنْسُ من آهالِها(١)

وقيل: "أَهْل" و"إِهَال" نحو: "كَلْب" و"كِلَاب"(٢).

و"لَيَالٍ" واحِدُهُ: "لَيْلَة"، فجاء على تقدير: "لَيْلَاه"(٣)، وربما استعملوه في الشعر، قال:

فِي كُلِّ مَا يَوْمٍ وَكُلُّ لَيْلاه(٤)

---

(١) الرجز بلا نسبةَ في لسان العرب ١١/ ٢٨١ (أهل)، ٧٠ (بلل)، ١٤/ ٨٩ (بلا)؛ وتاج العروس (أهل).

المعنى : أراد: ورب بلدة مقفرة لا إنس فيها.

والشاهد فيه قوله: "آهالها" حيث جاء بها جمع تكسير لـ"أهل".

(٢) قال ابن سيدة في المخصص: ٤/ ٢٧٤ (قال أبو علي: إنما يجمع بالألف والتاء ما لم يكسر؛ ليكون ذلك كالعوض من التكسير، فأما ما كسر فلا حاجة بنا إلي جمعه بالألف والتاء، وقالوا: أهل وأهلات وإن كانوا قد قالوا: أهال لأنهم قد توهموا به أهلة، وأنشد سيبويه:

فهم أهلات حول قيس بن عاصم ... إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرا

وهذا قطع أبي علي، فأما قول غيره فقال: قد يكسر الشئ ويجمع بالألف والتاء كقولهم: بوان وبوانات، وشمال وشمالات وكأن هذاأسبق).

(٣) لأنّ "لَيْلَة" ثلاثيٌّ، و"لَيالٍ"، جمعُ رباعي، كأنه جمعُ "لَيْلاةٍ".

(٤) الرجز لدلم أبو زغيب في لسان العرب ١٢/ ٢٠٤ (دلم)؛ وتاج العروس (فلم)؛ وبلانسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٢٣؛ والخصائص ١/ ٢٦٧، ٣/ ١٥١؛ والدرر ٦/ ٢٨١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٧، ٢/ ٢٠٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠؛ ولسان العرب ٢/ ٣٣٥ (عوج)، ١١/ ٦٠٨ (الليل)؛ والمحتسب ١/ ٢١٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٨٢. =

وعليه جاء التصغير: "لُيَيْلَة". و"أَمْكُن": تقدَّمَ الكلام عليه[١].

وفائدة هذا الفصل: أن تكسير هذه الأشياء على الواحد الذي لم يستعمل؛ لبيان الكلام على التقدير، وفيه تصرُّف وتفخيم للاسم بما ألحق فيه من الزيادة.

فصل [جمـــــع الجمـــــع]

قال الزمخشري: "ويجمع الجمع، فيقال في كل "أَفْعُل"، و"أَفْعِلَة"، "أفاعِلُ"، وفي كل "أفْعالٍ" أفاعيل، نحو أكالب وأساور وأناعيم. وقالوا جمائل وجمالات ورجالات وكلابات وبيوتات وحمرات وجزرات وطرقات ومعنات وعوذات ودورات ومصارين وحشاشين[٢]".

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ : "ويجمع الجمع".

الفصل مُحَمَّدٌ: جمع الجمع[٣] ليس بقياس؛ لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، وذلك حاصل بلفظ الجمع الأول، بل مسموع، وجمعُ جمعِ القلة أقرب إلى

= والشاهد فيه قوله: "ليلاه" حيث تجمع على "ليالٍ".

(١) "أَمْكُن" من الشواذ؛ لأنه "فَعَال"، بدليل: "أَمْكِنَة"، و مذكر ، ولا نظر إلى ذكره في بعض كتب اللغة أنه "مَفْعَل"؛ لأنه ليس اسم مكان من الكون، ووجهه: أنه جمعه جمع الثلاثي وحَذَفَ الزائد، ومثله: "طُحَال" و "أَطْحُل" . ينظر: المخطوط ٢٩ب . وقال سيبويه: وجه الشذوذ فيه لأنه كان جمع مكن لا مكان. انظر: الكتاب ٢/ ١٩٩.

(٢) المفصل صـــــ ٢٤٥.

(٣) جَمْع الجَمْع: الجَمْع لأَدْنَى العَدَدِ إذا كان على "أَفْعِلَةٍ وأَفْعُلٍ" يُجْمَعُ على "أَفَاعِل" وذلك نحو" أَيْدٍ" وَجَمْعُهَا "أَيَادٍ" و "أَوْطُبٍ" وَجَمْعُهَا "أَوَاطِبُ" =

القياس، وإن كان الجميع موقوفًا على السماع، وما ورد منه؛ فللدلالة على اختلافه كما اختلف في جمع المصدر.

وقال الرُمَّاني(١): "أبنية الجمع على وجهين: منها ما يجوز أن يجمع، ومنها ما لا يجوز أن يجمع، فالذي يجوز هو: ما كان له نظير في الواحد في عدة الحروف،

=قال الراجز:

"تُحْلَبُ منها سِتَّةُ الأَوَاطِبِ".

ومنها: " أَسْقِيَةٌ " وَجَمْعُهَا " أسَاقٍ" أَمَّا مَا كان جَمْعَه على "أَفْعَالٍ " فَإِنَّه يُجْمع تَكْسيراً على "أَفَاعِيل" وذلك نحو: "أَنْعَام" وَجَمْعُهَا "أَنَاعِيمُ" وأقوال وَجَمْعُهَا "أَقَاوِيل" وقد جَمَعُوا: "أَفْعِلة" على "أفَاعِل" شَبَّهوهَا بِأَنْمُلَة وأَنَامِل، وأَنْمُلاَتٍ وذلك قولهم: أَعْطِيَاتٌ، وأَسْقِيات جَمْعُ جَمْعِ أَعْطِيَة، وأَسْقِيَة. وقالوا: جِمَال وجَمَائِل، فَكَسَّروها على "فَعَائل": لأنَّها بمنزلة شِمَال وشَمَائل في الزِّنَةِ، وقد قَالوا في جَمْع جِمَال: جِمَالاَت كما قالوا في جَمْعِ رِجَال: رِجَالاَت، ومِثل ذلك: بُيُوتَات، ويقولون: مُصْرَان جمعُ مَصِير، وَجَمْعُهَا مَصَارِين. كأَبْياتٍ وأَبَابِيتٍ. ومن ذا الباب قولُهم: أَسْوِرَةٌ وأَسَاوِرَةٌ.

وليسَ كلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ كَمَا أنَّه ليسَ كلُّ مَصْدرٍ يُجْمع إلا تَرَىٰ أَنَّكَ لا تجمَعُ الفِكْر والعِلْم والنَّظَر، وتَجمَعُ منها: الأَشْغال والعُقُول والحُلُوم والأَلْبَاب، كما أَنَّهم لا يَجْمَعُون كلَّ جَمْعٍ. ينظر : معجم القواعد العربية صـــ ٢٥٥. ولا يطلق جمع الجمع على أقل من تسعة. وإذا أريد تكسير مكسره ينظر إلى ما يشاكله من الآحاد؛ في عدد حروفه ومطلق حركات وسكناته، ومقابلة المتحرك منه بالمتحرك في الآخر، والساكن بالساكن فيكسر بمثل، تكسيره. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٤٦، وشفاء العليل ٣/ ١٠٥٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٥٠.

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٤ . وينظر قوله في: شرح أصول ابن السراج صـــ ٩٦. رسالة ماجستير في جامعة أم القرىٰ من أول باب التثنية إلى باب المصادر، تحقيق: نصار محمد حمد الدين، اشراف / الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري- ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

والذي لا يجوز أن يجمع هو: ما ليس له نظير في الواحد في عدة الحروف، أو طريقة الإعراب، وذلك: "مَفَاعِيْل" و"مَفَاعِل".

قوله: " فيقال في كل "أَفْعُلَ"، و"أَفْعِلَةَ": "أفاعِلُ"، وفي كل "أَفْعالٍ": أفاعيل، نحو أكالب" يوهم أنه قياس، وليس كذلك. ونصَّ الجرمي أنه لا يقال: "أَكَالب". وحكى الجوهري: "أكالبًا" في جمع : "أَكْلُب"[(١)].

و"**أَسَاوِر**" قيل: هو جمع: "أسْوِرَة"، و"أَسْوِرَة" جمع: "سِوَار" من أسْوِرَة المرأة، وقد جاء بالتاء، قال تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ ﴾[(٢)]/ [٤٨٧ ب] شبَّهوا "أَفْعِلَة" بـ "أَفْعَلَة"، نحو: "أَرْمَلَةٍ" و"أَرَامِل".

وقال أبو عمرو بن العلاء[(٣)]: "هو جمع : "أَسْوَار"، فعلى ذا لا يكون من جمع الجمع، ويكون أصله: "أَسَاوِير"، وحذفت الياء تخفيفًا، كما حذفت من قوله : بالعَوَاوِر.

و"**أَنَاعِيم**": جمع "أَنْعَام"، و"أَنْعَام": جمع "نِعَم"، والنِّعَم: المال، وأكثر ما يقع على الإبل،

---

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (كلب) ١/ ٢١٣.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة الزخرف، وتمامها: ﴿ فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْجَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴾.

(٣) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين المازني التميمي البصري، ولد سنة ٦٨ أو سنة ٧٠ هـ وتوفي سنة ١٥٤ هـ . ينظر في ترجمته: بغية الوعاة ٢/ ٢٣١، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٦، وتهذيب التهذيب ١٢/ ١٧٨، وسير أعلام النبلاء ط الحديث١٧/ ٢٩٧. وينظر قوله في: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية٢/ ٦٩٠ (سور)، واللسان (سور) ٤/ ٣٨٨.

وليس له واحدٌ من لفظه[١]. **وقالوا: "جَمَائِل"**[٢] **و"جِمَالات"، فجمع** "جِمَالًا" جمع التكسير فقالوا : "جَمَائِل"، شبَّهوها بـ "شَمَال"[٣]، فكما قالوا: "شَمَائِل"، قالوا: "جَمَائِل"، **وقالوا: "جِمَالات"**، جمعوه أيضًا بالألف والتاء؛ لأنه مؤنث لأنه جماعه. **ونحوه: "رِجَالَات" و"كِلَابَات" و"بُيُوتَات"** هذا "فعُول". **و"حُمُرَات"** في: "حُمُر"، و **جُزُرَات"** في : "جُزُر" جمع: "جَزُور"، **و"طُرُقَات"** جمع: "طُرُق" جمع: "طَرِيق"، و **"مُعُنَات"** جمع: "مُعُن" جمع : "مَعِيْن"[٤]، **و"عُوَذَات"** جمع : "عُوْذ" جمع : "عَائذٍ": الناقة القريبة العهد بالنِّتاج[٥]، **و"دُوْرَات"** جمع: "دُور" جمع" "دَار"، **و"مَصَارِين"** جمع: "مُصْرَان"، مثل: "كَثِيْب" و"كُثْبَان"، و"مُصْرَان" جمع: "مَصِير"[٦]،

---

(١) (النعم) واحد (الأنعام) وهي المال الراعية وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل. قال الفراء: هو ذكر لا يؤنث يقولون: هذا نعم وارد وجمعه (نعمان) كحمل وحملان. و (الأنعام) يذكر ويؤنث، قال الله تعالى: {مما في بطونه} [النحل: ٦٦] وقال: «مما في بطونها» ، وجمع الجمع (أناعيم). ينظر: مختار الصحاح ١/ ٣١٤.

(٢) الجِمَالَة: جمع : جَمَل، كالحجارة في جمع حجر، وقال ابن السكيت في كتابه تهذيب الألفاظ ص ٦٧:" ويقال للإبل إذا لم تكن فيها أنثى وكانت ذكورة: هذه جمالة بني فلان".

(٣) وهي الريح التي تهب من ناحية القطب. ينظر الصحاح: "شمل": ٥/ ١٧٣٩.

(٤) ماء معين: أي جارٍ، والمَعْن: الماءُ الظاهر. والجمع: مُعُن، ومُعُنات. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٩/ ٦٣٣٦.

(٥) ينظر: المحكم (ع و ز) ٢/ ٣٣٦، وتاج العروس ٩/ ٤٣٩، واللسان (عوز) ٣/ ٥٠٠.

(٦) الْمَصِيرُ الْمِعَي وَالْجَمْعُ مُصْرَانٌ مِثْلُ رَغِيفٍ وَرُغْفَانٍ ثُمَّ الْمَصَارِينُ جَمْعُ الْجَمْعِ. المصباح المنير ٢/ ٥٧٤.

و"**حَشَاشِين**" جمع: "حِشَّان"[١] جمع: "حَشّ"[٢]، كـ "ضَيْف" و "ضِيفَان"، ثم جُمِعَ الجمعُ على زيادته، فقالوا: "حَشَاشِين".[٣]

فصل [الجمـــــع الذي لم يُكسَّر عليه الواحـــــد]

قال الزمخشري: ويقع الاسمُ على الجميعِ لم يُكَسَّرْ عليه واحِدُهُ، وذلك نحوُ: "رَكْب، وسَفَر، وأَدَم، وعَمَد، وخَلَق، وخَدَم، وجَامِل، وبَاقِر، وسَرَاة، وفُرْهَة، وضَأْن، وغَزِيّ، وتُؤَام، ورُخَال"[٤].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "ويقع الاسمُ على الجمعِ لم يُكَسَّرْ عليه واحِدُهُ"[٥].

---

(١) في شرح الشافية ٢/ ٩٥: يجمع حُشّان بالضم على حَشَاشين كما جمع مُصّرَان وهو جمع مَصير على مَصَارِين، ولا يمتنع أن يكون حِشَّان جمع حَشّ بالفتح، لأنه لغة في الحش بالضم كثور وثيران، والأول قول سيبويه.

(٢) الحشّ: الْبُسْتَان. وَفِيه لُغَتَانِ: حُشّ وحَشّ. وَجمعه حِشَّان، وسمّي مَوضِع الخلاَء حُشّاً بِهَذَا؛ لأَنهم كَانُوا يقضون حوائجهم فِي الْبَسَاتِين. تهذيب اللغة (ح ش) ٣/ ٢٥٤.

(٣) ينبغي أن يعلم أن جمع الجمع لا يطّرد، ولكنه يكثر في جمع القلة، ويقلّ في جمع الكثرة إلا بالألف والتاء، كــ (جمالات) وأخواته، وإن كان الجميع لا يثبت إلا بالسماع، كما ذكره بعض المحققين. ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٥٠.

(٤) المفصل صــــ ٢٤٥.

(٥) ينظر: الارتشاف ١/ ٤٧٣، ٤٧٩، ٤٨٠، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٥١.

الفصل مُحَمَّدٌ: (ها) [في][1] **(عَلَيه):** تعود إلى الاسم، و" واحده": **إلى الجمع، وذلك نحو:** "**رَاكِبٍ**" **و** "**رَكْبٍ**"، يقال لراكب البعير خاصةً، والرَّكْب: أصحاب الإبل في السفر خاصةً من العشرة فما فوقها[2]. **و**"**سَافِر**" **و**"**سَفَر**"، يقال: سَفَرْتُ أسْفُرُ، إذا خرجتُ إلى السفر، فأنا سافِرٌ. **و**"**أَدِيْم**" **و**"**أَدَم**" للجلد المدبوغ، **و**"**عَمُود**" **و** "**عَمَد**" لعمود البيت. **و**"**حَلْقة**" – يُروَى بتسكين لام "حلقة" و فتحها[3]– و "حَلَقٌ"، و "خَادِم" و "خَدَم" / [٤٨٨ أ] و"جَمَل" و"جَامِل" للقطيع من الإبل مع رُعاتها وأربابها[4]. **و**"**بَقَرَة**" **و**"**بَاقِر**"، والباقِر: جماعة البقر[5].

و"**فَارِه**" **و**"**فُرْهَه**[6]،

(١) ليست في الأصل، وهي زيادة يستقيم بها الكلام.

(٢) ينظر: المخصص ٢/ ١٠٦.

(٣) أنكر بعضهم التحريك، وقال: إنّما يقال: "حَلْقَةٌ" بالإسكان لا غيرُ. حكى يونس عن أبي عمرو بن العَلاء: "حَلَقَةٌ" بالتحريك، والجمعُ "حَلَقٌ" قال ثَعْلَبٌ كلُّهم يجيزه على ضُعْفه. وحكى ابن السِّكِّيت عن أبي عمرو الشَّيْباني، قال: ليس في الكلام "حَلَقَةٌ" بالتحريك إلَّا في قولهم: "هؤلاء قومٌ حَلَقَةٌ"، للذين يحلِقون الشَّعر، فمن قال: "حَلَقَةٌ"، و"حَلَقٌ"، كان مثلَ "ثَمَرَةٍ"، و"ثَمَرٍ"، فهو جنس. ينظر الكتاب ٣/ ٥٨٤، و إصلاح المنطق ١/ ١٣٨.

(٤) ينظر : الصحاح (جمل) ٤/ ١٦٦١، المعجم الوسيط صـــ ١٣٦.

(٥) وقد قُرِئ: {إِنَّ ٱلْبَاقِرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا} – البقرة: من الآية٧٠– وهي قراءة عكرمة وغيره. ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٥٣؛ والكشاف ١/ ٧٥؛ وتفسير الطبري ٢/ ٢٠٩.

(٦) الفُرْهَة : جمع فاره، وهي الطويل من البغال والحمير والكلاب، والحاذق الماهر، وهي اسم جمع. ينظر : اللسان (فره) ١٣/ ٥٢١.

[يقال][١] : حِمَارٌ فَارِهٌ، إذا كان حادًا في المشي حاذِقُه، و حمير فُرْهَه، ومثله: "صَاحِب" و"صُحْبَة". و"**ضَائِن**" و"**ضَأْن**" كـ "مَاعِز" و "مَعِز" وقد يُسَكَّن الثاني، فيقال: "مَعْز"، فيكون كـ "رَاكِبٍ" و "رَكْبٍ". و"**غَازٍ**" و"**غَزِيّ**"[٢].

و"**تَوْأَم**" و"**تُؤَام**"، وقياس تَوْأَم: "تَوَائِم" كـ "قَشْعَم" و"قَشَاعِم"، وقد جاء أيضًا على القياس، و"التوْأَم": المثل، يقال: هذا توأم هذا، أي: مثله، وقولهم للولدين يحمل بهما في بطنٍ واحدٍ: تَوْأَمَان من هذا[٣]. و"**رَخْلٌ**" و"**رُخَالٌ**" – بضم الراء وكسرها–، وهي: الأنثى من ولد الضأن[٤]، والقياس: "أَرْخَال" كـ "كَبِد" و"أَكْبَاد". هذه كلها ليست بجمع؛ لأنه لم يُكَسَّرْ عليها، بل اسم موضوع بإزاءِ الجمع، فهو في المعنى بمنزلة: "نَفَر" و"رَهْط"، إلا أنه من لفظ المفرد، بدليل قولهم : "رُكَيْب"، حكاه سيبويه[٥]، ولو كان جمعًا، لم يُصَغَّرْ على لفظه؛ لأنه ليس بجمع قلة.

---

(١) ليست في المخطوط، وهي زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) الغَزِيّ: اسم جمع للغزوة. ينظر : اللسان (غزى) ١٥/ ١٢٥.

(٣) وزعم "الخليل" أنه يقال: هما توءم كلاهما، ولا يجوز أن يقال: هما توءمان، ولا للواحد هو توءم، وهذا خلاف ما قال "ثعلب" وزعم بعضهم أن" التوءم" يقع على كل واحد منهما، على الانفراد وعليهما مجتمعين، بلفظ واحد، بمنزلة قولهم: كلاهما يقول ذلك، وكلاهما يقولان ذلك. وقال عنترة:

بدل كأن ثيابه في سرحة يحذى نعال السبت ليس بتوءم/

وإلى هذا ذهب "ثعلب" وتعلق به، وليس في هذا البيت دليل على أنه يثني لفظه في الاثنين. ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه صـ٤٠٤.

(٤) ينظر: الصحاح (رخل) ٤/ ١٧٠٨.

(٥) قال سيبويه: باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قومٍ ونفرٍ وذودٍ، إلا أنَّ لفظه من لفظ واحده وذلك قولك: ركبٌ وسفرٌ. فالرَّكب لم يكسر عليه راكبٌ. ألا ترى أنكَّ تقول في =

وقال أبو الحسن(١) :"إنها جمع تكسير" وإذا صغرت ردت لفظًا لواحد، فتقول: "رُوَيْكِبُون" و"رُوَيْكِبَات"(٢). والدليل على الأول: قول الشاعر أنشده أبو زَيْد(٣):

وأَيْنَ رُكَيْب [وَاضِعُون](٤) رِحالَهم(٥)

و أنشد أبو عثمان(٦) :

=التحقير: ركيبٌ وسفيرٌ، فلو كان كسر عليه الواحد ردَّ إليه، فليس فعلٌ مما يكسَّر عليه الواحد للجميع. ومثل ذلك: طائرٌ وطيرٌ، وصاحبٌ وصحبٌ. ينظر : الكتاب ٣/ ٦٢٤.

(١) أبو الحسن الأخفش: سبقت ترجمته في صـ ٦٩٢.

(٢) ينظر قول الأخفش في: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٦٩، والمخصص ٤/ ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٣٣، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٦٦،٢٠٣، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٦٩، وهمع الهوامع ٣/ ٣٨٧.

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٦٤١.

(٤) في الأصل: (موضعون)، وما أثبته هو الصواب كما جاء في شرح المفصل لابن يعيش وإيضاح شواهد المفصل.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه: إلىٰ أَهْلِ نار من أناسٍ بِأَسْوَدَا

والبيت لعبد قيس بن خفاف في إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٣٠، ونوادر أبي زيد ص ١١٤.

اللغة: ركيب: تصغير ركب وهو جماعة المسافرين. الرحال: جمع الرحل وهو أداة ركوب الجمال والنوق.

والمعنى: يقارن بين حالين بينهما فارق كبير، فيتساءل متعجبًا: أين حال هذه الجماعة الصغيرة من المسافرين الذين تهيأوا للسفر، من حال أهل النار من الناس في أسود.

والشاهد فيه قوله: "ركيب" تصغيرًا لـ"ركب".

(٦) أبو عثمان المازني: سبقت ترجمته في صـــ ٦٦١ .

بَنَيْتُه بِعُصْبَةَ مِن مالِيَا ... أَخْشى رُكَيْبًا أو رُجَيْلًا عادِيَا(١)

وقول يونس(٢): هو العَمَد، يدل على تذكيرها، ولو كانت جمع تكسير لكانت مؤنثة، ولقلت: هي العَمَد؛ فلأن "فَعْلا" لا يكون جمعًا لـ "فَاعِل" مُكَسَّرًا؛ لأن حق جمع التكسير أن يزيد على لفظ الواحد، فأما "إِزَار" و"أُزُر"، فتقدم أنه منقوص / [٤٨٨ ب] من "فُعُول"، ولو كانت هذه جموعًا، لاطَّرَدَت فيما كان على وزنه، وأنت لا تقول في جالس: جِلْس، فثبت أنه مفرد وليس بجمع تكسير(٣).

---

(١) الرجز لأحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/ ٤٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٠؛ وشرح الجمل ٣/ ١٤٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٢٥٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٠٢؛ ولسان العرب ١/ ٤٣ (جبأ) ١١/ ٢٦٨ (رجل)؛ والمقرب ٢/ ١٢٧؛ والمنصف ٢/ ١٠١.

اللغة: عصبة: اسم مكان بقباء. الركب: العشرة فما فوقها. رجيل: تصغير رجل جمع راجل.

المعنى: يتحدث الشاعر عن حصن بناه لنفسه، فقد بناه متينًا ليتحصن به من أي طارئ راكب أو راجل.

والشاهد فيه قوله: "ركيبًا" حيث جاء مصغرًا على لفظه وهذا دليل على كونه اسمًا للجمع، بخلاف من قال: إنه جمع تكسير، وهو: أبو الحسن الأخفش، فرده إلى المفرد وجمعه كما تقول: رويكبون، ومسيفرون. ينظر : تمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٦٩.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٦٨٠، وينظر قوله في : الكتاب ٣/ ٦٢٥.

(٣) هذه كلها أسماء مفردة وُضِعَت للجمع؛ بدليل تصغير(رَكْب) على : رُكَيْب، فلو كان جمعًا لما صُغِّرَ على لفظه من غير أن يُردَّ إلى الواحد، فلما صُغِّرَ على لفظه دَلَّ على أنه اسم موضع للجمع حتى كأن لا واحد له، وأما (أَدَم) و(عَمَد) فأمارة إفرادهما أنهم ذكَّروهما فقالوا: هو الأَدَم والعَمَدُ، ومثله في التذكير: (حَلْقَة) و(حِلَق)، و (خَدَم) يُصغَّرُ على: خُدَيِّم، والجامل والبَاقِر يستدل بتذكيرهما على إفرادهما.

ولم يذكر ابن عمرون (سَرَاة) في جمع سَرِيّ، وهي اسم للجمع أيضًا. قال ابن يعيش في شرحه ٣/ ٣٣٦: " وأمّا "السَّراة"؛ فواحده "سَرِيٌّ"، و"السَّرْوُ": "السَّخاء" في المُرُوءَة، وأصلُه "سَرَوَةٌ"، مثل "فَسَقَةٍ"، و"كَفَرَةٍ"، وليس بتكسير "سَرِيٍّ"؛ لأن "فَعِيلًا" لا يكسّر على "فَعَلَةَ"؛ ولأنّك تقول: "سَرَواتٌ"، =

فصل [ما يأتي مفـــــردًا وجمـــــعًا بلفـــــظ واحـــــــد]

قال الزمخشري: "وَيَقَعُ الاسمُ الذي فيهِ عَلَامَةُ التَّأْنيثِ على الوَاحِدِ والجَمِيْعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: "حَنْوَةٍ، وبُهْمَى، وطَرْفَاءَ، وحَلْفَاءَ"(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " ويَقَعُ الاسمُ الذي فيهِ عَلَامَةُ التَّأْنيثِ على الوَاحِدِ والجَمِيْعِ بِلَفْظٍ واحدٍ، وذلك نحوُ: البُهْمَى".

الفصل مُحَمَّدٌ(٢): هذا الفصل بابه السماع، وقال ابن السَرَّاج: " وهذا عندي إنما يستعمل فيما يحتقر الواحد منه"(٣) انتهى.

وذلك : "حَنْوَة"، وهي: نبتٌ أصفر الثمر طيب الريح(٤)، يقع للواحد والجميع، فإذا أريد الواحد قيل: "حَنْوَة واحدة.

و"**بُهْمَى**": نبت يشبه رأسه سُنْبُل الزرع وليس إياه(٥)،

=فتجمعه بالتاء، ولم تقل: "فَسَقاتٌ". فدلّ أنّه ليس مثله. ولو كان جمعًا مكسّرًا، لقيل: "سُراةٌ" بالضمّ؛ لأنّ باب جمع ما كان معتلًا "فُعَلَةُ"، نحو: "غُزاة"، و"رُماة"، وبابُ ما كان صحيحًا "فَعَلَةُ"، نحو: "فَسَقَةٍ"،، و"كَفَرَةٍ".

(١) المفصل صـــــــ ٢٤٦.

(٢) أي: الشارح جمال الدين ابن عمرون كما ذكرت سابقًا.

(٣) الأصول ٢ / ٤٤٥.

(٤) ينظر: اللسان (حنو) ١٤/ ٢٠٥.

(٥) ينظر: اللسان (بهم) ١٢/ ٥٩.

وذهب بعض النحاة[١][٢] إلى أن ألف "بُهْمَى" للإلحاق، والواحد: "بُهْمَاه"، وذا خلاف مذهب سيبويه[٣].

و"**طَرْفَاء**": شجر مُرّ[٤]، وقيل: واحده : "طَرَفَة" بفتح [الراء][٥].

و"**حَلْفَاء**": نبت في الماء[٦]،

---

(١) ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها للإلحاق بجخدب.

ولكن يردُّ عليه بأنه إلحاق اختص مع التأنيث ألا ترى أن أحدًا لا ينون " بهمى" فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا: كان يقوم زيد ونحن نعتقد أن زيدًا مرفوع بكان. فكأنّه: "فُعْلٌ" ملحق بـ"فُعْلَلٍ"، وعند سيبويه ليس في الكلام "فُعْلَلٌ" ولكنّه يجعل الألف زائدة لتكثير الكلمة. ينظر: الخصائص ١/ ٢٧٥، وشرح التصريف للثمانيني ٢٨٩.

(٢) النحاة: جمع (ناحٍ)، وهو كل من يتكلم العربية، والنَّحْوِيّ: المشتغل بعلم النحو المتخصص فيه؛ ولذا نُسِبَ إليه فقيل: نَحْوِيّ، فالصواب أن يُقالَ: بعض النَّحْوِيين لا النُّحاة. ينظر: لسان العرب (نحو) ١٥/ ٣١٠.

(٣) قال سيبويه: «ولا يكون فعلى والألف لغير التأنيث إلا أن بعضهم قال بهماة واحدة وليس بالمعروف». ينظر الكتاب ٤/ ٢٥٥.

(٤) وهي واحدة (الطَرَفَة)، وبها سمي طرفة بن العبد. ينظر: اللسان (طرف) ٩/ ٢٢٠.

(٥) في الأصل: (الفاء الراء) وشطب على كلمة (الفاء).

(٦) الحَلْفَاء: من نبات الأغلاث، واحدتها: حَلِفَةٌ، وحَلَفَةٌ، وحَلْفَاء، وحَلْفَاةٌ، وعن أبي حنيفة أرض حَلِفَة: تُنبتُ الحلفاء، وعن الليث: الحَلْفَاءُ نَبَاتٌ حَمْلُه قصَبُ النُّشَّاب. اللسان (حلف) ٩/ ٥٦.

وألف (بُهْمَى)، و (طَرْفَاء)، و(حَلْفَاء) عند سيبويه للواحد والجمع، قال: "باب ما هو اسمٌ واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه وذلك قولك للجميع: حلفاءٌ وحلفاء واحدةٌ، وطرفاء للجميع وطرفاء واحدةٌ، وبهمي للجميع وبهمي واحدة، =

قال الأصمعيّ[١]: الواحد "حَلِفَة" – بالكسر–، وقال أبو زيد والفراء: الواحد : "حَلَفَة" – بالفتح–، كـ "طَرَفَة"[٢].

[حمـــــلُ الشيءِ على غيرِهِ في الجمـــــــعِ]

قال الزمخشري: ويُحْمَلُ الشَّيْءُ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْمَعْنَى، فيُجْمَعُ جَمْعُهُ، نَحْوُ قولِهِم: "مَرْضَى" و"هَلْكَى" و"مَوْتَى" و"جَرْبَى" و"حَمْقَى"، حُمِلَت على: "قَتْلَى" و"جَرْحَى" و"عَقْرَى" و"لَدْغَى" ونحوها مما هو "فَعِيْل" بمعنى "مَفْعُول"، وكذلك "أَيَامَى" و"يَتَامَى" محمولان على "وَجَاعَى" و"حَبَاطَى"[٣].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " ويُحْمَلُ الشَّيْءُ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْمَعْنَى، فيُجْمَعُ جَمْعُهُ، نَحْوُ قولِهِم: "مَرْضَى"

الفصل مُحَمَّدٌ: "**مَرْضَى**" جمع: "مَرِيْض"، و"**هَلْكَى**" جمع: "هَالِك"، و"**مَوْتَى**" جمع: "مَيِّت"، و"**جَرْبَى**" جمع: "جَرِب"، و"**حَمْقَى**" جمع: "أَحْمَق"، **حُمِلَت على:"قَتْلَى"** جمع : "قَتِيْل" ، و"**عَقْرَى**" جمع : "عَقِيْر"، و"**لَدْغَى**" جمع : "لَدِيْغ"، ونحوهما مما هو على "فَعِيْل" بمعنى: "مَفْعُول"؛ لأن الجميع بَلِيَّة أُصِيْبُوا بها.

=لَّما كانت تقع للجميع ولم تكن أسماء كسر عليها الواحد أرادوا أن يكون الواحد من بناءٍ فيه علامة التأنيث، كما كان ذلك في الأكثر الذي ليس فيه علامة التأنيث ويقع مذكَّراً" الكتاب ٣/ ٥٩٦.

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٧١٨ .

(٢) ينظر : المقصور والممدود لابن ولاد صـــ ١٥٨، اللسان ٩/ ٥٦.

(٣) المفصل صـــــ ٢٤٦.

قال الخليل[١]: "إنّما قالوا: "مَرْضَى"، و"هَلْكَى" ونحوهما؛ لأنّ هذه الأشياء أمورٌ أُدْخلوا فيها، وهم لها كارهون، فصار بمنزلة المفعول به"[٢]. وإنما قال[٣] إنها محمولةٌ؛ لأن "مَرِيضًا" بابه: "مَرِيضُون"؛ لدخول التاء في / [٤٨٩ أ] "مَرِيضَة"، والمؤنث: "مَرِيضَات"، فجمعهم إياه على "فَعْلَى" ليس بأصلٍ، و"فَعِيل" بمعنى: "مَفْعُول" لا يجمع جمع السلامة؛ لأنهم لما سووا في الإفراد بين المذكر والمؤنث، سووا بينهما في الجمع؛ لئلا يفصلوا بين لفظيهما.

وكذلك "أَيَامَى" في جمع: "أَيِّم"، **و"يَتَامَى"** في : "يَتِيم"[٤]، محمولان على :

---

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٧٥٤.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٦٤٨، وفيه: "قال الخليل: وإنّما قالوا: مَرْضى وهَلْكى وموتى وجَرْبى وأشباه ذلك؛ لأنّ ذلك أمر يُبتلون به، وأُدْخِلوا فيه، وهم له كارهون، وأُصيبوا به".

(٣) أي : الزمخشري.

(٤) قال جار الله الزمخشري في أول تفسير سورة النساء من الكشاف١/ ٤٦٣ : " فإن قلت: كيف جمع اليتيم وهو فعيل كمريض على يتامى؟ قلت: فيه وجهان: أن يجمع على يتمى كأسرى، لان اليتم من وادي الآفات والاوجاع، ثم يجمع فعلى على فعالى كأسارى، ويجوز أن يجمع على فعائل لجري اليتيم مجرى الاسماء نحو صاحب وفارس، فيقال يتائم ثم يتامى على القلب " اه وقال في تفسير سورة النور٣/ ٢٣٣: " الايامي والتيامى أصلهما : أيائم ويتائم فقلبا، والايم للرجل والمرأة، وقد آم وآمت وتأيما، إذا لم يتزوجا، بكرين كانا أو ثيبين، قال: فإن تنكحي أنح وأن تتأيمى * وإن كنت أفتى منكم أتأيم وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم: اللهم إنا نعوذ بك من العيمة والغيمة والايمة والكزم والقرم " اه

وقد تبعه على ذلك في الموضعين القاضي البيضاوي في تفسيره، وقال العلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي في تفسير سورة النساء ٣/ ٩٧ : " وجمع على يتامى وإن لم يكن فعيل يجمع على فعالى، بل على فعال وفعلاء وفعل وفعلى، نحو كرام وكرماء ونذر ومرضى، فهو إما جمع يتمى جمع يتيم إلحاقا له بباب الآفات والأوجاع، فأن فعيلا فيها يجمع على فعلى، ووجه الشبه ما فيه من الذل والانكسار المؤلم =

"وَجَاعَى"[١] و"حَبَاطَى"[٢]؛ لأنها بَلايَا أُبْتُلُوا بها ، وباب "فَعَالَى" كـ "فَعْلَان"، نحو : "سَكْرَان"، وحُمِلَ "فَعِل" على "فَعْلَان"؛ لاشتراكهما، تقول: "صَدٍ" و"صَدْيَان"، و"غِرْث" و"غَرْثَان"[٣]، و"عَطِش" و"عَطْشَان"، فحُمِلَ "وَجَاعَى" عليه، و"يَتَامَى" محمول على "وَجَاعَى"؛ لقرب ما بينهما في الوزن؛ لأن "فَعِيْلًا" و"فَيْعِلًا" لا يفارقان "فَعِلًا" إلا بزيادة يائه، فحُمِلَا عليه، مع موافقتهما في كونهما آفة[٤].

=وقيل: لما فيه من سوء الأدب المشبه بالآفات، كما جمع أسير على أسرى ثم على أسارى - بفتح الهمزة، أو هو مقلوب يتائم، فان فعيلا الإسميّ يجمع على فعائل كأفيل وأفائل، وقلَّ ذلك في الصفات. لكن يتيم جرى مجرى الأسماء كصاحب وفارس، ولذا قلما يجرى على موصوف، ثم قلب فقيل يتامى - بالسكر - ثم خفف بقلب الكسرة فتحة، فقلبت الياء ألفا، وقد جاء على الاصل في قوله: * أأطلال حسن في البراق اليتائم * اه وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه شاذ لا قلب فيه، وهو ظاهر كلام سيبويه، وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حملوا يتامى وأيامى على وجاعى وحباطى، لقرب اللفظ والمعنى " اه ويريد بقرب اللفظ أن منشأهما وهو الفعل بابه في الجميع واحد، وبقرب المعنى أن الجميع من الآفات على ما ذكره الرضى.

ونقول: إن نسبة القول بالقلب في يتامى وأيامى إلى الزمخشري لا تخلو عن مسامحة، فانه وإن كان قائلا بذلك مسبوق بهذا القول، وأصله لأبي علي الفارسي أحد علماء النصف الاول من القرن الرابع الهجري، فقد قال في اللسان: " وأما أيامى فقيل: هو من باب الوضع، وضع على هذه الصيغة، وقال الفارسي: هو مقلوب موضع العين إلى اللام " اه. ينظر : شرح الشافية للرضي ٢/ ١٤٦، ١٤٧.

(١) الوَجَع: اسْمٌ جامِعٌ لِكُلِّ مَرَضٍ مُؤْلِمٍ، وَالْجَمْعُ أَوْجاعٌ. (لسان العرب ٨/ ٣٧٩ (وجع)).

(٢) الحَبَطُ: وَجَعٌ يأْخذ الْبَعِيرَ فِي بطْنه مِنْ كَلإٍ يَسْتَوْبِلُه. (لسان العرب ٧/ ٢٧٠ (حَبَطَ)).

(٣) الغرثان: الجائع. (لسان العرب ٢/ ١٧٢ (غرث)).

(٤) وهو قول ابن الحاجب أيضًا: ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٥٠، ٥٥١.

[ردّ المحـــــذوف عند الجمـــــع]

قال الزمخشري: والمحذوفُ يُرَدُّ عندَ التكسيرِ وذلك قولُهُم فِي جَمْعِ: "شَفَةٍ"، و"اسْتٍ" و"شَاةٍ" و"يَدٍ": "شِفَاهٌ" و"أَسْتَاهٌ" و"أَيْدٍ" و"يُديّ"، وشِيَاه[١].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " والمحذوفُ يُرَدُّ عندَ التكسيرِ وذلك قولُهُم فِي جَمْعِ: "شَفَةٍ".

الفصل مُحَمَّدٌ: لم يمثل إلا لمحذوف اللام؛ لأنه كثير، وغيره نادر، كقولهم : "سَهٍ"، ولو جُمِعَ أيضًا لقيل: "أسْتَاه"، ولم يفصل بين ما لحقته التاء من ذلك وغيره. وقال سيبويه: "هذا باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث [أما][٢] ما كان أصله "فعلًا" فإنه إذا كُسِّرَ على بناء أدنى العدد، كُسِّرَ على "أَفْعُلٍ"، وذلك نحو: " يدٍ " و" أيدٍ "، وإن كُسِّرَ على بناء أكثر العدد، كُسِّرَ على "فِعَالٍ"، و"فُعُولٍ"، وذلك قولهم: " دِمَاءٌ " و" دُمَيٌّ "، لَّما ردَّوا ما ذهب من [الحروف][٣] كَسَّروه على تكسيرهم إيَّاه لو كان غيرَ منتقصٍ [على الأصل][٤] نحو: ظبيٍ ودلوٍ. وإن كان أصله "فعلا"، كُسِّرَ من أدنى العدد على "أفعالٍ"، كما [فعل ذلك بما][٥] لم يحذف منه شيءٌ، وذلك قولهم: " أبٌ" و" آباءٌ ". فبنات الحرفين [تكسَّر][٦] على قياس نظائرها التي لم تحذف. وبنات الحرفين في الكلام

(١) المفصل صـــ ٢٤٧.

(٢) ليست في الأصل، واستدركتها من نص الكتاب.

(٣) في الأصل: (الحرف).

(٤) ليست في الأصل، وأثبتها من نص الكتاب.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، وأثبته من نص الكتاب.

(٦) في الأصل: (يكسر)- بالياء-، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق، وكما جاء في الكتاب.

قليل. وأمَّا ما كان / [٤٨٩ ب] من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث فإنَّك إذا أردت الجمع، لم تُكَسِّرْه على بناء يردُّ ما ذهب؛ وذلك لأنَّها فُعِلَ بها ما لم يُفْعَل بما فيه الهاء كما لم يحذف منه شيءٌ، وذلك أنهم يجمعونها بالألف والتاء، والواو والنون" ثم قال فيما بعد: " وقد يكسَّرون هذا النحو على بناءٍ يردُّ ما ذهب من الحرف. وذلك قولهم: " شفةٌ " و" شفاهٌ "، و" شاةٌ " و" شِيَاهٌ "، تركوا الواو والنون حيث ردُّوا ما حذف منه، واستغنوا عن التاء حيث عنوا بها أدنى العدد"(١) انتهى. فقول سيبويه: "قد" يدل على قلته، والزمخشري لم يفصِّل.

أما "شَفَه"، فأصلها: "فَعْل"، كـ "قَصْعَة"؛ ولذلك جمعتها على : "شِفَاه"، وأصل "شَفَه": "شَفْهَه"، لامها "هاء"، وهي مشبهة لحروف المد، يدل أن المحذوف "الهاء": ظهورها في التصغير في "شُفَيْهَه"، والتكسير: "شِفَاه"، والفعل: "شَافَهت". وذهب السيرافي إلى أنها مُحرَّكة العين(٢). والوجه: التسكين؛ لأن باب "جَفْنَه" أكثر من باب "رَقَبَه"، والحمل على الأكثر أولى، مع أن الأصل عدم الحركة. وقيل: أصلها: "شَفْوَه"؛ لقولهم في الجمع: "شَفَوَات"، وذا من معنى الشَّفَه لا من لفظها، ويحتمل أن يكون كـ "عِضَه"، فيكون له أصلان: "الهاء" و"الواو". و"شَاه" و "شِيَاه" كـ "جِفَان" أيضًا، ولامها "هاء"؛ بدليل: "شُوَيْهَه"(٣).

---

(١) ينظر بنصه: الكتاب ٣/ ٥٩٧، ٥٩٨.

(٢) قال أبو سعيد: اعلم أن أصل (شفة) (شفهة) وأصل (شاة) " شوهة " فجمعوها على فعال كما قالوا في " رقبة " (رقاب). ينظر : شرح الكتاب ٤/ ٣٢٨.

(٣) الشَّفَةُ مُخَفَّفٌ وَلَامُهَا مَحْذُوفَةٌ وَالْهَاءُ عِوَضٌ عَنْهَا وَلِلْعَرَبِ فِيهَا لُغَتَانِ : مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا هَاءً وَيَبْنِي عَلَيْهَا تَصَارِيفَ الْكَلِمَةِ وَيَقُولُ الْأَصْلُ شَفْهَةٌ وَتُجْمَعُ عَلَى شِفَاهٍ مِثْلُ كَلْبَةٍ وَكِلَابٍ وَعَلَى شَفَهَاتٍ مِثْلُ سَجْدَةٍ وَسَجَدَاتٍ وَتُصَغَّرُ عَلَى شُفَيْهَةٍ وَكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً وَالْحُرُوفُ الشَّفَهِيَّةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا وَاوًا وَيَبْنِي =

و "اسْت": أصلها "سَتَهٌ"، بتحريك تائه، ولامها "هاء"؛ لظهورها في "سُتَيْهَه"، ويدل أنها مُحَرَّكة العين: جمعهم على "أَسْتَاه"(١)، و"أَفْعَال" دليل التحريك في المفتوح الفاء الصحيح العين.

و" يَدٌ " أصلها: "يَدْيٌ" بلا خلاف، ولأن الحركة زيادة، الأصل عدمها، ولم يقم دليل عليها، و"أَيْدٍ" جمع قلة(٢)، و"يَدِيٌّ": "فَعِيْل" كـ "عَبِيْد".

فصل [جمـــع المـــذكَّر الذي لم يُكـــسَّر]

قال الزمخشري: والمذكر الذي لم يُكَسَّرْ، يُجْمَعُ بالألفِ والتَّاءِ نَحْوُ قولِهِم: السُّرَادِقَات وجِمَالاتٌ سِبَحْلَاتٌ وسِبَطْرَاتٌ. ولَمْ يَقُولوا: جُوَالِقَات حِيْنَ قَالُوا: جَوَالِيْق. وقَدْ قَالُوا: بُوَانَات مَعَ قَوْلِهِم بُوْن"(٣).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ : "والمذكر الذي لم يُكَسَّرْ، يُجمَعُ بِالأَلِفِ والتَّاءِ".

=عَلَيْهَا تَصَارِيفَ الْكَلِمَةِ وَيَقُولُ الْأَصْلُ: شَفْوَةٌ وَتُجْمَعُ عَلَى شَفَوَاتٍ مِثْلُ شَهْوَةٍ وَشَهَوَاتٍ وَتُصَغَّرُ عَلَى شُفَيَّةٍ وَكَلَّمْتُهُ مُشَافَاةً وَالْحُرُوفُ الشَّفَوِيَّةُ وَنَقَلَ ابْنُ فَارِسٍ الْقَوْلَيْنِ عَنْ الْخَلِيلِ وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ أَيْضًا قَالَ اللَّيْثُ تُجْمَعُ الشَّفَةُ عَلَى شَفَهَاتٍ وَشَفَوَاتٍ وَالْهَاءُ أَقْيَسُ وَالْوَاوُ أَعَمُّ لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بِسَنَوَاتٍ وَنُقْصَانُهَا حَذْفُ هَائِهَا وَنَاقَضَ الْجَوْهَرِيُّ فَأَنْكَرَ أَنْ يُقَالَ أَصْلُهَا الْوَاوُ وَقَالَ تُجْمَعُ عَلَى شَفَوَاتٍ. المصباح المنير (ش ف و) ١/ ٣١٨.

(١) الهمزة في (أَسْتَاه) همزة قطع، نظيرة الهمزة في: (أَسْمَاء)؛ لأن وزنها (أَفْعَال)، وإن كانت الهمزة في مفرَدَيْهما للوصل.

(٢) ومنه قول الشاعر: فَلَنْ أَذكُرَ النعمانَ إلا بصالِحٍ ... فإنّ لَه عندي يُدِيًّا وأَنْعُمَا

وهذا الجمع أيضًا ممّا يدلّ على أنّ اليَد "فَعْلٌ"؛ لأنّ هذا الجمع إنّما يكون لِما هو على زنة "فَعْلٍ" ساكنَ العين نحو "عَبدٍ"، و"عَبِيدٍ"، و"كَلْبٍ"، و"كَلِيبٍ". ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٤٤.

(٣) المفصل صـــ ٢٤٧.

الفصل / ٤٩٠ أ] مُحَمَّدٌ : شرط أنه لم يُكَسَّرْ، وذكر منه ما جاز فيه الأمران، فيكون المراد: لم يُكَسَّرْ في الأغلب، ولما كانت لم تُكَسَّرْ وأرادوا جمعَهَا، تخيَّلوا فيها تأنيث الجمع، فجمعوها بالألف والتاء كذلك، نحو قولهم: "**سُرَادِقَات**" في جمع: "السَّرَادِق"، وهو: البيت من القطن، وقيل: الذي يحيط بالخيمة[١]. و"**جِمَالٌ سِبَحْلَات**" في جمع "سِبَحْلٍ"، وهو: البعير الضخم[٢]. **و**"**سِبَطْرَات**" في جمع: "سِبَطرٍ"، أي: ممتد طويل[٣]. **ولم يقولوا: "جُوَالِقَات" حين قالوا: "جَوَالِيق"**، ويقال أيضًا: "جَوَالِق" و"جُوَالِقَات" عن غير سيبويه[٤][٥].

وقد قالوا: "بُوَانَات" مع قولهم: "بُون" للواحد: "بِوَان" – بكسر الباء–، وهو: عمود من أعمدة الخيمة[٦]، فجمعوه بالألف والتاء مع أنهم قد كسَّروه، وهو قليل، وقيل: إنما قالوا: "بُوَانَات" و"بُون"؛ للتصريف في الكلام .

وقال الجرمي[٧]: " قالوا : رَجَب وأرجَاب ورَجَبَات، وشَوَّال وشَوَاوِيل وشَوَّالَات، و شَعْبَان وشَعْبَانَات، و رَمَضَانَات لا غير، وذَوَات القِعْدَة، وذَوَات الحِجَّة، ومُحَرَّم و مُحَرَّمَات،

---

(١) ينظر : لسان العرب ١٠/ ١٥٧ (سردق).

(٢) ينظر : اللسان (سبحل) ١١/ ٣٢٣.

(٣) ينظر : اللسان (سبطر) ٤/ ٣٤٢.

(٤) قال سيبويه : " وقالوا: جوالقٌ وجواليقُ فلم يقولوا: جوالقاتٌ حين قالوا: جواليقٌ. الكتاب ٣/ ٦١٥ .

(٥) الجوالق بكسر الجيم واللام وبفتح الجيم أيضا ثمّ فتح اللام: اسم للوعاء وجمعه جوالق بفتح الجيم، ومده سيبويه فقال: جواليق. الكتاب (٣/ ٦١٥). وزاد صاحب القاموس: جوالقات (٣/ ٢٢٥).

(٦) ينظر: الصحاح (بون) ٥/ ٢٠٨١.

(٧) سبقت ترجمته في صـــ ٦٤٩ .

وفي ابن عِرْس[١]: بنات عِرْس، وفي "ابن اعوج": بَنَات أعوَج[٢]، ويقولون: "ابن اللَّبُون"[٣] للذكر والأنثى، فإذا جمعوا قالوا: "بَنَات لَبُون".

و"**سَابَاط**"[٤] و"سَابَاطَات" مع قولهم: "سَوَابِيْط"، و"هَاوون"[٥]، و"هاوونات" و"هَوَاوِين"، وهو : أعجمي تكلمت به العرب.

و"**حَمَّام**" و"**حَمَّامَات**"، و"إِيْوَان"[٦] و"إِيْوَانَات"،

---

(١) ابن عرس: في كتاب عجائب المخلوقات للقزويني ٢/ ١٨١: ابن عرس: حيوان دقيق طويل هو عدو للفأر يدخل حجرها ويخرجها ويحب الحلي والجواهر فيسرقها.

(٢) بنات أعوج: هي الخيول المشهورة بين العرب، المتناسلة من أعوج وهو فرس كان لبني هلال تُنْسَبُ إليه الأعوجيات، وبنات أعوج. قال أبو عبيدة: كان أعوج لكِنْدةَ فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم فصار لبني هلال، وليس في العرب فحل أشهر ولا أكثر نسلًا منه. ينظر : الصحاح: مادة (عوج)، ولسان العرب: (عوج).

(٣) ابن اللبون: البعير الصغير الذي تمت له سنتان وبدأ بالثالثة، والأنثى بنت لبون؛ واللبون: هي الناقة ذات اللبن.

(٤) السَّابَاط: هو كلّ سقيفة بين حائطَيْن تحتها طريقٌ.

(٥) قال صاحب المصباح المنير ٢/ ٦٤٣: «والهاوَن: الذي يُدقّ فيه. قيل: بفتح الواو، والأصل: هاوون، على فاعول، لأنه يُجمع على هَوَاوين، لكنهم كرهوا اجتماع واوين، فحذفوا الثانية، فبقي هاوُن، بالضم، وليس في الكلام فاعُل، بالضم ولامه واو، ففُقِد النظير مع ثقل الضمة على الواو، ففُتحت طلبا للتخفيف. وقال ابن فارس: عربي، كأنه من الهون. وقيل: معرّب. وأورده الفارابي في باب فاعُول، على الأصل» . وانظر معجم مقاييس اللغة ٦/ ٢١، والمعرب ص ٣٤٦. والجمهرة ٣/ ١٨٣، ٥٠٢.

(٦) الإيوان: الصُّفة العظيمة كالأَزَج، وهو أعجميّ مُعرَّب، وجمعه: إِيواناتٌ وأَوَاوينُ. يُنظر: الصّحاح (أون) ٥/ ٢٠٧٦، والمعرّب ١١٣، واللّسان (أون) ١٣/ ٤٠.

و"جِمَال رِبِحْلَات"[١]، قال سيبويه: " فهذه حروفٌ تحفظ ثم يجاء بالنظائر. وقد قال بعضهم في شمالٍ: شمالاتٌ"[٢].

تم الأول من شرح المفصل، ويتلوه من أصناف الاسم: المعرفة والنكرة. / [٤٩٠ ب] والحمد لله وحده، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. فرغ من تصنيفه يوم الأحد لِتِسْعٍ خَلَوْنَ من شعبان من سنة ثمانٍ وأربعين و سِتمائة.

(١) الربحلات: جمع ربحل – كقمطر – وهو التام الخلق من الناس والابل، ويقولون: جارية ربحلة، إذا كانت طويلة جيدة الخلق. اللسان (ربحل) ١١/ ٢٦٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٦١٥.

[الباب السادس: الاســـم المـــعرفة والنكـــرة]

قال الزمخشري: "ومن أصناف الاسم: المعرفة والنكرة، فالمعرفة ما دل على شيء بعينه، وهو على خمسة أضرب: العلم الخاص، والمضمر، والمبهم وهو شيئان: أسماء الإشارة، والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقة. وأعرفها المضمر، ثم العلم، ثم المبهم، ثم الداخل عليه حرف التعريف، وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه. واعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب"(١).

ش: قال صاحب الكتاب: " ومن أصناف الاسم المعرفة والنكرة"(٢).

---

(١) المفصل صـــــ ٢٤٧.

(٢) النكرة : حُدَّت النكرة بأنها(أصل للمعرفة ، لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس). وعرَّفت بأنها : (ما وضع لشيء لابعينه كرجل ، وفرس).
المعرفة : حُدَّت المعرفة بأنها (الفرع ، ما : أي اسم وضع بوضع جزئي أو كلّي ليستعمل في شيء معين)، وعّرفت بأنها : (ما وضع ليدّل على شيء بعينه، وهي المضمرات، والاعلام، والمبهمات، وما عرّف باللام، والمضاف الى احدهما)، وعليه فالنكرة ليس فيها تخصيص؛ لأنها لاتخص واحداً من جنس معين كفرس، ودار، أمّا المعرفة فيصيبها التخصيص؛ لأنها تخص واحداً من جنسها . فالنكرة أصل المعرفة لأنّ التعريف طارئ على التنكير؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج، ويمكن أن يميَّز بينهما بشيئين دخول الالف واللام نحو الرجل ، والفرس ودخول ربَّ نحو (ربّ رجل وفرسٍ) .
ينظر: شرح الحدود النحوية / ٦٤، ٦٥، التعريفات / ١٩٧، ١٩٨، اسرار العربية/ ١٧٥، وشرح التصريح: ١/ ٩٣ .

الفصل مُحَمَّدٌ[١]: المعرفة: مَفْعِلَة من عَرَفتُ، وأصلها: المصدر، جعلت عبارة عن المعروف، كقولهم: درهَمٌ ضَرْبُ الأَمِيْرِ، أي: مَضْرُوبَه، وقال ابن الخَشَّاب[٢]: " العرفان عندهم علم أول يحصل في غالب أمره بغير استدلال، والعلم في غالب الأمر إنما يكون عن استدلال"[٣] انتهى. ولو كان كما ظنوا من أن العلم مشعرًا بالاستدلال، لما جاز أن يقال لله – سبحانه– عالم؛ لأنه لا يخفى عليه شيء حتى يستدل عليه. والنكرة: ضد المعرفة، وهي أيضًا مصدر أريد به المفعول، أي: المنكور، والتعريف والتنكير بالنسبة إلى المخاطب؛ لأنه الذي أريد إفهامه بالخطاب، والأسماء لا تخرج عنهما؛ لأن الاسم إما أن يُعرف مسماه، و إما أن لا يُعرَف.

قدَّمَ حد المعرفة اعتناءً بها ولقلتها، فقال: **ما دلَّ على شيء بعينه،** ولو قال اسم، لكان أجود؛ لنخلص من الإبهام. **فإن قيل:** يخرج منه حينئذٍ الحروف المصدرية مع صلتها، قيل: لمَّا كانت بتأويل الاسم، جاز إطلاق الاسم عليها.

---

(١) أي: الشارح جمال الدين بن عمرون.

(٢) ابن الخَشَّاب: هو عبد الله بن أحمد ابن الخَشَّاب أبو محمد، أعلم معاصريه بالعربية، من أهل بغداد مولدًا ووفاةً، كان عارفًا بعلوم الدين، مطلعا على شيء من الفلسفة والحساب والهندسة، وقف كتبه على أهل العلم قبيل وفاته. من تصانيفه: شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو أربع مجلدات، والمرتجل في شرح الجمل للزجَّاجي، والرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح، ونقد المقامات الحريرية. توفي سنة ٥٦٧هـ . ينظر : إنباه الرواة ٢/ ٩٩، ووفيات الأعيان ٣/ ١٠٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩، والأعلام ٤/ ٦٧.

(٣) لم أجد هذا النص في المرتجل، وهو ما وصلنا من مؤلفات ابن الخشاب، ولعله في كتاب من كتبه المخطوطة التي لم تصل إلينا.

ويريد بقوله "شيء": المُسَمَّى، ولا اعتبار بالإفراد والتثنية والجمع والتأنيث -والكلام على تعيينه تقدَّمَ في أول الاسم-، ولا فرق بين أن تكون الدلالة بالوضع كالعلم، وبالقرينة اللفظية كحرف التعريف، والإضافة والحالية كالإضمار والإشارة، وبهما كتعريف "يا رجل" في النداء، إذا قصد واحدٌ بعينه. ثم / [٤٩١ أ] أخذ في التقسيم فقال: "وهو"، فأتى بضمير مذكر حملًا على المعنى؛ لأن المراد بها المعروف.

و **قوله:** "**على خمسة أضرب**" دليل الحصر الاستقراء- وتقدم حد العلم[١]-، ولا فائدة في قوله: الخاص؛ لأن العلم لا يكون إلا كذلك، فإن أورد علم الجنس، فتقدم الكلام عليه، والمضمر والمبهم تقدما، وليس الإبهام ضدًا للتعريف، بل خلاف، فلذا جاز أن يجتمعا في المحل الواحد بخلاف الضدين، وتقدم معنى الإبهام.

وقوله: "**وهو**" يعني: المبهم، **شيئان:** دليل الحصر الاستقراء **أسماء الإشارة والموصولات** وتقدم أيضًا الكلام عليها، **والداخل عليه حرف التعريف،** ولم يقل: لام التعريف؛ لما فيه من الخلاف على ما يأتي في الحرف، **والمضاف إلى واحد من هؤلاء** أضيف المضاف إليه أو لم يضف.

---

(١)وهو : ما عُلِّقَ على شيءٍ بعينه غيرَ متناوِلٍ ما أشبهه، ولا يخلو من أن يكون اسمًا كزيدٍ وجعفرٍ، أو كنية كأبي عمرو وأمِّ كلثوم، أو لَقَبًا كبطةٍ وقفةٍ. ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٨٧، دكتوراه للباحث محمد السيد قياسه- كلية اللغة العربية بالمنصورة- ٢٠١٦-٢٠١٧م و (ق) ٢٦ ب من المخطوط.

و **قوله:** "**إضافة حقيقية**" تقدم الكلام عليها[١].

قوله: "**و أعرفها المضمر**"[٢]؛ لأنه لا يوصف، و غيره من المعارف يوصف، والوصف في الأصل لإزالة اشتراكٍ، فعلم أنه المضمر، أو منه ما لا يقع فيه

(١) في باب المضاف إضافة معنوية، وهي التي معناها معنى اللام أو (مِنْ)، وتفيد تعريفًا إن أضيف إلى معرفة، وتخصيصًا إن أضيف إلى نكرة. ينظر : المخطوط (٢٧٩ أ).

(٢) اختلف النحويون في أعرف المعارف–ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى فهو أرفع المعارف إجماعا– فمنهم من ذهب الى أن الضمير أعرف المعارف، ثمَّ الاسم العلم، ثم الاسم المبهم ويضم أسماء الاشارة والأسماء الموصولة ثم ما فيه الألف واللام، واستدل على أن الضمائر أعرف المعارف أنها لا تفتقر إلى الوصف كغيرها من المعارف وهذا مذهب سيبويه. وذهب ابن السرّاج إلى أن الاسم المبهم أعرف المعارف ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام. وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم . لأنّه في أول وضعه لا يكون له مشارك به ثم المضمر، ثم المبهم ، ثم ما عرّف بالألف واللام. فالملاحظ أن المبهمات سميَّت بهذا الاسم مع كونها معارف؛ لأن اسم الاشارة من غير اشارة حسّية إلى المشار اليه فهو مبهم عند المخاطب قال الرضي : ((لأنَّ بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشاراً إليها ، وكذا الموصلات، من دون الصلات مبهمة عند المخاطب)). ينظر: اسرار العربية/ ١٧٧: والهمع : ١/ ١٨٧، شرح الكافية : ٤/ ١٨٩.

وأرى: أن أرفعها وأعلاها في التعريف المضمر ، فإذا كانت الأعرفية تعني : بُعْد احتياج اللفظ إلى التوضيح – كما قال ابن الحاجب – ، فالمضمر أبعد المعرفة احتياجا إلى التوضيح ، لأنه لم يضمَر إلا بعد أن عُرِّفَ ولذلك استغنى عن النعت لأن النعت زيادة في البيان ، وناهيك أن تعريفه حين يذكر ينتشر إلى ما يرجع إليه ويفسره فيكون كالمذكِّر به بعد نسيانه . والمضمر لا يقع فيه الاشتراك لتعينه بما يعود إليه وليس كذلك العلم فإنه يقع فيه الاشتراك ويميز بالصفة ، ومما يُستأنَس به في ذلك أن المضمر إذا اجتمع مع العلم أو الإشارة غُلِّبَ المضمر فتقول : أنت وزيد قمتما وأنت وهذا قمتما ولا تقول : قاما ، فغُلِّب المضمر على العلم والإشارة ، وتقول : أنا وأنت قمنا ولا تقول قمتما تغليبا للمتكلم لأنه أعرف من المخاطب ، وتقول : أنت وهي =

اشتراك، فعلم أنه أعرف المعارف. **فإن قيل:** عدم الوصف لا يدل أنه أعرف؛ لأن الحروف المصدرية وصلتها أسماء، و "كُلٌّ" في نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ ﴾[(١)]، وجميع الأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، والاستفهام، والظروف المبنية لقطعها عن الإضافة، وأسماء الفعل لا يوصف قبل الحروف المصدرية، لم توصف؛ لأنها ليست أسماءً، و إنما هي بتأويل الأسماء، فلعدم لفظ الاسم لم يوصف، على أنه قد ادَّعَى فيها لذلك أنها أعرف من غير المضمرات، ولذا اختير النصب في قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ ﴾[(٢)]؛ لأن "أَنْ قَالُوا" أشبه / [٤٩١ ب][(٣)] المضمر؛ لعدم وصفه، فكان أحق بأن يكون اسم (كان)، و أما "كل" والظروف المقطوعة، فامتناع وصفها؛ لحذف المضاف إليه و إرادته، كانت لها رتبة بين التعريف والتنكير؛ فلذا لم يوصف.

والموصولات أصلها: "الَّذي"، وأتى بها وصلة، إن وصف المعارف بالجمل، والصفة لا توصف، وأسماء الشرط والاستفهام، فلم يوصف؛ لأن الصفة

=قمتها تغليبا للمخاطب لأنه أعرف من الغائب وهذه الحجة التي قلنا مضافة للزيادة في البيان . ينظر: أمالي ابن الحاجب ٣/ ٤٨ ، كشف المشكل / ٤٤٨ ، ٤٤٩

(١) من الآية ٩٥ من سورة مريم، وتمامها: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾، وقد كتبت الآية في المخطوط : "وَكُلٌّ آتِيهِ"، وهو تحريف.

(٢) من الآية ٥٦ من سورة النمل، ومن الآية ٢٤ ، ٢٩ من سورة العنكبوت .

(٣) كُرِّرت كلمة (أشبه) في الأصل.

تخصصها، والمراد إبهامها، فلم يصفوها كذلك، [و أسماء الفعل لم توصف][١]؛ لأنها واقعة موقع الفعل، وقيل: لأنه لم يضمر إلا بعد أن عرف، بخلاف غيره من المعارف. ثم العلم؛ لأنه يوصف بباقي المعارف، ولا توصف به، و لأن الاشتراك الذي يوجد فيه عارض ليس مقصودًا لواضعه، ثم المبهم. وبعض النحاة يدل على ذلك بأن المبهم يوصف به العلم ، ومن يعتقد أن المبهم أعرف، لا يُسَلِّم أنه حينئذٍ يكون وصفًا، بل بدلًا أو عطف بيان، لكن ما فيه من الإبهام الذي عري منه العلم، و إن كان خلافًا يحطه عن درجة العلم، ثم الداخل عليه حرف التعريف، و يوصف ويوصف به بالإجماع، فأمره على خلاف المضمر، والمضمر يعتبر أمره بما يضاف إليه على ما قرر في الصفة، و أعرف أنواع المضمر: ضمير المتكلم؛ لأنه [لا][٢] يُلْبِس، ثم المخاطب؛ لأن الإنسان قد يحضر عنده جماعة، و "أنتَ" تصلح لكل واحدٍ منهم؛ فلذا كان ضمير المتكلم أعرف، لكن قرينة الحال تبينه، ثم الغائب بعد ذلك، ولذا يفتقر إلى تقدم ظاهر يعود إليه في غالب الأمر. وذهب الكوفيون والسيرافي[٣] إلى أن العلم أعرف؛ بدليل أن العلم لا اشتراك فيه في أصل ضعه، بخلاف المضمر فإنه يصلح لكل مذكور، فلا يخص شيئًا بعينه؛ ولذا جاز دخول "رُبَّ" عليه مع / [٤٩٢ أ] أنها مختصة بالنكرات من الظواهر. والجواب: قوله إن العَلَمَ لا اشتراك فيه ، فنقول: لا نسلم، ولماذا وصف على أن

---

(١) سقطت من الأصل، واستدركها في حاشية الأصل.

(٢) سقطت من الأصل، واستدركها في الحاشية.

(٣) ينظر المسألة الأولى بعد المئة في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"٢/ ٥٨١- ٥٨٣.

ضمير المتكلم لا اشتراك فيه. و دخول "رُبَّ" على ضمير الغائب دون المتكلم والمخاطب؛ لأنه أقل تعريفًا منهما، ولزمه التفسير وهو شاذ عن القياس.

وذهب جماعة منهم ابن السَرَّاج إلى أن المبهم أعرف، ثم المضمر، ثم العَلَم، ثم ما فيه حرف التعريف(١) محتجين بأن [اسم](٢) الإشارة يتعرف بشيئين: بالعين والقلب، وغيره يتعرف بالقلب. والجواب: اجتماع المعرفين بالنسبة إلى المتكلم، ولا اعتداد بجانبه، إنما الاعتداد بالنسبة إلى المخاطب.

[تعـــــــــريف النكـــــــــرة]

قال الزمخشري: "والنكرة ما شاع في أمته كقولك: جاءني رجل وركبت فرسًا"(٣).

ش: قوله: "والنكرة ما شاع في أمته" ولو قال: كل اسم شاع في أمته، كان أجود، ليخلص من الإبهام، وأجود من ذلك: اسمٌ دلَّ على شيءٍ لا بعينه؛ ليكون نقيض حد المعرفة، كقولك: جاءني رجلٌ، و ركبتُ فرسًا، فإن السامعَ لهذا لا يتعين عنده شيءٌ من هذا الجنس. ولم يبين أنكر النكرات(٤)، وأنكرها معلوم؛ لأنه

(١) لم أجد في أصول ابن السراج ما يفيد ذلك. تنظر الأصول في النحو (١/ ١٤٩) وفيها يقول: والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنى عنه – وهو الضمير–، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهن.

(٢) في الأصل (حرف)، وتصحيحها (اسم) في حاشية الأصل.

(٣) المفصل صـــــ ٢٤٧.

(٤) الملاحظ أنَّ بعض النكرات أعم واشيع من بعض فأعم الاسماء وأبهما (شيء) فهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً كقوله تعالى (إنَّ زلزلة الساعة شيء عظيم) (الحج/ ٢٢) فسميّ الساعة (شيء) =

يقع على الموجود والمعدوم. ثم "شيء" وهو مساوي لموجود لا أعم منه؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا ﴾[١] فلو كان "شيء" يقع على المعدوم، يصير معنى الكلام: ولم يكن معدومًا، وذا محال.

فإن قيل: وعلى المحدث؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ ﴾[٢] وجواب "أي" بعض ما أضيف إليه في الكلام المحذوف، تقديره: معتدًا به. فنقول: يلزم منه الحكم على العدم بالانقسام، وذلك محال؛ لأن العدم على يحكم عليه، وما وقع في الكتاب العزيز من إطلاقه على المعدوم؛ فلشبهه في صدقه بالموجود، كقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ﴾[٣] ثم محدث / [٤٩٢ ب]؛ لأن لفظ "شيء" يطلق على القديم – سبحانه– وعلى المحدث؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ ﴾ وجواب "أي"

=وان كانت معدومة فأنكر النكرات : (شيء) ثم موجود ، ثم مُحدث ، ثم جسم، ثم تام، ثم حيوان، ثم انسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رجل. ينظر : شرح التصريح ١/ ٩٥.

(١) من الآية ٩ من سورة مريم ، وتمامها : ﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٞ وَقَدۡ خَلَقۡتُكَ مِن قَبۡلُ وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا ﴾، وفي الأصل: "ولم تكن شيئًا" وهو تحريف.

(٢) من الآية ١٩ من سورة الأنعام . وتمامها: ﴿ قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُۚ قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴾.

(٣) من الآية ١ من سورة الحج، وتمامها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ﴾.

بعض ما أضيفت إليه. ثم جسم، وهلم جرا، فكلما كان أشيع كان أنكر. وأقرب النكرات من المعارف: أفعل التفضيل على ما بين في الفصل[1].

(١) من أوجه استعمال اسم التفضيل أنه يُضاف إمّا إلى نكرة أو إلى معرفة نحو (محمد أفضل رجل) و (محمدٌ أفضل الرجال) فقولنا : (محمد أفضل رجلٍ) فإضافته إلى نكرة معناه: أن محمداً فيه صفات الرجل الأفضل. أما قولنا (محمد أفضل الرجال) بإضافته إلى معرفة فهذا يعني أنّه فضّل على جميع الرجال. جاء في التطور النحوي: ((فإضافة الوصف إلى مفرد منكر كـ (أفضل رجلٍ) خاصة بالعربية فنكروا المضاف اليه بدل تعريفه فأشاروا بذلك الى أن الرجل ليس بالأفضل الذي لا أفضل منه بين الرجال ألبتة، بل واحد من الأفاضل، وأفردوا المضاف اليه بدل جمعه، لأنّهم لو قالوا (أفضل الرجال) لكان المعنى: الأفضل الذي لا أفضل منه بين بعض الناس ، وهذا غير المراد، فالإضافة في (أفضل رجل) قريبة منها في (مدينة بغداد)، ومثلها أي: تبيينيه فكما أن (مدينة بغداد) معناها المدينة التي هي بغداد فكذلك (أفضل رجل) معناها فضل كثير الفضل هو رجل والاضافة في (أفضل الرجال) تخالف تلك، فهي إضافة البعض إلى الكل ، فينتج من الفرق في طبيعة الإضافة بين العبارتين فرق في المعنى، زائد على ما ينتج من تنكير الرجل وإفراده في (أفضل رجل) ، وذلك أنّ معنى (أفضل رجل) لا يكاد يزيد على: رجل فاضل جداً)). فضلاً عن ذلك أنّ اسم التفضيل اذا عرّف بالألف واللام ففي هذه الحالة أن التفضيل يصل إلى أعلى درجات المفاضلة كقوله تعالى (ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون)(آل عمران/ ١٣٩). وعليه ففي تقدير البحث أن القول (زيد الأفضل) أي يفضل في كل شيء ، ون القول (زيد أفضل كاتب) أي: أنَّ في زيد صفات الكاتب الافضل، وأن القول (زيد أفضل الكتاب) أي: هو الكاتب الذي لا أفضل منه فيحصل الفرق في المعنى بحسب صورة اسم التفضيل من حيث تعريفه أو إضافته إلى نكرة او إلى معرفة . ينظر: التطور النحوي / ١٠١.

ومن أصناف الاسم: المذكَّر والمؤنَّث

فصل [تعريف المـــــذكر والمـــــــــؤنث]

قال الزمخشري: المذكر ما خلا عن العلامات الثلاث التاء والألف والياء، في نحو: غرفة وأرض ، وحبلى وحمراء وهذي، والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن"(١).

ش: قال صاحب الكتاب: " ومن أصناف الاسم المذكر والمؤنث"

الفصل مُحَمَّدٌ: تقدم فيما لا ينصرف أن أصل الاسم التذكير(٢)؛ فلذا خلا من علامة؛ لأن الأصل لا يفتقر إليها، بخلاف المؤنث.

وقوله: "**ما خلا من العلامات**" يريد لفظًا وتقديرًا، وقد نبَّهَ عليه فيما بعد؛ ليدخل نحو: "هند"، فإنها مقدرة؛ بدليل ظهورها في التصغير، وما زاد على الثلاثي،

---

(١) المفصل صـــ ٢٤٨.

(٢) التذكير أصل، والتأنيث فرعٌ عليه؛ لذا افتقر المؤنث إلى علامة؛ لأنه فرعٌ على الأصل، قال سيبويه: "الأشياء كلُّها أصلها التذكير ثم تختصَّ بعد، فكل مؤنث شيءٌ، والشيء يذكَّر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكناً". الكتاب ٣/ ٢٤١، وقال ابن الوراق: "المذكر قبل المؤنث، وهو كالأصل له". علل النحو/ ٢٩٦، وقال ابن جني: "وَمَتى أشكلت عَلَيْك مذكرة هِيَ أم مُؤَنّثَة فَذكرهَا فَإِن تذكير الْمُؤَنَّث أسهل من تَأْنِيث الْمُذكر وَذَلِكَ لِأَن التَّذْكِير هُوَ الأَصْل والتأنيث هُوَ الْفَرْع". الألفاظ المهموزة/ ٥٠ .

فالرابع مُنَزَّلٌ منزلة تاء التأنيث، ولذا متى صُغِّرَ تصغيرَ الترخيم، ظهرت التاء؛ لزوال الرابع المعاقب لها. **وقوله: "الثلاث"**[(١)]

(١) للنحويين آراء في عدد هذه العلامات، وفي كونها قياسًا مطَّرَدًا أم أنها جارية على غير قياس، وقد ذكر المحقق رمضان عبد التواب أن الفراء أشار إلى هذه العلامات الثلاث في (المذكر والمؤنث)/ ٤٣، و المفضل بن سلمة في مختصر المذكر والمؤنث/ ٥٧، وابن فارس في المذكر والمؤنث/ ٤٦.

أما أبو بكر الأنباري فقد ذكر خمس عشرة علامة في كتابه المذكر والمؤنث/ ١٦٦– ١٧٣ ثمانٍ منها في الأسماء، و أربعٍ في الأفعال، وثلاث في الأدوات. وعلامات المؤنث في الأسماء عند أبي بكر الأنباري هي: الألف المقصورة إلى الياء، كقولك: "ليلى" و "سلمى" و "سعدى". والألف الممدودة، كقولك: "حمراء" و "صفراء" و "السرَّاء" و "الضرَّاء". والتاء، كقولك: "أخت" و "بنت". والهاء، كقولك: "طلحة" و "حمزة" و "قائمة" و "قاعدة"، وهي تكون "هاء" في الوقف. والألف والتاء في الجمع، كقولك: "المسلمات" و " الصالحات" و "الهندات" و "الجملات". والنون، كقولك: "هُنَّ" و "أَنْتُنَّ". والكسرة، كقولك: "أنتِ". والياء، كقولك: "هذي قامت". انظر كتاب: المذكر والمؤنث لابن التستري، تحقيق رمضان عبد التواب ص ٤٧ حاشية ٥. أما التستري فقال: ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما، كما يدَّعي بعض الناس؛ لأنهم قالوا: إن علامات المؤنث ثلاث: (الهاء) في "قائمة" و "راكبة"، و (الألف الممدودة) في: "حمراء" و "خنفساء"، و (الألف المقصورة) في: "حُبْلَى" و "سَكْرَى". وهذه العلامات بعينها موجودة في المذكر، أما (الهاء) ففي مثل قولك: رجل باقِعَةٌ و نَسَّابة، و علَّامة و رَبْعَة و راوية للشعر... أما الألف الممدودة فمثل: رجلٌ عَيَاياءٌ وطباقاء، و بُسْرٌ قريثاء، و يوم ثلاثاء... أما الألف المقصورة ففي مثل : رجلٌ خُنْثَى، و زِبَعْرَى – للسيئ الخُلُق– و جَمَلٌ قَبَعْثَرى – إذا كان ضخمًا شديدًا... ووصفوا أن المذكر هو الذي ليس فيه شيء من هذه العلامات، مثل: زيدٍ، و سَعْدٍ، وقد يوجد على هذه الصورة كثير من المؤنث، مثل: "هِنْد" و "دَعْد".... انظر : المذكر والمؤنث لابن التستري، تحقيق رمضان عبد التواب ص ٤٧– ٤٩.

قال ابن جني(١): علامات التأنيث أكثر من ثلاث، ألا ترى أن الكسرة في "أَنْتِ" و "قُلْتِ" علم تأنيث الضمير، وكذلك "الياء" في : "تقومين" علم تأنيث". **مُحَمَّدٌ:** ذا على رأي أبي الحسن، وعند سيبويه: فاعله وليست علامة. ثم قال(٢): " والنون في : "قمن" و"يَقُمْنَ" **مُحَمَّدٌ:** يكون علامة إذا قيل: "قُمْنَ النساء" على أكلوني البراغيث، وإذا كانت فاعله فلا تكون علامة. ثم قال(٣): " و"التاء" في : "هي تقوم" و"تذهب"" **مُحَمَّدٌ:** تاء المضارعة مشتركة بين المخاطب والمؤنث، فليست علامة؛ لأن العلامة لا تكون مشتركة. ثم قال(٤): " والألف والتاء في : "قائمات" علامة جمع وتأنيث فعمَّ، و أَنَّثوا بالصيغة في : "بنت" و "أختٍ"(٥). انتهى

ثم عدَّ الزمخشري العلامات / [٤٩٣ أ] فقال: التاء(٦)، وقدمها؛ لأن الكلمة لا تبنى عليها في الغالب،

---

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٧٧١ .

(٢) أي: ابن جني .

(٣) أي: ابن جني.

(٤) أي: ابن جني.

(٥) لم أجد الكلام بنصه في كتب ابن جني، ولكنه تحدث عنها في مواضع متفرقة في سر صناعة الإعراب.

(٦) وإنما قال (تاء) ولم يقل (هاء)؛ لأن مذهب البصريين: أن التاء هي الأصل، والهاء المبدلة في الوقف فرعها، وقد علل ابن الوراق ذلك بوجوه هي: أَحدهَا: أَنا نصل بِالتَّاءِ، كَقَوْلِك: مسلمة يَا هَذَا، فَأصل الْكَلَام الدرج، فَوَجَبَ أَن تكون التَّاء الأَصْل لثباتها،أَلا ترى أَنَّك تَقول: رَأَيْت زيدا يَا هَذَا، فَثَبت التَّنْوِين فِي الدرج، وتبدل مِنْهُ فِي الْوَقْف ألفا، وَكَذَلِكَ فعلت بِالتَّاءِ، أبدلت مِنْهَا هَاء فِي الْوَقْف.
وَوجه ثَان: وَذَلِكَ أَن بعض الْعَرَب يقف على التَّاء فَيَقُول فِي مسلمة: مسلمت، فَلَمَّا ثبتَتْ التَّاء فِي الْوَصْل وَالْوَقْف، علمنَا بذلك أَن التَّاء هِيَ الأَصْل. =

فهي في حكم الانفصال على ما يأتي[١]، فتمخَّضت للعلامة.

وقوله: "**والألف**" قدمها على الياء؛ لأن الألف علامة تأنيث بالإجماع، ولا كذلك "الياء" – على ما يأتي بيانه[٢]– و إذا لحقت تاء التأنيث الاسم المفرد ووُقِفَ عليها، ففيها لغتان : – وقولي المفرد: احترازًا من نحو "مُسْلِمَات"، فإن الوقف

= وَوجه ثَالِث: وَهُوَ أَنا وجدنَا التَّاء فِي الْفِعْل قد أدخلت عَلامَة للتأنيث، وَوجدنَا الِاسْم يدْخلهُ الْهَاء وَالتَّاء للتأنيث فِي الْوَصْل وَالْوَقْف، فَوَجَبَ أَن يحكم على التَّاء أَنَّهَا الأَصْل فِي التَّأْنِيث، إِذْ لم نجد الْهَاء للتأنيث. علل النحو / ١٦٩، ١٧٠ بتصرف.

وأجاب ابن جني عن اختيار الهاء دون الألف بقوله: "الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل. وإنما أبدلت "هاء" لانفتاح ما قبلها، وأنها من الحروف المهموسة، والهاء مهموسة وقريبة من الألف، ولم تبدل ألفا لانفتاح ما قبلها؛ لئلا يلتبس بالألف المقصورة في حبلى وبشرى، والهاء قريبة من الألف فأبدلت هاء. المنصف / ١٦١.ومذهب الكوفيين عكس ذلك وهو أن الهاء أصل والتاء مبدلة منها. ينظر رأي الكوفيين في: الإيضاح لابن الحاجب١/ ٥٢٧، وتوضيح المقاصد٥/ ١٣٥٣، والمقاصد الشافية٦/ ٣٤٧، والهمع ٣/ ٣٢٩.

(١) ينظر : صــ ٨٩٢، ٨٩٣ .

(٢) ينظر : صــ ٩٢٧ وما بعدها.

عليها بالتاء لا غير[(١)]–[(٢)] قلبها هاءً، وبقاؤها تاءً على حالها في الوصل، [قال الشاعر:

بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ][(٣)][(٤)]

---

(١) في حاشية الأصل: (ابن النحاس – غفر الله له- : قول الشيخ – رحمه الله- : لا غير، فيه نظر؛ لِمَا رواه قُطْرُب – رحمه الله- في "الأخواه". ذكره في المفصل.

حكىٰ قُطْرُب في لغة طيىء أنهم يقولون: كيف الأخوه والأخواه؟ ، وكيف البنون والبناه؟ فأبدل الهاء من (تاء) البنات و (تاء) الأخوات. ينظر: الممتع الكبير لابن عصفور ص ٢٦٧، و الكناش في فني النحو والتصريف٢/ ٢٤٧، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ١/ ٣٢٣، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٨/ ٨٦

(٢) أي : اللغتان الواردتان في الاسم المفرد إذا دخلت عليه تاء التأنيث ووقف عليها.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركها في حاشية الأصل.

(٤) الرجز لسؤر الذئب في لسان العرب ٩/ ٣٩ (حجف)، ١١/ ٧٠ (بلل)؛ ولبعض الطائيين في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٨٦؛ وجمهرة اللغة ص ١١٣٥؛ والخصائص ١/ ٣٠٤، ٢/ ٩٨؛ ورصف المباني ص ١٥٦، ١٦٢، ٢١٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٧١، ٢/ ٢١٥، ٢٨٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٩٨؛ والمحتسب ٢/ ٩٢.

اللغة: جوزها: وسطها. التيهاء: الصحراء الخالية ممّا يهتدىٰ به. الحجفة: الترس أو بقية ماء الحوض في جوانبه.

المعنىٰ: شبّه شيئًا، ثم استدرك فشبّهه بوسط صحراء لا يهتدي سالكها تشبه ظهر الترس متشابه الأجزاء.

والشاهد فيه قوله: "بل جوز تيهاء" حيث جرّ (جوز) بـ "ربّ" محذوفة دون أن يأتي بالواو عوضًا عنها؛ وقوله: "الحجفت" حيث وقف علىٰ تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء كلغة أهل طيئ.

وذهب الكوفيون[١] إلى أن أصلها الهاء، وقُلِبَت تاءً في الوصل. ودليل الأول: أن الوقف من مواضع التغيير، فهو أولى بالبدل، ولأن التاء تلزم في إحدى اللغتين وقفًا ووصلًا، واللازم أولى بالأصالة، وقد أجرى عليها في الوصل حكمَ الوقف من قال: ثَلَاثَهْ أَرْبَعَهْ[٢]، فألقى حركة همزة (أربعة) على (هاء) ثلاثة، ولم يجعلها تاءً على حالها في الوصل.

قوله: "و الألف والتاء في نحو : "غُرْفَة" و"حُبْلَى" و"حَمْرَاء" لمَّا كانت الألف على ضربين: ما بقيت الفًا، وما قُلبت همزة، مثَّل بالنوعين- ويأتي الكلام على القلب، ولِمَ كان، وما دليله في الأبنية التي يلحقها ألف التأنيث[٣]- **و "هذي"** يعني: تمثيل ما تأنيثه بالياء، جعل (ياء) "هَذِي" للتأنيث، وقال بعضهم: (ها) "هذه" للتأنيث، وكلا القولين لا يصح إلا [على][٤] مذهب الكوفيين؛ لأن الاسم عندهم (الذال) وحده- وتقدم في اسم الإشارة إفساده[٥]- و إذا لم يكن (الذال) وحدها الاسم، لا يكون (الياء) ولا (الهاء) للتأنيث، بل الصيغة مختصة بالتأنيث.

---

(١) ينظر رأي الكوفيين في: الإيضاح لابن الحاجب١/ ٥٢٧، وتوضيح المقاصد٥/ ١٣٥٣، والمقاصد الشافية٦/ ٣٤٧، والهمع ٣/ ٣٢٩.

(٢) وذلك ما حكاه سيبويه. ينظر: الكتاب ٣/ ٢٦٥.

(٣) ينظر : صـــ ٩٢٧، وما بعدها .

(٤) ليست في الأصل، والقياس يقتضيها.

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ق ٣٦٦/ ب ، قال ابن عمرون: "وقال الكوفيون: الاسم (الذال) وحدها، والألف مزيدة لتكثير الكلمة، واستدلوا بسقوط الألف في التثنية في (ذان)، والصحيح الأول؛ بدليل التصغير، وسقوط الألف ليس فيه دليل؛ لأنها ليست تثنية صناعية" . =

قوله: "و المونث ما وجدت فيه احداهن" تقدم ما في (التاء)[١].

[المـــــــوئنث الحقيقـــــي والمـــــوئنث المـــجازي]

قال الزمخشري: والتأنيثُ على ضربين: حَقيقيٌّ كتأنيث المرأةِ أو الناقةِ، ونحوهما مما بإزائه ذَكَرٌ في الحيوانِ، وغيرُ حقيقيٍّ كتأنيثِ الظلمةِ والنعلِ ونحوِهِمَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بالوَضْعِ والاصطِلَاحِ. والحقيقيُّ أقوى، ولذلك امتَنَعَ في حَالِ السَّعَةِ: "جَاءَ هِنْدٌ"، وجَازَ "طَلَعَ الشمسُ"، وإن كان المختارُ "طَلَعَتِ". فَإِنْ وَقَعَ فَصْلٌ، استُجِيْزَ نَحْوُ قَولِهِم: "حَضَرَ القَاضِي اليومَ امْرَأَةٌ"، قال جريرٌ:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ ... [على بابِ اسْتِها صُلْبٌ وشَامُ]

وليس بالوَاسِعِ، وقد رَدَّهُ المُبَرِّدُ، واسْتَحْسَنَ نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ﴾، ﴿وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞ﴾[٢].

= وهي مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، فقد قال البصريون إن ألف (ذا) منقلبة عن أصل، واختلفوا فيما بينهم، فذهب الأخفش ومن تبعه إلى القول بأن ألف (ذا) منقلبة عن (ياء)، وذهب بعضهم إلى القول بأنه منقلبة عن واو. يُنظر في هذه المسألة: شرح الكتاب للسيرافي٤/ ٤٣، وذكر في التذييل والتكميل ٣/ ١٨٣ عن الخشني في شرح الكتاب أن (ذا) لا يُطلَب لها وزنٌ ولا أصلٌ، كما لا يُطلَب للحروف، وأن قومًا ذهبوا إلى ذلك، فالألف أصلٌ على قول هؤلاء.

(١) ينظر: صـــ ٨٦٢- ٨٦٥.

(٢) المفصل صـــــــ ٢٤٨.

ش: **قوله: "والتأنيث على ضربين"** دليل الحصر الاستقراء؛ فلأنه إما أن يكون / [٤٩٣ ب] حقيقيًا أو غير ذلك. **قوله : "حقيقي، كتأنيث المرأة والناقة ونحوهما مما بإزائه ذَكَرٌ فِي الحَيَوَانِ"** هذا تفسير الحقيقي. وغير الحقيقي(١) ما لم يكن كذلك(٢)؛ ولذا قال: **"كتأنيثِ الظُّلْمَةِ والنَّعْلِ"**، ودليلُ تأنيث النعل: قولهم: "هي النعلُ"، وغيرهما **مما يتعلق بالوضع والاصطلاح** ، يعني: ليس تحته معنى كالحقيقي، إلا أن العرب اعتقدت فيه التأنيث.

---

(١) يقصد بغير الحقيقي: أن يوجد في الاسم علامة التأنيث، ولا يكون في المعنى مؤنثًا، وهذا القسم يتأتى في المعاني والموات، كالبِشَارَة والبُشْرَىٰ، وكالغُرفَة، والصحراء، ففي الأولى والثالثة تاء التأنيث، وفي الثانية والرابعة ألف، والأوليان من المعاني، والأخريات من الموات.

والمذكر أيضًا حقيقي كالرجل، وغير حقيقي كالثوب. ينظر : الإقليد في شرح المفصل ج٢ م ٣/ ١١١٨.

(٢) هذا التقسيم فيما يمتاز مذكره من مؤنثه، فإن لم يميز نحو: نملة، أُنِّثَ مطلقًا، ولهذا وهم من استدلَّ على تأنيث نملة سليمان عليه السلام بقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ ، قال ابن الحاجب: " قد نقل عن بعض العلماء أنه قال: سلوني عما شئتم، وكان أبو حنيفة حاضرا لا يشعر به، فقال لإنسان قل له: أذكرا كانت نملة سليمان أم أنثى؟ فلم يحر له جوابا ثم قيل لأبي حنيفة رحمه الله: فما كانت؟ قال: كانت أنثى بدليل التأنيث في ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ ، ولو كان ذكرا لقال: قال نملة". أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٠، كما أجاز الرضي تذكير نملة فقال: "ففي قوله: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾، يجوز أن يكون النملة مذكرًا، والتاء للوحدة، فتكون (تاء) قالت لتاء الوحدة في (نملة)، لا لكونها مؤنثًا حقيقيًا". شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٢٥.

وقد رَدَّ ابن الحاجب هذا الرأي بقوله: فقول من قال: إن قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ ، يدل على أن النملة أنثى غير مستقيم؛ لجواز أن يكون التأنيث لما في لفظ (نملة) من التأنيث". الإيضاح ١/ ٥٣٦.

قوله: "**والحقيقي أقوى**"؛ لأنه دالٌّ على معنى. **ولذلك امتنع في حال السعة:** "**جاء هِنْدُ**" يعني: إذا رفع الفعل ظاهرًا من غير فصلٍ، امتنع حذف التاء، إلا ما حكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة(١)(٢). ولا نظر إلى رد المُبَرِّد؛ لأن رواية الثقة لا سبيل إلى ردها(٣). فإن قيل: لِمَ لَزِمَت (التاء) ولم تلزمْ علامة التثنية والجمع على اللغة المختارة؟

قيل: تقدم الجواب عنه في التثنية(٤).

قوله: "**وجاز** "**طَلَعَ الشمسُ**" لَمَّا لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ(٥)، لَمْ يُحَافِظْ على عَلَامَتِهِ، وإن كان المختارُ: "طَلَعَتْ"؛ ليكون اللفظُ مطابقًا لما أرادوه من التأنيث، **فإن وقع فصلٌ،**

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨.

(٢) وجوّزه الأخفش، والرّماني. ينظر: الرمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ١٥٨.

(٣) وقد ردّ ابن ولّاد كلام المبرد فقال: ذكر المبرد عن سيبويه أن "قال فلانة" قليل، ثم قال: وهذا لا يجوز، لأنه لم يوجد في قرآن ولا شعر ولا كلام فصيح، فلو وجد مثله في قرآن أو كلام فصيح لما نسبه إلى الضعف "والقلة"، فأما الشعر فهو قد أنشد بيت جرير، وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مذهب من أجاز ذلك بأحسن تمثيل، وهذا الذي للنحوي أن يفعله، وهو أن يمثل ويعتل لما جاء عن العرب، فأما أن يرده فليس ذلك له، وزعم أن حذفهم التاء من فعل المؤنث كحذفهم علامة التثنية من فعل الاثنين، وكذلك الجميع إذا قلت: قام أخواك، وقام إخوتك، فلما كان ذكر اسم الاثنين يغني عن إلحاق الفعل علامة التثنية، كذلك كان ذكره اسم المؤنث يغني عن إلحاق علامة التأنيث في الفعل. ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢ هـ) ١/ ١٢٤. دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان- الناشر: مؤسسة الرسالة- الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

(٤) وهي الحفاظ على تاء التأنيث الموجودة في الواحد. ينظر: صـــ ٦٤٧ .

(٥) أي: لم يكن تحته معنىً، وهو غير الحقيقي.

استجيز ، يعني: ترك علامة التأنيث، يريد: مع الحقيقي؛ ولذا مثَّله بقولهم: **حَضَرَ القَاضِي اليومَ امرأَةٌ**؛ لأنه إذا طال الكلام، احتمل الحذف و كأنه يصير كأنه بدلٌ من شيء، كالمعاقبة نحو : "زَنَادِقَة"[١]، فتحذف (ياء) العوض لـ (الهاء)، ولأن ذكر الفاعل مظهرًا يعلم منه التأنيث، كما كفاهم ذكر الفاعل في الجمع والاثنين من العلامة. قال سيبويه: "وحذف العلامة من الحيوانات قليل، وهو في المؤنث كثير"[٢] انتهى.

ولدلالة الظاهر استجازوا ما حكاه سيبويه من قولهم: "قالَ فُلَانَة"[٣].

وقال الشيخ موفق الدين يعيش: " فإذا سمي المؤنث بمذكر كامرأة تسمى بـ "زيدٍ"، فلا يجوز حذف (التاء)؛ لئلا يلبس بالمذكر؛ [لأن الفاعل][٤] لا دلالة فيه

---

(١) زَنَادِقَة: جمع زِنْدِيْق-بكسر الزاي- من الثَّنَوية، أي: الذين يثبتون مع الله ثانيًا، وقيل: هو القائل بالنور والظلمة، وقيل: هو من لا يُؤمن بالآخرة وبالرُّبُوبية، وقيل: هو من يُبطن الكفرَ ويُظهر الإيمان" ينظر: القاموس المحيط ٣/ ٢٣٥.

(٢) قال سيبويه: "وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في المَوات كثير، فرقوا بين المَوات والحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم. تقول: هم ذاهبون، وهم في الدار، ولا تقول: جمالُك ذاهبون، ولا تقول: هم في الدار، وأنت تعنيٰ الجِمال، ولكنك تقول: هي وهن ذاهبة وذاهبات. ينظر : الكتاب ٢/ ٣٨ ، ٣٩.

(٣) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٨.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركها في حاشية الأصل.

على / [٤٩٤ أ] التأنيث، ولا هو غالب في المؤنث"[١] انتهى. **وقوله: "استُجِيزَ"** يريد: أن إثبات التاء أجود. وقول جرير[٢]:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ ... على بابِ اسْتِها صُلْبٌ وشَامُ[٣]

شاهده: سقوط علامة التأنيث مع الحقيقي؛ لوجود الفصل بالمفعول، يهجو بذلك الأخطل، والصُلُبُ: جمع صليب، وشَامٌ: جمع شامة، يعلمه أنه عارف بذلك المكان.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٣٦٠.

(٢) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي، الشاعر المعروف من تميم، ولد في اليمامة سنة ٢٨هـ ، وعاش يساجل شعراء زمانه، وكان هجاؤه مرًا، وهو من أغزل الناس شعرًا، نقائضه مع الفرزدق معروفة جمعت في ثلاثة أجزاء، له ديوان ، توفى سنة ١١٠هـ . ينظر : وفيات الأعيان ١/ ٣٢١، والشعر والشعراء ص ٢٨٣، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٧، و الأغاني ٨/ ٥، والأعلام ٢/ ١١٩.

(٣) البيت من الوافر ، لجرير في ديوانه ص ٢٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٨، ٤٠٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ١/ ٥٢٩ (صلب)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٦٨؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٧٥؛ وجواهر الأدب ص١١٣؛ والخصائص ٢/ ٤١٤؛ والأشموني ١/ ١٧٣؛ والمقتضب ٢/ ١٤٨، ٣/ ٣٤٩؛ والممتع في التصريف ١/ ٢١٨.
والشاهد فيه قوله: "لقد ولد الأخيطل أمّ سوء" حيث لم يصل بالفعل تاء التأنيث مع أن فاعله مؤنث حقيقي؛ وذلك لفصله عن فاعله بالمفعول، وهذا جائز، والتأنيث أكثر.

وذكر الزمخشري في الحواشي[١] أن "أُمَّ سَوْءٍ" تفسير للضمير في "وَلَدَ"؛ لأن كل فعل لا بُدَّ له من فاعل، وذلك الضمير هو الفاعل، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[٢] [فـ "الذين ظلموا][٣] تفسير للضمير في "أَسَرُّوا"، ولهذا قلنا: ليس بالواسع؛ لأنه يحتاج فيه إلى هذا التعسف والتأويل"[٤] انتهى[٥]. لم يبين لِمَ حمله على أن فاعله ضمير- إن كان- حتى تقول: وليس بالواسع، فنعم ، وبالجملة فقد استشهد به السيرافي رادًا على المبرد[٦] في رده على سيبويه: "قال فلانة"، ولا يكون حجة إلا بما تكلفه الزمخشري، وحينئذٍ يصح رد المبرد بناءً على مذهبه. **قوله:** "**واستحسن**" يعني: المُبَرِّد **نحو قوله تعالى :**

---

(١) وهي حواشٍ ذكرها جار الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري – رحمه الله- على مواضع من كتابه المعروف بالمفصل، في بيان مُشْكِلِها

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركته من كتاب الحواشي للزمخشري.

(٤) ينظر: حواشي المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري بتحقيق الدكتور بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن صـ ١٢٨.

(٥) وهذا التعليق من الزمخشري غير مُرضٍي؛ لأن قوله تعالى: "وأسروا النجوى الذين ظلموا" ليس من هذا القبيل، ولو صح جعل (أم) مفسرة للضمير المستتر في (ولد) لكان كل فاعل ظاهر مفسرًا للضمير في الفعل.

(٦) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٢/ ١٤٨.

﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[١]؛ لكون الفاعل غير حقيقي، وقد وجد الفصل بالمفعول به. و﴿ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞ﴾[٢] لمَّا تقدم الخبر، وقع به الفصل، فحسن حذف العلامة، هذا إذا كان الفعل مسندًا إلى ظاهر الاسم.

[وجـــــوب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المـؤنث]

قال الزمخشري: "هذا إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهر الاسم، فإذا اسند إلى ضميره فإلحاق العلامة. وقوله :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

متأول بالمكان"[٣].

ش: **قوله: "فإذا أسند إلى ضميره، فإلحاق العلامة"**؛ لأن سقوط العلامة مع الظاهر إنما كان استغناءً بدلالته على مسماه، والمضمر فيه مستتر لا اختصاص له، وما برز محمول على ما استتر، وسواء في ذلك الحقيقي وغيره؛ لأن تأنيث الفعل ليس لأمرٍ يرجع إليه، بل / [٤٩٤ ب] لتأنيث فاعله، و إذا كان ظاهرًا فليس اتصاله كاتصال المضمر، ولذا إذا وقع فعل بنظائر المؤنث الحقيقي وفعله

(١) من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩ من سورة الحشر.

(٣) المفصل صـــــ ٢٤٩.

حسن، جاز ترك العلامة؛ لضعف الاتصال. وكلما اشتدَّ كانت علامته ألزم. وقول عامر بن جُوَيْن الطائي(١):

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها(٢)

شاهده: حذف "التاء" من : "أَبْقَلَ"، و إن كان الفاعل ضمير "الأرض"؛ حملًا له على المكان، فذا معنى قوله: "له متأول"، ولو أثبت (التاء) انكسر البيت، إلا إذا ألقى حركة الهمزة من "إبقالها" على (التاء) من "أَبْقَلَت"، فلم يرد ذلك وإن كان جائزًا؛ لأنه أمرٌ لفظي، ففرَّ منه إلى المعنى لمَّا كان محتملًا.

---

(١) عامر بن جوين الطائي: شاعر جاهلي وخطيب فارس من شعراء الجاهلية المرموقين وخطبائها وفرسانها وله مع المنذر بن النعمان الأكبر جد النعمان بن المنذر محاورة. وقد كان امرؤ القيس قد نزل به فأجاره وكان عامر يومئذٍ أحد الخلفاء الفتاك وقد تبرأ قومه من جرائره.

وقد عمَّر طويلاً، وله قصيده نادرة تقع في ٣٢ بيتًا. ينظر: معجم الشعراء العرب ص ١٢٤.

(٢) البيت من المتقارب، لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص٤٨٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٧، ٥١؛ والدرر ٦/ ٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٣؛ والكتاب ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ٧/ ١١١ (أرض)، ١١/ ٦٠ (بقل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٢؛ وجواهر الأدب ص ١١٣؛ والخصائص ٢/ ٤١١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٤؛ والرد على النحاة ص ٩١؛ ورصف المباني ص ١٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (خضب)؛ والمحتسب ٢/ ١١٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٥٦؛ والمقرب ١/ ٣٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧١.

اللغة: المزنة: قطعة من السحاب الماطر. ودقت: قطرت. أبقلت: أنبتت البقل، أعشبت.

والشاهد فيه قوله: "ولا أرض أبقل إبقالها"، والقياس: "أبقلت إبقالها ... " لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنّث مجازيّ، وما حذف التاء إلّا للضرورة.

المُزْنَة: السحابة البيضاء، والجمع: مُزْن، والمُزْنَة: المَطَرَه[١]. والوَدْق: المطر، ويقال: هو ما يكون خلاله كأنه غبار[٢]. والإبقال: إنبات البَقْل، يقال: أَبْقَلَ، فهو بَاقِل، والقياس: مُبْقِل[٣]، وكل نباتٍ اخضرَّت به الأرض فهو "بَقْلٌ"[٤]. وقال في التخمير[٥]:"البيت للخنساء[٦]"[٧] انتهى. ولم أجده في شعرها. هذا إن اعتقد أن

---

(١) ينظر : الصحاح (مزن) ٦/ ٢٢٠٣، ولسان العرب (مزن) ١٣/ ٤٠٦.

(٢) ينظر : مجمل اللغة لابن فارس (ودق) ١/ ٩٢٠.

(٣) لأن اسم الفاعل يصاغ من غير الثلاثي المجرد بقلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر.

(٤) ينظر : مختار الصحاح (بقل) ١/ ٣٨.

(٥) وهو كتاب المُفَصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت ٦١٧ هـ.

(٦) هي: تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية السُلمية من بني سُليم من قيس عيلان من مضر. أشهر شواعر العرب وأشعرهن على الإطلاق، من أهل نجد، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي، وأدركت الإسلام فأسلمت. أكثر شعرها وأجوده: رثاؤها لأخويها صخر ومعاوية وكانا قد قتلا في الجاهلية. لها ديوان شعر فيه ما بقي محفوظاً من شعرها. وكان لها أربعة بنين شهدوا حرب القادسية فجعلت تحرضهم على الثبات حتى استشهدوا جميعاً فقالت: الحمد لله الذي شرفني بقتلهم. توفيت سنة ٢٤ هـ في خلافة معاوية – رضي الله عنه-. ينظر: الوافي بالوفيات ١٠/ ٢٤٠- ٢٤٤، و معجم الشعراء العرب ص ٦٥١.

(٧) ينظر: التخمير ٢/ ٣٨٥. وقد ردَّ محقق كتاب التخمير / الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين نسبة الخوارزمي البيت للخنساء، فقال: والصواب أن البيت ينسب إلى عامر بن جوين الطائي، ولعل الزمخشري على علم باختلاف الرواة في نسبته وليس عنده ما يرجِّح نسبته فقال: "قوله"، وهو يقصد القائل سواء كان عامرًا أو الخنساء أو غيرهما.

المسمى مؤنث، فإن كان الاسم مُؤَنثًا لا المسمى، كـ "رَجُلٍ" اسمه: "طَلْحَة" و"حَمْزَة"، فالبغداديون يجيزون: قالت طلحة؛ لتأنيث الاسم، وهو خطأ؛ لأن الإخبار عن المسمى لا الاسم[١]. وفصَّلَ الثعلبي[٢] في تفسيره في قوله تعالى :﴿ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾[٣]، أنَّثَ "طَيِّبَة"؛ لتأنيث "الذُّرِيَّة"، كما قال:

أَبُوكَ خَلِيْفَةٌ وَلَدَتْهُ أُخْرَى ... [وَأَنْتَ خَلِيْفَةٌ ذَاكَ الْكَمَالُ][٤][٥]

[فأنث "وَلَدَتْهُ"؛ لتأنيث لفظ "الخَلِيْفَةِ"][٦]، وكما قال:

---

(١) ينظر : عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس ص ١١١، و أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٥٩.

(٢) هو : أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، مفسر من أهل نيسابور، له اشتغال بالتاريخ. من مؤلفاته: الكشف والبيان في تفسير القرآن، و عرائس المجالس في قصص الأنبياء. توفي سنة ٤٢٧هـ . ينظر : وفيات الأعيان ١/ ٧٩، و الأعلام ١/ ٢١٢.

(٣) من الآية ٣٨ من سورة آل عمران، وتمامها: ﴿ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، و أثبتُّه من تفسير الثعلبي.

(٥) البيت من الوافر لقائل مجهول، وهو من شواهد: التذييل والتكميل ٦/ ١٩٢، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٣/ ١٣٥٣، و تمهيد القواعد ٤/ ١٥٩٥، ٩/ ٤٦٠٨.

والشاهد فيه قوله: ولدته؛ إذ أنث الفعل شذوذاً؛ لأن الفاعل ضمير يعود على مذكر، والذي جوزه: اقتران هذا المذكر بالتاء، وانظر البيت في المساعد (٣/ ٢٧٩) وحاشية الصبان (٤/ ٩٤).

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، و أثبتُّهُ من تفسير الثعلبي.

فَمَا تَزْدَرِي مِنْ حَيَّةٍ جَبَلِيَّةٍ ... سُكَاتٍ إِذَا مَا عَضَّ لَيْسَ بِأَدْرَدَا[١]

فأنث "الجبلية"؛ لتأنيث لفظ "الحَيَّة" ثم رجع [إلى المعنى][٢]، فقال: عَضّ؛ لأنه أراد حيةً ذكرًا / [٤٩٥ أ] و"الحَيَّة" تكون للذكر والأنثى، وإنما يجوز هذا فيمن لا يقع عليه فلان من الأسماء كالدابة والذرية والخليفة فإذا سمي رجل بشيء من ذلك فكان في معنى فلانٍ، لم يجز تأنيث فعله ولا نعته فتقول : حَدَّثَنَا مُغِيْرَة الضَّبِّي[٣]، ولا يجوز : حَدَّثَتْنَا مُغِيْرَة الضَّبِّيَّة[٤]"[٥].

---

(١) البيت من الطويل لقائل مجهول، وهو من شواهد: الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني(المتوفى: ٣٩٠هـ) ص ٦٧٦، والرواية به : فَمَا تدَّري من حيّةٍ جبليَّةٍ ... سكاتٍ إِذا مَا عضَّ لَيْسَ بأدْردا

وفي الصحاح ١/ ٢٥٣. والأدرد: الَّذِي لَيْسَ فِي فِيهِ شَيْء من الْأَسْنَان، يُقَال: دَرِدَ الرجل يَدْرَدُ إِذا لم يبقَ لَهُ سنٌ. وَرُوِيَ عَنِ النَّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: " أَوْصَانِي جِبْرِيل عَلَيْهِ السَّلام بِالسِّوَاكِ حَتَّى خفتُ أَن أدرد ". ويُقَالُ: رجل أَدْرَد وَامْرَأَة دَرْدَاء.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، و أثبتُّهُ من تفسير الثعلبي.

(٣) مغيرة بن مقسم الفقيه الحافظ أبو هشام الضبي مولاهم الكوفي الأعمى: ولد أعمى وكان عجبًا في الذكاء حدث عن أبي وائل والشعبي وإبراهيم النخعي ومجاهد وعدة وعنه شعبة والثوري وزائدة وإسرائيل وأبو عوانة وجرير وابن فضيل وهشيم وخلق. ينظر : تذكرة الحفَّاظ ١/ ١٠٨، وسير أعلام النبلاء ط الحديث ٦/ ١٩٢، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ١٦٥.

(٤) لأنه في معنى: فلان، وليس في معنى فلانة.

(٥) ينظر : تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٣/ ٥٩.

فصل [ثبوت تاء التأنيث وتقديرها]

قال الزمخشري: والتاء تَثْبُتُ في اللفظ وتُقَدَّرُ، ولا تخلو من أن تُقَدَّر في اسم ثلاثي، كـ"عَيْن"، و"أُذُنٍ"، أو في رباعي كـ "عَنَاقٍ" و"عَقْرِبٍ". ففي الثلاثي يظهر أمرها بشيئين: بالإسناد وبالتصغير، وفي الرباعي بالإسناد فقط"[١] .

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "[والتاء تَثْبُتُ][٢] **في اللفظ".**

الفصل مُحَمَّدٌ: متى ما وجدت العلامات. **قوله: "وتقدر"**[٣] يعني: (التاء)، ولمَّا كان التقدير على خلاف الأصل، احتاج إلى ما يدل عليه، وخُصَّت (التاء) بالتقدير؛ لمَّا رُدَّت في التصغير دون غيرها. ولمَّا اختلف أمر الثلاثي والرباعي، قسَّمَ فقال: **"ولا يخلوا من أن يُقَدَّرَ في اسمٍ ثلاثي كـ "عَيْنٍ" و"أُذُنٍ"، أو في رباعي كـ "عَنَاق" و"عَقْرَب"** وما زاد على الرباعي، حكمه حكم الرباعي؛ فلذا لم يذكره. **قوله: "ففي الثلاثي**[٤] **يظهر أمرها"** يعني: تقدير (التاء) بشيئين:الإسناد[٥]،

(١) المفصل صـــــ ٢٤٩.

(٢) في الأصل: (التأنيث)، وهو تحريف، وما أثبته هو الصواب كما في متن المفصل.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٨٦، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٥٥، و ابن يعيش ٣/ ٣٦٤.

(٤) يقصد أن (هند) مؤنث ثلاثي، عند تصغيره تظهر تاء التأنيث فتقول: (هُنَيْدَة)، وكذلك عند الإسناد نقول: طَلَعَت هند، وأما الاسم المؤنث غير الثلاثي عند تصغيره لا تظهر في آخره التاء مثل: سعاد وزينب، وأما عند الإسناد فنقول: ذهبت سعاد وزينب. راجع شرح ابن يعيش ١/ ١٦٩.

(٥) اعترض الجندي قول الزمخشري(ويظهر أمرها بالإسناد) بأنه غير مستقيم؛ لأنه أراد بذلك ظهور كون الاسم مؤنثًا، أو ظهور كون التاء مقدرة، والأول باطل؛ لأن كون الاسم مؤنثًا يظهر بأشياء كثيرة غير =

كقولك: طلعت الشمس، والشمس طالعة، وبالتصغير؛ لأن كل مؤنث ثلاثي إذا صُغِّرَ، دخلته (التاء) إن لم يكن فيه (التاء) ، وبِعَوْدِ الضمير، كقولك: النار شديدٌ حرُّها، والإشارة، كقولك: هذه نارُ.

قوله: "**وفي الرباعي**" يريد بالرباعي: ما زاد عدده على ثلاثة فيه زائدًا أو لا؛ بدليل: "قُدَّام"، فإنه ثلاثي وفيه زيادتان، يظهر بالإسناد(١)؛ لأن (التاء) لا تدخل في مصغر ما ليست في مكبره إلا فيما سمع- على ما يأتي-(٢).

=الإسناد من الصفة، وعود الضمير، وبعض الجموع، وغير ذلك، وكذا الثاني؛ إذ ليس في الإسناد ما يُشعر بذلك. الإقليد ج٢ م٣/ ١١٢٥.

(١) أي : أن الاسم إذا كان رباعيًّا، نحو: "عَقْرَب"، و"عَناقٍ"، و"سُعادَ"، و"زَيْنَبَ"، فإنّ التاء لا تظهر في مصغَّره، نحو قولك: "عُقَيْرِبُ"، و"عُنَيِّقٌ"، و"سُعَيِّدُ"، و"زُيَيْنِبُ". وإنّما فعلوا ذلك، ولم يُلْحقوها الهاء كما ألحقوها الثلاثيَّ، وذلك أنّهم شبّهوا باء "عَقْرَبٍ"، وقاف "عَناقٍ"، ودال "سُعادَ"، وإن كنّ لاماتٍ أصولًا، بهاء التأنيث في "طلحة"، و"حمزة"، إذ كانت هذه الأسماءُ مؤنّثة، وكانت الباء والقاف والدال متجاوزةً للثلاثة التي هي أوّلُ الأصول، كتجاوُز الهاء في "طلحة" و"حمزة" الثلاثةَ. فكما أنّ هاء التأنيث لا تدخل عليها هاءٌ أخرى، كذلك منعوا الباء من "عقرب" ونحوِها أن يقولوا: "عُقَيْرِبَةٌ"، كما امتنعوا أن يقولوا في "حمزة": "حُمَيْزَتَةُ"، فيُدْخِلوا تأنيثًا على تأنيث. وإذا لم تظهر التاء في مصغّره لِما ذكرناه، عُلم تأنيثُه بالإسناد، نحو: "لسعتِ العقربُ"، و"رَضِعَتِ العَناقُ"، و"أقبلت سُعادُ". وقد يُعْلَم التأنيث بالصفة من نحو: "هذه عقربٌ مُؤذيَة"، و"عناقٌ رَضِيعَةٌ"، و"سعادُ الحسنةُ"، وقد يعلم أيضًا بتأنيث الخبر، من نحوِ: "العقربُ مؤذية" و"العناقُ رضيعةٌ"، و"سعادُ حسنةٌ". ينظر: ابن يعيش ٣/ ٣٦٤.

(٢) ينظر: صـــ١٠٢٣- ١٠٢٨.

فصل [وجـــــوه دخول تــــــاء التأنيـــث على الكلمة]

قال الزمخشري:"وَدُخُولُهَا على وُجُوهٍ: للفَرْقِ بَيْنَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ في الصِّفَةِ كضَارِبَةٍ، وَمَضْرُوبَةٍ، وَجَمِيلَةٍ، وهُوَ الكَثِيرُ الشَّائِعُ، ولِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي الاسْمِ كامْرَأَةٍ، وَشَيْخَةٍ، وَإِنْسَانَةٍ، وَغُلَامَةٍ، وَرَجْلَةٍ، وَحِمَارَةٍ، وَأَسَدَةٍ، وَبَرْذَوْنَةٍ، وهُوَ قَلِيلٌ، ولِلْفَرْقِ بَيْنَ اسْمِ الجِنْسِ والوَاحِدِ منه، كَتَمْرَةٍ، وَشَعِيْرَةٍ، وَضَرْبَةٍ، وَقَتْلَةٍ. ولِلْمُبَالَغَةِ فِي الوَصْفِ، كعَلَّامَةٍ، ونَسَّابَةٍ، وَرَاوِيَةٍ، وفَرُوْقَةٍ، ومَلُولَةٍ. ولتأكيدِ التأنيثِ كَنَاقَةٍ ونَعْجَةٍ، ولِتَأْكِيْدِ مَعْنَى الجَمْعِ، كَحِجَارَةٍ، وذِكَارَةٍ، وصُقُورَةٍ، وخُؤُولَةٍ، وصَيَاقِلَةٍ، وَقَشَاعِمَةٍ. ولِلدَّلَالَةِ على النَّسَبِ كالمَهَالِبَةِ، وَالأَشَاعِثَةِ، ولِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْرِيبِ، كَمَوَازِجَة وجَوَارِبَةٍ. وللتَّعويضِ كَفَرَازِنَةٍ، وجَحَاجِحَةٍ. ويجمعُ هذه الأوجه أنها تَدْخُلُ للتَّأْنِيْثِ وَشِبْهِ التَّأْنِيْثِ(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وَدُخُولُهَا عَلَى وُجُوهٍ".

الفصل مُحَمَّدٌ: لمَّا كانت (تاء) التأنيث زيادة في الكلمة / [٤٩٥ ب] والأصل ألا يؤتَى بالزائد إلا لمعنى، بَيَّنَ المعاني التي جاءت لها (التاء)، فقال: "**للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة**" – تقدم بيان الصفة كـ "ضاربة"، و"مضروبة" و"جميلة"–(٢)، وهو الكثير الشائع؛ ولذا قدَّمه، وهو قياس إلا في الأبنية المستثناة. وغيره يحتاج فيه إلى السماع. الثاني: للفرق بينهما في الاسم كـ "امرأة"، وللمذكر:

---

(١) المفصل صـــــ ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) ينظر: صــــ ٧٧٨.

امرأ، ويقال: "مَرءٌ" و"مَرْأَةٌ"، وفي التنزيل – جلَّ منزلّه–: ﴿ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ ﴾(١)، ورفضوا استعمال (اللام) مع ما دخل عليه همزة الوصل(٢).

و"شَيْخَة" ذكرها هنا في الاسم، وذكرها في الجمع في الصفات؛ لمَّا كان الأكثر في الاستعمال بإزاء الشيخ العجوز؛ لقوله تعالى: ﴿ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾(٣)، ففرقوا فيه باختلاف اللفظ والصيغة، صار "شَيْخَة" كأنه خارجٌ عن حكم الصفة، فذكره في الاسم هنا، قال:

.... كَأَنَّهَا شَيْخَةٌ رَقُوبُ(٤)

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة الأنفال، وتمامها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴾.

(٢) قَالَ الفرَّاء: كَانَ النحويُّون يقولُون امْرأة فَإِذا أدْخلوا الألِفَ واللامَ قَالُوا المَرْأةَ وَهُوَ وجْه الْكَلَام قَالَ: وَقد سمِعتها بِالْألف واللام الِإمْرأة. وَلَعَلَّ هَذَا الَّذِي سَمِعه مِنْهُ لم يكُنْ فَصيحاً إلاَّ قولَ الْأَكْثَر على خِلافه وَمن ذَلِك قَوْلهم الشَّيْخ والشَّيْخة. ينظر : المخصص ٥/ ٦٧.

(٣) من الآية ٧٢ من سورة هود، وتمامها: ﴿ قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ ﴾.

(٤) عجُز بيت من مخلَّع البسيط لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٢٥ يصف عقابًا، وصدره: بَاتَتْ عَلَى إِرَمٍ رَابِئَةً

والبيت من شواهد جمهرة اللغة ١/ ٣٢٤ (ب ق ر)، و ٦٠٣ (خ ش ي)، و الصحاح ١/ ١٣٨ (رق ب)، ٤٢٥ (صخخ)، والمخصص ٥/ ٦٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٣٢، ولسان العرب ٣/ ٣٢ (فصل الشين المعجمة)، وتاج العروس ٢/ ٥١٧ (رقب)، ٧/ ٢٨٧ (شيخ)، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١/ ٢٩٣.

=

وقال عبد القاهر[١]: "و أما "شَيْخ" و"شَيْخَة" ففي الأصل صفة، لكنه غلب كما غلب (عبد)"[٢] انتهى.

و"إِنْسَان" و"إِنْسَانَة"، وفي التخمير: "ومما رأيته [بخط][٣] بعض المشايخ:

إِنْسَــانَةٌ فَتَّــــانَــــةٌ... بَدْرُ [السَّــمَا][٤] مِنْهَا خَجِلْ[٥]" انتهى.

وفي الصحاح: " ويقال للمرأة أيضًا إنْسانٌ، ولا يقال إنْسانةٌ، والعامة تقوله"[٦].

و"غُلَامَة" و"غُلَام"، و الأكثر في الاستعمال: "غُلام" و"جَارِية". و"غُلامٌ" اسمٌ إلا أن فيه معنى الوصفية، وهو بمنزلة : الشاب، و"غلام" بمنزلة : " فتىً"، و"غُلامة" بمنزلة: "فَتَاة"، قال الشاعر :

تُهَانُ لَهُ الغُلَامَةُ والغُلَامُ[٧]

= والرَّقُوبُ مِنَ الإبل والنِّساءِ: الَّتِي لَا يَبْقَى لَهَا وَلَد، وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي ماتَ وَلَدُها، وَكَذَلِكَ الرجُل.

(١) عبد القاهر الجرجاني: سبقت ترجمته في صـــ ٦٨١.

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١/ ٧١١.

(٣) في التخمير : (في بعض).

(٤) في التخمير : (الدُّجَى).

(٥) الرجز لأبي منصور الثعالبي في ديوانه ص ١٠٨ ، والقاموس المحيط (فصل الباء) ١/ ٥٣١، وتاج العروس ١٥/ ٤١٠ (أنس)، وهو من الغزل، وشاهده إلحاق التاء بإنسان إذا أريد به التأنيث، والبيت من شواهد: المساعد (٣/ ٢٩٣)، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦١٤.

(٦) ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٣/ ٩٠٤.

(٧) عجُز بيت من الوافر ، وصدره: بسَلْهَبَةٍ صَرِيحِيٍّ أَبُوها =

و "رَجُلَة" و "رَجُل"، قال:

خَرَّقُوا جَيْبَ فَتَاتِهِم... لَمْ يُبَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَة[١]

وكانت عائشة – رضي الله / [٤٩٦ أ] عنها– رَجُلَةَ الرَّأْيِ[٢].

وقالوا: "حِمَار" و"حِمَارَة"، واشتقاقه من "الحُمْرَة"؛ لأن الغالب على حُمُرِ الوحشِ الحُمْرَة، والأكثر:"أَتَان"[٣]. و"أَسَد" و"أَسَدَة"، وهي: اللبؤة[٤]، واللبؤة أكثر استعمالًا.

= والبيت لأوس بن غلفاء الهجيمي في لسان العرب ٢/ ٥١٠ (صرح)، ٧/ ١٦٠ (ركض)، ١٢/ ٤٤٠ (غلم)؛ وللأسدي في شرح شواهد الإيضاح ص ٤١٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٦٠؛ ولسان العرب ٧/ ١٥٨ (ركض).

اللغة: السلهب والسلهبة: الطويل والطويلة. صريحي أبوها: خالص مما يشوبه، صافي النسب.

المعنى: هذه الفرس الأصيلة أحسن من غلام وفتاة، فيهانا إن أساءا إليها.

والشاهد فيه قوله: "الغلامة والغلام" والشائع أن يقال: غلام وفتاة.

(١) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ٤١٦؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٦ (رجل). اللغة: الجيب: القلب والصدر، وجيب الأرض: مدخلها، وهذا ما أراده. الحرمة: كلّ ما عليك حمايته والدفاع عنه. الرجلة: جمع الرجل (بسكون الجيم)، ومؤنّث الرجل (بضمّها).

المعنى: اغتصب "بنو جبلة" فتاة جيرانهم، ولم يهتمّوا لقومها ومكانتها.

والشاهد فيه قوله: "الرَّجُلَة" في تأنيث "الرجل"، وهذا نادر.

(٢) أي: رأيها كرأي الرجال. ينظر: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح ٩/ ٢٩٢٦، وشرح المصابيح لابن الملك ٥/ ٥٥، وعون المعبود ١٣/ ١٨٩ . وينظر أيضًا: الصحاح (رجل) ٤/ ١٧٠٥ .

(٣) الأتان: أنثى الحمار . ينظر : تاج العروس ٧/ ٢١٥،.

(٤) ينظر : مجمل اللغة لابن فارس (لبأ) ١/ ٨٠٢.

وقال أبو حاتم(١) : "أظن أنه كان يقال: لَبْوٌ للأسد، فذهبت هذه اللغة؛ لأن اللّبْوَ ابن عبد القيس، لم يُسَمَّ إلا بشيءٍ كان معروفًا"(٢).

و"**بِرْذَوْن**"(٣) و"بِرْذَوْنَة"، قال: بُرَيْزِيْنَةٌ بَلْ البَرَاذِيْن ثَفْرَهَا(٤) وهو قليل.

وقال الشيخ مُوَفَّق الدين يعيش– رحمه الله–:"ومنه تأنيث العدد، نحو: ثلاثة وأربعة؛ للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، إلا أنه على نقيض تلك الطريقة"(٥). وعدَّهُ الرمَّاني(٦) قسمًا برأسه.

---

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، أبو حاتم، من كبار العلماء باللغة والشعر من أهل البصرة، كان المبرد يلازم القراءة عليه. له نيف وثلاثون كتابًا، منها: ما تلحن فيه العامة، و الأضداد، والمعمرين، والوحوش، وتوفي سنة ٢٤٨هـــ . ينظر : إنباه الرواة ٢/ ٥٨، ووفيات الأعيان ٢/ ٤٣٠، و الأعلام ٣/ ١٤٣.

(٢) ينظر : المخصص ٢/ ٢٧٩.

(٣) البِرْذَوْن : قال الجوهري: الدابة، وقال غيره: البرذون من الخيل ما ليس بعربيّ. الصحاح (برذن)٥/ ٢٠٧٨. وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٣، واللمحة في شرح الملحة١/ ٢٨١.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجُزه: وَقَد شَرِبَت مِن آَخِرِ اللَّيْلِ أُيَّلَا

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٣٤، والحيوان ٢/ ٢٨٢، وخزانة الأدب ٦/ ٢٣٩؛ وسمط اللآلي ص ٢٨٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٨؛ ولسان العرب ١١/ ٣٥، ٣٦ (أول)؛ وتاج العروس (أول)؛ وبلا نسبة في المنصف ٢/ ٤.

والثَّفَر: الفرج، يشبهها ببرذونة نزا عليها البراذين، وكانت مغتلمة، فإن شرب الإبل يهيج الشهوة ويزيد الغلمة، وانظر اللسان "أول" والخزانة ٦/ ٢٤١.

(٥) ينظر : شرح المفصل ٣/ ٣٦٧.

(٦) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٤.

الثالث[1]: للفرق بين الجنس والواحد منه، كـ "تَمْرَة" و "شَعِيرَة"، و "ضَرْبَة" و"قَتْلَة"، قال تعالى : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ﴾[2]، فجمع في الآية الكريمة الجنس والواحد- وتقدم الكلام عليه في الجمع-[3].

الرابع: للمبالغة في الوصف، كـ "عَلَّامَة" للكثير العلم، و"نَسَّابَة" للكثير العلم بالأنساب[4]، و"رَاوِيَة" للكثير الرواية[5]، و"فَرُوْقَة" للرجل الكثير الفَرَقِ، وهو الخَوْف[6]، و"مَلُوْلَة" للكثير المَلَل[7]. ولا يجوز لهذه (التاء) أن تلحق شيئًا من

(١) أي: من المعاني التي تأتي لها (التاء).

(٢) من الآية ١٨ من سورة النمل، وتمامها: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾.

(٣) ينظر : صــ ٨٢٣- ٨٢٦.

(٤) ينظر : الصحاح (نسب) ١/ ٢٢٤.

(٥) قال الفراء : العرب تدخل الهاء في نعت المذكر في المدح والذم، فمن المدح قولهم: رجل راوية وعَلَّامَة ونَسَّابَة، وأما الذم فقولهم للأحمق: رجل فَقَاقة وهِلْباجة وجخّابة.

قال: وإنما أدخلوها في المدح لأنهم ذهبوا في المبالغة في المدح إلى معنى الداهية، وأدخلوها في الذم لأنهم بالغوا فيه فذهبوا إلى معنى البهيمة. ولم يقل هذا غير الفراء ومَنْ أَخَذَ بقوله. ينظر: المذكر والمؤنث للفراء/ ٦٧.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٨، والمذكر والمؤنث للفراء ٦٠، ولابن التستري ٤٨، والتكملة لأبي علي ٣٦٦، والعين ٥/ ١٤٨، والصحاح ٤/ ١٥١٤ (فرق) . ومنه المثل "رب عجلة تهب ريثا، ورب فروقة يدعى ليثا". جمهرة الأمثال ١/ ٣٩٢، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٦، والمستقصي ٢/ ٩٨.

(٧) الكتاب ٣/ ٦٣٨، والمذكر والمؤنث للفراء ٦٠ ، والتكملة لأبي علي ٣٦٦، والمخصص ١٢/ ٣١٩، ١٦/ ١٣٩، والصحاح (ملل) ٥/ ١٨١٢.

صفات الله – سبحانه–، وإن كانت للمبالغة؛ تجنُّبًا لإطلاق لفظ التأنيث عليه الذي هو من صفات النقص لا الكمال[١]، وإنما دخلت هذه (الهاء) للمبالغة في صفة المخلوقين لمعنىً يليق بهم[٢]؛ لأن المبالغة في الشيء يخرجه للتجاوز فيه إلى ضدّ بابه، وضدّ التذكير التأنيث، وكشف هذا المعنى المتنبي[٣] بقوله:

---

(١) في المخطوط: (الذي هو كيف قلب من صفات النقص)، وقمت بحذف كلمتي (كيف قلب)؛ لأنهما يخلان بالمعنى.

(٢) وقد تلحق (التاء) فَعُولًا عند عقيل مبالغة نحو: امرأة ملولة، وشذوذًا نحو: امرأة عدوة حملاً على صديقة. والشيء يحمل على نقيضة كما يحمل على نظيره.

وفي لسان العرب يقال: " فلان عدوُّك، وهم عدوُّك، وهما عدوُّك، وفلانة عدوَّة فلان، وعدو فلان، فمن قال: فلانة عدوة فلان قال: هو خبر المؤنث فعلامة التأنيث لازمة له، ومن قال: (فلانة عدو فلان)، قال: ذكَّرت عدواً؛ لأنه بمنزلة قولهم: امرأة ظلوم وغضوب وصبور، قال الأزهري: هذا إذا جعلت ذلك كله في مذهب الاسم والمصدر، فإذا جعلته نعتاً محضاً قلت: هو عدوُّك، وهي عدوَّتك، وهم أعداؤك، وهن عدواتك". ينظر : تيسير الصرف بمضمون شذا العرف ١٧٧، ١٧٨، وينظر: المذكر والمؤنث للأنباري ٥٦، و لسان العرب (ع د ا).

(٣) أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجُعْفِيّ الكندي الكوفي المعروف بالمتنبي، الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربيّ. له الأمثال السائرة والحكم البالغة والمعاني المبتكرة. وفي علماء الأدب من يعده أشعر الإسلاميين. ولد بالكوفة في محلة تسمى (كندة) وإليها نسبته سنة ثلاث وثلثمائة، وتوفي سنة أربع وخمسين وثلثمائة. ينظر: وفيات الأعيان ١/ ١٢٠-١٢٣، والوافي بالوفيات ٦/ ٢٠٨، والأعلام ١/ ١١٥.

وَ لَجُدْتَ حَتَّى كِدْتَ تَبْخَلُ حَائِلًا... لِلْمُنْتَهَى وَمِنَ السُّرورِ بُكَاءُ[(١)] / [٤٩٦ ب]

وللمبالغة دخلت في قوله تعالى ﴿ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[(٢)].

وقال الفرَّاء: " العرب تدخل "الهاء" في المذكر على [وجهين][(٣)]: [أما أحدهما فعلى] المدح و [الآخر]: ذم، فيوجِّهون المدح إلى الداهية، فتكون "الهاء" [التي دخلت على الذكر يراد بها المدح و][(٤)] المبالغة في نوعه الذي وُصِفَ به، فيقال: "إِنَّهُ لَمُنْكَرَةٌ مِنَ المَنَاكِيْرِ"، و"إِنَّهُ لَرَوِايَة وعَلَّامَة"، فهذا مذهب المدح والداهية. وأما الذمّ، فقولهم: ["إنه لَجَخَابَة هِلْبَاجَة"[(٥)]، فَقَاقَة"] فيما لا أحصيه، فكأنه يذهب به إلى البهيمة[(٦)]. فهذان تأنيثان قد وُضِعَا لمؤنثين، فأُجْرِيَ فِعْلُ المذكرِ عليهما، ولو أتى بغير "هاءٍ" لكان صوابًا"[(٧)] انتهى .

---

(١) البيت من الكامل ، وليس شاهدًا من شواهد النحو؛ لأن المتنبي -فيما يراه النحويون-- لا يستشهد بشعره، وإنما ذكر للتمثيل به فقط، وهو في الخصائص ٣/ ٢٤٤، والوساطة بين المتنبي وخصومه ص ١٨٢، وشرح ديوان المتنبي للواحدي ١/ ١٠٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٦٠، و الصبح المنبي عن حيثية المتنبي ٢/ ١٦٥، وخصائص النظم في خصائص العربية لابن جني ١/ ١٦.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة سبأ، وتمامها: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

(٣) في الأصل: (جهتين)، وما أثبته من كتاب المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٠.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، و أثبته من متن المذكر والمؤنث للفراء.

(٥) الهِلْباجُ والهِلْباجةُ والهُلَبِجُ والهُلابِجُ: الأَحمق الَّذِي لَا أَحمق مِنْهُ، وَقِيلَ: هُوَ الوَخِمُ الأَحمق المائِقُ الْقَلِيلُ النَّفْعِ الأَكُولُ الشَّرُوب، زَادَ الأَزهري: الثَّقِيلُ مِنَ النَّاس. ينظر : لسان العرب ٢/ ٣٩٢(هلبج).

(٦) ينظر : مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة / ٤٣، هامش ١.

(٧) ينظر المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٠.

الخامس[١]: لتأكيد التأنيث، كـ "نَاقَة" مذكرها: "جَمَل"، و"نَعْجَة" مذكرها: "كَبْش"، وهو قليل؛ لأنهم فرَقوا بين المذكر والمؤنث باختلاف الحروف، فلذا كان دخول (التاء) في هذا النحو لتأكيد التأنيث؛ لفرط العِنَاء به بهذا القبيل ظاهر بينهما، وليس بواجبٍ ولا مردود.

السادس[٢]: لتأكيد معنى الجمع، كـ "حِجَارَة"، لمَّا كان تأنيثه للجمع، جعله تأكيدًا لما يقتضي معناه من التأنيث. و"ذِكَارَة" : جمع ذَكَر، و"صُقُورَة" جمع "صَقْر"، و"خُؤُولَة" جمع "خَالٍ"، و"صَيَاقِلَة" جمع "صَيْقَل"[٣]، و"قَشَاعِمَة" جمع "قَشْعَم"، و القَشْعَم من الرجال والنسور: المُسِنّ[٤].

السابع: للدلالة على النسب، كـ "المَهَالِبَة"[٥]، هذا النوع أيضًا جمع، إلا أن فيه دلالة على النسب، فلمَّا وجد معنى زائد، لم يقل لتأكيد معنى الجمع في النسب إلى "المُهَلَّب"، وهم يريدون : "المُهَلَّبِيِّيْن"، جاء جمعه المكسر على حد ما جاء المصحح. بيانه: أنهم لَمَّا قالوا: "الأشْعَرُون"، فحذفوا ياءه، صار كأنه جمع "أشْعَر" لا "أَشْعَرِيّ"، كُسِّرَ عليه لا على "أَشْعَرِيّ"، فدلَّ التأنيث على هذا المعنى

---

(١) أي: من المعاني التي تأتي لها (التاء).

(٢) أي: السادس من المعاني التي تأتي لها (التاء).

(٣) الصّيقل: شحّاذ السّيوف وجلاّؤها، والجمع: صياقِل، وصَيَاقِلة، دخلتْ فيه الهاء لغير علّة، وإنّما على حدّ دخولها في الملائكة. اللّسان (صقل) ١١/ ٣٨٠.

(٤) ينظر : البديع في علم العربية ٢/ ٧٥٣.

(٥) نسبة إلى المهلب بن أبي صفرة، والمهالبة: أتباع المهلب في حرب الخوارج. ينظر: الصحاح (هلب)١/ ٢٣٨.

من النسب. قال أبو علي: "ومن هذا عندي قولهم : / ٤٩٧ أ] "فَارِسِيّ" و "فُرْس""[١][٢].

و "الأَشَاعِثَة"[٣] في النسب إلى ": "الأشْعَث".

الثامن[٤]: الدلالة على التعريب، كـ مَوَازِجَة"، المَوْزَج: الخُفّ[٥]، وقيل[٦]: أصله بالفارسية : "مُوْزَة"، والجمع : مُوَازِجَة"، هذه (التاء) تختص بهذا الضرب من الأعجميّ وإن كانت في جمع؛ لدلالتها على التعريب.

قال ابن الخَشَّاب[٧]: " ولك أن تحذف (التاء) من "السَّيَابِجَة"[٨] و"الأَشَاعِثَة"، فتقول: "السَّيَابِج" و "الأَشَاعِث"،

---

(١) التكملة ص ٣٧٧.

(٢) ومن ذلك قول ابْن مقبل:

(طافَتْ بِهِ الفُرُس حَتَّى بَذَّ ناهِضُها ...) وفارِس: بلدٌ ذُو جِيل، وَالنَّسَبُ إِليه فَارِسِيٌّ، وَالْجَمْعُ فُرْس.

ينظر : المخصص ٥/ ٧١، ولسان العرب ٦/ ١٦٣(فَرَسَ).

(٣) نسبة إلى الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي، وابنته جعدة بنت الأشعث هي التي سمت الحسن بن علي –رضي الله تعالى عنهما– وكانت زوجه فحرضها معاوية على ذلك. "شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٨٥: حاشية". وفي الصحاح "شعث: ١/ ٢٨٥": الأشعث: اسم رجل.

(٤) أي: الثامن من المعاني التي تأتي لها (التاء).

(٥) ينظر : لسان العرب ٢/ ٣٦٧ (مزج) .

(٦) قاله ابن سيده نقلا عن سيبويه. ينظر : المخصص ٥/ ٧١، ولسان العرب ٢/ ٣٦٧.

(٧) سبقت ترجمته في صـــ ٨٥٢.

(٨) السيابجة: قوم من السند كانوا جلاوزة بالبصرة. والسيابجة – بالياء – كما في الكتاب (٢/ ٢٠١)، والتكملة (١٣٠)، والأصول (٢/ ٤٣١)، وفي المذكر والمؤنث للمبرد (٨٩)، =

كما تقول في "الصَّيَاقِلَة"[١]: "صَيَاقِل" ، قال :

.... بِأَيْمَانِنَا بِيْضٌ جَلَتْهَا الصَّيَاقِلُ"[٢][٣]

و "جَوَارِبَة" جمع: "جَوْرَب"[٤].

التاسع[٥]: التعويض، كـ "فَرَازِنة"، يريد: التعويض من الياء في "فَرَازِيْن"؛ بدليل أنهما لا يجتمعان، فلا يقال: "فَرَازِيْنَة" ولا يجوز حذفها، وقول الشاعر:

=وصحاح الجوهري (١/ ٣٢١)؛ سبابجة – بالباء – وفي لسان العرب (سبج): (السبابجة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يبذرقونها. واحدهم: سبيجي).

(١) الصياقلة: جمع صَيْقَل، وهو الذي يشحذ السيوف ويجلوها. فَيْعَل من الصقل. ينظر الصحاح "صقل" ٥/ ١٧٤٤".

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: إذا ما ابتَدَرنَا مأزِقاً فَرَّجَت لَنَا

و هو لجعفر بن علبة الحارثي في تاج العروس ٢٥/ ١٠ (أزق)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٩، و سمط اللآلي في شرح أمالي القالي١/ ٩٠٥، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ص ١٠، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٦/ ٢٥٧.

(٣) لم أجده في كتاب المرتجل، وهو ما وصلنا من مؤلفاته، فلعله في كتاب من كتبه المفقودة التي لم تصل إلينا.

(٤) الجورب: معرب.

قال ابن إياز: معرب " كوربا " وترجمته الحرفية: قبر الرجل (القدم) ، وجمعه :جوارب وجواربة .ينظر: شفاء الغليل ص ٦٨ طبعة الوهبية).

(٥) أي: التاسع من المعاني التي تأتي لها التاء.

[ماذا بِبَدْرٍ فالعَقَنْـ .. قَلِ] مِن مَرازِبةٍ جَحاجِحْ[١]

من ضرورة الشعر، لمَّا حذفوا (الياء)، وهي مما لا يحذف؛ لأنه حرف لين، وقعت رابعةً عوضًا من (التاء)، و"الفِرْزَان": الذي في الشِّطْرَنْج، وهو أعجميّ[٢]، ويحتمل أن تكون (هاؤه) للتعريب والتعويض جميعًا، وهي في جمع، و"جَحَاجِحَة": جمع "جِحْجَاح"، وهو " السيِّد[٣].

وقال الشيخ مُوَفَّق الدين يعيش: "العاشر: لحاقها في مثل: "طَلْحَة" و"حَمْزَة"[٤]، وهو في الحقيقة من باب : "تَمْرٍ" و"تَمْرَةٍ""[٥]انتهى .

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، لأميَّة بن أبي الصَّلت في ديوانه ص ٢٠، وكتاب العين ٣/ ١١؛ ومقاييس اللغة ١/ ٤٠٥؛ ومجمل اللغة ١/ ٣٨٣؛ وتاج العروس ٦/ ٣٣٢ (جحجح)، و خزانة الأدب ١/ ٢٥١، ٣/ ٤٠١ولابن الزبعرىٰ في أساس البلاغة ص ٥٢ (جحجح)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٤٢٠ (جحجح)، ١٢/ ٤٦٦ (قدم).

العقنقل: كثيب رمل ببدر. المرازبة: جمع مرزبان وهو رئيس القوم المقيم عليهم.

والشاهد: "جحاجح"؛ إذ حذف الياء للضرورة الشعرية

(٢) في اللسان ١٣/ ٣٢٢ (فرزن): الفِرْزانُ: مِنْ لُعَبِ الشِّطْرَنْج، أَعجمي مُعَرَّبٌ، وَجَمْعُهُ فَرَازِينُ.

(٣) في اللسان: والجَحْجَحُ: السَّيِّدُ السَّمْحُ؛ وَقِيلَ: الْكَرِيمُ، وَلَا تُوصَفُ بِهِ المرأَة. ينظر: لسان العرب ٢/ ٤٢٠ (جحجح).

(٤) الطَّلْحُ: شجرٌ، وحمزةٌ: بَقْلَةٌ، ثمّ سُمّي بها. قال أَنَسٌ: "كَناني رسولُ الله – صلىٰ الله عليه وسلم – ببقلةٍ كنتُ أجتنيها"، وكان يُكْنَىٰ أبا حَمْزَةَ، فإذا أتىٰ من هذا شيءٌ، نُظر إلىٰ أصله قبل النقل والتسمية، ليُعْلَم من أيّ الأقسام هو. ينظر : شرح المفصل ٣/ ٣٦٨.

(٥) شرح المفصل ٣/ ٣٦٨.

وثَمَّ قسمٌ آخر، وهو : باب "غُرْفَة" و"قَرْيَة" و"بَلْدَة"(١)، قال أبو علي : "ورُبَّما عبَّروا عن هذا بالتأنيث؛ للعلامة الكائنة في لفظ الكلمة، فمن ذلك ما جاء في بيت لُغْزٍ:

وَمَا ذَكَرٌ فَإِنْ يَكْبر فَأُنْثَى.... [شَدِيْدُ الأَزْمِ لَيْسَ بِذِي ضُرُوسِ](٢)(٣)

يريد: القراد، إذا كان صغيرًا سُمِّيَ قُرَادًا، فإذا كبر كان حلمةً"(٤). فَذَا مما أُنِّثَ لفظًا ولا معنى تحته. ويجمع هذه الأوجه: أنها تدخل للتأنيث وشَبَهِه، [فممّا](٥) هو لشبهه: لحاقها في نحو "تَمْرَة"؛ لأن "تَمْرًا" لمَّا كان اسمًا للجنس، كان أصلًا / [٤٩٧ ب] من هذا الوجه، ثم احتيج إلى إفراد الواحد منه، فكان فرعًا على ذلك الأصل، وكذا جميعه، وقيل: إن دخولها للفرق بين المذكر والمؤنث، وبين الواحد والجنس، وللمبالغة، ولتأكيد التأنيث، ولتأكيد معنى الجمع -في ذلك كلِّه للتأنيث-

---

(١) سماه أبو علي الفارسي في التكملة : باب ما دخله (هاء التأنيث) وهو اسمٌ مفرد لا هو واحدٌ من جنسٍ، كـ "تَمْرةٍ" و "تَمْرٍ"، ولا له ذَكَرٌ كـ "مَرْأَة" و "مَرْءٍ"، ولا هو بوصفٍ.

(٢) ليست في الأصل، وأثبتها من كتاب التكملة ص ٣٧٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي علي في كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل ١/ ٨٥، وإيضاح شواهد الإيضاح٢/ ٦٦٠، ، و بلا نسبة في : الصحاح (ضرس) ٣/ ٩٤١، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي١/ ٣٣٩، والمخصص ٥/ ٧٠، والتنبيه على أوهام أبي علي في أماليه صـــ٣٠، وسمط اللآلئ١/ ١٧٥، لسان العرب ٦/ ١١٧ (ضرس) والرواية به: شَدِيدُ الْأَزْمِ، لَيْسَ لَهُ ضُرُوسُ

والمزهر في علوم اللغة ١/ ٤٥١، والمعجم المفصل في شواهد العربية٤/ ٩٦.

(٤) التكملة ص ٣٧٤.

(٥) في المخطوط (من ما هو)، وما أثبته هو الصواب بإدغام النون في الميم.

، وأما التي هي علامة للنسب، أو التعريب، أو التي للعِوَض، فمُشَبَّه بالتي للتأنيث من جهة أنها زائدة في الآخر، زيدت لمعنىً[١].

فصل [مجيء تاء التأنيث منفصلة وغير منفصلة]

قال الزمخشري: والكثير فيها أن تجيء منفصلة، وقَلَّ أن تُبْنَى عليها الكلمة، ومن ذلك "عَبَايَة"، و"عَظَايَة"، و"عَلَاوَة"، و"شَقَاوَة"[٢].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "والكثير أن تجيء منفصلة[٣]"

الفصل مُحَمَّدٌ: يعني: تُقَدَّر في حكم كلمة منفصلة عما قبلها، وذلك في التصغير؛ لأنك تُصَغِّر الصدر ولا تعبأ بتاء التأنيث، ويجمع الاسم بحذفها، وكذا جمع السلامة، **وقَلَّ أن "تُبْنَى عليها الكلمة**[٤]، يعني: أن تجعل كأحد أجزاء الكلمة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٦٩.

(٢) المفصل صـــــ ٢٥٠.

(٣) الأصل في تاء التأنيث أن تكون منفصلة لوجهين:

أحدهما: أن نحو (عِلَاوَة) بالإضافة إلى نحو: ضاربة وتمرة قليل جدًا.

والآخر: أن الأصل هو الصفات في حديث التاء؛ لأن مجيئها فيما عداها لا أصالة له في الحقيقة، والتاء في الصفات تأتي منفصلة كناصر وناصرة، لأن الفعل الذي يسند إلى المؤنث مرة وإلى المذكر أخرى يؤنث بالتاء، ولا يؤنث بألف التأنيث؛ لأن الألف مما تُصاغ عليه الكلمة. فعُلِمَ أن التاء مما تجيء منفصلا عن الكلمة. ينظر: الإقليد شرح المفصل ج٢ م٣/ ١١٣٠.

(٤) كأن الكلمة بُنِيَت على التأنيث ولم يكن لها حظ في التذكير، فالتاء كحرف من حروف الاسم صيغ عليه. وأما (عظاية) وغيرها فقد ورد فيها الأمران. راجع: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٦٩، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٥٦.

حتى يكون ما قبلها كالوسط، من ذلك: "عَبَايَة"، وهي : كِسَاء، و"عَظَايَة": دُوَيْبَة أكبر من الوزغ[١]، و"عَلَاوة الرأس" يقال: ضربتُ عَلاوته، أي: رأسه، والعَلاوة أيضًا: ما يُزَاد على حمل البعير[٢]. و"شَقَاوة" من الشقاء؛ لأنه لو لم [تبنَ][٣] الكلمة على (تاء) التأنيث، لقلب حرف العلة ألفًا؛ لوقوعه طرفًا بعد ألفٍ زائدةٍ. وقد قلبها بعضهم فقال: "عَبَاءَة"، و"عَظَاءَة"، فجعلها في حكم المتصل، كأنه بنى الجمع على الواحد؛ لأنه إذا قال: "عَبَاء" همز، فكذا "عَبَاءَة". ونحوه مما بُنيت الكلمة عليها : "عَرقُوَة" وبابه على ما يأتي في المشترك[٤].

فصل [مجـــيء تـــاء التأنيـــث للجمـــع]

قال الزمخشري: وقولهم: "جَمَّالة" في جمع "جَمَّال" بمعنى: جماعة جَمَّالة، وكذلك "بَغَّالَة" و"حَمَّارَة" و"شَارِبَة" و"وَارِدَة" و"سَابِلَة"، ومن ذلك : "البَصْرِيَّة" و"الكُوفِيَّة" و"المَرْوَانِيَّة" والزُّبَيْرِيَّة"، ومنه: "الحَلُوبَة" و"القَتُوبَة" و"الرَّكُوبَة". قال

---

(١) ينظر : (اللسان (عظي) ١٥/ ٧١.

(٢) قال الخليل في كتاب العين ٢/ ٢٤٧: "العلاوة: رأس الجمل وعُنُقه. والعلاوة: رأس الرّجل وعُنُقه. والعلاوة: ما يحمل على البعير والحمار فوق العِدْلينِ بعد تمام الوقر، والجميع: علاوات". وينظر أيضًا : تهذيب اللغة ٣/ ١٢٠، واللسان (علا) ١٥/ ٨٣.

(٣) في الأصل: (لم تبنى)، وهو تحريف.

(٤) الشارح وافته المنية قبل أن يصل إلى هذا الباب. ينظر ق (٥٧٠) من المخطوط.

الله – تعالى-: ﴿ فَمِنۡهَا رَكُوبُهُمۡ ﴾ **وقرئ: ﴿رَكُوبَتُهُم﴾ ؛ وأما "حَلُوبَة" للواحد، و"حَلُوبٌ" للجمع، فكـ "تَمْرَة" و"تَمْر"**(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وقولهم : "جَمَّالَة" بمعنى: جماعة جَمَّالَة"

الفصل مُحَمَّدٌ: "جَمَّال": صفة للذي / [٤٩٨ أ] يعمل الجِمَال ويباشرها و إن لم يكن مالكها- وضع للنسب على ما يأتي(٢)- فإن كان صفة للمؤنث ، جاز أن تقول: امرأة جَمَّالَة، وحينئذٍ لا يدل على الجمع.

قال سيبويه: " و أما "فَعَّال" فإنه لا يُكَسَّر؛ لأنه تدخله الواو والنون فيستغنى بهما، ويجمع مؤنثه بالتاء؛ لأن الهاء تدخله"(٣)(٤) انتهى. فإذا أرادوا الجمع، ألحقوها تاء التأنيث لإرادة الجماعة، كأنهم قالوا: جماعة الجمَّالة كالتاء في (ضاربة)، إذا قلت : الجماعة ضاربة، غير أن استعمال "جَمَّالَة" للجمع أكثر من (ضاربة)(٥)،

---

(١) المفصل صـــــ ٢٥٠.

(٢) وهي من الصفات التي فيها ضرب من النسب، وإن لم يكن فيها ياء النسب. ينظر : صـــ ١١٥٦ .

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤٠، ٦٤١.

(٤) قال أبو سعيد: فصلوا بين " فعّال " و " فعول " وهما للمبالغة لأنهم جعلوا (فعّالا) كـ (مفعّل) في المبالغة و (مفعّل) يجرى على فعّل كقولك (كسّر) فهو (مكسّر) و (حرّك) فهو (محرّك) وتدخله الهاء للمؤنث نحو (محرّكة) و (مكسّرة) وكذلك في (فعّال) يقول للذكر (شرّاب) والأنثى (شرّابة) و (شرّابون): و (قتّالون)، و (شرّابات) و (قتّالات). ينظر شرح الكتاب ٤/ ٣٨٦.

(٥) فالحاصل أن هذه التاء بمنزلة التاء في (ضاربة)، ولما كان (ضاربة) يصح جريه على كل جماعة، صحَّ أن يكون (جَمَّالة) يجري على الجمع أيضًا، إلا أن في (جَمَّالَة) من الدلالة على الجمعية مالا يوجد في (ضاربة)؛=

ولذا قال عبد القاهر[١]: "فإذا لحقت (التاء) دلَّ على الجمع؛ لأنك تريد الجماعة [الجَمَّالَة][٢] كما تقول: الشَّارِبَة، والوَارِدَة، والسَّابِلَة على معنى: الجماعة الشَّاربة، فلما قصدوا هذا صار (التاء) علمًا للجمع"[٣] انتهى. إلا أنها لا تدخل إلا في الجمع، ألا ترى أنك تقول: امرأة شارِبَة، ليس إلا كثرة الاستعمال له مرادًا به الجماعة؛ فلذا أفاد الجمع و إن لم يذكر موصوفه. وكذا "بَغَّالَة": جمع "بَغَّال"، و"حَمَّارَة": جمع "حَمَّار". و"شَارِبَة": الجماعة على ضفة النهر ولهم ماؤه[٤]. و"وَارِدَة" و"سَابِلَة": أبناء السبيل[٥].

قوله: "**ومن ذلك البصرية**" على إرادة الجماعة البصرية، و"**الكوفيَّة**" **و**"**المَرْوَانِيَّة**" في الجماعة المنسوبة إلى مَرْوَان بن الحكم. **و** "**الزُّبَيْرِيَّة**": للجماعة المنسوبة إلى الزُّبَيْرِ بن العوَّام– رضي الله عنه– وفصَّلَه بقوله: "**ومنه**"؛ لأنه دون الأول في الكثرة. **قوله:** "**ومنه الحَلُوْبَة**" قال أبو علي : " قال أبو عمر: سمعت أبا عُبَيْدَة يقول: "الحَلُوبَة" يقال للواحد والجماعة، و"الحَلُوب" لا يقال إلا للجماعة"[٦] انتهى.

=لأن استعماله للجماعة قد كَثُرَ فحُذِفَ موصوفه، ولم يكثرُ استعمال نحو (ضاربة)، ولو كثر نحو (ضاربة) هذه الكثرة وحُذِفَ موصوفه لكان مثله.

(١) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٨٣.

(٢) ليست في الأصل ، واستدركتها من كتاب المقتصد في شرح التكملة.

(٣) المقتصد في شرح التكملة ص ٧٢٢، ٧٢٣.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١١/ ٢٤٣، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم٦/ ٣٤٢٧، ومعجم متن اللغة ٣/ ٢٩٦.

(٥) ينظر: اللسان (سبل) ١١/ ٣٢٠.

(٦) التكملة لأبي علي الفارسي ص ٣٦٩. =

وقال عبد القاهر[١]: " مَنْ قال "حَلُوبَة" للجماعة، فإنه يجري على الظاهر، فيجعل (التاء) علمًا للجمع، كما في "بَغَّالَة". ويقول: "إن الذي منع في "فَعُول" أن تكون (التاء) فيه للفصل / [٤٩٨ ب] بين المذكر والمؤنث، فأما أن يلحقه (التاء) على معنى التكثير، فغير ممتنع بدلالة أنهم قالوا: "فَرُوقَة" و "صَرُورَة" ، فقياس "حَمُولَة" قياس "فَرُوقَة" لا قياس "ضَارِب" و "ضَارِبَة"، و إذا لحقت "فَرُوْقَة" "حَمُولَة" للتكثير كان أن يلحق "حَلُوبَة" أجدر، وذلك ؛ لأن الكثرة هنا كثرة عدد وهناك كثرة اعتداد، وحكم "قَتُوبَة" و "رَكُوبَة" حكم "حَلُوب" و "حَلُوبَة"[٢] انتهى .

و"**القَتُوبَة**" و"**الرَّكُوبَة**" يريدون أنها مما تقتب وتركب، فهي متخذة لذلك وإن لم يقع بها الفعل، فهي في ذلك كالذبيحة، قال تعالى :﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾[٣]، وقرئ : ﴿ رَكُوْبَتُهُم ﴾[٤].

قال أبو العباس[٥]: المعنى في (رَكُوبهِم)، و(رَكُوبَتُهُم) واحد، وهو: ما يركبون، وكذلك الحَلُوبَة: ما يحلبون".

= وقال أبو زيد في نوادره ص ٢٤٣: "وتقول هذه حلوبة بني فلان للتي لحلبهم يحلبونها، واحدة كانت أو ما بلغت من العدة.

(١) عبد القاهر الجرجاني: سبقت ترجمته في صـــ ٦٨٣.

(٢) المقتصد في شرح التكملة ص ٧٢٣، ٧٢٤.

(٣) من الآية ٧٢ من سورة يس، وتمامها: ﴿ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٣٨١ "قال الفراء: وقرأت عائشة ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبَتُهم ﴾ " وينظر : التبيان للعكبري ٢/ ١٠٨٦، والبحر المحيط ٩/ ٨٢ " وقرأ أُبَيّ بن كعب، وعائشة، وابن مسعود: (رَكُوبَتُهم)-بالتاء-، وهي فعولة بمعنى مفعولة.

(٥) أبو العباس المبرد : سبقت ترجمته في صـــ ٦٦١ .

وقال سيبويه: " يجوز أن تقول: قتوبةٌ ولم تُقْتَب، ورَكُوبَةٌ ولم تُرْكَب. وكذلك فريسة الأسد، بمنزلة الضَّحيَّة"(١).

وقال السيرافي: " هذه الأشياء [دخلتها](٢) الهاء؛ لأنها متخذة لهذه المعاني وإن لم يقع بها الفعل"(٣).

وقال الجرمي(٤): " الرَّكُوب والقَتُوب لا يكون إلا جمعًا" انتهى

قوله: " وأما "حَلُوب" للواحد، و "حَلُوب" للجمع فكـ "تَمْرَةٍ" و "تَمْرٍ" تقدم كلام أبي علي فيه(٥).

قال التبريزي(٦): "الحَمُولَة: جمع "حِمْل"، ودخلت (الهاء) فيه توكيدًا لتأنيث الجمع، و"الحَمُولَة": الإبل يُحْمَل عليها، وهي "فَعُولَة" كـ "القَتُوبَة" والرَّكُوبَة"، ولا يجري على الموصوف، لا يقال: دابة حَمُولَة".

وقال أبو الحسن(٧): إنما قالوا: "حَمُولَة"؛ حيث أرادوا التكثير، كما قالوا: "نَسَّابَة"،

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٨.

(٢) في المخطوط: (دخلها)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق كما في شرح الكتاب .

(٣) شرح الكتاب ٤/ ٣٩٥.

(٤) سبقت ترجمته في صـــ ٦٤٩، وقد حكى أبو علي الفارسي هذا القول. ينظر : المسائل الحلبيات ص ١٦٦.

(٥) ينظر : التكملة ص ٣٦٩، والمقتصد في شرح التكملة ص ٧٢٣، ٧٢٤.

(٦) سبقت ترجمته في صـــ ٦٩٣.

(٧) أبو الحسن الأخفش : سبقت ترجمته في صـــ ٦٩٢ ، وينظر قوله في : شرح السيرافي ٤/ ٣٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٧١.

ودخلها معنى الجمع على إرادة الجماعة(١).

فصل [مـــذهب البصـــريين والكوفييـــن في نحو "حـــائض"](٢)

قال الزمخشري: وللبَصريين في نحو: "حَائِضٍ" و"طَامِثٍ" و"طَالِقٍ" مذهبان: فعند الخليل أنها على معنى النسب كـ "لَابِن" و"تَامِر"، كأنه قيل: "ذَاتُ حَيْضٍ، وذَاتُ طَمْثٍ". وعند سيبويه أَنَّهُ مُتَأَوَّلٌ بِإنسانٍ أو شَيْءٍ حَائِضٍ كقولهم: "غلامٌ رَبْعَةٌ ويَفَعَةٌ" على تأويل: نَفْسٍ وسِلْعَةٍ؛ وإنما يكونُ ذلك في الصَّفَةِ الثَّابِتَةِ، فأَمَّا الحَادِثَةُ فلا بُدَّ لها من علامَةِ التَّأْنِيثِ، تَقُولُ: "حَائِضَةٌ وطَالِقَةٌ الآنَ أو غَدًا". ومذهبُ الكوفيينَ يُبْطِلُهُ جَرْيُ "الضَّامِرِ" على : النَّاقَةِ والجَمَلِ، و"العَاشِقُ" على : المرأةِ والرَّجُلِ"(٣).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وللبصريين في "حَائِضٍ" و"طَامِثٍ" و"طَالِقٍ" مذهبان"

---

(١) (الحَمولة) –بالفتح-: الإبل التي تحمل وكذا كل ما احتمل عليه الحي من حمار وغيره سواء كانت عليه الأحمال أو لم تكن. وفعول تدخله الهاء إذا كان بمعنى مفعول به. والحمولة بالضم الأحمال.

وأما (الحمول) بالضم بلا هاء فهي الإبل التي عليها الهوادج سواء كان فيها نساء أو لم يكن. ينظر: مختار الصحاح (ح م ل) ١/ ٨١.

(٢) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٢٣٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٧-٩، وعلل النحو / ٥٦٦، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ٢/ ٦٢٥- ٦٤٣، والبديع في علم العربية ٢/ ٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٧١، وشرح ابن الناظم على الألفية / ٥٣٥، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦١٨- ٤٦٢٠، وهمع الهوامع ٣/ ٣٣١.

(٣) المفصل صـــــ ٢٥١.

الفصل مُحَمَّد: لمَّا / [٤٩٩ أ] تقدَّمَ دخولها على وجوهٍ للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة(١)، كـ "ضَارِبَة" و"مَضْرُوبَة" و"جَمِيْلَة" وهو الكثير الشائع، احتاج أن يبينَ القسمَ الآخر الذي لا يدخله(٢) (التاء)، وهل المنع من دخولها مطلقًا أم في بعض الصور وهو الأقل، فشرع فيه ، منه: "**حَائِض**" وما كان نحوه، فـ "حَائِض" مذكر؛ بدليل أنه لو سمي به مذكر انصرف، بخلاف "سُعَاد"(٣)، وفيه للبصريين(٤) مذهبان: فعند الخليل(٥) أنه على معنى النسب، كـ "لَابِن" و"تَامِر"، كأنه قيل: ذات حيض؛ لأن هذا أمرٌ منسوبٌ إلى المرأة على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث، ومعناه: عُرِفَت بذلك فأشبهه؛ فلذا قال إنه على معنى النسب. فإن قيل: الصيغة الدالة على النسب بمنزلة اسمٍ فيه ياء النسب، وتلك لا تمنع التاء، فلِمَ قلتَ إن الصيغة تمنع، وما تقدم في "فَعَّال" يدل على عدم المنع؟ قيل: معنى قولنا "في معنى النسب" : أن "نَابِلًا" بمعنى : صاحبُ نَبْلٍ، و"حَائِضًا" بمعنى: ذات حيضٍ، فليست جارية على الفعل؛ لأنها وافقت في معناها معنى ما

---

(١) ينظر : صـــ ٨٧٦ .

(٢) (يدخله) بالياء على أن الضمير يعود على القسم .

(٣) وفي ذلك يقول سيبويه: "واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنَّث صرفته، وذلك أن تسِّمي رجلاً بحائضٍ أو طامثٍ أو متئمٍ. فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنَّها مذكرةٌ وصف بها المؤنث، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا لمذكَّر". الكتاب ٣/ ٢٣٦.

(٤) ينظر رأي البصريين في الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، المسألة الحادية عشرة بعد المائة (القول في المؤنث بغير علامة تأنيث مما هو على زنة اسم الفاعل) ٢/ ٦٢٥- ٦٤٣، و الكتاب ٢/ ٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٧١- ٣٧٤، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ١٥٤.

(٥) الكتاب ٣/ ٣٨١- ٣٨٢.

ليس جاريًا على فعل؛ لأن "تَابِلًا" ليس له فعل حتى يقال إنه جارٍ عليه، ولذا لا يقال: مررت بامرأةٍ حائِضٍ غدًا[١]، بخلاف: ضارب غدًا، و إذا لم تكن جارية لا تؤنث كالصفة غير الجارية، نحو: امرأة صَنَاع. فإن قيل: ما ذكرت وإن دلَّ على عدم الجَرَيَان لكن إعلال باب "حَائِض" بالهمزة دليل الجَرَيَان؛ لأن إعلال اسم الفاعل إنما هو لجريه على الفعل المُعَلّ؛ بدليل إعلال "قَائِم" و صحة "عَاوِر". قيل: لا نُسَلِّم أن الإعلال لما ذكرت فحسب، بل له أو لموافقته "فَاعِلًا" في الصورة؛ بدليل "الحائش": الذي هو جماعة النخل[٢]، وهو اسمٌ بمنزلة "الكَاهِل" و"الغَارِب" غير جارٍ / [٤٩٩ ب] على الفعل، و إن كان فيه معنى الفعل، ولا يلزم من وجود معنى الفعل الجريان؛ بدليل أن اسم الآلة، نحو: "مِغْرَفَة" يُفْهَمُ منه معنى الفعل، وليست جارية على فعلٍ، و "صَنَاع" وبابه من الصفة الجارية على المذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ.

فإن قيل: لو كانت الموافقة في الصيغة كافية في الإعلال لَأُعِلَّ "عَاوِر"؟ قيل: اتفاق الصيغة توجب الإعلال إذا لم يكن فعله صحيحًا؛ فلذا لم يُعَل" عَاوِر"، والدليل على مراعاة العرب ما ذكر الخليل: قوله في الحماسة:

---

(١) لأنه بمنزلة أن تقول: مررتُ برجلٍ نابلٍ غدًا، أي: ذي نبلٍ غدًا، وهذا ممتنع، فكذا ذاك.

(٢) ينظر : الصحاح (حوش) ٣/ ١٠٠٣، والمحكم (حوش) ٣/ ٤٦٥، ولسان العرب (حوش) ٦/ ٢٩١.

فَلَا تَجْزَعِي يَا أُمَّ عَمْرٍو فَإِنَّهُ ... تُصِيْبُ المَنَايَا كُلَّ حَافٍ وَذِي نَعْل(١)

فعَطْفُ "ذي نعل" على "حَافٍ" يدل أنه أراد " ذا حَفًا. وعند سيبويه(٢): أنه متأول بأنه : إنسان، أو شيءٍ حائض، كقولهم: غُلَام رَبْعَة- بسكون الباء- و "يَفَعَه"- بفتح الفاء- على تأويل: نفس أو سلعة؛ لأنه لما اتسع في المؤنث فأجري على المذكر بناءً على التأويل، فكذا العكس بالقياس، والجامع بينهما: التوسع في الكلام، وباب "حَائِضٍ" أولى؛ لأنه رد إلى أصل، وهو التذكير. فإن قيل: لو كان كما ذكرت لما اختص بالتأنيث، فنقول: لو كان كما قال الخليل لَمَا ثبتت الهاء في قوله تعالى: ﴿ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾(٣)، و"مُرْضِعَة" صفة ثابتة؛ بدليل العطف عليها بقوله: ﴿ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا ﴾. فإن قيل: ما ذكره الخليل مجوز لا موجب. فنقول: لِمَ قلتم إنه كذلك؟ فإن تمسَّك

---

(١) البيت من الطويل، لحُرَيْث بن زيد الخيل في : الشعر والشعراء ١/ ٢٧٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٠٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ص ٣٥٠، والرواية بها : أم أوس ، أما رواية : أم عمرو ففي : الدر الفريد وبيت القصيد ٨/ ١٥٤.

فَلَا تجزعي: من الْجزع وَهُوَ أَشد الْحزن، وَأم عَمْرٍو: بنت الْقَتِيل، وَأَرَادَ بقوله كلَّ حافٍ وَذي نعل: الْغَنِيّ وَالْفَقِير، وَالْمعْنَى لَا تحزني يَا أم عَمْرٍو لقتل أَبِيك.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٣٧. قال سيبويه: "ومما جاء مؤنَّثاً صفةً تقع للمذكر والمؤنَّث: هذا غلامٌ يفعةٌ، وجاريةٌ يفعةٌ، وهذا رجل ربعةٌ، وامرأة ربعةٌ. فأما ما جاء من المؤنَّث لا يقع إلّا لمذكر وصفاً، فكأنه في الأصل صفة لسلعة أو نفسٍ، كما قال: " لا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمةٌ ".

(٣) من الآية ٢ من سورة الحج، وتمامها: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ﴾.

بالمناسبة عارضناه بمناسبة ما ذكرنا، والمقام مختلف، وترجَّحَ ما ذكرنا بأن فيه نظرًا إلى الأصل، وهو : التذكير. ولا كذلك فيما ذكر الخليل. فإن قيل: لو كان كما ذكر سيبويه، لكان جاريًا، ولو كان جاريًا، لكان حكمه حكم الفعل، والفعل يصح فيه / [٥٠٠ أ] هذا التأويل، ومع ذلك لم يأتِ في الفعل إلا في الشعر، نحو:

وَلَا أَرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[١]

قيل: ما ذكر منقوض بـ "غُلَام رَبْعَة"، فهو على التأويل، و إن لم يجُز مثله في الفعل، فعلم أنه لا يلزم من ذلك تعدِّيه إلى الفعل، و لأن تأنيث الصفة فرع على الفعل، فجاز تركه في الصفة بالتأويل لمَّا لم تكن أصلية في ذلك بخلاف الفعل، على أن ما ذكره الخليل من تشبيهه بغير الجاري، فلا فائدة فيه؛ بدليل : "حَسَن" و "حَسَنَة"، فاما ليست جارية، وهي أمر ثابت ولا يجوز جريها على مؤنث بغير تاءٍ، بل ذلك موقوف على السماع، ودلَّنا على إرادة التذكير: استعمالهم له بغير تاءٍ، كما دلَّنا استعمالهم في "يَفَعَة" على إرادتهم التأنيث.

قوله: "وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة" فإن قيل: قوله سبحانه : ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ﴾[٢] من باب "حَائِض" وليس بثابتٍ؛ لأنه للآتي قبل الآية الكريمة على

---

(١) سبق تخريجه في ص ٨٧٣ .

(٢) من الآية ١٨ من سورة المزمل، وتمامها: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا ﴾.

حكاية الحال الآتية نزلت منزلة المُسْتَيْقِن مبالغةً، كما في قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[١].

قوله: " فأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث، تقول: "حائضةٌ وطالقة الآن أو غدًا"" لمَّا أريد بها معنى الحدوث، جرت على الفعل، فدخلها التأنيث كما تدخل الفعل. وذهب الكوفيون[٢] إلى أن سقوط (التاء) من "حَائِض" وبابه؛ لأن هذه الأشياء مخصوصة بالمؤنث، فاستغنى عن علامة التأنيث[٣]؛ **فلذا قال الزمخشري: ومذهب الكوفيين يبطله: جري "الضَّامِر" على: الناقة والجمل، و"العاشق" على : المرأة والرجل"** فأبطل بوجود المشاركة بين المذكر والمؤنث في

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في : الإنصاف ٢/ ٦٢٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٥٥.

(٣) وقد علل بذلك أيضًا ابن السكّيت في إصلاحه، وهو يفسد من وجوه: أحدُها: أنّ ذلك لم يطّرِد فيما كان مختصًّا بالمؤنّث، بل قد جاء أيضًا فيما يشترِك فيه الذكَرُ والأنثى، قالوا: "جملٌ بازلٌ"، و"ناقة بازل"، و"جمل ضامر"، و"ناقة ضامر". قال الأعشى [من السريع]:

عَهْدِي بها في الحَيّ قد سُرْبِلَت ... هَيْفَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضامِرِ

فإسقاط العلامة ممّا يشترك فيه القبيلان دليلٌ على فَسادِ ما ذهبوا إليه، وإن كان أكثرُ الحذف إنّما وقع فيما يختصّ بالمؤنّث.

الثاني: أنّه ينتقض ما ذهبوا إليه بقولهم: "مُرْضعَةٌ"، بإثبات التاء فيما يختصّ بالمؤنّث.

الثالث: أنّ التاء مُلْحَقٌ مع فعل المؤنّث، نحو: "حاضت المرأةُ"، و"طلُقت الجاريةُ"، ولو كان اختصاصُه بالمؤنّث يكفي فارقًا، لم يفترق الحالُ بين الصفة والفعل. شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٧٣، ٣٧٤.

: "الضَّامِر"، و"العاشِق" مع سقوط التاء، فلو كان ما ذكروا علة، لما وُجِدَ الحكمُ بدونه[١]. / [٥٠٠ ب]

فصل [ما يستـــوي فيه المـــذكر والمـــؤنث]

قال الزمخشري: ويستوي المذكر والمؤنث في "فَعُول" و"مِفْعَال" و"مِفْعِيْل" و"فَعِيْل بمعنى مَفْعُول" ما جرى على الاسم. تقول: "هذه المرأة قتيل بني فلان"، و"مررت بقتيلتهم". وقد يشبه به ما هو بمعنى "فَاعِل"، قال الله –تعالى-: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾. وقالوا: "مِلْحَفَةٌ جديد"[٢].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "ويستوي المذكر والمؤنث في "فَعُول".

الفصل مُحَمَّدٌ: قال التبريزي[٣]: إذا كان الرجل قويًا على الفعل، قيل: فَعُول، نحو: صَبُور، و إذا كان الفعل عادة له قيل: مِفْعَال، نحو: مِغْوَار".

وقال ابن الحاجب[٤]: "هذا الفصل راجع إلى السماع"[٥].

وقال الشيخ يعيش[٦]: "أما "فَعُول" و"مِفْعَال"، و"مِفْعِيل" فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل ولم تجرِ على الفعل، فجرت مَجرى المنسوب، نحو: "دَارِع"، فلم يُدخلوا

---

(١) ينظر ردود البصريين على الكوفيين في الإنصاف ٢/ ٦٣٩.

(٢) ينظر: المفصل صـــ ٢٥١.

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٦٩٣.

(٤) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٥ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٥٩.

(٦) سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٤ .

فيها (الهاء) لذلك، وقد شَذّ نحو: "مِعْزَابَة": للذي يعزب بإبله في المرعى فيُبْعِدُها عن الناس[١]، و"مِطْرَابَة": للكثير الطرب[٢]، و"مِجْذَامَة": للسريع في قطع المودة[٣]"[٤] انتهى[٥].

قوله[٦]: "**وقد شَذّ**" فيه نظر؛ لأنا لم نقل إنه لا يدخلها (هاء) التأنيث، بل قلنا إنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، وليست (التاء) في هذه الألفاظ للتأنيث، بل للمبالغة، فلا يحتاج [أن] يقول : وقد شَذّت. ثم قوله: "للمبالغة" ليس داخلًا في علة استواء المذكر والمؤنث؛ بدليل: "فَعَّال"، فإنه للمبالغة، وتدخله (التاء) – كما تقدم– وليس له هنا ذكر إلا أن يكون قَصَدَ أن يُعرف الحكم فحسب.

وقال ابن جني[٧]: إن "فَعُولًا" أخت "فُعُول" ليس بينهما إلا ضمة الأول وفتحته، و"فُعُول" بابه في الآحاد المصادر، كـ الدخول، والمصدر موضوع للجنس،

---

(١) ينظر : جمهرة اللغة ٣/ ١٢٤٢.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٠، وللمفضل ٥٠، ولابن الأنباري ٢/ ١٢١، ولابن التستري ٥٤.

(٣) ينظر : الصحاح (جذم) ٥/ ١٨٨٤.

(٤) شرح المفصل ٣/ ٣٧٥.

(٥) وذكر "الخليل" أن هذا البناء لا يدخله علامة التأنيث؛ لأنه للمبالغة، وأنه لم يجئ عن العرب منه إلا "معزابة". وقد زاد "ثعلب" معه: "مجذامة، ومطرابة"، والذي أراد "الخليل" في هذا؛ أنه يجب أن يكون لفظ المؤنث في هذا المثال كلفظ المذكر، مثل المرأة: مذكار ومئناث. ولا تلحق به تاء التأنيث للأنثىٰ. وهذا الذي روي عن العرب في هؤلاء الكلمات إنما زيدت فيه الهاء توكيدا للمبالغة، لا فرقا بين الأنثىٰ والذكر؛ ألا ترىٰ أنهم قالوا: رجل مجذامة، ورجل معزابة، فجاء وصفا للاسم المذكر خاصة. راجع: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه صـــ ٤٢٥.

(٦) أي: الشيخ ابن يعيش.

(٧) سبقت ترجمته في صـــ ٧٧١.

والأجناس غالب عليها التذكير؛ لأنها هي الأول، فمن هنا أتى هذا الباب التذكير الساري في جميعه. ومَنْ أثبت (الهاء) في "عَدُوَّة" أراد به بيان الواوين". انتهى.

وقال سيبويه[١] إن "عَدُوَّة" محمول على : "صَدِيْقَة"، فذا يدل أن [أصل][٢] "فَعُول" أن لا تدخله (التاء)، وأصل "فَعِيل" أن تدخله. و"مِفْعَال" و"مِفْعِيل" / [٥٠١ أ] لمَّا اشترط فيه المعنى الزائد – وهو أن تكون عادة له–، خرج عن حكم الصفات، فاستوى المذكر والمؤنث فيه وصار كما لو وصفنا بغير المشتق، نحو: هذ جُبَّةٌ صُوفٌ. وقال سيبويه[٣] إنه شُبِّهَ بـ "فَعُول". وكذا "مُفْعِل" و"فَعَّال" قلَّما يصفون المؤنث، فصار بمنزلة : "مِفْعَال" و"مِفْعِيل"، ولم [يصِرْ][٤] بمنزلة "فَعَّال". و"فَعِيْل" بـ "مَفْعُول" ما جرى على الاسم ، تقول: هذه المرأةُ [قَتِيلُ][٥] بني فلان، ومررتُ بِقَتِيْلَتِهِم. واشتراطهم جريه على المؤنث[٦]؛ لأنها حينئذٍ يُعلَمُ أنها مؤنثة، فإذا لم يجرِ على مؤنث، أثبتوا (الهاء)؛ خوف اللبس.

---

(١) قال سيبويه: "وقالوا: عدوٌّ وعدوةٌ، شبهوه بصديقٍ وصديقةٍ، كما وافقه حيث قالوا للجميع: عدوٌّ وصديقٌ، فأجري مُجرى ضده". ينظر : الكتاب ٣/ ٦٣٨.

(٢) في المخطوط: (أصلها)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٣) قال سيبويه: "وقد أجري شيء من فعيلٍ مستويا في المذكر والمؤنث، شبه بفعولٍ، وذلك قولك: جديدٌ، وسديسٌ، وكتيبةٌ خصيفٌ، وريحٌ خريق". ينظر الكتاب ٣/ ٦٣٨.

(٤) في الأصل: (يصير)، وهو تحريف.

(٥) في الأصل: (فسا)، وهو تحريف، والصواب ما أثبته كما في المتن.

(٦) قال الجَنَديّ: والمراد بقوله: "ما جرى على الاسم" أن الاستواء في "فَعِيل" بمعنى "مَفْعُول" ما دام جاريا على اسمٍ مؤنث، أي ما دام صفة لمؤنث مذكور قبله، فإن لم يتقدم عليه موصوف مؤنث، فإن لم يتقدم عليه موصوف مؤنث، فالتاء تلحق رفعًا للالتباس بين المذكر والمؤنث، نحو: مررت بقتيلتهم، فإن كان =

وقال ابن جني[١]: "فَعِيل" في المؤنث كثير، وقد جاء في الفاعل قريبا من مجيئه في المفعول، وذلك قولهم : ناقةٌ فَنِيْق، وجَمَلٌ فَنِيْق، إذا انفتقت في الخصب[٢]، ومُلاءَةٌ قَشِيب، وثَوْبٌ قَشِيب: للجديد، وأكثر ما يأتي "فَعِيل" بطرح (التاء) إذا كانت مفعولًا بها وتابعةً لموصوفٍ مؤنث، كقولهم: امرأة قتيل وجَرِيح، وقد جاءت وهي وصفٌ للمؤنث بالهاء كقولهم: امرأة جَلِيْدَة، في نسوةٍ جَلْدَى وجَلَادَى، أي: مجلودَة[٣]، وامرأة تَرِيْكَة: في نِسْوَةٍ تَرَائِك، وهي: التي تترك لا تتزوج[٤]، و كـ نعجةٍ ذَبِيح وذَبيحة، ونَطِيْح ونَطِيْحَةٍ، ونَاقَةٍ بَحِيرٍ وبَحِيْرَةٍ[٥]".

="فَعِيل" بمعنىٰ "فَاعِل"، يؤنث بالتاء؛ لأنه أقرب إلىٰ الفعل من "فَعِيل" بمعنىٰ "مَفْعُول"؛ لأن الفاعل أقرب إلىٰ الفعل من المفعول، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا. ينظر الإقليد في شرح المفصل ٣/ ١١٣٨.

(١) سبقت ترجمته في صـــــ ٧٧١.

(٢) ينظر : تاج العروس (فنق) ٢٦/ ٣١٧.

(٣) قال ابن سيده: وَامْرَأَة جَلِيد، وجَلِيدة، كلتاهما عَن اللحياني: أَي مجلودة، من نسْوَة: جَلْدَىٰ، وجلائد. وَعِنْدِي: أَن جَلْدَىٰ: جمع جَلِيد، وجلائد: جمع جَلِيدة. المحكم (ج ل د) ٧/ ٣٢٩.

(٤) ينظر : تهذيب اللغة ١٠/ ٧٨.

(٥) قال أبو عبيدة: البَحِيرة: الناقة، كانت إِذا نُتِجَتْ خمسةَ أبطُن آخرها سَقْب ذَكَرٌ شقُّوا أذنها وخلَّوها لا تُحلب ولا تُركب.

وقال عِكْرِمةُ: هي الناقة إذا نتجت خمسة أبطن نُظِر في البطن الخامس فإن كان سَقْباً ذبحوه فأكلوه، وإن كان رُبَعَة بَتكُوا أذنَها وقالوا: هذه بَحِيرَةٌ، فلم يُشرب لبنُها، ولم يُركب ظهرها. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم١/ ٤٣٧.

وينبغي أن يعلم أن مذهب أصحابنا[١] فيما جاء من "فَعِيل" بغير (هاءٍ) إنما جاز ذلك فيه؛ لأنه مُشَبَّه بـ "فَعُول"، نحو: امرأة غَدُور، ووجه الشبه بينهما: أن كل واحدٍ منهما ثلاثي ذو زيادة ثالثة، والواو أخت الياء، وقد [تساويا][٢] أيضًا في التكسير فقالوا : "عَمُود" و"عُمُد"، و"عَجُوز" و"عُجُز"، كما قالوا: "قَضِيب" و"قُضُب"، و"رَغِيف" و"رُغُف"، وقالوا: "أَعْمِدَة" كـ "أَرْغِفَةٍ"، و"عَجُوز" و"عَجَائِز"، و"ذُنُوب" و"ذَنَائِب" كـ "صَفِيّ" و"صَفَايَا" / [٥٠١ ب] فلما اجتمعا في هذه الأماكن، جاء "فَعِيلُ" في المؤنثِ بلا هاءٍ، كما جاء "فَعُولُ" كذلك، كـ امرأةٍ كَفُور، إلا أن حذفَ الهاءِ من هذه الصفاتِ إذا تَبِعَت موصوفاتِها المؤنثاتِ أكثرُ، وذلك من قبيلِ أنَّ الصفةَ هي الموصوفُ عند أهل هذا العلم وإن أفادت ما لم يُفِد، فلما كان كذلك ووجدت (الهاء) في الموصوف، صارت كالمُغْنِيَة منها في الصفة.

هذا ممّا ذكرناه من حمل "فَعِيْل" المحمول على حكم "فَعُول"، هذا مذهب أصحابنا نحن في باب "فَعِيْل"، فأما ما رآه البغداديون في هذا فغريب مأخذ الفرق بين "فَعِيل" إذا كان فاعلًا، و"فَعِيل" إذا كان مَفعولًا كـ "قَتيل"، ولكن يبقى عليهم من أين خصوا المفعول بترك (الهاء)، نحو: امرأة قتيل، والفاعل بإقرارها فيه، نحو: ظريفة؟ وجوابه أن "ظَرِيفه" على : "ظَرُفَت"، فـ (الهاء) في الاسم كـ (التاء) في

---

(١) أي: مذهب البصريين، قال سيبويه: " وقد أجري شيءٌ من "فَعِيل" مُسْتَوِيًا في المذكر والمؤنث شبه بــ "فَعُول"، وذلك قولك: جديدٌ، وسديسٌ، وكتيبةٌ خصيفٌ، وريحٌ خريقٌ وقالوا: مديةٌ هذامٌ، ومديةٌ جرازٌ جعلوا فعالاً بمنزلة أختها فعيل. وقالوا: فلوٌّ فلوّةٌ لأنها اسم، فصارت كفعيل وفعيلةٍ.
وقالوا: امرأُة فروقةٌ وملولةٌ جاءوا به على التأنيث كما قالوا: حمولةٌ. ألا ترى أنه في المذكر والمؤنث والجمع فهي لا تغيرَّ كما لا تغيرَّ حمولةٌ فكما كانت حمولةٌ كالطَّريد كان هذا كربعةٍ. الكتاب ٣/ ٦٣٨.

(٢) في المخطوط: (تساوقا)، وهو تحريف، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

الفعل، ولست أعني بقولي : جارٍ على الفعل: جريان "ضَارِب" على : "يضرب"، و إنما أقول: إنه مستمرٌ عليه استمرارَ "فاعِل" على : "يَفْعِل" .

فإن قلت: فإن "فَعِيلًا" في معنى "مفعُول" جارٍ على فعل فيه (التاء)، نحو: قُتِلَت فهي قَتِيل؟ قيل: الجاري عليه غير معدول، إنما هو مفعول، نحو: قُتِلَت فهي مقتولة، فأما "قَتِيل" و"جَرِيح" فمعدولٌ عن : "مقتولة" و "مَجْروحَة"، فلما انصرف به عن مثال إلى آخر، انصرف به التأنيث [إلى التذكير، وقال لي بعض أصحابنا : إنهم كَرِهوا الجمعَ بين العدل وعلم التأنيث][١]. وهذا يتعلل به وليس مما يقطع بمثله.

واعلم أن المراد بقولهم: : إن "فَعِيلًا" في معنى "مَفْعُول" الغرض فيه المعنى، وليس كذلك، بل لابدّ من أن يكون معدولًا عن "مَفْعُول" هذا البناء نفسه، ألا ترى أن "الحلية" في : "فَعِيلة"، وإنما هي في معنى: يتحلى بها، أو "مخلاة" إنها في معنى: "مَخْلُوة"؛ لأن هذا لا يقال أصلًا إذ كان "خَلَوْتُ" غير متعدّ، ولو تجشَّمت أن تبني منه "مَفْعُولًا" / [٥٠٢ أ] لم تجد بدًّا من إصحابه حرف الجر" فتقول: مَخْلُوٌّ بها، على حد قولك: خَلَوتُ بها – وليس هذا هو الغرض هنا–، ومثله قولهم: عَسَلٌ مُعْقَد وعَقِيد، فـ "عَقِيد" الآن معدول "مُفْعَل" لكنه "مَفْعُول" في المعنى لا محالة، وأما إلحاقهم (التاء) عند حذف الموصوف، فإن هذا لا يعرفه أصحابنا ولا رووه ولم يحكه أبو يوسف[٢] عن العرب، و إن كان جاء عنهم، فإنما الغرض

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركه في حاشية الأصل.

(٢) أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيها علامة من حفاظ الحديث. من كتبه: الخراج، والآثار، والنوادر، =

في التأنيث نفس الموصوف لا الصفة؛ لأن الصفة عندنا مذكرة، ونظير ذلك في الحاق علم التأنيث في شيء، والمُرَاد به غيره تأنيث الفعل" انتهى.

فذا كلام ابن جني.

وقال سيبويه[١]: " وقد أجري شيءٌ من "فَعِيل" مُسْتَوِيًا في المؤنث والمذكر شبه بـ "فَعُول""[٢]. فذا عين ما ذكره ابن جني، وقال أيضًا: " و أما "فَعِيل" إذا كان في معنى: "مَفْعُول" فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة : "فَعُول""[٣].

وقال السيرافي[٤] في "فَعِيل": " والعلة فيه عندي أن ما حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل"[٥] انتهى. فذا ما وقفت

=وغيرها، وتوفي سنة (١٨٢ هـ). وانظر ترجمته في الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٢٢٠) والفهرست (ص ٢٨٦) والنجوم الزاهرة (٢/ ١٠٧).

(١) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٤٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٣٨.

(٣) قال سيبويه: " وأما فعيلٌ إذا كان في معنى مفعولٍ فهو في المؤنث والمذكر سواءٌ وهو بمنزلة فعولٍ، ولا تجمعه بالواو والنون كما لا تجمع فعولٌ؛ لأن قصتّه كقصتّه وإذا كسّرته كسرته على فعلى. وذلك: قتيلٌ وقتلى، وجريحٌ وجرحى، وعقيرٌ وعقرى، ولديغٌ ولدغى. وسمعنا من العرب من يقول قتلاء يشبِّهه بظريفٍ؛ لأنَّ البناء والزيادة مثل بناء ظريفٍ وزيادته".

وتقول: شاةٌ ذبيحٌ، كما تقول: ناقةٌ كسيرٌ. وتقول: هذه ذبيحة فلانٍ وذبيحتك. وذلك أنكَّ لم ترد أن تخبر أنهَّا قد ذبحت. ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حيَّة، فإنمّا هي بمنزلة ضحَّيةٍ. ينظر : الكتاب ٣/ ٦٤٧.

(٤) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٥٧.

(٥) قال السيرافي: " والعلة عندي أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل لأنه كالفعل المستقبل. ألا ترى أنك تقول امرأة حائض فإذا قلت (حائضة) غدا لم=

عليه. وقول الزمخشري: "ما جرى إنما هو في "فَعِيل" لا في غيره؛ لأن عدم دخول (التاء) فيه إنما كان بالحمل، فسَهُلَ أمره.

وقول ابن جني : " وأما الحاقهم (التاء) عند حذف الموصوف فإن هذا لا يعرفه أصحابنا ولا رووه ولم يحكِه أبو يوسف عن العرب، وقوله: "فأما ما رآه البغداديون في هذا فغريب مأخذ الفرق" . تعلم منه أنه ليس مذهبًا بصريًّا.

وقوله أيضًا[١]: "إن حذف الهاء من هذه الصفات إذا أتبعت موصوفاتها المؤنثات أكثر"، تعلم منه أن الزمخشري عوَّلَ على غير مذهب البصريين؛ فلذا ذكرت كلامَ ابن جني كلَّه؛ لتعلم ما يظهر منه من المخالفة والردّ؛ لتعلم فرق ما بين مَنْ / [٥٠٢ ب] قلَّدَ الزمخشري، ومَنْ تتبَّعَ الأشياء من أصولها، فإن الزمخشري ليس واضعًا ولا شافَهَ العربَ و أخذَ منها.

قوله: "وقد يُشَبَّه به ما هو بمعنى "فَاعِل"، قال تعالى:﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[٢]. يريد: أن "قريبًا" : فَعِيل بمعنى : فَاعِل، وهو صفة لرحمة، ولم يأتِ بـ (هاء) التأنيث حملًا على ما إذا كان بمعنى : مَفْعُولٍ، ويحتمل أن تكون على حذف مضاف تقديره: إن إتيانَ رحمة الله قريبٌ[٣].

=يحسن فيه غير الهاء ونقول (زيد ميّت) إذا حصل فيه الموت ولا تقل (مائت) وإذا أردت المستقبل قلت (زيد مائت) غدا فتجعل فاعلا جاريا على فعل. ينظر : شرح الكتاب ٤/ ٣٩٤.

(١) أي: قول ابن جني.

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٣) اختلف النحويون والمفسرون في توجيه وتفسير "قريب" ، والسبب في هذا الاختلاف: أن كلمة "قريب" جاءت بالتذكير في حين أنها خبر عن "رحمة"، ولفظ "رحمة" مؤنث . وقد اتفقوا في بعضٍ من =

"**وقالوا: مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ**" هي عند الكوفيين: "فَعِيل" بمعنى: "مَفْعُول"، أي: مجدودة، وهي : المقطوعة عن المنوال بعد الفراغ من نسجها[١]. وقال البصريون[٢]: هي بمعنى: "فَاعِلَة"، أي: جُدَّت، يقال: جَدَّ الشيءُ يَجِدُّ، إذا صار جديدًا، وهو ضد الخَلِق، فسقوط (الهاء) عندهم شاذ مشبَّه بالمفعول.

وقال ابن جني[٣]: "و أما "جَدِيدة" فحكاها سيبويه و استشهد بها وليست مستضعفة في القياس، و إنما ضعفها من طريق قلتها في السماع" انتهى.

=التوجيه والتفسير، واختلفوا في بعضه الآخر، وقد زاد بعضهم على غيره بأشياء تعود إلى طول باعه وسعة اطلاعه وجمعه واستقصائه. فقد ذكر الأخفش في معاني القرآن ٢/ ٣٠٠ ، وابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٦٥، والبيضاوي في تفسيره٤/ ١٧٥، ثلاثة توجيهات. وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٤/ ٣١٢: ٣١٤أحد عشر وجهًا، ووقف مع بعضها. و ذكر الزمخشري في الكشاف٢/ ١١١: خمسة أوجه لتذكير لفظ "قريب". وذكر الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي أن "قريب" فيها توجيهات تبلغ خمسة عشر توجيهًا.

وقد ذُكرت هذه الآراء جميعها والردود عليها في كتاب/ تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى "إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيْبٌ مِنَ المُحْسِنِيْنَ" لابن طولون الدمشقي صـــ ١٤- ٣٤. – دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور جابر السيد مبارك- مطبعة الأمانة- الطبعة الأولى ١٤٠٩ هــ- ١٩٨٩م.

(١) ينظر: ما تلحن فيه العامة ١٢٣، وإصلاح المنطق ٢٤٣ وفيه: "ولا تقل: جديدة ولا خلقة"، وأدب الكاتب ٢٩٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٣٨، ٣٩، وفيه عن الفراء: "وبعض قيس يقولون: خلقة وجديدة، قال: ولست أشتهيها". وينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٤، والصحاح (جدد) ٢/ ٤٥٤.

(٢) ينظر قولهم وقول الكوفيين أيضا في: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١٠٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٧٥، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٣٣، والمخصص ١٦/ ١٥٦. وينظر: الكتاب ٦/ ٦٣٨، ٦٤٨، والعين (جدد) ٦/ ٨.

(٣) سبقت ترجمته في صـــــــ ٧٧١.

وقال سيبويه: ""فِعَال" بمنزلة : "فَعُول" ألا ترى أن (الهاء) لا تدخل في مؤنثه كما لا تدخل في مؤنث "فَعُول"، وكذا "فِعَال"" [١].

فصل [حكـــم الفعل المسند إلي الجمـــع في التذكيـــر والتأنيـــث]

قال الزمخشري: وتأنيث الجمع ليس بحقيقي؛ ولذلك اتسع فيما أُسند إليه، إلحاق العلامة وتركها، تقول: "فعل الرجال، والمسلماتُ والأيامُ" وفعلت[٢].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وتأنيث الجمع ليس بحقيقي".

الفصل مُحَمَّدٌ: الجمع يُعَبَّرُ عنه بالجماعة؛ فلذا جاز تأنيثه لا باعتبار مُسَمَّاه، وقيل: لو كان كذلك لم يكن فرق بين ظاهره ومضمره، فكنت تقول: النِّسْوَة قال، والكِعَاب انكَسَر، فيجب أن يُضمَّ إلى هذا شيءٌ يفرق فيه بين الظاهر والمضمر، وهو: أن من كلامهم تغيير الحكم لتغيير المعنى؛ ولذا لمَّا قصدوا الجمع قالوا: رِجال، فغيَّروا لفظ "رَجُل"؛ لانتقاله من معنى الإفراد إلى معنى الجمع، كذلك جعلوا له حكمًا لا يكون في الواحد وهو / [٥٠٣ أ] التأنيث، و أَيَّدَ ذلك : أن الجمع ثانٍ للإفراد، كما أن التأنيث ثانٍ للتذكير، فلما استويا في هذا الوصف، سوَّى بينهما في الحكم . والجيد الأول، ولا يحتاج إلى هذا التعليل، وهو مع ما فيه من الزيادة لا يدفع السؤال.

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٣٩.

(٢) المفصل صـــ ٢٥٢.

وأما جواب ما ذكر من الضمير، فنقول: يجوز : الرجال خرجوا وخرجت، كما تقول: خرج الرجال وخرجت، و أما النسوة خرج فليس يجوز: خرجوا؛ لأن الضمير جماعة المذكر العقلاء يختص بهم، بل يجوز: النسوة خرجت؛ لأنه لا يعري من ضمير، وامتنع الواو لما ذكر، ولو قيل: خرج، لم يشعر بالجمع، فقيل: خرجت؛ ليشعر بمعنى الجمع ولا يلبس بالمفرد المذكر مع أنه غير حقيقي على ما يأتي بيانه في هذا الفصل. وغير الحقيقي إنما تسقط (التاء) من فعله إذا كان الفاعل ظاهرًا، إما إذا كان مضمرًا فلا؛ لما تقدم، ولما صح في الرجال التذكير مع الإتيان بما يدل على الضمير جاء مذكرًا. ولمَّا امتنع في غيره تغيَّرَ الوجه الآخر. وقول الزمخشري: " وتأنيث الجمع ليس بحقيقي"؛ لأنه لأجل العبارة، ودليله من جهة الحكم: ما ذكره أبو علي في التكملة: أنك لو سمَّيْتَ رجلًا بـ "كِلَابٍ" أو "خُرُّوق"، صرفته، ولو سميَّتَهُ بـ "عَنَاق" ، لم تصرِفْهُ"[١].

قوله: "ولذلك" يعني: لأنه غير حقيقي **اتَّسَعَ فيما أسند إليه إسقاط العلامة، تقول: فَعَلَ الرجال والمسلمات والأيام، و فَعَلَت"** بيَّنَ بالتمثيل مراده بقوله: الجمع: أنه يريد جمع التكسير وجمع المؤنث السالم، أما جمع المذكر السالم، نحو: المسلمِيْنَ، فقال عبد القاهر[٢]: "ليس فيه إلا التذكير، نحو: خرج المسلمون وخرجوا، ولا يكاد يجيء : خَرَجَت إلا في شذوذ؛ لأن الواو [علم][٣] التذكير، وليس كالتكسير الذي يشترك فيه الجميع / [٥٠٣ ب] و لأن صيغة الإفراد

---

(١) التكملة ص ٣١١.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٦٨٣.

(٣) في الأصل: (علامة علم التذكير)، وشطب على كلمة (علامة).

باقية فيه محفوظة ولم تبطل كما بطلت في التكسير، فتمحَّض الاسم للجمع [هناك][١] ولم يتمحَّضْ هنا"[٢]. انتهى. وعلى ما ذكر، يلزم ألا يجوز: قام المسلمات[٣]. وقال الشيخ يعيش[٤]: "وما كان منه مجموعًا جمع السلامة، [فما كان منه لمؤنّثٍ][٥] نحو: المسلمات، [كان][٦] الوجه تأنيث الفعل؛ لرجحان التأنيث فيه على التذكير، وذلك أن التأنيث فيه من وجهين: أن الواحد مؤنث، وهو باقٍ على صيغته، وهو مع ذلك مُقَدَّرٌ بالجماعة. والتذكير من جهةٍ واحدةٍ،

---

(١) ليست في الأصل، واستدركتها من نص المقتصد.

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١/ ٥٧١.

(٣) والصحيح أن الجمع السالم حكمه حكم مفرده، فإن جاز في مفرده التذكير والتأنيث جاز في جمعه، وإن وجب التأنيث في المفرد وجب في الجمع، وإن وجب التذكير في المفرد وجب في الجمع.

وعلى هذا فجمع المؤنث السالم يجب فيه التأنيث، فتقول: قامت المسلمات، ولا يجوز أن تقول: قام المسلمات، وهذا القول هو الراجح، وهو الذي اختاره ابن عمرون- رحمه الله-؛ على أن تأنيث الجمع مبني على تأنيث المفرد، فما وجب تأنيثه مفردًا وجب تأنيثه جمعًا، وما وجب تذكيره مفردًا وجب تذكيره جمعًا، هذا مقتضى القياس، حتى ابن مالك رحمه الله لما ذكر أن جمع المذكر السالم يجب فيه التذكير نقول له: إذًا وجمع المؤنث السالم يجب فيه التأنيث إذا كان مؤنثه حقيقيًا.

وذهب بعض العلماء إلى أن كل جمع يجوز فيه التذكير والتأنيث، حتى السالم من هذا وهذا، ومنه قول الزمخشري: لا تبال بجمعهم كل جمع مؤنث أي: وإذا كان الجمع مؤنثاً فلن يحدث أي شيء؛ لأن المرأة ليست أهلاً للقتال، والشاهد قوله: كل جمع مؤنث، ووجه هذا القول: أنك إذا قلت مثلاً: قالت المسلمون، فإنك تؤول (المسلمون) بالجماعة، أي: قالت جماعة المسلمين.

(٤) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٦٤ . والشارح تارة يقول: قال الشيخ موفق الدين يعيش، وتارة يقول: قال ابن يعيش، وتارة : الشيخ يعيش.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، واستدركته من شرح ابن يعيش .

(٦) (كان): ليست في الأصل، واستدركتها من شرح ابن يعيش.

وهو: تقديره بالجمع. وإن كان الجمع لمذكرين بالواو والنون، فالوجه تذكير الفعل، نحو: قام الزيدون، التذكير فيه من [جهتين][١]: من جهة أن الواحد باقٍ وهو مذكر، والثاني: أنه مقدرٌ بالجمع وهو مذكر. والتأنيث من جهةٍ واحدةٍ، وهو : تقديره بالجماعة، فرَجَحَ على التأنيث. وقد ذكر بعضهم الأول، وهو قليل.

قرأ حمزة[٢]، والكسائي[٣]، وابن عامر[٤]: ﴿قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي ﴾[٥]، وقد أنَّثَ بعضهم الثاني، وهو من قبيل الضرورة، قال الشاعر:

---

(١) في الأصل: (وجهين جهتين)، وشطب على كلمة : (وجهين)، وما أثبته هو الصواب؛ للاضطراب الظاهر.

(٢) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، التيمي، الزيات: أحد القراء السبعة. كان من موالي التيم فنسب إليهم. وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان (في أواخر سواد العراق مما يلي بلاد الجبل) ويجلب الجبن والجوز إلى الكوفة. ومات بحلوان. كان عالما بالقراءات، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول. توفى سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِيْنَ وَمائَةٍ -رَحِمَهُ اللهُ-. ينظر : وفيات الأعيان ٢/ ٢١٦، وسير أعلام النبلاء طبعة الرسالة ٧/ ٩٠، وغاية النهاية في طبقات القراء١/ ٢٦١، والأعلام ٢/ ٢٧٧.

(٣) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة، ولد في قرية الكوفة، له تصانيف منها: معاني القرآن، والمصادر، والحروف، والقراءات، والنوادر، وما يلحن فيه العوام، وتوفي بالري سنة ١٨٩هـــ عن سبعين عاما. ينظر: تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٣، و إنباه الرواة٢/ ٢٥٦، والنجوم الزاهرة ٢/ ١٣٠، و الأعلام ٤/ ٢٨٣.

(٤) هو: عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران اليحصبي الشامي: أحد القراء السبعة. ولد في البلقاء، في قرية " رحاب " وانتقل إلى دمشق، بعد فتحها، وتوفي فيها سنة إِحْدَىٰ وَعشْرين وَمِائَة عَن سبع وَتِسْعين سنة. ينظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١/ ٢٠٢، الأعلام للزركلي ٤/ ٩٤.

(٥) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف. وهي أيضًا قراءة الأعمش وغيره.

انظر: البحر المحيط ٦/ ١٦٩؛ والكشاف ٢/ ٥٠١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣١٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢١.

قالت بنو عامرٍ خالوا بني أَسَدٍ"[١][٢]انتهى.

"بَنُون" عند عبد القاهر ليس بجمع سلامة- وتقدم الكلام عليه[٣]-

وقول الشيخ[٤] : وقد ذكر بعضهم الأول، وهو قليل. واحد الكلمات: كلمة، وتأنيثها غير حقيقي، وترك العلامة معه غير قليل، فليت شعري هل أكسبه الجمع قوة التأنيث حتى صار ترك العلامة قليلًا!

[حكم الفعل المسند إلي ضمير الجمع في التذكير والتأنيث]

قال الزمخشري: "وأما ضميره فتقول في الاسناد إليه: "الرجال فَعَلَتْ، وفَعَلُوا"، و"المسلمات فَعَلَتْ، وفَعَلْنَ" وكذلك "الأيام" قال :

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه: يا بُؤْسَ للحَرْب ضَرّارًا لأقوام

البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٢؛ وتذكرة النحاة ص ٦٦٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٣٠ - ١٣٢، ١١/ ٣٣، ٣٥؛ والدرر ٣/ ١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٣٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٥٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠١؛ والكتاب ٢/ ٢٧٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٩ (خلا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١١٥، ٢٢٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨؛ والخصائص ٣/ ١٠٦؛ ورصف المباني ص ١٦٨، ٢٤٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٨٣؛ واللامات ص ١٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٣.

اللغة: خالوا: قاطعوا واتركوا.

المعنى: قالت قبيلة عامر: قاطع بني أسد، فما أجهلهم، والجهل يضرّ الناس كثيرًا.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٣٧٧، ٣٧٨.

(٣) ينظر : صــــــــ ٦٨٣ .

قال عبد القاهر: " إنه ليس بجمع سلامة نظرًا إلى لفظ "ابن". وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٩١.

(٤) أي: الشيخ ابن يعيش.

وإذا العَذَارَى بِالدُّخَانِ تَقَنَّعَتْ ... واسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ

وعن أبي عثمان المازني: العرب تقول: "الأجذاع انكسرت" لأدنى العدد، و"الجذوع انكسرت". ويقال: "لخمسٍ خَلَوْن"، و"لخمس عَشْرَةَ خَلَت"، وما ذاك بِضَرْبَةِ لَازِبٍ"(١).

ش: **قوله: "و أما ضميره فتقول في الإسناد إليه: "الرجال فَعَلَتْ"؛** لأنهم جماعة ، و "**فَعَلُوا**"،؛ لأنهم جمع، والعرب وضعت (الواو) ضميرًا للمذكرين، فإن جاءت مع غير مَنْ يعقل؛ فلإجرائه فيما نُسِبَ / [٥٠٤ أ] إليه مُجْرَى مَنْ يعقل، كقوله سبحانه: ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾(٢)؛ لمَّا كان دورها على نظامٍ، أشبهت مَنْ يعقل، ونحوه قول الشاعر:

إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا(٣)

---

(١) المفصل صـــــ ٢٥٢.

(٢) من الآية ٦٠ من سورة يس.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره: شربت بها والدّيك يدعو صباحه.

والبيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٤، وفي الكتاب ٢/ ٤٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٣٧٧، و المرتجل في شرح الجمل ١/ ٦٤، والخزانة ٨/ ٨٢، ٨٤، وللنابغة الذبياني في الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء / ١٤٩، والرواية به:

تمزّزتها والديك يدعو صباحه ... إذا ما بنو نعش دنوا فتصوّبوا

وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٧، ومغني اللبيب ١/ ٤٧٨، و تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٣٠.

تصوبوا: انحدروا، تمززتها: شربتها قليلاً قليلاً. =

"**والمسلمات فَعَلَتْ**" أُتْبِعَت الفعل علامة التأنيث؛ لأن الفاعل مؤنث ولم يحتج إلى إبرازه؛ لدلالة التاء على صفته.

فإن قيل: إنه للواحدة، والضمير هنا للجمع؟ قيل: ليس للجمع، بل للجماعة وهي من حيث هي جماعة مفردة؛ فلذا أُجْرِيَ مُجرى الواحد، كما في : الرجال فَعَلَتْ. فإن قيل: إن (التاء) في : "الرجال فَعَلَتْ" [تعيَّن أن الفاعل جماعة؛ لأنه لا يصح عودها إلى واحد منهم، بخلاف: "النساء فَعَلَت"][(١)]، فوجب ألا يجوز، كما أن "الرجال فَعَلَ" قيل: إن "فَعَلَ" يتعين للواحد ولا كذلك (التاء)، و إذا ثبت أنها أدلّ على الكثرة من النون –على ما يأتي–، كان طلبها الجماعة أكثر من طلبها الواحد. **قوله**: "**و فَعَلْنَ**" يعني: النساء فَعَلْنَ، فالنون ضمير الجماعة، جماعة المؤنث بمنزلة الواو في المذكر. **قوله**: "**وكذلك الأيام**" يعني: أن جمع ما لا يعقل و إن كان واحدًا مفردًا مذكرًا، فحكمه في التأنيث حكم جمع مؤنث مَنْ يعقل، وقال سُلْمِيّ بن رَبِيْعَة[(٢)]:

وإِذَا العَذَارَى [بِالدُّخَانِ][(٣)] تَقَنَّعَت ... واسْتَعْجَلَت نَصْبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ

= والشاهد فيه: تذكيره الفعل المسند إلى بنات نعش لإخباره عنها بالدنو والتصوب كما يخبر عن الآدميين. وصف النابغة خمرًا باكرها بالشرب عند صياح الديك ودنو بنات تعش للغروب.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركه في حاشية الأصل.

(٢) سُلْمِيّ بن ربيعة بن زبّان الضبي: شاعر جاهلي. اختار أبو تمام، في الحماسة، مقطوعتين من شعره. وفي ضبط اسمه خلاف ذكره البغدادي في الخزانة. من سلالته في الإسلام يعلى بن عامر بن سالم بن أبيّ بن سلمي بن ربيعة، كان على خراج الري وهمذان. ينظر : الأعلام ٣/ ١١٥.

(٣) في الأصل: (بالرجال).

دَرَّت بِأَرْزَاقِ العِبَادِ مَغَالِقٌ .... بِيَدَىَّ مِنْ قَمعِ العِشَارِ الجِلَّتِ[١]

شاهده: "تقَنَّعَت" و"مَلَّت"؛ حيث كان عائدًا إلى العَذَارَى أَنَّثَهُ، والعَذَارَى: جمع عذراء، وهي البِكر[٢]، قيل: يصف إكرام أهله الضيوف، وأنه لفرط إكرامهم تباشر الصبيَّات الأبكار ما تباشره الإماء، و أجود من هذا القول إن معنى الشعر: إن شدة القحط أوجبت ممارسة العَذَارَى ما يُصْنَعُ بالنَّار، وهُنَّ / [٥٠٤ ب] في الخَصب لا يقربْنَّ النار تصوُّنًا ، وملَّت قبل نصب القدور لشدة الحاجة إليه، أي: جعلته في المراد[٣]، والملة: الرَّماد الحار[٤]، والقمع: جمع قمعة، وهي: رأس

---

(١) البيتان من بحر الكامل .

اللغة: العذارىٰ: جمع عذراء وهي المرأة البكر. تقنَّعَت: ويروىٰ مكانها تلفَّعَت، ومعناه اتخذت من الدخان قناعا لها. استعجلت: من الاستعجال. القدور: جمع قدر. ملّت: معناه أدخلت اللحم في الرماد الحار.

والبيت كله كناية عن اشتداد الزمان. درّت: من الدر ويكون في اللبن وغيره.

العفاة: جمع عاف وهو السائل. مغالق: مفاتيح. قمع: جمع قمعاء وهي الناقة التي لها سنام كبير. العشار: جمع عشراء، وهي الناقة التي مضىٰ علىٰ حملها عشرة أشهر. الجلّة: العظيمة.

وشاهده: استعمال فعلن في ضمير العاقلات؛ والأفصح لو قال الشاعر تقنَّعن واستعجلن.

والبيت في شرح التسهيل (١/ ١٣٠)، وفي التذييل والتكميل (٢/ ١٥٧)، وفي معجم الشواهد (ص ٧٥).

(٢) العَذْرَاء: الجَارِيةُ الَّتِي لَمْ يمسَّها رَجُلٌ، وَهِيَ البِكْر، وَالَّذِي يَفْتَضُّها أَبُو عُذْرِها وَأَبُو عُذْرَتِها. والعُذْرَة: مَا لِلبكْر مِنَ الالْتِحَام قَبْلَ الافْتِضاضِ. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ١٩٦.

(٣) ينظر هذا المعنىٰ في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي صـــــ ٣٨٨.

(٤) ينظر : تهذيب اللغة (لمَّ) ١٥/ ٢٥٣، والصحاح (ملل) ٥/ ١٨٢١، واللسان (ملل) ١١/ ٦٢٨، والقاموس المحيط (فصل الميم) ١/ ١٠٥٨.

السنام[١]، وإنما كان أجود؛ لقوله فيما بعده: دَرَّت بأرزاق العباد مغَالِقٌ، فجواب (إذا): "دَرَّت"، فعلم أنه لا يريد ما ذكره الأول.

قوله: "وعن أبي عثمان[٢] : تقول: "الأجداع انكسرت" لأدنى العدد؛ لأن "أَفْعَالًا" للقليل، "**والجُذُوع انكسَرَت**" و"فُعُول" للكثير.

قال عبد القاهر[٣]: (التاء) حرف مختص بالتأنيث، فجعلت علامة فيما كان أذْهب في معنى الجمعية، و (النون) فيما هو أقل حظًا في الجمعية؛ لأن (النون) لا تَرِد للتأنيث خُصُوصًا، و إنما تَرِد على ذوات صفتها التأنيث"[٤]. انتهى.

فقوله: "إن النون لا ترد للتأنيث خصوصًا" ممنوع، بل يجوز على لغة أكلوني البراغيث[٥]: "قُمْنَ النساء"، وعليه:

(١) ينظر : مقاييس اللغة (قمع) ٥/ ٢٨.

(٢) أبو عثمان المازني: هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، أحد بني مازن بن شيبان بن ذُهْل. وَاخْتلف فِي وَفَاته، فَقَالَ بعض المصنفين الْمُتَقَدِّمين: سنة تسع وَأَرْبَعين وَمِائَتَيْنِ. وَقَالَ أَحْمد بن أبي يَعْقُوب: سنة سِتّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ. ينظر : طبقات النحويين واللغويين١/ ٨٧-٩٣، إنباه الرواة على أنباه النحاة١/ ٢٨١-٢٩١، ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٣-٢٨٦، والوافي بالوفيات ١٠/ ١٣٣-١٣٦.

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٦٨٣.

(٤) المقتصد في شرح التكملة ١/ ٥٦٤، بتصرف يسير.

(٥) أكلوني البراغيث: ظاهرة نحوية في بعض اللهجات العربية القديمة والحديثة، وهي إضافة واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو نون النسوة إلى الفعل المسند إلى فاعل ظاهر. والفصحى تجرد الفعل من هذه العلامات، فيقال: أكلتني البراغيث. وأكلوني البراغيث لغة قليلة لطيء، وأزد شنوءة، وبلحارث. وهي مسموعة في كثير من اللهجات العربية المعاصرة. وسميت بذلك؛ لأن سيبويه سمع بعض العرب يقول:=

[بِحَوْرانَ] يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُهْ[١]

ففي هذا البيت للتأنيث خصوصًا، اللهم إلا أن يدَّعِي الكثرة، فلا شكَّ أن (التاء) أكثر استعمالًا في الدلالة على التأنيث، أو أن (التاء) لمجرد التأنيث فحسب، فكانت أخص به؛ لأن (التاء) الساكنة لا تكون اسمًا، بخلاف النون.

وقال الشيخ موفق الدين يعيش[٢] – رحمه الله– "إن بناء القلة قد جرى عليه كثيرٌ من أحكام الواحد: تصغيرها على ألفاظها، نحو: أُجَيْمَال، ووصف المفرد به نحو:

= أكلوني البراغيث، فأسماها بها. وفي هذا المثال شذوذٌ ثانٍ، وهو أن البراغيث لا تعقل، وكان الأفصح قول: أكلتني البراغيث؛ فصيغة المؤنث تستخدم لما لا يعقل.

يُفترض أن نقول: أكلَتني البراغيث أو أكلني البراغيث من دون واو الجماعة. عند قولنا: أكلوني البراغيث، البراغيث فاعل (ظاهر) وهو جمع، فلمَ ألحقت علامة الجمع (الواو) بالفعل (أكلوني)؟ كأننا نقول: صلوا المسلمون/ قاموا الزيدون.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره: وَلكِنَّ دِيافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ

والبيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٤، والاشتقاق ص ٢٤٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٦٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩؛ ٧/ ٣٤٦، والدرر ٢/ ٢٨٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٦، ٦٢٦، ولسان العرب ٧/ ٣٢١ (سلط)، ٩/ ١٠٨ (دوف)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥٠، وخزانة الأدب ٧/ ٤٤٦، ١١/ ٣٧٣، والخصائص ٢/ ١٩٤؛ ورصف المباني ص ١٩، ٣٣٢، وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٤٦، ولسان العرب ١/ ٦٧ (خطأ)، وهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

اللغة: ديافيٌّ: نسبة إلى قرية بالشام وهي (ديافٌ). السليط: الزيت. والمعنى: هجا رجلاً فجعله من أهل القرى العاملين لإقامة عيشهم، ونفاه عمّا عليه العرب من الانتجاع والحرب.

والشاهد فيه قوله: "يعصرن" فالنون هنا حرف، وليست اسمًا، على لغة "أكلوني البراغيث"، والشائع في الكلام إفراد الفعل في مثل هذه الحالة.

(٢) سبقت ترجمته صـــــ ٦٦٤.

[بُرْمَة أَكْسَارٍ][١]، وعود الضمير إليها مفردًا في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[٢]، فلما غلبت على القلة أحكام المفرد، عبَّروا عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع؛ لئلا يتوهم فيها الإفراد"[٣].

وقال ابن الحاجب[٤]: "حملوا الجموع على تقدير الأعداد، و إن لم تُذْكَرْ نظرًا إلى المعنى / [٥٠٥ أ] فقالوا: "الأَجْذَاع انْكَسَرَت" نظرًا إلى أنه جمع قلة، فثبت [على][٥] حاله [مع][٦] تقدير ألفاظ العدد، كأنك قلت: ثلاثة أجذاعٍ أو نحوها إلى العشرة، وإذا قلت: "الجذوع انكسَرَت"، فهو لما فوق العشرة والتمييز فيه مفرد، فكأنك قلت: "أَحَدَ عَشَرَ جِذْعًا، أو مائة جِذْعٍ، أو ألف جِذْعٍ، فحُمِلت على تقدير وجود ما يكون تمييزًا له"[٧].

قوله: "ويقال لخمس خَلَوْنَ، ولخمس عَشْرَةَ خَلَت" يريد: أنه مثل "الأجذاع انكسرت"، و"الجذوع انكسرت" في أنه مع "الخمس" قال: "خَلَوْنَ"، ومع "خَمْس

---

(١) لعلها: برمة أعشارٍ، وقد ذكرها ابن يعيش في ٣/ ٢٢٠ فقال: ويؤكّد شَبَهَ التكسير بالمفرد أنهم قد يصفون المفردَ بجمع التكسير، نحو قولهم: "بُرْمَةٌ أَعْشارٌ" ، و"ثَوْبٌ أَسْمالٌ" ، و"قِدْرٌ أَكْسارٌ" ، ولا يفعلون ذلك في جمع السلامة فاعرفه.

(٢) من الآية ٦٦ من سورة النحل.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٣٨٢. بتصرف.

(٤) سبقت ترجمته في صـــــــ ٦٧٥.

(٥) في الأصل: (مع)، وما أثبته من نص الإيضاح.

(٦) في الأصل: (على)، والصواب ما أثبته كما في الإيضاح.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٦١.

عَشْرَة" قال: "خلت"، ويحتمل أن يقال: لأن مفسر "خمس عشرة" مفرد، فردَّ الضمير مفردًا لذلك.

وقوله: "وما ذاكَ بِضَرْبَةِ لازِبٍ"(١) يعني: يجوز "الأجذاع انكسرت"، و" الجذوع انكسرت"، و"لِخَمسٍ خَلَت"، و"لخمس عشْرَة خَلَوْنَ"، لكن الأول أجود؛ لما ذكر من الدليل، ومن قال : "خمس عشرة خَلَوْنَ"؛ فلأن المفسر وإن كان مفردًا فهو في معنى جمع.

فإن قيل: الضمير يعود إلى المبتدأ لا إلى المفسر؟ قلت: هو هو في المعنى ، فلا فرق.

فصل [حكم صفة اسم الجمع في التذكير والتأنيث]

قال الزمخشري: ونحو "النخل" و"التمر" مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ وقال: ﴿مُّنقَعِرٍ﴾ . ومؤنث هذا الباب لا

---

(١) يريد: بأمْرٍ ثابتٍ يلزمك أن تأتي به، بل أنتَ مخيَّرٌ إن أتيتَ به، فحَسَنٌ؛ وإن لم تأت به، فعربيٌّ جيّدٌ، وهو من قولهم: "لَزَبَ الشيء يَلْزُبُ لُزُوبًا" إذا ثبت، و"لازِبٌ" أفصحُ من "لازِمٍ". ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٨٢.

والعامة تقوله بالميم. ينظر: إصلاح المنطق ٢٨٨، والقلب والإبدال ١٤، وأدب الكاتب ٤٢٥، والزاهر ١/ ٦٠٩، والجمهرة ١/ ٣٣٤، ٣٣٥، والتهذيب ١٣/ ٢١٥، والصحاح ١/ ٢١٩، ٥/ ٢٠٢٩ (لزب، لزم) وفي معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٤: "اللازب: اللاصق. وقيس تقول: طين لاتب.... والعرب تقول: ليس هذا بضربة لازب ولازم، يبدلون الباء ميما، لتقارب المخرج".

يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع. وقال يونس: فإذا أرادوا ذلك؛ قالوا: "هذه شاةٌ ذكرٌ"، و"حمامةٌ ذكرٌ"[١].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "ونحو "النخل والتمر" مما بينه وبين واحده التاء".

الفصل مُحَمَّدٌ: الجنسُ الذي بينه وبين واحده (التاء) مذكرٌ؛ لأنه جنسٌ، فلذا يجوز أن يقال: "طَالَ النَّخْلُ" و"طَارَ الحَمَامُ"، ويقعُ على الجمعِ؛ فلذا يجوز أن يؤنث فعله[٢]، فيقال: "طالت النخل"، و"طارت الحمام"، وصفته تجري مُجرى الفعل في ذلك؛ فلذا لما قال: يُذكَّر ويؤنَّث، استشهد بالصفة، قال تعالى : ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[٣] فذكَّرَ ؛ لأجل أنه جنس، وقال: ﴿خَاوِيَةٍ﴾[٤]، فأنَّثَ؛ لوقوعه على الجمع. ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر / [٥٠٥ ب] من لفظه؛ لالتباس الواحد بالجمع.

وقوله: "من لفظه" احترازًا مما له واحد من غير لفظه كـ "دِيك"، وجاز ذلك؛ لفقد ما ذكر من العلة.

---

(١) المفصل صـــ ٢٥٢، ٢٥٣.

(٢) أي: أن ما جاء من هذا القبيل يجوز فيه التذكير والتأنيث، فالتذكير بالحمل على اللفظ؛ لأن لفظه ليس بتكسير، فيعبر عنه بالجمع فيذكر، والتأنيث بالنظر إلى المعنى كالجماعة. ينظر: المذكر والمؤنث للفراء صـــ ٨٥، والمذكر والمؤنث لابن التستري صـــ ١٠٦، والكشاف ٤/ ٣٩.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة القمر.

(٤) من الآية ٧ من سورة الحاقة، وتمامها: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾.

وقال يونس[١]:" فإذا أرادوا ذلك، يعني: إذا أرادوا الواحد المذكر قالوا: هذه شاة ذكر، وحمامة ذَكَر، يعني: ميَّزوه بالصفة، و "حمامة" أنثى، و"شاة" أنثى.

وقوله: "**وتقول : هذه شاة ذكر**" ؛ لأن فيه تأنيثًا لفظيًا، فيجوز اعتباره ، وعلى ذا لا يلزم أن يكون قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ﴾[٢] إنها أنثى؛ لجواز أن يكون لما في لفظ "نملة" من التأنيث، فالذي جوَّزَ الإتيان باسم الإشارة للمؤنث مع التصريح بالتذكير، يجوِّز الإتيان بعلامة التأنيث في الفعل و إن كان مذكرًا.

فإن قيل: يلزم : قامت طلحة، وإن عنيت رجلًا؛ لوجود (التاء) في لفظه؟ فالجواب من وجهين: أحدهما: أنه مذهب لبعضهم على ما تقدم.

الثاني: إنما يلزم إن لو جاز: هذه طلحة للرجل، وهو منتفٍ بالإجماع، والأجود : أن اسم الجنس بينه وبين مسماه علقة ولا كذلك العلم، فافترقا.

وقال السخاوي[٣]: "قال الجرمي[٤]: التذكير لغة أهل تميم، والتأنيث لغة أهل الحجاز".

وروى الفرَّاء[٥] أيضًا: "حَمَامًا" ذكرًا، على الفصل بالصفة بينه

---

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٦٨٠ . و ينظر رأيه في : شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ٨٧.

(٢) من الآية ١٨ من سورة النمل، وتمامها: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾.

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٤ .

(٤) سبقت ترجمته في : صـــ ٦٤٩.

(٥) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٦ .

وبين الجنس"(١)

فصل [الأبنيـــــــة التي تلحقها ألف التأنيـــــث المقصـــــورة]

قال الزمخشري: والأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة على ضربين: مختصةٌ بها، ومشتركةٌ. فمن المختصة "فُعْلَى"، وهي تجيء على ضربين: اسمًا وصفةً. فالاسم على ضربين: غير مصدر كـ "البُهْمَى"، و"الحُمَّى"، و"الرُّؤْيَا"، و"حُزْوَى"، ومصدرٌ كـ "البُشْرَى"، و"الرُّجْعَى". والصفة نحو: "حُبْلَى"، و"خُنْثَى"، و"رُبَّى". ومنها "فَعَلَى"، وهي على ضربين: اسم كـ "أَجَلَى"، و"دَقَرَى"، و"بَرَدَى"، وصفة كـ "جَمَزَى"، و"بَشَكَى" و"مَرَطَى". ومنها "فُعَلَى" كـ "شُعَبَى وأُرَبَى". ومن المشتركة "فَعْلَى"، فالتي ألفها للتأنيث أربع أضرب: اسم عين كـ "سَلْمَى" و"رَضْوَى"، و"عَوَّى"، واسم معنى كـ "الدَّعْوَى"، و"الرَّعْوَى"، و"النَّجْوَى"، و"اللَّوْمَى"، ووصف مفرد كـ "الظَّمْأَى" و"العَطْشَى"، و"السَّكْرَى"، وجمع كـ الجَرْحَى"، والأَسْرَى". والتي ألفها للإلحاق، نحو: "أَرْطَى"، و"عَلْقَى" لقولهم: "أرطاة"، و"علقاة". ومنها "فِعْلَى" فالتي ألفها للتأنيث ضربان: اسم عين مفرد كـ

(١) قال الفراء: " إذا أرادت العرب إفراد واحدة اسم الجمع قالوا: "شاة" للذكر والأنثى، لم ترد بالهاء هاهنا التأنيث المحض، إنما أرادوا الواحد، فكرهوا أن يقولوا: "عندي جراد"، وهو يريدون الواحد من الجراد؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لم يعرف واحدٌ من جمع، فجعلت الهاء دليلًا على الواحد. فهذا قياس مطرد. وربما فعلوا عند موضع الحاجة، فجعلوا الأنثى مفردة بالهاء، وجعلوا الذكر مفردًا بطرح الهاء، فيكون الذكر على لفظ الجمع، من ذلك: "رأيت نعامًا أقرع"، و "رأيت حمامًا ذكرًا". ويقولون: "رأيت جرادًا على جرادة" و "حمامًا على حمامة"، يريدون: ذكرًا على أنثى" ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ص ٦١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٩٣.

"الشِّيْزَى" و"الدِّفْلَى" و"الذِّفْرَى" فيمن لم يصرف. وجمع كـ "الحِجْلَى"، و"الظَّرْبَى" في جمع : "الحَجَل والظَّرِبَان"، ومصدر كـ "الذِّكْرَى". والتي للإلحاق ضربان: اسم كـ "مِعْزَى" و"ذِفْرَى" فيمن صرف، وصفة كقولهم: "رجلٌ كِيْصَى" وهو: الذي يأكل وحده و"عِزْهَى" عن ثعلب، وسيبويه لم يثبته صفة إلا مع التاء نحو: "عِزْهَاة"(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "والأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة"

الفصل مُحَمَّدٌ: لمَّا فرَغَ من (التاء) الدالة على التأنيث، انتقل إلى الألف، وهما ألفان: مقصورة، وممدودة. بدأ بالمقصورة؛ لأنها لم تُغَيَّر بالقلب، فقال: "والأبنية المقصورة على ضربين" يعني: المقصورة أن تكون مفردة ليس معها ألف أخرى/ [٥٠٦ أ] وسُمِّيَت مقصورة؛ لقصرها عن الإعراب، أي: حُبِسَت عنه لمَّا لَمْ يمكن تحريكها.

وقوله: "على ضربين"؛ لأنها إما أن [تكون](٢) مختصة، و إما ألا تكون، وهي: المشتركة.

قوله: "مختصَّة" يعني: بألف التأنيث، لا توجد المختصة إلا وفيها (تاء) التأنيث، و إن جاء بخلاف ذلك فقليل لا يعبأ به.

---

(١) المفصل صـــــ ٢٥٣.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وليست في الأصل.

ومشتركة: اسم مفعول بمعنى:أنها أبنية اشتركت فيها ألف التأنيث وغيرها، وليست باسم فاعل؛ لعدم فاعل (اشترك) في كل واحد من الأبنية، وهو في المعنى صفة لها، وقد قال فيما بعد: "**فمن المشتركة: "فَعْلَى**"، فلا بد أن تكون مشتركة، وهو واحد، وفاعل (اشترك) لا يكون واحدًا.

ثم شرع في المختصة فمنها: "فُعْلَى"– بضم الفاء– قال سيبويه: "لا يكون "فُعْلَى" والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قد قال: "بُهْمَاةٌ [واحدةٌ][(١)]"، وليس هذا بالمعروف"[(٢)] انتهى؛ لأن "فُعْلَى" لم تجئ مصروفة، فعلم أنهم اعتقدوا فيها التأنيث، ولأنهم لم يدخلوا عليها (تاء) التأنيث، ولو كانت لغير التأنيث، لجاز دخول (تاء) التأنيث عليها في بعض الصور، وتقدَّم انكار سيبويه لـ "بُهْمَاة"[(٣)]، ومن قال ذلك اعتقدها للتكثير، ولا يصح على رأي سيبويه أن يقال: اعتقدها للإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول مثال: "جُعْفَر"– بضم الجيم وفتح الفاء– وعلى رأي الأخفش: لا يمتنع الإلحاق.

---

(١) في الأصل: (واحد)، وما أثبته من نص الكتاب .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٥٥.

(٣) قال سيبويه: "ولا يكون فعلى والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قال: بهماةٌ واحدةٌ وليس هذا بالمعروف، كما قالوا: فعلاةٌ بالهاء صفةً، نحو: امرأةٍ سعلاةٍ ورجلٍ عزهاةٍ".

فأما من أثبتوه فقد ذكروا من أمثلته: عزهى، وسعلى، وكيصى، قد رد عليهم أنصار سيبويه بإنكار الأولين، وقالوا: لا نعرفها إلا بالتاء، وأما المثال الثالث فلا يلزم أن يكون فِعلى – بكسر الفاء – وإنما يجوز أن يكون أصله فُعْلَى – بالضم – فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، والألف في الثلاثة للإلحاق: أما في الأولين فللإلحاق بدرهم، وأما في الثالث فللإلحاق بجخدب.

وأجاز السيرافي[١] الإلحاق بـ "جُخْدَب"[٢]، و إن لم يكن من الأصول؛ لأن حروفها كلها أصول- ذكره في باب الجمع-[٣] ولا أراه؛ لأن سيبويه لم يرْوِه، وغيره لم يرْوِ منه كثيرًا، فصار بمنزلة النادر، والنادر لا يقاس عليه.

ثم ما معنى قول السيرافي: إن حروفه كلها أصول؟ أيريد أنه وجد / [٥٠٦ ب] هذا الوزن فهو رأي الأخفش؟ أم يريد أنه لم يوجد ، فكيف يلحق به؟ أم يريد أنها قليلة، ومع قلتها يقاس عليها، فنكون كمذهب الكوفيين في قياسهم على النادر. **قوله: "وهي"** يعني: هذه البنية، يعني: "فُعْلَى" **تجيء على ضربين: اسمًا وصفة** - تقدَّم معنى الصفة- ويريد بالاسم: الاسم الذي ليس بصفة، **فالاسم على ضربين: غير مصدر كـ "البُهْمَى"** وهو : نبت[٤]، **و"الحُمَّى"** نسأل الله العافية،

---

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٦٥٧.

(٢) رجل جَخْدَبٌ: عَظِيم الجِسْم عريض الصَدر. الصحاح (جدب) ١/ ٩٧.

(٣) قال السيرافي: " فإن قال قائل لِمَ قال سيبويه: وكل شيء من بنات الثلاثة فهي بناء بنات الأربعة وألحق ببنائها ثم ذكر (سلّم وسلالم) و (جندب وجنادب) وليس من مذهبه أن في بنات الأربعة " فُعْلَل " وإن كان الأخفش وغيره يقولون: إن " جُخْدَب " (فُعْلَل) وقد حكوا (بُرْقُع)، و (بُرْقَع) و (جُؤْذُر) و (جُؤْذَر). قيل له هذه الأسماء تجري عنده مُجرى الملحق لأنه " جُخْدَبًا " حروفه أصلية فإنما عدل عن أن يجعله أصلا في الرباعي؛ لأنه مخفف من " جخادب " عنده وصار بمنزلة الرباعي الأصلي؛ لأن حروفه كلها أصلية وصار (سلّم) و (دمّل) و (خرّب) ملحقا به. شرح الكتاب ٤/ ٣٤٩.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٢٣٠، و في اللسان (بهم) ١٢/ ٦٠: وقال الليث: البهمى نبت تجد به الغنم وجدا شديدا ما دام أخضر، فإذا يبس هر شوكه وامتنع، ويقولون للواحد بهمى والجمع بهمى، قال سيبويه: البهمى تكون واحدا وجمعا وألفها للتأنيث. =

و"**الرؤيا**" فيها أربع لغات: "رُؤْيَا"، و"رُوْيَا"، و"رُيَّا"، و"رِيًّا"[(١)] وهي مختصة لما يرى في المنام، فأما ما كان منه في اليقظة فهي الرؤية، و [المرَّة][(٢)] الواحدة: "الرَّأْيَة"[(٣)][(٤)] قال:

=وقال قوم ألفها للالحاق والواحدة بهاة، وقال المبرد: هذا لا يعرف، لا تكون ألف فعلى بالضم لغير التأنيث ... قال ابن سيده: هذا قول أهل اللغة، وعندي أن من قال بهاة فالالف ملحقة له بجخدب. المحكم والمحيط الأعظم (الهاء والباء والميم)٤/ ٣٤٠.

(١) ينظر : تهذيب اللغة ١٥/ ٢٢٨، وَزعم الْكسَائي: أَنه سمع أعرابيّاً يقْرَأ: (إِن كُنْتُم للرُّيَّا تَعْبُرُون) . وَقَالَ اللّيث: رَأَيت رُيّاً حَسنة. قَالَ: وَلَا تجْمع الرُّؤيا. وَقَالَ غَيره: تجمع الرُّؤيا: رُؤًى، كَمَا يُقال: عُلْياً، وعُلًى.

قَوْله عزّ وجلّ: {هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِءْياً} (مَرْيَم: ٧٤) . قُرِئت رِئْياً بِوَزْن رِعْياً وقُرئت رِيّاً. وَقَالَ الفرّاء: الرِّئْيُ: الْمَنْظر. وَقَالَ الْأَخْفَش: الرِّيّ مَا ظهر عَلَيْهِ ممّا رَأَيت.

وَقَالَ الفَراء: أهل الْمَدِينَة يَقْرءونها رِيّاً بِغَيْر همز، وَهُوَ وَجه جيّد، من رَأَيْت، لِأَنَّهُ مَعَ آيَات لَسْنَ مَهْموزات الْأَوَاخِر. وَذكر بَعضهم أَنه ذهب بالرِّيّ إِلَى رَوِيت إِذا لم يَهْمز. وَنَحْو ذَلِك قَالَ الزّجّاج.

قَالَ: وَمن قَرَأَ رِيّاً بِغَيْر همْز فَلهُ تَفْسيران:

أَحدهمَا: أنّ مَنْظره مُرْتَوٍ من النِّعمة، كَأَن النَّعيم بَيِّنٌ فيهم. وَيكون على تَرك الهَمزة من رَأَيت.

وَقَالَ اللَّيْث: الرَّئِيّ: جِنِّي يَعْرض للرّجل يُريه كَهَانَة وطِبّاً. يُقَال: مَعَ فُلان رَئِيّ.

(٢) في الأصل: (المرأة)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٣) في اللسان (رأي) ١٤/ ٢٩١: "وَلَيْسَتِ الهاءُ فِي رَأْيَة هُنَا للمَرَّة الْوَاحِدَةِ إِنَّمَا هُوَ مصدَرٌ كَرُؤيةٍ، إِلَّا أَنْ تُرِيدَ المَرَّةَ الْوَاحِدَةَ فَيَكُونَ رَأَيْته رَأْية كَقَوْلِكَ ضَرَبْتُه ضربة، فأَمَّا إِذ لَمْ تُرِدْ هَذَا فرأْية كرؤْية لَيْسَتِ الهاءُ فِيهَا للوَحْدَة".

(٤) ومنه قول ذي الرُّمَّة :

إِذَا ما رَآها رَأْيَةً هِيضَ قَلْبُهُ ... بِها كَانْهِياضِ الْمُتْعَبِ الْمُتَهَشِّمِ

رَأَيْتُكَ رَأْيَةً فَاصْطَدْتُ ضَبًّا.... وَكُنْتُ إِذَا رَأَيْتُكَ لا أَخِيْبُ[(١)]

و"**حُزْوَى**": موضع بالدهناء من بلاد تميم[(٢)]، قيل: طود من الرمل عظيم بالدهناء، وقياسها: "حُزْيَا" كـ "الدُّنْيَا" و"العُلْيَا" من حيث كانت اسمًا، غير أنها شَذَّت شذوذَ "القُصْوَى": "القُصْيَا"، غير أن "حُزْوَى" أمثل من "القُصْوَى"؛ لأنها علم، والأعلام يكثر فيها التغيير[(٣)].

= والبيت من الطويل، وهو من شواهد: العين ٢/ ٧٧، ٨/ ٣٠٩، وتهذيب اللغة ٢/ ١٦٧، ومجمل اللغة ١/ ١٤٨، ومقاييس اللغة ١/ ٣٤٨، وأساس البلاغة ١/ ٩٤، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٢/ ٧٥١.

(١) البيت من الوافر، ولم أجد هذه الرواية فيما اطلعت عليه، والرواية التي وجدتها:

ذكرتُكِ ذكرةً فاصطدتُ ضَبّاً ... وكنتُ إذا ذكرتُكِ لا أَخيبُ

والبيت بهذه الرواية ورد بلا نسبة في: البيان والتبيين ٢/ ٢٤١، والحيوان ٧/ ١٥١، والكامل في اللغة والأدب ٢/ ٢٢٤، ورسالة الصاهل والشاحج لأحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان المعري، التنوخي (المتوفى: ٤٤٩هـ) صـ ١٥.

ونسب للأصمعي في: ربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشري ٥/ ٤٣١.

والبيت من الوافر، وعلى هذه الرواية فلا شاهد.

(٢) قال ياقوت الحموي:" حُزْوى: - بضم أوله، وتسكين ثانيه- ، مقصور: موضع بنجد في ديار تميم، وقال الأزهري: جبل من جبال الدّهناء مررت به، وقال محمد بن إدريس بن أبي حفصة: حزوى باليمامة، وهي نخل بحذاء قرية بني سدوس، وقال في موضع آخر: حزوى من رمال الدّهناء". معجم البلدان ٢/ ٢٥٥.

(٣) قال في المساعد ٤/ ١٥٧:" وخرج بصفة الاسم فلا تبدل فيه نحو: حُزوى، اسم موضع. هذا ما ذهب إليه المصنف، وهو مذهب الفراء وابن السكيت والفارسي وناس من اللغويين؟ وذهب إليه أن تصحيح حُزوى شاذ وأن قياس الاسم الإعلال وتمسكوا بالدنيا أنثى الأدنى ونحو ذلك. وقالوا إن الصفة تبقى =

ومصدر كـ "البُشْرَى"، للبشارة، تقول: بشَّرْتُهُ بُشْرَى أو بِشَارَة.

وقال ابن جني[١]: "قال أبو إسحاق : إنما قيل لها بِشَارة؛ لأن الإنسان إذا بُشِّرَ بشيءٍ، حسُنَت له بُشرتُه". فإن قيل: كيف ذاك وقد قال الله – تعالى– : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[٢]؟ قيل: هذا يجري مُجرى قولهم: عتابك السيف"[٣] انتهى .

=على لفظها ولا تغير نحو: خذ الحلوى واعط المزى، قالوا وشذ من الاسم شيء لم يقلب وهو القصوى. وحزوى اسم موضع، ولعل الأول أقرب إلى الصواب".

وينظر: الكتاب٤/ ٣٨٩، وسر صناعة الإعراب ص ٧٣٥ – ٧٣٦ والمنصف ٢/ ١٦٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٢١٣، والممتع ٢/ ٥٤٤ –٥٤٥، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٢٠ – ٢١٢٠، والارتشاف ١/ ٢٩١.

و" حُزْوَى" لم يغير، لعدم مزيد الثقل وعدم مايحمل عليه، كحمل العُلْيا على الأعلى .

وهذا الذي ذكرته وإن كان خلاف المشهور عند التصريفيين، فهو مؤيد بالدليل،وهو موافق لقول أئمة اللغة. فمن قولهم ما حكاه الأزهري عن ابن السكيت ، وعن الفراء أنهما قالا: ماكان من النعوت مثل الدُّنْيَا والعُلْيَا فإنّه بالياء؛ لأنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف، إلاّ أن أهل الحجاز قالو: " القُصْوى" فأظهروا الواو،وهو نادر. وبنو تميم يقولون: القُصْيا . تهذيب اللغة، باب القاف والصاد ٩/ ٢١٩.

(١) سبقت ترجمته في صـــــــ ٧٧١.

(٢) من الآية ٢١ من سورة آل عمران، ومن الآية ٣٤ من سورة التوبة، والآية ٢٤ من سورة الانشقاق.

(٣) قال البغدادي: "وَلَيْسَ الْمَعْنى فِي عتابك السَّيْف على أَنَّك تشبه عتابه بِالسَّيْفِ بَدَلا من العتاب. أَلا ترى أَنه يَصح أَن تَقول: مداد قلمه قَاتل كسم الأفاعي وَلَا يَصح أَن تَقول: عتابك كالسيف، اللَّهُمَّ إِلَّا أَن تخرج إِلَى بَاب آخر وَشَيْء لَيْسَ هُوَ غرضهم بِهَذَا الْكَلَام فتريد أَنه قد عَاتب عتاباً خشناً مؤلماً. ثمَّ إِنَّك إِذا =

و"**الرُّجْعَى**": الرجوع، يقال: رَجَعْتُهُ رُجْعَى أو رُجُوعًا، قال تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ﴾[١] قيل: ذلك على معنى تفخيم الكلمة وتكثيرها. وقيل: لمَّا أنَّثَ المصدر بالتاء، أنَّثَ بالألف؛ لأنها / [٥٠٧ أ] أختها في الدلالة على التأنيث.

والصفة نحو: "**حُبْلَى**"، صفة المرأة الحامل، و"**خُنْثَى**": لمن أشكل أمره أنه رجل أو امرأة، من التخنُّث، وهو : التكسُّر والتَّثَنِّي[٢].

و"**رُبَّى**" : وهي الشاة التي وضعت حديثًا، وقال الأموي: هي رُبًّا إلى شهرين. وقال أبو زَيْد: الرُبَّى : من المَعز، وقال غيره: والضأن أيضًا[٣].

ومنها: يعني : من المختصة: "**فَعَلَى**"– دليلها ما تقدم في "فُعْلَى"[٤]– ، وهي على ضربين: اسم كـ "أَجَلَى": موضع[١]، "دَقَرى": اسم روضة بعينها عن الأصمعي، وقال غيره: يقال: "روضة دَقَرَى" لكل روضة خضراء كثيرة النبات[٢]، وأنشد:

= قلت السَّيْف عتابك خرجت بِهِ إِلَى معنى ثَالِث وَهُوَ أَن تزْعم أَن عتابه قد بلغ فِي إيلامه وَشدَّة تَأْثِيره مبلغا صَار لَهُ السَّيْف كَأَنَّهُ لَيْسَ بسيف. انْتهى. خزانة الأدب٩/ ٢٥٩.

(١) الآية ٨ من سورة العلق. وفي الأصل: "وإِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَىٰ"، وهو تحريف.

(٢) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم (الخاءوالثاء والنون) ٥/ ١٦٤، واللسان (خنث) ٢/ ١٤٥.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (باب الراء والفاء) ١٥/ ١٣١، قال الأزهري: " أَبُو عُبيد، عَن الْأَصْمَعِي: إِذا ولدت الشَّاة فَهِيَ رُبَّى. وَإِن مَاتَ وَلَدهَا أَيْضا فَهِيَ رُبَّى بَيِّنَةُ الرِّباب...

وَقَالَ الأمويّ: رباها: مَا بَينهَا وَبَين عشْرين يَوْمًا من وِلادتها وَقيل: شَهْرَيْن.

وَقَالَ أَبُو زيد: الرُّبَّى: من المَعِز؛ وَمثلهَا من الضَّأْن: الرَّغُوث.

وَقَالَ الْأَصْمَعِي: جَمع الرُّبّى: رِباب. وينظر أيضًا: الصحاح ١/ ١٣١.

(٤) ينظر : صـــــ ٩٢٩ من التحقيق، ونصه : قال سيبويه: "لا يكون "فُعْلَى" والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قد قال: "بُهْمَاةٌ واحدةٌ"، وليس هذا بالمعروف" انتهى؛ لأن "فُعْلَى" لم تجئ مصروفة، فعلم=

وكأنَّها دَقَرَى تَخايَلُ نَبْتُها .. أُنُفٌ يَغُمُّ الضَّالَ نَبْتُ بِحَارِها(٣)

البحار: الرياض، فعلى قول الأصمعي: تكون صفة، ونص سيبويه أنها اسم(٤).

= أنهم اعتقدوا فيها التأنيث، ولأنهم لم يدخلوا عليها (تاء) التأنيث، ولو كانت لغير التأنيث، لجاز دخول (تاء) التأنيث عليها في بعض الصور.

(١) أَجَلَى- بفتح أوله وثانيه وثالثه، بوزن جمزى محرّك، وآخره ممال، وهو اسم جبل في شرقي ذات الأصاد، أرض من الشّربّة. وقال ابن السكيّت: أجلى هضبات ثلاث على مبدأة النعم من الثّعل بشاطئ الجريب الذي يلقى الثّعل، وهو مرعى لهم معروف، وقال الأصمعي: أجلى بلاد طيبة مريئة، تنبت الحليّ والصّليّان. وقال السكّري أجلى: هضبة بأعلى نجد. وقال محمد بن زياد الأعرابي: ويقال: إن أجلى موضع في طريق البصرة إلى مكة. معجم البلدان١/ ١٠٢.

(٢) ينظر قول الأصمعي وغيره في : المقصور والممدود لأبي علي القالي صـــــ ١٤٥. وينظر : معجم البلدان ٢/ ٤٥٩.

(٣) البيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٤٨؛ ولسان العرب ٤/ ٤٥ (بحر)، ٢٨٩ (دقر)، ١٢/ ٤٤٣ (غمم)؛ والمخصص ١/ ٢٩٥، ٣/ ٨٤، ٤/ ٤١٨، ٤٨٨؛ وأساس البلاغة (دقر)؛ وتاج العروس (ضيل). .

وفي الأصل: «بينها أنف يعم» ، صوابه من الديوان واللسان.

دقرى: روضة خضراء ناعمة، والأنف، بضمتين: الذي لم يرع. يغمّ: يعلو ويستر ويغطّي» ، أي نبتها يغمّ ضالها. والضال: السّدر البري، والبحار: جمع بحرة، وهي الأرض المستوية التي ليس بقربها جبل. وهذا التفسير من اللسان (دقر) . وفي مادة (بحر) : «البحرة: الروضة العظيمة مع سعة» .

(٤) وَالصَّحِيح أَن دَقَرَى اسْم رَوْضَة لِأَن سِيبَوَيْهٍ قَالَ: وَيكون على فَعَلَى" فيهما. فالاسم: قلهى وهي أرض، وأجلى، ودقرى، ونملى". الكتاب ٤/ ٢٥٦. قَالُوا دَقَرَى وَهُوَ اسْم، ودَغَرَى من الدَّغْر وَهُوَ: الحَمْل =

و"بَرَدَى": نهر بدمشق(١)، ويقال : "بَرَدَيَّا"(٢).

وصفة كـ "جَمَزَى"، "فَعَلَى" من الجمز، وهو : سرعة السير، وهو مما يوصف به الإناث والذكور(٣).

وقال الأصمعي(٤): "لم أسمع "الفَعَلَى" إلا في المؤنث، إلا في بيتٍ جاء لأمية بن أبي عائذ الهُذَلِيّ(٥):

=والدَّفْع، وَقَالَت امْرَأَة من الْعَرَب لولدها: وغَزْوَاً إِذا لقِيتُم العَدُوَّ فَدَغْراً لَا صَفَّاً. تَقول احمِلوا عَلَيْهِم وَلَا تقوموا فِي الصفِّ". المخصص ٤/ ٤٨٨.

(١) ينظر : جمهرة اللغة (ب ر ص) ١/ ٣١٢، والمقصور والممدود لأبي علي القالي صــ ١٤٦، وتهذيب اللغة (باب الدال والراء) ١٤/ ١١٦، ومعجم البلدان ١/ ٣٧٨.

(٢) في معجم البلدان ١/ ٣٧٨: "بَرَدَيَّا: بفتح الدال، وياء مشددة، وألف، وفي كتاب التكملة للخارزنجي: بكسر الدال، وهو من أغلاطه، قيل: هو نهر دمشق وقيل غير ذلك".

(٣) يقال: حِمار جمزى: أي -وثاب سريع، ويقال: الناقة تعدو الجمزى، وكذلك الفرس . اللسان (جمز) ٥/ ٣٢٣.

(٤) سبقت ترجمته في صــــ ٧١٨ ، وينظر قوله في: المقصور والممدود لأبي علي القالي صـ ١٤٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ١٥١، وتهذيب اللغة (باب الحاء والدال) ٥/ ١٢٣، واللسان (جمز) ٥/ ٣٢٣.

(٥) أمية بن أبي عائذ العمري ثم الهذلي ، شاعر أدرك الجاهلية، وعاش في الإسلام. كان من مدّاح بني أمية، له قصائد في عبد الملك ابن مروان. من أهل الحجاز ثم رحل إلى مصر فأكرمه عبد العزيز بن مروان. توفى نحو سنة ٧٥هــ . ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٩/ ٢٨٧، والأعلام للزركلي ٢/ ٢٢، و معجم الشعراء ص ٩٤٥.

كَأَنِّي ورَحْلِي إِذَا هَجَرت ... عَلَى جَمَزَى جَازِئ بالرِّمَالِ[1]" انتهى.

قال الرِّيَاشِي[2]:" لم يوصف الذكر بشيءٍ آخر هكذا إلا هذا الحرف ، وحرف آخر في قول الهُذَلِيّ:

أَوَ اصْحَمَ حَامٍ جَرَامِيْزَهُ... حُزَابِيَةٍ حَيَدَى بالرِّحَالِ[3]" انتهى .

---

(١) البيت من المتقارب، لأميّة بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٩٨؛ والمنصف ٣/ ٥٩؛ وللهذلي في الخصائص ٢/ ١٥٥. ويروى : إذا رعتها

اللغة والمعنى: الرحل: أداة ركوب الجمال والنوق. رعتها: أفزعتها. الجَمَزَى: سير قريب من العَدْوِ. الجازئ: الكافي، وأجزأ الإبلَ: كفاها عن الماء بالرطب والكلأ.

شبّه نفسَه فوق رحله حين أفزعها، بشخصٍ يكفي الإبل بالرمال عن العطش.

والشاهد: مجيء" جمزى" صفة لاسم مذكر ، وهو "رحل".

(٢) هو العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي، ولد سنة ١٧٧هـ ، وهو لغوي راوية، من أهل البصرة، من مصنفاته: الخيل، والإبل، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب. توفي سنة ٢٥٧هـ .ينظر : بغية الوعاة ٢/ ٢٧، و الوافي بالوفيات ١٦/ ٦٥٢، ٦٥٤، و الأعلام ٣/ ٢٦٤.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٤٩٩؛ ولسان العرب ١/ ٣٠٩. ٣١٠ (حزب)، ٣/ ١٥٩ (حيد)، ٥/ ٣١٨ (جرمز)، ٣٢٣ (جمز)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ٦١؛ وتهذيب اللغة ٤/ ٣٧٤، ٤١٩، ٥/ ١٩٠؛ وتاج العروس ٢/ ٢٦٥ (حزب)، ٥ ١/ ٥٧ (جرمز)، ٧٠ (جمز)، (دحل)، (صحم)؛ وللهذلي في مقاييس اللغة ٢/ ١٢٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ٣٣٣ (صحم)؛ وتاج العروس ٨/ ٤٩ (حيد)؛ والمخصّص١٥/ ٦٩؛ وديوان الأدب ٣/ ٤١٢؛ وكتاب العين ٦/ ٢٠٣. =

وحكى ابن جني[١] أيضًا: " رجُلٌ دَلَظَى"[٢]: للشديد الدفع، من "دَلَظَهُ" إذا دفعه، إلا أنه قد روى بيت الهذلي: "على حيَّدٍ" "[٣] انتهى.

وليس "الجَمَزَى" بمصدر / [٥٠٧ ب] وصف به كـ "عَدْل" كما ذهب إليه بعضهم؛ لأنه لو كان كذلك، لم يكن لقول سيبويه إنه صفة معنى؛ لأن المصادر يوصف بها على قاعدتها.

و"**بَشَكَى**"، يقال: ناقة بَشَكَى: سريعة، ومنه: عَدَا البَشَكَى، أي: سريعًا، كأنه صفة لعدو، ومنه: "ابتَشَكَ الكلام"، إذا اختلقه[٤]؛ لأن الكاذب لا يتدبر ولا يروي كالبقول، ما يقوله عن حقيقة، فيسرع في كل ما يخطر بباله من القول.

و"**مَرَطَى**": ضربٌ من العَدْوِ سريع، قال ابن السكِّيت[٥]: هو فوق التقريب

=والأَصْحَمُ: حمارٌ يَضْرب إِلَى السَّواد والصُّفرة. وحَيَدَى: يَحِيدُ عَنْ ظلِّه لِنَشَاطِهِ. والحِزْبَاءَةُ: مَكَانٌ غَليظٌ مرتفعٌ. والشاهد فيه : مجيء "حَيَدَى" صفة لأَصْحَم، وهو مذكر.

(١) سبقت ترجمته في صـــــ ٧٧١.

(٢) ينظر : اللسان (دلظ) ٧/ ٤٤٤.

(٣) ينظر قول ابن جني في: لسان العرب (حيد) ٣/ ١٥٩، وتاج العروس (حيد) ٨/ ٤٩.

(٤) ينظر : اللسان (بشك) ١٠/ ٤٠٠، ٤٠١.

(٥) هو يعقوب بن اسحاق أبو يوسف بن السكِّيت، ولد سنة ١٨٦هـ ، أصله من خوزستان، تعلم ببغداد، كان عالما بنحو الكونيين، عِلْم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، وله تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر، وتفسير دواوين العرب. من مصنفاته: "إصلاح المنطق"، و "الألفاظ"، و "الأضداد"، و "القلب والإبدال". توفي سنة ٢٤٤هـ . ينظر : طبقات النحويين واللغويين صـ ٢٠٢، و إنباه الرواة ٤/ ٥٧- ٥٨، و وفيات الأعيان ٦/ ٣٩٥، ومعجم الأدباء ٢٠/ ٥٠- ٥٢، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٩، و الأعلام ٨/ ١٩٥.

ودون [الإهذاب][١].

قال ابن جني: " المَرَطَى من السهم: الأمْرَط، وهو الذي لا ريش عليه، فهو لا يلْصَق به شيءٌ يمسكه، فهو إذًا من السرعة". انتهى.

ومنها: يعني من المختصة: "**فُعَلَى**"- بضم الفاء وفتح العين- قال سيبويه: "ويكون على "فُعَلَى" وهو قليل في الكلام، نحو: "شُعَبَى"، و"الأُرَبَى"، و"أُدَمَى" أسماء"[٢] انتهى.

"أُدَمَى" : مكان[٣]، ودليل اختصاصه: عدم صرفه كما تقدم[٤].

"**شُعَبَى**" : مكان[٥]، قال:

أَعَبْداً حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيبًا[٦]

---

(١) في الأصل: (الإهاب)، وما أثبته هو الصواب ، وقد ذكر أن هذا القول لابن السكيت والصواب أنه للأصمعي. انظر : الصحاح (مسط) ٣/ ١١٥٩، و المخصص ٤/ ٤٨٩، و لسان العرب (مرط)٧/ ٤٠١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٥٦.

(٣) أُدَمَى: بضم أوله، وفتح ثانيه، قال بعضهم: أدمى اسم جبل بفارس. وفي الصحاح أدمى على فعلى، بضم الفاء، وفتح العين: اسم موضع. وقال محمود بن عمر: أُدَمَى: أرض ذات حجارة في بلاد قشير... وقال محمد ابن إدريس: الأُدَمَى: جبل، فيه قرية، باليمامة، قريبة من الدام، وكلاهما بأرض اليمامة. معجم البلدان ١/ ١٢٦، ١٢٧ بتصرف.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ١٨٥ .(رسالة دكتوراه).

(٥) شُعَبَى: اسم موضع في بلاد بني فزارة...، وقال نصر: شعبى جبل بحمى ضرية لبني كلاب. معجم البلدان ٣/ ٣٤٦. بتصرف

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه: أَلؤماً لا أبا لك واغترابا =

و"**أُرَبَى**" من أسماء الداهية[١].

بقى من المختصة:"**فُعَالَى**"، لا يكون ألفه إلا للتأنيث، نحو: "حُبَارَى" و"سُكَارَى"[٢]. قال ابن جني[٣]: " وينبغي أن تعلم أن مثال "فُعَالَى" في الجمع جارٍ مجرى "فُعَال"، و أن الألف أنثت الجمع كتأنيث : "قَتْلَى" و"صَرْعَى"، كما أن (التاء) في "حِجَارَة" و"ذِكَارَة" إنما هي لتأنيث "فِعَال"، وكما أن (التاء) في : "عُبُورة" و"ذُكُورة" إنما هي لتأنيث "فُعُول"، وقد عدَّ سيبويه "فُعَالًا" في التكسير، فتكون "فُعَالَى"

=والبيت من قصيدة لجرير يهجو فيها العباس بن يزيد الكندي كما في الديوان (٦٤٩)، ط. دار المعارف، على غير ما قاله العيني من أن اسمه خالد الكندي، والذي ألبس على العيني ذكره اسم خالد أول القصيدة؛ لكن المذكور أول القصيدة هو خالد مرخم خالدة على مؤنث، وقد خاطبها في البيت الثاني الذي تركه الشارح، وهو قوله:

ألم تتبيني كلفي ووحدي ... غداة يرد أهلكم الركابا

وانظر بيت الشاهد في الكتاب (١/ ٣٣٩)، والأغاني (٨/ ٢١)، والخزانة (٢/ ١٨٣) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٩٨)، وشرح التصريح (١/ ٣٣١).

(١) ينظر : المقصور والممدود لأبي علي القالي صـــ ٢٤٦، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٢/ ٧١٣، وسفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي ١/ ٤٢.

(٢) ذكر الجوهري في الصحاح (حبر) ٢/ ٦٢١: أن ألف (حُبَارَى) ليست للتأنيث ولا للإلحاق" وهو وهم كما ذكر ذلك بعض العلماء، كابن هشام فقد قال: "وفي الصحاح أن ألف (حُبَارَى) ليست للتأنيث، وهو وهم، فإنه قد وافق على أنه ممنوع من الصرف" أوضح المسالك ٤/ ٢٩٠، والدميري قال بعد نقله نص الجوهري" وهذا سهو منه، بل ألفها للتأنيث كسماني، ولو لم تكن له لانصرفت". حياة الحيوان الكبرى ١/ ٣٢١، والفيروزابادي قال: " وألفه للتأنيث، وغلط الجوهري؛ إذ لو لم تكن له لانصرفت" القاموس المحيط (حبر) ٢/ ٢.

(٣) سبقت ترجمته في صـــــــ ٧٧١.

تأنيثه. وينبغي أن تعلم أن ألف "غُيَارَى" – بالضم– إنما هي للتأنيث، و ألف "غَيَارَى" – بالفتح– إنما هو بدل من (ياء) "فِعَال"، كما أن ألف "حُبَالَى" بدل من ياء "حَبالَى"؛ بدلالة : "دَعَاوٍ" و"فَتَاوٍ" في جمع : "دَعْوَى" و"فَتْوَى" "[١]. انتهى. / [٥٠٨ أ]

قوله: "**ومن المشتركة**" لمَّا فرغ من المختصة، شرع في المشتركة، فإن قيل: ذكرت أن المشتركة اسم مفعول وفعلها لازم وليس معه حرف جر، فكيف جاز بناؤه؟ قيل: أوصل الفعل بعد حذف حرف الجر، فصار متعديًا،

فمنها : "**فَعْلَى**"، **فالتي ألفها للتأنيث أربعة أضرب**، دليل الحصر الاستقراء، وإن شئت فلأنها لا تخلو من أن تكون مفردة أو لا، فإن كانت مفردة فلا تخلو من أن تكون صفة أو لا، فإن لم تكن صفة فلا تخلو من أن تكون اسم معنى أو لا، فقد دارت بين النفي والإثبات.

اسم عين[٢]، **كـ** "**سَلْمَى**": أحد جَبَلَيْ طيِّءٍ[٣]، **و**"**رَضْوَى**": جَبَل بالمدينة[٤].

---

(١) لم أجد هذا القول في كتب ابن جني المطبوعة، فلعله في كتاب مفقود لم يصل إلينا.

(٢) وهو ما كان شخصًا مَرْئيًّا.

(٣) ينظر : معجم البلدان ١/ ١٥٣.

(٤) رضوىٰ: وهو جبل بالمدينة، وقال عرّام بن الأصبغ السّلمي: رضوىٰ جبل، وهو من ينبع علىٰ مسيرة يوم ومن المدينة علىٰ سبع مراحل، ميامنه طريق مكّة ومياسره طريق البريراء لمن كان مصعدا إلىٰ مكّة، وهو علىٰ ليلتين من البحر ويتلوه عزور، وبينه وبين رضوىٰ طريق المعرقة تختصره العرب إلىٰ الشام ووادي الصفراء منه من ناحية مطلع الشمس علىٰ يوم، وقال ابن السكيت: رضوىٰ قفاه حجارة وبطنه غور يضربه الساحل، وهو جبل عند ينبع لجهينة بينه وبين الحوراء. المصدر السابق ٣/ ٥١.

و"**عَوَّى**": منزلة من منازل القمر[١]، وهي خمسة أنجم يقال لها: (وَرِك الأسد)، وفيها القصر والمد، وهي كواكب ملتوية، "فَعْلَى" من "عَوَيْتُ يدَهُ" إذا لويتها، وقلبت لامها واوًا؛ لأن "فَعْلَى" إذا كانت اسمًا، قلبت ياءُها واوًا كـ "التقوى"[٢]–

---

(١) ينظر : الصحاح (عوى) ٦/ ٢٤٤١، ومنتخب الصحاح (عوى) ١/ ٣٦٢٢.

(٢) قَالَ ابْن جني: قَالَ لي أَبُو عَليّ: إِنَّمَا قيل: العواء لِأَنَّهَا كواكب ملتوية، قَالَ: وَهِي من عويت يَده أَي لويتها. فَإِن قيل: فَإِذا كَانَ أصلها عوياء وَقد اجْتمعت الْوَاو وَالْيَاء وسبقت الأولى بِالسُّكُونِ، وَهَذِه حَال توجب قلب الْوَاو يَاء، وَلَيْسَت تَقْتَضِي قلب الْيَاء واوا، أَلا تراهم قَالُوا طويت طيا وشويت شيا. فَالْجَوَاب أَن فعلى إِذا كَانَت اسْما لَا وَصفا وَكَانَت لامها يَاءً قلبت ياؤها واوا وَذَلِكَ نَحْو التَّقْوَى، أصلها: وقيى لِأَنَّهَا فعلى من وقيت، والثنوى وَهِي فعلى من ثنيت، والبقوى وَهِي فعلى من بقيت، والرعوى وَهِي فعلى من رعيت، فَكَذَلِك العوى فعلى من عويت، وَهِي مَعَ ذَلِك اسْم لَا صفة بِمَنْزِلَة التَّقْوَى والبقوى وَالْفَتْوَى فقلبت الْيَاء الَّتِي هِيَ لَام واوا وَقبلهَا الْعين الَّتِي هِيَ وَاو، فالتقت واوان، الأولى سَاكِنة فادغمت فِي الْآخِرَة فَصَارَت عوى كَمَا ترى، وَلَو كَانَت فعلى صفة لما قلبت ياؤها واوا ولبقيت بِحَالِهَا نَحْو: الخزيا والصديا ، وَلَو كَانَت قبل هَذِه الْيَاء وَاو لقلبت الْوَاو يَاء كَمَا يجب فِي الْوَاو وَالْيَاء إِذا التقتا وَسكن الأول مِنْهُمَا. وَذَلِكَ نَحْو:ا مراة طيا وريا واصلها: طويا، ورويا؛ لانها من طويت وَرويت، فقلبت الْوَاو مِنْهُمَا يَاءً وادغمت فِي الْيَاء بعْدهَا فَصَارَت طيا وريا، وَلَو كَانَت ريا اسْما لوَجَبَ أَن يُقَال روى وحالها كَحال العوى. قَالَ: وَقد حكى عَنْهُم العواء بِالْمدِّ فِي هَذَا الْمنزل من منَازِل الْقَمَر، وَالْقَوْل عِنْدِي فِي ذَلِك انه زَاد للمد الْفَاصِل ألف التانيث الَّتِي فِي العوى فَصَارَ التَّقْدِير مِثَال العواا الفين كَمَا ترى ساكنين فقلبت الْآخِرَة الَّتِي هِيَ علم التانيث همزَة لما تحركت لالتقاء الساكنين. وَالْقَوْل فِيهَا القَوْل فِي حمراا وصحراا وصلفاا وخبراا، فلما التقت ألفان اضطروا إلى تحريك إحداهما، فجعلوها الثانية، لأنها حرف الإعراب، فصارت صحراء وصلفاء. المحكم والمحيط الأعظم (العين والواو والياء) ٢/ ٣٨٤، وينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٩٩.

على ما يأتي في موضعه[١]- ومَنْ مدَّ، فإنه زاد ألفًا قبل ألف التأنيث، ثم أبدل من ألف التأنيث همزة، قال الشاعر:

وَقَدْ بَرَدَ اللَّيْلُ التَّمَامَ عَلَيْهِمُ ... وَقَدْ صَارَتِ العَوَّاءُ لِلشَّمْسِ مَنْزِلَا[٢]

وينبغي أن تكون ضرورة؛ لأنه لو كان من غيرها لقيل: "العيَّاء"؛ لزوال "فَعْلَى" الموجب لقلب الياء واوًا، وقيل: عينها ولامها واوان من "العُوَّة"، وهو : الصوت والجلبة، حكاها أبو زيد[٣].

واسم معنى[٤] **كـ "الدَّعْوَى"** : مصدر دَعَوْتُ الله – سبحانه- دَعْوَى، وقد تكون

---

(١) الشارح وافته المنية قبل أن يصل إلى باب الإبدال والإعلال. ينظر المخطوط (ق) ٥٧٠، وهي آخر المخطوط.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في كتاب الفصول والغايات لأبي العلاء المعري صـ ٣٩٧، والمقصور والممدود لأبي علي القالي صـ ٨٤ والرواية به :

وقد برد اللّيل التّمام عليهم ... وأصبحت العوّاء للشّمس منزلا

والشاهد فيه: مجيء العواء بالمدّ، فإنه زاد ألفًا قبل ألف التأنيث، ثم أبدل من ألف التأنيث همزة.

(٣) ينظر قول أبي زيد في الصحاح (عوى) ٦/ ٢٤٤٢. ونصه: " أبو زيد: العَوَّةُ: الصوت والجَلَبَة، مثل الضوَّة. يقال: سمعت عَوَّةَ القوم وضوَّتهم، أي: أصواتهم وجلبتهم. والأصمعي مثله. وينظر : منتخب الصحاح (عوى) ١/ ٣٦٢٢، وتاج العروس (عوى) ٣٩/ ١٣٣.

(٤) اسم المعنى: وهو ما كان مصدرًا.

"الدَّعْوَى": ما ادَّعَيْت به[١]، فيكون كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾[٢]، أي: مخلوق الله.

و"**الرَّعْوَى**": مصدر بمعنى الارعواء، يقال: ارعَوَى عن القبيح، إذا رجع عنه، وهو حَسنُ الرَّعْوِ والرِّعْوِ والرَّعْوَى[٣] / [٥٠٨ ب]

وليس من "رَعَيْتُ"[٤]؛ لعدم موجبٍ انقلبت له الياء واوًا، والأصل عدم الشذوذ[٥]، وأصلها: "ارْعَوَّ" كـ "احْمَرَّ"، إلا أن الواو الثانية قلبت ياءًا؛ لتطرفها ووقوعها رابعة.

---

(١) قال الأزهري: الدعوى اسم يقوم مقام الادعاء، يقال: ادعى يدعي ادعاء ودعوى وتكون الدعوى بمعنى الدعاء، يقال اللهم أشركنا في صالح دعاء المسلمين ودعوتهم. تهذيب اللغة (باب العين والدال) ٣/ ٧٧.

(٢) من الآية ١١ من سورة لقمان، وتمامها: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦۚ بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾.

(٣) ذكر ذلك القول الأزهريُّ في تهذيب اللغة "رعى" ٣/ ١٦٣ فقال:"وقال الليث: يقال: ارْعَوى فلان عن الجهل ارعواءً حسناً، ورَعْوَى حسنة، وهو نزوعه وحسن رجوعه". وذكره أيضاً ابن الشجري في أماليه ٢/ ٤٥٤-٤٥٥ فقال: "ارعوى عن القبيح رجع عنه، وهو حسن الرّعْوَى، وارْعَوَى من مضاعف الواو، فأصله: ارْعَوَوَ. كما أنَّ أصل: احمرَّ احمرر، فكرهوا أن يُدْغِموا فيقولوا: ارعوَّ يَرْعوُّ، كما قالوا: احْمَرَّ يَحْمَرُّ، فقلبوا الواو الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٤) قال بذلك جمهورُ النحاةِ واللغويين، فقد صرَّح بذلك كراع النمل في المنتخب ص ٥٧٢، ونسبه الأزهري في تهذيب اللغة "رعى" ٣/ ١٦٣ للكسائي، وصرح به ابن جني في سر الصناعة ص ٨٨، ٨٩، ٩٠،٥٩١، والمنصف ٢/ ١٥٨. وينظر الصحاح واللسان والقاموس "رعا".

(٥) وهو قول أبي علي الفارسي. ينظر: التكملة صـــ ١٠١.

وقد وضَّح ناظر الجيش ذلك فقال : وهو أولى من شذوذ يؤدي إلى قول من قال: أبدلت الواو من الياء في فعلى اسما مقاصة منها، إذا كانت هي المغلّبة عليها في معظم الكلام ، وحسب هذا القول ضعفا أنه يوجب=

و"الرَّعْوَى" أيضًا: الإبل التي ترعى حوالي القوم لا يُبْعِدُون بها لحاجتهم إليها، والجمع: "الرُّعَاوِي" – بفتح الراءِ وضمِّها[١].

و"**النَّجْوَى**": المُناجاه، وهي: المُسَارَّة[٢]، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ ﴾[٣]، أي: أصحاب نجوى[٤].

=أن يكون ما فعل، من الإعلال المطرد الذي اقتضته الحكمة ظلما وتعديا؛ إذ المقاصة لا تكون في غير تعدّ، وقولهم: فعل هذا الإعلال فرقا بين الاسم والصفة كما فرق بينهما في جمع فعله. ليس بجيد – أيضا – لأن الالتباس هناك واقع كجلدات وندبات وعدلات وحثرات، فبتسكين عيناتها يعلم أنهن جمع جلدة بمعنى شديدة، وندبة بمعنى نشيطة، وعدلة بمعنى: ذات عدالة، وحثرة بمعنى: رقيقة، وبفتحها يعلم أنهن جمع مرة من: جلد وندب وعدل وحثر، فظهرت فائدة الفرق هناك، وأما: ثنوى وأخواتها فألفاظ قليلة يكتفى في بيان أمرها بأدنى قرينة لو خيف التباس، فكيف والالتباس مأمون؛ إذ لا توجد صفات توافق ثنوى وأخواتها لفظا، ومما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ، تصحيح ياء الريّا وهي الرائحة، والطغيا وهو ولد البقرة الوحشية بفتح طائه وضمها، وسعيا اسم موضع فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها . انتهى. ينظر: تمهيد القواعد ١٠/ ٥١٣١.

(١) ينظر : منتخب صحاح الجوهري (رعي) ١/ ١٩١٧.

(٢) نَجَاهُ نَجْواً ونَجْوَى: سارَّه. والنَّجْوَى والنَّجِيُّ: السِّرُّ. والنَّجْوُ: السِّرُّ بَيْنَ اثْنَيْنِ، يُقَالُ: نَجَوْتُه نَجْواً أَي سارَرْته، وَكَذَلِكَ ناجَيْتُه، وَالِاسْمُ النَّجْوى. لسان العرب (نجا) ١٥/ ٣٠٨.

(٣) من الآية ٤٧ من سورة الإسراء، وتمامها: ﴿ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾.

(٤) جَعَلَهُمْ هُمُ النَّجْوى، وإِنما النَّجْوى فِعلهم، كَمَا تَقُولُ قَوْمٌ رِضاً، وإِنما رِضاً فِعْلهم. ولذلك وُحّد، و"هم" جماعة، لكونه مصدرًا، جُعلوا نفسَ النجوى مبالغة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٨٦، واللسان (نجا) ١٥/ ٣٠٨.

وقال أبو علي[١]: "ويحتمل أن تكون اسمًا للقوم المتناجين، فتكون صفة"[٢].

وقال أبو البقاء[٣]: "يجوز أن يكون النجوى اسم مصدر كـ "العَطَاء" بمعنى الإعطاء"[٤].

و"**اللَّوْمَى**" : اللوم مصدر لامه لومًا ولَوْمَى.

ووصف مفرد[٥]، **كـ "الظَّمْأى"** مؤنث "ظمآن"، والغالب على "فَعْلَان" أن يكون مؤنثه "فَعْلَى"[٦]– على ما نُبِّهَ عليه فيما لا ينصرف–[٧].

و"**العَطْشَى**" مؤنث : "عَطْشَان"، و"**السَّكْرَى**" مؤنث: "سَكْرَان".

---

(١) أبو علي الفارسي: سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٠ .

(٢) التكملة صـــ ٣٢٧.

(٣) هو أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين، ولد ببغداد، وتلقى النحو عن ابن الخشَّاب وغيره، ثم حاز قصب السبق في علوم اللغة العربية، وتصدر لتعليم الناس، وهو كوفي المذهب، وله مصنفات مفيدة منها في النحو: شرح الإيضاح لأبي علي، وشرح اللمع لابن جني، وشرح المفصل للزمخشري، توفى – رحمه الله- ببغداد سنة ٦١٦هـــ . ينظر : بغية الوعاة٢/ ٣٨، وشذرات الذهب٥/ ٦٧، والأعلام ٤/ ٨٠، ونشأة النحو ص٢٠٩.

(٤) لم أجد هذا القول لأبي البقاء، ولكنه قال: "وَالنَّجْوَىٰ: مَصْدَرٌ، أَيْ ذَوِي نَجْوَىٰ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ نَجِيٍّ، كَقَتِيلٍ وَقَتْلَىٰ. ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٢٤.

(٥) أي: الضرب الثالث من أضرب (فَعْلَىٰ) التي ألفها للتأنيث.

(٦) وهو نظيرُ "أَفْعَلَ" "فَعْلاء"، نحوِ: "أحمر"، و"حمراء" في أنّ مؤنَّثه على غير بناء مذكّره.

(٧) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٢٤٤(رسالة دكتوراه) ، و (ق) ٨٢ أ من المخطوط .

وجمع كـ "الجَرْحَى"[١] جمع: "جَرِيح"، و**"الأَسْرَى"** جمع: "أسير"– وتقدم في الجمع فيما هو آفة أو داء[٢]– ودليل هذه الألفات أنها للتأنيث: عدم انصرافها، وعدم لحوق تاء التأنيث لها كما ذكر في المختصة.

والتي ألفها للإلحاق، يعني: من "فَعْلَى"، **نحو: "أَرْطَى"**: نبت يُدبغ به[٣].

و"عَلْقَى": نبت[٤]؛ **لقولهم: "أَرْطَاه" و"عَلْقَاه"**، لمَّا أدخلوا فيهما **(تاء)** التأنيث، عُلِمَ أنهم لم يقصدوا بألفهما التأنيث، فألفهما للإلحاق بـ "**جَعْفَرٍ**".

ومن قال:

يَسْتَنُّ فِي عَلْقَى وفِي مُكُورِ[٥]

---

(١) أي: الضرب الرابع من أضرب (فَعْلَى) التي ألفها للتأنيث.

(٢) ينظر: صـــ ٨٤٤ .

(٣) الأَرْطَاةُ شجرةٌ ورقُها عَبْلٌ مفتولٌ وجمعُها الأراطَى، منبتِها الرمال لَهَا عروق حُمر يُدْبغُ بورقها أَساقِي اللّبن، فيطيبُ طعمُ اللَّبن فِيهَا. ينظر: تهذيب اللغة (أ رط) ١٤/ ١٣، واللسان (أرط) ٧/ ٢٥٤.

(٤) العَلْقى: شجر تدوم خضرته فِي القيظ، وَلها أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. المحكم والمحيط الأعظم (ع ل ق) ١/ ٢١٤، واللسان (ع ل ق) ١٠/ ٢٦٤.

(٥) هذا الرجز للعجاج، وقد نسبه سيبويه لرؤبة، ونقل عنه أبو علي وابن سيده ذلك، وليس في ديوانه. والعلقى المكور: شجر. ديوان العجاج صـــ ٢٩، ومنسوب له في القيسي ١١٢، و أراجيز العرب ٩٥، والشنتمري ٢/ ٩، و إصلاح المنطق ٢٥٨، وهو منسوب لرؤبة في سيبويه ٢/ ٩، والخصائص ٣/ ٣١٢، والمخصص ٤/ ٤٧٥، ٥/ ٦٠، وغير منسوب في جمهرة اللغة ٢/ ٧٩٩، ٩٤٠، و الخصائص ١/ ٢٧٥. ورواية الديوان: "فَحَطَّ"، وبقية المراجع فيما عدا سيبويه والمخصص: "يستن"، والخصائص: "فكَرَّ".

اعتقد أن ألفه للتأنيث؛ ولذا لم ينونه[١].

قال أبو علي: "ومثل ذلك: "﴿تَتۡرَا﴾[٢]، وهو "فَعْلَى" من المواترة، و أبدلت [من][٣] واوها التاء كما أبدلت في : "تُرَاث" و "تُخْمَة". والأقيس عندي ترك الصرف، كـ "الدَّعْوَى و "النَّجْوَى"؛ لأن [ألف][٤] الإلحاق لم [تدخل][٥] المصادر. وقد كثر دخول ألف التأنيث / [٥٠٩ أ] على المصادر في هذا البناء وفي غيره"[٦] انتهى . ويمكن أن يكون على قول من نوَّنَ "تَتْرًى" بغير ألفٍ و إذا وقف وقف على الألف المبدلة من التنوين[٧]. ذكره أبو البقاء.

---

(١) وفي "عَلْقَى" و "أَرْطَى" خلاف طويل بين النحويين: فسيبويه و أبو علي يقولان إن ألفهما للتأنيث، إذ لو كانت للإلحاق لنَوَّنَها رؤبة في الشاهد، وابن جني يرى أن ألفهما ليست للتأنيث؛ بدليل مجيء (هاء) التأنيث بعدها، تقول: "أَرْطَاة" و "عَلْقَاه"، فإذا نزعوا الهاء عنها قالوا: "عَلْقَى" و "أَرْطَى". وروى القيسي: أن أبا عُبَيْدَة قال: أرأيتم كأصحاب التصريف يقولون: إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة تأنيث، وقد قال العجاج: يستن.. البيت. فلم يصرف. وهم مع هذا يقولون: "عَلْقَاة"... فبلغ ذلك أبا عثمان فقال: إن أبا عبيدة من أين له أن يعرف مثل هذا؟ يريد: ما تقدم من الاختلاف فيها. ينظر : المحكم ١/ ٢١٤، والخصائص ٣/ ٣١٢، والمخصص ٤/ ٤٧٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٠، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٢٩.

(٢) من الآية ٤٤ من سورة المؤمنون، وتمامها:﴿ ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُۖ فَأَتۡبَعۡنَا بَعۡضَهُم بَعۡضٗا وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَۚ فَبُعۡدٗا لِّقَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾.

(٣) ليست في الأصل، وأثبتها من نص التكملة .

(٤) ليست في الأصل، و أثبتها من نص التكملة.

(٥) في الأصل: (يدخل)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق كما في التكملة .

(٦) التكملة صـــ ٣٢٦.

(٧) قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو {ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرًى} منونة. وقرأ الباقون {تَتۡرَى} ومن نون وقف بالألف. ومن لم ينون وكان مذهبه الفتح وقف عليه أيضا بالألف، وهم: نافع وابن عامر وعاصم=

ونقل عن العبدي[١]: "بين "تَتْرَى" و"دَعْوَى" و"نَجْوَى" فرقًا: أن "دَعْوَى" قد استعمل بمعنى الدعاء والدعوة، وكذلك "النَّجْوَى" يقال فيها: المناجاه، ومثل هذا لا يوجد في "تَتْرَى"" انتهى.

ولم يحتج إلى ما ألفه للتكثير كـ "قَبَعْثَرَى"[٢]؛ لأن هذا الوزن لا يكون عليه شيء فيه ألف التأنيث؛ لأنه ليس من المختصة ولا المشتركة[٣].

ومنها: يعني من المشتركة : "**فِعْلَى**"- بكسر الفاء وسكون العين-، **فالتي ألفها للتأنيث ضربان:** -دليل الحصر الاستقراء- **اسم عين مفرد كـ** "**الشِّيْزَى**"، يقال للواحد والجمع كـ "الفُلك"، وهو خشب أسود يُتَّخذ منه القِصَاع[٤]، ويقال: "الشِّيْز" أيضًا.

=ويعقوب. ومن كان مذهبه الكسر والإمالة وقف عليه بالياء، ويقال: ليس بياء ولكن ألف ممالة وهم: حمزة والكسائي وخلف. ينظر : المبسوط في القراءات العشر صــ ٣١٢، وحجة القراءات صــ ٤٨٧.

وذكر أبو البقاء أن فِي أَلِفِهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ أَحَدُهَا: هِيَ لِلْإِلْحَاقِ بِجَعْفَرٍ، كَالْأَلِفِ فِي أَرْطَى ؛ وَلِذَلِكَ تُؤَنَّثُ فِي قَوْلِ مَنْ صَرَفَهَا. وَالثَّانِي: هِيَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ. وَالثَّالِثُ: هِيَ لِلتَّأْنِيثِ، مِثْلَ سَكْرَى ؛ وَلِذَلِكَ لَا تُنَوَّنُ عَلَى قَوْلِ مَنْ مَنَعَ الصَّرْفَ. ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٥٥.

(١) هو أبو طالب ابن بقية العبدي. وترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ١٠١، وبغية الوعاة/ ٤٥٩، ومعجم الأدباء٢/ ٢٣٦، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ٢٣٠. وينظر قوله في ابن بقية العبدي وآراؤه الصرفية ص ٦١.

(٢) قَبَعْثَرى، وَهُوَ الْعَظِيم الخَلْق الْكثير الشَّعَر من الْإِبِل وَالنَّاس. جمهرة اللغة (٣/ ١٢٢٨).

(٣) قال سيبويه: " وكذلك قبعثرى؛ لأنك لم تلحق هذه الألف للتأنيث. ألا ترى أنك تقول: قبعثراةٌ، وإنما هي زيادة لحقت بنات الخمسة، كما لحقتها الياء في قولك: دردبسٍ". الكتاب ٣/ ٢١٢.

(٤) ينظر : اللسان (شيز) ٥/ ٣٦٣.

و"**الدِّفْلَى**": نبت(١)، وفيه لغتان: الصرف وتركه، فمن صرفه، اعتقد الألف للإلحاق بـ "دِرْهَم"، ومَنْ لم يصرِفْهُ، جعل ألفه للتأنيث(٢).

و"**ذِفْرَى**" **فيمن لم يصرف،** على أن الدال على أنها للإلحاق: الصرف، وعلى أنها للتأنيث، عدم الصرف، وهو ما وراء الأذن من القفا، وهو أول ما يعرق من البعير(٣).

وجمع كـ "الحِجْلَى"، و"الظِّرْبَى" في جمع: "الحَجَل" و ["الظربان](٤)– وتقدما في الجمع(٥)– ولا يعلم لهما نظير.

ومصدر كـ "الذِّكْرَى" مصدر "ذَكَرْتُهُ ذِكْرَى"، قال تعالى : ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٦)، ومعناه: الذكر بالقلب واللسان، ودليل كونها في هذه الكلم للتأنيث: عدم سماع الصرف فيها. وقد أشار الزمخشري إلى ذلك بقوله: "**وذِفْرَى**" **فيمن لم يصرف.**

---

(١) شجر مر أخضر حسن المنظر يكون في الأدوية. وفي المخصّص (٥/ ٦٢): (وحكى أبو الحسن أن دفلى تكون جمعا وتكون واحدا).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢١٢)، المقتضب (٢/ ٢٥٩، ٤/ ٣٤)، المذكر والمؤنث لابن الأنباريّ (١/ ١٩٣)، التكملة (١٠٣)، والغريب المصنف (باب: فعلى مقصورة).

(٣) ينظر : اللسان (ذفر) ٤/ ٣٠٧.

(٤) في الأصل: (الضربان)، وما أثبته هو الصواب، لأن مفرد "الظَّرِبَى" بالظاء.

(٥) ينظر : صـــ ٧١٧، ٧١٨ .

(٦) الآية ٥٥ من سورة الذاريات.

والتي ألفها للإلحاق ضربان: اسم كـ "مِعْزَى" وهو معروف، **و"ذِفْرَى"**[١] **فيمن صرف**[٢] / [٥٠٩ ب] – تقدم شرحه– .

وصفة كقولهم: "رجلٌ كِيْصَى"، وهو الذي يأكل وحده[٣]. **و"عِزْهِي" عن ثعلب**[٤] للذي لا يُطْرَبُ لِلَّهْوِ تَكَبُّرًا[٥]، **وسيبويه لم يثبته صفة إلا مع التاء، نحو: "عِزْهَاة"**[٦].

فيمكن أن يحمل قول سيبويه على أنه لا يكون ألفه للتأنيث؛ لأنها متى كانت لغير التأنيث، جاز لحوق التاء إذا أريد المؤنث، فلا يكون استدراكًا على سيبويه

---

(١) الذفرى: هو الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير. الصحاح (ذفر) ٢/ ٦٦٣.

(٢) اختلفت العرب فيها فمن نوّنها جعلها للإلحاق، ومن لم ينوّنها جعلها للتّأنيث. شرح التصريف للثمانيني صـــ ٢٨٨.

(٣) ينظر : تهذيب اللغة (كيص) ١٠/ ١٧٠، واللسان (كيص) ٧/ ٨٥، والقاموس المحيط ١/ ٦٣٠.

(٤) حكى أحمد بن يحيى ثَعْلَبٌ: "عِزْهِى" بغير تاء. شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٨٨.

(٥) ينظر : المخصص ٤/ ١٣، واللسان (عَزَه) ١٣/ ٥١٤.

و قد اختلف العلماء في مجئ فِعْلى – بكسر فسكون – صفة، فأثبته قوم ونفاه شيخ هذه الصناعة سيبويه، وذكر أنه لا يجئ صفة إلا بالتاء (٤/ ٢٥٥) ، فأما من أثبتوه فقد ذكروا من أمثلته: عِزْهَى، وسِعْلَى، وكِيْصَى، وقد رد عليهم أنصار سيبويه بإنكار الأولين، وقالوا: لا نعرفها إلا بالتاء، وأما المثال الثالث فلا يلزم أن يكون فعلى – بكسر الفاء – وإنما يجوز أن يكون أصله فُعْلَى – بالضم – فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، والألف في الثلاثة للإلحاق: أما في الأولين فللإلحاق بدرهم، وأما في الثالث فللإلحاق بجخدب. راجع شرح الشافية للرضي ٣/ ١٣٥ حاشية ٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٥٥.

قال سيبويه: "ولا يكون فعلى والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قال: بهماةٌ واحدةٌ وليس هذا بالمعروف، كما قالوا: فعلاةٌ بالهاء صفةً، نحو: امرأةٍ سعلاةٍ ورجلٍ عزهاةٍ".

مع أنه شاذ. وقال السخاوي[١]: إنما حكاه أبو علي عن ثعلب[٢]، وقد قال الشاعر:

رَأَتْ رَجُلًا كِيْصًا يُلَفِّفُ وَطْبَهُ[٣]

يقال: كَاصَ طعامَهُ، يكِيْصُهُ: إذا أَكَلَهُ وَحْدَهُ، وكَاصَ عَنِ الأَمر يَكِيصُ كَيْصاً وكَيَصاناً وكُيوصاً: كَعَّ. وَرَجُلٌ كِيْصَى وكِيصٌ أيضًا؛ الثانية عَنِ ابْنِ الأَعرابي: ينفرد بِطَعَامِهِ لَا يُؤَاكِلُ أَحدًا[٤]. والكِيصُ أيضًا: اللئيمُ الشَّحِيحُ[٥]، وَالْقَوْلَانِ مُتَقَارِبَانِ. قَالَ أَبو عَلِيٍّ: والكِيصُ الأَشِرُ[٦].

---

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٤ .

(٢) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ٢٦٨.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه: إِلَى الأَنَسِ البادينَ وهو مُزَمَّل

وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ١٠٢- والرواية به: رأت أُمَّنا-، ولسان العرب ٧/ ٨٥ (كيص)؛ وكتاب الجيم ٣/ ١٦١؛ وتاج العروس ١٨/ ١٤٠ (كيص).

قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: يَحْتَمِلُ أَن تَكُونَ أَلف كِيصا فِيهِ للإِلحاق، وَيَحْتَمِلُ أَن تَكُونَ الَّتِي هِيَ عِوَضٌ مِنَ التَّنْوِينِ فِي النَّصْبِ؛ قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: قَالَ أَبو عَلِيٍّ يَجُوزُ أَن يَكُونَ قَوْلُهُ رأَت رَجُلًا كَيْصًا الأَلف فِيهِ أَلف النَّصْبِ لَا أَلف الإِلحاق، وَالَّذِي ذَكَرَهُ ثَعْلَبٌ فِي أَماليه الكِيصُ اللَّئِيمُ، وأَنشد بَيْتَ النَّمِرِ بْنِ تَوْلَبٍ أَيضاً، قَالَ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَن الأَلف فِي كَيْصًا بدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ إِذا وقَفْتَ كَمَا ذَكَرَ أَبو عَلِيٍّ.

(٤) ينظر : المقصور والممدود لأبي علي القالي صـــــ١٠٧ .

(٥) حكى ثَعْلَب عَن ابْن الْأَعرَابِي : الكَيْصُ: البُخْلُ التَّامُّ ورجلٌ كِيصٌ. تهذيب اللغة (باب الكاف والباء)١٠/ ١٧٠.

(٦) ينظر بنصه في : لسان العرب ٧/ ٨٥ (كيص). وينظر أيضًا: المحكم والمحيط الأعظم ٧/ ١٠١ .

ويقال: "عَزْهَاه"- بفتح العين- و"عُزْهٌ"، و"عِزْهٌ"، و"عِزْهِيّ"، و"عِزْهَاه"، و"عِزْهَاء" بالمد[١]، قال الشاعر :

إذا كُنتَ عِزهاةً، عَنِ اللَّهوِ والصِّبا... فكُنْ حَجَرًا، مِن يابِسِ الصَّخرِ، جَلمَدا[٢]

قال أبو الفتح[٣]: "قلب الياء الزائدة ألفًا؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، ثم قلبت الألف همزة" قال أبو علي: و "عِنْزَهْوَة" و"عِنْزَهْوٌ" كل ذلك العازف عن أهله، والذي يجمعهما الانقباض والتأبي، فيكون ثاني انقحل[٤]، وإن كان سيبويه لم يعرف لـ "انقحل" ثانيًا في اسمٍ ولا صفةٍ[٥][٦].

قال أبو الفتح: "بل تكون همزة "اِنْزَهْوٍ" بدلًا من عين، فيكون الأصل: "عِنزَهْوًا: فِنْعَلْوًا من العِزْهَاة وهو الذي لا يقرب النساء. والتقاؤهما أن فيه انقباضًا وإعراضًا وذلك طرف من / [٥١٠ أ] أطراف الزهو، وإذا حملته على هذا لحق بباب

---

(١) ينظر: لسان العرب ١٣/ ٥١٤ (عَزَهَ).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٢١، وطبقات فحول الشعراء ص ٦٦٤، والشعر والشعراء ص ٥٢٦، وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٤١٥ (عزة)، وكتاب العين ٦/ ٢٠٦، والمخصص ١٦/ ١٧٥، وأساس البلاغة ص ٣٠١ (عزة)، ٣٤٨ (فند)، ٥١٢ (يبس)، وتاج العروس (عزة).

(٣) أبو الفتح ابن جني: سبقت ترجمته في صـــــ ٧٧١ .

(٤) رَجُلٌ إِنْقَحْل وامرأَة إِنْقَحْلة، بِكَسْرِ الْهَمْزَة: مُخْلَقان مِنَ الكِبَر والهَرَم. لسان العرب (قَحَلَ) ١١/ ٥٥٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٤٧.

قال سيبويه: " ويكون على إنفعلٍ، قالوا: إنقحلٌ في الوصف لا غير".

(٦) ينظر هذا النص في المحكم ١/ ١١٨، ولسان العرب ١٣/ ٥١٤ (عزه).

أوسع من "انْقَحْلٍ" وهو باب "قِنْدَأْوٍ"[١]، و"سِنْدَأْوٍ"[٢]"[٣]. انتهى .

فإن قيل: فقد جاء "مِشْيَةٌ حِيْكَى"[٤]، و﴿قِسۡمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾[٥] وهي "فِعْلَى"؟ قلت: لا أسلم، بل[٦] هي "فُعْلَى"، وكسرت فاؤها؛ لتسلم الياء[٧].

ومَنْ قرأ "ضِئْزَى" بالهمز[٨]، فالأشبه أن يقال: أبدل من الياء همزة على غير قياسٍ، ولا يكون نقضًا لقول سيبويه.

---

(١) القِنْدَأْوُ: السيءُ الخُلُق وَالْغِذَاء . لسان العرب (قَنَدَ) ٣/ ٣٦٩.

(٢) السِّنْدَأْوُ : الخفِيفُ، والجَرِيءُ المُقْدِمُ، والقَصِيرُ، والدَّقِيقُ الجِسْمِ مع عِرَضِ رَأْسٍ، والعَظِيمُ الرَّأْسِ، والذِّئْبَةُ. القاموس المحيط (فصل الشين) ١/ ٤٣.

(٣) ينظر بنصه في : الخصائص ١/ ٢٣٠.

(٤) مشية حيكى : إذا كان فيها تبختر، ينظر : اللسان (حيك) ١٠/ ٤١٨، والقاموس، (حيك) ١/ ٩٣٨.

(٥) من الآية ٢٢ من سورة النجم. وقسمة ضيزى: أي جائرة .

(٦) في الأصل: (الياء) بعد : (بل)، وشطب عليها.

(٧) قال سيبويه هذا باب ما تقلب فيه الياء واوًا وذلك فُعلى إذا كانت اسمًا وذلك الطوبي، والكوسي ثم ذكر أنها إذا كانت وصفًا لا تقلب ياؤها واوًا وإنما يكسر ما قبلها فتسلم الياء مثل مشية حيكي وقسمة ضيزى وأجاز ابن مالك قلب الياء واوًا في الصفة. ينظر : الكتاب ٤/ ٣٦٤، أوضح المسالك ٣ / ٣٣٥.

(٨) قرأ ابنُ كثير «ضِئْزَىٰ» بهمزةٍ ساكنةٍ، والباقون بياءٍ مكانَها. وزيدُ بن علي «ضَيْزَىٰ» بفتح الضادِ والياءِ الساكنة. فأمَّا قراءةُ العامَّةِ فيُحْتمل أَنْ تكونَ مِنْ ضازه يَضيزه إذا ضامه وجارَ عليه.
وعلى هذا فتحتملُ وجهين، أحدُهما: أَنْ تكونَ صفةً على فُعْلَى بضم الفاءِ، وإنما كُسِرت الفاءُ لتصِحَّ الياءُ كبِيْض. فإنْ قيل: وأيُّ فالجوابُ أن سيبويه حكى أنه لم يَرِدْ في الصفاتِ فِعْلَى بكسر الفاء إنما وَرَدَ بضمِّها نحو: حُبْلَى وأُنْثى ورُبَّى وما أشبهه. إلاَّ أنه قد حَكى غيرُه في الصفات ذلك، حكى ثعلب: «مِشْية حِيْكى»، ورجلٌ كِيْصَى. وحكى غيرُه: أمرأةٌ عِزْهى، وامرأة سِعْلى، وهذا لا يُنْقَضُ لأن سيبويه يقول: حِيْكى وكِيْصى كقولِه في «ضيزَى» لتَصِحَّ الياءُ، وأما عِزْهَى وسِعْلى فالمشهورُ فيهما: سِعْلاة وعِزْهاة. =

وقال العبدي: "وإبدال الواو في "ضُوْزَى" شذوذ؛ لأن الكلمة طالت بألف التأنيث ولزومها، وإنما الأبدل فيما هو على ثلاثة أحرف، نحو : "بِيْض"، إلا أنه يمكن أن يقال: إن ألف التأنيث قد أُجريَت مُجرى المنفصل مثل الهاء، قالوا: خيْطٌ من النعام و "خِيطَى"، واللازم لا يقع فيه ذلك"[١] انتهى.

= والوجه الثاني: أَنْ تكونَ مصدراً كذِكْرىٰ، قال الكسائي: يقال: ضازَ يَضيز ضِيْزَىٰ، كذَكَر يَذْكُر ذِكْرىٰ. ويُحتمل أَنْ يكونَ مِنْ ضَأَزَه بالهمز كقراءةِ ابن كثير، إلاَّ أنه خُفِّفَ همزُها، وإن لم يكنْ من أصولِ القُرَّاءِ كلِّهم إبدالُ مثلِ هذه الهمزةِ ياءً لكنها لغةٌ التُزِمَتْ فقرؤُوا بها، ومعنىٰ ضَأَزَه يَضْأَزُه بالهمز: نَقَصه ظُلماً وجَوْراً، وهو قريبٌ من الأول.

وممَّن جَوَّز أَنْ تكونَ الياءُ بدلاً مِنْ همزة أبو عبيد، وأَنْ يكونَ أصلُها ضُوْزَىٰ بالواوِ لأنه سُمِع ضازَه يَضُوْزُه ضُوْزىٰ، وضازه يَضِيْزُه ضِيْزىٰ، وضَأَزه يَضْأَزُه ضَأْزاً، حكىٰ ذلك كلَّه الكسائيُّ، وحكىٰ أبو عبيد ضِزْتُه وضُزْته بكسرِ الفاء وضمِّها. وكُسِرت الضادُ مِنْ ضُوْزَىٰ لأنَّ الضمةَ ثقيلةٌ مع الواو، وفعلوا ذلك ليَتَوَصَّلوا به إلىٰ قَلْب الواوِ ياءً، وأنشد الأخفش علىٰ لغةِ الهمز:

فإن تَنْأَ عَنَّا نَنْتَقِصْك وإن تَغِبْ. . . فَسَهْمُكَ مَضْؤُوْزٌ وأَنْفُكَ راغِمُ

و «ضِئْزَىٰ» في قراءةِ ابن كثير مصدرٌ وُصِفَ به، ولا يكون وصفاً أصلياً لِما تقدَّم عن سيبويه. فإنْ قيل: لِمَ لا قيل في «ضِئْزىٰ» بالكسر والهمز: إنَّ أصلَه ضُئْزَىٰ بالضم فكُسِرَتِ الفاءُ كما قيل فيها مع الياء؟ فالجواب: أنه لا مُوْجِبَ هنا للتغيير؛ إذ الضمُّ مع الهمز لا يُسْتثقل استثقالَه مع الياء الساكنة، وسُمع منهم «ضُوْزَىٰ» بضم الضاد مع الواو أو الهمزة.

وأمَّا قراءةُ زيدٍ فَتَحْتمل أَنْ تكونَ مصدراً وُصِف به كدَعْوىٰ، وأَنْ تكونَ صفةً كسَكْرىٰ وعَطْشَىٰ. ينظر: السبعة في القراءات ١/ ٦١٥، و الحجة للقراء السبعة ٦/ ٢٣٢، و حجة القراءات ١/ ٦٨٥، و التيسير في القراءات السبع ١/ ٢٠٤، و الدر المصون ١٠/ ٩٦.

(١) سبقت ترجمته في ص ٩٤٩.وينظر قوله في: ابن بقية العبدي وآراؤه الصرفية ص ٦١.

وقال ابن جني[١] :" أصل فائها الضم، و إنما عدلت عن الضم إلى الكسر؛ رغبةً في الياء عن الواو، ولو أقرت الفاء على ضمها لوجب قلب العين واوًا كـ "الطُّوبَى" و "الكُوسَى"، وحسن لهم صرف "فُعْلَى" إلى "فِعْلَى": أنهم أمنوا أن تظن "فِعْلَى"؛ إذ كانت "فِعْلَى" مثالًا لا يوجد في الصفة، إنما هو خاص بالاسم، نحو: "الذِّكْرَى"، و"الشِّعْرَى"[٢].

وروينا في تصريف فعل الضيزَى: "ضِزْتُهُ"، و"ضُزْتُهُ"، و"ضَاءَزْتُهُ" إذا ظلمته ونقصته، فأما "ضِزْتُهُ" كـ "بِعْتُهُ" فقد مضى القول عليه، و أما "ضُزْتُهُ" فيحتمل أن يكون "الضِّيْزَى" منه، وأصله: "ضُوْزَى"، فعدلت إلى كسر الفاء؛ لتنقلب الواو ياءً ، فتخفّ الكلمة مع أمن اللبس؛ لأنه ليس في الكلام "فِعْلَى" صفة، ولا تقول على هذا في "فُعْل" من القول ونحوه، قيل: لئلا يلبس "فُعْل" بـ "فِعْل"، وأما "ضَأَزْتُهُ" فأبعد من "ضِيْزَى"؛ وذلك لأن قياسه: "ضُؤْزَى"، وهو كـ "حُبْلَى"، فأنت لا تجيز / [٥١٠ ب] فيها "حِبْلَى"، إلا أنني مع ذلك قد أرى لكون "ضِيْزَى" من : "ضَاءَزْتُهُ" وجهًا؛ وذلك أنه قد سُمِعَ : "ضِئْزَى" بالهمز، وأصله على الباب: "ضُؤْزَى"، إلا أنه عدل به إلى: "ضِئْزَى"؛ لمشابهة الهمزة لحرفي اللين، فلما عَدَلَ به عن الضم إلى الكسر؛ استخفافًا للكسرة على الضمة مع أمن اللبس بين "فِعْلَى"، و"فُعْلَى"، تمموا ذلك الاستخفاف الذي انتحوه وآثروه بأن ألزموه التخفيف، فقالوا في "ضِئْزَى" المعدول إليها عن "ضُؤْزَى" : "ضِئْزَى".

---

(١) سبقت ترجمته في صـــــ ٧٧١ .

(٢) قال سيبويه والفراء: الأصل في ضِيزىٰ: ضُوزىٰ على فُعْلَى؛ لأنها نعت والنعوت جاءت على فُعْلَى كقولك حُبْلَى، والأسماء جاءت على فِعْلَى كقولك: الشِّعْرَىٰ والذِّكْرَىٰ. المقصور والممدود لأبي علي القالي صـ١٩٣ . ينظر: الكتاب ٤/ ٣٦٤، و المقتضب ١/ ١٦٨ .

ولو كسرت "ضِئْزَى" في القول الأول الذي تأخذها من : "ضِزْتُهُ"، لقيل: "ضَيَازٍ" كـ "دَعَاوٍ" و "فَتَاوٍ"، و "ضَيَازَى" على : "حَبَالَى". وعلى القول الثاني الذي يأخذها فيه من "ضُزْتُهُ" : "ضَوَازٍ" و "ضَوَازَى"– على ما مضى–، و إن كسَّرتها وهي من "ضَاءَزْتُهُ"، قلت: "ضَأْزٍ" و"ضَأْزَى".

فإن قلت: ألا تعلم أنه عين، والعين إذا أبدلت لزمها البدل، فتجريها مُجرى ما عينه مهموزة الأصل، نحو: "سَائِل"، و"ثَائِر" من: "سَأَلْتُ" و"ثَأَرْتُ"، فكذلك هلا أجريت (ياء) "ضِيْزَى" بعد [قلبها][1] عن همزة "ضِئْزَى" مجراها وهي من : "ضُزْتُهُ؟ قيل: إنما يلزم العين البدل إذا صارت عن غير الهمز إلى الهمز، نحو عين: "قَائِم" و"سَائِر"، ألا تراهما من: القوم والسير! فأما إذا كان قلبها إلى لفظ حرف اللين للاتباع فإنها مُرَاعًى بها أصلها، ألا تراك تقول في تكسير "رِيح" وتحقيرها: أَرْوَاح و رُوَيْحَة، فتعاود الأصل؛ لأن هذا البدل إنما كان اتباعًا للكسرة. فإن قلت : فقد قالوا في "عيد": "أعياد وعُيَيْد"، فألزموه البدل؟ قيل: هذا شاذ، والعمل على باب "رِيْح"، وقولك: "أرواح" ونحو من هذا الشذوذ قولهم : "ريح وأرياح" تحكى عن عُمَارَة[2]، فلما نُبِّهَ عليها رَجعَ عنها فقال: "أرواح"[3] / [٥١١

(١) في الأصل: (قبلها)، وهو تصحيف، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٢) هو: عُمَارَة بن عَقِيْل بن بلال بن جرير، كان أشعر أهل زمانه وكان ينحو نحو أبيه وجده وكان نقي الشعر محكم الرصف جيد الوصف. توفي سنة ٢٣٩ هـ انظر: "طبقات الشعراء" لابن المعتز ص ٣١٦– ٣١٩، ومعجم الشعراء ص ٢٤٧، والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٥٢، والأعلام ٥/ ٣٧.

(٣) في الخصائص ١/ ٣٥٧: "ونحو من ذلك ما يحكى عن عمارة بن عقيل من أنه قال في جمع ريح: أرياح؛ حتى نبه عليه فعاد إلى أرواح. وكأن أرياحًا أسهل قليلا؛ لأنه قد جاء عنهم قوله:
وعلي من سدف العشي رياح . فهو بالياء لهذا آنس. =

أ] وحكيت أيضًا: "زَيْر[١] وأَزْيَار"، وهذا كله شاذ، ومثله في (الفاء) ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

حِمًى لَا يُحَلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِإِذْنِنَا .. وَلَا نَسْأَلُ الأَقْوَامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ[٢][٣]

= وقال في ٣/ ٢٩٨: "ومن ذلك إنكار أبي حاتم على عمارة بن عقيل جمعه الريح على أرياح. قال: فقلت "له فيه": إنما هي أرواح. فقال: قد قال -عز وجل: {وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ} وإنما الأرواح جمع روح. فعلمت بذلك أنه "ممن لا" يجب أن يؤخذ عنه.

(١) الزِّيْرُ: الذي يُحِبُّ مُحَادَثَةَ النِّسَاءِ. المحيط في اللغة (زي ر) ٢/ ٣٠٤.

(٢) البيت من الطويل، لعياض بن درّة الطائيّ في لسان العرب ١٠/ ٣٧١ (وثق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٣٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٥؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٣٨؛ والخصائص ٣/ ١٦٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢١٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٩٥.

ومعنى البيت: كنا في الزمن الذي لا يطيع الناس بعضهم بعضًا، يُرَى لنا حمًى لا يحل إلا بإذننا.

(٣) وأوضح ابن جني أن المياثق جمع مفرده ميثاق، والأصل فيه: موثاق، وقد وقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياءً، فقيل: ميثاق، ويجمع على: مواثق، برد الواو إلى أصلها؛ لأن العلة التي أوجبت قلبها في المفرد قد زالت في الجمع، وهي كسر ما قبلها مع سكونها، لكن استحسن هذا الشاعر ومَن تابعه إبقاء القلب مع زوال العلة، فقال في جمعه: مياثق، بإبقاء القلب، والذي حسن بقاء القلب هو أن الجمع غالبًا تابع لمفرده إعلالًا وتصحيحًا، أي: وهذه علة استحسانية خلفت العلةَ الموجبةَ للقلب، فلأجلها بقي القلب بحاله، فلما أعل المفرد بقلب الواو ياءً وقيل: ميثاق، أعل الشاعر الجمع تبعا لمفرده؛ استحسانًا، لا عن علة قوية مستحكمة. قال ابن جني: "وقياس تحقيره -أي: تصغيره- على هذه اللغة -أي: التي أبقت القلب بحاله مع زوال علته- أن يقال: مُيَيْثِيق". انتهى. يعني: أن يصغر على مييثيق بالياء؛ إتباعًا للمكبر وإبقاءً لما كان على ما كان. الخصائص ٣/ ١٦٠.

ونحوه: "مَيْثَرَة"[١] و"مَيَاثِر"، هذا يرويه مشيخة أصحاب الحديث[٢]. وجميع ذلك نادر غير مقيس، ألا ترى أنك لو بنيت من قمت فعلًا فقليم قيمٌ، لم تقل في تحقيره إلا بالواو: أقوام". انتهى

[الأبنيـــــــة التي تلحقها ألف التأنيـــــث الممــــــدودة]

قال الزمخشري: والأبنية التي تلحقها ممدودة: "فَعْلَاء"، وهي على ضربين: اسم وصفة. فالاسم على ثلاثة أضرب: اسم عين مفرد كـ "الصحراء" و"البيداء"، وجمع كـ "القَصْبَاء والطَّرْفَاء والحَلْفَاء والأَشْيَاء"، ومصدر كـ "السَّرَّاء والضَّرَّاء والنَّعْمَاء والبَأْسَاء"[٣].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "و الأبنية التي تلحقها ممدودة".

الفصل مُحَمَّدٌ: هذه الأبنية التي ذكرها إلى قوله: "وأما "فَعْلَاء" كلها مختصة بالتأنيث.

والممدود خلاف المقصور، وهو : ما وقعت في آخره همزة قبلها ألف.

---

(١) ميثَرَةُ الفرس: لِبْدَتُهُ، غير مهموز، والجمع مَيَاثِرُ ومَوَاثِرُ. قال أبو عبيد: وأمَّا المَيَاثِرُ الحُمْرُ التي جاء فيها النهيُ فإنَّها كانت من مراكب العجم، من ديباج أو حرير. الصحاح (وَثَرَ) ٢/ ٨٤٤.

(٢) ومنه رواية: "«نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم- عَنْ مَيَاثِرِ الْأُرْجُوَان"في صحيح مُسلم (٢٠٦٩/ ١٠)، من حديث أسماء وابن عمر. وروى الترمذي (٢٧٨٨) النهي عن ميثرة الأرجوان، من حديث عمران بن حصين، وقال: حسن غريب، وروى ذلك أيضًا أبو داود (٤/ ٤٨) من حديث عمران، (٤٠٥٠) من حديث علي.

(٣) المفصل صـــــــ ٢٥٤.

منها: "**فَعْلَاء**"[١]، **وهي على ضربين: اسم، وصفة.** دليل الحصر الاستقراء. **فالاسم على ثلاثة أضرب** بالاستقراء أيضًا: **اسم عين** ، احترازًا من اسم المعنى، وهو: المصدر كـ السرَّاء، **مفرد:** احتراز ثانٍ من الجمع كـ "القصباء".

ثم مثَّل اسم عين مفرد **كـ** "**الصحراء**"، وهي: البرية[٢]، قيل لها ذلك؛ لاتساعها وعدم الحائل فيها، من قولهم: "لَقِيْتُهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ"[٣]، أي: من غير حائل.

والبيداء: المفازة[٤]، مأخوذ من: "بَادَ يَبِيد"، إذا هلك؛ لأنها مُوحِشَة مُهْلِكَة. وليست من "بَدَا يبدو"، ولعدم صرفه، ولا يساعد المعنى أيضًا كما لا يساعد إذا أُخِذَ من "بَادَ يَبِيْدُ"[٥].

قوله: "**وجمع**" يريد: اسم جمع، **كـ** "**القَصْبَاء**"[٦]،

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٨٨- ٣٩٠، وأوضح المسالك ٤/ ٢٩١، و الأشموني ٤/ ١٠٢، والهمع ٢/ ١٧٢.

(٢) ينظر : الصحاح (صحر) ٢/ ٧٠٨.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في كتاب الأمثال ص ٣٧٧؛ ولسان العرب ٤/ ٤٥ (بحر)؛ والمستقصىٰ في أمثال العرب ٢/ ٢٨٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩٥.

(٤) ينظر : الصحاح (بيد) ٢/ ٤٥٠.

(٥) وذكر الجَنَدي في شرحه علىٰ المفصل سببًا آخر -وصفه بأنه هو القاطع للشغب- فقال: أن همزته لو كانت منقلبة عن لام الفعل، لوجب أن يصرف لأنه نكرة، وليس هذا أحد تلك الخمسة التي لا تنصرف نكرة، وقد منعوا الصرف، فثبت أنه كالصحراء في أن ألفه للتأنيث كألف صحراء. ينظر : الإقليد شرح المفصل ٣/ ١٥٥.

(٦) القصباء: نبات ساقه قصب، أي: أنابيب وكعوب. ينظر : اللسان (قصب) ١/ ٦٤٧.

و"**الطَّرْفَاء**"[١]، و"**الحَلْفَاء**"[٢] – تقدم الكلام عليه في الجمع[٣]– و"الأشياء" اسم جمع على مذهب سيبويه[٤]، وعليه اعتمد الزمخشري.

واعلم أن العرب لم تصرف " أَشْيَاء" / [٥١١ ب] إلا ما يحكى عن أبي حاتم السجستاني[٥] أنه قال: "إنما تركوا صرف "أَشْيَاء" على غير قياسٍ، والقياس:

---

(١) الطَّرْفَاء: مِنَ العِضاه وهُدْبُه مِثْلُ هُدْبِ الأَثْلِ، وَلَيْسَ لَهُ خَشَبٌ وَإِنَّمَا يُخرج عِصِيّاً سَمْحة فِي السَّمَاءِ، وَقَدْ تَتَحَمَّضُ بِهَا الإبل إِذَا لَمْ تَجِدْ حَمْضاً غَيْرَهُا. اللسان (طرف) ٩/ ٢٢٠.

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: الطَّرْفاء وَاحِدٌ وَجَمْعٌ، والطَّرْفَاء اسْمٌ لِلْجَمْعِ، وَقِيلَ: وَاحِدَتُهَا طَرْفَاءَة. وَقَالَ ابْنُ جِنِّي: مَنْ قَالَ طَرْفاء فَالْهَمْزَةُ عِنْدَهُ لِلتَّأْنِيثِ، وَمَنْ قَالَ طَرْفَاءَة فَالتَّاءُ عِنْدَهُ للتأْنيث، وأَما الْهَمْزَةُ عَلَى قَوْلِهِ فَزَائِدَةٌ لِغَيْرِ التأْنيث قَالَ: وأَقوى الْقَوْلَيْنِ فِيهَا أَن تَكُونَ هَمْزَةً مُرْتَجلَةً غَيْرَ مُنْقَلِبَةٍ، لأَنها إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً فِي هَذَا الْمِثَالِ فَإِنَّهَا تَنْقَلِبُ عَنْ أَلف التأْنيث لَا غَيْرَ نَحْوَ صَحْراء وصَلْفاء وخَبْراء والخِرْشاء.

(٢) الحَلْفَاءُ: نَبَاتٌ حَمْلُه قصَبُ النُّشَّابِ. قَالَ الأَزهري: الحَلْفَاء نَبْتٌ أَطْرافُه مُحَدَّدةٌ كأَنها أَطْرافُ سَعَفِ النَّخْلِ وَالْخُوصِ، يَنْبُتُ فِي مغايِضِ الْمَاءِ والنُّزُوزِ، الْوَاحِدَةُ حَلَفَةٌ مِثْلَ قَصَبةٍ وقَصْباءَ وطَرَفَةٍ وطَرْفاءَ. وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: الحَلْفَاء وَاحِدٌ وَجَمْعٌ. اللسان (حلف) ٩/ ٥٦.

(٣) ينظر: صـــــ ٨٤٠.

(٤) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٩٦.

قال سيبويه: باب ما هو اسمٌ واحد يقع على جميع، وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه وذلك قولك للجميع: حلفاءٌ وحلفاء واحدةٌ، وطرفاء للجميع وطرفاء واحدةٌ، وبهمي للجميع وبهمي واحدة، لَمَّا كانت تقع للجميع ولم تكن أسماء كسر عليها الواحد أرادوا أن يكون الواحد من بناءٍ فيه علامة التأنيث، كما كان ذلك في الأكثر الذي ليس فيه علامة التأنيث ويقع مذكَّراً، نحو التَّمر والبَّر والشَّعير وأشباه ذلك. ولم يجاوزوا البناء، الذي يقع للجميع".

(٥) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، أبو حاتم، من كبار العلماء باللغة والشعر من أهل البصرة، كان المبرد يلازم القراءة عليه. له نيف وثلاثون كتابًا، منها: ما تلحن فيه العامة، و الأضداد، =

صرفها؛ لأنه جمع "شيء"، فهي بمنزلة: "فَيْءٍ وأَفْيَاءٍ"، و "حَيٍّ وأَحْيَاءٍ" ، وبلغني أن من العرب من يصرف "أَشْيَاء"، وهو القياس، فأما قول الخليل: إنها "لَفْعَاء" مقلوبة من "فَعْلَاء"، وقول الأخفش إنها "أَشِيْئَاء"، فحذفت إحدى الهمزتين، فاحتيال من احتيال النحويين"[1] انتهى.

وذهب سيبويه إلى أنها اسم مفرد دال على الجمع، الدليل على أنها مفرد: جمعهم لها جمع "صحراء"، قالوا: "أَشَاوِي"[2]، وتصغيرهم لها، قالوا : "أُشَيَّاء"، وليست من أوزان جمع القلة.

فإن قيل: لو لم يكن جمعًا لما قيل: ثلاثة أشياء؟ قيل: لا نسلم أنها لو لم تكن جمعًا لما قيل : ثلاثة أشياء، ومستند المنع: أن إضافة "ثلاثة" وبابه يكون إلى

=والمعمرين، والوحوش، وتوفي سنة ٢٥٠ هـــــ . ينظر : إنباه الرواة ٢/ ٥٨، ووفيات الأعيان ٢/ ٤٣٠، والأعلام ٣/ ١٤٣.

(١) حكى هذا القول عن أبي حاتم السجستاني: اليمني في كتاب: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٦/ ٣٥٩٥. ونصه: " قال الخليل وسيبويه: أصلها أَشْيَئَاء على أَفْعَلاء فاستثقلت همزتان بينهما ألف، فألقيت الأولى فصارت أفعاء. وقال الأخفش والفراء: لم تنصرف لأن أصلها أَشْيِياء على أَفْعِلاء، كما يقال: هَيِّنٌ وأَهْوِنَاء. قال أبو عثمان المازني: قلت للأخفش: كيف تصغِّر أشياء؟ فقال: أُشَيَّاء. فقلت له: يجب على قولك أن تصغر الواحد ثم تجمعه، فانقطع.

وقال الكسائي وأبو عبيد: لم تنصرف أشياء لأنها أشبهت حمراء، تقول العرب: أشياوات مثل حمراوات.

قال أبو حاتم: أشياء: أفعال، مثل أنباء، وكان يجب أن تصرف، إلا أنها سمعت عن العرب غير مصروفة فاحتال لها النحويون احتيالات لا تصح.

(٢) كما يقال في جمع صحراء: صحارِي.

جمع أو ما معناه معنى الجمع، كقوله تعالى: ﴿تِسۡعَةُ رَهۡطٖ﴾[١] ولم يصِرْ أحدٌ إلى أنه جمع.

فإن قيل: لِمَ قلتم إن تصغيرها مع كونها ليست من أوزان جمع القلة يمنع أن تكون جمعًا؟ قيل: لأن جمع الكثرة لا يُجمَع ولا يُصَغَّر.

فإن قيل: جمع الكثرة لا يُجمَع ولا يُصَغَّر مطلقًا أم إذا لم يقع موقع جمع القلة؟ إن ادَّعيت مطلقًا، فلا نسَلِّم، لا بُدَّ من دليل، وإن ادَّعَيْتَ إذا لم يقع موقع جمع القلة فمُسَلَّم. قيل: لا نُسَلِّم أنه إذا وقع موقع جمع القلة يجوز جمعه وتصغيره.

فإن قيل: لأن وقوعه موقع جمع القلة يجري عليه أحكام جمع القلة؟ قلنا: لا نُسَلِّم أن وقوعه موقع جمع القلة يجري عليه أحكام جمع [القلة من][٢] التصغير والجمع، وما ذكره معارض بقولهم: "ثلاثة دِيكَة"، و"شُسُوع"[٣]، و جباهم ، فهذه كلها قد وقعت موقع جمع القلة، ولا يجوز جمعها ولا تصغيرها على لفظها.

فإن قيل: ما ذكرت وإن دلَّ / [٥١٢ أ] ولكن تذكير "ثلاثة" في : "ثلاثة أشياء" يدلّ على جمعه؛ إذ لو كان "لَفْعَاء" لكان مفردًا مؤنثًا، وحينئذٍ لا يجوز تذكير "ثلاثة أشياء"؟ قيل: لا نُسَلِّم أنه حينئذٍ لا يجوز تذكيره؛ لأنه عندنا اسم مفرد واقع على جمع، فلكونه واقعًا على جمع، جاز تذكيره باعتبار مفرد مما وقع عليه،

---

(١) من الآية ٤٨ من سورة النمل. وتمامها: ﴿وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ﴾.

(٢) في الأصل: (القلتين)، وهو تحريف، والصواب ما أثبته.

(٣) الشسع: شِسْعُ النَّعْلِ: قِبالُها الَّذِي يُشَدّ إِلى زِمامِها، والزِّمامُ: السيْرُ الَّذِي يُعْقَدُ فِيهِ الشِّسْعُ، وَالْجَمْعُ شُسُوعٌ، لَا يكسَّر إِلا عَلَى هَذَا الْبِنَاء. ينظر: اللسان (شسع) ٨/ ١٨٠.

ونظير ذلك قولهم: "ثلاثة رَجْلَه"، فـ "رَجُلَه" ليس جمعًا، لكنه اسم جمع كـ "ظَرْفَاء"، فكذا "أَشْيَاء"، مع أن "فَعْلاء" ليس بوزن الجمع، فثبت ما ذكرنا.

و ذهب الأخفش(١) إلى أنه جمع تكسير وزنه: "أفعِلَاء".

فإن قيل: لا نُسَلِّم أنه "أَفْعِلَاء"؛ لعدم وزنه؟ قيل: أصله: "أشِيْئاء"، كـ "أصدِقاء"، فاستثقلوا ألفًا بين همزتين، فحذفوا اللام و أبدلوا من كسرة الياء فتحة؛ لمجاورتها الألف، فصار لفظها: "أفْعَاء".

فإن قيل: واحد "أشياء": "شَيْء"، وليس "شَيِّءٌ" كـ "صديقٍ" ليجمع جمعه. قيل: أصله: "شَيِّيء"، ثم خُفِّفَ كما يقال: "مَيْت" في "ميِّت"، ونظيره قولهم: "سمحاء" في جمع "سَمْح" على أنه "سَمِيح"، أو لما جُمِعَ "فَعْل" على "فُعَلَاء" وهي أخت "أَفْعِلَاء"، جُمِعَ أيضًا "شيء" وهو "فَعْل" على "أَفْعِلَاء"، دليل المؤاخاة بينهما: أنهم يجمعون "فَعِيلًا" على " "فُعَلَاء" كـ "ظَرِيف" و "ظُرَفَاء"، و إذا كان مضاعفًا أو معتلًا على : "أَفْعِلَاء" كـ "عَزِيز" و"أَعِزَّاء"، و"غَنِيّ" و"أَغْنِيَاء" على ما قررت في الجمع. والجواب: أن فعل "سَمْحُ": "سَمُحَ"، واسم فاعله: "فَعِيل"؛ ولذا جمعوا

---

(١) ينظر : التصريف الملوكي لابن جني ٦٠، والإنصاف ٢/ ٦٧١، وشرح الشافية ١/ ٣٠- ٣١، واللسان: "شيأ".

وتنظر أقوال العلماء في أصل أشياء في: الكتاب ٣/ ٥٦٤، والمقتضب ١/ ٣٠، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين- المسألة الثامنة عشرة بعد المئة ٢/ ٦٧٠- ٦٧٥، واللباب في علم البناء والإعراب ٢/ ٣٦٧- ٢٦٩، الممتع الكبير في التصريف صـــــــ ٣٢٩- ٣٣٢، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ١/ ١١١- ١١٢، المغني في تصريف الأفعال صـــــ ٥١- ٥٥، و معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم صـــ ١٥٧.

"سَمْحه" على "سِمَاح"؛ لأنها بدل من سميحه وبابها يجمع على "فِعَال"، بخلاف "شيء" على أنه لو كان جمعًا لم يجمع ولم يُصَغَّرْ.

فإن قيل: لما أضافوا إليه ثلاثة، نزل منزلة جمع القلة. قيل: تقدم الجواب عنه في دليل سيبويه.

وذهب الكسائي إلى أنه جمع ووزنه: "أَفْعَال"، واحده: "شيء" مصدر "شاء يشاء شيئًا / [٥١٢ ب] فهو بوزن: "بَيْت و أبيات"؛ لأن مدلوله جمع، و الأصل مطابقة اللفظ للمعنى.

فإن قيل: من أين أشبه "أَفْعِلَاء" وهما مختلفان، فأحدهما جمع قلة والآخر كثرة، و أحدهما خمسة أحرف والآخر ستة، وإن كان لأن في آخر كل واحدٍ منهما همزة قبلها ألف، فذا موجود في "أَسْمَاء" جمع "اسم"، وهو مصروف بالإجماع؟ فإن قيل: عدم الصرف على غير قياسٍ؟ قيل: فلا حاجة إذًا [للتشبيه][١] ولا إلى نظم دليل، بل "أَشْيَاء" جمع "شَيْء"، وعدم صرفه على غير قياس، على أنا نقول: لا نُسَلِّمُ أنه جمع؛ لأن "أَفْعَالًا" يجمع على: "فَعَالَى".

وذهب[٢] الفراء[٣] إلى: أنه "أَفْعِلَاء" [موافقًا][٤] لمذهب الأخفش في وزن الجمع، وخالفه في واحده، فقال: هو "شَيِّء" مثل : "سَيِّد" ثم خُفِّفَ– وما ذُكِرَ على الأخفش وله يأتي أكثره هنا فلا أطيل بإعادته– **فإن قيل:** فما وزنها على مذهب

---

(١) في الأصل: (التشبيه)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٢) في الأصل: (ذهب الأخفش)، و شطب على كلمة (الأخفش).

(٣) سبقت ترجمته. ينظر : شرح الشافية ١/ ٣٠، والتصريف الملوكي ٦١، واللسان: "شَيَأَ"

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

الخليل وسيبويه؟ قيل: أصلها: "شَيْئَاء" كـ "قَصْبَاء"، ثم استثقلوا [الهمزتين][١] بينهما ألف، فخفَّفوا بأن قدَّموا لامه فجُعِلَت قبل فائه[٢]، فصار وزنها: "لَفْعَاء".

فإن قيل: القلب على خلاف الأصل؟ قيل: هذه مسألة مُشْكِلة، ولذا اختلفت آراء النحاة فيها، فينبغي أن يُنْظَر إلى أنها كانت أقل مخالفة، أو إلى مخالفة لها نظير فيصار إليها. فالأخفش ارتكب ثلاثة أشياء: أنه جمع "فَعْل" على : "أَفْعِلَاء"، وأن أصله "فَعِيل" وهما خلاف القياس، وحذف الهمزة على خلاف القياس، وتصغيره وجمعه وهما على خلاف القياس، فتلك خمسة. والكسائي[٣]: عدم صرفه على

---

(١) في الأصل: (الهمزة)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٢) القلب المكاني: تقديمَ بعض حروف الكلمة علىٰ بعض، وأكثرُ ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلًا، نحو (امْضَحَلَّ واكْرَهَفَّ) في : (اضْمَحَلَّ واكْفَهَرَّ). راجع : شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢١.

(٣) **اختلف الصرفيون في أصل كلمة أشياء علىٰ أربعة مذاهب:**

الأول : مذهب الخليل وسيبويه والمازني وجمهور البصريين: يَرَوْنَ أنها اسم جمع لـــ "شيء" كـ "حلقاء" في: حلقة، و"قصباء" في: قصبة، والأصل فيها علىٰ هذا الرأي: شيئاء بوزن: فَعْلاء، استثقلوا اجتماع همزتين ليس بينهما حاجز حصين مع كثرة استعمال هذا اللفظ في كلامهم، فقدمت الهمزة التي هي لام الكلمة علىٰ الشين التي هي فاؤها فصارت "أشياء" بوزن: لَفْعَاء".

الثاني: مذهب أبي الحسن الأخفش: يرىٰ أن "أشياء" جمع :"شَيْء" المخفف، وأصلها: أشياء بوزن "أفعلاء" كما جمع سمح بمعنىٰ سميح علىٰ : سُمَحَاء، و "أفعِلاء" و "فُعَلاء" كلاهما جمع لـ "فَعيل" كما يقال في صديق: أصدقاء، وفي كريم: كُرَماء، وعلىٰ هذا يكون الأصل في "أشياء" بوزن "أفعِلاء" ، ثم حُذِفَت الهمزة التي هي لام الكلمة؛ كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين، فصارت "أشياء" بوزن "أفْعَاء" . =

خلاف القياس، وجمعه على : "أَشَاوِي" على خلاف القياس. والفراء يلزمه ما لزم الأخفش. وسيبويه التزم القلب، فليس في قوله إلا مخالفة واحدة، فكان المصير إلى / [٥١٣ أ] قوله أولى، مع أن القلب قد جاء في غيره كـ "قِسِيّ"(١)،

= **الثالث**: مذهب الفراء: يرى أن "أشياء" جمع : "شَيِّء" بالتشديد، والأصل فيها : أَشِيئاء كـ"بَيِّن" و "أَبِينَاء"، و "هَيِّن" و "أَهْوِناء"، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا؛ كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين، فصارت: "أَشْيَاء" بوزن: "أَفْعَاء" ،

الرابع: مذهب الكسائي: يرى أن "أشياء" جمع : "شَيْء" المخفف، ووزنها: أفعال كـ"بَيْت" و "أبيات"، و "صَوت" و "أَصْوَات"، والذي دلَّ على أن "أشياء" جمع وليست مفردًا قولهم: ثلاثة أشياء، ومنعها من الصرف للتوهم؛ لأنها أشبهت "فَعْلاء".

وقد وُجِّهَ إلى كل رأي اعتراضات، **والراجح**: مذهب الخليل وسيبويه والمازني وجمهور البصريين.

وانا أختار مذهب الكسائي؛ لوضوحه وقوته على أن (أشياء) بوزن (أفعَال)، وهو الأنسب؛ لأن (فَعْل) تُجمَع على (أفعال) قياسًا، وتكون مُنِعت من الصرف للتوهُّم. تنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٥٦٤، والمقتضب ١/ ٣٠، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين- المسألة الثامنة عشرة بعد المئة ٢/ ٦٧٠- ٦٧٥، واللباب في علم البناء والإعراب ٢/ ٣٦٧- ٢٦٩، الممتع الكبير في التصريف صـ ٣٢٩- ٣٣٢، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ١/ ١١١- ١١٢، المغني في تصريف الأفعال صـ ٣٧- ٣٨، و معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم صـ ١٥٧.

(١) قسيّ: جمع قوس، والأصل أن يقال في جمعها: قووس؛ إلا أنهم قدَّموا وأخَّروا "قلبًا مكانيًّا"؛ كراهية لاجتماع الواوين والضمتين؛ فصار قسوو؛ فأبدلوا من الضمة كسرة؛ لأنهم ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة؛ فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياء؛ لانكسار ما قبلها؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف في (كساء ورداء)؛ لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في (كساء ورداء) كأنه قد ولي الفتحة كما وليته في (عصى ورحى)؛ فكما وجب قلبه في (عصى ورحى) ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، فكذلك يجب قلب الواو الثانية ههنا ياء لانكسار ما قبلها؛ =

و"آَبَارٍ"[١]، فلم يرتكب شيئًا لا نظير له.[٢]

ومصدر[٣] **كـ "السَرَّاء"**: مصدر "سَرَّ" ، **و الضَرَّاء:** مصدر "ضَرَّ"، **و "النَّعْمَاء"** كـ النعمى والنعمة، **و "البأساء"** بمعنى: البؤس، مصدر : (بَئِسَ يَبْأَسُ بُؤْسًا و بَأْسًا). وقال الشيخ موفق الدين يعيش[٤]:" الصواب أنّها أسماءٌ للمصادر، وليست أنفسَها، فالسرّاءُ: الرخَاءُ، والنعْماءُ: النعْمة، فهي أسماءٌ: لهذه المعاني. فإذا قلنا: إنّها مصادرُ، كانت عبارةً عن نفس الفعل الذي هو المعنى، وإذا كانت أسماءً لها، كانت عبارةً عن المحصِّل لهذه المعاني"[٥].

=فصار: (قسوي)، وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء، وجعلت ياء مشددة فصار (قسي)، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء، فقالوا (قِسِيّ) كما قالوا: (عِصِيّ وحِقِيّ)، ووزنه: فِلِيْع. ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٧١، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٨٦، والكناش في فني النحو والصرف١/ ٣٨٢.

(١) آبار: أصلها: أبآر؛ لأنه جمع : "بئر" ووزنها: "أفْعَال"، فقدّموا عين الكلمة على فائها، فصارت "أأبارٌ" فقلبوا الهمزة ألفًا ووزن الكلمة: "أعْفالٌ". ينظر : شرح التصريف للثمانيني ص ٣٢٤، وارتشاف الضرب ١/ ٣٣٤، و تمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٢١.

(٢) وأرى أن الذي دفعهم إلى هذا التعسُّف في إيجاد أصل لِـ "أشياء" ورود هذه الكلمة غير مصروفة، فأرادوا إيجاد تعليل لمنعها من الصرف. تنظر المسألة الثامنة عشرة بعد المئة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ٢/ ٦٧٠- ٦٧٥.

(٣) أي: الضرب الثالث من أضرب الاسم .

(٤) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٦٤.

(٥) ينظر بنصه : شرح المفصل ٣/ ٣٨٩، ٣٩٠.

قال الزمخشري: والصفة على ضربين: ما هو تأنيث "أَفْعَل"، وما ليس كذلك، فالأول نحو: "سَوْدَاء، وبَيْضَاء"، والثاني نحو: "امْرَأَةٌ حَسْنَاء"، و"دِيْمَةٌ هَطْلَاء"، و "حُلَّةٌ شَوْكَاء"، و"العَرَبُ العَرْبَاء"، ونحو: "رُحَضَاء، ونُفَسَاء، وسِيْرَاء، وسَابِيَاء، وكِبْرِيَاء، وعَاشُورَاء، وبَرَاكَاء، وعَقْرَبَاء، وبَرُوكَاء، وخُنْفِسَاء، وأَصْدِقَاء، وكُرَمَاء، وزِمِّكَاء. وأما "فِعْلاءٌ وفُعْلاءٌ" كـ "عِلْبَاء، وحِرْبَاء، وسِيْسَاء، وحُوَّاء، ومُزَّاء، وقُوْبَاء" فألفها للإلحاق[١].

ش: "والصفة على ضربين: ما هو تأنيث "أَفْعَل"، وما ليس كذلك، فالأول نحو: "**سَوْدَاء** مذكره: "أسود"، **وبَيْضَاء**" مذكره: "أبيض".

والثاني يعني: ما ليس له مذكر على "أَفْعَل" وهو صفة، **نحو:** "**امْرَأَةٌ حَسْنَاء**"، ولم يقولوا: "رجل أحسن"[٢] لغير التفضيل،

و"**دِيْمَةٌ**[٣] **هَطْلَاء**"، أي: دائمة الهَطْل.

قال أبو علي[٤]: "ولم نعلمهم قالوا : مطرٌ أهطل. [وقالوا][٥]:

---

(١) المفصل صـ ٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) أيْ: لم يقولوا: رجل أحسن، فيقال: حسناء، (فعلاء أفعل)، و إنما ذلك مع (مِنْ)، نحو : أحسن من فلان.

(٣) والدِيمَةُ، بكسرِ الدالِ المهملة وسكون المثناة التحتية-: مَطَرٌ يَدومُ في سُكونٍ بلا رَعْدٍ وبَرْقٍ، أو يَدومُ خَمْسةَ أيامٍ، أو سِتَّةً، أو سبْعَةً، أو يَوْماً ولَيْلَةً، أو أَقَلُّهُ ثُلُثُ النهارِ أو اللَّيلِ، وأَكْثَرُهُ ما بَلَغَتْ. القاموس المحيط (دام) ١/ ١١٠٨.

(٤) أبو علي الفارسي. سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٠.

(٥) ليست في الأصل، واستدركتها من نص التكملة.

"حُلَّةٌ شَوْكاء"(١).

قال الأصمعيّ: [لا أدري](٢) ما يُعْنَى به. [وقال](٣) أبو عُبَيْدَة: يُرَادُ بها: خُشُونَةُ الجِدَّة"(٤) انتهى.

ولا يقال: "ثوبٌ أَشْوَك"(٥). و"العَرَب العَرْبَاء، والعَرَب العَارِبَة"، ولم يجئ له "أفعل.

قال عبد القاهر(٦):" التزامهم التأنيث؛ لأجل أن هذه الصفة لم تستعمل في غير العرب، ألا تراهم لا يقولون: "امرأةٌ عَرْبَاء"، فلذا لم يأتِ "أَعْرَب"، ولست [أعني أن](٧) القياس يوجب قصر "العَرْبَاء" على هذا الموضع، و إنما بيَّنتُ لك وجه الاستعمال"(٨). وقد جاء "أَفْعَل" ولا "فَعْلاء"، نحو: رجلٌ آدُر(٩)؛ لتعذر ذلك العضو في المرأة امتنعت "فَعْلَاء". واعلم أن القياس في هذه الصفة أن تكون بالتاء؛

---

(١) في الصحاح (شوك) ٤/ ١٥٩٥: وبردة شوكاء، أي: خشنة المسِّ لأنها جديد.

(٢) ليست في الأصل، واستدركتها من التكملة.

(٣) ليست في الأصل، واستدركتها من التكملة.

(٤) التكملة لأبي علي الفارسي ص ٣٤٦.

(٥) والأكثر أن يكون (فعلاء) مع (أفعَل)، وهذا النحو كأنه قام مقام الصفات المؤنثة بالتاء، كأنها بمنزلة: "شاكة" ونظيره قولهم: أَوْجَل بمعنى: وَجِلَ. ينظر : المقتصد في شرح التكملة ص ٦٥٧، و الإقليد ٣/ ١١٦١.

(٦) عبد القاهر الجرجاني: سبقت ترجمته في صـــ ٦٨٣.

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركته من نص المقتصد.

(٨) المقتصد في شرح التكملة ص ٦٥٩.

(٩) آدر: الأدرة –بالضم– نفخة في الخصية، ورجلٌ آدر: منتفخ الخصية. ينظر: الصحاح (أدر) ٢/ ٥٧٧، واللسان (أدر) ٤/ ١٥.

لتكون فارقة بين المذكر والمؤنث كما في الفعل؛ لأن تأنيث الصفة فرع على تأنيث / [٥١٣ ب] الفعل، ولذا حيث لا يؤنث الفعل لا تؤنث الصفة، فإن جاء على خلاف هذا، فليست للتأنيث، بل لمعنىً آخر من معانيها- على ما تقدم- غير أن "أفْعَل" ضارع الفعل(١) من جهتين: الصفة، ووزن الفعل، فلو قلت: "أحْمَرَة"، لزال الوزن، فلذا عدلوا إلى الألف؛ لأنها تشارك **(التاء)** في الدلالة على التأنيث، و أزيلت الهمزة من أوله؛ لئلا يكون على وزن "أحْمَرَة"، وزيدت ألف المدّ قبل ألف التأنيث؛ لإرادتهم المدّ.

فإن قيل: فلِمَ قلتَ إن الألف في هذا كله للتأنيث؟ فالجواب: لأنه لا يُنَوَّن معرفة ولا نكرة، فعلم أنها للتأنيث.

ونحو: "**رُحَضَاء**" يعني: من الأوزان المختصة بألف التأنيث: "**فُعَلَاء**"- بضم الفاء وفتح العين- نحو: "رُحَضَاء"، وهو: عَرَقُ الحُمَّى، وقيل: هو العَرَق في أثر الحُمَّى، مأخوذ من : "رحَضْتُ الثوبَ" إذا غسلته، كأن عَرَق الحُمَّى يغسل المحموم(٢).

و"**نُفَسَاء**" للمرأة حين تضع حملها(٣)، وروى ابن جِنِّي فيها أيضًا: "نَفَسَاء"(٤)- بفتح النون-. و للأمة: "ثَأْدَاء"(٥).

---

(١) أي: أشبه الفعل.

(٢) ينظر: اللسان: (رحض) ٧/ ١٥٤.

(٣) ينظر : اللسان (نفس) ٦/ ٢٣٩.

(٤) ينظر : اللسان ((فرم) ١٢/ ٤٥٢. وفيها ثلاث لغات : نُفَسَاء، نَفَسَاء، نَفْسَاء. ابْن الْأَعرَابِي: نُفَسَاء ونَفَسَاء، واللحيانيّ: نَفْسَاء. المخصص ١/ ٤٨.

(٥) الثأْداء: الأمة و الحمقاء. ينظر : اللسان (ثأد) ٣/ ١٠١.

و"**فِعَلَاء**"– بكسر الفاء وفتح العين– : "سِيَرَاء"[١]، وهو : بُرْدٌ فيه خطوط أمثال السيور، يقال: "حُلَّةٌ سِيَرَاء"، إذا وُشِيَت ذلك الوَشْي، وقيل: هو الذهب، قال النابغة[٢]:

صَفْراءُ كالسِّيَرَاءِ أُكْمِلَ خَلْقُها ... كالغُصْن في غُلَوائه المُتَلَوِّد[٣]

وقيل: "سِيَرَاء": بُرْدَةٌ أو حُلَّةٌ فيها خطوط صُفْرٌ[٤]، وقيل: ثوبٌ مُسَيَّرٌ فيه خطوط يُعْمَلُ من القَزّ، وقيل: ثيابٌ من اليمن[٥]،

---

(١) السِّيَرَاءُ والسِّيَرَاءُ: ضَرْبٌ مِنَ البُرُودِ، وَقِيلَ: هُوَ ثَوْبٌ مُسَيَّرٌ فِيهِ خُطوط تُعْمَلُ مِنَ القَزِّ كالسُّيورِ، وَقِيلَ: بُرُودٌ يُخالِطها حَرِيرٌ، وَقِيلَ: هِيَ ثِيَابٌ مِنْ ثِيَابِ الْيَمَنِ. والسِّيَرَاءُ: الذَّهَبُ، وَقِيلَ: الذَّهَبُ الصَّافِي. ينظر : اللسان (سير) ٤/ ٣٩٠.

(٢) زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني، أبو أمامة، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ، فيعرض عليه الشعراء أشعارهم فيحكم بينهم، وكان حظيا عند النعمان بن المنذر، توفي نحو ١٨ ق. هـ . ينظر : طبقات فحول الشعراء ص ٥١، وتاريخ ابن عساكر ١٩/ ٢٢١، والأعلام ٣/ ٥٤.

(٣) البيت من الكامل، للنابغة الذبياني في ديوانه ص٩١؛ ولسان العرب ٤/ ٣٩٠ (سير)؛ وتاج العروس ١٢/ ١١٩ (سير)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ١٣٣ (غلا)؛ والمخصص ١٠/ ١٩٠؛ وتهذيب اللغة ٨/ ١٩١؛ وتاج العروس (غلا).

اللغة والمعنى: السيراء: الذهب، وبرد فيه خطوط كالسيور. الغلواء: الحدّة والغلوّ. المتأوّد: المتثني.

أراد أن لونها كالذهب، كاملة الخلقة، طرية كالغصن المتثني في أوّله وحدّته.

والشاهد فيه : "كالسيراء"؛ حيث جاءت بمعنى: الذهب.

(٤) قاله الجوهري. ينظر: الصحاح (سير) ٢/ ٦٩٢.

(٥) ينظر : اللسان (سير) ٤/ ٣٩٠.

وضربٌ من النبات، والقشرة اللازقة بالنَّوَاة، والجريدة من جرائد النخل[١].

و "**فَاعِلَاء**" – بكسر العين– نحو: "**سَابِيَاء**": المَشِيْمَة، ونِتَاجُ الغنمِ، وزرع الأرض، كل واحدٍ / [٥١٤ أ] منها يقال له: "سَابِيَاء"، واشتقاقها من : السَّبْي، فكأن الولد مستخرج بالمَشِيمَة، وكذلك النِّتَاج هو كالغنيمة، ومنه قوله – عليه الصلاة والسلام–: "تسعةُ أعشارِ الرزقِ في التجارة، والعُشرُ الأَخَرُ في السَّابِيَاء"[٢] أي: في النِّتَاج. ومن قال: يجوز أن يكون من: "أسابي الدم"، وهو: طرائقه؛ لأن المشيمة لا تنفك من دم[٣]. يبعده: عدم ذلك في الزرع.

و"**فِعْلِيَاء**" – بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام– نحو: "**كِبْرِيَاء**" مصدر يعني: الكِبْر والتعظيم[٤].

و"**فَاعُولَاء**"– بضم العين و إسكان الواو– "**عَاشُورَاء**": اليوم العاشر من المحرم، من العَشَرَة، ويقال: "عَاشُورَى"– بالقصر–، و"عَاشُورَاء".

وقال السخاوي: "كذا رواه أبو علي بالمدّ، وسيبويه يقول: "عَاشُورَى"–بالقصر".

---

(١) ينظر : اللسان (سبر) ٤/ ٣٩١.

(٢) سبق تخريج الحديث في ص ٧٨٠ ، والرواية به: " "تسعةُ أعشارِ البركةِ في التجارة، وعُشْرٌ في السَّابِيَاءِ" ورد هذا الحديث في كتاب : "النهاية في غريب الحديث والأثر" ٢/ ٣٤١، والرواية به : «تسعةُ أعْشاَر الرِّزق فِي التِّجارة، والجزءُ الْبَاقِي فِي السَّابِيَاءِ» يُريد بِهِ النِّتَاَجَ فِي المَواشي وكثرتهاَ. يُقال إنَّ لِآلِ فُلان سَابِيَاءَ: أَيْ مَوَاشيَ كَثِيرَةً. والجمعُ السَّوَابِي، وَهِيَ فِي الأَصْل الجِلدَة الَّتِي يَخْرُج فِيهَا الولدُ. وَقِيلَ هِيَ المَشِيمَةُ.

(٣) ينظر: اللسان (سبى) ١٤/ ٣٦٩.

(٤) ينظر : اللسان (كبر) ٥/ ١٢٥.

و"**فَعَالاء**" – بفتح الفاء– "**بَرَاكَاء**"، وهي: شدَّة كل شيء ومعظمه[١]،

قال يونس[٢]: "بَرَاكَاء الشتاء، وبَرَاكَاء القيظ، وبَرَاكَاء القتال". وأصله من البُرُوك، يقال: بَرَكَ، إذا جثم، ومنه: بُرُوك الطائر. و"بَرُوْكَاء"– بفتح الباء وضم الراء وإسكان الواو ممدودة– على "فَعُوْلَاء" لغة في : "بَرَاكَاء"[٣].

و"**فَعْلَلَاء**" – بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى–: "**عَقْرَبَاء**"، وهي: أنثى العقارب، والمذكر: "عَقْرَبَان"، وقال السخاوي: موضع[٤].

و "**فُنْعَلَاء**" – بضم الفاء وسكون النون وفتح العين–: "**خُنْفَسَاء**" معروفة، ويقال: "خُنْفَسٌ" بغير علامة، والنون زائدة؛ لعدم "جُعْفُر"– بضم العين– على رأي سيبويه. وقد قيل في مؤنثه: "خُنْفَسَة"،

وفي كتاب الصحاح: "خُنْفَسَاءَة"[٥]– بتاءٍ بعد الهمزة الممدودة–، وهو خطأٌ؛ لأن تاء التأنيث لا تدخل على همزة التأنيث، ولا يجوز أن تكون للإلحاق؛ لأنه ليس

---

(١) ينظر: القاموس ٣/ ٣٠٤.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٦٨٠.

(٣) قال في اللسان (برك) ١٠/ ٣٩٨: البروكاء (بفتح فضم) والبراكاء (بضم أولها) والبراكاء (بفتح أولها) : الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك، قال بشر بن أبي خازم ولا ينجي من الغمرات إلا * براكاء القتال أو الفرار والبراكاء (بفتح أولها) أيضا: ساحة القتال " اه بتصرف.

(٤) عقرباء: اسم مدينة الجولان من كور دمشق. ينظر: الأماكن للهمذاني صـــ ٦٨٦، ومعجم البلدان ٤/ ١٣٥.

(٥) ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : (خفس) ٣/ ٩٢٣.

في الكلام "فُعَلَال" ولا "فُنْعال" حتى يكون / [٥١٤ ب] هذا ملحقًا به، و أصله من: "أَخْفَسَ الرجل"، إذا جاء بالخَفَسِ، وهو القول القبيح(١).

و "**أَفْعِلَاء**"- بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين- : "**أَصْدِقَاء**" جمع: "صَدِيق"، وتقدم في الجموع.

و "**فُعَلَاء**" - بضم الفاء وفتح العين-: "**كُرَمَاء**": جمع "كَرِيم"، وتقدم أيضًا في الجموع.

و "**فِعْلِيَاء**" - بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام-: "**زِمِّكَاء**" الطائر قيل: ذَنَبُه، وقيل: منبت الذَّنَبِ(٢)، رواه سيبويه بالمدّ والقصر، وأهل اللغة كلهم بالقصر "زِمِكَّى"، ولولا أنه سُمِعَ غير مصروف، لجاز أن يكون ملحقًا بـ "سِنِمَّار": اسم رجل كان بنَّاءً في الدهر القديم(٣).

واستدرك عليه السخاوي عدة أبنية، ولم يستدرك عليه في المقصور، وقد ترك منها أيضًا، واستقصاء ذلك يخرج الكتاب عن المتوسطات ومن أراد ذلك فعليه بسيبويه.

---

(١) ينظر : الصحاح (خفس) ٣/ ٩٢٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٥٦.

(٣) حين قال للملك: لو أني أعلم أنكم توفوني أجرتي وتصنعون بي ما أستحق لبنيته بناءً يدور مع الشمس حيثما دارت ". ينظر المصدر السابق، والخزانة ١/ ٢٥٥".

وأما "**فِعْلَاء**" بكسر الفاء وسكون العين–، و"**فُعْلَاء**"– بضم الفاء وسكون العين كـ "**عِلْبَاء**"، **وهو** "عَصَب العُنُق، وقيل: عرق في العُنُق[١].

و"**حِرْبَاء**" دُوَيْبَة أكبر من العَظَايَة تستقبل الشمس وتدور معها حيث دارت، وتتلون ألوانًا بِحَرِّ الشمس[٢]، قيل: هو ذَكَرُ أم حُبَيْنٍ.

و"سِيْسَاء": قيل : الظهر، وقيل: هو من الفرس الحارِك ومن الحمار الظهر، وقيل: هو حد فَقَار الظهر و أطراف عظامه[٣].

وقال العبدي[٤]: "هو أسنان فَقَار الظهر".

وقال الجوهري[٥]: "منتَظَم فَقَارِ الظهر"[٦]. وزنه: "فِعْلَاءٌ".

فإن قيل: لِمَ لا يكون "فِيْعَالًا" أو "فِعْلَالًا"؟ قيل: لأنها من أبنية المصادر،

---

(١) ينظر: اللسان (علب) ١/ ٦٢٧.

(٢) ينظر : تهذيب اللغة ٥/ ١٨، والصحاح (حرب) ١/ ١٠٩، والمحكم والمحيط الأعظم (ح ر ب) ٣/ ٣١٤.

(٣) ينظر: اللسان (سيس) ٦/ ١٠٩، والقاموس المحيط ١/ ٥٥١.

(٤) لم أعثر عليه بعد طول بحث.

(٥) إسماعيل بن حمَّاد أبو نصر الجوهري، إمام في اللغة والأدب، درس على الفارسي و السيرافي. من مؤلفاته: الصحاح، والمقدمة في النحو. توفى سنة ٣٩٣هـ. ينظر : بغية الوعاة ١/ ٤٤٦، و الأعلام ١/ ٣١٢.

(٦) ينظر: معجم الصحاح (سيس)٣/ ٩٣٩.

و"السِّيْسَاء"[١] ليس بمصدر، فوجب أن يكون على أوزان الأسماء غير المصادر، وهو "فِعْلَاء" كـ "عِلْبَاءٍ"[٢].

فإن قيل: فقد جاء "فِعْلَال" / [٥١٥ أ] في غير المصادر نحو: "قِرْطَاس"؟ قيل: لو جعل "فِعْلَالًا" لها مضاعفًا، وتقدم أنه لا يجوز، و "قِرْطَاس" ليس مضاعفًا، وكذا: "دِيْمَاس"[٣].

وذكر ابن الحاجب بدل "سِيْسَاء": "سِبْنَاء"، وقال: "إن قيل: لِمَ لا يكون "فِيْعَالًا" كـ "دِيْمَاس"[فتكون الياء زائدة][٤]، أو "فِعْلَالًا" كـ "زِلْزَال"، فتكون الياء [أصلًا][٥] والهمزة عن ياء هي لام حتى يكون مضاعفًا؟ فالجواب: أنك لو جعلت الياء زائدة،

---

(١) في الأصل: زيادة كلمة (اسم) بعد : (السيساء)، و شطب عليها، وما أثبته أدق وأصوب.

(٢) قَالَ أَبُو عَليّ: همزَة السِّيساء بدَل عَن الْيَاء الَّتِي ظَهرت فِي دِرْحاية لَمَّا بُني على التَّأْنِيث وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنه لَا يَخْلُو من أَن يكون فِيْعالاً من أبنية الْمَصادر نَحْو القِيتال وَلَا يجوز أَن يكون فِعْلالاً بُني للتضعيف لِأَن ذَلِك أَيْضا من أبنيَة المصادر نَحْو الزِّلْزال والقِلْقال وكأنّ الأول كُسِر مِنْهُ كَمَا كُسِر من الْإِخْرَاج وَنَحْوه والسِّيساء لَيْسَ بمصدر فيكونَ على هذَيْن المثالين فَإِذا لم يجز أَن يكون عَلَيْهِمَا ثَبت أَنه على الْمِثَال الَّذِي تَكون عَلَيْهِ الأسماءُ دون الْمَصادر نَحْو عِلْباءٍ وحِرْباءٍ قَالَ: وياء السِّيساء غير منقلبة لِأَن الْأَصْمَعِي حكى فِي جمعهَا سَيَاسٍ فَأَما قَوْلهم فِي الأل هُوَ من سوسِه فالواو عين فِي قَول الْخَلِيل وسيبويه وَلَو كَانَت الْعين يَاء لأُبدلت الضمةُ وَلم تصح. ينظر: المخصص ٥/ ٤٥.

(٣) الديماس – بكسر الدال، وتفتح –: الكِنّ، والحَمّام، والسرب المظلم، وقيل: سجن كان للحجاج بن يوسف. فإن فتحت الدال جمعته على دياميس، مثل شيطان وشياطين. وإن كسرتها جمعته على دماميس، = مثل قيراط وقراريط. وسمى بذلك لظلمته. ويسمى السرب ديماسا. ينظر: الصحاح (دمس) ٣/ ٩٣٠، واللسان (دمس) ٦/ ٨٨.

(٤) زيادة من الإيضاح وليست في الأصل.

(٥) سقطت من الأصل، واستدركها في حاشية الأصل.

لكانت الفاء والعين من جنس واحد، وذلك بعيد، فوجب أن تكون أصلية، فلو كانت منقلبة عن ياء كـ "الزلزال"، لكان مصدرًا؛ لأن ذلك مخصوص بالمصادر، و أيضًا فإنه يكون جائزًا فيه الفتح ولم يسمع، فوجب الإلحاق"(١) انتهى.

وقد قرئ بفتح السين غير منصرف ولا إشكال؛ لأن ألف "فَعْلَاء" للتأنيث، وقرئ بكسر السين غير منصرف، فقال أبو علي: "لم ينصرف؛ لأنه مؤنث اسم بقعة"(٢)، يعني: فيه التعريف والتأنيث المعنوي. وقال غيره: معرفة أعجمي ثلاثة من "فِعْلَاء".

و "**حُوَّاء**": "**فُعْلَاء**" عينه ولامه واوان: نبت يشبه لونه لون الذئب، الواحدة: "حُوَّاءَة"(٣)، وقيل(٤): هو من : "حَوَيت"؛ لأنه نبتٌ فيه تَقَبُّض واجتماع، ولأن أمثلة النبات أكثرها "فُعَّال"، لكن لما كان يضرب لونه إلى الحوَّة، وهي: سواد في

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٥٦٨. بتصرف يسير .

(٢) التكملة ص ٣٥٠.

(٣) ينظر: منتخب الصحاح (حوا) ١/ ١١٧٢، البديع في علم العربية لابن الأثير ٢/ ٦٧، وسفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي صـ ٢٣٩.

(٤) قَالَ أَبُو عَليّ: هُوَ فُعَّال من حَوَيت لِأَن فِيهِ تقَبُّضاً وتجمُّعاً كَمَا قَالَ:

(كَمَا تَكَشَّر للْحُوَّاءة الجمَلُ ...)

وَقد يجوز أَن يكون فُعْلاء من الحُوَّة إِذْ كَانَ فِيهِ ضَرْب من السَّواد والهمزة على هَذَا تكون للإلحاق كَالَّتِي فِي قُوَباءِ والأوّل أقوى لِأَن فُعَّالا بِناءٌ مِمَّا تكون عَلَيْهِ أَمْثِلَة النَّبَات كثيرا كالقُلاَّم والحُمَّاض. المخصص ٥/ ٢٨.

الشفتين، ويقال للأخضر الشديد الخضرة: أسود[١]، أرشد الاشتقاق إلى أن الهمزة زائدة.

فإن قيل: لو كان كما ذكرت، لما قيل فيه للواحدة: حُوَّاءَة"- حكاه في التكملة أبو علي[٢]-؛ لأن تاء التأنيث لا تدخل على همزته، ولم [يجُز][٣] الإلحاق بـ "جُنْدَب"[٤]، فيلزم أن يكون: "فُعَّالًا".

و "**مُزَّاء**" من أسماء الخمر[٥]، يقال: مُزَّةٌ، و"مُزَّاءٌ للذيذ الطعم، مشتق من المزّ[٦]، والمِزّ- بالكسر- وهو: الفضل، يقال: لهذا على هذا / [٥١٥ ب] مِزٌّ، أي: فضل[٧]، بنى منه "فُعَلَاء"، فكرر العين ثم قلب اللام ياءً؛ كراهية اجتماع الأمثال، ثم زاد ألفًا، فوقعت الياء بعد ألفٍ زائدةٍ، فقلبت همزة.

وقال ابن الحاجب[٨]: "ليس بـ "فُعَّال"؛ لأن ذلك من أبنية الصفات، وهذا اسم"[٩] انتهى. وليس بشيء؛ لأنه قد جاء :"خُطَّاف"[١٠].

---

(١) ينظر : القاموس المحيط ١/ ١٢٧٧.

(٢) التكملة ص ٣٥٠.

(٣) في الأصل: (يجوز)، وهو تحريف؛ لأنه مجزوم بلم.

(٤) الجُندب: الذَّكرُ من الجراد، ويقال: يشبه الجراد. ينظر: العين (الجيم والدال) ٦/ ٢٠٦.

(٥) ينظر: الصحاح (مزز) ٣/ ٨٩٦، واللسان (مزز) ٥/ ٤٠٩.

(٦) أي: أنه اسمٌ للخمر، ولو كان نعتاً لها لكان مَزَّاءَ بالفتح.

(٧) ينظر : مجمل اللغة لابن فارس (مز) ١/ ٨١٥.

(٨) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٥.

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٦٩.

(١٠) أي: أن فُعَّال يأتي اسمًا كـــ (خُطَّاف)، وصفة كـ (حُسَّان).

وحكى فيها القصر، فيكون "فُعْلَى" من : "المزّ"[١]، وألفه للتأنيث كـ "رُبَّى"، وإن سمع فيه الصرف و أمكن أن يكون "فُعَّلًا" من المزِيَّة، مثل: زُرَّق، ثم قلبت الياء ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، وعينه ولامه زائدان، وأن يكون "فَعْلاء" من المِز مثل زُرَّق أيضًا، فكأنه "مَزَّزَ"، إلا أنك قلبت الثالث من التضعيف؛ لاجتماع الأمثال، كما في : لا أملاه، أصله: لا أملَّه، ولا يكون "فعلى" من المزيز؛ لأن يلزم منه أن تكون ألف "فَعْلى" للإلحاق.

و"**قُوْبَاء**": داء معروف ينقشر فإذا تفل عليه يبرأ[٢]، وفيه لغتان: فتح الواو غير منصرف كـ "الرُّحَضَاء"، وإسكانها، وهذه التي ذكرها الزمخشري هنا، فينصرف؛ لأنه ملحق بـ "قِرْطَاس". فـ "فُعْلَاء" و"فِعْلَاء"– بضم الفاء وكسرها– لمَّا سُمِعَ فيهما التنوين وكانا على وزنهما شيء، قيل إنهما للإلحاق، بخلاف المفتوح الفاء، ولا

---

(١) المُزَّاءُ من الخمْرِ يمدُّ ويقصَر قَالَ الْفَارِسِي: المُزَّاء ضَرْب من الأشْربة وَلم يَخُصَّ بِهِ الخمرَ وأُراه احتَذَىٰ فِي ذَلِك مَذْهَب أبي عبيد لِأَن عبارتَه عَن المُزَّاء هَكَذَا وَأنْشد:

(بِئْس الصُّحاةُ وبِئْسَ الشَّرْبُ شَرْبُهُم ... إِذا جَرَىٰ فيهمُ المُزَّاء والسّكَرُ)

والمُزَّاء عِنْده من بَاب مُحَوّل التَّضْعِيف أَلِفه مُنقلبة عَن ياءٍ محوّلةٍ من زَاي وَهُوَ عِنده إِمَّا من المِزِّ وَهُوَ الفَضْل وإمَّا من المُزِّ وَهُوَ الَّذِي بَين الحُلْو والحامِض وَنَظره بالطُّلاَّء وَهُوَ الدّمُ فَالْقَوْل فِيهِ كالقَوْل فِي المُزَّاء وَلَا تكُون ألفُ المُزَّاء للتأنيث لِأَنَّهُ لَا يُوجَد فِي الْكَلَام شيءٌ علىٰ هَذَا المِثال تكون ألفُه للتأنيثِ ونظيرُه فِعْلاءٌ لَا تكون ألفُه للتأنيث أبدا إِلَّا للإلحاق نَحْو عِلْباءٍ وحرباءٍ إِنَّمَا هُوَ ملحَق بقِرْطاس قَالَ: وَقد يجوزُ أَن تكونَ فُعْلاءً من الشَّيْء المزيزِ فَتكون الهمزةُ للإلحاق وَيحْتَمل أَن تكون فُعّالا من المَزِيَّة لِأَن الميمَ من المَزِية فَاء وَقد جَاءَ فِي الشّعْر المزيزِ أمزاهما من المَزِيَّة وَلَو كانَ مفْعِلة من الزَّيّ فالزّيُ إِمَّا أَن تكونَ عينُه يَاء أَو واواً فَلَو كانتْ واواً لصحَّت كَمَا صَحَّت فِي تَقْوِية وَلَو كَانَت يَاء لَبُيِّنت كَمَا بُيّنت فِي أخْيِية فَإِذا لم يُظْهِرُوا الْوَاو وَلم يَبينُوا الياءَ دلّ علىٰ أَنَّهَا فَعِيلة علىٰ أَن مَفْعِلة مِمَّا تعتَلُّ لامه وَلَا يكَاد يَجِيءُ. المخصص ١٦/٥.

(٢) ينظر : اللسان (قوب) ١/ ٦٩٣.

يجوز أن تكون للإلحاق؛ لأنه ليس "فَعْلَال" في غير المضاعف حتى يكون ملحقًا به(١)، وما ذكره الكوفيون من "خَزْعَال"(٢)، فلم يثبته البصريون، ويحتمل أن يكون أصله: "خَزْعَلَ"، فأشبع الفتحة، فنشأت عنها ألف، فلذا لم يقل إنه ملحق به. وقال ابن السكِّيت(٣): "ليس في الكلام "فُعْلَى"- بضم الفاء وسكون العين- إلا حرفان: "الخُشَّاء"، و "القُوْبَاء""(٤)انتهى.

وما ذكر من "الحُوَّاء" و"المُزَّاء" فيه ما ذكر من البحث، فيحتمل أنه متعين بخلاف غيره، أو أمره ظاهر بخلاف غيره. / [٥١٦ أ]

---

(١) قال الفراء: وليس في الكلام فَعْلَال مفتوح الفاء إذا لم يكن من ذوات التضعيف إلا حرف واحد، يقال: نَاقَة بها خَزْعَال، أي ظلع، فأما ذوات التضعيف فَفَعْلَال فيها كثير، نحو الزَّلْزَال والقَلْقَال وأشباهه، إذا فتحته فهو اسم وإذا كسرته فهو مصدر، نحو قولك: زَلْزَلْتُهُ زِلْزَالاً شديداً، وقَلْقَلْتُهُ قَلْقَالاً شَدِيدًا. وَزَادَ ثَعْلَبٌ: قَهْقَار، وَخَالَفَهُ النَّاسُ وَقَالُوا قَهْقَرٌّ، وَزَادَ أَبو مَالِكٍ قَسْطال وَهُوَ الغُبار. ينظر : إصلاح المنطق لابن السكّيت صـ ١٦٣، وشرح الكتاب للسيرافي٥/ ٣٨٦، والخصائص ٣/ ٢١٦، والممتع الكبير في التصريف صـ ١٠٦، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٠، واللسان (خزعل) ١١/ ٢٠٥.

(٢) يقال: ناقة بها خَزْعَال، أي: ظلع. ينظر : تهذيب اللغة ٣/ ١٧٦، والصحاح (خزعل) ٤/ ١٦٨٤، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٥٣، واللسان (خزعل) ١١/ ٢٠٥.

(٣) سبقت ترجمته في صـ ٩٣٨ .

(٤) إصلاح المنطق ص ١٦٣.

[ومن أصنـــــاف الاســـــم: (المُصَـــغَّرُ)][١]

قال الزمخشري: الاسم المتمكن إذا صُغّر، ضُم صدره، وفُتح ثانية، وأُلحق ياء ساكنة ثالثة، ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة: "فُعَيْلٌ"، و"فُعَيْعِلٌ"، و"فُعَيْعِيْلٌ"، كـ "فُليسٍ"، و"دُرَيْهِم"، و"دُنَيْنِيْر". وما خالفهن فَلِعِلَّة، وذلك ثلاثة أشياء: مُحَقَّر "أَفْعَال"، كـ "أُجَيْمَال"، وما في آخره ألف تأنيث كـ "حُبَيْلَى" و"حُمَيْرَاء"؛ أو ألف ونون مضارعتان كـ "سُكَيْرَان"[٢].

ش: قال صاحب الكتاب[٣]:" ومن أصناف الاسم: المُصَغَّر"[٤]، وهو: اسم مفعول من: "صُغِّرَ"، يريد: الاسم المُصَغَّر، ومعنى صُغِّرَ الشيء: حُكِمَ عليه بأنه

---

(١) ينظر هذا الباب في: الارتشاف ١/ ٣٥١، والتصريح ٢/ ٥٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٢٠، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٥٥، والهمع ٣/ ٣٧٧، ٣٧٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد١٠/ ٤٨٥٩، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك٢/ ٩٢٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية٤/ ٢٠٥١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١/ ٤٥، وحاشية الصبان ٤/ ٢٠٥،/ وحاشية الخضري ٢/ ١٦٣.

(٢) المفصل صـــ ٢٥٥.

(٣) يقصد : صاحب كتاب المفصل، وهو الزمخشري كما أسلفت آنفا.

(٤) التصغير لغة: التقليل، واصطلاحًا: تحويل الاسم المعرب إلى صيغة : فُعَيْل، أو فُعَيْعِل، أو فُعَيْعِيل لأغراض يأتي بيانها. ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية / ١٢٦.

وإنما ذكر التكسير قبل التصغير؛ لأن التكسير أكثر وقوعًا، أو لأنه تكسير للمعنى وتعظيم له بجمعيته، فهو أشرف من التحقير المستفاد من التصغير، فكان تقديمه على التصغير أولى. ينظر : حاشية الصبان ٤/ ٢٠٥، وحاشية الخضري ٢/ ١٦٣.

صغير، سواء في ذلك صِغَر الجثة، أو المقدار والقدر، كـ "دُرَيْهِمَات"، ومنه: "فُوَيْقَ ذاك"، وهو تصغير مقدار، وذا هو المراد بقولهم: لدلالته على القرب[١]،

وقال الكوفيون: يكون للتعظيم[٢]، ومنه قول لَبِيد[٣]:

وكلُّ أُناسٍ سَوْفَ تدخُلُ بينهم ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ[٤]

---

(١) أي أن التصغير يأتي على ثلاثة معانٍ باتفاق:

الأول: تصغير ما يجوز أن يُتوهّم أنّه عظيمٌ، كقولك: "رُجَيْلٌ"، و"جُمَيْلٌ".

الثاني: تقليلُ ما يجوز أن يُتوهّم أنّه كثيرٌ، كقولنا: "دُرَيْهِماتٌ"، و"دُنَيْنِيراتٌ".

الثالثُ: تقريبُ ما يجوز أن يُتوهّم أنّه بَعِيدٌ، كقولهم: "بُعَيْدَ العَصْرِ"، و"قُبَيلَ الفَجْرِ"، و"السَّقْفُ فُوَيقَنا"، وأضاف الكوفيون معنىً رابعًا، هو: التعظيم. شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٩٤.

(٢) هذا هو المعنى الرابع الذي أضافه الكوفيون، وزعموا أن منه قول النبي ﷺ لعائشة ﵂ : (يَا حُمَيْرَاءُ لا تفعلي)أما البصريون فيمنعون مجيء التصغير لغرض التعظيم، وقالوا : هذا ليس بشيء، بل هو للشفقة، ويتأولون هذا وما أشبهه على التقليل. قاله الخضري في حاشيته٢/ ٨٣٩، والارتشاف ١/ ٣٥١، والتصريح ٢/ ٥٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٢٠، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٥٥، والهمع ٣/ ٣٧٧، ٣٧٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد١٠/ ٤٨٥٩، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك٢/ ٩٢٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية٤/ ٢٠٥١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١/ ٤٥.

(٣) لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل، أحد الشعراء الفرسان في الجاهلية، ومن أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ، وهو من المؤلفة قلوبهم. توفى سنة ٤١هـ . ينظر : المؤلف والمختلف للآمدي ص ١٧٤، والطبقات الكبرى ٦/ ١٩٢، وتاريخ الإسلام ٢/ ٤٣٦، و الأعلام ٥/ ٢٤٠.

(٤) البيت من الطويل، للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٩، ١٦٠، ١٦١؛ والدرر ٦/ ٢٨٣؛ وسمط اللآلئ ص ١٩٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ١٤ (خوخ) والرواية به: خويخية ومغني اللبيب ١/ ١٩٧،١٣٦، =

أي: لعِظَمِها تصفر منها الأنامل. ومنه: "يا أُخَيّ، و بُنَيّ". والجواب: أنه عكس المعنى الذي أتى بالتصغير لأجله، فلا يجوز، و إنما قلت ذلك؛ لأن الصيغة وُضِعَت للتصغير؛ بدليل أن أكثر استعمالها لذلك بالإجماع، فلو استُعْمِلَ لغيره، يلزم إما الاشتراك أو المجاز، وهما خلاف الأصل، وما استشهدوا به ليس كما ظنوا، بل مراد الشاعر: أن صغير الأمر قد يفضي إلى كبيره، فلا يغفل عنه، فإن الإنسان قد يكون حتفه بالصغير من الأمر الذي لا يؤبه له(١). والمراد بـ "يا أُخَيّ": لُطف المنزلة(٢)، ومنه ما يُروَى عن النبي – ﷺ– : "هؤلاء أُصَيْحَابِي"(٣) ونحوه.

=والمقاصد النحوية ١/ ٨، ٤/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٩٤، ٦/ ١٥٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٢، ٣/ ٥٣٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٨، ٢/ ٦٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٨٥.

اللغة: دويهية: تصغير داهية وهي المصيبة. الأنامل: جمع أنملة وهي عقدة الإصبع أو التي فيها الظفر، وأراد: الأظفار هنا، فهي التي تصفرّ عند الموت. والمعنى: سوف يأتي الموت على كلّ الناس، فتصفرّ أظفارهم حينها.

والشاهد فيه قوله: "دويهية" على أنّ التصغير هنا للتعظيم لا للتحقير، ويرى ابن عمرون موافقا لرأي البصريين أنّها للتحقير، وأن المراد: أن صغير الأمر قد يفضي إلى كبيره، فلا يغفل عنه.

(١) ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢/ ٥٥٩، فقال: خرَّجها البصريون على التقليل؛ لأن الداهية إذا عظمت قلت مدتها. وقاله الخضري أيضًا في حاشيته ٢/ ١٦٣.

(٢) زاد بعضهم التحبُّب نحو: "يا بُنَيّ" و "يا أُخَيّ"، والترحُّم نحو: "يا مُسَيْكِين" ينظر : شرح ابن طولون على الألفية ص ٣٣٥، والتصريح ٢/ ٥٥٩.

(٣) لم أجده بنصه في كتب الحديث والأثر التي اطلعت عليها، وقد ورد في التخمير للخوارزمي ٢/ ٤٢١. والرواية التي وجدتها: عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: =

الجواب عن قول من قال: "كُنيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا"[١] أي: و إن كان صغير القدر فهو ملآن علمًا. ولمَّا دلت الصيغة على ما ذكر من المعنى، قيل: التحقير صيغة تُنْبِئُ عن اجتزاء الوصف: تصغير، ولذا قيل: تصغير الاسم دليل على صِغَر مُسَمَّاه، فهو حِلْيَة وصفة للاسم؛ لأنك تريد: رجلٌ صغيرٌ، و إنما اختُصِرَ بحذف الصفة / [٥١٦ ب] و جُعِلَ تغيير الاسم والزيادة عليه علمًا لذلك المعنى؛ لأن الصفة لمَّا كانت لفظًا زائدًا على الموصوف، جُعِلَ التصغير بلفظٍ زائدٍ على المُكَبَّر، و لأنه لو جُعِلَ بنقص، لخرجت الثلاثة عن أعدل الأوزان، أو لما جاز تصغيرها. ولَمَّا كانت عوضًا من الصفة، لا يُصَغَّر من الأعلام إلا ما يجوز وصفه مما يتوهم فيه الشركة، ولذا قيل: إن أصل الأعلام ألا يصغر.

= لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ الْحَوْضَ رِجَالٌ مِمَّنْ صَحِبَنِي وَرَآنِي، حَتَّى إِذَا رُفِعُوا إِلَيَّ وَرَأَيْتُهُمُ اخْتَلَجُوا دُونِي، فَلأَقُولَنَّ: رَبِّ أُصَيْحَابِي أُصَيْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ.

أخرجه أحمد ٥/ ٤٨ (٢٠٧٦٨) قالا: حدَّثنا عفان، حدَّثنا حماد بن سلمة، أَخْبَرنا علي بن زيد، عن الحسن، فذكره.

(١) هذا حديث موقوف على عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولم يرفعه إلى النبي – صلّى الله عليه وسلّم–، فعن زيد بن وهب قال: (كنت جالسا عند عمر إذ جاءه رجل نحيف فجعل ينظر إليه ويتهلل وجهه ثم قال: كُنَيْف مُلِئَ عِلْمًا، يعني: عبد الله بن مسعود).

وقد رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣١٨)، في (كتاب معرفة الصحابة) باب (مناقب عبد الله بن مسعود) وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرّجاه). وقد وقع في رواية الحاكم تحريف كلمة (كنيف) إلى كلمة (كيف). ورواه ابن أبي شيبة في المصنّف (١٢/ ١١٥)، ١١٦ (١٢٢٨٦)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ١١٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في كتابه (حلية الأولياء: ١/ ١٢٩)، والفسويّ – في كتابه (المعرفة والتاريخ: ٢/ ٥٤٣)، والذهبيّ في سير أعلام النبلاء (١/ ٤٩١) والكُنَيْف: تصغير الكنف وهو الوعاء.

قوله: "**الاسم المتمكن**" فقوله : الاسم، خصَّ التصغير بالاسم؛ لأنه بمنزلة الوصف- كما تقدم- والوصف مختص بالاسم، فكذا ما كان بمعناه(١).

فإن قيل: لو كان التصغير مُختصًا بالاسم، لما جاز: ما أُمَيْلِحَ زيدًا(٢)؟ قيل: يأتي الكلام عليه في فصله(٣).(٤)

(١) لا يصغَّر الفعل ولا الحرف؛ لأن التصغير وصف في المعنى، فيدل على شيئين: الذات والصفة، فأُعطِيَ لذلك أقوى الحركات، والفعل والحرف لا يوصفان، وإنما لم يوصفا؛ لأن الصفة ذكر حال الموصوف، والأفعال لا أحوال لها وكذلك الحروف .ينظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط للجاربردي١/ ٧٦، والتصريح ٢/ ٥٥٩.

وقال الشيخ الصبان في حاشيته ٤/ ٢٠٦:" وكالفعل في عدم التصغير الأسماء العاملة عمله كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة؛ لأن شرط عملها عدم تصغيرها. ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٢٩١، ٢٩٢، وإنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل؛ لغلبة شبه الفعل عليه، فكما لم يصغر الفعل، لا يصغر مشبهه.

(٢) وشذّ : ما أُحَيِّسنه عند البصريين. ينظر : التصريح ٢/ ٥٥٩، وحاشية الخضري ٢/ ٨٣٩، والارتشاف ١/ ٣٥٤.

(٣) ينظر : تصغير الفعل صـــــ ١٠٥٠- ١٠٥٢ .

(٤) بقي من شروط المصغر: أن يكون قابلًا للتصغير ، فلا يصغر نحو: كبير وجسيم؛ لأنه لو صُغِّرَ مثلُ ذلك لحصل التناقض. ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٢٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٤٨٥٩، والتصريح ٢/ ٥٦٠.

ولا تصغَّر الأسماء المعظمة كأسماء الله وأنبيائه، و كان سيبويه يصغر (النبئ) فقد قصد عن ذلك ما يقبل التصغير فقال: "كان مسيلمة نُبَيِئ سوء" ينظر : الكتاب ٣/ ٤٦٠، والتعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ٣١٠، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٠١، والمخصص ٣/ ٤٧٤.

ولا تصغر أسماء الملائكة والمصحف والمسجد. ينظر : المقاصد الشافية ٧/ ٢٧٠، والتصريح ٢/ ٥٦٠. =

وقوله: "**المتمكن**" يريد به: المعرب. وغير المعرب يأتي الكلام عليه[١].

قوله: "**إذا صُغِّرَ**" يعني: إذا أريد تصغيره. **قوله:** "**ضُمَّ صدره وفُتِحَ ثانيه و ألحق ياءً ثالثة**" هذا الفعل[٢] عام في كل اسمٍ معرب أريد تصغيره. **فإن قيل:** لِمَ إذا صغر الاسم فُعِلَ به ما ذكر؟ قيل: لما تقدم جوابه لم يزده. **فإن قيل:** لِمَ اختُصَّ بهذا التغيير؟ قيل: لأن الغرض صيغة لا توجد في مُكَبَّرٍ، وبهذه الصيغة يحصل الغرض. وقيل: ضموا أوله؛ لشبهه بفعل ما لم يُسَمَّ فاعله[٣]، ووجه الشبه: أن

= والمراد بالأسماء المعظمة مراداتها مسمياتها العظيمة، فإن أريد بها غيرها جاز تصغيرها. ينظر : حاشية الخضري ٢/ ١٦٤.

ومن شروط التصغير أيضًا: أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها، فلا تصغر نحو الكُمَيْت من الخيل، ولا نحو: مُسَيْطِر ومُهَيْمِن. ينظر : الارتشاف ١/ ٣٨٩، والتصريح ٢/ ٥٥٩، والجمل لابن عصفور ٢/ ٢٩١، وفيه: أن "كُمَيْت" لا يصغر؛ لأنه على صيغة التصغير، ولم يصغر أيضًا؛ لئلا يؤدي تصغيرها إلى جمع بين حرفي معنى، وقال سيبويه: "سألت الخليل عن "كُمَيْت" فقال: هو بمنزلة جُمَيْل، إنما هي حمرة مخالطها سواد، ولم يخلص، فإنما حقروها؛ لأنها بين السواد والحمرة، وأما مُسَيْطِر ومُبَيْطِر ومُهَيْمِن؛ فلأنه على صيغة تشبه صيغة التصغير" انتهى. وعزاه إلى ابن مالك في التسهيل ص ٢٨٤.

(١) ينظر: تصغير الضمائر والأسماء المبهمة صـــ١٠٥٨ – ١٠٦٨.

(٢) أي: ضم الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ثالثة ساكنة.

(٣) فكما ضمّوا أوّلَ "ضُرِبَ"، كذلك ضمّوا الأولّ من المصغّر في نحو: "حُجَيْر". والجامعُ بينهما أنّ المكبّر يكون على أبنية مختلفة، وهو الأصل، ولم يفتقر الكلامُ معه إلى علامة تدلّ على التكبير؛ لأنّ العلامات إنّما يؤتَى بها عند تغيير الكلام عن أصله. وأمّا التصغير، فيفتقر إلى علامة؛ لانّه حادثٌ لنِيابَته عن الصفة، وكذلك فعلُ ما لم يسمّ فاعله من حيث إن ما سُمّي فاعله على الأصل، ولا يفتقر إلى علامة تدلّ عليه، وهو على أبنية مختلفة، نحوِ: "ضَرَبَ"، و"عَلِمَ"، و"ظَرُفَ"، فإذا لم يسمّ فاعله، ألزموه بناءً واحدًا ، =

فعل مالم يُسَمَّ فاعله فرعٌ على مسمى الفاعل، والمُصَغّر فرعٌ على المُكَبّر، وقيل: لمَّا كان التصغير نائبًا عن الوصف، والضمة أقوى الحركات، دلوا بالحركة القوية على المعنى اللازم كما بنوا المنادى على الضم؛ تنبيهًا على قوته، وقيل: إنما ضُمَّ؛ لأنه لا بُدّ من تغيير المكبّر عن لفظه، فكان الضم أولى؛ لأنهم قد جعلوا الفتح للجمع[١]، فلم يبقَ إلا الكسر / [٥١٧ أ] والضم، فاختاروا الضمة؛ لأن الياء علامة التصغير ويُكسر ما بعد الياء في أكثر ما زاد على الثلاثة، فلو كسروا أوله لاجتمع فيه ياءٌ بين كسرتين وذلك مستثقل. "**وفُتِحَ ثانيه**"؛ لأن الخروج من ضم إلى فتح أخفّ عليهم من الخروج من ضم إلى ضمٍ أو كسرٍ. وزادوا حرف لين ثالثًا ساكنًا كالألف في الجمع كـ "جَعَافِر"، ولم يؤتَ بألف؛ لئلا يلتبس بالجمع، ولا بواو؛ لثقلها. وقيل: إنما كانت الياء ثالثة؛ لأنها لو كانت ثانية، لامتنع ضم ما قبلها لسكونها، ولو كانت رابعة، لوقعت في الثلاثي طرفًا، وقيل[٢]: زيادتها ثالثة أقرب إلى الاعتدال؛ لأنه في الرباعي تكون وسطًا؛ لأن قبلها حرفين وبعدها حرفين.

=وضمّوا أوّله ليدلّ التغييرُ على المعنى الحادث فيه، فقالوا: "ضُرِبَ"، و"عُلِمَ"، و"ظُرِفَ في هذا المكان". فالمكبَّرُ كالفعل المسمّى فاعلُه، والمصغَّرُ كالفعل الذي لم يسمّ فاعله. والمعتمَدُ أنّ الغرض صيغةٌ تخلُص للتصغير من غيرِ مشارَكة، ولم يوجَد سوى هذه الصيغة. شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٩٦، ٣٩٧.

(١) أي: جمع التكسير، فقالوا: "مَسَاجد" و "ضَوَارِب".

(٢) من منهجه في الشرح: أنه كان يسلك طريقة : فإن قيل..... قيل ، أي: افتراض سؤال والجواب عليه، وقد سار على ذلك في معظم الشرح.

قوله: "ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة" يعني: لم يتجاوز التصغير ثلاثة أمثلة. قيل للخليل(١): لِمَ بَنَيتَ التصغير على هذه الثلاثة الأمثلة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على : "فِلْس"، و "دِرْهَم"، و "دِيْنَار"، فصار "فِلْس" مثالًا لكل اسم على ثلاثة أحرف، و ["دِرْهَم"](٢) لما كان على أربعة، و "دِيْنَار" لما كان على خمسة رابعه حرف لين على ما يأتي. "**فُعَيْل**" و "**فُعَيْعِل**" و"**فُعَيْعِيْل**" كـ "**فُلَيْس**"، و"**دُرَيْهِم**"، و"**دُنَيْنِيْر**" والمراد: مجرد الوزن، فـ "أُحَيْمِد": فُعَيْعِل، وكذا: "مُكَيْرِم". و"سُرَيْحِيْن"(٣): فُعَيْعِيْل" لا مقابلة الأصل بالأصل والزائد بالزائد(٤). فإن قيل: لِمَ كُرِّرَت العين في مثال التصغير ولم تكرر اللام؟ قيل: إن الثلاثي هو الأصل، وفيه ما هو مكرر العين نحو: "خَصَّمَ"، فإذا صُغِّر فكّ الإدغام، فلما وقع ذلك في الثلاثي جعل غيره كذلك. "**وما خالفهن [فَلِعَلَّة**(٥)، ضمير المفعول في "خالفهن"](٦) يعود إلى الثلاثة الأوزان. ثم أخذ يبين المخالف فقال: "**ثلاثة أشياء: مُحقّر "أَفْعَال**" / [

---

(١) الخليل بن أحمد: سبقت ترجمته في صـــــــ ٧٥٤.

(٢) في الأصل: (وخبرهم)، وهو تحريف.

(٣) السِّرحان- بكسر السين- الذئب والأسد ووسط الحوض، وأهل الحجاز يسمون الأسد سرحانا، وبلغة أهل نجد: الذئب. ينظر : غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ١٧٤، وجمهرة اللغة ١/ ٥١٢، ٢/ ٦٥٤، ومعجم ديوان الأدب ٢/ ١٩، وتهذيب اللغة ٤/ ١٧٥، ومفاتيح العلوم ص ٢٦، ومقاييس اللغة ٣/ ١٥٧، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء ص ٢٦٢، وحاشية ابن حمدون على المكودي ٢/ ٢٤٩.

(٤) أي : أن المراد بها الوزنُ لا المثالُ نفسُه؛ لأنه قد يكون المثال "أُفَيْعِل"، نحوَ: "أُحَيْمِدَ"، و"مُفَيْعِلٌ"، نحو: "مُكَيْرِمٍ"، و"فُعَيْلِينٌ"، نحو: "سُرَيحِينٍ."

(٥) وهي: المحافظة على بناء القلة، وعلى ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة، وعلى ما يضارع ألفي التأنيث.

(٦) ما بين المعقوفتين [فَلِعِلَّة، ضمير المفعول في خالفهن] سقط من الأصل، واستدركه في حاشية الأصل.

٥١٧ ب] **كـ "أُجَيْمَال"**[١] ولو كان مفردًا لقيل: "أُجَيْمِيل" فيكون كـ "دُنَيْنِير"، فلم تكسر الميم و إن كانت بعد ياء التصغير وهي غير حرف إعراب؛ محافظة على ألف الجمع، كأنهم قصدوا الفرق بين ألف الجمع وغيره، فلو صُغِّرَ "أَعْلَام" لقيل: أُعَيْلِيْم"، ولو صُغِّرَ "إِعْلَام" قيل: "أُعَيْلَام"[٢].

قوله: "وما في آخره ألف تأنيث، كـ "حُبَيْلَى"، و "حُمَيْرَاء"" يعني: سواءً المقصور إذا كانت ألفه رابعة، والممدود إذا كانت ألفه للتأنيث، التزموا فتح ما قبل ألف التأنيث؛ لئلا تبطل علامته[٣]. **قوله: "أو ألف ونون مضارعتان كـ "سُكَيْرَان"** لشبههما[٤] بألف "حمراء" لم يكسر ما بعد ياء التصغير. ولم يذكر ما فيه تاء التأنيث، نحو: "طلحة"، فإنها تفتح ما قبلها أيضًا.

---

(١) الراجح أن "أفعالًا" لا يكون إلا جمعًا، وأما مجيئه مفردًا فلا يتصور تمثيله على قول الأكثر في الأسماء بما سمي به من الجمع؛ لأن أفعالًا عندهم لم يثبت في المفردات. ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٨٣، وشرح الأشموني ٤/ ٢١٢. ولكن بعض النحويين أثبتوا أفعالًا في المفردات وجعل منه قولهم: بُرْمَة أعشار، وثوب أخلاق، وأسمال، وهذا عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع وتصغيره: أُفَيْعَال.

(٢) أي: قصدوا الفرق بين حرف الجمع وحرف الإفراد، فلو قلت في تصغير "إِعلام" مصدر "أعلم"، و "أَعْلَام" جمع : "عَلَم": "أُعَيْلِيم" لوقع اللبس لا محالة. ينظر : الإقليد في شرح المفصل ٣/ ١١٧٠.

(٣) مذهب الجمهور أن علامة التأنيث في (حمراء) هي الألف المنقلبة؛ وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره ألف بألف التأنيث، لم يمكنهم الجمع بين ألفين، فأبدلت المتطرفة ألفًا، إذ لو كسروا ما قبلها لانقلبت ياءً، فزالت أمارة التأنيث وتغيرت صورتها، فوجب المحافظة عليها ما أمكن. مجموعة شروح الشافية للجاربردي١/ ٧٧، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣/ ١٣٥٣.

(٤) ووجه الشبه: امتناع دخول تاء التأنيث عليهما، وكون المؤنث في نحو: (سكران) صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر في نحو: (مرضى) و(حمراء) كذلك، وكون الزائدين في نحو (سكران) مختصين بالمذكر، كما أن الزائدين في نحو: (حمراء) مختصان بالمؤنث، والشبه الذي يفوت بفواته التأثير هو الامتناع =

[تصغيـــــر الخمـــــــاســـــي][١]

قال الزمخشري: ولا يُصَغَّرُ إلا الثلاثي والرباعي؛ وأما الخماسي، فتصغيره مُسْتَكْرَه كتكسيره؛ لسقوط خامسه، فإن صُغِّر قيل في فرزدق: فريزدٌ وفي "جحمرش" : "جحيمرٌ".ومنهم من يقول "فريزقٌ"، و"جحيرش" بحذف الميم؛ لأنها من الزوائد، والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء. والأول الوجه، قال سيبويه: "لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع، فإنما حَذَفَ الذي ارتَدَعَ عنده"، وقال الأخفش: سمعت من يقول: "سفيرجلٌ" متحركًا، والتصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ"[٢].

=من التاء، ، والضابط كما اقتضاه كلام ابن مالك وغيره : أن ما هما فيه إن لم يعلم تكسيره على (فعالين)، لم يكسر ما بعد ياء التصغير فيه للشبه المذكور كعثمان وسكران، فإنهم لم يقولوا: عثامين ولا سكارين، و إن كسر على (فعالين) كسرحان وسلطان، كُسِرَ فيه؛ لأن الألف والنون لم تشبها ألفي التأنيث. ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٦٣، والمساعد ٣/ ٥٠٠، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٦٢، والمقاصد الشافية ٧/ ٢٧٦، والنحو الوافي ٤/ ٧٠٢.

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ٣/ ٤١٨، ٤٤٨، ٤٤٩، والمقتضب ٢/ ٢٥١، والأصول في النحو ٣/ ٤٢، وعلل النحو ص ٤٨٠، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ٣٦١، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٢٤٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٢٣، والمقاصد الشافية ٧/ ٢٨٠، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٦٣، والكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣٦١، والهمع ٢/ ٥٦٣، وحاشية الخضري ٢/ ١٦٤، وشرح المكودي ص ٣٣٨.

(٢) المفصل ٢٥٥، ٢٥٦.

ش: **قوله: "ولا يصغَّر إلا الثلاثي والرباعي"** لخِفَّة[١] الثلاثي تصرفوا فيه بالجمع والتصغير. والرباعي قريب منه فأُجري مُجراه.

قوله: "وأما الخماسي فتصغيره مُستكرَه كتكسيره؛ لسقوط خامسه" لثقله بكثرة حروفه، لم يتصرفوا فيه بالتصغير والجمع–وتقدم في الجمع[٢] لِمَ لَمْ يُكَسَّرْ الخماسي، وذلك يأتي في التصغير. **و قوله: "مُسْتَكرَه"** يعني: إذا سُئلوا كيف تُكَسِّرون، تكلَّفوه. **وقوله: "لسقوط خامسه"** يعني: لذا استكرهوه لما فيه من الحذف و إنما وجب سقوط الخامس؛ لتناهي مثال التحقير دونه كما في التكسير، فإن صُغِّرَ قيل في "فَرَزْدَق": "فُرَيْزِد"، وفي "جَحْمَرِش"[٣]: "جُحَيْمِر"، يعني: بحذف الخامس.

---

(١) لعل هناك سقط حرف تفصيل مثلًا، أي : فلخفة.

(٢) ينظر : ص ٧٧٥، وملخصه: أن السبب في استكراه جمع وتصغير الخماسي: كثرة حروفه، ولأنه لو كُسِّرَ لَوَقَعَ عَجُزُ الكلمةِ أثقل من صدرها؛ لأن ألف الجمع ثالثة، ويقع حينئذٍ بعدها ثلاثة أحرف، وهو مناقضٌ للقياسِ؛ لأن الأعجازَ لا تترجحُ على الصدورِ، ولأن الجمعَ والتصغيرَ تصريفٌ في الاسم، والاسم في ذلك محمولٌ على الفعلِ، وليس في الفعل خماسِيٌّ فيقع فيه التصرُّف؛ فلذا حذفوا منه ليصير رباعيًّا، فيكون على عدد الفعل، فيدخله حينئذٍ.

(٣) الجَحْمَرش من النساء: الثقيلة السَّمِجة، وقيل: العجوز الكبيرة، والجَحْمَرِش أيضًا: الأرنب الضَّخمة، والأرنب المُرضِع، (لسان العرب ٦/ ٢٧٢) (جحمرش)).

قوله: "**ومنهم من قال: "فُرَيْزَق**"[١]؛ لأنه لما وجب حذف حرف مما يكون زائدًا في موضع أوله شبه من حروف الزيادة و إن كان في الكلمة الخماسية أصلًا، فهو أولى بالحذف مما لا / [٥١٨ أ] يكون كذلك، فلذا حذف (الدال) من "فَرَزْدَق"؛ لأنها تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، لكن بشرط أن يكون مجاورًا للطَّرف إن لم يكن إياه؛ لأن الجار قد يتعدى إليه حكم جاره. **قوله:**" و "**جُحَيْرِش**" **بحذف الميم**" ؛ لأنها من حروف الزيادة، لكن فقد الشرط وهو مجاورة الطرف، ولذا قال الشيخ[٢]- رحمه الله-: "و أظنه سهوًا؛ لأن الميم وإن كانت من حروف الزيادة فهي بعيدة من الطرف". **قوله:** "**والدال من "فَرَزْدَق**" فتقول: "فَرَيْزِق"؛ لشبهها بالياء[٣]-

---

(١) هذا ما قاله المصنف، وتبعه ابن الحاجب والموصلي، وقال الأندلسي نقلًا عن أبي البقاء أن الذي عليه العلماء أن (فرزدق) يجوز فيه حذف القاف وإبقاء الدال وهو القياس، وقد جوَّزوا عكسه؛ وعللوه بأن الدال تشبه التاء وهي من حروف الزيادة، وأما (جحمرش) فلا خلاف بينهم فيما علمناه بعد البحث التام عليه وتتبع المظان أنه لا يحذف إلا الشين؛ لأن الراء التي هي مجاورة الطرف لا تحذف؛ إذ ليست من حروف الزيادة، والذي قاله الزمخشري من حذف الميم بعيد جدًا سماعًا وقياسًا، والذي يبعد قوله: أن الميم لا تلي الطرف، بل بينهما الراء، فمجاورة الحذف من الطرف إلى الوسط أبعد الأشياء. راجع: مجموعة شروح الشافية للجاربردي١/ ٧٩.

(٢) أي: الشيخ موفق الدين ابن يعيش. ينظر : شرح المفصل٣/ ٤٠٠.

(٣) وإلى هذا الرأي أشار الرضي في شرح الشافية ١/ ٢٠٥ وهو رأي تفرد به الزمخشري ونقله عنه الرضي حين قال: "وقال الزمخشري إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان، وهو وهم على ما نص عليه السيرافي والأندلسي، فإن لم يكن مجاور الطرف شيئًا من حروف (اليوم تنساه) لكن يشابه واحدًا منها في المخرج، حذف أيضًا، فيقال في "فَرَزْدَق": "فُرَيْزَق"؛ لأن الدال من مخرج التاء.

على ما يأتي في الإدغام[١]- والأول الوجه، قال سيبويه[٢]: "لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع، فإنما حَذَفَ الذي ارتَدَعَ عنه"[٣]. وقال الأخفش[٤]:"سمعت من يقول: "سُفَيْرِجِل" متحركًا، يعني: جيمه مكسورة"[٥].

وقال الخليل[٦]: " لو كنت مُحَقِّرًا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئًا كما قال بعض النحويين لقلت: "سُفَيْرِجْلٌ" كما ترى، حتى يصير بزنة: "دُنَيْنِيْرٌ"، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب"[٧] انتهى. يعني: يُسَكِّن الجيم، فإذا كان ما ذكره الخليل ليس من كلام العرب، فما ظنك بما قاله الأخفش![٨]

---

(١) الشيخ – رحمه الله- وافته المنية قبل أن يصل إلى باب الإدغام. ينظر ق (٥٧٠) وهي آخر المخطوطة.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٦٤٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٤٨، ٤٤٩.

(٤) سبقت ترجمته في صـــ ٦٩٢.

(٥) ينظر : الكتاب ٣/ ٤١٨. وفيه "وإنما منعهم أن يقولوا: "سُفيرجل" أنهم لو كسَّروه" لم يقولوا: سفارجل.

(٦) سبقت ترجمته في صـــ ٧٥٤.

(٧) الكتاب ٣/ ٤١٨.

(٨) في تصغير الخماسي ثلاثة أوجه:

الأول: أن يحذف الخامس، والثاني: أن يحذف ما كان من حروف الزيادة في الجنس أو في الشبه، كالميم والدال. والثالث: أن تبقي حروفه كلها كما ذكر عن الأخفش.

قوله: "والتصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ"؛ لأنه تصرُّفٌ في الاسم، و لأنهم لما قصدوا إلى معنىً زائدٍ فيهما، غيَّروا الاسم تغييرًا يُؤْذِن بما أرادوه، وامتنعوا من تصغير الخماسي كما امتنعوا من تكسيره(١).

فصل [ردّ الاسم المحذوف منه شيء إلى أصله في التصغير](٢)

قال الزمخشري: وكل اسم على حرفين، فإن التحقير يرده إلى أصله حتى يصير إلى مثال "فُعَيْل". وهو على ثلاثة أضرب: ما حذف فاؤه أو عينه أو لامه، تقول في "عِدَةٍ"، و"شِيَةٍ"، و"كُلْ"، و"خُذْ" اسمين: "وُعَيْدَة" و"وُشَيَّة" و"أُكَيْلٌ" و"أُخَيْذٌ"،

---

(١) وذكر ذلك سيبويه (الكتاب ٣/ ٤١٧) فقال: "فالتصغير والجمع من وادٍ واحدٍ" لما ظهر بينهما من التشاكل، وهو أن كلا منهما تغيير للفظ والمعنى كـ "رُجَيْل" و "رِجَال" في: "رَجُل". هذا تغيير من حيث اللفظ. وأما التغيير من حيث المعنى؛ فلأن قولك: "رجل" يدل على الإفراد ولا يدل على الصغر، فإذا قلت: "رُجَيْل" يظهر الوصف بالصغر، ولو قلت: "رِجَال" ينتقل المعنى من الإفراد إلى الجمع، فعلم أن بينهما تشاكلًا، وتغيير المعنى في التكسير أزيد إذا لم يحذف في التصغير إلا صفة. أما في التكسير، فقد صار الواحد جمعًا، فلما كان التغيير أزيد في التكسير، وضعت له أمثلة كثيرة كرجل و رجال، وعَجُز وأعجاز، وغيرها، ولزم التصغير وتيرة واحدة وهي ضم الصدر وفتح الثاني وزيادة ياء ثالثة. ينظر : الإقليد في شرح المفصل٤/ ١١٧٣.

وقول المصنف –رحمه الله– التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ : تنبيهًا على أن حذف اللام هو الوجه؛ إذ في التكسير يحذف الخامس.

(٢) تنظر هذا المسألة في: الكتاب ٣/ ٤٤٩، ٤٥٠، و المقتضب ١/ ٢٤٢، والأصول في النحو ٢/ ٥٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٩٢– ١٩٥، توضيح المقاصد والمسالك٣/ ٩١، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٧/ ٣٧٤، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٤٨، ، وحاشية الخضري ٢/ ٨٤٦، وحاشية الصبان ٤/ ٢١٩.

وفي "مُذْ" و"سَلْ" اسمين و"سَهٍ": "مُنَيْذٌ"، و"سُؤَيْلٌ"، و"سُتَيْهَةٌ"، وفي "دَمٍ" و"شَفَةٍ" و"حِرٍ" و"فُلٍ و"فَمٍ": "دُمَيٌّ"، و"شُفَيْهَةٌ"، و"حُرَيْحٌ"، و"فُلَيْنٌ"، و"فُوَيْهٌ"[١].

ش: قال صاحب الكتاب[٢] **فصلٌ: "وكل اسم على حرفين فإن التحقير يرده إلى أصله"**

الفصل مُحَمَّدٌ: لما حذف في هذا من الثلاثي وليس فيه زائد، احتيج إلى رد المحذوف، لقوله: حتى / [٥١٨ ب] يصير إلى مثال "فُعَيْل"، وكان رده أولى من الإتيان بغيره. **قوله: "وهو على ثلاثة أضربٍ: ما حُذِف فاؤه أو عينه أو لامه"** دليل الحصر ظاهر، **تقول في "عِدَةٍ"**: مصدر "وَعَدْتُ"، **و"شِيَة"**[٣] : مصدر "وَشَيْتُ"، **و"كُلْ"**: أمر من "أكل يأكل"، **و"خُذْ"**: أمر من "أخذ يأخذ"، **اسمين** يعني: كل واحد؛ لأنهما إذا كانا فعلين، لا يُصَغَّران. **"وُعَيْدَة"** يعني: بِرَدِّ الفاء المحذوفة وهي واو، وإن شئت همزت الواو؛ لانضمامها، ولا يعتدّ بالتاء مُتمِّمَةً لصيغة التصغير؛ لأنها يفتح لها ما قبلها، فكانت توجب تحريك ياء التصغير، فلذا لم يعتدوا بالتاء وردوا المحذوف. **و"وُشَيَّة"** وفيها همز الواو وتركه[٤]؛ لأنها واو مضمومة ضمة لازمة. **و"أُكَيْل"**،

---

(١) المفصل صـ ٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) أي : صاحب كتاب المفصل، وهو جار الله الزمخشري.

(٣) "الشِّيَة": كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره، و أصله من "الوشْي". اللسان (وشي) ١٥/ ٣٩٢.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٥٠: " وإن شئت قلت: أعيدةٌ وأزينةٌ وأشيّةٌ، لأنَّ كلَّ واو تكون مضمومة يجوز لك همزها".

و"**أُخَيْذ**"[١] بردّ الهمزة التي حذفت في الأمر على غير قياسٍ. **قوله: "وفي مُذْ"** ذا مما حذفت عينه، قال سيبويه: "يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: "مُنْذُ""[٢] **و "سَلْ"**[٣] أمر من: سَالَ، إذا خففت الهمزة بإلقاء حركتها على السين وحذفها[٤]، أو من : "سَأَلَ يَسْأَلُ" على لغة من يجعله معتلًا[٥]. **قوله: "اسمين"** يعني: "مُذْ"، و"سَلْ". **و"سَهٌ"** أصلها: "سَتَهٌ" حذف التاء، ومن قال: "اسْت" حذف اللام[٦]: "مُنَيْذ"

---

(١) وَكَانَ الأَصْل فِيهِ: أُؤْكُل، أُؤْخُذْ، فكرهوا أَن يجمعوا بَين همزتين مَعَ ضمة، فحذفت الهمزة التي كانت فاء ساكنة. ولما حذفت لم يحتج إلى ألف الوصل، لأن الذي بعد الهمزة المحذوفة متحرك فأُتي به من غير همزة وصل معه، فقيل: «خذ» ، «كل». فَكَانَ مَا بَقِي دَالا على مَا ذهب وعَلى الْمَعْنى وَمن شَأْن الْعَرَب الإيجاز والاكتفاء بِالْقَلِيلِ عَن الْكثير إِذا كَانَ مَا بَقِي دَالا على الْمَعْنى. ينظر : الجمل في النحو / ٢٤٨، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٢٠٧.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٥٠، وفيه يقول: "باب ما ذهبت عينه فمن ذلك مذ، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: منذ، فإن حقَّرته قلت: منيذٌ".

(٣) أصل سَلْ: اسْأَل؛ لأنه من سأل يسأل، فخفف اسْأل، فصار إلى: "سَلْ"، ثم بالتصغير عادت الهمزة التي هي عين الفعل، ولم يحتج إلى همزة الوصل قبل السين؛ لتحرك السين بالتصغير.

(٤) فيقال في تصغيرها على هذه اللغة: "سُوَيْل"؛ لأن من لم يهمز يجعلها من الواو، يقال: (سال) (يسال) مثل (خاف) (يخاف) وهما يتساولان، ويقال: (سلته) فهو (مسول) كما يقال (خفته) فهو مخوف.

(٥) ويقال في تصغيرها على هذه اللغة: "سُؤَيْل"؛ لأن أصله (اسأل) فالهمزة بين السين واللام.

(٦) ففي (است) ثلاثَ لغات: اسْتٌ، وسَهٌ، وسَتٌ، فمن قال: اسْتٌ، حذف اللام، وعوّض منه همزةَ الوصل، كما فعل في "ابْن"؛ ومن قال: "سَهٌ"، حذف العين؛ ومن قال: "سَتٌ"، حذف اللام، ولم يعوض بهمزة الوصل.

و"سُؤَيْل" بهمز الواو على من جعله من المهموز، وبالواو على لغة من جعله معتلًا، و"سُتَيْهَة" برد التاء التي هي العين[(١)].

قوله: "**وفي** "**دَمٍ**" ذا مما حُذِفَت لامه، و أصل "دَمٍ": "دَميٌ" أما كون المحذوف حرف علة؛ فلقولهم: "دِمَاءٌ"، و"**شَفَة**" أصلها: "شَفَهَةٌ"؛ لقولهم: "شِفَاه"، **و[**"**حِرٍ**" **]**[(٢)][(٣)] أصله: "حِرْحٌ"؛ لقولهم: "أَحْرَاح"، **و** "**فُل**"[(٤)] من قوله:

فِي لَجَّةٍ أَمْسِك فُلَانًا عَنْ فُلِ[(٥)]

---

(١) بدليل قولهم في الجمع: "أَسْتَاه".

(٢) في الأصل: (و دحر)، وهو تحريف.

(٣) (الحِرُ) بتخفيف الراء: الفرج، و أصله: حِرْحٌ. ينظر : اللسان (حرر) ٤/ ١٨٥.

(٤) اللسان (فلل) ١١/ ٥٣٣ "فُلّ": يا فُلّ، قال سيبويه: و أما قول العرب: يا فُلُ، فإنهم لم يجعلوه اسمًا حذف منه شيء يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة "دم"، و إنما بُنِيَ على حرفين، لأن النداء موضع حذف، ولم يجز في غير النداء".

(٥) الرجز لأبي النجم العِجْلي من أرجوزته اللامية التي قالها في هشام ابن عبد الملك لما وفد عليه في جملة من الشعراء وطلب منه وصف الإبل. انظر : الأغاني ٩/ ٧٥، وسيبويه٢/ ٢٤٨، ٣/ ٤٥٢، والخزانة ٢/ ٣٨٩، والطرائف الأدبية ٥٧- ٧٠، وجمهرة اللغة لابن دريد ٢/ ٢٥، واللسان (فلل).

اللغة: اللجّة: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

والشاهد فيه: حذف النون من (فلان)، فإذا صغر ردت إليه النون فقيل: (فُلَيْن). وانظر شرح الشافية ١/ ٢٢٢.

أصله: "فُلَان". / [٥١٩ أ] و"فَم" أصله: "فَوَهٌ"؛ لقولهم: "أفْوَاه"(١) : "دُمَيّ"، رددت حرف العلة وأدغمت فيه ياء التصغير، و"شُفَيْهَة"، و"حُرَيْح"، و"فُلَيِّنٌ" بتشديد الياء؛ لإدغام ياء التصغير في الياء المنقلبة عن ألف : فُلَان"، و "فُوَيْهٌ"(٢).

فصل [ما لا يُردّ محذوفه عند التصغير](٣)

قال الزمخشري: وما بقي منه بعد الحذف ما يكون به على مثال المُحَقّر، لم يُرَدّ إلى أصله، كقولهم في "مَيِّت" و"هَارٍ" و"نَاسٍ": مُيَيْتٌ"، و"هُوَيْرٌ" و"نُوَيْس"، ولو رُدَّ، لقيل: "مُيَيِّت"، و"هُوَيْئِر" و"أُنَيِّس"(٤).

---

(١) لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها.

(٢) أصل: "فَمٍ": "فَوَهٌ"، حذفت الهاء، فبقي: "فَو"، فأبدلت الميم من الواو؛ لئلا يكون الاسم المتمكن على حرفين الثاني منهما حرف لين في غير حالة الإضافة؛ لأن الميم حرف صحيح يتحرك ولا يسقطه التنوين كما تسقط الواو إذا قلت: "فٌ" إسقاطه ألف "عصًا"، إذا قلت: هذه عصًا يا فتى، فإذا حَقَّرت ورددت اللام أزلت الميم فقلت: "فُوَيّهٌ"؛ لأن الداعي إلى الميم وهو وقوع الواو طرفًا قد زال. ينظر: الكتاب لسيبويه٣/ ٤٥٣، وشرح الشافية ١/ ٢١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٠٢- ٤٠٣، و لسان العرب (فوه).

(٣) تنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٤٥٦، والأصول في النحو ٣/ ٥٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١٩٧، والتعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ٣٠٥، والبديع في علم العربية ٢/ ١٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٠٥، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩١١، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٢٥، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٣٦، والارتشاف ١/ ٣٦٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٣٤، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٦٣، والمقاصد الشافية ٧/ ٣٧٧، وشرح المكودي على الألفية ١/ ٣٤٢، والهمع ٣/ ٣٨٢.

(٤) المفصل صـــ ٢٥٧.

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "**وما بقى منه بعد الحذف ما يكون به على مثال المُحَقَّر**"

الفصل مُحَمَّدٌ: هذا الفصل و إن حُذِفَ منه شيء من الأصول، و أصله ثلاثة لكن فيه زائدًا يتمم به صيغة التصغير، فلذا قال: "**لم يُرَدّ إلى أصله، كقولهم في** "**مَيْت**" مُخَفَّف من : "مَيِّت"، حُذِفَت عينه وهي الواو، وبقيت الياء الزائدة، ولو كان المحذوف الزائد لقيل: "مَوْت". **و** "**هَارٍ**"[(١)] من:"هَائِر"، وليس مقلوبًا كـ "شاكِي"[(٢)]؛ لأنه حينئذٍ لا يكون محذوفًا من أصله شيء، وتصغيره: "هُوَيْرٍ" في الرفع والجر، و "هُوَيْرِيًا" في النصب، ولا على من يعتقدها فعل بمنزلة: رجل مالٍ؛ لأن هذا أيضًا لم يحذف منه شيء حتى يرد، فتصغيره حينئذٍ: "هُوَيْر" قولًا واحدًا على قول من يعتقد أن عينه واو من: "هَار يَهُور"، و"هُيَيْر" على قول من يعتقد عينه ياءً من: "هَارَ يَهِيْر"؛ لقول بعضهم: تَهَيَّرَ الجرف، إذا سقط[(٣)].

---

(١) الهاري من الرجال: الضعيف الساقط من كبر السن. ينظر : اللسان (هور) ٥/ ٢٦٨.

(٢) قال في اللسان ٥/ ٢٦٨: " هار البناء هورا هدمه. وهار البناء والجرف يهور هورًا وهؤورًا فهو هائر وهار على القلب " اه، فالفعل لازم ومتعد، وقوله وهار على القلب يريد أن أصله هاور ثم قدمت الراء على الواو فصار هاروا، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة فصار هاريا، ثم أعل إعلال قاضٍ.

(٣) ينظر : تاج العروس (هير) ١٤/ ٤٥٢.

و "**نَاس**" أصله : "أُنَاس" عند البصريين، من أنستُ الشيء بمعنى: أبصرته، من قوله تعالى: ﴿ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا﴾[١] سُمُّوا بذلك؛ لظهورهم، كما سُمِّيَ الجن؛ لاجتنانهم، وقيل: لأن هذا الجنس مؤنس غير موحش[٢]. ومن قال: أصل "ناس": "نَوس"[٣]، فيصغَّر على : "نُوَيْس" أيضًا، إلا أن الواو هذه عين الكلمة ولم يحذف

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة القصص، وأول الآية: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا﴾.

(٢) ينظر: المسألة السابعة عشرة بعد المائة (وزن إنسان وأصل اشتقاقه) من الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ٢/ ٦٦٧- ٢٦٦٩.

(٣) ويدلّ على مذهب سيبويه أنّ العرب نطقت بالأصل في قولهم: (أُنَاسٌ) وقد جمع الشّاعر بين الهمزة والألف واللاّم في قوله:

إنّ المَنَايَا يَطَّلِعْـ ... نَ علَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا

وذكر ابنُ الشّجريّ أنّ هذا مذهب الجمهور من البصريّين، وأنّ الفرّاء قد وافقهم عليه.

وذهب الكسائيّ إلى أنّه من (ن وس) واشتقاقه من (النَّوْسِ) وهي: الحركة، وأنّ المحذوف العين، وأصله (نَوَسٌ) فقلبت الواو ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها؛ وهو في ذلك بمثابة (الباب) واستدلّ الكسائيّ لمذهبه بقولهم في تصغيره: (نُوَيْسٌ) كـ (بُوَيْبٍ) وأنّه لو كان أصله (فُعَال) لقيل في التّصغير: (أُنَيْسٌ) كقولهم في غُرَابٍ: (غُرَيْبٌ).

ولا يرىٰ ابن الشّجريّ في تصغيره على (نُوَيْسٍ) دليلاً على ما ذهب إليه الكسائيّ لأنّ ردّ المحذوف إنّما يلزم في التّصغير إذا لزمت الحاجة إليه؛ كقولهم في تصغير أبٍ وأخٍ: أُبَيٌّ وأُخَيٌّ؛ لأنّه لا بدّ من حرفٍ ثالثٍ، يستقيم عليه بناء التّصغير؛ فأعيد المحذوف؛ فلو لم يُردّ المحذوف في: أبٍ وأخٍ؛ وهو اللاّم – لوقعت ياء التّصغير طرفاً؛ فيلزم تحريكها بحركات الإعراب، ثمّ قلبها ألفاً؛ فيصير إلى (أُبًا) و (أُخًا) فيخرج عن قياس باب التّصغير.

=

منها شيء، وعلى الأول[١] محذوف الفاء. "مُيَيْت" بياءين خفيفتين. و "هُوَيْر" / [٥١٩ ب] بقلب ألف "فاعِل" واوًا، وكذا : "نُوَيْس" بقلب ألف "فُعَال" واوًا، ولو رُدَّ لقيل: مُيَيِّت، بتشديد الياء الثانية؛ لإدغام ياء التصغير، و "هُوَيْئِر" بردّ الهمزة المحذوفة من : "هَائِر" بعد ياء التصغير. وقال السخاوي[٢]: " أصل "هارٍ": "هَاوِر" من : هار يهور، إذا سقط، ثم "هَائِر" مثل قائم، ثم قصر بحذف ألف "فَاعِل"، كما قصر "خَالِف" فقيل: "خَلَف"، فلما صار إلى : "هَوِرَ" قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالألف على هذا في "هَارٍ" ليست ألف "فَاعِل"، إنما هي عينه، فإن صغرته من غير ردّ قلت: "هُوَيْر"، فرددت الواو؛ لأن المصغَّر لا بد من حركة ثانيه، ولو رددت ألف فَاعِل" المحذوفة لقلت: "هُوَيِّر"، فقلبت ألف "فَاعِل" واوًا كما تقلبها في الجمع، وقلبت الواو من "هَاوِرٍ" ياءً؛ لأن ياء التصغير ساكنة قبلها، و أدغمت فيها ياء التصغير فقلت: "هُوَيْر"، وهذا مذهب صاحب

= أمّا (نَاسٌ) فهو مماثلٌ في اللّفظ لـ (بابٍ) وإن كان الأخير على وزن (فَعَل) أما (نَاسٌ) فهو (عَال) على مذهب سيبويه؛ فليس في تصغيره على: نُوَيسٍ – إذا لم يردّ المحذوف – ما يخرجه عن قياس التّصغير، وإن كان الوزن التّصريفيّ لـ (نُوَيْسٍ) (عُوَيْل) و (بُوَيْب) (فُعَيْل) ولكنهما على (فُعَيْل) في الوزن التّصغيريّ.

وذكر السّمين الحلبيّ أنّ أصل (النّاس) عند بعضهم (نَسِيَ) ثمّ حدث فيه قلبٌ بتقديم اللاّم إلى موضع العين، وتأخيرٍ إلى موضع اللاّم؛ فصار: (نَيَساً) فقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها. ينظر : ينظر: أمالي ابن الشّجريّ ٢/ ١٣،١٢ والدّرّ المصون ١/ ١٢٠،١١٩.

(١) أن أصله: "أُنَاس".

(٢) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٦٤.

المفصل في "هَارٍ" وجماعة من النحويين، وقال سيبويه: أصل "هَارٍ": هائر"[١]. انتهى . ما أدري من أين له أن صاحب المفصل يعتقد ما ذكر[٢] .

وقال ابن الحاجب[٣]: "ووقع في النسخة: "هُوَيِّر"، وليس بجيد؛ لأن قياس اسم الفاعل من مثل: "قَامَ" و"هَارٍ" أن يُقَال: "قُوَيْم"، وكذلك: "هُوَيْر"، وقد اعتذر عنه بأن "هارًا" محذوف منه الواو قبل قلبها همزة؛ استثقالًا لها"[٤]. كتابة الهمزة إذا لم تقع أولًا على تخفيفها، فظَنَّ التخفيفَ لازمًا لذلك، وأخذ يحتال في الجواب، وخوفًا من مثل هذا كتبها بعضهم بحركة نفسها، فقال: "هُوَيْئِر". واحترز سيبويه فقال على مثال: "هُوَيْعِرٌ"[٥]. و"أُنَيْس"، وإذا فعل ذلك لم يكن مصغرًا للمحذوف منه[٦].

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٥٦: "ومن ذلك قولهم في هارٍ: هويرٌ، وإنَّما الأصل هائرٌ، غير أنَّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميِّتٍ، وكلاهما بدلٌ من العين".

(٢) هذا اعتراض من ابن عمرون على ما قاله السخاوي من أن أصل هائر: هاور من هار يهور، ثم هائر مثل قائم، ثم قصر بحذف ألف فاعل. بأن هذا تجني منه على صاحب المفصل، وهو الزمخشري فإنه لم يقل بذلك.

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٥.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٧٣، ٥٧٤.

(٥) قال سيبويه: "وزعم يونس: أن ناساً يقولون: هويئرٌ على مثال هويعرٍ، فهؤلاء لم يحقروا هارًا إنَّما حقَّروا هائرًا، كما قالوا: رويجلٌ كأنهم حقَّروا راجلًا، كما قالوا أبينون كأنَّهم حقروا أبنى مثل أعمى. ومثل ذلك مرٍويرى، قالوا: مريٌّ ويريٌّ، كما قلت: هويرٌ ومييتٌ. ينظر : الكتاب ٣/ ٤٥٦.

(٦) وخلاصة هذه المسألة : أن الرأي الراجح هو ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحويين، واختاره الزمخشري وابن عمرون من القول بأن الكلمة إذا حُذِف أحد أصولها، وبقيت بعد الحذف على ثلاثة أحرف، وأُرِيد تصغيرها، فإنه يمتنع رَدِّ المحذوف عند التصغير، بل تُصغَّر بدون رَدِّ المحذوف؛ وذلك لأن=

فصل [ما تُرد لامه المحذوفة عند التصغير][١]

قال الزمخشري: "وتقول في "اسمٍ"، و"ابنٍ": "سُمَيٌّ" و"بُنَيٌّ"، فترد اللام الذاهبة، وتستغني بتحريك الفاء عن الهمزة، وفي "أُختٍ"، و"بنتٍ" و"هنتٍ": "أُخَيَّةٌ"، و"بُنَيَّةٌ" و"هُنَيَّةٌ"، ترد اللام، وتؤنث وتذهب بالتاء اللاحقة"[٢].

ش: قال صاحب الكتاب / [٥٢٠ أ] فَصْلٌ: "وتقول في اسم وابن".

الفصل مُحَمَّدٌ: حذف في هذا الفصل من الكلمة شيء، وفي الكلمة زائد لا يمكن ثبوته في التحقير، فاحتيج إلى ردّ المحذوف، وهو قسمان:

أحدهما: ما فيه همزة وصل لا يمكن ثبوتها في التصغير، إذ لو ثبتت لوجب تحريك ما بعدها، فيستغنى عنها وتسقط، فتسقط الضمة من أول المصغر، ولأنها أيضًا تسقط في الدَرَج، فلذلك وجب حذفها ورد المحذوف، وذلك في "اسم":

= الغرض من رَدِّ المحذوف هو حصول بنية التصغير وهي (فُعَيْل). وذلك كما في نحو: (مَيِّت) فيقال في تصغيره: (مُيَيِّت) بدون رد المحذوف، وذلك لأن صيغة التصغير (فُعَيْل) حاصله فيه بياء واحدة دون رَدِّ المحذوف وهو عين الكلمة، وهي الياء الثانية في (مَيّت) فحُذِفت للتخفيف، ولا حاجة لرَدِّ المحذوف عند التصغير لأنه بقي بعد الحذف على ثلاثة أحرف. وأيضاً؛ لأن الغرض من حذف أحد أصول الكلمة هو التخفيف، فإذا صُغِّرَت كانت أحوج إلى هذا التخفيف فلا حاجة إذًا لرَدّ المحذوف.

(١) تنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٤٥٤، والأصول في النحو ٣/ ٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش٣/ ٤٠٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٢٢، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٣٥، والكُناش ١/ ٣٥٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩٢، والتصريح ٢/ ٢١٩، ٤٦٨، وشرح الأشموني ٤/ ٢٢١، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٥٤، وشرح ابن الناظم صـ ٦٠٢، وحاشية الخضري ٣/ ٣٢.

(٢) المفصل صـ ٢٥٧.

"سُمَيّ"، لمَّا وجب حذف همزة الوصل، وجب ردّ المحذوف؛ ليكمل صيغة المُحَقَّر، وهو الواو من "اسم" على ما قرر في فصل الاسم(١). و"ابن" كذلك، محذوف اللام وفي أوله همزة الوصل، فتحذف لما ذكر(٢)، ويُرَدّ المحذوف وهو واو؛ لقولهم في مؤنثه: "بنت"، و إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء، والحمل على الأكثر، فتقول: "بُنَيّ"، ولذا قال: "**فترد اللام الذاهبة وتستغني بتحريك الفاء عن همزة الوصل**".

الثاني(٣): ما زِيْدَ في آخره تاء التأنيث للإلحاق، وذلك في : "بِنْتٍ"، و"أُخْتٍ"، و"هَنْتٍ"، ليست التاء في هذه للتأنيث؛ لسكون ما قبلها وليس بألف، ولأنها لا يُوقَف عليها بالهاء كـ "القائمة". فإن قيل: إذا لم يكن للتأنيث فما عَلَم التأنيث فيها؟ قيل: الصيغة مختصة بالتأنيث، ونقلها من "فَعَلَ" إلى : "فِعْل" في "بِنْت"، و"فُعْل" في "أُخْت"، و إبدال التاء من الواو عمل اختصّ به المؤنث، لكنها جارية

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٧٨، و(ق) ٢٣أ من المخطوط . وفيها قال ابن عمرون: "واشتقاق(اسم) عند البصريين من السُّمُوّ؛ لأنه سَمَا على الفعل والحرف؛ لأنه يُسنَدُ ويُسنَدُ إليه، ولأن قولهم في تصغيره: سُمَيٌّ، وأصله: سُمَيْوٌ، فاجتمعت الياءُ والواوُ ، فقُلبت الواوُ ياءً وأُدغِمَت، وكذا قولهم في جمعه: أسماءٌ، وأصله: أسْمَاوٌ، فوقعتِ الواوُ طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ، فقُلِبَت همزةً، وكذا قولهم في الفعلِ: أسْمَيْتُ، وأصله: أسْمَوْ تُ، فوقعتِ الواوُ رابعةً، فانقلبت ياءً على حدِّ (أَغْزَيْتُ)، فظهورُ حرفِ العلةِ آخرَ كلِّ كلمةٍ من هذه الكلمِ دليلٌ على أنَّ المحذوفَ لامٌ.

(٢) أي: لما ذكر في كلمة "اسم".

(٣) القسم الثاني مما حُذِفَ منه حرف وفيه زائد لا يمكن ثبوته في التصغير. وقد كان الأولى أن يقال: والآخر؛ لأن (الثاني) لثاني الشيئين المعين وما له ثالث، أما (الآخر) من الشيئين فغير المعين منهما وما ليس بعده ثالث، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ ﴾. من الآية : (٣٦) من سورة يوسف.

مَجرَى تاء التأنيث لمَّا كان هذا الإلحاق مختصًا بالمؤنث؛ فلذا لم يعتدّ بها في التصغير، فإذا صغَّرتَهَا، أَعَدْتَ اللامَ المحذوفةَ كما تُعيدُها في تصغيرِ باب "ثُبَةٍ"(١)، وتُلحقُ تاءَ التأنيثِ؛ للإيذانِ بالتأنيثِ؛ لأنَّ الصيغةَ المختصةَ زالتْ، والإتيانُ / [٥٢٠ ب] بالتاءِ أولى مِنَ الألفِ؛ لِشَبَهِهَا بما وُجِدَ في لفظِ مُكَبَّرِها، فتقولُ: "أُخَيَّةُ"، و"بُنَيَّةُ"، و"هُنَيَّةُ"، تَرُدُّ اللامَ وتُؤَنِّثُ.

فصل [تصغيــــــر مــــــا فيه حــــرف مُبدل من غيـــــره](٢)

قال الزمخشري: والبدل غير اللازم يرد إلى أصله كما يُرد في التكسير، تقول في "ميزان": "مويزينٌ"، وفي "مُتعدٍ"، و"مُتَّسرٍ": "مويعد" و"مييسرٌ"، وفي "قيل" و"باب" و"ناب": قويل وبويب ونُييبٌ. وأما البدل اللازم فلا يرد إلى أصله، تقول في قائل قويئل، وفي "تخمة": "تخيمة"، وكذلك تاء "تراث" وهمزة "أدد". وتقول في "عيد": "عُييدٌ" لقولك: "أعيادٌ"(٣).

ش: قال صاحب الكتاب فَصْلٌ: "والبدل غير اللازم"

---

(١) الثبة: العصبة أو الجماعة من الفرسان. ينظر: لسان العرب (ثبا)١٤/ ١٠٧.

(٢) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٤٥٧، والمقتضب ٢/ ٢٨١، والأصول في النحو ٣/ ٥٨، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ١٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٠٨، والكناش ١/ ٣٥٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٣١، والمقاصد الشافية ٧/ ٣٤٨، وضياء السالك ٤/ ٢٣٩.

(٣) المفصل صـــ ٢٥٧- ٢٥٨.

الفصل مُحَمَّدٌ: البدل على ضربين: لازم وغير لازم، **فغير اللازم :** ما بطلت علته من غير ما يخلفها في إيجاب الحكم[١]، فذلك الذي **يُرَدُّ إلى أصله في التصغير كما يرد في التكسير، تقول في** "**مِيْزَان**": "**مُوَيْزِيْن**"، فترد الواو إلى أصلها وهو الواو؛ لزوال علة القلب، وهو سكونها وانكسار ما قبلها، ولم يخلفها في إيجاب الحكم علة. قال السيرافي[٢]: " وقد حكى بعض اللغويين أن من العرب من لا يردها إلى الواو إذا جمع. وأنشد:

حِمَىً لَا يُحَلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِأَمْرِنَا ... وَلَا نَسْأَلُ الأَقْوَامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ[٣]

وهو جمع "مِيْثَاق""[٤]. **وفي** "**مُتَّعِد**" **و** "**مُتَّسِر**": "**مُوَيْعِد**"، **و**"**مُيَيْسِر**".

هذا الذي ذكره الزمخشري في تصغير "مُتَّعِد" مذهب الزجَّاج[٥]

---

(١) يقصد البدل الصرفي لا النحوي، وعَرَّفه ابن يعيش بقوله: وغيرُ اللازم ما كان البدلُ فيه لعلّة أوجبت ذلك فيه، إمّا بحركةٍ أوجبت قلبَ ما بعدها، وإمّا بحرفٍ على حالةٍ تُوجب قلبَ حرف بعده. فإذا حقّرت، أو جمعت؛ تزول العلّة الموجِبةُ إمّا بزوال الحركة، أو بزوال الحالة من ذلك الحرف، فيُرَدّ إلى أصله. شرح المفصل ٣/ ٤٠٨.

(٢) سبقت ترجمته في صـ ٦٥٧ .

(٣) البيت من الطويل، لعياض بن درّة الطائيّ في لسان العرب ١٠/ ٣٧١ (وثق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٣٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٥؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٣٨؛ والخصائص ٣/ ١٥٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢١٠؛ وشرح شواهد الشافعية ص ٩٥. والشاهد فيه قوله: "المياثق" والقياس فيه "المواثق" لأنه جمع "ميثاق"، وهذا شاذ.

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٩٨، ١٩٩.

(٥) : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ولقب بالزجاج؛ لأنه كان يخرط الزجاج، نشأ ببغداد، وتلقى عن ثعلب ثم عن المبرد . من مؤلفاته : مختصر النحو، وما ينصرف وما لا ينصرف، وشرح أبيات سيبويه،=

[(١)]؛ لأن موجب قلب الواو تاءً، وجود تاء الافتعال بعدها، وهي تحذف في التصغير؛ لكونها زائدة في كلمة على خمسة أحرف ليس رابعها حرف مدٍ زائدٍ، فقد زال الموجب للقلب، فتعود إلى أصلها وهو الواو، و أما سيبويه فلا يرد.

قال الشيخ يعيش[(٢)]: " لأنّ قاعدة مذهبه أنّه إذا وجب البدل في موضع الفاء والعين لعلّةٍ، ثمّ زالت العلّةُ بالتصغير، لم يُغيِّر البدل، كأنّ التصغير قام مقام العلّة، فـ "مُتعِدٌ" بمنزلة "مُغْتَسِلٍ" فإذا صُغّرت، حُذفت تاء الافتعال، وبقيت التاء الأُولى / [٥٢١ أ] على حالها. والأوّلُ أقيسُ"[(٣)]. انتهى

=وكتاب فعلت وأفعلت، توفي ببغداد سنة ٣١٠هـ. نشأة النحو وتاريخ أشهر للنحاة للشيخ الطنطاوي / ١٤٢. وتنظر ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١/ ١٨٣، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ١٩٨ ،وطبقات النحويين واللغويين ١/ ١١١.

(١) الأصل في (مُتَّعِد) و(مُتَّسِر): مُوْتَعِد ومُيْتَسِر؛ لأنهما من الوعد واليسر ، فقلبت حرف العلة ياءً لأجل تاء مفتعل، فلما صُغِّرَ حُذفَت هذه لزيادتها كتاء (مكتسب)، فزال موجب قلب حرف العلة تاء، فقال السيرافي: تبقى التاء ولا ترد إلى الواو والياء فتقول: مُتَيْعِد ومُتَيْسِر كما تقول: تُخَيْمَة وتُرَيْثٌ، وقال إنه قول سيبويه. وقال الزجاج ومن وافقه: ترد الواو والياء فتقول: مُوَيْعِد ومُيَيْسِر نظرًا إلى زوال موجب وجود التاء. والراجح عند ابن مالك وغيره هو الأول؛ لئلا يلتبس لو رُدَّ حرف العلة بتصغير موتعد ومُيْتَسِر ، فإن من العرب من يقولها، أو بتصغير: "مَوعِدٍ ومُوعِدٍ ومُوعَدٍ". ينظر: شرح السيرافي ٤/ ٢٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٠، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٠٩، وارتشاف الضرب ١/ ٣٧٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٣١، والمساعد ٣/ ٥١١، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٦٦، والمقاصد الشافية ٧/ ٣٥٣.

(٢) الشيخ ابن يعيش : سبقت ترجمته في صـ ٦٦٤.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٤١٠.

ليس ذا مذهب سيبويه؛ لأنه لو كان مذهب سيبويه ما ذكر، لما قلب في "مَوَازِين"؛ لأن البدل في الفاء(١).

واعلم أن البدل في "مُتَّعِد" مذهب بعض العرب لا كلهم، فإن منهم من يقول: "مُوتَعِد"(٢)- على ما يقرر في موضعه(٣)-، ومن أبدل فإنما طلب التخفيف، وفي التصغير يلزم ضمة الميم وبعدها واو فهو أولى بالتخفيف.

وقال ابن السرَّاج(٤): "و إنما جاؤوا بها كراهة الواو والضمة التي قبلها"(٥). انتهى يشير إلى أن التخفيف فيها أيضًا مطلوب، فخَلَف العلة ما يقوم مقامها مع إرادة الفرق بين تصغير "مُتَّعِد" و "مُوتَعِد"، فلذا كان اختيار سيبويه إن ثبتت، التاء(٦).

---

(١) وفي ذلك يقول السيرافي: " ومن قوله أيضا في (متّعد) و (متّزن) وبابهما (متيعد) و (متيزن) وذلك أن في (متّعد) تاءين الأولى منهما منقلبة من واو (وعدت) وهي فاء الفعل والثانية تاء افتعل، فإذا صغر صار بمنزلة (مغتسل) ومن ثم تحذف تاء الافتعال منه فيقال: (مُغَيْسِل) فلما حذفنا تاء الافتعال من متعد تركنا التاء الأولى المنقلبة من الواو على حالها فقلنا: (متيعد).هذا جملة قول سيبويه في هذا الباب. شرح الكتاب ٤/ ٢٠٤.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٣٣٤ : "وأما ناسٌ من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال، فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معتلة، فقالوا: إيتعد كما قالوا قيل، وقالوا: ياتعد كما قالوا قال. وقالوا: موتعدٌ كما قالوا قول". وهؤلاء هم أهل الحجاز . ينظر: المقتضب ١/ ٩٠، وشرح التصريف للثمانيني صـ ٣٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٩٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٦١٨، والتصريح ٢/ ٧٣٧.

(٣) الشارح وافته المنية قبل أن يصل إلى باب الإبدال.

(٤) سبقت ترجمته في صـ ٦٧٤ .

(٥) الأصول لابن السراج ٣/ ٥٩.

(٦) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢٠٤.

وفي "قِيْلَ" : "قُوَيْل"؛ لأنه من القول[١]، و إنما قلبت العين ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا صغرت، زالت الكسرة والسكون، فعادت إلى أصلها و إن كانت عينًا؛ لما فقدت العلة ولم يخلفها ما يناسب ثبوت الحكم له.

و **"باب"**: **"بُوَيْب"**، وهو من الواو؛ لقولهم: أبواب، لما ضُمَّت الباء، رجعت الألف إلى أصلها.

و **"نَاب"**: **"نُيَيْب"** من الياء؛ لقولهم: أنياب، وعلته كما في "بابٍ"[٢]. قال سيبويه: "ومن العرب من يقول في "ناب": "نُوَيْب"، فيجيء بالواو؛ لأن هذه الألف يكثر إبدالها من الواوات، وهو غلط منه"[٣][٤] انتهى.

وأما البدل اللازم، فلا يُرَدّ إلى أصله، وهو ما ثبتت علته أو خلفها ما يقوم مقامها، **تقول في "قَائِل": "قُوَيْئِل"**، فتثبت الهمزة؛ لأن ياء التصغير نظيرة الألف الزائدة، ولذلك يجوز أن يقع بعدها المدغم، وكذا تقول: "أُدَيْئِر" بالهمز على قول من همز "أَدْؤُرًا"؛ لأن الهمزة صادفت حرفًا يثبت الإبدال بعده في جمع /

---

(١) لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها.

(٢) وهو : أنه لما ضُمَّت الباء، رجعت الألف إلى أصلها.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٦٢.

(٤) وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: هَذَا غَلَطٌ مِنْهُ. قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: ظَاهِرُ هَذَا اللَّفْظِ أَن ابْنَ السَّرَّاجِ غلَّط سِيبَوَيْهِ، فِيمَا حَكَاهُ، قَالَ: وَلَيْسَ الأمر كَذَلِكَ، وإنما قَوْلُهُ: وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ، مِنْ تَتِمَّةِ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ، إِلَّا أَنه قَالَ: مِنْهُمْ؛ وغَيَّره ابْنُ السَّرَّاجِ، فَقَالَ: مِنْهُ، فإِن سِيبَوَيْهِ قَالَ: وَهَذَا غَلَطٌ مِنْهُمْ أَي مِنَ الْعَرَبِ الَّذِينَ يَقُولُونَهُ كَذَلِكَ. وَقَوْلُ ابْنِ السَّرَّاجِ غَلَطٌ مِنْهُ، هُوَ بِمَعْنَى غَلَطٌ مِنْ قَائِلِهِ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ، لَيْسَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ السَّرَّاجِ. اللسان (نَوَبَ) ١/ ٧٧٤.

[٥٢١ ب] مثل هذا لقلت: "أَدَائِر" خلافًا للجرمي(١) في "قُوَيْل"، فإنه يقول: "قُوَيِّل" بغير همز، قَالَ: لأن العلة التي من أجلها جعلت همزة في "قَائِلٍ وقوع حرف العلة بعد ألف قريبٍ من الطَّرَف وفعلها مُعَلّ، وقد فقد هذا المجموع لعدم الأول(٢). والصحيح الأول(٣)؛ لأنه وإن فُقِدَتْ الألف، فقد وُجِدَ ما يقومُ مقامَهَا – على ما بيّن–، وخلافًا للمبرد في "أَدْؤُرٍ"(٤). والجواب واحد.

وسيبويه اعتمد على همز العرب الجمع في : قَوَائِم وبَوَائِع(٥)، ولا فرق بين ألف الجمع في هذا، وياء التصغير، واحتجَّ الزجَّاج لسيبويه على المُبَرِّد بأنه لما جاز في "أَدْؤُر" الهمز وتركه، جعلوا ثبات الهمزة في التصغير دلالةً على قول مَنْ

---

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٦٤٩ .

(٢) ينظر قول الجرمي في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١١، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢١٥.

(٣) والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأن "قويا" يوهم أن مكبره "قويم" أو "قِوام"، أو "قَوام".

و"قويئم" لا إبهام فيه فكان أولى.

وكذلك إذا قيل في "متعد": "مويعد" أوهم أن مكبره "مَوْعِد" أو "مُوعَد" أو "موعد". و"متيعد" لا إبهام فيه فكان أولى . ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٠٩.

(٤) وأما (أدؤر) إذا صغرته أو جمعته فعند أبي العباس المبرد أنه يترك همزه؛ لأن الواو إنما همزت في (أدؤر) لانضمامها وقد زالت الضمة في التصغير والجمع. شرح السيرافي ٤/ ٢٠٤.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٦٣: " فمن ذلك قائلٌ وقائمٌ وبائعٌ، تقول: قويئمٌ وبويئعٌ. فليست هذه العينات بمنزلة التي هن لامات، لو كانت مثلهن لما أبدلوا، لأنهم لايبدلون من تلك (اللامات) إذا لم تكن منتهى الاسم وآخره. ألا تراهم يقولون: شقاوةٌ وغباوةٌ، فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائرٍ وشاءٍ من شأوت. ألا ترىٰ أنك إذا كسرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة، تقول: قوائم وبوائع وقوائل. وكذلك تثبت في التصغير.

يهمز، وهذا الجواب يلزم الزَجَّاج ومَنْ قال بقوله في: "مُتَّعِد": مُوَيْعِد[١]، **وفي "تُخْمَة": تُخَيْمَة؛** لأن القلب في "تُخْمَة"؛ لاستثقال الواو أولًا، وهذه العلة موجودة في التصغير، فثبتت التاء على حالها، **وكذلك (تاء) تُرَاث، وهمزة "أُدَدٍ"** أصلها الواو، وهُمِزَت؛ لانضمامها. **وتقول في "عِيْدٍ": عُيَيْدٌ؛ لقولك: أعياد.**

اعلم أن العرب ألزمت "عِيْدًا" الياء في جمعه وتصغيره، قيل: للفرق بين تصغير عود من الخشب وجمعه، وهذا المعنى موجود في التصغير.

قال الرُمَّانِي[٢]: "والغالب على ما يثبت فيه البدل، الهمزةُ والتاءُ؛ لأنه لا [يخلو][٣] من أحد وجهين: إما لزوم علة موجبة للحكم، و إما [لزوم][٤] شَبَهُ تلك العلة– على ما بيّنّا– إذ كانوا متى تَكَرَّهُوا الواو، فزعوا إلى الهمزةِ أو التاء؛ فلهذا استمرَّ القياس بثبوت هذين الحرفين على [جهة][٥] البدل

---

(١) قال السيرافي: وأما الهمزة في تصغير (أدؤر) فاحتج له الزجاج بأنه لما جاء في (أدؤر) الهمز وتركه جعلوا ثبات الهمز في التصغير دلالة على قول من يهمز، وألزم الزجاج في ذلك أن يقول في (متّعد): (متيعد) على قول سيبويه ليكون فصلا بين من يقول (متعد) وبين من يقول (مويعد) وهي لغة أهل الحجاز، وهذا يلزمه. شرح الكتاب ٤/ ٢٠٤. وينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٢١٦، وارتشاف الضرب ١/ ٣٧٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٣١، والمساعد ٣/ ٥١١، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٦٦، والمقاصد الشافية ٧/ ٣٥٣، والتصريح ٢/ ٥٧٢، وهمع الهوامع ٣/ ٣٨٥.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٤ .

(٣) في الأصل: (يخلوا) بالألف الفارقة، و الصواب ما أثبته.

(٤) ما بين معقوفتين ليست في الأصل، وأثبتها من كتاب شرح أصول ابن السراج للرماني.

(٥) في شرح الأصول للرماني: (وجه).

في العينِ والفاءِ دون اللامِ"[١]. ولم يتعرض الزمخشري إلى ما فيه قلب.

وقال سيبويه: "اعلم أن ما / [٥٢٢ أ] كان فيه قلبٌ لا يُرَدُّ إلى الأصل، من ذلك "شَاكِي" إذا حَقَّرتَ قلت: شُوَيْك"[٢].

فصل [تصغير ما ثالثه واوٌ وسطًا]

قال الزمخشري: والواو إذا وقعت ثالثة وسطًا كواو "أَسْوَد"، و"جَدْوَل"، فأجود الوجهين: "أُسَيِّد" و"جُدَيِّل"، ومنهم من يظهر فيقول: أُسَيْوِد، و جُدَيْوِل[٣].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "والواو إذا وقعت ثالثة وَسَطًا كواو "أَسْوَد""

---

(١) ينظر بنصه في: شرح أصول ابن السراج صـــ ١٦٢. رسالة ماجستير في جامعة أم القرى من أول باب التثنية إلى باب المصادر، تحقيق: نصار محمد حمد الدين، اشراف / الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري- ١٤١٥هـــ- ١٩٩٤م.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٦٥، ٤٦٦. وليس النص هكذا، وإنما صوابه: قال سيبويه: "اعلم أنَّ كل ما كان فيه قلبٌ لا يردّ إلى الأصل؛ وذلك لأنَّه اسم بني على ذلك كما بنى ما ذكرناه على التاء، وكما بُنِيَ قائلٌ على أن يبدل من الواو الهمزة، وليس شيئاً تبع ما قبله كواو موقنٍ وياء قيلٍ، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير، كما تثبت الهمزة في أدؤرٍ إذا حقرت، وفي قائل. وإنَّما قلبوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء. فمن ذلك قول العجاج:

لاثٍ به الأشَاءُ والعبرىُّ

إنما أراد لائثٌ، ولكنه أَخَّرَ الواو وقدم الثاء. وقال طريف بن تميم العنبريٌّ:

فتعرفوني أنني أنا ذاكم ... شاكٍ سلاحي في الحوادث معلم

إنَّما يريد الشائك فقلب. ومثل ذلك أينقٌ إنَّما هو أنوقٌ في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا، فإذا حقرت قلت: لويثٍ وشويكٍ وأيينقٌ. وكذلك لو كسرت للجمع لقلت: لواثٍ وشواكٍ كما قالوا: أيانق".

(٣) المفصل صـــ ٢٥٨.

الفصل مُحَمَّدٌ: العين إذا كانت واوًا، فإن وقعت ثانية، ثبتت كـ "جُوَيْزَة"؛ لقوتها. وإن كانت ثالثة، فقال سيبويه: "و أما ما كانت العين فيه ثالثة مما عينه واوٌ، فإن واوَه تبدل ياءً في التحقير، وهو الوجه الجيد؛ لأنَّ الياء الساكنة تُبْدَل الواوُ التي تكون بعدها ياءً، فمن ذلك: سيّد، وذلك في أَسْوَد: أُسَيِّد، ومن العرب مَنْ يظهر الواو، وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل أن تحقَّر. ومن قال: أُسَيْوِد، فإنه لا يقول في مقامٍ و[مقالٍ][١]: مقيومٌ [ومقيولٌ][٢]؛ لأنَّها لو ظهرت، كان الوجه ألا تترك، فإذا لم تظهر، لم تظهر في التحقير. واعلم أنَّ أشياء تكون الواو فيها ثالثة وتكون زيادةً، فيجوز فيها ما جاز في "أَسْوَدٍ". وذلك نحو: جَدْوَلٍ، تقول: جُدَيْوِلٌ؛ لأنَّ هذه الواو حيّةٌ، وإنما ألحقت الثلاثة بالأربعة. ألا ترى أنَّك لو كسَّرت هذا النحو للجمع، ثبتت الواو كما تثبت في "أَسْوَدٍ" حين قالوا: "أَسَاوِد""[٣]. انتهى وما ذكرته عن سيبويه شارحٌ للفصل، لكن الزمخشري لم يضبط بما ذكره سيبويه، بل قال: "إذا وقعت ثالثة وسطًا"، فأراد بقوله: "وَسَطًا": أنها ليست لامًا؛لأنه لما قال في الفصل الثاني: "وكل واو وقعت لامًا"، وهو يبطل بلام "قَسْوَر"، فإنها لام، ومع ذلك فيها الوجهان كما في: "أَسْوَد"، وكذا: "جَدْوَل" وزنه: "فَعْلَل"، ملحق بـ "جَعْفَر". و إن أراد بقوله : "لامًا" أنها ثبتت إعراب حرف، فيبطل بقوله: "عُرْوَة"، فإن الواو / [٥٢٢ ب] فيه ليست بحرف إعراب. فإن قيل: (التاء) في حكم المنفصل؟ قيل: مُسَلَّم، لكن يبقى (واو) عجوز، والواو التي انقلبت عنها الألف في "مَقَام"، فلا بد من أن تقول: عينًا صحيحةً؛ ليخرج باب "مَقَام"، أو زائدة؛ ليدخل

---

(١) في الأصل: (مقام)، والصواب ما أثبته كما في الكتاب.

(٢) ليست في الأصل، و أثبتها من الكتاب.

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٦٨، ٤٦٩. بتصرف يسير من الشارح.

باب "جدول" ويخرج باب ؛عجوز"، فإنه لا يقال إلا: "عُجَيِّز" بالإدغام قولًا واحدًا(١).

[قلب الواو ياء في التصغير إذا وقعت لامًا] (٢)

قال الزمخشري: وكل واو وقعت لامًا صَحَّتْ أو أعْتَلَّتْ، فإنها تنقلب ياء، كقولك: "عُرَيَّة ورُضَيًّا وعُشَيَّاء وعُصَيَّة" في "عُرْوَة ورَضْوَى وعَشْوَاء وعَصَا"(٣).

---

(١) إِذا كَانَت الْأَلف وَالْوَاو ثالثتين وَجب قَلبهَا يَاء فِي التصغير، لِأَن من شَرط يَاء التصغير أَن ينكسر مَا بعْدهَا، وَإِذا كَانَت الْأَلف وَالْوَاو ثالثتين، فياء التصغير تقع بعدهمَا، فتلحق الكسرة للألف وَالْوَاو، فَلَمَّا وَجب قبل الْأَلف يَاء، كَانَ قَلبهَا إِلَى الْيَاء أولى لخفتها، ومجانسة حركتها. وَأما إِذا كَانَ الثَّالِث واواً، فَلَا بُد من كسرهَا، فتلتقي الْوَاو وَالْيَاء، وَقد سبقت الْوَاو الْيَاء بِالسُّكُونِ، وَمَا الْتَقت الْوَاو وَالْيَاء الأول مِنْهُمَا سَاكن فَلَا بُد من قلب الْوَاو يَاء، وإدغام الأول فِي الثَّانِي، وَإِنَّمَا وَجب قلب الْوَاو إِلَى الْيَاء، لِأَن الْيَاء أقوى من الْوَاو، وَلِأَنَّهَا من وسط اللِّسَان، وَالْوَاو من الشّفة، وَالْوسط أقوى من الطّرف، فَلَمَّا كَانَت أقوى مِنْهَا وأخف، وَجب أَن تكون الْغَلَبَة لَهَا، فَلذَلِك وَجب أَن تَقول فِي عَجُوز: عجيز. فَإِن كَانَت الْوَاو أَصْلِيَّة أَو مُلْحقَة، جَازَ فِيهَا وَجْهَان. الْقلب، وَالْإِقْرَار لَهَا على صورتهَا، فالأصلية نَحْو: أسود، تَقول فِي تصغيره: أسيد، لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكرنَاهَا، وَيجوز أَن تَقول: أسيود، وَإِنَّمَا وَجب هَذَا الْوَجْه، لِأَنَّهَا تظهر فِي الْجمع، إِذا قلت: أساود، والتصغير وَالْجمع من وَاد وَاحِد، فَلَمَّا وَجب إِظْهَار الْوَاو فِي الْجمع، وَكَانَت ألف الْجمع بِمَنْزِلَة يَاء التصغير، أَجَازُوا أَيْضا إِظْهَار الْوَاو بعد يَاء التصغير، حملا على الْجمع. وَأما وَاو عَجُوز فتنقلب فِي الْجمع، كَقَوْلِك: عَجَائِز، فَلذَلِك لم يجز إظهارها فِي التصغير. وَأما الملحقة فنحو: الْوَاو من الْجَدْوَل، لِأَنَّهُ مُلْحق بِجَعْفَر، فالأجود أَن تَقول: جديل، على الأَصْل، وَيجوز الْإِظْهَار، كَمَا جَازَ فِي الأَصْل. علل النحو ٤٨٣، ٤٨٤.

(٢) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٤٧٠ – ٤٧١، والمقتضب ٢/ ٢٨٥، وشرح الشافية ١/ ٢٢٩،٢٢٦، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٢، والايضاح لابن الحاجب ١/ ٥٧٧.

(٣) المفصل صــــ ٢٥٨.

ش: قال صاحب الكتاب[١] **فصلٌ: "وكل واو وقعت لامًا"**

الفصل مُحَمَّدٌ[٢]**: كل واو وقعت لامًا** إلا واو "قَسْوَر" ونحوه، صَحَّت أو أُعِلَّت[٣]، **فإنها تُقْلَب ياءً**؛ لأن القلب إلى اللام أسرع؛ لأنها محل التغيير لتطرفها، ولذا قُلِبَت الواو ياءً إذا كانت لامًا وانكسر ما قبلها. وفي غير اللام لابد من سكونها وانكسار ما قبلها، **كقولك: "عُرَيَّة"، و "رُضَيًّا"، و"عُشَيَّاء"، و"عُصَيَّة" في: "عُرْوَة"، و"رَضْوَى"**[٤]**، وعَشْوَاء"**[٥]**، و"عَصَا"**؛ لأن الواو وقعت بعد (ياء) التصغير فقُلِبَت ياءً[٦]، وأُدغِمَت (ياء) التصغير فيها على حد باب "طَوَيْتُ"[٧].

---

(١) أي: الزمخشري، صاحب كتاب المفصل.

(٢) أي: الشارح جمال الدين ابن عمرون كما ذكرت قبل ذلك.

(٣) فالصحة في نحو "عُروَة"، و الإعلال في نحو: "عَصَا"، و "رَضْوَىٰ"، و عَشْوَاء".

(٤) رضوىٰ: اسم جبل بالمدينة. ينظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٢٣٠، والصحاح (رضا) ٦/ ٢٣٥٨، ومعجم البلدان ٣/ ٥١.

(٥) ناقَةٌ عَشْوَاءُ: كأنَّها لا تُبْصِرُ ما أمَامَها فَتَخْبِط كلَّ شَيْءٍ بيَدَيْها وذاك لِحِدَّةِ فؤادِها لا تَتَفَقَّدُ مواضِعَ أخْفافِها. ينظر: المحيط في اللغة (عشو) ١/ ١٠٨.

(٦) وأصلهما: عُصَيْوَة، وعُرَيْوَة، اجتمعت الياء والواو والأولىٰ منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في ياء التصغير، فصارت: عُصَيَّة و عُرَيَّة.

(٧) وباب (طَوَيْتُ) أكثر من باب (حَيِيْتُ)، هذا هو القانون وما وصَّىٰ به التصريفيون. ينظر: الخصائص ٢/ ٤٨، والمنصف ١/ ١٢٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٢٢٨.

فصل [اجتمـــــــاع يـــــاءين في التصغيـــــــــر]

قال الزمخشري: وإذا اجتمع مع (ياءِ) التصغيرِ (ياءانِ)، حُذِفَتِ الأخيرةُ، وصَارَ المُصَغَّرُ على مِثَالِ "فُعَيْل"، كَقَوْلِكَ في "عَطَاءٍ"، و"إِدَاوَةٍ"، و"غَاوِيَةٍ"، و"مُعَاوِيَةٍ"، و"أَحْوَى": "عُطَيٍّ"، و"أُدَيَّةٍ"، و"غُوَيَّةٍ"، و"مُعَيَّةٍ"، و"أُحَيٍّ" غيرَ منصرفٍ، وكان عِيْسَى بنُ عُمَرَ يَصْرِفُهُ، وكَانَ أَبُو عَمْرٍو يقول: "أُحَيٍّ" ومن قال: "أُسَيْوِد"، قال : "أُحَيْوٌ"(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ:" وإذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان"

الفصل مُحَمَّدٌ: يريد بقوله: "**إذا اجتمع مع ياءِ التصغير ياءان**": أن يكونا بعدها،- كما قيده سيبويه(٢)-، و إلا انتقض بتصغير: "حَيَّة"، فإنك تقول: "حُيَيَّة"، لا تحذف شيئًا؛ لأن (الياءين) لم يقعا بعد (ياءِ) التصغير.

قوله: "**حُذِفَت الأخيرة**"، قال سيبويه: " لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت، واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل، فلمَّا كانت بعد كسرة في ياءٍ قبل تلك الياء ياء / [٥٢٣ أ] التحقير ازدادوا لها استثقالاً فحذفوها"(٣). انتهى . فأخذ سيبويه في العلة أن هذه الياء الثالثة بعد كسرة، فخرج منه تصغير: "حَيَّة".

---

(١) المفصل صـــ٢٥٨.

(٢) قال سيبويه: "واعلم أنَّه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فعيلٍ، ويجري على وجوه العربية. الكتاب ٣/ ٤٧١.

(٣) ينظر بنصه : الكتاب ٣/ ٤٧١.

وقوله[١]: "في ياءٍ قبل تلك الياءِ ياء التحقير، ليخرج باب اسم الفاعل من "حَيَّا"، فهو : مُحْيِيّ؛ لأنه وإن اجتمع فيه ثلاث ياءات والطرف قبلها كسرة في ياءٍ، لكن ليس قبلها (ياء) التحقير، فلم يأخذْ مجرد اجتماع ثلاث ياءات، بل ضَمَّ إلى ذلك وجود كسرة قبل الطَّرَف في ياءٍ قبلها ياء التحقير.

واعلم أن الفعل يجتمع فيه ثلاث ياءات مثل: "حَيَّا يُحَيِّي"، لكن الثالثة يزيلها الجزم، فلم تكن لازمة، و أجرى اسم الفاعل في ذلك مُجرى الفعل، فاحتملت في الياءات حملًا على الفعل . وغيره من الأسماء ليس كالفعل، فَثَقُلَ فيه اجتماع ثلاث ياءات؛ ولذا رفضوا في مُضَاعَف الياء: التَّفْعِيْل.

فإن قيل: فـ "أُمَيِّيّ" اجتمع فيه أربع ياءاتٍ؟ قيل: الأجود: "أُمَوِيّ"، ووجه "أُمَيِّيّ": أن النسب كثر فيه التغيير، فجاز أن يثبت فيه مالا يثبت في غيره، فإذا كان إحدى الياءات ياء التحقير، كان الثقل أكثر؛ لأنها زيادة مُبْعِدة له من شَبَهِ الفعل، فتحذف مالم يُفْضِ الحذف به إلى أن تقع (ياء) التصغير طَرَفًا، ولا يُحْذَفُ ما قبلها؛ لأنه يلزم منه أن تقع (ياء) التصغير ثانية.

قوله: "وصار المُصَغَّر على مثال: "فُعَيْلٍ"، كقولك في "عَطَاء": "عُطَيّ" زيدت ياء التصغير بعد (الطاء)، فقُلِبَت ألف المد ياءً؛ لوقوع (ياء) التصغير[٢] قبلها وهي ساكنة، والألف لا تثبت بعد ساكن، فعادت الهمزة التي بعد ألف "عَطاءٍ" إلى

---

(١) أي: قول سيبويه.

(٢) في الأصل: زيادة كلمة(بعدها) بعد كلمة (التصغير)، وشطب عليها.

أصلها وهو الواو[١]، وقُلِبَت ياءً؛ لوقوعها طَرَفًا فيما زاد على / [٥٢٣ ب] الثلاثة، فاجتمع ثلاث ياءات، فحُذِفَت الأخيرة لما ذكر للتخفيف كما في : "يَدٍ" لا للإعلال، ولذا صارت في الإعراب كـ (ياء) "ضَبْي" ولم يكن كـ (ياء) "قَاضِي"؛ لأن حذفها في "قاضي" للإعلال.

و "**إِدَاوَة**" – هي: المِطْهَرَة[٢]– : "**أُدَيَّة**" على ما قرر[٣].

و"**غَاوِيَة**" : "**غُوَيَّة**"، قُلِبَت الألف [واوًا][٤]؛ لانضمام ما قبلها، وقيل: لأن الواو أغلب على موضع العين، ثم زيدت (ياء) التصغير، فانقلبت الواو ياءً؛ لأجل ياء

(١) لأنّه من "عَطَا، يَعْطُو"؛ وذلك أنّها إنّما كانت انقلبت همزةً لوقوعها طرفًا بعد الألف الزائدة، فلمّا صارت ياءً، عادت إلى أصلها، وهو الواو، ثم قُلبت ياء للكسرة قبلها؛ لأن ياء التصغير لا يكون ما بعدها إلَّا مكسورًا، فاجتمع حينئذ ثلاثُ ياءات: ياءُ التصغير، وهي الأُولى، والياء المبدلة من الألف المدّغَم فيها، والياء المبدلة من الواو التي كانت همزة في المكبّر، فحُذفت اللام، وصار تصغيرُه كتصغير بنات الثلاثة، نحو قولك في "قَفًا": "قُفَيٌّ"، وفي "رَحًى": "رُحَيَّةٌ". ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٣.

(٢) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم (أ د و) ٩/ ٤٥١، وفي اللسان (أدا) ١٤/ ٢٥: "الإِدَاوَةُ، بِالْكَسْرِ: إِنَاءٌ صَغِيرٌ مِنْ جِلْدٍ يُتَّخَذُ لِلْمَاءِ كالسَّطِيحة ونحوها.

(٣) لمّا صُغِّرت، زدنا قبل قلبها الألف ياءَ التصغير، فانقلبت ياءً، ثمّ قلبتَ الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها على حدّ قلبها في "غازِيَةٍ"، و"مُحْنِيَةٍ".

قال سيبويه: "واعلم أنَّه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فعيلٍ، ويجري على وجوه العربية. وذلك قولك في عطاءٍ: عطيٌّ، وقضاءٍ: قضيٌّ، وسقايةٍ سقيّةٌ، وإداوةٍ أديّةٌ، وفي شاويةٍ شويةٌ، وفي غاوٍ: غويٌّ. إلاَّ أن تقول: شويويةٌ وغويوٍ، في من قال: أسيود؛ وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت، واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل، فلمَّا كانت بعد كسرة في ياء قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استثقالاً فحذفوها. الكتاب ٣/ ٤٧١.

(٤) زيادة من عندي يستقيم بها الكلام، وليست في المخطوط.

التحقير، فاجتمع ثلاث ياءات، فحُذِفَت الأخيرة و فُتِحَت الثانية؛ [لوجود][(١)] تاء التأنيث بعدها[(٢)][(٣)].

و "**مُعَاوِيَة**": "**مُعَيَّة**"، بحذف الألف؛ لأن الكلمة على خمسة أحرف ليس رابعها حرف مدٍ زائدٍ، وفي الكلمة زائدتان: الميم لمعنى، والألف لغير معنى، فحُذِفَت الألف[(٤)]، ثم أتى بياء التصغير، فاجتمع ثلاث ياءات، فحُذِفَت الأخيرة، فصار: "مُعَيَّة"[(٥)].

و"**أَحْوَى**": "**أُحَيّ**" على "أُسَيِّد" **غير مصروف** على مذهب سيبويه[(٦)] لوزن الفعل؛ لأن الحذف منه لا يخرجه عن وزن الفعل، بدليل: "اغْزُ"، وزائد الفعل موجود، فـ "أُحَيٍّ" بعد الحذف موافق ضربًا من الأفعال، و إذا لم تصرف مصغَّر، فمكبر

(١) زيادة أيضًا يستقيم بها الكلام، وليست في المخطوط.

(٢) لأن ما قبل تاء التأنيث يجب أن يكون مفتوحًا.

(٣) وقيل: "غُوَيَّةٌ" على منهاجِ "فُعَيْلَةَ"، ووزنُها في الحقيقة "فُوَيْعَةُ"، واللام محذوفةٌ. ينظر: شرح ابن يعيش ٣/ ٤١٤.

(٤) كما يُفْعَل في "مُغْتَلِمٍ"، و"مُنْطَلِقٍ" إذا صغرتهما، فإنّك تحذف التاء والنون دون الميم.

(٥) وقياس من قال في تحقير "أَسْوَد": "أُسَيْوِد"، أن يقول في تحقير "مُعَاوِيَة": "مُعَيْوِيَة" بدون الحذف؛ لأنه لا يجتمع عنده ثلاث ياءات. ومن قال "أُسَيِّدُ"، قال: "مُعَيَّةُ"؛ لأنّه لمّا قُلبت الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير، وكانت الياءُ التي هي لامٌ بعدها؛ اجتمع ثلاثُ ياءات، فحُذفت اللام، وبقي "مُعَيَّةُ" على زنة "مُفَيْعَةَ". ينظر : الكتاب ٣/ ٤٧٠، والمقتضب ٢/ ٢٤٦، وشرح الشافية ١/ ٢٢٤، والإقليد ٣/ ١١٨٦.

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٤.

قال سيبويه: وأما عيسى فكان يقول: أحيٌّ ويصرف وهو خطأ. لو جاز ذا لصرفت أصمَّ لأنَّه أخف من أحمر، وصرفت أرأس إذا سميت به ولم تهمز فقلت: أرس".

حملًا على "أَفْعَل" وإن اختلف الزيادة في أوله كما كانا جميعًا من حروف المضارعة، فـ "أُحَيّ" أولى. **وكان عيسى بن عُمَر**[١] **يصرفه** مُحْتَجًّا بزوال وزن الفعل بالحذف الذي دخله، ولذا إذا صُغِّرَ "أَحْمَر" تصغير الترخيم قيل: "حُمَيِّر، وصُرِفَ بلا خلاف؛ لانتفاء وزن الفعل، والفرق: أن حذف "أُحَيّ" للإعلال، فيكون مرادًا، ولا كذلك في الترخيم، واحتجاجه بالحذف تقدم ما يجاب به هنا وفي مالم ينصرف[٢].

وكان أبو عمرو بن العلاء[٣]- رحمه الله- **يقول: "أُحَيٍّ"**، يجعل حذفه للإعلال / [٥٢٤ أ] كـ "قَاضٍ".

---

(١) هو : عيسى بن عمر الثقفي بالولاء أبو سليمان، من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه، وهو من أهل البصرة، ولم يكن تقفيا، وإنما نزل في ثقيف فنُسِبَ إليهم، له نحو سبعين مصنفا احترق أكثرها، منها: الجامع والإكمال في النحو، قال الأنباري: لم نرهما ولم نرَ أحدًا رآهما. توفي سنة ١٤٩هـ . ينظر : وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٦، و بغية الوعاة ٢/ ٢٣٧، و الأعلام ٥/ ١٠٦. وينظر رأي عيسى بن عمر في : الكتاب ٣/ ٤٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٥، و الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٧٧، وشرح الشافية ١/ ٢٢٦- ٢٣٧.

(٢) ردَّ سيبويه رأي عيسى بن عمر بـ "أَصَمّ"، و أبطل أبو العباس المبرد ردَّ سيبويه؛ لأن "أصمَّ" لم يذهبْ منه شيءٌ، لأن حركة الميم الأولى في "أَصْمَم" قد أُلقِيَت على الصادِ. ورد ابن عمرن رأي المبرد فقال: وليس قوله بشيء؛ لأن سيبويه إنما أراد أن الخفةَ مع ثبوتِ الزائدِ المانعِ من الصرفِ لا يوجب صرفه، و "أَصَم" أخفُّ من "أَصْمَمَ" الذي هو الأصل، ولم يجب صرفه. ينظر : المخطوط ٦٤ أ .

(٣) هو : زَبَّان بن عمَّار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة ١٥٤هـ . ينظر : الثقات لابن حبان ٦/ ٣٤٥، وطبقات النحويين ص ٣٥، و بغية الوعاة ٢/ ٢٣١، و الأعلام ٣/ ٤١. وينظر رأي أبي عمرو بن العلاء في : الكتاب ٣/ ٤٧٢، وابن يعيش ٣/ ٤١٥، وشرح الشافية ١/ ٢٢٦.

قال سيبويه: "ولو جاز ذا لقلت في "عطاء": عُطَيّ"[١]؛ لأنها ياء كهذه، واحتجَّ لأبي عمرو بأن "أَحْوَى" على وزن الفعل وهو صفة، فأشبه الفعل، فأُجرِيَ مُجرى الفعل كـ "مُحَيِّي"، والجواب: "مُحَيِّي" أشبه بالفعل من "أَحْوَى"، ولذا عَمَلَ عملَه. وقال السخاوي[٢]: "مذهب أبي عمرو بن العلاء في هذه المسألة قد وقع فيه تخليط، والذي رأيته في نُسَخِ المفصل: وكان أبو عمرو يقول: "أَحَيٍّ"، وكذلك قال الجوهري[٣] عن أبي عمرو : أُحَيٍّ، كما قالوا: أُحَيْوٍ[٤]، وحكى بعضهم عن أبي عمرو أنه يقول في عطاء: "عُطَيّ"؛ للجمع بين ثلاث ياءاتٍ". انتهى.

وفي التخمير: أن أهل الكوفة لا يحذفون شيئًا، فيقولون في تصغير مُعَاوِيَة: مُعَيِّيَة، على قول مَنْ قال : أُسَيِّد"[٥] انتهى.

قوله: "ومن قال أُسَيْوِد، قال: أُحَيْوٍ"[٦]؛ لعدم اجتماع ثلاث ياءاتٍ.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٧٢.

(٢) سبقت ترجمته في صـ ٦٦٤ .

(٣) إسماعيل بن حَمَّاد أبو نصر الجوهري، إمام في اللغة والأدب، درس على الفارسي والسيرافي، من مؤلفاته: الصحاح، والمقدمة في النحو، توفي سنة ٣٩٣هـ . ينظر : بغية الوعاة ١/ ٤٤٦، و الأعلام ١/ ٣١٢.

(٤) ينظر : الصحاح (حيا) ٦/ ٢٣٢٣.

(٥) التخمير للخوارزمي ٢/ ٤١٣.

(٦) أصله: أُحَيْوِيٌ، سقطت ياؤه للتنوين كما في قاضٍ.

فصل [تصغيـــــــــر مـــــا خُتم بتــــاء التأنيـــــث]

قال الزمخشري: وتاء التأنيث لا تخلو من أن تكون ظاهرةً أو مقدرةً، فالظاهرةُ ثابتةٌ أبدًا، والمقدرةُ تثبت في كل ثلاثي، إلا ما شذ من نحو: "عُرَيْسٍ"، و"عُرَيْبٍ". ولا تثبت في الرباعي إلا ما شذ من نحو: "قُدَيْدِيْمَة" و"وُرَيْئَة". وأما الألف فهي إذا كانت مقصورة رابعة؛ تثبت نحو: "حُبَيْلَى"، وسَقَطَت خامسةً فصاعدًا، كقولك: "جُحَيْجِب"، و"قُرَيْقِرٌ"، و"حُوَيِّل"، في "جَحْجَبَى"، و"قَرْقَرَى"، و"حَوْلايَا"[(١)].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ : "وتاء التأنيث لا تخلو"

الفصل مُحَمَّدٌ: تاء التأنيث– كما ذكر– **لا تخلو من أن تكون ظاهرةً أو مُقدَّرَةً، فالظاهرة ثابتة أبدًا**؛ لأنها متحركة أتى بها لمعنىً، وهو : الفرق بين المذكر والمؤنث، فلو حُذِفَت، زال الفرق، ولأن التصغير بمنزلة الوصف– على ما قرر[(٢)]– وصفة المؤنث لا تسقط منه التاء إلا في مواضع[(٣)] قد بُيِّنَت بعللها ليس

---

(١) المفصل صـــــ ٢٥٩.

(٢) ينظر : صـــــ ١٠٨٥ .

(٣) لا تدخل هذه التاء" الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر "في خمسة أوزان: الأول: فَعُول" بفتح الفاء "بمعنى: فاعل كـ: رجل صبور"، بمعنى: صابر، "وامرأة صبور"، بمعنى صابرة. وإنما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها. قاله الشاطبي

و الوزن "الثاني: فعيل بمعنى مفعول نحو: رجل جريح، وامرأة جريح" بمعنى: مجروحة.

والوزن "الثالث": مِفْعال، بكسر الميم "كـ: منحار"، يقال: رجل منحار، وامرأة منحار، أي: كثيرة النحر، بالحاء المهملة. =

منها التصغير، ولذا أتى بالتاء في تصغير الاسم الذي على ثلاثة أحرف، و إن لم تكن موجودة في لفظه، ولأنها تنزَّلَت منزلة الاسم الثاني في : (حضَرمَوت)؛ ولذا فُتِحَ ما قبلها، ولم تُحْذَفْ في المُصغَّرِ وإن كانت خامسة نحو: (مُرْجَانَة)، بل يُنْظَر إلى الاسم / [٥٢٤ ب] بدونها، فإن كان فيه ما يُحذَف غيرها، حُذِفَ وثبتَت.

قوله: "**والمقدرة تثبت في كل ثلاثي**" يعني: إذا لم يكن فيه زائد لِخِفَّتِهِ نحو: قِدْر[1]: قُدَيْرَة.

قوله: "**إلا ما شَذَّ من نحو** : "**عُرَيْس**"؛ لأنه في معنى: التعريس[2]، فهو في معنى المصدر، والمصادر مذكرة؛ لأنها أجناس. **و**"**عُرَيْب**"؛ لأنه بمعنى الجِيل ، فحُمِلَ عليه. و"نُيَيْبٍ" في تحقير الناب من الإبل، كأنه قيل لها نابٌ لطول نابها، فكأنهم جعلوها الناب [من][3] الأسنان، وهو مذكر.

= و الوزن الرابع: مِفْعِيل" بكسر الميم "كـ: معطير" من العطر، "وشذ: امرأة مسكينة" لخروجه عن القاعدة، ومع ذلك فإنه محمول على: فقيرة. "وسمع": امراة "مسكين، على القياس" حكاه سيبويه والوزن الخامس: مِفْعَل"؛ بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين؛ "كـ: مغشم" بالغين والشين المعجمتين؛ وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته. "ومدعس" بالدال والعين والسين المهملات؛ من الدعس وهو الطعن. يقال: رمح يدعس به.ينظر: التصريح ٢/ ٤٨٩- ٤٩١، وضياء السالك ٤/ ١٤٨، ١٤٩.

(١) القِدْرُ: أنثى تصغيرها : قُدَيْرَة. وزعم الفراء أن بعض قيس يذكرها. وهو فغاً لا يعمل عليه. المذكر والمؤنث للتستري/ صـ ٧.

(٢) التَّعْرِيس، وَهُوَ اجْتِمَاع الْقَوْم إِذا نزلُوا من سفر، لِيُصْلِحُوا أُمُورهم، فَصَارَ الْعرس بِمَنْزِلَتِهِ، فَلذَلِك جَازَ أَن تحذف مِنْهُ عَلامَة التَّأْنِيث. مقاييس اللغة (عرس) ٤/ ٢٦٣، واللسان (عرس) ٦/ ١٣٦.

(٣) كُتِبَت في الأصل: (في) وشطب عليها، وصححها في حاشية الأصل.

و"حُرَيْب" مصدر وُصِفَ به؛ [والأصل "مُقاتَلةٌ حَرْبٌ"](١)(٢)؛ لأنها حاربةٌ للمالِ والنفسِ.

وقال أبو العباس(٣) : " لو سمَّيْتَ امرأةً حَرْبًا، لم تقل إلا: حُرَيْبَةٌ" انتهى.

و"فُرَيْس"؛ لأنه يقع على المذكر والمؤنث، فصُغِّرَ على أصله. قال الشيخ موفق الدين يعيش: "ولو أُريد الأُنثى، لم يُقَل إلا: "فُرَيْسَةٌ"(٤). وقال التبريزي(٥): "للذكر: فُرَيْس، وللأنثى: فُرَيْسَة، هذا قول البصريين"(٦) انتهى.

وحكى الجَرْمِي: دُرَيْع الحديد، كأنهم لحظوا فيه معنى التذكير، فصُغِّرَت من غير تاءٍ، ولأن الدرعَ قميصٌ(٧). و"قُوَيْس"؛ لأنها عُود. و"ضُحَيًّا" في تصغير: (ضُحًا)، لم يأتوا بتاءٍ؛ لئلا يلتبس بتصغير: (ضَحْوَة)، فإن كانت الكلم مُذَكَّرَة وُصِفَ بها

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها الكلام، وليست في الأصل.

(٢) وحُذِفَ الموصوف.

(٣) أبو العباس المُبَرِّد: سبقت ترجمته في صــــ ٦٦١ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٤١٦.

(٥) سبقت ترجمته في صـــ ٦٩٣.

(٦) نقل ابن هانئ في شرح التسهيل عن بعض من قيَّدَ على المفصل للزمخشري قال: إن أردتَ بالفرس المذكر قلتَ: فُرَيِّسٌ، وإن أردتَ المؤنث قلتَ: فُرَيِّسة، قاله الشيخ يعيش والتبريزي، قال ابن هانئ: ولم أرَ هذه التفرقة لغيره. هذا ما قاله.

والجوهري يحكي عن ابن السَّرَّاج أن تصغير الفرس فُرَيِّسٌ، فإذا أردتَ المؤنث على الخصوص قلتَ: فُرَيِّسة، وهو نقلٌ أثبتُ مما ذكره ابن هانئ عن أولئك . المقاصد الشافية ٧/ ٤٠٧.

(٧) ينظر قول الجرمي في: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٦.

المؤنث، فتصغيرها بغير تاءٍ نحو: امرأة نَصَفٍ[١]، تقول: نُصَيْف؛ لأنه مذكر وُصِفَ به مؤنث، ألا تراك تقول: رجلٌ نَصَفٌ، ونحوه: امرأةٌ رِضًا، إذا صُغِّرت لا تأتي بتاءِ التأنيث[٢]؛ ولذا قال سيبويه: "إذا رَخَّمْتَ حائِضًا فهو كالضامر؛ لأنه إنما وقع صفة لشيء"[٣] انتهى. يعني: تقول حُيَيْض بغير تاءٍ، فإذا سمَّيْتَ به مؤنثًا وصغَّرتَ ، أتيتَ بالتاء، كما إذا سَمَّيْتَ امرأة بـ "حَجَر"، فتقول: "حُجَيْرَة".

و إذا سُمِّيَ مذكر بمؤنث / [٥٢٥ أ] نحو : (عَيْن) وصُغِّرَ، فلا تاء، نظرًا إلى مسماه الآن خلافًا ليونس، واحتجَّ يونس بـ (أُذَيْنَة)[٤]، ولا حجة فيه، لأنها لا تقال بعد التصغير[٥].

---

(١) امرأةٌ نَصَفٌ – بفتح الاول والثاني – إذا كانت بين الحدثة والمسنه، وقيل: هي الكهلة، ويقال: امرأة نصفة – بالتاء أيضا – وقد جمع على أنصاف أيضا. ينظر : المخصص ٥/ ١٠٩، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١١٩.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٨٢: "وسألته –[يعني الخليل] – عن تحقير نصفٍ نعت امرأة فقال: تحقيرها نصيفٌ، وذاك لأنه مذكر وصف به مؤنث. ألا ترىٰ أنك تقول: هذا رجلٌ نصفٌ. ومثل ذلك أنك تقول: هذه امرأةٌ رضىً، فإذا حقّرتها لم تدخل الهاء؛ لأنّها وصفت بمذكر، وشاركت المذكّر في صفته لم تغلب عليه".

(٣) الكتاب ٣/ ٤٨٣.

(٤)السابق نفسه.

(٥) وقد ذكر ذلك السيرافي فقال: "إن سميت رجلًا باسم مؤنث على ثلاثة أحرف وليس في آخره هاء التأنيث، ثم صغرته لم تلحق الهاء كرجل سميته ب (أذن) أو (عين) أو (رجل) ثم صغرته تقول: (أُذَيْن) و (عُيَيْن) و (رُجَيْل) هذا قول سيبويه وعامة النحويين البصريين. ويونس يدخل الهاء ويحتج ب (أُذَيْنَة) اسم رجل، وهذا عند النحويين إنما سمي بالمصغر وكذلك (عُيَيْنَة) كأنهم سموه باسم مصغر ولم يسموه باسم مكبر ثم يصغر. شرح الكتاب ٤/ ٢٢٣.

قوله: "ولا تثبت في الرباعي"[١] يريد: المقدرة.

قال سيبويه: " قلت: فما بال عناقٍ؟ قال: استثقلوا الهاء [حين][٢] كثر العدد، فصارت القاف بمنزلة الهاء، فساوت فُعَيْلَةً في العدد والزنة، فاستثقلوا الهاء. وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعدا.

قلت: فما بال سماءٍ، قالوا: سميَّة؟ قال: من قبل أنها تحذف في التحقير، فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف[٣]"[٤] انتهى.

إلا ما شَذَّ من نحو: (قُدَيْدِيْمَة) تصغير: قُدَّام[٥]، **و (وُرَيْئَة)** تصغير: (وَرَاءٍ)، و إنما ألحقوهما الهاء؛ لأن جميع الظروف مذكَّرَة إلا هذين، فأثبتوا العلامة؛

---

(١) إِذا كَانَ الِاسْم زَائِدا على ثَلَاثَة أحرف لم يلْحق عَلامَة التَّأْنِيث، كَقَوْلِك فِي تَصْغِير عقرب: عقيرب، وَإِنَّمَا لم يلحقوه عَلامَة التَّأْنِيث، لِأَنَّهُ زَاد حرفا على الثلاثي، وَلَيْسَ يحْتَاج فِي بنائِهِ إِلَى أَكثر من ثَلَاثَة أحرف. فَأَما مَا حصل من الْأَسْمَاء على أَكثر من ثَلَاثَة أحرف، فَإِن المُرَاد بِهِ تَكْثِير الْأَبْنِيَة، لِأَن الْحَاجة تَدْعُو إِلَى هَذِه الْبناء، وَإِذا كَانَ الْأَمر كَذَلِك، صَار الْحَرْف الزَّائِد على الثلاثي عوضا من هَاء التَّأْنِيث. علل النحو ٤٨٠، ٤٨١.

(٢) في المخطوط: (حيث)، وما أثبته من نص الكتاب.

(٣) فلما خَفَّت، صارت بمنزلة (دلو)، كأنك صغَّرتَ شيئًا على ثلاثة أحرف.

(٤) ينظر بنصه : الكتاب ٣/ ٤٨١- ٤٨٢. وأول النص: "وزعم الخليل أنَّهم إنَّما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر. قلت:...".

(٥) قُدَّامُ: مؤنثة، تصغيرها قديديمة، يقال مر فلان قديديمك أي قدامك بشيء يسير. المذكر والمؤنث للتستري صـــــ ٧.

لئلا يظن أنهما مذكران[١].

وإن كان في الاسم ما يوجب التصغير حذفه حتى يصير على ثلاثة، وجب رد التاء، كتصغير سماءٍ: سُمَيَّة، لما حذف إحدى الياءات، صار على ثلاثة، فإذا صُغِّرَ دخلته التاء[٢].

قوله: "وأما الألف فهي إذا كانت مقصورة رابعة تثبت"؛ لأن الكلمة بها على وزن "فُعَيْعِل"، إلا أنك تفتح ما قبل ألف التأنيث، كما تفتح ما قبل تائه، وإن كانت لغيره انقلبت ياءً؛ لانكسار ما قبلها كقولك في (مَرْمًى): مُرَيْمٍ. **وسقطت خامسة**

---

(١) وقد ذكر الأنباري ثلاث علل لإلحاق (التاء) بها فقال: "وإنما أثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعيًّا؛ نحو: "قديديمة، وَوُرَيِّئة، وأميمة" لوجهين:
أحدهما: أنَّ الأغلب في الظروف أن تكون مذكَّرة، فلو لم يدخلوا التَّاء في هذه الظروف، وهي مؤنثة؛ لالتبست بالمذكَّر. والوجه الآخر: أنَّهم زادوا التاء تأكيدًا للتأنيث، ويحتمل -أيضًا- وجهًا ثالثًا؛ وهو أنَّهم أثبتوا التاء تنبيهًا على الأصل المرفوض، كما صحَّحوا الواو في "العود" والحركة تنبيهًا على أن الأصل في باب: بوب، ودار: دور، وهو أصل مرفوض ، و على كُل حال، فكِلا القسمين شاذٌّ، لا يقاسُ عليه. أسرار العربية صــ ٢٥٦.

(٢) قالوا في تصغير " سماء " " سمية " والهاء تلحق ذوات الثلاثة " وسماء " على أربعة أحرف، فكان حقها أن لا تلحقها الهاء، كما لا تلحق في تصغير " عقرب " " وعناق إذا قلت: " عقيرب " و " عنيق " ولكنه يعرض في التصغير ثلاث ياءات، فيلزم سقوط واحدة منها فتصير كتصغيرالثلاثي من المؤنث، فتلحقها هاء التأنيث.
وكان الأصل في تصغير سماء أن تقول: سميّي بثلاث ياءات، كما تقول: عنييق، ثم تسقط واحدة منها، فتصير سميّ كتصغير الثلاثي من المؤنث، فتلحقها الهاء، كما تقول في رجل: رجيلة وفي يد: يدية. شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٤٧٤.

فصاعدًا؛ لتناهي مثال التصغير، **كقولك : (جُحَيْجِبٌ) في (جَحْجَبَى)**: حي من الأنصار [١].

و(قُرَيْقِر) في تصغير(قَرْقَرَى): اسم موضع [٢]، **و(حُوَيْلَى) تصغير: (حَوْلَايَا)** [٣]؛ لأن الكلمة على ستة أحرف، فتحذف الألف الأخيرة؛ لمجاوزتها الأربعة، يبقى خمسة أحرف رابعها ألف فتثبت الألف، وتقلب لكسر اللام ياءً، فتجتمع ياءان الأولى ساكنة / [٥٢٥ ب] فتدغم إحداهما في الأخرى. هكذا تصغيره في كتاب سيبويه [٤].

وقال الشيخ يعيش [٥]: "والذي وقع في نُسَخِ الكتاب: حُوَيْلٍ"، كأنه حذف الألف وما قبلها، فبقى "حَوْلا"، ثم قُلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها فقال: "حُوَيْلٍ"" [٦] انتهى.

---

(١) ينظر : (لسان العرب ١/ ٢٥٣ (جحجب)).

(٢) قَرْقرىٰ: أرض باليمامة. (معجم البلدان ٤/ ٣٢٦).

(٣) حولايا: اسم رجل. ينظر: شرح ابن يعيش ٣/ ٤١٩، وقيل : اسم قرية من عمل النهروان. ينظر : معجم البلدان ٢/ ٣٢٢. وينظر أيضًا: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٦ ، وقد ذكر ابن الحاجب في ٢/ ٣٩٧ أنها: اسم رجل.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٤٣. قال سيبويه: " وإذا حقَّرت بردرايًا أو حولايًا قلت: بُرَيْدِرٌ وبُرَيْدِيْرٌ وحُوَيْلِيٌّ، لأنَّ هذه ياءٌ ليست حرف تأنيث، وإنَّما هي كياء درحايةٍ، فكأنك إذا حذفت ألفا إنَّما تحقر قوباءً وغوغاءً فيمن صرف".

(٥) سبقت ترجمته في صـــــــــــ ٦٦٤ .

(٦) شرح المفصل ٣/ ٤١٩.

وقال السخاوي[١]: "وأما "حُوَيْل" فلا وجه له على تصغير الترخيم على أنه من الحول" انتهى.

كيف يكون على تصغير الترخيم وفيه واو وألف، وشرط تصغير الترخيم حذف جميع الزوائد- على ما يأتي-؟ إلا أن يكون رواه بغير ياء في آخره.

قال أبو علي[٢]: " إن أخذته من الحول، لم يكن الياء للإلحاق؛ لأن "فَعْلَالًا" ليس في الكلام فيلحق به، وينبغي أن يكون "فَعْلَايَا" فيكون اسمًا أعجميًّا، و إن أخذته من الحلي، كان ملحقًا بـ "تَوَارِب".

وقال ابن الحاجب[٣]: "إما أن يكون حذف الألف لزيادتها ثم صَغَّرَ فقال: حُوَيْلا، ثم أَعَلّ الياء كما فعل بياء قَاضٍ، وإما أن يكون صَغَّرَهُ أولًا على حُوَيْلَى ثم خفَّفَ الياء كما تُخَفَّف (ياء) صَحَارَى فيقال: صَحَارٍ"[٤].

والممدودة التي للتأنيث، حكمها حكم التاء؛ لقوتها بالحركة، وكذلك الألف والنون المشابهتان لألفي التأنيث تأتي بهما[٥] بعد تحقير ما قبلهما فتقول في صحراء: صُحَيْرَاء، وفي سَكْرَان: سُكَيْرَان، وكذلك ياء النسب نحو: سُلَيْهِبِيّ[٦].

---

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٤ .

(٢) أبو علي الفارسي : سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٠ .

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٥ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٨٠.

(٥) في الأصل: زيادة (قبل) بعد (بهما)، وقد حذفتها؛ لأن وجودها يخل بالمعنى.

(٦) سلهبيّ: كلمة منسوبة إلى سلهب، والسلهب: الطويل عامة، وقيل: هو الطويل من الرجال، وقيل: هو الطويل من الخيل والناس. (اللسان ١/ ٤٧٤(سلهب)).

فصل [تصغيـــــر ما كان على خمسة أحرف رابعه حرف مدّ زائــــــد]

قال الزمخشري: "وكل زائدة كانت مدة في موضع ياء "فُعَيْعَلٍ"، وجب تقريرها وإبدالها ياء إن لم تكنها، وذلك نحو: "مُصَيْبِيْحٍ"، و"كُرَيْدِيْسٍ"، و"قُنَيْدِيْلٍ"، في"مِصْبَاحٍ"، و"كُرْدُوْسٍ" و"قِنْدِيْلٍ"[١].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وكل زائدة كانت مدَّة"

الفصل مُحَمَّدٌ: كل زائدةٍ كانت مَدَّةً في موضع (ياء فُعَيْعِيْل)، وجب تقريرها؛ لأن هذا الموضع لو حُذِفَ من الكلمة شيء وأُريدَ تعويضه، كان ياءً في هذا الموضع، فإذا وُجِدَ لا يُحذَف. / [٥٢٦ أ]

قوله : "وإبدالها ياءً إن لم تكنها"؛ لأنك إذا قدرت على أن تجعلها ياءً، فلا تحذفها.

وقال ابن السَرَّاج[٢]: "وهذه الياء التي تجيء في مثل "دُنَيْنِيْر" وما أشبهه تجيء على ضربين: عوضًا لازمًا متى ما كان في الاسم زائدة تابعةٌ كما وقعت في "دينار"، وتكون غير ملازمة متى ما كان في الاسم زيادة غير تابعة، فحينئذٍ لك فيها الخيار، فـ (ياء) التصغير زائدة و (ياء) التعويض زائدة"[٣]. فهذا من ابن السرَّاج يدل أنه يعتقد حذفها والإتيان بـ (ياء) للعِوَض، ويكون التعويض في هذا

---

(١) المفصل صـــ ٢٥٩.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٥ .

(٣) الأصول في النحو ٣/ ٣٦.

لازمًا[١]، **وذلك نحو: "مُصَيْبِيْح"، و"كُرَيْدِيْس"،و"قُنَيْدِيْل" في:"مِصْبَاح"، و"كُرْدُوْس"** وهو: القطعة من [الخيل][٢][٣]، وهذان مثالان لقوله: "وإبدالها ياءً إن لم تكنها"؛ لأنك قلبت ألف "مِصْبَاح"، و(واو) "كُرْدُوْس" ياءً؛ لانكسار ما قبلها، **و"قِنْدِيل"**[٤].

[تصغيـــر الاسم الثلاثي المزيد بحرفين وليست إحدى الزيادتين مدّة]

قال الزمخشري: "وإن كانت في اسم ثلاثي زائدتان، وليست إحداهما إيّاها، أبقيت أَذْهَبَهُمَا في الفائدة، وحذفت أختها، فتقول في "مُنْطَلِقٍ"، و"مُغْتَلِمٍ" و"مُضَارِبٍ"، و"مُقَدِّم"، و"مُحَمِّر"، و"مُهَوِّم": "مُطَيْلِقٌ"، و"مُغَيْلِمٌ" و"مُضَيْرِبٌ"، و"مُقَيْدِمٌ" و"مُهَيِّم" و"مُحَيْمِر". وإن تساوتا، كُنتَ مُخَيَّرًا، فتقول في "قَلَنْسُوَة" و"حَبَنْطَى": "قُلَيْنِسَة"، أو "قُلَيْسِيَة" و"حُبَيْنِطٌ" أو"حُبَيْط"[٥].

---

(١) قال سيبويه: " وأمَّا فعيعيلٌ فلما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واواً أو ألفاً أو ياء، وذلك نحو قولك في مصباحٍ: مصيبيحٌ، وفي قنديلٍ: قنيديلٌ، وفي كردوسٍ: كريديسٌ، وفي قربوسٍ: قريبيسٌ، وفي حمصيصٍ حميصيصٌ، لا تبالي كثرة الحركات ولا قلتها ولا اختلافها. الكتاب ٣/ ٤١٦.

(٢) في الأصل: (الجبل)، وهو تصحيف.

(٣) قاله ابن منظور "ينظر اللسان "كردس": ٥/ ٣٨٥٠" وقيل: كل عظمين التقا في مَفْصِل فهو كُرْدُوس، نحو المنكبين والركبتين والوَرِكين. "ينظر الصحاح "كردس": ٣/ ٩٧٠".

(٤) لَمَّا كان حرف اللين الذي قبل الآخر بعد الحرف المكسور هو الياء، بقي كما هو في التصغير فيقال في تصغيرها: قُنَيْدِيل. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٢٠، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٨١، والهمع ٢/ ١٨٩، والأشموني ٤/ ١٦٥- ١٧٢.

(٥) المفصل صـــ ٢٦٠.

ش: **قوله: "و إن كانت في اسم ثلاثي زيادتان ليست إحداهما إياها"** أراد زائدتين على الثلاثي ليكون على أكثر من أربعة أحرف فيجب أن يحذف منه، و "إياها" يعود إلى المدة الرابعة، يعني: إذا كانت إحداهما إياها، فلا تُحْذَف؛ لأنها لم تخرج عن مثال "فُعَيْعِيْل".

قوله:" أبقيت أذهَبَهُمَا في الفائدة" يريد: إن كانتا لفائدة، حُذِفَت أقلهما فائدة في الصيغة المراد تصغيرها، فكل اسم فاعل أو مفعول مما هو على خمسة أحرف، فإنك تبقي الميم؛ لأنها هي الموضوعة للفاعل أو المفعول المقصود بالصيغة، **وتحذف الأخرى**[١]؛ لأنها إنما جيء بها لجريانها على فعل كانت تلك الزيادة موجودة فيه وإن كانت في الفعل، لكن صيغة اسم الفاعل والمفعول ليست مختصة بها كما تختص بالفعل، **تقول في** "**مُنْطَلِق**"، و"**مُغْتَلِم**"[٢]، **ومُضَارِب**، و"**مُقَدِّم**"، و"**مُهَوِّم**" / [٥٢٦ ب] للذي يَهُزُّ رأسَهُ من النُّعَاس[٣]، و"**مُحَمِّر**"[٤]: **مُطَيْلِق**، بحذف النون، و"**مُغَيْلِم**" بحذف التاء، و"**مُضَيْرِب**" بحذف الألف، و"**مُقَيْدِم**" بحذف

---

(١) في الأصل: زيادة كلمة(لأنك) بعد كلمة: (الأخرىٰ)، وشطب عليها.

(٢) المغتلم: الشديد الشهوة . ينظر : اللسان ١٢/ ٤٣٩ (غلم).

(٣) ينظر : الصحاح (هوم) ٥/ ٢٠٦٢، ومجمل اللغة لابن فارس ١/ ٨٩٥، ومقاييس اللغة ٦/ ٢١.

(٤) مُحَمِّر: صار صاحب حمار، أو تكلَّم بلسان الحِمْيَرِي، ومنه: "مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرَ". ينظر : اللسان ٤/ ٢١٥ (حمر).

إحدى الدالين، و"**مُهَوِّم**" بحذف إحدى الواوين[١]، و"**مُحَيْمِر**" بحذف إحدى الراءين[٢].

قوله: "وإن تساوتا، كنت مخيَّرًا " لمَّا لم يكن لإحداهما فضلٌ، كنت مُخَيَّرًا، **فتقول في قَلَنْسُوَةٍ**"[٣]، و"**حَبَنْطَى**": للعظيم البطن[٤]، النون فيهما زائدة؛ لكونها ثالثة ساكنة، ولا تقع كذلك إلا زائدة– لما يذكر في التصريف– والواو في "قَلَنْسُوَة"، والألف في "حَبَنْطَى" زائدتان؛ لأن حرف العلة متى وُجِدَ مع ثلاثة أحرف أصول من غير تكرير، لا يكون إلا زائدًا، وهما في "حَبَنْطَى" للإلحاق، وفي "قَلَنْسُوَة" للتكثير، **فلذا تقول إن شئت: "قُلَيْنِسَة"** بحذف الواو، **و إن شئت: "قُلَيْسِيَة"** بحذف النون، و"**حُبَيْنِط**" بحذف الألف، و"**حُبَيْطَى**" بحذف النون[٥].[١].

---

(١) "مُهَوِّمٌ" إحدى الواوَين زائدةٌ، فحُذفت، ثمّ زيد عليها ياء التصغير، فصارت "مُهَيومٌ"، فقُلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير، وأدغمت فيها ياء التصغير.

(٢) وذهب ابن يعيش في شرحه إلى أن الزائد في (مُحَمَّر): الميم الأولى و إحدى الراءين؛ لأنه من الحُمرة، فحُذِفَت الراء الزائدة، فبقى (مُحمر) على أربعة أحرف مثل جُخْدَب فقيل: هو مُحَيْمِر، كما تقول: جُخَيْدِب، وهذا خلاف ما أشار إليه الجَنَدِي؛ إذ الزيادة في حمَّر بتضعيف الميم، أما الراء فهي إنما تكون زائدة في بناء: احمرَّ، و احمارَّ فهو مُحَمِّر ومحمارّ، وهو ما عناه ابن يعيش. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٢٢، وشرح المفصل للجَنَدِي ٣/ ١١٩٢.

(٣) القلنسوة: هي ما يوضع فوق الرأس.

(٤) ينظر : جمهرة اللغة ١/ ٤٨، والصحاح (حبط) ٣/ ١١١٨، واللسان (حبط) ٧/ ٢٧١.

(٥) وذلك أنّ النون والألف زائدتان للإلحاق بـ "سَفَرْجَلٍ"، فهما سِيّانِ، لا مَزِيَّةَ لإحداهما على الأخرى. والذي يدلّ على زيادتهما أنّ النون قد اطّردت زيادتُها إذا وقعت ثالثةً ساكنةً، نحو: "شرنبث"، و"عصنصر"، و"سَجَنْجَلٍ"؛ وأمّا الألف؛ فلأنّها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصولٍ فصاعدًا إلا زائدةً، وسُمع فيها التنوين، فلا تكون للتأنيث، وكان الإلحاق معنًى مقصودًا، فحُملت عليه. فإذا صغّرتَه، =

فإن قيل: ليس تساويهما هو الموجب للتخيير؛ بدليل: "حبَارَى" إذا صُغِّرَ، فإنهم خُيِّروا بين حذف الألف الأولى والثانية، مع أن الثانية لمعنى والأولى لغير معنىً؟ قيل: إن ألف التأنيث المقصورة نزلت منزلة غير ألف التأنيث بدليل حذفها خامسة بخلاف الممدودة؛ فلذا كانتا في حكم المتساويتين.

[تصغيـــــــر الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف والرباعي المزيـــــد]

قال الزمخشري: وإن كُنَّ ثلاثًا، والفضل لإحداهن، حُذِفت أختاها، فتقول في مُقْعَنْسِس: "مُقَيْعِسٌ"؛ وأما الرباعي، فتحذف منه كل زائدة، ما خلا المدة الموصوفة. تقول في "عَنْكَبُوتٍ": "عُنَيْكِبٌ" وفي "مُقْشَعِرٌّ": "قُشَيْعِرٌ"، وفي "احْرِنْجَامٍ": "حُرَيْجِيْمٌ"(٢).

=فإن شئت حذفتَ النون وأبقيت الألف، إلا أنّك تقلب الألف ياءً؛ لانكسار الطاء قبلها، فقلت: "هذا حُبَيِّطٍ"، و"مررت بحُبَيِّطٍ"، و"رأيت حُبَيِّطِيًا"، وإن شئت حذفت الألف، فقلت: "حُبَيِّنِطٌ يا هذا". وحذفُ الألف أفضل؛ لتطرُّفها. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٢٢.

(١) قال سيبويه: "باب تحقير ماكان في الثلاثة فيه زائدتان، تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما تحذف أيّهما شئت، وذلك نحو: قلنسوةٍ، إن شئت قليسيةٌ، وإن شئت قلت: قلينسة، كما فعلوا ذلك حين كسروه للجمع، فقال بعضهم: قلانس، وقال بعضهم: قلاسٍ. وهذا قول الخليل.

وكذلك حبنطىً، إن شئت حذفت النون فقلت: حبيطٍ، وإن شئت حذفت الألف فقلت: حبينطٌ، وذلك لأنّهما زائدتان ألحقتا الثلاثة ببناء الخمسة، وكلاهما بمنزلة ماهو من نفس الحرف، فليس واحدةٌ الحذف ألزم لها منه للأخرى، فإنّما حبنطًى وأشباهه بمنزلة قلنسوةٍ. الكتاب ٣/ ٤٣٦.

(٢) المفصل صـــ ٢٦٠.

ش: قوله: "**وإن كُنَّ ثلاثًا**" يعني : الزوائد، **والفضل لإحداهُنَّ، حذفت أُخْتَاها** – على ما مر في الثنتين– **فتقول في "مُقْعَنْسِس"**–وهو : الشديد(١)– الميم والنون وأحد السينين زوائد، هو اسم فاعل من "اقْعَنْسَسَ" ملحق بـ "احْرَنْجَمَ" بالنون، وإحدى السينين: "**مُقَيْعِس**"، هذا مذهب سيبويه(٢)؛ لأن الميم لمعنىً بخلاف النون / [٥٢٧ أ] والسين(٣).

وقال المُبَرِّد: "قُعَيْسِس"؛ لأن السين للإلحاق، فأشبهت الأصلي، والميم لا تشبه

---

(١) ينظر : اللسان (قعس) ٦/ ١٧٧.

(٢) قال سيبويه: "وإذا حقَّرت مقعنسسٌ، حذفت النون وإحدىٰ السينين، لأنَّك كنت فاعلًا ذلك لو كسرته للجمع. فإن شئت قلت: مقيعسٌ، وإن شئت قلت مقيعيسٌ". ينظر : الكتاب ٣/ ٤٢٩.

(٣) وقد نقله عن سيبويه كثير من النحويين كابن الوراق، وابن جني ، وابن الأثير، وغيرهم .

يقول ابن الأثير :" إذا كانت الكلمة علىٰ ستة احرف فصاعدا ، فإنك تحذف منها ما يصير الكلمة إلىٰ أربعة أحرف ، إلا أن يكون فيها حرف مد رابعا ، فتقول في (محرنجم): حُرَيْجِم ، فتحذف الميم والنون ، وتقول في (عنتريس) : عُتَيْرِيس ، فتحذف النون وتقر الياء ؛ لأنها رابعة ، وتقول في تصغير (مقعنسس) : مُقَيْعِس ، فتحذف النون وإحدىٰ السينين عند سيبويه ." ينظر : علل النحو / ٤٧٩، و الخصائص ٢/ ٤٨٠ ، و البديع في علم العربية ٢/ ١٦٩ ، ١٧٠. وينظر أيضًا: الأصول ٣/ ٤٣ ، والتخمير ٢/ ٤٢٤ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٢٢ ، وشرح الشافية ١/ ٢٥٩ .

الأصلي[١]،[٢] ومذهب سيبويه أولى؛ لأنه وإن أشبه الأصلي لكنه لغير معنىً، والمحافظة على المعاني في الحروف الزوائد أولى من المحافظة على زائدٍ ليس

---

(١) قال المُبَرِّد: "وَكَانَ سِيبَوَيْهٍ يَقُول فِي تَصْغِير مقعنسس: مقيعس ومقيعيس، وَلَيْسَ الْقيَاس عِنْدِي مَا قَالَ؛ لِأَن السِّين فِي مقعنسس مُلْحقَة، والملحق كالأصلي وَالْمِيم غير مُلْحقَة فَالْقِيَاس: قعيسس وقعيسيس؛ حَتَّى يكون مثل حريجم وحريجيم" . المقتضب ٢/ ٢٣٥– ٢٥٤.

(٢) وقد نقله عن المبرد كثير من النحويين كابن الوراق، وأبي علي الفارسي، وابن الأثير، وغيرهم . ينظر : علل النحو / ٤٧٩، والمسائل البصريات ١/ ٢٩٧ ، البديع في علم العربية ٢/ ١٧٠، و التخمير ٢/ ٤٢٤ ، وشرح المفصل ٥/ ١٣١ ، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٥٩ ، وشرح الشافية للجاربردي ٢/ ٦١ .

وقد نقل ابن ولاد اعتراض المبرد ، ورد عليه بقوله : قد زعم محمد في مسألة ذكرها هو بعد هذه المسألة ما ينقض ما ذكره هاهنا ، وغلط في المسألتين جميعا ، وذلك أنه زعم في عثول أن حذف الواو الملحقة أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل ، وقال في تصغيره: عُثَيِّل ، وهو مع هذا يزعم أن واوعثول كشين قرشب ، فترك اللام الزائدة التي هي مكررة على الأصل، وحذف الواو التي هي في موضع شين قرشب ، ورأى ذلك أولى بالحذف ، وقال : هي زائدة والزائد أولى بأن يحذف ، فحصلنا عليه هذا القول ثم رأيناه قد وافق في أن حذف الدال من مقدم وهي مكررة عن الأصل أولى من حذف الميم ، فقال فيه مقيدم ، لأن العرب قالت : مقادم ، فأثبت الميم وحذفت الدال ، ورأت أن إبقاء الميم أولى من إبقاء ما كان مكررا عن الأصل ؛ لأن المكرر عن الأصل كالحشو ، والميم زيدت في الأول لمعنى ، فكان إبقاء ما زيد لمعنى أولى من إبقاء ما كان حشوا في الكلمة .

فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقي المكرر فقد صار المكرر أولى وصارت الميم أولى من المكرر عنده وكذلك هي عند العرب ، فكيف جاز أن يحذف الميم من مقعنسس ويبقي السين ، وهو يحذف المكرر للميم ويحذف الملحق المكرر؟ وهذا كلام متناقض بعيدا عن الصواب ، والذي عليه كلام العرب مما لايختلف أن الميم أولى من الملحق لأن فيها معنى ، وليس في الملحق معنى أكثر من البناء ، والملحق أولى من المضاعف الذي ليس بالملحق ، لأن ذلك جرى مجرى الأصلي وإن كان زائدا ، والمضاعف زائد لم يجري مجرى الأصلي ،والأصلي لايحذف إلا أن لايكون في الكلمة زائد البتة نحو سفيرج ، فإن كان فيها زائد كان أولى بالحذف =

لمعنىً، وإذا كنا نحذف الأصلي للزائد إذا كان لمعنىً كما في "قاضٍ"، و "عَصًا"، فحذف الزائد الذي لغير معنىً أولى.

قوله: "**وأما الرباعي فتحذف منه كل زائدة**"؛ ليصير على مثالٍ من أمثلة التصغير الثلاثة.

قوله: "**ما خلا المدة الموصوفة**" يعني: التي تقدم ذكرها في قوله: "في موضع (ياء) "فُعَيْعِيْل"؛ لأنها حينئذٍ لم تخرج عن أمثلة التصغير، **تقول في** "**عَنْكَبُوت**" الواو والياء زائدتان؛ لسقوطهما في "عَنَاكِب، وعَنْكبَاء"، فتحذفها وتقول: **عُنَيْكِبٌ**. **وفي** "**مُقْشَعِرّ**" اسم فاعل من اقْشَعَرَّ جلدُهُ[1]: **قُشَيْعِر**، تحذف الميم والراء، أما الميم فزيدت للدلالة على اسم الفاعل، وأما الراء فلأن الفعل لا يكون على أكثر من أربعة أصول.

=وإن كان الزائد لمعنىً نحو ميم محرنجم تقول : حريجم فإن كان فيها زائدان أحدهما لمعنىً أبقي الزائد الذي له معنىً وحذف الزائد الآخر ، كان ملحقا أو غير ملحق . الانتصار/ ٢١٥، ٢١٦.

وقول سيبويه أولَى ، لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي وتضعيف الحرف الأصلي ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هي الثانية ، أو قريبة من الطرف إن كانت هي الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في معنىً . وفي قولهم : خنافق تقوية لقول سيبويه في تحقير مقعنسس وتكسيره (مقاعس ومقيعس) فاعرفه ؛ فإنه قوي في بابه . **وإلى رأي سيبويه مال ابن عمرون.**

(١) القُشْعُر: القثاء. والقُشَعْرِيرة: اقشعرار الجِلد، وكل شَيْء تغيّر فَهُوَ مقشعرّ. قَالَ والقُشْعُرة: الْوَاحِدَة من القِثَاء بلغَة أهل الْجوف من الْيمن. قَالَ: واقشعرت السّنة من شدَّة الشتَاء وَالْمحل واقشعرّت الأَرْض من المَحْل، واقشعرّ الْجلد من الجَرَب. والنبات إِذا لم يصب ريّاً فَهُوَ مُقْشَعِر. تهذيب اللغة (قشعر)٣/ ١٧٧، والصحاح (قشعر) ٢/ ٧٩٢، واللسان (قشعر) ٥/ ٩٥.

وفي "احْرِنْجَام"[١] وهو: الازدحام، قال الفراء: المُحْرَنْجِم: العدد الكثير[٢]، وهو راجع إلى معنى الازدحام : **حُرَيْجِيْم**، النون والألف وهمزة الوصل زوائد، فتحذف الهمزة؛ لما ذكر في "ابن"[٣]، والنون؛ لأنها زائدة لما تقدَّم، وتَبْقَى الألف؛ لأنها مَدَّة رابعة بعد حذف الهمزة والنون.

فصل [جواز التعويض وتركُه فيما يحذف من الزوائد عند التصغير[٤]]

قال الزمخشري: ويجوز التعويض وتركه فيما يحذف من هذه الزوائد، والتعويض أن يكون على مثال "فُعَيْعِلٍ"، فيُصَارُ بزيادة الياء "فُعَيْعِيْلٍ". وذلك قولك في "مُغَيْلِم": "مُغَيْلِيْمٌ"، وفي "مُقَيْدِم": "مُقَيْدِيْمٌ"، وفي "عُنَيْكِبٍ": "عُنَيْكِيْبٌ"، وكذلك البواقي. فإن كان المثال في نفسه على "فُعَيْعِيْلٍ" لم يكن التعويض"[٥].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "ويجوز التعويض وتركه".

---

(١) مصدر "احرنجَمَ". واحْرَنْجَمَ القومُ: ازدحموا، واحرنجمتِ الإبل: اجتمعت وبركت. (لسان العرب ١٢/ ١٣٠ (حرجم)).

(٢) ينظر قول الفراء في: الصحاح (حرجم) ٥/ ١٨٩٨، ومختار الصحاح ١/ ٩٦٦.

(٣) تحذف همزة الوصل؛ لأن همزة الوصل لا يمكن ثبوتها في التصغير، إذ لو ثبتت لوجب تحريك ما بعدها، فيستغنى عنها وتسقط، فتسقط الضمة من أول المصغر، ولأنها أيضًا تسقط في الدَرَج، فلذلك وجب حذفها ورد المحذوف؛ ليكمل صيغة المُحَقَّر، وهو : الواو؛ لقولهم في مؤنثه: "بنت"، و إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء، والحمل على الأكثر، فتقول: "بُنَيّ". ينظر التحقيق ص

(٤) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٤٢٦، والأصول في النحو ٣/ ٤٢، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ١٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٢٣، والتخمير ٢/ ٤١٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٨٢، والإقليد في شرح المفصل ج٢ م٣/ ١١٩٥، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٥٣.

(٥) المفصل صـ ٢٦١.

الفصل مُحَمَّدٌ: لما دخل الاسم وَهْنٌ بالحذف، وأمكن تعويضه بما لم يخرج به عن مثال التصغير، فلذا قال: **ويجوز التعويض / [٥٢٧ ب] وتركه فيما يحذف من هذه الزوائد، والتعويض أن يكون على مثال "فُعَيْعِل"، فيصار بزيادة الياء إلى: "فُعَيْعِيْل"، وذلك قولك في "مُغْيْلِم": مُغَيْلِيْم،** لمَّا حذف التاء من "مُغْتَلِم"[(١)] وصغَّرَهُ ثم أراد تعويضَهُ، زاد ياءً قبل الطَّرَف فقال: مُغَيْلِيْم، **وفي "مُقَيْدِم": مُقَيْدِيْم، و في "عُنَيْكِب"[(٢)]: عُنَيْكِيْب**"، وكذا البَوَاقي- وقد تقدم بيان ما حُذِفَ منه فيما قبله من الفصول ولِمَ حُذِفَ[(٣)]- **قوله: "فإن كان المثال في نفسه على "فُعَيْعِيْل" لم يكن التعويض[(٤)]"**؛ لأنه استوْفَى صِيَغ التصغير، وقد تقدم ما ذكره ابن السَرَّاج فيه[(٥)].

وقال ابنُ بَرْهَان[(٦)]:

---

(١) المغتلم: الشديد الشهوة . ينظر : اللسان ١٢/ ٤٣٩ (غلم).

(٢) في الأصل: (عنكبوت)، وما أثبته هو الصواب كما في المتن.

(٣) ينظر : صـــ ١٠٢٣ وما بعدها.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٤٦، والمقتضب ٢/ ٢٥٢- ٢٥٤، وشرح الشافية ١/ ٢٤٩- ٢٦٣، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٢٣- ٤٢٤.

(٥) قال ابن السَرَّاج: "وهذه الياء التي تجيء في مثل "دُنَيْنِيْر" وما أشبهه تجيء على ضربين: عوضًا لازمًا متى ما كان في الاسم زائدة رابعة كما وقعت في "دينار"، وتكون غير ملازمة متى ما كان في الاسم زيادة غير رابعة، فحينئذٍ لك فيها الخيار، فـ (ياء) التصغير زائدة و (ياء) التعويض زائدة". التحقيق ص

(٦) عبد الواحد بن علي، ابن بَرْهَان الأسدي العكبري، أبو القاسم، عالم بالأدب والنسب، من أهل بغداد، كان أول أمره منجِّما ثم صار نحويا، من كتبه: الاختيار في الفقه وأصول اللغة، وشرح اللُّمَع في النحو، توفي سنة ٤٥٦هـــ . ينظر : إنباه الرواة ٢/ ٢١٣، وبغية الوعاة ٢/ ١٢٠، والأعلام ٤/ ١٧٦.

"قال أبو علي[١] [قال أبو عثمان][٢][٣] إذا حَقَّرت "حُبَارَى" فحذفت [الألف][٤] قلت: حُبَيْرَى، ولم يجزْ أن تعوضَ من المحذوفِ؛ لأنَّ العوضَ يقعُ قبلَ الآخرِ، والآخرُ ههنا ساكنٌ، فلا يكون أن يلتقي ساكنان، هذا والآخر ألف، ولا تكون الألف إلا بعد فتحة"[٥].

فصل [تصغيـــر جمــــــع القلـــــة[٦]]

قال الزمخشري: وجمع القلة يحقر على بنائه، كقولك في "أَكْلُبٍ"، و"أَجْرِيَةٍ"، و"أَجْمَالٍ"، و"وِلْدَةٍ": "أُكَيْلِبٌ"، و"أُجَيْرِيَةٌ" و"أُجَيْمَالٌ"، و"وُلَيْدَةٌ"[٧].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وجمع القلة يُحَقَّرُ على بنائه".

---

(١) أبو علي الفارسي: سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٠ .

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، واستدركته من شرح اللمع لابن برهان .

(٣) أبو عثمان المازني: سبقت ترجمته في صـ ٦٦١ .

(٤) في شرح اللمع: (الأولى).

(٥) شرح اللمع لابن بَرهان ٢/ ٦٥٨، تحقيق د: فائز فارس ط أولى الكويت ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(٦) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٤٩٠، والأصول في النحو ٣/ ٥٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢٣١، والبديع في علم العربية ٢/ ١٧٨، والتخمير ٢/ ٤١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٢٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٨٣، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٦٦، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٥٦، والإقليد في شرح المفصل ج٢ م٣/ ١١٩٦، والكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣٦٢، وارتشاف الضرب ١/ ٣٨٢، والمساعد ٣/ ٥١٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٤٧، والتصريح ٢/ ٥٢٠، وحاشية الصبان ٣/ ٣٥٨.

(٧) المفصل صـــ ٢٦٠.

الفصل مُحَمَّدٌ: جمع القلة في التكسير لا يخرج عن أوزان هذه الكلم التي صَغَّرَها(١)، فتُحَقَّر على لفظها؛ لأن المراد من تحقير الجمع: تقليله، ولما لم يُنَافِ جمع القلة التحقير، **حُقِّرَ على بنائه** إن كان جمع تكسير، **كقولك في "أَكْلُب"** جمع "كَلْب"، **و"أَجْرِبَة"** جمع جِرَاب، **و"أَجْمَال"** جمع "جَمَل"، **و "وِلْدَة"** جمع "وَلَد": **أُكَيْلِب** تصغير: أَكْلُب، **وأُجَيْرِبَة** تصغير: أَجْرِبَة، **وأُجَيْمَال** تصغير: أَجْمَال، وتبقي ألف الجمع على حالها؛ للدلالة على الجمع، **و وُلَيْدَة** تصغير: وِلْدَة.

وقال السخاوي(٢): "أُجَيْمَال، وإن شئت رددته إلى الواحد فصغَّرتَه ثم ألحقتَ الألف والتاء فقلت: جُمَيْلَات". انتهى.

والرد إلى الواحد إنما يكون في جمع الكثرة(٣) / [٥٢٨ أ].

قال سيبويه: "اعلم أن كل بناءٍ كان لأدنى العدد(٤)، فإنك تُحَقِّر ذلك البناء لا تُجاوزه إلى غير ذلك"(٥)" انتهى.

---

(١) وجموع الكثرة أكثر من ثلاثين جمعًا، وهي نوعان: جمع قلة وجمع كثرة، فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازا.

وأمثلة جمع القلة: أَفْعِلَة كأسلحة، وأَفْعُل كأفلس، وفِعْلَة كفتية، وأَفْعَال كأفراس، وما عدا هذه الأربعة من جموع التكسير فجموع كثرة. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/ ١١٤، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٦٢، وضياء السالك ٤/ ١٨٧.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٤ .

(٣) هذا اعتراض من ابن عمرون على ما قاله السخاوي.

(٤) وأبنيةُ القلّة أربعةٌ: "أَفعُلُ"، و"أَفعِلَةُ"، و"أَفعالٌ"، و"فِعلَةُ".

(٥) الكتاب ٣/ ٤٨٩.

[تصغيـــــــــــــــر جمـــــع الكثـــرة] [١]

قال الزمخشري: وأما جمع الكثرة، فله مذهبان: أحدهما أن يُرَدَّ إلى واحده، فيُصَغَّر عليه، ثم يُجْمَع على ما يستوجبه من الواو والنون، أو الألف والتاء، أو إلى بناء جمع قلة إن وُجِدَ له. وذلك قولك في "فِتْيَان": "فُتَيُّون"، أو "فُتَيَّةٌ"، وفي "أَذِلَّاء": "ذُلَيِّلُون" أو "أُذَيْلَة"، وفي "غِلْمَان": "غُلَيِّمُون" أو "غُلَيْمَة" وفي "دُورٍ": "دُوَيْرَات"، أو"أُدَيِّرٌ".وتقول في"شُعَرَاء": "شُوَيْعِرون"، وفي "شُسُوعٍ": "شُسَيْعَات[٢]".

ش: قوله: "وأما جمع الكثرة فله مذهبان" جمع الكثرة لا يُحَقَّر؛ لأن تحقيرَه دليل تقليلِه، وكونه جمع كثرة دليل كثرته فيتناقضان، فلذا عَدَلَ عن تصغيره بلفظه إلى أحد مذهبين كما فَصَّل[٣]: أحدهما: أن يُرَدّ إلى واحده فيُصَغَّر عليه، ثم يُجْمَع على ما يستوجبه من الواو والنون، يعني: إذا وُجِدَت فيه شرائطه[٤]، أو الألف والتاء، فذا أحد المذهبين، وبذا يُعلَم كيف يُصَغَّر جمع السلامة؛ لأن جمع الكثرة لما لم يصح تصغيره على لفظه، رُدَّ إلى جمع السلامة بعد تصغير واحده، فإذا كان في نفسه جمع سلامة، فبقاؤه لا غير؛ ولذا لم يتعرّض له في تصغير جمع القلة.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، والأصول في النحو ٣/ ٥٢، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٢٥، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٨٣، وشرح الكافية ١/ ٢٦٥- ٢٦٦، وارتشاف الضرب ١/ ٣٨٤، و الهمع ٢/ ١٩٠، وشرح الأشموني ٤/ ١٧٥.

(٢) المفصل صـــ ٢٦١.

(٣) أي: كما فَصَّلَ الزمخشري في المتن.

(٤) أي: إن كان من ذوي العلم الذكور العقلاء، فيُجمَع بالواو والنون بعد التحقير، وإن كان من غيرهم فبالألف والتاء.

والثاني من المذهبين قوله: "**أو إلى بناء جمع قلته إن وُجِدَ له**؛ لأنه حينئذٍ يكون جمعًا بين المعنيين: الجمع والتحقير على وجهٍ لا يؤدِّي إلى التناقض، **وذلك قولك في "فِتْيَان": فُتَيُّون**، "فِتْيَان": جمع كثرة، فترده إلى "فَتَى"، وتصغره: فُتَيٌّ، ثم تأتي بالواو والنون؛ ليدلا على الجمع. **قوله: "أو فُتَيَّة"** يعني: وإن شئت رددته إلى : فِتْيَة، فهو جمع قلة، ثم صغَّرتَه فقلت: فُتَيَّةٌ[١]. **وفي "أَذِلَّاءِ": ذُلَيْلُون**، إن رددته إلى واحده[٢]، [**و أُذَيْلَة** إن رددته إلى جمع القلة[٣]. **وفي "غِلْمَان": غُلَيِّمُون**، إن رددته إلى واحده[٤]][٥]، **أو غُلَيِّمَة**، إن رددته إلى جمع القلة[٦]. وفي "دُوْرٍ": دُوَيْرَات، إن رددته إلى واحده[٧]، أو: أُدَيِّر، إن رددته إلى جمع القلة[٨].

قوله: "وتقول في شُعَرَاءِ: شُوَيْعِرُون" يعني: تَرُدُّه إلى واحده قولًا واحدًا؛ لأنه ليس له جمع قلة تكسيرًا. **وفي "شُسُوع"[٩]: شُسَيْعَات**، فترده إلى واحده[١٠] لا غير، وإن

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٩١، وشرح الشافية ١/ ٢٦٥– ٢٧٣، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٢٥–٤٢٦.

(٢) وهو : (ذليل).

(٣) وهو : (أَذِلَّة). ينظر : الكتاب ٣/ ٤٩٢.

(٤) وهو : (غُلام).

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركه في حاشية الأصل.

(٦) وهو : (غِلْمَة). ينظر : الكتاب ٣/ ٤٩٠، وشرح الشافية ١/ ٢٦٥– ٢٧٣.

(٧) وهو : (دار).

(٨) وهو (أَدْوُر)، ويجوز أن يقال في تصغيرها: أُدَيْئِر، بالرد إلى :أَدْؤُر بالهمز. تنظر: المصادر السابقة.

(٩) يقال: دار شسوع: إذا بعدت. ينظر : اللسان ٨/ ١٨٠ (شسع).

(١٠) وهو: شِسْع، وشِسْع النعل: قبالها الذي يُشَدُّ إلى زِمَامِها. اللسان (شسع)، وينظر تصغيره في الكتاب ٣/ ٤٩١.

كان قد جاء / [٥٢٨ ب] (أَشِسْعَاء)، لكن لما كان قليلًا في الاستعمال، لم يُنْظَرْ إليه.

[تصغيـــــــر اســـم الجمـــع][١]

قال الزمخشري: وحكم أسماء الجموع حكم الآحاد، تقول: "قُوَيْمٌ"، و"رُهَيْطٌ"، و"نُفَيْرٌ"، و"أُبَيْلَةٌ"، و"غُنَيْمَةٌ"[٢].

ش: قوله: "وحكم أسماء الجموع"[٣] حكم الآحاد"[٤] [لأن المعنى الذي في جمع الكثرة مُنْتَفٍ؛ إذ ألفاظُها ألفاظُ][٥] المفردات، فلا معنى للعُدُول عنها، وحكمها حكمَ المفرد؛ لأنها قد تُجمَعُ فيقال في قَوْم[٦]: أقوام، وأضافوا إليها العدد القليل، قالوا: خمسة نَفَر، فأُجرِيَ مُجرَى جمع القلة، فأُجرِيَ مُجرَى الواحد في التصغير،

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٣٩٤، والأصول ٢/ ٤١٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٣٤، والمسائل الحلبيات / ١٦٤، والتخمير ٢/ ٤٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٢٦، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٨٤، وهمع الهوامع ٣/ ٣٨٧.

(٢) المفصل صـــــ ٢٦١.

(٣) اسم الجمع: ما كان موضوعًا لمجموع الآحاد دالًا عليها دلالة الواحد على جملة أجزاء مُسَمَّاه، سواء كان له واحد من لفظه مستعمل، كـ "رَكْب" جمعًا لراكب، وصَحْب جمعًا لصاحِب، أو لم يكن له واحد من لفظه، ولكن يقدر له واحد من معناه، كـ "قَوْم" فإن واحده: رجل، و "رَهْط" واحده: إنسان، و "خَيْل" واحده: فَرَس، و "إِبل" واحده: بَعِيْر. ينظر : الفيصل في ألوان الجموع للأستاذ: عباس أبو السعود ص ١١١.

(٤) ينظر تصغير (قوم، و رَهْط، و نَفَر، وإِبل، وغَنَم) في: الكتاب ٣/ ٣٩٤.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركه في حاشية الأصل.

(٦) القوم: هم عدة رجال ليس فيهم امرأة. واحدهم: رجل. ينظر : الفيصل في ألوان الجموع ص ٢٥٧.

فإن كان مؤنثًا على ثلاثة أحرف وصغَّرتَه، ألحقته تاء التأنيث كـ "غُنَيْمَةٍ"، تقول : قُوَيْم في تصغير: قَوْم، و"رُهَيْط" في تصغير: رَهْط(١)، و"نُفَيْر" في تصغير: نَفَر(٢)، و"أُبَيْلَة"(٣) في تصغير: إِبِل(٤).

فصل [ما جاء في التصغير على غير بناء المُكَبَّر](٥)

قال الزمخشري: ومن المصغرات ما جاء على غير واحدة كـ "أُنَيْسِيَانٍ"، و"رُوَيْجِلٍ"، و"آتيكَ مُغَيْرِبَان الشَّمْسِ وعُشَيَّانًا وعُشَيْشِيَةً". ومنه قولهم: "أُغَيْلِمَةٌ"، و"أُصَيْبِيَةٌ"، في "غِلْمَةٍ" و"صِبْيَةٍ"(٦).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "ومن المُصَغَّرات ما جاء على غيرِ واحِدِه"

---

(١) الرَّهْط: بفتح فسكون: ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة. ينظر : الفيصل في ألوان الجموع صـ ٢٥٨.

(٢) النَّفَر بفتحتين: رجال من ثلاثة إلى عشرة. ينظر : المصدر السابق صـ ٢٥٩.

(٣) جاء تصغيره بتاء التأنيث في آخره؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين، فالتأنيث لها لازم ، تقول: عندي خمسٌ من الغنم، وإن كانت كِبَاشًا. ينظر : المصدر السابق صـ ٢٦٠.

(٤) الإِبِل بكسرتين وقد تسكن الباء: اسم جمع لا واحد له من لفظه ، مفرده : ناقة، وهو مؤنث لزومًا. ينظر : المصدر السابق.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٨٤، والأصول ٣/ ٦٢، وشرح السيرافي ٤/ ٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٢٦، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢١، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٧٦، وشرح ابن الناظم صـ ٥٦١، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٧٤، وضياء السالك ٤/ ٢٣٣.

(٦) المفصل صـ ٢٦١.

الفصل مُحَمَّدٌ: صوابه ما قال سيبويه: "هذا باب ما يُحَقَّرُ على غيرِ بِناءِ مُكَبَّرِه الذي يُسْتَعمَل في الكلامِ"[١] انتهى. **كـ "أُنَيْسِيَانٍ"** تصغير: إنسان، كأنهم حَقَّروا: إِنْسِيَانًا[٢]. قال الزمخشري: "و"نُوَيْس" من المُصَغَّرِ على خلاف مُكَبَّرِه كـ "أُنَيْسِيَانٍ" انتهى. وتقدم الكلام عليه[٣]. **و "رُوَيْجِل"** في تصغير: رَجُل، فكأنهم صَغَّروا رَاجِلًا في معنى رَجُل، وإن لم يظهر به استعمال، كما قالوا: رَجُل في معنى: رَاجِل، قال الشاعر:

أَمَا أُقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي ... أو هَكَذا رَجُلًا إلا بأَصْحَابِي[٤]

و"آتِيْكَ مُغَيْرِبَان الشَّمْسِ" في تصغير: مَغْرِب، كأنهم صغَّروا: مَغْرِبَانًا. **و"عُشَيَّانًا"** في: عَشِيَّة، كأنهم صَغَّروا عُشَيَّانًا. **و"عُشَيْشِيَة"** أيضًا في "عَشِيَّة "أيضًا، كأنهم صَغَّروا "عَشَّاة"، و إنما فعلوا هذا في هذه الأحيان / [٥٢٩ أ] لمَّا خالَفَ معنى التصغير فيها معناه في غيرِها، خُولِفَ بلفظها، ومخالَفَتِها: أن معنى التصغير في اليوم، إما لتحقير اليوم في نفسه، أو لقلة الانتفاع به، و"مُغَيْرِبَان" إنما هو للدلالة

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٨٤.

(٢) كما أن "مَلامِح" في التقدير جمع مَلْمَحَة، غير أن الإِنْسِيَان تُرِكَ للاستغناء عنه بـ "إِنْسَان"، كما جاء (يَدَع) على: وَدَعَ، و (وَدَعَ) تُرِكَ للاستغناء عنه بـ (تَرَكَ). ينظر : الإقليد ٣/ ١١٩٩.

(٣) ينظر: صـ ١٠٠١من البحث.

(٤) البيت من البسيط، وهو لحيي بن وائل في نوادر أبي زيد ص٥؛ وليحيى بن وائل في لسان العرب ١١/ ٢٦٨ (رجل)؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية ص ١٠٣؛ وشرح المفصل ٣/ ٤٢٧.

اللغة والمعنى: رجلًا: واقفًا على رجليه، راجلًا. يتعجب ممن يلومه: ألا أقاتل في سبيل نصرة ديني فارسًا وراجلًا إلا إذا كان أصحابي معي؟ والشاهد فيه : استعمال قوله: "رجلًا" بمعنى راجلًا.

على قُربِ باقي النهار من الليل. وقال في التخمير في "عُشَيْشِيَة": " كأنهم أرادوا الفرق بين تصغير عَشِيَّة، و عَشْوَة"[١].

قوله: "**ومنه قولهم: أُغَيْلِمَة**" في تصغير: غِلْمَة، فكأنهم صَغّروا: أَغْلِمَة. **وكذلك** "**أُصَيْبِيَة**" **في تصغير: صِبْيَة**، كأنهم صَغَّروا: أَصْبِيَة، ومن العرب مَنْ يأتي به على القياس، فتقول: صُبَيَّة، وغُلَيْمَة، وإنما حَقَّروه على "أَفْعِلَة"؛ لأن "أَفْعِلَة" يجمع به "فُعَال" و "فَعِيْل"، فلما حَقَّروا، جاؤوا به على بِناءٍ قد يكون لـ "فُعَال" و"فَعِيْل"[٢]، ومنه: [أُصَيْلَالًا][٣]، إنما هو أُصَيْلَان،

أبدلوا [اللام][٤] منها؛ وتصديق ذلك: آتيك أُصَيْلَانًا[٥]، ومن ذلك: لُيَيْلِيَة في تحقير: لَيْلَة. قال سيبويه: "وجميع ذلك إذا سُمَّي به حُقِّرَ على القياس"[٦]، وقال: " وسألته[٧] عن قول بعض العرب: آتيك عُشَيَّاناتٍ ومُغَيْرِبَانَاتٍ، فقال: جعل ذلك الحين أجزاءً؛ لأنَّه حين كلمَّا تصوَّبت الشمس فيه ذهب منه جزءٌ، فقالوا:

(١) ينظر : التخمير للخوارزمي ٢/ ٤٢٠.

(٢) أي: أن (فُعَال) و (فَعِيل) يجمعان في القلة على : أَفْعِلَة كـــ (أَغْرِبَة) و (أَقْفِزة)، فردوهما في التصغير إلى بابهما. مناهج الكافية ٢/ ٦٣.

(٣) في الأصل: (أُصَيْلَانًا)، والصواب ما أثبته.

(٤) في الأصل: (الكلام)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٥) الكتاب ٣/ ٤٨٤.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٨٥.

(٧) أي: سأل الخليل.

عشيَّانات، كأنَّهم سمَّوا كلَّ جزء منه عُشَيَّة. ومثل ذلك: المفارق في مفرقٍ، جعلوا [المفرق](١) مواضع، ثم قالوا: المفارق كأنَّهم سَمَّوا كلَّ موضعٍ مفرقًا"(٢) انتهى. (٣)

فصل [تصغير الشيء لدنوّه من الشيء](٤)

قال الزمخشري: وقد يُحَقَّرُ الشيءُ لدُنُوِّه من الشيء، وليس مثله، كقولك: "هو أُصَيْغِرُ منك". إنما أردت أن تقلل الذي بينهما، و"هو دُوَيْنَ ذلك"، و"فُوَيْقَ هذا"، ومنه "أُسَيِّدُ"، أي: لم يبلغ السَّواد. وتقول العرب: "أخذتُ منه مُثَيْلَ هَاتَيًّا، ومُثَيْلَ هَاذَيًّا(٥)".

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وقد يُحَقَّرُ الشيءُ لِدُنُوِّه من الشيء وليس مثله".

الفصل مُحَمَّدٌ: تقدَّمَ في أول التصغير أنه قد يكون لتقليل المسافة، نحو: فُوَيْق ذاك، وهذا الفصل منه، كقولك: هو أُصَيْغِرُ منك، إنما أردتَ أن تُقَلِّلَ الذي بينهما

(١) في الأصل: (الفرق)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته كما في الكتاب ٣/ ٤٨٤.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٤٨٤ بتصرف يسير.

(٣) قيل إن السر في مجيء المُصَغَّر على غير مُكَبَّرِه: أنه لما تغيَّر معناه بالتصغير حيث انتقل من الاسمية إلى الوصفية، ومن حالة التكبير إلى حالة التصغير، و أرادوا أن يغيِّروا لفظَهُ كلَّ التغيير، فصغَّروه على غير مكبَّره. قاله الجَنَدي في الإقليد ٣/ ١٢٠١. وينظر : الكتاب ٣/ ٤٨٦، ٦٠٣، ٦٠٥، والمقتضب ٢/ ٢١١، وشرح الشافية ١/ ٢٧٣، ٢٧٨، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٢٧.

(٤) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٧٧، والأصول في النحو ٣/ ٦١، وشرح السيرافي ٤/ ٢١٥، والمخصص ٤/ ٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٢٨، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٨٢، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٥٩، والمقاصد الشافية ٧/ ٢٨٩، وموت الألفاظ في العربية صـ ٣٨٢، ٣٨٣.

(٥) المفصل صـ ٢٦٢.

/ [٥٢٩ ب] ولا يستقيم أن يُراد بقولنا: أُصَيْغِر، أنه صَغِير؛ لأن لفظ أصغَر يدل على الزيادة في الصِّغَرِ، فهو مُسْتَغْنٍ عن التصغير لهذا المعنى، وإنما قصد أن تُقَلِّلَ الذي بينهما وهو: "دُوَيْنَ ذاك" فذا أقرب من "دُونَ ذاك"، ومثله: فُوَيْقَ هذا، ومنه: "أُسَيِّد" أي: لم يبلغ السواد، وتقول العرب: أخذت منه مثيلَ هَاتَيَّا، ومُثَيْل هَاذَيَّا[١]، قال سيبويه: "إنَّما أرادوا أن يخبروا أن المشبَّهَ حقيرٌ، كما أن المشبّه به حقيرٌ"[٢]. فذا معنىً غير معنى الدُنُوّ من الشيء وليس مثله.

فصل [تصغيـــــر الفعـــــل][٣]

قال الزمخشري: وتصغير الفعل ليس بقياس، وقولهم: "ما أُمَيْلِحَهُ! " قال الخليل: إنما يعنون تصفه بالملح، كأنك قلت: "زيدٌ مَلِيْحٌ" شبهوه بالشيء الذي تلفَّظَ به، وأنت تعني به شيئًا آخر، نحو قولك: "بنو فلان يطؤهم الطريق"، و"صِيْدَ عليه يومان"[٤].

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٨٧، والمقتضب ٢/ ٢٨٧، ٢٨٩، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٢٨، وشرح الشافية للرضي١/ ٢٨٤-٢٩٠.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٧٧.

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٧٧، والأصول في النحو ٣/ ٦٢، والمنصف صـ ٣١٦، وشرح التصريف للثمانيني صـ ٤٦٥، والبديع في علم العربية ٢/ ١٥٦، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٢٨، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٨٣، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٦٠، والكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣٦٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٠٨، والتصريح ٢/ ٥٩، والنحو الوافي ٤/ ٦٨٦.

(٤) المفصل صـ ٢٦٢.

ش: قال صاحب الكتاب: "وتصغير الفعل ليس بقياس"[١].

الفصل مُحَمَّدٌ: قوله: ليس بقياسٍ؛ لأن التصغير وصفٌ في المعنى- على ما تقدم[٢]-، والفعل لا يُوصَف، فلا يُصَغَّرُ، وإذا كان اسم الفاعل إذا عَمِلَ لا يُصَغَّر- على ما يأتي[٣]-، فما ظنُّك بالفعل! فاحتاج أن يُخَرَّج قول العرب في التعجب: "ما أُمَيْلِحَهُ"، قال الأزهري[٤]: " والمِلْحُ من الملاحة. تَقول: مَلُحَ يَمْلُحُ

(١) نقل سيبويه في الكتاب (٣/ ٤٧٧) عن الخليل قوله (... ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذى تصفه بالملح، كأنك قلت: مليّح، شبّهوه بالشيء الذى تلفظ به وأنت تعنى شيئا آخر، نحو قولك: يطؤهم الطريق، وصيد عليه يومان، ونحو هذا كثير في الكلام، وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقّر إلا هذا وحده وما أشبهه من قوله: ما أفعله). وقال ابن السراج في الأصول (١/ ١٠٠): (إن هذه الأفعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى «يفعل» وغيره من الأمثلة فصغّرت كما تصغّر).

وانظر: الأمالي الشجرية (٢/ ١٣١ - ١٣٢)، الإنصاف (١/ ١٠٤).

(٢) ينظر : صـــــ ٩٨٥ .

(٣) الشارح وافته المنية قبل أن يصل إلى باب اسم الفاعل. ينظر (ق) ٥٧٠ وهي آخر المخطوط .

(٤) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور: أحد الأئمة في اللغة والأدب، مولده ووفاته في هراة بخراسان. نسبته إلى جده " الأزهر " عني بالفقه فاشتهر به أولا، ثم غلب عليه التبحر في العربية، فرحل في طلبها وقصد القبائل وتوسع في أخبارهم. من مصنفاته: " تهذيب اللغة " - ط "، و " غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء - خ " و " تفسير القرآن " و " فوائد منقولة من تفسير للمزني - خ " . توفي سنة ٣٧٠هـــ . ينظر : الأعلام ٥/ ٣١١.

مَلاحَةً ومِلْحاً فَهُوَ مَليحٌ"(١) انتهى. قال سيبويه: " وليس شيء من الفعل ولا شيءٌ مما سمّي به الفعل يحقر إلاّ هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله"(٢).

فقال الزمخشري: قال الخليل(٣): إنما يعنون : الذي يصفه بالمِلْح، كأنك قلت: زَيْدٌ مُليِّح، شبَّهوه بالذي تلفظ به وأنت تعني شيئًا آخر، نحو قولك: بنو فُلان يطؤهم الطريق(٤)، وصِيْدَ عليه يومان، يعني بقوله: زَيْدٌ مُلَيِّح: أنهم أرادوا أن يُصَغِّروا زيدًا في قولنا: ما أحسنَ زيدا! من جهة المَلاحَة، فلم يُفِدْ تصغيرُهُ هذا المعنى، و"زيدٌ" هو في المعنى فاعل الحُسْن؛ لأن معناه: زيدٌ حَسَنٌ جِدًّا / [٥٣٠ أ] ؛ ولذا قدَّره بقوله: زيدٌ مَلِيْح، فـ "مَلِيْح" في المعنى صفةٌ لزيدٍ؛ لأن الفعل صفة للفاعل، فعَدَلوا إلى تصغير الفعل، والمراد: الذي قام به الفعل، ولذا شبَّهوه بقولهم: يَطَؤُهُم الطريقُ، يريد: أهل الطريق، فحذف الأهل وهو مراد، ومعنى الكلام: أنهم على طريقِ الناسِ، فكُلُّ مَنْ مَرَّ بهم أضافوه(٥).

---

(١) تهذيب اللغة ٥/ ٦٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٨.

(٣) ينظر قول الخليل في : الكتاب ٣/ ٤٧٧، ٤٧٨.

(٤) الكتاب ١/ ٢١٣، ٣/ ٤٧٨، والخصائص ٢/ ٤٤٨، واللسان: وطأ.

(٥) هذا القول حكاه سيبويه، قال ابن جني: فيه من السعة إخبارك عما لا يصح وطؤه بما يَصِحُّ وَطْؤُه، فنقولُ قياسًا على هذا: أخذنا على الطريقِ الواطِئِ لِبَنِي فُلَانٍ، ومَرَرْنا بِقَوْمٍ مَوْطُوئِين بالطَّرِيقِ، وَيَا طَرِيقُ طَأْ بِنَا بَنِي فُلَانٍ، أَي: أَدِّنا إِليهِم. قال: ووجهُ التشبيهِ إخبارُكَ عنِ الطَّرِيقِ بما تُخْبِرُ به عنْ سَالِكِيهِ، فشَبَّهْتَه بهم إذ كان المُؤَدِّيَ له، فكأنه همْ، وأَمَّا التوكيدُ فِلأَنَّكَ إذا أخبرتَ عنه بوَطْئِه إِيَّاهم ،كان أَبلَغَ من وَطْءِ سالِكِيه لَهُمْ. وذلك أَنَّ الطَّرِيقَ مُقيمٌ مُلازمٌ، وأَفعالُه مُقِيمةٌ معهُ وثابِتةٌ بِثَباتِه، وليس كذلك أَهلُ الطَّرِيقِ لأَنهم قد يَحْضُرُون فيه =

وقوله: "**صِيْدَ عليه يومان**" إنما يريد: صِيد عليه الوحش في يومين(١).

فصل [ما كان من الأسماء على بناء التصغير](٢)

قال الزمخشري: من الأسماء ما جرى في الكلام مصغرًا، وترك تكبيره؛ لأنه عندهم مستصغرٌ، وذلك نحو: "جُمَيْلٍ"، و"كُعَيْتٍ"، و"كُميتٍ"، وقالوا: "جِمْلان"، و"كِعْتانٌ" و"كُمتٌ"، فجاؤوا بالجمع على المُكَبَّرِ، كأنها جمع "جُمْلٍ"، و"كُعُتٍ"، و"أكْمَتَ"(٣).

ش: **قال صاحب الكتاب فصلٌ : "ومن الأسماء ما جَرَى في الكلام مُصَغَّرًا وترك تكبيره؛ لأنه عندهم مُسْتَصْغَر". الفصل مُحَمَّدٌ:** ذكر الحكم وعِلَّته(٤)، وهو قوله:

=وقد يَغِيبُون عنه، فأفعالُهم أيضًا حاضرةٌ وقتًا وغائبةٌ آخر، فأين هذا مما أفعالُه ثابتةٌ مُسْتَمِرَّةٌ. ولما كان هذا كلامًا الغرضُ فيه المدحُ والثَّناءُ، اختاروا له أقوى اللفظينِ لأنه يُفيدُ أقوى المعنيَيْنِ. لسان العرب (وطأ) ١/ ١٩٦.

(١) فحذف (الوحش)، و أقام (اليومان) مقامه، لعدم اللبس. ينظر: الكتاب ١/ ١٧٦، ٢١١، ٢٢٣، والأصول في النحو ١/ ١٩٤، ٢/ ٢٥٥، وشرح السيرافي ٢/ ٣٢، ١٠٤، ١١٧، وتوجيه اللمع صـ ١٣١، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٢٩، وشرح ابن الناظم على الألفية صـ ٢٧٤، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٦٥، والمقاصد الشافية ٤/ ١٠.

(٢) ينظر : شرح السيرافي ٤/ ٢١٤، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٣٠، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٥٨٤، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٠، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٨٠، ٢٨١، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٦١، ٣٦٢.

(٣) المفصل صـ ٢٦٢.

(٤) وقد ذكر الرضي أكثر من علة لذلك فقال: "وإنما نطقوا بهذه الأشياء مصغرة لأنها مستصغرة عندهم، والصغر من لوازمها فوضعوا الألفاظ على التصغير، ولم تستعمل مكبراتها، وقولهم في جمع جميل =

لأنه عندهم مُسْتَصْغَر، يعني: أنه جنسٌ ليس فيه كبير، وهذا خارج عن غرض التصغير؛ لأن قياس التصغير إنما هو بالإضافةِ، وتصغير هذا للإيذان بأنه في نفسه صغيرٌ من غير إضافةٍ إلى غيره، وذلك نحو: جُمَيْل، وهو: طائرٌ صغيرٌ شبيه بالعُصْفُورِ(١)، **وكُعَيْت**، قيل: هو البُلْبُل(٢)، وقيل: شبيه به(٣).

و"كُعِيْت، قال الخليل: "وإنما هي حمرةٌ مخالطها سوادٌ ولم يخلص؛ فإنَّما حقروها لأنَّها بين السواد والحمرة، ولم يخلص أن يقال له أسود ولا أحمر ولا هو منهما قريب، فإنَّما هذا كقولك: هو دُوَيْنَ ذلك"(٤) انتهى.

=وَكُعَيْت جِمْلاَن وكِعْتَان كصِرْدان، ونِغْرَان تكسير لمكبريهما المقدرين وهما الجُمَلُ والْكُعَت، وإنما قدرا على هذا الوزن لأنه أقرب وزن مكبر من صيغة المصغر، فلما لم يسمع مكبراهما قدرا على أقرب الأوزان من وزن المصغر، وإنما قلنا إن جِمْلاَنًا وكِعْتَاناً جمعان للمكبر المقدر لا المصغر لأنه جرت عادتهم أن لا يجمعوا المصغر إلا جمع السلامة إما بالواو والنون وبالألف والتاء، قيل: وذلك لمضارعة التصغير للجمع الأقصى بزيادة حرف لين ثالثة، ولا يجمع الجمع الأقصى إلا جمع السلامة كالصَّرَادين والصَّوَاحبات، ولا منع أن نقول: إن كُعَيْتاً وَجُمَيْلاً لما وضعا على التصغير نظراً إلى استصغارهما في الأصل ثم استعملا بعد ذلك من غير نظر إلى معنى التصغير فيهما لأن الكعيت كالبلبل معنى، ولا يقصد في البلبل معنى التصغير، وإن كان في نفسه صغيراً – انمحى عنهما معنى التصغير في الاستعمال، وإن كانا موضوعين عليه، وصارا كلفظين موضوعين على التكبير، فجمعا كما يجمع المكبر، وأقرب المكبرات إلى هذه الصيغة فُعَل كنُغَر وصُرَد فجمعا جمعهما، فعلى هذا كِعتان وجملان جمعان للفظي كُعَيْت وجُمَيْل، لا لمكبريهما المقدرين وأما كميت فهو تصغير أكمت وكَمْتَاء تصغير الترخيم. راجع شرح الشافية ١/ ٢٨٠، ٢٨١.

(١) ينظر : تهذيب اللغة (جمل) ١١/ ٦٧.

(٢) ينظر : اللسان (كعت) ٢/ ٧٨.

(٣) الذي قاله هو : المبرد. ينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٢٨٠.

(٤) ينظر قول الخليل بنصه في: الكتاب ٣/ ٤٧٧.

قوله: "وقالوا: جِمْلان و كِعْتَان و كُمُتٌ، فجاؤوا بالجمع على المُكَبَّرِ كأنها جمع: جُمَلٍ، و كُعَتٍ" يعني: أن "فُعْلَانًا" في الثلاثي كبير في "فُعَل"؛ فلذا حُمِلَ عليه، و"أَكْمَت"؛ لأن "أَفْعَل" في الصفة قياسُهُ: "فُعْل"، نحو: أَحْمَر و حُمْر، فاستدلَّ على المُكَبَّرِ الذي لم يُسْتَعْمَلْ بالجمع الدالّ على مفرده قياسًا./ [٥٣٠ ب]

فصل [تصغيـــر الأسمـــاء المُرَكَّبـــــــة] (١)

قال الزمخشري: والأسماء المركبة يُحقَّر الصدر منها، فيقال: "بُعَيْلَبَك"، و"حُضَيرَموتُ"، و"خُمَيْسَةَ عَشَرَ"، و "ثُنَيَّا عَشَرَ"(٢).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ:" والأسماء المركبة(٣) يُحَقَّرُ الصدر [منها.

الفصل مُحَمَّدٌ: قال سيبويه: "وزعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر](٤)؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف، والأخَر بمنزلة المضاف إليه [إذ](٥) كانا شيئين"(٦) انتهى. يعني: أنهما كلمتان كالمضاف والمضاف إليه، فكما يُصَغَّر

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٧٥- ٤٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٣١، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٨٤.

(٢) المفصل صـــ ٢٦٢.

(٣) والمراد بالمركب هنا: المركب المزجي؛ لأن المركب تركيب الإسناد لا يُصغَّر. وقد نقل سيبويه عن الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر، فالمركب الإسنادي لا يصغر في صدر ولا عجز. ينظر : الكتاب ٣/ ٤٧٥، والمقاصد الشافية ٧/ ٣٢٥، وحاشية الخضري ٢/ ٨٤٣، وحاشية الصبان ٤/ ٢١٤، وعزاه إلى الفارضي.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركه في حاشية الأصل.

(٥) في الأصل : (إذا)، وما أثبته هو الصواب كما في الكتاب .

(٦) ينظر بنصه في : الكتاب ٣/ ٤٧٥.

الأول في المضاف، كذلك هنا، **فيقال: "بُعَيْلَبَّك**[١]، و"**حُضَيْرَمَوْت**"[٢]، و"**خُمَيْسَةَ عَشَرَ**" يعني: لا فرق في المركب هنا بين ما غُيِّرَ معناهما وما لم يُغَيَّر.

و"**ثُنَيَّا عَشَر**"[٣] في: اثْنَي عَشَر، فهذا أيضًا غير مركَّب لكنه أشبه المضاف؛ لأن "عَشَرَ" حَلَّ محلَّ النون على ما يأتي، فهي كالمضاف إليه، فهذا أقرب شَبَهًا بالمضاف والمضاف إليه؛ ولذا قال سيبويه: "كما صارت "موت" من "حَضرَموت" بمنزلة "رَيْسٍ" من "عَنْتَرَيْسٍ[٤]""[٥] انتهى. وآخر الاسم الأول على حاله قبل التصغير: إن كان مفتوحًا، بقى كذلك، وإن كان ساكنًا، بقى على حاله كما لو صُغِّرَ "مَعْدِي كَرِب"[٦].

(١) بعلبك: بلدة بلبنان في منطقة البقاع الحالية مشهورة بآثارها العتيقة. ينظر : معجم البلدان ١/ ٤٥٣.
قَالَ ابْن الْأَنْبَارِي: وَإِذا صغرت بَعْلَبَكَّ وَأَنت تجعلها اسْما وَاحِدًا قلت بُعَيْلِبُ وَقَالَ الْفراء رُبمَا حذفوا فَقَالُوا هَذِه بُعَيْلَة وَقَالَ بَعضهم يَقُول فِي التصغير بُكَيْكَة فيحذف بَعْلاً وَمن قَالَ هَذِه بَعْلُ بَكَّ فَلم يُجْر بَكَّ قَالَ فِي التصغير بَعْلُ بُكَيْكَة وَمن قَالَ هَذِه بَعْلُ بَكٍّ فَأجرىٰ بكا قَالَ فِي التصغير هَذِه بُعَيْلَةُ بَكٍّ وَإِن شَاءَ قَالَ بَعْلُ بُكَيْكٍ فيجْعَل بكاً مذكراً. المخصص ٥/ ١٩١.

(٢) في المخصص (٥/ ١٩٢): (قال الفراء: أحب إليّ من ذلك أن تقول حَضْرُمُوَيْتَه؛ لأن العرب إذا أضافت مؤنثا إلى مذكر ليس بالمعلوم جعلوا الآخر كأنه هو الاسم).

(٣) لَمَّا تحركت الثاء بالتحقير، استغنىٰ عن همزة الوصل، وعادت الياء الذاهبة بعد النون، فأدغم ياء التحقير فيها. ينظر : الإقليد في شرح المفصل ج٢م٣/ ١٢٠٥.

(٤) العنتريس: الداهية، والناقة الصلبة الجريئة. (لسان العرب ٦/ ١٣٠ (عترس)).

(٥) ينظر بنصه في : الكتاب ٣/ ٤٧٦.

(٦) يقال في تصغيره: مُعَيْدِي كَرِب ، فإن ما بعد ياء التصغير بقي على حاله قبل التصغير، فالدال في معيدي كرب مكسورة كما أن اللام في : بُعَيْلَبَك مفتوحة كما هي قبل التصغير.

فصل [تصغيـــــر الاســــــم المُــــرخَّم[١]]

قال الزمخشري: وتحقير الترخيم أن تحذف كل شيء زيد في بنات الثلاثة والأربعة، حتى يصير الاسم على حروفه الأصول، ثم تُصغِّره، كقولك في "حارث": "حريثٌ" وفي "أَسْوَد": "سُوَيْد"، وفي "خَفَيْدَدٍ": "خُفَيْدٌ"، وفي "مُقْعَنْسِسٍ": "قُعَيْسٌ"، وفي "قُرْطَاسٍ": "قُرَيْطِسٌ"[٢].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " وتحقير الترخيم"[٣].

الفصل مُحَمَّدٌ: الترخيم هنا ليس كالترخيم في المنادى بحذف آخره- على ما تقدم- وإن اجتمعا في أصل الحذف، بل هنا حذف الزوائد بأسرها؛ فلذا قال: **وتحقير الترخيم أن تحذف كل شيء زيد في بنات الثلاثة والأربعة، حتى تصير الكلمة على حروفها الأصول، ثم تُصغِّرها، كقولك في "حارث": "حُرَيْثٌ"**؛ لأن الألف في "حَارِث" زائدة فحَذَفَها.

وفي "أَسْوَد": "سُوَيْد" حُذِفَت الهمزة؛ لأنها زائدة.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٧٦، و الأصول ٣/ ٦١، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٣١، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٨٤،٥٨٥.

(٢) المفصل صـــ ٢٦٣.

(٣) سمي تحقير الترخيم؛ لما فيه من الترخيم اللغوي وهو التسهيل؛ لأن حذف الزوائد تسهيل للكلمة على النطق بها، ومن الترخيم الاصطلاحي وهو: جعل الاسم المزيد فيه مجردًا من الزيادة كأنه لم يستعمل إلا دون زيادة. ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٧/ ٣٨٧، والتصريح ٢/ ٢٨٧.
وتصغير الترخيم هو: عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه، فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِّرَ على "فُعَيْل"، وإن كانت أصوله أربعة صُغِّرَ على "فُعَيْعِل". ينظر: شرح ابن عقيل ٤/ ١٤٩.

وفي "**خَفَيْدَدٍ**"[١]: "**خُفَيْدٌ**" حُذِفَت الياء وإحدى الدالين؛ لأنهما زائدتان.

وفي "**مُقْعَنْسِسٍ**"[٢]: "**قُعَيْسٌ**" حذف الميم والنون / [٥٣١ أ] والسين الثانية؛ لأنها زوائد.

وفي "**قُرْطَاسٍ**": "**قُرَيْطِسٌ**"؛ لأن الألفَ زائدةٌ، ولم يذكر الخماسي؛ لأنه لا مدخل له هنا. وقال الفراء[٣]: العرب إنما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام[٤]، ولم يفرق أصحابنا في هذا الترخيم بين العَلَم وغيره، وقد جاء عن العرب: (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَه)[٥] فـ "حُمَيْق" تصغير : أحْمَق، وليس بِعَلَم. ولا أدفع أن يكون ذلك في الأعلام أقيس منه في الأجناس، من حيث كانت العلمية فيه دالة على المحذوف

---

(١) الخَفَيْدَد: السريع، والظليم الخفيف. ينظر : اللسان ٣/ ١٦٣ (خَفَدَ) .

(٢) مُقْعَنْسِس: يمتنع أن يُقَاد، قال المبرد: وكان سيبويه يقول في تصغير مُقْعَنْسِس: مُقَيْعِس و مُقَيْعِيس، قال: وليس القياس ما قال؛ لأن السين ملحقة، فالقياس: قُعَيْسِس و قُعَيْسِيس". ينظر : اللسان ٦/ ١٧٨ (قعس).

(٣) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٧٦ .

(٤) مذهب البصريين أن الترخيم جائز في النكرة لا يختص بالأعلام، خلافًا للفراء وثعلب فتقول في "أسود": سُوَيْد، ونقل عن الفراء أن العرب إنما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام خاصة، و أما غيرها فلا يصغر إلا على غير الترخيم. ينظر : شرح الشافية ١/ ٢٨٣، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٧/ ٣٩٣، وحاشية الخضري ٢/ ٨٤٨.

(٥) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وكتاب الأمثال ص ٢٩١؛ والمستقصى ٢/ ١٦٠؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٢.

أي: عرف هذا القَدر وإن كان أحمق. ويروى: "عرفَ حُميقًا جَمَلُه"، أي: إنّ جملَه عرفه، فصال عليه. وبهذه الرواية يُضرب للرجل يأنس بالشَّيء حتى يهون عليه. وقيل: يُضرب لمن يستضعف إنسانًا ويولع به، فلا يزال يُؤذيه ويظلمه.

والمراد منه، فأمَّا ألَّا يجوزَ إلا في الأعلام فلا، أفلا ترى إلى قولهم في تحقير (أَكْمَت) و (كَمْتَاء): كُمَيْت؟! فإن قيل: شَرَطَ حذف الزوائد، ونحو "غَلَابِ"(١) لا تُحْذَفْ تاؤه بل تقول: غُلَيْبَة؟ قيل: تاء التأنيث غير معتد بها في البِنْيَة؛ فلذا ثبتت في تصغير الترخيم.

فصل [مـــــا لا يُصَـــغَّر من الأســـماء(٢)]

قال الزمخشري: ومن الأسماء ما لا يُصَغَّرُ كالضمائر، و"أينَ"، و"متى"، و"حَيْثُ"، و"عِنْدَ"، و"مَعَ"، و"غَيْر"، و"حَسْبُكَ"، و"مَنْ"، و"مَا"، و"أَمْسِ"، و"غَدٍ"، و"أول من أمس"، و"البارِحَة"، و"أيام الأسبوع"، والاسم الذي بمنزلة الفعل، لا تقول: "هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا"(٣).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "ومن الأسماء ما لا يُصَغَّر"

الفصل مُحَمَّدٌ: الأسماء التي لا تُصَغَّر: ما غَلَبَ عليه شَبَه الحرف، أو امتنع فيه معنى التصغير، أو شابَهَ الفعل على ما يأتي تفصيله(٤).

---

(١) غَلَابِ: اسم امرأة. ينظر: المحيط في اللغة (غلب) ١/ ٤١٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٧٩- ٤٨٩، والتصريح ٢/ ٣١٧، وشرح الأشموني ٤/ ١٥٦، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٣٢- ٣٣٤، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٨٥.

(٣) المفصل صــــ ٢٦٣.

(٤) وذكر الشاطبي أن مالا يقبل التصغير على وجهين:

أحدهما: أن يكون ذلك من جهة معقولية معناه كالمضمن معنى الحرف من الأسماء مثل: (مَن، وكم، وما) ونحو ذلك؛ لأن وضع هذه الأشياء لقصد الإبهام والعموم، والتصغير يناقض ذلك؛ لأنه تخصيص بوصف من الأوصاف التي يمكن أن تكون عليها، فمعنى التخصيص مناقض لوضعها من جهة المعنى، وكذلك =

قوله: "كالضمائر"(١) فإنها لا تُصَغَّر؛ لغَلَبَة شَبَه الحرف عليها من جهة أنها تفتقر إلى غيرها فأشبَهَت الحرف في عدم قيامها بأنفسها، ولأن في الضمائر ما هو على حرفٍ واحدٍ، فلا يمكن تصغيره. **و"أيْنَ" و"مَتَى"**؛ لتضمنهما معنى الحرف، غَلَبَ عليها شَبَهُ الحرف.

و"حَيْثُ"(٢) لافتقارها إلى جملة، غَلَبَ عليها شَبَهُ الحرف.

=هو مناقض من جهة اللفظ؛ لأنه وضعها وضع الحروف، والحروف لا تقبل التصغير... والآخر: أن يكون ذلك من جهة أمر خارج عن معقولية المعنى، وهو على ثلاثة أنواع:

الأول: ما امتنع تحقيره شرعاً كأسماء الله وأسماء الأنبياء وكتب الله تعالى، وغير ذلك مما هو معظم شرعاً، ولذلك لما أراد سيبويه تصغير (النبيء) قصد عند ذل ما يقبل التصغير فقال: "كان مسيلمة نُبَيِّئ سَوءٍ"، و("كان مسيلمة نُبَوَّتُهُ نُبَيِّئَةُ سَوءٍ") وذلك ظاهر.

والثاني: ما فُهِم منه استغناء العرب عن تصغيره بتصغير غيره كالأسماء الأعلام وما أشبهها في أسماء الأوقات، وذلك كالسبت والأحد والمحرم، وما أشبه ذلك، والمشبه للأعلام (أمس) و (أول من أمس) و (غد) و (بعد غد) و (البارحة) ونحو ذلك، استغنوا عن تصغيرها بتصغير الأيام والشهور. قال ابن الضائع ظاهر كلام سيبويه فيما زعم أنه لا يحقر السماع؛ لأنه قال: "فعلاماتُ ما ذكرنا من الدهر لا يُحقر، إنما يُحقر الاسم غير العلم"... والثالث: أن يكون الاسم المراد تصغيره لا يتأتى ذلك في لفظه كما كان متأتياً في أمثلة الناظم ونحوها كالمركب تركيب إسناد، واللازم للحكاية، فإنه ليست له صيغة ثلاثي ولا غيره، فلا يصح أن يُصغر، وكذلك الاسم المصغر لا يصح تصغيره ثانية. المقاصد الشافية ٧/ ٢٦٧- ٢٧١ بتصرف.

(١) لغلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها إذ لا تقع صفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة، ولمثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تشابه الحرف ولا تنصرف بكونها صفات وموصوفات.

يراجع شرح الشافية ١/ ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) حيث: مثل الضمائر في مشابهة الحرف، وأقل تصرُّفًا منها؛ لأنها مع كونها لا تقع صفات ولا موصوفات، تلزم في الأغلب نوعًا من الإعراب. شرح الشافية ١/ ٢٩٠.

و"**عِنْدَ**"؛ لأن الغالب عليها الظرفية وهي في نهاية القرب، فلم يصح فيها ما يُصَغَّر الظرف لأجله، فامتنع تصغيرها لذلك(١).

و"**مَعَ**"؛ لأنها على حرفين، ولعدم معنى التصغير فيها؛ لأنها للمصاحبة ولا يصح فيها معنى التصغير.

و"**غَيْر**"؛ لعدم صحة معنى التصغير فيها. فإن قيل: "مثل" يُصَغَّر؟ قلت: مثل الصغير صغير، وليس يلزم أن يكون "غَيْر" / [٥٣١ ب] الصغير صغيرًا(٢)، قال سيبويه: " وإنما معنى مررت برجلٍ غيرك معنى مررت برجلٍ سِوَاكَ، وسِوَاكَ لا يُحَقَّر؛ لأنه ليس اسماً مُتَمَكِّنًا، وإنما هو كقولك: مررت برجلٍ ليس بك، فكما قَبُحَ تحقير "لَيْسَ بِكَ"، قَبُحَ تحقير "سِوَى"، و"غَيْر""(٣) انتهى.

و"**حَسْبُ**" لا يُصَغَّرُ؛ لأنه اسم فعل، فلم يُصَغَّرْ كما لم يُصَغَّرْ الفعل.

و"**مَنْ ومَا**"؛ لغلبة شَبَه الحرف عليها؛ لأنهما مبنيَّان وعلى حرفين، والذي أراه أن هذه الكلم من الضمائر إلَّا (مَنْ ومَا) لا يوصف، والتصغير وصف في المعنى؛ فلذا لم يُصَغَّرْ.

---

(١) يقول سيبويه ٣/ ٤٨٠، ٤٨١: "ولا تحقر "عند" كما تحقر "قبل" و "بعد" ونحوهما؛ لأنك إذا قلت "عند"، فقد قللت ما بينهما، وليس يراد من التقليل أقل من ذا".

(٢) (غير) لا يقبل معناه التحقير؛ بخلاف (مثل) فإن المماثلة تقل وتكثر بخلاف (غير)، فإنه ليس في كون شيء ما غير شيء آخر معنى يكون أنقص من معنى آخر، تقول: هذا أكثر مماثلة لهذا من غيره وأقل، ولا تقول: هذا أكثر مغايرة لذا، قال السيرافي: "ويعني بالمغايرة كونه ليس به"، وأيضاً فإنه كـ (سوى) في المعنى، و (سوى) غير متمكن فلا يُحَقَّرُ. ينظر: شرح السيرافي ٤/ ٢١٧، والمقاصد الشافية ٧/ ٢٦٩.

(٣) ينظر بنصه في: الكتاب ٣/ ٤٧٩.

و"**أمس، وغَد، وأوَّل من أمس، والبارِحَة، وأيام الأسبوع** نحو: السبت والأحد، لا يُصَغَّر؛ لعدم إفادة التصغير فيها معنىً؛ لأن "أمس" لليوم الذي قبل يومك، و"غد" لما بعده، و"أول من أمس" للذي قبل أمس، وكذا "البارِحَة"، وأسماء أيام الأسبوع لا يفيد فيها التصغير معنىً، وكذلك أسماء شهور السنة نحو: المُحَرَّم وصَفَر، ولذا قيل: كان الأصل أن لا تُحَقَّرُ الأعلام؛ لأنها وُضِعَت لشيءٍ بعينه لولا ما طرأ عليها من الاشتراك العارض وله احتاجت إلى الصفة، فجاز تصغيرها حينئذٍ؛ لإفادته فيها معنى.

وقال سيبويه: " استغنوا عن تحقيرها بالذي هو أشد تمكنا منها، وهو اليوم والليلة والساعة"[١] انتهى. يعني أمس وغد، ونقصان [تمكُّنهما أنهما][٢] لا يُثَنَّيَانِ ولا يُجْمَعَانِ ولا يكونان إلا لشيءٍ معين، واليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يُحَقَّرْنَ على معنى تقليلها في التقدير، كما يُقال: أيام السرور قِصَار، والسنة قد تطول بالشِدَّة فتكون كسنون، وقد تقصر؛ لقلة ما وقع فيها من / [٥٣٢ أ] الأشياء التي يحتاج إليها، فتصير كأنها أيام، فتحقيرها على هذا المعنى.

وذهب الكوفيون وأبو عثمان المازني[٣]،

---

(١) ينظر بنصه: الكتاب ٣/ ٤٨٠.

(٢) في الأصل: (تمكنها أنها)، والصواب ما أثبته؛ لأن الضمير يعود على : أمس وغد؛ بدليل قوله بعد ذلك: (يُثَنَّيَان).

(٣) هو بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان المازني، إمام عصره في النحو والآداب، درس على الأخفش الأوسط، ودرس عليه المبرد والفضل اليزيدي وغيرهما، له من التصانيف: التصريف، والديباج، توفي سنة ٢٤٩هـ . ينظر في ترجمته: إنباه الرواة ١/ ٢٨١، ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٣- ٢٨٦.

وأبو عمر الجرمي[١] إلى جواز تصغير ذلك[٢].

وقال السخاوي[٣]: "قال الجرمي فيما حكى عنه المازني، يجوز تصغير هذا كله؛ لأني قد أُصَغِّرُ اليوم وإنما أريد ما نالني فيه، فاليوم يُصَغَّر من جهتين: أن يريد قِصَر اليوم في نفسه، و أن يريد أن الذي نالك فيه قليل، فعلى أن ما نالك فيه قليل، يجوز تصغير الأحد و أخواته. وقال المازني: لا أرى بأسًا بتحقير شهور السنة كلها، وأيام الجمعة، والأضحى، والفِطر فيمن رفع، وأما النصب فليس بينهما اختلاف في تصغيره؛ لأنه يُصَغَّر فعل الناس. وقال الأخفش: مَنْ قال اليوم الجمعةَ، لم يُحَقِّرْ؛ لأنه يريد: اليوم الاجتماع، ومَنْ قال: اليوم الجمعةُ بالرفع، حَقَّرَ؛ لأنه يريد اليوم يوم الجمعة، على أنه عند أكثر النحويين لا يُحَقَّر نُصِبَ أو رُفِعَ[٤].

---

(١) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٤٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٣٤، وشرح الشافية ١/ ٢٩٣.

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٤ .

(٤) وَكَانَ بعضُ النَّحْوِيين يفرِّق بَيْنَ أَن يقولَ اليومَ الجمعةُ واليَوْمَ السبتُ فينصِبُ اليومَ وَبَين أَن يَقُول اليومُ الجمعةُ واليومُ السبتُ فيرفع اليومَ فَلَا يُجيز تصغيرَ الجُمعة فِي النَّصْب وَلَا تصغيرَ السبت قَالَ: لِأَن السبْتَ والجُمُعة إِنَّمَا هما اسمانِ لمَصْدَرَي الاجتماعِ والراحةِ وَلَيْسَ الغرضُ تصغيرَ هذَيْن المصدرَيْن وَلَا أحدَ يقصِد إِلَيْهِمَا فِي التصغير ويُجيزُ إذا رُفِع اليومانِ لِأَن الْجُمُعَة والسبتَ يَصيران اسمَيْنِ ليوْمَيْنِ وَلَا يُجيز فِي النصب تصغيرَ اليومِ لِأَن الِاعْتِمَاد فِي الْخَبَر على وَقَعَ ويقَعُ وهما لَا يُصغَّران وَلَا يُقْصَد إِلَيْهِمَا بالتصغيرِ وَقد حُكي عَن بَعضهم أَنه أجازَ التصغيرَ فِي النصبِ وأَبْطَلَ فِي الرّفْع وَكَانَ المازِنِيُّ يُجيزُه فِي ذَلِك كلِّه. ويين إن المعتمَدَ على أيّام الشَّهْر لَا على اللَّيَالِي؛ لِأَن التصرُّفَ فِي الأيّام يَقع . ينظر هذا الخلاف في: شرح السيرافي ٤/ ٢٢٠، والمخصص ٤/٢٦٨، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٩٤، وارتشاف الضرب ١/٣٥٣، وهمع الهوامع ٣/ ٣٩٢.

قوله: "والاسم الذي بمنزلة الفعل، لا تقول : هو ضُوَيْرِب زيدًا ؛ لأن تصغيره يُبعِدُه من شبَه الفعل فلا يصح أن يعمل حينئذٍ. وسيبويه قال يقبح(١). فإذا لم يعمل، فلا إشكال في تحقيره ، كما إذا كان للماضي(٢).

فصل [تصغير الأسماء المبهمة(٣)]

قال الزمخشري: والأسماء المبهمة خُولف بتحقيرها تحقير ما سواها، بأن تُرِكَت أوائلُها غيرَ مضمومة، وأُلْحِقَت بأواخرها ألفاتٌ، فقالوا في "ذَا"، و"تَا": "ذَيَّا"، و"تَيَّا" وفي "أولى"، و"أُولاء": "أُليَّا"، و"أُلَيَّاء"، وفي "الذي"، و"التي": "اللَّذَيَّا"، و"اللَّتَيَّا"، وفي "الذين"، و"اللاتي": "اللَّذَيُّون"، و"اللَّتَيَّات"(٤).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "والأسماء المُبهمة خُولِفَ بتحقيرها".

---

(١) قال سيبويه: "واعلم أنَّك لا تحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترىٰ أنه قبيح: هو ضويربٌ زيداً، وهو ضويربٌ زيدٍ، إذا أردت بضارب زيدٍ التنوين. وإن كان ضارب زيدٍ لما مضىٰ فتصغيره جيد". الكتاب ٣/ ٤٨٠.

(٢) "ضاربٌ" إذا كان للحال والاستقبال، وهو في نيّة التنوين، فإنّه لا يحقّر أيضًا؛ لأنّا إذا نوّنّاه ونصبنا ما بعده، فهو في مذهب الفعل، وليس التصغيرُ ممّا يلحق الأفعالَ إلا في التعجّب، فلذلك لا يجوز: "هذا ضُوَيرِبٌ زيدًا غَدًا". فأمّا إذا كان لما مضىٰ، نحو: "هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ"، فليس في مذهب الفعل، ومجراه مجرَىٰ "غلامُ زيدٍ"، فكما تقول: "هذا غُلَيِّمُ زيدٍ"، فكذلك يجوز: "هذا ضُوَيِّرِبُ زيدٍ أمسِ". راجع شرح ابن يعيش ٣/ ٤٣٤.

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٨٧، ٤٨٨، والتصريح ٢/ ٣٢٦، والأشموني ٤/ ١٧٣، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٣٤- ٤٣٧، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٨٥، وشرح الشافية ١/ ٢٨٤- ٢٨٥.

(٤) المفصل صـــ ٢٦٣.

الفصلُ مُحَمَّدٌ: الأسماء المُبهمة مبنية؛ لشبه الحرف، فوجب أن لا تُصَغَّر، لكن لما جاز وصفها صُغِّرَت، ولمَّا كان تصغيرها على خلاف القياس، خولف بتحقيرها تحقير ما سواها[١]، بأن تُرِكَت أوائلها على ما كانت عليه في غير التصغير، و أُلحِقَت بأواخرها / [٥٣٢ ب] ألفات عِوَضًا من ضم أوائلها. وقيل: زادوا الألف لتخالف آخرها آخر المُصَغَّر كما خُولِفَ (ذا)، ولهذا تمكينًا للفرق **فقالوا في "ذَا": ذَيَّا،** "ذَيَّا" على حرفين، أصله: ذِي، عينه ياء؛ لإمالتها، وإذا ثبت أنها ياء، تعيَّنَ أن لامه ياء أيضًا؛ لعدم "حَيْوَت"، ثم أتى بياء التصغير ثالثة، فصار: "ذَيِيّ"، ثم زادوا ألفًا بعد الياء فصار: "ذَيِيًّا"، فكرهوا اجتماع ثلاث ياءات فيما تصغيره على خلاف القياس، فحذفوا الأولى؛ لأن ياء التصغير لا تُحذف؛ لزوال التصغير بزوالها، ولا الثالثة؛ لأنه حينئذٍ تقع الألف بعد ياء التصغير

---

(١) قال الرضي في شرح الشافية ١/ ٢٨٤: "كان حق اسم الإشارة ألا يصغر؛ لغلبة شبه الحرف عليه، ولأن أصله وهو (ذا) على حرفين، لكنه لما تَصَرَّفَ تَصَرُّفَ الأسماء المتمكنة فوُصِفَ به وثُنِّيَ وجُمِعَ وأُنِّثَ، أجري مجراها في التصغير، وكذا كان حق الموصولات ألا تصغر؛ لغلبة شبه الحرف عليها، لكن لما جاء بعضها على ثلاثة أحرف كالذي والتي وتُصُرِّفَ فيه تصَرُّفَ المتمكنة فوُصِف به وأُنِّثَ وثُنِّيَ وجُمِعَ، جاز تصغيره وتصغير ما تصَرَّفَ منه دون غيرها من الموصولات كمن وما". وقال ابن الناظم في شرحه على الألفية صـ ٥٦٤:" التصغير: من جملة التصاريف في الاسم، فلا يدخل على غير المتمكن منها، إلا (ذا والذي) وفروعهما، فإنها لما شابهت الأسماء المتمكنة بكونها: توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، وترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض من ضمه ألف فريدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة، فقيل في (الذي والتي): اللذيا واللتيا، وفي (ذا وتا) ذيّا وتيّا، والأصل: ذييا، وتييا بثلاث ياءات: الأولى عين الكلمة، والثالثة لامها، والوسطى ياء التصغير. فاستثقل ثلاث ياءات فقصد التخفيف: بحذف واحدة، فلم تحذف ياء التصغير لدلالتها على معنى، ولا الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها، فتعين حذف الأولى.

فتوجب فتحها، وياء التصغير لا تُحَرَّك، فبقى: ذَيَّا. **و"تَا": تَيَّا**، كما فُعِل في "ذَا"، ولا يُصَغَّر من لغات المؤنث غيرها.

وفي "أولى" مقصورة: "**أُوْلَيَّا**"، زادوا ياء التصغير ثالثة فانقلبت الألف ياءً، ثم أتى بألف العِوَض فصار: "أُلَيَّا"، وضمة "أُوْلَيَّا" هي الأصلية(١)؛ لأنها لو كانت للتصغير، لم يأتوا بالألف في آخره.

و"أُوْلَاء" ممدودة : "**أُلَيَّاء**"، زادوا ياء التصغير فانقلبت الألف ياءً، وقُلِبَت الهمزة حرف علة، ثم زيدت ألف العِوَض، فاجتمع ألفان، فقُلبَت الثانية همزة؛ كراهية اجتماع ألفين في آخر الكلمة، هذا مذهب الزجَّاج(٢).

---

(١) أي: أنّ ضمّة أوّل "أُلَيَّا" ليست مجتلبة للتحقير بمنزلة ضمّة أوّلِ "كُلَيْبٍ"، و"جميلٍ"، وإنّما هي الضمّة التي كانت موجودة في حال التكبير في قولك: "أُولَا". والذي يدلّ على ذلك تركُهم ما هو مثله من أسماء الإشارة، واستحقاقُ البناء بحاله غير مضموم، وذلك قولك: "ذَيَّا"، و"تَيَّا". ألا ترىٰ أن الذال والتاء مفتوحتان، كما كانتا قبل التحقير في "ذَا"، و"تَا"، فكذلك ضمّةُ همزة "أُلَيَّا" هي الضمّة في "أُلا"، فلمّا كانت الضمّة في "أُلَيَّا" هي الضمّة التي كانت موجودة في "أُلا" وليست مجتلبة للتحقير، بقيت بحالها، وعُوّض الألف في آخِره عن ضمّة التحقير. راجع شرح ابن يعيش ٣/ ٤٣٥.

(٢) أبو إِسْحَاق الزَجَّاج: سبقت ترجمته في صـــ ١٠٠٧.
فَإِنَّهُ يقدِّر أَن الْهمزَة فِي أُلاءِ ألف فِي الأَصْل وَأَنه إِذا صَغَّر أدخلَ ياءَ التصغيرِ بعد اللَّام وأدخلَ الألفَ المَزيدةَ للتصغير بَعْدَ الْأَلفَيْنِ فتَصِير ياءُ التصغير بعدَها ألف فتَنقَلِب يَاءً كَمَا تنْقَلب الْأَلف فِي عَناقٍ وحِمار إذا صُغِّرتا يَاء كَقَوْلِنَا عُنَيِّق وحُمَيِّر وبقيَ بعْدهَا أَلفَانِ فِي اللَّفْظ وَمَتى اجتمعتا فِي التَّقْدِير قلبت الثَّانِيَة مِنْهُمَا همزَة كَقَوْلِنَا حَمْراءَ وصَفْراءَ وَمَا أشبَه ذَلِك. المخصص ٤/ ٢٦٤.

ومذهب أبي العبَّاس[١] أنهم زادوا في هذه الكلمة وحدها ألف العوض قبل الطرف ليفرق بين الممدودة والمقصورة[٢].

وقال الشيخ موفق الدين يعيش: هذا رأي سيبويه[٣]. ولم أره في سيبويه، قال سيبويه: "أُلَيَّاء"، ولم يُبَيِّن كيف عمل بها[٤].

ومن الأسماء الموصولة: "**الذي**" هي مبنية مُبْهَمة، فتصغيرها على[٥] / [٥٣٣ أ] خلاف القياس؛ لبنائها، فصُغِّرَت كأسماء الإشارة، **فتقول في** "**الذي**": **اللَّذَيَّا**،

---

(١) أبو العباس المُبَرِّد: سبقت ترجمته في: صـــ ٦٦١.

وحُجَّة أَبِي العبَّاس: أنهم أَدْخلوا الألفَ الَّتِي تُزاد فِي تَصْغِير المُبْهم قبل آخره ضَرُورَة وَذَلِكَ أَنهم لَو أَدْخلوها فِي آخرِ المصغَّر لوقَع اللَّبْسُ بَين أَلِ الْمَقْصُور الَّذِي تَقْدِيره هُدىً وتصغير أُلَيَّا يَا فَتى وَذَلِكَ أنهم إِذا صغَّروا الممدودَ لزِمَهُم أَن يُدخلوا يَاء التصغيرِ بَعْدَ اللامِ ويَقلِبوا الألفَ الَّتِي قبل الْهمزَة ويَكْسروها فتنْقَلِبُ الهمزةُ يَاء فتصيرُ أُلَيِّيٌّ كَمَا تَقول فِي غُراب غُرَيِّب ثمَّ تُحذف إِحدَى اليآتِ كَمَا حُذف من تَصْغِير عَطاء ثمَّ تُدخلُ الألفَ فتصيرُ أُلَيَّا على لَفْظِ الْمَقْصُور فتُرِك هَذَا وأُدخِل الألفُ قبل آخِره بَين الْيَاء المشدَّدة وَالْيَاء المنقلبةَ إِلَى الْهمزَة فَصَارَ أُلَيَّا لِأَن أُلاء وزنُه فُعال فَإِذا أُدْخِلَت الألفُ الَّتِي تدخل فِي تَصْغِير المُبهَم طَرَفاً صَارَت فُعالى وَإِذا صُغِّرتْ سَقَطت الألفُ لِأَنَّهَا خامسةٌ كَمَا تسقُط فِي حُبارى وَإِذا قدَّمناها صارتْ رَابِعَة واللِّين لم يسقُطْ، وَمِمَّا يُحتجُّ بِهِ لأبي الْعَبَّاس أَنه إِذا أُدخِلتِ الألفُ قبل آخرِه صَار بمنْزلةِ حمراءَ لِأَن الْألف تدخل بعد ثَلَاثَة أحرف قبل الْهمزَة للطَّرَف وحَمْراءُ إِذا صُغِّر لم يُحذَف مِنْهُ شيءٌ. المخصص ٤/ **٢٦٤**.

(٢) ينظر: شرح ابن يعيش ٣/ ٤٣٥، وشرح الشافية ١/ ٢٨٧.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٤٣٦.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٨٨: ". وأما من مدَّ أُولاء فيقول: أُلَيَّاءٍ، والحقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهم من الأسماء، كما فعلوا ذلك في آخر ذا وأوّله".

(٥) في الأصل: زيادة كلمة (غير) بعد (على)، وشطب عليها.

زادوا ياء التصغير بعد الذال فاجتمع ياءان، فأدغم إحداهما في الأخرى، وأتى بألف العِوَض آخرًا على قاعدة أسماء الإشارة. **وفي [التي]**[١]: **اللَّتَيَّا** على ما ذكر[٢]، وقيل: إنه يقال: اللُّذَيَّا واللُّتَيَّا- بالضم- والقياس غيره؛ لئلا يجمعوا بين الضمة والألف، فيكون جمعًا بين العِوَض والمُعَوَّض منه[٣].

وفي "الذين" جمع الذي: اللَّذَيُّون، بضم الياء، ولا يُدخِل سيبويه ألف العِوَض[٤]، كرهوا الجمع بين العِوَض وعلامة الجمع، ونظيره: التنوين في نحو: واغلام زيداه، حذف التنوين من "زيد""؛ لألف النُّدْبَة. وأبو الحسن[٥] يقول بفتح الياء، وحُذِفَت الألف؛ لالتقاء الساكنين وبقى ما قبلها مفتوحًا؛ ليدل على الألف المحذوفة.

---

(١) سقطت من الأصل، واستدركها في حاشية الأصل.

(٢) ينظر: معجم العين ٨/ ٢١٠، وتهذيب اللغة ١٤/ ٢٤٨، والمخصص ٤/ ٢٦٤، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٩/ ٦٠٣٧، ولسان العرب ١٥/ ٢٤٦، والكتاب لسيبويه ٣/ ٤٨٨، والمقتضب ٢/ ٢٨٩، و الأصول في النحو ٣/ ٥٧، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٨، و اللمع في العربية صـ ٢١٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٧٥، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٨٨، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٧١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٤٠، و تمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٧١، وإرشاد السالك ٢/ ٩٣٨، والكناش في فني النحو والصرف١/ ٣٦٤.

(٣) ينظر: شرح الشافية ١/ ٢٨٨.

(٤) قال سيبويه: " ومثل ذلك: الذي والتي، تقول: اللذيَّا واللتيَّا... وإذا ثنَّيت هذه الألفات كما تحذف ألف ذواتا؛ لكثرتها في الكلام، إذا ثنيَّت. وتصغير (ذلك) في الكلام: ذيَّاك وذيالك، وكذلك اللَّذيا إذا قلت: اللذيُّون. الكتاب ٣/ ٤٨٨ بتصرف.

(٥) أبو الحسن الأخفش: سبقت ترجمته في صـ ٦٩٢.

ولم أجد رأي الأخفش في معاني القرآن، ولكنه مثبوت في كتب النحويين، قال المبرد: " وَكَانَ الْأَخْفَش يَقُول اللَّذَيِّينَ، يذهب إِلَى أَن الزِّيَادَة كَانَت فِي الْوَاحِد ثمَّ ذهبت لما جَاءَت يَاء الْجمع لالتقاء الساكنين فَيَجْعَلهُ =

وفي "اللَاتِي": اللَّتَيَّات، لم يُحَقَّرْ "اللاتي"؛ لأنه جمع كثرة، بل رُدَّ إلى الواحد وصُغِّرَ ثم جُمِعَ بالألف والتاء؛ لأنه مؤنث، ذا مذهب سيبويه(١)وقال الأخفش(٢): اللاتي: اللَّوَيْتَا(٣)، واللائي: اللَّوَيئَا(٤).(٥).

=بِمَنْزِلَة مصطفين". المقتضب ٢/ ٢٩٠، وقال السيرافي موضحًا مذهبي سيبويه والأخفش:" وقد اختلف مذهب سيبويه والأخفش في ذلك. فأما سيبويه فإنه يحذف الألف المزيدة لتصغير المبهم ولا يقدرها.

وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذف لاجتماع الساكنين، ولا يتغير اللفظ في التثنية، فإذا جمع تبين الخلاف بينهما. يقول سيبويه في جمع (اللّذيّا): (اللّذيُّون) و (اللّذيِّين) بضم الياء قبل الواو وكسرها قبل الياء.

وعلى مذهب الأخفش (اللّذيَّون) و (اللّذيَّين) بفتح الياء، وعلى مذهبه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية؛ لأنه يحذف الألف التي في (اللّذيّا) لاجتماع الساكنين وهما الألف في (اللّذيّا) وياء الجمع كما تقول في (المصطفين) و (الأعلين). شرح السيرافي ٤/ ٢٢٨، وينظر أيضًا في هذا الخلاف: البديع في علم العربية صـ ١٧٧، واللباب للعكبري ٢/ ١٧٥، وشرح الشافية للرضي١/ ٢٨٨، وارتشاف الضرب ١/ ٣٩٣، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٤٤٠، والتصريح ٢/ ٥٨٥.

(١) قال سيبويه: " واللاتي لا تحقَّر، استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه، وهو قولهم: اللّتيَّات، فلمَّا استغنوا عنه صار مسقطاً. الكتاب ٣/ ٤٨٩.

(٢) ينظر رأي الأخفش في: شرح الشافية للرضي ١/ ٢٨٨، وارتشاف الضرب ١/ ٣٩٤، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٤٤٠.

(٣) بقلب الألف واواً كما في الجمع: أي اللواتي، وحذف ياء اللاتي لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء. راجع شرح الشافية ١/ ٢٨٨.

(٤) حكاه المبرد عن الأخفش. ينظر المقتضب: ٢/ ٢٩٠.

(٥) وأرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل، جُعِلَ عوض الضمة ياءً، وأدغم فيها ياء التصغير، لئلا يستثقل اليا آن، ولم يدغم في ياء التصغير لئلا يتحرك ياء التصغير التي لم تجر عادتها بالتحرك، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة: أولاهما ياء التصغير، والثانية عوض من الضمة، فاضطر إلى تحريك =

ومن أصنـــاف الاســـم المنســـوب[١]

فصل [تعـــريـــفه[٢]]

= ياء العوض، فألزم تحريكها بالفتح، قصدًا للخفة، فإن كان الحرف الثاني في الاسم ساكنًا كما في " ذا " و " تا " و" ذان " و " تان " جعلت هذه الياء المشددة بعد الحرف الأول، لأنها إن جعلت بعد الثاني – كما هو حق ياء التصغير – لزم التقاء الساكنين، فألف ذيا وتيا، على هذا، هي التي كانت في المكبر، وإن كان ثاني الكلمة حرفًا متحركًا كأولى وأولاء جعلت ياء التصغير في موضعها بعد الثاني، فعلى هذا كان حق الذي والتي: اللَّذَيَّيّ واللَّتَيَّيّ، بياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة، لكنه خفف ذلك بقلب الثالثة ألفًا؛ كراهة لاجتماع الياآت.

(١) ينظر هذا الباب في: الكتاب ٣/ ٣٣٥، والمقتضب ٣/ ١٣٣، والأصول ٣/ ٦٣، واللمع لابن جني صـــ ٢٠٣، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٣٨، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٨٦، واللباب للعكبري ٢/ ١٤٣، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٧٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٩، والمقاصد الشافية ٧/ ٤٣١، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٧٩، والتصريح ٢/ ٥٨٧، وهمع الهوامع ٣/ ٣٩٣، وشذا العرف في فن الصرف صـــ ١٠٦، والنحو الوافي ٤/ ٧١٣.

(٢) سماه سيوبيه: الإضافة، وابن الحاجب النّسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة، أي: الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسية. وعرَّفه بقوله: " المَنْسُوبُ المُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَة لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى المُجَرَّدِ عَنْهَا. شرح الشافية للرضي ٢/ ٤.

ويحدث به ثلاثة تغييرات: لفظيّ، ومعنويّ، وحُكْمِي:

فالأول: زيادة ياء مشددة فى آخر الاسم مكسور ما قبلها، لتدل على نسبته، إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، كمصريّ، وشاميّ، وعراقيّ.

والثاني: صيرورته اسمًا للمنسوب.

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كقولك زيد قرشيّ أبوه، وأمه مضرية. ينظر: شذا العرف في فن الصرف صـــ ١٠٦.

قال الزمخشري: هو الاسم الملحق بآخره "ياء" مشددة مكسور ما قبلها، علامة للنسبة إليه، كما أُلحِقَت "التاء" علامةً للتأنيث، وذلك نحو قولك: "هَاشِمِيّ"، و"بَصْرِيّ"(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "ومن أصناف الاسم المنسوب".

الفصلُ مُحَمَّدٌ: إنما احتاج النسب إلى زيادة؛ لأنه دالّ على معنىً حادث، فهو كالتثنية والجمع والتأنيث، وسُمِّيَ نحو "هَاشِمِيّ" نسبة؛ لأنه في معنى: فلان من بني فلان أو من مدينة كذا، يقال: نَسَبْتُهُ إلى الشيء، إذا عَزَوْتُهُ إليه، وهذا الأصل ، ثم اختصر واكتفى من هذا التطويل بياءي النسب، كما استغنى عن الوصف بالتصغير. وسُمِّيَ باب الإضافة(٢)؛ لأنه إضافة شيء إلى شيء. وجُعِلَت "الياء" علامة / [٥٣٣ ب] للنسبة؛ لأنها علامة الإضافة في "دَارِي" وبابه(٣). وقيل: أولى ما زيد : حروف المد، والألف تصير الاسم مقصورًا، والياء أخفّ من الواو، فزادوها، وشُدِّدَت؛ ليفرق بينها وبين ياء المتكلم، وكان النسب أولى بالتشديد؛ للزومها المنسوب من جهة أنها جزء منه، فجعل تشديدها أمارة على هذا المعنى، ولأنها إذا كانت مُشَدَّدَة، ظهر فيها الإعراب. وقيل: لو جُعِلَت حقيقة وما قبلها مكسور، لم يُضَمّ ولم يكسر كـ "ياء" القاضي، إلا في الضرورة، وكان التنوين يحذفها، فحصَّنوها بالتثقيل. وقيل: إن النسب إضافة اسم إلى اسم،

---

(١) المفصل صـــــ ٢٦٤.

(٢) سماه سيبويه باب الإضافة (الكتاب ٣/ ٣٣٥)، فقال: "هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة اعلم أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة".

وسماه ابن الحاجب: باب النسبة (٢/ ٤)، والتصريح ٢/ ٥٨٧.

(٣) فالإضافة هنا إضافة معنوية على معنى اللام المفيدة للملك أو الاختصاص، أي: دارٌ لي.

فأشبه التثنية، فكما جعل التثنية حرفان، جعل في النسب كذلك، وكسر ما قبلها لأمرين: أحدهما: أنها مدَّة ساكنة فقويت بالكسرة، الثاني: لما تحرَّك ما قبلها لسكون الأولى، لم يفتح؛ لئلا يلبس بالمثنى، والكسرة أخفّ من الضمة، والياء في النسب لا موضع لها من الإعراب؛ لأنه حرف دخل الكلمة [لمعنىً](١) فكان كـ "تاء" التأنيث خلافًا للكوفيين، واستدلوا بقول العرب: "رأيتُ التَّيْمِيّ تيمِ عَدِيّ"(٢)، فجَرَّ "تَيْم" على البدل من ياءي النسب، ولا شاهد فيه؛ لأنه على حذف مضاف تقديره: صاحب تيم عَدِيّ، وفي باب "غُلَامِي" اسم في موضع جر.

وقوله في حَدِّهِ: "هو الاسم الملحق بآخره "ياءٌ مشدَّدة مكسور ما قبلها علامة للنسبة"(٣) معنى ذلك: أنك أخذت الاسم المنسوب إليه وألحقت آخره ياءً مشددة مكسورًا ما قبلها، فصار المنسوب؛ لذا قيل: إن علامة النسبة تنقل / [٥٣٤ أ] الاسم من حيِّز الجمود إلى حَيِّز المشتق؛ لأنه يصير بمعنى: منسوب، وجاز دخول التاء عليه كـ "هاشِمِيَّة" من جهة أن الأصل في : مررت

---

(١) في الأصل: (المعنى)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٢) ينظر: المقدمة المحسبة ١/ ٢٧٤، والإنصاف ٢/ ٣٨٧، و توضيح المقاصد والمسالك٢/ ٨٢٠، والمقاصد الشافية ٤/ ١٦١، والأشموني٢/ ١٧٦، وحاشية الصبان ٢/ ٤١٣.

*وقول الكوفيين فاسدٌ من قِبَل أنّ الياء حرفُ معنىً دالٌّ على معنى النسب، كما أنّ تاء التأنيث حرف دالّ على معنى التأنيث، وليست كنايةً عن مسمًّى؛ فيكونَ لها موضعٌ من الإعراب، مع أنّ الاسم الذي له موضعٌ من الإعراب هو الذي يَتعذّر ظهورُ الإعراب في لفظه، فيُحكَم على محلّه. وأمّا ما حكوه من قولهم: "رأيتُ التيميَّ تَيْمِ عَدِيّ"، فإن صحّت الروايةُ، فهو محمولٌ على حذف المضاف، كأنّه لمّا ذكر "التيميّ"، دلّ ذكرُه إيّاه على "صاحبٍ"، فأضمره للدلالة عليه، فكأنّه قال: "صاحب تَيْمِ عَدِيٍّ" أو"ذَا تَيْمِ عديّ"، ثم حذف المضاف، وأبقى المضاف إليه على حاله من الإعراب، وجعله، وإن لم يُذكَر، بمنزلة الثابت الملفوظ به.

(٣) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي صــ ٣٠٤، ٣٠٥.

برجلٍ مصريّ: يُنسَب [إلى مصر][١]، ثم أقيمت الياء مقام هذا الكلام، فامتزج بالاسم معنى الفعل، فصار يوصف به، ويؤنَّث، ويرفع الأسماء، كما في الفعل والمشتق الجاري [مجرى الفعل][٢]؛ فلذا عَمِلَ عَمْلَ منسوبٍ.

قوله: "كما ألحقت التاء علامة للتأنيث" والجامع بينهما: أنهما زائدان لحقا آخر الاسم وتغييره، فالياء نقلته إلى المنسوب، والتاء نقلته إلى المؤنث، نحو: "هَاشِمِيّ" في النسب إلى هاشم، و"بَصْرِيّ" في النسب إلى البصرة.

[النَّسَـــــب الحقيقـــــي والنَّسَـــب غير الحقيقـــــي]

قال الزمخشري: وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النَّسَبُ، فالحقيقي ما كان مؤثرًا في المعنى، وغير الحقيقي ما تَعَلَّقَ باللفظ فحسب، نحو: "كُرْسِيّ"، و"بَرْدِيّ". وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده، فكذلك الياء، نحو: "رُوْمِيّ"، و"رُوْم"، و"مَجُوْسِيّ"، و"مَجُوْس"[٣].

ش: وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي، كذلك انقسم النسب، فالحقيقي: ما أثر في المعنى كـ "هَاشِمِيّ"[٤]، وغيره ما تَعَلَّقَ باللفظ فحسب نحو: كُرْسِيّ، وبَرْدِيّ؛ لأنه ليس شيء يسمى كرسًا فيقال إنه منسوب إليه غير صفة، ولو كان

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركه في حاشية الأصل.

(٢) زيادة يتم بها المعنى، وليست في الأصل.

(٣) المفصل صـــــ ٢٦٤.

(٤) فإنّه نقل المنسوب إليه من الاسميّة إلى الصّفة، ومن التعريف إلى التنكير.

النسب فيهما حقيقيًا لخرجا إلى باب الصفة[١]، ونحوه قول أبي علي[٢]: "وقد تلحق الياءان الصفات على هذا الحد نحو: "أَحْمَر وأَحْمَرِيّ"، و"دَوَّار ودَوَّارِيّ""[٣] انتهى. فالياء في "أحْمَرِيّ" وإن لم تُفِدْ النسب فقد أفادت مبالغةً ما. وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده[٤]، كذلك جاءت الياء[٥] نحو: "رُوْمِيّ" للواحد، و"رُوْم" للجنس، و"مَجُوْسِيّ" و"مَجُوْس". وتحصن الواو من القلب في "تَرْقَوِيّ" كالتاء في

---

(١) أي: أنّ "كُرْسًا" من "كُرْسِيٍّ" ليس بأبٍ، ولا بلدةٍ، ولا شيء ممّا يُنسَب إليه، وإنّما هو شيءٌ تَعلّق باللفظ. ويؤيد ذلك أنّ "كرسيًّا"، اسما، ولو كان منسوبًا حقيقةً؛ لخرج إلى حيّز الصفة، كما خرج "هاشِمٌ" و"قَيْسٌ" إلى حيّز الصفة في قولك: "رجلٌ هاشميّ وقيسيّ" . ينظر: شرح ابن يعيش ٣/ ٤٤٠ بتصرف.

(٢) أبو علي الفارسي : سبقت ترجمته في صـــ ٦٥٨ من التحقيق.

(٣) التكملة لأبي علي الفارسي صـــــ ٢٥٣.

(٤) وإنّما قال: "بين الجنس وواحده"، ولم يقل: "بين الواحد وجمعه" لأنّ نحو: "تَمر"، و"شعير" في الحقيقة جنسٌ دالٌ على الكثرة، وليس بتكسيرٍ. راجع شرح ابن يعيش ٣/ ٤٤١.

(٥) يقصد: اسم الجنس الجمعي، وهو : ما كان موضوعًا للحقيقة والماهية، معتبرًا في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر، وله مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معًا، ويمتاز منه، إما : بتاء التأنيث غالبًا، كنحلة ونحل، وكلمة وكلم، ونخلة ونخل، وشجرة وشجر. وقد يكون المجرد من التاء مفردًا، وذو التاء جمعًا، كما في كمء، وجبء للواحد، وكمأة وجبأة للجنس، وبعضهم يقول للواحد كمأة وجبأة ، وللجنس كمء وجبء على القياس. وإما بياء النسب ، كرومي وروم، وعربي وعرب، وعجمي وعجم، وتركي وترك، وزنجي وزنج. ينظر: الفيصل في ألوان الجموع، تأليف : الأستاذ عباس أبو السعود.

ويدل اسم الجنس الجمعي على ما يدل عليه جمع التكسير من الدلالة العددية.

ومن النحويين من يجعل اسم الجنس الجمعي جمع تكسير، لا قسما مستقلا بنفسه. انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤ ، شرح التصريح: ١/ ٢٤، وابن عقيل: ١/ ١٥ ، النحو الوافي٤/ ٦٨١.

"تَرْقُوَة"[١]، ويسوغ دخولها بناءً لم يُسْتَعمَل بدونها، نحو: "أُبَيْلِيّ"؛ لأن "فيعلًا" لا يستعمل، كما قال سيبويه إنه لا يستعمل "فعلى" بغير هاء.

[التغييـــــرات التـــي تحـــدثها النسبـــــة في الاســـــم]

قال الزمخشري: "والنسبة مما طرق على الاسم لتغييراتٍ شَتَّى؛ لانتقاله بها عن معنًى إلى معنًى، وحالٍ إلى حالٍ. والتغييرات على ضربين: جارية على القياس المطرد في كلامهم، ومعدولة عن ذلك"[٢].

ش: **قوله: "والنسبة مما طرق على الاسم تغييرات شتى"** ثم ذكر علته فقال: "**لانتقاله بها من معنًى إلى** / [٥٣٤ ب] **معنًى** فـ "هَاشِم" اسم رجل، فإذا قيل: "هَاشِمِيّ" صار لآخر منسوب إلى هاشم. **قوله: "ومن حالٍ إلى حالٍ"** يعني: من حال الجمود إلى حال الاشتقاق حتى دفع السبب على ما تقدم بيانه[٣]. **قوله: "والتغييرات على ضربين"** يعني: تغييرات النَّسَب **جارية على القياس المُطَّرد في كلامهم، ومعدولة عن ذلك**، يعني: عن القياس المُطَّرَد، دليل الحصر الاستقراء، وتجيء التغييرات على تفاصيلها وشرحها فيما بعد من الفصول[٤].

---

(١) الترقوة: عظمة مشرفة بين ثغرة النحر والعاتق، وهما ترقوتان. اللسان (ترق) ١٠/ ٣٢.

(٢) المفصل صـــــ ٢٦٤.

(٣) لأنه كان عريًّا عن الياءين، فصار بهما، وكان إعرابه على ما قبلها، فصار على ما في آخرهما. ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٨٧.

(٤) ينظر : صـــ ١٠٧٦وما بعدها.

فصل [حذف التـــــــاء ونوني التثنية والجمع في النسبـــــة]

قال الزمخشري: فمن الجارية على قياس كلامهم: حذفهم التاء ونوني التثنية والجمع، كقولهم: "بَصْرَيّ"، و"هِنْدِيّ"، و"زَيْدِيّ"، في "البصرة"، و"الهندان"، و"الزيدون" اسمين. ومن ذلك: "قِنَّسْرِيّ"، و"نَصِيْبِيّ"، و"يبرِيّ"، فيمن جعل الإعراب قبل النون. ومن جعله مُعْتَقِبَ الإعراب قال: "قِنِّسْرِيْنِيّ". وقد جاء مثل ذلك في التثنية. قالوا "خليلاني"، و"جاءني خليلان" اسم رجل. وعلى هذا قوله: أَلَا يَا دِيَارَ الحَيِّ بالسَّبُعَانِ"[١]

قال صاحب الكتاب[٢] **فصلٌ: "فمن الجارية على قياس كلامهم: حذفهم التاء"**

الفصل مُحَمَّدٌ[٣]: من المُطَّرَد حذف التاء[٤]، ونوني التثنية والجمع[٥]، **"بَصْرِيّ" في النسب إلى البصرة**، حذفوا التاء؛ لئلا تقع حشوًا، و**"هِنْدِيّ" في : هِنْدِان**، بحذف النون وعلامة التثنية، ولم يتعرض الزمخشري لحذف علامة التثنية ولا بُدَّ من حذفها أيضًا، و**"زَيْدِيّ" في : زَيْدُون**، يعني: في النسب إلى جمع المذكر السالم

(١) المفصل صـــــ ٢٦٤.

(٢) أي: الزمخشري، صاحب كتاب المفصل.

(٣) أي: الشارح: جمال الدين بن عمرون كما ذكرت سابقًا.

(٤) حذرًا من اجتماع تاءين، قبل الياء وبعدها، وإلا لقيل: كوفتية في : امرأة كوفية، ثم طرد حذفها في المنسوب المذكر نحو: كوفِيّ. شرح الشافية ٢/ ٦.

(٥) تحذف النون؛ لأنها تدل على تمام الكلمة وياء النسبة كجزء منها، وأما حذف الألف والواو والياء؛ فلكونها إعرابًا ولا يكون في الوسط إعراب، و أيضًا لو لم تحذف لاجتمع العلامتان المتساويتان في نحو: مسلمانِيَّان ومسلمونيُّون، وعلامتا التثنية والجمع في نحو: مسلمونيَّان ومسلمانِيُّون، فيكون للكلمة إعرابان. شرح الشافية ٢/ ١٠.

تحذف النون وعلامة الجمع. وتقييده باسمين لا حاصل تحته، فسواء سمَّيْنا بالتثنية أو لم نُسَمِّ، وكذا الجمع لابُدَّ من حذف علامة التثنية والجمع ونونهما على ما يأتي. **قوله:** "**ومن ذلك** "**قِنَّسْرِيّ**" **في: قِنَّسْرِين**[١]: مدينة داثرة بالشام، و"**تَصِيْبِيّ**" **في: نصيبين**[٢]: مدينة بالجزيرة، كأنهم جعلوا كل مكان من هذا قِنِّسْرًا ونَصِيْبًا، ثم جمعوه أو قسموا فيه، وفيه المذهبان[٣]، **و** "**يَبْرِيّ**" في : يَبْرِيْن[٤].

قوله: "**فيمن جعل الإعراب قبل النون**" يريد: في التثنية والجمع؛ لأن من جعله قبل النون يلزمه حذفه؛ لئلا يجمعوا بين إعرابين أو ما يشعر / [٥٣٥ أ] بهما. **قوله:** "**ومن جعله**" يعني: النون في التثنية والجمع "**مُعْتَقَبَ الإعراب**" يعني: حرف الإعراب وأعربه بالحركة – على ما تقدم في الجمع[٥]– قال: "قِنِّسْرِيْنِيّ"، هذا على

---

(١) قنسرين بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده – وقد كسره قوم – ثم سين مهملة: مدينة من مدن الشام تقع على خط تسع وثلاثين درجة طولًا وخمس وثلاثين درجة عرضًا قرب حمص، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة سبع عشرة من الهجرة. ينظر: معجم البلدان ٤/ ٤٠٣.

(٢) نصيبين – بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام، وفيها وفي قراها بساتين كثيرة، بينها وبين الموصل ستة أيام، وعليها سور كانت الروم بنته. ينظر : معجم البلدان ٥/ ٢٨٨.

(٣) أي: فيمن يجعل الإعراب قبل النون، ومن يجعله مُعْتَقِبَ الإعراب.

(٤) يَبْرِين – بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون، ويقال فيه أبرين: اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الاحساء من بني سعد بالبحرين، وقال الخارزنجي رمل أبرين ويبربن بلد قيل هي في بلاد العماليق (اليمامة) .

ويبرين أيضا: قرية من قرى حلب ثم من نواحي عزاز. ينظر : معجم البلدان ٥/ ٤٢٧.

(٥) ينظر : صـــ ٦٩٠ .

قول مَنْ ألزمه الياء، ولا تحذف الياء ولا النون؛ لأنه لا يجتمع على قوله إعرابان ولا ما يُشْعِرُ بهما، فلم تَحْذِفْ من الكلمة شيئًا.

قوله: "وقد جاء مثل ذلك في التثنية" يعني: يجعل نونها حرف الإعراب ويلزم الألف- على ما تقدم في التثنية(١)- قالوا: خليلَانِيّ(٢)؛ لانتفاء العلة الموجبة للحذف، وقالوا: جاءني خليلانِ في: اسم رجل، وعلى هذا قول ابن مُقْبِل(٣):

أَلَا يَا دِيَارَ الحَيِّ بِالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عليها بالبِلَى المَلَوَانِ

نَهَــارٌ وَلَيْلٌ دَائِمٌ مَلَــوَاهُمَا عَلَى كُلِّ حَالِ النَّاسِ يَخْتَلِفَانِ

[أَبِيْنِي](٤) دِيَارَ الحَيِّ لَا هَجْرَ بَيْنَنَا ولَكِنَّ رَوْعَاتٍ مِنَ الحَدَثَانِ(٥)

---

(١) ينظر: صـــــــ ٦٤١.

(٢) وهذا على قول من جعل الإعراب في النون، والنون منونة غالبا على لغة بني عامر، وغير منونة على لغة بني تميم، حكاه عنهم الفراء. ينظر: شرح التصريح على التوضيح (١/ ٧٦).

(٣) تميم بن أبيّ بن مقبل، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، فكان يبكي أهل الجاهلية، عاش نيفًا ومائة سنة، وعُدَّ في المخضرمين. له ديوان شعر- ط ، ورد فيه ذكر وقعة صفين سنة ٣٧هــ، توفي بعد ٣٧هــ . ينظر : طبقات فحول الشعراء١/ ١٥٠، والشعر والشعراء صــ ٤٥٥، وجمهرة أنساب العرب صــ ٢٨٨، وسمط اللآلي ١/ ٦٨، والوافي ١٠/ ٢٥٨، والأعلام ٢/ ٨٧.

(٤) في الأصل: (ألا يا)، وما أثبته من ديون ابن مقبل .

(٥) الأبيات من الطويل لابن أحمر في ديوانه ص ١٨٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٤٩؛ ولابن مقبل في ديوانه ص ٢٣٦، ٢٣٧؛ وإصلاح المنطق ص ٢٧٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤؛ وسمط اللآلي ص ٥٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٢٩، ٣٨٤؛ والكتاب ٤/ ٢٥٩؛ ولسان العرب ٨/ ١٥٠ (سبع)، ١١/ ٦٣١ (ملل)، ١٥/ ٢٩١ (ملا)؛ ومعجم ما استعجم ص ٧١٩، =

السَّبُعَان – بفتح السين وضم الباء: موضع، كأنه منقول من ثنية سَبُع[١]، ولا يكون "فَعُلَان"؛ لأنه لا نظير له[٢]. و"أَمَلَّ": أكثر عليها المَلَوَان من البِلَى والدُّرُوس حتى أملاها، فهو من مَلَّا الشيء إذا كرهه، و"المَلَوَان": الليل والنهار[٣]. يُخْبِرُ أن الليلَ والنهارَ أبلياها.

وشاهده: إعراب "السَّبُعَان" بالحركة على النون وألزمه الألف[٤].

=ولأحدهما في معجم البلدان ٣/ ١٨٥ (السبعان)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٠٢؛ ولسان العرب ٤/ ٥٩١ (عفزر). ويروى:

ألا يا ديار الحَيّ بالسَّبُعانِ ... عَفَتْ حِججًا بعدِي وهُنَّ ثماني

وهو بهذه الرواية لشاعر جاهليّ من بني عقيل في خزانة الأدب ٧/ ٣٠٦؛ ومعجم البلدان ٣/ ١٨٥.

وقد ذكر الشارح الشاهد في البيت في المتن.

(١) ينظر: معجم البلدان ٣/ ١٨٥.

(٢) قال سيبويه: "ويكون على فَعُلَانٍ، وهو قليل، قالوا: السَّبُعَان، وهو اسم بلد". الكتاب ٤/ ٢٥٩.

(٣) ينظر: لسان العرب ١٥/ ٢٩١ (ملا).

(٤) فعلى هذا النسبةُ إليه سَبُعانِيٌّ؛ لأنّ الألف فيه ليست للدلالة على الإعراب؛ إنّما هي بمنزلة الألف في "زَعْفَرانٍ".

فصل [النسبـــــــــة إلى الاسم الثلاثي المكسور العيـــــن[١]]

قال الزمخشري: وتقول في "نَمِر"، و"شَقِر"، و"الدُّئِل"، ونحوها مما كُسِرَت عَيْنُه: "نَمَرِيٌّ"، و"شَقَرِيٌّ"، و"دُؤَلِيٌّ" بالفتح قياس متلئبٌّ، ومنهم من يقول: "يَثْرَبِيّ"، و"تَغْلَبِيّ" فيفتح، والشائع فيه الكسر"[٢].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وتقول في "نَمِر" ".

الفصل مُحَمَّدٌ: إذا نَسَبْتَ إلى ثلاثي على "فَعِلَ"- بكسر العين- تُبْدِل من كسْرِهِ فتحة[٣]؛ لأن الثلاثي المجرد أخفّ الأوزان، وهم له أكثر / [٥٣٥ ب] استعمالًا، فكَرِهوا فيه أن تغلبَ الكسرةُ على الكلمةِ بحيث لا يبقى فيه غير مكسور

(١) يُنظر في هذه المسألة: الكتاب٣/ ٤٣٣، والمقتضب٣/ ١٤٠، وشرح السيرافي٥/ ٣٥٦، والمسائل البصريات٢/ ٧٦٥، والمقرب ص٤٥٦،وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٠١، وشرح الكافية الشافية٤/ ١٩٤٤، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٨٠٠، وشرح الشافية للرضى٢/ ٢٠، والارتشاف٢/ ٦١٦، وشرح الألفية للمرادي٥/ ١٣٧، وأوضح المسالك٤/ ٣٣٥، والمساعد٣/ ١٦٨، والتصريح٢/ ٣٣١، والهمع٣/ ٣٦٢.

(٢) المفصل صـــــ ٢٦٥.

(٣) هذا التغيير: إبدال بعض الحركات ببعض، وينظر شرح الشافية ٢/ ١٧: ١٩ وفيه: أنهم لو فعلوا ذلك في "نَمِرِيّ" لصارت الكلمة على غاية من الثقل بتتابع الأمثال، وأن نحو: "تَغْلِبِيّ" الرباعي لم يبنَ في الأصل على الخفة؛ لزيادته على الثلاثة، ولذا تقول: تَغْلِبِيّ بالكسر، هذا عند الخليل، وفتحها شاذ عنده، واستثنى المبرد ساكن الثاني فأجاز فيه الفتح والكسر؛ لأن الثاني بسكونه كالميت المعدوم فلحق بالثلاثي، بخلاف عَلَبِطِي وهو القطيع من الغنم. ينظر: الكتاب ٣/ ٣٤٠- ٣٤٣، والمقتضب ٣/ ١٤١، والمقرب ٢/ ٤١١، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٤٤.

إلا حرفٍ، ففتحوا. فإن قيل: قولهم في الصَّعِق[١]: صِعِقِيّ بكسر الصاد والعين يمنع الاستثقال؟ قيل: قال سيبويه: "الوجه الجيد فيه: صَعَقِيٌّ، وصِعَقِيٌّ"[٢] انتهى. ووجه من قال: صِعِقِيّ: أنه لما قال في الواحد: صِعِق، فأتبع الفاء للعين، كره أن يُزيلَ كسرة العين؛ لئلا يفوته الإتباع، وهو شاذ.

وقال السخاوي[٣]:" وقد تكون جميع حروفه مكسورة نحو: إبِلٍ، تقول: إبَلِيّ، ويجوز أن تقول: إبِلِيّ بالكسر، ولا يجوز "نَمِرِيّ"؛ لأن "إبِلِيّ" على لفظ الإتباع فخَفَّ؛ لأن اللسان يعمل في جهةٍ واحدةٍ".

فإن قيل: فقد قالوا في النسب إلى "عِدَة": عِدِيّ، ولم يجوزوا غيره؟ قيل: لما حُذِفَت فاؤها ونُقِلَت الحركة إلى عينها، صارت الكسرة كأنها دليل على الواو فلم تُغَيَّرْ. **فتقول في "نَمِرٍ، و شَقِرٍ، والدُّئِل"**[٤] ونحوهما مما كُسِرَت عينُه: **"نَمَرِيّ، وشَقَرِيّ، ودُؤَلِيّ" بالفتح قياس متلئب**، أي: مستقيم[٥]. **قوله: "ومنهم من يقول:**

---

(١) الصَّعِق، وهو الصوت الشديد. يقال: حمار صعق الصوت، إذا كان شديده. ومنه الصاعقة، وهي الوقع الشديد من الرعد. ويقال إن الصعاق الصوت الشديد. ومنه قولهم: صعق، إذا مات، كأنه أصابته صاعقة. ينظر: مقاييس اللغة ٣/ ٢٨٥ (صعق).

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٤٣.

(٣) سبقت ترجمته في صـ ٦٦٤ .

(٤) "نَمِر": قبيلة، و "شَقِرَة": قبيلة في بني ضبَّة، منقولة من الشقرة لواحدة الشقر، وهي شقائق النعمان، و "الدُّئِل": دُوَيْبَة شبيهة بابن عرس. ينظر: جمهرة أنساب العرب ٣٠٠- ٣٠٢، و الاشتقاق لابن دريد / ١٩٧، و الصحاح (دأل)، واللسان (دأل).

(٥) ينظر: اللسان ١/ ٤١٢ (لئب).

"**يَثْرِبِيّ**، و **تَغْلَبِيّ**"[١] **فيفتح**" حمله على(نَمَرِيّ)؛ لأنه مثله في توالي الكسرتين والياءين.

قوله: "**والشائع الكسر**" يعني: تُبْقِي كسرة اللام فيما زاد على الثلاثة على حالها في النسب؛ لأنه بدخول الزيادة خرج بها عن الثلاثي المُجرَّد، ووُجِدَ في الكلمة أكثر من حرف غير مكسور، فلم يغلب الكسرة على الكلمة فبقيت على حالها، فإن تحركت كلها نحو: عُلَبْط[٢] و"هُدَبْدٍ"[٣].

قال أبو العبَّاس[٤]: لم يجز فتح الحرف المكسور الذي قبل الأخير منها؛ لأنا في "نَمَرِيّ" لو أبقينا الكسرة لاجتمع ياءان وكسرتان، وليس في الكلمة ما يقاومها من الحروف / [٥٣٦ أ] التي ليست من جنسها إلا حرف وهو النون، فإذا صار أربعة أحرف والثاني ساكن نحو: "تَغْلِب" فمنهم من يبقي الكسرة[٥]؛ لأن في صدر

---

(١) تغلبيّ: نسبة إلى بني تغلب، قوم من النصارى العرب بقرب الروم والأخطل منهم. ينظر : تمهيد القواعد ٥/ ٢٥٤٣.

(٢) العُلَبِط: القطيع من الغنم، ورجل عُلَبط: عريض. ولبن عُلَبط: ضَخْم عظيم. (لسان العرب ٧/ ٣٥٥ (علبط)).

(٣) الهُدَبِد: اللبن الخاثر جدًّا، ورجل هُدَبِد: ضعيف البصر. (لسان العرب ٣/ ٤٣٥ (هدبد)).

(٤) أبو العباس المبرد: سبقت ترجمته في صـ ٦٦١ من التحقيق.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٤٣: "قالوا: تَغْلَبِيّ، أرادوا أن يجعلوه بمنزلة "تفعل"، كما جعلوا "فَعِل" كـ "فَعَل" للكسرتين مع الياءين..." .

وفي هذه المسألة خلاف، فبقاء الكسرة في ذلك هو اختيار الخليل وسيبويه، والجمهور: الفتح شاذ لا يقاس عليه عندهما، وهو قياس عند المبرد وابن السرَّاج والرُّمَّاني ومن وافقهم كالرصاني والفارسي وجماعة، وذهب أبو موسى الجزولي (شرح المقدمة الجزولية ١٠٢٦) إلى توسط بين القولين وهو أن المختار أن لا يفتح. ينظر : تمهيد القواعد ٩/ ٤٧١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٦، والمقاصد الشافية ٧/ ٤٧٢.

الكلمة حرفين يقاومان الكسرتين والياء المشددة، ومن فتح، لم يحفل بالثاني؛ لأنه ساكن، فلم يره حاجزًا حصينًا، فإذا صار الأول والثاني متحركين، قاوما ما بعدهما من الكسرتين، فلم يجز غير ذلك(١).

فصل [النسبـة إلى "فَعِيْلَة" و"فَعُولَة" و"فُعَيْلَة"(٢)]

قال الزمخشري: وتحذف الياء والواو من كل "فَعيلةٍ"، و"فَعُولَةٍ"، فيقال فيهما: "فَعَلِيٌّ"، نحو قولك: "حَنَفِيّ"، و"شَنَئِيّ"، إلا ما كان مضاعفًا أو معتل العين، نحو: "شَدِيْدَة"، و"طَوِيْلَة"، فإنك تقول فيهما: "شَدِيْدِيّ"، و"طَوِيْلِيّ". ومن كل "فُعَيْلَةٍ"، فيقال فيها: "فُعَلِيّ"، نحو: "جُهَنِيّ"، و"عُقَلِيّ"(٣).

قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وتحذف الياء والواو من كل "فَعِيْلَة" و "فَعُولَة".

الفصل مُحَمَّدٌ: ما فيه تاء التأنيث تحذف التاء؛ لئلا تقع حشوًا، ثم يحذف بحذفها: الياء والواو؛ لأنه لما تطرَّقَ إلى الكلمة وهن بحذف تاء التأنيث، تطرَّقَ إليها حذفٌ آخر كالترخيم لا يكون في غير المبني إلا في ضرورة على ما تقدم. وقيل: حذفت التاء والواو فرقًا بين ما فيه التاء وما لا تاء فيه، فيقال في النسب إلى "كَرِيْمٍ": كَرِيْمِيّ، و إلى "كَرِيمَة": كَرَمِيّ، يعني: إذا آل بك الحذف إلى مثال "نَمِر" فتحت

---

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ٣/ ٤٤٤، و تمهيد القواعد ٩/ ٤٧١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٦، والمقاصد الشافية ٧/ ٤٧٢.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٣٩، والمقتضب ٣/ ١٤٥، والأصول في النحو ٣/ ٧٢، وعلل النحو ١/ ٥٣٠، والخصائص ١/١١٦، ١١٧، واللمع في العربية ١/٢٠٧، و الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٨٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٤- ١٩٤٦.

(٣) المفصل صـــ ٢٦٥.

كما في "نَمَرِيّ"، نحو قولك: "حَنَفِيّ" في النسب إلى: حَنِيْفَة: حيٌّ من العرب[١]. وقال في التخمير: "وقال بعضهم في النسب إلى فقه [أبي][٢] حنيفة: حَنِيْفِيّ، ذكره ابن الدهَّان[٣] في كتابٍ له موسوم بمعاني الحروف[٤]، فكأنه طلب الفرق بين المنسوب إلى حَنِيْفَة، ومذهب أبي حَنِيْفَة"[٥] انتهى.

(١) وَبَنُو حنيفَة: بطن من الْعَرَب، وَإِنَّمَا سمي حنيفَة؛ لِأَنَّهُ لَقِي جذيمة أَبَا حَيّ من عبد الْقَيْس فَضرب جذيمة حنيفَة فحنف رجله وضربه حنيفَة فجذم يَده فَسُمي هَذَا حنيفَة وَسمي ذَاك جذيمة. وَبَنُو حنيف: بطن من الْعَرَب. ينظر: جمهرة اللغة ١/ ٥٥٦ (حنف).

(٢) ليست في الأصل، وأثبتها من كتاب التخمير.

(٣) ابن الدَهَّان: سعيد بن الْمُبَارك بن عليّ بن عبد الله بن سعيد بن محمّد بن نصر بن عَاصِم، أَبُو محمّد النَّحْوِيّ الْمَعْرُوف بِابْن الدهّان، كَانَ من أَعْيَان النُّحَاة الْمَشْهُورين بِالْفَضْلِ وَمَعْرِفَة العربيّة، وَلَهُ مصنّفات فِي النَّحْو مِنْهَا: كتاب شرح الْإِيضَاح ، و كتاب شرح اللمع سَمَّاهُ الغُرّة، كتاب الدُّرُوس فِي النَّحْو، و كتاب الرياضة فِي النكت النَّحْوِيّ،و كتاب الْفُصُول فِي علم العربيّة،و كتاب الدُّرُوس فِي الْعرُوض، والمختصر فِي علم القوافي، كتاب الضَّاد والظاء، تَفْسِير الْقُرْآن أَربع مجلّدات والأضداد الْعُقُود فِي الْمَقْصُور والممدود والنكت والإشارات عَلَى أَلْسِنَة الْحَيَوَانَات. توفي سنة ٦١٦هـ. تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٣-٣٨٥، والوافي بالوفيات ١٥/ ١٥٦-١٥٨، والبلغة صـ ١٤٤، والأعلام ٨/ ١٤٨.

(٤) لم أعثر على هذا الكتاب ، وذكر محقق كتاب التخمير / د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين أنه لم يعثر أيضًا على هذا الكتاب لابن الدهَّان.

(٥) التخمير للخوارزمي ٣/ ١١، ١٢.

و"شَنَئِيّ" في النسب إلى : أزد شَنُوءَة[١]، وخالف المُبَرِّد في فَعُولَة"؛ لأن الواو في النسب ليست كالياء بدليل النسب إلى "عَدُوّ": عَدُوِّيّ قولًا واحدًا، ولم يأتِ فيه ما أتى في النسب إلى مائة على ما يأتي، ولذا غُيِّرَت الكسرة في النسب إلى "نَمِر"، ولم تُغَيَّرْ الضمة / [٥٣٦ ب] في النسب إلى "سَمُرَة". وحُجَّة سيبويه: أنه سمع من العرب: "شَنَئِيّ" في النسب إلى: "أزد شَنُوءَة"، وذا نص في محل النزاع، وادَّعَى المُبَرِّد أنه شاذ عن القياس[٢]. وذلك غير مُسَلَّم، وما ذكره في الواو والضمة، فنقول: لم يتطرَّقْ إلى الكلمة تغيير، لا لما ذكر؛ ولذا كان الوجه: قُرَيْشِيّ وإن كانت فيه الياء، وأما "سَمُرَة" فحرف العلة أثقل من الضمة فلا يقاس

(١) شنؤة: بطن من الأزد من القحطانية وهم بنو نصر من الأزد، وبنو شنؤة هم الذين يقال لهم: أزد شنوءة. (معجم قبائل العرب: ٢/ ٦١٤). ويقسم علماء الأنساب الأزد إلى أربعة أقسام: أزد السَّرَاة، و أزد عُمان، و أزد شَنُوءَة، وأزد الشام. ينظر: معجم البلدان ٣/ ٣٦٩.

(٢) احتج المبرد في ذلك بأشياء يفرق بها بين الواو والياء، فمن ذلك أنه لا خلاف بينهم أنك تنسب إلى "عَدِيّ": عدوي، وإلى "عَدُوّ": عَدُوِّيّ، ففصلوا بين الواو والياء ولم يغيروا الواو.

ومن ذلك : أنهم يقولون في النسبة إلى "سَمُر وسَمُرَة": سَمُرِيّ، وإلى "نَمِر": نَمَرِيّ، فغيروا في "نَمِر" من أجل الكسرة ولم يغيروا في "سُمر"؛ لأنهم إنما استثقلوا اجتماع الياءات والكسرات، فلما خالفت الضمة الكسرة في "نَمِر وسَمُر"، والياء الواو في "عَدِيّ وعَدُوّ" وجب أن تخالف الياء في "فَعِيلَة" الواو في "فَعُوْلَة" وقد شذ في هذا الباب ما جاء على الأصل. راجع: شرح السيرافي ٤/ ٩٨.

وقال ابن يعيش (شرح المفصل ٣/ ٤٤٥): " وقول أبي العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع، وهو قولهم: شَنَئِيّ وهذا نص في محل النزاع " اه، لكن ابن جماعة قال بعد حكاية الأقوال في هذه المسألة: " والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح، للسماع، فإن العرب حين نسبت إلى شنوءة قالوا: شَنَئِيّ، فان قيل: شَنَئِيّ شاذ، أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفا له صح ذلك، ولكن لم يسمع في فعولة غيره، ولم يسمع إلا كذلك، فهو جميع المسموع منها، فصار أصلا يقاس عليه " اه، والذي ذكره ابن جماعة في مذهب سيبويه وجيه كما لا يخفى.

عليه. **قوله:** "**إلا ما كان مضاعفًا نحو: شديدة**" يعني: أن فيه حرفين من مخرج واحد. **قوله:**" **أو معتل العين نحو: طَوِيْلَة**"؛ لأن عينه واو وهو حرف علة، فإنك تقول فيهما: شَدِيْدِيّ، ولا تحذف الياء؛ لأن حذفها يؤدي إلى اجتماع المثلين، وهم يَفِرُّون منه إلى الإدغام، فلما كان الحذف يؤدي إلى ما يَفِرُّون منه، تركوه، و"طَوِيْلِيّ"؛ لأن الحذف أيضًا يؤدي إلى زوال المانع من قلب الواو من "طَوِيْل"، فبقى حرف العلة متحركًا وقبله فتحة ولا مانع من قلبه، وهم يفرون من مثل هذا إلى قلبه ألفًا، فتركوا الحذف؛ لئلا يؤدي إلى ما يَفِرُّون منه، ولو أدغموا وأعلوا لكَثُرَ التغيير في الكلمة الواحدة، فرفضوه لذلك.

قوله: "**ومن كل فُعَيْلَة**" يعني: سواءً في ذلك المفتوح الفاء والمضمومها، فيقال فيهما: "فُعَلِيّ" نحو: جُهَنِيّ في النسب إلى : جُهَيْنَة[١]، و "عُقَلِيّ" في النسب إلى: **عُقَيْلَة**: قبيلة[٢]، وقال سيبويه: "وقد تركوا التغيير في مثل حَنِيْفَة، ولكنه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سَلِيْمَة: سَلِيْمِيٌّ، وفي عُمَيْرة كلبٍ[٣]: عُمَيْرِيٌّ. وفي خُرَيْبَة[٤]: خُرَيْبِيٌّ.

---

(١) جُهَيْنَة: قبيلة يقال في المثل: وعند جُهَيْنَة الخبر اليقين. ينظر : الصحاح "جهن": ٥/ ٢٠٩٦".

(٢) عُقَيل: بلد بحوارن، واسم لأبي قبيلة. شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٤.

(٣) في المخصص (١٣/ ٢٤١): (عُمَيْرة كلب: بطن من كلب من مياههم عديدة). (معجم قبائل العرب: ٢/ ٨٤٢).

(٤) الخُرَيْبَة: اسم موضع في البصرة، فحينما بنى المسلمون البصرة كانت بالقرب منها مدينة خربة من مدن الفرس، فسموها بالخريبة. (معجم البلدان: ٢/ ٣٦٣).

وفي الغرة. لابن الدهان (٢/ ٢٣٢): (وفي الخريبة وهو اسم من أسماء البصرة: خريبيّ).

وفي شرح اللمع للعكبري (٢١٩): (الخريبة: وهي موضع بالبصرة، وقيل: هي قبيلة).

وقالوا سَلِيْقِيٌّ للرجل يكون من أهل السليقة"[١].انتهى. وقالوا في الرماح: رُدَيْنِيَّة[٢]./[٥٣٧ أ]

فصل [النسبـــــة إلى الاســـــم الذي قبل آخره يـــاء مُشَدَّدة]

قال الزمخشري: وتحذف الياء المتحركة من كلٍّ مثالٍ، قبل آخره ياءان مدغمةٌ إحداهما في الأخرى، نحو قولك في "أُسَيِّد"، و"حُمَيِّرٍ"، و"سَيِّدٍ"، و"مَيِّتٍ": "أُسَيْدِيٌّ"، و"حُمَيْرِيّ"، و"سَيْدِيّ"، و"مَيْتِيّ". قال سيبويه: "ولا أظنهم قالوا: "طَائِيّ"، إلا فرارًا من "طَيْئِيّ"، وكان القياس "طيئيٌّ"، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء؛ وأما "مُهَيَّم" تصغير "مُهَوِّم" فلا يقال فيه إلا "مهيِّيْمِيٌّ" على التعويض، والقياس في "مُهَيِّمٍ" من "هَيَّمَهُ": "مُهَيْمِيٌّ" بالحذف"[٣].

ش: قال صاحب الكتاب: "وتحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياءان". **الفصل مُحَمَّدٌ:** إذا كان قبل آخر الاسم ياءان مُدغَمة إحداهما في الأخرى فأردت أن تنسب إليه، حذفت المتحركة منهما؛ استثقالًا لأربع ياءاتٍ بينهما كسرة[٤]، كان حذف المتحركة أولى؛ لأنه أبلغ في الخفة، ولأنه لو حذفت الساكنة فإما أن يُبقوا

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٢) منسوبة إلى "رُدَيْنَة"، وهي زوجةُ سَمْهَرٍ، كانا يُقوِّمان الرماحَ. ينظر : الصحاح (ردن) ٥/ ٢١٢٢.

(٣) المفصل صـــــ ٢٦٦.

(٤) ينظر : المقتضب ٣/ ١٣٦، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٤٦، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ١/ ٣٩٣،٣٩٨، ، وشرح الأشموني ٤/ ٢٤٣، والتصريح ٢/ ٥٩٧، والمقاصد الشافية ٧/ ٤٩٠، ٥٠٠، وحاشية الصبان ٤/ ٢٤٣(وعزاها إلى الفارضي) وحاشية الخضري ٣/ ١٨١.

المتحركة على حالها فيلزم سلامة ياء متحركة قبلها فتحة مَقِيسًا[١]، وذا ما لا نظير له، وإما أن يُعِلُّوها بقلبها ألفًا وقد أعلوها بالحذف فيكثر التغيير، فلذا حذفوا المتحركة؛ فلذا قال: "**وتحذف المتحركة من كل مثالٍ قبل آخره ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى**" وشَرَطَ الإدغام؛ لأنه مما يخَفِّفُونَه بالحذف في غير الإضافة كقولهم: "هَيْن" في: "هَيِّن"، فإذا انضاف إلى ذلك ياء النسب، ازداد ثقلًا، فكان أولى بالحذف، وإذا فُقِدَ الإدغام، لا يحذف؛ بدليل: أنك لو نسبت إلى "بُيَيْت" تصغير: "بَيْت" قلت: "بُيَيْتِيّ" ولا تحذف؛ لعدم الإدغام. ثم أخذ في التمثيل فقال: "**نحو قولك في "أُسَيِّد"، و"حُمَيِّرٍ"، و"سَيِّدٍ"، و"مَيِّتٍ": "أُسَيْدِيٌّ"، و"حُمَيْرِيّ"**، و"**سَيْدِيّ"، و"مَيْتِيّ". قال سيبويه: "ولا أظنهم قالوا: "طَائِيّ"، إلا فرارًا من "طَيِّئِيّ"، وكان القياس "طيْئِيٌّ"، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء**"[٢] يعني : أن قياس

---

(١)وقد علَّلَ ذلك ابن الوَرَّاق فقال: وَإِنَّمَا وَجب الْحَذف، لِأَن عدد هَذِه الْحُرُوف أَكثر من عدد حُرُوف (فعيل) ، وَبَعضهَا مثلهَا فِي الْعدَد، وهم قد حذفوا الْيَاء من (فعيل) ، وَالْكَسْر مَعَ يَاء النِّسْبَة، فَكيف إِذا زَاد يَاء أُخْرَىٰ، فَإِذا اجْتمع هَذَا، أَعنِي الياءين فِي مثل (أسيد وحمير) مَعَ يَاء النِّسْبَة، كَانَ أثقل، فَلذَلِك وَجب الْحَذف، وَإِنَّمَا كَانَ المتحرك من الياءين بالحذف أولى، لِأَنَّك لَو حذفت الساكنة بقيت المتحركة وَقبلهَا فَتْحة، فَكَانَ يجب قَلبهَا ألفا، فَيخْرجُونَ من عِلّة إِلَى عِلّة، وَالْخُرُوج من عِلّة إِلَى عِلّة فِيهِ كلفة، فَلذَلِك حذفوا المتحركة لتزول هَذِه الكلفة، وَمَعَ ذَلِك فَإِن الْيَاء الساكنة المدغمة لَا مؤونة فِيهَا على الْمُتَكَلّم، لِأَنَّهُ يرفع لِسَانه بهَا فِي جملَة الْيَاء المتحركة، فَصَارَ الاستثقال إِنَّمَا وَجب من أجل المتحركة، فَكَانَت أولى بالحذف، إِذْ كَانَت هِيَ الْموجبَة للثقل. علل النحو صـ ٥٣٢.

(٢) قال سيبويه: "ولا أراهم قالوا: طائيّ إلا فرارًا من "طَيِّئِيّ"، وكان القياس: "طَيِّئِيّ"، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء" . ينظر الكتاب ٣/ ٣٧١، وكذلك ينظر : الأصول في النحو ٣/ ٣١٧، و علل النحو ١/ ٥٤٢، والخصائص ١/ ١٢٥– ١٥٦، واللمع في العربية ١/ ٢١٠، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٨، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٨٤، والتصريح ٢/ ٥٩٥، و الهمع ٣/ ٣٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٨٢، ٤٤٧، ٤٧٦، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٩٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ٥٦، والارتشاف ٢/ ٦١١.

"طَيَّئ" في النسب: "طَيْئِيّ" بحذف الياء المتحركة و إبقاء الساكنة قبل الهمزة، ولكنهم قلبوها ألفًا؛ لفتحة ما قبلها وإن لم تتحرك؛ فرارًا من اجتماع الياءات، وهو على غير قياس.

قوله: "**وأما مُهَيَّم تصغير: مُهَوِّم**" من قولهم: هَوَّمَ إذا نام / [٥٣٧ ب] فهو مُهَوِّم، حُذِفَت إحدى واويه؛ لأنها زيادة يخرج بها الاسم عن أمثلة التصغير، وزيدت ياء التصغير فاجتمعت مع الواو، فقُلِبَت الواو ياءً؛ لاجتماعها وسبق الأولى بالسكون، ثم أتى بياء العِوَض من المحذوف، فإذا نسبت إلى المُعَوَّض لم تحذفِ العِوَض؛ لئلا تصير إلى مثال "أُسَيِّد"، فيلزم حذف إحدى الياءين(١)،

---

(١) قال الزمخشري وتبعه ابن الحاجب: إنك إذا نسبت إلى هذا المصغر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفة، فتقول: مُهَيِّمِيٌّ لأنك لو جوزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البدل وهو على صورة اسم فاعل من هَيَّمَ فإن لم تحذف منه شيئاً حصل الثقل باجتماع أربع ياءات، وإن حذفت التبس المنسوب إلى هذا الضرب بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هَيَّم، فألزمت ياء البدل ليكون الفاصل بين الياءين المشددتين حرفين: الياء الساكنة والميم، فتتباعدان أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفاً، فلا يستثقل اجتماع الياءين المشددتين في كلمة حتى يحصل الثقل بترك حذف شئ منهما أو الالتباس بحذفه، وكذا ينبغي أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مهيم اسم فاعل من هَيَّمَ، أعني بياء العوض، وهذا الذي ذكرنا في تصغير مهيم ومهوم أعنيي حذف أحد المثلين مذهب سيبويه في تصغير عَطَوَّد، أما المبرد فلا يحذف منه شيئاً، لأن الثاني وإن كان متحركاً يصير مدة رابعة فلا يختل به بنية التصغير كما قال سيبويه في تصغير مُسَرْوَل: مُسَيْرِيل، فعلى مذهبه ينبغي أن لا يجوز في تصغير مهوم ومهيم إلا مهيم بياء ساكنة بعد المشددة كما تقول في تصغير عَطَوَّد: عطييد لا غير، فعلى مذهبه لا يجئ أنه إذا نسب إلى مصغر مهوم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف لأنه لا يحذف شيئاً حتى يبدل، فلا ينسب هو أيضاً إلى المصغر إلا مُهَيِّمي، لكن الياء ليس بعوض، ومذهب سيبويه وإن كان بحذف إحدى الواوين في نحو عطود، إلا أنه لم يقل ههنا إنك لا تنسب إلى المصغر إلا مع الإبدال كما ذكر جار الله. راجع شرح الشافية ٢/ ٣٣، ٣٤.

وقول مَنْ قال(١) إن الواو وقعت رابعة فلا يحذف شيء، ليس بشيء؛ إنما ثبتت إذا كانت مَدَّة، فلذا قال: "**فلا يقال فيه إلا مُهَيِّمِيّ**" **على التعويض**" يعني: إذا نسبت إلى المُعَوَّض، أما إن نُسِبَ إلى غير مُعَوَّض، فهو كقوله: "**والقياس في "مُهَيَّم" من هَيَّمَه الحب: مُهَيْمِيّ بالحذف**"؛ لعدم الياء الساكنة الفاصلة بين المُشَدَّدَة وحرف الإعراب؛ ولذا قال بعضهم: فرقوا بين "مُهَيَم" مُصَغَّرًا ومُكَبَّرًا عند النسبة إليه، فأجروا "مُهَيَّمًا" المُكَبَّر على القياس وزادوا ياءً ساكنة في المُصَغَّر بعد المُشَدَّدَة؛ فرقًا بينهما، وكان إجراء المُكَبَّر على القياس أولى؛ لأنه حذف فيما لم يحذف منه شيء، ولو عكسوا، لحذفوا فيما حذفوا منه قبل النسب، وإنما لم يستغنوا ببقاء المُصَغَّر على صيغته وحذف الياء من المُكَبَّر مع أن الفرق حاصل؛ لأن لفظ "مُهَيْمِيّ" أثقل من لفظ "مُهَيِّمِيّ"، ولأنه كان فيه قبل النسب، فجاز أن يبقى بعده على حاله التي كانت له.

---

(١) قال أبو علي: مُهَوِّم إذا حقَّرته حذفت الواو الأولى منه الساكنة، حتى تردَّه إلى مثال ما تصغّر عليه الأسماء، ولو كان حرف اللين الواقع رابعًا غير متحرك لم يُحذف؛ لأنه لو كان ساكنًا لكان الأول متحركًا، وكان مثل دينار وما أشبهه ما يقع على مثال (فُعَيْعِيل)، لكنه لمّا كان متحركًا، حذفت الواو فوقعت ياءً وأدغمت ياء التصغير فيها وعوّضت من المحذوف ثالثُه الياء فصار (مُهَيِّمٌ) وما يحذف في التصغير غير رابعه، لك أن تعوض منه الياء ولك ألاّ تُعَوض في التصغير فعلى هذا يجوز في تصغير مُهَوِّم: مُهَيِّم، فإن أضفت إليه ولم تعوض في التصغير جاز أن تقول مُهَيِّميّ، لأن (مُهَوِّم) إذا لم تعوض تحذف في الإضافة حرفًا واحدًا، فلا يجحف، وإنما يقع الإجحاف في الإضافة إذا عوضت في التصغير، لأنك تحذف حرفين، فإن لم تعوّض فإنما تحذف حرفًا واحدًا، كما تحذف من (أُسَيِّد) حرفًا واحدًا. راجع التعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ٢٠٦، ٢٠٧.

فصل [النسبة إلى المعتلّ اللام من "فَعيل" و"فَعِيْلَة" و"فُعَيل" و"فُعَيْلَة"[(١)]]

قال الزمخشري: وتقول في "فَعِيْلٍ" و"فَعِيْلَةَ" و"فُعَيْل" و"فُعَيْلَة" من المعتلّ اللام: "فَعَلِيٌّ"، و"فُعَلِيّ"، كقولك: "غَنَوِيٌّ"، و"ضَرَوِيّ"، وقُصَوِيّ"، و"أُمَوِيّ". وقال بعضهم: "أُمَيِّيٌّ"، وقالوا في "تَحِيَّةٍ": "تَحَوِيٌّ"[(٢)].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وتقول في فَعِيْلٍ وفَعِيْلَةٍ"

الفصلُ مُحَمَّدٌ: موضع هذا الفصل قبل الذي قبله؛ لتوالي حروف العلة وفصل حرف الإعراب بينهما، والمعتل اللام متى / [٥٣٨ أ] كان قبل لامه ياءٌ سواءٌ في ذلك "فَعِيْل"و "فَعِيْلَة، و"فُعَيْل" و"فُعَيْلَة" فلذا قال: **من المعتلّ اللام: "فَعَلِيٌّ"، و"فُعَلِيّ"، كقولك: "غَنَوِيٌّ"** في "غَنِيّ"[(٣)]: حيّ من غَطَفَان– ذا "فَعِيْل"–، و"**ضَرَوِيّ**" في : "ضَرِيَّة"[(٤)]: قرية بالقرب من مكة – شرفها الله تعالى– لبني كلاب، وهي فَعِيْلَة، **وقُصَوِيّ**" في: قُصَيّ، فذا فُعَيْل"، و"**أُمَوِيّ**" في : أُمَيَّة، وذا فُعَيْلَة، لا فرق بين ما فيه تاء التأنيث وما لم تكن فيه، كرهوا اجتماع أربع ياءات فخفَّفُوه بحذف الساكنة، ثم ما بقى مكسور العين أبدل من الكسرة فتحة كـ "نَمَرِيّ"،

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٤٤-٣٥١، والمقتضب ٣/ ١٤٠، والأصول في النحو ٣/ ٧٢- ٧٣، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ١٠١، وعلل النحو ١/ ٥٣٢، و شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٤٨، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٨٦، والهمع ٣/ ٣٩٧، وشرح ابن الناظم ١/ ٥٦٧، وقال: "وقد يقال قُصَيّ"، والمقاصد الشافية ٧/ ٤٩٩، ومن العرب ن يقول: عَلِيِّيٌّ و عَدِيِّيٌّ وقُصَيِّيٌّ، فيتركه على حاله وإن اجتمعت الياءات ولا يعتبر الثقل.

(٢) المفصل صـــــ ٢٦٦.

(٣) وهو حيّ من غطفان كما في اللسان (غنا).

(٤) في معجم البلدان ٣/ ٤٥٧ «قرية على طريق مكة من البصرة».

فيصير في آخر الكلمة ياء قبلها فتحة إما أصلية وإما عارضة، فتنقلب الياء ألفًا ثم واوًا على قاعدته في "رَحًا"(١).

قوله: "وقال بعضهم(٢)**: أُمَيِّيٌّ**" احتمل الثقل وأبقاه على أصله؛ لأن الياء المُشَدَّدَة يدخلها الإعراب كما يدخل الصحيح مع أنهم قالوا: عَدِيِّيّ، وهو أثقل ؛ لأن مع الياءات كسرة.

قوله: "وقالوا في تَحِيَّة" مصدر: حَيَّا تَحِيَّةً، وأصلها: تَحْيِيَة بسكون الحاء كالتَّحْلِيَة، نُقِلَت كسرة العين الأولى إلى الحاء وأُدْغِمَت، فصار لفظها: تَحِيَّة، فتحذف في النسب منها الهاء، فيبقى تَحِيّ، فيجتمع في النسب أربع ياءات، فمن لم يقل أُمَيِّيّ، بل أُمَوِي، حذف الساكنة وإن كانت عينًا، شبَّهَهَا بياء "فَعِيْلَة"؛ لأنها

(١) وذلك أنّ "غَنِيًّا" آخِرُه ياء مشدّدة، وهما ياءان في الحكم. والياء الأولى زائدة، وهي ياء "فَعِيلٍ"، والثانيةُ لام الكلمة، فإذا نسبت إليه، ألحقته ياء النسبة، وهي مشدّدة بيائين، فيتوالى في آخر الكلمة أربعُ ياءات، فتثقُل، فعمدوا إلى الياء الزائدة، فحذفوها، فبقي بعد الحذف "غَنِيٌ" مكسورَ النون بمنزلة "نَمِرٍ"، ففتحوا النون كما فتحوا الميم في "نَمَرِيّ". ولمّا انفتحت، انقلبت الياء ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت في التقدير "غنًى" مثلَ "رَحى"، ثمّ قُلبت الألف واوًا، كما تقلَب في النسب إلى "رَحى"، و"فَتًى"، فتقول: "غَنَوِيٌّ"، كما تقول: "رَحَوِيّ"، و"فَتَوِيّ". راجع شرح ابن يعيش ٣/ ٤٤٨.

(٢) في الكتاب ٣/ ٣٤٤. وزعم يونس: أن ناسا من العرب يقولون: أُمَيِّيّ فلا يغيرون.

وعَلَّلَ السيرافي قول سيبويه بأنه: "لما كان الإعراب يدخل على مثل " أميّ " تركوا اللفظ الأول على حاله وشبهوه بالصحيح. وكذلك يقال " عديّيّ " إلا أن هذا أثقل لزيادة كسرة فيه، وتقول في النسبة إلى حيّة حيويّ. كرهوا اجتماع ياءين مشددتين، فبنوا حيّة على فعلة، وهى فعلة فصار حياة ثم نسبوا إليه فقلبوا الألف واوا، فصار حيويّ، ونسبوا إلى حيّة بهدلة وهم من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم حيوي. شرح الكتاب ٤/ ١٠٢.

ياءٌ قبل اللام، ثم أبدل من الكسرة فتحة كـ "تَمَرِيّ"، ثم قلبها ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: تَحَا، ثم أبدل من الألف واوًا في النسب فصار: تَحَوِيّ.

[النسبة إلى المعتلّ اللام من "فَعُول" و"فَعُولَة"(١)]

قال الزمخشري: وفي "فعُولٍ"، "فَعُوليٌّ"، كقولك في "عَدُوٍّ": "عدُوِّيٌّ". وفَرَّقَ سيبويه بينه وبين "فَعُوْلَة"، فقال في "عَدُوَّةٍ": "عَدَوِيٌّ"، كما قالوا في "شَنُوْءَة": "شَنَئِيّ". ولم يُفَرِّقْ المُبَرِّد، وقال فيهما: "فَعُوْلِيّ"(٢).

قوله: وفي "فعُولٍ"، "فَعُوليٌّ"، كقولك في "عَدُوٍّ": "عدُوِّيٌّ". تبقى الواو المشدَّدة؛ لعدم اجتماع الياءات. **قوله: " وفرق سيبويه بينه وبين "فَعُولَة"** يعني: بين مالا تاء تأنيث فيه، وبين ما / [٥٣٨ ب] فيه تاء التأنيث فقال في "عَدُوَّة": عَدَوِيّ، لمَّا حذف التاء، حذف لحذفها واو "فَعُول"، ثم أبدل من الضمة فتحة، كما قالوا في "شَنُوءَة": شَنَئِيّ، فانقلبت الواو ألفًا ثم واوًا؛ لياء النسب(٣)

---

(١) يُنظر في هذه المسألة: الكتاب٣/ ٤٣٣، والمقتضب٣/ ١٤٠، وشرح السيرافي٥/ ٣٥٦، والمسائل البصريات٢/ ٧٦٥، والمقرب ص٤٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٠١ ، وشرح الكافية الشافية٤/ ١٩٤٤، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٨٠٠، وشرح الشافية للرضى٢/ ٢٠، والارتشاف٢/ ٦١٦، وشرح الألفية للمرادي٥/ ١٣٧، وأوضح المسالك٤/ ٣٣٥، والمساعد٣/ ١٦٨، والتصريح٢/ ٣٣١، والهمع٣/ ٣٦٢.

(٢) المفصل صـــــــ ٢٦٦.

(٣) قال سيبويه في الكتاب (٢/ ٧٤): (فان أضفت إلى عَدُوّة قلت: عَدَوِيّ من أجل الهاء كما قلت في شَنُوءَة: شَنَئِيّ)، وقال أيضا في الكتاب (٢/ ٧٣): (وسألته عن الإضافة إلى عدوّ: فقال: عَدُوّيّ). وينظر : شرح الشافية ٢/ ٢٠.

[١]، ولم يُفَرِّقْ المُبَرِّد وقال فيهما، يعني : في المذكر والمؤنث: فَعُولِيّ[٢]؛ لأن الواو لا تُسْتَثْقَل في النسب؛ بدليل: عَدُوِّيّ، والفرق بينهما: أن حذف التاء طرق على الاسم حذف الواو، ولمَّا حُذِفَت قلب من الضمة فتحة؛ طلبًا للخفة[٣].

---

(١) وقد ذهب مذهبَ سيبويه ونحا نحوه بعضٌ من الصرفيين، منهم: الفارسي، وابن عصفور، وأبو حيان، وابن هشام. ينظر: المسائل البصريات ٢/ ٧٦٥، و شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣١٨، والارتشاف ٢/ ٦١٥، وأوضح المسالك ٤/ ٢٩٨.

(٢) ينظر: رأي المبرد في: المقتضب ٣/ ١٤٠، وشرح السيرافي (٤/ ١٠٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٥٩٠)، وشرح الشافية (٢/ ٢٠، ٢٤)، وشرح الجاربردي على الشافية (١٠٧ - ١٠٨)، وشرح الشافية للنقرة كار (١/ ٧١).

(٣) لم يتعرض الزمخشري ولا ابن عمرون لمذهب السيرافي القائل بوجوب إثبات الياء في النسب إلى (فَعِيل) نحو النسب إلى (شَرِيف). فيقال: (شَرِيفيّ). وجواز الوجهين، إثبات الياء وحذفها عند النسب إلى (فُعَيْل). فيقال في النسب إلى (سُهَيْل): (سُهَلِيّ وسُهَيْلِيّ).

وعليه فإن الذي تميل إليه النفس وترتضيه هو رأي السيرافي القائل بوجوب بقاء الياء عند النسب إلى (فَعِيل) إذا كانت اللام صحيحة، وجواز الوجهين، إثبات الياء وحذفها عند النسب إلى (فُعَيْل) إذا كانت اللام صحيحة؛ وذلك لكثرة ما ورد بحذف الياء في النسب إلى (فُعَيْل) نحو قولهم: (قُرَشِيّ، وفُقَمِيّ، ومُلَحِيّ)، بخلاف النسب إلى (فَعِيل)، فلم يرد ما حُذِف منه الياء عند النسب إلى (فُعِيل) إلا في لفظة واحدة، وهي قولهم في النسب إلى (ثَقِيف): (ثَقَفِيّ)، فلا يجب القياس عليه والأخذ به، وما ذهب إليه السيرافي يُخَالف ما ذهب إليه المبرد من التسوية بين جواز الحذف عند النسب إلى (فَعِيْل وفُعَيْل). والذي حمله على ذلك كثرة ما ورد بالحذف عند النسب إلى (فُعَيْل)، حتى عدَّه قياساً مطردًا، مع أن الصرفيين قد ذكروا أنه من الشاذ الذي يُحفَظ ولا يُقاس عليه، والحذف هذا هو الوارد عن الحجازيين فقط، أما التميميين وما جاورهم من القبائل فتنسب إلى (فَعِيل وفُعَيْل) صحيحي اللام بإثبات الياء، فيقال في النسب إلى (شَرِيف وسُهَيْل): (شَرِيفي وسُهَيْلي) ببقاء الياء دون حذفها، فلغة تميم تتفق مع القاعدة العامة عند النسب إلى (فَعِيل وفُعَيْل) بزيادة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه. =

فصل [النسبـــــة إلى الاسم المقصـــــور الذي ألفــه مُنقلبـــة[١]]

قال الزمخشري: والألف في الآخر لا تخلو من أن تَقَعَ ثَالِثَةً، أو رَابِعَةً مُنْقَلِبَةً، أو زائدةً، أو خامسةً فصاعدًا. فالثالثةُ والرابعةُ المنقلبةُ تقلبان واوًا، كقولك: "عَصَوِيّ"، و"رَحَوِيّ"، و"مَلْهَوِيّ" و"مَرْمَوِيّ"، و"أَعْشَوِيّ"[٢].

قال صاحب الكتاب فصلٌ: "والألف في الآخر لا تخلو[٣]".

= **ويمكن القول:** بأن من جوز حذف الياء عند النسب إلى (فَعِيل وفُعَيّل) فعل ذلك قياساً على حذفها من (فَعِيلة وفُعَيّلَة) بإثبات تاء التأنيث فيهما، نحو (حَنِيفَة وجُهَيْنَة)، فيُقال في النسب إليهما: (حَنَفِيّ وجُهَنِيّ)، وإن كان حذف الياء لغة حجازية، وإثباتها لغة تميمية إلا أنه قد كَثُر ورود الألفاظ المنسوب إليها بحذف الياء حتى عدَّها المبرد قياساً مطردًا.

ويُقوِّي هذا المذهب ورود السماع بحذف الياء وإثباتها في النسب لـ (فَعِيل وفُعَيّل) مذكرة ومؤنثة، ولذلك جاز الحذف والإثبات في نحو: (كُلَيْبِيّ وكُلَبِيّ) في النسب إلى (كُلَيْب).

(١) يُنظر في هذه المسألة: الكتاب ٣/ ٣٥٢، والأصول ٣/ ٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣١٦، والمقرب ص٤٥٧، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤١، ١٩٤٢، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٧٩٦، وشرح الشافية للرضى ص٤٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦، وشرح الألفية للمرادي ٥/ ١٢٣، وأوضح المسالك ٤/ ٣٣١، والمساعد ٣/ ٣٥٨، ٣٥٩، والتصريح ٢/ ٣٢٨، والهمع ٣/ ٣٥٩، وشرح الأشموني على الألفية ٤/ ١٧٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني٤/ ١٧٩.

(٢) المفصل صـــــ ٢٦٧.

(٣) المقصورُ: هو ما آخره ألف لازمة من الأسماء الْمُعرَبة. والألف المقصورة قد تكون للتأنيث أو لغير التأنيث، وقد تقع ثالثة، أو رابعة، أو خامسة فصاعدًا، فإذا أُرِيد النسب إلى ما آخره ألف مقصورة سواءً كانت للتأنيث أو لغيره، فإن كانت الألف ثالثة، نحو: (فتى، وعصا) فإنه يجب قلبها واوًا عند النسب، =

الفصلُ مُحَمَّدٌ: إذا وقعت الألف آخر الاسم الذي يريد أن ينسب إليه لا تخلو أن تقع ثالثة ولا يكون إلا بدلًا من أصلي لا غير؛ لأنها لا تكون أصلًا في اسمٍ متمكن ولا فعل بالاستقراء، ولا تكون زائدة؛ لأن الاسم المتمكن لا يكون على أقلّ

=سواءً كان أصلها الياء أو الواو، فيقال: (فَتَوِيّ، وعَصَوِيّ)، وعلة ذلك القلب، أن الاسم المنسوب يجب كسر آخره، والألف لا تقبل الحركة؛ لذلك وجب قلبها عند النسب.

وإن كان الألف رابعة، فإما أن يكون ثاني الاسم المنسوب متحركاً أو ساكناً، فإن كان متحركاً، فتكون الألف للتأنيث نحو: (جَمَزَىٰ)، وفي هذه الحالة يجب حذف الألف فيُقال في النسب إليه: (جَمَزِيّ).

وإن كان ثاني الاسم ساكنًا، فقد يكون الألف للتأنيث أو لغيره، وفي هذه الحالة يجوز في الألف وجهان: الحذف، والقلب واوًا، فيُقال في نحو: (حُبْلَىٰ، ودُنْيَا) التي ألفها للتأنيث: (حُبْلِيّ، ودُنْيِيّ) بالحذف، و (حُبْلَوِيّ، ودُنْيَوِيّ)، والمشهور في هذه الألف الحذف، وإن كانت الألف منقلبة عن أصل نحو: (مَلْهَىٰ) أو أصلية نحو: (حَتَّىٰ)، أو للإلحاق نحو: (أَرْطىٰ)، فيقال في النسب إلى ما سبق: (مَلْهِيّ، وحَتِّيّ، وأَرْطِيّ) بالحذف، و(مَلْهَوِيّ، وحَتَّوِيّ، وأَرْطوِيّ) بالقلب، إلا أن المشهور في هذه الحالات السابقة قلب الألف واوًا.

ويجوز زيادة ألف قبل الألف المنقلبة واوًا في الكلمات السابقة، تشبيهًا لها بألف التأنيث الممدودة، فيُقال: (حُبْلَاوِيّ، ودُنْيَاوِيّ، ومَلْهَاوِيّ، وحَتَّاوِيّ، وأَرْطَاوِيّ). وإن وقعت الألف خامسة، وليس قبلها حرف مُشدَّد، فإنه يجب حذف الألف عند النسب سواء أكانت الألف منقلبة عن أصل نحو: (مُصْطَفَىٰ، ومُشْتَرَىٰ)، أم للتأنيث نحو: (حُبَارَىٰ) أم للإلحاق نحو: (حَبَنْطَىٰ)، أم للتكثير نحو: (قَبَعْثَرَىٰ)، فيُقال في النسب إلى ما سبق: (مُصْطَفِيّ، ومُشْتَرِيّ، وحُبَارِيّ، وحَبَنْطِيّ، وقَبَعْثَرِيّ) بحذف الألفات.

وإن وقعت الألف خامسة، وقبلها حرف مشدَّد، فإما أن تكون للتأنيث أو لغيره، فإن كانت للتأنيث، فإنه يجب حذف الألف بالإجماع، وعلى هذا فإنه يُقال في النسب إلى نحو: (عِبِدَّىٰ، وكِفِرَّىٰ): (عِبِدِّيّ، وكِفِرِّيّ). بحذف الألف فيهما. يُنظر الكتاب ٣/ ٣٥٢، والأصول ٣/ ٧٤، والتكملة ص١٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣١٦، وشرح الكافية الشافية٤/ ١٩٤١، ١٩٤٢، وشرح الألفية للمرادي ٥/ ١٢٣، وأوضح المسالك٤/ ٣٣١، وحاشية ابن جماعة ١/ ١١١، والتصريح ٢/ ٣٢٨، والهمع ٣/ ٣٥٩، وشرح الأشموني على الألفية ٤/ ١٧٨، والتبيان في تصريف الأسماء ص٢٦١- ٢٦٣، وشذا العرف ص٩٥.

من ثلاثة أحرف. قوله: " **أو رَابِعَةً مُنْقَلِبَةً، أو زائدةً**" دليله الاستقراء **أو خامسةً فصاعدًا**، فالثالثة تقلب واوًا لا غير؛ لأن الألف لا يمكن بقاؤها؛ لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسورًا، وليست كياء المتكلم في نحو: غُلامِي؛ لأن ياء النسب مُشَدَّدَة فكانت أقوى، ولأن اتصال ياء النسب أشدّ؛ لأنها حرف الإعراب، بخلاف ياء "غُلامِي"، فكان تغييرها الكلمة أشدّ من ياء "غُلامِي"، ولأن النسب أشدُّ تغييرًا، فلا بُدَّ من قلب الألف؛ لأنها لا تقبل الحركة إلى حرف يقبل الكسرة، وكان قلبها إلى الواو أولى؛ كراهية اجتماع الياءات. فإن قيل: فبعض العرب يقول: "أُمَيِّيّ" بأربع ياءات، وذلك أثقل / [٥٣٩ أ] من "رَحَيِيّ"، فذا شيء لم يُؤَدِّ إليه تغيير نسب، إنما جاء بحكم الأصل المستعمل قبل لحوق ياء النسب(١). فإن قيل: فبالإجماع نقول في "ظَبْيٍ": ظَبْيِيّ، قبل سكون ما قبلها ألحقها بالضمير **كقولك: عَصَوِيّ** في عصًا، هذه عن واو، **و"رَحَوِيّ**" في "رَحًا" هذه من الياء، ومع ذلك تُقلَب في النسب واوًا؛ لما تقدم. والرابعة المُنْقَلِبَة تُقْلَبُ أيضًا واوًا كـ "**مَلْهَوِيّ**" في: مَلْهَى: مَفْعَل من اللهو، ألفه منقلبة عن ياءٍ منقلبة عن واو؛ لوقوعها طرفًا رابعة. **و"مَرْمَوِيّ**" في: مَرْمَى، ألفه بدل من ياء "رَمَيْتُ". **و"أَعْشَوِيّ**" في: أَعْشَى، ألفه بدل من ياءٍ؛ لوقوعها رابعة، وقال سيبويه: "فإن قلت في "مَلْهًى": مَلْهِيّ، لم أَرَ به بأسًا"(٢) انتهى. شبَّهَها في الحذف بالزائدة في "حُبْلَى"، ولا يجوزالحذف في "عَصَا"؛

---

(١) قال أبو سعيد: وأُمَيّ وإن كان مكروها فإن بعض العرب يقول في النسبة إليه أُمَيِّيّ ويحتمل الثقل، وأما رَحَيِيّ فلا يقوله أحد، والفصل بينهما أنّ مثل أميّ وجريّ قد يستعمل قبل النسبة، فأما رحيّ فغير مستعمل؛ لأنه يلزم قلبها ألفا فكرهوا أن يحتملوا الثقل في لفظ غير مستعمل في الواحد، وأما رحوي وحصوي وما أشبه ذلك وإن لم يستعمل حصو قبل النسبة فإن الثقل في الواو وياء النسبة أقل من الياءات. شرح الكتاب ٤/ ١٠٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٥٣.

لأنه ثلاثي، ويجوز أن تُمَدّ فتقول: مَلْهَاوِيّ، تشبيهًا بالزائدة المُشَبَّهه بالممدودة، وهو أضعفها. **قوله: "وفي الزائدة ثلاثة أوجه"** لم يفرق بين ما زِيْدَ للتأنيث وما زِيْدَ لغيره، وقال سيبويه: "وسألت يونس عن "مِعْزَى"، و"ذِفْرَى" فيمن نَوَّنَ فقال: هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة، كما صار "عِلْبَاء" –حيث انصرف– في حكم الأصل"(١) وإن كانت الألف للتأنيث وسكن ثانيه، اخْتِيْرَ حذفها؛ للفرق بين التي للتأنيث، والأصل وما أشبهه، ولأنها للتأنيث حُذِفَت كحذف تائه، كقولك في "حُبْلَى": حُبْلِيّ، و"دُنْيِيّ" في: دُنْيَا، والقلب تشبيهًا لها بالأصلية، فتقول: حُبْلَوِيّ، وأن تفصل بين الواو والياء بألف(٢)، قال سيبويه: "يُفَرّق بينهما وبين التي من نفس الحرف بأن تلحق هذه الألف، فتجعله كآخر ما لا يكون / [٥٣٩ ب] إلا

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٥٢، وفيه: " وسألت يونس عن "مِعْزَىٰ" و"ذِفْرَىٰ" فيمن نون فقال: هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة، كما صار "عِلْبَاء" حين انصرف بمنزلة "رِدَاء" في الإضافة والتثنية، ولا يكون أسوأ حالاً في ذا من حُبْلَىٰ".

(٢) وقد ذكر ابن الورّاق أنه يجوز فِي النّسَب إِلَى مَا آخِره ألف التَّأْنِيث الْمَقْصُورَة، إِذا كَانَ على أَرْبَعَة أحرف وَجْهَان:أَحدهمَا: أَن تَقول فِي حُبْلَى حبلاوي، وَفِي دنيا: دنياوي. وَالْوَجْه الآخر: حُبْلَوِيّ ودُنْيَوِيّ.
وَإِنَّمَا جَازَ هَذَانِ الْوَجْهَانِ لِأَن ألف التَّأْنِيث، وَإِن كَانَت عَلامَة كهاء التَّأْنِيث، فَهِيَ ألزم للأسماء من هَاء التَّأْنِيث، وَذَلِكَ أَن الِاسْم بني من أول أَحْوَاله على ألف التَّأْنِيث، وهاء التَّأْنِيث تقديرها أَن تكون بِمَنْزِلَة اسْم ضم إِلَى اسْم، إِذْ كَانَت تدخل بعد اسْتِقْرَار لفظ الْمُذكر، كَقَوْلِك: قَائِم وقائمة، فَصَارَت ألف التَّأْنِيث مشابهة للألف الْأَصْلِيَّة، أَعنِي الَّتِي هِيَ بدل من لَام الْفِعْل، فجرت مجْرى ألف الْإِلْحَاق، إِذْ كَانَت ألف الْإِلْحَاق زَائِدَة قد أجريت مجْرى الأَصْل، فَلذَلِك جَازَ قلب ألف التَّأْنِيث واواً، كَمَا جَازَ قلب الْإِلْحَاق واواً فِي النِّسْبَة، تَشْبِيها بِأَلف التَّأْنِيث، كَمَا شبهت ألف التَّأْنِيث بهَا، فَتَقول: أرطي وعلقي. فَأَما قَوْلهم: حبلاوي، فَإِنَّهُم زادوا ألفا قبل ألف التَّأْنِيث، لتصير ألف التَّأْنِيث عُمْدَة فَيجب تحريكها، فَإِذا تحركت ألف التَّأْنِيث الممدودة فيزول عَنْهَا حكم السّكُون، فَيجب ثباتها مَعَ يَاء النِّسْبَة، وَصَارَ هَذَا الْوَجْه أقوى من قَلبهَا واواً من غير مُوجب لتحركها، فَلهَذَا صَار هَذَا الْوَجْه أقوى من قَوْلهم: حُبْلَوِيّ. علل النحو صـ ٥٣٧.

زائدًا غير منون، نحو: حمراويٍّ، فهذا الضرب لا يكون إلا هكذا، فبنوه هذا البناء ليفرقوا بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، قالوا في "دُنْيَا": دُنْيَاوِيٌّ"(١) انتهى. وقول الزمخشري : "**يفصل بين الواو والياء بألف**" يعني: فيما لامه معتلة(٢)، أما في نحو: "حُبْلَى" فلا، وذهب أبو العبَّاس المُبَرِّد والرُمَّاني وقوم من النحاة إلى أن الواو هي المزيدة(٣)، ثم قال بعض النحاة إن الواو وقاية كـ نون "ضَرَبَنِي زيد"؛ لأن الألف إذا وليت ياء النسب، قَلبتها واوًا، فزادوا الواو؛ لتقيها القلب، وذلك ممنوع؛ لأن علامة التأنيث لا تقع حشوًا. وقال أبو الفتح(٤): "ليست الألف في "دُنْيَاوِيّ" الألف التي في: "دُنْيَا". **قوله:** "**وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف**"؛ لطول الاسم، واجتماع حروف العلة. وإذا جاز الحذف في الرابعة، ففي الخامسة أولى، كقولك في "مُرَامىً": مُرَامِيّ، و"حُبَارِيّ" في: حُبَارَىً"(٥)، و"قَبَعْثَرِيّ" في: قَبَعْثَرَىً(٦)،

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٥٣ بتصرف يسير. ونص سيبويه: "ومنهم من يقول: دفلاويٌّ، فيفرق بينها وبين التي من نفس الحرف بأن يلحق هذه الألف فيجعله كآخر ما لا يكون آخره إلا زائداً غير منون، نحو: حمراويٍّ وضهياويٌّ، فهذا الضرب لا يكون إلا هكذا، فبنوه هذا البناء ليفرقوا بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف، فقالوا في دهنا: دهناويٌّ، وقالوا في دُنْيَا: دُنْيَاوِيٌّ، وإن شئت قلت: دُنْيِيٌّ على قولهم: سَلِيٌّ".

(٢) وذلك مثل : (دُنْيَا)؛ لأنه أراد بالياء: الياء التي هي لام، وبالواو: الواو المنقلبة عن الألف الرابعة أو الزائدة، وهو غير مختص بحو : (دُنْيَا)؛ بدليل صحة قولهم: حُبْلاوِيّ، مع انتفاء كون اللام في (حُبْلَى) ياءً.

(٣) ينظر : المقتضب ٣/ ١٤٧، وشرح كتاب سيبويه للرماني

(٤) أبو الفتح عثمان ابن جني: سبقت ترجمته في صـــــ ٧٧١ من التحقيق.

(٥) الحُبَارَى: اسم طائر . ينظر : اللسان ٤/ ١٦٠ (حبر).

(٦) القَبَعْثَرَى: الجَمَلُ الْعَظِيمُ، والأُنْثى قَبَعْثَراةٌ. والقَبَعْثَرَى أَيضاً: الْفَصِيلُ المَهْزُولُ. ينظر : اللسان ٥/ ٧٠ (قبعثر).

و"جَمَزَى"[١] في حكم "حُبَارَى"؛ لتحرك جميع حروفه الأصول، فتحذف ألفه قولًا واحدًا بخلاف "حُبْلَى"، نزلت الحركة فيه منزلة الحرف كالحركة في المؤنث فيما لا ينصرف نحو: سَقَر. وزعم يونس أن "مُثَنَّى" بمنزلة : "مُعْطَىً"، قال سيبويه: "وهو بمنزلة مرامى، لأنَّه خمسة أحرف. وإن جعلته كذلك فهو ينبغي له أن يجيز في عَبْدِيّ: عَبْدَوِيٌّ، كما جاز ذلك في حُبْلى. فإن جعل النون بمنزلة حرفٍ واحد، وجعل زنته كزنته فهو ينبغي له إن يُسمِّى رجلاً باسم مؤنَّث على زنة "مَعَدٍّ" مدغم مثله أن يصرفه، ويجعل المدغم كحرفٍ واحدٍ. فهذه النون الأولى بمنزلة ساكنٍ ظاهر. وكذلك / [٥٤٠ أ] يجرى في بناء الشِّعر وغيره"[٢]. انتهى

فصل [النسبـــــة إلى الاســـــم المنقـــــوص[٣]]

قال الزمخشري: والياء المكسور ما قبلها في الآخر لا تخلو من أن تكون ثالثةً، أو رابعةً، أو خامسةً، فصاعدًا. فالثالثة تقلب واوًا، كقولك: "عَمَوِيّ"، و"شَجَوِيّ". وفي الرابعة وجهان: الحذف وهو أحسنهما، والقلب، كقولك: "قَاضِيّ"، و"حَانِيّ"، و"قَاضَوِيّ" و"حَانَوِيّ"، قال:

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

---

(١) الجَمَزىٰ: الوثّاب السريع. ينظر: اللسان ٥/ ٣٢٣ (جمز).

(٢) ينظر قول يونس وسيبويه في : الكتاب ٣/ ٣٥٦، ٣٥٧.

(٣) تنظر هذه المسألة في الكتاب ٣/ ٣٧٣، وشرح السيرافي٤/ ١٢٣، وابن يعيش ٣/ ٤٥٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٤٥، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٩٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٤٧، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٩٩، وشذا العرف في فن الصرف ص ١٥٤.

وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف، كقولك: "مُشْتَرِيّ"، و"مُسْتَسْقِيّ"، وقالوا في "مُحَيٍّ": مُحَوِيٌّ" و"مُحيّيّ"، كقولهم: "أُمَوِيّ"، و"أُمَيِّيّ"(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "والياء المكسور ما قبلها في الآخر".

الفصل مُحَمَّدٌ: الياء المكسور ما قبلها في الآخر [لا تخلو](٢) من أن تكون ثالثةً أو رابعةً أو خامسةً فصاعدًا كما ذكر، فالثالثة تُقْلَبُ واوًا بعد فتحة ما قبلها، فتنقلب الياء ألفًا ثم واوًا(٣) كقولك: عَمَوِيّ في : عَمٍ، و"شَجَوِيّ"(٤) في: شَجٍ(٥). وفي وفي الرابعة وجهان: الحذف وهو أحسنهما؛ لثقل الياء وسكون الأولى من ياءي النسب(٦). قال سيبويه: "وأذهبت الياء إذا جئت بياءي الإضافة، لأنَّه لا يلتقي

---

(١) ينظر: المفصل صـــ ٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) في الأصل: (لا تخلوا) بألف فارقة، والصواب ما أثبته؛ لأنها مفردة فليست فيها الألف.

(٣) لكراهة اجتماع الكسرة والياءات. ينظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٣٨.

(٤) في شرح الكافية الشافية٤/ ١٩٤٤: الشَّجَوِيَ: الذي اعترض الشجا في حلقة، أو الذي اعتراه الهم والحزن، أو من اهتاج للذكرى. وينظر: تمهيد القواعد ٩/ ٤٦٨٥، والتصريح ٢/ ٥٩٢، وحاشية الصبان٤/ ٢٣٨، وحاشية السجاعي صـــ ٢٨٦.

(٥) لاستثقال الياءات مع حركة ما قبل أولاها، وتجعل الكسرة فتحة، وإذا فتحوا العين في الصحيح اللام فهو في معتلها أولى؛ لئلا تتوالى الثقلاء. ينظر: شرح الشافية ٢/ ٤٤.

وشَجٍ على وزن (فَعِل)، وما كان كذلك تفتح عينه في النسب، قال سيبويه: "وقالوا كلهم في الشَّجِّيِّ: شجويٌّ، وذلك لأنَّهم رأوا فَعِل بمنزلة فَعَل في غير المعتل، كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات، فأقروا الياء وأبدلوا، فلما فتحت العين للنسب تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا. ينظر: الكتاب ٣/ ٣٤٢-٣٤٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٣٦٠، والارتشاف ٢/ ٦٠٤، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل صـــ ١٠١٩.

(٦) لأن ثقل الياء بنفسها وبالكسرة قبلها، اقتضى الحذف للخفة. شرح الشافية ٢/ ٤٥.

حرفان ساكنان. ولا تحرَّك الياء؛ لأن الياء إذا كانت في هذه الصفة لم تتكسر ولم تتجر، ولا تجد الحرف الذي قبل ياء الإضافة إلا مكسورًا"(١). انتهى . قد تقدم لِمَ لَزِم ما قبل ياء النسب الكسر(٢). والقلب؛ لثقل الياء أبدل من كسرة ما قبلها فتحة كـ "تَغْلَبِيّ" في قول مَنْ فتح اللام حملًا على: "نَمَرِيّ"، والفتح في [قاضٍ](٣) أحسن أحسن منه في : "تَغْلِب"؛ لثِقَل الياء والكسرة، كقولك: قَاضِيّ في : قاضٍ، و"حَانِيّ" في: حَانِي"، والمعروف في اسم الموضع الذي يُبَاعُ فيه الخمر: حَانَةٌ(٤)، قال الأخطل(٥):

وخَمرَةٍ من جِبالِ الرُّومِ جاء بها ... ذو حانَةٍ تاجِرٌ أعْظِمْ به حانًا(٦)

---

(١) ينظر بنصه في : الكتاب ٣/ ٣٤٠.

(٢) ينظر: صـ ١٠٧٢ من التحقيق.

(٣) في الأصل: قاضي.

(٤) وأصلُ "حانة": "حانِيَةٌ"؛ لأنّه من "الحُنُوّ"، كأنّها تحنو على من فيها لاجتماعهم فيها على اللذاذة. و"الحانوتُ" مقلوب منه وأصلُه "حَنَوُوتٌ"، فقُدّمت اللام إلى موضع العين، ثمّ قُلبت ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فهو على وِزانِ "رَحَمُوتٍ"، و"رَهَبُوتٍ"، فوزنُه الآنَ "فَعْلُوتٌ" مقلوبٌ من "فَعَلُوتٍ". شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٥٤.

(٥) هو غيَّاث بن غوث بن الصلت بن طارقة من بني تغلب، ولد سنة ١٩ هـ، كان أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشهر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، و الأخطل، نشأ على المسيحية، واتصل بالأسويين فكان شاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق، وتنقل بين دمشق والجزيرة، له ديوان شعر، وتوفي سنة ٩٠ هـ . ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٨، والشعر والشعراء صـ ٣٠١، والأعلام ٥/ ١٢٣.

(٦) البيت من البسيط ، ولم أقع عليه في ديوانه ولا فيما عدتُ إليه من مصادر.، وهو من شواهد : شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٥٥، والمقاصد الشافية ٧/ ٤٦٢. =

فجعل الموضع حَانة، والخَمَّار حانًا، ولعل الذي قال: حانَوِيّ، جعل البقعة حانية؛ لأنها تعطف على الشُرَّابِ باللذة، كما يقال: امرأة حانية على ولدها[١].

و"قَاضَوِيّ" أبدل من الكسرة فتحة على ما تقدم، و"حَانَوِيّ" كذلك، قال/ [٥٤٠ ب] الفرزدق[٢]، وقيل: هو لأعرابي، وقيل : لذي الرُمَّة[٣] :

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ[٤]

ويُرْوَى: وكيف لنا بالشرب فيها وما لنا دَوانِيقُ ...

وبعده:

أنَعْتانُ أم نَدّانُ أم يَنبَرِي لنا ... أغَرُّ كنَصْلِ السَّيْفِ أبْرَزَهُ الغِمْدُ

ويُرْوَى: يَنْبَرِي لَنَا فَتًى مثلُ نَصْلِ السَّيْفِ شِيْمَتُهُ المَجْدُ

= والشاهد فيه قوله: "ذو حانةٍ" و"حانا" حيث جمع بين اللفظين: حان وحانة.

(١) وأصلُ "حانة": "حانِيَةٌ"؛ لأنّه من "الحُنُوّ"، وصيرها كالأم الحانية على ولدها؛ لاجتماعهم فيها على لذاتهم. ينظر : شرح السيرافي ٤/ ١٠٠.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٧٨٨ .

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٨٠٤ .

(٤) البيت من الطويل، لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٦٣، وأساس البلاغة (عين)، ولذي الرمّة في ديوانه ص ٦٦٥، والرواية به: دوانيق، ولسان العرب ٣/ ٢٩٨ (عون)، والمحتسب ١/ ١٣٤، ٢/ ٢٣٦، وللفرزدق في المقاصد النحوية ٤/ ٥٣٨، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٣٢٩، والكتاب ٣/ ٣٤١، ولسان العرب ١٤/ ٢٠٥ (حنا)).

والشاهد فيه قوله: "الحانوي" حيث نسبه إلى "حانة" على غير قياس. والقياس فيه: "الحانيّ".

فمَا حَرَّمَ الرَّحْمَنُ تَمْرًا قَنيتهُ ... وَمَاءً سَقَانَا مِنْ ركيته سَعْدُ

إذَا طُرِحَا فيِ الدَّنِّ صَرَّحَ منهُمَا ... شَرَابٌ إذَا مَا صُبَّ في صَحْنِهِ الوَردُ

نُبَاكِرُ حَدَّ الرَّاحِ حَتَّى كَأَنَّنَا ... نَرَى بالضُّحَى أطْنَابَ مَنْ قَبْلَنَا بَعْدُ(١)

وقيل: البيتان الأولان لذي الرمة، وبقية الأبيات مجهولة، ويقال إن ذا الرُمَّة دخل الكوفة ومعه رفيق، وقد فَنِيَ الزادُ، فتحيَّرا بها، فقال ذو الرُمَّة: كيف لنا وا نعتان– البيتين– فسارع الناس إلى كفايتهما. شاهده: "الحَانَوِيّ" في النسب إلى: "حَانِيَة"(٢) –على ما تقدم– والدَّوَانِيق: جمع دَانِق، وهو عُشْر الدراهم، ويقال: سُدسُه(٣)، والقياس: دَوَانِق، إلا أنه جاء على غير بناء واحده، كأن واحده: دَانَاقًا، فقالوا: دَوَانِيْق(٤). و"نَعْتَان" أي: نشتري بنَسِيئَةٍ من قولهم: "اعْتَانَ الرجل السِّلْعةَ"، إذا اشتراها بنسيئة، من العِينَة بالكسر، وهي: السَّلَف، وادّانَ: إذا أخذه بدَيْنٍ(٥).

---

(١) الأبيات من الطويل، و تنظر بعض هذه الأبيات في: ديوان ابن مقبل، ذيل الديوان (١٩)، تحقيق: د عزة حسن، وديوان ذي الرمة، ملحق الديوان (١٨٦٢) تحقيق: عبد القدوس.

(٢) قال سيبويه: "وقال الخليل من قال في: يثرب يثرَبِيّ، وفي تغلب تغلَبِيّ ففتح مغيرًا، فإنه إن غير مثل يرمي على ذا الحد قال: يرموي كأنه أضاف إلى يرمَىٰ، ونظير ذلك قول الشاعر (البيت) والوجه: الحاني". الكتاب (٣/ ٣٤٠، ٣٤١)، وينظر شرحه للرماني (٨٧ – ٨٩)، تحقيق د. رمضان الدميري (صرف).

(٣) ينظر : اللسان (دنق) ١٠/ ١٠٥.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٢٥: "الذين قالوا: دوانيق وخواتيم وطوابيق إنَّما جعلوه تكسير فاعالٍ، وإن لك يكن من كلامهم. كما قالوا: ملامح والمستعمل في الكلام لمحةٌ، ولايقولون ملمحةٌ، غير أنَّهم قد قالوا: خاتامٌ، حدثنا بذلك أبو الخطاب".

(٥) ينظر : اللسان (دون) ١٣/ ١٦٨.

وينبري لنا، أي: يعترض لنا، أغرُّ أي: كريمٌ مشهورٌ بالكرم كالأغَرِّ من الخيلِ، وقوله : كَنَصْلِ السيفِ أي: ماضٍ، ومراده: أنه يطلب شُربَ الخمرِ لو كان له عند الخَمَّارِ ما يصرفه في ثمنه(١).

قوله: "وليس فيما وراء / [٥٤١ أ] ذلك إلا الحذف"؛ للطول مع اجتماع حروف العلة. وإذا كانت الألف مع خفتها إذا وقعت خامسة تُحْذَف، فحذف الياء مع ثِقَلِها أولى كقولك في: مُشْتَرِي: مُشْتَرِيّ، اسم فاعل من اشتَرَى، و"مُسْتَسْقِيّ" اسم فاعل من : استَسْقَى.

وقالوا في "مُحَيِّي" اسم فاعل من : "حَيَّا يُحَيِّي فهو مُحَيِّي": مُحَوِيّ، حذف الخامسة فبقى كـ "أُمَيَّة"، فمن قال: أُمَوِيّ؛ فرارًا من اجتماع أربع ياءات، حذف الياء الأولى من "مُحَيِّي"، وقلب الثانية ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم واوًا؛ لياء النسب(٢). و"مُحَيِّيّ" كأُمَيِّيّ، يعني: على قول من جوَّزَ اجتماع أربع ياءات(٣). وليس قول من قال: حذف الأولى؛ لاجتماع ثلاث ياءات بصحيح؛ لأنه لو كان كذلك لزمه حذف إحدى الياءات في : مُهَيِّيْمِيّ.

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٥٤.

(٢) ينظر : السابق ٣/ ٤٥٥.

(٣) قال ابن الحاجب في الشافية ص ٤٠ : " وباب مُحَيٍّ جاء على: مُحَوِيّ ومُحَيِّيّ كأُقَوِيٍّ وأُمَيِّيٍّ ". وقال الرضي في شرحها ٢/ ٤٥ : " قال أبو عمرو: مُحَوِيٌّ أجود. وقال المبرد: بل مُحَيِّيٌّ بالتشديد أجود ". وينظر شرح الشافية لنقره كار ص٢٢٠.

تنظر هذه المسألة في الكتاب ٣/ ٣٧٣، وشرح السيرافي٤/ ١٢٣، وابن يعيش ٣/ ٤٥٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٤٥، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٩٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٤٧، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٩٩، وشذا العرف في فن الصرف ص ١٥٤.

فصل [النسبة إلى الاســـم الثلاثي المنتهي بياء أو واو قبلهما ساكن[١]]

قال الزمخشري: وتقول في "غَزْوٍ"، و"ظَبْيٍ"، "غَزْوِيٌّ"، و"ظَبْيِيّ". واختلفوا فيما لحقته التاء من ذلك، فعند الخليل وسيبويه لا فصل، وقال يونس في "ظَبْيَة"، و"دُمْيَة"، و"قِنْيَة": "ظَبَوِيٌّ"، و"دُمَوِيّ"، و"قِنَوِيّ"، وكذلك بنات الواو كـ "غَزْوَة"، و"عُرْوَة" و"رِشْوَة". وكان الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات الواو. وعلى مذهب يونس جاء قولهم: "قَرَوِيّ"، و"زِنَوِيّ"، في "قريةٍ"، و"بني زِنْيَة". وتقول في "طَيٍّ"، و"لَيَّةٍ": "طَوَوِيٌّ"، و"لَوَوِيّ"، وفي "حَيَّةٍ": "حَيَوِيٌّ"، وفي "عَدُوٍّ"، و"كَوَّةٍ": "عَدَوِّيٌّ"، و"كَوِّيّ"[٢].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وتقول في "غَزْوٍ" و "ظَبْيٍ".

الفصل: إذا سكن ما قبل الواو والياء، جرتا مَجرى الصحيح؛ فلذا لم تتغير، تقول في "غَزْوٍ" و "ظَبْيٍ": غَزْوِيّ، و ظَبْيِيّ. **قوله: "واختلف فيما لحقته التاء من ذلك: فعند الخليل وسيبويه[٣] لا فصل"**؛ لأن "ظَبْيَة" و"غَزْوَة" إذا حُذِفَت منهما تاء التأنيث، تبقى كالمذكر[٤].

---

(١) تنظر هذه المسألة في: الأصول في النحو ٣/ ٦٥، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٥٧، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٠، وشرح الشافية لركن الدين١/ ٣٩١، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٦، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٢١.

(٢) ينظر : المفصل صـــــ ٢٦٨، ٢٦٩.

(٣) ينظر رأي الخليل وسيبويه في: الكتاب ٣/ ٣٤٥.

(٤) فالخليلُ وسيبويه يجريان في ذلك على قاعدةِ ما لا تاءَ فيه، فيقولان في "غَزْوَةٍ": "غَزْوي"، وفي "رَمْيَة": "رَميّ"، وفي "دُمْيَةٍ": "دُمْيّ"، وفي "قِنْيَةٍ": " قِنيّ". وهو قياسٌ عندهما. =

وقال يونس[١] في "ظَبْيَة" و"دُمْيَة، و"قِنْيَة": ظَبَوِيّ، ودُمَوِيّ، وقِنَوِيّ، فحرَّكَ الساكن قبل الياء بالفتح، وكذلك بنات الواو كـ "غُزْوَة"، و"عُرْوَة"، و"رِشْوَة" يحرك ما قبل الواو أيضًا بالفتح، ويحتج بقول العرب في بَنِي زِنْيَة[٢]:زِنَوِيّ. قوله: "وكان الخليل يعذره في بنات [الياء دون بنات][٣] الواو؛ لأنه يستفيد بالحركة قلب الياء واوًا، وذلك مطلوب في النسب؛ كراهة اجتماع الياءات، والتحريك في الواو / [٥٤١ ب] لا يفيده شيئًا[٤].

قال سيبويه: " ويقوِّي أنَّ الواوات لا تغيَّر قولهم في بني جِرْوَة، وهم حي من العرب: جِرَوِيٌّ"[٥]. **قوله: "وعلى مذهب يونس جاء قولهم: "قَرَوِيّ و زِنَوِيّ" في :**

=وحكى يونس عن أبي عمرو مثلَ ذلك، وكان يونس يغيِّر ما فيه تاءُ التأنيث، فيفتح الحرف الساكن، وهو الثاني، فيقول في "ظَبْيَةٍ": "ظَبَوِيّ". راجع شرح المفصل ٣/ ٤٥٦.

(١) ينظر رأي يونس في: الكتاب ٣/ ٣٤٧، و شرح الشافية ٢/ ٤٧، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٩٣.

(٢) بنو زِنْيَة : حي من العرب. قاله سيبويه في كتابه "٣/ ٣٤٧"، وينظر : اللسان (زني).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركه في حاشيةً الأصل.

(٤) وكان الخليل يعذر يونس في ذوات الياء دون ذوات الواو، لأن ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياؤها واوًا، فتخف شيئًا، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل، لكن ما يحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل من الثقل، وأما ذوات الواو فيحصل بتحريك عينها ثقل من دون خفة، ولم يرد به أيضًا سماع كما ورد في اليائي قَرَوِي وزِنَوِي وبِطَوِي، ومع ذلك فاختيار الخليل عدم الفصل بين ذوات الياء والواو فيما لحقته التاء فيقول في ظبي وظبية: ظَبْيِيّ، وفي غَزْوٍ وغَزْوَة: غَزْوِيّ. راجع شرح الشافية للرضي ٢/ ٤٨. وتنظر هذه المسألة في: الأصول في النحو ٣/ ٦٥، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٥٧، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٠، وشرح الشافية لركن الدين١/ ٣٩١، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٦، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٢١.

(٥) الكتاب ٣/ ٣٤٨.

"**قَرْيَة وبَنِي زِنْيَة**"؛ لأنهم حرَّكوا وقلبوا الياء واوًا، وذلك عند الخليل وسيبويه شاذ[١].

قوله: "وتقول في "طَيّ" و " لَيَّة": طَوَوِيّ" ، "طَيّ" : مصدر من: طويت الشيء طيًّا، اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلب الواو ياءً وأدغم على القاعدة[٢]. فمن لم يقل: أُمَيِّيّ؛ كراهية اجتماع أربع ياءات، فَكَّ الإدغام وحَرَّكَ العين بالفتح؛ لتنقلب الثانية ألفًا ثم واوًا لياء النسب، ولأن الواو لا تكون ثابتة وقبلها ياء ساكنة. **و "لَوَوِيّ" في النسب إلى : "لَيَّة"** : مصدر لويت الشيء ليًّا،

---

(١) ينظر رأي يونس في : الكتاب ٣/ ٣٤٨.

(٢) إذا اجتمعت الواو والياءُ وكان السابق منهما ساكنًا، قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء الثانية ويشترط لذلك أن يكونا في كلمة واحدة وأن يكون سكون السابق أصليًا وأن لا يكون ذلك السابق بدلًا غير لازم. فلا قلب في نحو يدعو؛ لعدم اجتماعهما، ولا في نحو يقضي وطرا لأنهما في كلمتين ولا في نحو ويل ويوم لأن السابق غير ساكن ولا في نحو قوي بسكون الواو مخفف قوي ولا في نحو روية مخفف رؤية بالهمز لعروض الاجتماع والسكون. وبعض العرب يقلب ويدغم رؤيا ورؤية فيقول رُيا ورُية ويقيس عليه بعض النحويين فيقول في تخفيف قوي: قي. وحكى الكسائي الإدغام في رويا إذا خفف وقرئ شاذًا "إن كنتم للرويا تعبرون" وقال ابن الجزري في النشر ج ١ ص ٣٨٥ إن أبا جعفر قرأ رؤيا بإبدال الهمزة حرف مد بحسب حركة ما قبلها ثم ذكر اختلاف الرواة عنه في نبئنا ثم قال واجمع الرواة عنه على أنه إذا أبدل الهمزة واوًا في رويا والرؤيا وما جاء منه يقلب الواو ياء ويدغم الباء في الياء التي بعدها معاملة للعارض معاملة الأصلي وإذا خفف نحو رؤيا ورؤية ونؤي وادغم جاز الضم والكسر في الراء كما قالوا : لي بالضم والكسر جمع الوي الضم على الأصل في جمع أفعل والكسر على الأصل المعروف وهو أن الضمة تقلب كسرة إذا كانت قبل ياء ساكنة. وهذا البحث مبسوط في شرح الرضي على الشافية ج ٣ ص ١٤٠ والجار بردي على الشافية وحاشيته ص ٢٩٣.

هو كـ "طَيّ" في أن عينه واو ولامه ياء والتحريك، إلا أن فيه حذف التاء. **وفي "حَيَّة": حَيَوِيّ**، فكَّ الادغام وحَرَكَ الياء الأولى بالفتح؛ لتنقلب الثانية ألفًا. والفرق بينها وبين "طَيّ": أن عين "حَيَّة" لامها ياءٌ، وعين "طَيّ" واوٌ. ومن قال: أُمَيِّيّ بأربع ياءات، قال: حَيِّيّ، وكان أبو عمرو يقول : حيِّيّ، و لَيِّيّ[١]. فإن قيل: لِمَ حذفت في : تَحِيَّة الياء في النسب على قول من لم يقل: أُمَيِّيّ، ولم يحذفها من : حَيَّة"، وهما عينان ساكنتان؟ قيل: في "تَحِيّة" زائد كمل به ثلاثة أحرف، فجاز الحذف فيه تشبيهًا بـ "أَحْوَى"، و أما "حَيَّة" فليس فيها زائد، والنسب قد يرد معه المحذوف– على ما يأتي[٢]– فوجب ألا ينقص فيه الاسم عن ثلاثة أحرف، وذا لم أقف عليه لأحد. **قوله: "وفي "دَوٍّ"**: موضع مخصوص، والدَوّ أيضًا: المفازة[٣]. **و "كَوَّة"**– بفتح الكاف وضمها: الطاقة[٤]: **دَوِّيّ، و كَوِّيّ**، قال / [٥٤٢ أ] سيبويه: "لا أغيره لأنه لم تجتمع الياءات، وإنَّما أبدل إذا كثرت الياءات فَأَفِرُّ إلى الواو "[٥] انتهى.

---

(١) النسب إلى حَيّ: حَيَوِيّ؛ لأنه لو نسب إليه على لفظه لاجتمع في آخر الاسم أربع ياءات، وذلك مستثقل في كلامهم، وكان أبو عمرو يقول: حَيِّيّ؛ لأنه ليس فيه زائد. ينظر : شرح الشافية ٢/ ٥٠، والمقتضب ٣/ ١٣٨، والمساعد ٤/ ١٤٣، و توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٧، والهمع ٣/ ٣٩٧، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٨٦- ٤٦٩٣.

(٢) ينظر: صـــــ ١١١٨ وما بعدها .

(٣) قاله الجوهري في صحاحه "دوي": ٦/ ٢٣٤٣.

(٤) الكَوُّ والكَوَّةُ: الخَرْقُ في الحائط، والثقب في البيت ونحوه. "اللسان "كوي": ١٥/ ٢٣٦".

(٥) الكتاب ٣/ ٣٤٥.

وحكى: دَاوِيّ، قال ذو الرُمَّة[1]:

دَاوِيَّة ودُجَى لَيْلٍ كأنّهما ... يَمٌّ تَراطَنَ في حافاتِهِ الرُّومُ[2]

قيل: أراد: دَوِيَّة، فأبدل من الواو الأولى ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة. وقيل[3]: إنه بنى من (الدَوّ) اسمًا على (فَاعِلَة)، فصار في التقدير: دَاوِوَة، فقلب الثانية ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فصارت: دَاوِيَة، ثم نسب إليها على حد النسب إلى (حَانِيَة): حَانِيّ.

---

(١) سبقت ترجمته في صـــــ ٨٠٤ .

(٢) البيت من البسيط، لذي الرمّة في ديوانه ص ٤١٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٣١٠؛ والمقاصد الشافية ٩/ ٢٢٤؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٣٧٧؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٢/ ٧٦٠؛ ولسان العرب ١٣/ ١٨١ (رطن).

اللغة: الداويّة والدوّيّة: الفلاة الواسعة. دجى الليل: ظلامه. اليم: البحر. تراطنوا: تكلّموا بكلام أعجمي لا يُفهم. الروم: سكان روما وما حولها قديمًا. والشاهد فيه قوله: "داويّة" بمعنى دوّية، نسبة إلى الدَّوّ.

(٣) وهو رأي أبي علي الفارسي، وقد ردّ كون الألف مبدلة من الواو بقوله: "فأما من ذهب إلى أن الالف في "داويّة" بدل من العين التي هي واو، فقوله لا دلالة عليه؛ لأنه يجوز أن يكون بنى من "الدو" "فاعلة"، وألحقه ياءي النسب، فحذف اللام كما حذف مما أنشده من قوله:

كأس عزيزٍ من الأعناب عتقها ... لبعض أربابها حانيةٌ حوم

وكما قالوا "رجل ضاويّ"، وإنما هو "فاعلٌ" من "الضوي"، ألحق ياءي الإضافة كما ألحق في قولهم "أحمر" و "أحمريّ" و "أعجم" و"أعجميّ"، والمعنى واحد. وكذلك يجوز أن تكون "داويّة". وإذا احتمل هذا فلا دلالة على ما ذهب إليه من أن الألف في "داويّة" بدل من الواو. ومنع من ذلك أن الواو لم يكثر بدل الألف منها كما أبدل من الياء. راجع المسائل الحلبيات ص ٣٣٧.

فصل [النسبـــــــة إلى "مَـــــــرْمِيّ"]

قال الزمخشري: "وتقول في "مَرْمِيّ": "مَرْمِيٌّ" تشبيهًا بقولهم في "تميميّ" و"هَجَرِيّ" و"شَافِعِيّ": "تَمِيْمِيٌّ"، و"هَجَرِيٌّ"، و"شَافِعِيٌّ"، ومنهم من قال: "مَرْمَوِيّ"، وفي "بَخَاتِيَّ" اسم رجل: "بَخَاتِيٌّ"[(١)].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وتقول في "مَرْمِيّ": مَرْمِيّ"[(٢)].

الفصل مُحَمَّدٌ: إذا كان في آخر الاسم ياءٌ مشددةٌ وقبلها ثلاثة أحرف فزائدًا، فإن كانت المشددة زائدة، حذفتها قولًا واحدًا نحو: تَمِيْمِيّ، إذا نسبت إليه تقول: تَمِيْمِيّ[(٣)]، وإن كانت الثانية أصلًا، كنت فيهما بالخيار، إن شئت شبهتها لزيادتها على الثلاثة بياء (يجري)، وكذلك إذا نسبت إلى "مَرْمِيّ" اسم مفعول من "رَمَى"، فتحذفها وتقول: مَرْمِيّ، فالياء في "مَرْمِيّ" حينئذٍ للنسب، وحذفت المشددة التي كانت قبل النسب؛ كراهة اجتماع أربع ياءات، وإن شئت حذفت الزائدة وأبدلت من الكسرة فتحة كما فعلت في : "نَمِر" و"تَغْلَب" على قول، فانقلبت الياء ألفًا ثم واوًا. ومَن قال: أُمَيِّيّ، لم يجز على قوله: مَرْمِيّ؛ لأن الياء المتحركة من الأوليتين ثبتت خامسة، ولا نظير له، ولم أرَ مَن تَعَرَّضَ له؛ فلذا قال: وتقول في مَرْمِيّ: مَرْمِيّ؛ تشبيهًا بقولهم في تميمِيّ وهِجَرِيّ وشَافِعِيّ. / [٥٤٢ ب] ومنهم من قال:

---

(١) المفصل صـــــ ٢٦٩.

(٢) ينظر : شرح ابن يعيش ٣/ ٤٥٨، و أوضح المسالك ٤/ ٣٣١، والتصريح ٢/ ٣٢٨.

(٣) فيكون لفظه بعد النسب مثلَ لفظه قبل النسب، كأنّهم شبّهوا لفظَه بالمنسوب. و إذا نسب إلى المنسوب، بقي على لفظه. راجع : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٥٨.

مَرْمَوِيّ– تقدم بيانه[١]–، وفي "بَخَاتِيّ" اسم رجل[٢]: بَخَاتِيّ. وتقييده بالتسمية؛ لأنا متى نسبنا إلى الجمع، رددناه إلى واحده – على ما يأتي[٣]–، وحينئذٍ تقول: بَخَتِيّ.

فصل [النسبـــــة إلى المـمـــدود[٤]]

قال الزمخشري: ومما في آخره ألف ممدودة. إن كان منصرفاً كـ "كِسَاءٍ"، و"رِدَاءٍ"، و"عِلْبَاءٍ"، و"حِرْبَاءٍ"، قيل: "كِسَائِيٌّ"، و"عِلْبَائِيّ": والقلب جائزٌ، كقولك: "كِسَاوِيّ". وإن لم ينصرف، فالقلب، كـ"حَمْرَاوِيّ"، و"خُنْفَسَاوِيّ"، و"مُعَيْورَاوِيّ"، و"زَكَرِيَّاوِيّ"[٥].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وما في آخره ألفٌ ممدودةٌ"

الفصل مُحَمَّدٌ: الممدود[٦] إن كان منصرفًا في النكرة سواء في ذلك ما همزته أصلية كـ "قُرَّاء"، وما هي بدل واو كـ "كِسَاءٍ"، همزته بدل من لام "كَسَوْتُ"، لمَّا

---

(١) ينظر : صـــــ ١٠٩٧ من التحقيق.

(٢) وفي اللسان (بخت) ٢/ ٩: البُخْت والبُخْتِيَّة: دَخِيل فِي الْعَرَبِيَّةِ، أَعجمي مُعَرَّبٌ، وَهِيَ الإِبل الخُراسانِيَّة، تُنْتَجُ مِنْ بَيْنِ عربيةٍ وفالِجٍ؛ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِن البُخْتَ عَرَبي.

(٣) ينظر : صـــــ ١١٤١–١١٤٥ من التحقيق.

(٤) تنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٣٥٥– ٣٥٧، والمقتضب ٣/ ١٤٩، والأصول ٣/ ٦٦، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٥٩، والتصريح ٢/ ٣٣٢.

(٥) المفصل صـــــــ ٢٦٩.

(٦) الاسم الممدود : كلُّ اسم في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ زائدةٌ، وهو على أربعة أضرب: ضربٌ همزتُه أصليّةٌ، نحوُ: "قرّاءٍ"، و"وُضّاءٍ"، وهو من "قرأت"، و"وَضُؤت"، والوُضّاءُ: الجميل. =

بُنِيَ "فِعَال"، وقعت لامه طَرَفًا بعد ألف زائدة، فقلبت همزة. أو من "ياءٍ" كـ "رِدَاءٍ"؛ لقولهم: فلان حسن الرِّدْيَة. أو من حرف زائدٍ للإلحاق كـ "عِلْبَاءٍ، و"حِرْبَاءٍ"، فإنهما بدل من ياءٍ زائدةٍ للإلحاق؛ لظهورها في "دِرْحَايَة"، قيل: كِسَائِيّ، و"عِلْبَائِيّ"، بإبقاء الهمزة على حالها، والقلب جائز؛ تشبيهًا بما ألفه للتأنيث كقولك: كِسَاوِيّ. والقلب في "عِلْبَاوِيّ" أجود من "كِسَاوِيّ"، والقلب في "كِسَاوِيّ" أجود من "قُرَّاوِيّ" وإن لم يتعرض له الزمخشري، فهذا حكمه.

قوله: "**وإن لم ينصرف نكرة**"؛ لتعيين همزته للتأنيث، فالقلب كـ "حَمْرَاوِيّ"، و"خُنْفِسَاوِيّ"، و"مُعَيْوِرَاوِيّ" للجماعة من الأعيار(١)، و"زَكَرِيَّاوِيّ" معرب أُجْرِيَ مُجرَى كلامهم، ولا تخلو همزته أن تكون للتأنيث أو للإلحاق، أو منقلبة، فلا يجوز القلب؛ لأن التي تقلب لا تخلو من أن تكون من نفس الحرف، أو من حرفٍ

= وضربٌ همزُته منقلبة عن حرف أصليّ، نحوِ: "كِساءٍ"، و"رِداءٍ"، وأصله "كِساوٌ"، و"رِدايٌ". والواوُ والياءُ إذا وقعتا طرفًا، وقبلها ألفٌ زائدة، قُلبتا همزتَين، والواوُ والياءُ في "كساء"، و"رداء" لامُ الكلمة؛ لأنّه من الكُسْوة والرِّدْية، كقولهم: "فلانٌ حسنُ الرِّدْيةِ".

وضربٌ ثالثٌ همزتُه منقلبة عن ياء زائدة، نحوُ: "عِلْباءٍ"، و"حِرْباءٍ"، ويدلّ على أنّ الهمزة فيه من الياء قولهم: "دِرْحايةٌ" و"دِعْكايةٌ"، لمّا اتّصل بها تاءُ التأنيث، ظهرت الياء؛ لأنها إنّما كانت انقلبت همزةً لكونها طرفًا، فلمّا اتّصلت بها تاءُ التأنيث، وبُنيت على التأنيث؛ خرجت عن أن تكون طرفًا. والضرب الرابع ما كانت همزته منقلبة عن ألف التأنيث، نحوُ: "حَمْراء"، و"صَفْراء"، ولذلك لا ينصرف، وينصرف الضروب الثلاثة.

(١) المَعْيُورَاء: جمَاعَة الأعيار، وَهِي الْحمير. وَسُئِلَ ابْن مناذر عَن أهل بلد دخله فَقَالَ: مَعْيوراءُ تَكادمُ. ينظر : جمهرة اللغة ٣/ ١٢٣٤.

للإلحاق، فلا يجز أن يكون من نفس الحرف؛ لأن الواو والياء لا يكونان أصلًا فيما كان على أربعة أحرفٍ. ولا تكون منقلبة عن حرفٍ للإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول شيء يكون / [٥٤٣ أ] هذا ملحقًا به، وإذا بطلا ثبت أنها للتأنيث، لا فرق في ذلك بين الطويل والقصير؛ لأن همزته للتأنيث وهي متحركة، بخلاف ألف "حُبْلَى"، فشبهت الألف الممدودة بتاء التأنيث، وتلك[١] لا تثبت في النسب، فكذلك هذه[٢]، إلا أن تلك لم تَتَنَزَّل منزلة الجزء فحُذِفَت، وهذه تنَزَّلَت منزلةَ الجزءِ فأُبدِلَت ولم تُحَذَفْ؛ للفرقِ بينها وبينَ تَائِه.

فصل [النسبـــة إلى المختوم بتاء التأنيث ولامُه واو أو ياء[٣]]

قال الزمخشري: وتقول في "سِقَايَة"، و"عَظَايَة": "سِقَائِيٌّ"، و"عَظَائِيّ"، وفي "شَقَاوَةٍ": "شَقَاوِيٌّ"، وفي "رَايَة": "رَايِيٌّ"، "رائِيٌّ"، و"رَاوِيّ". وكذلك في "آيَة"، و"ثَايَة"، ونحوهما"[٤].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: وتقول في "سِقَايَة".

---

(١) أي: تاء التأنيث لا تثبت في النسب.

(٢) أي: ألف التأنيث الممدودة.

(٣) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٣٤٨، ٣٤٩، والأصول في النحو ٣/ ٦٦، وشرح السيرافي ٤/ ١٠٦، والتعليقة على كتاب سيبويه٣/ ١٧٣، وتوجيه اللمع صـ ٥٤٦، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٥٩، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٩٧، والكناش ١/ ٣٧٠، والارتشاف ٢/ ٦٢٥، والمساعد ٣/ ٣٧٥، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧١٨، وهمع الهوامع ٣/ ٤٠٤، والنحو الوافي ٤/ ٧٢٢.

(٤) المفصل صـــ ٢٦٩.

الفصل مُحَمَّدٌ: إذا نَسَبْتَ إلى الاسم لامه ياءً أو واوًا وقبلها ألفٌ زائدة نحو: "سِقَايَة"(١)، حذفت تاء التأنيث على قاعدة النسب، وهي كانت المانعة من قلب الياء همزة؛ لأن الهاء أَخْرَجَتْهَا عن أن تكون طَرَفًا، فقُلِبَت حينئذٍ همزة، ثم دَخَلَت ياء النسب عليها، وكَرِهوا أن يُبقوا الياء؛ كراهة اجتماع الياءات مع القدرة على التغيير. فإن قيل: هَلَّا أقرُّوا الياء بحالها مع تاءِ التأنيث؛ لأن الياء متصلة، فهي كالتاء؟ والجواب: إنه لم يلزم مع تاء التأنيث من اجتماع الياءات مالَزِمَ مع ياء النسب. وقال الشيخ موفق الدين يعيش(٢): "ومَنْ قال "كِسَاوِيّ" و"رِدَاوِيّ"، قال هنا "سِقَاوِيّ"(٣)(٤). انتهى. ونحو "عَظَايَة"(٥): عَظَائِيّ. وأما الواو فتبقى، نحو: "شَقَاوَة"، تقول: شَقَاوِيّ؛ لأنهم قد يَفِرُّون في النسب من الهمزة إلى الواو كـ "كِسَاوِيّ"، فإذا ظَفِروا بالواو، لم يعدلوا عنها. فإن كانت الألف عينًا(٦) نحو: "رَايَة"، فمن قال

---

(١) السقاية – بكسر السين – الإناء الذي يشرب به، ومنه قوله تعالى: (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه) –من الآية ٧٠ من سورة يوسف. وهي أيضا البيت الذي يتخذ مجمعا للماء ويسقي منه الناس، وهي أيضا مصدر بمعنى السقي، ومنه قوله تعالى: { أجعلتم سقاية الحاج} –من الآية ١٩ من سورة التوبة– .ينظر: اللسان (سقي) ١٤/ ٣٩٢.

(٢) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٦٤ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٤٦١.

(٤) وأرى أن (سِقايَة) يجوز فيها وجهان:

إذا تخيَّلنا أن الياء وقعت متطرفة إثرَ ألفٍ زائدة، تقلب همزة وتضاف ياء النسب فيقال: سِقَائِيّ.

وإذا تخيَّلنا أن اجتماع ثلاث ياءات يؤدي إلى الثقل، تقلب الياءُ واوًا ويفتح ما قبلها، فيقال: سِقَاوِيّ.

(٥) العظاية: دُوَيْبَّة مَعْرُوفَةٌ، وَقِيلَ أَراد بِهَا سامَّ أَبْرَص. ينظر : اللسان (عظي) ١٥/ ٧١.

(٦) الألف هنا ليست عينًا، وإنما هي منقلبة عن العين، وهذا هو رأي الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن هذه الألف زائدة.

"أُمَيِّيّ"، قال: "رَايِيّ" بغير همز؛ لأن هذه اللام غير معتلة، وهي أولى بذلك؛ لعدم أربع ياءات. [٥٤٣ ب] ومنهم مَنْ كَرِهَ اجتماع الياءات، والألف قريبة من الياء، ففَرَّ إلى الهمز وشبَّهها بـ "رِدَاءٍ" فقال: "رِدَائِيّ"، ومنهم مَنْ قلبها واوًا؛ إما لأنه لما رآهم يَفِرُّون من الهمز إلى الواو في نحو: "حَمْرَاوِيّ"، و "كِسَاوِيّ"، فَفَرَّ إلى الواو؛ لأنه صَيَّرَ الألف بمنزلة الفتحة، فقَلَب الياء ألفًا ثم واوًا على حد "عَمَوِيّ"، وكذلك في : "آيَة"(١) و"ثَايَة"(٢)، ونحوهما(٣).

---

(١) اختلف العلماء في أصل (آيَة) ووزنها على ستة أقوال: فقال الجمهور أصل آية: أَيَيَة (بوزن شَجَرَة) قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكان القياس يقتضي بقاء العين وقلب اللام فيقل: أَيَاه، لأن اللام طرف وهي أولى بالإعلال والتغيير، وقال قوم: أصل آية: أَيَيَة كشجرة أيضا، ثم قلبت اللام ألفا على ما يقتضيه القياس فصار: أياه مثل حياه، ثم قدمت اللام على العين فصار آية، فوزنها على الأول(فَعَلَة)، وعلى الثاني: (فَلَعَة) (بفتحات فيها)، وقال قوم: أصلها: أَيْيَه بوزن (سَمُرَة)، ثم أعلت العين ألفا على خلاف القياس أيضا، ووزنها: فَعُلَة (بفتح فضم) وقيل: أصلها: أَوْيَة أو: أَوَيَة (كتَمْرَة في الأول وكشَجَرَة في الثاني) ثم أعلت العين على خلاف القياس، وقال الفراء: أصلها: أَيَّة كحَيَّة، ثم قلبت العين ألفا لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها في طائيّ وياجل، وقال الكسائي: أصلها: آيِيَة على مثال ضَارِبَة، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما فحذفت الاولى فزنتها: (فَالَة)، ومثل ذلك يجري في غير آية من هذه الكلمات. راجع شرح الشافية للرضي حاشية (١). وينظر الكتاب ٣ / ٣٥٠، واللسان (أيا) ١٤/ ٦٢ نقلا عن كتاب المصادر للفراء، ومقدمة ابن عطية ٢٨٤.

(٢) الثَايَة : مَأوىٰ الغنم والبقر. ينظر اللسان (ثوا) ١٤/ ١٢٧.

(٣) وعند النسب إليها يجوز فيها ثلاثة أوجه: الأول: أن تبقى الياء كما هي بعد حذف التاء يقال: آيِيّ وثَايِيّ، والثاني: أن تقلب الياء همزة فيقال: آئِيّ وثَائِيّ.
والثالث: أن تقلب الياء واوًا فيقال: آوِيّ وثَاوِيّ.

فصل [النسبـــــة إلى ما كان على حرفيــــن[(١)]]

قال الزمخشري: "وما كان على حرفين، فعلى ثلاثة أضرب: ما يُرَدّ ساقطه، وما لا يُرَدُّ، وما يسوغ فيه الأمران. فالأول نحو: "أَبَوِيّ"، و"أَخَوِيّ"، و"ضَعَوِيّ". ومنه "سَتَهِيٌّ" في "اسْت"، والثاني نحو: "عِدِيّ"، و"زِنِيّ"، وكذا الباب إلا ما اعْتُلَّ لامه، نحو "شِيَة"، فإنك تقول فيه: "وِشَوِيّ"، وقال أبو الحسن: "وِشْيِيّ" على الأصل، وعن ناس من العرب: "عِدَوِيّ"، ومنه "سَهِيٌّ" في "سَهٍ". والثالث نحو "غَدِيّ"، و"غَدَوِيّ" و"دَمِيّ"، و"دَمَوِيّ" و"يَدِيّ" و"يَدَوِيّ"، و"حِرِيّ"، و"حِرَحِيّ". وأبو الحسن يُسَكِّنُ ما أصله السكون، فيقول: "غَدْوِيّ"، و"يَدْيِيّ". ومنه "ابْنِيّ"، و"بَنَوِيّ"، و"اسْمِيّ"، و"سِمَوِيّ" بتحريك الميم، وقياس قول الأخفش إسكانها"[(٢)].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وما كان على حرفين".

الفصل مُحَمَّدٌ: ما حُذِفَ منه حرف من الثلاثي على ثلاثة أضربٍ: لازم الرد وغير لازم، وهو على ضربين: جائز الرد، وغير جائز، فإن كان المحذوف لامًا،

---

(١) تُنظر في: الكتاب ٣/ ٣٥٩، والأصول في النحو ٣/ ٧٦، وشرح السيرافي ٤/ ١١٣، والبديع في علم العربية ٢/ ١٩٨، والتخمير ٣/ ٢٥، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٦٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥٩٧، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٧١، والإقليد في شرح المفصل للجندي ٢ م ٣/ ١٢٤٠- ١٢٤٤، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٩٩، والكناش ١/ ٣٧١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٦٠، وشذا العرف في فن الصرف صــ ١١١، وضياء السالك ٤/ ٢٦٨- ٢٧٣.

(٢) المفصل صـــ ٢٧٠.

فإن رُدَّ في تثنية أو جمع بالتاء، فلا بد من الرد في النسب[١]، نحو: "أَبَوِيّ"؛ لقولهم: "أَبَوَانِ"، و"أَخَوِيّ"؛ لقولهم: "أَخَوَان"، و"ضَعَوِيّ" في : "ضَعَة"، وهو نبت[٢].

وقال السخاوي[٣]: "شجر من الحمض لقولهم ضَعَوَات".

وقال الرُمَّاني: "ومن قال: "ضَعَيَات"، جاز فيه: "ضَعِيّ"، و"ضَعَوِيّ""[٤] انتهى. ولم يَحْكِ سيبويه: "ضَعَيَات"[٥].

و "سَهِيٌّ" في: "است" من القسم الثالث[٦]، فذِكْرُهُ هنا سَهْوٌ. وقال ابن الحاجب: "وقع في بعض النسخ: "است"، وليس بجيد"[٧] انتهى. فذا منه[٨] يدل أنه وقف

---

(١) إنما لزم الرد إذا ردت في تثنية أو جمع؛ لأن النسب قد يرد المحذوف الذي لا يُرَدُّ في تثنيةٍ ولا جمعٍ كما في: يَدٍ ودَمٍ، فلمَّا رَدَّ المحذوف في تثنية وجمع، كان النسب أولى بذلك. ينظر شرح ابن يعيش ٣/ ٤٦٤.

(٢) الضَّعَةُ: شجرٌ من الحَمْضِ، أو نَبْتٌ كالثُّمامِ. القاموس المحيط (وضع) ١/ ٧٧٢.

(٣) ينظر: المفضل شرح المفصل للسخاوي

(٤) ينظر: شرح أصول ابن السراج صـــ ١٩٨(رسالة ماجستير). ونصه: وأما "ضَعَة"،- وهو نبت- فمن قال: ضَعَوَات قال: ضَعَوِيّ لا غير، ومن قال: "ضَعَيَات" قال: "ضَعِيّ" و "ضَعَوِيّ". أ.هـ

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٦٠: " واعلم أنَّ من العرب من يقول: هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك، ويقول: هنوان فيجريه مجرى الأب. فمن فعل ذا قال: هنواتٌ، يردُّه في التثنية والجمع بالتاء، وسنةٌ وسنوات، وضعة وهو نبتٌ ويقول: ضعواتٌ، فإذا أضفت قلت: سنويٌّ وهنويٌّ".

(٦) وهو المحذوف العين؛ لأن أصلها: سَتَه.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٩٩.

وقال ابن الحاجب : "لأن "اسْتًا" يجوز فيه الوجهان: اسْتِيّ وسَتَهِيّ؛ لجريه على قياس ما يجوز فيه الأمران، وأما "سَتٌ" فأصله: سَتَهٌ، فهو قياس ما يجب فيه الرد، فوجب أن يكون: سَتَهِيّ".

(٨) أي: من ابن الحاجب .

على نسخة ليس فيها "اسْت" ولعلها: "سَتٌ" لغة في الاسْت، ولا بُدَّ في النسب إلى هذه اللغة من: "سَتَهِيّ".

و "هَنٌ" من قال: هَنَوَات، رَدَّ في التثنية والجمع والنسب، ومن قال: هَنُكَ، يكون من القسم الثالث مما أنت الرد فيه جائز، وإنما لَزِمَ رد ما لَزِمَ في تثنيةٍ أو جمعٍ؛ لأن النسب أقوى على الرد؛ بدليل جواز رد مالا يُرَدُّ في تثنيةٍ ولا جمعٍ، وهو القسم / [٥٤٤ أ] الثالث.

وقال ابن الحاجب: "إحالةُ النسبِ على التثنية ردٌّ إلى عَمَايَة؛ إذ لا يُعرَف ما الذي يُرَدُّ في التثنية"(١).

مُحَمَّدٌ: بعد تقَدُّم التثنية والجمع ومعرفته، فلا يكون ردًا إلى عَمَايَة. ثم قال(٢): "ومنهم من قال: كل ما كان المحذوف منه غير ياء في موضع اللام متحرك الأوسط ولم يُعَوَّض منه همزة وصل، فهو واجب الردّ، وكذلك ما كان المحذوف منه فاءً معتل اللام"(٣). انتهى. وما ذكره يبطل بما ذكر في : "هَنٍ"، و"ضَعَةٍ". وإن كان المحذوف فاءً أو عينًا، لا يُرَد؛ لبُعدها من ياءي الإضافة، ولأنها لو

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٩٧.

قال ابن الحاجب: "وقد ضبط بعضهم بأن كل موضع رُدَّ في التثنيةِ، وجب الردُّ في النسبِ، وكلُّ موضعٍ لم يُرَدّ في التثنية، جاز الوجهان، وكل موضوع كان المحذوف غير لام لا يجوز الردّ، وليس بجيِّدٍ؛ لأنه ردٌّ إلى عماية؛ إذ لا يُعرَف ما الذي يُرَدُّ في التثنيةِ"

(٢) أي: ابن الحاجب.

(٣) ينظر : المصدر السابق.

ظهرت، لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير بالكسر، وهو القسم الثاني، نحو: "عِدِيّ" في: "عِدَةٍ"، أصلها: وِعْدَة، و"زِنِيّ" في: "زِنَةٍ"، أصلها: وِزْنَة، وكذا الباب.

قوله: "إلا ما اعتلَّ لامه" مستثنى مما حُذِفَ منه غير لامه، نحو: "شِيَةٍ"[1] المحذوف منها فاءٌ هي واو، وأصلها: "وِشْيَةٌ" من: وَشَى يَشِي شِيَة، أُلقِيَت حركة فائها على عينها، وحُذِفَت فاؤها؛ لنقل الواو والكسرة عليها في مصدر أُعِلَّ فعله بالحذف في : يَشِي؛ لأنه ليس اسم معرب على حرفين ثانيهما حرفُ عِلَّةٍ[2]، فوجب رد الفاء[3]؛ ليجري على منهاج كلامهم، وكان رد اللام أولى من اجتلاب حرفٍ زائدٍ، فلما وجب رد الفاء مكسورة على ما كانت في الأصل، فصار مثل : "نَمِر"، فأبدل من كسرة السين فتحة، فانقلبت الياء ألفًا ثم واوًا على قاعدة النسب

---

(١) الشِّيَة: كل لون يخالف معظم لون الفرس. الصحاح (وشي) ٦/ ٢٥٢٤. وأصلها: وِشْيٌ- بكسر الأول وسكون الثاني-، فحذفت الفاء حملًا على حذفها في الفعل المضارع، وحركت العين بالكسرة، وعوض عن المحذوف التاء.

(٢) لأن الثاني عرضة للحذف؛ لالتقاء الساكنين من تنوينٍ أو غيره، فيبقى الاسم على حرفٍ واحد، وفي ذلك إجحاف ببنية الكلمة ، وياء النسب في تقدير الانفصال، فلا يقال: إذا حذفت التاء خلفتها ياء النسب. ولذلك أبدلت الواو من (فو) ميمًا، ولا تثبت الواو إلا مع الإضافة؛ لأنها تحميها من الذف لالتقاء الساكنين. ينظر: التبيان في تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل صـــ ٢٥١.

(٣) في الأصل : زيادة جملة: (مكسورة على ما كانت) بعد قوله: (رد الفاء)، ثم شطب عليها.

في نحو: شَجٍ؛ فلذا قال: فإنك تقول: وِشَوِيّ، هذا مذهب سيبويه[١]، وقال الأخفش: وِشْيِيّ على الأصل[٢]؛ لأنه لمَّا رَدَّ الواو مكسورة، رجعت الشين إلى أصلها وهو السكون، وبقيت الياء على حالها / [٥٤٤ ب] والمذهب الأول[٣]؛ لأن الضرورة أوجبت رد الفاء. أما تسكين العين فلا، ولأنهم لو سكَّنوا الشين لكان ردُّ الفاء كَلَا رَدّ؛ لذهاب الحركة من الشين، ولأنه لا يُعْلَمُ حينئذٍ أهو منسوبٌ إلى (شِيَة) أم (وِشْيَة)[٤].

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٧٠، حيث قال سيبويه: "فإنما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات وحذفوا الفاء، وذلك نحو: عِدَة وأصلها: وِعْدَة، و شِيَة وأصلها: وِشْيَة، فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين، وكذلك أخواتها، وذلك إذا كانت اللام ياء، فيجب الرد، ألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت؛ لأن الفعل قد اعتل بحذف الواو، فردوا العلة في المصدر من جهة كسرة الواو".

(٢) الأخفش يرد المحذوف والسكون؛ لأن الحركة عرضت بعد الحذف، فرد المحذوف يرد الأصل. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٣.

(٣) اختار ابن عمرون مذهب سيبويه، وهو ما أرى رجحانه أيضًا؛ لأن العين متحركة، والضرورة لا توجب أكثر من رد المحذوف، فلم يحتج إلى تغيير البناء.

(٤) في النسب إلى (شِيَة) ثلاثة أقوال: ١- قول الخليل وسيبويه: (وِشَوِيّ)، زيدت واو في أوله؛ لأن أصله: (وِشْيَة)، وحركت الشين؛ لأنها كانت متحركة في "شِيَة"، وفتحها لخفة الفتحة، وأبدلت من الياء واوًا؛ لاجتماع الياءات. ٢- قول الأخفش: وِشْيِيّ؛ ردها إلى أصلها. ٣- قول يونس: وِشَوِيّ. ينظر : الكتاب ٣/ ٣٧٠، والأصول في النحو ٣/ ٨٠.

وتنظر هذه المسألة في: المقتضب ٣/ ١٥٦، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ١٢١،واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٣، والشافية في علم التصريف١/ ٤١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٨، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ١/ ٤٠٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٦٤، والتصريح ٢/ ٦٠٦، =

قوله: "وعن ناسٍ من العرب "عَدَوِيّ" يعني: ردوا الفاء فيما ليس لامه حرف علة، و أخَّروه إلى موضع اللام، وهو رأي الفرَّاء[١]. رَدَّ[٢] الفاء بعد اللام؛ لأنه الموضع الذي يَقْوَى النسب فيه على الرد، وقد نبَّهَ عليه سيبويه، فإنه قال: " فإن قلت: أضع الفاء في آخر الحرف لم يجز، ولو جاز ذا لجاز أن يضع الواو والياء إذا كانت لامًا في أول الكلمة إذا صغرت. ألا تراهم جاءوا بكل شيءٍ من هذا [في التحقير][٣]. وكذا قول يونس، ولا نعلم أحدًا يوثق بعلمه خالف ذلك"[٤].انتهى.

ومنه: "سَهِيّ" في: سَهٍ، لما حذف العين، لم يردها في النسب؛ لِبُعْدِها من يائه، وليس مما لامه حرف علة فيكون من المستثنى.

فإن كان المحذوف لامًا، لم يُرد في تثنية ولا جمع، وهو الثالث، فأنت فيه بالخيار: فمن لم يرد؛ فلأن الأصل قد رُفِضَ، فلم يظهر في تثنيةٍ ولا جمعٍ، ومَنْ

=وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٧١٤- ٤٧١٦، والكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣٧٢، والارتشاف ٢/ ٦١٩، وشرح الأشموني ٤/ ٢٥٨.

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٦٣. قال الرضي: " والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتلة، بعد اللام، حتى يصير في موضع التغيير: أي الآخر، فيصح ردها، فيقول: عِدَوِي وزِنَوِي وشِيَوِي، في عدة وزنة وشية، وحمله على ذلك ما رُوِيَ عن ناس من العرب عِدَوي في عدة فقاس عليه غيره".

(٢) أي: الفراء

(٣) في الأصل: (النحو)، وما أثبته من نص الكتاب. وأرى أنه هو الصواب لأنه أراد أن يقيس النسب على التحقير.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٦٩.

ردَّ؛ فلأن النسب يرد ما تردُّهُ التثنية والجمع؛ لأن النسب أكثر تغييرًا للاسم– على ما بين– نحو: (غَدِيّ) و (غَدَوِيّ) في: غَدٍ، و(دَمِيّ) و (دَمَوِيّ) في: دَمٍ –رَدَّ المحذوف وأبدل من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء واوًا كـ (شَجٍ)–، و(يَدِيّ) و(يَدَوِيّ) في : يَدٍ. وقول مَنْ قال:

جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليقِينِ(١)

ويَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ(٢)

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره: فَلَوْ أَنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا

وقد اضطرب في نسبة هذا الشاهد، فمنهم من نسبه إلى الفرزدق وإلى الأخطل وإلى مرداس بن عمر أو إلى علي بن بدال، وإلى المثقب العبدي.

وانظر: المقتضب ١/ ٢٣١. والبيان والتبيين للجاحظ ٣/ ٦٠. وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤. والمنصف ٢/ ١٤٨. والمخصص ٦/ ٩٢. والوحشيات لأبي تمام/ ٨٤، والخزانة ٣/ ٣٤٩. والجمهرة لابن دريد ٢/ ٣٠٣، وشرح السيرافي ٥/ ٦. **المعنى:** كانت العرب تعتقد أن دماء العدوَّين لا تمتزج بل تسيل في اتجاهين حتى لو ذبحا على حجر واحد، والشاعر هنا يشير إلى هذا الاعتقاد، فيقول: لو أننا ذبحنا على حجر لسار دمي بعيدًا عن دمك مخبرًا عن عدواتنا. **والشاهد فيه** (دميان)؛ إذ رد اللام في تثنية الدم، وهو شاذ، والقياس دمان، ومن العلماء من يخرج ذلك البيت ونحوه على أنه ثَنَّاهُ على لغة من قال " دما " مثل الفتى، فقال دميان كما يقال فتيان.

(٢) جزء بيت من الكامل، وتتمة البيت : يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْد مُحَلِّمٍ ... قد تَمْنَعانِكَ أَنْ تذِلّ وتُضْهَدا

والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٧٦، ٤٨٥، وشرح شواهد الشافية ص ١١٣، ولسان العرب ١٥/ ٤٢٠ (يدي)، والمقرب ٢/ ٤٢، والمنصف ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٨. **والشاهد فيه**: أنه ثنّى "اليد" على "يديان"، فردّ لامه شذوذًا، وقال ابن يعيش في شرحه: إنّه تثنية "يدّى" بالقصر، فلمّا ثُنّي قُلبت ألفه ياءً كـ "فَتَيان" في مثنّى "فتى"، لأن أصلها الياء، والتثنية من جملة ما يردّ الشيء إلى أصله.

لا اعتداد به؛ لأنه من ضرورات الشعر.

و(حِرِيّ) و (حِرَحِيّ) في : حِرٍ[١]. وأبو الحسن[٢] يُسَكِّن / [٥٤٥ أ] ما أصله السكون، يعني: إذا رَدَّ المحذوف فيقول: غَدْوِيّ، و يَدْيِيّ بسكون العين – وتقدم في "شِيَة" الكلام عليه– ويؤيده قول سيبويه: "لأنَّهم ألحقوا ما ألحقوا ولا يريدون أن يُخْرِجُوا عن حرف الإعراب التحرُّك الذي كان فيه، لأنَّهم أرادوا أن يزيدوا بجهد الاسم، فلم يريدوا أن يخرجوا منه شيئاً كان فيه قبل أن يضيفوا، كما أنَّهم لم يكونوا ليحذفوا حرفًا من الحروف من ذا الباب، فتركوا الحروف على حالها، لأنَّه ليس موضع حذف"[٣] انتهى. ويقويه قول سيبويه: "كما قالت العرب في غَدٍ: غَدَوِيٌّ"[٤] بتحريك الدال يدل على مذهب سيبويه[٥].

قوله: ومنه ابنِيّ" يعني: ما في أوله همزة الوصل وقد حُذِفَت لامه، فإن أثبتَّ الهمزة، فلا ردّ؛ لأنها عِوَضٌ مما حُذِفَت، وإن حَذَفتَها، قلت: بَنَوِيّ، قال سيبويه: "فإن تركته على حاله قلت: اسْمِيّ، وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فقلت: سَمَوِيّ"[٦]. انتهى

---

(١) الحِرُ، بتَخْفِيف الرَّاء، الفَرْج. ينظر : اللسان ٤/ ١٨٥ (حرح).

(٢) أبو الحسن الأخفش: سبقت ترجمته في صـــ ٦٩٢ .

(٣) ينظر بنصه في : الكتاب ٣/ ٣٥٨.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٥٨.

(٥) قال السيوطي في النكت، قال أبو حيان: قد رجع الأخفش في الأوسط إلى مذهب سيبويه.

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٦١ بتصرف من الشارح.

وقال سيبويه أيضًا: " وسألت الخليل عن الإضافة إلى ابنمٍ فقال: إن شئت حذفت الزوائد فقلت: بنويٌّ كأنك أضفت إلى ابنٍ. وإن شئت تركته على حاله فقلت: ابنميٌّ كما قلت: ابنيٌّ واستيٌّ". الكتاب ٣/ ٣٦٢.

قوله: "بتحريك الميم" يعني: على قياس قول سيبويه في إبقاء الحركة التي كانت للعين قبل الرد- على ما تقدم-، وقياس قول الأخفش إسكانها على قاعدته في الرد أنه يرد الكلمة إلى أصلها في حروفها، وحروفها إلى سكونها الأصلي إن كان لها.

ومما يجوز فيه الوجهان: (فَم)، وقد ذهب من أصله حرفان؛ لأن أصله: فَوْهٌ، فأبدلوا الميم مكان الواو؛ ليشبه الأسماء المفردة في كلامهم، فهذه الميم بمنزلة العين، فهي بمنزلة ميم (دَم) تثبت في الاسم في تصرُّفِه في الرفع والنصب والجر والإضافة والتثنية، فمَنْ ترك (دَمًا) على حاله في الإضافة، ترك (فَمًا) على حاله، ومَنْ رَدَّ اللامَ في (دَمٍ)، رَدَّ في (فَمٍ) العين / [٥٤٥ ب] فجعلها مكان اللام، كما جعلوا الميم مكان العين، وقالوا: فَمَوَان، فَرَدَّ في التثنية؛ لأن الإضافة أقوى على الرد، فتقول: فَمَوِيّ، ومَنْ قال: فَمَان، فهو بالخيار إن شاء قال: فَمِيّ، وإن شاء : فَمَوِيّ. وإن أضفت إلى (فُو زيدٍ)، فإنما تضيف إلى (فَمٍ)(١).

---

(١) قال سيبويه: " وأمَّا فم فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأنه كان أصله: فوهٌ، فأبدلوا الميم مكان الواو، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم، فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دمٍ، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب، والإضافة والتثنية. فمن ترك دمٌ على حاله إذا أضاف، ترك فمٌ على حاله، ومن ردَّ إلى دمٍ اللام ردَّ إلى فمٍ العين فجعلها مكان اللام، كما جعلوا الميم مكان العين في فمٍ... وقالوا: فموان، فإنما ترد في الإضافة كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء، وتبني الاسم كما تثنِّي به، إلاَّ أن الإضافة أقوى على الردِّ. فإن قال: فمان فهو بالخيار، إن شاء قال: فمويٌّ، وإن شاء قال: فميٌّ. ومن قال: فموان قال: فمويٌّ على كل حال".الكتاب ٣/ ٣٦٥، ٣٦٦. بتصرف.

وكان أبو العباس المبرد يقول: من لم يقل فميّ فحقه أن يرده إلى الأصل، والأصل: فوه، فيقولون: فوهيّ. ينظر: شرح السيرافي ٤/ ١١٧، ١١٨، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٦٦، والارتشاف ٢/ ٦٢٣، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٢٦.

فصل [النسبة إلى "بنت" و"أخت" و"كلتا"]

قال الزمخشري: "وتقول في "بِنْت"، و"أُخْت": "بَنَوِيّ"، و"أخوي" عند الخليل وسيبويه، وعند يونس: "بِنْتِيّ"، و"أُخْتِيّ". وتقول في "كلتا": "كِلْتِيّ"، و"كِلْتَوِيّ" على المذهبين"(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وتقول في بنت"

الفصل مُحَمَّدٌ: (بِنْت)، و(أُخْت) تاء وهما ليستا للتأنيث؛ لسكون ما قبلها(٢)، وليست ألفًا، وإنما هي للإلحاق فيهما بـ (فِعْلٍ) و(فُعْلٍ)، فهما بمنزلة (تاء) عِفْرِيْت، ولذا لو سُمِّيَ بأحدهما مذكرٌ، صُرِفَ نصَّ على ذلك سيبويه(٣)، لكنها لما لم تثبت في الجمع – على ما قرر في موضعه(٤)–، أشبهت تاء التأنيث فحُذِفَت في النسب كما تحذف تاء التأنيث، ووجب رد الأصل فقيل: بَنَوِيّ وأُخَوِيّ(٥) عند

(١) المفصل صـ ٢٧٠.

(٢) وتاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحًا.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٢١، (باب مالا ينصرف)، وفيه: "وإن سمّيت رجلاً بـ"بنت" أو "أخت" صرفته.

(٤) ينظر : صـ ٦٩٦ من التحقيق.

(٥) وتضم الهمزة في النسب إلى أخت، فيقال: أُخَوِيّ- بضم الهمزة-؛ ليدل على أنه منسوب إلى أخت، لا إلى أخ رفعاً للالتباس، ورده الفارسي بأن "أخت" عرض له الضم لأجل التاء، فإذا زالت التاء رجع إلى أصله في الجمع والنسب، وألزمه ابن خروف أن يقول في الجمع: أخواتٌ؛ لأنه بناءٌ يسلم فيه الواحد. ولما غيروا في الجمع غيروا في النسب. ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٧/ ٥٦٤.

الخليل وسيبويه[١]، وعن يونس[٢]: بِنْتِيّ و أُخْتِيّ؛ لأنهما لما لم يكونا للتأنيث، لم يُحذفا كما لم تحذف (تاء) عِفْرِيت إذا نسبت إليه، والفرق بينهما: أن (تاء) بِنْت أشبهت تاء التأنيث لَمَّا حُذِفَت في الجمع بالألف والتاء، فأُجرِيَت مُجراها، بخلاف (تاء) عِفْرِيت. وقال سيبويه: " وينبغي له أن يقول: هَنْتِيٌّ في: (هَنَةٍ)؛ لأنَّه إذا وصل فهي تاء كتاء التأنيث. وزعم الخليل أنَّ من قال: بِنْتِيّ، قال: هَنْتِيّ و مَنْتِيّ وهذا لا يقوله أحد"[٣]. انتهى . وذا لا يلزم يونس؛ لأن (التاء) في : (هَنْت)، و(مَنْت) تقلب (هاء) في الوقف، بخلاف (تاء) بِنْتٍ، فكانتا أقرب إلى تاء التأنيث فلم تثبُتَا، ولأن ما قبل التاء في (هَنْتٍ) لا يلزم السكون وصلًا ووقفًا، بخلاف (تاء) بِنْتٍ، فافترقا. [٥٤٦ أ] وتقول في (كِلْتَا): كِلْتِيّ، هذا قول يونس كما قال: أُخْتِيّ، و(كِلْتَوِيّ) أيضًا على مذهب يونس، قال أبو علي في الشيرازيَّات: "ومَنْ قال: حُبْلَوِيّ، قال: كِلْتَوِيّ"[٤]. انتهى. فقوله: "**على المذهبين**" يعني: في الألف إذا وقعت رابعة زائدة، فأما على قول الخليل وسيبويه فتحذف التاء كما في

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٦٠، ٣٦٢ وفيه يقول سيبويه: "وأما "بنت" فإنك تقول: بَنَوِيّ من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء. وفي "أخت" يقول: "وإذا أضفت إلى أخت قلت: أَخَوِيّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس، وذا القياس قول الخليل".

(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٦١، وفيه يقول: "وأما يونس فيقول أختيٌّ وليس بقياس". وكذلك ينظر : الأصول في النحو٣/ ٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٦، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٥٢.

(٣) ينظر بنصه في: الكتاب ٣/ ٣٦٣.

(٤) المسائل الشيرازيات صـــــ ٤٤٦. وتمام النص: "فإن أضاف إلى "كِلْتَا" قال في قول يونس: كِلْتِيٌّ، كما يقول: أُخْتِيٌّ، ومن قال "حُبْلَوِيٌّ" قال: كِلْتَوِيٌّ" على قياس قوله، كما يقول في "شَرْوَى و دُنْيَا: شَرَوِيٌّ و دُنْيَوِيٌّ، وعلى قول الخليل يحذف التاء كما تحذف من أُخت، ويرُدُّ ما التاءُ بدلٌ منه فيقول: كِلَوِيٌّ".

: (بِنْت) على قولهما، وترد الكلمة إلى أصلها، وهي: (كِلَا)، وتحذف ألف التأنيث منه كما في: (جَمَزَى) حين نسبت إليه لتحرك حروفه(١). وظَنَّ مَنْ اعتقد(٢) أن قول الزمخشريّ على المذهبين، يريد: مذهب سيبويه ويونس، طرق إليه أن الزمخشريّ أخطأ، وليس للزمخشريّ ذنب.

ويجوز على قول يونس وجهٌ ثالث: (كِلْتَاوِيّ) كـ (حُبْلَاوِيّ) . وكان الجرمي يقول: إنها (فِعْتَلٌ)(٣)، وهذا الوزن لا نظير له، وإن اعتقد أنها للتأنيث كان أبعد؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشوًا. وعلى قياس قوله تقول: (كِلْتَوِيّ) على الأفصح؛ لأن الألف لام، ويجوز : كِلْتِيّ كـ (مَرْمِيّ)(٤).

---

(١) تحذف الألف من (جَمَزَىٰ)؛ اجراءً للألف مَجرىٰ الياء، قال سيبويه: " وأما "جمَزَىٰ" فلا يكون جمزويّ ولا جمزاوِيّ؛ لأنها ثقلت وجاوزت زنة ملهىٰ". ينظر : الكتاب ٣/ ٣٥٤، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٤٤، واللباب في علل البناء والإعراب١/ ٥٠٩، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد ٣/ ٣٥٩، والارتشاف ٢/ ٦٠٦، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ص ١٠١٨.

(٢) وهو ابن يعيش. ينظر : شرح المفصل ٣/ ٤٦٨.

(٣) ينظر : إيضاح الشعر صـــ ١٤٨، والخصائص ١/ ٢٠٣، وسر صناعة الإعراب صـــ ١٥١.
قال الجرمي: إن ألف "كِلْتَا" هي لام الكلمة، وليست التاء بدلًا من اللام ولا فيها معنىٰ التأنيث، فيقول: كِلْتَوِيّ كــ "أَعْلَوِيّ"

(٤) وليس ليونس في كلتا قول، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلىٰ أخت وبنت، وليس ما جوز من النسب مع وجود التاء فيهما مطردا عنده في كل ما أَبدل من لامه تاء حتىٰ يقال إنه يلزمه كِلتِي وكلتوي وكلتاوي كحبليّ وحُبْلَوِي وحبلاوي،، ولو كان ذلك عنده مطردًا لقال مَنْتِي وهَنْتِي أيضاً ولم يلزمه الخليل ما ألزمه". شرح الرضي ٢/ ٧٠.
الكتاب ٣/ ٣٦٣، وشرح الكافية ص ١٩٥٦، والأشموني ٤/ ١٩٥.

فصل [النسبـــة إلى المُركَّـــب[١]]

قال الزمخشري: وينسب إلى الصدر من المركبة، فتقول: "مَعْدِيّ"، و"حَضْرِيّ"، و"خَمْسِيّ"، في "خَمْسَةَ عَشَرَ" اسمًا، وكذلك: "اثْنِيّ" أو "ثُنَوِيّ" في "اثْنَى عَشَر" اسمًا، ولا يُنْسَبُ إليه وهو عددٌ، ومنه نحو: "تَأَبَّطَ شَرًّا"، و"بَرَقَ نَحْرُهُ"، تقول: "تَأَبَّطِيّ"، و"بَرَقِيّ"[٢].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "ويُنْسَبُ إلى الصدرِ من المُرَكَّبَة".

الفصل مُحَمَّدٌ: الثاني من (بَعْل بَكّ) إذا رُكِّبَ، بمنزلة تاء التأنيث – على ما ذكر في مالا ينصرف[٣]–، فتحذف كما تحذف التاء؛ فلذا قال: "ويُنَسَبُ إلى الصدر

---

(١) الأسماء المركبة في اللغة العربية وردت على أنواع مختلفة، فمنها: المركب الإسنادي، والمركب المزجي، والمركب العددي، والمركب الإضافي، وهي مع اختلافها تتفق في كيفية النسب إليها؛ إذ ينسب إلى الجزء الأول منها ويُحذف الثاني؛ لأنه ثقيل، فلو نُسِب إليه دون حذف شيء لازداد ثقلًا بياء النسب، وإذا كان يحذف لأجل ياء النسب : الياء المشددة وياء فعيلة، وغير ذلك، فما بالك بعجز المركب!؟.

وتُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٣٧٤، والمقتضب ٣/ ١٤١–١٤٣، وشرح السيرافي ٤/ ١٢٤، والبديع في علم العربية ٢/ ٢٠٦، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٦٩، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٠٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٧١- ٧٦، والإقليد في شرح المفصل للجندي ٢ م٣/ ١٢٤٧، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٤٠٨- ٤١٠، والارتشاف ٢/ ٥٩٩- ٦٠٣، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٨٠–٤٦٨٣.

(٢) ينظر : المفصل صـــــ ٢٧١.

(٣) قال ابن عمرون في باب (ما لا ينصرف): ":تجري مجرى التأنيث في أَنَّ أخرَ الحرفِ قبلها مفتوحٌ، أو مُنَزَّلٌ منزلةَ المفتوحِ أو ألفٌ كـ "نَوَاةٍ"، أو ما أشبهَ الألفَ كـ (ياء) معدي كَرِب، وأنَّ تاءَ التأنيثِ =

من المركبة[١]، فتقول : مَعْدِيّ في النسب إلى: مَعْدِي كَرِب، بحذف (كَرِب)، فيبقى (مَعْدِيّ) كـ (قَاضِيّ)، فمَنْ حذف التاء قال: قَاضِيّ، ومَنْ لم يحذِفْها قال: قَاضَوِيّ، فتقول هنا: مَعْدَوِيّ، و(حَضْرِيّ) في: حَضْرَمَوْت. والمركب عَدَدًا من أَحَدَ عَشَر إلى تِسْعَةَ عَشَر إذا جعل اسمًا، يعني: عَلَمًا ونُسِبَ إليه، حُذِفَ (عَشَر)، فقيل: خَمْسِيّ كـ (حَضْرِيّ)، وكذلك [٥٤٦ ب] (اثْنِيّ) في: (اثْنَا عَشَرَ) اسمًا، ولا يُنْسَبُ إليه وهو عدد؛ لأن حذف الثاني يُوْرِث لَبْسًا بخلاف العَلَم[٢].

فإن قيل: فيُلْبِس أيضًا بالنسب إلى مَنْ اسمه خمسة واثنين؟ قيل: ذلك نادر مع أن العلم يدخلُهُ من التغيير مالا يدخلُ غيره نحو: الترخيم[٣]،

=زيادةٌ من غيرِ أَنْ يكونَ لها معنًى ينفردُ به، ولو كان للثاني معنًى ينفردُ به لجَرَىٰ مَجرَىٰ خمسةَ عَشَرَ، وخرج عن حدِّ ما هو بمنزلةِ تاءِ التأنيثِ في استحقاقِ الإعرابِ" ينظر: شرح المفصل لابن عمرون ٧٩أ.

(١) في الأصل: (الكلمة المركبة)، وشطب على كلمة: (الكلمة).

(٢) ولأنه قبل جعله علمًا لا يمكن حذف أَحد جزأَي المركب المقصود منه العدد، إِذ هما في المعنىٰ معطوف ومعطوف عليه، إِذ معنىٰ خمسة عشر: خمسة وعشر، ولا يقوم واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر. شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٣.

(٣) الترخيم في اللغة: التسهيل والترقيق، وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، وينقسم إلى قسمين: ترخيم تصغير، وترخيم نداء. ترخيم التصغير : وهو يقتضي إيقاع صيغة التصغير على الكلمة المراد تصغيرها بعد تجريدها من الزيادة، مثل: تصغير (أحمد) على : حُمَيْد، و (مُدَحْرِج) على: دُحَيْرِج، و (مكرم) على : كُرَيْم.

و ترخيم النداء: حذف آخر المنادىٰ إذا لم يكن اسم جنس نحو: فُلُ، أو مندوبًا نحو: وا محمداه، أو مستغاثًا نحو: يا لَخالد لإنقاذ الأمة. ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور / محمد سمير نجيب اللبَّدي صـــ ٩٢/ ١٢٧، والتعريفات للجرجاني صـــ ٥٦.

والحكاية[١]، وغير ذلك، فاحتمل الحذف كذلك. وأجاز أبو حاتم السِّجِسْتَانِي[٢] [النسب][٣] في مثل هذا إليهما مفردين، فتقول: ثوب أَحَدِيّ عَشَرِيّ، وإِحْدَوِيّ عَشْرِيّ[٤]، وأنشد:

تزَوَّجْتُها راميَّة هُرْمُزيَّة ... بِفَضْلَةِ مَا أَعْطَى الأميرُ مِنَ الرِّزقِ[٥]

(١) الحكاية: هي المماثلة، وفي الاصطلاح: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير، وتتحق بـ(أي) الاستفهامية، وبالعَلَم من بعد (مَنْ) المُستفهَم بها. وطبيعة الحكاية أن تقع المماثلة بين اللفظ المحكي والمحكي به في كل ما بينهما من إعراب أو تذكير وإفراد وما تتفرع عنهما. ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية للبدي صـ ٦٦.

(٢) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، أبو حاتم، من كبار العلماء باللغة والشعر، من أهل البصرة، كان المبرد يلازم القراءة عليه. له نيف وثلاثون كتابًا، منها : ما تلحن فيه العامة، والأضداد، والمعمرين، والوحوش، وتوفي سنة ٢٤٨هـ . ينظر: إنباه الرواه ٢/ ٥٨، ووفيات الأعيان ٢/ ٤٣٠، والأعلام ٣/ ١٤٣.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، وليست في الأصل.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٦٩، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٧٢، ٧٣، والمقاصد الشافية ٧/ ٥١٨، والتصريح ٢/ ٥٩٩.

(٥) البيت من الطويل، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

والبيت من شواهد : شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٣، ٤/ ١١٥، والتذييل والتكميل ٩/ ١٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٥٨، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٠٠، والمقاصد الشافية ٧/ ٥١٦، ٥١٨، ٥٣٣، والتصريح ٢/ ٥٩٩، وشذ العرف في فن الصرف صـ ١١٠، وضياء السالك ٤/ ٢٧٩.

والاستشهاد به على أن الشاعر نسب إلى المركب المزجى بالحاق ياء النسب بكل جزء من جزأيه – قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٦٠١: " وتركيب المَزْج يحذف الجزء الثاني منه فتقول في بعلبك بَعْلِيٌّ، وأجاز الجرمي النسب إلى =

يريد : النسب إلى : ["رَامَ هُرْمُز "][١]. وخيَّر الجَرْمِيّ[٢] بين (مَعْدِيّ) وبين (كَرْبِيّ)، و (بَعْلِيّ) و(بَكِّيّ) في: (بَعْلَ بَكّ)، و(سَمْرِيّ)، و (قَنْدِيّ) في : (سَمَرْقَنْد). ومنهم من يقول: (حَضْرَمِيّ) كقولهم في المضاف: (عَبْدَرِيّ) في : عَبْدِ الدَّارِ[٣].

قوله: "ومنه" يعني: مما حُذِفَ منه الكلمة الثانية، نحو: (تَأَبَّطَ شَرًّا)، و(بَرَقَ نَحْرُهُ) يعني: الجمل المُسَمَّى بها[٤].

اعلم أن الجمل المُسَمَّى بها إذا أردت النسب إليها، حذفت غير الكلمة الأولى؛ لأن ياء النسب توجب للاسم أن يدخُلَه الإعراب، والجملة تُحْكَى، فيتناقضان؛ فلذا لَزِمَ حذف غير الكلمة الأولى؛ ليبقى مفردًا كسائر الأسماء المنسوب إليها، وأبقى

= الجزء الثاني مقتصراً عليه. فتقول: بَكّيٌّ، وغير الجرمي كأبي حاتم لا يجيز ذلك إلا منسوبًا إليهما (أي إلى الصدر والعجز معا) قياسًا على " رامية هرمزية " أو يقتصر على الاول.

(١) في الأصل: (أم هرمز)، والصواب ما أثبته. ورام هرمز: بلد . ينظر: الصحاح (رهم) ٥/ ١٩٣٩.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٧٤٩، وينظر رأيه في : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٦٩، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٧٢، ٧٣، والمقاصد الشافية ٧/ ٥١٨، والتصريح ٢/ ٥٩٩.

(٣) اشتقاقهم من الاسمين اسمًا واحدًا على (فَعْلَل) ليس بقياس، قال ابن هشام: ينبغي ألا يتجنب اللبس، بل يقال: عَبْدِيّ كما قال الشاعر: وهم صلبوا العَبْدِيّ؛ وذلك لأنهم لم يجتنبوه في النسب إلى مصطفى ومصطفين، ومسجد ومساجد، وإلى خمسة وإلى خمسة عشر، وبالجملة فالقول بمراعاة اللبس هدمٌ لقواعد الباب. حاشية الصبان ٤/ ١٤٣.

(٤) الذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية، فقد سموا " تأبط شرا " وسموا " شاب قرناها " وسموا " ذرى حبا " ويشكر، ويزيد، وتغلب، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية. شرح ابن عقيل ١/ ١٢٥.

الصدر؛ لأن الآخر أولى بالحذف؛ لأنه وقع طَرَفًا للأول، والأطراف محل التغيير؛ بدليل الإعراب، تقول: تَأَبَّطِيّ، و بَرَقِيّ(١).

وقال الشيخ موفق الدين يعيش: " و"ذَرَّوِيّ" في "ذَرَّى حَبًّا". حذفت من "تأبّط شرًّا" المفعول، ونزعت الفاعلَ من الفعل، ليخرج من أن يكون جملةً، وما علمنا أحدًا نسب إلى شيء من ذلك إلَّا إلى "تأبّط شرًّا"، / [٥٤٧ أ] والباقي قياسٌ. وإنّما وجب النسب إلى الأوّل؛ لأنّ الحكاية في معنى المركّب والمضاف من حيث كان أكثرَ من اسم واحد، بل هو في الحكاية أبلغُ، لأنه قد يكون أكثرَ من اسمَيْن"(٢) انتهى. وقال سيبويه: " تَأَبَّطِيٌّ. ويدلك على ذلك أنَّ من العرب من يفرد فيقول: يا تأبَّط أقبل، فيجعل الأول مُفْرَدًا. فكذلك تُفْرِدُه في الإضافة، وكذلك حيثما وإنما ولولا وأشباه ذلك تجعل الإضافة إلى الصدر؛ لأنها حكاية. وسمعنا من العرب من يقول: كُوْنِيٌّ، حيث أضافوا إلى: كُنْت، وأخرج الواو حيث حَرَّكَ النونَ"(٣) انتهى. وبعضهم يقول: (كُنْتِيّ)(٤)،

---

(١) وأجاز الجرمي أن يُنسبَ إلى الأول أو الثاني في المركب الإسنادي كما أجاز ذلك في المركب المزجي، فكما يقال في (بَعْلَبَّكّ): بَعْلِي، أو بَكِّيّ، تقول في تأبَّطَ شرًا: تأبَّطِيّ، أو شَرِّيّ.

ينظر قول الجرمي في: شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٢.

(٢) ينظر بنصه في: شرح المفصل ٣/ ٤٧٠.

(٣) ينظر بنصه في: الكتاب ٣/ ٣٧٧.

(٤) ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

فأَصَبَحْتُ كُنْتِيًّا وأصبحتُ عاجِنًا ... وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ =

وعَابَه أبو العبَّاس وقال: هو خطأ[١]. وبعضهم : (كُنْتُنِيّ) بزيادة نون[٢] . كل هذا فيمن يكثر قول (كُنْتُ)، وكل هذا لا يُسْتَبْعَدُ في النسب؛ لأنه يُغَيِّر الاسم – على ما تقدم– فجاز فيه ذلك، فأُضِيفَ إليه ولم يُثَنَ ولم يُجْمَعْ، خُصَّت النسبة بذلك؛ لأن المنسوب غير المنسوب إليه، بخلاف التصغير والجمع، فإنه ليس يخرج الاسم عن حاله، وكان المنسوب قد يُنْسَبُ إلى بعض حروف المنسوب إليه كحذف ألف (حُبْلَى)، و (حُبَارَى)، وأحد الاسمين في (بَعْلَ بَكّ)، وتاء التأنيث من (طَلَحَة)، كذلك نَسَبوا إلى بعض حروف الجملة.

= البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٢٧٧ (عجن)، ٣٦٩ (كون)؛ ومجمل اللغة ٢٣/ ٤٥٠؛ والمخصص ١٣/ ٦٤٦؛ وأساس البلاغة (كنت)؛ وتاج العروس ٥/ ٧٠ (كنت)، (عجن)؛ (كن). والكنتيّ: القويّ الشّديد. والعاجن: المُعتمِدِ على الأرض. بِجُمعهِ إذا أراد النّهوضَ من كِبَرٍ أو بُدْنٍ.

(١) الذي في شرح ابن يعيش ٣/ ٤٧٠: " وقد عاب أبو العباس كنتنيا ".

(٢) أتوا بنون الوقاية؛ ليسلم لفظ (كُنْتُ) بضم تائه، ومنه ما أنشده ثَعْلَبٌ [من الطويل]:

ومَا أنتَ كُنْتِيٌّ وما أنَا عاجِنٌ ... وشَرُّ الرِّجال الكُنْتُنيُّ وعاجِن

والبيت للأعشى في الدرر ٦/ ٢٨٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٩٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٨٢؛ وتذكرة النحاة ص ٥٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٢٤.

الكُنتي: الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا (اللسان (كون) ١٣/ ٣٦٩، والعاجن: الذي لا يقدر على النهوض من الكِبَرِ إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتمادًا تامًا كأنه يعجن. المصباح المنير ٢/ ٣٩٥.

والشاهد فيه قوله: "الكنتنيّ" في النسبة إلى "كنت"، وهذا شاذّ، وقيل: خطأ.

فصل [النسبـــــة إلى المــــركَّب تركيبـًــا إضافيًّـــا[1]]

قال الزمخشريّ: والمضاف على ضَرْبَيْنِ: مضاف إلى اسم معروف يتناول مسمًّى على حِيَاله، كـ "ابْنِ الزُّبَيْرِ"، و"ابْنِ كُرَاعٍ"، ومنه الكُنَى كأَبِي مُسْلِمٍ وأَبِي بَكْرٍ، ومضاف إلى ما لا ينفصل في المعنى عن الأول كامْرِيءِ القَيْسِ وعَبْدِ القَيْسِ. فالنسب إلى الضرب الأول: زُبَيْرِيّ، وكُرَاعِيّ، ومُسْلِمِيّ، وبَكْرِيّ، وإلى الثاني: "عَبْدِيّ، ومَرْئِيّ"، قال ذو الرمة [من الوافر]:

ويَذْهَبُ بَيْنَهَا المَرْئِيُّ لَغْوًا ....

وقد يُصَاغُ منهما اسم فينسب إليه كعَبْدَرِيّ، وعَبْقَسِيّ، وعَبْشَمِيّ[2].

ش: قال صاحب الكتاب[3] فصلٌ: "والمضاف على ضربين".

الفصل مُحَمَّدٌ: إذا نَسَبْتَ إلى المضاف[4] فلا بُدَّ من حذف أحد الاسمين؛ لأنهما اسمان قد عمل أحدهما في الآخَر، فأشبها الجملة، إلا أن منه ما يُحذَفُ منه

(١) تُنظر في: الكتاب ٣/ ٣٧٥، والمقتضب ٣/ ١٤٣، وشرح السيرافي ٤/ ١٢٤، والبديع في علم العربية ٢/ ٢٠٦، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٧٠، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٠٣، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٧٤- ٧٦، والإقليد في شرح المفصل للجندي ٢ م٣/ ١٢٥٠، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٤١٠، والارتشاف ٢/ ٦٠٠- ٦٠٣، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٨٠-٤٦٨٣.

(٢) ينظر: المفصل صـــــ ٢٧١.

(٣) أي: الزمخشري: صاحب كتاب المفصل.

(٤) لا يُنسب إلى المركبات الإضافية إلا بعد جعلها أعلامًا مثل: امرئ القيس وابن الزبير؛ لأنها قبل جعلها أعلامًا ليس لمجموع المركب معنىً مفرد ينسب إليه كما في امرئ القيس وابن الزبير، فلو نسب إليها قبل =

الأول ويجعل ياءي النسب في الاسم الذي صار به معرفة، فهو أبيَن وأشهَر، ولا يخرج الأول من أن يكون النسب إليه وله / [٥٤٧ ب] ومن ثَمَّ قالوا في (أبي مُسْلِم): مُسْلِمِيّ، وذا معنى قول الزمخشري: "مضاف إلى اسم يتناول مُسَمَّى على حياله كـ (ابن الزُّبَيْرِ)، و (ابن كُرَاع)، ومنه الكُنَى[١] كـ أبي مُسْلِم، وأبي بَكر[٢]. ومنه ما يُحذَف الثاني على قاعدة المركب. وإياه عَنِيَ الزمخشري بقوله: "**ومضاف إلى ما ينفصل في المعنى عن الأول كـ (امرىء القيس)، و(عبد الدار)**، هذا منقول من الإضافة إلى العلمية، فلم ينفرد أحدهما بتعريفٍ ولا معنىً فأشبه (بَعْلَبَك) بخلاف الضرب الأول. فإن قيل: الكُنَى قد جعلتها مما ينفرد الثاني بمعنىً، وليس كذلك؛ لأنها تكون للأطفال ولِمَنْ ليس له ولد، وحينئذٍ لم يقصد بالثاني

=جعلها علمًا كما في: غلام زيد، فإنما ينسب إلى غلام أو إلى زيد، فيكون ذلك من قبل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف؛ لأن كل واحد منهما باقٍ على معناه. (شرح الشافية ٢/ ٧٣ . نكت السيوطي).

(١) الكُنْيَة: بضم الفاء وكسرها وهي: أحد أقسام العلم، وقسيمة الاسم واللقب، ويميزها عنهما أنها مصدرة بأب أو أم كأبي خالد وأم علي، ومثلهما أيضًا ما صدر بابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة. معجم المصطلحات النحوية والصرفية صـــــ ١٩٧.

(٢) يقال في النسب إليها: مُسْلِمِيّ وبَكْرِيّ، بالنسب إلى العجز وحذف الصدر، وهذا مما يستثنى من المركب الإضافي؛ لوقوع اللبس فيه لو نُسِبَ إلى صدره، وذلك في الأسماء التي يتحد فيها لفظ المضاف، ويختلف لفظ المضاف إليه كما في الكنى، وكذلك الأسماء المصدرة بابن مما صار علمًا بالغلبة مثل: ابن عباس، وابن خلدون، وابن زيدون، نقول في النسب إلى تلك المركبات: عبَّاسِيّ، وخلدونِيّ، وزَيْدُونِيّ.

فإن لم يطرد اللبس ولكنه كثر كما في الأعلام المصدرة بلفظ (عبد) مثل: عبد الدار، وعبد القيس، وعبد مناف. فالقياس النسب إلى الصدر، فيقال: عَبْدِيّ، ويجوز النسب إلى العجُز تجنُّبًا للبس فيقال: الدَّارِيّ، والقَيْسِيّ، ومَنَافِيّ هذا هو القياس المطرد. راجع : شرح الشافية ٢/ ٧٥.

مُسَمَّىً على حَيَالِه؛ لانتفاء ذلك في التحقيق؟ قيل: أصلها القصد إلى الثاني، وإنما أُجْرِيَت في هذه المواضع تفاؤلًا، والمراد بها: ما هو أصلها؛ فلذا جرت في هذه المواضع مَجرَى وقوعها في التحقيق، **فالنسب إلى الضرب الأول**، يعني: ما ينفرد الثاني فيه بمعنىً: **زُبَيْرِيّ، و كَرَاعِيّ، ومُسْلِمِيّ، وبَكْرِيّ.**

وإلى الثاني: وهو ما لا ينفرد الثاني: عَبْدِيّ في: عَبْدِ الدَّارِ، و مَرْئِيّ في: امْرِىءِ القيس، قال ذو الرُّمَّة يهجو رجلًا اسمه امرؤ القيس، وقيل: رآه جرير بن الخَطَفِي وهو يُنْشِيءُ فقال: هل أُعِينُك ببيتٍ أو بيتين وأنشأ[١]:

يَعُدُّ النَّاسِبُوْنَ إِلَى تَمِيْمٍ ... بُيُوْتَ الحَيِّ أَرْبَعَةً كِبَارَا[٢]

---

(١) أَخْبَرَ عَلِيُّ بن هَارُوْنَ المُنَجذِم عَنْ أَبِي أَحْمَد يَحْيَى بن عَلِيّ عَنْ أَبِي الحَسَنِ عَلِيّ بن يَحْيَى عَنْ مُحَمَّد بن عُمَرَ الجُرْجَانِيّ عَنْ بَعضِ أَهْلِ العِلْمِ قَالَ: مَرَّ ذُو الرُّمَّةِ بِجَرِيْرٍ فَقَالَ: يَا غِيْلَان أَنْشُدْنِي مَا قُلْتَ فِي المَرْءِ وَهُوَ هِشَامٌ المَرْءِيُّ مَنْسُوْبٌ إِلَى امْرِئِ القَيْسِ فَأَنْشَدَهُ :

نَبَتْ عَيْنَاكَ عَنْ طَلَلٍ بِحَزْوى ... عَفَتْهُ الرِّيْحُ وَامْتَنَحَ القِطَارَا

فَقَالَ لَهُ: إِلَّا أُعِيْنكَ فِيهَا وَأَرْفِدَكَ؟ قَالَ: بَلَى بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي. فَقَالَ جَرِيْرٌ :

يَعُدُّ النَّاسِبُوْنَ إِلَى تَمِيمٍ ... بُيُوْتِ المَجْدِ أَرْبَعَةً كِبَارَا

يَعُدُّوْنَ الرِّبَابَ وَآلَ سَعْدٍ ... وَعَمْرًا ثُمَّ حَنْظَلَةَ الخِيَارَا

وَيَهْلِكُ بَيْنَهَا المَرْءِيُّ لَغْوًا ... كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الحوارَا

فَمَرَّ ذُو الرُّمَّةِ بِالفَرَزْدَقِ فَقَالَ: أَنْشُدْنِي مَا قُلْتَ فِي المرءِيِّ، فَأَنْشَدَهُ. فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى هَذِهِ الأَبْيَاتِ قَالَ الفَرَزْدَقُ: حَسِ وَهِيَ كَلِمَةٌ تُقَالُ عِنْدَ التَّوَجّعِ ثُمَّ قَالَ: أَعِدْ وَاللهِ لَا يَلُوْكُ فُوْكَ هَذَا أَبَدًا هَذَا شِعْرُ ابنِ المَرَاغَةِ هَذَا شِعْرُ جَرِيْرٍ. ينظر: الدر الفريد وبيت القصيد ١/ ٤١٠.

(٢) ينظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٣٧٧ وروايته هناك: "بيوتَ العزِّ"، وينظر: شرح ابن يعيش ٣/ ٤٧٢، والأغاني ٧/ ٦٢.

يَعُدُّوْنَ الرَّبَابَ وَآلَ بَكْرٍ ... وَعَمْرًا ثُمَّ حَنْظَلَةَ الخِيَارَا[١]

ويُرْوَى: وتَيْمًا ثُمَّ حَنْظَلَةَ[٢]

وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا المَرْئِيُّ لَغْوًا ... كما أَلْغَيْتَ بالدِّيَةِ الحُوَارَا[٣]

معناه ظاهر، وشاهده: قوله: (المرئِيّ)، وإن شئتَ : امْرِئِيّ، قال سيبويه: / [٥٤٨ أ] "وأما الإضافة[٤] إلى امْرِىءٍ فعلى القياس [تقول][٥]: امرَئِيّ، وتقديرها: أمرعِيّ، وقد قالوا: مَرَئِيّ في امْرِيء القيس"[٦] انتهى.

---

(١) ينظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٣٧٨ وروايته هناك عل النحو التالي:

يَعُــــدُّوْنَ الرَّبَابَ لَهَا وعَمْرًا ... وَسَعْدًا ثُمَّ حَنْظَلَةَ الخِــــيَارَا

وروايته في الأغاني ٧/ ٦٢ على النحو التالي:

يَعُــــدُّوْنَ الرَّبَابَ وَآلَ سَعْدٍ ... وَعَمْرًا ثُمَّ حَنْظَلَةَ الخِــــيَارَا

وانظر: كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٥، وحماسة الشجري ص ١٣٣.

(٢) لم أجد هذه الرواية فيما رجعت إليه من مصادر.

(٣) الشعر من الوافر، لجرير في حماسة الشجري ص ١٣٣، ولذي الرمة في ديوانه ٢/ ١٣٧٧.

والشاهد فيه : "المرئي" نسبة إلى "امرئ القيس"، إذ نسبه إلى الجزء الأول من المركب الإضافي، وهذا جائز.

انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٧٢، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٢٧، والمقاصد الشافية ٧/ ٥٢٦، والموجز في قواعد اللغة العربية صـــ ١٦٨.

(٤) الإضافة عند سيبويه بمعنى: النسب.

(٥) ليست في الأصل، وأثبتها من الكتاب.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٦٨ بتصرف .

وقيل: لا يُعْرَفُ امرَئِيّ[١]، كأنه تفرَّدَ به سيبويه. قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قولهم في عبد منافٍ : منافيٌّ فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنَّهم قالوا مَنَافِيٌّ مخافة الالتباس، ولو فعل ذلك بما جُعِلَ اسمًا من شيئين جاز؛ [لكراهية][٢] الالتباس"[٣].

قوله:"**وقد يُصَاغُ منهما اسمٌ فيُنْسَبُ إليه كـ** "**عَبْدَرِيّ**" في : عبدِ الدَّارِ، و"**عَبْقَسِيّ**" في: عبدِ القَيْسِ[٤]، و"**عَبْشَمِيّ**" في: عبدِ شَمْسٍ، قال سيبويه: "وليس هذا بالقياس"[٥] انتهى. وفعلوا خوف اللبس، وقالوا: تَعَبْشَمَ وتَعَبْقَسَ[٦]، فاشتقوا فعلًا.

---

(١) قال السيرافي: هذا قياس منه، وإلا فالمسموع مَرَئي في امرئ القيس، لا امْرِئِيّ. ينظر: شرح الكتاب ٤/ ١١٩، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٦٧.

(٢) في الأصل: (كراهية)، وما أثبته من نص الكتاب.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٧٦.

(٤) عبد القيس: قبيلة كبيرة من ربيعة.

(٥) قال سيبويه: "وقد يجعلون للنَّسب في الإضافة اسمًا بمنزلة جعفر، ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر، ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف، كما قالوا سبطرٌ، فجعلوا فيه حروف السَّبط إذ كان المعنى واحدا، فمن ذلك: عبشميٌّ، وعبدريٌّ. وليس هذا بالقياس، إنَّما قالوا هذا كما قالوا: علويٌّ وزبانيٌّ. فذا ليس بقياس كما أنَّ علويٌّ ونحو علويٌّ ليس بقياس". ينظر: الكتاب ٣/ ٣٦٧، ٣٧٧.

(٦) تَعَبْشَمَ الرجلُ كَمَا تَقُولُ تَعَبْقَسَ إِذا تَعَلَّقَ بِسَبَبٍ مِنْ أَسباب عبدِ القَيْسِ إِما بِحِلْفٍ أَو جِوارٍ أَو وَلاءٍ. اللسان (شمس) ٦/ ١١٥.

وأما ["عَبشَمْس"][١] فقال أبو عمرو بن العلاء[٢]: أصله: عَبٌّ شَمسٍ، أي: حَبٌّ، والعين مبدلة من الحاء، وحَبُّ الشمسِ: ضوؤها، وقال ابن الأعرابي[٣]: عِبءُ شمسِ، والعِبْءُ والعَدْلُ واحد، أي: نظير الشمس[٤].

---

(١) في الأصل: (عبشمش)، وهو تصحيف. وهو عبشمس بن زيد مناة بن تميم. الصحاح (شمس)٣/ ٩٤١، واللسان (شمس) ٦/ ١١٥.

(٢) سبقت ترجمته في صـ ٨٣٣ من التحقيق.

(٣) هو : محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، أبو عبد الله، راوية ناسب علّامة باللغة من أهل الكوفة، قال ثعلب: شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مئة إنسان، وكان يسأل ويقرأ عليه فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابًا قط، وهو ربيب المفضَّل بن محمد صاحب المفضليات، مات بسامراء سنة ٢٣١هـ. له تصانيف كثيرة منها: أسماء الخيل وفرسانها، وتاريخ القبائل والنوادر في الأدب، وتفسير الأمثال، وشعر الأخطل، ومعاني الشعر والأنواء رسالة والبئر رسالة والفاضل وأبيات المعاني. ينظر: تاريخ بغداد٣/ ٢٠١، ونزهة الألباء صـ ١١٩، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٠، وإنباه الرواة ٣/ ١٢٨، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٠٦، والأعلام ٦/ ١٣١.

(٤) ينظر قول أبي عمرو بن العلاء، وابن الأعرابي في : الصحاح (ش م س) ٣/ ٩٤١، و اللسان (ش م س) ٦/ ١١٥، والقاموس المحيط (فصل الصاد) ١/ ٥٥٢، و المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٣٧٣، وتاج العروس (ش م س) ١٦/ ١٧٣.

فصل [النسبـــة إلى الجمـــــع[١]]

قال الزمخشري: وإذا نُسِبَ إلى الجمع، رُدَّ إلى الواحد كقولك: "مِسْمَعِيّ ومُهَلَّبِيّ، وفَرَضِيّ، وصَحَفِيّ". وأما "الأنصارِيّ، والأنبارِيّ، والأعرابِيّ" فلجريها مَجْرَى القبائل كأنْمَارِيّ، وضَبَابِيّ، وكِلَابِيّ، ومنه "المُعَافِرِيّ، والمَدَائِنِيّ"[٢].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "فإذا نُسِبَ إلى الجمع"

الفصل مُحَمَّدٌ: إذا نسبت إلى جمعٍ لم يُسَمَّ به[٣]، رُدَّ إلى واحده، كقولك: "مِسْمَعِيّ في النسب إلى: المَسَامِع[٤]، و"مُهَلَّبِيّ" في النسب إلى:

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٣٧٣، والمقتضب٣/ ١٦٠، والأصول في النحو ٣/ ٦٨، وعلل النحو ١/ ٥٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٤٣، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٧، والتصريح ٢/ ٥٩٣، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٨٤، والمقاصد الشافية ٧/ ٤٨٤.

(٢) المفصل صـــــ ٢٧٢.

(٣) المراد بالجمع هنا: الجمع الحقيقي لا ما سمي به، فتُحذف علامة الجمع ويُرد إلى الواحد؛ ثم تلحق ياء النسب؛ لئلا يجتمع على الاسم الواحد إعرابان: إعراب بالحروف وإعراب بالحركات على ياء النسب، وحُذِفت النون تبعًا لما قبلها؛ لأنها زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا. ينظر: التصريح ٢/ ٥٩٣، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٨٤، والمقاصد الشافية ٧/ ٤٨٤، وهذا معنى تعليل سيبويه، قال السيرافي: "لو ثبتت علامتا التثنية والجمع مع ياء النسب، لجاز أن تثني المنسوب وتجمعه، وذلك باطل؛ لأن في التثنية إعرابًا في التقدير بلفظ الألف، وكذلك الجمع، فكان يجتمع في التقدير إعرابان" انتهى. شرح السيرافي ٤/ ١٦٤.

(٤) والمَسَامِعَةُ: قومٌ نزلوا البصرةَ، فنُسبت إليهم المَحَلَّةُ، ومن المُحدِّثين المعروفين بها أبو يَعْلَى محمّد بن شَدّاد بن عيسى المسمعيّ، كان أحدَ المتكلّمين على مذهب العدل والتوحيد، وقيل: بطن من تيم اللّات . راجع شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٧٣، ومعجم البلدان ٥/ ١٢٣، معجم قبائل العرب ٣/ ١٠٨٨.

المَهَالِبَة[١]، و"فَرَضِيّ" في النسب إلى: الفرائِض، و"صَحَفِيّ" في النسب إلى: الصحائِف، بِرَدِّهِ إلى الواحد وينسب إليه؛ ليفرق بينه وبين ما إذا سُمِّيَ به، ولأن المراد من النسب إلى الجمع أن المنسوبَ مُلابِسٌ لكل واحدٍ من الجماعة، ولفظُ الواحدِ أخفُّ، ومن ذلك: "بَنَوِيّ" في النسب إلى أبناءِ فارس[٢].

فإن كان الذي وقع من الجمع ليس بتكسيرٍ له، نحو: "نَفَر"[٣]، و"رَهَط"[٤] أبقيته على لفظه فقلت: نَفَرِيّ / [٥٤٨ ب] وفي "أُنَاس": أُنَاسِيّ؛ لأنه لم يُكَسَّرْ عليه إنسانٌ. و إلى "مَحَاسِن": مَحَاسِنِيّ؛ لأنه لا واحد له، فصار بمنزلة (نَفَر)[٥].

وفي (نِسَاء): نِسْوِيّ؛ لأنه لم يُكَسَّرْ على واحدٍ[٦]. وكذا (عَبَابِيْد)[٧]: عَبَابِيْدِيّ؛ لأنه ليس له واحدٌ مستعملٌ، وواحده يكون على (فُعْلُولٍ) أو (فِعْلِيْلٍ) أو (فِعْلَالٍ)، فإذا

---

(١) و"المَهَالِبة": من عشائر محافظة العلويين بالجمهورية السورية، جمعُ "المُهَلَّبِيّ"، و"المهلّبيّ" منسوب إلى المُهَلَّب بن أبي صُفْرَةَ أبي المَهَالِبة، نُسب بنوه إليه. ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ٣/ ١١٥٠.

(٢) وهم الذين استصحبهم سَيْفُ بن ذي يَزَنَ إلى اليَمَن، وأمّا "الأَبناويّ" فمنسوبٌ إلى قبائل سَعْد بن زيد مَناة. راجع: شرح ابن يعيش ٣/ ٤٧٤، شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٩- ٨٠.

(٣) النَّفَر: ما دون العشرة من الرجال ومثله: النفير، وقد يطلق على الناس كلهم. شرح الرضي ٢/ ٧٨.

(٤) الرَّهْط- بإسكان ثانيه أو فتحه- : قوم الرجل وقبيلته، ويطلق على الجماعة من ثلاثة إلى عشرة، أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالًا. المصدر السابق.

(٥) وبعضهم يرده إلى واحده الذي هو غير قياسي نحو حُسْنِي وَشَبَهِي وذَكَرِيّ. المصدر السابق .

(٦) لأن واحده: نِسْوَة، وهو اسم جمع.

(٧) اختلفت كلمة سيبويه في تصغير هذا الجمع (وهو جمع الكثرة الذي لم يستعمل واحده) ، والنسب إليه، فذهب في النسب إلى أنه ينسب إليه على لفظه مخافة أن يحدث في لغة العرب شيئا لم يقولوه وذلك بأن =

لم يكن واحدٌ لم يُجاوِزْهُ. وفي (الأعْرَابِ): أَعْرَابِيّ لا عَرَبِيّ؛ لأن العَرَبَ اسمٌ لمَنْ عَدَّ العَجَم سواءً كانوا في [البلدان][1] أو في البدو، والأعراب منهم: الذين يسكنون البدو.

=يجئ بالواحد المقدر، وذهب في التصغير إلى أنه يجاء بالواحد المقدر ثم يصغر ويجمع جمع السلامة، والفرق بين البابين مشكل مادام الذي منعه من الرد إلى الواحد هو أن لا يقول على العرب ما لم يقولوه قال في باب النسب (٣/ ٣٧٩) : " وإن أضفت إلى عباديد قلت عباديدي، لأنه ليس له واحد، وواحده يكون على فُعْلُول أو فِعْلِيْل أو فِعْلَال، فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم، فهذا أقوى من أن أحدث شيئا لم تكلم به العرب " اه.

وقال في باب التصغير (٣/ ٤٩٣) : " وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياسا ولا غير ذلك فتحقيره على واحد هو بناؤ هـ إذا جمع في القياس، وذلك نحو عباديد، فإذا حقرتها قلت: عُبَيْدِيْدُون، لأن عباديد إنما هو جمع فُعْلُول أو فِعْلِيل أو فِعْلَال، فإذا قلت: عُبَيْدِيْدَات فأيّاما كان واحدها فهذا تحقيره " اه.

ولعل الفرق بين البابين أنك في باب النسب تحافظ على لفظ الواحد الذي قدرته مفردا لهذا الجمع فكنت تقول: عِبْدَادِيّ أو عِبْدِيْدِيّ أو عُبْدُودِيّ، فأما في التصغير فانك لا تحافظ على هذا المفرد.

بل تنطق بجمع التصحيح مصغرا بصورة واحدة فتقول: عُبَيْدِيدُون وعُبَيْدِيْدَات مهما فرضت المفرد، ألا ترى أن تصغير عَبْدَاد أو عُبْدُود أو عِبْدِيد هو: عُبَيْدِيد على كل حال، هذا، والعباديد والعبابيد كما في القاموس : الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه، والاكام، والطرق البعيدة.

وفي اللسان (عبد) ٣/ ٢٧٦:" قال الاصمعي: يقال: صاروا عباديد وعبابيد: أي متفرقين، وذهبوا عباديد كذلك إذا ذهبوا متفرقين، ولا يقال: أقبلوا عباديد " اه، وعلى هذا يكون عُبَيْدِيْدُون: للفرق من الناس وعُبَيْدِيْدَات: للفرق من الخيل أو للطرق أو الاكام.

(١) في الأصل: (البدن)، وهو تحريف، والصواب ما أثبته لقوله بعد ذلك البدو.

وإن سَمَّيْتَ به بقى لفظُهُ بحاله؛ فلذا قال: "**وأما (الأنصارِيّ)، و(الأبْنَاوِيّ)، و(الأعْرَابِيّ)** فلِجَرْيِها مَجرَى القبائل كـ (أَنْمَارِيّ)، و(أَنْمَار) رجل؛ فلذا بقي على لفظه، وأما (الأنصَارِيّ)، و(الأبْنَاوِيّ) في قبائل من بني سعد بن زيد مَناه بن تميم، أبناء والنسبة إليهم: أبْنَاوِيّ، كأنهم جعلوه اسمًا للحيّ.

قال أبو عُبَيْد[١]: "الأبناء هم ولد سعد إلا كَعْبًا وعَمْرًا"[٢].

ونقل السيرافي عن غيره[٣] أن الأبناء خمسة من بني سعد: عَبْد شَمس، ومالك، وعوف، وعوافة، وجُشَم، وسائر ولد سعد لا يُقالُ لهم الأبناء، وولد سعد نحو العشرة" انتهى. فـ (الأنصارُ والأبناءُ) قد غلب فنزل منزلة (أَنْمَار) و (ضِبَابِيّ)[٤] في : الضِّباب، وهو اسم رجل، و (كِلابِيّ)[٥] كذلك في النسب إلى : كِلاب اسم رجل إلى قوله: ومنه (المَعَافِرِيّ) في النسب إلى مَعَافِر بن مُرٍّ أخو تميم بن مُرٍّ[٦]. و(المدائِنِيّ) في النسب إلى: مَدَائِن، قال سيبويه: "وسألته عن قولهم:

---

(١) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٧١.

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١٣٠.

(٣) نقل السيرافي عن علي بن عبد العزيز، عن أبي إسحاق العباسي، وكان أمير مكة عالما بأنساب العرب: إن الأبناء هم: خمسة من بني سعد: عبد شمس، ومالك، وعوف، وعوافة، وجشم. وسائر ولد سعد لا يقال لهم الأبناء، وولد سعد نحو العشرة. شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٣٠.وينظر: جمهرة أنساب العرب: ٢١٥. وأبو إسحاق العباسي: هو إبراهيم بن محمد بن إسماعيل بن جعفر. جمهرة أنساب العرب: ٣٤، والعقد الثمين ٣/ ٢٤٧.

(٤) أي: أن جمع التكسير إذا أصبح علمًا، فإنه ينسب إليه على لفظه.

(٥) الكتاب ٣/ ٣٧٩.

(٦) قال سيبويه: "معافريٌّ. وهو فيما يزعمون معافر بن مرٍّ، أخو تميم بن مرّ". الكتاب ٣/ ٣٨٠.

(مَدَائِنِيّ) فقال: صار هذا البناء عندهم اسمًا لبلد"[١] انتهى. ولو سمَّيْتَ رجُلًا (ضَرَبَات)[٢] ونسبت إليه قلت: ضَرَبِيّ، تحذف الألف والتاء كما تحذف علامة جمع المذكر السالم، وتبقى الراء مفتوحة، نصَّ / [٥٤٩ أ] عليه سيبويه فقال: "لا تغير المتحرك؛ لأنك لا تريد أن تُوقِعَ الإضافةَ [على][٣] الواحد"[٤].

فصل [ما شـــذّ في النسبة عن القيـــاس[٥]]

قال الزمخشري: "ومن المعدولة عن القياس قولهم: "بَدَوِيّ وبِصْرِيّ وعُلْوِيّ وطَائِيّ وسُهَلِيّ ودُهْرِيّ وأُمَوِيّ وثَقَفِيّ وبَحْرَانِيّ وصَنْعَانِيّ وقُرَشِيّ وهُذَلِيّ قال :

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٠.

(٢) جمع المؤنث السالم إذا سميت به علمًا، تحذف منه الألف والتاء، وإذا أعرب بالحروف، نسب إليه على لفظه، وإن أعرب بالحركات، ينسب إليه بحذف التاء فقط، وتعامل الألف معاملة المقصور.

وقد أشار إلى ذلك الرضي في شرح الشافية ٢/ ٨٠، ٨١ فقال: "جمع المؤنث بالألف والتاء، يحذف منه الألف والتاء، تقول في رجل اسمه ضَرَبَات: ضَرَبي، بفتح العين؛ لأنك لم ترده إلى واحده، بل حذفت منه الألف والتاء فقط، بخلاف عَبْلي في المنسوب إلى العَبَلات، فإنه بسكون الباء لأنه نسب إلى الواحد ، وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علماً الحرفان، إن لم يجعل النون مُعْتَقَبٌ الإعراب، ولا يرد إلى الواحد، فلهذا قيل في المسمى بأَرَضِين: أَرَضِيٌّ، بفتح الراء، وإن جعل النون معتقب الإعراب لم يحذف منه شيء".

(٣) في الأصل: (إلى)، وما أثبته من نص الكتاب .

(٤) الكتاب ٣/ ٣٧٩.

(٥) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٣٦، والأصول في النحو ٣/ ٨١، وشرح السيرافي ٤/ ٩٤، والبديع في علم العربية ٢/ ٢١٢، والتخمير ٣/ ٣٤، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٧٥، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٠٥، وشرح الشافية للرضي٢/ ٨٢، والإقليد في شرح المفصل ٢م ٣/ ١٢٥٦، وشرح ابن الناظم على الألفية صـــ ٥٧٢، والكناش ١/ ٣٧٤، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٣٤، والتصريح ٢/ ٦١٣، وضياء السالك ٤/ ٢٧٨.

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ ... أَبَا هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةٍ نُجْدِ

و"فُقَمِيّ ومُلَحِيّ وزَبَانِيّ وعُبَدِيّ وجُذَمِيّ، في:" فُقَيْم كِنَانَة، ومُلَيْح خُزَاعَة، وزَبِيْنَة وبني عُبَيْدَة، وجُذَيْمَة". و"خُرَاسِيّ وخُرْسِيّ"، و"نِتَاجُ خَرْفِيّ"، و"جَلُوْلِيّ وحَرُوْرِيّ" في: " جَلُوْلَاء وحَرُوْرَاء". و"بَهْرَانِيّ ورَوْحَانِيّ" في:" بَهْرَاء، ورَوْحَاء"، و"خُرَيْبِيّ" في: "خُرَيْبَة"، و"سُلَيْمِيّ، وعُمَيْرِيّ" في: "سُلَيْمَة من الأزد وفي عُمَيْرَة كلب"، و"سَلِيْقِيّ" لرجل يكون من أهل السَّلِيْقَةِ"(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "ومن المعدولة عن القياس : (بَدَوِيّ)(٢)" .

الفصل مُحَمَّدٌ: لما فَرَغَ من التغيير القياسي، شرع في غيره، وذا يُحْفَظُ عن العرب ولا يقاس عليه، من ذلك قولهم: "بَدَوِيّ" في النسب إلى البادِيَة، وقياسه: بَادِيّ كـ "غَازِيّ"، قيل: إنهم بَنُوا من البادية اسمًا على (فَعَلٍ) حملًا على ضده وهو الحَضَر فقالوا : بَدَا، ثم بَدَوِيّ، وقيل: لما كانت البادية بمعنى البدو، نُسِبَ إليه إلا أنه حَرَّكَ الساكن، وقيل: كان القياس (بادِيّ)، فحذفوا الألف، فبقى (بَدِيٍّ) كـ

---

(١) المفصل صـــــ ٢٧٢.

(٢) قال الرضي في شرح الشافية ٢/ ٨٢: "وقالوا: بَدَوِيّ، والقياس إِسكان العين لكونه منسوباً إِلى البدو، وإِنما فتح ليكون كالحَضَرِيّ ؛ لأنه قرينه".

وفي شرح السيرافي ٤/ ٩٤، وفي المخصص (١٣/ ٢٣٩): (وأما قولهم في البادية: بدويّ، فنسبوا إلى بدا وهو مصدر والفعل منه بدا يبدو، إذا أتى البادية وفيها ماء يقال له بدا، قال الشاعر:

وأنت التي حببّت شغبا إلىّ بدا ... إليّ وأوطاني بلاد سواهما

والنسب إليها على القياس: بَادِيّ أو بَادَوِيّ).

(عَمِيٍّ) فقيل: بَدَوِيّ كـ (عَمَوِيّ)، وقيل: وجهُهُ أن (فَاعِلًا) يُجمَعُ على (فَعَل) نحو: خَادِم و خَدَم، فحملوه على صيغة الجمع في أمثاله، فكأنهم نَسَبُوا إلى (بَدَا)، ثم قلبوا الألف واوًا، وليس منسوبًا إلى (بَدَا) الذي هو اسم بلد.

و (بِصْرِيّ)(١) –بكسر الباء– في النسب إلى البَصْرَة، وقياسه الفتح، قيل: سُمّيَت البَصْرَة بَصْرَة؛ لحجارة بيض يُتَّخَذُ منها الجِصّ(٢) يُقَال لها: بَصْرَة، فنسبوا إلى معناها، وقيل كُسِرَت اتباعًا لكسرة الراء؛ لأن الساكن حاجز غير حصين كما قالوا: مِنِيْن، وقيل: ليفرقوا بين مَنْ يُنْسَبُ إلى المدينة المعروفة وبين مَنْ يُنْسَبُ إلى هذه الحجارة البِيْض.

و (عُلْوِيّ) في النسب إلى: العالية، وقياسها كغَازِيَة: عَالِيّ أو عَالَوِيّ، قال الشيخ يعيش(٣): "والعالية مواضع في بلاد العرب وهي الحجاز وما والاها، كأنهم بَنَوْهُ

---

(١) قال الرضي في معرض حديثه على شافية ابن الحاجب عند قوله"" وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ فشَاذٌّ " أقول: اعلم أنه قد جاءت ألفاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب، بعضها مضى نحو جُذَمي وقُرَشي وحَرُورِي، ولنذكر الباقي، قالوا في العالية – وهو موضع بقرب المدينة – عُلْوِيّ، كأنه منسوب إلى الْعُلو، وهو المكان العالي ضد السفل، لأن العالية المذكورة مكان مرتفع، والقياس: عَالِيّ أو عالَوِي، فهو منسوب إليها على المعنى، وقالوا في البَصْرة: بِصْرِي، بكسر الباء، لأن البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سميت الْبَصرة، والْبِصْر بكسر الباء من غير تاء بمعنى الْبَصْرة، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء، كسرت الباء في النسب، وقيل: كَسْرُ الباء في النسب إتباعاً لكسر الراء، ويجوز بَصْرِي بفتح الباء على القياس". أ.هـــ ينظر: شرح الشافية ٢/ ٨١– ٨٢.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة (بصر) ٢/ ٢٢١.

(٣) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٦٢.

على (فُعْلٍ) حملًا على ضده وهو السُّفْل"[١] انتهى. وقال السخاوي : "العالية: قرية من المدينة على ساكنها السلام، وهي مواضع / [٥٤٩ ب] مرتفعة، فكانت النسبة إلى العُلُوّ الذي هو أصل الكلمة؛ لأنه في معنى العالية" انتهى.

وقيل: وجهه أن واحده يُجمَعُ على: (فُعْل) نحو: [بَازِل و][٢] بُزْل، فكان بينهما تقارب فحملوا (فَاعِلًا) على (فُعُل) ثم نسبوا إليه بعد أن أَبْدَلُوا من الياء [واوًا][٣]، وأخرجوها على الأصل؛ لأن أصلها الواو.

و(طَائِيّ) في: طَيِّيء، كره اجتماع ثلاث ياءات فأبدل من الأولى ألفًا، وقيل إن (طَيِّئًا) مشتقًّا من الطَاءَة وهي: الذهاب في الأرض والاتعاد في المرعى، فيجوز أن يكونوا نَسَبُوا إلى الطاءه، فجعلوا النسبة إلى المُشتَق منه.

و(سُهْلِيّ) في السهل الذي هو خلاف الحَزْن، كأنهم أرادوا الفرق بين النسب إلى ذلك والنسب إلى رجل اسمه سَهْل.

و(دُهْرِيّ) للمُسِنّ، نسبوه إلى الدهرِ، وكأنهم أرادوا الفرق بينه وبين مَنْ يقول بِقِدَمِ الدهر ولا يؤمن بالمعاد[٤] فيقال فيه: دَهْرِيّ- بفتح الدال-.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٤٧٥، ٤٧٦.

(٢) ليست في الأصل، واستدركها في حاشية الأصل.

(٣) في الأصل: (واوٌ)، وهو خطأ، والصواب ما أثبته؛ لأنه مفعول به للفعل أبدل.

(٤) وجاء في شرح الشافية للرضي٢/ ٨٢ معناه: الذي هو من أهل الإلحاد. وانظر الكتاب ٣/ ٣٨٠، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٧٦.

و(أَمَوِيّ)- بفتح الهمزة- في النسب إلى : (أُمَيَّة)، فغيَّروا أوله، قال سيبويه: " فهذه الفتحة كالضمة في السَّهل إذا قالوا سُهْلِيٌّ"(١) انتهى.

ويحتمل أنه لما حَذَفَ ياء التصغير كراهة اجتماع أربع ياءات- على ما تقدم(٢)- أزال ضمة التصغير؛ لزوال يائه.

و (ثَقَفِيّ) في: ثَقِيْفٍ، وقياسه: ثَقِيْفِيّ بثبات الياء؛ لأن الكلمة ليس فيها تاء التأنيث، وهو أبو قبيلة من هوازن، وقيل: قد كثر حذف هذه الياء حتى صار قياسًا.

و(بَحْرَانِيّ)(٣) بَنُوا البحر على (فَعْلَان)، والقياس: بَحْرِيّ في النسب إلى البَحْرَيْنِ: موضع بعينه، كأنهم فعلوا ذلك للفرق بينه وبين النسب إلى البحر، فإنك تقول فيه: بَحْرِيّ.

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٧.

(٢) ينظر : صـــ ١٠٩١ من التحقيق.

(٣) في إعراب المثنى المجعول علمًا كالبحرين وجهان:

أحدهما: أن يعرب إعراب المثنى (بالحروف) .

والآخر: أن يعرب بالحركات على النون بشرط التزام الألف كالسبعان، وعلى هذا لا تعرب (البحرين)إعراب المفرد (بالحركات)؛ لوجود الياء، بل يجب أن تعرب إعراب المثنى وتأخذ حكمه في النسب فيقال: بَحْرِيّ، بالردِّ إلى المفرد، وهذا هو الذي ذهب إليه سيبويه.

وبعضهم أجاز في (البحرين) مع وجود الياء أن يعرب بالحركات كالمفرد، فينسب إليها على لفظها، فيقول: بحْرَيْنِيّ، وهي لغة مشهورة. ومن العرب من يقول : البحران، ويعاملها معاملة المفرد، فيقول عند النسب قياسًا: بَحْرَانِيّ، وهذا ما أشار إليه الخليل بقولهم: "أنهم بنوا البحر على فَعْلَان". ينظر: الكتاب ٣/ ٣٣٦، والأصول في النحو٣/ ٨١، والمنصف ١/ ١٥٨، والمخصص ٤/ ١٥٩. =

و(صَنْعَانِيّ) في: صَنْعَاء، قياسه: صَنْعَاوِيّ، ومنهم مَنْ يقوله، ووجه الأول أنهم / [٥٥٠ أ] أبدلوا من الهمزة نونًا؛ لأن الألف والنون يجريان مُجرَى ألفي التأنيث(١). وقال السخاوي: "ليفرقوا بين البلدة وبين (صَنْعَاء) إذا كانت صفة".

و(قُرَشِيّ) و(هُذَلِيّ) في: قُرَيْش وهُذَيْل(٢) مثل (ثَقَفِيّ) –وتقدم الكلام عليه(٣)–، قال:

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ ... أَبًا هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةٍ نُجْدِ(٤)

=فقولهم عند النسب: بَحْرِيّ قياس عند مَنْ أعربَ (البحرين) إعراب المثنى، وقولهم: بَحْرَيْنِيّ قياس عند مَنْ أعربها إعراب المفرد مع وجود الياء، و بَحْرَانِيّ قياس عند مَنْ أعربها إعرابَ المفرد مع وجود الألف. واستعمال (البحرين) معربًا بالحركات أكثر من استعمال (البحران) معربًا بالحركات، لكن النسبة إلى (البحران) أكثر من النسبة إلى (البحرين).

(١) ووجه الشبه بين ألف التأنيث الممدودة والألف والنون:

١ – أن كلا منهما لا تلحقه تاء لتأنيث.

٢– تساوي الصدرين، فـ (سكر) من : سكران كـ (حمر) من : حمراء.

٣– كون الزائدين في : (سكران) مختصين بالمذكر، والزائدين في: (حمراء) مختصين بالمؤنث.

٤ – كون المؤنث (سكرى) في : (سكران) صيغة مخالفة للمذكر ، كما أن المذكر (أحمر) في : (حمراء) يكون مخالفًا للمؤنث.

(٢) وهو حيٌّ من مُضَرَ بن مُدْرِكَةَ بن إلياس. ينظر : جمهرة أنساب العرب ١/ ٣٢،

(٣) ينظر : صــــ ١١٤٩ من التحقيق.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلانسبة في علل النحو صـــ ٥٣٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٨٧، والبديع في علم العربية ٢/ ١٩٦، وتوجيه اللمع صـ ٤٧، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٧٤، ٤٧٦. =

معناه ظاهر، شاهده: (هُذَلِيًّا)، والقياس: هُذَيْلِيًّا كما قال: هُذَيْلِيَّة.

و(فُقَمِيّ) في: فُقَيْم كنانة، وهم نسأة الشهور[١]، وفي تميم فُقَيْم بن جَرِير بن دَارِم، والنسبة إليه: فُقَيْمِيّ على القياس[٢].

و(مُلَحِيّ) في : مُلَيْح خُزَاعَة، وفيهم مُلَيْح بن الهَوْن، والنسبة إليه: مُلَيْحِيّ على القياس.

= اللغة: (غطارفة): جمع غِطراف وهو السيد الشريف والسخي السري، ونجد: جمع نجيد، وهو ذو البأس والشدة. والاستشهاد بهذا البيت في موضعين، الأول في قوله "هذيلية" والثاني في قوله "أبا هذليا" فإن الشاعر قد جمع بين إثبات الياء في الكلمة الأولى وحذف الياء في الكلمة الثانية، والقياس في مثله إبقاء الياء وعدم حذفها.

(١) والنَّسَأَة هم الذين كانوا ينسئون الشهور على العرب في الجاهلية أي يحلونها فيؤخرون الشهر من الأشهر الحرم إلى الذي بعده ويحرّمون مكانه الشهر من أشهر الحل ويؤخرون ذلك الشهر، مثاله أن المحرّم من الأشهر الحرم فيحللون فيه القتال ويحرّمونه في صفر، وفيه قال الله تعالى: إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيادَةٌ فِي الْكُفْرِ ٩: ٣٧. معجم البلدان ٤/ ٣٩٥.

وفي اللسان ١/ ١٦٧(نسأ):" كان العرب إذا صدروا عن مني، يقوم رجل منهم من كنانة، فيقول: أنا الذي لا أُعاب ولا أُجاب ولا يُردُّ لِي قضاء، فيقولون: صدقت! أَنسِئْنا شهرًا، أي: أَخِّرْ عنّا حُرمَةَ الْمُحَرَّم، واجعلها في صَفَر، وأحِلَّ الْمُحَرَّم، لأنهم كانوا يكرهون أن يتوالى عليهم ثلاثة أشهر حُرُم لا يُغيرون فيها؛ لأن معاشهم كان من الغارة، فيُحِلّ لهم الْمحرّم".

(٢) في الشافية ٢/ ٢٩: " فُقَمِيٌّ ومُلَحِيٌّ " هي شاذة في فُعَيل بضم الفاء، والقياس إبقاء الياء أَيضاً، وإنما قال " في كنانة " لأن النسب إلى فُقَيم بن جرير بن دارم من بني تميم فُقَيْمِيٌّ على القياس، وقال " ملحي في خزاعة " لأن النسب إلى مُلَيح بن الْهُون بن خُزَيمة: مُلَيْحِيٌّ على القياس، وكذا إلى مُلَيح بن عَمْرو بن ربيعة في السّكون، والقصد الفرق في الجميع". وينظر: شرح السيرافي ٤/ ٩٣.

و(زَبَانِيّ) في: زَبِيْنَة[١]، وقياسه: زَبَنِيّ مثل حَنَفِيّ، فأبدل من الياء ألفًا ولم يحذفها.

و(عُبَدِيّ) في: حيٍّ من بني عَدِيّ، يقال لهم: بنو عَبِيْدَة[٢].

و(جُذَمِيّ)، قال سيبويه: "وحَدَّثَنَا من نثق به أن بعضَهم يقول في (بني جَذِيْمَة): جُذَمِيّ، ويُجريه مُجرَى : عُبَدِيّ"[٣].

و(خُرَاسِيّ)، و(خُرْسِيّ) في: خُرَاسَان، و(خُرَاسَانِيّ) أكثر، فمن قال: خُرَاسِيّ، شَبَّهَ الألف والنون في آخره بعلامة التثنية وتاء التأنيث فحذفها، ومَنْ قال: خُرْسِيّ، قيل: حذف الزوائد كلها وبناه على (فُعْلٍ)[٤].

و (نِتَاجٌ خَرَفِيّ)، أضاف إلى الخَرِيْفِ وحذف الياء، و(الخَرَفِيّ) في كلامهم من (الخَرِيْفِيّ) أكثر، إما أضافه إلى الخَرْف[٥]، وإما بَنى الخَرِيفَ على (فَعْلٍ).

---

(١) زَبِيْنَة: قبيلة من باهلة. شرح الشافية ٢/ ٨٤.

(٢) في شرح الشافية ٢/ ٢٨: "قال سيبويه: تقول في حي من بني عدي يقال: لهم بنو عَبِيدة: عُبَدِيٌّ، وقال: وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول: في بني جذَيمة جُذمي فيضم الجيم ويجريه مجرى عُبَديٍّ، فرقاً بين هاتين القبيلتين وبين مسمى آخر بعَبِيدة وجَذِيمة".

(٣) الكتاب ٣/ ٣٣٦.

(٤) في الشافية ٢/ ٨٣: "وقالوا: خُرَاسي، تشبيهاً للألف والنون بألف التأنيث التي قد تشبه بتاء التأنيث فتحذف وإن كان شاذاً كما في جلولِيٍّ وحَرُوري، ومن قال خُرْسِي بحذف الألف وسكون الراء فقد خفف".

(٥) وهو المصدر، والخَرْف: قطع الشيء. قاله الرضيّ. الشافية ٢/ ٨٢.

و (جَلُولِيّ) و (حَرُورِيّ) في: جَلُولاء(١): قرية بناحية فارس، و حَرَوْرَاء(٢): وهو موضع، وقياسه: جَلُوْلَاوِيّ، وحَرُوْرَاوِيّ.

و (بَهْرَانِيّ) و (رَوْحَانِيّ) في: بَهْرَاء(٣)، و[رَوْحَاء](٤): بُقْعَة، وقال سيبويه: "وَرَوْحَاوِيّ أكثر من بَهْرَاوِيّ"(٥).

و (خُرَيْبِيّ) في: خُرَيْبَة: قبيلة، وقياسه: خُرَبِيّ كـ (جُهَنِيّ) / [٥٥٠ ب]

---

(١) جَلُولاء: بالمدّ: طسوج من طساسيج السواد في طريق خراسان، بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، وهو نهر عظيم يمتد إلى بعقوبا ويجري بين منازل أهل بعقوبا ويحمل السفن إلى باجسرا، وبها كانت الوقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة ١٦، فاستباحهم المسلمون، فسمّيت جلولاء الوقيعة لما أوقع بهم المسلمون. معجم البلدان ٢/ ١٥٦.

(٢) حَرَوراءُ: بفتحتين، وسكون الواو، وراء أخرى، وألف ممدودة، قيل: هي قرية بظاهر الكوفة، وقيل: موضع على ميلين منها نزل به الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، فنسبوا إليها. معجم البلدان ٢/ ٢٤٥.

(٣) بهراء: بطن من قضاعة، من القحطانية وهم: بنو بهراء بن عمرو ابن الحافي بن قضاعة. كانت منازلهم شمالي منازل بلي، من الينبع الى عقبة أيلة، ثم جاوروا بحر القلزم. منهم خلق كثير، وانتشروا ما بين بلاد الحبشة وصعيد مصر، وكثروا هناك، وغلبوا على بلاد النّوبة. ينظر : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ١/ ١١٠.

(٤) في الأصل: (حروراء)، وهو تحريف ، وما أثبته هو الصواب لأنه ذكر في النسبة إليها : روحانيّ.
والرَّوْحَاء: الرّوح والراحة من الاستراحة، ويوم روح أي طيب، و قيل للبقعة روحاء أي طيبة ذات راحة، والرّوحاء: قرية من قرى بغداد على نهر عيسى قرب السّنديّة، والله أعلم. ينظر : معجم البلدان ٣/ ٧٦.

(٥) قال سيبويه: "ومنهم من يقول: روحاويٌّ كما قال بعضهم بهراويٌّ، حدثنا بذلك يونس. وروحاويٌّ أكثر من بهراويٌّ". الكتاب ٣/ ٣٣٧.

و (سَلِيْمِيّ) و (عَميْرِيّ) في: سَلِيْمَة من الأزد، وفي عَمِيْرَة كلب.

و (سَلِيْقِيّ) لرجل يكون من أهل السَّلِيْقَة، وهو الذي يتكلم بطبعه مُعْرِبًا.

وعلى الجملة فكل ما جاء منقولًا على غيرِ ما ذكر من القياس فهو شاذ يُحفَظُ ولا يقاسُ عليه(١)، وكل ما غُيِّرَ على غير قياسٍ إنما هو اسم على حياله وُضِعَ للنسب وفيه ياء النسب، كنحو ما جاء من الأسماء منسوبًا ولم يُنْسَبْ إلى اسمٍ معروفٍ، نحو: بُخْتِيّ. وقولنا: غيروا لا يريدوا أنهم تكلموا به كذلك، بل يريد أنه لم يجرِ على قياسٍ في النسب، وكيف يعمد إلى الاسم فيفسد ثم ينسب إليه، فكأنه إنما أراد أن يَعمى!

---

(١) وقد جاء عنهم من الشاذ أكثرُ ممّا ذكر. قالوا في النسب إلى "الأُفق": "أَفَقيّ" بالفتح، لأنّ "فُعُلًا"، و"فَعَلاً" يجتمعان كثيرًا كـ"عُجُمٍ"، و"عَجَمٍ"، وَ"عُرُبٍ"، و"عَرَبٍ". وقد قالوا: "أُفْقيّ" بالضمّ في الهمزة وسكون الفاءَ، وهو قياسٌ؛ لأنّ "فُعُلًا" يجوز أن يسكن ثانيه قياسًا مطّرِدًا. وقال بعضهم: "إبلٌ حَمَضيّةٌ" بفتح الميم، وذلك إذا أكلت الحَمْضَ، و"حَمْضِيّة" أجود. قال المبرّد: يُقال: حَمْضٌ وحَمَضٌ، فإن صحّ ما قال؛ فيكون "حَمَضيّة" قياسًا. وقالوا في "بني الحُبْلَى" وهم حيٌّ من الأنصار: "حُبَلِيّ" كأنّهم فتحوا الباء للفرق بينهم وبين غيرهم، وإنّما سُموا بني الحُبْلى لكِبرَ بطنه. وقالوا في النسب إلى "الشِّتاء": "شَتْويّ"، كأنّهم نسبوا إلى "شَتْوَةٍ"، وقيل: إنّ "شتاءً" جمعُ "شَتْوَةٍ" كـ"قَصْعَةٍ"، و"قِصاعٍ"، و"صَحْفَةٍ"، و"صِحافٍ"، وأنت إذا نسبت إلى جمعٍ؛ رددته إلى واحده، فعلى هذا يكون قياسًا. وقالوا في الطويل الجُمّةِ، وهو الشَّعْر: "جُمّانيّ"، وفي الطويل اللِّحْية: "لِحْياني". ولو كانت "لِحْيَة" اسمَ بلد أو رجلٍ؛ لم يُقَل فيه إلَّا: "لِحْييّ" عند سيبويه، وعند يونس: "لِحَويّ"، وقالوا في الغَلِيظ الرقبةِ: "رَقَبانيّ"، زادوا الألف والنون للمبالغة دلالةً على هذا المعنى، وهو خارج عن قياس النسبة، ولذلك لا يُستعمل إلَّا فيما استعملته العربُ، ولو نسبت إلى نفس الرَّقَبَة، لم تقل فيه إلَّا "رَقَبيّ". ينظر: شرح ابن يعيش ٣/ ٤٧٩، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٨٣، ٨٤، والنحو الوافي ٤/ ٧٤٥.

فصل [بناء على "فَعّال" و"فاعِل" ما فيه معنى النسب من غير إلحاق الياءين]

قال الزمخشري: وقد يُبْنَى على "فَعّالٍ"، و"فَاعِلٍ" ما فيه معنى النسب من غير إلحاق الياءين، كقولك: "بَتَّات"، و"عَوَّاج"، و"ثَوَّاب"، و"جَمَّال"، و"لَابِن"، و"تَامِر" و"دَارِع"، و"نَابِل". والفرق بينهما أن فَعَّالاً لذي صَنْعَةٍ يُزَاوِلُها ويُدِيْمُهَا، وعليه أسماءُ المحترفينَ، و"فَاعِل" لِمَنْ يُلَابِسُ الشيءَ في الجملةِ. وقال الخليل: إنما قالوا ﴿عِيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾(١) أي: ذات رِضًى، و"رجلٌ طاعمٌ كاسٍ" على قياس هذا"(٢).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وقد يُبْنَى على "فَعَّال"(٣)، و"فَاعِل" ما فيه معنى النسب من [غير](٤) إلحاق الياءين"

---

(١) من الآية ٢١ من سورة الحاقة، والقارعة ٧.

(٢) المفصل صـــــ ٣٧٢، ٢٧٣.

(٣) قال فيه سيبويه: "هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء.

أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون فعَّالاً، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب، ولصاحب العاج: عواجٌ؛ ولصاحب الجِمَال التي ينقل عليها: جمَّال، ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها: حَمَّارٌ، وللذي يعالج الصرف: صَرَّافٌ. وذا أكثر من أن يحصى. وربَّما ألحقوا ياءي الإضافة كما قالوا: البَتِّيُّ، أضافوه إلى البتُوت، فأوقعوا الإضافة على واحده، وقالوا: البَتَّات". انظر: سيبويه ٣/ ٣٨١، وشرح ابن يعيش٣/ ٤٨٠- ٤٨٢ ، وشرح الشافية للرضي٢/ ٨٤- ٨٧.

(٤) ليست في الأصل، واستدركتها من نص المفصل.

مُحَمّدٌ: تقدَّمَ شَبَهُ ياءِ النسبِ بتاءِ التأنيثِ[١]، فكما جعلوا للمؤنث صيغة تخصه من غير علامة نحو: حِمَار وأَتَان[٢]، كذلك جعلوا للنسب صيغة تخصه و[هو][٣] : "فَعَّال" و"فَاعِل".

وقوله: "**وقد يُبْنَى**" يدلُّ على قِلَّتِهِ فلا يُقَاسُ، كقولهم: بَتَّاتٌ لصاحب البُتُوت، وهي: الأكسية، واحدها: بَتّ[٤]، وقالوا: البَتِّيّ، فاستعملوه بياء النسب وبالبناءِ. و"عَوَّاج"[٥] لصاحب العاج، و"ثَوَّاب" لصاحب الثياب، و"جَمَّال" لصاحبِ الجمالِ الذي ينْقُلُ عليها، فذا "فَعَّال".

و"**لَابِن**" لصاحب اللبن، و"**تَامِر**" لصاحبِ التمرِ، و"**دَارِع**" لصاحب الدِّرْعِ، و"**نَابِل**" لصاحب النَّبْلِ.

---

(١) ينظر: صـــــ ٨٩٤ من هذا التحقيق.

(٢) الأتان: أنثى الحمار. ومن المؤنث بغير علامة أيضًا: عَنَاقٌ ورخلٌ ، وجملٌ وناقة.

والعناق: الأنثى من أولاد المعز. وانظر حياة الحيوان ٢/ ١٢٩، والعناق: دويبة طويلة الظهر.

والرخل: ذكر المعز.

(٣) في الأصل: (هو)، والصواب ما أثبته؛ لأن الضمير يعود على (الصيغة)، وهي مؤنثة.

(٤) البَتُّ: كساء يعمل من الصوف، وجمعه بُتوت، ويقال لبائع البتوت بتات. شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٦.
وفي اللسان (بتت) ٢/ ٨: "ابْنُ سِيدَهْ: والبَتُّ كِساءٌ غليظٌ، مُهَلْهَلٌ، مُرَبَّع، أَخْضرُ؛ وَقِيلَ: هُوَ مِنْ وَبَرٍ وصُوفٍ، وَالْجَمْعُ أَبُتٌّ وبِتاتٌ. التَّهْذِيبُ: البَتُّ ضرْبٌ مِنَ الطَّيالِسة، يُسَمَّى السَّاجَ، مُرَبَّعٌ، غَلِيظٌ، أَخضر، وَالْجَمْعُ: البُتُوتُ. الْجَوْهَرِيُّ: البَتُّ الطَّيْلَسانُ مِن خَزٍّ وَنَحْوِهِ؛ وَقَالَ فِي كِساءٍ مِنْ صُوف:
مَن كَانَ ذَا بَتٍّ، فَهَذَا بَتِّي ... مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي".

(٥) العاجُ: أَنياب الفِيَلَة، وَلَا يسمَّى غَيْرُ النَّاب عَاجًا. والعَوّاجُ: بَائِعُ العَاجِ؛ حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ. وَفِي الصِّحَاحِ: والعاجُ عظمُ الْفِيلِ، الْوَاحِدَةُ عاجَة،. وَيُقَالُ لِصَاحِبِ الْعَاجِ: عَوَّاجٌ. اللسان (عوج) ٢/ ٣٣٤.

والفرق بينهما: أن "فَعَّالًا" لذي صنعةٍ يُزاوِلُهَا ويُدِيْمُهَا[١]، وعليه أسماء المُحتَرفين، جعل له البناءَ / [٥٥١ أ] الدالّ على التكثير وهو "فَعَّال"، و"فَاعِل" لمن يُلَابِسُ الشيءَ في الجملة؛ ولذا يقول لمن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعته: لَبَّان وتَمَّار، فذا فرق ما بين لابِنٍ وتَامِرٍ، قال سيبويه: "وقالوا: بَغَّال" لصاحب البغل، شبهوه بالأول حيث كانت الإضافة؛ لأنهم يُشَبِّهون الشيءَ بالشيءِ وإن خَالَفَهُ، وقالوا لذي [السيف][٢]: سَيَّاف، وللجميع: سَيَّافَة، قال امريء القيس:

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ ... وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْس بِنبَّالِ[٣]

(١) قال فيه سيبويه: "وأمَّا ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنَّه مما يكون (فَاعِلًا) وذلك قولك لذي الدرع: دَارِع، ولذي النَّبل: نابلٌ، ولذي النُّشَّاب: نَاشِبٌ، ولذي التَّمر: تَامِرٌ، ولذي اللبن: لَابِنٌ". الكتاب ٣/ ٣٨١، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٨٨، ٨٩، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٨١.

(٢) ليست في الأصل، واستدركها في حاشية الأصل.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في الكتاب ٣/ ٣٨٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١٣٢، و شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٨١، و شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٦٢، وشرح ابن الناظم على الألفية ١/ ٥٧١، وتوضيح المقاصد والمسالك٣/ ١٤٦٦، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٣٨، والمقاصد الشافية ٧/ ٥٩٢، والتصريح ٢/ ٦١١، وضياء السالك٤/ ٢٧٦، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ١٦٢، ومغني اللبيب ١/ ١١، وشرح الأشموني ٣/ ٧٤٥.

والشاهد فيه قوله: "نبّال" حيث بناه على "فعّال"، والقياس "نابل" أي: ذو نبل، ولكنّه أجراه مجرى صاحب الصفة، كما قيل: بغّال وسيّاف.

يريد: وليس بِذِي نَبْلٍ، فذا وجه ما جاء من الأسماء ولم يكن له فعل"[١] انتهى.

فقوله: "وليس بِنَبَّالِ" يريد كما قال سيبويه؛ لأنه لو كان صاحبَ صنعةٍ يُزاوِلُها، لم يكن فيه كبير فائدة، ولا عَطَفَه على قوله: "وليس بذي سيفٍ" إنما مُرادُه: وليس له عُدَّةٌ يقتلني بها؛ ولذا عَدَّ أنواعَ السلاحِ غالبًا.

قوله: "وقال الخليل[٢]: إنما قالوا عيشة راضية، أي: ذات رِضًى، ورجلٌ طَاعِمٌ كَاسِي على ذا"[٣] يعني: أنها صاحبة كذا، وصاحب طعم وكسوة، و"رَاضِيَة" لم تَجْرِ على الفعل؛ لأنها مَرضِيَّةٌ، فلما لم تَجْرِ على الفعل، حملها الخليل على أنها ذاتُ رِضًى من أهلها، فتكون التاء للمبالغة؛ لأنها إنما تكون للتأنيث فيما كان جَارِيًا على فعله، ويجوز أن يكون قيل لها راضية؛ لأنها رَضِيَتْ أهلها، ويجوز أن يكون أثبت الهاء لأجل الياءِ حتى تثبت. وكذا: "طَاعِم" ليس له فعلٌ بمعناه؛ لأن معناهُ : له طَعمٌ، وكذا: "كَاسِي"؛ فلذا وَجَبَ العدولُ إلى معنى النسب[٤].

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٣.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٧٥٤ .

(٣) ينظر قول الخليل في: الكتاب ٣/ ٣٨٢، والمقتضب ٣/ ١٦٣.

(٤) في الشافية ٢/ ٨٨: "ويجيء من أبنية مبالغة اسم الفاعل فَعَّال وفَعِل، قال الخليل: وقالوا طاعم كاسٍ على ذا: أي على النسبة: أي هو ذو كسوة وذو طعام، وهو مما يذم به، أي ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس،قال: دَعِ المَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا * وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكاسي
ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة، بل الأولى أن تقول: هو اسم فاعل من طعِم يطعم مَسْلوباً منه معنى الحدوث، وأما كاسٍ فيجوز أن يقال فيه ذلك، لأنه بمعنى مفعول: كماء دافق، ويجوز أن يقال: المراد الكاسي نَفْسه، والأظهر هو الأول، لأن اسم الفاعل المتعديّ إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره".

وقد اُسْتُعْمِلَ "نَهِر" في معنى: نَهَارِيّ؛ لمقابلته له بـ "لَيْلِيّ" في قول الشاعر: [٥٥١ ب]

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولَكِنِّي نَهِرْ لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أَبْتَكِرْ (١)

وزعم الخليل أن "فَعُولًا"، و"مِفْعَالًا"، و"مَفْعَلًا" نحو: قَوول، ومِقْوال إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه، وإنما وقع في كلامهم على أنه مذكر، كأنهم يقولون: قَوْلِيّ وضَرْبِيّ، ويُسْتَدَلُّ على ذلك بقولهم: عَمِل في معنى : عَمَلِيّ" انتهى(٢). حَمَلَهُ على: نَهِرٍ، وقال: رجلٌ حَرِحٌ، ورجلٌ سَتَهٌ، كأنه قال: حِرِيّ، واسْتِيّ، نسبه إلى ذلك؛ لِضَرْبٍ من المُلازَمَةِ.

---

(١) البيت من الرجز، استشهد به سيبويه ولم ينسبه.الكتاب (٣/ ٣٨٤).

اللغة والإعراب: بليلي: منسوب إلى الليل، أي: لا أعمل فيه. نهر: أي: أعمل بالنهار. أدلج الليل: أسير فيه. والدلج: السير من أول الليل، ابتكر: أدرك النهار من أوله، والابتكار: المبادرة إلى الشيء، "بليلي" خبر لست على زيادة الباء "نهر" خبر لكن، وسكن لضرورة الشعر. المعنى: أنه لا يستطيع العمل بالليل، ولكنه يزاول عمله بالنهار، ولا يسير بالليل، وإنما يقوم مبكرًا ليدرك النهار من أوله، حيث النشاط والقوة بعد الراحة. والبيت من شواهد شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٣٥، وشرح ابن الناظم/ ٥٧٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٦٧، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٦٨، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٣٨، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٧٩.

الشاهد: في "نَهِر" فإنه على وزن "فَعِل" على معنى المنتسب إلى النهار وهذه الصيغة تغني عن ياء النسب، فهي بدل "نهاري" والأنسب الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين، ولا يقاس عليهما؛ لقلة الوارد منهما، ولخفاء المعنى معهما.

(٢) ينظر قول الخليل هذا في : الكتاب ٣/ ٣٨٤. ونصه في الكتاب: "وزعم الخليل أنَّ فَعُولًا، ومِفْعَالًا، ومِفْعَلا، نحو قؤول ومقوالٍ، إنَّما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه، وإنَّما وقع كلامهم على أنَّه=

فصل [ومن أصنــاف الاسم: أسمــاء العــــدد]

قال الزمخشريّ: هذه الأسماء أصولها اثنتا عشرةَ كلمةً، وهي الواحد إلى العشرة، والمائة إلى الألف، وما عداها من أسامي العدد فمُتَشَعِّبٌ منها، وعامتها تُشْفَعُ بأسماء المعدودات؛ لتدلَّ على الأجناس ومقاديرها كقولك ثلاثةُ أثوابٍ، وعشرةُ دراهمَ، وأحَدَ عَشَرَ دِيْنَارًا، وعشرونَ رجلاً، ومائةُ دِرْهَمٍ، وألفُ ثوبٍ، ما خلا الواحدَ والاثنينِ؛ فإنك لا تقول فيهما واحدُ رجالٍ ولا اثنا دراهمَ، بل تلفظ باسم الجنس مفردًا وبه مثنى كقولك: رجلٌ ورجلانِ، فتحصل لك الدلالتان معًا بلفظة واحدة. وقد عَمَلَ على القياس المرفوض مَنْ قال:

ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ"[(١)]

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "ومن أصناف الاسم: أسماء العدد"

الفصل مُحَمَّدٌ: العَدَد: اسم المعدود كالقبض بمعنى المقبوض، لا مصدر (عَدَدْتُ)؛ لأن المصدر (عَدًّا)، أو العدد: ما صَلُحَ أن يكون جوابًا لكم[(٢)]، ومن

=مذكر. وزعم الخليل أنَّهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون: قوليٌّ، وضربيٌّ. ويستدل على ذلك بقولهم: رجل عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ، فمعنى ذا كمعنى قؤول ومقوال في المبالغة، إلا أن الهاء تدخله، يقول: تدخل في فعلٍ في التأنيث".

(١) المفصل صـــــ ٢٧٤.

(٢) ذكر الفاكهي ذلك في حد المعدود أثناء حديثه عن حد المفعول فيه (المسمى ظرفًا) فقال: هو :ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه، سواء كان مبهما، أم مختصا، أم معدودا.

قال في حده: جماعة مُرَكَّبَة من آحاد، أو المركب من الآحاد، أو مقادير الآحاد[١]، فلا يدخل الواحد ولا الاثنان، ولكن ذُكِرَا في العدة؛ للحاجة إليهما فيما بعد العشرات فهما حينئذٍ مِمَّا بعدهما من العدد. وقيل: ليس الواحد من العدد[٢]؛ لأنه لا يُعَدُّ؛ لأن العددَ هو التكرير، فإذا انضَمَّ إليه واحدٌ آخر، أو آحادٌ صار الجميعُ عَدَدًا؛ فلذا قال الواحد مبدأ العدد وليس منه، فَعَلَى ذا يكون الاثنان عددًا؛ لِوجودِ التكرر فيه.

= كصمت يوم الخميس، أو حينا، أو أسبوعا . والمختص: ما يقع جوابا لمتى. كيوم عرفة. والمعدود: ما يقع جوابا لكم. كالأسبوع، والشهر. والمبهم: ما لا يقع جوابا لشيء منهما. كحين، ولحظة. شرح كتاب الحدود في النحو صـــ ٢١٧، ٢٨.وينظر: معاني النحو ٢/ ١٨٤، والكناش ١/ ٢٨٩، وتمهيد القواعد ٤/ ١٩١٤.

(١) حدّ العدد: هو ما وُضِعَ لكمية آحاد الأشياء، كذا قال ابن الحاجب، وقضيته: أن الواحد عدد، وكذا الاثنان، وهو المناسب لقول النحويين: إن الواحد والاثنين وما وازن (فاعلًا) يجري على القياس.

ينظر: التصريح ٢/ ٢٦٩، والكافية بشرح الرضي ٢/ ١٤٦،١٤٥، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي صـ ٢٩٤، والصبان ٤/ ٦١.

وحَدُّه في التصريح: هو: ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه، القريبتين أو البعيدتين على السواء، كـ الاثنين فإن حاشيته السفلى واحد ، والعليا ثلاثة، ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان، وهو المطلوب. ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا. والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود، كما يقال الجمع، للفظ الدال على الجماعة. التصريح ٢/ ٤٤٦.

وأنا أُرَجِّحُ هذا التعريف؛ لأنه أيسر وأرجح.

(٢) قال محمد بن موسى في كتابه الجبر والمقابلة: الواحد ليس بعدد، وإنما العدد جماعة مركبة، والأشباه والنظائر للسبكي ٢/ ٢٢٦، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر٢/ ٢٩١، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ١/ ٢٦٩، والمقاصد الشافية ٧/ ١١، والتصريح ٢/ ٤٤٦، والكشكول ٢/ ١٨٧.

وإن قيل: العددُ ما عُرِفَ به مقدارُ ما الشيءُ عليه من وَحْده وغيرها، دخل الواحد والاثنان في العددِ، وأصولها اثنتا عَشَرَةَ كَلِمَةً، وهي الواحد إلى العشرة والمائة والألف، دليل الحصر الاستقراء.

قوله: "وما عَدَاهَا من أسامي العدد فمُتَشَعِّبٌ منها" إما بتثنيةٍ / [٥٥٢ أ] نحو: مائتين، وإما بجمع قياسي كالأُلُفِ، أو غير قياسي كعِشْرِينَ وثلاثينَ وبابِها، أو بِعَطْفٍ مُحَقَّقٍ كثلاثةٍ وعِشْرِينَ، أو في حُكمِ العطفِ كأَحَدَ عَشَرَ وبابِهِ.

واعلم أن الواحد يُسْتَعْمَلُ اسمًا علمًا على هذا المقدار كسائرِ أسماءِ العددِ، وإن وَصَفَ بها كانت الصفة غير أصلية كما يُوصَفُ بأسماءِ الأجناسِ في نحو قولهم: مررتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلِّهِ[(١)][(٢)]، ويستعمل صفة على معنى الوَحْدَة كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[(٣)]، ويؤنث إذا جَرَى على المؤنث كقوله تعالى: ﴿

---

(١) العَرْفَج والعِرْفج: نَبْتٌ، وَقِيلَ: هُوَ ضَرْبٌ مِنَ النَّبَاتِ سُهْلِيٌّ سَرِيعُ الِانْقِيَادِ، وَاحِدَتُهُ عَرْفَجَة، وَمِنْهُ سُمِّيَ الرَّجُلُ؛ وَقِيلَ: هُوَ مِنْ شَجَرِ الصَّيْفِ وَهُوَ لَيِّن أَغبرُ لَهُ ثَمَرَةٌ خَشناء كالحَسَك. ينظر : اللسان (عرفج) ٢/ ٣٢٣.

(٢) الأجود رفع (العرفج) على أنه خبر، و (كله) مبتدأ، فكذا هنا ، الأصل ألا يجري العدد على موصوف جري الصفة على موصوفها.

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء، وتمامها:﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾.

إِلَّا كَنَفۡسٖ وَٰحِدَةٍ﴾[١]. وقد استُعْمِلَ (أَحَدُ) بمعنى (واحد)[٢] الذي هو اسمٌ في قولهم: أَحَدَ عَشَرَ وأَحَدَ وعِشْرونَ[٣]- ويأتي الكلام عليه- يقال: وَاحِد وَوَحَد وأَحَدٌ، وليس (أَحَد) هذا المستعمل في العدد هو الذي بمعنى العموم في: ما جاءني من أحدٍ[٤]، ولذا لا يُثَنَّى ولا يُجمَع؛ لأن معناها يدلُّ على الكثرة، فاستغنى به ولا يُسْتَعملُ إلا في النفي ، وهمزته أصلٌ؛ لأنه لا دلالة من تصريفٍ واحدٍ في قولنا: اللهُ أحد، يجوز أن يكون صفة كالقائم، وأن يكون اسمًا غيرَ جارٍ مَجْرَى الصفة ولا اشتاقَ فيه إذن، بل هو اسمٌ لشيءٍ انفردَ بخلاف قوله تعالى ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة لقمان، وتمامها: ﴿مَّا خَلۡقُكُمۡ وَلَا بَعۡثُكُمۡ إِلَّا كَنَفۡسٖ وَٰحِدَةٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾.

(٢) نقل الفارضي عن ابن بابشاذ أن همزة (أحد) منقلبة عن الواو فقال: "والهمزة في (أحد) منقلبة عن واو، وكذلك هي في : (أحد وعشرين)، وكذلك هي في قوله تعالى: "قل هو الله أحد"؛ لأن المعنى في هذا كله معنىً واحد؛ ولذلك أتى به النابغة على أصله في قوله: .. بذي الجليل على مستأنس وحد، وصدر البيت: (كأن رحلي وقد زال النهار بنا)، وهو في الخصائص٣/ ٢٦٢، وتجمع على (أفعال) فيقال: آحاد، بخلاف: (أحد) من قولك: ما بالدار أحد، فهمزتها أصلية غير مبدلة ولا تجمع ولا يجوز استعمالها في العدد. ينظر : اللسان ١٥/ ٤٨٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٣٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٢، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٤٢٦.

(٣) بمعنَى "واحد وعشرين"، و"واحد وعشرة". وأَلِفُ "أحد" هنا بدلٌ من واو، لأنّه من الوحدة، والأصلُ: "وَحَدٌ". يُقال: "واحدٌ"، و"أَحَدٌ"، و"وَحَدٌ" بمعنى واحدٍ. ومنه قول النابغة [من البسيط]: كأَنَّ رَحْلِي وقد زالَ النَّهارُ بنا ... بذِي الجَلِيلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ". شرح ابن يعيش ٤/ ٤.

(٤) لأن معنى تلك العمومُ والكثرةُ بمعنى عَرِيبٍ ودَيّارٍ، ولذلك لا تُستعمل في الواجب، وهمزتُها أصلٌ، ولا تُثنَّى، ولا تُجمع، لأن معناها يدلّ على الكثرة، فاستُغني به عن التثنية والجمع . المصدر السابق.

وَاحِدٌ﴾[١]؛ لأنه سبحانه هنا صَرَّحَ بالوصفِ، و(اثنان) محذوف اللام؛ لأنه من ثَنَّيْتُ إذا عطفتُ، كأن أصله: ثَنَّى على (فَعَّلَ) بدليل: أَثْنَاءٍ، ثم نُقِلَ إلى (فِعْل) في: ثِنْتَانِ كما في بنتٍ، ولا يُفْرَدُ استغناءً عنه بواحدٍ، وهمزة الوصل في أوله[٢] عوضٌ من المحذوف، وفي المؤنث: اثنتانِ، ألحقوه التاء للتأنيث. و(ثِنْتَانِ) صيغة مختصة بالمؤنث، وليست تاؤه للتأنيث / [٥٥٢ ب]؛ لسكون ما قبلها. وثلاثة، وأربعة وخمسة، وستة أصلها: سِدْسَة[٣]؛ لقولهم في تصغيرها: سُدَيْسَة، أبدل من السين الثانية تاءً، وأدغم فيها الدال. وسبعة وثمانية، أصلها: ثُمْنِيَّة، منسوبة إلى الثُّمن، ثم غيَّر في النسب فقيل: ثَمَنِيَّة كما قالوا: أَفَقِيّ في النسب إلى: الأُفُق، ثم حذفوا إحدى الياءينِ وعوَّضوا منها ألفًا قبل الطَّرَفِ كـ "يَمَانٍ". وتِسْعَة وعَشَرَة، ومائة وألف، وأحدَ عشرَ- تقدم موجب بنائِهِ وفتحِهِ[٤]- وأَحَدَ عَشَرَ في حُكْمِ العَطْفِ، وعِشْرونَ كأنهم صاغوا لفظًا للمذكر والمؤنث على صيغة واحدة، وألحقوا آخرَها واوًا ونونًا في الرفعِ وياءً ونونًا في الجرِ والنصب، فقالوا: عِشْرُونَ.

---

(١) من الآية ١٦٣ من سورة البقرة، وتمامها: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾.

(٢) في الأصل: (كلمة آخره)، وشطب عليها ، واستبدالها بكلمة: (أوله)، وهو الصواب.

(٣) ينظر : اللسان (ستت) ٢/ ٤٠، والأصول في النحو: ٣/ ٢٧٠، والبديع في علم العربية ٢/ ٥٤٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٤١، والممتع الكبير في التصريف١/ ٢٥٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦٢٨، وشرح الأشموني ٤/ ١٤٦.

(٤) ينظر : ق (٤٣٢ أ) من المخطوط.

وكَسْرُ العين قيل: لأنها لما كانت واقعة على المذكر والمؤنث كسروا أوله للدلالة على المؤنث، وجُمِعَ بالواو والنون؛ للدلالة على التذكير، فيكون آخِذًا من كلٍّ واحدٍ منهما بنصيب. فإن قيل: فكان ينبغي على هذا أن يجعلوا هاتين العلامتين في الثلاثين إلى التسعين؟ قيل: يجوز أن تكون الثلث من الثلاثين هي الثَّلث التي للمؤنثِ، وتكون الواو والنون؛ لوقوعه على التذكير، فقد جمعَ حينئذٍ لفظَ التأنيثِ والتذكيرِ، أو اكتَفُوا بالدلالة في "عِشْرِين" عن غيرِه(١).

وقيل(٢): رأيْناهم قالوا في ثلاث عشرات: ثلاثون، وفي أربعِ عشراتٍ: أربعون، فكأنهم جعلوا "ثلاثينَ" عشر مرار ثلاثة، [وأربعين عشر مرار أربعة، إلى التسعين](٣)، فاشتقوا من لفظ الآحاد ما يكون لعَشَر مرار ذلك العدد، فكان قياس [العشرِين من الثلاثين](٤) أن يُقالَ: اثنين واثنون، بعشرِ مرار اثنين، فتجنَّبوا ذلك؛ لأن الاثنين لا يكون إلا مُثَنَّىً، فاضطُرُّوا / [٥٥٣ أ] لهذه العلة إلى استعمال

---

(١) وقد علَّلَ ذلك السيرافي بقوله: "اكتفوا بالدلالة في: " العشرين " عن الدلالة في غيره من الثلاثين إلى التسعين؛ لأن العشرين أول، وهو يقع على المؤنث والمذكر، والثلاثين إلى التسعين تجري على مثل ما جرى عليه " العشرون "، فإذا وقع: " العشرون " على المذكر والمؤنث كان الثلاثون مثله، واكتفوا بعلامة التأنيث في: " العشرين " عن علامته في: " الثلاثين ". شرح الكتاب ٢/ ٩١.

(٢) دليل آخر في كسر العين من عشرين.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، وهي زيادة تتم المعنى، واستدركتها من شرح السيرافي؛ لأن كلام ابن عمرون في هذه المسألة موجود بنصه في شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٩١. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٩، والعدد في اللغة صـ ٢٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٢٤.

(٤) في الأصل: (فكان قياس العشر)، وما أثبته من نص السيرافي.

"عِشْرين"، وكَسَروا أَوَّلَه؛ لأن أولَ اثنينِ مكسور، وجُمِعَ بالواو والنون؛ لأنه يقعُ على المذكرِ والمؤنثِ.

وقيل[١]: إنهم يقولون في المؤنث: إحدى عَشِرَة بكسر الشين، فلما جاوزوها إلى العشرين، فنقلوا كسرةَ الشينِ التي كانت في المؤنث إلى العين[٢]، وجُمِعَ بالواو والنون كما يفعلون في الأشياء المؤنثةِ المحذوفة منها الهاءاتِ عِوَضًا كـ "سِنُون"[٣]. وليس "عِشْرونَ" بجمع "عَشَرة"؛ لأنه لا يلزم منه أن يكون أقلَّ ما يقع عليه "ثلاثون"[٤].

---

(١) الدليل الثالث لكسر العين من عشرين.

(٢) كما يقولون في:" كَذِب ": " كِذب " وفي: " كَبِد": " كِبد ".

(٣) قال السيرافي: "وجمعوا بالواو والنون، كما يفعلون في الأشياء المؤنثة المحذوفة منها الهاءات عوضا من المحذوف، كقولهم في " سنة ": سنين وسنون، وفي " أرض " أرضون وأرضين وفي: " ثبة " ثبون وثبين، وهذا كثير جدّا، والجمع بالواو والنون له مزية على غيره من الجموع، فجعل عوضا من المحذوف.
واعلم أن " عشرين " ونحوها ربما جعل إعرابها في النون، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، فإذا جعلوا إعرابها كذلك ألزمت الياء؛ لأنها أخف من الواو، كما فعلوا ذلك في " سنين " إذا جعلوا إعرابها في النون، قالوا: " أتت عليه سنين ".شرح الكتاب ٢/ ٩١. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٩، والعدد في اللغة صـــ ٢٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٢٤.

(٤) ذكر ذلك العكبري فقال: " وأمَّا (عشرُون) فاسم مَوْضُوع لعشرتين وَلَيْسَ بِجمع تَصْحِيح على التَّحْقِيق لأنَّ أقلَّ هَذَا الْجمع ثَلَاثَة فَلَو كَانَ (عشرُون) جمع تَصْحِيح لَكَانَ أقلَّ مَا يَقع عَلَيْهِ ثَلَاث عشرات". اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٢٤.

ولا جمع "عِشْرٍ"؛ لأن "عِشْرًا" غيرُ معروف في غير الأظماء[(١)][(٢)].

ولم يُرَكِّبوا "أحدَ" مع "عِشْرين"؛ لطوله بالياء والنون، بخلاف "خمسة عَشَر"، ولأن التباس "خمسة" و"عَشَرَة" بأنه في عِقْدَيْنِ أقلّ من التباسِ "خمسة وعشرون". و"مائتان"، و"ألفان"، و"آلاف" ظاهر لا تثنية وجمع قياسي؛ فلذا قال: **مُتَشَعِّبَة منها. قوله: "وعامَّتُها"** يريد: جميعها؛ بدليل استثنائه منه بقوله: ما خَلَا الواحد".

وقوله: "تُشْفَعُ" يعني: يذكر معها من الشَّفْعِ الذي هو خلاف الوِتر[(٣)] باسم المعدودات، وذكر دليله وهو قوله: "**لتدل على الأجناسِ ومقاديرها**" هذا إذا لم يتقدمْ ما يُبَيِّنُهُ، فلو قيل: رِجَال ثلاثة لأغنى عن ذكرِ المُمَيِّزِ بعده؛ لأن اسم الجنس[(٤)] ليس له دلالة على العددِ، واسمُ العددِ ليس له دلالة على الجنس، فإذا

---

(١) العِشْرُ: إظماء الإبل تسعة أيام لترد في العاشر، أو ثمانية أيام لترد في اليوم التاسع فيكون لها عشرة أيام من الورد الأول والإبل عواشر. معجم متن اللغة (ع ش ر) ٤/ ١١٠.

(٢) حُكِيّ عَن الْخَلِيل أَنَّه جَمْعُ (عِشْر) من أظماء الْإِبِل وَذَلِكَ أَن الْعشْر مِنْهَا ثَمَانِيَة لأَنَّهَا ترد المَاء يَوْمًا وتتركه ثَمَانِيَة وترده الْيَوْم الْعَاشِر فَلَا يحْتَسب بيومي الْوُرُود فتكون الْعشْرُونَ عِشْرَيْنِ وَنصفا فَجمع على التَّكْمِيل. وقد نقل العكبري هذا القول واستبعده فقال: " وَفِي هَذَا القَوْل بُعْدٌ". اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٢٤.

(٣) في العين ١/ ٢٦٠: "الشَّفع: ما كان من العدد أزواجاً. تقول: كان وترًا فشفعته بالآخر حتى صار شفعًا. وفي القرآن وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ".

(٤) اسم الجنس: هو الاسم الموضوع للحقيقة ملغي فيه اعتبار الفردية، فحد اسم الجنس هو الاسم الموضوع للحقيقة من حيث هي حالة كونه ملغي فيه وضعًا اعتبار الفردية سواء كان إفراديًا: كالماء والعسل، أو جمعيًا: كـ تُرْك وروم، فدلالته على كل من أفراده التزامية، والفرق بينهما: أن الإفرادي منه ينتفي الواحد بنفيه، بخلاف الجمعي منه، فإن الواحد والاثنين لا ينتفيان بنفيه. ينظر : =

اجتمعا حَصَّلا الدِّلالَتَيْنِ– وتقَدَّمَ حدُّ الجنسِ[١]– ثم مَثَّلَ كيفَ يجمع بين العددِ واسم المعدود فقال: "كقولك: ثلاثةُ أثوابٍ وعشرةُ دراهمٍ، هذا مما مُمَيِّزُهُ جمعٌ مجرورٌ. و "أَحَدَ عَشَرَ دِيْنارًا"، و"عِشْرُونَ رجلًا" هذان مما مُمَيِّزُهُ مفردٌ منصوب.

و"مائةُ درهَمٍ"، و"ألفُ ثوبٍ" / [٥٥٣ ب] هذان مما مُمَيِّزُهُ مفردٌ مجرورٌ– على ما يأتي بيانُ جميع ذلك[٢]– **قوله:** "**ماخلا**"[٣] استثناء من قوله: "**وعامتها**" الواحد والاثنين، فإنك لا تقول فيهما: واحدُ رجالٍ، ولا اثْنَا دَرَاهِمٍ، بل بلفظِ اسمِ الجنسِ مفردًا، وبه مُثَنًّى كقولك: رجلٌ ورجلانِ، فتَحْصُل لك الدِّلالتانِ معًا بلفظٍ واحدٍ، يعني: فلا حاجة إلى واحدُ رجالٍ؛ للاستغناء عنهما بـ "رجلٍ"، وكذا "اثنا رجالٍ"؛ للاستغناء بـ "رجُلَيْنِ"[٤].

=شرح كتاب الحدود للفاكهي صـــــ ١١٢.، وفي التصريح: اسم الجنس: هو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبًاكـــ(شجرٍ وتمرٍ). ينظر : التصريح ٢/ ٤٤٩.

(١) ينظر : ق (١٨ أ) من المخطوط.

(٢) ينظر : صـــــ ١١٧٤- ١١٧٩.

(٣) قوله: (ما خلا) غير مستقيم في الظاهر؛ لأنه احترز عنهما بقوله: (وعامتها)، فلا معنى للإخراج ما لم يدخل فيما قبله، فيحمل قوله: (ما خلا الواحد) على الاستثناء المنقطع.

(٤) الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين:

أحدهما: أنهما يذكَّران مع المذكَّر؛ فتقول: واحد، واثنان، ويؤنثان مع المؤنث ؛ فتقول: واحدة، واثنتان ، والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك٤؛ فتقول: ثلاثة رجالٍ بالتاء، وثلاث إماءٍ، بتركها؛ قال الله -تعالى: {سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ} .

والآخر: أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود ؛ لا تقول: واحد رجل، ولا اثنا رجلين؛ لأن قولك: "رجل" يفيد الجنسية والوحدة، وقولك: "رجلان"؛ يفيد الجنسية وشفع الواحد؛ فلا حاجة إلى الجمع بينهما. وأما البواقي=

قوله: "**وقد عَمَلَ على القياسِ المرفوضِ**" يعني: كان القياسُ : واحدُ رجالٍ بالقياس على: ثلاثةُ رِجَالٍ، استغنوا عنه بـ "رَجُلٍ"؛ فلذا قال: "على القياس المرفوض" أي: المتروك مَنْ قال :

كأَنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ... ظَرَفُ عَجُوزٍ، فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[١]

شاهده: إضافة "ثِنْتَا" إلى "حَنْظَلٍ"[٢]، وهو اسمُ جنسٍ نحو: شعير، والتَّدَلْدُلِ: التَّعَلُّقُ والاضطراب[٣]، وإنما خَصَّ ظَرْفَ العجوزِ؛ لأنه لا تستعملُ طِيْبًا ولا غيره مما يتصَنَّعُ به النساءُ للرجالِ؛ ليأسِهَا منهم، وإنما تدَّخِرُ فيه ما تتعافَى من الحَنْظَلِ وغيرِه، وقياسه: حَنْظَلَتَانِ[٤].

= فلا تستفاد العدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعًا؛ وذلك لأن قولك: ثلاثة "يفيد العدة دون الجنس، وقولك: "رجال" يفيد الجنس دون العدة. فإن قصدت الإفادتين جمعت الكلمتين.

ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤/ ٩٨.

(١) سبق تخريجه في صـــ ٦٤٨ من التحقيق. والشاهد موضح في هذا المتن.

(٢) الحَنْظَل: نبت يستخدم للتداوي به. اللسان (حنظل) ١١/ ١٨٣.

(٣) ينظر : شرح الفصيح لابن هشام اللخمي صـ ٢٤٠.

(٤) ينظر هذا المعنى في : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩٤.

فصل [حكـــم العــدد من الواحد إلى العشرة في التذكيـــر والتأنيـــث] (١)

قال الزمخشري: وقد سُلِكَ سبيلُ قياسِ التذكيرِ والتأنيثِ في الواحدِ والاثنينِ، فقيل: واحدةٌ، واثنتانِ أو ثِنْتَانِ، وخولف عنه في الثلاثةِ إلى العَشَرَةِ، فأُلحِقَت التاءُ بالمذكّرِ، وطُرِحَت عن المؤنثِ، فقيل: ثمانيةُ رجالٍ، وثماني نِسَوةٍ، وعشرةُ رجالٍ، وعَشْرُ نِسْوَةٍ"(٢).

قال صاحبُ الكتابِ فصلٌ: "وقد سُلِكَ سبيلُ قياسِ التذكيرِ والتأنيثِ في الواحدِ"

الفصل مُحَمَّدٌ: يعني: أنهم جعلوا للمذكرِ واحدًا بلا تاءٍ، وكذا الاثنينِ، وللمؤنثِ: واحدة واثنَتَيْنِ وثِنْتَيْنِ، تاء الإلحاق في "ثِنْتَيْنِ" كـ "تاءِ" بِنْت(٣).

قوله: "وخُوْلِفَ عنه في الثلاثةِ إلى العَشَرَةِ، فأُلْحِقَت التاءُ بالمذكرِ، وطُرِحَت من المؤنثِ" ولا يُنْظَرُ إلا إلى تأنيثِ الواحدِ فحَسْب، وإنما خُولِفَ؛ لأن الثلاثةَ جماعةٌ / [٥٥٤ أ]، والجماعةُ مؤنَّثَةٌ، أو لأن أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ، فهي جمعٌ في المعنى، والجمعُ يُؤَنَّثُ باعتبارِ الجماعةِ، والمذَكَّرُ أسْبَقُ، فأخَذَ ما هو للعددِ، ثم أسْقَطوها في المؤنثِ للفرقِ.

---

(١) العنوان من عمل الباحثة؛ لمعرفة الفصل الذي يتحدث عنه.

(٢) المفصل صـــــــ ٢٧٤.

(٣) كأنّه تثنيةُ "ثِنت"، ملحقٌ بـ"جِذْعٍ"، فهو كـ"بنتين". وإنّما كان كذلك؛ لأنّه ليس أصلهما التأنيث، كما كان في "ثلاثة" و"أربعة"، وذلك لأنّه لم يوجد فيهما من قوّة التضعيف ما وُجد في سائر الأعداد، فيحتاج إلى علامة تدل على قوّة التضعيف والمبالغة فيه. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧.

وقيل: لأن العددَ يُضَافُ إلى المؤنثِ، والمضاف يكتَسِي كثِيْرًا من أحكام المضافِ إليهِ[١]، فكان العددُ مؤنَّثًا بإضافتِهِ إلى المؤنَّثِ، فلم يجمعوا في العددِ المؤنَّثِ بين علامَتَيْنِ.

وقيل: (التاءُ) تدخلُ للمبالغةِ نحو: عَلَّامَةٍ، والواحدُ والاثنينِ ليسا بجمعٍ، فأوَّلُ الجمعِ هو الثَّلاثَةُ، فألحقوا (التاءَ) فيها للمبالغةِ، حيث لم يكنْ قبلها جماعةٌ تلحقها التاءُ.

وقيل: إن الواحدَ والاثنينِ لَمَّا عَرفَ من اللفظِ الجنسَ والكمية، أُجْرِيَ مُجرَى "ضَارِبٍ وضَارِبَةٍ" يعني: عرف من رجلٍ وامرأةٍ، ورجلين وامرأتَيْنِ، أُجْرِيَ الواحدُ والاثنين مُجرَى "ضَارِبٍ وضارِبَةٍ"، والثلاثةُ وما بعدها لا يَدُلُّ على أكثرَ من الكميةِ، فأثبتَ فيه التاء لتأنيثِ الكميةِ، ويُسْتَفَادُ الجنسُ من المضافِ إليه، وفي المؤنثِ يُسْتَفَادُ الجنسُ والتأنيثُ من المضاف إليه، فلم يَحْتَجْ إلى تأنيثِ العددِ. وقيل: لأن الثلاثَ ليس بجمعٍ، وفي المعنى واقعٌ على الجمعِ، فأنَّثَ؛ للدِّلالةِ على

---

(١) يكتسب المضاف من المضاف إليه أمورًا كثيرةً منها: تَأْنِيث الْمُذكر كَقَوْلهِم قطعت بعض أَصَابِعه وقرىء {يلتقطه بعض السيارة} وَيحْتَمل أَن يكون مِنْهُ {فَلهُ عشر أَمْثَالهَا} {وكنتم على شفا حُفْرَة من النَّار فأنقذكم مِنْهَا} أَي من الشفا وَيحْتَمل أَن الضَّمِير للنار وَفِيه بعد لأَنهم مَا كَانُوا فِي النَّار حَتَّى ينقذوا مِنْهَا وَأَن الأَصْل فَلهُ عشر حَسَنَات أَمْثَالهَا فالمعدود فِي الْحَقِيقَة الْمَوْصُوف الْمَحْذُوف وَهُوَ مؤنث. وَأنْشد سِيبَوَيْهٍ (وتشرق بِالْقَوْلِ الَّذِي قد أذعته ... كَمَا شَرقَتْ صدر الْقَنَاة من الدَّم). تنظر هذه المسألة في: الجمل في النحو صـ ٢٩٤، والكتاب ١/ ٥٢، والمقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩، الأصول في النحو٣/ ٤٧٨، وشرح كتاب سيبويه ١/ ٢٥٢،٢٥١، والخصائص ٢/ ٤١٩، ونتائج الفكر في النحو صـ ٢٤٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٥، والتذييل والتكميل ٦/ ١٩٠، ١٩٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٩٤، ومغني اللبيب ١/ ٦٦٧، وتمهيد القواعد ٤/ ١٥٩٦، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٩، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٧، والهمع ٢/ ٥١١، وحاشية الصبان ٢/ ٣٧٣، ومعاني النحو ٣/ ١٣٤.

ذلك؛ لأن المذكرَ إذا جُمِعَ جاز تأنيثه- على ما تقدَّمَ[١]- ولمَّا كان المؤنثُ على ضربينِ بعلامةٍ وغيرِ علامةٍ، جعلوا العلامةَ في المذكرِ؛ للدِّلالَةِ على ذلك، وفي المؤنثِ اكتفوا بالدِّلالَةِ المعنويةِ؛ لأنه واقعٌ على مؤنَّثٍ، فحذفوا التاء، ولذا إذا سمَّى بثلثٍ من ثلاثِ نِسْوَةٍ مُذَكَّرًا، لا ينصَرِفُ، ومن ثلاثة، ينصرفُ.

قوله: "فقيل: ثمانيةُ رجالٍ، وثماني نسوةٍ، وعَشَرَةُ رجالٍ، وعَشْرُ نسوةٍ" بسكون السين من: عَشْرِ[٢]، وفتحها من عَشَرَة، وقال ابن / [٥٥٤ ب] جِنِّي[٣]: "روَيْنَا عن أبي بكرٍ مُحَمَّد بن الحسن عن أحمد بن يحيي قال: يُقالُ: جَوَارٍ وجَوَارٌ، وثَمَانٍ وثَمَانٌ، ورَبَاعٍ ورَبَاعٌ، وأنشَدَ:

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ ... وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ[٤]

---

(١) ينظر : صـــ ٩١٣.

(٢) إنما خُصَّ المؤنث بتسكين شين (عشر) معها؛ لأن العَشْرَة لما صارَت عقدًا، وكانت العُقُودُ التي بعدها تخالف العشرات والمئين، أرادوا أن تكون العَشَرَةُ أيضًا مُخَالِفَةً لما قبلها من الآحاد، فجعلوا تسكينَ الشينِ في المؤنثِ دليلًا على هذا المعنى، وخص المؤنث بذلك؛ لأنه أثقل من المذكر، فكان تخفيفه أولى، وتسكين شين(عَشَرَة) في لغة الحجازيين؛ كراهة توالي أربع متحركات فيما هو ككلمة واحدة، وتكسر في لغة التميميين وبقاء الشين مفتوحة جائز، وابن مالك يرجِّحُ تسكين الشين. ينظر : علل النحوصـــ ٤٩٣، وشرح الكافية الشافية ٥/ ٣٠٦، وحاشية الخضري ٢/ ١٣٥.

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٧٧١ .

(٤) هذا الرجز، لم ينسب لقائل معين، ولم أهتد إلى قائله.

اللغة: الثنايا: جمع ثنية، أو هي أربع من تقدم الأسنان، ثنتان من فوق، وثنتان من تحت، وأراد بالأربع الثانية الرّباعيات، بفتح الراء، وتخفيف الياء، وهي أربع أسنان، ثنتان من يمين الثنية، واحدة من فوق، وواحدة من تحت، وثنتان من شمالها كذلك، والثغر: المبسم، على وزن محبس، والإنسان إذا ضحك فإنما =

وقال الأعشَى[١]:

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا وَثَمَانِ عَشْرَةَ واثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا[٢]

وقرأ بعضهم[٣]:

=يرى من أسنانه الثنايا والرباعيات، وهي ثمانية. والشاهد فيه: قوله: «ثمان»؛ حيث إنه قد حذفت الياء من (ثماني) في الإفراد، وجعل الإعراب على النون، وأنكر الحريري في درة الغواص (ص ١٦٤) حذف هذه الياء، وينظر هذا الشاهد في التذييل والتكميل ٩/ ٣٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٣، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٤٣٢، وشرح الأشموني ٤/ ٧٢.

(١) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، يقال له: أعشى قيس، وأعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، يُعَدُّ في الطبقةِ الأولى من شعراءِ الجاهليةِ، وأحدُ أصحابِ المعلقات، أدرك الإسلامَ ولم يُسْلِمْ، توُفِّيَ في قرية باليمامة قرب مدينة الرياض سنة ٧هـ . ينظر : الشعر والشعراء صـ ١٥٩، وطبقات فحول الشعراء صـ ٦٥، والأعلام ٧/ ٣٤١.

(٢) البيت من بحر الكامل، نسبته مراجعه إلى الأعشى (معجم الشواهد ص ٢١٤) وليس في ديوانه وليست له قصيدة عينية من بحر الكامل مما يشكك في نسبته إليه، وإن كان فيه روح الأعشى في كثرة شرب الخمر، ومجموع ما شربه وحدثنا به في هذا البيت أربعون مرة.

واختلف الاستشهاد بهذا البيت: فصاحب اللسان (ثمن) على أنه يكتفى بالكسرة في ثمانِ عن الياء، وحاشية الصبان: (٤/ ٧٢) على أنه يجوز الفتح بعد حذف الياء في الموضع نفسه، أما هنا فشاهده غير ذلك وهو استعمال العطف في موضع الجمع لأنه مدلول عليه بألفاظ العدد. والبيت في شرح التسهيل ١/ ٦٩، والتذييل والتكميل ١/ ٢٦٣، ٩/ ٣٢٧، ومعجم الشواهد صـ ٢١٤.

(٣) والقراءة لعبد الله بن مسعود في: الكشاف (٢/ ٧٩) وقال في البحر المحيط (٨/ ١٩٢): وقرأ عبد الله والحسن وعبد الوارث، عن أبي عمرو بضم الراء، ونُسِبَت للحسن في: الإتحاف (ص ٤٤٦). وهذه =

﴿وَلَهُ الْجَوارُ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلام﴾(١) انتهى.

فصل [حـــكم مُمَيِّز العـــــــدد]

قال الزمخشري: والمُمَيِّزُ على ضَرْبَيْن: مجرورٍ ومنصوبٍ، فالمجرورُ على ضَرْبَيْن: مُفْرَدٍ ومَجْمُوعٍ، فالمفردُ مُمَيِّزُ المائة والألف، والمجموعُ مُمَيِّزُ الثلاثةِ إلى العشرة، والمنصوبُ مُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إلى تسعة وتسعين، ولا يكون إلا مفردًا"(٢).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "والمُمَيِّزُ على ضَرْبَيْن"

الفصل مُحَمَّدٌ: لمَّا كان العدد – كما تقدَّم– يدُلُّ على المقدار دونَ الجنسيَّةِ، احتاجَ إلى مُفَسِّرٍ، وذلك هو التمييز؛ فلذا بيَّنَهُ فقال: على ضَرْبَيْن، دليل الحصر الاستقراء: مجرور: وهو ما في عدده تنوين(٣)، أو نون تثنية، ومنصوبٌ: وهو المركبُ والمعطوف، فالمجرور على ضَرْبَيْن: مُفْرَدٍ وجمعٍ، فالمُفْرَدُ مُمَيِّزُ المائة والألف، ولو بدأ بمُمَيِّز الثلاثة كان أجود؛ لأنها الدرجةُ الأولى في العددِ، لكنه بدأ

=القراءة في شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٠٣) وفي الكشاف (٢/ ٧٩)، والبحر المحيط (٤/ ٢٨٩) ما نصه: «وقريء غواش بالرفع كقراءة عبد الله – يعني ابن مسعود – وله الجوارُ المنشآتُ [الرحمن: ٢٤].

(١) سورة الرحمن: ٢٤. وهي في المصحف: ﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴾ .

(٢) المفصل صـــــ ٢٧٥.

(٣) الذي يستحق التفسيرَ بالإضافة هو ما فيه تنوينٌ؛ لأن التنوين ضعيف لسكونه، فجاز أن يُعاقِبه المضافُ إليه.

بالمفرد؛ لأنه أخفّ ما رتبه على العدد، وإنما كانت الثلاثةُ إلى العَشَرَةِ مضافةً[١]؛ لأنها لَمَّا افتقرت إلى المُمَيِّز- على ما بيَّن- صارَ له تعلُّقٌ، وكلٌّ اسمين تَعَلَّقَ أحدُهُما بالآخَر وليس الأولُ عاملًا عملَ الفعلِ، فإن الثاني يُجَرُّ بالإضافة كـ (غُلامُ زَيْدٍ)، ولأنه لو نَصَبَهُ لكان منفصلًا منه، وإذا أُضِيفَ لا يكون مُنْفَصِلًا، ونَزَلَا منزلةَ الكلمةِ الواحدةِ، فيكون ارتباطُ العددِ ومُمَيِّزُهُ أشدّ، فكان أولى مع أن الإضافةِ[٢] أخَفّ وهي ممكنة، فكانت أولى.

---

(١) مميز الثلاثة وأخواتها إلى العشرة لا يكون إلا مجرورًا، فإن كان اسم جنس أو اسم جمع، جُرَّ بـ (مِن)، نحو: قوله تعالى: "فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ" – من الآية: ٢٦٠ من سورة البقرة–، ومررت بثلاثةٍ من الرهطِ، وقد علَّلَ الأخفش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس؛ بأنه قد يقع على الواحد، ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد، وكذا اسم الجمع بالنسبة إلى الصيغة، فإن صيغته كصيغة الواحد، والدليل على أنه يعامل لفظًا معاملة الواحد: أنه قد يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه، نحو: الركب سائرٌ. ينظر: التصريح ٤٤٩/٢.

وقد يُجَرُّ بإضافة العدد نحو: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾– من الآية :٤٨ من سورة النمل–، والصحيح قصره على السماع، وإن كان غيرهما فبإضافة العدد إليه، وحقه حينئذٍ أن يكون جمعًا مكسرًا من أبنية القلة نحو: ثلاثة أعبد، ويضاف لجمع التصحيح نحو: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾– من الآية: ٢٩ من سورة البقرة، ومن الآية ١٢ من سورة الطلاق–، ويضاف بناء الكثرة نحو: ثلاث جوارٍ، وأربعة رجالٍ، وخمسة دراهم. ينظر: شرح الأشموني ٨٨/٤، وحاشية الصبان ٨٨/٤.

(٢) في الإضافة ثلاثة مذاهب: الجواز على قلة، وهو مذهب ابن عصفور، الثاني: الاقتصار على ما سمع، وهو مذهب الأكثرين، الثالث: التفصيل في اسم الجمع، فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو: نفر ورهط وزود، جاز، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير كـ (قوم ونسوة)، لم يجز، حكاه الفارسي عن أبي عثمان المازني، وعلله المبرد بأن العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة. ينظر: التصريح ٤٥٠/٢، والارتشاف ٣٥٨/١، والمقرب لابن عصفور ٣٠٥/٢.

وقيل: / [٥٥٥ أ] لأن الثلاثةَ مبهمةٌ تصلُحُ لكلِّ شيء، فلما قُصِدَ إلى تبيينها أُضِيْفَت كما تُضَافُ النفسُ وذات وغير ذلك. وإلى جمعٍ؛ لأن مدلولَه جمعٌ، والأصلُ أن يتطابقَ اللفظُ ومدلولُه.

فإن قيل[١]: يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسِهِ؛ لأن الثلاثَةَ في قولك: ثلاثُ رِجالٍ هم الرِّجالُ؟ قيل: لا نُسَلِّم، ولم قلتَ إنَّهُ كذلك لا بُدَّ له من دليلٍ.

فإن قيل: لأنَّه مُمَيَّزٌ له، فلا يكون غيرَه؟ قيل: لا يكون غيرَهُ من كلِّ وجهٍ، أو من وجهٍ إن ادَّعَيْتَ الأولَ فمُسَلَّمٌ، وإن ادَّعَيْتَ الثاني فَلِمَ قلتَ إنَّهُ يلزمُ منه، وبيانُ المُغَايَرةِ من وجهِ أن الأوَّلَ مُبْهَمٌ يقعُ على الرجالِ وغيرِهِم، فكان أعمَّ منه، فصَحَّت إضافَتُهُ إليه كما في: كل القومِ، وخاتم حديدٍ.

ثم (أَحَدَ عَشَرَ) ومُمَيِّزُها منصوبٌ إلى تسعةٍ وتسعينَ؛ لأن (عَشَرَ) من: أَحَدَ عَشَر حَلَّ مَحلَّ التنوينِ؛ لأنه وقعَ بعد الدالِ من : أَحَد، كما يقع التنوين، ومع التنوين لا إضافة، فكذا مع ما قام مقامَهُ[٢]. فإن قيل: لو كان ما ذكرتَ مانِعًا، لَمُنِعَ من إضافةِ خَمَسَةَ عَشَرَ إلى المالكِ، وليس مانِعًا؛ لجواز: هذه خَمْسَةُ عَشَرَ زَيْدٍ[٣]؟

---

(١) ذكرت قبل ذلك أن من منهجه في الشرح أنه يفترض السؤال والإجابة عليه فيقول: فإن قيل ... قيل.

(٢) لأنه لو أُضيفَ فلا يخلو من أن تثبت نونه أو تُحذف، ففي الأول خرمٌ لقاعدتهم المعلومة بإثبات نونٍ جيء بها للدلالة على الجمع، وكذا في الثاني؛ إذ فيه حذف حرفٍ من أجزاءِ كلمةٍ ليس كنون مسلمين، فلما امتنع انجرارُ المميزِ مع عِشْرينَ وأخواته، امتنع مع نحو: أَحَدَ عَشَرَ أيضًا؛ إجراءً للأخوات على سَنَنٍ واحدٍ. وأما كونه مفردًا؛ فلأن الغرضَ وهو الدلالةُ على الجنسِ يحصل به ، مع أن التركيب يستدعي الخفة، وهي الإفراد. الاقليد في شرح المفصل ٢ م ٣/ ١٢٧١.

(٣) وقد ذكر ابن يعيش هذا التساؤل، وأجاب عنه بقوله: ""أحدَ عشرَ" و"خمسةَ عشرَ" ونحوُهما من الأعداد المركبة، فإنّها مبهمةٌ لازمٌ لها التفسيرُ، فكانت تكون الإضافة لازمة، وكان يؤدي إلى جعل =

قيل: ذكر المُمَيِّز أكثرُ من ذكرِ المالكِ، فكَرِهوا الإضافةَ فيما ذِكْرُهُ أكثر؛ لطولِهِ، بخلاف المالك مع إرادةِ الفرق.

و(عشرون) و (ثلاثون) إلى: (تسعين) مفرد أشْبَهَ الجمعَ في أن مدلُولَه جمعٌ وفيه إعرابُ الجمعِ، فطالَ فأشبَهَ المُرَكَّبَ، فامتنعت إضافته إلى التمييزِ وصَحَّت إلى المَالِكِ؛ لِمَا ذكر في: أحد عشر[1]، ومفردًا؛ لأن الغرَضَ من الإتيانِ به تبيينُ جنسِ المعدودِ، والواحدُ كافٍ فكان المصيرُ إليه؛ لأنه أخصَرُ.

="ثلاثة أشياء" اسمًا واحدًا، وذلك ممّا لا نظيرَ له، فإن أضفته إلى مالكه، وقلت: "هذا أحدَ عشرك، وخمسةَ عشرك"، جاز؛ لأنّ الإضافة إلى المالك ليست لازمة كلزوم المميِّز، فكان كقولك: "هذا حضرموتُ زيدٍ"، فإذا أضفته، أبقيته علي بنائه؛ لأنّ العلّة الموجِبة باقيةٌ، ومنهم من يُعْرِبه، فيقول: "هذا خمسة عشرُك"، و"مررت بخمسة عشرِك"، و"رأيت خمسة عشرَك"، ويحتجّ بأنّ الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها، ومن يقول: "هذه خمسة عشرَك" فيضيف، لا يقول: "هذه اثنَا عشرَك" فيضيف، لأنّ "عشر" فيه قد قام مقام النون، والإضافةُ تحْذِف النونَ، فلم يجز أن تُجامِع ما قام مقامَها، ولا يجوز حذفُ "عشر"، فيقالَ: "اثْناك"؛ لانّه يُلْبِس بإضافة "الاثنين"، فلا يُعلَم أمُركّبًا أضفتَ، أم مفردًا.

فإن قيل: فلِم كان المفسِّر واحدًا منكورًا، وهلّا كان جمعًا، فيقال: "عندي خمسةَ عشرَ غلمانًا"، كما تقول: "هو أَفْرَهُ الناس عبدًا"، وإن شئت: "عبيدًا"؟ قيل: الفرق بينهما أنّك إذا قلت: "زيدٌ أفره الناس عبدًا"، فإنّما تعني عبدًا واحدًا، وإذا قلت: "عبيدًا"، فإنّما تعني جماعة، فلولا جمعُ المفسِّر؛ لَمَا عُرف مرادك. ومنه قوله تعالى: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا}، جمع المميِّز للإيذان بأنّ خُسْرانهم إنّما كان من جهات شتّى لا من جهة واحدة. وأمّا إذا قلت: "عندي خمسة عشرَ عبدًا"، فالعدّة معلومة من العدد، ولم يبق إلا بيانُ الجنس، فأغني فيه الواحدُ عن الجمع. وإنما كان نكرةً لأنّه أخفُّ، وبه يحصل الغرضُ، فلم يُعدَل عنه إلى ما هو أثقلُ منه. شرح المفصل ٤/ ٩.

(١) وهو أنَّ ذكر المُمَيِّز أكثرُ من ذكرِ المالِكِ، فكَرِهوا الإضافةَ فيما ذِكْرُهُ أكثر؛ لطولِهِ، بخلاف المالك مع إرادةِ الفرق.

فإن قيل: لو كان كونُهُ كافِيًا في تبيين الجنسِ يُوجِبُ المصيرَ إليه، لوَجَبَ أن تقولَ / [٥٥٥ ب] ثلاثةُ رجلٍ؟ قيل: الإضافةُ في: ثلاثةِ رجالٍ مانِعَةٌ من ذلك؛ لأنها بمعنى: (مِنْ)، فوجب الإتيان بالجمعِ مع أنه مطابقٌ ليصِحَّ معنى الإضافة. وقال ابنُ كيسَان[1]: "تقول: عندي عشرونَ رجلًا صالحون، نعت للعشرين، ولا يجوز : صالحين على أن يكون نعتًا لرجلٍ، ولو قلت: عندي رجلًا صالحًا فنَعَتَّ المنصوب، سَاغَ، ولو قلت: صالحٌ فنَعَتَّ المرتفعَ لامتنعَ، ولو قلت: عندي عشرون رجلًا جِيَادًا، لجاز الرفع والنصب، فمَنْ رَفَعَ، جَعَلَهُ نعتًا للغشرين،ومَنْ نَصَبَ، جعله نعتًا لقوله: رجلًا؛ لأنه في المعنى جمعٌ وإن كان مفردًا في اللفظِ، فالجمعُ بالواوِ والنون، أو الياءُ والنون لا يكون نعتًا إلا لما فيه الواو والنون،

---

(١) سبقت ترجمته ف صـــــــــــــ ٧٩٥ من التحقيق. وينظر قوله في : الأصول في علم النحو ١/ ٣٢٥، والهمع ١/ ٢٥٤.

يقول الرضي "ج٢ ص١٢٥" إذا وصفت المميز جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى؛ نحو: ثلاثون رجلا ظريفا وظرفاء، ومائة رجل طويل وطال. وقول الشاعر:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة ... سودا كخافية الغراب الأسحم

فأمثلته التي عرضها اشتملت على نوع من الأعداد ليس بالمركب ولا العشرين وبابه؛ فقد اشتملت على مائة، نعم لم يصرح بنوع الجمع ولكن المثال اقتصر على جمع التكسير.

ويقول السيوطي في الهمع "ج١ ص٢٥٤ باب "التمييز" ما نصه: "إذا جيء بنعت مفرد أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد؛ نحو: عندي عشرون رجلا صالحا، أو صالح، وعشرون رجلا كراما أو كرام. فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد؛ نحو: عشرون رجلا صالحون". ا. هـ.

وأرى أن الأنسب الأخذ بما جاء في الهمع وفي كلام الرضي لأن رأيهما مردد في بعض المراجع الأخرى التي لم نذكرها. ولا مانع هنا من وصف الجمع الذي لا يعقل بالمفرد المؤنث.

والمفرد لفظًا لا يكون إلا نعتًا للمفرد لفظًا، وما كان تكسيرًا سَاغَ كونه صفةً لكلِّ واحدٍ منهما. ويُرْوَى بيت عنترة(١) على وجهين:

فيهَا اثنتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً ... سودًا [كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأسْحَمِ](٢)

وقال ابن خروف(٣): وجعل "السود" يجيء حالًا من الاثنين والأربعين.

ومُمَيِّزُ (المائة) و(الألف) مجرورٌ؛ لعدم الطول المانع من إضافة (أَحَدَ عَشَرَ) إلى مُمَيِّزِها، ولأنه أتى بعد درجتين، فأُعْطِيَ من الأولِ الإضافة، ومن الثانية الإفراد، ونحوه: مائتا دِرْهَمٍ(٤).

---

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٧٦١.

(٢) البيت من الكامل ، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٩٣؛ والحيوان ٣/ ٤٢٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٩٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٢٥.

اللغة: الحلوبة: أي المحلوبة؛ ويقال: ناقة حلوب وحلوبة. الخافية: جمعها الخوافي، وهي ريشات إذا ضمّ الطائر جناحيه خفيت. الأسحم: الأسود. المعنى: في حمولتها اثنتان وأربعون ناقة تحلب، سودًا كخوافي الغراب الشديد السواد. وقد ذكر سوادها دون سائر الألوان لأنّها أعزّ النوق وأنفسها.

الشاهد في قوله: "سودًا" فإنها وقعت نعتًا لقوله: "حلوبة"، وروعي فيها اللفظ، ويجوز في هذا الباب رعاية اللفظ ورعاية المعنى، تقول: عندي عشرون درهمٌ، على اللفظ، وعشرون درهمًا، على المعنى.

(٣) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي بن خروف، عالم بالعربية، أندلسي من أهل إشبيلية، ولد سنة ٥٢٤هـ، ومن مؤلفاته: شرح الجمل للزجاجي، وشرح كتاب سيبويه، والممتع في التصريف، وتوفي سنة ٦٠٩ هـــ . ينظر: وفيات الأعيان ٧/ ١٠٠، وفوات الوفيات ٣/ ٥٤، ٨٥، والأعلام ٤/ ٣٣٠.

(٤) وقد علَّلَ الجَنَدِي بتعليلٍ آخر فقال: "وأمَّا كون المميز في : مائة درهمٍ، وألف درهمٍ مجرورًا مفردًا؛ فلأن المائةَ عَشْرُ عَشَرَاتٍ، كما أن العَشَرَةَ عَشَرَةُ أفرادٍ، ولأن لكلٍ من العَشَرة والمائة صيغةً مستأنفةً، والمائةُ قريبةٌ من التسعين؛ لأنه عقيبَتُها، فأخذت انجرارَ المميز من العَشَرَة، وإفرادَه من التسعين، ولم ينعكس الأخذ؛ =

فصل [ما شَـــــذَّ عن الحكـــــم السابـــــق]

قال الزمخشري: ومما شَذَّ عن ذلك قولهم: "ثَلَاثِمَائَةَ" إلى "تِسْعِمَائَةَ"، اجتزءوا بلفظِ الواحدِ عن الجمعِ كقوله:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا ... فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيْصُ

وقد رجع إلى القياس مَنْ قال:

ثَلَاثُ مِئِيْنَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا ... رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

وقد قالوا: "ثلاثة أثوابًا": وأنشد صاحب الكتاب:

إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا ... فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالفَتَاءُ

وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ على البدل، وكذلك قوله: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾. قال أبو إسحاق: ولو انتصب "سنين" على التمييز؛ لوجب أن يكونوا قد لبثوا تِسْعِمَائَةَ سَنَةً"(١).

قال صاحب الكتاب(٢) فصلٌ: ومِمَّا شَذَّ عن ذلك"

=لأن كون اللفظ مفردًا ألزم من كونه مجرورًا، والجهة القريبة أقوى من الجهة البعيدة، فاختصاص الإلزام بالأقوى أولى، وكون المميز منكرًا لما سبق.

والكلام في الألف كالكلام في المائة؛ لأنه عَشْرُ مئاتٍ، ولأنه قريبٌ من التسعين؛ لأنه عُقَيب تِسْعِمائةٍ وتِسْعَةٍ وتِسْعِينَ". الإقليد ٢ م ٣/ ١٢٧١، ١٢٧٢.

وأرى الأخذ بهذا التعليل ؛ لأن هذا التعليل أوفى وأكمل من تعليل ابن عمرون.

(١) المفصل صـــــــــ ٢٧٥، ٢٧٦.

(٢) أي: الزمخشري: صاحب كتاب المفصل كما ذكرت آنفًا.

الفصلُ مُحَمَّدٌ: لَمَّا تقدَّمَ أن (ثَلاثَةَ) وما بعدها إلى (العَشَرَةِ) يُضافُ إلى جمعٍ، و(ثَلاثِمَائَة) قد أُضِيفَت فيه الثلاثُ إلى مفردٍ، فقد خَرَجَت هنا عن القياسِ؛ لذا قال: "شَذَّ عن القياسِ" يعني: عَمَّا تقَدَّمَ / [٥٥٦ أ] لا في الاستعمال إلى (تِسْعِمَائَة)، ثم ذَكَرَ العلَّةَ فقال: "اجْتَزَءُوا بلفظِ الواحِدِ عن الجمعِ كقوله:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا ... فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيْصُ(١)

شاهده: "بَطْنِكُمُ"، وَضَعَ الواحدَ موضِعَ الجمعِ، أراد: بُطُونِكُم؛ لأن الجماعةَ لا يكون لها بطنٌ واحدٌ، يصفُ شدَّةَ الزمانِ فيقول: لا تملؤوا بطونَكُم حتى تعتادوا ذلك وتَعِفُّوا عن كثرةِ الأكلِ وتقتنعوا باليسيرِ فإنَّه زمانُ مَخْمَصَةٍ، وأَخْبَرَ عن الزمانِ بأنَّهُ مَخْمَصَةٌ على حد قولهم: نَهَارُكَ صَائِمٌ.

قال سيبويه: " وأما ثلثُمائةٍ إلى تسعِمائةٍ،فشاذ، فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مِئاتٍ، ولكنَّهم شبّهوه بعشرينَ وأَحَدَ عَشَرَ، حيث جعلوا ما يبيَّنُ به العددُ

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في : الكتاب ١/ ٢١٠، والمقتضب ٢/ ١٧٢، ، والأصول في النحو ١/ ٣١٤، وتخليص الشواهد ص ١٥٧، وخزانة الأدب ٧/ ٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣، والدرر ١/ ١٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٤، والمحتسب ٢/ ٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٠.

اللغة: تعفوا: تُمنح لكم العافية. والخميص: الجائع. الصفة للزمن، والمعنى لأهله.

المعنى: وصف شدة الزمان وكلبه فقال: كلوا في بعض بطونكم ولا تملئوها حتى تعتادوا ذلك وتعفوا عن كثرة الأكل وتقنعوا باليسير فإن الزمان ذو مخمصة وجدب. وتعفوا مجزوم بجواب الأمر. والبيت من الأبيات الخمسين التي لا يعرف قائلها.

والشاهد: وضع البطن في موضع البطون.

وانظر: معاني القرآن ٢/ ١٠٢، والمخصص لابن سيدة، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣١١ ، والصاحبي/ ١٨٠.

واحدًا، لأنَّه اسمٌ لعددٍ كما أَنّ عشرينَ اسمٌ لعددٍ. وليس بمُسْتَنْكَرٍ في كلامهم أنْ يكون اللفظُ واحدًا والمعنى جميعٌ"(١) انتهى.

قوله: "وقد رَجِعَ إلى القياسِ مَنْ قال وهو الفَرَزْدَق(٢):

ثَلَاثُ مِئِيْنَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا ... رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ(٣)

معناه: أنه رَهَنَ رِدَاءَهُ بدِيَاتِهِم، وجَلَّت عن وُجُوهِ الأَهَاتِمِ أي: كشفت الغبارَ عنهم، وشاهده: (ثَلاثُ مِئِيْنَ)، وهو جمعٌ على قياس: ثلاثةُ دَرَاهِمٍ، فَذَا وإن كان القياسَ لكنه شاذٌ في الاستعمالِ.

---

(١) ينظر بنصه في : الكتاب ١/ ٢٠٩.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٧٨٨ من التحقيق.

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة للفرزدق يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو فيها جريرا وهي في ديوان الفرزدق بهذه الرواية:

فدىً لسيوف من تميم وفىٰ بها ... ردائي وجلّت عن وجوه الأهاتم

وهو بهذه الرواية لا شاهد فيه.

اللغة: جلت: كشفت. الأهاتم: يعني بهم الأهتم بن سنان. المعنىٰ: يفتخر الشاعر أن دفع ثلاثمائة بعير دية لقتل ثلاثة رجال من قبيلة الأهتم. الشاهد فيه: قوله: «ثلاث مئين»؛ حيث جمع المائة مع أنها تمييز للثلاث والقياس الإفراد أي: ثلاثمائة. وعلله ابن يعيش بأن الشعراء يقسم لهم في مراجعة الأصول المرفوضة قال: وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال. البيت في: المقتضب ٢/ ١٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠، ١٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٩٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٦٨، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية صـــ ٥١٨، والكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣٠٣، والتذييل والتكميل ١/ ٣٢٤، ٩/ ٢٧٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٣٢٣، و تمهيد القواعد ١/ ٣٦٧، ٥/ ٢٤٠٤، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٨٥٩، وضياء السالك ٤/ ١٠٣.

قوله: "وقد قالوا : ثلاثة أثوابًا" لَمَّا ذَكَرَ الشُّذُوذَ في المُمَيِّزِ الخارجِ عن القياسِ وهو: ثَلاثِمائَة، والخارج عن الاستعمال وهو : ثلاث مِئِيْن، أتبَعَهُ بما خَرَجَ عنهما جميعًا فقال: "وقد قالوا : ثلاثةُ أثوابًا" وشذوذُهُ: نصبُه، وهو من قَبِيْلِ / [٥٥٦ ب] ضرورة الشعرِ (١)، وقياسه الخفضُ – على ما تقدم–

---

(١) اختلف النحويون في مفهوم الضرورة الشعرية على النحو التالي:

أولًا: رأي سيبويه وابن مالك:

لم يصرح سيبويه بتعريف محدد للضرورة، وإنما كان يكتفي ببعض العبارات التي فهم منها بعض شرَّاح الكتاب ودارسيه مفهوم الضرورة عنده من خلال تناوله لبعض المسائل ، وبخاصة الباب الذي عقده في أول الكتاب بعنوان: "ما يحتمل الشعر".

فمن خلال بعض النصوص حدَّدَ العلماء رأي سيبويه في الضرورة ، وهو: أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد منه بُدًّا، وأن يكون في ذلك رَدُّ فرعٍ إلى أصلٍ، أو تشبيه غير جائز بجائز. ينظر: شرح الجمل ٢/ ٥٤٩، والارتشاف ٣/ ٢٦٨، والضرورة الشعرية في النحو العربي صـ ١٣٢، ١٣٤.

ولا يبعد مفهوم ابن مالك للضرورة عن مفهوم سيبويه المتقدم، وهو أن الضرورة: ما لا مندوحة للشاعر عنه بحيث لا يمكن الإتيان بعبارة أخرى، صرَّحَ بهذا في شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية. شرح الكافية الشافية ١/ ١٢٣.

ثانيًا: رأي ابن جني والجمهور:

يرى أبو الفتح عثمان ابن جني وكثير من النحويين أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوَّزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر.

وإلى هذا المذهب ذهب كل من الأعلم الشنتمري(٤٦٧هـ)، والرضي (٦٨٦هـ)، وأبو حيان، وابن هشام، والبغدادي، والشيخ محمد الأزهري المعروف بـ (الأمير) (١٢٣٢هـ). ينظر: الخصائص ٢/ ٤٠٦، والخزانة ١/ ٣٣، وتخليص الشواهد صـ ٨٢، وحاشية الأمير على المغني ١/ ٤٨. =

وأنشد صاحبُ الكتاب[١] للربيعِ بن ضبع[٢]:

إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا ... فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالفَتَاءُ[٣]

شاهده: إثبات النون في: "مَائَتَيْنِ"، ونصب "عامًا"، والإضافة أحسن وأكثر. يصِفُ كِبَرَهُ وضَعْفَهُ وذِهَابَ سُرُورِه وفُتُوَّتَهُ، و(الفَتَاء): مصدر الفَتَى، وعاش نيِّفًا عن

= **والراجح عندي** هو ما ذهب إليه جمهور النحوين من أن الضرورة: ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا؛ لأن الشعر كلام موزون بأفاعيل محصورة يستلزم بناؤه على هذه الصورة المقيدة بالوزن والقافية أن يلجأ قائله أحيانًا إلى الضرورة.

صحيح أنه ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، لكن الشاعر غير مختار في أموره كلها، فقد لا يخطر بباله في ذلك الموضع إلا هذه اللفظة المؤدية إلى الضرورة.

(١) يقصد: سيبويه، ينظر: الكتاب ٢/ ١٦٢.

(٢) الربيع بن ضبع الفزاري : الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض بن مالك بن سعد بن عدي بن فزارة، كان من الخطباء الجاهليين، ومن فرسان فزارة المعدودين وشعرائهم، شهد يوم الهباءة وهو ابن مائة عام، وقاتل في حرب داحس والغبراء. قيل إنه أدرك الإسلام وقد كبر وخرف، وقيل إنه أسلم، وقيل منعه قومه أن يسلم. توفي سنة ٧ ق. هـ - ٦١٥ م. ينظر: معجم الشعراء العرب ١/ ٦٦٨.

(٣) البيت من الوافر، من شواهد الكتاب ٢/ ١٦٢، ونسبه سيبويه إلى الربيع بن ضبع الفزاري ١/ ٢٠٨، ثم عاد في ٢/ ١٦٢ فنسبه إلى يزيد بن ضبة. وذكر المسرة بدلًا من البشاشة في الشطر الثاني. والشاهد فيه إثبات النون في "مائتين" ضرورة ونصب ما بعدها بها وكان الواجب حذفها وخفض ما بعدها إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين، ونحوها مما يثبت نونه ونصب ما بعدها . ومعنى: ذهب: أودى وانقطع، والفتاء: المصدر من الشباب ممدود. يقال إنه لفتىً بين الفتاء كقولك: بين الشباب. وانظر: المقتضب ٢/ ١٦٩، ورواه المبرد: ذهب اللذاذة، ومجالس ثعلب/ ٣٣٢، وشرح السيرافي ٢/ ٣٥، والمخصص لابن سيدة ١٥/ ٣٨، وأمالي القالي ٣/ ٢١٤، ومقاييس اللغة ٤/ ٤٧٤. والمعمرون للسجستاني/ ٧ واللسان "فتا" وأمالي السيد المرتضى ١/ ١٥٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة/ ٩٥، والخزانة ٣/ ٣٠٦.

ثلاثِمائَة وخَبَرُهُ مشهور، ويُروَى: تِسْعِيْنَ عَامًا، ولا شاهدَ فيه على هذه الروايةِ. وقوله عَزَّ من قائلٍ: ﴿ثَلَاثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[١] على البدلِ، قرأ حمزة[٢] والكِسَائِي[٣] بالإضافةِ، وغيرهما بالتنوين وهو أسهل؛ لأنه قدَّمَ فيه الصفةَ على الموصوفِ، فصار (السُّنُون) بدلًا، والأصل: سنين ثلاثمائَة، ويجوز أن يكون بدلًا من (المَائَةِ) على المعنى؛ لأن (المَائَةَ) في موضع: (مِئَاتٍ)، ويجوز أن تكون (المَائَةُ) منوَّنةً من الإضافةِ، فتكون (السنين) تفسيرًا كقراءةِ مَنْ أضافَ.

قال يحيي[٤]: ومن العرب من يضع (السنين) موضع السنة فيخفض بالإضافةِ ويُنَوِّن وينصبُ على تفسيرِ العددِ[٥].

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الكهف، وتمامها: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٩١٦ من التحقيق.

قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين. النشر ٢:٣١٠، الإتحاف: ٢٨٩، غيث النفع: ١٥٥، الشاطبية: ٢٤٠ وفي ابن خالويه: ٧٩: «(ثلاثمائة سنة) على الواحدة أبي». وقرأ الضحاك (سنون) بالواو على إضمار هذه سنون. البحر ٦:١١٧. وفي المقتضب ٢:١٧١: «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة، فقال: (ثلاثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر». وفي البحر ٦:١١٧ : «وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة، ولا يجوز له ذلك».

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٦٥٥.

(٤) يحيى ابن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكريا الفراء. سبقت ترجمته ف صـــ ٦٧٤ من التحقيق.

(٥) ينظر :معاني القرآن للفراء ٢/ ١٣٨.

وقول أبي إسحاق(١): "لو انتَصَبَ "سِنِيْنَ" على التمييزِ، لَوَجَبَ أن يكونوا قد لَبِثُوا تِسْعِمَائَةَ سنةً، أي: أن سنةً تمييزٌ لـ (ثَلاثِمَائَة)، فينبغي أن يكون "سِنِينُ" تمييزًا لـ (تِسعِمَائَة)؛ لأنه جمعٌ، وأقلُّهُ ثلاثة، وهذا لا يلزم؛ لأنه لو لَزِمَ، لَلَزِمَ في القراءةِ الأُخرَى، فإن (سِنِيْنَ) فيها تمييزٌ وإن كان مجرورًا بالإضافةِ؛ لأنه وَضَعَ السنينَ موضِعَ السَّنَةِ، ولم يوجبْ ذلك لبثهم تِسْعِمَائَة، كذلك مع التنوين وإن كان يحتمل البدل وعطف البيان.

وكذلك قوله / [٥٥٧ أ] تعالى: ﴿ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا ﴾(٢) يجوز فيه الوجهان: البدل وعطف البيان لا إشكال فيهما، وَمَنْ جعله تمييزًا قال: إنما جاء التمييزُ هنا جمعًا؛ لأنه لو قيل: اثْنَتَي عَشَرَةَ سِبْطًا، لاحتَمَلَ الواحدَ، وهو يريد: اثْنَتَي عَشَرَةَ قَبيلَةً(٣).

---

(١) أبو إسحاق الزجَّاج: سبقت ترجمته في صـــــ ١٠٠٧ من التحقيق، وينظر قوله في: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٤، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦١٢، وشرح الأشموني ٤/ ٦٦- ٦٧.

(٢) من الآية : ١٦٠ من سورة الأعراف، وتمامها:﴿ وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ قَوۡمُهُۥٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۚ وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡغَمَٰمَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾.

(٣) قرأ أبان بن تغلب عن عاصم بتخفيف الطاء وابن وثاب والأعمش وطلحة بن سليمان عشرة بكسر الشين، وعنهم الفتح أيضا وأبو حيوة وطلحة بن مصرف بالكسر وهي لغة تميم والجمهور بالإسكان وهي لغة الحجاز واثنتي عشرة حال، وأجاز أبو البقاء أن يكون قطعنا بمعنى صيرنا وأن ينتصب اثنتي عشرة على أنه مفعول ثان لقطعناهم ولم يعد النحويون قطعنا في باب ظننت وجزم به الحوفي فقال اثنتي عشرة مفعول لقطعناهم أي جعلنا اثنتي عشرة وتمييز اثنتي عشرة محذوف لفهم المعنى تقديره اثنتي عشرة فرقة وأسباطا

بدل من اثنتي عشرة وأمما. قال أبو البقاء نعت لأسباطا أو بدل بعد بدل ولا يجوز أن يكون أسباطا تمييزا لأنه جمع وتمييز هذا النوع لا يكون إلا مفردا.

وذهب الزمخشري إلى أن أسباطا تمييز قال: (فإن قلت) : مميز ما بعد العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعا وهلا قيل: اثنتي عشر سبطا، (قلت) : لو قيل ذلك لم يكن تحقيقا لأن المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطا موضع قبيلة ونظيره: بين رماحي مالك ونهشل، وإما بدل من اثنتي عشرة بمعنى: وقطعناهم أمما؛ لأن كل أسباط كانت أمة عظيمة وجماعة كثيفة العدد وكل واحدة تؤم خلاف ما تؤمه الأخرى لا تكاد تأتلف انتهى. الكشاف ٢/ ١٦٨، ١٦٩.

وقد ردَّ عليه أبو حيان فقال: وما ذهب إليه من أن كل قبيلة أسباط خلاف ما ذكر الناس، ذكروا أن الأسباط في بني إسرائيل كالقبائل في العرب وقالوا: الأسباط جمع سبط وهم الفرق والأسباط من ولد إسحاق بمنزلة القبائل من ولد إسماعيل ويكون على زعمه قوله تعالى: "وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط " معناه: القبيلة وقوله ونظيره:

بين رماحي مالك ونهشل ليس نظيره؛ لأن هذا من تثنية الجمع وهو لا يجوز إلا في الضرورة وكأنه يشير إلى أنه لو لم يلحظ في الجمع كونه أريد به نوع من الرماح لم يصح تثنيته كذلك هنا لحظ هنا الأسباط وإن كان جمعا معنى القبيلة فميز به كما يميز بالمفرد. البحر المحيط ٥/ ١٩٨.

وقال الحوفي: يجوز أن يكون على الحذف والتقدير اثنتي عشرة فرقة ويكون أسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، و(أمما) نعت لأسباط وأنث العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر؛ لأنه بمعنى الفرقة أو الأمة كما قال: ثلاثة أنفس يعني رجالا وعشر أبطن بالنظر إلى القبيلة.

وقيل: جعل كل واحدة من اثنتي عشرة أسباطا كما تقول لزيد دراهم ولفلان دراهم ولعمر دراهم فهذه عشرون دراهم، وقيل: التقدير وقطعناهم فرقا اثنتي عشرة فلا يحتاج إلى تمييز، وقال البغوي: في الكلام تأخير وتقديم تقديره: وقطعناهم أسباطا أمما اثنتي عشرة وهذه كلها تقادير متكلفة والأجرى على قواعد العرب القول الذي بدأنا به. البحر المحيط ٥/ ١٩٨- ٢٠٠.

قوله: " قال أبو إسحاق: ولو انتصب "سنين" على التمييز؛ لوجب أن يكونوا قد لبثوا تِسْعِمَائَةَ" وبيَّنتُ ما فيهِ(١).

فصل [حكم مُمَيِّز العشرة فما دونها]

قال الزمخشري: وحَقُّ مُمَيّز العشرة فما دونها أن يكونَ جمعَ قِلَّةٍ، ليطابقَ عددَ القِلَّةِ، تقول: "ثلاثةُ أَفْلُسٍ"، و"خَمْسَةُ أَثْوَابٍ"، و"ثَمَانِيَةُ أَجْرِبَةٍ"، و"عَشْرَةُ غِلْمَةٍ"، إلا عِنْدَ إِعْوَازِ جمعِ القِلَّةِ كقولهم: "ثلاثةُ شُسُوعٍ"، لفقد السماع في أَشْسُع وأَشْسَاع، وقد روي عن الأخفش أنه أثبت أَشْسُعًا. وقد يُسْتَعَارُ جمعُ الكثرةِ في موضعِ جمعِ القِلَّةِ، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوْءٍ﴾.(٢)

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وحّقٌّ مُمَيَّزُ العَشَرَةِ فما دونَها أن يكونَ جمعَ قلَّةٍ".

الفصل مُحَمَّدٌ: يعني من ثلاثة إلى عشرة أن يكونَ جمعَ قلَّةٍ، وذكر العلَّةَ فقال: ليُطَابِقَ عددَ القِلَّةِ(٣).

---

(١) أي: أن سنةً تمييزٌ لـ (ثَلاثِمِائَة)، فينبغي أن يكون "سِنِينٌ" تمييزًا لـــ (تِسْعِمِائَة)؛ لأنه جمعٌ، وأقلُّهُ ثلاثة، وهذا لا يلزم؛ لأنه لو لَزِمَ، لَلَزِمَ في القراءةِ الأُخرَىٰ، فإن (سِنِيْنَ) فيها تمييزٌ وإن كان مجرورًا بالإضافةِ؛ لأنه وَضَعَ السنينَ موضِعَ السَّنَةِ، ولم يوجبْ ذلك لبثهم تِسْعِمِائَة، كذلك مع التنوين وإن كان يحتمل البدل وعطف البيان.

(٢) المفصل صـــــ ٢٧٦، ٢٧٧.

(٣) قَالَ أَبُو سعيد: اعْلَم أَن أدنى الْعدَد الَّذِي يُضَاف إِلَى أدنى الجموع مَا كَانَ من ثَلَاثَة إِلَى عشرَة، نَحْو ثَلَاثَة، وَأَرْبَعَة، وَخَمْسَة، وَعشرَة. وَأدنى الْجمع على أَرْبَعَة أَمْثِلَة وَهِي: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة.فأفعل نَحْو ثَلَاثَة أكلب، وَأَرْبَعَة أفلس. وأفعال نَحْو خَمْسَة أجمال وَسَبْعَة أجذاع. وأفعلة نَحْو ثَلَاثَة أحمرة، وَتِسْعَة =

فإن قيل: يلزم منه أن يقعَ على (أَفْلُسٍ) أكثر من عَشَرَة؛ لأن الإضافة بمعنى (مِنْ)، وقد قيل إن جمع القلة للعَشَرَة فما دونَها؟ قيل: لَمَّا كان من كلامهم أن يستعملوا جمعَ القِلَّةِ في موضعِ جمع الكثرة ويُستَغنَى به عن جمعِ الكثرةِ، أشبَهَ جمعَ الكثرةِ، فجاز لهذه المُشَابَهةِ أن يُضافَ إليه، وكان أولى من جمعِ الكثرةِ؛ للمطابَقَةِ- كما ذكر- تقول: ثلاثةُ أفلُسٍ، وخمسةُ أثوابٍ، وثمانيةُ أَجْرِبَةٍ، وعَشْرَةُ غِلْمَةٍ، فجمع في هذا التمثيل أوزانَ جمعِ القِلَّةِ من المُكَسَّرِ(١).

=أغربة. وفعلة نَحْو عشرَة غلمة، وَخمْس نسْوَة، فأدنى الْعدَد يُضَاف إِلَى أدنى الجموع. وَإِنَّمَا أضيف إِلَيْهِ من قبل أَن أدنى الْعدَد بعض الْجمع لِأَن الْجمع أَكثر مِنْهُ، وأضيف إِلَيْهِ كَمَا يُضَاف الْبَعْض إِلَى الْكل، كَقَوْلِك: خَاتم حَدِيد. وثوب خَز لِأَن الْحَدِيد، والخز جِنْسَانِ، وَالثَّوْب والخاتم بعضهما. فَإِن قَالَ قَائِل: فَكيف صَارَت إِضَافَة أدنى الْعدَد إِلَى أدنى الْجمع أولى من إِضَافَته إِلَى الْجمع الْكثير

قيل لَهُ: من قبل أَن الْعدَد عددان، عدد قَلِيل، وَعدد كثير. فالقليل مَا ذَكَرْنَاهُ من الْأَبْنِيَة الَّتِي قدمنَا. وَجمع كثير وَهُوَ سَائِر أبنية الْجمع، فَاخْتَارُوا إِضَافَة أدنى الْعدَد إِلَى أدنى الْجمع للمشاكلة والمطابقة.

وَقد يُضَاف إِلَى الْجمع الْكثير، كَقَوْلِهِم: ثَلَاثَة كلاب، وَثَلَاثَة قُرُوء لِأَن الْقَلِيل وَالْكثير قد يُضَاف إِلَى جنسه، فعلى هَذَا إضافتهم الْعدَد الْقَلِيل إِلَى الْجمع الْكثير وَلذَلِك قَالَ الْخَلِيل: إِنَّهُم قَالُوا: ثَلَاثَة كلاب، فكأنهم قَالُوا: ثَلَاثَة من الْكلاب، فحذفوا وأضافوا اسْتِخْفَافًا. ينظر: شرح السيرافي ٢/ ٨٤، ٥٨، والعدد في اللغة صـــــ ٢٤.

(١) أوزان جموع القلة: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة.

قوله: "إلا عند إعْوَازِ جمعِ القِلَّةِ كقولهم: "ثلاثةُ شُسُوعٍ"[١]، لفقد السماع في أَشْسُع وأَشْسَاع، وقد روي عن الأخفش أنه أثبت أَشْسُعًا"[٢] فيكون العدولُ إلى (شُسُوع)؛ لقلة استعمالِ (أَشْسُعٍ) حينئذٍ.

قوله: " وقد يُسْتَعَارُ جمعُ الكثرةِ في موضعِ جمعِ القِلَّةِ، كقوله عزَّ وعَلا: ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[٣] إنما أُسْتُعِيرَ؛ لكثرةِ استعماله، ولأن حروفَهُ أقلُّ من : أَقْرَاءٍ[٤] /

[٥٥٧ ب]

(١) ينظر : أوضح المسالك ٤/ ٢٥٤، والتصريح ٢/ ٢٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٥، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦١٣، واللسان (شسع) ٨/ ١٨٠ "الشاسع: المكان البعيد".

(٢) وقد عقَّبَ على ذلك ابن يعيش بقوله: "فإن لم يكن له بناء قلّة، أضيف إلى بناء الكثير ضرورةً، فتقول: "عندي ثلاثةُ كُتُب، وخمسة شُسُوعٍ"، و"رأيت عشرةَ مَساجِدَ"؛ لأنّه لم يُسمَع "أَكْتِبَةٌ"، ولا "أَشْساعٌ". فأمّا ما حكاه عن أبي الحسن من "أَشْسُع"، فهو شاذّ قياسًا واستعمالًا؛ فأمّا الاستعمال فما أَقَلَّهُ! وأمّا القياس، فإنّ الباب في "فِعْلٍ" بكسر الفاء، أن يجمع على "أَفْعالٍ"، نحو: "عِدْلٍ"، و"أَعْدالٍ"، فمجيئُه على "أَفْعُلَ" على خلاف القياس، فلمّا لم يكن له بناء قلّة، أضافوه إلى الكثير، وكان هذا من المواضع التي قد اتُّسع فيها، فاستُغني ببناء الكثير. وإذا جاز أن يُستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير، نحو قولهم: "رَسَنٌ"، و"أَرْسانٌ"، ولم يقولوا: "رُسُونٌ"، و"قَلَمٌ"، و"أَقْلامٌ"، ولم يقولوا: "قُلُومٌ"؛ فأَحْرَى وأَوْلَى أن يستغنى بجمع الكثير عن القليل، لأنه داخل في معناه.

(٣) من الآية: ٢٢٨ من سورة البقرة، وأولها: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾.

(٤) في الكشاف (١/ ٩٣): «فإن قلت: لم جاء التمييز على جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقراء؟ قلت: يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية، ألا ترى إلى قوله بِأَنفُسِهِنَّ وما هي إلا نفوس كثيرة. اه. وينظر إملاء ما من به الرحمن (١/ ٩٥)، وروح المعاني للألوسي (١/ ٤٢٧ – ٤٢٨).

وفي (أَقْرَاءٍ) همزتان، فنُقِلَ، وقد جاء: أَقْرُءٌ وهو قليل[١].

ويجوز إضافة ثلاثة ونحوها إلى نحو: تَمْرٍ وبَطٍّ[٢] كما يضافُ إلى الجموعِ قياسًا وإن لم يكثرْ استعماله، ومنه: خَمْسَ بَنَانٍ قانِئِ الأَظْفارِ[٣]،

---

(١) (القروء) واقع بلفظ جمع الكثرة وكان القياس في ذلك استعمال جمع القلة (أقراء) لكن (القروء) استعمل مكانه، لأن (الأقراء) لما كان قليل الاستعمال نزل منزلة ما أهمل من أسماء الجمع فناب القروء عنه، وإنما صح حلوله محله حين كان مشاركاً له في معنى الجمع. وقيل: إنما كان ذلك لأن كل مطلقة تتربص (ثلاثة قروء) وينتج عن ذلك كثرة عدد (القروء) فناسب ذلك وقوع (القروء) بلفظ جمع الكثرة ، وقيل : إن القروء إنما جاءت على تقدير حذف جمع القلة من الكلام لأن الأصل (ثلاثة أقراء من قروء) فالمضاف إلى العدد محذوف وهو من أوزان جمع القلة، وقد استغنى عنه بالقروء الذي هو موازن لجمع الكثرة لاتفاقهما في الدلالة على معنى الجمع . والله أعلم.

وقيل إن هذا هو رأي سيبويه وجمهور النحويين وأنه أوجه الآراء من جهة أن فيه إبقاءً على الأصل في إضافة ألفاظ العدد لأن الأصل فيها أن تضاف لما هو بلفظ جمع القلة. ينظر: التبيان ٢/ ١١٠، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٦٣، ودرة الغواص ٥٨٦، والبيان ١/ ١٥٦، والمقرب ٣٨٥، والفريد ١/ ٤٦٤، والبحر المحيط ٢/ ١٨٦، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٩، والدر المصون ١/ ٥٥٤.

(٢) أي: يضاف إلى اسم الجنس، فيقال: ثلاثةٌ من التمر؛ لأنك تقول " تمرٌ كثيرٌ" بالتذكير للضمير المستتر في: كثير، وثلاثٌ من البطِّ بترك التاء من ثلاثة؛ لأنك تقول: بط كثيرة بالتأنيث للضمير المستتر في كثيرة، وتقول: ثلاثةٌ من البقرِ بالتاء أو ثلاثٌ بتركها؛ لأن ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين، وذلك أن في البقرِ لغتين: التذكير والتأنيث، قال تعالى: ﴿إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ - البقرة ٧٠- بتذكير الضمير، وقرئ: تشابهت بتأنيثه قراءة أُبيّ (البحر المحيط ١/ ٢٥٤، وتفسير القرطبي ١/ ٤٥٢). ينظر : التصريح ٢/ ٤٥١.

(٣) بيت من مشطور الرجز، أنشدهُ سِيبَوَيْهِ ، وصدره: قَدْ جَعَلَتْ مَيٌّ على الطِّرَارِ =

و (ثِنْتَا حَنْظَلِ)[١].

فصل [حكـــــم الأعداد المركَّبـــــة في البنـــــاء والإعـــراب]

قال الزمخشري: وأَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ مَبْنِيٌّ، إلا "اثْنَيْ عَشَرَ". وحكمُ آخر شطريه حكمَ نونِ التثنيةِ، ولذلك لا يُضَافُ إضافَةَ أَخَوَاتِهِ، فلا يقال: "هذه اثْنَا عَشَرَكَ"، كما قيل: "هذه أَحَدَ عَشَرَكَ"[٢].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " وأَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ مَبْنِيٌّ".

الفصل مُحَمَّدٌ: تقدَّمَ في المُرَكَّباتِ الكلام عليه[٣]. **قوله: "إلا اثني عشر"** فإنه معرب، خرج مُنَبِّهةً على الأصل، أو لما جعلوه كالمضاف إلى (عشر) بحذف

= فَإِنَّمَا أضافَ إِلَى الْمُفْرد بحسَب إِضَافَة الخَمس وَلَيْسَ يَعْني بالمفرد أَن البَنَان واحِدٌ إِنَّمَا يَعْني أنه لم يُكَسَّر عَلَيْهِ واحِده للجَمْع إِنَّمَا هُوَ كسِدْرة وسِدْر، ويقصد: خمسًا من البَنَانِ. ينظر : الكتاب ٣/ ٥٧٠، ٦٢٤، والمقتضب ٢/ ١٥٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٣٠٤، ٣٦٨، والمخصص ١/ ١٤٦، واللسان (قرء)١/ ١٣٠، ١٣/ ٥٩، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٩٣، ٢٩٤.

(١) من قول الشاعر:

كأَنّ خصيّيه من التّدلدل ... ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

سبق تخريجه صـــــ٦٤٨، و أراد: ثنتين من الحنظل .

(٢) المفصل صــــــ٢٧٧.

(٣) الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر مبنية على فتح الجزئين إلا اثني عشر ، أما بناء الصدر؛ فلأنه كجزء الكلمة، أو لوقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث في لزوم الفتح. ينظر : تمهيد القواعد ٥/ ٢٤٢٩، وشرح ابن الناظم صـــ ٥٢١، وحاشية الصبان ٤/ ٩٢.

واعترض الشيخ يس العليمي في حاشيته صــــ٤١٦ بأن جزء الكلمة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه ما وقع موقعه؛ لأنه وسط كلمة، والبناء إنما يكون في الآخر كالإعراب، ولو سلم لوجب بناء صدر

نونه، لم يقدَّرْ فيه حرف العطف، أو لم يُجعلْ مركبًا؛ إذ تقدير حرف العطف أو التركيب وجعله كالمضاف متناقض، وليست النون محذوفة على جهة الإضافة؛ لأن المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه، وإذا قلت: عندي اثنا عشر درهمًا، فالحكم منسوب إليهما، وإنما بُنِيَت (عشر)؛ لأنها وقعت موقع النون، والاسم إذا وقع موقع الحرف بُنِيَ[1]، والذي يدلُّ أن (عَشَرَ) واقعٌ موقعَ النونِ: أنهم لا يضيفونه إلى المالِكِ كأخواته، فلا يقال: اثنا عَشَرَك، أو لما حذفوا نونَهُ وهو غير مضاف، صار (عَشَر) عِوَضًا منها؛ بدليل عدم اجتماعهما، فلذا قال: "وحكمُ

=المركب المزجي مطلقًا ولو غير عددي، والتحقيق أن يقال: تسومح في تسمية فتحة الصدر بناء؛ لمشاكلة العجُز، ولشبهها البناء في اللزوم وإن كانت في الحقيقة فتحة بنية. ينظر : حاشية الصبان ٤/ ٩٢، وحاشية الخضري ٢/ ١٣٧.

وأما بناء العجُز؛ فلتضمنه معنى حرف العطف. ينظر : الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب صـــ ٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٨٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٣٢٦، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٠٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٩٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥١٩، والمسائل الحلبيات صـــ ٣٠٨، وحاشية الخضري ٢/ ١٣٧.

(١) وإنما بُنِيَ كل من الصدر والعجُزِ على حركة؛ لأن له حالةَ إعرابٍ، وكانت الحركة فتحة؛ لأن الاسم طال بالتركيب فأوثر بأخفِّ الحركاتِ. قاله يس ينظر : حاشية الصبان ٤/ ٩٣.

وتبنى (عشر) على الفتح مطلقًا سواء أكانت مع اثنين واثنتين أم مع غيرهما، أما بناؤهما مع اثنين واثنتين؛ فلأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة، والاسم إذا وقع موقع الحرف يبنى، وأما بناؤها مع غيرهما؛ فلأنها واقعة موقع التنوين، وهو حرف مبني على السكون، وخالفت في البناء حكم ما وقعت موقعه؛ تنبيهًا على الفرعية، واختير الفتح طلبًا للخفة. ينظر: شرح ابن الناظم صـــ ٥٢١، والتصريح ٢/ ٤٥٩.

آخر شطريه حكم نون التثنية، وكذلك لا يُضَافُ إضافةَ أخواته، فلا يقال: هذه اثنا عَشَرَك[١] كما قيل: هذه أحَدُ عَشَرَكَ[٢].

فصل [حكم الأعداد المركبة التي للمؤنث، وحركة شين "عشرة"]

قال الزمخشري: وتقول في تأنيث هذه المُرَكَّبات: إحْدَى عَشَرَة، واثْنَتَا عَشْرَة، أو ثِنْتَا عَشْرَة، وثَلاثَ عَشْرَة، وثَمَانِيَ عَشْرَة، تثبت علامة التأنيث في أحد الشطرين؛ لتنزلهما منزلة شيء واحد، وتُعرب الثنتين كما أعربت الاثنين. وشين العشرة، يُسَكِّنُها أهلُ الحجازِ ويكسرها بنو تميم. وأكثر العرب على فتح "الياء" في: " ثَمَانِيَ عَشْرَة"، ومنهم من يُسَكِّنُها"[٣].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " وتقول في تأنيث هذه المركَّبات: إحدَى عشرة".

الفصل مُحَمَّدٌ: تأنيث (إحْدَى) بالألف، و(عشرة) بالتاء، ودخلتهما علامتا تأنيثٍ؛ نظرًا إلى أنهما / [٥٥٨ أ] في الحقيقة كلمتان يدُلَّان على معنييهما فأنّثا جميعًا.

---

(١) لأن (عشر) من: (اثنا عشر) بمنزلة نون (اثنين) فلا تجامع النون الإضافة. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٨٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٣٢٦، والهمع ٣/ ٢٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٥، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٤٢٧، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٩/ ٣٢٣، وشرح ابن الناظم صـــ ٥٢٢.

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـــ ٢١٩: "وكان الأخفش يرى فيه الإعراب إذا أضافه، وقد استرذله سيبويه".

ينظر رأي الأخفش في : شرح الأشموني ٤/ ٧١، والتصريح ٢/ ٢٧٥، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٤٦– ١٤٧.

وينظر رأي سيبويه في: الكتاب ٣/ ٢٩٧، و٢٩٨، ٢٩٩.

(٣) المفصل صـــ ٢٧٧.

و(اثنتا عشرة) كذلك تؤنث كل واحدة من الكلمتين بالتاء، و(ثنتا عشرة) تأنيث (ثنتا) بالصيغة كـ (بنت)، و(عشرة) بالتاء.

و(ثلاث عشرة) تحذف التاء من الأول على قاعدة: (ثلاث نسوة) وتثبتها في (عشرة) على ما يقتضي أصل العدد من التأنيث، وفي المذكر بعكس ذلك: تثبتها في الأول، وتحذفها من الثاني من (ثلاثة عشرة) إلى (تسعة عشر رجلًا) و(ثماني عشرة).

وقوله: "ثبتت علامة التأنيث في أحد الشَّطْرَيْنِ؛ لِتَنَزُّلِهِمَا مَنْزِلَةَ شيءٍ واحدٍ" يريد بأحد الشطرين هنا: الاسم الثاني. **وقوله: "لتنزلهما منزلة شيءٍ واحدٍ"** يعني: لذا اكتفى بعلامة في أحد الاسمين، والعلة ما ذكرته. **قوله: "وتُعرب الثِّنْتَيْنِ كما أُعْرِبَت الاثْنَيْنِ"** – تقدَّمَ لِمَ أُعْرِبَ (اثنا عشر)–[١] .

قوله: "وشين العشرة، يُسَكِّنُها أهلُ الحجازِ[٢]

---

(١) خرج منبهة على الأصل، أو لما جعلوه كالمضاف إلى (عشر) بحذف نونه، لم يقدَّرْ فيه حرف العطف، أو لم يُجعلْ مركبًا؛ إذ تقدير حرف العطف أو التركيب وجعله كالمضاف متناقض، وليست النون محذوفة على جهة الإضافة؛ لأن المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه، وإذا قلت: عندي اثنا عشر درهمًا، فالحكم منسوب إليهما. ينظر: التحقيق صـــــ ١١٩٢، ١١٩٣.

(٢) الحجاز: منطقة تاريخية وتعد أحد أقاليم شبه الجزيرة العربية الجغرافية الخمسة ويقع في الجزء الشمالي الغربي والغربي من شبه الجزيرة العربية، والحجاز تعني الحاجز وهو الحد الفاصل كونها تحجز تهامة عن نجد ، أو قد تعني حجز وهو ان يحجزه أي منعه فانحجز و قد اختلف في السبب الذي أطلق على هذه المنطقة اسم الحجاز وكذلك على الأقاليم التي يحجز بينها فقد قيل سميت الحجاز لأنها حجزت بين غور تهامة وهو هابط وبين نجد وهو ظاهر، أو حجز بين تهامة و اليمن، وقيل أيضا إنها سميت بالحجاز لأنها احتجزت بالحرار =

ويكسرها بنو تميم"(١). على عكس ما ألف من لغتها؛ لأن لغة بني تميم في مثل كلمة سكون عينها، ولغة أهل الحجاز كسرها، لكن لما غيّرَت في العدد العادة تغيَّرَت اللغة فيها أيضًا، وإنما كسر الشين من (عشرة)؛ لأن (عشر نسوة) لا يدخلها الهاء، فاختاروا لفظًا آخر أدخلوا عليه التاء وهو (عَشْر).

وفي المذكر تفتح الشين لا غير، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ)، وأكثر العرب على فتح العين، ومنهم من يُسَكّنها كره توالي الحركات. وأما شين العشرة فأكثر العرب على إسكانها، فلذا لم يجئ تسكين العين إلا في: (ثلاث عشرة)، وقراءة من سَكَّنَ العين في (اثنا عشر) جمع بين ساكن على غير حدِّه؛ فلذا كانت ضعيفة في القياس، ولم يوجد فيها العلة المُجوِّزة تسكين (أحد عشر) . وأكثر العرب / [٥٥٨ ب] على فتحِ الياءِ من (ثَمَانِيَ عَشْرَة)؛ لأنه مركبٌ كثلاثة عشر، ومنهم من يُسَكِّنُها على التشبيه بـ (ياء) مَعْدِي كَرِب، وقول الشاعر:

=الخمس ومنها حرة بني سليم وحرة واقم، وقيل لأَن الحرَارَ حَجَزَتْ بينه وبين عالية نجد. ينظر: جغرافية شبه جزيرة العرب لعمر رضا كحالة ص ١٢٩، معجم مااستعجم ص١١، معجم البلدان ٣/ ٦٥، ٣٢٩.

(١) تعود قبيلة تميم في نسبها إلى تميم بن مرّ بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن مَعّد بن عدنان، ويُذكَر أنّ عدنان هو مِن وَلد إسماعيل، وهذا ما كان يُميِّزها عن غيرها من القبائل، كما أنّها عُرِفت بإسلامها، وجهادها إلى جانب النبيّ -صلّى الله عليه وسلم-، بالإضافة إلى اجتماع نَسَبها مع نَسَبه من جهة إلياس بن مُضر؛ لذا فإنّ بني تميم تُعتبَر من القبائل المُضَريّة. وقد تفرَّعت عن بني تميم بطون عديدة، اشتُهِر كلٌّ منهم بميزة خاصّة؛ فمنهم بنو سعد الذين فيهم الفرسان، وبنو العنبر الذين اشتُهِروا بالغِلظة والخشونة، وبنو أُسَيد الذين عُرِفوا بالحكمة والتعقُّل، وبنو دارم أصحاب الثروات والأموال، وبنو عطارد الخُطباء والفُصحاء. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٣/ ٢٩٤، وجمهرة أنساب العرب ٢٠٦، ٢٠٧.

ولَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا وَثَمَانِ عَشْرَةَ واثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا[١]

حذف الياء على قول من قال: دَوَام الأبدِ.

فصل [حكـــــم العقـــــود في التذكيـــــر والتأنيـــــث]

قال صاحب الكتاب فصلٌ: وما لحق بآخره الواو والنون، نحو العشرين والثلاثين يستوي فيه المذكر والمؤنث وذلك على سبيل التغليب كقوله:

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا ... مِنَ الأَمْرِ مَا لَا يَفْعَلُ الأَخَوَانِ[٢]

كلامه في ذا الفصل غنيٌ عن الشرح، وشاهد البيت قوله: (أخوان) وإن عنِيّ رجُلًا وامرأةً على وجه التغليب، وقبله:

دَعَتْني أخاها أُمُّ عَمرٍو ولم أَكُنْ ... أخاها ولم أُرْضَعْ لها بلِبانِ

فكذا في العشرين ونحوه في العدد[٣].

---

(١) سبق تخريجه في صـــــــ ١١٧٣ من التحقيق.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في كتاب الكامل للمبرد ١/ ١٠٥، والمقتضب ١/ ١٢٥، والمقرب ١٣٥، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٨، ١٩، والتخمير ٣/ ٥٦، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦١٥.

والشاهد فيه: (أخوان)؛ فقد غَلَّبَ المذكر على المؤنث فقال: أخوان، والقياس: أختان.

يريد أنّ هذه المرأة سمّتْه أخًا بعد ما كان بينهما ما لا يكون بين الأخوَين، يريد ما يكون بين المُحِبَّين.

(٣) يريد أن المعدود شائع، يصلح أن يكون مذكرًا، وصلح أن يكون مؤنثًا، فغلب المذكر على المؤنث، فقيل: عشرون رجلًا وعشرون امرأةً، على صيغة جمع الذكور، وليست هذه الطريقة بدعًا، كما جاء في البيت السابق.

فصل [حكـــــم العـــــدد في التعـــداد وغيـــره]

قال الزمخشري: والعددُ موضوعٌ على الوقفِ، تقولُ: واحدْ، اثنانْ، ثلاثَةْ، لأن المعانِيَ الموجبةَ للإعرابِ مفقودةٌ، وكذلك أسماء حروف التهجي، وما شاكل ذلك، إذا عُدِّدَت تعديدًا، فإذا قلتَ: هذا واحدٌ، ورأيتُ ثلاثةً، فالإعراب كما تقول: هذه كَافٌ، وكَتَبْتُ جِيْمًا"[١].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "والعددُ موضوعٌ على الوقفِ"

الفصل مُحَمَّدٌ: نَصَّ ثُمَّ مَثَّلَ فقال: "تقول: واحدْ اثنانْ ثلاثةْ.

قوله: " **لأن المعانِيَ الموجبةَ للإعرابِ مفقودةٌ**" وهي كونه مبتدءًا أو خبرًا أو فاعِلًا، أو غير ذلك؛ لأن هذه الأشياء إنما تكون مع التركيب، ولا تركيب فلا إعراب.

قوله:" **وكذلك أسماء حروف التهجي**" نحو: بَا تَا ثَا. قوله: " **وما شاكل ذلك**" يعني: الأصوات، وكذا لو ذكرت: زيدٌ، خالدٌ، بكرٌ، لم يستحقْ إعرابًا؛ لعدم التركيب، فلذا قال: " **إذا عُدِّدَت / [٥٥٩ أ] تعديدًا**" وقال في الكشّاف[٢]: " هي

---

(١) المفصل صـــــ ٢٧٨.

(٢) قال جار الله الزمخشري في تفسير سورة البقرة من الكشاف (١/ ٢١) فان قلت: من أي قبيل هي (يريد الالفاظ التي يهتجي بها) من الاسماء: أمعربة أم مبنية؟ قلت: بل هي أسماء معربة، وإنما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يمسها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه، والدليل على أن سكونها وقف وليس بناء أنها لو بنيت لحذي بها حذو كيف، وأين، وهؤلاء ولم يقل: ص ق ن مجموعها فيها بين الساكنين " اه. وقد حقق العلامة البيضاوي مراد جار الله من هذه العبارة بأوجز لفظ فقال " وهي (أي: أسماء حروف التهجي) ما لم تليها العوامل موقوفة خالية عن الاعراب، لفقد موجبه ومقتضيه، لكنها قابلة إياه معرضة له =

أسماء معربة، وإنما سكنت سكونَ زيدٍ وعَمْرٍو وغيرِهِمَا من الأسماءِ حيثُ لا يمَسُّها إعرابٌ لِفَقْدِ مُقْتَضِيْهِ"(١) انتهى.

قوله: " **فإذا قلتَ: هذا واحدٌ، ورأيتُ ثلاثةً، فالإعراب كما تقول: هذه كَافٌ، وكَتَبْتُ جِيْمًا**"(٢)؛ لأنه وُجِدَ التركيبُ، فأعربت لوجود مُقْتَضِيْهِ، وحروفُ التَّهَجِّي إذا

=إذ لم تناسب مبنى الاصل، ولذلك قيل: " ص " و " ق " مجموعا فيهما بين ساكنين، ولم تعامل معاملة أين وهؤلاء " اه . تفسير البيضاوي ١/ ٣٣.

وقال أبو حيان : " الاسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة: اب ت ث، وأسماء العدد، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة، فيها للنحاة ثلاثة أقوال: فاختار ابن مالك رحمه الله أنها مبنية على السكون لشبهها بالحروف في كونها غير عاملة ولا معمولة، وهذا عنده يسمى بالشبه الإهمالي.

وذهب غيره إلى أنها ليست معربة لعدم تركبها مع العامل، ولا مبنية لسكون آخرها في حلة الوصل وما قبله ساكن، وليس في المبنيات ما هو كذلك.

وذهب بعضهم إلى أنها معربة، يعني حكما لا لفظا، والمراد به قابلية الإعراب وأنه بالقوة كذلك، ولولاه لم يعل (فتىً)؛ لتحركه وانفتاح ما قبله. البحر المحيط ١/ ٥٦.

وهذا الخلاف مبنى على اختلافهم في تفسير المعرب والمبني، فإن فسر المعرب بالمركب الذي لم يشبه مبني الاصل شبها تاما والمبنى بخلافه، فهي مبنية، وإن فسر بما شابهه وخلافه ولم نقل بالشبه الإهمالي فهي معربة، تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل، وإن قلنا: المعرب ما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبنى ما شابهه، فهي واسطة، وللناس فيما يعشقون مذاهب، فالخلاف لفظي، والامر فيه سهل، وكلام الكشاف مبنى على الثاني (من تفسيرات المعرب والمبنى) وكلام البيضاوي محتمل له ولما بعده وإن كان الاول أظهر.

(١) ينظر : الكشاف ١/ ٢١.

(٢) ومنه قول الشاعر: إِذا اجْتَمَعُوا على أَلِفٍ ويَاءٍ ... وَوَاوٍ هَاجَ بَيْنَهُمْ جِدَالُ =

رُكِّبَت مَدَدْتَ ما كان منها مقصورًا وشدَّدْتَ الياء من : (زَيّ)[1] في قولِ مَنْ لا يثبتُ الألفَ؛ لأنها صُيِّرَت اسمًا، فلا بُدَّ من أن تجري مُجرَى الاسم، وحينئذٍ يجوز تثنيتها وجمعها، وتمثيلها بالفاء والعين واللام، والقضاء على ألفاتها بأنها غيرُ

= والبيت من الوافر، ذكره المبرد في المقتضب ١/ ٣٧١ من غير عزو، وكذلك في الجزء الرابع ص ٤٣، في حين نسبه ابن يعيش في شرحه ٤/ ٢٢ ليزيد بن الحكم، وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ١/ ١١٣ حين قال: " وَبَيت الشَّاهِد ليزِيد بن الحكم كَمَا نسبه إِلَيْهِ الزّجاج فِي أول تَفْسِيره وَابْن الْأَنْبَارِي وَأَبُو عَليّ القالي.

وروى الحريري فِي درة الغواص عَن الْأَصْمَعِي أَنه قَالَ أَنْشدني عِيسَى بن عمر بَيْتا هجا بِهِ النَّحْوِيين يَعْنِي أَنهم إِذا اجْتَمعُوا للبحث عَن إعلال حُرُوف الْعلَّة ثار بَينهم جِدَال"

ورواية الشاهد في المقتضب على النحو التالي:

إذا اجْتَمَعُوا على أَلِفٍ وبَاءٍ ... وتاءٍ هاج بينهمُ قِتَالُ

وهو شاهد على أن حروف المعجم تعرب إذا ركبت وإن كان بناؤها أصليًا، وقال البغدادي في الخزانة ١/ ١١٠:" على أَن أَسمَاء حُرُوف المعجم تعرب إِذا ركبت وَإِن كَانَ بناؤها أَصْلِيًّا، قيل: حَيْثُ كَانَت معربة لأجل التَّرْكِيب علم أَنَّهَا قبل التَّرْكِيب غير معربة وَهَذَا حكم جَمِيع الْأَسْمَاء سَوَاء قُلْنَا إِنَّهَا قبل التَّرْكِيب مَوْقُوفَة أم مَبْنِيَّة".

(١) في الزاي لغتان: منهم من يقول: "زاي" بياء بعد ألف كما تقول: واو، بواو بعد ألف، ومنهم من يقول: "زَيّ" بوزن "كَيّ"، و"أَيّ"، وقد حُكي فيها "زاء" ممدودةً ومقصورةً. وكذلك سائرها تُبنَى أواخرها على الوقف، لأنّها أسماء الحروف الملفوظ بها في صِيَغ الكلم، فهي بمنزلة أسماء الأعداد، نحو: "ثلاثهْ"، و"أربعهْ"، و"خمسهْ"، فلا تجد لها رافعًا، ولا ناصبًا، ولا جارًّا؛ لأنّك لم تُحدِّث عنها، ولا جعلت لها حالةً تستحق الإعرابَ بها كما قلنا في العدد، فكانت كالحروف، نحو: "هَلْ"، و"بَلْ"، وغيرهما من الحروف فلم يجز لذلك تصريفُها، ولا اشتقاقها، ولا تثنيتها، ولا جمعُها، كما أن الحروف كذلك. شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٠.

أصلٍ، فزِيْدَ على ألف " بَ تَ ثَ" ألِفًا أخرى؛ لتصير ثلاثيَّةً[١]، وتقلب الثانية همزة كما في: كساء[٢].

فصل [همـــــزة "أحــــــد" و"إحـــــــدى" واستعمـــالهما]

قال الزمخشري: "والهَمْزَةُ في "أَحَدٍ"، و"إِحْدَى" مُنْقَلِبَةٌ عن وَاوٍ، ولا يُسْتَعْمَلُ أَحَدٌ وإِحْدَى في الأَعدادِ إلا فِي المُنَيِّفَةِ"[٣].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " والهَمْزَةُ في "أَحَدٍ"، و"إِحْدَى" مُنْقَلِبَةٌ عن وَاوٍ"

الفصل مُحَمَّدٌ: بَنَى من الوحدة **(فَعَل)**، ثم أبدل مَنْ أبدلَ مِنَ الواوِ المفتوحة همزة على غير قياس، كقولهم: امرأةٌ أَنَاةٌ[٤].

---

(١) لأن الأسماء المفردة التي يدخلها الإعراب ليس فيها اسمٌ عَلى حرفَيْن الثاني من حروف المدَّ واللين. ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٢.

(٢) كساء: أصلها: (كساو)، من: كسا يكسو، تطرفت الواو تطرفً زائدًا إثر ألفٍ زائدة فقلبت ألفًا.

(٣) شرح المفصل صــــــ٢٧٨.

(٤) أصل أَحَد: وَحَد، وَوَحَد استعمل كقوله:

كأنّ رَحْلِي وقد زالَ النَّهارُ بنا ... بذِي الجَلِيلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ

وهو من شواهد ابن جني في الخصائص، حيث ساقه شاهدًا على أن معنى وَحَد: منفرد، قال: " وكذلك الواحد إنما هو منفرد. وقلب هذه الواو المفتوحة المنفردة شاذ ومذكور في التصريف. وقال لي أبو علي -رحمه الله- بحلب سنة ست وأربعين: إن الهمزة في قولهم: ما بها أحد ونحو ذلك مما أحد فيه للعموم ليست بدلًا من واو؛ بل هي أصل في موضعها. قال: وذلك أنه ليس من معنى أحد في قولنا: أحد عشر، وأحد وعشرون. قال: لأن الغرض في هذه الانفراد، والذي هو نصف الاثنين، قال: وأما أحد في نحو قولنا: ما بها أحد وديَّار، فإنما هي للإحاطة والعموم. "والمعنيان" -كما ترى- مختلفان. وهكذا قال؛ وهو الظاهر. الخصائص ٣/ ٢٦٥.

وأَنَّثَ على غيرِ بِنَائِهِ، قالوا: إِحْدَى، وإنما أَنَّثَ على غيرِ بِنَائِهِ؛ لأنه اسمٌ ليس بصفةٍ(١).

فلو قيل: (واحدة) أشبه حسنه فعدلوا عن التاء إلى الألف، وهي تتنزَّلُ منزلةَ حرفٍ من الكلمة فغيَّرَ لها البناء؛ لأنها تُصَاغُ معها الكلمةُ على غيرِ لفظِ المذكَّرِ.

قوله:" **ولا يُسْتَعْمَلُ أَحَدٌ وإِحْدَى فِي(٢) الأَعْدَادِ إِلَّا فِي المُنَيِّفَةِ**"(٣). أي: لا يُقالُ: جاءني إِحْدَىْ، لمَّا كانت الهمزةُ فرعًا عن الواوِ، اقتصر بها على الإضافة، وليس مخصوصًا / [٥٥٩ ب] بالمُنَيِّفَةِ، بل في العدد مختصة بالمُنَيِّفَةِ- كما ذكر- والمستعمل في العمومِ نحو: ما جاءني أحدٌ، فتقدم الكلامُ عليه في أوَّلِ العددِ(٤).

---

(١) أي: أن تأنيث أحد: إِحْدَىٰ، والأصل: وَحْدَىٰ، لكن استعمال هذا الأصل مهجور مرفوض، والفرق: أن القلب إلى الهمزة في الواو المكسورة كثيرٌ قريبٌ من القلبِ في الواو المضمومة من جهة الاستمرار. الإقليد ٢ م٣/ ١٢٨٤.

(٢) في الأصل : (العدد) قبل كلمة (الأعداد) ، وشطب عليها.

(٣) النَيِّف – بفتح النون وتشديد الياء مكسورة، وقد تُخَفَّفُ كـ (هين)، وأصله بالواو من ناف ينوف إذا زاد، قال أبو العباس: "الذي حصلناه من أقاويل حُذَّاق البصريين والكوفيين أن النَيِّفَ من واحدٍ إلى ثلاثةٍ، وقال أبو زيد: إن النَيِّفَ ما بين الواحدِ إلى التسعةِ، وهو التسعة فما دونها، وقال أيضًا: كل ما بين العقدين نَيِّف، وقال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات: النَيِّفُ من العدد: ما جاوز العقد إلى الثلاثة، هذا قول أهل اللغة، وفي الصحاح والقاموس: كل ما زاد على العقد فهو نَيِّف حتى يبلغَ العقدَ الثاني. انتهى . ينظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٣٤٢، وشرح القصائد السبع صـــ ٢٢٨، والصحاح ٤/ ١٤٣٧، ومجمل اللغة لابن فارس صـــ ٨٤٩، والمخصص ٤/ ٤٤، ولسان العرب٩/ ٣٤٢، والمصباح المنير ٢/ ٦٣١، والتصريح ٢/ ٤٥٨، والهمع ٣/ ٢٥٥، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٤٢٥، وإرشاد السالك ٢/ ٨٣٥، والارتشاف ٢/ ٧٥٧، وحاشية الخضري ٢/ ١٣٨.

(٤) تقدم في صـــ ١١٦٣.

فصل [تعـــــــريف الأعـــداد المضـــافة وغير المضـــــافة]

قال الزمخشري: وتَقُولُ فِي تَعْرِيفِ الأَعْدَادِ ثَلاثَةُ الأَثْوَابِ، وعَشْرَةُ الغِلْمَةِ، وأَرْبَعُ الأَدْؤُرِ، وعَشْرُ الجَوَارِي، والأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا، والتِّسْعَةَ عَشَرَ دِيْنَارًا، والإِحْدَى عَشْرَةَ، والأَحَدَ والعِشْرُونَ ومَائَةُ الدِّرْهَمِ، ومَائِتَا الدِّينارِ، وثَلاثُمَائةِ الدِّرْهَمِ، وأَلفُ الرَّجُلِ. ورَوَى الكِسَائِيُّ: الخَمْسَةُ الأَثْوَابِ. وعن أَبِي زَيْدٍ أَنَّ قَومًا مِنَ العَرَبِ يَقُولُونَهُ غَيرُ فُصَحَاءَ"[١].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "وتقولُ في تعريفِ الأعدادِ[٢]

الفصل مُحَمَّدٌ: لا يخلو العددُ من أن يكون مضافًا أو غيرَ مضافٍ، فإن كان مضافًا، فتعريفُهُ بتعريفِ المضافِ إليه؛ لأن كلَّ مضافٍ إضافةً حقيقيةً إنما يسري إليه التعريفُ من المضافِ إليه؛ فلذا قال: **ثلاثةُ الأثوابِ**، بتعريف "الأثوابِ"؛ لمَّا أرادَ تعريفَ ثلاثة، وكذا قوله: "**وعشرةُ الغِلْمَةِ، وأربعُ الآدُرِ، وعشرُ الجواري**".

وإن لم يكن مضافًا فلا يخلو من أن يكون مركَّبًا أو لا، فإن كان وأردتَ التعريفَ، أدخلتَ على الأولِ الألفَ واللامَ؛ لأنهما لما صارا اسمًا واحدًا بالتركيبِ عُرِّفَا بِلامِ التعريفِ، فتقول: "**الأحدَ عَشَرَ درهمًا، والتسعةَ عَشَرَ دينارًا، والإحدَى**

(١) المفصل صــــ ٢٧٩.

(٢) تعريف العدد المركب وتمييزه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، فعند الكوفيين يجوز أن يقال في خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا: الخَمْسَةَ العَشَرَ دِرهَمًا، والخَمْسَةَ العَشَرَ الدِّرْهَمَ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في (العشرِ)، ولا في (الدرهمِ)، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال: الخمسَةَ عَشَرَ درهمًا، بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها. ينظر: الإنصاف ١/ ٢٥٥- ٢٦٢، والمقتضب ٢/ ١٧٣.

عَشْرَةَ، لا فرقَ بين المذكرِ والمؤنثِ في ذلك، وحكى الكوفيون[١] مذهبًا ثانيًا وهو: تعريف الاسمين، نحو: الأَحَدَ العَشَرَ دِرهمًا؛ نظرًا إلى أصلهما قبل التركيب، ولو نظرَ إلى ذلك لم يجز: أحدَ عَشَرَكَ. وقومٌ من الكُتَّابِ والبغداديين[٢].

وقال السخاوي[٣]: وعند الكسائي إدخال لام التعريف على الأسماء الثلاثة، نحو: الخمسةَ العَشَرَ الدِّرْهَم، وهو قبيحٌ؛ لأن التمييزَ لا يدخله لامُ التعريفِ[٤].

---

(١) يريد أنهم يجوزون تعريف العدد المركب -وهو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما- بتعريف جزءيه: الصدر والعجز؛ فيقولون الأحد العشر والتسعة العشر، ويجوزون في تميز هذا العدد المركب أن يجيء منكرا على ما هو الأصل في التمييز، فيقولون: الأحد العشر درهما، والتسعة العشر درهما، وأن يجيء معرفا أيضا، وهذا بناء منهم على أصلهم الذي ذهبوا إليه في التمييز، وهو جواز مجيئه معرفة، فيقولون في هذا الباب: زارني الخمسة العشر الرجل، كما يقولون: زارني الخمسة العشر رجلا، والحاصل أن في هذا الأسلوب أربع صور، الأولى: أن تقول: زارني الخمسة عشر رجلا، والثانية: أن تقول: زارني الخمسة عشر الرجل: والثالثة: أن تقول: زارني الخمسة العشر رجلا، والرابعة: أن تقول: زارني الخمسة عشر الرجل، والبصريون لا يجيزون من هذه العبارة إلا الصورة الأولى، والكوفيون يجيزون الصور الأربع كلها، ولا يوجبون منها واحدة بعينها. تنظر: المسألة الثالثة والأربعين في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" ١/ ٢٥٥- ٢٦٢.

(٢) الثالث : مذهب جماعة من الكتّاب : أنهم يدخلون (أل) على الأسماء الثلاثة . ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣٠٧.

(٣) سبقت ترجمته في صـ ٦٦٤ .

(٤) لا يصح تعريفه لأنه واحد دال على جنس ، فهو منكور . قال السيوطي :((أجاز بعضهم ما فعلت الثلاثة العشر درهما ، فأدخل الألف و اللام في موضعين و ذلك خطأ ؛لأن هذين الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد . و أقبح منه إجازة بعضهم ما فعلت الخمسة العشر الدرهم، فأدخل الألف و اللام في ثلاث مواضع وهذا كلّه فاسد . تنظر هذه المسألة في: الإنصاف ١/ ٢٥٥، =

وإن لم يكنْ مُركَّبًا كـ "عشْرينَ"، عرَّفتَ الأولَ، وقيل: بتعريف التمييز أيضًا نحو: العشرينَ الدِّرْهَم، وهو ضعيفٌ؛ لأن التمييزَ لا يكون إلا نكرةً. وإن كان معطوفًا، فعرِّفْهُما جميعًا؛ لأن المعطوفَ منفصلٌ من / [٥٦٠ أ] المعطوفِ عليهِ؛ فلذا قال: "**والأحدُ والعشرونَ، ومَائَةُ الدِّرهَم** من باب المضاف، فهو كثلاثةِ الأثوابِ، وكذا **مَائِتَا الدينارِ، وثلاثُ مائةَ الدِّرهَمِ**، لا فرق بين أن يكون الثاني مضافًا، أو لم يكن، طالت الإضافةُ أو قَصُرَت، وكذا: **ألفُ الرَّجُلِ**.

قوله: "**ورَوَى الكِسَائِي**(١): **الخمسةُ الأثوابِ**- تقدَّمَ الكلامُ عليه في باب الإضافة(٢)-. قوله: "**وعن أبي زيدٍ**(٣) **أن قومًا من العربِ يقولونه غيرُ فُصَحاءَ**"

=وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٧، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١١٠٩، واللمحة في شرح الملحة٢/ ٨١٠، والكناش في فني النحو والصرف١/ ٣٠٧، وشرح الأشموني ١/ ١٧٥، وحاشية الصبان ١/ ٢٧٣.

(١) ينظر رأي الكسائي في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٧، وشرح ابن يعيش ٤/ ٢٧، والتخمير للخوارزمي ٣/ ٦١، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦١٦.

(٢) ينظر : المخطوط (٢٨١ ب) قال ابن عمرون:" وما تقبَّلَه الكوفيون من قولهم: الثلاثةُ الأثوابِ، والخمسةُ الدراهمِ فبمَعْزِلٍ عند أصحابنا عن القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ" . وينظر رأي الكوفيين والكسائي في هذه المسألة في: إصلاح المنطق صـ ٣٠٢، والمقتضب ٢/ ١٧٣، و صناعة الكتاب للنحاس صـ ١٣٩، والتكملة للفارسي صــ ٢٧٦، والمخصص ١٧/ ١٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ٤٠٩، ٣/ ٢٧٢، وفي مجالس ثعلب: الألف الدينارِ والمائة الدينارِ صـ ٥٧٢، والتذييل والتكميل ٩/ ٣٤٤.

(٣) سبقت ترجمته في صــ ٦٤١ من التحقيق. وينظر رأي أبي زيدٍ في: شرح ابن يعيش ٤/ ٢٧، والارتشاف ٢/ ٧٦٣، و المساعد ٢/ ٩٠

ويبينُ أنه مع ردِّ القياس له أنَّ مُسْتَعْمِلَهُ[١] ليس فصيحًا، فذا شاذ قياسًا واستعمالًا، فوجب إطراحه[٢].

وقال السخاوي[٣]: "وهؤلاء لا يقولون: النصف الدرهم"، فدلّ عدمُ اطرادِه على ضعفه".

فصل [العـــــدد التـــرتيـــــبي]

قال الزمخشريّ: وتقول: الأولُ والثاني والثالثُ، والأولَى والثانية والثالثة إلى العاشِرِ والعَاشِرَةِ، والحَادِي عَشَرَ والثَّانِـيَ عَشَرَ، بفتحِ الياءِ وسُكُونِـهَا، والحَادِيَةَ عَشْرَةَ والثَّانِيَةَ عَشْرَةَ. والحَادِي قلبُ الوَاحِدِ. والثالثَ عَشَرَ إلى التاسِعَ عَشَرَ، تَبْنِي الاسْمَيْنِ على الفَتْحِ كما بَنَيْتَهُما في أَحَدَ عَشَرَ"[٤].

قال صاحبُ الكتابِ فصلٌ: "وتقولُ الأولُ والثاني"[٥].

---

(١) في الأصل: زيادة (غير) قبل (ليس) ثم شطب عليها.

(٢) امتنع اطّراد هذا القبيل المرويّ، وهو: الخَمْسَةُ الأثوابِ؛ إذ لم يقولوا: الثلاثُ الدرهمِ ولا النِّصفُ الدرهمِ، وهذا الامتناع دليلٌ على أن هذا النحو ممتنع، ووجه رواية الكسائي: أن العددَ في الحقيقةِ وصفٌ للمضافِ إليه، تقول: أثوابٌ خمسةٌ، ودراهمُ عشرةٌ، فتوقع الخمسة وصفًا للأثوابِ،، والعشرة وصفًا للدراهمِ، فكان كالضاربِ والحسنِ، فيجوز: الخمسةُ الأثوابِ كما يجوزُ الضاربُ الرجلِ. الإقليد ٢ م٣/ ١٢٨٧.

(٣) سبقت ترجمته في صـــــ ٦٦٤ من التحقيق.

(٤) المفصل صـــــــ ٢٧٩.

(٥) هذا الفصلُ لتعريفِ الأسماء الموضوعة للواحد من المعدودات باعتبار ذلك العدد المشتق ذلك الاسم منه.

الفصل مُحَمَّدٌ: هذا الفصلُ في الاسمِ المشتقِّ من العدد على (فَاعِل)، غيرَ أن ذكرِ الأول عوضًا عن الواحدِ؛ لأن معنى هذا الاشتقاق واحدٌ كذا نحو: ثلاثة، ولا يجوز: أحدَ واحِدٍ؛ لأنه لا ينقسمُ، أو المُصَيِّرُ، والواحدُ لا يصحُ فيه؛ لأنه ليس قبله ما يُصَيِّرُهُ واحدًا بنفسه، ولأنهم لو استعملوا الواحدَ بهذا المعنى لكان لفظُ اسمِ العددِ، فغُيِّرَ إلى لفظ : أوَّل– وتقدَّمَ الكلامُ عليه في الظروفِ المقطوعةِ عن الإضافةِ[١]–، والثاني من اثنين، والثالث من ثلاثة.

وقال السخاوي[٢]: "إنهم اشتقُّوا من العددِ اسمَ فاعلٍ، ثم أضافوه إلى العددِ الذي هو مأخوذٌ منه، فقالوا: ثالثُ ثلاثةٍ، ثم حذفوا المضافَ إليهِ؛ إرادةَ الإيجازِ، وعرَّفوا اسمَ الفاعلِ باللامِ فقالوا: الثاني والثالث" انتهى.

---

(١) ينظر المخطوط (ق) ٤١٦ أ، ونصه هناك: "فاعلم أن "أَوَّل" عند البصريين أفعل تفضيل بدليل قولهم: أول منه، وأُولىٰ في مؤنثه، وإن رفض استعمالها مع الموصوف لا يخرجها عن الوصفية، كما لم يخرج : أَجْرَع و أَبْطَح، ولم يستعمل منه فعل، لما يلزم من تكرر حرف العلة فاءً أو عينًا، فإذا أضيف ثم حُذِفَ المضاف إليه وأريد: بني علىٰ الضم.

وقول سيبويه :"ابدأ به أول" فإنما يريد أيضًا: أول من كذا، ولكن الحذف جائز جيد، يريد: أن "أَوَّل" أفعل التفضيل، ولا يريد أن المبنية حذف منها (مِنْ)؛ لأن "أفعَل" إذا حذف منها (مِنْ) وأريد، لا يبنىٰ كقولنا: الله أكبر، وإنما تبنىٰ المقطوعة عن الإضافة.

وإذا ثبت بما قدمت أنها صفة، جاز أن تكون ظرفًا، كما استعمل غيرها من الصفات ظروفًا، كأسفل وقريب وملئ، وقول سيبويه: " وسألته عن قول بعض العرب، وهو قليل: مذ عامٌ أول؟ فقال: جعلوه ظرفاً في هذا الموضع، فكأنه قال: مذ عامٌ قبل عامك. انتهىٰ.

يريد: أول من عامك، فنصبه علىٰ الظرف، وحذف (مِنْ) وهو يريدها، فلم يصرفه.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٤.

اشتقوا من العددِ على / [٥٦٠ ب] حسَبِ اشتقاقِ اسمِ الفاعلِ من نحو: ضارب، ويصيرُ حكمُها حكمَ اسمِ الفاعلِ، فيجري صفةً على ما قبله.

و(الأولى) تأنيث الأوَّل نحو: (الفُضْلَى) في تأنيث (الأفضل).

والثانية والثالثة إلى العاشرِ في المذكَّرِ والعاشرةِ كـ (الضاربِ) و (الضاربةِ) على القياسِ في المذكرِ والمؤنثِ.

والحادِيَ عَشَر، والثانِيَ عَشَر بفتح الياء؛ لأنهما مركبان كأَحَدَ عَشَرَ، وسكونها؛ تشبيهًا لها بـ (ياءِ) معدي كَرِب. وفي المؤنث: الحادية عشرة، والثانية عشرة. و(الحادي) قلب الواحد[(١)]، جُعِلَت (الفاءُ) بعد (اللامِ)، وجعلوا الزيادةَ بعد (العينِ)؛ لأن الابتداءَ بالساكنِ مُحالٌ، فوزنه: عَالِف، وقيل: يحتمل أن يكون مشتقًا من: حَدَاهُ يَحْدُوهُ فهو حَادٍ، إذا أتبَعَهُ، فالحَادِي في قولهم: حادِي عَشَرَ تابعٌ لغيره، فهو لذلك بمنزلة (الحادِي)[(٢)].

---

(١) القلب المكاني: هو تَقديمُ بَعضِ حُروُفِ الكَلِمةِ علىٰ بَعض. وأكثرُ ما يَتَّفقُ في المَهمُوزِ والمُعتَلِّ نحو "أَيِسَ" و "حادي" وقد جاء في غيرهما قليلاً نحو "امضَحلَّ" في اضمَحلَّ، و "اكرهَفَّ" في اكفَهَرَّ. ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٢١، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترابازي ١/ ١٨٤، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٩٣١، ومعجم القواعد العربية ٢/ ١.

(٢) قال الفراء: "ليس بمقلوب بل هو من قولك: يحدو، أي: يسوق، كأن الواحدَ الزائدَ يسوقُ العَشَرَةَ وهو معها"، وأنشد الفراء:

أسوق عشرا، والظليم حادي ... كأنهن بأعلىٰ الوادي

يرفلن في ملاحف جياد. ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٩٣، والتذييل والتكميل ٩/ ٣٦٧، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٢٦٢.

والثالث عشر إلى التاسع عشر، تَبْنِي الاسمين على الفتحِ كما بَنَيْتَها في: أَحَدَ عَشَرَ، وعلةُ البناءِ واحدةٌ(١).

فصل [إضـــافة اسم الفـــاعل المشتق من العـــــدد]

قال الزمخشري: وإذا أضَفْتَ اسمَ الفَاعِلِ المُشْتَقَّ مِنَ العَدَدِ؛ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ تُضِيفَهُ إلى ما هُوَ مِنْهُ، كقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾، و ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾، أو إلى ما هو دونه كقوله عز وجل: ﴿مَا يَكُوْنُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾، وقوله: سَادِسُهُم وثَامِنُهُم، فَهُوَ فِي الأَوَّلِ – بِمَعْنَى: وَاحِدٍ مِنَ الجَمَاعَةِ المُضَافِ هُوِ إِلَيْها، وفِي الثَّانِي – بِمَعْنَى: جَاعِلِهَا عَلَى العَدَدِ الذي هُوَ مِنْهُ، وهو من قولهم: "رَبَعْتُهُم"، و"خَمَسْتُهُم". فإذا جَاوَزْتَ العَشْرَةَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الوَجْهَ الأَوَّلَ، تقولُ: "هُوَ حَادِي أَحَدَ عَشَر"، و"ثَانِي اثْنَيْ عَشَرَ"، و"ثَالِثُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ" إلى

---

(١) أجمع النحويون الأوائل والمتأخرون على علة البناء، ومنهم ابن الناظم، فذكر أن كل عدد مركب فجز آه مبنيان على الفتح إلا اثنا واثنتا، أما بناء الصدر منها؛ فلتنزله منزلة صدر الاسم، وأما بناء العجز؛ فلتضمنه معنى الحرف؛ لأن الأصل في أَحَدَ عَشَرَ: أحدَ وعَشَرَ، كما نقول : واحد وعشرون، فلما تركَّبا ذهبت الواو من اللفظ، وتضمن معناهما ثاني الجزأين، فبُنِيَ على الفتح. وقد تابعه في ذلك المُرادي، والعلة علة تضمن. ينظر : شرح ابن الناظم على الألفية صـــ ٧٣٢، وتوضيح المقاصد ٤/ ٣١٢.

وعند تتبع هذه العلة عند النحويين نجدهم قد أجمعوا عليها، فذكر الفارسي أن "خمسة عشر" وبابه يراد فيهما حرف العطف، فلما تضمن الاسمان المجعولان اسمًا واحدًا، بُنيا لتضمنهما معنى الحرف". واعتمد أغلب النحويين هذه العلة كالحريري والأنباري وابن الخبَّاز، وابن عصفور. ينظر : العضديات ص ٢٥٩، والأصول ٢/ ١٤٠، وشرح ملحة الإعراب ١٩٩، وأسرار العربية ٢١٩، وتوجيه اللمع ٤٣٦، وشرح الجمل لابن الخباز ٢/ ٣٣.

"تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ". ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ: "حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ"، و"ثَالِثُ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ"[١].

قال صاحبُ الكتابِ فصلٌ: "وإذا أضَفْتَ اسمَ الفَاعِلِ المُشْتَقَّ مِنَ العَدَدِ[٢]"

الفصل مُحَمَّدٌ: إذا أضفته لم يخلُ من أن تضيفَه إلى ما هو منه كقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾[٣] و ﴿ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾[٤]، أو إلى ما هو دونه كقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ

---

(١) المفصل صـــــ ٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) الاشتقاق من أسماء العدد سماعي؛ لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كـ "تَرِبَت يداكَ" من الترب، و"استحجر الطين" من الحجر- على ما هو مبين في علم الاشتقاق- ويستثنى من ذلك ما إذا أريد به معنى (فاعل)، فإن له فعلًا فيكون مصوغًا من المصدر وقولهم: مصوغٌ من العدد، تقريبٌ على المتعلم، وفي الحقيقة أنه مصوغٌ من الثُّلُثِ إلى العُشْرِ، وهي مصادر: ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة. ينظر : التسهيل ص ١٢١، وشرح التسهيل ٢/ ٤١٣، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦/ ٢٧٨، والتصريح ٢/ ٤٦٥، وحاشية الخضري ٢/ ١٣٨.

واستعمال العدد الذي على وزن فاعل مع أصله الذي صيغ منه؛ ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لاغير، فتقول: خامس خمسة، أي: بعض جماعة منحصرة في خمسة، أي: واحد من خمسة لا زائد عليها، ويجب حينئذٍ إضافته إلى أصله...". ينظر : التصريح ٢/ ٤٦٦.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة التوبة، ومطلعها: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾.

(٤) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ .من الآية ٧٣ من سورة المائدة.

﴿ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[١]، وقوله: ﴿وسَادِسُهُم﴾[٢]. وفي نسخة الشيخ يعيش[٣]: (وخَامِسُهُم، وسَادِسُهُم)[٤]، فهو في الأول بمعنى: واحد من الجماعة المضاف هو إليها، وإضافته محضة[٥] كـ "أَحَدِ ثلاثة"، ولا يجوز أن ينَوَّن[٦]. ويُنصب نحو: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ في قول أكثر النحويين، وأجازه ثعلب[٧]، وأجاز أيضًا في الفعل أن

---

(١) من الآية : ٧ من سورة المجادلة .

(٢) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ .من الآية ٧ من سورة المجادلة.

(٣) سبقت ترجمته في صـــ٦٦٢ من التحقيق.

(٤) في نسخة ابن يعيش: (خمسة سادسهم)، وذكر محقق الكتاب أن في الطبعتين: "خامسهم سادسهم"، وهذا تحريف. ينظر : شرح المفصل ٤/ ٣١.

(٥) الإضافة قسمان: معنوية، ولفظية، فالمعنوية تسمى المحضة، واللفظية تسمى غير المحضة.

أما المحضة: فهي التي لا ينوي بها انفصال المضاف من المضاف إليه، وهي بمعنيين: معنى اللام، ومعنى من فالأول: كقولك: غلام رجل ودار زيد أي: غلام لرجل ودار لزيد. والثاني: كقولك: باب ساج، وثوب كتان. أي: باب من ساج، وثوب من كتان، ويفصل بين النوعين: أن المضاف بمعنى اللام لا يسمى باسم المضاف إليه، فالدار لا تسمى زيدًا، والمضاف بمعنى «من» يسمى باسم المضاف إليه، فالباب من الساج ساج، أورده أبو علي في الإيضاح.

وذكر عبد القاهر أن من الإضافة المحضة ما يكون بمعنى «في» قولهم: فلان ثبت الغدر ولا يمتنع حمله على اللام بأن تكون صفته بالثبوت مختصة بهذا المكان. ينظر : الأصول في النحو ٢/ ٥، والمرتجل ٢٦١، وتوجيه اللمع ٢٥٢.

(٦) لأن (ثالثًا) في هذا ليس يجري مجرى الفعل فيصير بمنزلة (ضارب زيدا) وإنما هو بعض ثلاثة وأنت لا تقول بعض ثلاثة. ينظر : شرح السيرافي ٤/ ٢٩١.

(٧) سبقت ترجمته في صـ٦٩٨ من التحقيق.

يقال: ثلث / [٥٦١ أ] ثلاثة فيما حكى عنه ابن كيسان[١]، قال الأخفش: قلت له: إذا أَجَزْتَ ذلك فقد أجريته مُجرَى الفعل، فهل يجوز أن تقول: [ثَلَّثْتُ][٢] ثَلَاثَةً؟ فقال: نعم على معنى: أتممتُ ثلاثةً، والمعروف قول الجمهور[٣].

فإذا أردتَ أنه أخذ ثُلثَ أموالهم، قلت: ثالثُ ثلاثةٍ، وثالثٌ ثلاثةً، وليس هذا مما نحن بصدده، واختلف في علة ذلك: فقيل: لأنه ليس مأخوذًا من فعل عامل، وذا فيه نظر؛ لأنه مشتق من العدد، فليس هو من فعل أصلًا، وقيل: إنه بمعنى النسب، أي: ذو ثلاثةٍ كـ "لَابِن وتَامِر"، وقيل: كل واحدٍ من الاثنين ثانٍ لصاحبه، إلا أنَّه لَمَّا اتَّحَدَ المضاف والمضاف إليه، لم يصح أن يعمل فيه، وقيل: لأنه

(١) سبقت ترجمته في صـ ٧٩٢ من التحقيق.

(٢) في الأصل: (ثلاثة ثلاثة)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق، كما جاء في كتاب : العدد في اللغة لابن سيده، وشرح السيرافي.

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٩١، والعدد في اللغة لابن سيده صـــ ٤٠، والكلام موجودٌ بنصه:

قال أبو سعيد: "هذا الباب يشتمل على شيئين أحدهما وهو الأكثر في كلام العرب على ما قاله سيبويه: أن يكون الأول من لفظ الثاني على معنى أنه تمامه وبعضه وهو قولك هذا ثاني اثنين وثالث ثلاثة وعاشر عشرة ولا ينون هذا فينصب ما بعده فيقال: ثالث ثلاثة؛ لأن ثالثا في هذا ليس يجري مجرى الفعل فيصير بمنزلة (ضارب زيدا) وإنما هو بعض ثلاثة وأنت لا تقول بعض ثلاثة وقد أجمع النحويون على ذلك إلا ما ذكره أبو الحسن بن كيسان عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنه أجاز ذلك، قال أبو الحسن قلت له، إذا أجزت ذلك فقد أجريته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقول (ثَلّثت ثلاثة) فقال:

(نعم) على معنى " أتممتُ ثلاثة " والمعروف قول الجمهور".

بمعنى: أحد، فكما لم يعمل (أحد)، لم يعملْ ما هو بمعناه. ووجه قول ثعلب أنه على مذهب الكسائي في إعمال اسم الفاعل بمعنى المُضِيّ[١].

فإن قلت: فيجوز أن تقول: هذا ثانٍ لاثنينِ؟ قيل: هذا لا يدلُّ على الإعمالِ كما لا يدلُّ قولك في: هذا غلامٌ لِزيد.

وقال الفرَّاء[٢]: "ثالثُ ثلاثةٍ" لا يكون إلا مضافًا؛ لأن المعنى مذهب الاسم كأنك قلت: واحدٌ من ثلاثة، ولا يجوز أن تضيفه إلى ما هو أقلُّ منه نحو: ثالث اثنين

---

(١) يريد: أن مذهب ثعلب مردود كما أن مذهب الكسائي في إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي مردود ، قال الكسائي : لا يجب إضافته؛ لأنه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، واستدلّ الكسائيّ بقوله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ – من الآية: ٩٦ من سورة الأنعام – والقراءة باسم الفاعل هي قراءة بن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي– (وجَعَل) – فعلا ماضيا [السبعة لابن مجاهد ٢٦٣].– فقال الكسائي: لا ناصب لسكنا سوى جاعل، وهو بمعنى الماضي، وإذا نصب المفعول الثاني فلأن ينصب الأول أقرب . وهذا القول أيضًا قول هشام وأبي جعفر بن مضاء.

ورُدّ بأنّ نصبه يكون بفعل مقدّر، وتقديره: وجاعل الليل جعله سكنا . الكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣٢٩.

قال الأنباري في البيان، ١/ ٣٣٢: فمن قرأ جاعل الليل أضاف اسم الفاعل إلى الليل ويكون سكنًا منصوب بتقدير فعل مقدر وتقديره: وجعل الليل سكنا، والليل على قراءة من قرأ وجعل مفعول أول وسكنا مفعول ثان. وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩٧، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٦٣.

(٢) سبقت ترجمته في صـ ٦٧٦ من التحقيق. وينظر قوله في معاني القرآن ١/ ٣١٧ بتصرف من الشارح. =

بمعنى: واحد من اثنين على انفرادهما، لا يستقيم تسميته ثالثًا؛ لأن الاثنين لا يكون أحدهما ثالثًا، بمعنى أنه واحدٌ منهم.

وقال ابن الحاجب(١) في "ثالث ثلاثة: "واحدٌ من ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، إلى عاشِرُ عشرةٍ، وجاز لك أن تُضِيفَه إلى عددٍ أكثرَ منه فتقول : في تفصيل حمله هي عشرةٌ ثالثها كذا ورابعها كذا، ومعناه: الواحد من العشرة الذي ذكره في موضع العدد المشتق هو منه، ولم يذكر صاحب الكتاب هذا المعنى، / [٥٦١ ب] وهو جارٍ كثيرًا"(٢) انتهى. ولم أجدْ ذا لغيره(٣).

"**وفي الثاني بمعنى جاعلها على العدد الذي هو منه، وهو من قولهم: رَبَعْتُهُم وخَمَسْتُهُم**" فهو مشتقٌ من فعلٍ متعدٍ، فإن أُرِيدَ به الحال والاستقبال، جازت إضافته وتنوينه ونصب ما بعده، وإن أُرِيدَ به الماضي لم يُنصَبْ(٤).

= ونصه: قال الفراء: " وقوله: لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ" يكون مضافًا. ولا يَجوز التنوين فِي (ثَالِثُ) فتنصب الثلاثة. وكذلك قلت: واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة ألا ترىٰ أَنَّهُ لا يكون ثانيًا لنفسه ولا ثالثًا لنفسه. فلو قلت: أنت ثالث اثنين لَجَازَ أن تَقُولُ: أنت ثالث اثنين، بالإضافة، وبالتنوين ونصب الاثنين وكذلك لو قلت: أنت رابع ثلاثة جاز ذَلِكَ لأنه فعل واقع. أ.ه

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٥ من التحقيق.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦١٩.

(٣) أي: لغير ابن الحاجب.

(٤) وقد ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢/ ٤٦٧ ، ٤٦٨فقال: " ويجوز إذا كان بمعنىٰ: (مُصَيِّر) "إضافته" إلىٰ ما دونه "وإعماله" بشرط كونه بمعنىٰ الحال أو الاستقبال، واعتماده علىٰ نفي أو استفهام، أو ذي خبر أو حال أو موصوف. "كما يجوز الوجهان": وهما الإضافة والإعمال "في: جاعل ومصير ونحوهما" من أفعال التحويل والانتقال. ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثانٍ، فلا يقال: =

وقال السخاوي[١]: "وأجازَ بعضُهم: ثانِيَ واحدٍ، وثانٍ واحدًا" انتهى.

والذي ذكره سيبويه من الثلاثة قال: " ألا ترى أنك لا تسمع أحدًا يقول: ثنيتُ الواحدَ ولا ثانِيَ واحِدٍ."[٢] انتهى .

وقوله: "وخامسهم وسادسهم" ليس في الكتاب العزيز "خامسهم" بواو ولا بغير واو، وليس فيه أيضًا: "وسادسهم" بواو، بل "سادسهم" بغير واو[٣]، ويجب إضافته إلى ما هو دونه بواحدة؛ ليُصَيِّرَه على العدد الذي اشتقَّ منه، ولا تجوز إضافته إلى ما هو أقل باثنين أو أكثر، ولا إلى مثله، ولا إلى أكثر منه؛ إذ لا يستقيم أن تقول: هذا رابعُ اثنينِ؛ لأن الواحدَ لا يُصَيِّرُ الاثنينِ أربعةً، فكذلك "ثالثُ ثلاثةٍ"؛ إذ الثلاثة لا يُصَيِّرُها واحدٌ يدخلُ معها ثلاثة؛ لكونها تصيرُ أربعةً لا ثلاثةً، وكذلك لا

=ثانِي وَاحِدٍ، ولا: ثانٍ واحدًا". نص على ذلك سيبويه. "وأجازه بعضهم"، وهو الكسائي "وحكاه عن العرب" فقال: تقول ثاني واحد. وحكى الجوهري: ثان واحدًا.

وإنما ساغ عمل فاعل من العدد لأن له فعلا، كما أن جاعلا، كذلك، يقال: كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم، أي: فصيرتهم ثلاثين، أثلثهم، فأنا ثالثهم. وهكذا إلى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم، أي: فصيرتهم تسعين أتسعهم، فأنا تاسعهم. إلا أن المضارع من رَبَعْتُهُم وسَبَعْتُهُم وتَسَعْتُهُم مفتوح العين لا مكسورها.

وينظر: الكتاب ٣/ ٥٥٩، والارتشاف ١/ ٣٧٢-٣٧٣، والصحاح "ثنى"، وضياء السالك ٤/ ١١٧-١٢٠.

(١) سبقت ترجمته في صـــــــ ٦٦٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٥٩.

(٣) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ .من الآية : ٧ من سورة المجادلة.

تقول: رابعُ خمسةٍ؛ لأنه أبعد؛ إذ الخمسةُ لا يستقيمُ أن يزيد فيها واحدًا فتصير أربعةً وهي ستَّةٌ.

قوله: "فإذا جاوزْتَ العَشَرَةَ لم يكنْ إلا الوجه الأول" يعني: أن يكونَ بمعنى: أحدهم، ولا يستقيم بمعنى المُصَيِّر؛ لأن ما زاد على العشرةِ ليس له فعلٌ بهذا المعنى، بخلاف ما قبل العشرة؛ لأنه يقال: رَبَعْتَ القومَ، إذا كنت رابعًا لهم، فثبت أن ما زاد اسمٌ محض(١)، فإذا أُضيفَ، وجب أن يكون على الوجه الأول الذي أُضيفَ باعتبارِ / [٥٦٢ أ] الاسمية لا باعتبارِ الفعليَّةِ، تقول: هو حَادِي أَحَدَ عَشَرَ، وثانِي اثْنَيْ عَشَر، وثالثُ ثلاثَةَ عَشَر، إلى تاسِعُ تِسْعَةَ عَشَر، فهذه ثلاث كلمات: الأولى مُعرَبة، والثنتان بعدهما مبنيَّان على أصلهما، وهما في موضع جرٍ بإضافةِ الأوَّلِ.

قال سيبويه: " فإن قلت: حَادي أَحَدَ عَشَر [فـ "حَادِي"](٢) وما أشبهه يُرْفَعُ ويُجَرُّ ولا يُبْنَى؛ لأنَّ أَحَدَ عَشَرَ وما أشبهه مبنيٌّ، فإن بَنَيْتَ حَادي وما أشبهه معها صارت ثلاثةُ أشياءٍ اسمًا واحدًا"(٣).

ومنهم من يقول: حَادي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، وثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ، فيركّب (ثالثَ) مع (عَشَر) فيكون أربع كلمات، الأولى والثانية مُرَكَّبتان، والثالثة والرابعة

---

(١) حكى الشيخ خالد الأزهري أن ما زاد على العشرة يستعمل له فعل فقال: " فإذا تجاوزت ذلك قلت: كانوا تسعة وتسعين فأَمْأَيْتهُم، على: أَفْعَلْتُهُم، وكذا كانوا تسعمائة وتسعًا وتسعين فآلفتهم، فأنا مُمءٍ ومُؤْلِفٌ. ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لأبي الحسن بن الأهوازي: كان القوم عشرة فحَدْعَشْتُهُم إلى تَسْعَشْتُهُم، وهم مُحَدْعِشُون، وأنا مُحَدْعِش ومُتَسْعِش".التصريح ٢/ ٤٦٨.

(٢) ما بين المعقوفتين ليست في الأصل، واستدركتها من نص الكتاب.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٦٠.

مُرَكَّبتان[١]، ويكون المركَّبُ الثاني في موضعِ جرٍ بإضافةِ المركبِ الأولِ إليه؛ لأن(ثالثًا) استغرقَ حروفَ (ثلاثَةَ) وبُنَي منها، فكذلك ينبغي أن يستغرقَ (حَادي عَشَرَ) حروفُهُ حروفَ (أَحَدَ عَشَرَ)، وقد حكاه[٢] أيضًا فقال: **وقال بعضهم: ثَالِث عَشَر ثَلاثَةَ عَشَر**، وهو القياس، وأنكره ثعلب وهو خلاف مذهب الكوفيين، وحجتهم: أن (ثلاثَةَ عَشَرَ) لا يمكن أن يُبنَى من لفظهما (فاعِلًا)، وإنما يُبْنَى من لفظ أحدهما وهو الثلاثة، فذِكرُ (العَشْرِ) مع (ثلاثة) لا وجهَ له[٣].

وقال السيرافي: "لَمَّا لم يمكن أن يُبنَى منهم فاعلٌ وبُنيَ من أحدهما، احتيجَ إلى ذكرِ الآخرِ؛ لينفصل ما هو أحد ثلاثة مما هو أحد ثلاثة عشر فأتى باللفظ كله"[٤] انتهى.

والوجه المتقدم كأنهم كرهوا أربعَ كلماتٍ، فحذفوا الثانية منهما تخفيفًا.

---

(١) ويكون كل من التركيبين مبنيا على فتح الجزأين ما عدا اثنا واثنتا كما تقدم، ومحل التركيب الأول بحسب العوامل، والثاني مجرور دائمًا بإضافة التركيب الأول إليه.

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) والذي يظهر أنهم إن قالوا هذا قياسا ففيه نظر، وإن سمع فيرجع إليه، ويكون وجهه أنهم إذا قالوا ثالث عشر ثلاثة عشر أنهم اشتقوا من ثلاثة عشر ثالث عشر، فقالوا: ثالث ثلاثة عشر، أي: أحد الثلاثة التي هي مع العشرة ثم أقحموا عشر بيانا بأنه ليس ثالث ثلاثة خاصا، فلا يلزم ما قال الكوفيون.
فأما المجوزون في غير الموافق فيقولون: هذا ثالث عشر اثني عشر، اتكالا على المعنى، ولا يلتفت إلى خمستهم ونحوه؛ لأن القائل به لا يعمله، وإنما يكون مضافا، كما تقول: خمسة عشر زيد؛ لأنه لا يشتق فعل منه، وإن كان معناه معنى المصير كما في اسم الفاعل بمعنى الماضي، لكنه لا يقصد هذا المعنى، وفيه نظر. انتهى. ينظر : التذييل والتكميل ٩/ ٣٧٥.

(٤) شرح الكتاب ٤/ ٢٩٢.

وفيه وجهٌ ثالثٌ: أن تحذف الثاني من الأَوَّلَيْنِ(١)، والأول من الثانِيَيْن فنقول: حَادِيْ عَشَر(٢).

---

(١) أي: يحذف من المركب الأول عجزه، وهو "عشر"، ومن المركب الثاني صدره وهو صيغة "فاعل".
وتكون صيغة "فاعل" مطابقة لمدلولها؛ فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث.
في هذا الوجه وجهان: أحدهما: أن تعربها لزوال مقتضى البناء فيهما فتجري الأول بمقتضى حكم العوامل، وتجر الثاني بالإضافة.
والوجه الثاني: أن تعرب الأول وتبني الثاني، حكاه الكسائي، وابن السكيت، وابن كيسان، ووجهه أنه قدر ما حذف من الثاني فبقى البناء بحاله ، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما؛ لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود؛ لأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين؛ بخلاف ما إذا أعرب الأول. قاله الشيخ النجار. ضياء السالك ٤/ ١٢١.
(٢) ويبقى مبنيا على فتح الجزأين في محل جر، تقول: هذا ثالثَ ثلاثةَ عشرَ وهذه ثالثةَ ثلاثَ عشرةَ؛ فيقتصر على صدر المركب الأول؛ وهو صيغة "فاعل" وحدها، ويليه المركب الثاني كاملا، وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالًا، وفي هذا الوجه والذي قبله، يقول ابن مالك:

وإن أردت مثل ثاني اثنين ... مركبا فجيء بتركيبين
أو "فاعلا" بحالتيه أضف ... إلى مركب بما تنوي يفي

أي: إن أردت بـ"فاعل" الدلالة على معنى "ثاني اثنين" كما بينا، فجيء بتركيبين على النحو الذي بسطه المصنف، وهذا هو الوجه الأول. أو أضف "فاعلا" بحالتيه وهما: حالة التذكير أو التأنيث، من التركيب الأول بعد حذف كلمة "عشرة" إلى مركب واف بما تنويه؛ أي: كامل؛ وهذا هو الوجه الثاني الكثير الاستعمال. ضياء السالك٤/ ١٢٠.

وقال ابن الحاجب[١]: "الظاهر أن هذا اللفظَ هو لفظُ / [٥٦٢ ب] الاسمين الأوَّلَيْنِ بخلاف (ثالث) و(رابع)، فإن له معنيَيْنِ، فلم يستغنِ إذا قُصِدَ فيه أحدُ المعنَيَيْنِ عن ذكرِ المضاف إليه؛ ليتبيَّنَ المقصود"[٢].

والوجه: الأول، ويُبَيِّنُهُ ما جَوَّزَهُ الكوفيون أن يجري (ثالث) بوجوه الإعراب، ويجوز أن يُفتح، فمن أجراه بوجوهِ الإعرابِ، أراد: هذا ثالث ثلاثةَ عَشَر، ثم حذف (ثلاثة) تخفيفًا وبقى (ثالثًا) على حكمِه، ومن بَنَى [ثالثًا][٣] مع عَشَر، أقامه مقام (ثلاثة) حين حذفها.

قال السيرافي[٤] : " وهذا قولٌ قريبٌ لم ينكره أصحابنا، وقال الكسائي: سمعنا العرب تقول: أليسوا ثالثَ عَشَر، وثالثُ عَشَر، فرفعوا ونصبوا"[٥] انتهى[٦].

---

(١) سبقت ترجمته في صـــــــ ٦٧٥.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢٠.

(٣) في الأصل: (بالتاء)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق كما في شرح الكتاب للسيرافي.

(٤) سبقت ترجمته في صـــ ٦٥٧.

(٥) شرح الكتاب ٤/ ٢٩٣.

(٦) في (ثالث عشر) وبابها ثلاثة أوجه: ١- فإن جئت بها على التمام على ما ذكر سيبويه فقلت: (ثالث عشر ثلاثة عشر)، فتحت الأولين والآخرين لا يجوز غير ذلك.

٢- وإن حذفت فقلت: (ثالث ثلاثة عشر) أعربت ثالثا بوجوه الإعراب وفتحت الآخرين فقلت: هذا ثالث ثلاثة عشر، ورأيت (ثالث ثلاثة عشر) ومررت بثالث ثلاثة عشر لا يجوز غير ذلك عند النحويين كلهم.

٣- وإن حذفت ما بين (ثالث وعشر الأخير) فالذي ذكره سيبويه فتحهما جميعا. =

فإن قيل: فما الفائدة في قولك: ثالث ثلاثَة عَشَر وهو بمعنى: أَحَدَ عَشَر؟ فقال أبو البقاء[١]: "إذا قال:هذا ثَالثُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، كان الواحدُ المشارُ إليه آخر عدَدك، ولو قلت: أَحَدَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، لكان واحدًا منها على الإبهامِ، ولم تعرفْ بذلك الأخير من غيرِه" انتهى.

وقال سيبويه فيما زاد على العشرة من هذا الباب: "هذا رابعُ ثلاثَةَ عَشَرَ، كما قالوا: خامس أربعة [عَشَر][٢] "[٣] انتهى.

قال السيرافي[٤]: " ولم يحكه عن العرب والقياس عند النحويين ألا يجوز ذلك، وقد ذكره أبو العباس محمد بن يزيد[٥] عن نفسه وعن الأخفش[٦]

= وذكر الكوفيون أنه يجوز أن يجري(ثالث) بوجوه الإعراب ويجوز أن يفتح، فمن أجرىٰ بوجوب الإعراب أراد هذا ثالث ثلاثة عشر، ومررت بثالث ثلاثة عشر ثم حذف ثلاثة تخفيفا وأبقَىٰ (ثالثًا) علىٰ حكمه.

ومن بنىٰ(ثالثًا) مع (عشر) أقامه مقام ثلاثة حين حذفها، وهذا قول قريب، ولم ينكره أصحابنا.

وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: هذا ثالث عشر وثالث عشر فرفعوا ونصبوا.

قال سيبويه: " وتقول: هذا حادي أحد عشر إذا كّن عشر نسوة معهن رجل، لأن المذكر يغلب المؤنث، ومثل ذلك قولك: خامس خمسة إذا كن أربع نسوة فيهن رجل كأنك قلت هو تمام خمسة ". ينظر : الكتاب ٣/ ٥٦١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٠.

(١) أبو البقاء العكبري: سبقت ترجمته في صـــ ٩٤٣.

(٢) ليست في الأصل، وأثبتها من الكتاب .

(٣) الكتاب ٣/ ٥٦١.

(٤) سبقت ترجمته في صــــ ٦٥٧.

(٥) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: سبقت ترجمته في صــــ ٦٦١

(٦) سبقت ترجمته في صــــ ٦٩٢.

والمازني[١] أنهم لم يجيزوه؛ لأن هذا الباب يجري مُجرى الفاعل المأخوذ من الفعل. ونحن لا نقول: رَبَعَتْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، ولا أعلم أحدًا حكاه. فإن صح أن العرب قالته فقياسه ما قاله سيبويه"[٢] انتهى.

وقال السخاوي[٣]: "ولم يذكروا في العشرينَ وما بعدها من العُقُودِ اسمًا مشتقًا[٤]، وقال بعضُ أهلِ اللغةِ[٥]: عَشْرَنْ / [٥٦٣ أ] و ثَلْثَنْ، إذا صارَ له عشرون أو ثلاثون، وكذلك إلى التسعين، واسمُ الفاعلِ من هذا : مُعْشِرُن و مُتْسِعُن" انتهى.

(١) سبقت ترجمته في صـــ ٦٦١.

(٢) شرح الكتاب ٤/ ٢٩٢.

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٦٦٤.

(٤) حكى الشيخ خالد الأزهري أن ما زاد على العشرة يستعمل له فعل فقال: " فإذا تجاوزت ذلك قلت: كانوا تسعة وتسعين فأَمْأَيْتُهُم، على: أَفْعَلْتُهُم، وكذا كانوا تسعمائة وتسعًا وتسعين فآلفتهم، فأنا مُمءٍ ومُؤْلِفٌ. ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لأبي الحسن بن الأهوازي: كان القوم عشرة فحَدْعَشْتُهُم إلى تَسْعَشْتُهُم، وهم مُحَدْعِشُون، وأنا مُحَدْعِش ومُتَسْعِش". التصريح ٢/ ٤٦٨.

(٥) ينظر : معجم القواعد العربية صـــ ٤٠٢ ، والكلام فيه بنصه: قال بعض أهل اللغة "عَشْرن وثَلْثَنَ" إذا صَار له عشرون أو ثلاثون، وكذلك إلى التسعين واسم الفاعل من هذا مُعشِرن ومُتسِعن، أي: صَيَّرتُهم ثلاثين، وهكذا إلى تِسعَةٍ وثَمانِين فتَسَعْنَتُهُمْ أي صَيَّرتُهُمْ تسعِينَ. وينظر: المعجم الوسيط (عشر) ٢/ ٦٠٢.

ومن أصناف الاسم : المقصور والممدود

فصل [تعريف الاسم المقصور والاسم الممدود][١]

قال الزمخشري: المقصور: ما في آخره ألفٌ نحو: "العَصَا والرَّحَى"، والممدود: ما في آخره همزة قبلها ألفٌ كـ "الرِّدَاءِ والكِسَاء"، وكلاهما منه ما طريق معرفته القياس، ومنه ما لا يُعْرَف إلا بالسماع. فالقياس طريق معرفته أن ينظر إلى نظيره من الصحيح، فإن انفتح ما قبل آخره فهو مقصور، وإن وقعت قبل آخره ألف فهو ممدود[٢].

ش: قال صاحب الكتاب[٣] فصلٌ: " ومن أصناف الاسم المقصور والممدود".
الفصل مُحَمَّدٌ: المقصور: كل اسمٍ متمكّنٍ آخره ألفٌ[٤].

---

(١) العنوان من عمل الباحثة.

(٢) المفصل صـــ ٢٨٠.

(٣) أي: الزمخشري: صاحب كتاب المفصل ، كما ذكرت سابقًا.

(٤) أرى أن هذا التعريف تعريف قاصر، والأولى أن يقال في تعريف الاسم المقصورُ إنه: اسمٌ مُعربٌ آخرُه ألفٌ لازمة قبلها فتحةٌ، سواءٌ أكتبتْ بصورة الألف كالعصا، أم بصورة الياء كموسى. ولا تكونُ ألفُهُ أصليَّة أبداً وإنما تكونُ منقلبة، أو مزيدة.
والمنقلبةُ، إما منقلبةٌ عن واوٍ كالعصا، وإما منقلبةٌ عن ياءٍ كالفتى، فإنك تقولُ في تثنيتها "عصَوانِ، وفتيانِ".
والمزيدةُ، إما أن تُزادَ للتأنيث كحُبلى وعطشى وذكرى، فإنها من الحبَل والعطشِ والذكر.
وإما أن تُزادَ للإلحاق كأرْطى وذِفرى. الأولى مُلحَقَةٌ بجعفر والأخرى ملحقةٌ بِدِرهم.
وتسمى هذه الألف "الألفَ المقصورة".
وهي ترسم بصورة الياء، إن كانت رابعةً فصاعداً كبُشرى ومُصطفى ومُستشفىً، أو كانت ثالثةً أصلها الياء كالفتى والهدى والندى؛ وترسم بصورة الألف إن كانت ثالثة أَصلها الواو كالعصا، والعلا، والرُّبا.

واحترزت بقولي "اسمٌ" عن الفعل والحرفِ، فإنه لا يقال فيهما مقصور[(١)].

قال ابن وَلَّاد[(٢)]: "المقصور في لغة العرب: اسمُ عامٌ لكل ما قصر من كلام أو غيره، وإنما جعله النحويون لكل اسمٍ كانت في آخره ألفٌ [في][(٣)] اللفظ على وجه الاتفاق والاصطلاح لا لجهلٍ منهم بمعنى المقصور في اللغة، ولكن لا بُدَّ [لأهل][(٤)] كل صناعة من ألفاظٍ يختصون بها ويتفقون عليها[(٥)].

"**فإن قيل:** ولِمَ خصَّ ذلك بالاسم نحو: (عصا)، ولم يسمّوا ما كان على وزن ذلك من الفعل مقصورًا نحو: "رمى و غزا"؟ قيل: لأنه قد يأتي من هذه الأسماء ما يُزَاد قبل آخر حرف فيه ألف فتقول: "هواء" تريد: الهواء الذي بين السماء والأرض، و"هَوَىً" بالقصر يُرِيد: هوى النفس وكذلك ما اتفق وزنه في الأصل وإن اختُلف في اللفظ، وذلك نحو قولك: "عصا وقضاء"، فأصلهما من الثلاثة، زادوا قبل آخر أحدهما ألفًا ولم يزيدوها في الآخر، فلما كان قد يأتي نوعان أحدهما يُمَدُّ بزيادة ألف قبل آخره والآخر يقصر عن ذلك، احتاجوا إلى أن يفرّقوا بالتسمية

= وإذا نُوِّنَ المقصورُ حُذِفت ألفُه لفظًا، وثَبتت خطًّا مثل "كنْ فتىً يدعو إلى هدىً". جامع الدروس العربية/ ٢، ١٠٢، ١٠٣.

(١) المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكّنة، إذ الأفعال والحروف لا يُقال فيهما مقصور ولا ممدود، وكذلك الأسماء غير المتمكنة، نحوُ: "مَا" و"ذَا"، فإنّه لا يُقال فيهما: "مقصور"، لعدم التمكّن، وشَبَهِ الحروف. شرح ابن يعيش ٤/ ٣٣.

(٢) هو أحمد بن محمد بن ولّاد التميمي، أبو العباس، نحوي مصري، أصله من البصرة، له كتب منها: المقصور والممدود، وانتصار سيبويه على المبرد. توفي سنة ٣٢٢هـ. ينظر : معجم الأدباء ١/ ٤٦٠، وإنباه الرواة ١/ ١٣٤، وتاريخ الإسلام ٧/ ٦٥٨، والوافي ٨/ ٦٧، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٦، والأعلام ١/ ٢٠٧.

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام، وليست في الأصل، وأثبتها من كتاب المقصور والممدود لابن ولاد.

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام، وليست في الأصل، وأثبتها أيضًا من كتاب المقصور والممدود لابن ولاد.

(٥) ينظر بنصه في : المقصور والممدود لابن ولّاد صـــ ١٣٦.

المشتقة [من][١] المدّ والقصر، والفعل لا يجيء على مثل هذين النوعين فيقال مرةً: غَزَا زيد، ومرة: غَزَاء زيد بالمد، لا بمعنى واحد ولا بمعنيين، ولا يأتي مثل هذا الوزن في الفعل الصحيح، لا يعلم أنه جاء مثل : ضَرَاب / [٥٦٣ ب] زيدٌ عمرًا بزيادة ألف قبل الآخر.

فأما نحو: جاء وشاء، فليس هذا ممدودًا عن شيء هو أقصر منه، وألف (جاء) بدل من عين وليست بمزيدة للمدّ.

فإن قال قائل: إني أقول في (جاء وشاء) وبابه إنه ممدود على قول العرب: كلام ممدود، وحبل ممدود، لا على الجهة التي اتفق عليها أهل النحو من التسمية في صناعتهم، جاز له ذلك.

فإن قيل: فقد يأتي من كلام العرب مقصورٌ لا يأتي من لفظه ممدودٌ، وممدودٌ لا يأتي من لفظه مقصورٌ نحو قولك: (قَفَا) هو مقصورٌ ولم يجئ في لفظها شيء ممدودٌ، و(حَمْرَاُء) ممدودٌ ولم يجئ في لفظها مقصور؟ قيل له : وإن لم يأتِ من لفظها فقد [يأتي][٢] ما هو بوزنها في الأصل نحو : (عَلْقَاء)، وهذا النوع يغلط فيه من يعرف العربية فيمدّ المقصور ويقصر الممدود فكيف يكون حال من لا يعرفها! والعرب التي عنها تؤخذ اللغة تقصر الممدود في الشعر وفي بعض الكلام، وتمدّ المقصور، وتجيز في الحرف الواحد القصر والمدّ، وكلّ هذا موجود في كلامها، وإنما احتاط أهلُ اللغةِ في هذا النوعِ خاصةً دون الفعلِ وسائرِ الأسماءِ؛ لما ذكرنا من إجازة العرب فيه ما أجازت، ألا ترى أنه ليس يكاد أحدٌ يغلط في شيءٍ من الفعلِ الذي اعتلت لامه فيمده نحو: غَزَا ورَمَى، ولا يغلط في

---

(١) في الأصل: (بين)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.وكما هو في نص المقصور والممدود لابن ولاد.

(٢) في الأصل: (بات)، وهو تحريف، والصواب ما أثبته كما يقتضيه السياق. وكما هو في نص المقصور والممدود لابن ولاد.

الاسم غير المعتل فيفعل فيه ذلك فيقول في قَذَالِ[١]: قَذْل، وفي جَبَل: جِبَال، فلذا لم يحتجِ النحويون إلى أن يوصوا مَنْ لا علم له باللغة بمدّ (قَذَالِ) ولا بقصر (جَبَل) ولا (غَزَا)، وإنما يصرفون عنايتهم واهتمامهم إلى ما فيه الفائدة"[٢].

واحترزت بقولي: "متمكن" عن نحو: (ذا) و(إذا)، فإنه لا يقالُ فيه مقصورٌ ولا ممدودٌ.

فأما قولهم في هؤلاء وهؤلا: مقصورٌ وممدودٌ فتسَمُّحٌ في العبارة؛ لأجل شبَهها بالظاهر في الوصف والتصغير[٣]، وذا أولى من قول الزمخشري: المقصور: ما

---

(١) قذال: هو مؤخر الرأس، وهو معقد العذار من الفرس خلف ناصيته. ويقال: القذالان: جانبا القفا عن يمين وشمال، ويجمع قذال على قذل، وأقذلة. وقذله: ضرب قذاله. سفر السعادة وسفير الإفادة صـ٤١٦.

(٢) ينظر هذا الكلام بنصه في: المقصور والممدود لابن ولاد صـ ١٣٦- ١٣٨. بتصرف يسير من الشارح.

(٣) قاله الصبان وتمامه: وقولهم في (هؤلاء) ممدود تسمُّحٌ، أو على مقتضى اللغة لا على الاصطلاح، وكأنه لما تقابل اللفظان أشبه المقصور والممدود الصناعي ، أو لأن (هؤلاء) لما انضمَّ إلى كونه صفةً وموصوفًا، ولأنه على أكثر من حرفين، أشبه المعرب فجاز أن يسمى بالقصر والمد –كقول الفراء في: جاء وشاء ممدودان- ونرد على ما قاله الفراء: أن شرط الممدود أن يكون قبل آخره ألف زائدة للمد؛ ولذلك سمي ممدودًا لأجل ألف المد، وألف (جاء وشاء) غير زائدة، ولأن في الأسماء ما يمد ويقصر لمعنيين متفقين أو مختلفين مثل: هوى النفس وهواء الجو، وليس في الأفعال مثل ذلك.

وفي متن الشافية للعلامة الجاربردي قوله في هؤلاء: وأما قولهم هؤلاء وهؤلا فتسمح مع ما في أسماء الإشارة من شبهها بالمتمكنة من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها، وقول الفراء في مثل: جاء وشاء ممدود ، فعلى مقتضى اللغة لا على مصطلح النحاة. ينظر : حاشية الصبان ٤/ ١٤٢، وهمع الهوامع ٣/ ٣٠٧، وحاشية الخضري ٢/ ١٤٨.

في آخره ألف / [٥٦٤ أ]؛ لأن آخر حمراء لا فيه ألف، ولأنه يدخل فيه الفعل والحرف، ويمكن أن يقال: هو يتكلم في الاسم فاكتفى بذلك.

سُمِّيَ مقصورًا من القصر وهو الحبس، أو من قصرته إذا حبسته من قوله تعالى: ﴿أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾(١) إنما هو حبسها عن التمام؛ لأن الاسم المقصور حُبِسَ عما استحقه من الإعراب، أو نقص عن لفظ الممدود. وقيل: لأن الألف ليس بعدها همزة فتُمَدُّ، ولأنها قد تُحذف لوجود التنوين أو ساكن بعدها فيقصر الاسم(٢). وقيل هذا أولى؛ لما فيه من مناقضة الممدود؛ لأنه يورد على أنه نقيضُه من قول من قال في تفسيره هنا : الذي قصُرَ عن الإعراب؛ لأنه ليس فيه ما يشعر بمُناقضة الممدود، ويحتمل أن يقال: المناقضة أن الممدود لا يقصر عن الإعراب.

والممدود: كل اسم متمكن آخره همزة قبلها ألف(٣). وذا أولى أيضًا من قوله: "**ما في آخره همزة قبلها ألف كـ (الرِّداء) و(الكِساء)**، والألف وإن كانت للمَدّ فالهمزة

---

(١) من الآية: ١١١ من سورة النساء، وتمامها: ﴿ وَإِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنۡ خِفۡتُمۡ أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْۚ إِنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ كَانُواْ لَكُمۡ عَدُوّٗا مُّبِينٗا ﴾.

(٢) وذكر ابن الضائع أن في تسميتِهِ مقصورًا ثلاثة أقوال:

أحدُها: أنّه حُبِسَ عن الحركات.

الثّاني: أنّ الحركات حُبِسَتۡ عَنۡهُ.

الثّالثُ: أنّها حُبِسَتۡ فِيۡهِ. اللمحة في شرح الملحة ١/ ١٧٩.

(٣) الأولى أن يقال في تعريفه: هو اسمٌ مُعربٌ، آخرُهُ همزةٌ قَبلها ألفٌ زائدةٌ، مثل "السَّماءِ والصَّحراءِ".

لأنه لو كان قبل آخره ألفٌ غير زائدة فليس باسمٍ ممدودٍ، وذلك مثل "الماء والداء". فهذه الألفُ ليست زائدة، وانما هي منقلبة. والأصل "مَوَء ودَوَء". بدليل جمعهما على "أمواء وأدواء". ينظر تعريفه في: شرح الشافية لركن الدين ١/ ٥٦٧، والكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣١٢، وتوضيح المقاصد والمسالك =

أيضًا لها مدخلٌ في المَدّ، وإلا لَزمَ أن يكون نحو: (كتَاب) ممدودًا؛ لأن قبل آخره ألفًا زائدةً للمدّ، ولم يقل إنه ممدود؛ لأن الهمزةَ بعد الألف توجب الألفَ زيادة تمكُّن فخصّ بالممدود لذلك.

قوله: "كلاهما" يعني: المقصور والممدود. **منه ما طريق معرفته القياس**(١) **ومنه ما لا يُعرَفُ إلَّا بالسماعِ**(٢)

=بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٦٢، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢/ ٨٧٤، تمهيد القواعد ٩/ ٤٦٩٠، والمقاصد الشافية ٧/ ٥٠٧، وشرح المكودي على الألفية صـــ ٣١٦، وجامع الدروس العربية صـــ ١٠٥.

(١) بدأ ابن الأنباري بتعريف القياس لغة واصطلاحاً، فقال: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً، أي: قدرته، ومنه المقياس، أي المقدار، وقيس رمح أي : قدر رمح.

وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل لعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو ربط الأصل بالفرع بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة. لمع الأدلة للأنباري ص ٤٢.

والقياس هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي التي بني عليها، وعليه العمدة في تحديد الظواهر اللغوية، وتقعيد القواعد النحوية وتأصيلها، ولهذا نجد لفظ القياس وجد في كتب النحو مقرونا بمحاولة النحويين الأوائل وضع أساس للنحو العربي الذي به يحفظ اللسان من اللحن، ويعين على فهم القرآن الكريم، وضبط أدائه، وفي مقدمة هؤلاء أبو الأسود الدؤلي. ينظر : طبقات فحول الشعراء١/ ١٢ ت محمود محمد شاعر -القاهرة ١٩٧٤، وأصول النحو العربي ص ١٠٢-١٠٥، والمدارس النحوية ص ٥٣.

(٢) السماع هو الأصل الأول من أصول النحو، وأكثرها أهمية، ويقصد به كل ما ورد من الأساليب الفصيحة المنقولة نقلًا صحيحًا عن العرب.» أصول النحو عند ابن مالك: ص١٨.

وقد سماه الأنباري النقل، وعرفه بأنه: « الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة. » لمع الأدلة: ٨٢.

دليل الحصرِ ظاهرٌ[١] **قوله: "فالقياسي طريق معرفته أن ننظرَ إلى نظيره من الصحيح، فإن انفتح ما قبل آخره فهو مقصور**؛ لأنه يتحرك اللام المعتلة بحركة الإعراب وقبلها مفتوح، فيجب قلب اللام ألفًا، فيصير الاسم في آخره ألفٌ. **وإن وقعت قبل آخره ألفٌ فهو ممدود**، لأن حرف العلة يقع آخرًا بعد ألف، فيجب قلبه همزة، ولما لم يكن لفُعْلَى وفَعْلَى وفِعْلَى ونحوها / [٥٦٤ ب] من المُثُلِ التي ألفها للتأنيثِ نظائر، لم يذكرْها في المقصورِ المقيس.

واعتبار المقصور بالفصلِ الذي بعد هذا، والممدود بالفصل الذي بعده.

فصل [الأسمـــــــاء المقصـــــــورة]

قال الزمخشري: فأسماء المفاعيل مما اعتل آخره من الثلاثي المزيد فيه والرباعي، نحو: "مُعْطًى ومُشْتَرًى ومُسْتَلْقًى"، مقصورات لكون نظائرهن مفتوحات ما قبل الأواخر، كمُخْرَج، ومُشْتَرَك، ومُدَحْرَج"، ومن ذلك نحو: مَغْزًى ومَلْهًى

= وفي هذا يقول السيوطي: « السماع أعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كلٍ منها من الثبوت. » الاقتراح: ٥١.

ومما سبق يتضح لنا أن السماع يشتمل على كلام الله، وهو القرآن الكريم وقراءاته، وكلام رسول الله ﷺ، وهو الأحاديث النبوية، وكلام العرب وهو الشعر العربي الفصيح، وأمثال العرب وأقوالها.

(١) في قصر الأسماء ومدها مذهبان: قياسي وهو وظيفة النحوي، وسماعي وهو وظيفة اللغوي، وقد اعتنى اللغويون بهما حتى وضعوا في ذلك كتبًا – فألف العلماء ما يزيد على أربعين كتابًا في المقصور والممدود- وضابط الباب عند النحويين ليرجع إليه، وبدأ بالمقيس؛ لأنه أشبه بكتب النحو، وأَخَّرَ المسموع واقتصر منه على اليسير؛ لأنه أشبه بكتب اللغة، وبدأ بالمقصور؛ لأن المقصور هو الأصل والممدود هو الفرع، لأن المد إنما يكون بزيادة حرف مد على الأصل، ومن هنا جاز عند البصريين للشاعر أن يقصر الممدود؛ لأنه يرده إلى أصله، ولم يجز له أن يمد المقصور؛ لأنه لا يرده إلى الأصل. ينظر : التصريح ٢/ ٥٠٠، وشرح ابن الناظم ص ٥٤١.

كقولك: مَخْرَج ومَدْخَل، ونحو: العَشَى والصَّدَى والطَّوَى؛ لأن نظائِرَها: الحَوَلُ والفَرَقُ والعَطَشُ. "والغراءُ" في مصدر "غَرِيَ فهو غَرٍ" شاذٌ، هكذا أثبته سيبويه، وعن الفراء مثله، والأصمعي يقصره. ومن ذلك جمع "فُعلَةَ" و"فِعْلَةَ" ، نحو: عُرًى وجُزًى في: عُرْوَة وجِزْيَة[١].

ش: فصلٌ قال صاحب الكتاب: "وأسماء المفاعيل"

الفصل مُحَمَّدٌ: قدَّمَ الكلامَ على المقصور؛ لأنه الأصل، ولذا يجوز قصر الممدود في الشعر[٢]،

---

(١) المفصل صـــــ ٢٨١.

(٢) أجمع النحويون على جواز قصر الممدود، غير أن الفراء يشرط فيه شروطا يهملها غيره، فمن ذلك قول الراجز: لا بدّ من صنعا وإن طال السّفر

وإنما هو: " صنعاء " ممدود.

وقول الأعشى:

والقارح العدّا وكلّ طمرّة ... ما إن تنال يد الطّويل قذالها

وإنما هو " العداء " فعّال من العدو.

وقال شميت بن زنباع:

ولكنما أهدي لقيس هديّة ... بفيّ من اهداها لك الدّهر إثلب

وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصورا، نحو " حمراء " و " صفراء " لا يجوز أن تجيء مقصورة؛ لأن مذكّرها " أفعل "، وإذا كان المذكر " أفعل " لم يكن المؤنث إلا " فعلاء " ممدودة. وكذلك لا يقصر " فقهاء "، لأنه جمع " فقيه "، وما كان من " فعلاء " جمع " فعيل " لم يكن إلا ممدودا، نحو " كريم "، و " كرماء " لم يجئ غير ذلك. فقد منع القياس الذي ذكرنا مجيء الممدود الذي وصفناه مقصورًا، فلا يجوز عنده في الشعر أن يجيء مقصورا، وكذلك ما كان من المقصور له قياس يوجب قصره، لم يجئ في الشعر ممدودًا عنده. وهو يجيز أن يمدّ المقصور، وإنما يجيز قصر الممدود الذي يجوز أن يجئ في بابه مقصورا، نحو " الحداء "، و " الدّعاء "، لأنه قد جاء " البكا " مقصورًا أو نحو " الغطاء "

ولا يجوز مدّ المقصور عند البصريين خلافًا للكوفيين[١] على ما نبينه في آخر الفصل[٢].

قوله: " فأسماء المفاعيل مما اعتل آخره من الثلاثي المزيد فيه والرباعي، نحو: "مُعْطًى ومُشْتَرًى" مقصورات لكون نظائرهن مفتوحات ما قبل الأواخر، كمُخْرَج، ومُشْتَرَك، ومُدَحْرَج" ضبط بهذا جزءًا صالحًا من اللغة؛ لأن قوله : من الثلاثي المزيد فيه يدخل فيه: اسم المفعول من (أَعطَى)[٣]،

= و" الكساء " و " العطاء "؛ لأنها أسماءٌ لأشياءَ لا يوجب القياس مدّها، ولها نظائر مقصورة نحو: " المعا"، و " العصا "، و " الهدىٰ ". ولا يجيز أيضا مدّ " سكرىٰ "، و " غضبىٰ "؛ لأن مذكّرهما: " سكران " و " غضبان " وهما يوجبان قصر مؤنثهما.

ويجوز عنده مد " الرّحا " و " العصا "؛ لأن مثلهما في الأسماء " العطاء " و " السّماء ".

وأهل البصرة يجيزون قصر كلّ ممدود، ولا يفرقون بين بعضه وبعض، ولا يجيزون مد المقصور إلا الأخفش ومن تبعه. وكان الأخفش يجيز مدّ كلّ مقصور كما أجاز قصر كل ممدود من غير استثناء ولا شرط. ينظر: الأصول في النحو ٣/ ٤٤٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢١١- ٢١٣، والإنصاف ٢/ ٦١٤- ٦٢٠، والبديع في علم العربية ٢/ ٦٩١، وشرح ابن يعيش ٤/ ٣٧، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٢٦، وشرح ابن الناظم صـــ ٥٤٢- ٥٤٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٥١٧، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٥٢، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٢٢- ٤٢٨، والتصريح ٢/ ٥٠٤، وشذا العرف في فن الصرف ص ٧٨.

(١) ينظر : المسألة التاسعة بعد المائة من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ٢/ ٦١٤- ٦٢٠.

(٢) ينظر: ق (٥٦٧) من المخطوط، وصـــ١٢٤٠- ١٢٤٥من قسم التحقيق.

(٣) قال ابن ولَّاد: " ومن ذلك أشياء يعلم أنها منقوصة لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهنّ بعد حرف مفتوح نحو اسم المفعول الذي يبنىٰ من كل فعل زائد علىٰ الثلاثة أحرف من بنات الياء والواو التي هي لامات نحو: أعطىٰ فهو مُعْطَىً؛ لأن نظيره من غير المعتل كذلك، تقول: أَكْرَمَ فهو مُكْرَم، فقولك :مُكْرَم بوزن: مُعْطَىً. المقصور والممدود صـــ١٤٠.

ومن (فَعَّل)[1] نحو: عَزِّي فهو مُعَزًى، ومن (فاعَلْت) نحو: عُوفيَ فهو مُعَافىً[2]، ومن (تَفَاعَلَ) نحو: تُقُوضيَ فهو مُتَقَاضًى[3] ، ومن (تَفَعَّلَ) نحو: تَحَلَّى بالحُلَيّ فهو مُتَحَلًّى به[4]، ومن (استَفْعَلَ) نحو: اسْتُرضِيَ فهو مُسْتَرْضًى[5]، ومن (افتَعَلَ) نحو: اسْتَوَى فهو مُسْتَوًى[6]، ومن (انْفَعَلَ) نحو: انْشَوَى في هذا المكان فهو مُنْشَوًى فيه[7]، ومن (افعَوعَلَ) نحو: اعْرَورَى الفُلوّ فهو مُعْرَوْرًى، [يقال: اعروريت الفلوّ][8] إذا ركبته عُرَيًّا[9]، ومن (افْعَالَلْت) و (افعَلَلْتُ) نحو: احْوَاوَيْت وهو مُحْوَاوًى فيه، ومن (افعَنْلَى) نحو: احْرَنْبَى فهو مكانٌ مُحْرَنْبًى فيه[10]،

---

(١) لأنه قد زاد بالتشديد على الثلاثة ، ونظيره من الصحيح: قَطَّعَ فهو مُقَطَّع، وكَسَّرَ فهو مُكَسَّر.

(٢) ونظيره من الصحيح: ضُوْرِبَ فهو مُضَارَب، وعُوْقِبَ فهو مُعَاقَب.

(٣) وهذا مثل : تُجُوهِلَ عليه فهو مُتَجَاهَل عليه، وتُبُودِرَ فهو مُتَبَادَر.

(٤) كقولك: تَعَلَّمَ العِلْمَ فهو متُعَلَّم، وتَزَيَّنَ به فهو مُتَزَيَّنٌ.

(٥) ونظيره من الصحيح: اسْتُعْطِفَ زيدٌ فهو مُسْتَعْطَفٌ، واسْتُحْسِنَ فهو مُسْتَحْسَنٌ. .

(٦) أي: المفعول من (افْتَعَلْتُ) مثل استوى على السرير فهو مُسْتَوَي عليه، واعْتَدَى عليه فهو مُعْتَدًى عليه ، فهو كقولك: اختبره فهو مُخْتَبَر واجْتَرَئَ عليه فهو مُجْتَرَأٌ عليه.

(٧) ونظيره من الصحيح: قولك انْكَسَرَ فهو مُنْكَسَرٌ فيه، وانْقَطَعَ بالرجل فهو مُنْقَطَعٌ به.

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة يستقيم بها الكلام وليست في الأصل.

(٩) ونظيره من الصحيح: قولك اعشوشب في هذا البلد فهو مُعْشَوْشَب فيه، واخشوشن فهو مُخْشَوْشَن عليه. ينظر : المقصور والممدود لابن ولّاد صـ ٢٢٦، والمقصور والممدود لأبي علي القالي ١/ ١٤١، وتهذيب اللغة ٣/ ١٠١، ولسان العرب (عرا) ١٥/ ٤٨.

(١٠) اسم المفعول من (افْعَنْلَى) مقصور ولا يسمى منقوصًا؛ لأن الألف زائدة وهو نحو قولك أُحرُنْبِيَ في هذا المكان وهو مكان مُحْرَنْبَىً فيه فهذا ملحق بوزن احرُنْجِمَ في هذا المكان ومكان مُحْرَنْجَمٌ فيه – والمُحْرَنْبَى – الذي قد نفش وبره وتهيأ للوثوب، والمُحْرَنْجَم: المجتمع الملتف. المقصور والممدود لابن ولاد صـ١٤١.

ومن (فَعْلَيْت) نحو: سَلْقَيْتُه فهو مُسَلْقًى فيه[١].

وفي الرباعي نحو: ضَوْضَيْت في هذا المكان، وهو مكانٌ مُضَوْضًى فيه كقولك: مُزَلْزَلٌ فيه من: زَلْزَلْتُ، و مُقَلْقَلٌ من قَلْقَلْتُ. [٢].

واعلم أن المصدر الذي في أوله الميم من الأفعال ذوات الزوائد فهو بمنزلة المفعول مقصور؛ لأن المصادر عندهم مفعولات وذلك قولهم: أمسي مُمْسَى بمنزلة قولك: أصبح مُصْبَحًا؛ لأن المصدر الذي في أوله الميم من أي فعل كان من أفعال الزوائد فهو بمنزلة المفعول / [٥٦٥ أ] منه فإن لم يكن في أوله ميم فهو ممدود[٣].

قوله: " **ومن ذلك: مَغْزًى ومَلْهًى كقولك: مَخْرَج ومَدْخَل**" وكل مصدر في أَوَّلِه ميم مفتوحة لبنات الثلاثة واسم المكان فهو مقصور نحو: مَقْضًى ومَغْزًى، يصلح أن تريد به المصدر والمكان الذي يقع فيه الفعل، ولا فرق في المعتل بين أن يكون فعله (يفعل) بالكسر أو غيره، فإن اسمَ الزمانِ والمكانِ منه (مَفْعَل) بالفتح، إنما

---

(١) قال ابن ولاد: ومن ذلك المفعول من (فَعْلَيْتُ) نحو قولك: سَلْقَيْتُهُ فهو مُسَلْقًى إذا ألقيته على قفاه، وجَعْبَيْتُهُ فهو مُجَعْبًى إذا صرعته، وقَلْسَيْتُهُ بالقلنسوة فهو مُقَلْسًى فهذا بوزن دحرجته فهو مُدَحْرَج. المقصور والممدود لابن ولاد صـ ١٤١، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٢٦.

(٢) تكون المصادر من هذه الأفعال التي ذكرت ذوات الزوائد ممدودة كقولك من أعطيت إعطاءً، وراميت رِمَاءً، وانشوى اللحم انْشِوَاءً، واستعلى استعلاءً، واقتدى اقتداءً، واستلقى استلقاءً، واحبنطى احبنطاءً، إذا انفتح جوفه، وما لم يذكر من المصادر فهذا مجراه.

(٣) ينظر من أول قوله: (واعلم أن المصدر الذي في أوله الميم ... إلى قوله: فهو ممدود) بنصه في: المقصور والممدود لابن ولاد صـ ١٤٢. ولم يشر ابن عمرون إلى أن هذا كلام ابن ولَّاد.

الفرق في الصحيح[١]، لكنه لم يمَثِّلْ إلا بما وافق الصحيح؛ كراهة أن يدخل بأحكام باب في باب، وسيذكر ذلك عندما يذكر اسم المكان والزمان[٢].

قوله: " ونحو: العَشَى والصَّدَى والطَّوَى؛ لأن نظائرَها: الحَوَلُ والفرَقُ والعَطَشُ".

مما فعله : (فَعِلَ يَفْعَل) والاسم منه: (أَفْعَل) ولامه معتلة نحو: عَميَ يَعْمَى فهو أعمى، وبه عمًا شديدٌ، وعَشِيَ فهو أعْشَى، وكذا إذا كان الاسم (فَعِلًا) نحو: رَدِيَ يَرْدَى فهو ردٍ، وكذا إذا كان الاسم (فَعْلَان) نحو: صَدِيَ يَصْدَى فهو صَدْيَان[٣] والمصدر صَدًى . وجمع الأنواع الثلاثة في (العَشَى)؛ لأن اسم فاعله (أفعل)، والصَّدَى: صَدَيَان، والطَّوى[٤]: طَوٍ[٥].

---

(١) نحو: عُروة وعُرىً ونظيره من غير المعتل: ظلمة وظُلَم وفرية وفِرىً ونظيره من غير المعتل كِسْرَة وكِسَر. . فإن كانت فِعْلَة المكسور الفاء من ذوات الواو فانك تضم في الجمع فتقول كِسْوَة وكُسًى ورِشْوَة ورُشىً، وربما كسر أوله في الجمع فيقال: كِسىً ورِشىً يجعل الجمع مكسور الأول كما كان الواحد. . فأما فُعْلَة إذا كانت من ذوات الياء مضمومة كانت أو مكسورة فإنك تجربها في الجمع على مجراها في الواحد فإن كان مكسور الأول، كسرت الأول في الجمع، وإن كان مضمومًا، ضممت، فمن ذلك قولهم :مُدْيَة ومُدًى، ورُقْيَة ورُقىً، وزُبْيَة وزُبىً، والمكسور فيه. كقولهم: لِحْيَة ولِحىً، وحِلْيَة وحِلًى، فهذا الأكثر الأعرف، وقد حكي الضم في هذين الحرفين خاصة ،فقالوا : حُلًى ولحُىً ولا يقاس على ذلك. ينظر : المقصور والممدود لابن ولّاد صـــ ١٤٣.

(٢) الشارح قد وافته المنية قبل أن يصل إلى اسم الزمان والمكان . ينظر ق (٥٧٠) وهي آخر المخطوط.

(٣) صديان: الصّدى شدة العطش، وقيل: هو العطش ما كان، والأنثى صديا. انظر اللسان (صدى)١٤/ ٤٥٣.

(٤) طوي: الطَّيُّ: نَقِيضُ النَّشْرِ، طَوَيْته طَيّاً وطِيَّةً وَطِيَةً، بِالتَّخْفِيف. ينظر : اللسان (طوى) ١٥/ ١٨.

(٥) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٣٨، والمقتضب ٣/ ٨٠، والأصول في النحو ٢/ ٤١٦، و المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٣٩، وشرح السيرافي ٤/ ٢٧١، والمخصص ٤/ ٤٢١، ٤٢٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٣٦.

قوله: ""والغراءُ" في مصدر "غَرِيَ فهو غَرٍ" شاذٌ، هكذا أثبته سيبويه[١]**، وعن الفراء مثله، والأصمعي يقصره**[٢]". غَرِيَ بالشيء، إذا أولع به فهو غَرٍ غَرًا وغَراء، فهو مقصورٌ على قياس طَوِيَ فهو طوٍ، والمصدر الطَّوَى، والغَرَاء في مصدره أيضًا شاذ كما ذكر. وقال ابن ولَّاد[٣]: " وقال أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر[٤] جعلوا الغِرَاء اسما للمصدر فأجرَوه مُجرَى الذِّهَاب"[٥].

قوله: " ومن ذلك جمع "فُعلَةَ" و"فِعْلَةَ" ، نحو: عُرًي وجُزًي في: عُرْوَة وجزْيَة"؛ لأن (فُعْلَةً) في الصحيح يُجمع على (فُعَل) نحو: ظُلْمَة وظُلَم، فيقع قبل الآخر فتحة[٦]. ونحوه (فِعْلَة) نحو: كِسْرَة وكِسَر. / [٥٦٥ ب]

(١) ينظر رأي سيبويه في: الكتاب ٣/ ٥٣٨.

إذ قال : " وإذا كان فعل يفعل والاسم فعلان فهو أيضاً منقوص. ألا ترى أنَّ نظائره من غير المعتل تكون فعلاً. وذلك قولك للعطشان: عطش يعطش عطشاً وهو عطشان، وغرث يغرث غرثاً وهو غرثان، وظمئ يظمأ ظمأً وهو ظمآن. فكذلك مصدر نظير ذا من بنات الواو ؛لأنه فعل كما أن ذا فعلٌ حيث كان فعلان له فعلى، وكان فعل يفعل، وذلك قولك: طوى يطوى طوىً، وصدى يصدى صدىً وهو صديان. وقالوا: غرى يغرى غرىً وهو غرٍ. والغراء شاذٌّ ممدود كما قالوا الظماء".

(٢) ينظر رأي الأصمعي في: المساعد على تسهيل الفوائد، (شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك) ٣/ ٣٣٠. ونص ابن عقيل: " والغِراء بالمَدّ، على وزن فِعَال، على جهة الشذوذ، وحكاه أبو زيد والأصمعيّ: غِرًى بالقصرِ، على القياس".

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ١٢٢٣ من التحقيق.

(٤) أبو العباس المبرد: سبقت ترجمته في صـــ ٦٦١ من التحقيق.

(٥) المقصور والممدود صـــ ١٣٩.

(٦) أي: مما يُعرَف به المقصور أن يكون جمعًا، وواحدُه على "فُعْلَةَ" مضمومَ الأول، أو "فِعْلَةَ" مكسور الأول، فإنّه إذا كان على هذا البناء، وأُريد جمعه على التكسير؛ فما كان منه على "فُعْلَةَ"، فإنّ جمعه على "فُعَلٍ" وما كان على "فِعْلَةَ" بالكسر؛ فجمعُه على "فِعَلٍ"، نحو: "عُرْوَةٍ"، و"عُرىً"، و"جِزْيَةٍ"، و"جِزىً"؛ لأن =

فصل [الأســـــمـــــاء الممــــــدودة]

قال الزمخشري: والإِعْطَاء والرِّمَاء والاشْتِرَاء والاحْبِنْطَاء وما شاكلهن من المصادر ممدودات؛ لوقوع الألف قبل الأواخر في نظائرهن الصحاح، كقولك: "الإِكْرَام"، و"الطِّلاب"، و"الافْتِتَاح"، و"الاحْرِنْجَام". وكذلك العُوَاء والثُّغَاء والدُّعَاء والرُّغَاء، وما كَان صوتًا كقولك: النُّبَاح والصُّرَاخ والصِّيَاح. وقال الخليل : مَدُّوا "البُكَاءَ" على ذا، والذين قصروه جعلوه كالحَزَنِ، والعلاج كالصوت نحو: "النُّزَاء" ونظيره "القُمَاص". ومن ذلك ما جمع على أَفعِلَةَ نحو: قَبَاء وأَقْبِيَة، وكِسَاء وأَكْسِيَة، كقولك: قَذَال وأَقْذِلَة، وحِمَار وأَحْمِرَة، وقوله :

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ ... .

في الشذوذ كأَنْجدَة في جمع: نَجْد(١).

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: "والإِعْطَاء"

الفصل مُحَمَّدٌ: تقدم أن مصدر ذوات الزوائد من بنات الثلاثة إذا لم يكن في أوله ميمٌ ، فهو ممدود، وعليه جاء (الإعطاء) مصدر (أَعْطَى)؛ لأن (أَفْعَل) مصدره: (إِفْعَال)، ونظيره: الإكرام. و(الرِّمَاء) مصدر (فَاعَل) وقياسه: (فِعَال)، ونظيره الطِّلاب (٢). و(الاشْتِرَاء) مصدر اشْتَرَى، ونظيره: الافْتِتَاح مصدر (افْتَعَل).

=نظيرهما من الصحيح "ظُلْمَة"، و"ظُلَمٌ"، و"كِسْرَةٌ"، و"كِسَر"، ولذلك كان نظيرُهما من المعتل مقصورًا؛ لأنّه لمّا كان آخِرُه حرف علة وقبله فتحة، انْقَلَبَ ألفًا. شرح ابن يعيش ٤/ ٣٩. وينظر: شرح السيرافي ٤/ ٢٧٣، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٥٧١.، والكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣٧٧.

(١) المفصل صـــ ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) فكما وقعت الميم من "الإكرام" والباء من "الطلاب" طرفًا بعد ألف زائدة، كذلك تقع الياء التي هي لام الكلمة في "أعطيت"، و"راميت" بعد ألف زائدة، فتنقلب همزة.

و(الاحْبنْطَاء) مصدر : احْبَنْطَى، ونظيره: الاحْرِنْجَام، وهو مصدر (افْعَنْلَلَ) وما شاكلهُنَّ ممدودات؛ لوقوع الألف قبل الأواخر في نظائرهن الصحاح.

قوله: " **وكذلك العُوَاء**" مصدر عَوَى الكلب(١) .

و(**الثُّغَاء**) : صوت الشاء والمَعِز، يقال: ثَغَت إذا صَاحَت(٢).

و(**الدُّعَاء**) مصدر : دَعَا وما كان صوتًا. ثم قال في نظيره من الصحيح: الصِّيَاح- بالضمِّ والكسرِ جميعًا-، وقالوا: (الغِنَاء) فجاء مكسورًا كقولك: النُّبَاح والصُّرَاخ، فهذه مصادر وهي أصوات.

قوله: " **وقال الخليل : مَدُّوا "البُكَاءَ" على ذا**"، يعني : لأنه صوتٌ **والذين قصروه جعلوه كالحَزَنِ**(٣)، ولم يذهبْ به مذهبَ الصوتِ؛ لأنه ليس بصوت على الحقيقة، فلم يجروه مُجرَى الأصوات، وليس قصره بقياس؛ إذ ليس في الصحيح مفتوح ما قبل الآخر ، ولم يأتِ (فُعَل) مصدرًا إلا الهُدَى والسُّرَى. وقال ابن ولَّاد: "وهو عندي اسمٌ جرى مَجرَى المصدر"(٤) انتهى. وقالوا : التُّقَى.

قال حَسَّان(٥):

---

(١) عَوىٰ الكلب والذئبُ وابن آوىٰ يَعْوي عُواءً: صاح. وهو يُعاوي الكلابَ، أي يُصايحُها. ينظر: الصحاح (عوىٰ) ٦/ ٢٤٤١.

(٢) الثُغاءُ: صوتُ الشاءِ والمَعَزِ وما شا كلها. والثاغية: الشاة، وقد ثَغَتْ تَثْغو ثُغاءً، أي صاحت. ينظر : الصحاح (ثغا) ٦/ ٢٢٩٣.

(٣) ينظر رأي الخليل في: الكتاب ٣/ ٥٤٠. ونصه هناك: "قال الخليل: الذين قصروه جعلوه كالحَزَنِ".

(٤) ينظر : المقصور والممدود لابن ولَّاد صـــ ١٤٨.

(٥) هو حَسَّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد، شاعر الرسول -ﷺ-، عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام. اشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة، كان شديد الهجاء، وله ديوان شعر، توفي بالمدينة سنة ٥٤هـ . ينظر : الشعر والشعراء صـــ ١٩٢، وطبقات فحول الشعراء صـــ ٢١٥، والأعلام ٢/ ١٧٥.

بَكَتْ عَينِي، وحُقَّ لها بُكاها ... وما يُغْنِي البُكاءُ ولا العَويلُ[١]

فقَصَرَ الأولَ ومَدَّ الثاني؛ لمَّا [قرَنَهُ][٢] بالعَويلِ ذهب به إلى الصوت./[٥٦٦ أ]

قوله: " **والعلاج كالصوت**[٣] **نحو: "النُّزَاء"**[٤]

ونظيره "القُمَاص[٥]"[٦] يريد: بالعلاج الموضوع لمزاولة الشيء يكون ممدودًا مضمومَ الأولِ ، يقال: نَزَا الذَّكرُ على الأنثى ينزو نزوًا.

قال ابن الحاجب[٧]:

---

(١) هذا البيت من الوافر، ونسب لكعب بن مالك الأنصاري (٣/ ٢٢٣) وقيل: هو لحسان بن ثابت، وهو في ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري (ص ٩٨) تحقيق د/ محمد حسن باجودة، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة (١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م).

اللغة: البكاء: - بالمد - الصوت مع الدموع، وبالقصر: الدموع مع خروجها. حقّ لها: وجب، فبكاها فاعل لا مفعول.

والشاهد في البيت: قوله: "وما يغني البكاء ولا العويل" ففي الأول قال: وحق لها بكاها؛ لأن بكاء العين بدون صوت، وفي الثاني قال: وما يغني البكاء ولا العويل، وهو البكاء بالصوت؛ لأنه قال: ولا العويل.

ينظر الشاهد في مجالس ثعلب (١/ ٨٨)، والتذييل والتكميل (١٠/ ١٥٠)، ومنهج السالك (ص ٣٧٨).

(٢) في الأصل: (قَرَّبَه)، وهو تصحيف، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٤/ ٢٩٥.

(٤) النُّزَاء الوَثْب، أو هو: دَاءٌ يأْخذ الشَّاءَ فتَنْزُو مِنْهُ حَتَّى تَمُوت. ينظر : اللسان (نزا) ١٥/ ٣١٩، ٣٢٠.

(٥) القُماص: الْوَثْبُ، وَفِي الْمَثَلِ: أَفلا قِماص بِالْبَعِيرِ؛ حَكَاهُ سِيبَوَيْه. وقَمَص الفرسُ وغيرُه يقمُص ويقمِص قَمْصاً وقِماصاً أَي اسْتَنَّ وَهُوَ أَن يَرْفَعَ يَدَيْهِ وَيَطْرَحَهُمَا مَعًا ويَعْجِنَ بِرِجْلَيْهِ. ينظر: اللسان (قمص) ٧/ ٨٢.

(٦) قال سيبويه: "ويكون العلاج كذلك، نحو: النزاء. ونظيره من غير المعتل القماص، وقلَّما يكون ما ضم أوله من المصدر منقوصاً؛ لأن فعلاً لا تكاد تراه مصدراً من غير بنات الياء والواو". الكتاب ٣/ ٥٤٠.

(٧) سبقت ترجمته في صـــ ٦٧٥ من التحقيق.

"المعروف [فيه][١] الكسر، وإنما النُّزَاءُ: داءٌ يأخذ الشياة"[٢] انتهى.

والقُماص: مصدر قمصت الدابة إذا رفعت يديها ورجلها على غير ترتيب[٣].

قوله: " ومن ذلك ما جمع على أَفعِلَة[٤] نحو: قَبَاء وأَقْبِيَة، وكِسَاء وأَكْسِيَة، كقولك: قَذَال[٥] وأَقْذِلَة، وحِمَار وأَحْمِرَة، وقول مُرَّة بن مَحْكَان[٦] التميمي من شعراء الحماسة :

يا رَبَّةَ البيتِ قُومِي غيرَ صاغِرَةٍ ... ضُمِّي إِليكِ رِحالَ القومِ والقُرُبَا
فِي ليلةٍ من جُمَادَى ذاتَ أَندِيةٍ ... لا يُبصرُ الكلبُ من ظلُماتِها الطُّنُبَا[٧]

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام ،ليست في الأصل، وأثبتها من الإيضاح لابن الحاجب.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٢٥.

(٣) ينظر: اللسان (قمص) ٧/ ٨٢.

(٤) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٤١، والمقتضب ٣/ ٨٥، وأوضح المسالك ٤/ ٢٩٤، والتصريح ٢/ ٢٩٢.

(٥) القَذَال: جِماع مُؤَخَّر الرأْس مِنَ الإِنسان والفرسِ فَوْقَ فَأْس القَفا، وَالْجَمْعُ أَقْذِلة وقُذُل. ينظر : اللسان (قذل) ١١/ ٥٥٣.

(٦) مُرَّة بن مَحْكَان الرُّبيعي السعدي التميمي: شاعر مقلّ، يكنى أبا الأضياف. كان سيد بني ربيع (من بني سعد بن زيد مناة بن تميم) وشهد وقعة (الجفرة) بين جيشي عبد الملك بن مروان ومصعب بن الزبير. وبينه وبين الفرزدق مهاجاة. توفي سنة ٧٠ هـ . ينظر : معجم الشعراء صـ ٣٨٣، والأعلام ٧/ ٢٠٦، ومعجم الشعراء العرب ٢١٢٤.

(٧) البيتان من البسيط، وهما لمرة بن محكان السعدي في كتاب الحيوان ٢/ ٤٣٧، والأغاني ٣/ ٣١٩، ومعجم الشعراء ص ٣٨٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٩٣؛ وشرح المفصل ٤/ ٤٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٢٤، ومقاييس اللغة ٥/ ٨٢، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦٢٥، والأشموني ٤/ ١٠٨.

اللغة: والقرب: جمع قراب مثل كتاب وكتب وهو جفن السيف، وانما أمرها أن تضم إليها قرب سيوفهم؛ لأنهم إذا نزلوا عنده أمنوا أن يصيبهم مكروه، وقوله (في ليلة من جمادى) أراد في ليلة من ليالي الشتاء=

يصفُ إكرامَه للأضياف وأمرَه أهلَه بالقيامِ بأمرِهم. والقِرَاب: وِعَاءٌ يكونُ فيه السيفُ بغلافه وحمائله[١]، يذكر بَرْدَ تلك الليلة، وخصَّ جُمَادَى؛ لأن الشتاءَ عندهم جُمَادَى؛ لجمود الماء فيه.

وشاهده: جمعُ (أندِيَة) وهو شاذ في المعتلّ، وكذا (نَجْد و أنْجِدَة)، وقياسه ألا يُقالُ : أَنْديَة حتى يُقال في مفرده: نِدَاءٌ بالمدّ كـ (قَبَاءٍ) و (أقْبِيَةٍ)، وكذلك قياس مفرد (أنْجِدَة): نِجَاد، ولكنهم جمعوا (فَعلًا) في الصحيح على : (أَفْعِلَة)، و(فَعل) في المعتلّ على (أَفْعِلَة) على غير قياسٍ. و

قيل: جمع (نَدَى) على نِدَاء كـ (جَمَلٍ) و(جِمَالٍ)، ثم جمع (نِدَاء) على (أَنْدِيَة)[٢]. وقيل: نزلوا الفتحة منزلةَ الألف، فصار: نَدًى كـ (قَذَال)، فجمعوه جمعَه، ومن ذلك : ظِبَاء، و دِلَاء؛ لأن (فَعْلًا) يجمع في الكثرة على (فِعَال) نحو: كَعْبٍ و كِعَابٍ، فيُعلَم أن مُعتلَّه ممدود، وكذا ما جُمِعَ على (أَفْعَال) من ذواتِ الياءِ والواوِ نحو: أَحْيَاءٍ وأبْنَاءٍ. وإن كان جمعًا لـ (فِعْل) أو (فُعْل) فهو ممدود / [٥٦٦ ب] نحو: عُضْو و أَعْضَاء، و شِلْو و أَشْلَاءٍ، نظيره من الصحيح : قُفْلٌ و أَقْفَالٌ. وما كان جمعًا لـ (فِعْلَة) من ذوات الياء والواو فهو ممدود أيضًا كقولهم: رِكْوَة[٣]

= وذلك لأن الشتاء عندهم زمان الجدب والحاجة. والأندية: جمع ندىً والندىٰ: البلل، وقيل ما سقط آخر الليل . والطنب: الحبل الذي تشد به الخيمة.

(١) ينظر : اللسان (قرب) ١/ ٢٧٠.

(٢) فيكون (أَندِيَة) جمع الجمع، وحينئذٍ يكون قياسًا. ينظر : شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٣٠، وضياء السالك ٤/ ١٦٥.

(٣) الرَّكْوَةُ والرِّكْوة : شِبْه تَوْرٍ مِنْ أَدم، أو: إناءٌ صَغِيرٌ مِنْ جِلْدٍ يُشْرَب فِيهِ الماءُ، وَالْجَمْعُ رَكَوات، بِالتَّحْرِيكِ، ورِكاءٌ. ينظر: اللسان (ركا) ١٤/ ٣٣٣.

ورِكَاء، نظيره من الصحيح : صَحْفَة وصِحَاف، إلا أنهم جمعوا الكُوَّة[١] : كِوَىً، وزعم الفَرَّاء[٢] أنّ منهم من يقول (كُوَّة) بالضمّ، فكأن القصر إنّما أتي على هذه اللغة، فهي بمنزلة: قُوَّة وقُوىً. فأما (قَرْيَة وقُرىً) فهو شاذّ عن القياس المطّرد[٣].

فصل [المقـــــصور والممــــــدود السمـــــاعيّ]

قال الزمخشري: وأما السماعي، فنحو: "الرَّجى" و"الرَّحَا" و"الخَفَاء" و"الإِبَاء"، وما أشبه ذلك مما ليس فيه إلى القياس سبيلٌ[٤].

ش: قال صاحب الكتاب فصلٌ: " وأما السماعي، فنحو: "الرَّجى" و"الرَّحَا" التي يطحن بها مقصورٌ تكتب بالياء؛ لقولهم : رَحَيَان، وكذا رَحَى الحرب، و(رَحَى) واحد الأرحاء وهي: الأضراس[٥]، والرحى: نجفة عظيمة من الأرض[٦]. مقصورٌ في هذه الوجوه كلها. **و(الخَفَاء)** مصدر خَفِيَ الأمرُ خَفَاءً، وهو الغموض، ولامه

---

(١) الكَوُّ والكَوَّةُ: الخَرْق فِي الْحَائِطِ والثَّقْب فِي الْبَيْتِ وَنَحْوُهُ. ينظر : اللسان (كوي) ١٥/ ٢٣٦.

(٢) ينظر : المنقوص والممدود للفراء صـــ ١٢، ١٣، و التنبيهات لعلي بن حمزة ، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، العضو بمجمعي دمشق ومصر، والأستاذ بجامعات عليكرة وكراجي وبنجاب- الطبعة الثالثة- دار المعارف – ٢٠٠٩م.

(٣) ينظر : المقتضب ٣/ ٨٦، المقصور والممدود لابن وَلَّاد صـــــــ ١٤٩، وليس في كلام العرب صـــــ ١٦٣، ١٦٤ .

(٤) المفصل صـــــــ ٢٨٢.

(٥) ينظر : مختار الصحاح (ر ح ي) ١/ ١٢٠.

(٦) ينظر : المقصور والممدود لابن ولَّاد صـــ ٥٤، ومقاييس اللغة ٢/ ٤٩٨، ٤٩٩.

ياءً؛ لقولهم: خفية، ومنه: بَرَحَ الخفاءُ، أي: صار ظاهرًا كأنه بمنزلة ما صار ببراح من الأرض(١).

و**(الإِبَاء)** جمع الإباءة، وهي: الأجمة، ويقال الإِبَاء: أطراف القَصَب(٢) ، **وما أشبه ذلك مما ليس فيه إلى القياس سبيلٌ.**

وأجمع النحاة على جواز قصر الممدود(٣)، غير أن الفراء قال: لا يجوز أن يُقْصَرَ من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصورٌ نحو: حمراء، لا يجوز

---

(١) ينظر : جمهرة اللغة (خفواي) ٢/ ١٠٥٥، والمقصور والممدود صـــ ٤٤، وتهذيب اللغة (خفا) ٧/ ٢٤٣، والصحاح (خفا) ٦/ ٢٣٢٩.

(٢) ينظر : مقاييس اللغة (أبى) ١/ ٤٦، واللسان (أبأ) ١/ ٢٣، و تاج العروس (أبأ) ١/ ١٢٥، والمعجم الوسيط ١/ ١.

(٣) سبق الحديث عن هذه المسألة في صـــ١٢٢٨، ١٢٢٩ من التحقيق.

ومخلص ما هناك : مدّ المقصور لا يجيزه بعض البصريين والحجة عندهم في ترك إجازته واستجازة قصر الممدود أنهم إذا قصروا الممدود فإنهم يحذفون زائدة كانت فيه ويردّونه إلى الأصل وإن مدوا المقصور زادوا فيه ما لم يكن في أصل الكلمة، وأما الكوفيون وطائفة من البصريين فيجيزون مد المقصور كما أجازوا فصر الممدود. . وأنشد الفرّاء في ذلك:

قد علمت أخت بني السّعلاء ... وعلمت ذلك مع الجراء

أنّ نعم مأكولا على الخواء ... يا لك من تمر ومن شيشاء

ينشب في المسعل واللهاء

– الخوى – مقصور وكذلك السعلى. . قال الشاعر:

سيغنيني الّذي أغناك عنّي ... فلا فقر يدوم ولا غناء

مدّ الغنى وهو مقصور وقد دل سيبويه على إجازة ذلك في الشعر بقوله" " وربما مدّوا فقالوا مساجيد ومنابير" فزيادة الألف قبل آخر الكلمة كزيادة هذه الياء في الشعر إذ كانا جميعًا ليسا من أصل الكلمة وكذلك زيادة الواو إذا كان الحرف الذي قبلها مضمومًا نحو. . قول الشاعر: =

قصرها، ولا باب (فُقَهَاء)، وكذلك ما كان من المقصور له قياسٌ يوجب قصرَهُ، لم يجئ في الشعر ممدودًا عنده، ويجوز أن يُمَدّ المقصور، وإنما يجيز قصر الممدود الذي يجيء في بابه مقصورٌ نحو: الحُدَاء؛ لأنه قد جاء (البُكاءُ) مقصورًا، ونحو : الغِطَاء والكسَاء والعَطَاء؛ لأنها أسماءٌ لأشياءَ لا يوجب القياس مَدَّها ولها نظائر مقصورة، نحو: المها والعصا والهدى، ولا يجوز مدّ باب (سَكْرَى)، ويجوز عنده مدُّ الرَّحَا والعَصَا؛ لأن مثلَهما في الأسماء: السَّماء والغِطَاء/ [٥٦٧ أ] وأهلُ البصرةِ يجيزون قصرَ كلِّ ممدودٍ لا يُفَرِّقون بين بعضه وبعض، ولا يجيزون مَدَّ المقصور إلا الأخفش(١) ومَنْ تبعَه، فإنه كان يجيز مَدَّ المقصورِ كما أجازَ قصرَ كلِّ ممدودٍ من غير استثناءٍ ولا شرط، والحجة على الفراء قول الأعشى(٢):

والقارِحَ العِدّا وَكُلَّ طِمِرَّةٍ ... [ما إنْ تَنالُ يَدُ الطويلِ قَذالَها](٣)

= وإنّني كلّما أشرىٰ الهوىٰ بصري ... من نحو أرضكم أدنو فأنظور"

ينظر: الكتاب ١/ ٢٨، والمقصور والممدود لابن ولاد صـ ١٤٦.

(١) ينظر رأي الأخفش في: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢١٣.

(٢) سبقت ترجمته في صـ ٧٩٩ من قسم التحقيق.

(٣) البيت من الكامل، وهو للأعشىٰ في شرح كتاب سيبويه ١/ ٢١١، ٢١٢، وكتاب الأفعال ٢/ ٧٧، وضرائر الشعر صـ ١١٩، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦١٩، والبديع في علم العربية ٢/ ٦٩١، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٢١، وشرح الأشموني ٣/ ٦٥٨.

وفي الخزانة ٤/ ٢٦٠ برواية: (والقارح الأحوىٰ وكلّ طمرّةٍ ... مَا عَن تنَال يَد الطَّوِيل قذالها) وعليها فلا شاهد.

اللغة: والقارح: أراد به الفرس الذي اكتمل سنة، والطِمِرَّة -بكسر الطاء والميم جميعا مع تشديد الراء- الوثابة، ويقال: هي المشرفة، أي العالية. =

ولا يجوز أن يجيء في بابه مقصورٌ ؛ لأن (فَعَّالًا) لتكثير الفعل نحو: قَتَّال لا يجيء فيه فَعَّلَ، فيكون مقصورًا من المعتلّ، وقول شميت[١]:

بِفِيّ مَنْ أَهْدَاهَا[٢]

هو مصدر: أَهْدَى يُهْدِي، ولا يكون إلا إِهْداءً ممدودًا مثل: أَكْرَمَ إِكْرامًا. وأنشد الفرَّاء:

= ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله "العداء" فإن أصله "العداء" صيغة مبالغة فعلها عدا يعدو، فأصله ممدود قياسي، ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامة وزن البيت، قال ابن منظور في لسان العرب ١/ ٢٤٢: "أراد العداء، فقصره للضرورة، وأراد لا تستطيع يد الطويل نيل قذالها، فحذف للعلم بذلك" ا. هـ. وأراد المؤلف من الاستشهاد بهذا البيت الرد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد ورد في بابه مقصور، ووجه الرد من هذا البيت أن الشاعر قد قصر "العداء" وهو صيغة مبالغة كما قلنا فعلها عدا يعدو، ولم يأت في صيغ المبالغة مقصور حتى يحمل هذا عليه.

(١) شميت بن زنباع: لم أعثر له على ترجمة.

(٢) جزء بيت من الطويل، وتمامه :

ولَكِنَّمَا أُهْدِي لِقَيْس هَدِيَّةً ... بِفِيَّ من أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهرُ إثلب

أنشد ابن منظور هذا البيت ١/ ٢٤٢"ثلب" ولم يعزه، وهو لشميت بن زنباع في شرح السيرافي ١/ ٢١١.

اللغة : قوله "بفي" أي بفمي، وهو متعلق بقوله أهدي، يريد أنه يهديه كلاما، و"له الدهر إثلب" جملة مستأنفة، يريد: له الدهر إثلب من إهدائي إياها، والإثلب: التراب والحجارة، وقال شمر: الأثلب بلغة أهل الحجاز الحجر، وبلغة تميم التراب، وهمزة الإثلب مكسورة أو مفتوحة، والفتح أكثر.

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله "أهداها" فإن أصل هذه الكلمة "إهدائها"؛ لأنه مصدر أهدى إليه هدية يهديها إهداءً -مثل أكرمه يكرمه إكرامًا- فهو ممدود قياسي، ولم يجئ في باب مصدر "أفعل يفعل" مقصور حتى يحمل هذا عليه، فأنت تقول: أعطى يعطي إعطاءً. وأبقى يبقي إبقاءً، وأرضى يرضي إرضاءً، وهلم جرا؛ وهذا رد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد جاء في بابه مقصور.

فَلَو أَنّ الأَطِبّا كَانُ حَوْلِي(١)

وهو جمع: طبيب، والقياس يوجبُ مدَّه ويمنعُ من قصرِه، والدليل على منع مَدّ المقصور: أنه ليس يُرَدُّ إلى أصلٍ، فوجب ألا يجوزُ، ولأن الطلبَ يطلبُ الاختصارَ في كلامها ولذلك استعملوا الترخيمَ. فإن قيل: فقد زادوا في الشعر؟ قال سيبويه: " وربما مَدُّوا فقالوا : مَسَاجِيد ومَنَابير "(٢) فزيادة الألف قبل آخر الكلمة كزيادةِ هذه الياء في الشعر؛ إذ كانا جميعًا ليسا من أصلِ الكلمةِ، وكذلك زادوا (الواو) إذا كان الحرف الذي قبلها مضمومًا في قول الآخر:

مِنْ نَحْوِ أَرْضِكُمُ أَدْنُو فَأَنْظُورُ(٣)

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه: وكانَ مَعَ الأطبّاءِ الأُساةُ

البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٩؛ والحيوان ٥/ ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ١/ ١٧٨؛ ومجالس ثعلب ص ١٠٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٨.

اللغة: الأطبا: جمع طبيب. الأساة: جمع آسٍ وهو الطبيب الذي يعالج الجرح حتى يبرأ.

المعنى: حتى لو كان الأطباء والمشافون والمداوون حولي لما أراحوني مما يؤلم قلبي من العشق، حتى لو قالوا إن المشافين هم الذين يداوون الجروح.

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله "الأطِبَّا" فإنها جمع : طبيب، والقياس يوجب مده ويمنع قصره؛ وهذا رد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد جاء في بابه مقصور.

(٢) الكتاب ١/ ٢٨.

(٣) هذا عجز بيتٍ من البسيط، ولم أقف على قائله. وصدره: وإنّني كلّما أشرى الهوى بصري

والشّاهدُ فيه: (فأنظور) حيث أشبع ضمّة الظّاء، فنشأ عن الإشباع الواو؛ وذلك للضّرورة الشّعريّة. يُنظر هذا البيتُ في: الخصائص ٢/ ٣١٨، ٣/ ١٢٦، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦، ٣٣٨، والإنصاف ١/ ٢٢، ٢١، وشرح المفصّل ٥/ ٤٩٢، والممتع ١/ ١٠٩، وضرائر الشّعر ٣٥، ورصف المباني ١٠٧، والجنى الدّاني ١٧٣، والمغني ٤٨٢، والهمع ٣/ ٢٧٤، والخزانة ١/ ١٢١.

يريد: فأَنْظُرُ. وقد جاء بمُنْتَزَاحِ[١] في: بِمُنْتَزَح. والجواب: أن الزيادة في المعتل اللام أشدُّ من غيره؛ لأنه يلزم منه قلب الحرف همزة بخلاف الصحيح اللام، فظهر الفرق.

واحتُجَّ في مَدّ المقصورِ بأبياتٍ، قال السيرافي: " هي غير معروفة، ولا يعرف قائلها"[٢] انتهى. وهي قابلة للتأويلِ، فلا يكون فيها حجَّةٌ، ولا أُطيل باستقصائها / [٥٦٧ ب] منها:

فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاء[٣]

---

(١) من قول الشاعر: (وأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تَرْمى ... وَمِنْ ذَمِّ الرّجال بِمُنْتَزَاحِ).

والبيت من الوافر، وهو لابن هرمة في ديوانه ص ٨٧، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٠.

أَرَادَ: بمنتزح ، فأشبع الفتحة فَنَشَأَتْ عَنْهَا الْألف.

(٢) ينظر: شرح الكتاب ١/ ٢١٣. قال السيرافي: " وهذه أبيات غير معروفة، ولا يعرف قائلها، وغير جائز الاحتجاج بمثلها. ولو كانت صحيحة لم يعوزنا تأوّلها على غير الوجه الذي تأوّلوه عليه".

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره: سَيُغْنِيْنِي الَّذِي أَغْنَاك عَنِّي

والبيت من شواهد شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢١٣، والموشح صـ ١٢٢، والإنصاف ٢/ ٦١٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٩٩، وضرائر الشعر صـ ٤٠، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٩٠، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٥٢، وأنشده ابن منظور (لسان العرب "غ ن ي" ١٥/ ١٣٦)قال ابن منظور "وأما قوله:

سَيُغْنِيْنِي الَّذِي أَغْنَاكَ.... البيت

فإنه يروى بالفتح والكسر، فمن رواه بالكسر أراد مصدر غانيت، ومن رواه بالفتح أراد الغني نفسه، قال أبو إسحاق: إنما وجهه ولا غناء -يعني بفتح الغين- لأن الغناء غير خارج من معنى الغنى، وكذلك أنشده من يوثق بعلمه" ا. هـ. وقال ابن هشام "واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله: فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

ومنعه البصريون، وقدروا الغناء في البيت مصدرًا لـ "غانيت" لا مصدرا لــ "غنيت"، وهو تعسف" ا. هـ.

والإنشاد بفتح الغين والمدّ على أن (الغِنَاء) بكسر الغين إن صحَّت روايته مصدر: غَانِيْتُهُ، أي: فَاخَرتُهُ بالغِنَى، ولا دليل فيه[١][٢].

ومن أصناف الاســـم : الأسماء المتّصلة بالأفعال[٣]

فصل [تعـــداد الأسمـــاء المتصلة بالأسمـــاء]

قال الزمخشري: هي ثمانية أسماء: المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، اسما الزمان والمكان، اسم الآلة[٤].

ش: قال صاحب الكتاب[٥]: "ومن أصناف الاسم: الأسماء المتصلة بالأفعال وهي ثمانية"

الفصل مُحَمَّدٌ[٦]: معنى اتصالها بها: أن معناها لا ينفكُّ عن معناه[٧]،

---

(١) ينظر: المقصور والممدود لابن ولَّاد صـــ ١٤٦.

(٢) ومنه قول الشاعر:

كلانا غني عن أخيه حياته ... ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا

أي غنيّ بعض عن بعض.

البيت من الطويل للمغيرة بن حبناء التميمي في: اللسان (غني).

(٣) يقصد: المشتقات .

(٤) المفصل صـــ ٢٨٣.

(٥) أي: الزمخشري، صاحب كتاب المفصل.

(٦) أي: الشارح جمال الدين بن عمرون.

(٧) يريد بقوله: "المتصلة بالأفعال" تعلُّقها بها من جهة الاشتقاق، وأنّ فيها حروف الفعل، فكان بينهما تعلق واتصالٌ من جهة اللفظ، إذ كانت تنزع إلى أصلٍ واحدٍ، وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال. ينظر : شرح ابن يعيش ٤/ ٤٥.

فالمصدر أصلُ الفعلِ(١) واسم الفاعل والصفة لمن قام به- على ما تحرَّر في موضعه إن شاء الله تعالى-(٢)، واسم المفعول لِمَن وقع به، واسم التفضيل لِمَنْ فَضُلَ فيه، واسم الزمان لزمانه، والمكان لمكانه، ولأنها متعلقة بالأفعال من جهة أن الاشتقاق من المصدر يجمعها، والمصدر أصلها.

ثم [التَّعَلُّقُ](٣) على ضربيْن: غير مُطَّرد كـ (الخَابِئَة)(٤) من (الخَبْء)، ولا يُقالُ لكل ما يُخْبَأُ فيه: (خَابِئَة)، بل اختَصَّت ببعض ذلك. وكذا : العِدْلُ والعَدِيْلُ ، فـ (العَدِيلُ) لما يعادلُ من الأَنَاسِي، و (العِدْلُ) لغيره(٥).

ومُطَّردٌ: وهو ما ذكره من الأسماء الثمانية(٦).

---

(١) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين في أصل المشتقات. وينظر هذا الخلاف في: الإيضاح للزجاجي صـ ٥٦، وشرح السيرافي ١/ ١٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٥٤، والغرة ١/ ١٦٤ط التدميرية، والإنصاف ١/ ٢٣٥، وأسرار العربية صـ ١٧١، ونتائج الفكر صـ ٥٣، والتبيين صـ ١٤٣، واللباب ١/ ٢٦٠، وتوجيه اللمع صـ ١٦٧، وشرح ابن يعيش ١/ ١١٠، وشرح الجزولية للأبذي السفر الأول صـ ٤٠، والتذييل والتكميل ٧/ ١٣٤، والهمع ٣/ ٩٥.

(٢) الشارح وافته المنية قبل أن يصل إلى باقي المشتقات . ينظر ق (٥٧٠ ب) وهي آخر المخطوط.

(٣) في الأصل: (التعليق)، وما أثبته هو ما يقتضيه السياق.

(٤) (الخابية) وعَاء المَاء الَّذِي يحفظ فِيهِ. ينظر : المعجم الوسيط (باب الخاء) صـ ٢١٣.

(٥) فرقوا بين البناءين؛ ليفرقوا بين المتاع وغيره، فالأصل واحدٌ، والبناءان مختلفان، وذلك كثير.

وفَرَق سِيبَوَيْهِ بَيْنَ العَدِيل والعِدْل فَقَالَ: العَدِيلُ مَنْ عادَلَك مِنَ النَّاسِ، والعِدْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَتَاعِ خاصَّة، فبَيَّن أَنَّ عَدِيل الإِنسان لَا يَكُونُ إِلَّا إِنساناً مِثْلَهُ، وأَنَّ العِدْل لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَتَاعِ، وأَجاز غيرُه أَن يُقَالَ عِنْدِي عِدْلُ غُلامِك أَي مِثْله، وعَدْلُه، بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ، قيمتُه. ينظر : اللسان (عدل) ١١/ ٤٣٢.

(٦) وهي: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

[المـــــــصـــــدر]

فصل [أبنيـــــة مصــــــدر الفـــعل الثلاثي المجـــــرد]

قال الزمخشري: أبنيته في الثلاثي المجرد كثيرة مختلفة يرتقي ما ذكره سيبويه منها إلى اثنين وثلاثين بناءً، وهي "فَعْلٌ"، "فِعْلٌ"، "فُعْل"، "فَعْلَةٌ"، "فِعْلةٌ"، "فُعْلَة"، "فَعْلَى"، "فِعْلَى"، "فُعْلَى"، "فَعْلانُ"، "فِعْلان"، "فُعْلان"، فَعَلان، فَعَلٌ، فَعِلٌ، فِعَلٌ، فُعَلٌ، فَعَلَة، فَعِلَة، فَعَال، فِعَال، فُعَال، فَعَالَة، فِعَالة، فُعُول، فَعُول، فَعِيل، فُعُولَة، مَفْعَل، مَفْعِل، ومَفْعَلَة، ومَفْعِلَة، وذلك نحو: قَتْل، وفِسْق، وشُغْل، ورَحْمَة، ونِشْدَة، وكُدْرَة، ودَعْوَى، وذِكْرَى، وبُشْرَى، ولَيَّان، وحِرْمَان، وغُفْرَان، ونَزَوَان، وطَلَب، وخَنِق، وصِغَر، وهُدًى، وغَلَبَة، وسَرِقَة، وذَهَاب، وصِرَاف، وسُؤَال، وزَهَادَة، ودِرَايَة، ودُخُول، وقَبُول، ووَجِيْف، وصُهُوبَة، ومَدْخَل، ومَرْجِع، ومَسْعَاة، ومَحْمِدَة[١].

ش: قال صاحب الكتاب: "المصدر"[٢]

---

(١) ينظر: المفصل صـــــ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) سمّي مصدرًا؛ لأن الأفعال صدرت عنه، أي: أُخذت منه، كمصدر الإبل للمكان الذي تَرِده ثم تصدُر عنه، وذلك أحدُ ما يحتج به أهلُ البصرة في كون المصدر أصلًا للفعل. ينظر الخلاف بين البصريين الكوفيين في أصل المشتقات في: الإيضاح للزجاجي صـــــ ٥٦، وشرح السيرافي ١/ ١٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٥٤، والغرة ١/ ١٦٤ ط التدميرية، والإنصاف ١/ ٢٣٥، وأسرار العربية صـــــ ١٧١، ونتائج الفكر صـــــ ٥٣، والتبيين صـــــ ١٤٣، واللباب ١/ ٢٦٠، وتوجيه اللمع صـــــ ١٦٧، وشرح ابن يعيش ١/ ١١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٨، وشرح الجزولية السفر الأول صـــــ ٤٠، والتذييل والتكميل ٧/ ١٣٤، والهمع ٣/ ٩٥.

الفصل مُحَمَّدٌ: تقدَّمَ حدُّهُ في المُطلَق[١]، وقدَّمَ الكلامَ عليه؛ لأنه الأصل، وما عداه من الأمثلة مأخوذٌ منه، ولذلك لم تَجْرِ المصادرُ على سَنَنٍ واحد كأسماء الفاعلين، بل حكمها أن تُحفظَ ولا يقاس عليها. وقيل: لأن الثلاثي أكثرُ استعمالًا فكثرت مصادره، ولأنه أخفُّ، **وأبنيته في الثلاثي المجرد مختلفة يرتقي ما ذكره سيبويه منها إلى اثنين وثلاثين بناءً[٢][٣]:**

الأول: (فَعْلٌ) بفتح الفاء وسكون العين نحو: **(قَتْل)** في مصدر: قَتَلَ يَقْتُل، و**(ضَرْب)** في: ضَرَبَ يَضْرِب، و**(حَمْد)** في: حَمَدَ يَحْمِدُ، وهو أصل الفعل المتعدي؛ لكثرته، ولأنك إذا أردت / [٥٦٨ أ] المَرَّةَ فإنه يرجع فعله، وما عداه

---

(١) أي: في المفعول المطلق. ينظر : ق (١٤١ ب) من المخطوط، وشرح المفصل لابن عمرون ٢/ ٣٩٤.

وقد عرَّف الزمخشري المفعول المطلق بأنه هو المصدر، واعترضه ابن عمرون فقال: "حَدَّ الشيءَ بما هو أَعَمُّ منه؛ لأن المصدرَ يكونُ مطلقًا وغيرَ مطلقٍ في نحو: يعجبني ضربُ زيدٍ، المصدر هنا فاعلٌ ولم يذكُرْ فصلًا يميزه، وتمامه أن يُقالَ: هو المصدرُ الذي يُذْكَرُ مع فعلِهِ، أو ما قامَ مقامَ فعلِهِ فضلةً".

(٢) ينظر : الكتاب ٤/ ٥٠- ٥٤.

(٣) وقد أضاف ابن الحاجب في الشافية بناءَين هما: بُغَايَة، وكَرَاهِيَة.

حكىٰ ابن منظور (بُغَايَة) عن الأصمعي. "ينظر اللسان "بغا": ١/ ٣٢١".

والثاني وهو (كَرَاهِيَة) حكاه الجوهري في الصحاح "كره": ٦/ ٢٢٤٧".

وزَادَ ابن القَطَّاع علىٰ هذه الأبنية واحدًا وستين بناءً. وذكر أيضا أنه يجيء من الفعل الواحد أربعة عشر مصدرا، نحو: شنئته شَنْأً وشُنْأً وشِنْأً وشَنَأً وشَنَاءً وشَناءة ومَنْشَأً ومَشْنِئَة ومَشْنَأةً وشَنْأَة وشَنَآنا وشَنْآنا وشُنْآنا وشِنآنا. ابن القطاع وأثره في الدراسات الصرفية، مع تحقيق كتابه أبنية الأسماء والأفعال والمصدر: "٢/ ٤١٣" من التحقيق.

يحفظ. ولانعقاده بالفاعل والمفعول، اختير له أخفّ الأبنية، وجاء: عَبَرتُ النهرَ عَبْرًا وعُبُورًا(١).

الثاني: (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين نحو: (فِسْق) في مصدر: فَسَقَ يَفْسُقُ، وعَدَلَ يَعْدِلُهُ عِدْلًا إذا ماثله، وعَلِمَ يَعْلَمُ عِلْمًا(٢).

الثالث: (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين نحو: شُغْلٍ مصدر: شَغَلَ يَشْغَلُهُ، وكَفَرَ يكْفُرُ كُفْرًا، وشَرِبَ يَشْرَبُ شُرْبًا(٣).

الرابع: (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين وتاء تأنيثٍ نحو: (رَحْمَة) مصدر رَحِمَ يَرْحَمُ.

الخامس: (فِعْلَة) بكسر الفاء وسكون العين وتاء تأنيث نحو: نِشْدَة، مصدر نَشَدْتُ الضالَّة إذا طلبتها أَنْشُدُها(٤)، و(حِمْيَة) مصدر حَمَاه حِمْيَةً(٥).

السادس: (فُعْلَة) بضم الفاء وسكون العين وتاء تأنيث نحو: (كُدْرَة) مصدر كَدُرَ الماءُ كُدْرَةً، وكَدُرَ الطائرُ كُدْرَةً: صار في لونه كُدْرَةٌ، وكَدِرَ الماءُ كَدَرًا(٦).

---

(١) قَالَ الْفَارَابِيُّ: قَالَ الْفَرَّاءُ بَابُ فَعَلَ بِالْفَتْحِ يَفْعُلُ بِالضَّمِّ أَوْ الْكَسْرِ إذَا لَمْ يُسْمَعْ لَهُ مَصْدَرٌ فَاجْعَلْ مَصْدَرَهُ عَلَى الْفَعْلِ أَوْ الْفُعُولِ الْفَعْلُ لِأَهْلِ الْحِجَازِ وَالْفُعُولُ لِأَهْلِ نَجْدٍ وَيَكُونُ الْفَعْلُ لِلْمُتَعَدِّي وَالْفُعُولُ لِلَّازِمِ وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ نَحْوُ عَبَرْتُ النَّهْرَ عَبْرًا وَعُبُورًا وَسَكَتَ سَكْتًا وَسُكُوتًا وَرُبَّمَا جَاءَ الْمَصْدَرُ عَلَى بِنَاءِ الِاسْمِ بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا نَحْوُ الْغُسْلِ وَالْعِلْمِ. المصباح المنير ٢/ ٦٩٤.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ١٢٥، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦٢٧، ٦٢٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٦، والمقتضب ٢/ ١٢٥.

(٤) ينظر: الصحاح (نشد) ٢/ ٥٤٣.

(٥) الحِمْيَة والحِمَى: مَا حُمِيَ مِنْ شيءٍ، يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، وَتَثْنِيَتُهُ حِمَيانِ عَلَى الْقِيَاسِ وحِمَوان عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ... وحَمَى المَرِيضَ مَا يضرُّه حِمْيَةً: مَنَعَه إيَّاه؛ واحْتَمَى هُوَ مِنْ ذَلِكَ وتَحَمَّى: امْتَنَع. اللسان (حما) ١٤/ ١٩٨ بتصرف.

(٦) ينظر: الصحاح (كدر) ٢/ ٨٠٤.

السابع: (فَعْلَى) – بفتح الفاء وسكون وألف تأنيث مقصورة– (دَعْوَى) مصدر بمعنى: الدُّعاء، أنَّثوا هذه المصادر بالألف كما أنثوا كثيرًا منها بالهاء نحو: العدَة، وقد يطلقون الدَّعوى بمعنى: ما يُدعي به الإنسان وهو على حدِّ: دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأَميرِ[١]، ونحوه: الحُذْيَا[٢] والبُقْيَا، وأصلهما المصدر وأوقعا على المفعول[٣].

الثامن: (فِعْلَى) بكسر الفاء وسكون العين وألف تأنيث مقصورة، (ذِكْرَى) مصدر: ذَكَرْتُهُ.

التاسع: (فُعْلَى)–بضم الفاء وسكون العين وألف تأنيث مقصورة– (بُشْرَى) مصدر: بَشَّرْتُهُ.

العاشر: (فَعْلَان)– بفتح الفاء وسكون العين– (لَيَّانًا)[٤] مصدر: لَوَيْتُهُ بِدَيْنِهِ / [٥٦٨ ب] وقيل[٥]: أصل فائه الكسر؛ لأن المصدر لا يكون على (فَعْلَان) –

---

(١) أي: يأتي المصدر بمعنى المفعول كدرهم ضرب الأمير، أي: مضروبه.

(٢) الحُذيا: ما أعطاه الرجل صاحبه من غنيمة أو جائزة. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٣/ ١٣٧٦، ولسان العرب (حذا) ١٤/ ١٧١.

(٣) قال السيرافي: " وأما الحذيا والسّقيا فمصدران في الأصل مثل الفتيا والرّجعى، وإن كان قد وقعا على المفعول؛ لأن المصدر قد يقع على المفعول كقولهم: درهم ضرب في معنى : مضروب، وأنت رجائي في معنى مرجوّي. شرح الكتاب ٤/ ٤٢٥.

(٤) قال في الكتاب: (٤/ ٩): «وقالوا: لويته حقّه ليّانا على فعلان» وفي ابن يعيش: (٤/ ٤٨): «قال أبو العباس: فعلان بفتح الفاء لا يكون مصدرا» وفيه «وقد حكى أبو زيد عن بعض العرب: لويته ليّانا بالكسر» وانظر شرح لامية الأفعال لابن الناظم (ص ١٠٧) ولواه دينه ليّانا: مطله. اللسان (لوى).

(٥) هو أبو العباس المبرد، وينظر قوله في: الكتاب ٤/ ١٥، والأصول في النحو ٣/ ٨٧، وشرح ابن يعيش ٤/ ٤٨.

بفتح الفاء- فكان أصله: لِيَّانًا أو لُيَّانًا، فاستثقلوا الكسرة والضمة مع الياء المشددة، فعَدَلوا إلى الفتحة، وقد حكى أبو زيدٍ بكسرِ أوَّلِه(١).

وقال الزَجَّاج(٢): "أصله (فَعَلان)- بفتح الفاء والعين، فأسكن تخفيفًا".

وقال عبد القاهر(٣): قد جاء في المصدر ما لا يكون إلا (فَعْلَانًا) وإن لم يكن في هذا بعينه، قالوا: شَنِئْتُهُ أَشْنَأُهُ شَنْآنًا(٤).

<u>الحادي عشر: (فِعْلَان)</u>- بكسر الفاء وسكون العين- (حِرْمَان) مصدر: حَرَمَهُ يَحْرِمُهُ، وغَشِيَهُ الأمرُ غِشْيَانًا(٥).

---

(١) قال أبو سعيد: ذكر بعض أصحابنا، وهو عندي جيد، أن لَيَّانا أصله: لُيَّانًا، لأنه ليس في المصادر فَعْلَان، وإنما يجيء على فُعْلَان وفِعْلَان كثيرًا، كالوُجْدَانِ والإِتْيَانِ والعِرْفَانِ، فكأن أصله: لِيّان أو لُيّان، فاستثقلوا الكسرة والضمة مع الياء المشددة، ففتحوا استثقالًا.

وقد ذكر أبو زيد في كتابه (عن بعض العرب): لَوَيْتُهُ لِيَّانًا بالكسر، وهذا من أوضح الدلائل على ما ذكرنا. شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٠٢.

(٢) سبقت ترجمته في صـــ ١٠٠٧ .

(٣) سبقت ترجمته في صـــ ٦٨٣ .

(٤) أي: أبغضته. وهذا رد على قول المبرد، ومنه قول الشاعر:

وَمَا العَيْشُ إِلَّا مَا تَلَذُّ وَتَشْتَهِي   وَإِنْ لَامَ فِيْهِ ذُو الشَّنَانِ وَفَنَّدَا

والبيت من الطويل من قصيدة للأحوص عدتها واحد وثلاثون بيتًا.

وموضع الشاهد فيه قوله: (شَنَانًا) بالفتح على أنه لغة في الشَّنآن. ينظر : ديوان الأحوص ص ٩٩، واللسان (شنن وشنأ)

(٥) ذكر ذلك سيبويه في الكتاب فقال: "وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فِعْلانٍ، وذلك نحو: حرمه يحرمه حِرمانًا، ووجد الشيء يجده وِجداناً. ومثله أتيته آتيه إِتيانًا، وقد قالوا: أتياً على القياس. وقالوا: لقيه لقياناً، وعرفه عِرفاناً. ومثل هذا: رئمه رِئمانا وقالوا: رأمًا. وقالوا: حسبته حِسْبَانًا، ورضيته رِضْوَاناً.=

الثاني عَشَر: (فُعْلَان)-بضم الفاء وسكون العين- (غُفْرَان) مصدر: غَفَرَ يَغْفِرُ، و(كُفْرَان) مصدر: كَفَرَ يَكْفُر، قال تعالى: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾[١].

الثالث عشر: (فَعَلَان)- بفتح الفاء والعين- (نَزَوَان) مصدر: نَزَا يَنْزُو، قال سيبويه: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحدٍ حين تقاربت المعاني قولك: النَّزَوَان، والنَّقَزَان، [والقَفَزَان][٢]، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع"[٣] انتهى.

ولا يجيء فعله متعديًا إلا أن يشذَّ شيءٌ نحو: شَنَئتُهُ شَنَآنًا.

الرابع عشر: (فَعَل)-بفتح الفاء والعين- طَلَبَ يَطْلُبُ طَلَبًا، وسَرَق يَسْرِقُ سَرَقًا، وفَرَقَ يَفْرُق فَرَقًا.

الخامس عشر: (فَعِل)-بفتح الفاء وكسر العين- خَنَقَهُ يَخْنُقُهُ خَنِقًا[٤].

السادس عشر: (فِعَل)- بكسر الفاء وفتح العين- صَغُرَ صِغَرًا.

السابع عشر: (فُعَل)-بضم الفاءِ وفتح العين- (هُدًى) مصدر: هَدَيْتُ، و(سُرًى) مصدر: سَرَيْتُ، و(التُّقَى) لا غير.

الثامن عشر: (فَعَلَة)-بفتح الفاء والعين وتاء تأنيث- / [٥٦٩ أ] (غَلَبَة)

= وقد قالوا: سمعته سماعًا، فجاء على فَعَالٍ كما جاء على (فُعُولٍ) في لَزِمته لُزُومًا. وقالوا: غشيته غشيانًا، كما كان الحِرمان ونحوه. الكتاب ٤/ ٨.

(١) من الآية ٩٤ من سورة الأنبياء، وتمامها: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ ﴾.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من الشارح ، وليست في الكتاب لسيبويه.

(٣) الكتاب ٤/ ١٤.

(٤) قال الجَنَديّ: وهذا البناء عزيز. ينظر : الإقليد ٣/ ١٣٠٤.

مصدر: غَلَبَ يَغْلِبُ[١].

التاسع عشر: (فَعِلَة) –بفتح الفاء وكسر العين وتاء تأنيث– (سَرِقَة) مصدر: سَرَقَ يَسْرِقُ.

العشرون: (فَعَال) –بفتح الفاء– (ذَهَاب) مصدر: ذَهَب، و(سَمَاع) مصدر: سَمِعَ، و(ثَبَاتًا) مصدر: ثَبَتَ، وبابه في غير المتعدي كفعول.

الحادي والعشرون: (فِعَال) – بكسر الفاء– (صِرَاف) مصدر: صَرَفَتِ الكَلْبَة[٢]، يكون للهِيَاج نحو: الضِّرَاب في الشاء، والهِبَاب والقِرَاع[٣]؛ لأنه يهيِّج، ويجيء فيه الشِّرَاد والشِّمَاس[٤]؛ لأن في هذا كله معنى الهِيَاج، ويجيء فيه الوَسْمُ نحو: الخِبَاط[٥] والعِرَاض[٦]؛ لأنه ضربٌ من الهِيَاج، ويجيء فيما كان لانتهاء الزمان نحو: الصِّرَام والجِدَاد؛ لأنه كالهِيَاج في بُلُوغ النهاية[٧].

---

(١) في سيبويه ٤/ ٨-٩: "وقالوا: غَلَبَهُ غَلَبَةً كما قالوا: نَهَمَهُ، وقالوا: الغَلَب كما قالوا: السَّرَق.

(٢) في اللسان (صرف) ٩/ ١٩١: "كلبةٌ صَارِفٌ بيِّنة الصِّرَافِ إِذَا اشْتَهَتِ الْفَحْلَ".

(٣) (الضِّرَاب، والهِبَاب والقِرَاع): هذه الألفاظ من (الفِعَال) للهِيَاج من الذكر.

و(الصِّراف والحِرَام والوِدَاق) للأنثى. ينظر: شرح السيرافي ٤/ ٤٠٤، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٩٣.

(٤) الشِّماس: مصدر شمست الدّابّة والفرس: شردت وجمحت ومنعت ظهرها. اللسان (شمس) ٦/ ١١٣، وانظر أدب الكاتب (ص ٥٧٥)، وشرح الشافية (١/ ١٥٣، ١٥٤).

(٥) الخِباطُ، بالكسرِ: سمةٌ تَكُونُ فِي الْفَخِذِ طويلةٌ عَرْضاً وَهِيَ لِبَنِي سَعْدٍ، وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي تَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ، حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ، وَقَالَ ابْنُ الأَعرابي: هِيَ فَوْقَ الخدّ. اللسان (خبط) ٧/ ٢٨٣.

(٦) العِرَاض: وسم في الفخذ ين عرضا. اللسان (رفض) ٧/ ١٥٧.

(٧) قال سيبويه: "وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاءَ الزمانِ على مثالِ فِعَالٍ، وذلك: الصِّرَامِ والجِزَازِ، والجِدَادِ، والقِطَاعِ، والحِصَاد". الكتاب ٤/ ١٢.

قال سيبويه: " ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثالٍ واحد نحو: الفِرَار، والشِّرَاد، والشِّمَاس، والنِّفَار، والطِّمَاح، وهذا كله مباعدة"[١] انتهى.

الثاني والعشرون: (فُعَال)- بضم الفاء- (سُؤَال) مصدر: سَأَلَ، و(نُزَاء) مصدر: نَزَ يَنْزُو، وكثر في الأصوات نحو: الصُّرَاخ والنُّبَاح، ويكون لما كان داءً نحو: السُّكَات والعُطَاس[٢]، ولما فنيت نحو: الحُطَام والفُتَات[٣].

الثالث والعشرون: (فَعَالَة)- بفتح الفاء وتاء تأنيث- مصدر زَهَد: (زَهَادَة) للترك والانتهاء والكرامة.

الرابع والعشرون: (فِعَالَة) -بكسر الفاء وتاء تأنيث- (دِرَايَة)[٤] مصدر: دَرَى، وللقيام بالشيء وعليه.

الخامس والعشرون: (فُعُول)[٥]- بضم الفاء والعين- (دُخُول) مصدر : دَخَلَ يدْخُلُ، و(جُلُوس) مصدر: جَلَسَ يَجْلِسُ، وهو الكثير في غير المتعدي.

وجاء عَثَرْتُ على الشيء عَثْرًا وعُثُورًا.

ودَبَلت / [٥٦٩ ب] الأرض دُبُولًا إذا أصلحتها بالسِّرقين[٦].

---

(١) الكتاب ٤/ ١٢.

(٢) قال سيبويه: " وأما السُّكَات فهو داءٌ كما قالوا: العُطَاس. فهذه الأشياء لا تكون حتى تريد الداء، جعل كالنحاز والسهام، وهما داءان، وأشباههما". الكتاب ٤/ ١٠.

(٣) في المصباح المنير ٢/ ٦٩٤: "وَجَاءَ فُعَالٌ بِالضَّمِّ كَثِيرًا فِيمَا هُوَ فَضْلَةٌ وَفِيمَا يُرْفَضُ وَيُلْقَى نَحْوُ: الْفُتَاتِ وَالْبُصَاقِ، وَالْحُمَارِ وَهُوَ بَقِيَّةُ السُّكْرِ وَالرُّفَاتِ وَالْحُطَامِ وَالرُّذَالِ.

(٤) دَرَى الشَّيءَ دَرْيًا، ودِرْيًا عن اللحياني، و دِرْيَةً و دِرْيَانًا و دِرَايَةً: عَلِمَهُ. اللسان (درى) .

(٥) وهو الغالب على المفتوح العين من الثلاثيات اللازمة، كما أن (الفَعَل) غالبٌ على اللازم من المكسور العين كأَرِقَ أَرَقًا، وقَلِقَ قَلَقًا. ينظر : الإقليد في شرح المفصل ٣/ ١٣٠٥.

(٦) ينظر : القاموس المحيط (فصل الدال) ١/ ٩٩٧، وتاج العروس (دبل) ٢٨/ ٤٦٦.

كما جاء (فَعْل) فيما لا يتعدى نحو: ذَبَل البقل ذَبْلًا والقياس: ذُبُولًا، جعلوا الزيادة في المصدر كالعِوَض من التَّعدّي.

السادس والعشرون: (فَعُول)-بفتح الفاء وضم العين- (قَبُولٌ) مصدر: قَبِلَ[١]، قال سيبويه: " وسمعنا من العرب من يقول: وَقَدَتِ النار وَقُودًا عاليًا، والوُقُود أكثر. والوَقُود: الحطب"[٢] انتهى.

السابع والعشرون: (فَعِيْل)- بفتح الفاء- وَجَفَ وَجِيْفًا، وكثر في الصوت نحو: الهَدِير، والضَّجِيْج.

=ونصه: يقال: دَبل الأرضَ دُبُولًا: أصلحها بالسِّرقين ونحوه لتجود، فالأرض مدبولة. وكل شيء أصلحته فقد دبلته ودملته.

(١) لم يذكر الزمخشري وابن عمرون إلا مثالًا واحدًا فقط وهو القَبُول، وذكر سيبويه والمبرد خمسة أمثلة قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٤٢ "باب ما جاء من المصادر على (فَعُول)، وذلك قولك: توضأت وَضُوءًا حسنًا، وأولعت به وَلُوعًا.

وسمعنا من العرب من يقول: وقدت النار وَقُودًا عاليًا، وقَبِلَهُ قَبُولًا، والوُقُود أكثر. والوَقُود: الحطب.

وتقول: إن على فلان لَقَبُولًا، فهذا مفتوح".

و قال المبرد في المقتضب ٢/ ١٢٨: "وَجَاءَت مصَادر على (فَعُول) مَفْتُوحَة الْأَوَائِل، وَذَلِكَ قَوْلك: تَوَضَّأْت وَضُوءًا حَسَنًا، وتَطَهَّرتُ طَهُورًا، وأُولِعْتُ بِهِ وَلُوعًا، ووقدت النَّار وَقُودًا، وَإِن عَلَيْهِ لَقَبُولًا على أَن الضَّم فِي الْوقُود أَكثر إِذا كَانَ مصدرا وَأحسن" أ.هـ

وقال ابن خالويه: "المصدر إذا كان على فُعُول فهو بالضم جَلَسَ جُلُوسًا، وقَعَدَ قُعُودًا إلا أحرف جاءت مفتوحة، وقد يجوز الضم فيهن على الأصل.

ويقول آخرون: إن الوَقُود بالفتح: الحطب، والمصدر: الوُقُود بالضم، من وَقَدْتُ النارَ وُقُودًا، والوَضُوء بالفتح: الماء، وبالضم المصدر، وهذا قياس مطرد" أ.هـ . (كتاب ليس في كلام العرب) لابن خالويه صـ ٣٤٧.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٢.

وقد يُتعاور[١] "فَعِيلٌ"، و"فُعَالٌ"، قالوا: "شَحَجَ البغل شَحِيجًا وشُحَاجًا"[٢]، و"نَهَقَ الحِمَارُ نَهِيقًا ونُهَاقًا"، وهو كثير. اتفقا في المصدر كما اتّفقا في الصفة من نحو "عَجِيبٍ"، و"عُجابٍ"، و"خَفِيفٍ"، و"خُفافٍ"[٣].

و(فَعِيْلٌ) لِمَا كان فيه زَعْزَعَةٌ وانْزِعَاجٌ.

الثامن والعشرون: (فُعُولَة)- بضم الفاء والعين وتاء تأنيث- الصُّهُوبَة[٤] والخُشُونَة[٥].

التاسع والعشرون: (مَفْعَل) -بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين- نحو: (مَدْخَل) مصدر : دَخَلَ يَدْخُلُ، وكذا جميع الثلاثي الصحيح نحو: مَضْرَب، ورُبَّما بَنُوهُ على المَفْعِل كـ (المَرْجِع)- على ما ذكره بعد- و (المَحْيَص)، ورُبَّما ألحقوا الهاء للتأنيث نحو: المعْجِزَة والمعْجَزَة- بالكسر والفتح-[٦] ورُبَّما استغنوا بالمَفْعَلَة عن

---

(١) أي: يقع كل واحد منها مكان الآخر.

قَالَ ابْنُ الأَعرابِي: التَّعاوُرُ والاعْتِوَارُ أَن يَكُونَ هَذَا مَكَانَ هَذَا، وَهَذَا مَكَانَ هَذَا. يُقَالُ: اعْتَوَراه وابْتَدّاه هَذَا مَرَّةً وَهَذَا مَرَّةً، وَلَا يُقَالُ ابْتَدّ زَيْدٌ عَمْرًا وَلَا اعْتَوَرَ زيدٌ عَمْرًا. اللسان (عور) ٤/ ٦١٩.

(٢) الشُّحَاج: رَفْعُ الصَّوْتِ، وَهُوَ بِالْبَغْلِ وَالْحِمَارِ أَخصُّ، كأَنه تَعْرِيض بِقَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْواتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ. وَقِيلَ: شَحِيجُ الغُراب تَرْجِيعُ صَوْتِهِ، فإِذا مدَّ رأْسه، قِيلَ: نَعَبَ. ينظر : تهذيب اللغة ٤/ ٧٢، واللسان (شحج) ٢/ ٣٠٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٠.

(٤) صهب اللَّوْن صهبا وصهبة: كَانَ أصفر ضَارِبًا إِلَى حمرَة وَبَيَاض. ينظر : المعجم الوسيط صـــ ٥٢٦.

(٥) ينظر : شرح الشافية للرضي ١/ ١٥٤.

(٦) قال سيبويه في الكتاب٤/ ٨٨: : وقالوا: المعجز يريدون العَجز. وقالوا: المعجز على القياس، وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا: المعجِزة والمعجَزة، كما قالوا: المعيشة".

أما ابن الحاجب فقال في شافيته بشرح الرضي ١/ ١٨١: " " أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِمَّا مُضَارِعُهُ مَفْتُوحُ العين أَوْ مَضْمُومُهَا وَمِنَ الْمَنْقُوصِ عَلَى مَفْعَلٍ، نَحْوُ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ ومَرْمَى، وَمِنْ مَكْسُورِهَا وَالْمِثَالِ عَلَى مَفْعِلٍ=

غيرها، قلوا: المَشِيْئَة والمَحْمَيَة والمَشْرَب، وقد قالوا: المَحْمَدَة، فأنَّثوا كما أنَّثوا الأول، وكسروا كما كسروا، و المَذْهَب والمَقْتَل، وقالوا: المَقَالَة، فأنَّثوا، وقد كَسَرَ بَنُو تميم فقالوا: مَطْلِع، وفتح أهل الحجاز [1].

فإن كان الثلاثي معتل اللام فَتَحوا، نحو: المَدْعَا والمَرْمَى [2]، وقد كسروا في نحو: مَعْصِيَة [3]، ولا تكسر بغير هاء [4]؛ لأن الإعراب / [٥٧٠ أ] يقع على الياء

=نحو: مَضْرِب، ومَوْعِد، وجاء المَنْسِك والمَجْزِر والمَنْبِت، والمَطْلِع، والمَشْرِق، والمَغْرِب، والمَفْرِق، وَالْمَسْقِطُ، وَالْمَسْكِنُ، وَالْمَرْفِقُ، وَالْمَسْجِدُ، وَالْمَنْخِرُ،، وأَمَّا مِنْخِرٌ فَفَرْعٌ كَمِنْتِنٍ وَلاَ غَيْرُهُمَا، وَنَحْوُ الْمَظِنَّةِ وَالْمَقْبَرَةِ فَتْحاً وَضَمًّا لَيْسَ بِقياسٍ" .

ينظر: شرح الرضي على ذلك ١/ ١٨١ – ١٨٥، والكتاب ٤/ ٩٠.

(١) ومنه قوله تعالى: { سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ}- الآية ٥ من سورة القدر- قرأ الجمهور (مَطْلَع) بفتح اللام، والذي قرأ بكسرها أبو رجاء، والأعمش، وابن وثاب، وطلحة بن محيصن، والكسائي ، وأبو عمرو بخلاف عنه، فقيل: هما مصدران في لغة بني تميم، وقيل: المصدر بالفتح، وموضع الطلوع بالكسر عند أهل الحجاز. انظر : البحر المحيط ١٠/٥١٦، وشرح الرضي على الشافية ١/ ١٧١، والكشاف ٤/ ٧٨١. هذا وقال الألوسي في روح المعاني ١٥/ ٤٢٠: " ومَطْلَعِ اسم زمان ٠٠٠ وجوز كونه مصدرًا مِيمِيًّا بمعنى: الطلوع، ويحتاج إلى تقدير مضاف قبله هو: وقت أو ما في معناه؛ لتتحد الغاية والمغيا فيكونان من جنس واحد".

(٢) ينظر: تسهيل ابن مالك/ ٢٠٨ وما بعدها، وحاشية ابن جماعة / ٧١.

(٣) هذا مما شَذَّ من معتل اللام . ينظر : ابن مالك في التسهيل/ ٢٠٨، لكن قال الرضي في شرحه على شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٠ : "وقد يجئ في الناقص الْمَفْعِل مصدراً بشرط التاء كالْمَعْصِيَة والمحمية "

تقول: عصى الرجل أميره يعصيه عصيا وعصيانا ومعصية، إذا لم يطعه، وتقول حمى الشئ حميا وحمى وحماية ومحمية، إذا منعه ودفع عنه.

(٤) قال بذلك سيبويه وابن السرَّاج: =

ويلحقها الاعتلال، وبنات الواو يلزمها الفتح، وما كان مُعْتلّ الفاء من بنات الواو فمكسور، نحو: المَوْعِد والمَوْجل، وعن ناس من العرب: مَوْحَل ومَوْجَل، وقالوا : مَوَدَّة؛ لأن الواو تسلَم، وبنات الياء بمنزلة غير المعتلّ، ألا تراهم قالوا: مَيْسَرَةٌ، وقال بعضهم: مَيْسُرَةٌ(١).

= قال سيبويه: " لا يجئ هذا الضرب على مفعِل (بكسر العين) إلا وفيه الهاء، لأنه إن جاء على مفعِل بغير هاء، اعتل، فعدلوا إلى الاخف " اه كلامه.

وقوله: اعتل يقصد أنه كان حينئذ يجري عليه إعلال قاض فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين إن كان مرفوعًا أو مخفوضًا منونًا.

وقال ابن السراج: بَابُ ما كانَ مِنْ هذَا النحو مِنْ بناتِ الياءِ والواوِ التي فيهِ لاماتٌ:

الموضعُ والمصدرُ فيهِ سواءٌ يجيءُ على "مَفْعَلٍ" وكانَ الألفُ والفتحُ أَخفَّ علَيهم مِنَ الياءِ والكسرةِ، وذلكَ نحو: مَغْزَىً ومَرْمَىً وقَد قالوا: مَعْصِيةٌ ومَحْمِيةٌ، ولم يجىء مكسورًا بغيرِ الهاءِ ، وأَما بناتُ الواوِ مثلُ: يَغزُو فيلزمُها الفتحُ لأَنَّها "يَفْعُلُ" وإنْ كانَ فيها ما في بَناتِ الياءِ مِنَ العِلَّةِ. ينظر : الأصول ٣/ ١٤٥ .

وعلة عدم مجيئه مكسورًا بغير الهاء: أن الإعراب يقع على الياء ويلحقها الاعتلال، فصار هذا بمنزلة : الشَّقَاء والشَّقاوة، فتثبت الواو مع الهاء وتبدل مع ذهابها.

(١) قال الرضي في شرحه على الشافية ١/ ١٧٠، وقد ذكر قول سيبويه عن يونس: إن ناساً من العرب يقولون من يَوْجَل ونحوه مَوْجَل وَمَوْحَل بالفتح مصدراً كان أو غيره، قال سيبويه: "إنما قال الأكثرون مَوْجِل بالكسر؛ لأنهم ربما غيروه في يوجل ويَوْحَل، فقالوا: ييجَل، ويَاجَل، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِد المعل بالحذف، فكما قالوا هناك مَوْعِد قالوا ههنا مَوْجِل، ومن قال المَوْجَل بالفتح فكأنهم الذين يقولون: يَوْجَل، فيسلمونه، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال، وإنما قالوا مَوَدَّة بالفتح اتفاقاً ؛لسلامة الواو في الفعل اتفاقًا".

وانظر كذلك ص ١٨٥ وما بعدها، والأصول ٣/ ١٤٦ وما بعدها والكتاب ٤/ ٩٢ وما بعدها، وانظر: فتح الرؤوف الرحمن بفتح ما جاء على مفعل ونحوه من المصدر واسم الزمان والمكان–للإمام العلامة الشيخ أحمد السجاعي صـــ ٢٠– تحقيق أ.د/ جابر المبارك .

<u>الثلاثون: (مَفْعِل)</u> – بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين– **(مَرْجِع)** مصدر: رَجَعَ يَرْجعُ[١].

<u>الحادي والثلاثون: (مَفْعَلَة)</u> – بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين– **(مَسْعَاه)** مصدر: سَعَى.

<u>الثاني والثلاثون: (مَفْعِلَة)</u> – بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين وتاء تأنيث– نحو: (مَحْمِدَة) مصدر : حَمِدَ يَحْمَدُ[٢].

إلى هَاهُنَا انتهى التَّصْنِيفُ، وعَاجَلَتْهُ المَنِيَّةُ قَبْلَ دَرْكِ الأُمْنِيَّة – رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً ورَضِيَ عَنْهُ– والحَمْدُ للهِ وَحْدَهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم، وحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيْلُ. / [٥٧٠ ب]

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ ﴾. من الآية رقم ١٦٤ من سورة الأنعام، ومن الآية رقم ٧من سورة الزمر.

(٢) قال الرضي في شرح الشافية ١/ ١٧٢: "وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمَدَة ومذمة ومَعْجِزة ومَظْلِمَة ومَعْتِبَة ومَحْسِبة وعِلْق مضِنَّة ، وبالضم والكسر: المعذُرة ، وبالفتح والضم : الميسُرة. وجاء بالتثليث مَهْلَكَ ومَهْلِكَة ومَقْدِرَة ومَأْدِبَة" أ.هـ

من كتاب الصحاح في اللغة (في باب الواو والياء)[١]:

والآلاء: النِعَمُ، واحدها أَلاً بالفتح، وقد يُكْسَرُ ويُكْتَبُ بالياء، مثاله مَعِىً وأَمْعَاء"[٢].

(ومن باب الألف الغير المنقلبة عن شيء)

وأمَّا (أولو) فجمعٌ لا واحدَ له من لفظه، واحده ذو. وأولات للإناث واحدتها ذات، تقول: جاءني أوُلو الألباب، وأولات الأحمال. وأمَّا (أُولي) فهو أيضاً جمعٌ لا واحدَ له من لفظه، واحدُه ذا للمذكر، وذِهِ للمؤنث، يمدّ ويقصر، فإنْ قصرته كتبته بالياء، وإن مددتَه بنيته على الكسر. ويستوي فيه المذكَّر والمؤنث. وتصغيره أُلَيَّا بضم الهمزة وتشديد الياء، يمدّ ويقصر ؛ لأنَّ تصغير المبهم لا يغيِّر أوَلُه بل يترك على ما هو عليه من فتحٍ أو ضمٍّ. وتدخل ياء التصغير ثانيةً إذا كان على حرفين، وثالثةً إذا كان على ثلاثة أحرف. وتدخل عليه ها لِلتنبيه، تقول: هؤلاء. قال أبو زيد: ومن العرب من يقول هَؤُلاء قومُك، فينوِّن ويكسر الهمزة. وتدخل عليه الكاف للخطاب، تقول: أُولَئِكَ وأُولاكَ. قال الكسائي: مَن قال أولئك فواحده ذَلِكَ، ومن قال أُولاكَ فواحده ذاكَ. وأُولالِكَ مثل أُولَئِكَ. وأنشد ابن السكيت:

أُوْلالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً * وَهَلْ يَعِظُ الضِلِّيَلُ إلاَّ أُوْلَالكَا[٣]

---

(١) هذا الباب من كتاب الصحاح ألحق بنهاية المخطوطة، وقد رأيت أنه من الأمانة العلمية أن أذكره؛ لأنه أُلْحِقَ بنهاية المخطوطة، كما ذكرت ذلك في وصف المخطوطة .

(٢) الصحاح ٦/ ٢٢٧٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في شرح المفصل ٥/ ٣٤٥، ولأخي الكلحبة في خزانة الأدب ١/ ٣٩٤، ونوادر أبي زيد ص١٥٤، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٣٨٢، والدرر ١/ ١٢٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٢، والصاحبي في فقه اللغة ص٨٤، واللامات ص١٣٢، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ "أولى"، والمنصف ١/ ١٦٦، ٣/ ٢٦، والتذييل والتكميل ٣/ ١٨٩، والمقاصد الشافية ٨/ ٤٤٥، والتصريح ١/ ١٤٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٩٧. =

وإنّما قالوا: أولَئِكَ في غير العقلاء. قال الشاعر:

ذُمّ المَنازِلُ بعد مَنْزِلَةِ اللِوى * والعَيْشُ بعد أُولَئِكَ الأَيَّامِ(١)

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾(٢). وأما (الأولى) بوزن العُلى، فهو أيضاً جمعٌ لا واحدَ له من لفظه، واحده الّذي. وأمّا قولهم: ذَهَبَتِ العَرَبُ الأُلَى، فهو مقلوب من الأُوَلِ، لأنّه جمع أُوْلَى، مثل أُخْرَى وأُخَر(٣).

= اللغة: "الأشابة" بضم الهمزة؛ وبالشين المعجمة والباء الموحدة: واحدة الأشائب، وهم الأخلاط من الناس، و"الضليل" بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام: الكثير الضلال.

(١) البيت من الكامل، لجرير في ديوانه ص ٩٩٠ (وفيه "الأقوام" مكان "الأيام")؛ وتخليص الشواهد ص ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ (أولي)؛ والمقاصد النحويَّة ١/ ٣٧١٠ الشاهد الثاني والتسعون)؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني١/ ١٢٠؛ وشرح ابن عقيل ١/ ١٣٢؛ والمقتضب ١/ ١٨٥.

اللغة: ذمَّ: ضد مدح. اللوىٰ: اسم موضع.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الإسراء.

(٣) الصحاح ٦/ ٢٥٤٣، ٢٥٤٤.

النَّتَائِجُ وَالتَّوْصِيَاتُ

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم النبوة والرسالات، فبعد قيامي بتحقيق مخطوط " شرح المفصل" لابن عمرون(ت ٦٤٩هـ) من أول باب التثنية إلى آخر المخطوطة، ودراسة اختياراته النحوية، تبينت لي من خلال دراسته والتعليق عليه عدةُ نتائجَ أوجزُ أهمَّهَا فيما يلي:

١- أن البيئة العلمية والفكرية المزدهرة في مدينة حَلَب المتقدمة في العلوم والفنون، قد هيأت لابن عمرون فرصة عظيمة لتلقي العلوم العربية والإسلامية على أيدي علماء أفذاذ تجاوزت شهرتهم حدود حَلَب، وامتدت إلى أطراف بعيدة من العالم الإسلامي كابن يعيش، ولعل هذا هو السبب في أنه لم يغادر مسقط رأسه طلبًا للاستزادة من العلم كعادة العلماء، حتى غدا ابن عمرون أحد أئمة اللغة المبرزين في حَلَب، تصدر لإقرائها فيها، وتخرج به خلقٌ كثيرٌ.

٢- أن ثقافة ابن عمرون العلمية المتنوعة من النحو والعروض والحديث والفقه والتفسير قد انعكست على شرحه للمفصل بشكلٍ عام، وعلى اختياراته بوجهٍ خاص.

٣- أن ابن عمرون قد اهتمَّ بالمسائل الخلافية، استقصاءً، وتوثيقًا، مع ترجيح ما يراه قويًا عنده، وتأييد ذلك بالحجج والبراهين والعلل المختلفة، فشرحه هذا جديرٌ بأن يُعَدّ من الكتب التي عنيت بالمسائل الخلافية.

٤- أن ابن عمرون أفاد من كثيرٍ من المصادر التي سبقته من عصر سيبويه إلى العكبري، وهو في شرحه قد يذكر هذه المصادر بالاسم، وقد يتجاهل ذكرها، وقد نقل كثيرًا من اختياراته منها، جاعلًا (كتاب سيبويه) هو الحكم والحدّ الذي لا يجوز تجاوزه، فهو معه إذا اختلفت المدرستان، ومعه إذا اختلفت المدرسة البصرية بين أنفسها، ومعه إذا اختلف رأسا المدرسة: (الخليل وسيبويه)، إلا

في مواضع تعد بالأصابع شقَّ فيها عصا سيبويه وشرب من غير معينه، فاختار رأي غيره، ومنها : اعتراضه في أنَّ جواز الابتداء بـ (شر) في: شرٌّ أَهَرَّ ذَا ناب؛ لأنه في معنى الفاعل، وقال: "وليس بشيء"(١).

٥-أضفى ابن عمرون على شرحه الترتيب والمنهجية، بوضع مقدمة للشرح، بدأ فيها بحمد الله والصلاة على نبيه، ثم ذكر اسمه واسم الكتاب المشروح، وكتاب الشرح، وسبب التأليف، ولكن وافته المنية قبل درك الأمنية، فقد حال الموت بينه وبين إتمامه، يقول أبو حيان: "وشرح ابن عمرون المفصل وانتهى فيه إلى قوله: "الوزن الرابع عشر: "محمدة في المصادر" وعاقه عن إكماله موته رحمه الله"(٢).

٦- تميز هذا الشرح بالتغطية الكاملة لكل المفردات اللغوية التي وردت في الشرح لغويًا، واصطلاحيًا، وأيضًا نحويًا.

٧- نوَّعَ ابن عمرون في استشهاداته؛ فكان الشاهد القرآني في المرتبة الأولى من بين شواهده؛ حيث بلغ عدد الشواهد القرآنية التي استشهد بها في الجزء الذي قمت بتحقيقه أكثرَ من مائتي آيةٍ، وهو في هذا متبعٌ لمذهب الزمخشري صاحب المفصل، وسائر علماء النحو عامة، وقد تنوعت طريقته في الاستشهاد بالقرآن الكريم، فأحيانًا يذكر كلمة من الآية، وأحيانًا يذكر جزء الآية، وأحيانًا يذكر الآية كلها، أو آيتين بحسب ما تقتضيه القضية التي يتحدث عنها، بينما كان مقلًّا في الاستشهاد بالحديث الشريف؛ فكان الحديث في المرتبة الثالثة من بين الشواهد، أما الشاهد الشعري فقد جاء في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم؛ حيث استشهد بما يقرب من مائةٍ وخمسين بيتًا من الشعر، منهم ثلاثة عشر بيتًا من الرجز، وهو في استشهاده بالبيت الشعري يذكره كاملًا صدره وعجزه،

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣١٩.

(٢) تذكرة النحاة صـ ٥٣.

وقد يأتي بالصدر فقط، أو بالعجز فقط، وقد تنوعت هذه الشواهد فمنها ما جاء منسوبًا، ومنها ماجاء غيرَ منسوب، وأيضًا منها شواهد كاملة ومنها مجزوءة، وعالجت كلًا في موضعه.

٨- برزت القراءات القرآنية في الشرح كحجة للاستشهاد بها، سواء كانت متواترة أو شاذة.

٩- أنَّ ابن عمرون قد تفنَّنَ في أساليب الاختيار، حيث استخدم ما يقرب من اثنين وعشرين لفظًا ليدل بها على الرأي المفضل لديه، منها قوله: "والمذهب كذا"، و"الصواب كذا"، و "الجيد"...، كما أنه تفنَّنَ في أساليب اعتراضاته الرأي المرجوح، كأن يقول: "وليس بمرضي عندي"، "وليس بشيء"...

١٠- لم يحدث أن اختار ابن عمرون رأيًا وأرسله غفلًا من غير تعليل أو دعم بالحجج، أو بيان وجه رجحانه، بل قد يستدرك على الزمخشري وعلى غيره بأسلوب علمي هادئ عما غفوا عنه، سواء في الحكم، أو في التعليل، فهو بهذا جدير أن يحسب من المجتهدين!

١١- أنه قد يختار الرأي لأنه سهلٌ وبعيدٌ عن التكلف، أو لصنعة نحوية لفظية، أو لصنعة معنوية.

١٢- أن ابن عمرون يمكن أن يُعّدّ بصريّ المذهب، ومنتصرًا له بكل ما أوتِيَ من إعجاز البيان وبسط القول، فقد اعتمد على المذهب البصري في جميع اختياراته، وإذا اختلف البصريون بين أنفسهم، اختار الجانب الذي يكون فيه سيبويه أو الخليل، ويردّ على الكوفيين بشدة، وقد يخف هذا الرد في مسائل يرى فيها قوة أدلة الكوفيين ، لكن بلا اختيارٍ له، فالمذهب البصري أساسٌ لاختياراته.

١٣- لقد أكثر ابن عمرون من النقل عن العلماء، وامتلأ الشرح بالنقول الكثيرة والتي تصل إلى صفحاتٍ كاملة، ورغم أنه تحلى بالأمانة العلمية في نسبة كثيرٍ من هذه النقول إلى أصحابها، وزاد من حرصه أنه كان يشير إلى انتهاء النص الذي ينقله بقوله: انتهى، إلا أنني وجدت -في الجزء الذي قمت بتحقيقه-

بعضًا من النصوص التي نقلها عن غيره ولم ينسبها له، حتى يظن القارئ أن هذا الكلام كلام ابن عمرون وليس كلام العالم الذي نقل عنه.

ثانيًا: التوصيات:

١- أوصي الدارسين والباحثين، والناشئة بالاعتزاز باللغة العربية؛ لأنها لغةُ القرآن، فحفظها سبب من أسباب حفظ القرآن من التحريف.

٢- أُوصي الباحثين بدراسة اعتراضات ابن عمرون النحويين؛ لكثرتها في هذا الشرح.

٣- أُوصي الدارسين بتحقيق التراث؛ للكشف عن دُرَرٍ ولآلئ غرقت في بحر النسيان، وغياهب الظلمات تنتظر مَنْ يُخْرِجُها من أصدافها، ويجلو عنها ما اعتراها من الخبو.

٤- أُوصي الخيِّرين من هذه الأمة العظيمة بافتتاح المكتبات العامة في شتى المناطق، وخاصة المناطق المترامية الأطراف، وإتحاف هذه المكتبات بالكتب التراثية المتنوعة، وتبنِّي هذه المشاريع لما لها من جميل فائدة لطلاب العلم ومريديه في توفير الوقت والجهد والمادة العلمية المنشودة، كما أناشد المسئولين العملَ على متابعة نشر ما تم تحقيقه من كتب التراث؛ فتراثُ أمةٍ، ولغةُ دينٍ، وجهدُ باحثٍ، وإشرافُ أستاذٍ، وقرارُ لجنةٍ، وعملٌ يحفظُ لغةَ الإعرابِ، كل أولئك لا ينبغي له أن يكون رهينَ رفوفٍ باليات... بل إنه قَمِن بما ناديتُ به.

ولعلي بهذا العمل المتواضع أكون قد كشفت جانبًا من جوانب شخصية ابن عمرون العلمية، وأكون قد أسهمت في إخراج حفنة من الكنوز الدفينة في هذا الشرح الكبير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفَهَارِسُ العَامَّةُ

(١) فِهْرِسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ.
(٢) فِهْرِسُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ
(٣) فِهْرِسُ الأَحَادِيْثِ الشريفةِ.
(٤) فِهْرِسُ الأَمْثَالِ وَأَقوالِ العَرَبِ.
(٥) فِهْرِسُ الأَشْعَارِ وَالأَرْجَازِ.
(٦) فِهْرِسُ الأَعْلَامِ الوَارِدَةُ فِي التَّحْقِيْقِ .
(٧) فِهْرِس الأَعْلَام المُتَرْجَمِ لها فِي الدِّرَاسَةِ.
(٨) فهرس الكتب الواردة في التحقيق.
(٩) فِهْرِسُ الجَمَاعَاتِ والقَبَائِلِ.
(١٠) فِهْرِسُ الأَمَاكِنِ والبُلْدَانِ.
(١١) ثَبَتُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ.
(١٢) فِهْرِسُ المَوضُوعَاتِ.

١- فِهْرِسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.	٢	٦٤٤
﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.	٤	٣٨٥
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.	٥	٣٤١
سورة البقرة		
﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.	٩	٤٨٥
﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾.	١٩	٣٠٨
﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾.	١٩	٤١٢
﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾.	٣٦	٤٥٦
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾.	٨٣	٤٨٥
﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾.	٨٨	٤١٨
﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾.	١١٥	٢٩١
﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾.	١٣٠	٤٩٣
﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾.	١٦٣	١١٦٤

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ﴾.	١٨٠	٥٨٧
﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾.	١٨٥	٣٩٢
﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ﴾.	٢١٥	٥٩٠
﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾.	٢٢٨	١١٩٠
﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾.	٢٧٥	٨٧٢
سورة آل عمران		
﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.	٢١	٩٣٣
﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾.	٢٦	٣٧٠
﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥۖ قَالَ رَبِّ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةٗ طَيِّبَةًۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾.	٣٨	٨٧٥
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ وَسَيَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾.	١٤٤	٤٨٦
﴿سَنُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ بِمَآ أَشۡرَكُواْ بِٱللَّهِ﴾.	١٥١	٤١٦
﴿ثُمَّ صَرَفَكُمۡ عَنۡهُمۡ لِيَبۡتَلِيَكُمۡ﴾.	١٥٢	٤١٦
﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾.	١٥٤	٤٥٢
﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾.	١٥٩	٤١٨
سورة النساء		
﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن	١١	٤٧٤

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾.
٧٢٥	٢٣	﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾.
٦٩٢	٧١	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾.
٢٩١	٧٨	﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾.
٤٣٩	٧٩	﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾.
٤٥٤	٩٠	﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾.
١٢٢٦	١١١	﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُواْ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾.
٢٣٥، ٣٣٨	١٦٤	﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾.
٣٧٧	١٧٠	﴿فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾.
٣٨٣، ٤٨٥	١٧١	﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ۚ ﴾.
٣٧٨	١٧١	﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾.

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾.	١٧١	١١٦٢
سورة المائدة		
﴿ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾	٦	٧٣٠
﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.	٣٨	٦٧٣، ٦٧٥
﴿ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾.	٧٣	١٢١٠
﴿وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾.	٧٣	٥٨٩
﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾.	١١٩	٥٧٨
الأنعام		
﴿وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞ﴾.	٨	٣١٤
﴿ قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُۚ قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴾.	١٩	٨٥٨
﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغۡتَةً أَوۡ جَهۡرَةً هَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾.	٤٧	٤٨٦
﴿وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾.	١٢١	٥٩٠
﴿قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشۡهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾.	١٥٠	٥٦٤
الأعراف		

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿بَيَـٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ﴾.	٤	٤٥٥
﴿قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾.	١٨	٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٦
﴿قَالَ ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ ﴾.	٢٤	٤٥٦
﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًا﴾.	٥٦	٤١٥
﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾.	٥٦	٩١١
﴿فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾.	٩٩	٤٩٣
﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا﴾.	١٥٥	
﴿ وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ قَوۡمُهُۥٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۚ وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡغَمَٰمَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾.	١٦٠	١١٨٦
الأنفال		
﴿وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ أَوۡ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٖ فَقَدۡ بَآءَ بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾.	١٦	٤٨٦
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ	٢٤	٨٨٠

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾.		
التوبة		
﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾.	٣	٢٨٥
﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾	٣٢	٤٨١، ٤٨٧
﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.	٣٤	٩٣٣
﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾.	٤٠	١٢١٠
﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾	٩٢	٥٨٤
يونس		
﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾.	٧١	٤٠٠
هود		
﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾.	٧٢	٨٨٠
﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾ وَٱصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾.	١١٤، ١١٥	ش
﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾.	١٠٧، ١٠٨	٤٩١، ٤٩٢
يوسف		
﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾.	٢	١٧١

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
٦٨٦	٤	﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾.
٦٥٣، ٧٥٠	٣٦	﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ ٱلْءَاخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾.
٧٤٤	٨٢	﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾
		الرعد
٤١٤	١٢	﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾.
		إبراهيم
٤٢١	٣٣	﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾.
		الحجر
٩٠٢	٢	﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾.
ط	٩	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾.
٤٩٣	٤٢	﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾.
٧٣١	٥٢	﴿ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴾.
		النحل
٤١٦	٥	﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾.

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
٤٢١	١٢	﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾.
٧٠٢	٦٦	﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ لَّبَنًا خَالِصٗا سَآئِغٗا لِّلشَّٰرِبِينَ﴾.
		الإسراء
١٢٦٢	٣٦	﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾.
٨١٨	٤٥	﴿وَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ جَعَلۡنَا بَيۡنَكَ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا﴾.
٩٤٥	٤٧	﴿نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَسۡتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذۡ يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ وَإِذۡ هُمۡ نَجۡوَىٰٓ إِذۡ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا﴾.
٣٣٨	٦٣	﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا﴾.
٢٩١	١١٠	﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾.
		الكهف
٤٥١	١٨	﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ﴾
١١٨٥	٢٥	﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا﴾.
٢٧٨	٩٦	﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾.
٧٩٩	١٠٣	﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾.
		مريم
٨٥٨	٩	﴿قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٞ وَقَدۡ خَلَقۡتُكَ مِن قَبۡلُ وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا﴾.

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا﴾.	٦٦	٥٨٣
﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيًّا﴾.	٦٩	٥٤٠
﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَا﴾.	٧١	٣٠٨
﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا﴾.	٩٥	٨٥٥
طه		
﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾.	٦٢	٥٢٦
الأنبياء		
﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾.	٣	٨٧١
﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ﴾.	١٩	٣٠٩
﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.	٢٢	٤٠٨
﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٌ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾.	٩٤	١٢٥٣
الحج		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٌ﴾.	١	٨٥٨
﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ حَمۡلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾.	٢	٩٠١
﴿كَذَٰلِكَ سَخَّرۡنَٰهَا لَكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾.	٣٦	٤١٦
﴿كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمۡ﴾.	٣٧	٤١٧

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْ﴾.	٣٩	٤١٨
المؤمنون		
﴿ ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُۖ فَأَتۡبَعۡنَا بَعۡضَهُم بَعۡضٗا وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَۚ فَبُعۡدٗا لِّقَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾.	٤٤	٩٤٨
﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾.	٥٣	٧٣١
﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾	٩٣	٥٩٥
﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ ﴾.	١٠١	٥٩١
النور		
﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾.	١٣	٣١٤
الفرقان		
﴿يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ﴾.	٢٢	٥٨٨
﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾.	٤١	٤٣٨
الشعراء		
﴿قَالَ كَلَّاۖ فَٱذۡهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ﴾.	١٥	٦٨٠
النمل		
﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗا﴾.	١٤	٤١٥
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾.	١٨	٨٨٤، ٩٢٦
﴿رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾.	١٩	ج

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴾.	٤٠	٣٠٨
﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ ۖ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾.	٤٦	٣١٤
﴿ وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾.	٤٨	٩٦٣
﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ ﴾.	٥٦	٨٥٥
القصص		
﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾.	٢٣	٧٨٦
﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا ﴾.	٢٩	١٠٠١
﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾.	٧٩	٣٠٨
العنكبوت		
﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا﴾.	١٤	٤٩٥
﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ ﴾.	٢٤، ٢٩	٨٥٥
﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟	٤٦	٤٨٥

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
مِنْهُمْ﴾.		
الروم		
﴿هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	٢٤	٤١٤
﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾.	٢٥	٥٨٦
لقمان		
﴿وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾.	٧	٤٥٦
﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾.	١١	٩٤٤
﴿ مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾.	٢٨	١١٦٣
الأحزاب		
﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾.	١٨	٥٦٤
﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾.	٣٥	٢٨٥
سبأ		
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.	٧	٥٨٩
﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.	٢٨	٤٢٩
﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾.	٣١	٣١٤
يس		

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾.	٦٠	٩١٨
﴿ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾.	٧٢	٨٩٦
الصافات		
﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾.	١	٣٣٨
ص		
﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ ﴾.	٢١، ٢٢	٦٨٠
﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ ﴾.	٢٤	٤٩٤
الزمر		
﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾.	٣٣	٥٢١
﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾.	٤٦	٣٦٩
﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾.	٦٠	٤٥٣، ٤٥٦
فصلت		
﴿ وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾.	٢٤	٥٨٧
الشورى		
﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾.	١١	٥٩٧
الزخرف		
﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾	٣٩	٣٩٣
﴿ فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴾.	٥٣	٨٣٣
الجاثية		

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾	٢٥	٥٨٧
﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾.	٣٢	٤٨٤
الفتح		
﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾.	٢٥	٣١٦
ق		
﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾.	١٠	٨٢٤
﴿رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ﴾.	١١	٨١٠
الذاريات		
﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾.	٤٨	٦٨٤
﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.	٥٥	٩٥٠
النجم		
﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾.	٢٢	٩٥٤
القمر		
﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾.	١٢	٤٥٨
﴿تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾.	٢٠	٩٢٥
الرحمن		
﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾.	١٠	٤١٦، ٤١٧
الواقعة		
﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾.	٢	٨١٨
﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾.	٥٩	٦٨٤
﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾.	٦٤	٦٨٤

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
المجادلة		
﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾.	١	٥٢١
﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾.	٧	١٢١١
الحشر		
﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾.	٩	٨٧٢
المنافقون		
﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾.	١٠	٣١٤
التحريم		
﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾.	٤	٢٧٤
الملك		
﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۖ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾	٨	٧٤٨
القلم		
﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾.	٤	ط
﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾.	٦	٨١٨
الحاقة		
﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ۖ فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾.	٧	٩٢٥
﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾.	١٩	٢٧٨
﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾.	٢١	١١٥٥
المزمل		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوْ زِدْ	١، ٢، ٣، ٤	٤٨٩

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
عَلَيۡهِ ﴾.		
﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا ﴾.	١٨	٩٠٢
المدثر		
﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ٨ فَذَٰلِكَ يَوۡمَئِذٖ يَوۡمٌ عَسِيرٌ ﴾	٨، ٩	٥٨٦
الإنسان		
﴿ وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا ﴾ .	١٤	٢٧١، ٢٧٢
المطففين		
﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾.	١٨	٦٩٠
الانشقاق		
﴿ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾.	٢٤	٩٣٣
البروج		
﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾.	١٤، ١٥، ١٦	٤٢٣
الليل		
﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾.	١	٥٨٤
الضحى		
﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾.	٣	٣٤١
العلق		
﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ ﴾.	٨	٩٣٤
القدر		
﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾.	٥	١٢٥٨
القارعة		

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾.	٧	١١٥٥

٢- فهرس القراءات القرآنية

السورة	القراءة الكريمة	رقم الآية	القارئ	رقم الصفحة
البقرة	"إِنَّ الْبَاقِرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا".	٧٠	عكرمة وغيره.	٨٣٦
النساء	"وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا"	١٦	ابن كَثِيْر.	٥٢٧
المائدة	"فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا"	٣٨	عبد الله بن مسعود.	٦٧٤
يوسف	﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾	٣١	عبد الله بن مسعود وأبو المتوكل وأبو نهيك وعكرمة ومعاذ القارئ، وهي لغة تميم ونجد.	٥٧
الكهف	"ثَلَاثَ مِاْئَةِ سِنِينَ"	٢٥	قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين. وفي ابن خالويه: ٧٩: «(ثلاثمائة سنة) على الواحدة أبى». وقرأ الضحاك (سنون) بالواو على إضمار هذه سنون.	١١٨٥
الكهف	" قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي"	١٨٦	حمزة والكسائي وابن عامر	٩١٦
طه	"إِنْ هَذَانِّ لَسَاحِرَانِ"	٦٢	تشديد النون قراءة ابن كثير.	٥٢٦
طه	"إِنْ هَذَيْنِ لَسَاحِرَان"	٦٢	أبو عمرو وعيسى ابن عمر، وهي قراءة عائشة والحسن بن علي والأعمش وسعيد بن جبير.	٥٣١

السورة	القراءة الكريمة	رقم الآية	القارئ	رقم الصفحة
طه	﴿أَنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ﴾	٦٢	وقرأ ابن مسعود بفتح (أَنَّ)، وبغير لام بدل من النجوى.	٥٣٦
طه	﴿ما هَذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾	٦٢	عزاها الرازي لأُبَيّ بن كعب	٥٣٦
طه	﴿إِنْ هَذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾	٦٢	عزاها الزمخشري لأُبيّ	٥٣٦
القصص	"إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيَنّ".	٢٧	ابن كثير.	٥٢٧
القصص	"فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ"	٣٢	التشديد لغة قريش وبلحارث بن كعب.	٥٢٧
يس	"فَمِنْهَا رَكُوْبَتُهُم"	٧٢	أُبَيّ بن كعب، وعائشة، وابن مسعود.	٨٩٦
فصلت	"رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيَنّ"	٢٩	ابن كَثِيْر.	٥٢٧
الرحمن	"وَلَهُ الْجَوارُ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ"	٢٤	القراءة لعبد الله بن مسعود في: الكشاف (٢/ ٧٩) وقال في البحر المحيط (٨/ ١٩٢): وقرأ عبد الله والحسن وعبد الوارث، عن أبي عمرو بضم الراء، ونُسِبَت للحسن في: الإتحاف (ص ٤٤٦).	١١٧٤
الإنسان	﴿ وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾	١٤	أبو حيوة.	٢٧١
القدر	"سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلِعِ الفَجْر"	٥	والذي قرأ بكسر اللام: أبو رجاء، والأعمش، وابن وثاب، وطلحة بن محيصن، والكسائي ، وأبو عمرو .	١٢٥٨

٣ – فهرس الأحاديث الشريفة

م	الحديث	رقم الصفحة
١	«من لم يشكر الناس لم يشكر الله»	د
٢	"كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ".	٣٦
٣	"الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نفسِهَا، والبِكْرُ رِضَاها صَمْتُهَا".	٢٤٧
٤	{لولا قَومُك حديثُ عَهدِهم بِكُفرٍ لأسست البيتَ على قَواعد إبراهَيم}	٣١٨
٥	{لَوْلَا حَدَثَانُ قَوْمِكَ}، و{لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ} و{لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيْثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّة}".	٣٢٢
٦	"اطْلُبُوا العِلْمَ وَلَوْ بِالصّينِ".	٣٨٠
٧	"الْتَمِسْ ولَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيْدٍ".	٣٨٠
٨	"يُطبَعُ المؤمن على كل خُلُقٍ ليس الخيانةَ والكذبَ".	٤٧٦
٩	"يَا عِبَادِي كُلُّكُم جَائِعٌ إلا مَن أَطعَمتُه".	٤٩٤
١٠	"أطّتِ السَّمَاءُ وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ شِبرٍ إلَّا وَفِيهِ مَلَكٌ يُسبّحُ لِله".	٤٩٧
١١	"إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا المُصَوِّرُونَ".	٥٣٥
١٢	" (هلم) أكتب لكم كتابا لا تضلون بعده...".	٥٦٧
١٣	ما روى عن أبي قلابة عن رجل قال: أتيت النبيﷺ لحاجة فإذا هو يتغدى قال : (هلم) إلى الغداء فقلت: إني صائم قال: (هلم) أخبرك عن الصوم...".	٥٦٧
١٤	ما روى عن خالد بن معدان قال: قال رسول الله ﷺ لرجل: "هلم إلى الغداء المبارك يعني السحور".	٥٦٧، ٥٦٨
١٥	ما روى عن العرباض بن سارية قال: "دعاني رسول الله ﷺ إلى السحور في رمضان فقال: (هلم) إلى الغداء المبارك".	٥٦٨
١٦	ما روى عن أنس بن مالك- في حديث طويل عن ابن طلحة- رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ قال: " (هلمه) فإن الله سيجعل فيه البركة".	٥٦٨
١٧	"إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُوْنَ فَحَيْهَلَا بِعُمَرَ".	٥٧٠
١٨	" فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ".	٥٨٦

١٩	"لقد رأيتنا مع رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم- وما لنا من طعام إلا الأسودان".	٦٤٤
٢٠	«مثل المنافق كمثل الشّاة العائرة بين الغنمين تعير إلى هذه مرّة وإلى هذه مرّة».	٦٧٠
٢١	"لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ".	٦٩٦
٢٢	حديث عائشة - رضي الله عنها- : "وذكرت نساء الأنصار فأثنت عليهن وقالت: لما نزلت سورة النور عَمَدْنَ إِلَى حُجُوْزِ مَنَاطِقِهِنَّ فَجَعَلْنَ مِنْهَا خُمُرًا".	٧٢٥
٢٣	"كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم- يحتجم ثلاثًا، اثنتين على الأَخْدَعَيْنِ وواحدة على الكَاهِلِ".	٧٧٦
٢٤	"تسعةُ أعشارِ البركةِ في التجارة، وعُشْرُهَا في السَّابِيَاءِ".	٧٨٠
٢٥	"تسعةُ أعشارِ الرزقِ في التجارة، والعُشرُ الأَخَرُ في السَّابِيَاء".	٩٧٣
٢٦	"لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ الْحَوْضَ رِجَالٌ مِمَّنْ صَحِبَنِي وَرَآنِي، حَتَّى إِذَا رُفِعُوا إِلَيَّ وَرَأَيْتُهُمُ اخْتَلَجُوا دُونِي، فَلأَقُولَنَّ: رَبِّ أُصَيْحَابِي أُصَيْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ".	٩٨٤
٢٧	"كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا".	٩٨٥

٤ – فهرس الأمثال وأقوال العرب

م	المثل	رقم الصفحة
١	"جاءَ يَنْفُضُ مذْرَوَيْهِ".	٢٥١
٢	"عَقَدْتُهُ بِثِنَايَيْنِ".	٢٥١
٣	" جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "	٢٨٠
٤	" خَشَّنْتُ بِصَدْرِهِ وصَدْرِ زَيد "	٢٨٠
٥	كَلَّمْتُهُ فُوْهُ إِلَى فِيَّ، ولَقِيْتُهُ عَلَيْهِ جُبَّةُ وَشْيٍ، ورَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْئِهِ	٤٥٦
٦	الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطْنَانِ".	٦٥٠
٧	لقيت منه الأقورين والفتكرين والبرحين والأمرّون"	٦٩٤
٨	"سَمِعْتُ لُغَاتَهُم"	٦٩٩
٩	"استأصل الله عَرْقاتَهم".	٧٠٠
١٠	إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ	٧٤٩
١١	"لا تُفْشِ سِرَّكَ إِلَى أَمَةٍ، ولا تَبُل على أَكَمَةٍ".	٧٥٣
١٢	"أطرق كرا إن النعام في القرى".	٨٠٣
١٣	"قال فلانة".	٨٦٨
١٤	"حَدَّثَنَا مُغِيْرَة الضَّبِّي".	٨٧٦
١٥	وكانت عائشة – رضي الله عنها– رَجُلَةَ الرَّأْيِ.	٨٨٢
١٦	أَكَلُونِي البَرَاغِيْثُ.	٨٦٢، ٩٢١
١٧	"عتابك السيف".	٩٣٣
١٨	بنو فُلان يطؤهم الطريق.	١٠٥٢
١٩	(عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَه).	١٠٥٨
٢٠	"رأيتُ التَّيْمِيّ تيمِ عَدِيّ".	١٠٧٢
٢١	مررتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلِّهِ.	١١٦٢

٥- فهرس الأشعار والأرجاز

أولاً: الأشعار.

م	البيت		البحر	رقم الصفحة
	قافية الهمزة المضمومة			
١	إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا ...	فَقَـــدْ ذَهَـــبَ اللَّـــذَاذَةُ وَالفَتَـــاءُ	الوافر	١١٨٤
٢	وَ لَجُدْتَ حَتَّى كِدْتَ تَبْخَلُ حَائِلًا	لِلْمُنْتَهَى وَمِنَ السُّرورِ بُكَاءُ	الكامل	٨٨٦
٣	سَـيُغْنِيْنِي الَّـذِي أَغْنَـاك عَنِّـي	فَـــلَا فَقْـــرٌ يَـــدُومُ وَلَا غِنَـــاءُ	الوافر	١٢٤٥
	قافية الهمزة المكسورة			
٤	نحوٌ وصرفٌ عروضٌ ثم قافيةٌ	وبعدها لغةٌ قرضٌ وإنشاءُ.	البسيط	١٢
	قافية الباء المفتوحة			
٥	وَلَمَّا أَنْ تَحمَّلَ آلَ لَيلَى	سَمِعْنَا بَيْنَهُمْ نَعَبَ الغرابَا	الوافر	٢٨١
٦	رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ	كَمِيْشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تحلَّبَا	الطويل	٤٦٢
٧	يا رَبَّةَ البيتِ قُومِي غيرَ صاغِرَةٍ فِي ليلةٍ من جُمَادَى ذاتَ أَندِيةٍ	ضُمِّي إليكِ رِحالَ القومِ والقُرُبَا لا يُبصرُ الكلبُ من ظلُماتِها الطُّنُبَا	البسيط	١٢٣٨
	قافية الباء المضمومة			
٨	وَلكِنْ دِيافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ	بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُهْ	الطويل	٩٢٢
٩	ولكِنَّمَا أُهْدِي لِقَيْس هَدِيَّةً	بِفِيَّ من أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهرُ إثلبُ	الطويل	١٢٤٣
١٠	عَلَـى أَحْـوَذِيَّيْنَ اسْـتَقَلَّتْ عَلَيْهِمَـا	فَمَـا هِـيَ إِلَّا لَمْحَـةٌ فَتَغَيَّـبُ	الطويل	٦٣٩
١١	رَأَيْتُـكَ رَأْيَـةً فَاصْـطَدْتُ ضَـبًّا	وَكُنْـتُ إِذَا رَأَيْتُـكَ لا أَخِيْـبُ	الوافر	٩٣٢
١٢	لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا	إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّـهَا لَحَبِيْـبُ	الطويل	٤٣٥
١٣	أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفُرَاقِ حَبِيْبَهَا	وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ	الطويل	٤٦٢
١٤	بَاتَـــتْ عَلَـــى إِرَمٍ رَابِئَـــةً	كَأَنَّهَـــا شَـــيْخَةٌ رَقُـــوبُ	مخلع	٨٨٠

م	البيت			البحر	رقم الصفحة
				البسيط	
١٥	لَنَا إِبَلَانِ فِيْهِمَا لَوْ عَلِمْتُم		فعن أيها ما شئتم فتنكبُوا	الطويل	٦٧٠
١٦	شَرِبْتُ بِهَا والدِّيْكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ		إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا	الطويل	٩١٨
قافية الباء المكسورة					
١٧	إذا قصُرتْ أسيافُنا كانَ وصْلُهَا		خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ	الطويل	٥٩١
١٨	وكم ليلةٍ قد بِتُّها غيرَ آثمٍ		بناحية الحِجْلَيْن مَنْعَمةِ القلبِ	الطويل	٦٠٣
١٩	أَمَا أُقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي		أو هَكَذا رَجُلًا إلا بأَصْحَابِي	البسيط	١٠٤٧
٢٠	وكُمْتًا مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها		جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ	الطويل	٢٧٩
قافية التاء المكسورة					
٢١	وإِذَا العَذَارَى بالدُّخَانِ تَقَنَّعَت دَرَّت بِأَرْزَاقِ العِبَادِ مَغَالِقٌ		واسْتَعْجَلَت نَصْبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ بِيَدَىَّ مِنْ قَمعِ العِشَارِ الجِلَّتِ	الكامل	٩١٩، ٩٢٠
٢٢	خَبيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فَلا تَكُ مُلْغِيًا		مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ	الطويل	٢٧٣
٢٣	تَضَــوَّعَ مِســكًا بَطْــنُ نُعْمَــانَ أَنْ مَشَتْ		بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ	الطويل	٤٥٨
قافية التاء المضمومة					
٢٤	فَلَو أَنّ الأَطِبّا كَانُ حَوْلي		وكانَ مَعَ الأطبّاءِ الأُساةُ	الوافر	١٢٤٤
قافية الحاء الساكنة					
٢٥	ماذا بِبَدْرٍ فالعَقَنْـ		قَلِ مِن مَرازِبةٍ جَحاجِحْ	مجزوء الكامل	٨٩٠
قافية الحاء المضمومة					

م	البيت		البحر	رقم الصفحة
٢٦	وُجوهُ الناسِ ما عُمّرْتَ بِيضٌ	طلِيقاتٌ وأنْفُسُهُمْ فِراحُ	الوافر	٧٣١
٢٧	يا بُؤْسَ للحَرْب التي	وَضَعَتْ أراهِطَ فاستَراحُوا	مجزوء الكامل	٨٢٧
قافية الحاء المكسورة				
٢٨	فمنْ بنجوتهِ كمنْ بعقوتهِ.	والمُسْتَكِنّ كَمَنْ يَمْشِي بِقِرْوَاحِ	البسيط	٨٢٠
٢٩	أدِينُ وما دَيْنِي عليك بمُغرَمٍ	وَلَكِن عَلَى الشُمِّ الجِلَادِ القَرَاوِحِ	الطويل	٨٢٠
٣٠	أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ	رفيقٌ بمسحِ المنكبينِ سَبُوحُ	الطويل	٧٤٠
قافية الدال المفتوحة				
٣١	فَمَا تَزْدَرِي مِنْ حَيَّةٍ جَبَلِيَّةٍ	سُكَاتٍ إِذَا مَا عَضَّ لَيْسَ بِأَدْرَدَا	الطويل	٨٧٦
٣٢	دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِيْنَهُ	لَعِبْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا	الطويل	٧٠٧
٣٣	إذا كُنتَ عِزهاةً، عَنِ اللّهوِ والصّبا	فكُنْ حَجَرًا مِن يابِسِ الصَّخرِ جَلمَدا	الطويل	٩٥٣
٣٤	يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ	قد يَمنَعانِكَ أن تُضَامَ وتُضْهَدَا	الكامل	٦٦٥
٣٥	وأَيْنَ رُكَيْب وَاضِعُون رِحالَهم	إلى أَهْلِ نارٍ من أناسٍ بأَسْوَدَا	الطويل	٨٣٨
قافية الدال المضمومة				
٣٦	إِذَا أَنْكَرَتْنِي بَلْدَةٌ أَوْ نَكِرْتُهَا	خَرَجْتُ مَعَ البَازِي عَلَيَّ سَوَادُ	الطويل	٤٥٦
٣٧	وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا	دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ	الطويل	١١٠٣
٣٨	إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ ناشِئًا	فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ	الطويل	٤٣٥
٣٩	ألا إِنَّ قُرْطًا عَلَى آلَةٍ	أَلاَ إِنَّنِي كَيْدَهُ لا أَكِيدُ	المتقارب	٥٨٩
٤٠	كم ملوكٍ باد ملكُهُمُ	ونعيمِ سُوقَةٍ بَادُوا	مجزوء المديد	٦٠٤

م	البيت		البحر	رقم الصفحة
	قافية الدال المكسورة			
٤١	هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ	أَبَا هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةٍ نُجْدِ	الطويل	١١٥٠
٤٢	تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ	بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي	الطويل	٤٣٥
٤٣	يا من رأى عارضا أُسَرُّ به	بَيْنَ ذِرَاعيْ وجَبْهَةِ الأسدِ	المنسرح	٣٥٧
٤٤	مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ	كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوَرِيدِ	الخفيف	٢٨٤
٤٥	لَولاَ أَبُوكَ ولولا قَبْلَهُ عُمَرٌ	أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ	البسيط	٣١٨
٤٦	صَفْراءُ كالسِّيَراءِ أُكْمِلَ خَلْقُها	كالغُصْن في غُلَوائه المُتَلوِّدِ	الكامل	٩٧٢
	قافية الراء الساكنة			
٤٧	يَا أَبَا الأَسْوَدُ لِـمْ أَسْلَمْتَنِي	لِهُمُـومٍ طَـارِقَـاتٍ وَذِكَرْ	المديد	٥٩٦
	قافية الراء المفتوحة			
٤٨	متى ما تلقني فردين تَرْجُفُ	رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا	الوافر	٦٥٠
٤٩	أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيلِ المُنَى	وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا	المتقارب	٤٦٢
٥٠	وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا المَرْئِيُّ لَغْوًا	كما أَلْغَيْتَ بالدِّيَةِ الحُوَارَا	الوافر	١١٣٨
٥١	فهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ	إذا أدْلَجوا باللَّيلِ يَدعُون كَوْثَرَا	الطويل	٧٤٣
٥٢	فهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ	يَحُجُّونَ سِبَّ الزِّبْرِقَانِ المُزَعْفَرَا	الطويل	٧٤٤
٥٣	مَتَى تَرِدَنْ يومًا سَفَارِ تجدْ بها	أُدَيْهِمَ يَرْمِى المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرا	الطويل	٥٨٦
	قافية الراء المضمومة			
٥٤	فَلَا يُبْعِدَنْكَ اللهُ توبة هالكًا	أَخَا الحربِ إذْ دَارَتْ عليهِ الدَّوَائِرُ	الطويل	٣٩٤
٥٥	وما أُبرِئُ نَفْسِي إنني بشرٌ ولا ترى عُذْراً أولى بِذِي زَلَلٍ	أَسْهُو وأُخْطِئُ ما لم يحمني القدرُ مِن أَنْ يَقُولَ مُقِراً إنني بَشَرٌ	البسيط	ص

م	البيت		البحر	رقم الصفحة
٥٦	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم	إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ	البسيط	٢٠٤
٥٧	يَا تيمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لكمُ	لا يُلْقِيَنّكُم في سَوءَةٍ عُمَرُ	البسيط	٣٥٠، ٣٥٢
٥٨	وإنّني كلّما أشرى الهوى بصري	مِـنْ نَحْـوِ أَرْضِـكُمُ أَدْنُـو فَـأَنْظُورُ	البسيط	١٢٤٤
قافية الراء المكسورة				
٥٩	وَإذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ	خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ	الكامل	٧٨٩
٦٠	كَأَنَّا غُدْوَةً وَبَنِي أبِينَا	بجَنْبِ عُنَيْزَةٍ رَحَيَا مُدِيرِ	الوافر	٦٥٤
٦١	كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالَةٍ	فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي	الكامل	٦٠٢، ٦٠٧
٦٢	وَ لَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أنتَ إذْ	دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فى الذُّعْرِ	الكامل	٥٥٣
٦٣	عَهْدِي بها في الحَيّ قد سُرْبِلَت	هَيْفَاءَ مِثلَ المُهْرَةِ الضامرِ	السريع	٩٠٣
قافية السين المضمومة				
٦٤	آليتُ حَبَّ العراق الدَّهرَ أطعَمُهُ	والحَبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسُ	البسيط	٥٨٩
قافية السين المكسورة				
٦٥	وَمَا ذَكَرٌ فَإنْ يَكْبر فَأُنْثَى	شَدِيْدُ الأَزْمِ لَيْسَ بِذِي ضُرُوسِ	الوافر	٨٩١
٦٦	وابن اللبون إذا ما لُزّ في قَرَن	لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيْسِ	البسيط	٧٨٤
قافية الصاد المفتوحة				
٦٧	أتاني وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ	فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأحَاوِصَا	الطويل	٨٠٠
قافية الصاد المضمومة				
٦٨	لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَـارِعٌ لِخُصُومَةٍ	ومُخْتَبِطٍ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ	الطويل	٤٧
٦٩	كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا	فإنّ زَمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ	الوافر	٧٠٠
قافية العين المفتوحة				
٧٠	ولَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا	وَثَمَانِ عَشْرَةَ واثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا	الكامل	١١٧٣،

م	البيت		البحر	رقم الصفحة
				١١٩٧
٧١	وَلَهَا بالماطرون إذا	أكلَ النّملُ الذي جمعا	المديد	٧٠٦
	قافية العين المضمومة			
٧٢	على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا	وقُلْتُ : ألَمَّا أصْحُ والشيبُ وازِعُ	الطويل	٥٧٨
٧٣	ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الذين كأنّهم	حِجْلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ	الكامل	٧١٨
٧٤	أَخَــذْنَا بِآفَــاقِ السَّــمَاءِ عَلَــيْكُمُ	لَنَّــا قَمَرَاهَـــا وَ النُّجُــوْمُ الطَّوَالِــعُ	الطويل	٦٤٣
	قافية القاف المكسورة			
٧٥	حِمًـى لَا يُحَـلُّ الـدَّهْرُ إِلَّا بِإِذْنِنَـا	وَلَا نَسْـأَلُ الأَقْــوَامَ عَقْــدَ المَيَــاثِقِ.	الطويل	٩٥٨ ، ١٠٠٧
٧٦	تزَوَّجْتُها راميَّة هُرْمُزِيَّة	بِفَضْلَةِ مَا أَعْطَى الأميرُ مِنَ الرِّزقِ.	الطويل	١١٣١
	قافية الكاف المفتوحة			
٧٧	أُوْلَالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً	وَهَلْ يَعِظُ الضِلِّيلُ إلاَّ أُوْلَالكَا.	الطويل	١٢٦١
	قافية اللام المفتوحة			
٧٨	وَقَدْ بَرَدَ اللَّيْلُ التَّمَامَ عَلَيْهِمُ	وَقَدْ صَارَتِ العَوَّاءُ لِلشَّمْسِ مَنْزِلَا.	الطويل	٩٤٣
٧٩	ضَيَّعتُ حَزمِيَ فِي إِبْعادِيَ الأَمَلَا	وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأسِيَ اشْتَعَلَا	البسيط	٤٦٢
٨٠	إذا ما أردتَ النحو هاك محصَّلا	عليكَ من الكتبِ الحسانِ مُفصَّلَا.	الطويل	٢٨
٨١	طِرْنَ انقطاعةَ أوْتارٍ مُحَضْرَمةٍ	فـي أقْـوُسٍ نازَعَتْهـا أيْمُـنٌ شُـمُلا.	البسيط	٧٤٦
٨٢	فَرَدَّ على الفُؤادِ هَوَيً عَميداً وَقَدْ نُعنَى بها وَنَرى عُصُوراً	وسُوئلٍ لَو يُرَدّ لَنا سُؤالا. بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُردَ الخِدَالا.	الوافر	٢٨١
٨٣	يُذيبُ الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ	فلولا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لَسالا.	الوافر	٣١٨، ٣٢٠

م	البيت		البحر	رقم الصفحة
٨٤	فَاشْرَبْ هَنِيْئًا عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِقًا	فِي رَأْسِ غِمْدَانَ دَارًا مِنْكَ مِحْلَالا	البسيط	٤٥٧
٨٥	أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا	قَتَلا المُلُوكَ وفَكَّكا الأغْلَالَا	الكامل	٥٢٨
٨٦	خَالِي لَأَنْتَ ومِنْ جَرِيْرٍ خَالُهُ	يَنَل العَلَاءَ ويُكْرِمُ الأَخْوَالَا.	الكامل	٥٣٤
٨٧	يتمارى في الذي قلت له	ولقد يسمع قولي حَيْهَل	الرمل	٥٦٩
٨٨	بُرَيْزِيْنَةٌ بَلْ البَرَاذِيْن ثَفْرهَا	وَقَد شَرِبَت مِن آخِرِ اللَّيْلِ أُيَّلَا	الطويل	٨٨٣
٨٩	قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حقًّا وَإِنْ كَذِبًا	فَمَا اعْتِذارُكَ عَنْ شَيْءٍ إِذَا قِيْلَا.	البسيط	٣٨١
٩٠	وكأنّ ريّضها إذا ياسرتها	كانت معوّدة الرّحيل ذلولًا	الكامل	٨١٠
	قافية اللام المضمومة			
٩١	ولِي دُونَكُم أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ	وأرْقَطُ زُهْلُولٌ وعَرْفاءُ جَيْألُ.	الطويل	٦٨٦، ٧٤٣
٩٢	أُحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيْكُم	وَمِثْلِي في غَوَائِبِكُم قَلِيْلُ	الوافر	٧٨٧
٩٣	أَبُوكَ خَلِيْفَةٌ وَلَدَتْهُ أُخْرَى	وَأَنْتَ خَلِيْفَةٌ ذَاكَ الْكَمَالُ	الوافر	٨٧٥
٩٤	إذا ما لَقِيتَ بَنِي مالِكٍ	فسَلِّم على أيُّهُم أَفْضَلُ	المتقارب	٥٤٤
٩٥	إذا ما ابتَدَرنَا مأزِقاً فَرَّجَت لَنَا	بِأَيْمَانِنَا بِيْضٌ جَلَتْهَا الصَّيَاقِلُ	الطويل	٨٨٩
٩٦	رَأَتْ رَجُلًا كِيْصًا يُلَفِّفُ وَطْبَهُ	فيَأتي به البادينَ وهو مُزَمَّلُ	الطويل	٩٥٢
٩٧	وكلُّ أُناسٍ سَوْفَ تدخُلُ بينهم	دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ.	الطويل	٩٨٣
٩٨	بَكَتْ عَيني، وحُقَّ لها بُكاها	وما يُغْنِي البُكاءُ ولا العَوِيلُ	الوافر	١٢٣٧
٩٩	وَمَا سعاد غَدَاةَ الْبَينِ إِذْ رحلوا	إِلَّا أَغَنُّ غضيضُ الطّرْفِ مَكْحُولُ	البسيط	٣٩٤
	قافية اللام المكسورة			

م	البيت		البحر	رقم الصفحة
١٠٠	فَلَا تَجْزَعِي يَا أُمَّ عَمْرٍو فَإِنَّهُ	تُصِيْبُ المَنَايَا كُلَّ حَافٍ وَذِي نَعْلِ	الطويل	٩٠٠
١٠١	وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيطْعَنَنِي بِهِ	وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنِبَّالِ.	الطويل	١١٥٧
١٠٢	فَدَعَوْا نَزالِ فكنتُ أوَّل نازلٍ	وعلامَ أركَبُهُ إذا لمْ أَنْزِلِ	الكامل	٥٥٣
١٠٣	وَقَدْ أَغْتَدِي والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا	بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ.	الطويل	٤٤٩
١٠٤	فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ	كَفانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ.	الطويل	٢٨١
١٠٥	كَأَنِّي ورَحْلِي إِذَا هَجَرَت	عَلَى جَمَزَى جَازِئ بالرِّمَالِ	المتقارب	٩٣٧
١٠٦	أَوَ اصْحَمَ حَامٍ جَرَامِيْزَهُ	حُزَابِيَةٍ حَيَدَى بالرِّحَالِ.	المتقارب	٩٣٧
١٠٧	فلمّا رَأَوْنا بادِيًا رُكَباتُنا	على مَوْطِنٍ لا نَخلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ	الطويل	٧٣٨
١٠٨	وأهْلَةِ وُدٍّ قد تَبَرَّيْتُ وُدَّهُمْ	وألبستُهمْ في الحَمْد جَهْدي ونائِلِي	الطويل	٧٤٢
١٠٩	بِكُرْهِ سَرَاتِنا يَا آلَ عَمْرٍو	نُغَادِيْكُم بِمُرْهَفَةِ الصِّقَالِ	الوافر	٧٧٥
١١٠	مُفَصَّلُ جَارِاللهِ فِي الحُسْنِ غَايَةٌ	وَأَلْفَاظُهُ فِيْهِ كَدُرٍّ مُفَصَّلِ.	الطويل	٢٥
١١١	وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ	فَقَالَتْ : لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مرْجِلِي	الطويل	٥٧٨
١١٢	اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى	وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ	الكامل	٥٩١
قافية الميم المفتوحة				
١١٣	**فلَسْنَا على الأَعْقابِ تَدْمَى كُلومُنا**	**ولكِـنْ علـى أَقْـدامِنا يَقْطُـرُ الـدَّمَا**	الطويل	٦٦٧
١١٤	**لنـا الجَفَنـاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى**	**وأَسْـيافُنا يَقْطُـرْن مـن نَجْـدَةٍ دَمَـا**	الطويل	٧٠٣
١١٥	**إِذَا المَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بالعَيْشِ مُثرِيًا**	**ولَمْ يُعنَ بالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا.**	الطويل	٤٦٢
قافية الميم المضمومة				
١١٦	**لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ**	**على بابِ اسْتِها صُلْبٌ وشَامُ**	الوافر	٨٧٠
١١٧	بسَــلْهَبَةٍ صَــرِيحِيٍّ أَبُوهــا	**تُهَــانُ لَــهُ الغُلَامَــةُ والغُــلَامُ**	الوافر	٨٨١

م	البيت		البحر	رقم الصفحة
١١٨	دَاوِيَّة ودُجَى لَيْلٍ كأنّهما	يَمٌّ تَراطَنَ في حافاتِهِ الرُّومُ	البسيط	١١١٠
	قافية الميم المكسورة			
١١٩	عِيَراتُ الفِعَالِ والسُّؤْدَدِ العِـ ...	ـــدّ إليهم محطوطةُ الأعْكامِ	الخفيف	٧٤٥
١٢٠	ذُمّ المَنازِلُ بعد مَنْزِلَةِ اللِوى	والعَيْشُ بعد أُولَئِكَ الأَيَّامِ	الكامل	١٢٦٢
١٢١	ثَلَاثُ مِئِيْنَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا	رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ	الطويل	١١٨٢
١٢٢	فيهَا اثنتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً	سودًا كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأسْحَمِ	الكامل	١١٧٩
١٢٣	وإذاصَحَوْت فما أُقَصِّرُ عَنْ نَدى	وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وتَكَرُّمي	الكامل	٧٦١
١٢٤	وَلَكِنَّ نصفاً لو سَببتُ وسبَّني	بنو عَبدِ شَمْسٍ من مَنَافٍ وَهَاشِمِ	الطويل	٢٧٨
١٢٥	ولكنَّي أَغْدو عليّ مُفاضَةٌ	دِلاصٌ كَأَعْيَانِ الجَرَادِ المُنَظَّمِ	الطويل	٧٤٧
١٢٦	قالت بنو عامرٍ خالوا بني أَسَدٍ	يا بُؤْسَ للحَرْب ضَرّارًا لأقوامِ	البسيط	٩١٧
	قافية النون الساكنة			
١٢٧	وَمَهْمَهَيْنَ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ	ظَهْرَاهُمَــا مِثْــلُ ظُهُــورِ التُّرْسَـيْنْ	مشطور السريع	٦٧٨
	قافية النون المفتوحة			
١٢٨	وخَمرَةٍ من جِبالِ الرُّومِ جاء بها	ذو حانَةٍ تاجِرٌ أعْظِمْ به حانًا	البسيط	١١٠٢
١٢٩	فمـا وُجِـدَتْ بنـاتُ بنـي نِـزار	حَلائِــلَ أحْمَــرِين وَأَسْــوَدِيْنَا	الوافر	٧٩٥
١٣٠	فَلِمْ دَفَنْتُمْ عُبَيْدَ اللهِ فِي جَدَثٍ	وَلِــمْ تَعَجَّلْــتُمُ وَلِــمْ تَرُوحُــونَا	البسيط	٥٩٦
	قافية النون المضمومة			
١٣١	لكَ العِزُّ إِنْ مولاكَ عَزَّ وإن يَهُن	فأنتَ لَدى بُحبُوحَةِ الهُوْنِ كَائِنُ	الطويل	٣٠٢، ٣٠٧
	قافية النون المكسورة			

م	البيت		البحر	رقم الصفحة
١٣٢	مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا	والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ	البسيط	٥٨٨
١٣٣	لوكنتُ أعرفُ فوق الشكرِ منزلةً إذًا مَنَحْتُكَهَا مني مهذبةً	أوفى من الشكرِ عندَ اللهِ في الثمنِ حذوًا على حَذْوِ مَا أَوْلَيتَ مِن حَسَنِ	البسيط	د
١٣٤	سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَنَدًا لَأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا	فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمروٌ عِقَالَيْنِ عِنْـدَ التَّفَـرُّقِ فِـي الهَيْجَـا جِمَـالَيْنِ	البسيط	٦٧١
١٣٥	وَمَــاذَا يَــدَّرِي الشُّـعَرَاءُ مِنِّــي	وَقَــدْ جَــاوَزْتُ حَــدَّ الأَرْبَعِــيْنِ	الوافر	٧٠٨
١٣٦	فَلَوْ أَنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا	جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ	الوافر	١١٢٣
١٣٧	وقـائلةٍ: مَا هَذِهِ الدُّرَرُ الَّتِي قُلْتُ لَهَا: الدُّرُّ الَّذِي كَانَ قَدْ حشَا بِهِ	تسَاقطُ مِن عَيْنَيكَ سِمْطَيْنِ سِمْطَيْنِ أَبُو مضرٍ أُذني تَسَاقَطَ مِنْ عيني	الطويل	٧
١٣٨	مِنَ أجْلِكَ يا الَّتِي تَيَّمتِ قَلْبِي	وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عَنِّي	الوافر	٥١٧
١٣٩	إنِّي أبِيٌّ أبِيٌّ ذو مُحافَظَةٍ	وابْنُ أبِيٍّ أبِيٍّ مِن أبِيِّينِ	البسيط	٧٠٩
١٤٠	ما سَدَّ حَيٌّ وَلا مَيتٌ مَسَدَّهُما	مِثْلُ الخَلائِفِ من بَعْدِ النَّبِيِّينِ	البسيط	٧٠٩
١٤١	دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا	مِنَ الأَمْرِ مَا لَا يَفْعَلُ الأَخَوَانِ	الطويل	١١٩٧
١٤٢	أَلَا يَا دِيَارَ الحَيِّ بِالسَّبُعَانِ	أَمَلَّ عليها بالبِلَى المَلَوَانِ	الطويل	١٠٧٨
	قافية الهاء الساكنة			
١٤٣	خَرَّقُوا جَيْبَ فَتَاتِهِم	لَمْ يُبَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ	المديد	٨٨٢
١٤٤	ويَوَمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعَامِرًا	قليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ	الطويل	٣٩١
١٤٥	ومَا حَاجَةُ الأَظْعَانِ حَولَكِ في الدُّجَى	إلَى قَمَرٍ مَا وَاجِدٌ لكَ عَادِمُهْ	الطويل	٣٤
	قافية الهاء المفتوحة			
١٤٦	فَلَمَّا جَلاها بالإِيَامِ تَحَيَّزَتْ	ثُبَاتًا، عَلَيْهَا ذُلُّها واكْتِئابُها	الطويل	٦٩٩
١٤٧	وكأنَّها دَقَرَى تَخايَلُ نَبْتُها	أُنُفٌ يَغُمُّ الضَّالَ نَبْتُ بِحَارِها	الكامل	٩٣٥
١٤٨	فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها	ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها		٨٧٣ ، ٩٠٢

م	البيت			البحر	رقم الصفحة
١٤٩	والقارِحَ العِدّا وَكُلَّ طِمِرَّةٍ		ما إنْ تَنالُ يَدُ الطويلِ قَذالَها	الكامل	١٢٤٢
قافية الهاء المضمومة					
١٥٠	ألا يا عمرو عمراه		وعمروُ بنُ الزبيراهُ	الهزج	٣٦٥، ٣٦٦
١٥١	كم قائلٍ يا أسعد بن سعداه		كل امرئ باك عليك أراهُ	السريع	٣٦٧
قافية الواو المكسورة					
١٥٢	وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى		بأَجْرامه من قُلةِ النّيقِ مُنهَوِي	الطويل	٣١٥
	قافية الياء المفتوحة				
١٥٣	بَدَا لِى أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى		ولا سَابقا شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا	الطويل	٥٨٥
١٥٤	لقـــد أغْـــدُو علـــى أشْـــقرَ		يَغْتـــــالُ الصــــــحارِيَا	الهزج	٧٩١
١٥٥	مِنَ الِ أبي موسى ترى الناس حوله		كَأَنَّهُم الكِرْوَانُ أَبْصَرْنَ بَازِيَا	الطويل	٨٠٤
١٥٦	عليَّ إذا ما جئتُ ليلى بخُفْيَةٍ		زيارةُ بيتِ اللهِ رَجْلاَنَ حافياً	الطويل	٤٢٢، ٤٢٥

ثانيا: الأرجاز

م	الرجز	رقم الصفحة
١	يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ.	٣٥٢
٢	وَنَارُنَا لَمْ تُرَ نَارًا مِثْلُهَا [قَدْ عَلِمَت ذَاكَ معدّ كلّها]	٤٥٩
٣	هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَت تميمُ لَقِيْلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيْمٌ.	٥٢٩
٤	أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوْزٌ شَهْرَبَة تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ.	٥٣٣
٥	يَا فَقْعَسِيُّ لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟ لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ فَمَا أَكَلْتَ لَحْمَهُ وَلَا دَمَهْ.	٥٩٦ ، ٥٩٧
٦	لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالمَقَقْ.	٥٩٧
٧	فَسَوَتُهُ لَا تَنْقَضِي شَهْرَيْنَهُ شَهْرَي رَبِيْعٍ وَجُمَادَيَيْنَهْ	٦٤٠
٨	أَعْرِفُ منها الأَنْفَ والعَيْنانَا ... ومَنْخَرَيْن أَشبَهَا ظَبْيانَا	٦٤١
٩	بَيْنَ رِمَاحَي مَالِكٍ ونَهْشَلِ.	٦٦٨، ٦٧٢
١٠	كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا والفَكِّ فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَت في دَسُكِّ	٦٤٦
١١	لَسْتُ أُبالِي أنْ أكونَ مُحْمِقَه إِذَا رَأَيْتُ خُصْيَةً مُعَلَّقَةً	٦٤٨
١٢	كأَنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ... ظَرفُ عَجُوزٍ، فيه ثِنْتَا حَنْظَلَ	٦٤٨ ، ١١٦٩، ١١٩٢
١٣	تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ	٦٤٩
١٤	يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدَا ... إِلّا ذِراعَ العَنْسِ أو كَفَّ اليَدَا	٦٦٧

م	الرجز	رقم الصفحة
١٥	أَعَزُّ ذاتَ المِئزرِ المنشق.... أخذتِ خاتامِي بغيرِ حَق	٧٧٧
١٦	مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعيب العَيَّنِ	٨٠٩
١٧	وَكَحِّل العَيْنَيْنَ بِالعَوَاوِر	٨٢١
١٨	وفاضِحِ مُفْتَضِحِ في أرْهُطِهْ مِنْ أَرْفَعِ الوَادِي وَلَا مِنْ بُغْثُطِهْ	٨٢٧
١٩	وَبَلْدَة ما الإِنْسُ من آهالِها	٨٣٠
٢٠	فِي كُلِّ مَا يَوْمٍ وَكُلُّ لَيْلاه	٨٣٠
٢١	تُحْلُبُ منها سِتَّةُ الأَوَاطِبِ.	٨٣٢
٢٢	بَنَيْتُه بِعُصْبَة مِن ماليَا ... أَخْشى رُكَيْبًا أو رُجَيْلًا عادِيَا	٨٣٩
٢٣	بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ	٨٦٤
٢٤	إِنْسَـــانَةٌ فَتَّــــانَـــةٌ... بَدْرُ السَّمَا مِنْهَا خَجِلْ	٨٨١
٢٥	يَسْتَنُّ فِي عَلْقَى وفِي مُكُورِ	٩٤٧
٢٦	فِي لَجَّةٍ أَمْسِك فُلَانًا عَنْ فُلِ	٩٩٨
٢٧	لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولَكِنِّي نَهِرْ لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أَبْتَكِرْ	١١٥٩
٢٨	لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ ... وَأَرْبَعٌ فَثغْرُهَا ثَمَانُ	١١٧٢
٢٩	خَمْسَ بَنَانٍ قانِئ الأَظْفَارِ	١١٩١

٦- فهرس الأعلام الواردة في التحقيق

م	العلم	رقم الصفحة
	حرف الهمزة	
١	الأخطل (غياث بن غوث)	١١٠٢
٢	الأخفش (سعيد بن مسعدة)	٦٩٢، ٧١٩، ٨٣٧، ٨٦١، ٨٩٦، ٩٢٩، ٩٦٢، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧،٩٩١، ٩٩٤، ١٠٦٣، ١٠٦٩، ١١١٧، ١١٢١، ١١٢٥، ١١٨٨، ١١٩٠، ١٢١٢، ١٢٢٠، ١٢٤٢.
٣	الأخفش الأكبر أبو الخطاب(عبد الحميد بن عبد المجيد)	٦٥٤
٤	الأزهري	١٠٥١
٥	الأصمعي	٧١٨،٧٦١، ٧٦٦، ٨٠٧، ٨٤٢، ٩٣٤، ٩٣٣، ٩٣٦، ٩٧٠، ١٢٣٤.
٦	ابن الأعرابي	١١٤٠
٧	الأعشى	٧٩٩، ١١٧٣، ١٢٤٢.
٨	الأزرق العنبري	٧٤٦.
٩	امرؤ القيس	١١٣٧، ١١٥٧.
١٠	أمية بن عائذ الهُذَلي	٩٣٦.
١١	الأنباري	٨٠٧
	حرف الباء	
١٢	ابن برهان	١٠٤٠
١٣	أبو البقاء العكبري	٩٤٦، ١٢٢٠.

م	العلم	رقم الصفحة
١٤	أبو بكر الصديق	٦٤٣.
	حرف التاء	
١٥	التبريزي	٦٩٣، ٧٧٤، ٧٨١، ٧٨٦، ٨٩٧، ٩٠٤، ١٠٢٥.
	حرف الثاء	
١٦	ثعلب (أحمد بن يحيي)	٧٠٠، ٩٥١، ١٢٠٩، ١٢١١، ١٢١٣، ١٢١٧.
١٧	الثعلبي	٨٧٥.
	حرف الجيم	
١٨	الجرمي (أبو عمر صالح بن اسحاق)	٦٤٩، ٦٦٠، ٦٩٤، ٧٢٧، ٧٣١، ٧٣٥، ٧٦٢، ٨٠٨، ٨٣٣، ٨٤٨، ٨٩٧، ٩٢٦، ١٠١١، ١٠٢٥، ١٠٦٣، ١١٢٨، ١١٣٢.
١٩	جرير بن عطية الخَطَفِي	٨٧٠، ١١٣٧.
٢٠	جزء بن سعد	٧٨٧.
٢١	ابن جني	٧٧١، ٨٠٤، ٨٦٢، ٩٠٥، ٩٠٧، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١٢، ٩٣٣، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٥٦، ٩٧١، ١٠٩٩، ١١٧٢.
٢٢	الجوهري	٨٣٣، ٩٧٦، ١٠٢٢.
	حرف الحاء	
٢٣	أبو حاتم السجستاني	٨٨٣، ٩٦١، ١١٣١.
٢٤	ابن الحاجب	٦٧٥، ٦٧٧، ٩٠٤، ٩٢٣، ٩٧٧، ٩٧٩، ١٠٠٣، ١٠٣٠، ١١١٨،

م	العلم	رقم الصفحة
		١١١٩، ١٢١٤، ١٢١٩، ١٢٣٧.
٢٥	حسَّان بن ثابت	١٢٣٦.
٢٦	الحسن بن علي	٧٧٦.
٢٧	حمزة	٩١٦، ١١٨٥.
٢٨	حُمَيْد بن ثور	٦٣٩.
	حرف الخاء	
٢٩	ابن خروف	١١٧٩.
٣٠	ابن الخشّاب	٨٥٢، ٨٨٨.
٣١	خطام المجاشعي	٦٧٨.
٣٢	الخليل بن أحمد	٧٥٤، ٨٤٣، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠٢، ٩٦٢، ٩٦٥، ٩٨٧، ٩٩٤، ١٠٥٠، ١٠٥٢، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٣٩، ١١٥٥، ١١٥٨، ١١٥٩، ١٢٣٦.
٣٣	الخنساء	٨٧٤.
	حرف الدال	
٣٤	ابن دُرَيْد	٧٤٣.
٣٥	ابن الدهَّان	١٠٨٤.
	حرف الذال	
٣٦	ذو الإصبع	٧٠٨.
٣٧	أبو ذؤيب	٦٧٦، ٦٩٨.
٣٨	ذو الرمة	٨٠٤، ١١٠٣، ١١١٠، ١١٣٧.

م	العلم	رقم الصفحة
	حرف الراء	
٣٩	الربيع بن ضبع	١١٨٤.
٤٠	الرُمَّاني	١٧٤، ٦٨٧، ٧٨٢، ٨٠٧، ٨٣٢، ٨٨٣، ١٠١٢، ١٠٩٩، ١١١٨
٤١	الرياشي	٩٣٧.
	حرف الزاي	
٤٢	الزجاج	١٠٠٧، ١٠١١، ١٠٦٦، ١١٨٦، ١٢٥٢.
٤٣	الزجاجي	٧٣٢.
٤٤	الزمخشري	٦٧٧، ٧٠٦، ٧١٠، ٧١٧، ٧٢١، ٧٢٧، ٧٤٤، ٧٥٣، ٧٦٣،٧٩٩، ٨٠٦، ٨١٣، ٨٢٣، ٨٤٦، ٨٦٢، ٨٧١، ٩٠٣، ٩١١، ٩١٤، ٩٦١، ٩٨٠، ١٠٠٧، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠٤٧، ١٠٥٢، ١٠٧٦، ١٠٩٩، ١١١٣، ١١٢٨، ١١٣٦.
٤٥	أبو زيد	٦٤١، ٦٥٣، ٦٦٨،٦٧٠، ٦٨٢، ٨٣٨، ٨٤٢، ٩٣٤، ٩٤٣، ٩٥٨، ١٢٠٣، ١٢٥٢، ١٢٦١.
	حرف السين	
٤٦	السخاوي	٦٦٤، ٦٨٣، ٦٩٣، ٧٢٤، ٧٢٧، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٤١، ٧٥٩، ٧٦٢،٧٦٤، ٨٠٠، ٩٢٦، ٩٥١،

م	العلم	رقم الصفحة
		٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٦، ١٠٠٢، ١٠٢٢، ١٠٢٩، ١٠٤٢، ١٠٦٣، ١٠٨١، ١١١٨، ١١٤٨، ١١٥٠، ١٢٠٤، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢١٥، ١٢٢١.
٤٧	سُحَيْم بن وَثِيل	٧٠٧.
٤٨	ابن السَرَّاج	٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٨، ٧١١، ٧١٣، ٧١٦، ٧٢١، ٧٢٤، ٧٦٤، ٧٧٨، ٧٨٤، ٧٩٣، ٨٤٠، ٨٥٧، ١٠٠٩، ١٠٣١، ١٠٤٠.
٤٩	ابن السَكِّيت	٩٣٨، ٩٨١.
٥٠	سلمى بن ربيعة	٩١٩.
٥١	سيبويه	٦٤٥، ٦٤٨، ٦٦١، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٩٤، ٧٠٢، ٧١٥، ٦٢٣، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٣٢، ٧٣٥، ٧٣٩، ٧٤١، ٧٤٧، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٤، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢،٧٦٣، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٨٤، ٧٩٣، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٤، ٨١١، ٨١٣، ٨١٤، ٨٣٧، ٨٤١، ٨٤٦، ٨٤٨، ٨٥٠، ٨٦٢، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٩٤، ٨٩٧، ٩٠١، ٩٠٦، ٩١٠، ٩١٢، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣٥، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٥١،

م	العلم	رقم الصفحة
		٩٥٣، ٩٥٤، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٧٣، ٩٧٥، ٩٩٤، ٩٩٧، ١٠٠٣، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٧، ١٠٢٢، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٩، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٤٢، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٥٠، ١٠٥٢، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٤، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٥، ١٠٨١، ١٠٨٦، ١٠٨٨، ١٠٩٣، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٨، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٣٣، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٩، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٨١، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢٢٨،١٢٢٠، ١٢٣٤، ١٢٤٤، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٣، ١٢٥٥، ١٢٥٦.
٥٢	السيرافي	٦٥٧، ٦٦١، ٦٧٦، ٦٧٨، ٦٨٩، ٧٢٧، ٨٤٦، ٨٥٦، ٨٧١، ٨٩٧، ٩١٠، ٩٣٠، ١٠٠٧، ١١٤٤، ١٢١٧، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٤٥.

م	العلم	رقم الصفحة
	حرف الشين	
٥٣	شميت بن زنباع	١٢٤٣.
٥٤	الشنْفَرَى	٦٨٦، ٧٤٣.
٥٥	الشيباني	٦٤١
	حرف الصاد	
٥٦	الصمة بن عبد الله القشيري	٧٠٧.
	حرف العين	
٥٧	عائشة	٦٤٣، ٧٢٥، ٨٨٢.
٥٨	العبدي	٩٤٩، ٩٥٥، ٩٧٦.
٥٩	ابن عامر	٩١٦.
٦٠	عامر بن جؤين الطائي	٨٧٣.
٦١	عبد القاهر الجرجاني	٦٨٣، ٨٨١، ٨٩٥، ٨٩٦، ٩١٤، ٩١٧، ٩٢١، ٩٧٠، ١٢٥٢.
٦٢	عبد الله بن الحجاج	٧١٨.
٦٣	عبد الله بن مسعود	٦٧٣.
٦٤	أبو عُبَيدَة	٧١٦، ٧٢٦، ٧٣٠، ٩٧٠.
٦٥	أبو عُبَيْد	٦٧١، ٨٩٥، ١١٤٤.
٦٦	علي بن بَدَّال	٦٦٦.
٦٧	أبو علي الفارسي	٦٦٠، ٦٦١، ٦٨٢، ٧٠٦، ٧٦٤، ٨٠٨، ٨١٥، ٨٢٩، ٨٨٨، ٨٩١، ٨٩٥، ٩١٤، ٩٤٦، ٩٥٢، ٩٦٩، ٩٧٩، ١٠٣٠، ١٠٤١، ١٠٧٤، ١٢٢٧.
٦٨	أبو العلاء	٧٨٢.

م	العلم	رقم الصفحة
٦٩	عمر بن الخطاب	٦٤٣.
٧٠	أبو عمرو بن العلاء	٨٣٣، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١١٤٠.
٧١	عنترة ابن شداد	٧٦١، ١١٧٩.
٧٢	عيسى بن عمر الثقفي	١٠٢١.
٧٣	عيينة بن الحرث	٧٨٧.
	حرف الفاء	
٧٤	الفراء	٦٧٦، ٦٧٧، ٧٦٩، ٧٧٧، ٨٠٨، ٨٢٨، ٨٤٢، ٨٨٦، ٩٢٦، ٩٦٥، ٩٦٧، ١٠٣٩، ١٠٥٨، ١١٢٢، ١١٨٣، ١٢١٣، ١٢٣٤، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣.
٧٥	الفرزدق	٧٨٨، ١١٠٣، ١١٨٢.
	حرف القاف	
٧٦	قطرب	٦٤٠
	حرف الكاف	
٧٧	كُراع النمل (علي بن الحسن الهُنائي)	٧٣٣
٧٨	الكسائي	٦٥٥، ٦٦٢، ٩١٦، ٩٦٥، ٩٦٦، ١١٨٥، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢١٣، ١٢١٩.
٧٩	الكُميت	٧٤٤
٨٠	ابن كيسان	٧٩٥، ١١٧٨، ١٢١٢.
	حرف اللام	
٨١	لبيد بن ربيعة	٩٨٣

م	العلم	رقم الصفحة
	حرف الميم	
٨٢	المازني	٦٦١، ٨٣٨، ٩١٨، ١٠٣٨، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٢٢١
٨٣	المبرد	٦٦١،٧٠٦، ٧٨٣،٨٦٦، ٨٦٨، ٨٧١، ٨٩٦، ١٠١١، ١٠٢٥، ١٠٣٦، ١٠٦٧، ١٠٨٢، ١٠٨٥، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٩، ١١٣٤، ١٢٢٠، ١٢٣٤.
٨٤	المتنبي	٨٨٥.
٨٥	المخبل	٧٤٣.
٨٦	مرة بن محكان التميمي	١٢٣٨.
٨٧	مغيرة الضبي	٨٧٦.
٨٨	ابن مقبل	١٠٧٨.
	حرف النون	
٨٩	النابغة (زياد بن معاوية)	٩٧٢
٩٠	أبو النجم العجلي (الفضل بن قدامة)	٦٧٢
	حرف الواو	
٩١	ابن ولَّاد	١٢٢٣، ١٢٣٤، ١٢٣٦
	حرف الياء	
٩٢	ابن يعيش	٦٦٤، ٦٦٧، ٦٩٣، ٧٠٦، ٧١٧، ٧٤٧، ٧٦١، ٧٦٤، ٧٨٤، ٨٠١، ٨٦٩، ٨٨٣، ٨٩٠، ٩٠٤، ٩١٥، ٩١٧، ٩٢٢، ٩٦٨، ٩٩٣، ١٠٠٨،

م	العلم	رقم الصفحة
		١٠٢٥، ١٠٢٩، ١٠٦٧، ١١١٥، ١١٣٣، ١٢١١.
٩٣	أبو يوسف	٩٠٩
٩٤	يونس	٦٨٠، ٧١٥، ٧٤٧، ٨٣٩، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٧٤، ١٠٢٦، ١١٠٠، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٢٢، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨.

٧- فهرس الأعلام المترجم لها في قسم الدراسة

م	العلم	رقم الصفحة
١	إبراهيم مصطفى	٢٤٣
٢	الإربلي	٣٤٤، ٥١٧
٣	الأُبَّذِي	٤٩٦
٤	أُبَيّ بن كعب	٣٥٣
٥	ابن أبي الربيع	٣٢٢، ٥١٦
٦	ابن أبي العافية	٢٥٨
٧	الأخفش الأصغر	٣٢٦
٨	الأعلم الشنتمري	٣٣٠
٩	الباقولي	٦٠٦
١٠	ابن جابر	٤٦١
١١	الجزولي	٢٦، ٢٣٠
١٢	الجليس الدينوري	٤٦٥
١٣	ابن جمعة الموصلي	٥٠٨
١٤	أبو حيان	٣١٩
١٥	خالد الأزهري	٣٢١
١٦	الخضري	٥١٥
١٧	الدماميني	٣٢١
١٨	الربعي	٢٥٦
١٩	الرضي	٣٧٣
٢٠	السلسيلي	٤٣٤
٢١	السُّهَيْلي	٢٦٠
٢٢	السيوطي	٣٢٢

م	العلم	رقم الصفحة
٢٣	ابن الشجري	٣١٧
٢٤	شرف الدين الدمياطي	٢٠
٢٥	الشلوبين	٣١٧
٢٦	ابن الصَّائِغ	٥٠٩
٢٧	الصَّيْمَرِي	٢٧٧
٢٨	ابن الضائع	٥٠٤
٢٩	ابن طاهر الإشبيلي	٢٣٠
٣٠	ابن طَبَرْزَد	١٧
٣١	ابن الطراوة	٣٢٢
٣٢	الطيبي	٣٧٣
٣٣	عباس حسن	٢٤٤
٣٤	الحافظ عبد المؤمن	١٦
٣٥	ابن عجيبة	٣٧١
٣٦	ابن عصفور	٣٢٠
٣٧	الفاكهي	٢٢٩
٣٨	الفزاري	٥٩٢
٣٩	ابن فلاح	٥٠٨
٤٠	القرافي	٤٩٤
٤١	ابن كثير	٥٢٧
٤٢	الكمال الضرير	١٩
٤٣	الكِيشِي	٤٦٠
٤٤	ابن اللَّتِّي	١٩
٤٥	المالقي	٣٢١
٤٦	ابن مالك	١٩

م	العلم	رقم الصفحة
٤٧	الشيخ محمد الخضر حسين	١٨٠
٤٨	المرادي	٣١٩
٤٩	ابن مضاء	٢٧٨
٥٠	المطرزي	٢٦
٥١	ابن معط	٢٧
٥٢	المقريزي	١٤
٥٣	مكي القيسي	٥٣٠
٥٤	ابن مَلكون	٤٣٤
٥٥	ابن النحَّاس	١٦
٥٦	هارون	٥٤١
٥٧	هشام بن معاوية الضرير	٢٥٤
٥٨	ابن هشام الأنصاري	٣١٩
٥٩	ابن هشام الخضراوي	٦٠٢
٦٠	ابن الوَرَّاق	٤٦٥

٨- فهرس الكتب الواردة في التحقيق

م	اسم الكتاب	مؤلفه	رقم الصفحة
١	الإغفال	أبو علي الفارسي	٨١٥
٢	الإنصاف	أبو البركات الأنباري	٨٠٧
٣	التخمير	الخوارزمي	٨٧٤، ٨٨١، ١٠٢٢، ١٠٤٨، ١٠٨٤
٤	تفسير الثعلبي	الثعلبي	٨٧٥
٥	التكملة	أبو علي الفارسي	٦٦١، ٩١٤، ٩٧٩.
٦	الحماسة	أبو تمام	٧٧٥، ٩٠٠، ١٢٣٨
٧	حواشي الزمخشري على المفصل	الزمخشري	٨٧١
٨	شرح المفصل	ابن يعيش	٧١٧، ٧٤٧، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٢٦، ١٢١١
٩	شرح المفصل	السخاوي	٨٠١
١٠	الشيرازيات	أبو علي الفارسي	١١٢٧
١١	الصحاح	الجوهري	٨٨١، ٩٧٤
١٢	كتاب سيبويه	سيبويه	١٠٢٩، ١١٨٤
١٣	الكشاف	الزمخشري	١١٩٨
١٤	المجتنى	ابن دُرَيْد	٦٦٦
١٥	معاني الحروف	ابن برهان	١٠٨٤

٩- فهرس الجماعات والقبائل الواردة في التحقيق

م	الجماعات والقبائل	رقم الصفحة
١	الأحاوص	٧٤١، ٨٠٠
٢	أصحاب الحديث	٩٥٩
٣	العَبَلَات	٧٤١
٤	أهل الحجاز	١١٤٧، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١٢٥٨
٥	البصريون	٦٧٧، ٨٠٧، ٨٢٣، ٩١١، ٩١٢، ٩٨١، ١٠٠١، ١٠٢٥، ١٢٣٠.
٦	البصرية	٨٩٣
٧	بعض القراء	٧٣٢، ١١٧٣
٨	بعض اللغويين	١٠٠٧
٩	البغداديون	١٢٠٤
١٠	تميم	٧٣٦، ٧٣٩، ٧٦٠، ٩٢٦، ٩٣٢، ١١٩٤، ١١٩٦، ١٢٥٨
١١	ثقيف	١١٤٩
١٢	الجماعة من الأعيار	١١١٣
١٣	الزبيرية	٨٩٥
١٤	الكوفية	٨٩٥
١٥	الكوفيون	٦٤٦، ٦٥٧، ٦٧٧،

م	الجماعات والقبائل	رقم الصفحة
		٧٨٣، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨٢٤، ٨٥٦، ٨٦٥، ٨٩٨، ٩١٢، ٩٣٠، ٩٨١، ٩٨٣، ١٠٦٢، ١٢٠٤، ١٢١٧، ١٢١٩.
١٦	قريش	٧٤١
١٧	المروانية	٨٩٥
١٨	المسامع	١١٤١
١٩	المهالبة	٨٨٧، ١١٤١
٢٠	هذيل	٧٣٦، ٧٤٠، ٧٤٤
٢١	النحاة	٨٠٩، ٨٢٣، ٨٤١، ٨٥٦، ٩٦٦، ١٠٩٩، ١٢٤١

١٠- فهرس الأماكن والبلدان

م	المكان	رقم الصفحة
١	أزد شنوءة	١٠٨٥
٢	البحرين	١١٤٩
٣	البصرة	١٠٧٣، ١٠٧٦، ١١٤٧
٤	بعلبك	١٠٥٦
٥	بهراء	١١٥٣
٦	رام هرمز	١١٣٢
٧	روحاء	١١٥٣
٨	زَبينَة	١١٥٢
٩	بنو جروة	١١٠٧
١٠	جُهَينة	١٠٨٦
١١	بنو جذيمة	١١٥٢
١٢	جلولاء	١١٥٣
١٣	حروراء	١١٥٣
١٤	حضرموت	١٠٥٦
١٥	خراسان	١١٥٢
١٦	خريبة	١١٥٣
١٧	خزاعة	١١٥١
١٨	الدهناء	٩٣٢
١٩	دمشق	٩٣٦
٢٠	سَلِيمة الأزد	١١٥٤
٢١	بنو سُلَيْم	٦٦٦
٢٢	صنعاء	١١٥٠
٢٣	ضَرِيَّة	١٠٩١

م	المكان	رقم الصفحة
٢٤	بنو عبيدة	١١٥٢
٢٥	عُقَيْلَة	١٠٨٦
٢٦	عُمَيْرة	١٠٨٦
٢٧	عَميرة كلب	١١٥٤
٢٨	غطفان	١٠٩١
٢٩	قنسرين	١٠٧٧
٣٠	مصر	١٠٧٣
٣١	نصيبين	١٠٧٧
٣٢	هاشم	١٠٧٣
٣٣	يبرين	١٠٧٧

١١- ثبت المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الرسائل العلمية

م	الكتاب
١	بغية العارف على رسالة الوظائف، لبرهان الدين الزبيري العوامي القرشي المتوفى سنة ٩٩١هـ ، القسم الثاني من الحال إلى اسم التفضيل تحقيق ودراسة وإعداد/ عبد الله بن عبد الرحمن أكنبي، إشراف أ.د/ محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م (رسالة ماجستير).
٢	ابن القطاع وأثره في الدراسات الصرفية مع تحقيق كتابه أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، دراسة وتحقيق: أحمد محمد عبدالدايم ، اشراف محمد بدوي المختون ، عبدالرحمن السيد- تاريخ النشر: ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠ م- رسالة (دكتوراه) - جامعة القاهرة ، ١٤٠٠ هـ .
٣	اختيارات الصَّيْمَرِي النحوية في كتاب التَّبصِرة والتذكرة- إعداد: صالح محمد قابل العتيبي- إشراف: الأستاذ الدكتور/ علي محمد النوري- رسالة ماجستير بجامعة أم القرى- ١٤٢٩هـ.
٤	تحقيق ودراسة الجزء الثالث من المفضل شرح المفصل، لعلم الدين السخاوي- إعداد: يوسف محمد محمود عبد الغني- إشراف: الأستاذ الدكتور/ السيد سعيد شرف الدين- رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة (١٤٠١هـ- ١٩٨١م) - محفوظة برقم ١٦٧٠.
٥	شرح ألفية ابن مالك، لابن هانئ اللخمي الغرناطي الأندلسي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق ودراسة: أ/ أحمد بن محمد بن أحمد بن محجوب، إشراف: أ.د/ سليمان بن إبراهيم العايد، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية- جامعة أمّ القرى (١٤١٤هـ – ١٩٩٤م).
٦	شرح الأصول في النحو، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)

م	الكتاب
	من أول باب التثنية إلى باب المصادر، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، تحقيق: نصار محمد حميد الدين، اشراف: الأستاذ الدكتور/محسن بن سالم العميري- ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٧	شرح جمل الزجاجي، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي (المتوفى سنة ٧١٦هـ) تحقيق ودراسة.(رسالة ماجستير) إعداد/ حمود بن عتيق بن راضي – إشراف د/ سعد بن حمدان الغامدي- جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
٨	شرح كتاب سيبويه، للرماني، المجلد الأول- تحقيق ودراسة الباحث: محمد إبراهيم يوسف شيبة- رسالة دكتوراه- جامعة أم القرى ١٤١٥هـ.
٩	شرح المفصل لمحمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون (ت ٦٤٩هـ) من أول الكتاب إلى نهاية فصل الأسماء المضافة إضافة معنوية، تحقيق ودراسة: د/ محمد السيد عبده علي علي قياسه، إشراف: أ.د/ عادل محمد الطنطاوي، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالمنصورة (١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م).
ثالثًا: المصادر والمراجع	
١٠	ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي- تحقيق: د. طارق الجنابي- الطبعة الأولى- عالم الكتب- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
١١	أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى ٥١٥ هـ)- تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم- دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة- ١٩٩٩ م.
١٢	أبو ذؤيب الهذلي، حياته وشعره- تحقيق: نوره الشملان- عمادة شئون المكتبات- جامعة الرياض- الرياض- ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
١٣	إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد بن أحمد

م	الكتاب
	بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)- تحقيق: أنس مهرة – دار الكتب العلمية – لبنان – الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.
١٤	إحياء النحو للدكتور إبراهيم مصطفى-دار الكتاب الإسلامي القاهرة ط٢/ ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
١٥	أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)- المحقق: محمد الدالي- الناشر: مؤسسة الرسالة
١٦	ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (المتوفى ٧٤٩هـ) – تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة : د. رمضان عبد التواب- مطبعة : مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
١٧	الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي- تحقيق ودراسة د/ عبد الله علي الحسيني و د/ محسن سالم العميري – جامعة أم القرى- الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.
١٨	الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي – تحقيق: عبد المنعم الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعة الثانية ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
١٩	الاستغناء في الاستثناء للقرافي، تحقيق/ محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٢٠	أسرار العربية، لأبي البركات كمال الدين الأنباري (المتوفى ٥٧٧هـ) – تحقيق: محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٢١	اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم د/ السيد محمد عبد المقصود ، مطبعة الأمانة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٢٢	أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد بن محمد درويش، أبي

م	الكتاب
	عبد الرحمن الحوت الشافعي (المتوفى: ١٢٧٧هـ)- تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
٢٣	إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني(المتوفى ٧٤٣هـ) – تحقيق الدكتور/ عبد المجيد دياب- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٢٤	الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
٢٥	الأشباه والنظائر لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)- دار الكتب العلمية- الطبعة: الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
٢٦	الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون- دار الجيل، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
٢٧	الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)- تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض- دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.
٢٨	الأصالة والفرعية في النحو العربي / د يسرية محمد إبراهيم حسن- ط/١٩٩٦م.
٢٩	إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق د/ حمزة عبد الله النشرتي . دار الكتب العلمية . بيروت – لبنان . ط. الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٣٠	إصلاح المنطق، لابن السكيت- تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون- ط دار المعارف- بدون تاريخ.

الكتاب	م
الأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، الأصمعي- تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون- دار المعارف- القاهرة – الطبعة الثالثة- ١٣٨٧هـ.	٣١
أصول التفكير النحوي، د: علي أبو المكارم- الطبعة الأولى- دار غريب للطباعة والنشر بالقاهرة ٢٠٠٦م.	٣٢
الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – لبنان – بيرت- الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، والطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.	٣٣
أصول النحو عند ابن مالك للباحث / خالد سعد شعبان – مكتبة الآداب – القاهرة.	٣٤
أصول النحو العربي، للدكتور/ محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية – بيروت- لبنان – الطبعة الأولى١٤٠٧هـ.	٣٥
إعراب الجمل و أشباه الجمل، تأليف : الدكتور فخر الدين قباوة- طبعة : دار القلم العربي . بحلب . سوريا- الطبعة : الخامسة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.	٣٦
إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)- تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز- علم الكتب- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.	٣٧
إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس (المتوفى: ٣٣٨هـ)- تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم- منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.	٣٨
إعراب القرآن، لعلي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)- تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري- دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت- الطبعة: الرابعة - ١٤٢٠ هـ.	٣٩
إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، لمحمد راغب بن محمود بن هاشم الطبَّاخ	٤٠

الكتاب	م
الحلبي – منشورات دار القلم العربي بحلب–سوريا– حلب– الطبعة الأولى ١٣٤١هـ–١٩٢٣م.	
الأعلام، للزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)– دار العلم للملايين – الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.	٤١
الإغفال، لأبي علي الفارسي– تحقيق– د: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.	٤٢
الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي– حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) – دار القلم، دمشق – الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م ، وتحقيق د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل – مكتبة الآداب القاهرة ط. الثالثة ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.	٤٣
الإقليد شرح المفصل، لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنَدِي (المتوفى ٧٠٠هـ– ١٣٠١م)– تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود أحمد علي أبو كته الدراويش– مطبعة جامعة الإمام– الإدارة العامة للثقافة والنشر– ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.	٤٤
الألفاظ المهموزة، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)– تحقيق: مازن المبارك – دار الفكر – دمشق – الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.	٤٥
الأماكن، أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى: ٥٨٤هـ)– تحقيق: حمد بن محمد الجاسر– دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ١٤١٥ هـ.	٤٦
الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي – دار الكتب المصرية – القاهرة– الطبعة الثانية – ١٣٤٤هـ– ١٩٢٦م.	٤٧
أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب (المتوفى: ٦٤٦هـ)– دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة– دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت– ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.	٤٨

م	الكتاب
٤٩	أمالي السهيلي تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا ، المكتبة الأزهرية للتراث ٢٠٠٢م .
٥٠	أمالي ابن الشجري، لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ) - تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي، القاهرة - الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ-١٩٩١ م.
٥١	أمالي المرتضى غُرَر الفوائد ودرر القلائد، للشريف المرتضى- تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية- بدون تاريخ.
٥٢	إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٣	إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)- المكتبة العنصرية، بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
٥٤	الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعلي بن عدلان الربعي-تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن-مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
٥٥	الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢ هـ)- دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان الناشر: مؤسسة الرسالة- الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
٥٦	الانتصاف من الكشاف ،لابن المنير بأسفل تفسير الكشاف، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ .
٥٧	الأنساب، للسمعاني المروزي، أبي سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)- تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره- مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.
٥٨	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي

م	الكتاب
	البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) – المكتبة العصرية – الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٥٩	أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)- تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي- دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ
٦٠	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)- تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بدون طبعة. بدون تاريخ.
٦١	إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦هـ)- دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني- دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان–الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
٦٢	الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود- الطبعة الأولى- ١٣٨٦هـ- ١٩٦٩م.
٦٣	إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا البغدادي، عني بتصحيحه/ محمد شرف الدين، ورفعت بيلكه الكليسي- دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٦٤	الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب- تحقيق : د/ موسى بنان العليلي- وزارة الأوقاف – بغداد – ط ١٩٨٢م.
٦٥	الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تحقيق: د/ مازن المبارك – دار النفائس – بيروت – الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٦٦	البديع في علم العربية، للمؤلف: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)- تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين- الناشر: جامعة أم

م	الكتاب
	القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية– الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ
٦٧	البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)- تحقيق: صدقي محمد جميل- دار الفكر – بيروت – ١٤٢٠ هـ.
٦٨	البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (المتوفى: ١٢٢٤هـ)- المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان- الناشر: الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة- ١٤١٩ هـ.
٦٩	البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)- دار المعرفة – بيروت.
٧٠	البرهان في علوم القرآن، للزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
٧١	برنامج الوادي آشي، لمحمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي، شمس الدين، أبي عبد الله الوادي آشي الأندلسي (المتوفى: ٧٤٩هـ)- المحقق: محمد محفوظ-الناشر: دار المغرب الاسلامي – أثينا- بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٧٢	البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع- تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي- ط أولى- دار الغرب الإسلامي- بيروت – ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
٧٣	بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)- تحقيق: محمد علي النجار- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
٧٤	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

م	الكتاب
٧٥	بلاد الشام قبيل الغزو المغولي، - رسالة دكتوراه للمحاضر/علي محمد علي عودة الغامدي، بإشراف الأستاذ الدكتور/صابر محمد دياب - جامعة أم القرى- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٧٦	البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)- دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع- الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٧٧	البيان في شرح اللمع، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ، دراسة وتحقيق د/ علاء الدين حموية ، دار عمار- بدون تاريخ .
٧٨	البيان والتبيين، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبي عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)- دار ومكتبة الهلال، بيروت- ١٤٢٣ هـ.
٧٩	تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)- تحقيق: مجموعة من المحققين- دار الهداية.
٨٠	تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)- المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف- دار الغرب الإسلامي- الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
٨١	تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، الجزءان الرابع والخامس، نقلهما إلى العربية/ دكتور السيد يعقوب بكر، ودكتور/ رمضان عبد التواب- القاهرة ١٩٨٣م.
٨٢	تاريخ آداب اللغة العربية، لجورجي زيدان- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-الطبعة الأولى- ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٨٣	تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)- المحقق: الدكتور بشار عواد معروف-الناشر:

م	الكتاب
	دار الغرب الإسلامي – بيروت–الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.
٨٤	تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (المتوفى: ٤٤٢هـ)– تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو.الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة– الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
٨٥	تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن الشافعي، المعروف بابن عساكر ت ٥٧١هـ – دار البشير – دمشق.
٨٦	التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَرِيّ، من نحاة القرن الرابع– تحقيق: الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين– مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي– كلية الشريعة والدراسات الإسلامية– المملكة العربية السعودية– جامعة أم القرى– الطبعة الأولى– ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.
٨٧	التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ) – تحقيق : علي محمد البجاوي – عيسى البابي الحلبي وشركاه– بدون طبعة –بدون تاريخ.
٨٨	التبيان في تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور/ أحمد حسن كحيل– الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة– مطبعة السعادة بمصر– الطبعة الرابعة – ١٣٩٠هـ– ١٩٧٠م.
٨٩	تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري– الطبعة الثانية – ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
٩٠	تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للمؤلفين: العِراقي (٧٢٥ – ٨٠٦ هـ)، ابن السبكى (٧٢٧ – ٧٧١ هـ)، الزبيدي (١١٤٥ – ١٢٠٥ هـ) استِخرَاج: أبي عبد اللَّه مَحمُود بِن مُحَمّد الحَدّاد (١٣٧٤ هـ)– دار العاصمة للنشر – الرياض– الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.

م	الكتاب
٩١	تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد- للمؤلف: جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)- المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)- الناشر: دار الكتاب العربي- الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٩٢	تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي(ت ٧٤٥هـ) - تحقيق الدكتور/ عفيف عبد الرحمن-مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٩٣	التذكرة في القراءات الثمان، لابن غلبون أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم(ت ٣٩٩هـ) - دراسة وتحقيق/ أيمن رشدي سويد- سلسلة صول النشر (١) - رسالة ماجستير من جامعة أم القرى- ط١/ ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
٩٤	التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي - تحقيق: د. حسن هنداوي - دار القلم - دمشق- الطبعة: الأولى.
٩٥	ترشيح العلل في شرح الجمل، للخوارزمي- إعداد / عادل محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى . ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٩٦	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - مصر - دار الكتاب العربي ١٣٩٧هـ- ١٩٦٧م.
٩٧	التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (المتوفى: ٩٠٥هـ) - دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان - الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٩٨	تطور الدرس النحوي، للدكتور/ حسين عون- قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية/ معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة الدول العربية - ط/١٩٧٠م.
٩٩	التطور النحوي في اللغة العربية، لبرجشتراسر، أخرجه وعلق عليه: دكتور/ رمضان عبد التواب- القاهرة ١٩٨٢م. ومطبعة السماح- طبعها: حمد حمدي البكري سنة ١٩٢٩م.

الكتاب	م
التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني – دار احياء التراث العربي– بيروت– ط١ – ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.	١٠٠
تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ – ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ – ١٤٢٤ م)– تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى– أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة– الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.	١٠١
التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي– تحقيق وتعليق/ الدكتور عوض بن حمد القوزي، الأستاذ المشارك بكلية الآداب– جامعة الملك سعود– الطبعة الأولى ١٤١٠هـ –١٩٩٠م.	١٠٢
التعليقة على المقرب، لابن النحاس– تحقيق: د: جميل عبد الله عويضة– الطبعة الأولى· وزارة الثقافة– عمان– الأردن– ٢٠٠٤م	١٠٣
تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي للدكتور/ سيف بن عبد الرحمن العريفي– كلية اللغة العربية– جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية – مجلة جامعة الإمام (العدد ٤٢) – ربيع الآخر ١٤٢٤هـ.	١٠٤
تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر ابن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)– تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش– دار الكتب المصرية – القاهرة– الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.	١٠٥
تقريب المقرب، لأبي حيان تحقيق د/عفيفي عبد الرحمن ، دار الميرة ط. الأولى ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.	١٠٦
التكملة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان – عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م .	١٠٧
التَّلْخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل	١٠٨

م	الكتاب
	بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)- عني بتَحقيقِهِ: الدكتور عزة حسن- دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق- الطبعة: الثانية، ١٩٩٦ م.
١٠٩	التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين- الطبعة الأولى- مطبعة العاني- بغداد- ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.
١١٠	التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧ هـ)- تحقيق: دار الكتب والوثائق القومية – مركز تحقيق التراث- مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة- الطبعة: الثانية ٢٠٠٠م.
١١١	التنبيهات، لعلي بن حمزة – تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، العضو بمجمعي دمشق ومصر، والأستاذ بجامعات عليكرة وكراجي وبنجاب- الطبعة الثالثة- دار المعارف – ٢٠٠٩م.
١١٢	تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)- مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة الأولى، ١٣٢٦.
١١٣	تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)- تحقيق: د. بشار عواد معروف- مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.
١١٤	تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)- تحقيق: محمد عوض مرعب- دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
١١٥	تهذيب الوسيط في النحو، لابن يعيش الصنعاني، تحقيق/ فخر سليمان قدارة- دار الجيل- بيروت- ط ١/ ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
١١٦	توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز- دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي

م	الكتاب
	محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية- الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
١١٧	توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)- شرح وتحقيق : د/عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر - مكتبة الكليات الأزهرية- الطبعة الثانية.
١١٨	التوطئة، لأبي علي الشلوبين- تحقيق: الأستاذ/ يوسف أحمد المطوع- دار التراث العربي- القاهرة- بدون تاريخ.
١١٩	الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)- طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية- تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية- دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند- الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣.
١٢٠	ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني- تحقيق/ محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام- القاهرة- دار المعارف- الطبعة الثالثة- ١٩٥٦م.
١٢١	ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري الملقب بـ (الجليس)، تحقيق: د/ محمد بن خالد الفاضل- مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية- ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
١٢٢	ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف- القاهرة - مصر.
١٢٣	جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)- المحقق: أحمد محمد شاكر

م	الكتاب
	مؤسسة الرسالة–الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
١٢٤	جامع الدروس العربية، للغلاييني، المكتبة العصرية – بيروت– صيدا– ط١/ ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.
١٢٥	الجامع الصغير في النحو لابن هشام الأنصاري النحوي (ت ٧٦١هـ)– تحقيق: أحمد محمود الهرميل– مكتبة الخانجي – القاهرة– ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
١٢٦	الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)– تحقيق: د. فخر الدين قباوة– الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
١٢٧	جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (المتوفى: ١٧٠هـ) – حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي – نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٢٨	جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)– تحقيق: لجنة من العلماء– دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
١٢٩	جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ) المحقق: رمزي منير بعلبكي– دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
١٣٠	الجنى الداني في حروف المعاني، صنعه الحسن بن قاسم المرادي – تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل – منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
١٣١	جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإربلي – تحقيق: الأستاذ الدكتور/ حامد أحمد نيل– مطبعة السعادة– ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣. وتحقيق: إميل بديع يعقوب– دار النفائس– الطبعة الأولى– ١٤١٢هـ– ١٩٩١م.
١٣٢	حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – مكتب البحوث والدراسات– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت – لبنان – الطبعة الأولى

م	الكتاب
	١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١٣٣	حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام- ضبط وتصحيح / عبد السلام محمد أمين- دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط. الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
١٣٤	حاشية الدماميني على مغني اللبيب لابن هشام المسماة بـ (الشرح الصغير) ضمن مخطوط المنصف للشمني مطبعة محمد أفندي مصطفى ، مخطوط بدار الهيئة العامة للكتاب تحت رقم (٧٨٠).
١٣٥	حاشية الشيخ يس العليمي الحمصي على ألفية ابن مالك، وبهامشها شرح الكافية لابن مالك–المطبعة المولوية بفاس العليا المحمية.
١٣٦	حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح على التوضيح – دار الفكر – بدون تاريخ.
١٣٧	حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) – دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
١٣٨	حاشية الفرح النامي على ملا الجامي، للشيخ العارف نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت ٨٩٨هـ)- تقديم: مجلس المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية)- مكتبة المدينة للطبع والنشر والتوزيع- كراتشي- باكستان.
١٣٩	حجة القراءات، لأبي زرعة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ) – تحقيق: سعيد الأفغاني – دار الرسالة – بدون طبعة- بدون تاريخ.
١٤٠	الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، (المتوفى: ٣٧٠هـ)- تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.
١٤١	الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (المتوفى: ٣٧٧هـ)- تحقيق: بدر الدين قهوجي، و بشير جويجابي ، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدقاق. دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت – الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

م	الكتاب
١٤٢	الحدود في علم النحو، لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذي، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: ٨٦٠هـ) – تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
١٤٣	حروف المعاني والصفات، للزجاجي (المتوفى: ٣٣٧هـ). تحقيق: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة – بيروت– الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.
١٤٤	حسن الصحابة في شرح أشعار الصحابة، لجابي زاده علي فهمي – مطبعة روشن – ١٣٢٤هـ.
١٤٥	الحلل في شرح أبيات الجمل، للبطليوسي– دراسة وتحقيق د/ مصطفى إمام –مكتبة المتنبي – الطبعة: الأولى ١٩٧٩م.
١٤٦	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)– السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .
١٤٧	الحماسة الشجرية لهبة الله بن علي بن حمزة الشجري– تحقيق/ عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي– دمشق– منشورات وزارة الثقافة– ١٩٧٠م– ومطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد– ١٣٤٥هـ.
١٤٨	حواشي المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري– تحقيق الدكتور/ بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن– ١٤٣٨هـ– ٢٠١٦م.
١٤٩	الحيوان–للمؤلف: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبي عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)– دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.
١٥٠	الخاطريات لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ– تحقيق علي ذو الفقار شاكر– دار الغرب الإسلامي– بيروت ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م .
١٥١	خزانة الأدب ولب لسان العرب تأليف د/ عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح

م	الكتاب
	الشيخ عبد السلام محمد هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م. وطبعة مكتبة الخانجي، القاهرة –الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
١٥٢	الخصائص لابن جني – حققه محمد علي النجار– الهيئة المصرية العامة للكتاب– الطبعة الثانية –١٩٩٩م.
١٥٣	خصائص لهجتي تميم وقريش، للأستاذ الدكتور/ الموافي الرفاعي البيلي – مطبعة الشروق بالراهبين– الطبعة الثانية – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
١٥٤	خصائص النظم في «خصائص العربية» لأبي الفتح عثمان بن جني، للمؤلف: حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق الجناجيُ رئيس قسم البلاغة بجامعة الأزهر (المتوفى: ١٤٢٩ هـ)– دار الطباعة المحمدية القاهرة – مصر– الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
١٥٥	خطط الشام، لمحمد كرد علي– مكتبة النوري– دمشق– الطبعة الثانية – بدون تاريخ.
١٥٦	خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير ابن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ)– تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة – مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر – حلب / بيروت– الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ.
١٥٧	الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للشنقيطي– وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود– الطبعة: الأولى– دار الكتب العلمية– ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م.
١٥٨	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)– تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط– دار القلم، دمشق.
١٥٩	درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري (المتوفى: ٥١٦هـ)– تحقيق: عرفات مطرجي– مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت– الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/

الكتاب	م
١٩٩٨م.	
دُرَر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة للمقريزي- دراسة وتحقيق الدكتور محمد كمال الدين عز الدين علي – عالم الكتب- الطبعة الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.	١٦٠
دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تعليق محمود محمد شاكر- مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.	١٦١
الدلائل في غريب الحديث، لقاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبي محمد (المتوفى: ٣٠٢هـ)- تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص- مكتبة العبيكان، الرياض- الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.	١٦٢
الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي (ت ٧٩٩هـ)- دراسة وتحقيق مأمون بن محي الدين الجنان – دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.	١٦٣
ديوان إبراهيم بن هرمة- تحقيق: محمد جبار المعيبد- مكتبة الأندلس- بغداد- ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.	١٦٤
ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس- شرح وتعليق : الدكتور محمد حسين، أستاذ الأدب العربي المساعد بجامعة فاروق- الناشر : مكتبة الآداب بالجماميز- المطبعة النموذجية.	١٦٥
ديوان أبي دهبل الجمحي، رواية أبي عمر الشيباني، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء النجف- العراق- ط ١، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م. وطبعة أخرى بتحقيق عبد العظيم عبد المحسن- بغداد ١٩٧٢.	١٦٦
ديوان أبي الطيب المتنبي – دار بيروت للطباعة والنشر – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.	١٦٧
ديوان امرئ القيس، بشرح أبي سعيد السُكَّري (المتوفى ٢٧٥هـ) - تحقيق :	١٦٨

م	الكتاب
	د/ أنور عليان أبو سويلم، ود/ محمد علي الشوابكة- مركز زايد للتراث والتاريخ- الإمارات العربية- العين- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٦٩	ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي، ضبطه وصححه: الأستاذ/ مصطفى عبد الشافي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الخامسة- ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
١٧٠	ديوان الأحوص الأنصاري- جمعه وحققه: عادل سليمان جمال- قدم له: الدكتور/ شوقي ضيف- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الثانية-١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
١٧١	ديوان أمية بن أبي الصلت- جمع وتحقيق ودراسة عبد الحفيظ السطلي- المطبعة التعاونية- دمشق ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
١٧٢	ديوان بشار بن برد ، شرحه وقدم له: محمد مهدي ناصر الدين- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
١٧٣	ديوان الثعالبي، أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٢٩هـ)- دراسة وتحقيق: د محمود عبد الله الجادر-دار الشؤون الثقافية العامة- العراق- بغداد- الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
١٧٤	ديوان جرير بن عطية الخَطَفِي- جمعه وعلق عليه: مهدي ناصر- ط دار الكتب العلمية- بدون تاريخ.
١٧٥	ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري- شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له: الأستاذ عبد الله مهنَّا- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الثانية- ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
١٧٦	ديوان حُمَيْد بن ثور الهلالي- جمع وتحقيق: محمد شفيق البيطار- ط الأولى – أبو ظبي للثقافة والتراث – دار الكتب الوطنية ٢٠١٠م.
١٧٧	ديوان الرَّاعِي النُّمَيْرِيّ- جمعه وحققه: راينهرت فايبرت-دار النشر: فرانتس شتاينر- بيروت – لبنان- ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.

الكتاب	م
ديوان ذي الإصبع العداوني حرثان بن محرث (توفي نحو سنة ٢٢ أو ٢٥ قبل الهجرة) – جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نائف الدليمي ، وخط أشعاره: يوسف ذنون – مطبعة الجمهور – الموصل ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.	١٧٨
ديوان ذي الرمة: (غيلان بن عقبة الفدوس ت ١١٧هـ) شرح الإمام أبي ناصر الباهلي صاحب الأصمعي، رواية أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له: عبد القدوس أبو صالح- دمشق- مطبعة طربين- ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.	١٧٩
ديوان الشنفرَى (ت نحو ٧٠ ق.هـ) – جمعه وحققه وشرحه: الدكتور/ اميل بديع يعقوب- دار الكتاب العربي- بيروت- ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.	١٨٠
ديوان طَرَفَة بن العبد-اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي- دار المعرفة- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى- ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.	١٨١
ديوان طُفَيل الغنوي شرح الأصمعي- تحقيق: حسَّان فلاح أوغلي- دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٧م.	١٨٢
ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري- تحقيق د/ محمد حسن باجودة، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة -١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م.	١٨٣
ديوان عُبَيْد بن الأبرص-شرح: أشرف أحمد عَدرَة- دار الكتاب العربي- بيروت-الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.	١٨٤
ديوان عمرو بن أحمر الباهلي- جمعه وحققه: الدكتور/ حسين عَطْوان- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.	١٨٥
ديوان عنترة بن شداد العبسي، طبعة رابعة برخصة مجلس معارف ولاية بيروت الجليلة بنفقة : خليل الخوري- مطبعة الآداب- بيروت- ١٨٩٣م.	١٨٦
ديوان الفرزدق- شرحه وضبطه وقدَّم له: الأستاذ علي فاعور- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.	١٨٧
ديوان الكُمَيْت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د/ محمد نبيل طريفي-	١٨٨

م	الكتاب
	دار صادر – بيروت– الطبعة الأولى – ٢٠٠٠م.
١٨٩	ديوان المُثَقَّب العَبْدِي، عُنِيَ بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي– معهد المخطوطات العربية– جامعة الدول العربية– ١٣٩١هـ– ١٩٧١م.
١٩٠	ديوان المخبَّل السَّعْدِي– جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي– دار صادر– بيروت.
١٩١	ديوان ابن مقبل – عني بتحقيقه: الدكتور عزة حسن– دار الشرق العربي– بيروت – لبنان– ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
١٩٢	ديوان المهلهل بن ربيعة– شرح وتعليق: طلال حرب– الدار العالمية.
١٩٣	ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج – مكتبة مصر – القاهرة.
١٩٤	ديوان النابغة الجعدي– جمعه وحققه وشرحه: الدكتور/واضح الصمد–دار صادر–بيروت– الطبعة الأولى– ١٩٩٨م.
١٩٥	ديوان النابغة الذبياني – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – القاهرة – الطبعة الثانية.
١٩٦	ديوان النمر بن تولب العكلي– جمع وشرح وتحقيق: الدكتور/ محمد نبيل طريفي– دار صادر– بيروت– الطبعة الأولى– ٢٠٠٠م.
١٩٧	ديوان الهذليين – الطبعة الثانية– مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة– ١٩٩٥م.
١٩٨	ديوان الوليد بن يزيد– جمع وترتيب: المستشرق الإيطالي ف٠ جبربالي– مصدّر بمقدمة بقلم: خليل مردم بك، عضو المجمع العلمي العربي– مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق– ١٣٥٥هـ– ١٩٣٧م.
١٩٩	ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، لجار الله الزمخشري (المتوفى ٥٨٣ هـ)– مؤسسة الأعلمي، بيروت– الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

م	الكتاب
٢٠٠	رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي – تحقيق: أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق.
٢٠١	الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، لمازن المبارك–دار الفكر– دمشق– الطبعة الثالثة– ١٩٩٥م.
٢٠٢	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)– تحقيق: علي عبد الباري عطية– دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
٢٠٣	الروض الأُنُف، لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي– دار إحياء التراث الربي– بيروت– الطبعة الأولى– ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
٢٠٤	الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري– تحقيق: د حاتم صالح الضامن– ط الثانية– دار البشائر– ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م.
٢٠٥	زُبْدَة الحَلَب من تاريخ حلب، تأليف: المولى الصاحب كمال الدين أبي القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله ابن العَديم الحلبي الحنفي المتوفى سنة(٦٦٠هـ)– وضع حواشيه/ خليل المنصور– دار الكتب العلمية– بيروت–لبنان– الطبعة الأولى ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.
٢٠٦	الزمخشري، حياته وشعره، للدكتور/ عبد الستار ضيف– عالم الكتب– ١٩٩٤م.
٢٠٧	السبعة في القراءات، لابن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ) – تحقيق: شوقي ضيف – دار المعارف – مصر – الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
٢٠٨	سر صناعة الإعراب، لابن جني – دراسة وتحقيق د/ حسن هنداوي – دار القلم – دمشق– الطبعة الثانية – ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.
٢٠٩	سر الفصاحة، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (المتوفى: ٤٦٦هـ)– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى

م	الكتاب
	١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.
٢١٠	سفر السعادة وسفير الإفادة، للمؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبي الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)- المحقق: د. محمد الدالي- تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق) الناشر: دار صادر- الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٢١١	سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ) تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط- مكتبة إرسيكا، استانبول - تركيا- ٢٠١٠ م.
٢١٢	سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)- نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان- بدون تاريخ.
٢١٣	سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
٢١٤	السنن الكبرى، للنسائي - حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي- أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط- قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي- مؤسسة الرسالة - بيروت-الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٢١٥	سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)- تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب- الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
٢١٦	سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)- دار الحديث- القاهرة- الطبعة:

م	الكتاب
	١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٢١٧	الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي – الكويت ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
٢١٨	شذا العرف في فن الصرف، للمؤلف: أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)- المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله- الناشر: مكتبة الرشد -الرياض.
٢١٩	شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبي الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)- حققه: محمود الأرناؤوط خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط- دار ابن كثير، دمشق – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
٢٢٠	شرح أشعار الهذليين، صنعة: أبي سعيد السُكَّري، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر- مكتبة دار العروبة – مطبعة المدني – دار التراث.
٢٢١	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) – دار الكتب العلمية بيروت- لبنان -الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.
٢٢٢	شرح ألفية ابن مالك للأندلسي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي الأندلسي، علق عليه وحققه وضبطه د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد محمد، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٢٢٣	شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم- تحقيق: د. عبد الرحمن السيد محمد عبد الحميد- دار الجيل- بيروت.
٢٢٤	شرح ألفية ابن مالك المسمى: (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)، لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٧٤٩ هـ)- تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال- مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية

م	الكتاب
	السعودية- الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٢٢٥	شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلي- تحقيق د/علي موسى الشوملي- الناشر مكتبة الخريجي الرياض- مكتبة المساعد- القصيم- الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٢٢٦	شرح التحفة الوردية، لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن عمر بن الوردي ، دراسة وتحقيق د/ عبد الله علي الشلال مكتبة الرشد الرياض ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٢٢٧	شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. جابر السيد مبارك، وآخرين- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية - الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
٢٢٨	شرح التسهيل، لابن مالك- تحقيق أ. عبد الرحمن سيد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٢٢٩	شرح التسهيل، للمرادي-القسم النحوي- تحقيق ودراسة : محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد - مكتبة الإيمان - المنصورة - الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
٢٣٠	شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ)- المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي- الناشر: مكتبة الرشد الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٢٣١	شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إيّاز (المتوفى: ٦٨١ هـ)- تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر - أ. د. هلال ناجي المحامي- الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن- الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٢٣٢	شرح جمل الزجاجي، لابن خروف- تحقيق: د: سلوى محمد عمر عرب-

م	الكتاب
	طبعة جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.
٢٣٣	شرح جمل الزجاجي لابن عصفور- تحقيق د/ صاحب أبو جناح – عالم الكتب- الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٢٣٤	شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور- تحقيق الشغار- مراجعة: اميل بديع يعقوب.
٢٣٥	شرح جمل الزجاجي، لابن هشام – دراسة وتحقيق د/ علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب – ط. الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
٢٣٦	شرح الحدود النحوية، لعبد الله بن أحمد الفاكهي- دراسة وتحقيق د. زكي فهمي الألوسي- وزارة التعليم العالي/جامعة بغداد/دار الحكمة/بدون تاريخ.
٢٣٧	شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، للمؤلف: أبي زكريا الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)- كتب حواشيه: غريد الشيخ – منشورات محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان- الطبعة الأولى-١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٢٣٨	شرح ديوان الحماسة، لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ)- المحقق: غريد الشيخ- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
٢٣٩	شرح ديوان الفرزدق- ضبط معانيه وشروحه وأكمله: إيليا الحاوي- دار الكتاب اللبناني- بيروت مكتبة المدرسة- الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
٢٤٠	شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)- المحقق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي- دار المعرفة – بيروت- بدون تاريخ.
٢٤١	شرح ديوان المتنبي، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ).
٢٤٢	شرح شافية ابن الحاجب، لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)- تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراه)- مكتبة الثقافة الدينية- الطبعة: الأولي

م	الكتاب
	١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
٢٤٣	شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣هـ، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ) - حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، ومحمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية، ومحمد محيي الدين عبد الحميد- المدرس في تخصص كلية اللغة العربية- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان- ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٢٤٤	شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري- تحقيق/ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المسمى: منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب- الطبعة السابعة- مطبعة السعادة- مصر- ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
٢٤٥	شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)- تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية - الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
٢٤٦	شرح شواهد ابن عقيل، لعبد المنعم الجرجاوي- دار إحياء الكتب العربية - القاهرة
٢٤٧	شرح شواهد المغني، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي- تصحيح وتعليق الشيخ/ محمد الشنقيطي - لجنة التراث العربي - دمشق- ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
٢٤٨	شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)- تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري- الكتاب العشرون- مطبعة العاني- بغداد- ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٢٤٩	شرح عيون الإعراب للمجاشعي حققه د/ حنا جميل حداد مكتبة المنار ط.

م	الكتاب
	الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .
٢٥٠	شرح قواعد الإعراب لابن هشام تأليف/ محمد بن مصطفى القوجوي دراسة وتحقيق/ إسماعيل إسماعيل مروه دار الفكر ط. الأولى ١٩٩٧م.
٢٥١	شرح الكافية الشافية ، لابن مالك الأندلسي – حققه: د عبد المنعم أحمد هريدي – دار مأمون للتراث، وبتحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود – منشورات محمد علي بيضون– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٢٥٢	شرح الكافية في النحو، للعلامة منصور بن فلاح اليمني ت ٦٨٠هـ تحقيقا ودراسة، رسالة دكتوراه للباحث/نصار بن محمد بن حسين حميد الدين– اشراف أ.د/ محسن بن سالم العميري– كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ١٤٢١هـ–١٤٢٢هـ.
٢٥٣	شرح كافية ابن الحاجب، لابن القواس دراسة وتحقيق د/علي الشملي ، دار الكندي – الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
٢٥٤	شرح الكافية، للرضي – دراسة وتحقيق: د/ يحيي بشير مصري – ط الأولى ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م– الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية – عمادة البحث العلمي – سلسلة نشر الرسائل الجامعية.
٢٥٥	شرح كافية ابن الحاجب، ، للشيخ عبد العزيز الموصلي – تحقيق/ د علي الشوملي– دار الكندي– الأردن– ط١/ ٢٠٠٠م.
٢٥٦	شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (المتوفى: ٣٦٨ هـ)– تحقيق: د/ رمضان عبد التواب– الهيئة المصرية العامة للكتاب، وبتحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي– دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
٢٥٧	شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري تحقيق د/صلاح رواي – ط. الثانية – د. ت .
٢٥٨	شرح اللمع لابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)– تحقيق الدكتور/ فائز فارس–

م	الكتاب
	الطبعة الأولى- الكويت- ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٢٥٩	شرح اللمع في النحو، للتبريزي- تحقيق: د/ السيد تقي الدين- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
٢٦٠	شرح اللمع لأبي الحسن الباقولي ت (٥٤٣هـ)- حققه ودرسه الدكتور/ إبراهيم بن محمدأبو عباة، وزارة التعليم العالي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٢٦١	شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ود/ رمضان عبد التواب- الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٢٦٢	شرح المفصل، لابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ) – تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م. وطبعة مكتبة المتنبي – القاهرة، بتحقيق: أحمد السيد سيد أحمد- المكتبة التوفيقية – القاهرة.
٢٦٣	شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت ٦١٧هـ) – تحقيق: الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العُثَيمين- دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان- ١٩٩٠م.
٢٦٤	شرح المقدمة الجزولية، للأُبَّذِي (ت ٦٨٠هـ)- تحقيق: سعد حمدان الغامدي- جامعة أم القرى- مكة المكرمة- ١٤٠٦هـ.
٢٦٥	شرح المقدمة الجزولية، للشلوبين- تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي- الطبعة الأولى- مكتبة الرشد- الرياض- ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٢٦٦	شرح المقدمة الكافية، لجمال الدين ابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٢٦٧	شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩ هـ)- تحقيق: خالد عبد

م	الكتاب
	الكريم– المطبعة العصرية – الكويت– الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.
٢٦٨	شرح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ– تحقيق د/ محمد أبو الفتوح شريف – ١٩٧٨م .
٢٦٩	شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي– تحقيق: د/ فاطمة راشد الراجحي– جامعة الكويت– ١٩٩٣م.
٢٧٠	شرح ملحة الإعراب، للحريري– تحقيق الدكتور/ فائز فارس – دار الأمل – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.
٢٧١	شرح لامية العرب، لعبد الله بن الحسين العكبري– تحقيق وتقديم: محمد خير الحلواني– دار الآفاق الجديدة – بيروت–الطبعة الأولى– ١٩٨٣م.
٢٧٢	شعر أبي زُبَيد الطائي– جمعه وحققه: الدكتور/ نوري حمودي القيسي– مطبعة المعارف– بغداد– ١٩٦٧م.
٢٧٣	الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)– دار الحديث– القاهرة– ١٤٢٣ هـ.
٢٧٤	شعر الجهاد في الحروب الصليبية في بلاد الشام، للدكتور/ محمد علي الهرفي– دار المعالم الثقافية– الإحساء– المملكة العربية السعودية ١٩٧٩م.
٢٧٥	شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، أبي عبد الله محمد ابن عيسى (ت ٧٧٠ هـ) تحقيق: الشريف عبد الله الحسيني– المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة.
٢٧٦	شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميري– تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري وآخرين– ط أولى دار الفكر بيروت– ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
٢٧٧	شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، أبي عبد الله محمد جمال الدين ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) – تحقيق: الدكتور/ طه محسن– مكتبة ابن تيمية– الطبعة الأولى– ١٤٠٥هـ.

م	الكتاب
٢٧٨	الصاهل والشاحج، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت ٤٤٩هـ)- تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن- دار المعارف- القاهرة١٩٧٥م.
٢٧٩	الصبح المنبي عن حيثية المتنبي (مطبوع بهامش شرح العكبري)، ليوسف البديعي الدمشقي (المتوفى: ١٠٧٣هـ)- المطبعة العامرة الشرفية- الطبعة: الأولى، ١٣٠٨ هـ.
٢٨٠	الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)- تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٢٨١	صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – طبعة الحلبي – الطبعة الأولى (١٣٧٥ هـ) – وبتحقيق عبد الله أحمد أبو زينة – طبعة الشعب.
٢٨٢	الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي تحقيق أ.د / محسن بن سالم العميري جامعة أم القرى ١٤١٩هـ..
٢٨٣	ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن المشهور بابن عصفور الإشبيلي ت ٦٦٩هـ – ت: السيد إبراهيم محمد – دار الأندلس – بيروت ط ٢- ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٢٨٤	الضرورة الشعرية في النحو العربي، للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف- دار البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٧٤م.
٢٨٥	الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، تأليف السيد محمود شكري الألوسي – دار الآفاق العربية- ط. الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٢٨٦	ضياء السالك إلى أوضح المسالك، للشيخ محمد عبد العزيز النجار – مؤسسة الرسالة- الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٨٧	طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)- دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة: الأولى- ١٤٠٣هـ.
٢٨٨	الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري،

م	الكتاب
	البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)- تحقيق: محمد عبد القادر عطا- الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
٢٨٩	طبقات المفسرين للداوودي، للمؤلف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)- دار الكتب العلمية – بيروت.
٢٩٠	طبقات المفسرين العشرين، للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)- تحقيق: علي محمد عمر- مكتبة وهبة – القاهرة- الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
٢٩١	طبقات النحاة واللغويين للإمام تقي الدين ابن قاضي شهبة الأسدي الشافعي (ت ٨٥١هـ) – تحقيق الدكتور/ محسن غياض- مطبعة النعمان- بغداد- ١٩٧٤م.
٢٩٢	طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي (المتوفى: ٣٧٩هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة: الثانية – دار المعارف.
٢٩٣	طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي – شرحه : محمود محمد شاكر- مطبعة المدني- دار المدني بجدة .
٢٩٤	العدد في اللغة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)- المحقق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٢٩٥	عصر الدول والإمارات، تأليف د شوقي ضيف – دار المعارف.
٢٩٦	علل التثنية، لأبي الفتح عثمان ابن جني ت ٣٩٢هـ – ت/ د. صبيح التميمي – دار أسامة – بيروت – ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٢٩٧	علل النحو، لابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)- تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد - الرياض / السعودية- الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٢٩٨	ابن عمرون النحوي، آراؤه واجتهاداته، للدكتور/ إبراهيم بن صالح الحندود-

م	الكتاب
	٢٠٠٢م.
٢٩٩	العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للشيخ خالد الأزهري تحقيق د/ البدراوي زهران ، دار المعارف ط. الأولى ١٩٨٣م .
٣٠٠	العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) - تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي - دار ومكتبة الهلال.
٣٠١	غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (المتوفى ٨٣٣هـ) – مكتبة ابن تيمية- عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
٣٠٢	الغرة المخفية لابن الخباز (المتوفى ٦٣٩هـ) في شرح الدُرَّة الألفية لابن معط (المتوفى ٦٢٨هـ) – تحقيق: حامد محمد العبدلي- دار الأنبار – بغداد الرمادي
٣٠٣	الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تأليف / محمد بن أبي الفتح البعلي - السلسلة التراثية - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٠٤	فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي- الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة- الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٣٠٥	فتح الرؤوف الرحمن بفتح ما جاء على مَفْعَل ونحوه من المصدر واسم الزمان، تحقيق د/جابر السيد مبارك – مطبعة الحسين الإسلامية – مصر – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
٣٠٦	الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير- الأردن- الطبعة الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٣٠٧	الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، لأبي العلاء المعري- ضبطه وفسَّرَ غريبه ونشره: محمود حسن زناتي- مطبعة حجازي بالقاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٥٦هـ- ١٩٣٨م.

م	الكتاب
٣٠٨	فهرس دار الكتب المصرية (نحو خليل أغا).
٣٠٩	الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: ٤٣٨هـ)- المحقق: إبراهيم رمضان- دار المعرفة بيروت – لبنان- الطبعة: الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ مـ.
٣١٠	فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: ١٣٨٢هـ)- المحقق: إحسان عباس- دار الغرب الإسلامي - بيروت ص. ب: ١١٣/٥٧٨٧- الطبعة: الثانية ، ١٩٨٢م.
٣١١	الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين الجامي تحقيق د/أسامة طه الرفاعي مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٣١٢	الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني دراسة وتحقيق د/ عبد الوهاب محمود الكحلة مؤسسة الرسالة- الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
٣١٣	الفيصل في ألوان الجموع، للأستاذ عباس أبو السعود – دار المعارف – مصر .
٣١٤	في اللهجات العربية، للدكتور/ إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – الطبعة الثامنة ١٩٩٠م.
٣١٥	في اللهجات العربية والقراءات القرآنية، للأستاذ الدكتور/ محمد حسن جبل ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣١٦	القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)- تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة- بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان- الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٣١٧	قطوف أدبية – دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث لعبد السلام محمد هارون – مكتبة السنة – الدار السلفية لنشر العلم

م	الكتاب
٣١٨	قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ - ٩٤٧ هـ)- عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري- دار المنهاج – جدة- الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
٣١٩	القلب والإبدال، صنعة: أبي يعقوب بن إسحاق السكِّيت رواية أبي الحسين علي بن أحمد المهلبي أخبر به عنه الشيخ أبو يعقوب يوسف بن يعقوب ابن إسماعيل بن خُرَّزَاد النَّحَيْرَمِيُّ – تعليق الدكتور/ أوغست هفنر- المطبعة الكاثوليكية- بيروت- ١٩٠٣م.
٣٢٠	الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع السبتي – تحقيق ودراسة: د/ فيصل الحفيان ، مكتبة الرشد – الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .
٣٢١	الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق: د/طارق نجم- مكتبة دار الوفاء، جدة- الطبعة الأولى – ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
٣٢٢	الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر العربي – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
٣٢٣	الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)- تحقيق للشيخ: عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي، القاهرة – الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٢٤	كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبي الفداء (المتوفى: ١١٦٢هـ)-تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي- المكتبة العصرية- الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٣٢٥	الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد،

م	الكتاب
	الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)- دار الكتاب العربي – بيروت- الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
٣٢٦	الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي (ت ٣٥٥هـ) تحقيق د/ محي الدين رمضان – مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م
٣٢٧	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)- مكتبة المثنى – بغداد ١٩٤١م.
٣٢٨	كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة تحقيق د/ هادي عطية مطر الهلالي ، دار عمار ط. الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
٣٢٩	الكشكول لمحمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمذاني، بهاء الدين (المتوفى: ١٠٣١هـ)- تحقيق: محمد عبد الكريم النمري- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.
٣٣٠	الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ لابن تيمية- دراسة وتحقيق/ الأستاذ الدكتور جابر السيد مبارك- الطبعة الأولى- ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٣٣١	الكليات، لأبي البقاء الكفوي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)- تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري – مؤسسة الرسالة – بيروت.
٣٣٢	الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ)- دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام- المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان- عام النشر: ٢٠٠٠ م.
٣٣٣	الكواكب الدرية للأهدل على متممة الأجرومية للرعيني، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٣٣٤	اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري

الكتاب	م
(٣٦٣ – ٤٤٩ هـ)– تحقيق: محمد سعيد المولوي– مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية–الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.	
اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) – تحقيق: غازي مختار طليمات– مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي– دار الفكر المعاصر – ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.	٣٣٥
اللباب في علم الإعراب للإسفراييني تحقيق د/ شوقي المعري، مكتبة لبنان ط. الأولى ١٩٩٦م.	٣٣٦
اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)– تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض– دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان– الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.	٣٣٧
لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)– دار صادر – بيروت – الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.	٣٣٨
لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)– تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند– مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – لبنان– الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.	٣٣٩
لغة تميم دراسة تاريخية وصفية تأليف الدكتور/ ضاحي عبد الباقي الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية مجمع اللغة العربية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.	٣٤٠
اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)– تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي – عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية– الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.	٣٤١

م	الكتاب
٣٤٢	لمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري – تحقيق سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية دمشق– ١٩٥٧م.
٣٤٣	اللهجات العربية نشأةً وتطوراً ، د/ عبد الغفار حامد هلال– دار الفكر العربي ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٣٤٤	ليس في كلام العرب، لابن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)– تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار– الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م
٣٤٥	ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج– تحقيق: هدى محمود قراعة– طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة– ١٣٩١هـ– ١٩٧١م.
٣٤٦	المبسوط في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابورىّ، أبي بكر (المتوفى: ٣٨١هـ)– تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي – مجمع اللغة العربية – دمشق–١٩٨١م.
٣٤٧	المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)– دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي– دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق– الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
٣٤٨	مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)– تحقيق: محمد فواد سزگين– مكتبة الخانجي – القاهرة– طبعة ١٣٨١ هـ.
٣٤٩	مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبي العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)– تحقيق: الشيخ عبد السلام هارون– الطبعة الثانية– دار المعارف– مصر– بدون تاريخ.
٣٥٠	مجالس العلماء، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبي القاسم–تحقيق الشيخ : عبد السلام محمد هارون– مكتبة الخانجي– القاهرة.
٣٥١	المجتنى ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي– دائرة المعارف

م	الكتاب
	العثمانية- الطبعة الثانية- ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.
٣٥٢	مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بـ (داماد) أفندي المتوفى ١٠٧٨هـ - دار الإحياء التراث العربي، - بدون طبعة- بدون تاريخ.
٣٥٣	مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ) - تحقيق الشيخ: محمد محيى الدين عبد الحميد- دار المعرفة - بيروت، لبنان.
٣٥٤	مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجَّاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه- عني بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي- دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع- الكويت- بدون تاريخ.
٣٥٥	مجموعة شروح الشافية من علمي الصرف والخط بشرح العلامة الجاربردي وحاشية ابن جماعة الكناني على الشرح- عالم الكتب- بيروت.
٣٥٦	مجمل اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)- تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان- طبعة مؤسسة الرسالة- الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٣٥٧	محاضرات في علمي النحو والصرف، للأستاذ الدكتور/ جابر السيد مبارك- الأستاذ بجامعة الأزهر- دار النيل للطباعة - ١٤٣٩هـ- ٢٠١٧م.
٣٥٨	المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)- وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
٣٥٩	المحرر في النحو، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي(ت٧٠٢هـ)- تحقيق ودراسة: أ.د/ منصور علي محمد عبد السميع دار السلام - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٦٠	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي المحاربي

م	الكتاب
	(المتوفى: ٥٤٢هـ)- تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد- دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.
٣٦١	المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]- المحقق: عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
٣٦٢	المحيط في اللغة، لإسماعيل بن عباد بن العباس، أبي القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (المتوفى: ٣٨٥هـ).
٣٦٣	مختصر المذكر والمؤنث، للمفضل بن سلمة (المتوفى حوالي سنة ٣٠٠هـ)- حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور/ رمضان عبد التواب، الأستاذ المساعد للدراسات اللغوية بكلية الآداب- جامعة عين شمس- مستلّ من مجلة معهد المخطوطات العربية- مج ١٧- ج٢.
٣٦٤	مختصر الزاهر (ط. أوقاف قطر)، لعبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي أبي القاسم- المحقق: تامر محمد أمين حسنين- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر- ١٤٣٤ هـ- ٢٠١٣م الطبعة: ١.
٣٦٥	المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)- المحقق: خليل إبراهم جفال- دار إحياء التراث العربي – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٣٦٦	المدارس النحوية، لشوقي ضيف – القاهرة- ١٩٧٩م.
٣٦٧	المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة – د/عبد العال سالم مكرم- بيروت – الطبعة الأولى- ١٤٠٠هـ.
٣٦٨	المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٧)- تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة- مراجعة: د. رمضان عبد التواب- جمهورية مصر العربية- وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث- ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

م	الكتاب
٣٦٩	المذكر والمؤنث، لأبي زكريا يحيي بن زياد الفراء المتوفى ٢٠٧هـ–تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب– مكتبة دار التراث– القاهرة .
٣٧٠	المذكر والمؤنث، لسعيد بن إبراهيم التستري، البغدادي، النصراني، أبي الحسين الكاتب (المتوفى: ٣٦١هـ).
٣٧١	مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى: ٧٦٨هـ) وضع حواشيه: خليل المنصور– دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
٣٧٢	المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)– تحقيق: فؤاد علي منصور– دار الكتب العلمية – بيروت–الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٣٧٣	المساعد على تسهيل الفوائد– شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك– تحقيق: محمد كامل بركات – جامعة الملك عبد العزيز – مكة المكرمة – مركز البحث العلمي – ط دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م – ط الأولى.
٣٧٤	المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي – تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد – مطبعة المدني – الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.
٣٧٥	المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي– تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم دمشق دار المنار– بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٣٧٦	مسائل الخلاف بين النحويين البصريين للأستاذ الدكتور / محمود الدريني : ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
٣٧٧	المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي– تحقيق الأستاذ الدكتور / حسن بن محمود هنداوي– كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع– المملكة العربية السعودية– الرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م.

الكتاب	م
المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي- تحقيق د/ علي جابر المنصوري ، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية - ط. الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.	٣٧٨
المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي -تحقيق: شريف عبد الكريم النجار- دار عمار للنشر والتوزيع- ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٤م.	٣٧٩
المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)- دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.	٣٨٠
المستوفى في النحو، لابن الفرخان - تحقيق: محمد بدوي المختون - دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.	٣٨١
مسند الإمام أحمد بن حنبل - دار صادر للطباعة والنشر- بيروت (١٣١٣ هـ) - وطبع المطبعة اليمنية بمصر الحلبي (١٣١٣ هـ).	٣٨٢
مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى: ٤٣٧هـ)- تحقيق: د. حاتم صالح الضامن- مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.	٣٨٣
مصابيح المغاني في حروف المعاني لمحمد بن علي المعروف بابن نور الدين تحقيق: د/ جمال طلبة ، دار زاهد القدس ط. الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .	٣٨٤
المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) - المكتبة العلمية - بيروت.	٣٨٥
معالم التنزيل، للبغوي الحسين بن مسعود (ت ٥١٦هـ) - إعداد وتحقيق/ خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار- دار المعرفة- بيروت- ط٤/ ١٩٩٥م.	٣٨٦
معاني الحروف للرماني تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر .	٣٨٧
المعاني الكبير في أبيات المعاني، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)- المحقق: المستشرق د سالم الكرنكوي (ت	٣٨٨

م	الكتاب
	١٣٧٣ هـ)، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)- مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن- بالهند [الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م]- ثم صورتها: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان [الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م].
٣٨٩	معانى القرآن للأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)- تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة - مكتبة الخانجي، القاهرة- الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٣٩٠	معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)- تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي -عالم الكتب - بيروت -الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٩١	معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)- تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي- دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر - الطبعة: الأولى.
٣٩٢	معاني النحو د /فاضل السامرائي- دار الفكر للطباعة والنشر- ط١/٢٠٠٠م.
٣٩٣	معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، - تحقيق/ علي محمد البجاوي- دار الفكر العربي.
٣٩٤	معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)- تحقيق: إحسان عباس- دار الغرب الإسلامي، بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م. و ت: أحمد فريد الرفاعي - دار إحياء التراث - بيروت.
٣٩٥	معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)- دار صادر، بيروت - الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
٣٩٦	معجم التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)- تحقيق: محمد صديق المنشاوي- دار الفضيلة .
٣٩٧	معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد

م	الكتاب
	الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: ١٤٠٨هـ)- مؤسسة الرسالة، بيروت- الطبعة: السابعة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٣٩٨	معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور/ أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل - عالم الكتب - الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٣٩٩	معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، لأحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)- دار مكتبة الحياة - بيروت- ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م.
٤٠٠	معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت: ١٤٠٨هـ)- مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٤٠١	معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب الُّلبَّدِي - مؤسسة الرسالة - دار الفرقان - الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٤٠٢	معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط- دار القلم - دمشق- الطبعة الأولى ١٩٨٩م
٤٠٣	المعجم المفصل في شواهد العربية- للمؤلف: د. إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية- الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٤٠٤	المعجم الوجيز، مَجْمَع اللغة العربية - دار التحرير للطبع والنشر - ١٩٨٩م.
٤٠٥	المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)- الناشر: دار الدعوة.
٤٠٦	معرفة الصحابة لابن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)- حققه وقدم له وعلق عليه: الأستاذ الدكتور/ عامر حسن صبري- مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة- الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٤٠٧	معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)- تحقيق: عادل بن يوسف

م	الكتاب
	العزازي- دار الوطن للنشر، الرياض- الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
٤٠٨	معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)- دار الكتب العلمية- الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.
٤٠٩	المعرفة والتاريخ- ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبي يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)- المحقق: أكرم ضياء العمري- الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت- الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.
٤١٠	المغرب في ترتيب المعرب، للمؤلف: ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبي الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِىّ (المتوفى: ٦١٠هـ)- دار الكتاب العربي- بدون طبعة وبدون تاريخ.
٤١١	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)- تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله - دار الفكر - دمشق-الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م. منشورات محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، تحقيق: حسن حمد، إشراف الدكتور: بديع إميل يعقوب. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٤١٢	مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)- دار الكتب العلمية- الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
٤١٣	المغني في تصريف الأفعال، للشيخ محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ عليٍّ بنِ عضيمةَ (المتوفى: ١٤٠٣هـ)- دار الحديث- القاهرة- الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٤١٤	مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، للرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ)- دار إحياء التراث العربي - بيروت- الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

م	الكتاب
٤١٥	المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم الزمخشري محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي- تحقيق ودراسة/ الدكتور/ خالد إسماعيل حسان- راجعه/ الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب- مكتبة الآداب- القاهرة -الطبعة الثالثة - ٢٠١٤م.
٤١٦	المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)- تحقيق: مجموعة من المحققين ومنهم : د . محمد إبراهيم البنا وآخرين- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة- الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٤١٧	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»- المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)- تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية- الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، والطبعة الأولى بهامش خزانة الأدب- بولاق ١٢٩٩هـ.
٤١٨	مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)- تحقيق الشيخ: عبد السلام محمد هارون - دار الفكر- ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤١٩	المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني- تحقيق: الدكتور/ كاظم بحر المرجان- دار الرشيد للنشر- وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية- ١٩٨٢م.
٤٢٠	المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني- تحقيق: د/ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش- طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض- ١٤٢٨هـ.

الكتاب	م
المقتضب، لأبي العباس المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)- تحقيق الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب. - بيروت.	٤٢١
المقرب، لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)- تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري- الطبعة الأولى- ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.	٤٢٢
المقرب ومعه مثل المقرب مطبوع (بيروت) بتحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض.	٤٢٣
المقصور والممدود، لابن ولاد أبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (المتوفى: ٣٣٢هـ)- تحقيق: بولس برونله- مطبعة ليدن، ١٩٠٠ م	٤٢٤
المقصور والممدود، لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم (٢٨٠ هـ - ٣٥٦ هـ)- تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي (أبو نهلة)- مكتبة الخانجي - القاهرة- الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.	٤٢٥
الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي- تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩٦م.	٤٢٦
من أسرار العربية، للدكتور/ إبراهيم أنيس- مكتبة الأنجلو المصرية- لقاهرة- الطبعة الثالثة ١٩٦٦م.	٤٢٧
مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، د: رمضان عبد التواب- الطبعة الأولى- مكتبة الخانجي- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.	٤٢٨
المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي، المعروف بكراع النمل (المتوفى ٣١٠هـ)- تحقيق: الدكتور/ محمد بن أحمد العمري- مركز إحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.	٤٢٩
المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)- دار إحياء التراث القديم-	٤٣٠

م	الكتاب
	الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.
٤٣١	المنقوص والممدود لأبي زكريا يحيي بن زياد الفراء الكوفي و التنبيهات لعلي بن حمزة ، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي العضو بمجمعي دمشق ومصر ، والأستاذ بجامعات عليكرة وكراجي وبنجاب- الطبعة الثالثة- دار المعارف - ٢٠٠٩م.
٤٣٢	منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي(المتوفى ٧٤٩هـ) - طبعة دار السلف- مكتبة أمريكا الشرقية ١٩٤٧م.
٤٣٣	المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، المعروف بـ (الخطط المقريزية)، لتقيِّ الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ)- دار صادر- بيروت.
٤٣٤	موت الألفاظ في العربية، للمؤلف: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- الطبعة: السنة التاسعة والعشرون. العدد السابع بعد المائة. (١٤١٨/١٤١٩هـ).
٤٣٥	الموجز في قواعد اللغة العربية، للأستاذ/ سعيد الأفغاني- دار الفكر.
٤٣٦	موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي(ت بعد ١١٥٨هـ)- تحقيق: د/ علي دحروج- مكتبة لبنان ناشرون- بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
٤٣٧	الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، لأبي عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني (المتوفى: ٣٨٤هـ).
٤٣٨	موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري (المتوفى: ٩٠٥هـ)- تحقيق: عبد الكريم مجاهد- الرسالة - بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.
٤٣٩	نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي- تحقيق: د/ مصطفى الصادق العربي- رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

م	الكتاب
٤٤٠	نتائج الفكر، للسهيلي- تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض- الطبعة الأولى- دار الكتب العلمية- ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٤٤١	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبي المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)- وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
٤٤٢	النحو الوافي، للشيخ: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ) - دار المعارف - الطبعة الخامسة عشرة.
٤٤٣	نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) - تحقيق: إبراهيم السامرائي- مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن- الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٤٤٤	نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي - تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل- مكتبة إحياء التراث الإسلامي- الطبعة: الأولى ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ.
٤٤٥	النشر في القراءات العشر، لابن الجزري - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مراجعة علي محمد الضباع - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٤٤٦	نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلبي- تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي - مكتبة التراث- الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٤٤٧	نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: ١٠٤١هـ)- تحقيق: إحسان عباس- دار صادر- بيروت - لبنان ص. ب ١٠- الطبعة: الأولى ١٩٩٧م.
٤٤٨	النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) تحقيق زهير سلطان - منشورات معهد المخطوطات العربية - الطبعة الأولى - الكويت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، و دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب - المملكة المغربية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

م	الكتاب
٤٤٩	النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، لعلي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبي الحسن (المتوفى: ٤٧٩هـ)- دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل - دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.
٤٥٠	النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري- تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد- دار الشروق- الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٤٥١	هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)- طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م - دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
٤٥٢	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)- المحقق: عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية - مصر.
٤٥٣	الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى ٧٦٤هـ) -تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى - دار إحياء التراث بيروت ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٤٥٤	الوساطة بين المتنبي وخصومه، لأبي الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (المتوفى: ٣٩٢هـ)- تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي- مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. بدون تاريخ
٤٥٥	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)- تحقيق: إحسان عباس - دار صادر - بيروت.

١٢- فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وتقدير.	د، هـ
إهداء.	و، ز
المقدمة.	ح- ش
القسم الأول: دراسة اختيارات "ابن عمرون" في شرحه على المفصل، وينقسم إلى بابين.	١
الباب الأول: الدراسة المنهجية ويشتمل على تمهيدٍ، وثلاثة فصول	٢
التمهيد، ويشتمل على ثلاثة مباحث	٣
المبحث الأول: التعريف بالإمام الزمخشري، من حيث: اسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده ، وحياته، وآراء العلماء فيه، ومذهبه واعتقاده، وشعره، وأهم شيوخه، وأبرز تلاميذه، وأهم مؤلفاته، ثم وفاته.	٤- ١٠
المبحث الثاني: الحديث عن ابن عمرون، من حيث عصره، واسمه، ونسبه، وحياته، وعلمه، ومولده ووفاته، وأهم شيوخه، وأبرز تلاميذه، ومؤلفاته وآثاره.	١١- ٢١
المبحث الثالث: كتاب المفصل (سبب تسميته، تأليفه- منهجه- شروحه).	٢٢- ٣١
الفصل الأول: دراسةُ اختياراتُ ابن عمرون دراسةً موضوعيةً، وفيه ستةُ مباحثَ:	٣٢
المبحث الأول: المبحثُ الأولُ: : الهدفُ من تأليفِ شرحِ المفصلِ لابنِ عمرونَ، ومنهجُهُ في الشرحِ.	٣٣- ٤٠
المبحث الثاني: مصادره في اختياراته، وتشمل : الكتب والأعلام.	٤١
توطئة.	٤٢

الموضوع	رقم الصفحة
أولًا: الكتب.	٤٣- ٥٦
ثانيا: الأعلام.	٥٧- ١٠٤
المبحث الثالث: أسس اختياراته	١٠٥- ١١٥
المبحث الرابع: طريقته في بيان الاختيار.	١١٦- ١٢٣
المبحث الخامس: أساليب اختياراته.	١٢٤- ١٣٢
المبحث السادس: موقفه من النحويين واتجاهه النحوي.	١٣٣
أولًا: موقفه من النحويين:	١٣٤
موقفه من البصريين.	١٣٤- ١٤١
موقفه من الكوفيين.	١٤١- ١٤٨
موقفه من البغداديين.	١٤٨- ١٥٦
موقفه من الأندلسيين.	١٥٧- ١٥٨
موقفه من المصريين.	١٥٩- ١٦٣
ثانيًا: اتجاهه النحوي.	١٦٣- ١٦٦
الفصل الثالث: الأصول النحوية عند ابن عمرون، وتشمل: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، والتعليل.	١٦٧
تمهيد عن أصول النحو.	١٦٨- ١٧٠
أ - القرآن الكريم.	١٧١-١٧٤
القراءات القرآنية.	١٧٤- ١٧٨
ب- الحديث النبوي.	١٧٨- ١٨٥
ج- أمثال العرب وأقوالهم.	١٨٥- ١٨٨
د- الأشعار والأرجاز.	١٨٨- ١٩٦
ثانيًا: القياس.	١٩٦- ٢٠٠
ثالثًا: الإجماع.	٢٠٠- ٢٠٥
رابعًا: استصحاب الأصل.	٢٠٥- ٢٠٨
خامسًا: التعليل.	٢٠٨- ٢١٦

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث: التقويم(ما للشارح ابن عمرون وما عليه في ضوء الدراسات النقدية النحوية)، وفيه مبحثان:	٢١٧
المبحث الأول: ماله.	٢١٨- ٢٢٠
المبحث الثاني: ما عليه.	٢٢١- ٢٢٤
الباب الثاني: دراسة اختيارات ابن عمرون "دراسةً نظريةً تطبيقيةً"، ويشتمل على ثلاثة فصول.	٢٢٥
الفصل الأول: في المقدمات النحوية والأسماء المعربة، وفيه أربعة مباحث:	٢٢٦
المبحث الأول: في المقدماتِ النحويةِ، وفيه مسألتان:	٢٢٧
المسألة الأولى: مجيء الكلام اسم مصدر.	٢٢٨- ٢٣٦
المسألة الثانية: حد صيغة منتهى الجموع.	٢٣٧- ٢٤٤
المبحث الثاني : المرفوعات، وفيه تسع مسائل:	٢٤٥
المسألة الأولى : القول في علامات إعراب المثنى والمجموع على حده.	٢٤٦- ٢٥١
المسألة الثانية: القول في علامات إعراب الأسماء الستة.	٢٥٢- ٢٦٢
المسألة الثالثة: حكم المبتدأ إذا وقع وصفًا دون مُسَوِّغ.	٢٦٣- ٢٧٥
المسألة الرابعة: أولى العاملين بالعمل في التنازع.	٢٧٦- ٢٨٥
المسألة الخامسة: رافع المبتدأ والخبر .	٢٨٦- ٢٩٤.
المسألة السادسة: تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.	٢٩٥- ٢٩٩.
المسألة السابعة: الخلاف في متعلق الظرف الواقع خبرًا.	٣٠٠- ٣١٢
المسألة الثامنة: حذفُ الخبرِ بَعدَ "لولا" الامتناعِيةِ.	٣١٣- ٣٢٣
المسألة التاسعة: هل الحال في (ضربي زيدًا قائمًا) هو الخبر أو الخبر بجملته محذوف؟	٣٢٤- ٣٣٥
المبحث الثالث : في المنصوبات، وفيه سبعَ عشرةَ مسألةً:	٣٣٦
المسألة الأولى: ناصب المصدر في (قعد القُرْفُصَاء).	٣٣٧- ٣٤٠
المسألة الثانية: هل المنادى مفعول أو مشبه بالمفعول؟	٣٤١- ٣٤٩

الموضوع	رقم الصفحة
المسألة الثالثة: إعــراب المنادى المكرر في حال الإضافة.	٣٥٠- ٣٥٩
المسألة الرابعة: حكم لحاق ألف الندبة نعت المندوب.	٣٦٠- ٣٦٨
المسألة الخامسة: حكم وصف (اللَّهُمَّ) في أسلوب النداء.	٣٦٩- ٣٧٦
المسألة السادسة: إعراب "خيرا" في قوله تعالى: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾ .	٣٧٧- ٣٨٤
المسألة السابعة: الاتســاع في الظـرف.	٣٨٥- ٣٩٨
المسألة الثامنة: نـاصـب المفعـول معـه.	٣٩٩- ٤١٠
المسألة التاسعة: إطلاق المفعول له بدلًا من المفعول لأجله.	٤١١- ٤١٩
المسألة العاشرة: حـكـم تعـدد الحــال لمفــرد.	٤٢٠- ٤٢٨
المسألة الحادية عشرة: حكم تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف.	٤٢٩- ٤٤١
المسألة الثانية عشرة: القول في نصب (فاه) في: (كلَّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ).	٤٤٢- ٤٤٨
المسألة الثالثة عشرة: مجيء الحــال جملة اسمية دون واو.	٤٤٩- ٤٥٧
المسألة الرابعة عشرة: حكـم تقديـم التمييز علـى عـامله.	٤٥٨- ٤٧٢
المسألة الخامسة عشرة: (ليس) و (لا يكون) في الاستثنــاء.	٤٧٣- ٤٨٠
المسألة السادسة عشرة: هل يأتي الاستثناء المُفَرَّغ من الموجب؟	٤٨١- ٤٨٨
المسألة السابعة عشرة: الخِلاف في كون المُستَثْنَى أقل مِن نصفِ المُستَثْنى مِنْهُ.	٤٨٩- ٤٩٩
المبحث الرابع : في المجرورات، وفيه مسألة واحدة :	٥٠٠
المعنى الحرفي للإضافة.	٥٠١- ٥١١
الفصـل الثانـي: في الأسماء المبنية، وفيه ثلاثة مباحث:	٥١٢
المبحث الأول: أسماء الإشارة والموصولات، وفيه ثلاث مسائل:	٥١٣
المسألة الأولى: هل الموصول يتعرف بالصلة أو بالألف	٥١٤- ٥٢١

رقم الصفحة	الموضوع
	واللام؟
٥٢٢- ٥٣٧	المسألة الثانية: أسمـاء الإشارة والموصولات المثناه، هل تثنيها حقيقية أو غير حقيقية؟.
٥٣٨- ٥٤٨	المسألة الثالثة: (أيُّ) الموصولة بين البنـاء والإعـراب.
٥٤٩	المبحث الثاني: أسماء الأفعال، وفيه ثلاث مسائل:
٥٥٠- ٥٦٠	المسألة الأولى: أسمـاء الأفعـال بين الاسمية والفعلية.
٥٦١- ٥٦٨	المسألة الثانية: (هَلُمَّ) بين الفعلية واسمية الفعل عند الحجاز وتميم.
٥٦٨- ٥٧٢	المسألة الثالثة: (هَلُمّ) بين الأصالة والتركيب.
٥٧٣	المبحث الثالث: الظروف، وفيه ثلاث مسائل:
٥٧٤- ٥٧٨	المسألة الأولى: (مُنْذُ) بين الاسمية والحرفية إذا وليها اسم مجرور.
٥٧٩- ٥٨٢	المسألة الثانية: الخلاف في إعراب (منذ) إذا وليها اسمٌ مرفوعٌ.
٥٨٣- ٥٩٢	المسألة الثالثة: الخلاف في ناصب (إذا)، وحكم الجزم بها.
٥٩٣	المبحث الرابع: كنايات العدد، وفيه مسألتان:
٥٩٤- ٦٠١	المسألة الأولى: (كَمْ) بين البساطةِ والتركيبِ.
٦٠٢- ٦١٣	المسألة الثانية: تمييز (كَمْ) الخبرية وموقعه الإعرابي.
٦١٤	**القسم الثاني: التحقيق**
٦١٥	أولاً: مقدمة التحقيق:
٦١٦- ٦١٧	١ – وصف المخطوطة .
٦١٧	٢ – توثيق نسبتها إلى مؤلفها.
٦١٨- ٦٢٢	٤- سمات عامة على المخطوطة.
٦٢٢- ٦٢٣	٥- صفحة الغلاف والتملكات والأختام وخاتمة المخطوطة
٦٢٤- ٦٣١	ثانيًا: صور المخطوط.
٦٣٢- ٦٣٥	ثالثًا: منهج التحقيق.

الموضوع	رقم الصفحة
رابعًا: المخطوط مُحَقَّقًا.	٦٣٦
الباب الرابع: الاسم المثنى– تعريفه.	٦٣٧– ٦٥١
قلبُ ألف آخر الاسم في التثنية.	٦٥١– ٦٥٧
قلب همزة آخر الاسم في التثنية.	٦٥٨– ٦٦٣
تثنية المحذوف لامه.	٦٦٣– ٦٦٨
تثنية الجمع.	٦٦٨– ٦٧٢
فصل جعل المثنى على لفظ الجمع.	٦٧٣– ٦٨٢
الباب الخامس: الاسم المجموع– أنواعه.	٦٨٢– ٧٠٠
جمع القلة وجمع الكثرة.	٧٠١– ٧٠٥
إعراب جمع المذكر السالم بالحركات في بعض اللغات.	٧٠٥– ٧٠٩
أوزان جمع الاسم الثلاثي المجرد.	٧١٠– ٧٢٠
أوزان جمع الثلاثي المجرد الذي لحقته تاء التأنيث.	٧٢١– ٧٢٨
جمع الصفات.	٧٢٨– ٧٣٦
جمع المؤنث الثلاثي الساكن الوسط المنتهي بالتاء.	٧٣٦– ٧٤٢
جمع المؤنث الساكن الوسط غير المنتهي بالتاء.	٧٤٢– ٧٤٥
حكم المُعتلّ العين من "أفعل" في الجمع.	٧٤٦– ٧٤٨
جمع "أفْعُل" و"فُعول" من المعتلّ اللام.	٧٤٨– ٧٥٠
جمع ذي التاء من المحذوف العجز.	٧٥١– ٧٥٣
جمـــع الرُّبـــاعيّ والخُمَـــاسِيّ.	٧٥٣– ٧٥٨
جمع الثلاثي المزيد بحرف الذي ثالثة مدة.	٧٥٨– ٧٦٧
جمع الوصف المزيد بحرف الذي ثالثه حرف مدّ.	٧٦٧– ٧٧٤
جمـــع "فعيـــل" بمعنى "مفعـــول".	٧٧٤– ٧٧٦
جمـــع الاســـم الذي على وزن "فـــاعـــل.	٧٧٦– ٧٧٨
جمـــع مؤنـــث الاســـم الذي على وزن "فـــاعـــل.	٧٧٩– ٧٨٠
جمـــع الصفـــة التي على وزن "فـــاعـــل.	٧٨٠– ٧٨٩
جمـــع مؤنـــث الصفـة التي على وزن "فـــاعـــل.	٧٨٩– ٧٩٠

الموضوع	رقم الصفحة
جمـــع الاســـم الذي في آخره ألف تأنيـــث رابعـــة.	٧٩٠- ٧٩٣
جمــــع الصـفة التـي علـى أربعـــة أحـرف آخرهـا ألـف التأنيـــث.	٧٩٣- ٧٩٦
جمــــع الاســـم الـذي علـى خمسـة أحـرف وآخـره ألـف التأنيـــث.	٧٩٦- ٧٩٧
جمــــع "أَفْــعَــل.	٧٩٧- ٨٠٠
جمـــع "فَعْــلان" و"فُعْــلان" و"فِعْـلان.	٨٠١- ٨٠٦
جمــــع "فَيْــــعِل".	٨٠٦- ٨١٠
جمـــع "فَعّال" و"فُعّال" و"فِعِّيل" و"مفعول" و"مُفْعِل" و"مُفْعَل"	٨١١- ٨١٥
جمـع الثلاثـي المزيـد بحـرف للإلحـاق بالربـاعي أو لغيـر الإلحاق.	٨١٥- ٨١٧
جمـــع الاســم الرباعــي الأعجمي أو المنســـوب.	٨١٧- ٨١٨
جمع الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع، والثلاثي الملحق به، وما فيه زيادة غير مدّة فيصير بها أربعة.	٨١٨- ٨٢٢
اســـــم الجــنس الجمــــعيّ.	٨٢٣- ٨٢٦
الجمــــع المبني على غير واحـــده المستعمــل.	٨٢٦- ٨٣١
جمــــع الجمـــــع.	٨٣١- ٨٣٥
الجمــــــع الذي لم يُكسَّر عليه الواحــــــد.	٨٣٥- ٨٣٩
ما يأتي مفـــردًا وجمـــعًا بلفـــظ واحــــد.	٨٤٠- ٨٤٢
حمـــلُ الشيءِ على غيرِهِ في الجمــــــعِ.	٨٤٢- ٨٤٤
ردّ المحــــذوف عند الجمــــع.	٨٤٥- ٨٤٧
جمــع المــذكَّر الذي لم يُكــسَّر.	٨٤٧- ٨٥٠
الباب السادس: الاســم المــعرفة والنكـــرة.	٨٥١- ٨٥٧
تعـــــريف النكـــــرة.	٨٥٧- ٨٥٩
ومن أصناف الاسم: المذكَّر والمؤنَّث فصل [تعريف المــذكر والمـــؤنث]	٩٦٠- ٨٦٦

الموضوع	رقم الصفحة
المـــؤنث الحقيقـــي والمـــؤنث المـجازي.	٨٦٦- ٨٧٢
وجـــوب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث.	٨٧٢- ٨٧٦
ثبـوت تــــاء التأنيـــث وتقديـــرها.	٨٧٧- ٨٧٨
وجــــوه دخول تـــاء التأنيـــث على الكلمة.	٨٧٨- ٨٩٢
مجيء تـــاء التـــأنيث منفصلـــة وغيـــر منفصلـــة.	٨٩٢- ٨٩٣
مجـــيء تـــاء التأنيـــث للجمـــع.	٨٩٣- ٨٩٨
مـــذهب البصـــريين والكوفييـــن في نحو "حـــائض".	٨٩٨- ٩٠٣
ما يستـــوي فيه المـــذكر والمـــؤنث.	٩٠٤- ٩١٢
حكـــم الفعل المسند إلي الجمـــع في التذكيـــر والتأنيـــث.	٩١٣- ٩١٧
حكم الفعل المسند إلي ضمير الجمع في التذكير والتأنيث.	٩١٧- ٩٢٤
حكم صفة اسم الجمع في التذكير والتأنيث.	٩٢٤- ٩٢٧
الأبنيـــــة التي تلحقها ألف التأنيـــث المقصـــورة.	٩٢٧- ٩٥٩
الأبنيـــــة التي تلحقها ألف التأنيـــــث الممـــدودة.	٩٥٩- ٩٨١
ومن أصنـــــاف الاســـم: (المُصَـــغَّرُ).	٩٨٢- ٩٩٠
تصغيـــــر الخمـــــاســـــي.	٩٩١- ٩٩٥
ردّ الاسم المحذوف منه شيء إلى أصله في التصغير.	٩٩٥- ٩٩٩
مـــا لا يُردّ محـــــذوفه عند التصغيـــــــر.	٩٩٩- ١٠٠٣
مـــا تُـــردّ لامـــه المحذوفـــة عند التصغيـــــر.	١٠٠٤- ١٠٠٦
تصغيـــــر مـــا فيه حـــرف مُبدل من غيـــره.	١٠٠٦- ١٠١٣
تصغيـــــر مـــــا ثـــالثـــه واوٌ وسطًـــا.	١٠١٣- ١٠١٥
قلـــب الواو ياء في التصغيـــــر إذا وقعت لامًـــا.	١٠١٥- ١٠١٦
اجتمـــــاع يـــاءين في التصغيـــــر.	١٠١٧- ١٠٢٢
تصغيـــــر مـــــا خُتم بتـــاء التأنيـــث.	١٠٢٣- ١٠٣٠
تصغيـــــر ما كـان علـى خمسـة أحـرف رابعـه حـرف مـدّ زائـــد.	١٠٣١- ١٠٣٢
تصغيـــــر الاسـم الثلاثـي المزيـد بحـرفين وليسـت إحـدى	١٠٣٢- ١٠٣٥

الموضوع	رقم الصفحة
الزيادتين مدّة.	
تصغيـــــر الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف والرباعي المزيـــد.	١٠٣٥- ١٠٣٩
جـــواز التعـــويض وتركُـــه فيمـــا يحـــذف مـــن الزوائـــد عنـــد التصغيـــــر.	١٠٣٩- ١٠٤١
تصغيـــــر جمـــــع القلـــة.	١٠٤١- ١٠٤٢
تصغيـــــــــــر جمـــــع الكثـــرة.	١٠٤٣- ١٠٤٥
تصغيـــــر اســـم الجمـــع.	١٠٤٥- ١٠٤٦
مـــا جـــاء في التصغيـــــر على غير بناء المُكَبَّـــر.	١٠٤٦- ١٠٤٩
تصغيـــــر الشيء لدنـــوّه من الشـــيء.	١٠٤٩- ١٠٥٠
تصغيـــــر الفعـــــل.	١٠٥٠- ١٠٥٣
مـــا كـــان من الأسمـــاء على بناء التصغيـــــر.	١٠٥٣- ١٠٥٥
تصغيـــر الأسمـــاء المُرَكَّبـــــة.	١٠٥٥- ١٠٥٦
تصغيـــــر الاســـــم المُـــرخَّم.	١٠٥٧- ١٠٥٩
مـــــا لا يُصَـــغَّر من الأســـماء.	١٠٥٩- ١٠٦٤
تصغيـــــر الأسمـــــــاء المبهمــــة.	١٠٦٤- ١٠٦٩
ومن أصنـــاف الاســـم المنســـوب- تعـــريـــفه	١٠٧٠- ١٠٧٣
النَّسَـــــب الحقيقـــــي والنَّسَـــب غير الحقيقـــــي.	١٠٧٣- ١٠٧٥
التغييـــــرات التـــي تحـــدثها النسبـــــة في الاســـــم.	١٠٧٥
حذف التـــــاء ونوني التثنية والجمع في النسبـــــة.	١٠٧٦- ١٠٧٩
النسبـــــة إلى الاسم الثلاثي المكسور العيـــــن.	١٠٨٠- ١٠٨٣
النسبـــــة إلى "فَعِيْـــلَة" و"فَعُـــولَة" و"فُعَيْـــلَة".	١٠٨٣- ١٠٨٧
النسبـــة إلى الاســـم الذي قبل آخره يـــاء مُشَدَّدة.	١٠٨٧- ١٠٩٠
النسبة إلى المعتلّ اللام من "فَعيل" و"فَعِيْلَة" و"فُعَيل" و"فُعَيْلَة"	١٠٩١- ١٠٩٣
النسبـــــة إلى المعتلّ الـــلام من "فَعُـــول" و"فَعُـــولَة"	١٠٩٣- ١٠٩٤
النسبـــة إلى الاسم المقصـــور الذي ألفـــه مُنقلبـــة.	١٠٩٥- ١١٠٠
النسبـــة إلى الاســـم المنقـــوص.	١١٠٠- ١١٠٥

الموضوع	رقم الصفحة
النسبة إلى الاسم الثلاثي المنتهي بياء أو واو قبلهما ساكن	١١٠٦- ١١١٠
النسبة إلى "مَرْمِيّ".	١١١١- ١١١٢
النسبة إلى الممدود.	١١١٢- ١١١٤
النسبة إلى المختوم بتاء التأنيث ولامُه واو أو ياء.	١١١٤- ١١١٦
النسبة إلى ما كان على حرفين.	١١١٧- ١١٢٥
النسبة إلى "بنت" و"أخت" و"كلتا".	١١٢٦- ١١٢٨
النسبة إلى المُركَّب.	١١٢٩- ١١٣٤
النسبة إلى المركَّب تركيبًا إضافيًّا.	١١٣٥- ١١٤٠
النسبة إلى الجمع.	١١٤١- ١١٤٥
ما شذّ في النسبة عن القياس.	١١٤٥- ١١٥٤
بناء على "فَعّال" و"فاعِل" ما فيه معنى النسب من غير إلحاق الياءين.	١١٥٥ – ١١٥٩
ومن أصناف الاسم: أسماء العدد.	١١٦٠- ١١٦٩
حكم العدد من الواحد إلى العشرة في التذكير والتأنيث.	١١٧٠- ١١٧٤
حكم مُمَيَّز العدد.	١١٧٤- ١١٧٩
ما شَذَّ عن الحكم السابق.	١١٨٠- ١١٨٨
حكم مُمَيِّز العشرة فما دونها.	١١٨٨- ١١٩٢
حكم الأعداد المركَّبة في البناء والإعراب.	١١٩٢- ١١٩٤
حكم الأعداد المركبة التي للمؤنث، وحركة شين "عشرة".	١١٩٤- ١١٩٧
حكم العقود في التذكير والتأنيث.	١١٩٧
حكم العدد في التعداد وغيره.	١١٩٨- ١٢٠١
همزة "أحد" و"إحدى" واستعمالهما.	١٢٠١- ١٢٠٢
تعريف الأعداد المضافة وغير المضافة.	١٢٠٣- ١٢٠٦
العدد الترتيبي.	١٢٠٦- ١٢٠٩
إضافة اسم الفاعل المشتق من العدد.	١٢٠٩- ١٢٢١

الموضوع	رقم الصفحة
ومن أصناف الاسم : المقصور والممدود.	١٢٢٢
تعريف الاسم المقصور والاسم الممدود.	١٢٢٢- ١٢٢٨
الأسماء المقصورة.	١٢٢٨- ١٢٣٤
الأسماء الممدودة.	١٢٣٥- ١٢٤٠
المقصور والممدود السماعيّ.	١٢٤٠- ١٢٤٦
ومن أصناف الاسم : الأسماء المتّصلة بالأفعال.	١٢٤٦
تعداد الأسماء المتصلة بالأسماء.	١٢٤٦- ١٢٤٧
المصدر.	١٢٤٨
أبنية مصدر الفعل الثلاثي المجرد.	١٢٤٨- ١٢٦٠
من كتاب الصحاح في اللغة (في باب الواو والياء)	١٢٦١- ١٢٦٢
النتائج والتوصيات.	١٢٦٣
أولًا: النتائج.	١٢٦٤- ١٢٦٧
ثانيًا : التوصيات.	١٢٦٧
الفهارس العامة .	١٢٦٨
١-فهرس الآيات القرآنية	١٢٦٩- ١٢٨٥
٢-فهرس القراءات القرآنية	١٢٨٥- ١٢٨٦
٣-فهرس الأحاديث الشريفة.	١٢٨٧- ١٢٨٨
٤-فهرس الأمثال وأقوال العرب.	١٢٨٩
٥-فهرس الأشعار والأرجاز.	١٢٩٠
أولًا: الأشعار	١٢٩٠- ١٣٠٠
ثانيًا: الأرجاز	١٣٠١- ١٣٠٢
٦-فهرس الأعلام الواردة في التحقيق .	١٣٠٣- ١٣١٢
٧- فهرس الأعلام المترجم لها في الدراسة.	١٣١٣- ١٣١٥
٨-فهرس الكتب الواردة في التحقيق.	١٣١٦
٩-فهرس الجماعات والقبائل الواردة في التحقيق.	١٣١٧- ١٣١٨
١٠- فهرس الأماكن والبلدان.	١٣١٩- ١٣٢٠

الموضوع	رقم الصفحة
١١- ثبت المصادر والمراجع.	١٣٢١ -١٣٧٢
١٢- فهرس الموضوعات	١٣٧٣ -١٣٨٤

ملخص رسالة الدكتوراه

المقدمة من الباحثة/ إيمان عبده الشربيني حسنين

وموضوعها/

الاختيارات النحوية لابن عمرون (ت ٦٤٩هـــ) في شرحه على المفصل، مع تحقيق اللوحات من أول باب التثنية إلى آخر المخطوطة.

والرسالة مقسمة إلى قسمين تسبقهما مقدمة، وتقفوهما خاتمة وفهارس متنوعة.

المقدمة وفيها : أسباب اختيار الموضوع وأهميته، والدراسات السابقة، وخطة البحث وتقسيمه. التمهيد وفيه ثلاثة مباحث: الحديث عن الزمخشري، وعن ابن عمرون، وكتاب المفصل. القسم الأول: دراسة اختيارات ابن عمرون النحوية، وينقسم إلى بابين: الباب الأول: الدراسة المنهجية، وفيه تمهيد وثلاثة فصول، الفصل الأول: دراسة اختيارات ابن عمرون دراسة منهجية، وفيه أربعة مباحث: المبحث الأول: الحديث عن شرح المفصل لابن عمرون (سبب تأليفه، ومنهجه في الشرح). المبحث الثاني: أسس اختياراته. المبحث الثالث: طريقته في بيان الاختيار. المبحث الرابع: أساليب اختياراته. المبحث الخامس: موقفه من النحويين واتجاهه النحوي. الفصل الثاني: الأصول النحوية عند ابن عمرون. الفصل الثالث: التقويم (ما للشارح ابن عمرون وما عليه في ضوء الدراسات النقدية النحوية)، وفيه مبحثان: المبحث الأول : ماله. المبحث الثاني: ما عليه. الباب الثاني: دراسة اختيارات ابن عمرون دراسة نظرية تطبيقية، وفيه فصلان: الفصل الأول: في المقدمات النحوية والأسماء المعربة، وفيه أربعة مباحث: المبحث الأول : في المقدمات النحوية، وفيه مسألتان. المبحث الثاني: في المرفوعات، وفيه تسع مسائل. المبحث الثالث: في المنصوبات، وفيه سبع عشرة مسألة. المبحث الرابع: في المجرورات، وفيه مسألة واحدة. الفصل الثاني: في الأسماء المبنية، وفيه أربعة مباحث: المبحث الأول: في أسماء الإشارة والموصولات، وفيه ثلاث مسائل. المبحث الثاني: أسماء الأفعال، وفيه ثلاث مسائل. المبحث الثالث: الظروف، وفيه ثلاث مسائل. المبحث الرابع: كنايات العدد، وفيه مسألتان. القسم الثاني: التحقيق: أولًا : مقدمة التحقيق، وتشمل: وصف المخطوطة.، وتوثيق نسبتها إلى مُؤَلِّفِها، وسمات عامة للمخطوطة ، وصفحة الغلاف والتملكات والأختام وخاتمة المخطوطة. ثانيًا:صور المخطوط. ثالثًا: منهج التحقيق. رابعًا: المخطوط محققًا تحقيقًا علميًا.وأتبعت ذلك بخاتمةٍ ذكرت فيها النتائجَ التي توصَّل إليها البحثُ، وذكرتُ الفهارسَ الفنيةَ التي تُعَدُّ بمثابةِ إضاءاتٍ تكشفُ ما في الرسالةِ من الدراسةِ والتحقيقِ.

Doctoral Thesis Summary

Submitted by the researcher / Eman Abdo El-Sherbiny Hasanein

and its Title/

The Grammatical Choices of ibn Amron (d. 649 AH) in his Explanation on the book of al-Mufassal, with the Examination of the Drawings from the First Section of the dual to the End of the Manuscript

The Thesis is divided into two main parts preceded by an introduction and ended by a conclusion and indexes.

The introduction; it contains the reasons behind choosing this topic, its importance, previous studies, research plan and its division. The preface that contains three subjects; al-Zamakhshari, Ibn Imron, and the book of al-Mufassal.

The first part handles Ibn Amron's grammatical choices, and it is divided into two sections. Section one deals with the systematic study and contains a preface and three chapters, the first chapter: A systematic study of the choices of Ibn Amron; and it includes four subjects; The first subject is the explanation of al-Mufassal (the reason behind its writing and the methodology of explanation). The second subject is the foundations of the author's choices. The third subject is the author's methodology in explaining the choice or view. The fourth subject is the methodologies of the author's choices. The fifth subject is the author's view about grammarians and his own point of view. Section two deals with the grammatical origins of Ibn Amron. Chapter Three deals with the assessment (between praise and criticism in the light of old grammatical critical studies); and it contains two subjects; the first subject is the advantages; the second subject is the disadvantages. The second section handles the study of Ibn Amron's choices theoretically and practically. It contains two chapters; chapter one contains grammatical introductions and the declinable nouns. It consists of four subjects, starting by the grammatical introductions that include two issues. The second subject handles the nominatives, and it contains nine issues. The third subject is about the accusatives, and it contains seventeen issues. The fourth subject deals with the genitives, and it contains one issue. The second chapter includes the indeclinable nouns and it includes four subjects; demonstrative pronouns and relative pronouns which contain three issues, gerunds which contains three issues, adverbs which contain three issues and the metonymy of numbers and it has two issues.

The second part works on producing a critical edition of the meant book. Firstly, the introduction of producing a critical edition which includes a description of the manuscript, certifying its attribute to the author, general manuscript's features, cover page, possessions, seals and manuscript conclusion. Second, the manuscript pictures. Third, the methodology of producing a critical edition of the book. Fourth, the process of certifying the manuscript scientifically.

I have followed this by a conclusion in which I mentioned the outcomes of the research, and I finalised by the technical indexes that are considered the roadmap of the whole study and research.